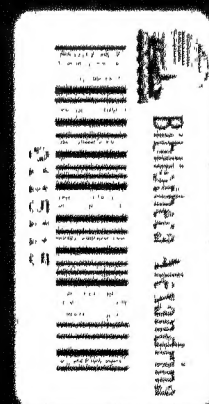


موسوعة المجالس القومية المتخصصة



رئاسة الجمهورية
المجالس القومية المتخصصة

موسوعة
المجالس القومية المتخصصة
١٩٧٤ - ١٩٩٠

المجلد الأول

الطبعة الثانية

الطبعة الأولى : سبتمبر ١٩٨٩

الطبعة الثانية : نوفمبر ١٩٩٠



الرئيس محمد حسنى مبارك

تقديم :



د. محمد عبدالقادر حاتم

أتيح للمجالس القومية أن تبحث في كافة أوجه النشاط القومى بحثا جادا، من خلال واقع موضوعى ومناقشات مستفيضة تهيأت لها ظروف التعبير الحر، دون قيود، سعيا وراء مصلحة الوطن العليا. وقد اضطلع بمهمة هذه الدراسات أعضاء المجالس القومية المتخصصة، الذين يمثلون صفوة رجالات مصر ومفكرها في شتى الميادين، من الوزراء والمسؤولين، والمتخصصين الأكاديميين من كبار اساتذة الجامعات، ورؤساء النقابات والاتحادات المهنية والعلمية والفنية والعمالية، كل في اختصاصه، ومن ثم تمثل في عمل المجالس الترابط التام بين سائر السلطات والمؤسسات الدستورية والعلمية والفكرية، كما برز تكامل الجهود العلمية النظرية مع الخبرات العلمية التطبيقية.

ولاشك ان التعاون المثمر الفعال الذى ساد العمل المشترك بين هؤلاء الصفوة من ابناء مصر وخيرة عقولها أنتج بحوثا جادة، ودراسات عميقة، ومقترحات عملية من خلال رؤية شاملة.

أما أسلوب العمل فقد التزم اتجاهين :

الأول: واقعنا وما تفرضه مصلحتنا القومية من متطلبات، تتمثل في مشكل عاجل يتطلب حلا او طارئ ملح يستلزم حسما، او رؤية شاملة تستشرف آفاق المستقبل.

الثاني : ما أناطه الدستور بالمجالس القومية من المعاونة في رسم السياسة العامة للدولة في كافة أوجه النشاط القومى. وهكذا انطلق نشاط المجالس القومية في أفق العمل الوطنى، متجها إلى تحقيق هدفين:

١ - رسم استراتيجية للتنمية الشاملة، تأخذ في الاعتبار سياسة كل قطاع على حدة في: الزراعة والصناعة والتعليم والبحث العلمى، والخدمات بأنواعها والثقافة والاعلام.. إلى غير ذلك من القطاعات.

٢ - بحث ودراسة ومناقشة ما يعترض حركة العمل الوطنى من مشكلات عاجلة وملحة.

ولارتباط هذين الهدفين ولأن السير في أى منهما لا يمكن أن يتم بمعزل عن الآخر، فقد أولت المجالس عنايتها لكل منهما وذلك ببحث الموضوعات الملحة، وإعداد السياسات والاستراتيجيات طويلة المدى.

ومن خلال هذا النشاط المكثف والجهود المتواصلة، تتابع دراسات المجالس وبحوثها وتقاريرها السنوية، تحدد المشكلات، وتضع الحلول العملية القابلة للتطبيق، وترسم إطار الاستراتيجيات، وتوضح ملامحها.

وعند الانتهاء من كل دراسة، تبادر المجالس بعرض ما انتهت إليه على السيد رئيس الجمهورية.. كما تحرص على إمداد جهات الاختصاص في الدولة بنتائج الدراسات التي تضمنتها تقاريرها السنوية، ونشر بعض الدراسات وتوزيعها توزيعاً عاماً، ليفيد منها الباحثون والمتخصصون والمهتمون بالقضايا الوطنية.

على أن هذه التقارير والدراسات والبحوث التي تعرضت بالبحث والدراسة واقتراح الحلول لكل مشكلة تعترض أوجه النشاط القومى قد حظى معظمها بالنشر، إلا أن الكثير منها يتطلب إعادة الطبع، لكثرة الطلب عليها من الجهات البحثية والعلمية المختلفة.

وكان ذلك هو ما حدا إلى التفكير فى إصدار مجموعة أعمال المجالس القومية المتخصصة فى «كل» واحد، بحيث تتكامل فى موسوعة ميسورة للقارئ العادى والمتخصص على السواء. على أن تكون المادة المنشورة مطابقة لما جاء فى تقارير المجالس الأربعة: التعليم، والانتاج، والخدمات، والثقافة، وفقاً للتقسيمات القطاعية التى حددها كل مجلس.

ومع أن العمل قد بدأ فى المجلس القومى للتعليم منذ منتصف عام ١٩٧٤، إلا أنه رأى البدء بنشر أعمال المجلس القومى للانتاج لما تقتضيه ظروفنا الراهنة من التركيز على ضرورة زيادة الانتاج بكل الوسائل كمدخل أساسى لمواجهة أوضاعنا. ولما كانت الزراعة هى عصب الاقتصاد القومى - فقد روعى أن يبدأ النشر بها، على أن يتم نشر جميع أعمال المجلس القومى للانتاج، ثم تنشر أعمال المجالس الأخرى تباعاً.

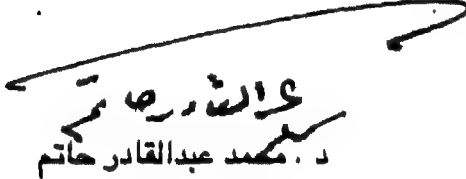
وقد وضع التسلسل الزمنى لدراسة كل موضوع فى الاعتبار. فعلى سبيل المثال: درس المجلس القومى للانتاج موضوع السد العالى» ثلاث مرات، وارتبطت دراسته فى كل مرة بظروفها الموضوعية. إذ كانت كل دراسة مرهونة بأسباب مختلفة، على الرغم من وحدة الموضوع، وبذلك سيجد القارئ ثلاث دراسات عن «السد العالى» يرتبط كل منها بتاريخ بحثه، لعرض صورة موثقة لتقارير المجالس على النحو الذى صدرت به.

وتسهيلاً للقارئ أعد «فهرس تفصيلى» يتضمن المصطلحات ورؤوس الموضوعات.

وجدير بالذكر أن الموسوعة قد أعدت، بما يسمح بإضافة كل جديد تصدره المجالس في طبعاتها القادمة، على أن هناك نقطة فنية دقيقة، أمل من الأكاديميين أن يتقبلوها، وهي أننا أطلقنا عنوان «الموسوعة» ليعبر بها عن المعنى اللغوي العام الكامن في الجذر المعجمي للكلمة، ولم نقصد المصطلح الفني الذي يطلق على الموسوعات المنظمة على حروف المعجم.

وختاماً، فإننا ما أقدمنا على هذا العمل وبذل ذلك الجهد إلا من خلال استشعار الواجب الوطني، خدمة لمصرنا الغالية، وإشراكاً للكافة في مهمة التعرف على ما يصادف مسيرتنا من مشكلات، وما يقترح لها من حلول، استشرافاً لمستقبل مشرف لبلدنا الحبيب.

وعلى الله قصد السبيل ..


د. محمد عبدالقادر حاتم
المشرف العام
على المجالس القومية المتخصصة

الزراعة والرى

دراسات وتوصيات المجلس القومى للانتاج والشتون الاقتصادية

المقترح لإنشائها بالخطة الخمسية ١٩٧٦ / ١٩٨٠ بالقاهرة والسويس وقنا وغير ذلك من المواقع مع مراعاة إدخال الطرق التكنولوجية الحديثة فى الانتاج بحيث تفى هذه المصانع بحاجة البلاد من مشروعات البناء وتكون بديلا لما كان متبعا من الاعتماد فى ذلك على طمى النيل .
(هـ) أما بالنسبة لسد احتياجات القرى من الطوب اللبن فان الامر يتطلب دراسة لإيجاد البدائل المناسبة لتحل محله .

ويرى المجلس أهمية تنفيذ الإجراءات التشريعية والتنفيذية الكفيلة بمنع تجريف الأراضى الزراعية و شواطئ النيل حفاظا على الأرض الزراعية .

وفى هذا الصدد يشير المجلس إلى أن مساحة كبيرة من الأراضى التى أضافها السد العالى قد استنفدها التوسع فى عمران المدن وإنشاء المصانع وغيرها من المرافق، ويرى المجلس ضرورة وضع التشريعات اللازمة ليكون امتداد العمران - ما أمكن - وإنشاء المصانع بعيدا عن الأراضى الزراعية، فى المناطق الصحراوية وغيرها .

رابعا - فى مجال المشروعات الاقتصادية الناشئة عن السد العالى

(أ) استكمال تنفيذ برامج استصلاح الأراضى التى حالت ظروف البلاد فى السنوات الماضية دون إتمامها مع تقييم شامل لعمليات استصلاح الأراضى التى تمت وتلافى كل سلبياتها حتى يتم استغلال المياه التى وفرها السد العالى بكفاءة .

(ب) إعطاء الأولوية للمشروعات التى تساعد على اتزان الشبكة الكهربائية بما يسمح بنقل ١٠٠٠ ميجاوات سنويا إلى القاهرة وشمالها .

(ج) الانتهاء من إعداد المشروعات الاقتصادية اللازمة لتنمية بحيرة ناصر وشواطئها والأراضى المحيطة بها فى مجالات : الزراعة والصناعات الزراعية وتنمية الثروة الحيوانية والثروة السمكية والصناعات التعدينية وصناعة الجرانيت والرخام والزجاج وغيرها من الموارد الطبيعية .

(د) الانتهاء من وضع الخطط والبرامج التنفيذية الخاصة بتحسين الملاحة بين مصر والسودان الشقيق، لتحقيق ما استهدفته إقامة السد العالى من زيادة حجم التبادل والتعاون فى المجال الاقتصادى .

(هـ) الاهتمام بتطوير مشروعات الملاحة النهرية الداخلية بما يتفق مع حالة مجرى النهر وتصرفاته بعد إنشاء السد العالى، وكذلك بالمجارى المائية وإزالة الاختناقات التى تحول دون تنمية مرفق النقل النهري

حقلية مكشوفة وتوصيلها بالمصارف الرئيسية فى نفس الوقت حتى يتم تنفيذ المصارف المغطاة لها، وكذلك وضع خطة اعلامية تشترك فيها كافة الجهات المعنية لإرشاد الزراع إلى أهمية هذا الموضوع .

(ب) العناية بصيانة شبكة المصارف الرئيسية والنوعية والحقلية وتوفير المعدات اللازمة لهذه الصيانة، مع وضع برنامج تفصيلي لهذا الغرض .

(ج) أن يراعى - بالنسبة للمستقبل - إنشاء مشروعات الصرف جنبا إلى جنب مع مشروعات الري فى أراضى التوسع الجديدة .

(د) وضع خطط لضبط استخدامات مياه الري بما يمكن من توسع أفقى أكبر و يخفف العبء عن شبكة المصارف ويرفع إنتاجية الأرض، مع إيجاد رقابة فعالة على المستويين التنفيذى والشعبى لضمان تنفيذها . على أن تقع مسئولية تنفيذ هذه الخطة محليا على السادة المحافظين بالتعاون مع المختصين بوزارة الري ، ووضع التشريع المناسب لضمان فاعلية التنفيذ إذا اقتضى الامر ذلك . على أن تتولى أجهزة الإعلام إرشاد الزراع إلى أهمية هذا الموضوع والأضرار التى تنجم عن الإسراف فى مياه الري المتاحة نتيجة لتوفير السد العالى لغائض من المياه لم يكن متوفرا من قبل، مع تحديد المقننات المائية الاقتصادية لجميع المحاصيل وتطوير تكنولوجيا الري لتحقيق أقصى فائدة ممكنة من المياه التى يوفرها السد العالى باستخدام طرق الري الحديثة (مثل الري بالرش والتنقيط) وخاصة بأراضى التوسع الزراعى بالمناطق الرملية مع دراسة أسلوب التحكم فى توصيل الكميات المقررة للأراضى .

ثالثا - فى مجال صناعة الطوب :

يوصى المجلس بالاعتماد فى سد حاجة البلاد من الطوب، على كل من الطوب الطفلى، والطوب الرملى وطوب الحجر الجيري، والطوب الأسمنتي وغيرها من انواع الطوب الصناعية والمساكن السابقة التجهيز، وفى سبيل تحقيق ذلك يرى المجلس:

(أ) الاستمرار فى البحث عن أماكن الطفلة .

(ب) استخراج الطفلة من أماكن تواجدها وتجهيزها لامداد قمائن الطوب بها كبديل لطمى النيل .

(ج) دراسة اقتصاديات نقل بعض القمائن "الهوفمان" إلى المواقع الجديدة التى تتوافر بها الطفلة .

(د) تنفيذ برنامج إنشاء مصانع الطوب الطفلى والطوب الرملى

٢- إجراء تقييم اقتصادى دورى لكافة آثار السد العالى سواء
الإيجابية منها أو الجانبية .

تنظيم العلاقة الإيجارية فى الأراضى الزراعية

صدر قانون الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ مستهدفا
تحقيق غايات اقتصادية وسياسية واجتماعية، ووسيلته فى ذلك إعادة
توزيع الملكية الزراعية بالإضافة الى تنظيم العلاقة بين مالكى الأراضى
ومستأجرىها على أسس واضحة تحدد حقوق والتزامات كل منهما، غير
أن هذا القانون وما لحقه من تعديلات شتى - كان آخرها القانون رقم
٥٢ لسنة ١٩٦٦- اكتنفته عدة اعتبارات اقتضتها الظروف التى مرت بها
البلاد ، وقد كشف التطبيق العملى لهذا القانون وتعديلاته عن وجود
بعض نواحي القصور أو عدم تحقيق العدالة فى جوانب منها .

ونظرا للأهمية البالغة لموضوع تنظيم العلاقة الإيجارية بين مالكى
الأراضى ومستأجرىها، حيث إن الأراضى الزراعية المؤجرة تبلغ
٢,٥١٢,٠٠٠ فدان، أى ما يربو على ٤٥٪ من مساحة الرقعة الزراعية
فى مصر منها ٢,٣٦,٠٠٠ فدان مؤجرة بالنقد، ٤٧٦,٠٠٠ فدان
مؤجرة بالمزارعة (المشاركة)، فإن الأمر يتطلب ضرورة استقرار هذه
العلاقة وذلك للنهوض بمستوى الإنتاج الزراعى .

وقد قام المجلس بدراسة هذا الموضوع واستهدفت الدراسة:

(١) وضع هذه العلاقة فى إطار نهائى وعلى ضوء مبادئ مستقرة .

(٢) تحقيق العدالة لطرفى العلاقة .

باعتباره أرخص وسائل النقل حتى يشارك فى تخفيف أزمة النقل
وتكديس البضائع بالموانى .

خامسا - فى مجال البحث العلمى :

(أ) متابعة الخطة العلمية المرشحة للبحوث المتصلة بالسد العالى
وآثاره وتوفير الاعتمادات والإمكانات البشرية والبحثية اللازمة مع مراعاة
تطوير هذه الخطة بما يواجه مطالب المستقبل، على أن يجرى ترتيب
تنفيذ هذه الخطة وفقا للأولويات التى تفرضها المسائل ذات الأهمية
الخاصة والعاجلة وفى مقدمتها :

موضوع النحر وآثار حرمان التربة من الطمى وتعويضها بالأسمدة
المناسبة وبحوث المياه الجوفية واتخاذ التدابير الصحية والوقائية لمنع
انتشار البلهارسيا أو أى أمراض أخرى تنشأ نتيجة التغييرات
البيئية والتعاون مع حكومة السودان فى هذا المجال على أن تصدر
تقارير دورية فى هذا الشأن .

(ب) مراعاة سرعة تنفيذ ما تنتهى إليه هذه الخطة من مشروعات
وبرامج تنفيذية .

(ج) ضرورة التنسيق بين الجهات العاملة فى مجال البحوث المتصلة
بالسد العالى ومياه النيل مع تدعيم مركز بحوث المياه التابع لوزارة الري
بالأفراد والمعدات وغيرها وتوفير الاعتمادات اللازمة لذلك - ليتولى هذه
المهمة بصفة أصلية - بما يحقق هذا الغرض مع وضع خطة تنظيمية
لتحديد علاقاته بالأجهزة الأخرى التى تقوم بالمساهمة فى هذه
البحوث وكذلك دوره فى متابعة تنفيذ البحوث والمشروعات اللازمة .

سادسا - إنشاء جهاز مركزى للسد العالى :

لما كان السد العالى - بمشروعاته التى ترتبط به وعوائدها
الاقتصادية ، سواء بالنسبة للإنتاج الزراعى والصناعى - من دعائم
اقتصادنا القومى وتطويره كما أن مواجهة أى آثار جانبية له، يمثل
ضرورة حيوية للبلاد ، فإن المجلس يوصى بإنشاء جهاز مركزى للسد
العالى يكون من أهم اختصاصاته ما يلى :

١- دراسة ومتابعة تنفيذ المشروعات الاقتصادية التكميلية لمشروع
السد العالى حتى يتحقق أكبر عائد ممكن ويتم الأهداف المرتبطة به .

٢- التعاون مع مركز بحوث المياه المشار إليه فى البند خامسا (ج)
لإتمام البحوث و الدراسات المتصلة بالاستغلال الأمثل للمياه
والكهرباء، ومواجهة الآثار الجانبية بأسلوب علمى .

(٣) تحقيق الاستقرار اللازم للمالك والمزارع للنهوض بمستوى الإنتاج الزراعى.
التوصيات:

وقد انتهى المجلس من دراساته الى التوصيات الآتية:

أولاً- فى شأن تحديد القيمة الإيجارية للأراضى الزراعية:

(١) استمرار تحديد القيمة الإيجارية للأراضى الزراعية على أساس سبعة أمثال الضريبة العقارية الأصلية المربوطة عليها، مع تغيير هذه القيمة تبعاً لتغيير الضريبة زيادة أو نقصاً، وتعديل التشريع القائم بما يحقق تنفيذ هذا المبدأ، على أن تحسب القيمة الإيجارية من الآن حسب آخر مربوط الضريبة العقارية سنة ١٩٥٦.

(٢) إعادة تقدير الضرائب لجميع الأراضى الزراعية طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الذى يقضى بأن يعاد ربط هذه الضرائب كل عشر سنوات على أن تقوم وزارة المالية بإعادة تقدير الضريبة من الآن وعلى أن يتم التقدير قبل أول يناير سنة ١٩٧٨.

ثانياً- فى شأن سداد الأجرة والمطالبة بسدادها:

(١) أن يلتزم المستأجر بسداد الأجرة خلال السنة الزراعية مع مراعاة مواعيد جنى المحاصيل وتسويقها على أن يتم السداد على قسطين : الأول بواقع الثلث بعد انتهاء المحصول الشتوى ويكون آخر موعد لسداده آخر شهر يونيو من كل عام، والقسط الثانى بواقع الثلثين يسدد بعد انتهاء السنة الزراعية ويكون آخر موعد لسداده نهاية شهر ديسمبر ، بحيث يكون للمؤجر الحق فى رفع دعوى المطالبة به فور انتهاء هذه المهلة.

(٢) أن يكون رفع دعوى المطالبة بسداد الأجرة أمام دائرة للمنازعات الزراعية تنشأ بالحكمة الجزئية المختصة، على أن تنظر هذه الدعوى على وجه السرعة بحيث يتم الفصل فيها خلال شهر على الأكثر من تاريخ رفعها، وأن يكون حكمها نهائياً وواجب النفاذ .

(٣) توقيع جزاءات معينة على المستأجر فى حالة عدم سداد الأجرة فى نهاية المدة المحددة لذلك ، مالم يكن هناك عذر مقبول للتأخير فى السداد، وفى حالة تكرار مخالفة عدم السداد فى الموعد المحدد يتعين الحكم بطرده.

ثالثاً- فى شأن العلاقة فى حالة المزارعة:

(١) تحميل المستأجر بالمزارعة وحده بجميع مصروفات جمع وتجهيز المحصول.

(٢) تحميل المالك وحده بكافة الضرائب الأصلية والاحتياطية المفروضة على العقار بما فى ذلك ضرائب الدفاع والأمن القومى.

(٣) تقسيم أجور الخفر والإشراف اللزمين للزراعة مناصفة بين المالك والمستأجر.

(٤) إجازة تحويل عقد الإيجار بالنقد الى عقد إيجار بالمزارعة باتفاق الطرفين، بما يحقق التعاون بين طرفى العلاقة الإيجارية لزيادة إنتاجية الأرض .

رابعاً- فى شأن مدى تحمل طرفى العلاقة الإيجارية بتكاليف تحسين الأرض:

أعطاء مقابل للمالك الذين يدخلون تحسينات بأراضيهم على الوجه التالى:

(١) الحق فى زيادة القيمة الإيجارية بقدر معين من نسبة الزيادة فى الانتاج والناشئة عن هذه التحسينات، على أن تحدد هذه الزيادة بمعرفة (دائرة المنازعات الزراعية) بعد معاينة الأرض وبعد التحسين، فى حالة اختلاف الطرفين.

(٢) الحق فى طلب إعادة الأرض بعد تحسينها لإعادة تقدير قيمتها الإيجارية تمهيداً لتعديل الضريبة العقارية الأصلية المربوطة عليها والتى تقدر أجرة الأرض بسبعة أمثالها، على ألا يتم ذلك الا بعد انقضاء خمس سنوات على الأقل من تاريخ آخر تقدير أجرى للقيمة الإيجارية للأرض.

خامساً- فى شأن مدى سريان عقد الإيجار بعد وفاة المستأجر الأصلي والإيجار من الباطن.

تحقيقاً للمدالة بين طرفى العلاقة الإيجارية فإنه من الأنسب فى حالة وفاة المستأجر إعطاء مهلة للطرفين لتدبير أمورهما والاستقرار على الوضع الذى يرتضيانه سواء باستمرار هذه العلاقة أو الغائها، وذلك بالنص على استمرار عقد الإيجار- نقداً أو مزارعة- فى حالة وفاة المستأجر لمدة سنة زراعية كاملة تالية للسنة التى توفى خلالها.

كما لوحظ أن بعض المستأجرين يقوم بتأجير العين المؤجرة لزراعة واحدة بما يعد تأجيراً من الباطن يبرر إلغاء التعاقد وليس من العدل أن يرى المالك أرضه تؤجر زرة برسيم لثلاثة أو أربعة أشهر مقابل أضعاف القيمة الإيجارية السنوية التى يصعب على المالك الحصول عليها.

ونشير فى هذه الصدد إلى قانون إيجارات المباني الذى ينص على

التسويق التعاوني للحاصلات الزراعية

رغبة من الدولة في تحقيق أهداف متعددة لصالح المنتج والمستهلك وتوفيراً لخامات بعض الصناعات وبعض السلع التصديرية واتجاهها بالتعاون الزراعي إلى ممارسة أنشطة جديدة في مجال الانتاج والتسويق وحماية لصغار الزراع من التجار والسماسرة، فقد قررت الدولة تطبيق نظام التسويق التعاوني للحاصلات الزراعية.

وشمل هذا النظام المحاصيل الزراعية الآتية:

القلن - القصب - البصل - الثوم - البطاطس - الكتان - القليل -
الفاكهة - الخضر - اللحوم واللبن - الأرز - السمسم - الفول السوداني -
الفول .

وبعد تطبيق هذا النظام ظهرت سلبيات وتراكمت أخطاء باعدت كثيراً بين نظرية التسويق التعاوني كأسلوب اشتراكي يحمل العبء عن الفلاح وبين حقيقة التطبيق وواقعه المعقد مما تسبب في فقدان الثقة بين جماهير الزراع والأجهزة المنفذة لعمليات التسويق ونتج عنه كثرة مخالفات الزراع لنظام الدورة الزراعية برغم العقوبات المفروضة والتهرب من التوريد وإخفاء المحصول أو بيعه لتجار السوق السوداء، والانخفاض المستمر للمساحات المنزرعة بالمحاصيل المسوقة تعاونياً وبالهبوط المتوالي للكميات الموردة.

التوصيات

وقد انتهى المجلس إلى التوصيات التالية بعد دراسة كافة جوانب هذا الموضوع :

ضرورة موافقة المالك وحقه في ٧٠٪ زيادة في حالة تأجير الشقق المفروشة.

سادسا - في شأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية :

العدول عن نظام لجان الفصل في المنازعات الزراعية واللجان الاستثنائية على أن تحال اختصاصاتها إلى القضاء العادي وذلك على الوجه التالي:

(١) إنشاء دائرة في كل محكمة جزئية تسمى دائرة الفصل في المنازعات الزراعية- أسوة بالدوائر القائمة حالياً والخاصة بالعمال والضرائب وغيرهما- تختص بنظر هذه المنازعات، وتيسيراً لإجراءات التقاضي على الفلاحين وتوفيراً للجهود والمشقة عليهم يجوز عقد هذه الدائرة في القرى.

(٢) أن تكون أحكام هذه الدوائر نهائية غير قابلة للطعن في حدود معينة، مع جواز الطعن في أحكامها فيما يجاوز هذه الحدود أمام المحكمة الابتدائية المختصة.

(٣) أن يتم الفصل في هذه المنازعات التي تختص بها هذه الدوائر والطعون في الأحكام الصادرة عنها على وجه السرعة حتى يمكن إنهاء المنازعات في أقرب وقت ممكن.

سابعا- توصيات أخرى عامة:

- نظراً لانقضاء حوالي ربع قرن على قانون الإصلاح الزراعي، فإن الأمر يتطلب تقييماً موضوعياً لنتائج هذا القانون في ضوء ما أسفرت عنه التجربة خلال هذه الفترة، وذلك من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

- ضرورة بحث سياسة أسعار الحاصلات الزراعية وتثبيت أسعار مستلزمات الانتاج لفترات محدودة.

- يجب أن تراعى لجان التقدير الأساس الاقتصادي في تحديد القيمة الإيجارية بحيث تتناسب مع نسبة الفائدة السائدة .

(١) زيادة العائد

زيادة السعر بحيث يتناسب مع تكلفة الإنتاج والسعر الحر والسعر العالي وسعر المحاصيل المنافسة في الدورة الزراعية ويحقق العدالة بأن تتقارب الدخول بين الدورات الزراعية المختلفة على مستوى الجمهورية ويحدث يكفل العائد مستوى معيشيا مناسباً للفلاح .
- الزيادة الرأسية للمحاصيل باتباع الوسائل المعروفة زراعي وفي مقدمتها الصرق ونشر السلالات الممتازة.

(٢) تبسيط الاجراءات :

- اختصار عدد استمارات التسويق وحذف بعض بياناتها .
- أن يكون أساس التعامل مع الفلاح البطاقة الزراعية فقط .
- استعمال الآلات الحاسبة لسرعة إعداد كشوف الحسابات .
- أن يكون تعامل بنك التسليف مع الجمعية التعاونية فقط التي تتعامل مع أعضائها في الإقراض والتحصيل .
- أن يكون الاتحاد التعاوني الزراعي مشرفاً ومسئولاً عن التسويق بدلا من الأجهزة العديدة التي تتولى الإشراف حاليا .
- دراسة إمكانية إلغاء نظام الصيارف وتحصيل ما يعادل قيمة الضرائب العقارية عن طريق إضافتها إلى بعض مستلزمات الإنتاج .
- سرعة صرف ثمن المحصول بعد تسليمه .

(٣) دعم التعاونيات :

- تقوم الجمعيات التعاونية بمسئوليتها في الانتاج وذلك بالإسهام الفعلي في تحديد الدورة المناسبة لكل الأحواض في زمام القرية داخل الإطار الذي تحدده الدولة، وفي توفير الخدمات وخاصة الآلية ومستلزمات الإنتاج وفي مقدمتها التقاوى الممتازة، حتى يكون التعاون نابعا من المزارعين أنفسهم، وفي متابعة عمليات الإنتاج في كل خطواتها .
- تقوم الجمعيات التعاونية بالتسويق وفي هذا الصدد يوصى المجلس بالتوسع في تطبيق تجربة تسويق القطن بمركز منوف في الموسم الماضي، حيث قامت الجمعيات التعاونية بجميع خدمات التسويق لحساب الزراع .

- تعديل زمام القرية باعتبارها وحدة اقتصادية، فتعدل الحدود على أساس جغرافي لكي يتيسر أداء الخدمات .

(٤) أجهزة الفرز والتحكيم:

- تعدل تبعيتها إلى جهة محايدة مثل وزارة الزراعة حتى يطمئن الزراع .

(٥) القضاء على بعض المعوقات الأخرى مثل:

- تجارة السوق السوداء وخاصة في الحبوب : الأرز- القول - القول السوداني- السمسم .
- إلغاء العمولات كلها .
- إلغاء المكافآت التي تعطى للموظفين الذين يقومون بضبط المحاصيل المهربة .
- اتباع منهج واحد في تنفيذ القوانين وعدم التردد بين الشدة واللين .

- (٦) توفير المنافسة في تجارة الداخل في المحاصيل الزراعية: وخاصة القطن، وذلك بالسماح للجمعيات التعاونية والقطاع الخاص بالقيام بأعمال التسويق الداخلي بهدف زيادة عائد المزارعين ورفع مستوى جودة المحاصيل وكفاءة الأنشطة التسويقية .
- (٧) اجراء دراسة اقتصادية دقيقة لتسويق المحاصيل الزراعية: على ضوء الأسعار العالمية لهذه المحاصيل ، حيث تمثل الواردات والصادرات نسبة كبيرة من التسويق الزراعي في مصر، وتحديد أسعار المحاصيل على ضوء نتائج هذه الدراسة لتحقيق أكبر عائد اقتصادي من كل محصول .

الموارد المائية

الحاضرة والمستقبل

وأوجه استغلالها

إن التطلع لمزيد من التوسع الزراعي في المستقبل يقتضينا أن نعمل على مسح الموارد المائية الحاضرة والمستقبل، وأن لا نحصر هذه الموارد في المصادر التقليدية دون بحث عن مصادر جديدة تمكن العلم من اكتشافها وتيسيرها لخدمة الانسان .

الشمالى تكفى رى نصف مليون فدان. ولكن الأمر يحتاج لبحث علمى دقيق للتأكد من إمكان الحصول على هذه الكميات، وتحديد اقتصاديات إنتاجها وتأثيرها على معامل الأمان فى باطن الأرض.

(٤) ادخال مياه الصرف الصالحة موردا يضم الى الموارد الثابتة فى المستقبل :

لما كانت الموارد المائية محدودة لا تشبع الرغبة فى تحقيق التوسع الزراعى، فإن الأمر يدعو الى استخدام مياه الصرف التى لا تزيد نسبة الاملاح الضارة بها والتى اثبتت التجربة صلاحيتها فى اغراض الرى. وفى هذا النطاق نرى ان مياه الصرف المستخدمة حاليا ٤.٨ مليارات سنويا، وأن الكمية الممكن الحصول عليها هى ٤ مليارات سنويا - وقد يمكن زيادة هذا القدر باستمرار البحث على ضوء نوعيات الاملاح ونسبتها فى مياه الصرف، وأماكن توفر هذه المياه ونوع التربة المزمع رىها بها، وكذلك نوع المحصول.

ولما كانت الموارد المائية التى يمكن تدبيرها فى المستقبل القريب هى ٧٣.٦٥٠ مليارات سنويا، والاحتياجات المائية الحاضرة تصل الى ٥٥.٣٥٠ مليارات سنويا، فيكون مقدار الفائض الذى يمكن تدبيره ١٨.٠٠٠ مليار سنويا، وهى كمية تكفى للتوسع الألفى فى مساحة جديدة مقدارها ٢.٠٠٠.٠٠٠ فدان، بالإضافة الى ماتم التوسع عليه بالفعل.

التوصيات :

وعلى ضوء الحقائق السابقة وما انتهت اليه مناقشات الأعضاء بالمجلس يوصى المجلس بالتالى :

- (١) الاستمرار فى زراعة ١.٢٠٠.٠٠٠ فدان أرزا كل عام .
- (٢) ترشيد مياه الرى فيما يسمى فواقد التوصيل لتوفير ٥ مليارات متر مكعب فى الفرق بين الاستخدامات الحالية والاحتياجات الواجبة، بل محاولة زيادة هذه الكميات إلى أكثر من ٥ مليارات.
- (٣) اتخاذ الخطوات الجادة لانتهاء بحوث مشروعات الايراد المائى من اجباس النيل العليا.

(٤) استكمال البحوث الخاصة بالمياه الجوفية لتحديد الكمية التى يمكن سحبها بأمان من الخزانات الجوفية لأغراض الرى .

(٥) أن تشمل مشروعات وزارة زارة الرى فى السنوات القادمة الأعمال

والمصادر التقليدية للمياه الموجودة فى مصر هى النيل والمياه الجوفية. واقصى مايمكن أن يضاف إليهما من مصادر جديدة مصدران: الأول : الأمطار ، وهى بمعدلاتها فى مصر لا توفر مياهها يستطاع الاعتماد عليها فى زراعة كالتى نرجوها لتوفير غذاء الجماهير ودعم الاقتصاد القوسى.

الثانى : تحويل مياه البحر المالحة الى مياه عذبة، وهى باهظة التكاليف، إلا أن التفكير فيها يجب أن يحتل مركزا واضحا فى التصور العام لتدبير الموارد المائية فى المستقبل على الأقل، لأن التقدم المستمر للعلم قد ييسر استخدام هذا الأسلوب بنفقات معقولة فى المستقبل. وقد اتضح للمجلس من الدراسات والتقارير والإحصاءات التى قدمت إليه الحقائق التالية :

(١) الموارد المائية الحالية من النيل :

بفضل إنشاء السد العالى واستخدام سعته الكبيرة فى التخزين أصبحت مصر تضمن إيرادا سنويا ثابتا قدره ٥٥.٥ مليار.

(٢) الزيادة المنتظرة فى موارد النيل فى سنوات المستقبل .

تضيق بسبب المستنقعات فى هضبة البحيرات وجنوب السودان كميات كبيرة من المياه. ويمكن الاعتماد على زيادة الإيراد الذى يمر بمستنقعات جنوب السودان، وذلك بالسعى الجاد والملح لرسم المشروعات اللازمة لوقف ضياع هذه الكميات التى تبلغ فى مجموعها ٣٦ مليارات يستفيد منها ١٨ مليارا كفوائد طبيعية على طول مجرى النهر، فتكون للزيادة التى يمكن الحصول عليها ١٨ مليارا، تقسم مناصفة مع السودان طبقا لاتفاقية مياه النيل.

(٣) الموارد من المياه الجوفية :

تتفق كل الآراء على أن الأراضي المصرية داخل الوادى وخارجه تحتزن فى باطنها كميات من المياه تسربت إليها على مدى العصور والأزمان. وقد قدرتها البحوث الميدانية بأنها تبلغ ٥٠٠ مليار، ولا يمكن ترتيب الانتفاع الدائم بأى كمية منها ما لم يسبق ذلك سلسلة كبيرة طويلة من البحوث والدراسات، على أن مايمكن سحبه منها بأمان هو ٢٥٠ مليون م^٣.

وهناك بعض الآراء تنادى بإمكان سحب ٥٠٠ مليون م^٣ فى الوجه البحرى، وكذلك بتوافر مياه جوفية فى الصحراء الغربية والساحل

وتنمية الأراضي، ويقيت بعض المساحات تحت إشراف كل من الجهاز التنفيذي للمشروعات الصحراوية والهيئة العامة للإصلاح الزراعي وذلك على النحو التالي:

الف فدان.	
٧٧٣	آلت إلى المؤسسة العامة لاستزراع وتنمية الأراضي.
٨١	كان يشرف عليها الجهاز التنفيذي للمشروعات الصحراوية قبل إدماجه في الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية.
٥٨	تشرف عليها الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .

٩١٢ جملة

وهذه المساحة أغلبها قابل للزراعة ومن مساحات منزوعة فعلا كالآتي:

المؤسسة	المساحة الكلية	المنزوعة فعلا
الاستزراع	٧٧٣	٤٢٣
الصحارى	٨١	٤٣
الإصلاح	٥٨	٤٠
	٩١٢	٥٠٦

الانفاق على مشروعات استصلاح الأراضي :

بلغ جملة ما تم إنفاقه على مشروعات استصلاح الأراضي منذ عام ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٧٤ نحو ٦٠٠ مليون جنيه منها نحو ٤٥٥ مليون جنيه استثمارات أنفقت على أعمال الاستصلاح والتعمير والاستزراع، كما تضمنت أيضا هذه الاستثمارات قيمة فوائد القروض التي تحملتها وزارة المالية على المصروفات الاستثمارية وتكليف خدمات تنمية المجتمع والتي تعتبر من قبيل الخدمات التي تقدمها الدولة بوادي النيل، وكذا ما أنفق على بعض المشروعات العامة التي تخص جهات أخرى كوزارة الري ووزارة الكهرباء.

اللازمة للانتفاع بمزيد من مياه المصارف.

(٦) السير في اختيار مناطق التوسع الزراعي الجديدة في حدود مليونين من الأفدنة، اعتمادا على الفائض الذي يمكن تدبيره والذي يبلغ ١٨ مليارا. ويمكن زيادة هذه المساحة الى أكثر من ذلك في حالة توفر كميات اكبر من المياه الجوفية ومياه الصرف، وضبط المقننات المائية، واستخدام وسائل الري الحديثة.

التوسع الأفقى فى الزراعة

بدأت برامج استصلاح الأراضي في مصر عام ١٩٣٢ وكان الجهد الرئيسى في هذا المجال للقطاع الخاص، وبلغت جملة الأراضي المستصلحة منذ هذا التاريخ حتى ١٩٥٢ (٢٠٠ ألف فدان) تقع الغالبية العظمى منها في شمال الدلتا.

وفي سنة ١٩٥٢ أولت الثورة عمليات استصلاح الأراضي أهمية كبيرة فبدأت بإنشاء مديرية التحرير سنة ١٩٥٣، وأنشئت الهيئة العامة لاستصلاح الأراضي، وشهدت الستينات طفرة كبيرة في مشروعات الاستصلاح وتم إنشاء عدة مؤسسات لتضطلع بعمليات استصلاح الأراضي.

وتبلغ المساحات الاجمالية التي دخلت برامج الاستصلاح منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن نحو ٩١٢ ألف فدان.

وقد سلمت معظم هذه المساحات الى المؤسسة العامة لاستزراع

المشكلات والمعوقات التي واجهت مشروعات الاستصلاح

واجهت مشروعات استصلاح الأراضي عدة مشكلات ومعوقات أهمها :

عدم تحديد أهداف الاستصلاح بوضوح واختيار بعض مناطق الاستصلاح وعدم تكامل مراحل الاستصلاح المختلفة وترباطها وعدم اختيار الأسلوب الأمثل لاستغلال الأراضي المستصلحة إلى جانب بعض مشكلات أخرى خاصة بالإدارة .

وقد سلمت معظم مساحات الأراضي المستصلحة إلى مؤسسات وهيئات الاستزراع دون أن تستكمل بها مقومات الاستزراع، حيث ينقص هذه المساحات الكثير من الأعمال : كمشروعات الري والصرف والمباني السكنية والزراعية بمباني الخدمات العامة والطرق ومياه الشرب وشبكات الإنارة وغيرها .

كما أن بعض المساحات التي بدىء في استزراعها ظهرت بها مشكلات ارتفاع الملوحة كما هو الحال في قطاع شمال التحرير، كما ظهرت الحاجة إلى الإسراع بإنشاء المصارف لمواجهة مشكلة عدم توفر الصرف بمعظم المساحات المستصلحة.

وقد أدت هذه الأوضاع جميعها إلى عدم إمكان الوصول إلى الاستغلال الأمثل للأراضي المنزرعة وطول الفترة التي تصل فيها هذه المساحات إلى مرحلة الحدية الإنتاجية بالإضافة إلى وجود طاقات عاطلة تتمثل في مساحة ٩٨ ألف فدان بور بالمناطق التي تشرف عليها المؤسسة العامة لاستزراع وتنمية الأراضي، الأمر الذي أدى إلى عدم مساهمة الأراضي الجديدة في الإنتاج الزراعي بالدرجة المرجوة حتى الآن والذي يرجع السبب فيه بالدرجة الأولى إلى مشكلات الري والصرف.

المساحات الجديدة القابلة للاستصلاح :

طبقا للبيانات المتوفرة فإنه من الممكن التخطيط لمشروعات استصلاح حوالى ٢ مليون فدان إضافية داخل الوادى حتى عام ٢٠٠٠ على موارد مائية متاحة بالتأكيد بزيادة هذه الموارد أمر محتمل وبالتالي فمن الممكن زيادة الأراضي الممكن إضافتها للرقعة الزراعية إلى ٣ أو

٤ مليون فدان وذلك بخلاف المساحات التي يمكن إضافتها في الصحارى المصرية والتي يعتمد تقديرها على الانتهاء من البحوث والمشروعات الخاصة بالمياه الجوفية واقتصاديات استخدامها .

التوصيات :

وقد انتهى المجلس من دراساته لهذا الموضوع وعلى ضوء التقارير التي عرضت عليه ومناقشات السادة الأعضاء إلى التوصية بما يلي :

١- حتمية التوسع الأفقى فى الأراضي الزراعية لضمان الأمن الغذائى فى مصر وللإسهام فى التنمية .

٢- إعطاء أولوية لتدبير الاعتمادات المالية اللازمة للاستصلاح نظرا لتوفر جميع مقومات استصلاح الأراضي فى مصر وهى:

- أراض قابلة للاستصلاح.

- موارد مائية إضافية .

- موارد بشرية للإسهام فى أعمال الاستصلاح إلى جانب الأفراد

العلميين اللذين لتوفير الإدارة المزرعية السليمة.

٣- وضع تخطيط سليم للاستخدام الأمثل لمشروعات الاستصلاح ورفع كفاءتها بأن تسيير الأعمال التكميلية للاستصلاح من مصارف وطرق جنباً إلى جنب مع مشروعات الاستصلاح .

٤- مراعاة توفير الموارد المائية الإضافية قبل البدء فى أعمال الاستصلاح وهذا يقتضى المبادرة إلى:

(أ) دراسة إمكانيه توفير أكبر قدر من الاستخدامات المائية.

(ب) الدراسات الخاصة بالتوسع فى استخدام مياه الصرف.

(ج) البحوث اللازمة لتحديد كميات المياه الجوفية المتوفرة والممكن سحبها سواء داخل الوادى أو فى الصحارى.

(د) الاتفاق مع السودان الشقيق على مشروعات أعالي النيل طبقا لبرنامج يتمشى مع مشروعات استصلاح الأراضي.

٥- مراعاة أن يكون اختيار أراضي الاستصلاح طبقا لتصنيفها والبدء بالأصلح منها. وطبقا للمعلومات المتوفرة حاليا، فإن هناك مساحات من الأراضي للتوسع الأفقى تتركز فى المناطق التالية : بحيرات شمال الدلتا، سهل التينة شرق قناة السويس، سهل جنوب بورسعيد، صحراء الشرقية، سهل الحسينية، غرب النوبارية، جنوب التحرير، امتداد كوم

سوف يتضاعف تقريبا في عام ٢٠٠٠، فيبلغ حوالي ٧٢/٧٠ مليوناً من الأنفس. ويعتبر التخطيط لتوفير الغذاء لهذا العدد من السكان، من أهم المسئوليات التي تواجه الجيل الحاضر وقد تناول المجلس هذا الموضوع الهام بالدراسة التي تعرضها فيما يلي:

أولاً: مفهوم الأمن الغذائي :

يقصد بالأمن الغذائي قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام. ويتم توفير احتياجات الغذاء إما بإنتاج السلع الغذائية محلياً، أو بتوفير حصيلة كافية من عائد الصادرات، يمكن استخدامها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات.

ومن ثم، فإن توفير الأمن الغذائي لا ينطوي بالضرورة على إنتاج الاحتياجات الغذائية الأساسية أو حتى الجانب الأعظم منها محلياً، بل ينطوي أساساً على توفير الموارد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات، إما بإنتاجها مباشرة أو باستيراد مقابل تصدير منتجات أخرى قد تتسم بميزة نسبية أعلى. كذلك يختلف الأمن الغذائي بهذا المفهوم عن ضرورة توفير مخزون استراتيجي كاف من السلع الغذائية، خاصة في ضوء الظروف السياسية والاقتصادية المتغيرة في العالم، فهذا المخزون الاستراتيجي - وحتميته ظاهرة الوضوح - إنما يمثل جانب المدى القصير في الإطار العام لقضية الأمن الغذائي.

ثانياً : طبيعة المشكلة وأبعادها :

أصبحت مصر منذ أوائل الستينات مستورداً رئيسياً لبعض السلع الغذائية، وخاصة القمح ودقيقه. على أن حصيلة صادرات العملات الحرة للسلع الزراعية الأخرى - وخاصة القطن والأرز والبصل - كانت تكفي لتمويل حجم الواردات القليل نسبياً في ذلك الحين، سواء من حيث الكمية أو القيمة، فضلاً عن أن جانباً من هذه الواردات كان يتم بموجب اتفاقات خاصة. ومع انتصاف عقد الستينات (٦٥/٦٦) تجاوزت قيمة واردات القمح ودقيقه (٣,٥٥ مليون جنيه) إجمالي قيمة الصادرات لدول العملات الحرة (٥,٥٢ مليون جنيه)، على أن الفرق بين حصيلة صادرات العملات الحرة وواردات السلع الغذائية - والتي يتم معظمها بالعملات

أجنبية، مناطق التوسع في الفيوم وأسيوط وسوهاج وقنا وأسوان، شواطئ بحيرة ناصري.

٦ - الالتزام بتنفيذ التشريعات التي تمنع الاعتداء على الأراضي الزراعية واستصدار ما يلزم من تشريعات مشددة. وذلك لما لوحظ من تعرض هذه الأراضي لاعتداءات جسيمة، حيث اقتطعت منها مساحات ضخمة يقدرها البعض بحوالي ٦٠٠ ألف فدان استخدمت في الأغراض التالية:

(أ) التوسع العمراني .

(ب) الإنشاءات والتوسعات في المشروعات.

(ج) أعمال تجريف الأراضي لصناعة الطوب.

خاصة وأن هذه الاعتداءات تتم على أجود أنواع أراضي مصر وأكثرها خصوبة، فضلاً عما تتكلفه أعمال استصلاح الأراضي من جهود شاقة.

٧ - وضع برنامج لتحديد أسلوب استغلال المناطق المستصلحة حالياً، إما بتوزيعها على المزارعين أو ببيعها لصغار المزارعين أو استغلالها بإقامة مجمعات زراعية صناعية كبيرة، مع مراعاة أن يكون هذا النظام واضحاً عند التخطيط لاستصلاح مناطق جديدة مستقبلاً.

الدورة الثانية ١٩٧٥ - ١٩٧٦

توفير الأمن الغذائي

تشير الإحصاءات ومعدلات النمو السكاني إلى أن عدد سكان مصر

الحرية - قد أخذت تظهر بشكل حاد منذ بداية السبعينات، إذ تزايدت قيمة هذه الواردات عن حصيلة الصادرات بشكل ملحوظ.

وتتمثل مشكلة الأمن الغذائي في مصر في استمرار تزايد الاحتياجات الغذائية بمعدلات أسرع من معدلات الزيادة في الإنتاج، سواء من السلع الغذائية أو من سلع التصدير، ويترتب على ذلك:

١- زيادة حجم معدل الواردات الغذائية التي تأتي أساساً من دول العملات الحرة.

٢ - استنزاف الجانب الأعظم من حصيلة الصادرات الوفاء بمتطلبات هذه الواردات.

وبمع بداية السبعينات أصبحت حصيلة صادرات العملات الحرة غير كافية للوفاء باحتياجات الاستيراد من القمح وبقيته والزيوت النباتية، بل وأصبحت جملة حصيلة الصادرات لا تكفي الوفاء باحتياجات استيراد السلع الاستهلاكية لعمالة كما يتبين من الأرقام الآتية:

١٩٧٣	١٩٧٤	
بالمليون جنيه		
١٣١,٧	٢٤٢,٩	حصيلة الصادرات بالعملات الحرة
١٦٩,٠	٢٥٢,٩	واردات القمح وبقيته والزيوت النباتية (بالعملات الحرة)
٢٩٦,٢	٦٥٣,٩	إجمالي حصيلة الصادرات
٥٤٢,٠	٩٢٠,٠	إجمالي الواردات الاستهلاكية

ونلاحظ في هذا السداد أنه حتى عام ١٩٧٢ كانت الحصيلة الإجمالية لقيمة صادراتنا وبعده تغطي تقريباً إجمالي قيمة واردات السلع الاستهلاكية، على أنه في عام ١٩٧٤ أصبحت هذه الحصيلة الإجمالية لا تكفي إلا لمواجهة قيمة واردات القمح وبقيته فقط.

إن مجرد استنزاف حصيلة الصادرات من سلع التصدير الرئيسية في استيراد السلع الغذائية - حتى ولو كانت تلك الحصيلة كافية - يحدق ناقوس الخمار من حيث تناقص الفائض الاقتصادي المتاح لاستيراد السلع الوسيطة والمواد المالية اللازمة لتشغيل المصانع القائمة، واستمرار

عملية التنمية.

وتلعب مجموعة من النقاط ينبغي إبرازها في هذا المجال، نوجز فيما

يلي:

١- أنه مع استمرار الزيادة في الاحتياجات الاستهلاكية بمعدلات قد تبدو مرتفعة، فإن جانباً من أسباب الارتفاع هو في زيادة قيمة الواردات من ثم فليس من السهل أن يكون حفض تلك المعدلات، نظراً لأن الاستهلاك الغذائي هو - كما لا يزال يعتمد أساساً على أغذية الطاقة (الحبوب والتشويات) - ويظل فيه الاعتماد على الأغذية المضافة (اللحوم والفواكه والخضار) والتي يتطلب إنتاجها موارد أكبر من تلك التي يتطلبها إنتاج أغذية الطاقة.

٢- أن المشكلة لا تتمثل في توفير موارد الواردات فحسب، بل إن هناك صعوبات في توفير كميات الواردات في السوق العالمي، مع توافر القدرة التحويلية، ومن هنا فإن هذا أحد أسباب من الإنتاج المحلي لمختلف السلع يمكن اعتباره بمثابة "خط الدفاع الأول" في هذه المشكلة.

٣- أنه لا يكفي لزيادة الموارد اللازمة لتوفير الواردات مجرد إعادة النظر في هيكل الصادرات وتوزيعها الجغرافي بحيث تربط الصادرات بالواردات الأساسية، نظراً لأن حجم معدل نمو الواردات الغذائية يزيد عن حجم معدل نمو الصادرات الإجمالية.

٤- أن حجم الواردات من السلع الغذائية المختلفة بالإضافة إلى الإنتاج المحلي، هذا لا يمثل في الواقع حجم الطلب على هذه السلع وإنما يمثل حجم ما أصبح منها الاستهلاك في قنوات التوزيع المختلفة خلال السنوات الأخيرة.

ثالثاً: تقديرات الفجوة الغذائية حتى عام ١٩٩٠:

يبنى تقدير " الفجوة الغذائية " على أساس تقدير احتياجات الاستهلاك المحلي بشكل يتناسب مع الزيادة السكانية مع زيادة محدودة للغاية في الدخل الفردي، وبالتالي الوزن الأساسي لزيادة السكان مع تقدير الحد الأدنى لتدقيق زيادة معتدلة في الإنتاج الزراعي.

وتشير هذه التقديرات إلى ما يلي:

١ - اتجاه نسبة الاكتفاء الذاتي إلى الانخفاض عاماً بعد عام كما

يتبين من الأرقام الآتية :

النظر في التكوين المحصولي. وفي هذه الحالة فإن المتغيرات الأساسية تتمثل في مساحتي القمح والقطن وبمعنى آخر: محصول الاستيراد الرئيسي، ومحصول التصدير الرئيسي. والزيادة في أحدهما لابد أن تأتي على حساب الآخر. ومن الناحية الفنية فإن زيادة المساحة المزروعة قمحا إلى حد ما الأقصى، والذي يعنى إحلالها محل القطن (وهو افتراض نظري بحث) لا يتيح انتاجا يكفى للوفاء باحتياجات الاستهلاك من القمح. كما أن إحلال القطن محل القمح لايحل المشكله بدوره، فإن عائد تصدير ناتج المساحة الاجمالية من القطن (وهو أيضا فرض نظري) لا يغطي احتياجات القمح والسلع الغذائية الأخرى المرتبطة به في الدورة الزراعية. ومن ثم تلزم دراسة التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لتغير النمط المحصولي والتوسع في مساحة الحاصلات الغذائية على حساب الحاصلات الأخرى.

ثانيا: زيادة انتاجية المساحات الحالية: ويلاحظ في هذا الصدد أن تقديرات الفجوة الغذائية في السنوات المقبلة قد افترضت ضمنا زيادة هذه الانتاجية بمعدل سنوي متوسطه نحو ٢٪، خلال الفترة من الآن وحتى سنة ١٩٩٠، وهو معدل مقبول نسبيا في ضوء المستوى الحالي للانتاجية، وامكانيات الارتفاع به، وتحديث الأساليب التكنولوجية. على أن هذه الزيادة رغم أهميتها البالغة، تعد محدودة الأثر في ضوء الحجم التقديري للفجوة الغذائية مع نهاية هذا القرن.

ثالثا: التوسع في الأراضي الجديدة وهذا مرتبط بمدى التقدم الاستراتيجي لهذه الأراضي والموارد المائية المتاحة ومرتبط من ناحية أخرى بملاحتها لزراعة حاصلات الحبوب، مع أهمية التركيز على رفع انتاجية هذه الأراضي. وقد درس المجلس في دورته الأولى موضوع الموارد المائية وتبين أنه في الوسع زيادة مساحة الأراضي الزراعية داخل الوادي بحوالي ٢ مليون فدان إضافية حتى عام ٢٠٠٠، على موارد مائية متاحة بالتأكيد مع إمكان زيادة هذه الأراضي إلى ٣ أو ٤ مليون فدان على موارد مائية محتملة.

رابعا: ترشيد وزيادة حصيلة الصادرات الحالية: وتشمل هذه العملية عدة جوانب من بينها رفع الكفاءة التصديرية لحاصلات التصدير الحالية - وثمة مجال لتحسين تلك الكفاءة - وكذلك إعادة النظر في التوزيع الجغرافي للأسواق الحالية وتقييم نظام الاتفاقيات التجارية.

نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع المختلفة (%)

١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	
٣٤,٠	٣٥,٢	٣٦,٦	٣٨,٠	القمح
٦٠,٣	٦٧,٧	٧٦,٢	٨٥,٥	الذرة الشامية
٩٩,٨	١٠٠,٠	١٠٣,١	١٢٤,٠	الأرز الأبيض
٨٣,٨	٨٧,٥	٩٠,٢	٩٠,٩	الفلو
٦٨,٩	٧٥,٧	٨٣,٣	٨٥,٧	العدس
٥٠,٠	٦٤,٣	٧٠,٠	٨٥,٧	السمسم
٤٤,٣	٥٠,٣	٥٧,٧	٦٦,٠	زيت الطعام
٧٧,٤	٨٢,٨	٨٨,٢	٩٣,٠	اللحوم

٢- اتساع حجم الفجوة الغذائية عاما بعد آخر سواء من حيث حجمها المطلق أو ميكها النسبي. فبينما يقدر حجم الفجوة (الفرق بين قيمة الاحتياجات والانتاج المحلي) بنحو ١٥٨,٢ مليون جنيه منذ عام ١٩٦٥ فإنها تزيد إلى نحو ٤٨٢,٢ مليون جنيه في عام ١٩٩٠، وبزيادة قدرها ٣٠٥ ٪ خلال ربع قرن. وبفضلا عن ذلك فسوف يزيد الوزن النسبي في هذه الفجوة لمجموعة كبيرة من الحاصلات الغذائية مثل الذرة الشامية والفلو والعدس والسمسم والزيت واللحوم، إذ سترتفع نسبتها في الفجوة من ٩,٧٪ في عام ١٩٦٥ إلى نحو ٣٢,٦٪ في عام ١٩٩٠.

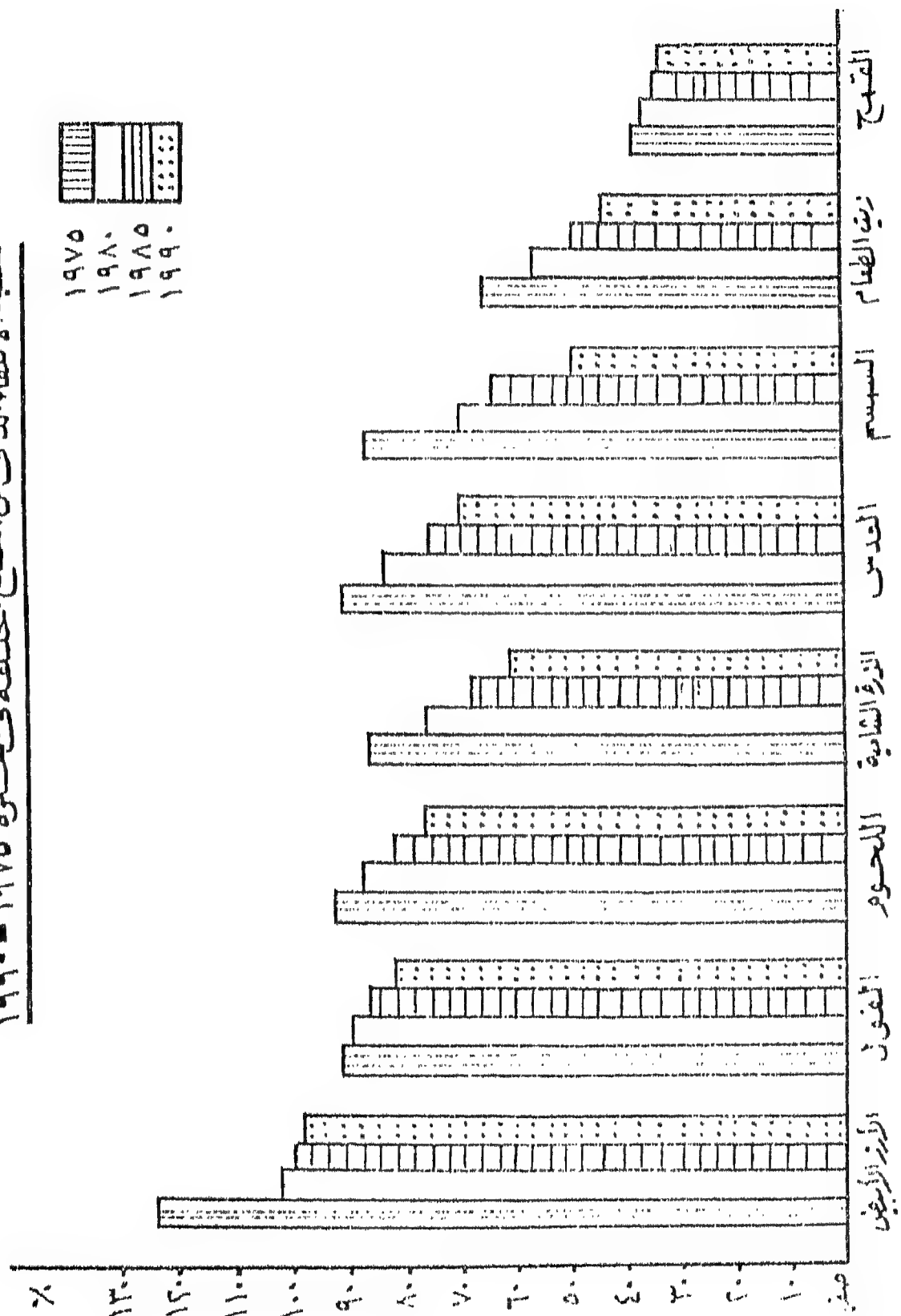
٣- لقد بنيت تقديرات الفجوة الغذائية على أساس الأسعار السائدة في الوقت الحاضر. وهناك بطبيعة الحال احتمالات التغير في هذه الأسعار صعودا أو هبوطا، وهذه من شأنها أن تغير حجم الفجوة بحسب هيكل التغير وتأثيره.

استراتيجية الأمن الغذائي حتى نهاية القرن الحالي

لما كانت استراتيجية الأمن الغذائي وضمن توفير احتياجات الاستهلاك من السلع الغذائية يرتبطان بالجوانب الأساسية التالية، فإن المجلس يوصي بما يلي:

أولا: التوسع في مساحات الحاصلات الزراعية الغذائية، وإعادة

نسبة الاكفاء الذاتي من السلع المختلفة في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠



خامسا : تنمية صادرات القطاعات غير الزراعية وعلى وجه الخصوص الصناعات الاستخراجية (البترول ومنتجاته) والصناعات التحويلية والسياحة والنقل . وزيادة عائد هذه الصادرات يمثل أهم جوانب استراتيجية الأمن الغذائي في المرحلة المقبلة ومن هنا يتطلب الأمر اعداد دراسات تفصيلية عن امكانات هذه القطاعات وزيادة حصيلة صادراتها بمختلف الوسائل .

احتياجات البلاد من اللحوم والأسماك والالبان والبروتينات حتى عام ٢٠٠٠

تمثل البروتينات عنصرا هاما من أهم عناصر تغذية الإنسان ، لنورها في نمو الاجسام وصيانتها بالإضافة الى ما تنتجه للإنسان من طاقة لممارسة أعماله الجسمانية والعقلية بكفاءة، والنقص فيها يؤثر على نمو الجسم وسلامته وحسن أدائه لعمله.

وقد لقيت البروتينات اهتمامات دولية في مناقشة مؤتمرات الغذاء العالمي ومشاكل زيادة السكان لأهميتها التي اشرنا اليها وبورها الاساسي في حياة الانسان. وقد اعتبر المتوسط العالمي لاحتياجات الفرد البالغ اليومية من البروتينات حوالي ٥٣ جراما تنخفض الى ٤٩ جراما في الشرق الأقصى وترتفع الى ٦٠ جراما في امريكا الشمالية.

والبروتينات التي ياكلها الانسان في العالم تمثل ٧٠٪ من أصل نباتي و ٣٠٪ من أصل حيواني. وتعتبر الحبوب أكبر مورد للبروتينات، إذ تمد العالم بنصف احتياجاته، اما البروتينات الحيوانية فيأتي ١٥٪ منها

من اللحوم، ١١٪ من اللبن ومنتجاته ٤٪ من الأسماك و ٢٪ من البيض. والبروتينات التي تأتي من أصل حيواني، ذات أهمية خاصة، لاحتوائها على الأحماض الأمينية التي تشبه الى حد كبير صورة بروتينات الكائن البشري، بعكس البروتينات النباتية. وعندما نتطلع الى القرن الحادي والعشرين، لتحقيق الأمن الغذائي للجيل القادم تبرز عدة حقائق.

× ان نوعية الغذاء وكمياته التي تخص كل فرد، تعتبر احد المظاهر الحضارية التي لا مفر من الاعتراف بها.

× ان زيادة نسبة استهلاك البروتينات الحيوانية تمثل عنصرا غذائيا هاما يصاحب تقدم المجتمعات وارتفاع مستوى الاجور فيها.

× اننا مع كل ماحققناه من زيادة في انتاج اللحوم، الا ان ما يخص الفرد الواحد قد انخفض عما كان عليه في الاعوام من ٦٣ - ٦٥، فاصبح ٨ كيلو جرامات بدلا من عشرة في العام، وأن هذا القدر يقل عن الحد الأدنى للاحتياجات الضرورية للإنسان.

× ان المحافظة على النسبة الحالية في عام ٢٠٠٠ تستدعي مضاعفة انتاجنا من اللحوم والالبان والأسماك، أي الارتفاع به من ٣٧٥.٠٠٠ طن في عام ١٩٧٥ الى ٧٠٩.٠٠٠ في عام ٢٠٠٠.

× ان الوصول الى الحد الأدنى المعترف به عالميا يتطلب الارتفاع بهذا الانتاج الى حوالي ١.٥٠٠.٠٠٠ طن سنويا أي ما يوازي أربعة أمثال الانتاج الحالي، وهو يمثل هدفا حضاريا يفرضه المستقبل والتقدم وارتفاع دخل الفرد.

ونظرا للأهمية القصوى لهذا الموضوع، فقد أولاه المجلس بالدراسة المستفيضة على ضوء الدراسات التي عرضت عليه وانتهى الى التوصيات التالية:

التوصيات:

أولا: في مجال انتاج لحوم الحيوانات:

× العمل على تحسين سلالة ونوعية الثروة الحيوانية المصرية من جاموس وأبقار وأغنام، بتربية الانواع الملائمة للبيئة المصرية، ذات العائد العالي من اللحوم والالبان، وقد بدء فعلا في انشاء وحدات للتلقيح الصناعي لتحقيق هذا الهدف، ومن الضروري التوسع في هذا المجال،

وان يصاحب هذه العملية بحوث متخصصة ومتابعة دائمة لتحقيق الاهداف المرجوة.

× الاهتمام بتوفير أغذية الحيوانات، باعتبارها الاساس لأية زيادة فى انتاج اللحوم، سواء عن طريق الانتاج المحلى لهذه الأغذية أو عن طريق الاستيراد، وفى هذا الصدد يمكن الاستفادة بمساحات الاراضي المخصصة لزراعة برسيم قلب بزراعتها أنواعا أخرى من الاعلاف الخضراء.

كما أن بحوث وزارة الزراعة تشير الى إمكان استعمال حشيشة الفيل كغذاء جيد للحيوان مع عدم المساس بانتاجية المحاصيل الأخرى. كذلك فإنه يمكن تجميع مايتوافر من البرسيم العادى والاعلاف الخضراء الأخرى بمعرفة شركات أو جمعيات تعاونية، وتجفيفها واعدادها لتغذية الحيوان فى فترة الصيف.

الا أن كل ذلك يحتاج الى بحوث مستفيضة للتوصل إلى الغذاء المحلى المناسب بحيث تكون النتائج محددة أمام المزارعين والمربين.

× لما كان التوسع الأفقى فى تربية الحيوان سيكون دائما على حساب غذاء الانسان ولما كانت البلاد تستورد جزءا كبيرا من الحبوب لذلك فإن زيادة الرقعة الزراعية، هى السبيل الوحيد للتوسع الأفقى فى انتاج الحيوان، بما لا يؤثر على احتياجاتنا من الحبوب، وفى هذا المجال، يمكن التوصية بتخصيص المساحات المجففة من البحيرات لتربية الحيوان، وذلك بالإضافة الى تربيتها على المساحات الأخرى المستصلحة وهذا يسمح بزيادة اعداد الحيوانات بمقدار الثلث.

× انه يمكن زيادة انتاج اللحوم وخاصة من العجول البتلو بما يوازى ثلاثة أمثال الكمية الحالية، لو أمكن تأخير ذبحها لمدة سنتين، وتحقيق ذلك يكون عن طريق صرف قروض للمنتجين توازى الثمن الضئيل الذي يحصلون عليه عند بيعها فى الشهور الأولى.

× العمل على مقاومة أمراض الحيوانات بزيادة الوحدات البيطرية والاهتمام بها، لتؤدى وظيفتها على خير وجه، مع تطوير البحوث وتقييم النتائج بصفة مستمرة لتحقيق الأهداف المرجوة.

× تشجيع تربية وتسمين الحيوانات، واعتبار الحيوان كائى محصول زراعى اقتصادي مع تحديد المناطق التى تصلح لتربية الأنواع المختلفة.

× أهمية استغلال الشواطئ الشمالية فى تربية الاغنام والماعز بأسلوب علمى، على نحو ماتفعل بعض البلدان فى الشمال الأفريقى، خاصة وأن الشواطئ المصرية تمتد ٥٥٠ كيلو مترا، وأن الامطار التى تسقط عليها تسمح بتحقيق أهداف كبيرة فى هذا الشأن.

× تشجيع الجهود الأهلية فى هذا المجال بمنح القروض وتحسين السلالات واستنبات المزروعات التى تنمو على الامطار وتصلح لتغذية الاغنام والماعز. كالتين الشوكى الناعم وغيره من النباتات التى تصلح للتغذية فى أوقات الجفاف.

× ونظرا للنتائج التى يمكن أن يحققها التكامل والتنسيق بين مصر والسودان فى مجال الانتاج الحيوانى، يوصى المجلس باعطاء هذا الموضوع أولوية خاصة فى برامج التكامل الاقتصادى بين البلدين الشقيقين، والاسراع بانشاء الشركات المشتركة بين السودانين والمصريين.

ثانيا: فى مجال انتاج الالبان:

من المعروف ان الجاموس المصري ضئيل الادرار بالنسبة للالبان لعوامل مختلفة تتصل بالنوع والغذاء واستخدامه فى العمل الزراعى. ولما كانت الحاجة الى الالبان تزداد عاما بعد عام، كما ان اهميتها بالنسبة للاطفال كبيرة وأساسية فإن المجلس يوصى بالتالى:

× العمل على تحسين نوعية الجاموس عن طريق التلقيح الصناعى.
× الاعتماد تدريجيا على الابقار بالنسبة لانتاج الالبان وخاصة السلالات ذات الادرار العالى كالفريزيان.

× العمل على استيراد الابقار وتربيتها وتشجيع الجهود الأهلية والتعاونية على ذلك بهدف زيادة عدد الابقار الى ٢ مليون بقرة فى عام ٢٠٠٠.

× اجراء الدراسات والبحوث على الاغذية المدرة للالبان بهدف التوصل الى الغذاء المحلى المناسب.

ثالثا: فى مجال انتاج الدواجن:

× التوسع فى انشاء الشركات والجمعيات التعاونية، الخاصة بتربية الدواجن، على مستوى المحافظات، واعتبار هذا الانتاج من اهم الحلول الاساسية لتحقيق الامن الغذائى الحيوانى، ويمكن الارتقاء بانتاج

التحكم فيها في عالم يزداد تعداده باطراد، وتشتد بالتالي حاجته الى كميات اكبر من الطعام.

التكامل الغذائى على مستوى الوطن العربى

تواجه الدول العربية كل سنة تزايدا ملحوظا فى احتياجاتها من المواد الغذائية، مما يدفعها إلى استيراد كميات كبيرة من هذه المواد سنويا بالعملة الصعبة لتوفير الامن الغذائى لسكانها. ولاشك ان هذه المشكلة واتساع فجوتها سنة بعد اخرى من شأنه أن يؤدى الى تحميل هذه الدول اعباء ضخمة على مواردها الاقتصادية، مما قد يعوق انطلاقها نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

× وفى هذا المجال، أدركت معظم دول العالم الخطورة التى تتمثل فى توفير الامن الغذائى لمستقبل سكانها، وبرز ذلك فى مؤتمر الغذاء العالمى الذى نادى بضرورة تنسيق الجهود بين الدول المختلفة لدرء اخطار المجاعة عن العالم، والتى تهدد سكانه بصورة خطيرة فى المستقبل.

× والاتجاه السائد الان فى العالم ، هو السعى الى تحقيق التكامل الاقتصادى بين بعض الدول ذات الاهداف المشتركة لتنمية مواردها بمعدلات تتناسب مع الزيادة فى عدد سكانها، ويبدو هذا الاتجاه بشكل واضح فى دول السوق الاوربية المشتركة التى تقوم بدور فعال فى التنسيق الزراعى والغذائى بينها فى سبيل تأمين الغذاء لسكانها .

الدواجن الى اكثر من ١٥٠ مليون دجاجة سنويا، بواقع ستة ملايين دجاجة لكل محافظة، يمكن تحقيقها فى وقت قصير باستثمارات بسيطة نسبيا بالقياس الى عائدها الكبير.

× اهتمام شركات الدواجن بالتوسع فى انتاج الكتاكيت من الانواع المحسنة وتوزيعها على القطاع الاهلى وتنشيط دور هذا القطاع الذى مازال يشارك حتى الان بحوالى ٧٠٪ فى انتاج الدواجن.

× الاهتمام بالبحوث والدراسات الخاصة بتحسين السلالات التى تصلح للتربية فى المناطق المختلفة، بهدف زيادة عائدها من اللحم والبيض.

× انشاء شركات متخصصة فى انتاج غذاء الدواجن، ومشاركة البحث العلمى فى استنباط انواع جديدة من المخلفات الحيوانية والنباتية المحلية.

× ضرورة تنشيط الدور الذى تقوم به المزارع الحكومية والوحدات المجمعنة للتوسع فى توزيع الكتاكيت على الاهالى من الانواع المحسنة ومن البيض الصالح للتفريخ، مع وضع أهداف محددة يتعين تحقيقها فى هذا المجال.

رابعاً: فى مجال انتاج الاسماك:

ان امتداد الشواطئ المصرية ووجود مساحات كبيرة من البحيرات وخاصة بحيرة السد العالى، يعطى آمالا كبيرة فى امكانية زيادة ثروتنا السمكية الى حد كبير، ومن اجل تحقيق ذلك يوصى المجلس بالتالى:

× التوسع فى إنشاء المزارع السمكية وتحويل الاراضى غير الصالحة للزراعة الى مزارع لتربية الاسماك.

× التوسع فى ميكنة مراكب الصيد، واستعمال الطرق الحديثة فى معاملة الاسماك وحفظها وتخزينها.

× ان يراعى عند تجفيف البحيرات تكوين مزارع سمكية صالحة للتربية فى اجزاء منها.

× التوسع فى صيد اعالي البحار وبخاصة فى المياه العربية.

ويؤكد المجلس على اهمية الاعتماد على جهودنا الذاتية فى مجال توفير الامن الغذائى، سواء بالنسبة للحبوب أو اللحوم ومنتجاتها، نظرا لان امكانات الاستيراد سوف تقل تدريجيا، لعوامل كثيرة من الصعب

كذلك فإن الدولتين العظميين - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تتجهان في السنوات الأخيرة الى تحقيق التقارب بينها، برغم اختلاف نظمهما السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبذلك بهدف توفير الامن الغذائي لسكانهما.

× ولما كانت الدول العربية أكثر اتصالاً ببعضها ببعض، وتملك موارد وامكانات مادية وطبيعية وبشرية ضخمة يمكن - لو احسن استغلالها على أساس من تنسيق الجهود والتعاون فيما بينها - ان توفر للوطن العربي كله الامن الغذائي على مدى عدة سنوات قادمة، فإن السعى الى تحقيق التكامل الاقتصادي بينهما خاصة في المجال الغذائي، يشكل ضرورة حتمية لتأمين الغذاء لسكانها.

ويجدر ان تحتل هذه المشكلة الهامة مكانها بين المشكلات الاساسية التي تواجه مستقبل الوطن العربي كله، وان تطرح للمناقشة في مؤتمر قمة عربي حيث تدرس على أعلى مستوى.

× ذلك ان الوطن العربي الذي تزيد مساحته عن ٢٠ مليون كيلو متر مربع، يعتبر من أغنى مناطق العالم من حيث توافر الموارد الطبيعية. فبالنسبة للموارد الزراعية، تتوافر بالوطن العربي مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية تبلغ مساحتها حوالي ٤٧ مليون هكتار، ولا تزيد المساحات المروية منها عن ٩ مليون هكتار، وعلى الرغم من وجود ٢٨ مليون هكتار غير مروية، وعلى الرغم من ضعف انتاجية الوحدة من الارض الزراعية، الا ان الوطن العربي الذي يمثل سكانه حوالي ٣٪ فقط من سكان العالم، ينتج النسب التالية من الانتاج العالمي للمحاصيل الزراعية:

القمح ٥.٣٪، الشعير ٢.٧٪، الزيتون ١٥٪، الكروم ٨٪، الموالح ١٠٪، القطن ٧٪، بالإضافة الى كميات اخرى من الذرة والارز وقصب السكر.

وبالنسبة للغابات والمراعي، فإن الوطن العربي لا توجد به غابات بدرجة كافية، بينما تتوافر به المراعي، حيث تنتشر حشائش المناطق الحارة والمعتدلة، التي تعتبر مصدرا هائلا لتغذية الحيوانات.

وبالنسبة للثروة الحيوانية، فإن الوطن العربي يمتلك ثروة حيوانية هائلة، تسمح بتغطية جميع احتياجاته، ومن ثم فإن العناية بالثروة

الحيوانية واتباع الاساليب العلمية لتنميتها، يسمح بتصدير كميات ضخمة من اللحوم والالبان ومنتجاتها.

وبالنسبة للثروة المائية، فإن طول سواحل الوطن العربي وتعدد ابحاره وبحيراته وكثرة مجاريه المائية العذبة، تجعله من المناطق الغنية بالثروة المائية، وتأتي الثروة السمكية في مقدمتها، وعلى الرغم من المسطحات المائية الشاسعة، الا ان انتاج الاسماك لا يمثل سوى ١٪ تقريبا من الانتاج العالمي.

× وتشير دراسة اقتصاديات الوطن العربي الى ان هناك عوامل كثيرة تساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية، وتتلخص هذه العوامل فيما يلي:

١ - ان الجزء الأكبر من الموارد الطبيعية بالوطن العربي لم يستغل بعد، كما ان الجزء المستغل منها لا يزال بعيدا عن الاستغلال الامثل.

٢ - تتوافر بالوطن العربي رؤوس اموال هائلة نتيجة لضخامة عائدات البترول، الا ان هذه الاموال لا تسهم حتى اليوم في تنمية المنطقة العربية.

٣ - تتوافر بالوطن العربي الموارد البشرية حيث يبلغ عدد سكانه حوالي ١٢٠ مليون نسمة، وعلى الرغم من انتشار الامية في المنطقة العربية، الا انه من المؤكد ان عشرات الالاف من خريجي الجامعات والمعاهد العالية والمدارس الفنية، لا يعملون بكامل طاقاتهم، وكثيرا ما يقبلون اعمالا لا تتناسب مع مؤهلاتهم او امكاناتهم او خبرتهم.

٤ - اتساع السوق في الوطن العربي، والذي يضم حوالي ١٢٠ مليون مستهلك، ويتزايد فيه متوسط دخل الفرد بمعدلات سريعة وبصفة خاصة في الدول البترولية.

٥ - يشغل الوطن العربي موقعا ممتازا له اهمية خاصة من الناحية الاقتصادية، اذ يحتل مركزا متوسطا بين ثلاث قارات هي: اسيا وافريقيا، وأوروبا، ويطل على ثلاثة بحار هي البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر والخليج العربي، ولاشك في اهمية هذه البحار في ربط بلاد العالم بعضها ببعض.

٦ - وأخيرا فإن مجموعة الدول العربية تتوافر لديها جميع مقومات الوحدة وليس فقط التكامل الاقتصادي، ويقصد بذلك وحدة اللغة، ووحدة

حوالى ٧.٥ مليون (بما فيها المنافع العامة) بنسبة ٣٪ يعيش عليها حوالى ٣٧ مليون مواطن ، بينما باقى اراضى الجمهورية تبلغ ٩٧٪ من المساحة عبارة عن صحارى لا يعيش بها الا حوالى ٣٥٥ ألف مواطن . ان النظرة الى جملة عدد السكان بمصر الذى ارتفع من ١٦ مليون نسمة عام ١٩٣٧ الى ٣٧ مليوناً عام ١٩٧٤ مع ارتفاع مستوى المعيشة يعطى فكرة عن اطراد الزيادة الكبيرة فى تعداد السكان وما يجب أن يقابله من توفير المزيد من الاراضى الزراعية التى تمكن من توفير اسباب الحياة لهؤلاء السكان . وتستهدف هذه الزيادة مايلى:

اولاً: زيادة الانتاج الزراعى من المحاصيل الغذائية كالقمح والذرة والخضروات والفواكه مما يوفر الامن الغذائى للسكان.

ثانياً: تقدماً صناعياً يتحقق باستخدام المنتجات الزراعية كالقطن والقصب والبنجر كموايد خام للتصنيع، تحل منتجاتها محل السلع المستوردة وتمكن من تصدير الفائض منها لتوفير النقد اللازم لشراء السلع المستوردة التى لا تتوفر بالبلاد.

ثالثاً: امتصاص القوى البشرية المتزايدة فى المدن والريف واستيعابها فى مجال الزراعة بايجاد فرص عمالة جديدة لها فى الاعمال الانتشائية بأراضى التوسع ثم توطينها فى الاراضى الجديدة مما يساعد على وقف الهجرة الى المدن مع خلق مجتمع زراعى صناعى متطور.

وبمحاولة الربط بين عدد السكان والمساحة المنزرعة نجد ان التوسع الزراعى الافقى خلال النصف الاول من القرن الحالى كان يسير بخطوات بطيئة لم تستطع ملاحقة الاطراد فى زيادة السكان فانخفض نصيب الفرد من الاراضى الزراعية من ١١.٢ قيراط عام ١٩٠٧ الى ٦.٢ قيراط عام ١٩٥٢.

وفى ٩ يناير عام ١٩٦٠ انطلقت الشحنة الاولى من اعمال التفجير لانشاء السد العالى وانتهى هذا المشروع الضخم بمرحليته فى عام ١٩٧٠. وقد زود البلاد بمخزون من المياه يسمح باضافة رقعة زراعية جديدة تصل الى ١.٢٥ مليون فدان لم تمكثنا الظروف من اتمام استصلاحها واستزراعها، وهكذا زاد خلال فترة تنفيذ السد العالى عدد السكان بنحو تسعة ملايين نسمة الامر الذى ادى الى هبوط نصيب الفرد الى ٤.١ قيراط، ومن ثم فانه لا يمكن التوقف عن استصلاح واستزراع اراضى جديدة، اذ ان مجرد المحافظة على النسبة الحالية من نصيب الفرد يتطلب لمواجهة الزيادة السكانية المطردة التوسع فيما لا يقل عن ٢٠٠ الف فدان سنوياً.

الجنس والاصل، ووحدة التاريخ ، ووحدة القيم الروحية ووحدة البيئة الاجتماعية والجغرافية، وهى وحدة يمكن ان تدعم اية خطة عربية متكاملة لمواجهة مطالب الامن الغذائى على مستوى الوطن العربى كله .

وفى هذا المجال يوصى المجلس بما يلى :

التوصيات :

اولاً: اعتبار موضوع التكامل الغذائى بين الدول العربية من الموضوعات التى تنأى عن اية خلافات سياسية، ولا تتأثر بما يحدث فى هذا المجال او غيره من المجالات من اختلافات فى الراى.

ثانياً: امكان تقديم ضمان عربى مشترك، يحقق الثقة والامان لآى استثمار فى الاستغلال الزراعى والانتاج الحيوانى على الارض العربية، وفى هذا الشأن يمكن النظر فى وضع ميثاق عربى يكفل الامان لرؤوس الاموال والخبرات التى تستخدم فى الدول المشتركة فى هذا الميثاق.

ثالثاً: النظر فى انشاء مجلس من الخبراء الزراعيين والاقتصاديين يمثلون الدول الاعضاء يتولى وضع اسس هذا التكامل وادارته واقرار المشروعات ووسائل تدبير الاستثمارات، والعمالة والخبرات الفنية اللازمة لها، بما يوفر للعرب اسباب الامن الغذائى فى المستقبل القريب والبعيد.

مشروعات تجفيف البحيرات

تبلغ المساحة الارضية لجمهورية مصر العربية مليوناً وثلاثة الاف كيلو متر مربع أى مايجاوز ٢٤٩ مليون فدان والمساحة المنزرعة منها

ادكو، ومن المقرر استصلاح ٢٠,٠٠٠ فدان (منطقة برسيق) منها ١٤٣٠٠ فدان من البحيرة و٥٧٠٠ فدان أراض متاخمة والباقي وتبلغ مساحته ١٨ ألف فدان تترك للصيد.

رابعاً: بحيرة مريوط :

كانت مساحتها ٣٣٠٠٠ فدان استصلح منها حوالي ٢٠٢٠٠ فدان والباقي ١٢٨٠٠ فدان كمصايد أسماك قليلة القيمة، ومن المستحسن استصلاح مساحة ٥٠٠٠ فدان شمال جسر طوسون ويترك الباقي للصيد، مع تغذيتها بالمياه العذبة من نهاية ترعه النوبارية.

خامساً: سهل الطينة شرق قناة السويس:

مساحة هذا السهل حوالي ٢٣٠ ألف فدان مقترح استصلاحها واستزراعها ماعدا بعض المساحات التي تستعمل كملاحات. وبذلك تكون جملة الاراضى التي يمكن استصلاحها من هذه البحيرات كالآتى:

٧٠٣ ألف فدان من بحيرة المنزلة وتخومها.

١٢٤ ألف فدان من بحيرة البرلس وتخومها.

٢٠ ألف فدان من بحيرة ادكو (منطقة برسيق).

٥ ألف فدان من بحيرة مريوط.

٢٣٠ ألف فدان من سهل الطينة.

٦٨٦ ألف فدان

طبيعة اراضى هذه المناطق:

من المعروف أن طبيعة قاع هذه المناطق طينية الا أنه لم يتم أخذ عينات من كل مساحتها. واتضح من عمل جسات اختبارية فى بحيرة البرلس، أن أغلب قاع البحيرة من الطين السلتى أو الطين الرملى، كما أن أغلب قاع بحيرة المنزلة من الطين أو الطين الرملى، وهذا يدل على أن معامل المسامية كبير يسمح بسهولة اختراق المياه للقاع.

ملوحة مياه البحيرات:

لقد قامت وزارة الرى فعلا بقياس درجة ملوحة مياه بحيرة المنزلة منذ ديسمبر سنة ١٩٧٣ فانتضج ما يلى:

(أ) أعلى ملوحة لمياه البحيرة بجوار الملاحات شرق دمياط هي ٣٥٧٧ جزءاً فى المليون.

(ب) ملوحة البحيرة بوسطها ١٢٥٠ جزءاً فى المليون.

(ج) ملوحة البحيرة تجاه مصب بحر البقر ١٣٥٠ جزءاً فى المليون.

ومن أجل هذا اتجه المجلس الى دراسة موضوع تجفيف البحيرات لما يتيح ذلك من توفير مساحات جديدة للاراضى الزراعية، مع دراسة وسائل استخدام هذه البحيرات استخداماً أمثل:

فبالنسبة لبحيرة المنزلة التى تبلغ مساحتها حوالى ٣١٥ ألف فدان (بخلاف السياحات) يمكن أن تخصص مساحات منها لتربية وصيد الأسماك بالطرق الحديثة، لتدر نفس الكميات المنتجة الآن. وهذا يسمح باستصلاح وزراعة أراض منها تمتد من مدينة بور سعيد الى دمياط، وبذلك يمكن تعمير الساحل الشمالى فى جزء يقدر طوله بحوالى ٥٥ كيلو متراً ويربط مدينة بور سعيد بأراضى الدلتا- أما بحيرة البرلس التى تبلغ مساحتها ١٣٧ ألفاً فمن الممكن استصلاح أجزاء منها تربط مدينة دمياط بمدينة رشيد مع تحسين حالة الصيد فى هذه البحيرة. ثم أن سهل الطينة شرق قناة السويس البالغة مساحته حوالى ٢٣٠ ألف فدان يمكن استزراعها لتصبح قناة السويس مارة وسط الاراضى الزراعية العامرة. ان مجموع مساحات البحيرات المصرية يبلغ الآن حوالى ٧٢٦ ألف فدان تمثل رصيذاً من الاراضى التى نواجه بها زيادة السكان وذلك بالعمل على سرعة تجفيفها واستزراعها وتيسيرها بأحدث الطرق العلمية. ولاشك أن الخبرات التى تكونت فى استصلاح الاراضى فى السنوات الماضية يمكن أن تشارك فى هذا العمل بنجاح.

امكانيات الزراعة فى البحيرات:

تبلغ الاراضى الممكن استصلاحها من اراضى البحيرات والباقي المتروك للصيد على النحو التالى:

أولاً: بحيرة المنزلة:

مساحتها حوالى ٣١٤,٤٠٠ ألف فدان يضاف اليها حوالى ١٠٧ ألف فدان سياحات متاخمة يستصلح منها ٢٠٠ ألف فدان من البحيرة و١٠٧ ألف فدان متاخمة ويترك للصيد حوالى ١١٥ ألف فدان.

ثانياً: بحيرة البرلس:

مساحتها حوالى ١٣٦,٦٠٠ فدان تضاف اليها ٤٢٨٠٠ فدان متاخمة يمكن استصلاح ١٥,٦٠٠ فى الخاشعة والبرلس و٤٢٨٠٠ فدان متاخمة وايضا ٦٦٠٠٠ فدان من البحيرة ويترك للصيد منها ٥٥٠٠٠ فدان.

ثالثاً بحيرة ادكو:

كانت مساحتها ٤٥٣٠٠ فدان، تضاف الى ٥٧٠٠ فدان متاخمة. وقد استصلح منها ١٣ الف فدان ضمن منطقة التوسع الزراعي بمنطقة

جنوب الدلتا وعددها ١٠٠ محطة للمساعدة على توصيل المياه لنهايات الترع ولدراسة مدى تأثير نزع مياه الخزان الجوفى تحت الدلتا على حركة المياه المالحة داخل الاراضى، وما زالت الدراسات جارية وقد يحتاج الحال لدراسات أخرى لاطالة فترات تشغيل الطلمبات وزيادة كميات المياه المنزوعة، كما قد يحتاج الحال لعمل مجموعات من الابار العميقة قد تصل الى ٥٠٠ متر وذلك لدراسة سرعة واتجاه حركة المنطقة الفاصلة بين المياه المالحة والعذبة.

وبين المقترحات لحل المشكلة دراسة عمل حاجز هيدروليكي من البحيرات الحلوة في بحيرات شمال الدلتا كحل عملي ضرورى لوقف زحف مياه البحر بالاستفادة بمياه السدة الشتوية التى تلقى فى البحر حتى يمكن وجود ضاغط مائى من المياه العذبة يقلل من ارتفاع نسبة تركيز الملوحة ويساعد على منع المياه المالحة من الدخول الى اراضى شمال الدلتا، على أن تنقل الملاحات الحالية الى الساحل الشمالى بجوار البحر الابيض المتوسط لامكان تغذيتها بمياه البحر المالحة بدلا من مياه المصارف الملوثة سواء بالمبيدات الحشرية أو مياه المجارى.

تصورات المستقبل بالنسبة لمناطق شرق الدلتا:

فإذا تم تجفيف الأجزاء المقترحة من بحيرة المنزلة وتعمير الساحل الشمالى للبحيرة بين بور سعيد ودمياط ، فإن المشروع المقترح لامتداد الاراضى المراد تجفيفها وتعميرها بالمياه يتم عن طريق ترعة العنانية التى تتم تغذيتها من امام سد دمياط بعد توسيعها لتستوعب التصريفات المطلوبة على أساس جعل منسوب بركة فارسكور على درجة تسمح باعطاء الترعة الرئيسية مناسيب ملائمة عند مدينة بور سعيد .

وأهم مزايا هذا المشروع استعمال مجرى فرع دمياط للرى بتصريفات كبيرة وهذا يترتب عليه تحسين حالة المياه به خصوصا بعد تشغيل محطات طلمبات صرف السرو الأعلى للصرف عليه كما تتحسن ملوحته حفاظا على مياه الشرب بمدينة دمياط، ولضمان مياه الشرب والمواصلات لمدينة بور سعيد ، مع امكن انشاء مشروعات صناعية وسياحية حول شواطئ البحيرة، مثل صناعات الاسماك والاعذية المحفوظة والالبان نتيجة للتوسع الزراعى والمراعى حول البحيرة وايضا تحسين طرق المواصلات البرية والمائية.

ولما كانت ملوحة مياه البحيرة قليلة فان امكن تحويل بحيرة المنزلة الى بحيرة عذبة صالحة للشرب والزراعة يكون أمرا يسيرا باستعمال

(د) ملوحة البحيرة تجاه مصب بحر حادوس ١٢٥٠ جزءا فى المليون.

(هـ) ملوحة البحيرة تجاه طرد طلمبات السرو ١٠٤٣ جزءا فى المليون.

(و) ملوحة البحيرة تجاه مصب ترعة العنانية ٦٢٠ جزءا فى المليون. ومن هذا يتضح أن البحيرة فقدت ميزتها فى انتاج ملح الطعام ولهذا نقلت أغلب ملاحاتها الى جهات أخرى قريبة من البحر.

أما بحيرة البرلس فان آخر البحوث دلت على أن ملوحتها حوالى ١٥,٠٠٠ جزء فى المليون، وهناك طلمبات كثيرة لزيادة عذوبة مياه هذه البحيرة وكذلك بحيرة المنزلة لزيادة انتاجية الاسماك.

الحد من زحف ملوحة مياه البحر الى الخزان الجوفى بالدلتا:

استلزم التوسع فى الرقعة الزراعية دراسة بعض المناطق الشمالية المتاخمة للبحر والبحيرات الأربع التى لم يتم استزراعها بعد، وكان ضروريا بطبيعة الحال عمل دراسات للتأكد من امكن تجفيف هذه الاراضى مع تقدير مدى أثر تداخل مياه البحر فى تلك المناطق حتى كنتورة ٢,٠٠ - وبعد التحكم فى تصرفات السد العالى - بحيث تغطى المطالبات المائية للزراعة والملاحة طول العام، وهذا جعل تغذية الخزان الجوفى ثابتا تقريبا على مدار السنة وتعتبر أقل بكثير فى الشهور التى كانت تمثل شهور الفيضان.

وكانت نتيجة ما سبق أن قلت كمية المياه الجوفية المتدفقة الى البحيرة، وأصبحت غير قادرة تماما على طرد المياه المالحة الزاحفة من البحر الى الدلتا بما قد يهدد خصوبة اراضى تلك المنطقة، الى جانب عدم امكن استغلال المياه الجوفية بهذه المنطقة فى الرى، لأن ملوحتها تكاد تناظر ملوحة مياه البحر.

وتجرى الدراسات الآن لمعرفة ما اذا كان استهلاك كميات كبيرة من مخزون المياه الجوفية مع مرور الوقت يمكن أن يؤدى الى تداخل المياه المالحة الى أبعد من المنطقة الساحلية مما قد يؤثر على الاراضى المنزوعة بالدلتا، مع استنباط حلول للمشكلة.

ويدىء بعمل جسات بعق حوالى ١٥٠ مترا على طول الساحل الشمالى للدلتا للتعرف على جيولوجية الطبقة الحاملة للمياه الجوفية واختلاف نسبة الملوحة بها.

ثم أجريت تجربتان لمحطات ضخ المياه الجوفية التى أقيمت فى

وفى ضوء ما سبق انتهى المجلس الى التوصيات الآتية :

التوصيات :

أولاً - اعطاء الأولوية فى عمليات استصلاح الأراضى لمشروعات تجفيف البحيرات باعتبارها من أرخص السبل وأسهلها وتوفر مساحات قد تصل الى نصف مليون فدان، يمكن استغلالها فى انتاج المحاصيل الزراعية المختلفة .

ثانياً - المبادرة الى اجراء دراسة شاملة لاقتصاديات هذه المشروعات على أن تتضمن هذه الدراسة، بصفة خاصة، التوايح التالية:
(أ) أنواع الزراعات والصناعات المختلفة التى يمكن أن تقوم عليها.
(ب) مشروعات تعمير الشاطئ الشمالى، بعد تجفيف البحيرات واستزاعها واتصال الشواطئ بعضها ببعض، من بورسعيد حتى رشيد.

(ج) تحويل الجزء المتبقى من هذه البحيرات بعد تجفيفها، الى بحيرات عذبة تكون صالحة للشرب وتكون عازلاً بين الأراضى الزراعية ومياه البحر منعا لتسرب المياه المالحة الى التربة الزراعية .
(د) تربية وصيد الأسماك فى أنسب المواقع بالمساحات التى تخصص لهذا الغرض .

مشكلة تفتيت الحياة الزراعية

يقصد بالتفتت الزراعى وجود المزارع فى وحدات مزرعية ضئيلة لا يرتبط بعضها ببعض فى عمليات الانتاج ، الأمر الذى يترتب عليه انحراف سعة هذه المزارع عن السعة الاقتصادية المثلى ، ويعنى آخر لا

جزء من المياه التى تلقى بالبحر مدة السدة الشتوية مع امدادها بالمياه اللازمة للمحافظة على غزويتها حيث ستصب فيها محطات طلمبات صرف السرو الأسفل والمطرية وفارسكور وبحر حادوس بتصرف حوالى ٥ مليار متر مكعب سنوياً .

وهذه البحيرة العذبة يمكن استعمالها لرى جميع المناطق المتاخمة لها بمناسيب أعلى من مناسيب نهايات الترع التى تغذى الآن هذه المناطق مثل نهاية البحر الصغير.

وهذه البحيرة العذبة يمكن انشاء وصلة منها لتغذية منطقة سهل الطينة شرق قناة السويس ، خصوصاً بعد أن تقرر انشاء نفق تحت قنال السويس عند القنطرة وخصصت احدى فتحاته لمرور مياه الرى.. ومن الضرورى البدء من الآن بدراسة عملية لمعرفة كميات المياه اللازمة لجعل مياه البحيرة العذبة صالحة للرى والشرب طول العام، كما يجب أن تستمر الدراسات الهيدرولوجية لمعرفة تأثير هذه البحيرة على المياه الجوفية، وعلى وقف زحف ملوحة مياه البحر الى داخل الدلتا. وهناك ما يطمئن على نجاح هذه البحوث من واقع الدراسات العملية التى سبق اجرائها بمحطة بحوث القناطر الخيرية.

تصورات المستقبل بالنسبة لبحيرة البرلس ووسط الدلتا:

ان هناك دراسة أخرى لاستعمال بحيرة البرلس كبحيرة عذبة بغية تحسين حالة المياه الجوفية بشمال الدلتا والتوسع فى مساحة الـ ٣٨,٠٠٠ فدان المتاخمة لجنوب البحيرة شمال الجسر الواقع لمناطق الطلمبات.

وستتم تغذية البحيرة بالمياه العذبة أيضاً من المياه الضائعة أثناء السدة الشتوية عن طريق فرع رشيد مع توسيع مفيض أبياته القديم الذى يستخدم الآن كفم لترعة الرشيدية الشرقية مع توسيعها حتى موقع مفيض برمبال القديم الذى يصب بالبحيرة وتقسيم البحيرة الى قسمين : قسم مساحته حوالى ٦٦٠٠٠ فدان لتحويله الى بحيرة عذبة، وقسم يترك مالحا لتصب فيه طلمبات الصرف، على أن ينظر مستقبلاً فى تجفيف هذه البحيرة العذبة وتحويلها الى أراضى زراعية.

وستكون نتيجة هذا المشروع زيادة هائلة فى الثروة السمكية مع تعمير سواحل البحيرة الشمالية واستعمال مياه صرف طلمبات ١١ والزينى والمنصورة ومصرف ٩ التى تقدر سنوياً بحوالى ١,٥ مليار متر مكعب .

- ما ينشأ من أضرار تجاوز المحاصيل التي تتباين معاملاتها الزراعية واحتياجاتها من الري ومقاومة الآفات وغيرها من العمليات فتجاوز القطن مع الارز أو الشراقي مع القطن يسبب فقداناً في المياه بسبب تسرب المياه في باطن الأرض، أو عدم توافق أوقات الري ، وقد قدر الفاقد في المياه بسبب زراعة مساحات متفرقة بنحو ٢٠٪ .

- ضياع الوقت في نقل مستلزمات الانتاج بين مزارع غير متصلة مما تترتب عليه زيادة النفقات.

- صعوبة استخدام الآلات الحديثة، سواء أكانت في الخدمة أو مقاومة الآفات بسبب صغر المساحات.

- فقد جزء كبير من الموارد المائية مما يؤثر على امكان التوسع الزراعي الرأسي والافقي.

- صعوبة اتباع دورة زراعية معينة والاضطرار الى اختيار محاصيل زراعية غير ملائمة.

- صعوبة تنفيذ القوانين الزراعية، سواء ما يتصل منها بتحديد المساحات التي تزرع من المحاصيل الرئيسية، أو ما يتصل منها بمنع الري في تواريخ معينة لمقاومة الآفات الزراعية .

قانون الاصلاح الزراعي ومشكلة التفتت :

لقد تنبه قانون الاصلاح الزراعي الى خطورة هذه الظاهرة على الانتاج الزراعي، ويحاول معالجتها فيما تضمنه الباب الثالث منه في المادة ٢٢ من أحكام تقضى بتعيين حد أدنى للملكية الزراعية لا تهبط دونه، بسبب التوريث أو البيع أو غير ذلك من طرق التصرف، ويحدد هذا الحد بخمسة أفدنة، كما ألزمت هذه المادة أصحاب الشأن أن يتفقوا على من تولي اليه ملكية الارض منهم، وإذا تعذر الاتفاق بينهم رفع الامر الى القضاء للفصل فيه، فإذا لم يوجد من يستطيع الوفاء بباقي الانصبة قررت المحكمة بيع الارض بطريق المزايدة .

ولكن هذا النص لم يهيأ له التطبيق لأسباب اجتماعية واقتصادية مختلفة.

وقد حاول الاصلاح الزراعي، في مراحل تالية، معالجة هذه المشكلة بتقسيم الارض الموزعة في صورة دورات زراعية مقسمة إلى ثلاث قطع، كل قطعة تقع في قسم كبير تتراوح مساحته بين ١٠٠,٥٠ فدان ويزرع بمحصول واحد وبذلك يتمكن الفلاح من استخدام العمليات والآلات الزراعية بكفاءة، فضلاً عن سهولة الاشراف الفني، كما انه يمكن ان يحقق بعض مزايا الانتاج الكبير اذا قورن بالوحدات المتناثرة.

وجدير بالذكر أن الهيئة العامة للاصلاح الزراعي، أدراكاً منها لآثار

يمكن الاستفادة من المميزات الاقتصادية للسعة المزرعية الكبيرة وهذا ينشأ عنه نقص الانتاج وصعوبة تطويره . وقد جاء في تقرير الاصلاح الزراعي الذي اصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة تعريف لتفتت الحيازة يتلخص في أن التفتت عبارة عن تقسيم مساحة المزرعة التي يحوزها شخص واحد - مالكا أو مستأجراً - الى قطعة أو عدد من القطع الصغيرة، وترتبط هذه الظاهرة بوجود ضغط سكاني شديد في بعض الدول داخل القطاع الزراعي، كما ترتبط أيضاً بقوانين التوريث التي تقر تقسيم الملكية الزراعية بين الورثة جميعاً وهي مشكلة اقتصادية واجتماعية يظهر أثرها عندما تكون المزرعة غير كافية لالة اسرة المزارع ولا توفر له الدخل المناسب مع ضياع في جهده وطاقته يتمثل في صورة بطالة مقنعة أو سافرة له أو لبعض أفراد أسرته، فضلاً عن أن هذا الوضع قد يؤدي الى ارتفاع التكلفة الانتاجية الزراعية نتيجة لعدم امكان تطبيق الاساليب التكنولوجية الحديثة.

ومشكلة تفتت الحيازة الزراعية من أخطر المشكلات التي تواجه التقدم الزراعي في مصر، إذ أن تعداد السكان بها يتزايد بأعداد لا تتناسب مع الزيادة في الاراضي الزراعية. فبينما زاد عدد السكان أكثر من الضعف في النصف الأخير من القرن الحالي فإن الاراضي الزراعية لم تزيد الا بحوالي ١٠٪ ، وبصفة عامة يمكن القول بأن متوسط مساحة الحيازة الزراعية في مصر، ٢,٥ فدان، يوجد منها عدد كبير مفتت في قطع صغيرة متباعدة كما أنها ما زالت تتعرض للتفتت المستمر الذي يؤدي الى خفض كفاءة الاستخدام للموارد الارضية الزراعية ونقص انتاجيتها كما ونوعاً، يضاف الى ذلك صعوبة استخدام الآلات الحديثة سواء أكان في العمليات الزراعية أو التسويقية . وامتداد هذه الظاهرة داخل نطاق الاراضي المستزرعة حديثاً سيعمل ولا شك على انتقال المشاكل السائدة الآن في الاراضي القديمة الى هذه الاراضي، وهو ما يجب العمل على تجنبه ومواجهته من الآن حتى لا يتضاعف حجم مشكلة التفتت بعد فترة وجيزة .

آثار هذه المشكلة على الانتاج الزراعي :

يمكن ابراز أهم آثار هذه الظاهرة فيما يلي :-

- وجود فاقد قابل للزيادة في الرقعة الزراعية بسبب كثرة الحواجز التي يقيمها الزارع للفصل بين أراضيهم وكثرة المراوى والمصارف الداخلية التي يقيمونها لتوصيل أو تصريف المياه بوحدااتهم الصغيرة، علاوة على ما ينشأ بسبب كثرة القنوات من سوء استخدام لمياه الري .

تضعها الدولة لخدمة الاقتصاد القومى.

لذلك يوصى المجلس بما يلى :

أولا : احكام تنفيذ وسائل وسبل التجميع الزراعى التى تضمنها القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المنفذة له، بفاعلية وحزم.

ثانيا : النظر فى تعديل احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالعلاقة الايجارية بين المالك والمستأجر، بما يحول دون تفتيت الحيازات الزراعية .

ثالثا : اتخاذ الوسائل الكفيلة بقيام الجمعيات التعاونية الزراعية بأداء دورها فى وضع خطط وبرامج التجميع الزراعى، وتنفيذ الدورات الزراعية التى تتضمنها هذه الخطط، باقتناع كامل وعى وتفهم بأهمية التجميع الزراعى فى مجال الانتاج والتنمية الزراعية ، وهذا يقتضى ضرورة تطوير هذه الجمعيات وتخليصها من المعوقات وعلى أن تكون نابعة من الفلاحين انفسهم ومعبرة عن مصالحهم، وعن المصلحة العامة .

ويمكن أن يكون للارشاد الزراعى دور فعال فى هذا المجال .

رابعا : أن تراعى مواصلة التجميع الزراعى للظروف الزراعية السائدة والتخطيط الاقليمى لكل محافظة، بما يتفق مع المصالح الخاصة والميزات النسبية للمحافظات المختلفة .

خامسا : وضع الدورات الزراعية التى تتناسب مع الهيكل المحصولى، وتوقيت توزيع مياه الري بما يتلاءم مع احتياجات المحاصيل المجمعة داخل الدورات الزراعية التى تتقرر فى هذا الشأن .

سادسا : توفير مستلزمات الاستغلال الزراعى من الميكنة المناسبة والعمالة المدربة بما يتناسب مع حجم التجمعات الصغيرة نسبيا، وذلك باستيراد الآلات والجرارات ذات الحجم المناسب للخدمة فى هذه التجمعات بكفاءة وسهولة، كما هو متبع فى الصين واليابان والدول الاخرى، التى تعاني من الحيازات المتوسطة أو الصغيرة نسبيا .

سابعا : يراعى بالنسبة للأراضى الجديدة ما يلى :

(أ) توجيه الاستغلال الزراعى فى هذه الاراضى، على اساس دورات زراعية تلائمها، وفى وحدات اقتصادية مناسبة، بما يمكن من تلافى مشكلة تفتيت الحيازات .

(ب) أن يكون توزيع هذه الاراضى على الفلاحين على اساس منحهم حق الاستغلال طويل المدى، مع احتفاظ الدولة بملكية الرقبة لتلافى مشكلة التفتت بالميراث أو بالتصرف للغير، وبما يمكن من التخلص من الحائز الذى لا يؤدى واجبه بكفاءة فى استغلال هذه الاراضى .

(ج) النظر فى انشاء شركات للاستثمار الزراعى، باستغلال هذه

هذه المشكلة على الانتاج ، قد قامت باجراء تجربة فى محاولة لتجنب آثار تفتت الارض الزراعية، فاختارت إحدى القرى وحولت الوحدات الصغيرة فيها إلى مزارع كبيرة تتاح لها ظروف الاستغلال الزراعى الكبير، مع مراعاة عدم تأثر ذلك على الملكية الفردية وعلاقة الفلاح بأرضه . وقد رصدت نتائج هذه التجربة خلال ثلاث سنوات متتالية، وكانت نتيجتها ارتفاعا مطرد فى متوسط الانتاجية، مما شجع على محاولة التوسع فى تطبيق التجربة .

وتنفذا لقانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، أصدر وزير الزراعة قرارا يتضمن أحكاما لتنظيم الاستغلال الزراعى، ومواجهة مشكلة تفتت الملكية والحيازة، ويقتضى هذا القرار بتشكيل لجنة مشتركة من المزارعين والجمعية التعاونية الزراعية وموظفى وزارة الزراعة لاعداد الكشف والخرائط الخاصة بزراعة الحاصلات فى أحواض كل قرية، طبقا للدورة الزراعية التى يتفق عليها لصالح الانتاج.

كما بين القرار طريقة الطعن فى قرارات هذه اللجنة والفصل فيها ووضع القواعد لمتابعة تنفيذها بعد ذلك، للتأكد من تنفيذ نظام الدورة الزراعية فى كل حوض .

ومما لا شك فيه أن هذا القرار استهدف معالجة مشكلة التفتت فى حيازة الارض الزراعية وأثارها على الانتاج، فى اطار الظروف الاجتماعية والاوضاع السائدة فى نظم الملكية بمصر، كما أنه يمثل أسلوبا علميا وعمليا، يوائم بين حاجات الانتاج وظروف المجتمع.

وأذا كان هذا القرار لم ينفذ التنفيذ الكامل حتى الآن لإحقاق النتائج المرجوة منه، فإن احكام تنفيذه يمكن أن يحقق نتائج كبيرة لصالح الانتاج الزراعى والمصالح المزارعين انفسهم.

ولواجهة هذا الموقف والقضاء على الآثار الضارة لتفتت الحيازة الزراعية على الانتاج الزراعى، ناقشت الشعبة والمجلس هذا الموضوع فى نطاق الظروف والاوضاع الحالية.

(فى ص ٢٨ دراسة فى شأن التفتت الزراعى وأثره على الانتاج الزراعى) .

وفى ضوء الآراء والمناقشات التى دارت حول هذا الموضوع، انتهى المجلس إلى التوصيات التالية :

التوصيات:

لما كانت ملكية الاراضى الزراعية وحيازتها أصبحت وظيفة اجتماعية واقتصادية، وهذا يقتضى أن يلتزم مالك هذه الاراضى وحائزها باستغلالها الاستغلال الأمثل طبقا للسياسة الزراعية التى

الاراضى، أو بعضها على سبيل التجربة فى مساحات كبيرة نسبيا، يتحقق فيها استخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة.
(د) وضع نمط زراعى اقتصادى ملزم لاستغلال الاراضى المذكورة، بما يلائم احتياجات الاقتصاد القومى.

أثر أسعار الحاصلات الزراعية على التركيب المحصولى

التركيب المحصولى الامثل :

يتحقق التركيب المحصولى الامثل الذى تخطط له الدولة لتوزيع المساحة المحصولية على مختلف المحاصيل الزراعية، عندما يوفر هذا التركيب المحصولى أقصى انتاج يمكن معه توفير المنتجات الزراعية اللازمة للاستهلاك الغذائى الداخلى وللصناعات الزراعية المحلية، كما يؤدى الى توفير الصادرات الزراعية والمحافظة على خصوبة التربة.. ويتأثر هذا التركيب المحصولى بعدد من العوامل الطبيعية، كما يتأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية تأثرا مباشرا أو غير مباشر، فقد يتأثر بمدى توافر العناصر الانتاجية أو نقصها، مثل: توافر اليد العاملة أو عدم توافرها، أو نقص مياه الري أو توافرها أو مدى حسن الصرف أو ارتفاع أو انخفاض ما يؤول الى عناصر الانتاج من إيجار أو أجر، وكذلك فان لنظام الحيازة أثرا كبيرا فى التركيب المحصولى، خاصة من ناحية ما يصل الى المالك من ريع أو الى المستأجر من ريع. كما يتأثر التركيب المحصولى بالاساليب التى تتبع فى التسويق الزراعى أو فى اقراض الزراعى، وبغضلا عن ذلك فان من أهم العوامل التى تؤثر على التركيب المحصولى مدى ما يمكن ان يحققه الانتاج الزراعى من دخل اقتصادى يمكن ان يحصله المزارع ويعتمد ذلك اعتمادا أساسيا على أسعار الحاصلات الزراعية.

الدورة الزراعية والتركيب المحصولى :

برغم اختلاف التوازن بين الانتاج الزراعى والاستهلاك الغذائى فى

مصر، فانه يوجد بها عديد من النورات الزراعية التى وضعت على اساس تعاقب المحاصيل الزراعية فى نفس الوحدة المساحية من الارض الزراعية. ومدى جودة هذه الحاصلات الزراعية. ويمكن اجمالها فى قسمين رئيسيين: اولهما - ما يعرف بالدورة الثنائية والثلاثية للقطن. وثانيهما - ما يعرف بالدورة الرباعية والخماسية للقصب. وتحت نظام هذه النورات أمكن زراعة الاراضى الزراعية المصرية بما يعادل مرتين فى العام تقريبا، مما ادى الى أن تصل الارض الزراعية فى مصر - التى تقدر بحوالى ٥.٧ مليون فدان - الى حوالى ١٠.٩ مليون فدان، أى حوالى ١.٨ مرة من مساحة الاراضى الزراعية.

وقد اعدت وزارة الزراعة خطة التركيب المحصولى لعام ١٩٧٥ - ١٩٧٦ على أساس من الظروف الاقتصادية والاجتماعية العالمية والداخلية، وفى حدود ضيقة من التغيير بسبب الرقعة الزراعية المتاحة والمحدودة بحوالى ٥.٧ مليون فدان، والتى يطلب منها أن تقوم بمهام اقتصادية كبيرة من ناحية اشباع رغبات السكان، على أساس من اقتصاديات المحاصيل الزراعية والميزة النسبية لها مقيسة بقيمة الانتاج وصافى العائد من المحصول بالاسعار العالمية، فالمحصول الذى يكون صافى عائده مرتفعا يكون ذا ميزة نسبية عالية ويكون من صالح الاقتصاد القومى التوسع فيه والاقبال من الحاصلات التى يكون لها ميزة نسبية أقل أو ربحية أقل، وإذا تعارضت تلك الميزة النسبية مع صالح المزارع، يجب التدخل من جانب الدولة لتعديل الاسعار المحلية بما يحقق عائدا مجزيا للزراع يشجعهم على الالتزام بالتركيب المحصولى الذى يحقق صالح الاقتصاد القومى.

كما روعى فى وضع التركيب المحصولى تحقيق الاكتفاء الذاتى النسبى من بعض المحاصيل الاستراتيجية مثل: القمح والذرة وتوفير بعض الخامات الزراعية وبعض الخضر والفاكهة اللازمة للاستهلاك المحلى، مع الابقاء على مساحات الاعلاف الخضراء اللازمة لغذاء الحيوان.

وعلى ضوء تلك المحددات والعوامل الاقتصادية اعلن التركيب المحصولى المصرى لعام ١٩٧٥ - ١٩٧٦ على أساس أن حوالى نصف مليون فدان من الاراضى الزراعية تشغله محاصيل مستديمة وهى: الفواكه والقصب (٢٨٠ الف فدان حدائق و٢٣ الف فدان قصب).

اما باقى المساحة المحصولية وهى ١٠.٤ مليون فدان فتزرع بمحاصيل حولية أو سنوية رئيسية أهمها : القطن ويشغل ١.٣ مليون فدان ، والقمح ويشغل حوالى ١.٣ مليون فدان .

عدم استكمال المقومات التسويقية التي تساعد على هذا التوسع مثل ضعف وسائل النقل والتخزين والتعبئة ، ونقص الدراسات السوقية الخارجية نقصا يؤدي الى عدم التمكن من الحصول على أقصى كفاية اقتصادية من العمليات التصديرية لهذه المحاصيل الهامة ، فضلا عن عدم التمكن من حماية الاسعار الداخلية للفاكهة والخضر بما يحفظ للزراع ربحا مناسبيا يجعل المزارع يستمر في انتاجها عاما بعد عام، وهذا مما تتطلبه الاسواق الخارجية يؤدي الى تقليل عنصر المخاطرة في الانتاج الزراعي المصري.

اثر الاسعار الزراعية في توجيه التركيب المحصولي المصري:

رغم أهمية دور الاسعار الزراعية في مساعدة المزارعين على وضع سياستهم الانتاجية المربحة، وفي معارضة الدولة في توجيه واستغلال الموارد الطبيعية والانسانية الموجودة في المزارع المصرية استغلالا رشيدا يحقق التركيب المحصولي الذي رسمته الدولة للانتاج الزراعي، فان البيانات السعريّة والمعلومات المتوفرة لا تمكن المزارعين من رسم السياسة الانتاجية الزراعية الفردية التي تتفق مع خطة التركيب المحصولي التي تضعها الدولة، مما يجعل الزراعة المصرية والمزارع المصري أمام مشكلات وصعوبات انتاجية مستمرة، تسبب كثيرا من المتاعب التموينية، مثل النقص في الانتاج الحيواني، او في بعض المنتجات الزراعية مثل الفول والعدس، او في بعض الخضر مثل الطماطم التي تعطى نموذجا واضحا لما يسير عليه الانتاج غير المرسوم الذي لا يقابل الطلب عليه. لذلك يجب ان تقوم وزارات الزراعة والتجارة والتموين والتخطيط بوضع اهداف انتاج المحاصيل الزراعية المختلفة على اساس الاحتياجات الاستهلاكية والتصديرية والصناعية المستقبلية، وعلى اساس هذا التخطيط يمكن وضع اسعار مستقرة لهذه المنتجات الزراعية تمثل العلاقات الاقتصادية الحقيقية بين هذه المنتجات بما يحقق التوازن بينها، ويعطى المزارع عائدا يغطي تكاليف انتاجه ويكون حافزا له على تحقيق التركيب المحصولي المرسوم.

ولدراسة اثر الاسعار الزراعية على تخطيط التركيب المحصولي او توجيه الانتاج الزراعي المصري، لابد من استعراض بعض البحوث التي اجريت بخصوص ربح المحاصيل الزراعية والتركيبات المحصولية الرئيسية من حين لآخر، حتى يمكن الافادة من معرفة الارباح التي تعود على المزارعين من استخدام مواردهم الانتاجية في مختلف فروع الانتاج الزراعي الممكنة، كما انها تساعد على تفسير اتجاه المزارعين الى

اما الذرة بنوعيتها فقد خصص لها حوالي ٢.٣ مليون فدان، كما خصص للأرز حوالي ١.١ مليون فدان، ويشغل البرسيم حوالي ٢.٩ مليون فدان والخضر في عرواتها الثلاث حوالي ٨٥٥ ألف فدان، اما المساحة المحصولية الباقية فيشغل الفول منها ٣٥٠ ألف فدان، والباقي تشغله المحاصيل الزراعية الاخرى.

وقد اقترح بديل لهذا التركيب المحصولي يتضمن زراعة مساحة ١.٥ مليون فدان بالقطن، على اساس ان للقطن ميزة نسبية أعلى من باقى المحاصيل، ولكن نظرا لان الرقعة الزراعية محدودة فان أية زيادة في مساحة محصول ما، يقابلها نقص في المحصول الآخر. ولذلك لم يحقق هذا البديل التركيب المحصولي الأمثل.

وقد تباينت النتائج التي حققتها السياسة الانتاجية التي وضعت للزراعة المصرية في العشرين سنة الاخيرة بالنسبة للمحاصيل الزراعية، فالقطن انخفضت مساحته من حوالي ٢ مليون فدان في عام ١٩٥٧ الى حوالي ١.٣ مليون فدان في عام ١٩٧٤، ولم يتغير الانتاج الا في عام ١٩٧٥.

وأهم المشكلات التي واجهت الانتاج القطني في مصر هي:

١ - اعتقاد المزارعين ان الاسعار التي تشتري بها الحكومة تقل كثيرا عن الاسعار التي تبيع بها الدولة مما يجعل المزارعين يشعرون بأنهم لا يحصلون على حقهم كاملا.

٢ - ربط تجربة التسويق التعاوني بسداد القروض المستحقة لمؤسسة الائتمان الزراعي.

٣ - ارتفاع تكاليف المقاومة الجماعية لدودة القطن حتى وصلت الي اكثر من ٢٥ جنيها للفدان وعدم فاعليتها.

٤ - الارتفاع المستمر في التكاليف الانتاجية للقطن.

اما بالنسبة للمحاصيل الغذائية مثل القمح والذرة فلم تنجح السياسة الانتاجية الزراعية المصرية في العشرين سنة الاخيرة في التوسع في مساحة هذين المحصولين الرئيسيين برغم زيادة انتاجية الذرة بحوالي ٥٠٪، وذلك لضيق الرقعة الزراعية، وعلى الرغم من ذلك فقد زادت مساحة الارز حتى وصلت المساحة الى ١.١ مليون فدان في عام ١٩٧٥، بعد ان كانت ٣٧٠ ألف فدان في عام ١٩٥٢، لتوفر المياه نتيجة لاقامة السد العالي.

كما زادت مساحة الخضر والفاكهة في الفترة نفسها بما يتراوح بين ٥٠٪ الى ١٠٠٪ بما أدى الى التوسع التصديري النسبي في بعض الخضر والفاكهة برغم مايقابل تصدير هذه السلع من مشكلات بسبب

- ٢ - زيادة مساحة القصب والارز والخضر والفاكهة.
٢ - زيادة مساحة الفول والعدس والبصل والسمسم.
٤ - انقاص مساحة القمح والذرة الشامية والذرة الرفيعة والشعير والبرسيم المستديم.

ويتطابق هذه القواعد على التركيب المحصولي المطلوب يتضح ان هناك تعارضا في الميزة النسبية لهذه القواعد بالنسبة لاسعار المزرعة في مصر. لهذا يجب اعادة النظر في اسعار المنتجات الزراعية التي يحصل عليها المزارع في مزرعته والتي يمكن بها تحقيق اهداف الخطة الاقتصادية الانتاجية الزراعية، مع توجيه الانتاج الزراعي توجيهها يقابل حاجة المستهلك المستقبلية.

التوصيات :

ولما تقدم من مبررات فان المجلس - على ضوء هذه الظروف - يوصي باتباع الخطوات الآتية في رسم السياسة السعرية للمحاصيل الزراعية حتى يظهر التكامل بينها وبين التركيب المحصولي الامثل وهي:
اولا : ان تعلن أو تذاغ الاسعار الزراعية واسعار مستلزمات الانتاج لكل المحاصيل الزراعية مقدما قبل بدء زراعة المحاصيل الزراعية بوقت كاف. حتى يتمكن المزارعون من رسم برنامجهم الانتاجي الزراعي بما يتلاءم وهذه الاسعار المعلنة.

ثانيا : يجب ان تبقى هذه الاسعار المعلنة سارية المفعول لمدة سنة حتى يتمكن المزارعون من تنظيم انتاجهم ولو لفصل زراعي واحد.

ثالثا : ان تذاغ وتعلن هذه الاسعار بطريقة سهلة واضحة اللغة حتى يتمكن المزارعون من تفسير مشتملات هذه الاسعار تفسيراً صحيحاً.

رابعا : يجب ان تكون هذه الاسعار المعلنة هي الاسعار التي يمكن بها تنظيم الانتاج الزراعي تنظيميا يقابل الاستهلاك المرغوب فيها. وتمثل هذه الاسعار اسعار الاسواق غير المقيدة من ناحية العرض والطلب.

خامسا : يجب الا تعتمد الاسعار الزراعية المعلنة على اسس تاريخية، بل تكون هذه الاسعار مماثلة لاسعار السوق المستقبلية، ومعتمدة على العلاقة الطبيعية بين اسعار المنتجات الزراعية وبعضها البعض، فمثلا زيادة الطلب على المنتجات الحيوانية وسعرها المنتظر يجب أن يرفع سعر العلف ايضا، كما انه ينبغي الاتجاه الى الربط بين اسعار المزرعة والاسعار العالمية ربطا لا يضر الاقتصاد القومي المصري .

كذلك فان هذه السياسة السعرية يمكن ان تظهر في صورة اعطاء المزارع جدولا يمثل النهاية الصغرى للاسعار بالنسبة لمنتجاته الزراعية

التوسع في استخدام مواردهم الانتاجية في بعض فروع الانتاج الزراعي على حساب فروع انتاجية زراعية اخرى، برغم التوجيهات والامور الادارية التي تصدر من الدولة لتوجيه الانتاج الزراعي.

فالمزارعون - عند توجيه مواردهم الانتاجية لمختلف فروع الانتاج الزراعي الممكنة - يسترشدون بالارباح النسبية لهذه الفروع. ومن المعروف ان الارباح تتوقف على مستويات الانتاجية والتكاليف والاسعار الزراعية .

فقد اتضح من دراسة قامت بها وزارة الزراعة عن تقدير صافي دخل الفدان من المحاصيل الزراعية - بالنسبة للاقتصاد القومي المصري باستخدام الاسعار العالمية عام ١٩٧٤ - ان صافي الربح (اى صافي دخل الفدان) من قصب السكر اعلى من صافي دخل اى انتاج آخر، يليه صافي دخل الفدان المزروع بالقمح، ثم الارز، ثم القطن.

كما اتضح من دراسة أخرى خاصة بدراسة صافي دخل الفدان بالنسبة للمحاصيل الزراعية والتركيبات المحصولية المختلفة المكونة للدورة الزراعية - وذلك بالنسبة للمزارع على اساس اسعار المزرعة في عام ١٩٧٤ - ان الفدان في دورة القمح يليه الذرة الشامية، يزيد في الربح بالنسبة للمزارع، على فدان في دورة القطن المسبوق ببرسيم تحريش. اما ربح الفدان في دورة البرسيم المستديم وتليه الذرة الشامية فيزيد على فدان آخر في اية دورة من الدورات الاخرى، وذلك بالنسبة للمزارع وبأسعار المزرعة . ويلي هذا الفدان في الربح فدان في دورة البرسيم يليه الذرة الشامية او دورة البرسيم المستديم يليه الارز او دورة القمح يليه الذرة الشامية، ويعرضون عن زراعة القطن.

ولهذا اتجهت الحكومة في الموسم الحالي الى رفع اسعار القطن لتشجيع الزراع على زراعة القطن في مساحة لا تقل عن ١.٣ مليون فدان، إذ ثبت ان نقص مساحة القطن المصري بمقدار ٣٠٠ الف فدان يؤدي الى خسارة في الاقتصاد القوي تصل الى ٥٢.٤ مليون جنيه، اذا حولت هذه المساحة الى دورة برسيم مستديم يليه ذرة شامية. وينتج ذلك من تعارض الميزة النسبية للانتاج الزراعي بالنسبة للاقتصاد القومي مع الاسعار العالمية وتعارض الميزة النسبية للانتاج الزراعي بالنسبة للمزارعين مع اسعار المزرعة في مصر.

وقد اتجهت وزارة الزراعة الى وضع خططها الزراعية في عام ١٩٧٦ - ١٩٧٧ على اساس الدراسات الفاضلة بالارباح بالنسبة للاقتصاد القومي بالاسعار العالمية - الى القواعد الآتية:

- ١ - تثبيت مساحة القطن والبرسيم التحريش.

لمدة موسم واحد على الأقل، يعتمد عليه في رسم خطته الانتاجية، مما يساعد المزارعين على تجميع واستخدام الامكانيات المزرعية التي في حوزتهم بجدارة أكفاً وفي صورة تركيب محصولي امثل يحقق الرشد للاقتصاد الزراعي الفردي وللإقتصاد القومي الزراعي.

أهمية دور القطاع الخاص في النهوض بالانتاج الزراعي

كان من اهم الاسباب التي دعت الى دراسة دور القطاع الخاص في النهوض بالانتاج الزراعي، ما لوحظ أخيراً من قصور الانتاج بصفة عامة عن مواجهة احتياجات الاستهلاك لعدد من السلع الهامة مثل: المنتجات الحيوانية والبقول والحبوب، كذلك ما لوحظ من تحول في تطبيق الاسس التي قامت عليها فكرة القطاع العام، بهدف تخليصه من المجالات الفرعية التي تصرفه عن مهامه الاساسية، والتي يمكن للانتاج الفردي والخاص ان يلعب دوراً هاماً فيها بكفاءة، فيقرر تركيز الدولة على ما هو اساسي وضروري من مسؤولياتها، والتزامها بعدم التحول الى ما يدخل في امكانيات الافراد او الجمعيات التعاونية، فان ذلك ينعكس بطريق مباشر على السرعة والكفاءة في زيادة الانتاج القومي الزراعي، خاصة اذا اعطيت الفرصة في تحمل المسؤولية لجزء يمثل القاعدة العريضة من المزارعين الذين هم في الحقيقة المنتجون لكامل الانتاج الزراعي تقريباً، ويعزز هذا الاتجاه انه بمراجعة مبدئية لخطه استثمارات المشروعات والعائد منها خلال السنوات الماضية، وتوقعات المستقبل يتبين انه من الافضل - وللصالح القومي - تشجيع القطاع الخاص الزراعي بكافة الوسائل، على ان يستمر في تحمل مسؤولياته التي تحملها مئات السنين، وأعطت مكانتها العالمية في معدلات الانتاج لكثير من المحاصيل والسلع الزراعية .

التوصيات :

ومن اجل تحقيق هذا الهدف، وتمكين القطاع الخاص في الزراعة من الانطلاق لزيادة الانتاج الزراعي، يوصى المجلس بالتالي:

اولاً : ان تكون مهمة الحكومة بالنسبة للقطاع الزراعي الخاص، هي مدّه بالخدمات الزراعية والاسمدة والتقاوى والمبيدات ، بحيث تلبي طلبات المزارعين في الوقت المناسب، لاسيما المبيدات ، فإن طلبها يتفاوت بتفاوت التبكير في الزراعة، ولا يصح ابداء ان يخضع لوامر وتوجيهات المشرفين الزراعيين.

ثانياً : اعطاء المزارعين الاسعار المجزية لحاصيلهم، مع اعلان الاسعار قبل مواعيد الزراعة، فهذا من شأنه ان يدفع المزارعين الى توفير المساحات وزيادة الانتاج، وخاصة لبعض المحاصيل التموينية الاساسية مثل: العدس والفول والسمسم، وايضا القطن.

ثالثاً : مراجعة القوانين الخاصة بتحديد الملكية، وتحديد العلاقة بين ملاك ومستأجرى الاراضى الزراعية، واعادة صياغة القوانين بصورة واضحة محددة، تواجه جميع المشاكل التي ظهرت في التطبيق العملي، مما يعود بالخير على كافة المواطنين، بالنسبة لوقوفهم على حقوقهم والتزاماتهم، وهو ما يؤدي بدوره الى الاستقرار المنشود، توصلا الى تدعيم الإقتصاد والانتاج القومي في المجال الزراعي.

كذلك يلزم اعادة النظر في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ القاضي بالغاء لجان فض المنازعات فيما يختص باعادة توزيع اعباء الزراعة والضرائب بين المالك والمستأجر، بحيث يتحمل المالك الضرائب العقارية والامن القومي، وماعدا ذلك يتحمله المستأجر، كما يعاد النظر في اعطاء المالك الحق في تطبيق نظام المزارعة بالنسبة للاراضى المستأجرة.

كما ان الغاء (الورد) الذي كان وثيقة للتعاون بين المزارع والحكومة في تحصيل الاموال الاميرية، ترتب عليه ضياع حقوق المالك والحكومة، واصبحت متروكة لتصرفات الصيارف بدون رقابة، لذلك ينبغي النظر في اعادة نظام الورد الذي كان معمولاً به من قبل.

رابعاً: ان ينبع التعاون من المنتجين بالقرية ويقتصر دور الدولة على تدبير وسائل التمويل والخدمات، وبذلك يتخلص المزارعون من تسلط المشرفين والعاملين بالجمعيات التعاونية واتحاداتها، والى ان يتم انشاء بنك القرية او الجمعيات التعاونية النابعة من المزارعين انفسهم، فان التعامل بين المزارع وبنك التسليف مباشرة يمثل احد الحلول لتحرير الانتاج الزراعي، ونظراً لما يمثلته الحافز الفردي من ايجابيه لتحقيق الاهداف المرجوة للانتاج والمنتجين ، يوصى المجلس بالتوسع في اسناد

انحراف احجام هذه المزارع عن الحجم الاقتصادي الامثل، او بمعنى آخر: لا يمكن تحقيق الاستفادة من وفورات السعة، وهذا ينشأ عنه قيام تلك المزارع بالانتاج في مرحلة انتاجية غير اقتصادية، وينعكس هذا على كمية ونوعية الانتاج، وبالتالي على صافى الدخل المزرعى والزراعى القومى.

ومشكلة تفتت الحياة الزراعية من اخطر المشكلات التى تواجه التقدم الزراعى فى كثير من دول العالم، وترتبط هذه الظاهرة فى غالبية الدول بوجود ضغط سكاني شديد. ومن المعلوم ان تعداد السكان فى جمهورية مصر العربية يتزايد باعداد لا تتناسب مع الزيادة فى الاراضى الزراعية، فبينما زاد عدد السكان باكثر من الضعف فى النصف قرن الاخير (١٩٢٠ - ١٩٧٠) فان الاراضى الزراعية لم تزد الا بحوالى ١٠٪، وقد اتسم هيكل الزراعة قبل الثورة بعدم العدالة فى توزيع الارض، ونتيجة حدوث تغيرات ملموسة فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية، فقد اتجه توزيع الدخل الى مزيد من العدالة بسبب تزايد اعداد الحيازات الصغيرة. ومشكلة التفتت تظهر واضحة عندما نعلم ان عدد الحائزين بالجمهورية يبلغ الآن حوالى ٢.٣ مليون حائز (الجدول رقم ١) على أساس ان مجموع مساحة الحيازات يبلغ حوالى ٦.٢ مليون فدان أى بمتوسط ٢.٦ فدان للحيازة الواحدة. ويوضح هذا الجدول ان عدد الحائزين لاقل من ٥ اقدنة يبلغ حوالى ٢ مليون حائز أى حوالى ٩٠٪ من اجمالى عدد الحائزين بالجمهورية .

وهذا يبين بوضوح حجم مشكلة التفتت. وتعتبر محافظتا الشرقية والدقهلية اكبر المحافظات التى تضم عددا كبيرا من الحائزين الذين تقل حيازتهم عن ٥ اقدنة. اذ يمثل عدد هؤلاء الحائزين فى هاتين المحافظتين حوالى ٩٢٪ من اجمالى عدد الحائزين بهما، كما يمثل عدد الحائزين من هذه الفئة فى هاتين المحافظتين حوالى ٢٠.٦٪ من اجمالى عدد الحيازات بالجمهورية بصفة عامة، وتزداد مشكلة التفتت وضوحا، اذا علمنا ان الحيازة الواحدة تتكون من عدد من القطع.

ويوضح الجدول (رقم ٢) ان عدد الحيازات التى تتكون من قطعتين فاكثر حوالى ٨٢٪ من اجمالى الحيازات :

عمليات المقاومة الى الزراع انفسهم .

خامسا : ان تتخلى الحكومة تدريجيا عن الدخول فى عمليات انتاج محاصيل الحقل والخضر والفاكهة، وتترك للقطاع الخاص - افرادا او جمعيات تعاونية او شركات مساهمة، هذا الانتاج فى اطار تخطيط شامل للدورات الزراعية ومناطق الانتاج ونوعياته.

سادسا : بالنسبة للانتاج الحيوانى، يستدعى الامر ان يستعيد القطاع الخاص الدور الذى كان يقوم به بنجاح فى انتاج اللحوم والالبان والاسماك، على ان توفر للمنتجين مستلزمات الانتاج، وخاصة الاعلاف، وكذا الامكانات التى اتاحت للقطاع العام.

سابعا : فتح المجال امام القطاع الخاص لياخذ دوره المنافس فى الاسواق الزراعية، التى لاشك انها ستعود بفائدة مباشرة لزيادة دخل المنتجين نتيجة لحصولهم على عائد اكبر من انتاج افضل، يعود اثره على الدخل القومى، وبذلك يمكن تجنب الخسائر القومية التى تحققت فى بعض المحاصيل التى قام القطاع العام بتسويقها.

ثامنا: اعطاء الفرصة المتعادلة للقطاع الخاص افرادا او شركات للمساهمة فى المشروعات الخاصة بالتصنيع الزراعى، كصناعة طحن الغلال وانتاج الخبز ومضارب الارز وصناعة الاغذية المحفوظة، وفى هذا فائدة محققة لدعم الاقتصاد القومى.

تاسعا : ان يسمح للقطاع الخاص -على قدم المساواة مع القطاع العام- بالمساهمة فى تنفيذ عمليات التصدير بالنسبة للحاصلات والمنتجات الزراعية.

التفتت الزراعى وأثره على الانتاج الزراعى

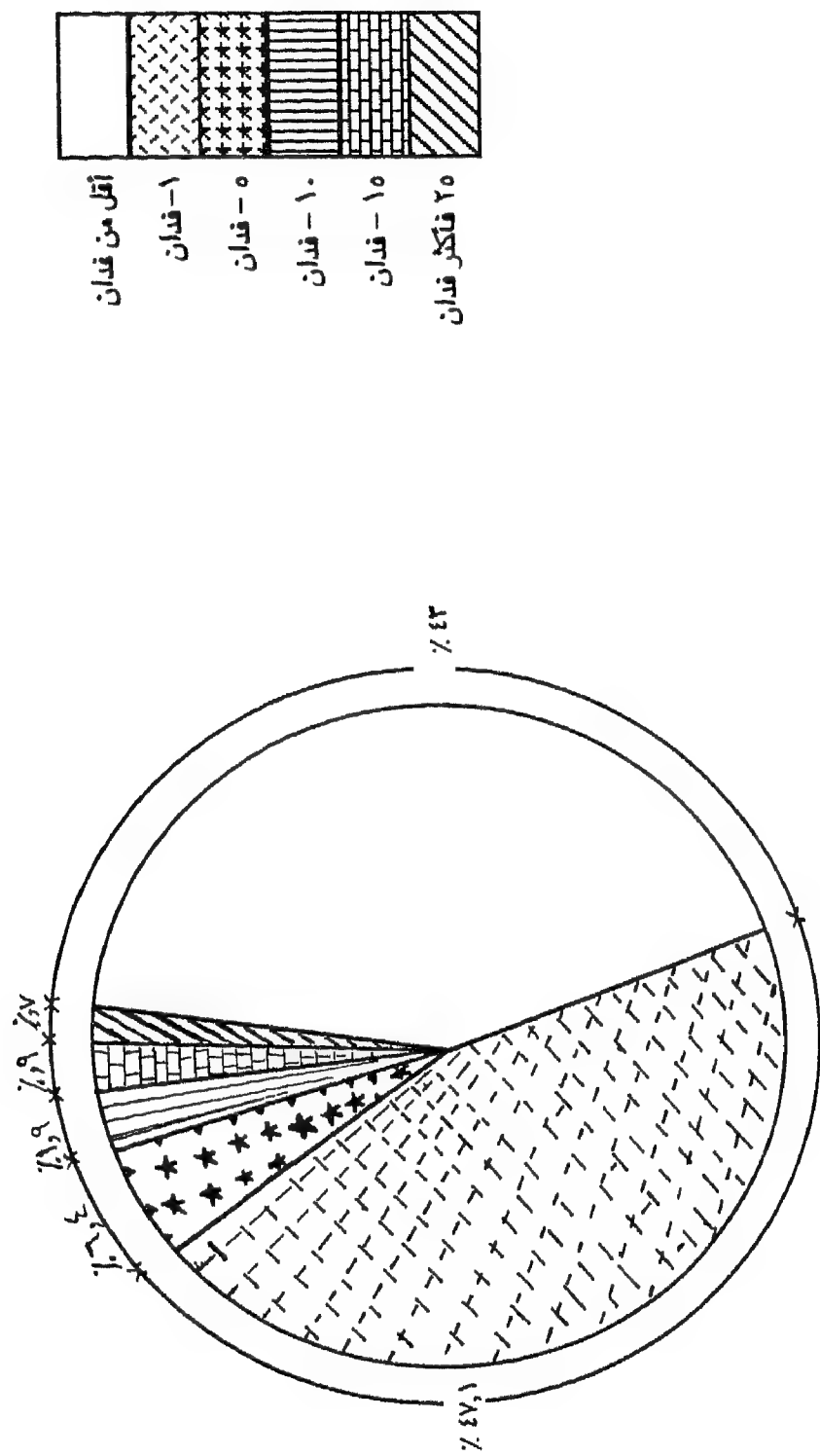
يقصد بالتفتت الزراعى وجود المزارع فى وحدات مزرعية ضئيلة المساحة لا يرتبط بعضها ببعض فى عمليات الانتاج، وهذا يترتب عليه

جدول (١)

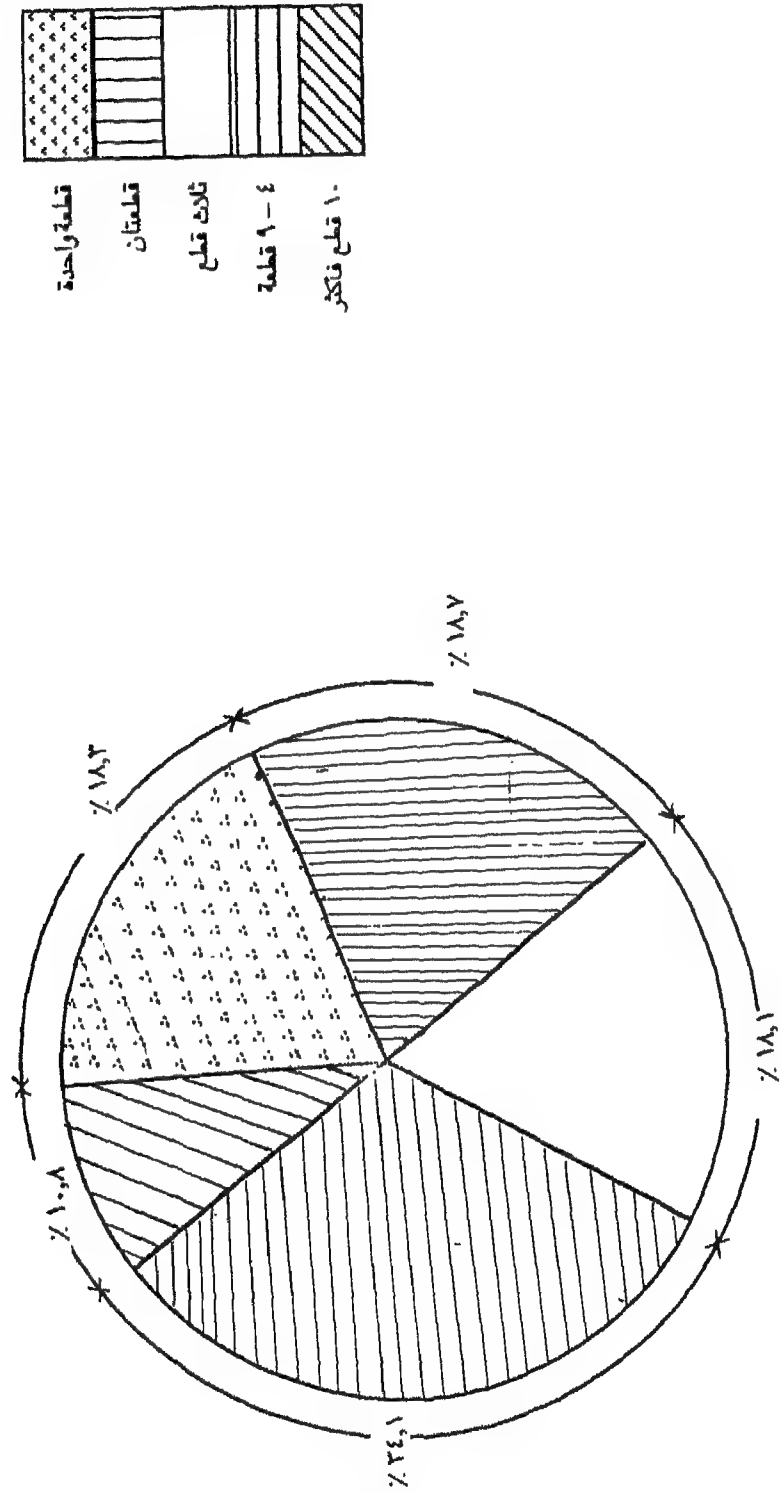
بيان الحائزين بالجمعيات التعاونية الزراعية على مستوى الجمهورية في سنة ١٩٧٥

المحافظات	اقل من فدان	من فدان الى اقل من ١٠ فدان	من ١٠ فدان الى اقل من ١٥ فدان	من ١٥ فدان الى اقل من ٢٥ فدان	من ٢٥ فدان فأكثر	الجملة
الاسكندرية	٧٨٦	٩٢٣٧	٢٨٠	٧٥	٣٣	٤٦٦١
الاسماعيلية	٤٠٠٢	٤٦٦٢٢	٢٤٨٢	٥٣٧	١٢٤	١٦٦٥١
القليوبية	٦٩٨٠٥	٩٧٩٩٥	٢٦٩١	١٠٥٨	١٨٥	١٢٠٧٤٧
الدقهلية	١٠٨٤٩٩	١١٦٨٢٧	١٢٤٦٤	٤٣٤٦	١٠٦١	٢٤٥٤٠٢
المنوفية	٩٢٢٧٣	٩٧٩٩٥	٥٤٩١	١١٠٨	٣٧٨	١٩٧٩٧٤
سوهاج	٩٨٩٨٥	٨٨٨٣٢	٨٠٥١	١٣٦٦	١٣١	١٧٨٠٦
قنا	٥٢٥٨٦	٦٣٦٠٦	١١٠٥٥	٢١٦١	٥٤٣	١٢١٢٣٨
الشرقية	١١٤٨٧٧	١٣٣٧٦٩	١٢١٤١	٣٥٩٠	١٣٧٨	٢٦٧٩٣٩
الفيوم	٤٢٢١٠	٤٦٨١٦	١٥٧٤١	٣٩٩٨	١٧٤٠	١١٢٣٣٠
المنيا	١٠٦٧١٤	٧٥٥٩٩	١٢١٤٤	٤٢٦٨	٥٩٦	٢٠٠٧٧٦
البحيرة	٤٠٢٨٧	٩٦٧٤٥	١٩٢٩٧	٥٩١٠	١٧٨١	١٦٧٥٧٥
الغربية	١٠٩٤٣٠	٩٢٥٥٠	٦٦٧٧	١٤٥٠	٤٩٨	٢١١٣٢٥
دمياط	٥١٩٢	١٥٧٤٨	٤٤٧٩	١٦٥٥	٥٩٨	٢٨٣١١
اسيوط	٦٩٨٦٨	٧٠٨٣٣	٧١٣٣	٣٣٠٥	١٠٣١	١٥٣١٧٤
كفر الشيخ	٢٨٠٧٥	٦٧٤٧٤	١٤٥٣٧	٥٧٩٠	١٠٣١	١١٩٥٧٢
السويس	٤٥٦	١٩٦٦	٣٣٧	٧١	٩	٢٨٧٦
اسوان	٥٤٠٢	١٧٦١٨	٢٨٨٠	٩٦٤	١٢٨٨٢	٢٨٦٢٠
الجيزة	٥١٠١٣	٤٨٦٣٢	١٠٠٤١	٢٩٩٦	٩١٦	١١٥٠٣٩
الجملة	١٠٠٠٤٦٠	١٠٩٤٢٢٦	١٤٨٠٢١	٤٤٦٤٨	٢١٨١٩	٢٣٢٢٠٥٦

توزيع الحائزين حسب مساحة الحيازة على مستوى الجمهورية عام ١٩٧٥



توزيع الحيازات حسب عدد القطع بالحيازة في الجمهورية عام ١٩٧٥



الجدول رقم (٢)

عدد القطع في الحيازات والنسبة المئوية للمساحة الكلية

عدد القطع	مساحة الحيازة بالآلاف فدان	النسبة المئوية
حيازات من قطعة واحدة	١١٣٠	١٨.٣
حيازات من قطعتين	١١٦٣	١٨.٧
حيازات من ثلاث قطع	١١١٦	١٨.١
حيازات من ٤ - ٩ قطع	٢١١٤	٣٤.١
١٠ قطع فأكثر	٦٧٥	١٠.٨
الجملة	٦١٩٨	١٠٠.٠

ويوضح الجدول السابق كذلك ان مساحة الحيازات التي تتكون من قطعة واحدة وقطعتين وثلاث قطع تمثل حوالى ١٨.٣٪ و ١٨.٧٪ و ١٨.١٪ على الترتيب من اجمالى مساحة الحيازات الكلية، فى حين ان الحيازات التي تتكون من عدد كبير من القطع (٤ - ٩ قطع) تمثل مساحتها حوالى ٣٤.١٪ من اجمالى المساحة الكلية، كما ان عدد الحيازات التي تتكون من ١٠ قطع فأكثر تمثل مساحتها حوالى ١١٪ من اجمالى المساحة، وبذلك يمكن القول بان ٤٥٪ من المساحة المزروعة هي عبارة عن حيازات تتكون من ٤ قطع فأكثر، وقد سبق القول بان ٩٠٪ من اجمالى عدد الحيازات اقل من خمسة افدنة، أى انه بالرغم من صغر حجم الحيازات فانها مقسمة كذلك الى عدد من القطع.

ويمكن القول بصفة عامة ان متوسط مساحة الحيازة الزراعية فى جمهورية مصر العربية هو ٢.٦ فدان تتعرض للتفتت المستمر، كما ان عددا كبيرا من هذه الحيازات يوجد مفتتا فى قطع صغيرة متباعدة، وتؤدى ضالة وتفتت غالبية الحيازات الزراعية الى نقص كفاءة استخدام الموارد الزراعية وانخفاض انتاجيتها كما ونوعا.

مظاهر التفتت الحيازى فى جمهورية مصر العربية :

١ - تفتت الملكية الزراعية بسبب تقسيم حقوق الملكية بين الافراد، اما عن طريق الارث أو التصرف بأشكاله المختلفة، وبالتالي توجد ملكيات

صغيرة قد تتضائل مساحة بعضها الى حد كبير. وتوضح الاحصاءات ان عدد الملكيات الزراعية عند صدور قانون اصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ بلغ اكثر من ٢.٧ مليون ملكية، منها نحو ٢ مليون ملكية مساحة كل منها فدان فأقل، وان الملكيات التي تبلغ مساحتها اكثر من فدان الى ٥ افدنة يبلغ عددها نحو ٦١٨ ألف ملكية، وستزداد اعداد هذه الملكيات ويتناقص متوسط مساحتها مع مرور الزمن، واذا قام اصحاب هذه الملكيات بزراعتها فى شكل وحدات مزروعة مستقلة فانها تكون غير كافية لغراض الانتاج الزراعى والاقتصادي خاصة عند زراعتها بالحاصلات التقليدية.

٢- تفتت الحيازة الزراعية: ويرجع ذلك الى تناثر المزرعة الواحدة فى اكثر من قطعة، وتزداد المشكلة تعقيدا عندما تتضائل الوحدات المزرعية فى المساحة ويتباعد بعضها عن بعض، بسبب قيام الحائز (مالك او مستأجر) بزراعة قطع متعددة من الارض الزراعية، فقد يقوم مالك الارض باستئجار اكثر من حيازة لدى الغير، ويزرعها علاوة على ملكيته التي قد تكون غالبا فى حالة تفتت، وفى حالات اخرى يستأجر مزارع متناثرة فى جهات متعددة.

وتحدد شدة الآثار المترتبة على تفتت الحيازة الزراعية بعدة عوامل لعل أهمها: نوعية المحاصيل الزراعية و الجدرة الانتاجية للارض المستغلة، وفائض الدخل الزراعى، وكثافة العمل الزراعى اللازم لتحقيق مستوى معين من الانتاج والدخل، فقطعة مساحتها تتراوح بين ٣.٢ افدنة مزروعة ببعض أنواع الفاكهة قد تعتبر وحدة اقتصادية متكاملة لانها توفر دخلا مناسبيا لحائزها، يفوق الدخل الذى يتحقق من نفس المساحة المستغلة بحاصلات أخرى، كما تستوعب وحدات العمل المتاحة لدى المزارع وأسرته، مع عدم وجود فقد يذكر فى عوامل رأس المال المستعملة فى مراحل الانتاج، فى حين ان نفس المساحة تعتبر صغيرة لو زرعت بمحاصيل حقلية موسمية، فعلى سبيل المثال نجد عدد العمال اللازمين لفدان واحد من المحاصيل يتفاوت تفاوتاً ملموساً، فبينما يصل هذا المعدل الى ٢٩ رجل/ يوم فى محصول القمح و ٢٢ رجل/ يوم فى الفول و ٣٠ رجل/ يوم فى الذرة الشامية، فان هذا المعدل قد يتجاوز ٧٠ رجل/ يوم فى خدمة الموالح .

كما يختلف حجم مشكلة التفتت نسبيا تبعا للموقع المكانى للوحدات

المفتتة والمسافات التي تصل بينهما، فإذا تباعدت هذه المسافات زاد حجم هذه المشكلة، وبالعكس يقل حجمها إذا اقتربت بعضها من بعض فمثلا إذا كانت قطع الحيازة المفتتة في زمام قرية واحدة فإن الفقد الذي ينجم في الإدارة والعمل يكون أقل من نظيره إذا كانت هذه القطع موزعة بين أكثر من زمام، إلا أنه في جميع الحالات يصبح التففت الزراعي (ملكا أو إيجارا) مشكلة مطلقة تؤدي إلى فقد في الموارد الأرضية والموارد الرأسمالية المستغلة والموارد البشرية والإدارة، وإن المزرعة التي تقع كل مساحتها داخل حدود متصلة أفضل من المزرعة المفتتة.

ومن ثم فإن تفتت الحيازة الزراعية يمثل عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية، فهي مشكلة اقتصادية عندما تكون المزرعة أقل من حجمها الأمثل، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الوحدة المستثمرة اقتصاديا، نتيجة وجود فقد في الموارد الزراعية، وهي مشكلة اجتماعية عندما تكون المزرعة غير كافية لأعمال المزارع واسرته، وحيث لا توفر له الدخل الزراعي المناسب منها، وما يصاحب ذلك من فقد في جهد وطاقة المزارع، كما تؤدي إلى مشكلة تكنولوجية تواجه البنيان الزراعي، بسبب وجود المزرعة بمساحة لا تسمح بتطبيق الأساليب العلمية والفنية الحديثة سواء أكانت هذه الأساليب مستلزمات إنتاج أو إدارة فنية.

أسباب التفتت: تتعدد أسباب التفتت الزراعي، ومن بين هذه الأسباب مايلي:

١ - تزامم السكان الزراعيين وما ينشأ عن ذلك من ارتفاع أسعار الأراضي، وبالتالي تقليل القوى الشرائية للأفراد، وقد بينت الإحصاءات أن الزيادة بين تعدادي ١٩٤٧، و ١٩٦٠ كانت ٣٠ فردا في كل مائة فدان مزروعة على مستوى الجمهورية، وتختلف هذه الزيادة باختلاف المحافظة، فبينما كانت هذه الزيادة في بنى سويف ١٥٪، والمنيا ١٨٪، فإنها تصل إلى ٥٤٪، و ٣٧٪ في محافظات دمياط وكفر الشيخ والجيزة على الترتيب، وهذا يدل على ازدياد الكثافة السكانية المطردة مما يؤدي إلى زيادة تجزئة الحيازات.

ويمكن القول بأن تنظيم الزيادة في الكثافة السكانية بالريف في المحافظات المختلفة والعمل على توزيع السكان الريفيين وتهجيرهم من المناطق المزدحمة إلى غيرها الأقل ازدحاما، مع تركيز الجهود في المحافظات المزدحمة على تنظيم الأسرة ونشر الصناعات الريفية وغيرها - يقلل من آثار التجزئة.

٢ - اختلاف خصوبة الأرض يدفع الحائزين إلى محاولة التقسيم المتساوي للملكية بين الورثة، وقد بين التصنيف للأراضي اختلاف خصوبة الأرض من قرية لأخرى.

٣ - إنشاء الطرق وشق المصارف والسكك الحديدية والمباني - كل ذلك يؤدي إلى التفتت الذي لا يمكن تلافيه.

٤ - وقد ينشأ التفتت عن اتباع نظام زراعي ودورة زراعية معينة فاتباع الدورة الزراعية الثلاثية يؤدي إلى تقسيم الحيازة إلى ثلاث قطع، كما أن تعدد الحاصلات في الدورة يزيد من عمليات التفتت.

الآثار التي تترتب على التفتت:

يعوق التفتت التنمية الزراعية وتنشأ عنه أضرار على المستوى الفردي والقمي، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الغلة الزراعية كما ونوعا، ويمكن إيجاز مضار مشكلة التفتت في الملكية فيما يلي:

١ - الفقد الذي تتعرض له الرقعة الزراعية بسبب كثرة الحواجز التي يقيمها الزارع للفصل بين أراضيهم وكثرة المراوى والمصارف الداخلية التي يقيمها هؤلاء الزارع لتوصيل أو تصريف المياه بوحداتهم الصغيرة. ولبيان أهمية ذلك نجد أن كثيرا من المحاصيل تزرع في حيازات تصل إلى نصف فدان أو أقل، ويعنى هذا عمل سدود وقناة رى خاصة والقنوات فرعية لتلك المساحة الصغيرة فإذا أمكن تجميع هذه المساحات الصغيرة فإنه يمكن اختزال الحدود والقنوات، فضلا عن أن طول بعض القنوات لا يلئم نظام الرى المقترح للمحصول، أو أن تكون أطول من الحد اللازم مما يؤدي إلى تأثر النباتات المجاورة للقنوات. وهذه المشكلة تبدو واضحة في أراضي الحدائق، فقد بلغ متوسط مساحة الحديقة في البرتقال ٤.٠ فدان واليوسفي ١.٠ فدان، وفي العنب ٢.٠ فدان. وذلك في الحيازة التي تقل عن الفدان أما الحيازات التي تقل عن الفدانين فكانت ٣.١ فدان للبرتقال و ٤.٠ في اليوسفي و ٩.٠ في العنب.

٢ - الأضرار التي تنشأ من تجاوز المحاصيل التي تتباين معاملاتها الزراعية واحتياجاتها من الرى ومقاومة الآفات وغيرها من العمليات، فتجاوز القطن مع الأرز أو الشراقي مع القطن يسبب فقداً في المياه نتيجة تسربها في باطن الأرض أو عدم توافر أوقات الرى في مختلف المحاصيل، وقد قدر الفقد في المياه بسبب زراعة مساحات متفرقة بنحو ٢٠٪.

٣ - ضياع الوقت في نقل مستلزمات الإنتاج بين مزارع غير متصلة مما يترتب عليه زيادة في النفقات.

٤ - صعوبة استخدام الآلات الحديثة سواء أكانت في الخدمة أم في

قيام بعض البنوك الزراعية او العقارية بتمويل هذه العملية يحتاج الى مبالغ ضخمة لا تتوافر لديها.

٣ - مازال للارض وزن اقتصادى واجتماعى وأدبى كبير، ومن اجل هذا نجد ان ارتباط الفرد بنصيبه من الارض ارتباط شديد ولا يمكن التخلص من هذه العلاقة بسهولة.

ولهذا فان قانون الاصلاح الزراعى لم يعالج مشكلة التفتت فعلا، وقد لوحظ فى القانون انه قرر توزيع الملكيات المستولى عليها فى شكل ملكيات صغيرة تتراوح مساحتها بين ٢، ٥ افدنة لكل مزارع، فضلا عن حدة المشكلة السكانية وعدم توازن الموارد الارضية مع مجموع المشتغلين فى الزراعة.

ومما هو جدير بالذكر ان قانون الاصلاح الزراعى، وان ساعد على تفتت الملكية بسبب ضيق الرقعة الزراعية وصغر المساحة الموزعة فى الوقت الذى يزيد القاعدة العريضة من المستحقين للتوزيع، فانه قد أدى الى تنظيم الاستغلال الزراعى فى أراضى الاصلاح، وذلك عن طريق زراعة محاصيل الدورة مجمعة فى مساحات كبيرة نسبيا، وهذا أدى الى تلافى بعض اضرار صغر الحيازات الموزعة.

(ب) تجربة نواج :

على غرار تنظيم الدورة الزراعية وزراعة المحاصيل فى مساحات مجمعة بأراضى الاصلاح الزراعى، فكر الاصلاح الزراعى فى تنفيذ تجربة اختيارية خارج مناطق الاصلاح، وتم اختيار قرية نواج بمحافظة الغربية لتنفيذ هذه التجربة، فجمعت فيها المحاصيل فى مساحات كبيرة حتى بلغت الحيازات المجمع ١٥٨٥ هيازة نظمت فى ٩ دورات، كذلك تم توفير المستلزمات الزراعية للزراع عن طريق جمعيتهم التعاونية التى قامت ايضا بتسويق انتاجهم.

ولقد حققت التجربة زيادة فى انتاج القطن، اذ ارتفع متوسط محصول الفدان عام ١٩٥٧ الى ٦.٨ قنطار مقابل ٤.٣ قنطار فى العام السابق ١٩٥٦، على ان اهم ما اظهرته هذه التجربة هو القاء الضوء على مزيد من المعرفة لامكان تنظيم الاستغلال الزراعى خارج مناطق الاصلاح الزراعى.

مشروع تنظيم الدورة الزراعية :

فى ضوء النتائج التى ظهرت من تنفيذ مشروع نواج، رسم المشروع الجديد لاعادة تنظيم استغلال الاراضى على مستوى الجمهورية وفى أراضى الائتمان بحيث تصبح الزراعات الصغيرة مجمعة فى وحدات كبيرة، وبذلك تتحول المساحات المبعثرة من الحاصلات الزراعية فى كل

مقاومة الآفات بسبب صغر المساحة والاضطرار لنقل الآلات من مكان لآخر مما يسبب فقدا فى الوقت وأجور العمال وفقدا فى الوقود اذا استعملت الآلات الميكانيكية.

٥ - فقد جزء كبير من الموارد المائية مما يحد من امكان التوسع الزراعى الرأسى والافقى، خاصة اذا كانت هذه الموارد عاملا محددا فى التوسع فى المدى القصير والطويل، ويقدر بعض الفنين نسبة الفقد التى تنتج عن التفتت بنحو ٢٠٪.

٦ - صعوبة اتباع دورة زراعية معينة والاضطرار الى اختيار محاصيل زراعية غير ملائمة، حيث تؤخذ فى الاعتبار الحاصلات المجاورة.

٧ - صعوبة تنفيذ القوانين الزراعية سواء منها مايتصل بتحديد المساحات التى تزرع من المحاصيل الرئيسية (الحد الاعلى لمساحة القطن والحد الأدنى لمساحة القمح) فى كل حيازة، وكذلك قوانين منع رى بعض المحاصيل فى توارىخ معينة قبل الموسم.

الاساليب التى اتبعت لمعالجة التفتت

(١) دور قانون الاصلاح الزراعى فى معالجة التفتت :

حاول قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ان يعالج مشكلة التفتت فتضمن الباب الثالث منه فى المادة ٢٣ احكاما تنص على تحديد حد ادنى للملكية الزراعية لا تقل بونه بسبب التوريث أو البيع أو غير ذلك من طرق التصرف، وهذا الحد هو خمسة افدنة، كما ألزمت هذه المادة نرى الشأن أن يتلقوا على من تؤول اليه ملكية الارض منهم، واذا تعذر الاتفاق رفع الأمر الى المحكمة للفصل فيمن تؤول اليه الارض، فاذا لم يوجد من يستطيع الوفاء بباقي الانصببة تقرر المحكمة بيع الارض بالمزاد، الا ان هذه المحاولة لم يتهيا لها التطبيق والتنفيذ العملى ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

١ - ان اتفاق الورثة على التخلي عن انصببتهم امر يكاد يكون مستحيلا، اذ ان فى هذا حرمانا لهم من مصدر ثابت للرزق والعمل، وحتى نى حالة اتفاقهم وحصول البعض على تعويض تعادل قيمته هذه الانصببة فان محاولة استثماره فى مجالات اخرى ليس من السهولة بمكان.

٢ - ان عملية تمويل انصببة الورثة لما يستحقون من الملكية امر ليس سهلا حيث يفتقر أصحاب الملكيات الصغيرة فى اغلب الاحيان الى رءوس اموال كافية لتغطية انصببة باقى المستحقين فى الملكية، كما ان

قرية الى وحدات اكبر، ويمكن استغلال الموارد الارضية استغلالا اقتصاديا افضل وفقا للاصول الزراعية الفنية بما يؤدي الى زيادة الانتاج الزراعى وتحسينه وزيادة دخل الزراع، مع الاستعانة بالنظام التعاونى فى توفير امكانيات الزراعة واستخدام احسن اساليب الانتاج، ولادخل لهذا التنظيم اطلاقا بالملكية الفردية الزراعية، وكل مزارع قائم بالزراعة والعمل فى حيازته من الاراضى وجنى ثمرة مجهوده الشخصى فى ظل الدورة الجديدة.

الفوائد التى تعود من تنفيذ المشروع:

١ - تلافى الاثر السيئ لزراعة المحاصيل المختلفة بجوار بعضها بعضا ، اذ ان تنظيم الزراعات فى مساحات كبيرة نسبيا يقضى على الاثر السيئ الذى يترتب على تجاور المحاصيل المختلفة فى مساحات صغيرة متجاورة، فمجاورة القطن الشراقي يضعف محصول القطن، ومجاورة البرسيم للقطن يسبب انتشار دودة الورك منه الى القطن، ومجاورة الارز للقطن يسبب انخفاض محصول القطن لكثرة مياه الري بالارز.

٢ - تنظيم مقاومة الآفات: يؤدى تنظيم المحصولات الحقلية فى مساحات كبيرة الى سهولة مقاومة الآفات المختلفة بأحدث الوسائل والمبيدات ويمكن استعمال موتورات الري وآلات التعفير بسهولة خصوصا الانواع الكبيرة منها، وبهذا تنخفض تكاليف المقاومة والعلاج، ونضمن القضاء على الاصابة.

٣ - تنظيم الري والصرف: يساعد تنظيم الانتاج الزراعى على تنظيم الري بدون اسراف فى استعمال مياه الري، وبالتالي يمكن استعمال المياه المتوفرة فى ري مساحات جديدة، فضلا عن المحافظة على خصوبة التربة واعطاء المحاصيل القائمة الكميات المناسبة من المياه، وبالتالي يمكن تقليل المياه التى تذهب الى المصارف وتقليل تكاليف الصرف.

٤ - تيسير تقديم الخدمات الزراعية : يقترب تنفيذ المشروع بتوفير الاسمدة والبذور الجيدة والمواد الكيماوية اللازمة، وذلك فى الوقت المناسب والاسعار المقررة، وفى ذلك حماية للزراع من الاستغلال عن طريق التوسع فى الاقتراض الزراعى لمختلف الأغراض، مع تبسيط اجراءاته، هذا علاوة على اماكن مراقبة وصول الخدمات لتحقيق اهدافها، كضمان وضع الاسمدة فى المساحات والزراعات المقررة لها.

٥ - انتاج تقاوى الاكثار عن طريق التعاقد مع الجمعيات التعاونية، وهذا لا يكون ممكنا الا فى ظل دورة زراعية منظمة وفى مساحات كبيرة

خصوصا ان قانون اصلاح الزراعى ادى الى غياب عدد كبير من الحيازات التى كانت تتعاقد معها الوزارة لأكثار التقاوى المنتجة، وبذلك تكون الوزارة قد ضمنت انتاج الكميات اللازمة من تقاوى الاكثار واهادت صغار الزراع باعطائهم السلالات الجيدة من التقاوى.

٦ - امكن استعمال الآلات الزراعية وتطبيق أساليب الزراعة الحديثة والمحافظة على خصوبة التربة: يسهل فى المساحات الكبيرة استعمال الآلات الزراعية الحديثة فى خدمة الاراضى، وبهذا تنخفض تكاليف الخدمة ويقل الوقت اللازم لادائها، ويمكن التبريد بالخدمة الزراعية فى المواعيد المناسبة، كما يمكن تطبيق الاساليب الحديثة فى الزراعة ومراقبة العمليات الزراعية وادائها بطريقة سليمة مع سهولة فى التوجيه والارشاد، بعكس الحال فى المساحات الصغيرة، هذا بالاضافة الى اماكن تنمية الثروة الحيوانية وتخفيف الاعباء عن الماشية وزيادة امكانياتها فى انتاج اللبن واللحم.

٧ - الحصول على بيانات دقيقة فى حصر المساحات وتقدير انتاج الحاصلات: يسهل فى المساحات الكبيرة اجراء عمليات حصر المساحات المزروعة بمختلف الحاصلات ودقة تقدير انتاجها فى اقصر وقت بأقل التكاليف، ولأنك انه على مدى دقة هذه البيانات يتوقف رسم السياسة الاقتصادية والتموينية للبلاد على اساس سليمة.

بعض المؤشرات لبيان اثر تنظيم الدورة الزراعية على الانتاج:

سبق ان بينا ان هذا النظام فى الزراعة يؤدى الى ترشيد استخدام الموارد الزراعية والاستفادة من مزايا الانتاج الكبير من ناحية، والابقاء على الحيانة الخاصة ضمانا فعالا للحافز على الانتاج من ناحية اخرى، ونظرا لعدم اتاحة بيانات رقمية تبين اثر التفتت الزراعى على الانتاج، سواء أكان على المستوى القومى ام على مستوى المناطق والقرى، اذ ان مثل هذه البيانات تستدعى دراسات ميدانية مستفيضة على فترة زمنية معقولة للحصول على بيانات يمكن الاعتماد عليها فى الحكم على اثر التفتت على الانتاج الزراعى بطريقة احصائية دقيقة ، فإننا سنبين نتائج إحدى الدراسات التى تناولت فيما تناولته اثر تجميع الاستغلال الزراعى على انتاجية بعض الحاصلات الحقلية الهامة، حيث تم اختيار اربع قرى من بين القرى التى نفذ فيها المشروع لاول مرة على نطاق واسع، وهى قرية كفر عشا، وسرسنا والحراقية وكفر الجلابطة مركز الشهداء بمحافظة المنوفية، وقد قسمت المزارع الى ٦ فئات تبعا لاحجامها، وقد كان محصول القطن هو المحصول الرئيسى الذى تم

يصغار الزراع فى مساحات كبيرة مجمعة .

تقديرات احصائية عن انتاج واستهلاك البروتينات

بيان
بمتوسط استهلاك الفرد بمصر من البروتينات
الحيوانية مقارنة بالمتوسط العالمى

المجموع %	بيض %	أسماك %	البان %	لحوم %	
٣٢	٢	٤	١١	١٥	المتوسط العالمى
١٦.٦	٠.٨	١.١	٧.٢	٧.٥	المتوسط المصرى

تقديرات
انتاج لحوم الحيوانات بمصر
فى الاعوام ٦٩ / ١٩٧٣

النوع	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	١٩٧٣
تقدير عدد الحيوانات المذبوحة بالآلاف	٧٥٥	٧٨٠	٨٠٢	٨٢٣
كمية اللحوم بالالف طن	١١٨	١٢١	١٢٢	١٢٣

تجميعه، وكانت مساحة القطن المجمع بمزارع البحث لا تقل عن ٥ افدنة فى العام الاول لتنفيذ التجميع ثم زاد الحد الأدنى الى ١٠ افدنة فى العام الثانى، وأصبح الحد الأدنى ٢٠ فداناً فى العام الثالث، وقد تبين من دراسة بعض المؤشرات التى توضح اثر التجميع على الانتاج، ان هناك تناسبا طرديا بين المساحة القطنية المجمع ومتوسط الغلة الفدانية خلال سنوات التجميع الثلاث.

كما اتضح ارتفاع متوسط انتاج فدان القطن عام ٦٣/٦٢ مقارنة بالاعوام الثلاثة السابقة، بسبب وقوع جميع الزراعات القطنية فى تجميعات لا تقل مساحة كل منها عن عشرين فداناً، فعلى سبيل المثال بلغت انتاجية الفدان من القطن عام ٦١/٦٠: ٣.٦٣ قنطار / فدان فى الفئة من ٥ - ١٠ أفدنة و ٤.٠٦ قنطار فى الفئة من ١٠ - ١٥ فداناً، و ٤.٦٦ قنطار فى الفئة من ٢٠ - ٣٠ فداناً، وفى عام ١٩٦٢/٦١ كانت الانتاجية ٥.٦١، ٥.٨٩، ٦.٤١، ٦.٨٩، ٨.٢١ قنطار وفى الفئات ١٠ - ١٥ فداناً، ١٥ - ٢٠ فداناً، ٢٠ - ٣٠ فداناً، و ٣٠ - ٥٠ فداناً، ٥٠ فداناً فأكثر على الترتيب، كذلك الحال بالنسبة لعام ١٩٦٣/٦٢ لوحظت العلاقة الطردية بين زيادة حجم المساحة المجمع وبين انتاجية الفدان من القطن، كما تبين ان انتاجية القطن زادت عام ١٩٦٣/٦٢ بنسبة ٢١٪ مقارنة بعام ١٩٦٠/٥٩ الا ان متوسط انتاجية الفدان زادت خلال سنوات التجميع الثلاث بحوالى ٦.٢٪ فقط عام ١٩٦٠/٥٩ بسبب نقص الانتاج القطنى فى ٦١/٦٠ بحوالى ٢٠٪.

أما بالنسبة للقمح فلم يتم تجميع زراعته فى العام الاول لتنفيذ التجميع، لذلك لوحظت زيادة فى الفدان بعد التجميع بينما زادت الانتاجية فى عام ١٩٦٢/٦١، وهو العام الاول للتجميع بالنسبة للزراعات القمحية بحوالى ٥.٥٪ عن متوسطه فى عام ٦٠/٥٩ وزاد عام ٦٣/٦٢ بحوالى ٦.٢٪ عن عام ٦٠/٥٩.

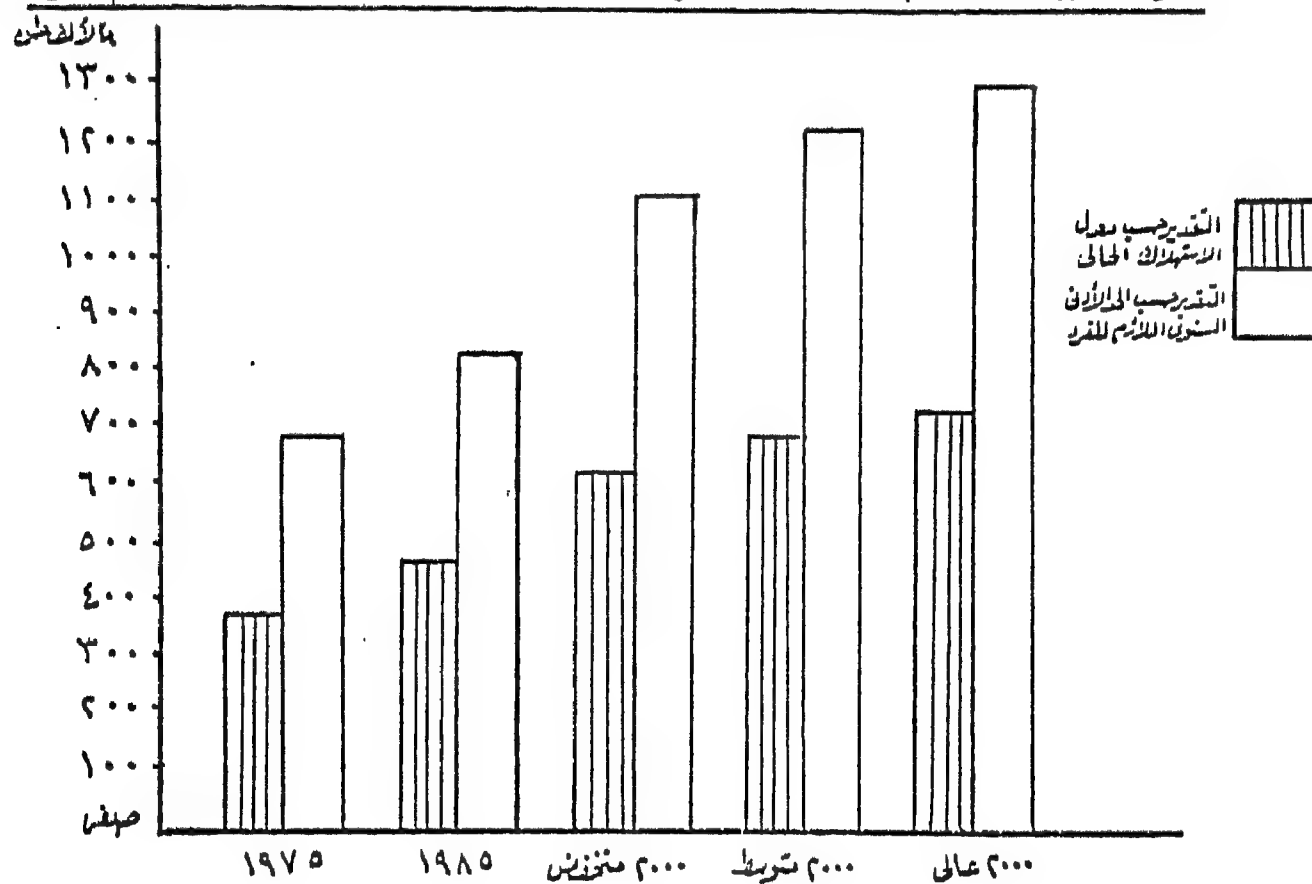
وأما بالنسبة للشعير فقد زادت انتاجية الفدان عام ٦٣/٦٢ فى المساحات المجمع بحوالى ٦.٢٪ عن المتوسط لعام ٦٠/٥٩، كما ازداد خلال سنوات التجميع الثلاث بحوالى ٤.٦٪ اذا قورن بنفس عام الاساس.

وأما بالنسبة للذرة الشامية فقد زادت انتاجية الفدان بحوالى ٣.٥٪، ٤.٧٪ فى عامى ٦٢/٦١، ٦٣/٦٢ على الترتيب مقارنة بعام ٦٠/٥٩، وقد لوحظ ان التجميع ادى الى الغاء التناسب الطردى الذى كان قائماً قبل تنفيذه بين مساحة الحيازة من ناحية، ومتوسط الانتاج من ناحية اخرى، وكان ذلك نتيجة لوقوع زراعات الذرة الشامى الخاصة

نأذا اخذ الانتاج الحالى من لحيم الحيوانات والنواجن على انه
الانتاج المتاح، دون اضافة الكمية المحدودة المستوردة لوجبتنا ان
استهلاكنا فى السنوات ١٩٧٣/٦٩ هو كما يوضحه الجدول المبين فى
ص ٤٨ :

٧٧١	٧٥١	٧٣١	٢٩٥	تقدير عدد الحيوانات جاموس
١٠٣	١٠١	٩٩	٩٣	المذبوحة بالالف
٢٢٦.٠٠٠	٢٢٣.٠٠٠	٢٢٠.٠٠٠	٢١١.٠٠٠	جملة اللحم بالطن

تقدير الاحتياجات من اللحوم حتى عام ٢٠٠٠ حسب معدل الاستهلاك الحالى والحد الأدنى السنوى اللازم للفرد



تقديرات انتاج الالبان

الانتاج الحالي :

اولا : بالنسبة لاثاث الابقار:

- عدد اناث الابقار الكبيرة والمتوسطة ١,٢٢٢,٠٠٠ رأس
- عدد اناث الابقار التي تلد سنويا ٣٦٦,٠٠٠ رأس
- (نسبة عقم ٣٠٪)
- عدد اناث الابقار الحلوب سنويا ٨٥٦,٠٠٠ رأس
- كمية لبن الابقار سنويا ٧٧٠,٤٠٠ رأس
- (بمعدل ٩٠٠ كيلو جرام للبقرة الواحدة)

ثانيا- بالنسبة لاثاث الجاموس

- عدد اناث الجاموس الكبيرة والمتوسطة ١,٤٦٤,٠٠٠ رأس
- عدد اناث الجاموس التي لا تلد سنويا ٥٨٥,٠٠٠ رأس
- (بنسبة عقم ٤٠٪)
- عدد اناث الجاموس الحلوب سنويا ٨٧٩,٠٠٠ رأس
- كمية لبن الجاموس سنويا ١,٠٥٤,٨٠٠ طن
- (بمعدل ١٢٠٠ كيلو جرام للجاموسة الواحدة)

ثالثا- بالنسبة لكمية اللبن المستهلكة سنويا:

- كمية اللبن من الابقار والجاموس سنويا ١,٨٢٥,٢٠٠ طن
- كمية اللبن التي تستهلكها العجول البقرى والجاموسى.
- المولودة سنويا على أساس ١,٧٣٥,٠٠٠ رأس
- تولد سنويا ومعدل استهلاك العجل الواحد ٣٤٧,٠٠٠ طن
- ٢٠٠ كيلو جرام سنويا.

- كمية اللبن الباقية للاستهلاك سنويا ١,٤٧٨,٢٠٠ طن
- رابعا- نصيب الفرد السنوى من الانتاج اللبنى:
- كمية اللبن السنوية للفرد حاليا ٤٠ لتر
- (على أساس أن تعداد السكان ٣٧ مليون نسمة)
- كمية اللبن السنوية التي يجب أن يحصل عليها الفرد كحد أدنى ٦٦,٣ لتر
- (المعدل اليومي للفرد ١٦٨ جراما)

١٩٧٣	٧٢/٧١	٧١/٧٠	٧٠/٦٩	
٢٨٦.٦	٢٨٥.٣	٢٨٤.٢	٢٧٢.٢	لحوم حيوانات بكل أنواعها
٨٧.٦	٨٩.٨	٨٥.٩	٨٣.٩	لحوم وطيور وبواجن
٣٧٤.٢	٣٧٥.١	٣٧٠.١	٣٥٦.١	الجملة

الاحتياجات من اللحوم حتى عام ٢٠٠٠

طبقا لمعدل الاستهلاك الحالي

السنة	تعداد السكان	كمية اللحوم بالطن
١٩٧٥	٣٧ مليونا	٣٧٥.٠٠٠ طن
١٩٨٥	٤٥ مليونا	٤٥٤.٠٠٠ طن
	٦٠ مليونا	٦٠٨.٠٠٠ طن
٢٠٠٠	٦٦ مليونا	٦٦٩.٠٠٠ طن
	٧٠ مليونا	٧٠٩.٠٠٠ طن

الحد الأدنى لكمية اللحوم اللازمة لسكان

ج م ع حتى سنة ٢٠٠٠

السنة	تعداد السكان	الكمية
١٩٧٥	٣٧ مليون نسمة	٦٧٥.٠٠٠ طن
١٩٨٥	٤٥ مليون نسمة	٨٢٢.٠٠٠ طن
	٦٠ مليون نسمة	١.٠٩٥.٠٠٠ طن
٢٠٠٠	٦٦ مليون نسمة	١.٢٠٤.٠٠٠ طن
	٧٠ مليون نسمة	١.٢٧٧.٠٠٠ طن

× حسب الكميّات على أساس أن الحد الأدنى السنوى من كمية اللحوم اللازمة للفرد الواحد هو ١٨.٢٥٠ كيلو جرام.

الاحتياجات من انتاج الالبان عام ٢٠٠٠

تعداد السكان عام ٢٠٠٠	الاحتياجات على أساس الاستهلاك الحالي	الاحتياجات على أساس الحد الأدنى اللازم للفرد
	الاحتياجات بالطن	الاحتياجات بالطن
الفرق بين الانتاج والاحتياجات بالطن	الفرق بين الانتاج والاحتياجات بالطن	الفرق بين الانتاج والاحتياجات بالطن
في حالة بلوغ التعداد ٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٤٢٠,٠٠٠	٣,٧٠٨,٦٥٠
في حالة بلوغ التعداد ٦٠,٥٠,٠٠٠	٢,٦٣٧,٩٢٠	٤,٠٤٢,٦١٢
في حالة بلوغ التعداد ٧٠,٣٣١,٠٠٠	٢,٨١٣,٢٤٠	٤,٣١١,٢٩٠

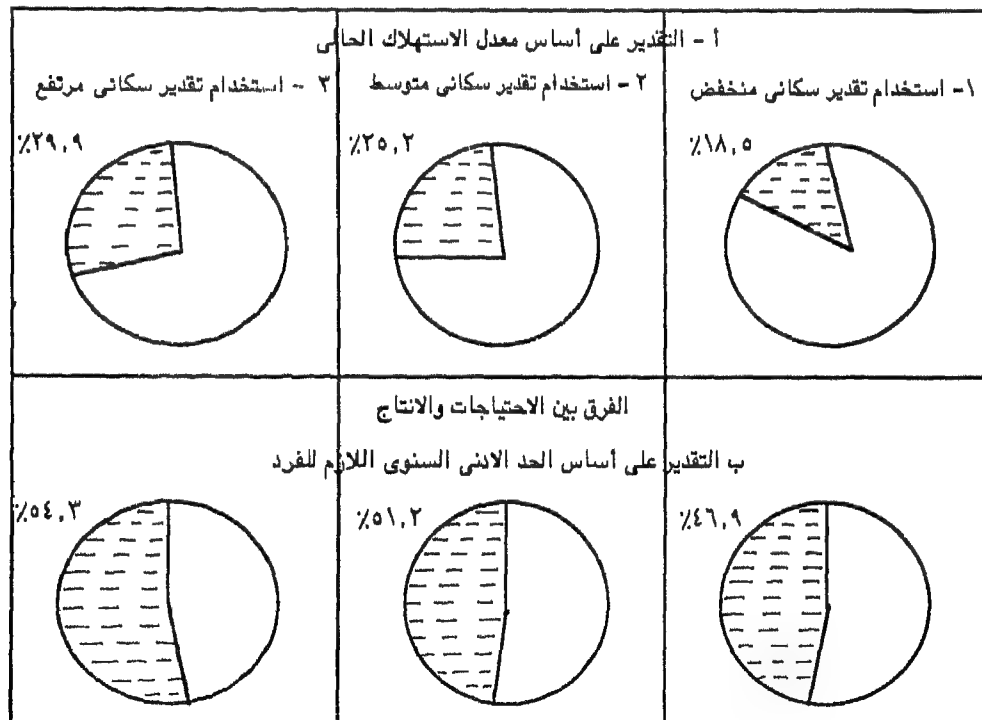
ملحوظة : قدر الانتاج من الالبان في عام ٢٠٠٠ بمقدار ١٠٩٧٠٠٩٢٣ طن على الأساس التالي :

١,٤٧٨,٢٠٠ طن المستهلك من الالبان حاليا

٤٩٢,٧٣٣ .٥ الكمية مضافة على أساس التوسع في الانتاج عام ٢٠٠٠

المجموع ١,٩٧٠,٩٢٣

تقدير الاحتياجات من الالبان عام ٢٠٠٠ على أساس الاستهلاك العالي والحد الأدنى اللازم للفرد



الدورة الثالثة : ١٩٧٦ - ١٩٧٧

استراتيجية التنمية الزراعية

ارتبطت مصر وحضارتها من قديم بالزراعة وظلت الزراعة منذ اقدم عصور التاريخ مصدر رخاء مصر وتقدمها وازدهار الحضارة على ارضها كما تعتبر الزراعة أهم مصادر استمرار واستقرار الحياة . ومع ما شهده العالم من تقدم فى الصناعة، فإن الزراعة كمورد أساسى للغذاء تزداد أهميتها يوما بعد يوم فى عالم يتضاعف فيه عدد السكان، ومن هذا المنطلق تحتل الزراعة أهمية خاصة فى أية استراتيجية للتنمية. وفى مصر تزداد هذه الأهمية لعوامل مختلفة تاريخية واقتصادية وحضارية . فالزراعة ما زالت مصدر الحياة للسكان . كما انها مهنة تجمع حوالى ٦٠٪ من سكان البلاد . فإذا لوحظ ارتفاع معدلات نمو السكان بنسبة تفوق معدل النمو فى الزراعة وما يترتب على ذلك من أخطار كبيرة تهدد مستوى المعيشة لقطاع هام من المواطنين . فإن كل هذه العوامل تجعل التنمية الزراعية من أهم واقدس الواجبات التى ينبغى العناية بها والاستعانة فى تحقيقها بكافة الأصول العملية والتكنولوجية الحديثة . على نحو ينسج بينها وبين الأساليب و الموارد التى تتصل بها وتساعد على انمائها . وهو أمر يعود فى النهاية على المجتمع كله .

فإذا أضيف الى ذلك ما يواجهه العالم من نقص فى المواد الغذائية

٥١

تقديرات انتاج الاسماك

الانتاج الحالى

- الكمية المنتجة من الاسماك سنويا حسب تقرير منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (روما / أبريل ١٩٧٣)
١٠٠,٠٠٠ طن .

- نصيب الفرد سنويا حسب الانتاج الحالى (على أساس أن تعداد السكان ٣٧ مليون نسمة)
٢,٧٠٠ كيلوجرام

- كمية الاسماك التى يجب أن يحصل عليها الفرد سنويا حسب المتوسطات الدولية للاستهلاك
٩,٦٧٠ كيلوجرام
الاحتياجات من الاسماك عام ٢٠٠٠ :
(أ) على أساس الاستهلاك الحالى :

فى حالة بلوغ تعداد السكان ٦٠,٥٠٠,٠٠٠ نسمة ١٦٣,٣٥٠ طن سنويا .

فى حالة بلوغ تعداد السكان ٦٥,٩٤٨,٠٠٠ نسمة ١٧٨,٠٥٩ طن سنويا .

فى حالة بلوغ تعداد السكان ٧٠,٣٣١,٠٠٠ نسمة ١٨٩,٨٩٣ طن سنويا .

(ب) على أساس متوسط الاستهلاك
الدولى :

فى حالة بلوغ تعداد السكان ٦٠,٥٠٠,٠٠٠ نسمة ٥٨٥,٠٠٠ طن سنويا .

فى حالة بلوغ تعداد السكان ٦٥,٩٤٨,٠٠٠ نسمة ٦٣٧,٦٢٨ طن سنويا .

فى حالة بلوغ تعداد السكان ٧٠,٣٣١,٠٠٠ نسمة ٦٨٠,١٠٠ طن سنويا .

المحصولية وهو أمر يعتبر مصدرا للتناقض في القطاع الزراعي، ويبدو ذلك التناقض بشكل حاد بين الحاصلات الملتزمة بالتوريد للحكومة ومؤسساتها وبين الحاصلات الحرة أو الطليقة من حصص التوريد. وهذه الدراسة اذا اضيفت الى غيرها من الدراسات الاخرى توضح مايلي:

× ان هناك قصورا في استثمار كل الموارد الزراعية المتاحة او التي يمكن ان تتاح للاستثمار.

× ان استثمار القوى البشرية المرتبطة بالزراعة، مازال بعيدا عن تحقيق المعادلة السليمة بين العمل وحجم القوى العاملة به، فيلاحظ ان عدد المشتغلين في استثمار ستة ملايين فدان في مصر اكثر من نصف المشتغلين في استثمار مائتي مليون فدان في الولايات المتحدة الامريكية، يجرى استغلالها على اعلى مستوى من الكفاءة، فالفرد المشتغل في الزراعة عندنا يتحمل عبء توفير الغذاء لحوالي ستة افراد مقابل ٤٠ فردا في الولايات المتحدة وفي خارجها. ولاشك في ان شعوبا كثيرة استطاعت ان تبلغ مابلغته من تقدم بسبب حسن استثمار طاقاتها البشرية. فقد كانت جهود الافراد انفسهم هناك اكبر واهم من عنصر رأس المال او الموارد المادية وكانت كفايتهم الانتاجية اكبر العوامل التي رفعت من مستوى معيشة كثير من الدول وابز مثل ذلك اليابان وسويسرا. ومن هذا المنطلق تبرز الحاجة الى التحديد الامثل لاستثمار القوى البشرية في الزراعة بمصر.

ثانيا : ماتحقق من تنمية زراعية في خلال ربع القرن الاخير:

× مما لاشك فيه ان ثمة تقدما ونهوضا طرا على الزراعة في مصر خلال السنوات الاخيرة، ولاشك ايضا في ان هذا التقدم متباين المستوى والابعاد بين مكونات الانتاج الزراعي.. فبعضها حقق نتائج اقتصادية هامة والبعض الآخر تتناوله التنمية او تناولته ولكن بقدر قليل.. ومن القسم الاول بعض المحاصيل الغذائية وفي مقدمتها الارز والذرة.. ومن القسم الثاني محاصيل اخرى لم تتناولها التنمية وظلت جامدة او هبطت انتاجيتها، مثل المحاصيل البستانية او الخضروات والانتاج الحيواني. ويوضح الجدول التالي مدى التقدم الذي تحقق في خلال هذه الفترة لعناصر الانتاج الزراعي المختلفة :

برزت أهمية تنمية الموارد الذاتية في الزراعة والحاجة الى وضع استراتيجية طويلة المدى للزراعة تكون واضحة المعالم والأهداف تتكامل مع الاستراتيجية الشاملة للاقتصاد القومي الذي تعتبر الزراعة أهم مصادره . وقد قام المجلس بدراسة هذا الموضوع، واتجهت الدراسة الى بحث النقاط التالية:

١ - مدى استغلال الموارد الزراعية الاستغلال الامثل.

٢ - ماتحقق من تنمية زراعية في خلال ربع القرن الاخير.

- معدل التنمية الذي تحقق وما ينبغي تحقيقه.

واسفرت هذه الدراسة عن التالي:

اولا - مدى استغلال الموارد الزراعية :

ناقش المجلس في هذا الشأن دراسة هامة قامت بها منظمة الاغذية والزراعة في عام ١٩٧٣، واعدها فريق كبير من الخبراء في كثير من نواحي الزراعة، وهي دراسة توضح البنيان الزراعي في مصر على ضوء الحقائق الآتية :

١ - تمايز الزراعة المصرية بانها من اكثر الزراعات كثيفا في العالم وان المحاصيل تتزاحم على الاراضي الزراعية تزاحما شديدا بسبب الاتجاه الى الزراعة المكثفة.

٢ - اقتراب بعض المحاصيل الزراعية من اقصى حد للانتاجية، في حين لا تزال محاصيل اخرى في مفترق الطريق، او بعيدة عن هذا الحد بمراحل واسعة.

٣ - ضيق المجال لزيادة انتاجية الزراعة بسبب المشكلات الرئيسية التي تحيط بالهيكل الزراعي في داخل المناطق التي لا تتمتع بالصرف الكافي لاراضيها.

٤ - انتاجية العمل في الاستثمار الزراعي تعد دون المعدل السليم وتعتبر الطاقات البشرية في الزراعة بعيدة عن حد الكفاءة المستهدفة بدرجة ملحوظة.

٥ - وجود تنافس محسوس شديد بين المجموعات الانتاجية، حيث تتنافس المحاصيل التصديرية مع المحاصيل الغذائية والمحاصيل التي تستغل في التصنيع.

٦ - تنتقد الدراسة نظام الاشراف الاداري في تحديد المساحة

فى كثير من المحاصيل الزراعية مقارنة بالمستويات العالمية. وادى هذا الى ان تنبؤ بلادنا مركزا مرموقا فى مجال التنمية الزراعية، ويكفى ان نذكر دليلا على ذلك ان مصر تاتى فى اولى مراتب الانتاجية الزراعية بالنسبة لمحاصيل ثلاثة بين دول العالم وهى: الذرة الرفيعة، والبصل، والعدس ويقع ترتيبها الثانى بين هذه الدول بالنسبة لمحصول الفول السودانى، والثالث بالنسبة لمحصول الارز وقصب السكر والفول البلدى، وترتيبها السابع بالنسبة لمحصول القطن، والثامن بالنسبة لمحصول الذرة الشامية، وذلك فى خلال الفترة ١٩٧٢/٧٠. وحسبما تذكر بيانات منظمة الاغذية والزراعة العالمية فان بلادنا تزرع تسعة محاصيل رئيسية، ويأتى ترتيبها من حيث الكفاءة الانتاجية بين العشرة الاوائل فى العالم.

ونتيجة للنمو الزراعى فان مصر لا تزال مكتفية ذاتيا فى انتاج واستهلاك محاصيل رئيسية وتصدر منها كميات كبيرة، ولازالت تحقق منها فائضا فى تجارتها الخارجية، على الرغم من النمو السكانى الكبير فى خلال الخمسة والعشرين سنة الاخيرة، وبرز مثال على ذلك محاصيل القطن والارز والشعير والفول السودانى والفاكهة والخضروات والبصل. اما انتاجنا من الذرة والفول البلدى وقصب السكر والعدس، فان بلادنا تنتج منها اكثر من ٨٠٪ من احتياجاتنا، وذلك بفضل ماتحقق من تنمية حقيقية فى هذه المحاصيل برغم الزيادة السكانية التى تحققت فى خلال هذه الفترة.

وتجدر الإشارة بجهد الباحثين فى مجال الزراعة، حيث شهدت البلاد فى خلال العشرين سنة الاخيرة نهضة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ القطن المصرى، فقد استنبط باحثونا ثمانية اصناف جديدة، أربعة منها فى النصف الثانى من الخمسينات وهى: جيزة «٤٥» والمنوفى المحسن وجيزة «٤٧» والدندرة، وأربعة اصناف فى النصف الثانى من الستينات وهى: جيزة «٦٧» وجيزة «٦٩» وجيزة «٦٦» وجيزة «٦٨».. وقد كان لذلك اثره الايجابى فى زيادة انتاجية محصول القطن فى خلال هذه الفترة. ولقد كانت هذه الجهود موضع اعجاب وتقدير علمى عالمى وخاصة اذا علمنا ان استنباط صنف جديد من القطن يحتاج الى ما لا يقل عن ١٦ سنة، تجرى فيها بحوث متواصلة، للتأكد من ثبوت الصفات الزراعية والتكنولوجية والتفوق الكمى والنوعى للصنف الجديد.

ومن خلال بحوث تنمية القطن استنبط حديثا فى السبعينات صنف جيزة «٧٠» وجيزة «٧٢»، ولو ان محصول القطن لقي الاهتمام الواجب من المزارعين لتبوءت مصر مكان الصدارة فى انتاجه بين دول العالم.

المحاصيل	الوحدة	متوسط انتاج الفدان فى الفترة ١٩٥٤/٥٠	متوسط الانتاج للفدان فى الفترة ١٩٧٤/٧٠	النسبة المئوية للزيادة
الذرة الشامية	أردب	٦.٤١	١١.٠٣	٧٢٪
الذرة الرفيعة	أردب	٨.٤٦	١٢.٢٨	٤٥٪
السمسم	أردب	٢.٨٦	٤.٤٥	٥٦٪
الارز	ضريبية	١.٣	٢.٢٥	٨٧٪
الفول	أردب	٤.٤٢	٦.٤٠	٤٥٪
القمح	أردب	٥.٥٩	٨.٧٨	٥٧٪
الحلبة	أردب	٣.٨٩	٤.٦٩	٢١٪
العدس	أردب	٤.٠١	٤.٨٩	٢٢٪
الشعير	أردب	٧.٢٠	٩.٢٥	٢٨٪
الفول السودانى	أردب	١٠.١٧	١١.٧٣	١٥٪
البصل	قنطار	١٥٩.٠٠	١٨١.٠٠	١٤٪
القطن	قنطار	٤.٢٦	٦.٣٠	٤٨٪

ويلاحظ ان الامر لم يكن مقصورا على ارتفاع انتاجية كثير من المحاصيل الرئيسية التى حقق بعضها تقدما ملحوظا فى هذه الزيادة، بل صاحب ذلك ايضا تكثيف الانتاج الزراعى. حيث زادت المساحة المحصولية فى خلال هذه الفترة بحوالى مليون فدان فوصلت الى ١٠.٨ مليون فدان فى عام ١٩٧٣. بينما كانت حوالى ٩.٥ مليون فدان فى عام ١٩٥١ على الرغم من تناقص مساحة الاراضى الزراعية بسبب الزحف العمرانى.

ومما تجدر الإشارة اليه انه - بسبب الجهود التى تبذل فى التنمية الزراعية وما يرتبط بها من عوامل اخرى كخصوصية مناطق واسعة من الاراضى الزراعية بالمقارنة بالاراضى الزراعية على المستوى العالمى، وتمتع بلادنا بظروف مناخية ملائمة الى حد كبير للاستغلال الزراعى، ولان الزراعة فى مصر تعتمد على الري من النيل - تحققت انتاجية عالية

وفي محصول الارز امكن استنباط اصناف جيدة منه وهي النهضة وجيزة «١٧١» وجيزة «١٧٢» المحسن، وفي القمح استنبطت عدة اصناف عالية الانتاج ومقاومة لأمراض الصدأ، وكان آخرها جيزة «١٥٥» عام ١٩٦٨، وجيزة «١٥٦» استنبط عام ١٩٧٢. اما الذرة الرفيعة فقد استنبط منها صنف جيزة «١١٤» والبول البلدى استنبطت منه اصناف جيزة ١/ وجيزة ٢.

وعلاوة على التنمية الرأسية التي تحققت في الزراعة في خلال هذه الفترة ، فان ثمة ترسعا افقيا في الزراعة اخذ طريقه على خريطة مصر وان كان ماتحقق منه لم يبلغ ماكان مستهدفا، الا انه قد حقق الكثير من النتائج الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا : معدل التنمية الذي تحقق وماكان ينبغي تحقيقه:

برغم ماحققته التنمية الزراعية في مصر من تقدم فان ماتحقق جاء اقل مما كان واجبا، وكان من الممكن ان نصل الى نتائج افضل، كما يبدو من العوامل التالية:

١ - تفاوت انتاج المحاصيل بين قريتين متجاورتين ومتماثلتين في جميع الظروف، فيلاحظ ان متوسط انتاج الاولى ٧ قناطير من القطن وانتاج الثانية ٤ قناطير فقط، بل ان الانتاج يتفاوت عند مزارعين متجاورين تحت ظروف بيئية واحدة ويشتركان في مصدر واحد للرعى والصرف وارشاد واشراف زراعى واحد، ويشتركان في جمعية تعاونية واحدة تدمها بالخدمات والمستلزمات الزراعية بنفس القدر والنسبة ومع ذلك كله ينتج المزارع الاول ٨ قناطير وينتج الثانى ٤ قناطير فقط من الفدان. فلو حققت القرية الثانية مستوى انتاج القرية الاولى ولو انتج المزارع الثانى انتاج المزارع الاول. لارتفعت الانتاجية الزراعية على مستوى القرية وبالتالي على المستوى القومى.

وهذا يؤكد امكانية الارتقاء بمستوى الانتاج اذا ما اخلص كل مزارع في اداء واجبه وبنوره الوطنى والقومى في خدمة الارض. وعنى بالاهتمام بأساليب الزراعة الحديثة، واقتنع بان الملكية والحياسة الزراعية لها وظيفة اجتماعية يجب ان تؤديها لصاحبها من ناحية وللمجتمع كله من ناحية اخرى.

٢ - الضعف النسبى في الاستثمار في قطاع التنمية الزراعية، وعلى الاخص فيما يتعلق بالعناصر المؤدية لزيادة الانتاجية وهو مازكرت عليه البلاد المتقدمة التي اندفعت فيها التنمية الرأسية بسرعة اكثر.

وتوضح احصاءات منظمة الاغذية ان مصر حققت تقدما في انتاج الذرة الشامية، فأصبح ترتيبها الثامن في انتاجية بول العالم بعد ان كانت في المرتبة الثانية عشرة في اوائل الستينات ولكن محصول القطن انخفض واصبح ترتيب مصر في انتاجه السابع في الفترة من ١٩٧٢/٧٠ بعد ان كان ترتيبها الرابع في ١٩٦٤/٦٢. ومعنى ذلك ان الدول المنتجة للقطن حققت نجاحا وتقدما في هذا المجال لم نستطع مسايرته او اللحاق به، وان الجهود التي بذلت للنهوض بهذا المحصول الرئيسى لم تكن كافية لتحفظ لنا مركزنا المرموق في هذا المضمار، بل ان هذا المحصول قد واجه انخفاضا ملحوظا في السنوات الاخيرة، فقد سجلت الاحصاءات ان متوسط انتاجه ١٩٧٢/٧١ كان ٦.٦٨ قنطار شمر - ثم هبط الى ٦.٠٧ قنطار في ١٩٧٤.

٣ - ان بعض المحاصيل الرئيسة، كالارز والذرة الشامية، حققت ارتفاعا ملحوظا في الانتاج يقارب الضعف في خلال العشرين عاما الماضية الا ان محاصيل اخرى لم تحقق ارتفاعا يذكر في الانتاج، كالپصل والفول السوداني والمحاصيل البستانية والخضروات، عدا البعض منها، كالبطاطس والبطيخ. وكان من الممكن تهئية الظروف الملائمة للتصدير وزيادة الدخل من العملات الحرة، لو ان انتاجها بلغ المستوى المنشود، خاصة وان ظروف الموقع والمناخ والتربة تساعد كلها على وفرة الانتاج.

٤ - ان الانتاج الحيوانى في مصر، سواء من ناحية اللحوم او اللبن يقل كثيرا عنه في اغلب الدول، فانتاج الابقار المصرية من اللبن يقل عن ١٠٠٠ لتر في العام، في حين يزيد انتاج الابقار الفريزيان على ٤٠٠٠ لتر. ويؤثر هذا تأثيرا مباشرا على دخل الفلاح الذي يعتبر الماشية مصدر دخل رئيسى في حياته.

٥ - ان الاراضى التي استصلحت في خلال العشرين سنة الماضية والتي تقارب المليون فدان، لم تؤد دورها في التنمية الزراعية حيث لم يزد الدخل منها - نباتيا وحيوانيا - الا بنسبة ضئيلة ، ولم تحقق العائد الاقتصادى المستهدف بسبب المشكلات التي واجهتها في مجال التخطيط والتنفيذ والادارة والاشراف. ولهذا فقد رأت الدولة، في الفترة الاخيرة، اعداد برنامج شامل للتصرف في مساحات كبيرة بتمليكها للفلاحين في صورة ملكيات توزع عليهم كمزارع عائلية صغيرة أو بيعها بالمزاد العلنى في صورة ملكيات متوسطة للقادرين على الاستثمار

الزراعى.. وذلك جنباً الى جنب مع قيام شركات على اسس تجارية متوازنة لاستغلال هذه الاراضى بالمرونة الكافية والاساليب العلمية، مع الاستفادة بالاستثمارات والخبرات الاجنبية واقامة المزارع العصرية المتطورة.

التوصيات :

فى ضوء ماسبق وبالرجوع الى دراسات المجلس السابقة فى بعض منتجات التنمية الزراعية ، يتقدم المجلس بالتوصيات التالية التى تهدف الى مواجهة نواحى القصور فى التنمية الزراعية والارتفاع بمعدلاتها لتحقيق الآمال المعقودة عليها اقتصاديا وقوميا:

اولا : يؤكد المجلس على اهمية نور القرية فى التخطيط الزراعى باعتبارها الوحدة الاقتصادية الاساسية وبحكم انها قادرة على المساهمة الفعالة فى وضع الخطة القومية الشاملة لحل المشكلات وعلاج نواحى القصور ودفع التنمية الى مسارها الصحيح. على ان يأخذ التخطيط الزراعى فى اعتباره المبادئ التالية:

- تحديد أهداف التنمية الزراعية تحديدا واضحا مع ربطها بالاهداف الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومى.
- وضع خريطة زراعية لمصر على اساس علمى توضح المساحات المنزرعة الان، والمساحات القابلة للاستصلاح خارج الوادى.
- وضع سياسة واضحة للامن الغذائى تقوم على اساس تحقيق الاكتفاء الغذائى، مع ربط هذه السياسة باقتصاديات الدول العربية فى اطار المصلحة الاقتصادية المتبادلة.
- الاهتمام بالحاصلات والمنتجات الزراعية التى يمكن تصديرها الى الخارج مثل القطن والارز والحاصلات البستانية والخضر.
- العمل على توفير المواد الأولية الزراعية التى تعتمد عليها سياسة التصنيع المحلى.
- التوسع فى ادخال الميكنة الزراعية والاستفادة بالتكنولوجية الزراعية الحديثة.
- الاهتمام بالصناعات المغذية للزراعة مثل: صناعة الاسمدة والمبيدات الحشرية وغيرها.

ثانيا : لما كان النشاط الزراعى فى مصر بطبيعته، وبحكم حياة المزارعين للاراضى التى يفلحونها - مركزا فى يد القطاع الخاص، فان المجلس يرى من الضرورى تأكيد اهمية هذا الدور للقطاع الخاص الزراعى.

وهذا يقتضى الحد من تدخل الحكومة فى بعض نواحى هذا النشاط كمجالات التسويق والتوريد، وفى بعض مراحل الانتاج، وتنظيم المعاملات مما يؤدى الى اعتماد الزراع على انفسهم وعلى تعاونياتهم، فيتحملون مسئولياتهم للقيام بتبعات النشاط الزراعى.

ثالثا : ضرورة مراجعة قوانين الزراعة المتعددة، وللخروج منها بقانون موحد تزول فيه التناقضات القائمة بين هذه القوانين حتى تستقر قواعد الملكية والحيازة، فتتوافر فى ظل هذا الاستقرار الظروف المواتية للتنمية الزراعية.

رابعا : النظر فى توحيد اجهزة الاشراف والخدمات الزراعية فى جهاز واحد حتى لا يترتب على تعدد هذه الاجهزة تضارب فى الوظائف والاختصاصات قد تؤدى الى وجود بعض التناقضات التى تجعل المزارعين يواجهون سيلا من التعليمات والتوجيهات من جهات متعددة، الامر الذى يلحق أثارا ضارة بالانتاج والتنمية.

خامسا : ضرورة تحديد علاقة الدولة بالمزارعين تحديدا واضع المعالم، يرسم لهم حقوقا وواجبات، وفق تنظيم قويم يحفظ للدولة مصلحتها ووظيفتها فى توجيه البنيان الزراعى محوطا بالضمانات والضوابط، من اجل فاعلية سياستها الزراعية والتحقق من تنفيذها.

سادسا : توجيه العناية الكاملة لعلاج مشكلة تفتت الحيازة الزراعية وتناثرها، لان التفتت والتناثر له آثار ضارة تعوق استثمار هذه الحيازات على الوجه الاقتصادى السليم.

ويوصى المجلس بتوجيه الاستغلال الزراعى فى الاراضى الجديدة على اساس دورات زراعية مناسبة فى وحدات اقتصادية يمكن معها تجنب مشكلة احداث التفتت، وبحيث يبقى حق ملكية الرقبة فى يد الحكومة ويمتد حق الانتفاع طويل المدى للمزارعين، على ان يسحب هذا الحق ممن لا تثبت كفايته، وان يقتصر ذلك بالاتجاه الى انشاء شركات زراعية خاصة تقوم باستغلال الاراضى الجديدة على مساحات كبيرة بالاساليب الفنية الحديثة.

وفى الاراضى القديمة، ينبغى ان توضع خطة للتجميع الزراعى طبقا لانماط زراعية تتفق مع مصلحة الاقتصاد القومى وتتواءم مع الظروف الزراعية السائدة لكل اقليم، على ان يصحب ذلك قيام جميعات تعاونية زراعية يشكلها الفلاحون انفسهم، لتؤدى دورها فى وضع خطة التجميع وفى تنفيذ الدورات الزراعية المقررة.

سابعا : لما كانت السياسة السعرية للمحاصيل من أهم العوامل

حادى عشر: يسجل المجلس بالارتياح الجهود التى تبذل لتزويد الاراضى الزراعية بحاجتها من وسائل الصرف، لما لجودة الصرف من اثر كبير فى زيادة الانتاج الزراعى. ويرى اهمية مواصلة الجهود المبذولة فى هذا الاتجاه ودعمها، حتى يتم القضاء على ماتعانيه المناطق المحرومة اصلا من وسائل الصرف، او التى لا تتوافر لها شبكة مستكملة من هذه الوسائل.

كما يؤكد ضرورة العناية بصيانة شبكات الصرف سواء القديمة أو الجديدة وتوفير الامكانيات الفنية والمالية اللازمة لذلك.

ثانى عشر : ضرورة المحافظة على الاراضى الزراعية ومنع الاعتداء عليها عن طريق الزحف العمرانى او اهلاك الطبقة السطحية لها والعمل بحزم على وقف هذا الاجراء الذى يصيب الثروة القومية والتنمية الزراعية باقذح الاخطار.

ثالث عشر: توفير الاستثمارات المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية الزراعية لدفعها نحو المعدل المناسب، اذ لوحظ ان حجم الاستثمارات فى قطاع الزراعة سجل انخفاضا فى السنوات الاخيرة اذا ما قورن بما يسهم به هذا القطاع من نسبة بارزة فى الانتاج القومى.

رابع عشر: ضرورة العمل على تحسين انواع الحيوانات مع توفير الاعلاف والتوسع فى تصنيعها، واعتبار تربية الحيوان كائى محصول اقتصادى زراعى والسعى الى التوسع فى الميكنة الزراعية لمنع تشغيل حيوانات اللحم واللبن فى الاعمال الزراعية. وفيما يتعلق بالدواجن، ينبغى الافادة الجديدة من محطات الدواجن التى انشئت، وتشجيع تكوين شركات وجمعيات تعاونية لتربية الدواجن.

خامس عشر : دعم البحوث الزراعية التطبيقية الهادفة الى تحديد عوامل نقص الانتاج مع تحسينه، لزيادة الكفاءة الانتاجية للحاصلات الاساسية والعمل على تطوير الارشاد الزراعى وزيادة فاعليته وتدريب العاملين بمجال الزراعة - على مستوى القرية - على الاساليب الحديثة لاستكمال قدراتهم على مجابهة المشكلات الزراعية والارتباط الكامل بالبيئة الريفية والفلاح.

ولما كان أهم أهداف التنمية بوجه عام هو النهوض بالانسان اقتصاديا واجتماعيا، فان المجلس يرى من الضرورى - وهو يتناول التنمية

المؤثرة فى التنمية الزراعية، وان المزارع اذا لم يحصل على ربح مجز عن جهده طول العام، فانه لا يعنى بزراعة اى محصول لا يكون دوره فيه الا تسليمه الى الحكومة بثمن غير مجز، حتى ولو كان هذا المحصول جوهرى فى دعم الاقتصاد القومى.. فمن اجل ذلك يؤكد المجلس دور اسعار الحاصلات الزراعية فى مساعدة الزراع على وضع سياستهم الانتاجية المربحة وفى معاونة الدولة على تحقيق التركيب المحصولى الامثل لدعم الاقتصاد القومى وهذا يقتضى وضع السياسة السعرية على اساس يظهر التكامل بينها وبين التركيب المحصولى الامثل، وذلك بان تحدد اسعار الحاصلات تحديدا يمكن على ضوءه تنظيم الانتاج الزراعى ليقابل الاستهلاك والربح المرغوب فيه، وبان تعلن هذه الاسعار على المزارعين قبل بدء الزراعة بوقت كاف، وان تظل سارية المفعول الى ان ينتهى المزارعون من تصريف منتجاتهم.

ثامنا : ضرورة اقامة بنىان تعاونى متكامل يحسن اداء وظيفته الاساسية فى خدمة الانتاج والفلاح، فى مجالات الخدمة الزراعية والتمويل والتسويق بدرجة تحقق أقصى حد من كفاية الاستثمار .

وهذا البناء التعاونى ينبغى أن يكون نابعا من المزارعين أنفسهم ومعتمدا فى اداء رسالته على تنظيماته المختلفة دون الاعتماد كلية أو فى كثير من جوانب النشاط على الاجهزة الادارية فى الدولة.

تاسعا : العمل على حسن اختيار واعداد العاملين الفنيين والاداريين الذين يتولون توجيه المزارعين والاشراف على حياتهم، وارشادهم الى اتباع احسن الاساليب الزراعية ليكونوا قادرين على تحمل مسؤولياتهم ومتمتعين بثقة الزراع وتقديرهم، على ان تهيأ لهم الظروف المناسبة ماديا واجتماعيا لحفزهم على الحياة والعمل الجاد داخل القرى.

عاشرا: ترشيد استخدام مياه الرى دون اسراف يسوء الى خصوبة بعض الاراضى الزراعية ويتسبب فى ضياع كميات كبيرة من مياه الرى تشتت حاجة البلاد اليها للتوسع الزراعى الافقى، مع مواصلة البحث للانتفاع بوسائل الرى المستحدثة تجنباً لعيوب نظام الرى بالفتحات المتبع الآن، وبما يهيئ اسلوبا جديدا يضبط مياه الرى على مايفى بالحاجة الحقيقية للزراعات المختلفة دون تقتير او اسراف.

الزراعية التي يقوم الفلاح المصري بالدور الرئيسي فيها - ان يشير الى اهمية النهوض بهذا الفلاح اجتماعيا وصحيا وثقافيا، واعطاء القرية نصيبا عادلا من حركة العمران، حتى تقترب من المدينة، وتصبح موطننا حضاريا متقدما للفلاح الذي يشارك باكبر نصيب في الانتاج القومي .

مياه الري ومستقبلها على المدى الطويل

تعتبر المياه العنصر الاساسى للتنمية الزراعية، كما يرتبط التوسع الافقى فى الزراعة بقدرتنا على تدبير المياه اللازمة لهذا التوسع. وان دراسة اقتصاديات استخدام المياه ومستقبلها على المدى الطويل تقتضى البحث فى تحديد مقدار الموارد المائية المتاحة فى الوقت الحاضر، وما يمكن الحصول عليه مزيدا من تلك الموارد فى المستقبل. ذلك ان التحديد الدقيق لمختلف مصادر المياه وكمياتها، مع رسم قواعد المحافظة عليها واستنباط وسائل جديدة لحسن استغلالها، كل ذلك يضع القاعدة الصحيحة التى يقوم عليها التخطيط المنشود للتنمية الزراعية فى البلاد.

ولقد كان للمجلس دراسة سابقة فى هذا الميدان، حيث قام بمسح للموارد المائية فى مصر حاضرها ومستقبلها، ولئن كان المجلس لا ينكر تعدد الآراء فى تقدير الموارد المائية وتباينها، الا انه يرى ان ماسبق ان تقدم به من دراسة فى هذا المجال، يعتبر تسجيلا حقيقيا (واقعيًا) لما تأكد من الموارد المائية، ويعطى تقديرا مبدئيا للموارد الاخرى التى مازالت موضع بحث لإحكام تقديرها.

وعلى ضوء دراسات المجلس السابقة وفى دورته الحالية فان مصادر

المياه المهيأة للاستخدام فى مصر والكميات التى يمكن ان تمدنا بها حاضرا ومستقبلا تنحصر فيما يلى:

- ١ - مياه النيل .
- ٢ - مياه المصارف .
- ٣ - المياه الجوفية .
- ٤ - مياه الأمطار .
- ٥ - تحويل مياه البحر المالحة الى مياه عذبة يصلح الانتفاع بها .

مياه النيل :

بفضل انشاء السد العالى واستخدام سعته الكبيرة للتخزين المستمر أصبحت مصر تضمن الحصول على ايراد سنوى ثابت يحسب على اساس متوسط الايراد فى السنوات السابقة وهو ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويا.

وهناك كميات اخرى تتبدد من مجرى النيل فى مسايه العليا . وقد دلت البحوث على ان متوسط جملة ما يضيع فى مستنقعات جنوب السودان يبلغ نحو ٣٦ مليارا من الامتار المكعبة فى العام - فإذا - استبعد الفاقد الطبيعى منها، فان ما يمكن وقفه من هذا الضائع بالاضافة الى ما يمكن تدبيره بسبب تنفيذ مشروعات اعالي النيل يبلغ نحو ١٨ مليار متر مكعب تقتسم مناصفة بين مصر والسودان فيكون نصيب مصر منها ٩ مليارات سنويا عند أسوان، أى أن جملة ما ينتظر الحصول عليه من ايراد النيل فى المستقبل هى :

الايراد الحالى ٥٥.٥ مليار متر مكعب
الزيادة فى المستقبل - ٩, مليار متر مكعب

٦٤.٥ مليار فى السنة

هذا بخلاف ما يمكن اضافته نتيجة وقف الضائع فى منابع النيل ومن التخزين فى بحيرة تانا وفى مواقع اخرى على النيل.

مياه الصرف :

ليس استخدام مياه الصرف فى اغراض الري تجربة جديدة فى ميدان الزراعة المصرية، فهناك محطات اقيمت على بعض المصارف الرئيسية فى الدلتا ترفع من مياهها وتدفعها الى الترع لتروى بها الزراعات فى غير ضرر . وهذه الحقيقة لا تدع مجالا للخلاف فى انه ينبغى التوسع فى استخدام مياه المصارف الصالحة على اوسع مدى،

المسحوبة سنويا وهي نحو ٣٥٠ مليون متر مكعب ، ومن واقع ذلك وفي ضوء الدراسات التي تمت حتى الآن يمكن القول ان ما يصح استخدامه في الدلتا بأمان وباستمرار لا يتجاوز نصف مليار متر مكعب سنويا . اما في الوادى الجديد وغيرها من المناطق فما زالت تجرى الدراسات لتحديد مدى ما يمكن سحبه بأمان منها .

مياه الامطار :

اما عن الامطار فان مصر بلد جاف نادر الامطار فلا يزيد معدلها عن ٢٠ الى ١٥٠ مم سنويا فوق الساحل الشمالى الغربى ثم يتناقص المعدل سريعا فوق مختلف المناطق الاخرى ويكاد ينعدم فوق اقصى جنوب البلاد . ومثل هذا المعدل - حتى في اعلاه - لا يوفر مياهها يستطاع الاعتماد عليها في زراعات كالتي نرجوها لتوفير غذاء الجماهير أو دعم الاقتصاد القومى ذلك لان المعدل الذى يمكن ان ينهض بانبات ونضج مثل هذه الزراعات ينبغي الا يقل عن ٦٠٠ - ٧٠٠ مم سنويا .

ومن اجل ذلك فان الامطار سوف تظل مصدرا لا يعتمد عليه في التنمية الزراعية وانما يمكن ان تظل الامطار تؤدي دورها الحاضر في انبات المراعى في المناطق الصحراوية وفي رى مايمكن ان يقوم فيها من زراعات على الساحل الشمالى الغربى ، خاصة وان معدل المطر فيه يساعد على التفكير في الاستفادة به في زراعات معينة لا تخلو من فائدة مع ضرورة الاعداد لاستكمال ربيها من مياه اخرى غير مياه المطر .

تحلية مياه البحر :

اما تحويل مياه البحر الى مياه عذبة صالحة للرى، فان استخدام هذه الموارد على النطاق العالمى يكاد ينحصر في تدبير مياه الشرب الاخرى والمرافق، وبالنظر الى ان تكاليفها مازالت باهظة فانها تجعل عملية الرى من هذا المورد غير اقتصادية اصلا .

لكننا في تطلع مستمر الى المستقبل، والعلم ياتى باستحداثات سريعة متلاحقة مما يوجب علينا ان نجعل تحلية المياه الصالحة تحتل مركزا واضحا في تصورنا العام لتدبير الموارد المائية في المستقبل ، ذلك لانه عندما نستنفد الموارد المتاحة فلن نجد غير هذا المورد، وهو اذا

خصوصا وطممبات الصرف ترفع مقادير هائلة وتلقى بها في البحر سدى، بينما نحن نتطلع في الحاح شديد الى مزيد من المياه لتوسيع الرقعة الزراعية. ومياه الصرف التي يمكن ضمها الى مواردنا المائية هي:

١ - مياه الصرف المستخدمة الآن في أغراض الرى في الوجهين وتقدر بنحو ٤.٨٠٠ مليار متر مكعب.

٢ - كمية مياه الصرف العائدة مستقبلا من الاراضى التي يجرى تزويدها بشبكات الصرف اللازمة وتقدر بنحو ٤.٢٠٠ مليار متر مكعب .
المجموع = ٩.٠٠٠ مليار .

وللتوسع في استخدام مزيد من مياه الصرف، فان الامر مازال يتطلب مزيدا من البحث لتحديد نوع الاملاح الضارة ونسبتها التي يسمح بوجودها في المياه المراد استخدامها للرى، وتحديد أماكن توافر هذه المياه ونوع التربة التي تصلح هذه المياه لريها، وكذلك نوع المحصول المستهدف زراعته، وكلها ابحاث لابد ان تؤكد نتائجها سلامة استخدام اى مزيد جديد من مياه الصرف.

المياه الجوفية :

من الطبيعي ان يتجه النظر الى ضرورة الانتفاع بالمياه الجوفية في اغراض الرى لانها مورد عذب يسهل الحصول عليه ويتجدد بغير انقطاع مما يتسرب الى باطن التربة من الامطار ومن النباتات ومن الترغ الكبيرة والصغيرة ثم من مياه الرى ذاتها ، ولانه يترتب على استخدام المياه الجوفية تحسين شامل لحالة الصرف بوجه عام وليس من ريب في ان هذا الخزان الجوفى كبير السعة ليس هو المهم في هذا السبيل وانما المهم هو تحديد مقدار ما يمكن سحبه بأمان وبصفة دائمة سنويا .

من أجل ذلك انطلقت البحوث لتحديد مقدار السحب الدائم المأمون من المياه الجوفية - وما زالت دائرة لكشف الحقيقة في هذا الشأن .

غير أن العمل قد جرى على استخدام مقادير من المياه الجوفية لأغراض الرى في الوجه البحرى لسنوات متتالية دون أن تقل الكمية

سهل استخدامه آنذاك بتكاليف معقولة فقد يترتب على ذلك نشر الزراعة فوق اراضى الساحل الشمالى الغربى.

ومن واقع هذا العرض فان الموارد المائية التى تتوافر الآن والتى يمكن تدبيرها مستقبلا هي:

١ - ايراد النيل الحالى	٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويا
٢ - الزيادة المنتظرة من مشروعات اعالي النيل	٩, - مليار متر مكعب سنويا
٣ - المياه الجوفية	٠.٥ مليار متر مكعب سنويا
٤ - مياه الصرف الثابتة غير ماثبت صلاحيته من استخدام مياه الصرف مستقبلا	٩, - مليار متر مكعب سنويا
الجملة	٧٤, - مليار متر مكعب سنويا

فاذا كانت هذه كل مواردنا المائية المنظورة الآن وعلى المدى الطويل فانه من الواجب اخذ الحيطة التامة للمحافظة عليها بأقل فقد ممكن لتحسين انتاجية الاراضى الحالية والتوسع فى استصلاح واستزراع اراض جديدة تخدم ما هو منتظر من زيادة ضخمة فى عدد السكان. وبالرغم من التقدم فى مشاريع الري والصرف الا ان نظام الري فى مصر مازال كما هو متبع منذ زمن طويل اذ ان استعمال المياه لازال يخضع للعرف الموروث، حتى فى الاراضى الجديدة لم يلاحظ اى تطور فى طريقة استخدام المياه . ومن ثم فقد اصبحت هناك ضرورة ملحة لعمل الدراسات اللازمة عن علاقة الارض والنبات بالماء ولو انه قد عرف الآن كثير من الحقائق الثابتة عن رطوبة الارض وعلاقتها بالنبات فانه لازال هناك كثير من المشاكل وما عرف لم يأخذ طريقه الى التطبيق.

ان التغلب على مشاكل الري والصرف يتوقف على القواعد العلمية الثابتة التى تتعلق بحركة الماء فى الارض ونوع هذه الحركة وسرعتها واتجاهها، وهذه بدورها تتوقف على كثير من خواص الارض خصوصا الطبيعية منها واهمها خاصية القوام (درجة نعومة حبيبات التربة) وخاصية البناء (نظام ترتيب حبيبات التربة) وكذا سمك طبقات الارض

ونظام تعاقبها، لذا فاختلال الارض والمناخ ونظام الزراعة والري ونوع النبات كلها تحتاج لبحاث خاصة محلية لمعرفة علاقة الارض بالماء والنبات.

ان مشكلة تحديد احتياجات الزراعة من المياه لم تحل لكن رغم انه قد اجريت بحوث جادة لمعرفة المقننات المائية للنباتات: كذلك هناك مشكلة تحول الاراضى نحو القلوية والملوحة نتيجة وضعها تحت نظام الري المستديم اذا استعملت كميات كبيرة من المياه فى غياب الصرف الجيد ويستدعى حل مشكلات الري والصرف فى مصر معرفة الاحتياجات المائية للمحاصيل المتنوعة فى الاراضى مختلفة القوام، والامام بحركة المياه والعوامل التى تؤثر عليها، والمؤثرات التى تسبب ارتفاع مستوى المياه الارضى ، كما يستدعى دراسة قدرة الاراضى المختلفة على خزن المياه فيها وتحديد الجزء الذى يمتص بواسطة النبات والجزء الذى يفقد بالترشيح والتبخر والعمل على تقليل هذا الفقد.

ويمكن تقسيم البحوث والدراسات المطلوبة الى :

١ - البحوث والدراسات المتعلقة بالري والتى ترمى الى تحديد كمية المياه التى تتناسب مع قدرة الارض على الاحتفاظ بالمياه ومدى استعداد النبات للاستفادة منها.

٢ - البحوث والدراسات الخاصة بصرف الاراضى بقصد التحكم فى التخلص من المياه الزائدة وخفض منسوب الماء الجوفى لعمق كاف يمنع تجمع الاملاح او تكوين ملوحة أو قلوية عالية فى منطقة جنود النبات. وتشمل الدراسة تحديد العمق الواجب خفض المنطقة المشبعة بالماء اليه وحفظ ذلك على عمق صالح للنبات وهذا يختلف من منطقة الى اخرى وايضا حسب المحاصيل المختلفة.

٣ - البحوث الخاصة بملوحة وقلوية الاراضى والمياه حيث ان هذه المشاكل ذات اعتبار هام فى الزراعة التى تعتمد على الري الصناعى. واذا كان هذا هو دور البحث المطلوب فى مشاكل الري والصرف فان الري لازال يجرى طبقا للعرف الموروث ولم تجر تعديلات فى طرق الري سوى الانتقال من الري الحوضى الى الري المستديم ومانتج عن ذلك من

مشاكل الصرف الذي لم يتم في الوقت نفسه مع تنفيذ مشروعات الري، على ان هناك مشاكل كثيرة تعوق ايضا التقدم في تعديل وسائل الري مثل فتحت الحيازة الزراعية وعدم الوصول الى تركيب محصولي امثل وعدم توفر مستلزمات الانتاج في الاوقات المناسبة وعدم الامتثال لقوانين الزراعة.

مشاكل الري :

يمكن تلخيص مشاكل الري في الآتي :

١ - ترتب على تفتيت الحيازة الزراعية كثرة المراسي والمساقى وفتحات الري حتى انه يقدر ان تصرف فتحات الري على اى ترعة يزيد عن تصرف التربة باكثر من ٢٠٪ وتكون نتيجة ذلك عدم وصول مياه الري الى نهايات الترع والمساقى في الاوقات المحددة.

٢ - عدم اماكن اعطاء الاحتياجات المائية المناسبة للزراعات بالنسبة لتعدد انواع المحاصيل المنزرعة على التربة الواحدة واختلاف نوع التربة.

٣ - كثرة التعديلات على منافع الترع والفتحات.

٤ - كثرة الفاقد من مياه الري سواء اكان ناتجا عن التوصيل ام عن التسرب من مجارى الري او الفاقد في الاعمال الصناعية التي لم تعط الصيانة الكافية في فترة طويلة.

٥ - احساس الفلاح بانه يأخذ المياه وانه صاحب حق في اخذ مايريد من مياه في اى وقت بالكمية التي يراها.

٦ - هناك مشاكل عديدة في المساقى الخصوصية التي تخدم مساحات كبيرة في حيازة كثير من الزراع وهذه المساقى لا تصان بالدرجة التي تمكنها من تأدية وظيفتها بنجاح.

٧ - عدم معايرة أغلب القناطر والهدارات الموجودة على الترع سواء الرئيسية منها أو الفرعية لامكان ضبط المياه مع ضرورة مراجعة القناطر المعايرة كل فترة للتأكد من ضبط التصريفات.

٨ - عدم معايرة طلبات الري والصرف من آن لآخر وما يترتب على ذلك من عدم ضبط التصريفات.

الاستخدام الامثل لمياه الري :

لاشك ان هناك اسرافا وفواقد كبيرة نتيجة استخدام المياه في اغراض الري بالنظم والظروف الحالية، وكان لزاما ان توضع خطة للاستغلال الامثل للمياه المترتبة على انشاء السد العالي وايضا مياه المصارف والمياه الجوفية.

أولا التوزيع النسبي :

وتتمثل عدالة التوزيع في اعطاء كل من الوجه القبلى والوجه البحرى متطلباته ثم اعطاء كل ترعة وكل فتحة نصيبها من المياه للوصول الى الاستخدام الامثل للمياه ويتطلب ذلك ضرورة اخذ الموضوعات التالية في الاعتبار :

(أ) المقننات المائية :

المقنن المائي لحصول معين في تربة معينة في منطقة ذات خواص معينة هو الحد الأدنى للمياه الذي يستخدم لرى هذا المحصول بحيث ينتج افضل غلة دون التقليل من خصوبة الارض، وهناك دراسات في هذا الخصوص قامت بها وزارتا الري والزراعة اسفرت عن بعض النتائج الهامة ولكن لم تأخذ طريقها للتطبيق بعد، ومع ذلك فهناك اساليب متطورة للرى يجب على اجهزة البحث العلمى دراستها في حقول تجريبية في مناطق الجمهورية المختلفة وتجهز بأحدث المعامل والأجهزة ومحطات ارساد جوية بحيث يتيسر تغطية دراسة خصائص التربة وعلاقتها بالمياه لامكان البت نهائيا في:

١ - كميات المياه وفترات اعطائها لحصول معين.

٢ - تطبيق أحدث الوسائل للرى والمفاضلة بينها - الغمر - الرش -

الري الجوفى - التنقيط .

٣ - تأثير مياه الري على المياه الجوفية ومنسوب الماء الجوفى.

٤ - علاقة مقنن الصرف بمقنن الري وأعمال الصرف المناسبة لانتاج أفضل محصول.

(ب) مناوبات الري :

المناوبات هي نظام توزيع المياه بما يناسب الموسم والموقع والتربة

١٩٠٣ ويبدأ من قطر ١٠ سم الى قطر ١٠ متر تتدرج كل ٥ سم على ان تستعمل مواسير حديد زهر توضع تحت او على مياه مقدار ٢٥ سم ويطول ١٠ متر على ان توضع المواسير على مسافات كل ٢٥٠ متر. ولكن هذه الاشتراطات لم تنفذ حيث استعملت بعد ذلك مواسير من انواع مختلفة حديد زهر وحديد صلب ثم خرسانة مسلحة كما لم يراع ان تكون المسافات على بعد ٢٥٠ متر - وفى الغالب يصر كل مزارع على ان تكون فتحته مستقلة به بل قد صدرت تعليمات وقت شح المياه بان توضع (الفتحات) على أفواء الترعة، ونظرا لان انحدار المياه الفعلى بالترع غير منتظم لكثرة عدد الفتحات واختلاف تصرفاتها على مدى طول الترعة فان الفتحات فى مبدأ الترع تأخذ نصيبا اكبر من التصرف عنه فى نهاية الترع مما يسبب توزيعها غير عادل بين المزارعين فضلا عن عدم وصول المياه للنهايات فى فترات الحاجة.

وقد حرصت وزارة الري على اجراء دراسات وافية عن فتحات الترع وتطرق الى اشكالها المختلفة، وفيما يلى نتيجة هذه الدراسات:

(أ) قامت وزارة الري بعمل جدول جديد للفتحات حسب التجارب التى قام بها الخبير بوتشر ومحطة التجارب والبحوث بقناطر الدلتا وراعت فيه تدرج اقطار المواسير كل ٢.٥ سم حتى قطر ٤٠ سم ثم كل ٥ سم للاقطار الكبيرة.

(ب) قامت الوزارة بتجارب عديدة على اشكال مختلفة لفتحات الري واوصت فى النهاية باتباع فتحة رى من ماسورة أفقية بمباني من الامام والخلف للرى بالراحة وبالألة على ان يمتد الفرش الخلفى لمسافة لا تقل عن مترين وهى اقل تكلفة من غيرها.

(ج) توحيد قطر الفتحات على أى ترعة مع وضعها على مسافات متساوية لتخدم زمامات متقاربة وربما يتمشى ذلك مع تجميع الزمامات المفتتة لزراعتها محصولا واحدا.

ومن المناسب تنفيذ ما اشارت به البحوث والدراسات فى اختيار الفتحة المناسبة فى الاراضى الجديدة المستصلحة وما سوف يستصلح، على ان يتبعه تقييم شامل لهذه الدراسات توطنه لتعميم ما يستقر عليه

ونوعية الزراعة بحيث يحصل النبات على قدر حاجته من المياه فى الوقت المناسب . وهناك حاليا ٣ انواع من المناوبات شتوية - ربيعية - صيفية . فالمحاصيل لا تحتاج للمياه يوميا بل على فترات تحددها فعلا حاجة الزراعة، وغرض المناوبات هو تقليل الاعمال الهندسية على اساس انه يمكن تصميم الترع على ١/٣ أو ١/٢ الزام المقرر عليها اذا - اعطيت مناوبات ثلاثية او ثنائية .

والمناوبات حاليا فى الوجه البحرى ٥ ايام عمالة، ١٠ ايام بطالة فى المناوبات الشتوية والرابعة ٧ ايام عمالة ٧ ايام بطالة فى المناوبات الصيفية وفى مصر الوسطى ٥، ١٠ وفى مصر العليا ٧، ٧ وفى مناطق الرمال ٤، ٨ ومناطق الارز ٤، ٤ .

على انه لإمكان تنفيذ المناوبات بدقة فعلى المهيمين على بنك التنمية والائتمان الزراعى والوحدات التعاونية الزراعية بالريف صرف مقررات البذرة والاسمدة وخدمة الارض الزراعية والرى فى المواعيد المحددة بغية اعطاء المياه حسب الادوار المقررة وتجنب الاسراف فى المياه باعطاء تعويضات للترع، مع اتفاق وزارتى الزراعة والرى على مناطق زراعة الخضر والمحاصيل المختلفة مسبقا وبوقت كاف حتى يمكن تنفيذ المناوبات المناسبة.

(ج) المعايير :

المعايير هى الوسيلة لحساب كمية المياه المارة فى النهر وفى جميع الترع الرئيسية والفرعية، واضبط وتوزيع المياه يتطلب الامر ما يأتى :

- التنسيق مع وزارة الكهرباء نحو معايرة فتحات محطة كهرباء خزان اسوان.

- استبدال اخشاب الغما المستعملة على القناطر ببوابات حديدية فى عمل الموازنات.

- تطوير نظم قياس رصد المناسيب والتصرفات باسخال النظام التليمتري لضبط توزيع المياه والحد من الاخطاء.

(د) فتحات الري :

جدول فتحات الري المعمول به الآن جدول قديم تم وضعه منذ عام

الرأى فى الترع القديمة مع اتخاذ اجراءات منع المزارعين الواقعة اراضيهم فى الاحباس العليا من الترع من التلاعب فى فتحات الرى تحقيقا لعدالة التوزيع.

ثانيا - الحد من الفواقد :

للاستخدام الامثل للمياه المتاحة يجب الانتفاع بكل قطرة من مياه النيل واذا كان من المقدر ان المياه الفاقدة سواء عن طريق التسرب او التبخر او الاسراف فى استعمال المياه - حوالى ٥,٢ مليار متر مكعب او اكثر فهناك عناصر كثيرة يمكن ان تكون اساسا للحد من هذه الفواقد اهمها :

(١) التسرب فى المجارى المائية وما يلزم من تبطين لقاع وجوانب هذه المجارى.

(ب) الحشائش المائية ووجوب مقاومتها.

(ج) الفاقد من سطح بحيرة ناصر.

(د) الفاقد والمكتسب بمجرى النيل.

(هـ) ادخال النظم الحديثة فى الرى.

التسرب فى المجارى المائية :

يعتبر التسرب من المجارى المائية اهم سبب فى فقد المياه خصوصا وانه فى السنين الاخيرة اضطر الامر لتوسيع المجارى المائية الرئيسية خصوصا التى تمر فى الاراضى الرملية وذلك بغية التوسع فى الاراضى الصحراوية واهمها رياح البحيرة وترعة النوبارية وترعة الاسماعيلية وايضا انشاء الرياح الناصرى . وقد كان تأثير ذلك واضحا على الاراضى الزراعية المجاورة التى اصبحت باضرار بالغة لزيادة الرشع بها وقد كان ايضا غياب الطمي سببا فى ازدياد رشع بعض المجارى الرئيسية بعد تطهيرها .

ولئن كانت وزارة الرى قد بدأت فعلا فى تبطين بعض الترع فى مناطق الاستصلاح الا انه لا بد من التوسع فى استعمال المجارى المبطنة توفيراً للمياه وحفظاً للاراضى المجاورة من خطر الرشع وارتفاع المياه الجوفية.

حقيقة ان العملية باهظة التكاليف ولكن يعوض عن ذلك تقليل الفقد فى المياه ومنع سيول المجارى المائية من الانحدارات ومقاومة الحشائش والتوفير فى تصميم ارنيك الترع مع ضرورة اجراء دراسات مكثفة لطرق تبطين هذه الترع سواء بالخرسانة أو الاسفلت او راتنجات اللدائن الناتجة من مصانع البتروكيماويات.

الحشائش المائية :

الحشائش المائية مشكلة قديمة زادت نتيجة تغيب الطمي بعد انشاء السد العالى ويعود زيادة انتشارها الى ٣ اسباب رئيسية:

١ - زيادة التلوث نتيجة للتوسع الصناعى وحرق المخلفات على النيل وقروعه والترع الرئيسية.

٢ - اختفاء الطمي . فالمياه رائقة طول العام وتسمح بمرور الضوء مما يساعد على نمو الحشائش.

٣ - زيادة المخصبات الزراعية وتسربها للترع والمصارف.

لذلك فهناك ضرورة لآبادة هذه الحشائش نظرا لخطورتها على المنشآت المائية، وامتصاصها لكميات كبيرة من مياه الرى كما ان المعطن منها يغير صلاحية المياه ويفسدها .

ومطلوب التنسيق مع كليات العلوم والزراعة ومراكز البحوث المتخصصة فى اجراء حصر تصنيفى لانواعها والتوصية بكيفية إبادتها مع الانتفاع بالدراسات الموجودة بوزارة الرى، كما يجب توعية الاهالى بضرورة اباداة هذه الحشائش فى المصارف والمراوى الخصوصية فور ظهورها وتوفير المعدات اللازمة لآبادة الحشائش من ماكينات ومواد كيميائية فى الاوقات المناسبة.

الفواقد من سطح بحيرة ناصر :

هناك فواقد كثيرة بالتبخر من سطح بحيرة ناصر قدرت اوليا بمقدار ١٠ مليار متر مكعب سنويا . ولاشك ان هذه كمية هائلة من المياه تبلغ حوالى نصيب مصر من مشروعات اعالى النيل ، لذلك يلزم اقامة محطات للرصد ببخيرة السد العالى وتجهيزها بالمعدات بفرض حساب المياه التى تفقد بالتبخر وامكانية تقليلها .

الفاقد والمكتسب بمجرى النيل :

يتعرض مجرى النيل لفاقد طبيعي عن طريق التبخر والتسرب كما ان هناك في بعض الاحيان مكتسبا عند انخفاض مناسيبه وارتداد المياه اليه من الاراضى الزراعية المجاورة - والفاقد والمكتسب في النيل موضوع هام جذب انظار الدارسين بوزارة الري من امد بعيد .

وقد سبق حساب الفاقد والمكتسب في النيل بوزارة الري بعد انشاء السد العالي فوجد ان هناك مكتسبا يقدر بحوالى ٢.٥٠ مليار مترمكعب ولكن هذا يتوقف على دقة القياسات للتصرفات الخارجة من خزان اسوان ومحطته الكهربائية ودقة معايير القناطر ومصبات الترع والمصارف التى تصب بالنيل.

ولامكانية الانتفاع بالمياه المرتدة الى النيل عن طريق المأخذ وأخذها في الاعتبار في التوزيع النسبي لمياه الري يتطلب الامر :

- تزويد المصارف والترع التى تصب بالنيل بوسائل القياس المختلفة.

- معايرة جميع الطلمبات المستخدمة في اغراض الري وكذلك جميع القناطر الرئيسية على النيل بصفة دورية.

ادخال النظم الحديثة في الري :

اذا كانت مصر تستخدم للن نظاما للري طبقا للعرف الموروث فقد ان الاوان لاستخدام النظم الحديثة للري توفيراً للماء وتحسيناً للزراعات وانتاجيتها، واذا كانت هناك صعوبات في تحويل الري الحقلى في الاراضى الزراعية القديمة من طريقة الري السطحي الى احدى طرق الري الحديثة فانه يجب الا نسير في استصلاح الاراضى الجديدة خصوصا الاراضى الصحراوية التى تمثل الجانب الاكبر من المساحات الجديدة - بطريقة الري الحقلى نفسها اذ ان عيوب الري السطحي كثيرة منها :

١ - تزيد كثيرا من نسبة الفاقد من مياه الري بالتسرب والتشرب وتأخذ معها نسبة كبيرة من الاسمدة الى المصارف .

٢ - تتكلف مصاريف باهظة في تسوية وتمهيد الارض حتى لا تتجمع مياه الري في المواقع المنخفضة مثلما تبين في ارض الحياض المحولة وفي تسوية وتمهيد الاراضى الجديدة المستصلحة.

٣ - في الاراضى الجديدة الصحراوية يجب تخطيط وتنفيذ شبكة من الترع والمساقى بما عليها من اعمال صناعية مع تبطينها محافظة على مياه الري من الضياع مثلما تم في القطاع الجنوبي لمديرية التحرير وفي منطقة النصر بالنوبارية.

٤ - وجوب انشاء شبكة من المصارف.

ونتيجة للتجارب التى تمت محليا او في الخارج عن استخدام النظم الحديثة في الري فانه يجب ادخال النظم الحديثة كالري بالرش والري بالتنقيط وغيرهما.

١ - طريقة الري بالرش :

ومن ميزات هذه الطريقة :

- التحكم في كمية مياه الري اللازمة لانتاج المحاصيل بـري الارض بكمية المياه اللازمة لرفع درجة الرطوبة الارضية في منطقة انتشار جنور النبات الى السعة الحقلية للتربة دون فقد جزء كبير من المياه بالتسرب في باطن الارض.

وهذا الامر له اهميته الكبرى في استنزاع اكبر قدر من المساحة بكمية محدودة من المياه حيث يوفر الري بهذه الطريقة حوالى ٤٠ - ٥٠٪ من مياه الري.

- لا تحتاج الارض الى تسوية او تمهيد مما يوفر الكثير من النفقات والجهد .

- توفر في اجور العمالة.

- تتيح زيادة قد تصل الى ١٥٪ من المساحة نتيجة الاستغناء عن انشاء بعض المساقى والمراوى وايضا تقليل جزء كبير من المصارف العامة والخاصة.

ومن المقترح استعمال طريقة الري بالرش على الوجه التالى:

اولا : في الاراضى القديمة تستعمل طريقة الري بالرش وفي الاراضى المنزرعة حدائق والتى يزيد زمامها عن ١٠ اهدنة وايضا في اراضى الخضروات.

ثانيا : في الاراضى المستصلحة الصحراوية يجب عدم استعمال طريقة الري السطحي وضرورة استعمال طريقة الري بالرش.

٢ - طريقة الري بالتنقيط :

تتلخص طريقة الري بالتنقيط في تزويد النبات بالمياه مع المخصبات أو الكيماويات الزراعية في سرعة بطيئة بطريق مباشر في المنطقة التي تنمو فيها جذور النبات . والجهاز المستعمل عبارة عن حوض مياه توضع فيه الاسمدة اللازمة، وتمر المياه منه في أنابيب رفيعة تحت ضغط منخفض تؤدي إلى منطقة جذور النبات.

وتكفل هذه الطريقة الحصول على أقصى درجة من درجات نمو النبات مع أوفر محصول من الخضار والفواكه حيث انه بهذه الطريقة يحتفظ بتوازن بين امتصاص المياه وفتحها أثناء نمو النبات ويتسنى بذلك الاحتفاظ بالحد الأقصى للمخزون من المياه في أنسجة النبات في جميع الاوقات مع إتاحة الفرصة لها للقيام بوظائفها ونموها على الوجه الكامل.

وقد ثبت نجاح تجارب الري بالتنقيط في حدائق الفاكهة ومزارع العنب والخضروات المنزوعة على مسافات بينية إما حقول المحاصيل الحقلية فإنها لم تنجح بها نظرا لارتفاع تكاليفها نتيجة لتقارب خطوط الزراعة.

ومن مزايا هذه الطريقة ما يأتي :

- (أ) زيادة المحصول نتيجة استخدام الري المستمر البطيء والتغذية بالتقطير لإيجاد رطوبة مناسبة في منطقة الجذور وتغذية مستمرة بالسماد السائل والتشبع الكافي بالهواء والاحتفاظ بدفع التربة.
- (ب) الاقتصاد في المعاملة حيث يمكن بهذه الطريقة ري مساحة تقدر بحوالي عشرة أضعاف أي نظام آخر للري وأيضا قلة مساحة الأعشاب الضارة.
- (ج) الاقتصاد في المياه بسبب قلة التبخر من سطح التربة وعدم وجود فاقد للمياه نتيجة تعرض المياه للرياح وتركيز المياه بالتغذية المباشرة لمنطقة الجذور.
- (د) تحسين جودة النبات نتيجة تنظيم توزيع المياه وإمكانية ري المساحة كلها في وقت واحد حتى في الأيام المشمسمة والحارة .
- (هـ) الاقتصاد في المخصبات حيث يصل السماد إلى منطقة الجذور بمقادير ويتوزع منتظم مع عدم وجود فواقد للاسمدة .
- (و) المرونة في الوقت حيث يمكن الري ليلا ونهارا وفي وجود رياح

أو عدم وجود رياح .

(ز) المحافظة على التربة مع أقصى استغلال للأراضي يمنع البخر الناشئ عن الري السطحي ويمنع أي تسرب للمياه وأي انسداد لمسام التربة ويقلل من تراكم الأملاح ويحافظ على المواد الغذائية بالتربة . ويبدو من هذه الميزات أن الري بالتنقيط موضوع جديد يستحسن تجربته ودراسته بمصر، فهو أمل المستقبل.

إدخال مياه الري في إطار المحاسبة الاقتصادية :

السياسة الزراعية المثلى هي التي تستند إلى زراعة جميع الأراضي بمحاصيل مربحة على أساس الأسعار العالمية وتصدير الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي من هذه المحاصيل إلى الخارج واستيراد ما تحتاج إليه من محاصيل وبيع أخرى من الدول التي تتمتع بعبء نسبية في إنتاج هذه المحاصيل والسلع. إلا أنه يحد من إمكانية التنفيذ الكامل لهذه السياسة الزراعية الاقتصادية بعض العوامل منها وأهمها مقدار المياه المتوفرة لأغراض الري باعتبارها العامل المحدد لأي توسع زراعي .

ومن الواجب اعتبار مياه الري من العوامل المؤثرة في اختيار السياسة الاقتصادية ويجب ألا تقاس إنتاجية المحاصيل على أساس معدل إنتاج الفدان الواحد بل أيضا على أساس معدل إنتاجية الوحدة من المياه المستعملة وذلك عند المفاضلة بين الدورات الزراعية البديلة .

وعلى هذا الأساس تختلف المقاييس التي تبني عليها السياسة الزراعية الحالية عما يجب أن تكون عليه، إذ يترتب على إدخال مياه الري في إطار المحاسبة الاقتصادية للحاصلات المختلفة أن تتوسع في زراعة المحاصيل ذات الدخل الكبير التي تحتاج إلى كميات قليلة من المياه وأن نحد من زراعة المحاصيل التي تحتاج إلى كميات كبيرة من هذه المياه، إذ المهم هو الحصول على أكبر قيمة مضافة من إنتاج الحاصلات المختلفة مع الأخذ في الاعتبار احتياج السوق المحلية.

التوصيات :

في ضوء الدراسة السابقة وما دار بالمجلس من مناقشات وآراء يوصي المجلس بالآتي :

أولا : ضرورة العمل على تدبير موارد مائية جديدة وهذا يقتضي :

— احكام توزيع المياه والتعامل معها على انها ثروة قومية وسلعة لها ثمن بمعنى ادخال توزيع المياه فى نظام المحاسبة الاقتصادية .

— التشديد فى تطبيق قوانين ولوائح الري والزراعة.

ثالثا - الاهتمام بالبحوث الزراعية :

تستهدف خطة البحوث الزراعية الحصول على سلالات نباتية متفوقة فى كمية المحصول والصفات ولم يدخل فى هذه الخطة المقتنات المائية او عمر المحصول.

وامام الظروف الراهنة والانفجار السكانى الواقع والحاجة الملحة الى مزيد من الرقعة الزراعية ومزيد من الانتاج فقد اصبح ضروريا ان تشمل البحوث الزراعية النقاط الهامة التالية :

— استنباط واستيراد محاصيل اقصر عمرا وعلى سبيل المثال توصلت بلغاريا الى صنف من السمسم وفير المحصول وعمره لا يتجاوز ٥٦ يوما (ثمانية اسابيع) وانتشرت زراعة هذا الصنف فى بعض البلاد العربية منها العراق واليمن الجنوبية وهذا العمر يعادل نصف عمر السمسم المزرع حاليا فى مصر.

وكذلك الذرة الهجين الصفراء السبعيني التى تمكث ٧٥ يوما وتعطى محصولا يفوق الذرة البيضاء العادية ويصل فى بعض الحالات الى ٢٥ اردبا.

— استنباط واستيراد سلالات اقل استهلاكا للمياه .

— اعادة النظر فى اقتصاديات المحاصيل التقليدية التى تستهلك مياه كثيرة مثل القصب مقارنا بالبنجر.

— ان توضع النورة الزراعية على أساس كمية المياه المطلوبة ويدخل ذلك فى حساب تكاليف الانتاج.

رابعا : دور التعاونيات :

— أن الاوان لكى تتحمل التعاونيات فى القرى المسئوليات الجادة وفى مقدمتها تطهير مجارى الري والصرف وصيانتها ومقاومة الحشائش المائية بصفة مستمرة وتمويل هذه العمليات ومحاسبة الحائزين المستفيدين وذلك بالنسبة لمجارى الري والصرف الخاصة .

خامسا : ضرورة التنسيق بين اجهزة الري والزراعة لإمكان الاستفادة من المياه المنصرفة .

— اتمام الابحاث والدراسات والتفاوض على اقامة المشروعات لتدبير الموارد المائية الجديدة من احباس النهر المختلفة بتجنب الفواقد غير الطبيعية واقامة الخزانات بالبحيرات الاستوائية واقامة خزان بحيرة تانا وعلى الاحباس الاخرى للنهر مما تسفر عنه الابحاث .

— سرعة الانتهاء من الابحاث الخاصة بالاستفادة من مياه المصارف .

— سرعة الانتهاء من بحوث الخزانات الجوفية بالدلتا والوجه القبلى والوادي الجديد والصحراء الغربية والشرقية وسيناء تمهيدا للنظر فى امكان الاستفادة من هذه الخزانات فى حدود معاملات الامان التى تسفر عنها الابحاث .

— اعطاء اولوية لدراسة امكان زراعة المناطق الساحلية على مياه الامطار مع الاستعانة بمياه الآبار واعذاب المياه المالحة .

ثانيا : ترشيد استخدام المياه وهذا يتطلب :

— اتمام ابحاث ضبط المقتنات والوجبات المائية لمختلف المحاصيل فى انحاء الجمهورية واختيار الانسب للمناوبات وفتراتها.

— تطوير وتعديل نظم فتحات الري وادخال احدث الانماط التى توصل اليها العالم لمثل هذه الفتحات.

— تطوير وسائل الري وادخال الوسائل الحديثة منها وبخاصة فى مناطق الاستصلاح الجديدة.

— تعميم نظام الري الحقلى بالرفع وتعميم المعايير لجميع الاعمال الصناعية والطلمبات ومحطات توليد الكهرباء والقضاء اخشاب الغما واستبدالها ببوابات مع مراجعة المعايير من وقت لآخر.

— تطوير نظم قياس رصد المناسيب والتصرفات وادخال النظام التليمتري لضبط توزيع المياه والحد من الاخطاء.

— العناية المستديرة بأعمال الصيانة فى مختلف انواعها ووجوب تدبير الاعتمادات المالية اللازمة.

— الاهتمام المستمر بالتغلب على نمو الحشائش المائية وازالتها.

— العمل على تقليل الفواقد بمختلف انواعها ومواقعها.

الأسماك هو ٤٪ من مجموع البروتينات التي يستهلكها من النبات والحيوان وقدرها ٥٣ جم يوميا فيكون ما نحتاجه من بروتين الأسماك = ٢,١٢ جم . ولما كان متوسط البروتين في السمك هو ٨٠٪ فإن كمية السمك اللازمة للشخص يوميا = ٢٦,٥ جرام .

ويذا يكون المتوسط الدولي لاستهلاك الفرد السنوي هو ٩,٦٧٠ كجم وأهم مصادر الثروة السمكية في مصر هي :

(١) مصايد المياه الداخلية: نهر النيل والمجاري المائية (ترع ومصارف) بحيرة قارون - بحيرة ناصر .

(ب) البحيرات الشمالية وهي البردويل - المنزلة - البرلس - أدكو ومريوط .

(ج) المياه البحرية - البحر الأبيض - البحر الأحمر .

(د) أعالي البحار .

وقد بلغ انتاج الأسماك في سنة ١٩٧٥ - ١٢٤ ألف طن، وتم استيراد ٢٨ ألف طن، كما تم تصدير حوالي ٥٠٠ طن، ومن ثم فإن مجموع ما تم استهلاكه هو ١٥١,٥٠٠ طن ، أى أن حصة الفرد حوالي ٤ كيلو جرام في السنة .

فإذا لوحظ أن عدد السكان في عام ٢٠٠٠ سيبلغ حوالي ٧٠ مليون نسمة وأن مصادر الاستيراد لا يمكن الاعتماد عليها، وإذا ما استهدفنا الوصول بمعدل استهلاك الفرد الى المتوسط الدولي فإن جملة الانتاج السمكي المحلي المطلوب تحقيقه في سنة ٢٠٠٠ ، يصل الى حوالي ٦٨٠ ألف طن.

أما في حالة الإبقاء على متوسط الاستهلاك الحالي فإن كمية الانتاج المحلي المطلوب توفيرها في سنة ٢٠٠٠ هي ٢٨٠ ألف طن من الأسماك، إلا أن هذا المعدل المطلوب من الانتاج لا يحقق أى تحسين على مستوى التغذية الحالي، وهو ما يتعارض مع سياسة النولة التي تستهدف رفع المستوى الغذائي . لذلك فإن المستهدف انتاجه من الاسماك سنة ٢٠٠٠ يجب أن يبنى على أساس انتاج ٦٨٠ ألف طن من مصارنا الذاتية لمواجهة الزيادة السكانية وتحسين مستوى التغذية البروتينية .

مستقبل الثروة السمكية

حتى عام ٢٠٠٠

من أهم المشاكل التي يواجهها العالم، مشكلة نقص الغذاء وسوء التغذية بسبب الزيادة الهائلة والمستمرة في عدد السكان والتي تفوق معدلاتها زيادة الموارد الغذائية.

وتمثل البروتينات عنصرا هاما وضروريا، من أهم عناصر تغذية الانسان ، لدرها الاساسى في نمو الاجسام وصيانتها، بالإضافة الى مايتيحها للانسان من طاقة لممارسة اعماله الجسمانية والعقلية بكفاءة ، والنقص فيها يؤثر على نمو الجسم وسلامته وحسن أداء وظائفه .

والبروتينات التي يحتاجها الانسان ٧٠٪ منها من اصل نباتى و ٣٠٪ من اصل حيوانى، والبروتينات الحيوانية ذات أهمية خاصة لاحتوائها على الاحماض الامينية.

وينتج سوء التغذية اساسا عن نقص كمية البروتين الحيوانى اللازمة في غذاء الانسان. وتعتبر الأسماك من أهم مصادر البروتين الحيوانى التي يمكن توفيرها بكم أكبر وبطريقة أسهل وأرخص من انتاج اللحم أو اللبن، هذا بالإضافة الى قيمتها الغذائية العالية وتعدد صور تداولها في غذاء الانسان، طازجة أو مجمدة، أو مدخنة، أو معلبة، أو معلبة. كما يمكن الاستفادة من بقايا الأسماك وفضلاتها أو تلك الأسماك عديمة القيمة الاقتصادية في غذاء الحيوانات الأخرى عن طريق تجفيفها وطحنها .

وتوضح المتوسطات الدولية أن ما يحصل عليه الفرد يوميا من بروتين

ولما كانت البحيرات الشمالية قد دخلت ضمن برنامج استصلاح واستزراع الأراضي بتجفيف أجزاء منها واستزراعها، مما يؤدي إلى نقص مساحتها الحالية التي تقدر بحوالى ٥٥٠ ألف فدان إلى ٢٠٠ ألف فدان فقط ويترتب على ذلك انخفاض كمية انتاج الأسماك منها إلى حوالى ٢٠ ألف طن لذلك - فإن الأمر يستلزم للوصول الي تحقيق الانتاج السمكى المستهدف سنة ٢٠٠٠ اللجوء الى الاستزراع السمكى المكثف بالطرق التكنولوجية المستحدثة ، هذا بالإضافة الى ترشيد الصيد من المصادر الأخرى .

الاستزراع السمكى

الاستزراع السمكى هو المدخل الأساسى للتنمية السمكية فى المرحلة الحالية حتى عام ٢٠٠٠ ، حيث يمكن من التحكم فى الانتاجية باستخدام الوسائل التالية :

١- اختيار السلالات ذات النمو السريع .

٢- استخدام الاغذية الصناعية.

٣- التسميد العضوى وغير العضوى الذى يساعد كثيرا على زيادة واكثار الغذاء الطبيعى للأسماك.

٤- استخدام طرق الاستزراع السمكى الحديثة.

ويكفى للتدليل على ذلك أن نشير الى ما أثبتته التجربة من أنه يمكن الحصول من وحدة المساحة فى المزارع السمكية على حوالى ١٢ ضعفا (وأحيانا أكثر) للمساحة المناظرة من المصايد الطبيعية .

وقد زادت مساحات المزارع السمكية الى ما يزيد على ثمانية آلاف فدان موزعة على محافظات الشرقية والدقهلية ودمياط والبحيرة والاسماعيلية والقليوبية وسوهاج وبني سويف، وتمثل مزارع القطاع الخاص حوالى ٦٠٪ من تلك المساحات.

ويقوم المعهد (معهد علوم البحار والمصايد - أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا) بالاشراف الفنى على خمسة آلاف فدان من تلك المزارع بحيث يوفر لها الزريعة والخبرة الفنية اللازمة مما ترتب عليه زيادة فى الانتاجية بلغت حوالى طن فى العام الثالث فى مناطق

مصادر الثروة السمكية :

وبالنظر الى المسطحات المائية على ضوء برامج التوسع الزراعى يمكن تقسيم مصادر الثروة السمكية الى :

١- مساحات مائية ستظل بطبيعتها مصادر سمكية على المدى القريب والبعيد وهى :

بحيرة قارون - وادى الريان- بحيرة ناصر - البردويل - شواطئ البحرين الأحمر والمتوسط بالإضافة الى نهر النيل والمجارى المائية ومناطق الصيد فى أعالي البحار .

٢- مساحات مائية تتأثر ببرامج التوسع الزراعى وهى:

البحيرات الشمالية (المنزلة- البرلس- أدكو - ومريوط) وبعض البرك والمستنقعات الصغيرة (العباسية الخ) .

ومن المتوقع أن تصل كمية الانتاج من الأسماك بالاعتماد على الانتاج الطبيعى من المناطق المختلفة وذلك دون تطبيق التكنولوجيا الحديثة لاستزراع وتنمية الانتاج السمكى ، على النحو التالى :

المناطق البحرية :

البحر الأحمر	٤٠ ألف طن
البحر الأبيض	٣٠ ألف طن
أعالي البحار	٣٠ ألف طن
بحيرة البردويل	١٥ ألف طن

الجملة

البحيرات الداخلية والمجارى المائية :

نهر النيل والمجارى المائية الأخرى	٣٠ ألف طن
بحيرة ناصر	٢٥ ألف طن
قارون وادى الريان	١٥ ألف طن

الجملة

البحيرات الشمالية :

المنزلة	٣٥ ألف طن
البرلس	٢٠ ألف طن
أدكو ومريوط	٥ ألف طن
الجملة	٦٠ ألف طن

الأراضي البور .

الا أن الانتاج أعلى بكثير في مناطق البحيرات الشمالية حيث وصل الى أعلى معدل له وهو ١,٥ - ١,٩ طن للفدان في مناطق الحوض. وما يجدر الإشارة اليه أن فرص زيادة الانتاج تتحقق باستخدام التسميد العضوى وغير العضوى ويتربى أنواع متعددة من الأسماك ذات طبيعة غذائية مختلفة، بالإضافة الى الاستفادة من فترات النمو السريع للأسماك.

كل ذلك يؤدي الى الارتفاع بمستوى انتاجية الفدان بما لا يقل عن ١,٥ طن. هذا وقد أثبتت البحوث امكان استخدام مزارع الأرز كمزارع سمكية بعد اعدادها بتكاليف بسيطة، من حيث تعميق بعض القنوات ووضع الشباك. وهي أمور لا تؤثر على انتاج محصول الأرز نفسه ، بل في معظم الأحيان تؤدي الى زيادة انتاج محصول الأرز وتحسينه عن طريق تخليصه من الحشرات الضارة التي تتغذى عليها الأسماك. ويضاف الى ما تقدم:

١- مناسبة الظروف الجوية في مصر حيث تساعد على سرعة نمو الأسماك.

٢- وفرة مساحات الأراضي البور وغير المستغلة أو غير الصالحة للزراعة والبرك والمستنقعات التي يمكن استغلالها كمزارع سمكية، ويقدر المستغل منها حالياً بحوالى ثمانية آلاف فدان فقط بمحافظة الدقهلية، كفر الشيخ، البحيرة ، دمياط ، الشرقية، الفيوم، الاسماعيلية، القليوبية، سوهاج ، وهي مساحة ضئيلة جداً اذا قيست بالمساحات الممكن استغلالها.

مناطق مناسبة للاستزراع السمكى :

أولاً : المناطق المائية السمكية بطبيعتها (القسم الأول) .

ثانياً: الأجزاء المناسبة من المساحات المتبقية من البحيرات الشمالية.

ثالثاً: المزارع الصناعية في المناطق الممكنة بالوادي والأراضي التي لا تصلح للزراعة (أراضى قلوية وخلافها) .

ولا تقل المساحات التي يمكن استزراعها سمكياً من المناطق المختلفة عن حوالى ١٥٠ ألف فدان ، بالإضافة الى ما ثبت ملائمته من مناطق -

بحيرات الصيد الطبيعى (القسم الأول) وبالإضافة الى مزارع الأرز والتي تقدر بحوالى مليون فدان .

وباستغلال هذه المناطق في الاستزراع السمكى يمكن تقدير الانتاج على النحو التالى:

(أ) مزارع سمكية بوادى النيل والبحيرات الشمالية وهي ١٥٠ ألف فدان بمتوسط انتاج ١,٥ طن للفدان فتكون جملة الانتاج ٢٢٥ ألف طن.

(ب) مزارع الأرز ويقدر الانتاج ب ١٠٠ كيلو للفدان ويبلغ اجمالى الانتاج السنوى ١٠٠ ألف طن اذا استمرت المساحة المخصصة للأرز كما هي عليه الآن، وهذا المورد قد تصادفه عقبات كثيرة من نواحى الانتاج والتسويق تستدعى البدء بدراسة مشروع رائد متكامل في هذا الخصوص .

(ج) الناتج من تنمية وترشيد باقى مناطق الصيد الطبيعى مما يعمل على زيادة انتاجها الحالى الى ١٤٠,٠٠٠ طن .

(د) الصيد فى أعلى البحار والمستهدف أن يصل انتاجه سنة ٢٠٠٠ حسب التطور الجارى إلى حوالى ٢٠ ألف طن سنوياً .

وعلى أساس أن تعداد السكان في تلك السنة يبلغ ٧٠ مليون نسمة فان متوسط استهلاك الفرد سوف يرتفع الى ٧ كجم سنوياً بدلا من ٤ كجم وهو الحصص الحالية للفرد في السنة.

وقد لاحظ المجلس أن موضوع الصيد فى أعلى البحار يمثل انتاجاً منخفضاً اذا ما قورن بانتاج كثير من الدول الأخرى ، وهو ما يستدعى ضرورة إعادة دراسته بصورة شاملة كدراسة مستقلة حيث تشير المعلومات المتوفرة حالياً الى امكان زيادة كمية الانتاج من هذا الطريق زيادة كبيرة.

التوصيات :

فى ضوء ما تقدم وما دار بالمجلس من مناقشات انتهى المجلس الى التوصيات الآتية :

× اقرار الخطوط العامة للخطة السابقة والسير فى العمل بها وتنفيذها.

× الأخذ بأسلوب الانتاج المكثف للأسماك عن طريق الاستزراع

من معوقات واقتراح التخطيط الأمثل لزيادة الانتاج من هذا الموقع .

التعاون الزراعى

ودوره فى تحقيق

التنمية الزراعية

ان التعاون ، كنظام وأسلوب فى العمل الزراعى ، يحقق المزايا المستفادة من الحوافز الفردية لامتلاك الأرض ، كما يتيح فى الوقت نفسه الفرص لتطبيق الأساليب الاقتصادية الحديثة فى الزراعة وفقا لمتطلبات الانتاج الجماعى والكبير، ومن أجل هذا أصبح التعاون الزراعى من أهم العوامل فاعلية فى تحقيق التنمية الزراعية والارتفاع بمعدلاتها ، فى مختلف دول العالم سواء فى ذلك الدول الرأسمالية أو الدول الاشتراكية. وقد طبق نظام التعاون فى مصر منذ زمن بعيد وتناوله تشريعات متعاقبة بالتعديل أو التغيير بهدف تصحيح مسار الحركة التعاونية فى مصر. الا أن هذه التشريعات لم تنجح فى تحقيق هذا الهدف حيث لم تستطع أن تجنب هذا النظام من العثرات نظرا لما تضمنته من ثغرات وتناقضات حالت دون إمكان تحقيق الرسالة الحقيقية للتعاونيات الزراعية وهى رفع مستوى أعضائها اقتصاديا واجتماعيا عن طريق المساهمة الفعالة فى تطوير الانتاج الزراعى وما يرتبط به من صناعات، وتقديم الخدمات الزراعية والاجتماعية المختلفة لأعضائها.

ومن أبرز المعوقات التى ظهرت فى ظل هذه القوانين المتلاحقة تعدد جهات الاشراف وتضاربها وتنازعها، واستغلال هذه الجهات للجمعيات فى مجالات كثيرة، وتعدد التشكيلات التعاونية ، وعدم المراجعة الفعالة وضبط الحسابات مما أدى الى وجوه من الانحراف والتسيب . الى غير

السمكى ويمكن البدء بمساحة قدرها ٢٠ ألف فدان موزعة على البيئات المختلفة المناسبة للزراعة السمكية، واعتبار هذا المشروع من المشروعات الاستثمارية ذات الأهمية وي طرح علي المستثمرين الأجانب والمصريين بعد اجراء دراسة شاملة من ناحية الجدوى الفنية والاقتصادية.

× دعم القطاع المسئول عن تنمية الثروة السمكية وذلك حتى يتمكن من توفير الخدمات المطلوبة لنشاط الاستزراع السمكى الحالى والمستقبلى . ومن أهم وسائل الدعم ما يلى :

- انشاء وحدة متكاملة بكافة التخصصات اللازمة للتنمية السمكية تقوم بأعمال التنسيق والارشاد واعداد الاتفاقيات والقوانين ومتابعة النشاط والتنفيذ ، ويجب أن تشمل هذه الوحدة جميع القدرات الفنية اللازمة.

- انشاء محطات انتاج زريعة الأسماك بحيث تكون موزعة توزيعا جغرافيا مناسباً.

- تطوير وتوفير العلائق اللازمة للمزارع السمكية وذلك حسب المتبع فى الدول المختلفة فى هذا المجال.

× دعم قطاع البحوث السمكية بالتمويل اللازم بما يمكنه من أداء دوره فى مساهمة التقدم العلمى السريع فى هذا المجال ومجابهة الاعباء التى تتطلبها المرحلة القادمة حتى سنة ٢٠٠٠ .

× انخال الارشاد الزراعى فى عمليات استزراع الأسماك فى حقول الأرز ووضع البرامج الخاصة بانتاج الزريعة وغيرها من المتطلبات اللازمة للانتاج والتسويق .

× ضرورة ابعاد مياه مجارى المدن والقرى عن مياه مجارى الري والصرف والبحيرات وغيرها من الأجسام الضارة وذلك استكمالاً لما سبق للمجلس أن أوصى به فى هذا الشأن بخصوص مياه الري والصرف .

× اتخاذ كافة الوسائل الكفيلة بتقليل نسبة تلوث البيئة المائية التى تعيش فيها الأسماك ولاسيما بالمبيدات وعوادم الصناعة ونفايات البواخر والمواد البترولية.

× دراسة موضوع تنمية الصيد فى أعالى البحار ومواجهة ما يقابله

ذلك من المعوقات التي تعرقل مسيرة الحركة التعاونية على الطريق الصحيح ..

من أجل هذا أولى المجلس عناية خاصة لموضوع التعاون الزراعي، وتقوم شعبة الانتاج الزراعي بدراسة كلية شاملة لهذا الموضوع، الا أنه بمناسبة اعداد مشروع القانون الجديد للتعاون الزراعي بادر المجلس الى دراسة الموضوع.

وقد اتضح ان المشروع الجديد حاول أن يسد بعض الثغرات الموجودة في القوانين الحالية، ومن أهم ما تناوله في هذا الشأن ما يأتي - جعل العضوية في الجمعيات اختيارية.

- اقتراح أن يكون بالقرية جمعية واحدة وقانون موحد للتعاونيات .
- اعتبار أموال الجمعيات أموالاً عامة بعد أن كانت تعتبر أموالاً خاصة .

- الابتعاد بالعمل التعاوني عن النشاط السياسي .
- وضع حد أدنى للمساحة التي تخدمها الجمعية .
وهي مسائل لها أهميتها في تصحيح مسار العمل التعاوني .
على أن ثمة ملاحظة رئيسية وهي أن المشروع تضمن العديد من الأحكام التفصيلية التي ينبغي أن تترك لأداة أدنى تحقيقاً للمرونة اللازمة وحتى لا تتشعب أحكام القانون في تفرعات لا جدوى من ورائها سوى التقيد وكثرة مواد القانون الذي ينبغي أن تقتصر أحكامه على الأسس العامة للنظام التعاوني ، كما أن صياغة بعض هذه المواد تحتمل التويل والتفسيرات المتناقضة .

وفيما يلي ملاحظات المجلس العامة ومقترحاته في هذا الشأن :
ملحوظات عامة :

x فرض المشروع سيطرة حكومية محكمة على الحركة التعاونية حيث أقام جهازاً إدارياً يراقب ويشرف على التعاونيات مع تخويله سلطات عديدة منها:

- إعطاء موظفيه سلطة الضبطية القضائية على الجمعيات التعاونية.

- الإشراف على الحسابات ومراجعتها .

- تعيين مديري الجمعيات من موظفي الحكومة .

- اقتراح زوال صفة العضوية أو إيقاف أو حل مجلس الإدارة

٧٠

واستصدار القرارات الخاصة بذلك من المحافظة أو الوزير .

لم يتناول المشروع بعض المسائل الهامة مثل :

- لم يوضح علاقة الجمعية ببك القرية واختصاص كل منهما مما قد يؤدي في الممارسة الى التضارب والازدواج في مجال عملهما .

- حدد مصادر تمويل جمعية القرية ولم يتعرض - تصريحاً أو تلميحاً - لتمويل الجمعيات المشتركة والمركزية والعامة والاتحاد التعاوني.
- لم يحدد معالم التشكيل الهرمي للتعاونيات بصورة واضحة مما يجعل هذا التشكيل محلاً للتويل والتفسير بالنسبة لتكوين الجمعيات المشتركة والمركزية والعامة والاتحاد التعاوني .

- لم يوضح طريقة الاكتتاب ودفع قيمة الأسهم في التعاونيات على المستوى الأعلى وهو أمر ربما يترك للقرارات الوزارية المفسرة ، مما قد يدع مجالاً لكثرة التعديل والتغيير .

- لمس المشروع ، عرضاً في بعض مواد ، مسئولية التسويق التعاوني دون أن يوضح صراحة ضوابط هذه المسئولية ومداهما مما قد يثير التساؤل هل هي من اختصاص الجمعية أو من بنك القرية . خاصة وأنها ذكرت في قانون انشاء بنوك القرية.

- بعض وظائف الجمعيات تبعد عن الواقع ، ولا يتصور أن تنهض بها الجمعيات بإمكاناتها المتاحة مثل انشاء مصانع للأسمدة والمبيدات وقطع غيار الآلات والاستيراد والتصدير .

- اقترح أوضاعاً متضاربة في أسلوب الإشراف والرقابة تقضى بأن يكون الإشراف المحاسبي والرقابة على تنفيذ قانون التعاون من اختصاص الجهة الإدارية التي تنشئها الحكومة وذلك على مستوى الجمهورية .. وفي الوقت ذاته أشار في موضع آخر حين تناول اختصاص الجمعية المركزية بأن لهذه الجمعية أن تنشئ وحدة فنية تتولى الرقابة والإشراف والتفتيش على الأعمال الإدارية والمالية والحسابية والمخزنية والدفترية على جمعيات المحافظة كلها . وهذا قد يؤدي الى ازدواج أو تضارب بين الجهتين في ممارسة الاختصاص ..

المقترحات:

على ضوء هذه الملاحظات يقترح المجلس ما يلي :

بالنسبة للقانون :

للقرارات الوزارية مما يتيح الفرصة للتدخل المستمر والتغيير .
ويقترح أن يكون تكوين جمعيات المستوى الأعلى بناء على موافقة
الأغلبية المطلقة للجمعيات .. فإذا تم التشكيل وفقا للأغلبية يكون ملزما
لباقى الجمعيات التي لم توافق أو لم تنتظم فى التشكيل الأعلى .
ومن الضروري النص صراحة على طريقة تمويل جمعيات المستوى
الأعلى وهى الجمعيات المشتركة والمركزية والعامة والاتحاد .
كذلك يجب الإبقاء على الاتحاد التعاونى العام واعطائه اختصاصات
واسعة بالنسبة للجمعيات كلها وتخويله صلاحيات للتحرك على المستوى
العربى والدولى .

بالنسبة للجمعية وبنك القرية :
لم يضع المشروع حدودا واضحة للعلاقة بين الجمعية وبنك القرية
فكل منهما يقوم باقراض الأعضاء وتسويق المحاصيل تعاونيا .
ويقترح أن توضح اختصاصات كل منهما والعلاقة بينهما خاصة
بالنسبة للتسويق التعاونى منعا لأى لبس أو ازواج فى ممارسة هذه
الاختصاصات .

بالنسبة للعضوية :
اشتراط المشروع أن يكون ٨٠٪ من أعضاء مجلس الإدارة من صغار
الزراع ويقترح أن يضاف الى ذلك أن يجيد العضو القراءة والكتابة وأن
يعرف على الأقل العمليات الحسابية الأربعة معرفة جيدة .

بالنسبة للرقابة :
الجمعية العمومية هى أهم جهات الرقابة ، فإذا مارست عملها بجدية
واهتمام اختفى الكثير من صور الانحراف .
ولذا يقترح أن تتولى الجمعية العمومية - حين تنتخب أعضاء مجلس
الإدارة - تشكيل لجنة للرقابة بالانتخاب تتكون من ثلاثة أعضاء من غير
أعضاء مجلس الإدارة وينظم القانون اختصاصات هذه اللجنة .

وتتحمل هذه اللجنة المسؤولية عن أى انحراف مادى أو مالى فى
أعمال الجمعية .

بالنسبة للعمل السياسى :
يجب فصل العمل التعاونى عن السياسة. ولذا يقترح النص فى
المشروع على عدم جواز الجمع بين عضوية مجالس الإدارة وبين الأعمال

- ان يقتصر القانون على وضع الأسس والخطوط الرئيسية للحركة
التعاونية دون الدخول فى التفاصيل حتى يتحقق لأحكامه الاستقرار
والثبات لفترة معقولة دون أن يلحقها تغيير أو تعديل .

- ان ينفذ القانون فور صدوره دون أن تكون هناك فترة انتقالية
للجمعيات الأخرى التى زالت صفتها بحكم القانون الجديد وذلك
استقرارا للوضع وتلافيا لمد الفترة الانتقالية سنة بعد أخرى .
وفى هذا الصدد يسرى على المنتفعين من زراع الإصلاح الزراعى ،
ملاكاً أو حائزين ، ما يسرى على زراع القرية وفقا للقانون .

بالنسبة للإشراف الحكومى :
- تقتصر مسئوليات الجهة الادارية الحكومية المقترحة على مراقبة
تطبيق قانون التعاون دون أن يكون لها شأن فى مجال الإشراف على
الحسابات ومراجعتها نظرا لأن هذه المهمة - وهى تمتد الى كافة
الجمعيات على مختلف مسئولياتها - تحتاج الى جهاز ضخم من
الموظفين والامكانيات وما يستتبع ذلك من نفقات مالية ، فضلا عن أن
اسناد هذه المهمة لجهاز حكومى قد يؤدى الى تعقد الاجراءات فى
انجازها وعرقلة نشاط الجمعيات تبعاً لذلك .

ويمكن للجمعية أن تعين من يراجع حساباتها سواء من المراجعين
المعتمدين أو أن يعهد بهذه المهمة لبنك القرية نظير أجر دون أن يتدخل
فى شئونها أو أن تكلف بذلك الجمعية المركزية كما ينص المشروع .
- يكون تعيين مديرى الجمعية من قبل الحكومة على أساس ترشيح
أكثر من واحد ويختار مجلس الإدارة من بينهم من يراه أكثر صلاحية.
على الا يتقاضى المدير المعين أية مكافأة أو أجر من الجمعية .
ولا شك أن اتباع أسلوب الترشيح والاختيار للتعيين فى هذه
الوظائف من شأنه أن يحد من تحكم وسيطرة المديرين على مجلس
الإدارة .

- لا محل لأن يكون لأى موظف من الجهاز الادارى الحكومى الذى
سينشأ للإشراف على تنفيذ قانون التعاون سلطة الضبطية القضائية .
بالنسبة للبيان التعاونى :

- ضرورة توضيح البناء الهرمى للتعاون وأسلوب تسلسل وتكوين
الجمعيات المشتركة والمركزية والعامة ثم الاتحاد دون أن يترك ذلك

السياسية في المواقع التي تتم نتيجة انتخاب عام أو استفتاء .

بالنسبة لدعم الحكومة للحركة التعاونية :

يقترح أن تتحمل الحكومة مرتبات المديرين ومكافآتهم وبدلاتهم بحيث لا تتحمل الجمعية مثل هذه الأعباء ، ويقترح كذلك أن تتولى الحكومة موضوع التدريب تخطيطا وتنفيذا وتمويلا ، وأن تعمل على دعم الجمعيات بالعناصر الصالحة من القوى العاملة . ويمكن في هذا المجال توزيع خريجي المعهد العالي للتعاون للعمل بهذه الجمعيات باعتبارهم أنسب الفئات - بحكم دراساتهم التعاونية - في شغل وظائفها .

وبعد فإن التعاون الزراعي - باعتباره حركة شعبية تتبناها الدولة ويشكل قطاعا أساسيا ضمن القطاعات التي تشارك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - يحتاج الى دراسة شاملة متأنية تتناول فلسفة هذا النظام ومدى ملاسته في ظل الظروف والمتغيرات الراهنة واحتمالاتها المستقبلية وعلى ضوء السياسات الزراعية ودراسة امكان تطوير هذا النظام بما يجعل من التعاون أداة أكثر فعالية لخدمة الأعضاء التعاونيين اقتصاديا واجتماعيا ورفع مستوى معيشتهم وحل مشاكلهم . ولذا فإن المجلس يقوم حاليا بدراسة السياسة التعاونية بوجه عام في ضوء كافة هذه الاعتبارات .

الضرائب على الأراضي الزراعية

وأثرها على الانتاج الزراعي

إن الضرائب المفروضة من الدولة هي وسيلتها الى تنفيذ المشروعات التي تزيد الانتاج وتدفعه على طريق النمو والازدهار ، وعلى الجانب الآخر فإن المبالغة في فرض الضرائب على المالك أو الحائز والمنتج الزراعي ، تلقى أعباء على الانتاج الزراعي يمكن أن تعوق نموه وتقدمه ، لذلك فإن تحقيق التوازن والعدالة بين هاتين الغايتين يبدو ضرورة لا غنى عنها لدفع هذا الانتاج وتقدمه . وقد تناول المجلس بالدراسة موضوع الضرائب العقارية على الأراضي الزراعية ، واتضح من هذه الدراسة أن متأخرات الضرائب العقارية بلغت حتى ديسمبر ١٩٧٤ مبلغ ٦٣,٨٩٦,٠٧٠ مليون جنيه ، وأن هذا المبلغ تضاف اليه سنويا متأخرات أخرى قبل الملاك والحائزين للأراضي من الضرائب العقارية ومن ثمن الأسمدة والكيماويات وغيرها من مستلزمات الانتاج الزراعي ، بحيث

يمكن تقدير هذه المتأخرات حاليا بما يزيد على مائة مليون جنيه .

كما تبين من هذه الدراسة أيضا :

١- أن الضرائب الحالية المقررة على الأراضي الزراعية (٦ ملايين فدان) تبلغ نحو ٣٠ مليون جنيه ، وتشمل بالإضافة الى ضريبة الأرض الزراعية ضرائب الدفاع والأمن القومي والجهد ورسومًا اضافية لمجالس المحافظات .

٢- أن تحصيل هذه الضرائب تتولاها وزارة المالية بواسطة الصيارف الموجودين بالقرى .

٣- أن المحصل السنوي لا يزيد على الثلث من المستحقات التي تشمل الربط السنوي والمتأخرات .

٤- أن مصاريف التحصيل التي تتضمن مصاريف الجهة الحكومية المختصة ومرتبات الصيارف تبلغ حوالي مليون جنيه ، وهو يشكل نسبة كبيرة بالقياس الى المبالغ المحصلة سنويا .

ولا يدخل في هذا التقدير تكلفة الأجهزة المعاونة كوزارات الداخلية والزراعة والحكم المحلي وبنك التسليف والجمعيات التعاونية .

٥- أن عدم إحكام التحصيل والقدرة على التهرب منه بوسائل مختلفة تترك آثارا اقتصادية واجتماعية وسياسية ضارة .

٦- أن طريقة التعامل مع المزارعين والحائزين أصبحت مثار شكوى متصلة تتأثر بها الخزنة العامة ، وتشيع شعورا بعدم جدية العلاقة بين الممولين والدولة .

وقد سبق للجنة الزراعة والري بمجلس الشعب السابق في دورته الأخيرة بحث هذا الموضوع وانتهت الى الاقتراح بأن يحمل الجزء الأكبر من الضرائب على أي من مستلزمات الانتاج وعلى الأخص الأسمدة أو أن تشترك بعض المحاصيل الزراعية المسوقة مع الأسمدة في تحمل جزء من هذه الضريبة .

وناقشت شعبة الانتاج الزراعي بالمجلس القومي للانتاج والشئون الاقتصادية هذين الاقتراحين ورأت أن الضريبة التزام على المالك قبل الدولة على أساس أنها جزء من عائد حق التملك شأنها في ذلك شأن الإيجار الذي يحصل عليه المالك ، ويكون هذا الإيجار مضافا اليه الضريبة اجمالي الربح أو عائد حق التملك . وعلى هذا الأساس رأت الشعبة:

- أن الضريبة وملحقاتها يقع عبؤها أولا وأخيرا على الأرض بوصفها موضع التملك الخاص ولا يقع عبؤها على مستلزمات الانتاج أو المحاصيل المسوقة ، وبذلك فإن عدم تحصيل الجزء المخصص لحق الحكومة يضع القائمين بالتحصيل موضع مساهلة الدولة، وبذا تكون المشكلة الحقيقية هي بين الحكومة وجهازها القائم بالتحصيل .

- من دراسة نظام الحيازة القديم الذي كان يعتمد على الورد وضبط المكلفات ، اتضح أن التحصيل كان يجرى بطريقة مرضية وهو ما يدعو الى ضرورة إعادة النظر في تحقيق الحيازة بالنسبة لكل من المالك والمستأجر حتى تتماشى مع التزام دفع الضريبة العقارية .

- أن تحميل الجزء الأكبر من الضريبة على أى من مستلزمات الانتاج وعلى الأخص الأسمدة يضيف عبئا على تكلفة الانتاج الزراعى المتصاعد ، والتي يثن منها المنتج أو الزراع حاليا ، مما قد يدفعه الى الاقلال من استعمال الأسمدة عن المستوى الحالى أو تجميده عند هذا المستوى ، وهذا سيؤدى في النهاية الى ضعف الانتاج أو حرمانه من التطور نحو الزيادة المستهدفة . ومما يجدر ذكره أن الاتجاه العالمى الحديث لزيادة الغلة الانتاجية للحاصلات الزراعية يعتمد أساسا على ادخال أصناف جديدة من الحاصلات الزراعية لها قدرة على الغلة العالمية واحتياجات أعلى من مستويات التسميد المختلفة وعلى الأخص الأسمدة الأزوتية - هذا بالإضافة الى أن الأسعار العالمية للأسمدة عرضة للتزايد المستمر لارتباطها بالتطور السعري للمنتجات البترولية وهو ما لا بد أن ينعكس على أسعار تسليمها للمستهلك مما قد يضطر الحكومة الى ضرورة زيادة دعم الأسمدة وهو ما يتعارض تماما مع مبدأ زيادة أسعارها بتحميلها بنفقات غير داخلة أصلا في تكلفتها .

- كذلك فإن تحميل جزء من الضريبة على أسعار بعض الحاصلات الزراعية يتنافى مع مبدأ الاقتصادى في أن الضريبة تقع على وحدة الأرض ، كما أنه يجافى مبدأ عدالة تحصيل الأعباء ، فضلا عن أن تحميل الضريبة على بعض المحاصيل سوف يشجع على محاولة التهرب من زراعة تلك المحاصيل المعينة والاتجاه الى زراعة الحاصلات الأخرى المعفاة من التحصيل مما يؤثر تأثيرا سلبيا على خطة الانتاج الزراعى المستهدفة للحاصلات التي خصت بتحصيل ضريبة عليها .

وانتهت دراسة الشعبة الى أن مشاكل التحصيل انما نشأت عندما صدر القانون رقم ٥٢ في سبتمبر ١٩٦٦ منظما العلاقة بين المالك والمستأجر ومسئولية كل واحد منهما بالنسبة للحكومة باعطاء حيازة الأرض لزارعها اذا كان مستأجرا، لذلك فإن المنطق السليم يستلزم أن يكون الحائز سواء كان مالكا أم مستأجرا مسئولا عن سداد مستحقات الحكومة وكل ما ينشأ من مديونات عن حيازتها واستغلالها زراعيا .

كما أن هذه الظاهرة لم تنشأ الا في السنوات الأخيرة، ذلك ان نظام تحصيل الضرائب العقارية على الأراضى كان يتم في الماضى بطريقة محكمة عن طريق نظام الورد الذى تسجل به الملكية والضريبة المستحقة عليها وأوقات تسديدها وحق الصيارف في توقيع الحجز وفاء لهذه الضرائب ، مما كفل للدولة حقها قبل المولدين حتى عهد قريب .

التوصيات:

انتهى المجلس من مناقشاته لهذا الموضوع الى التوصيات التالية:

١- أن تدمج الضرائب المتعددة للملحقات الضرائب العقارية في ضريبة واحدة لتقرير مدى مناسبتها وعدالتها لمختلف فئات المالكين والحائزين ، مع تحديد المسئول عنها وهو الحائز ، سواء كان مالكا أم مستأجرا، على أن يعفى غير الحائزين من مسئوليتها المالية أو القانونية.

٢- أن يساهم بنك القرية بكافة الامكانيات في تحصيل هذه الضرائب نظير عمولة يتفق عليها .

٣- اعتبار المستأجر للأرض الزراعية القائم على استغلالها مسئولا عن سداد حق الدولة من هذه الضرائب ، وأن يكون عدم دفع هذه الضرائب من الأسباب الموجبة لفسخ عقد الايجار ، أسوة بعدم دفع الايجار للمالك .

٤- أن تقسط المتأخرات على عدد مناسب من السنين ، وتحصل مع الضرائب المستحقة سنويا .

٥- العمل على تسهيل وسرعة اجراءات نقل ملكية الأراضى الزراعية باعتبار أن طول هذه الاجراءات من أسباب عدم التحصيل . مع وضع مستند ثابت - كالورد الذى كان ساريا حتى عهد قريب - في يد الحائز يحدد التزاماته من الضرائب وطرق الوفاء بها .

وقد اتضح من مراجعة ما تم من استصلاح حتى الآن انه بلغ ٩١٩ ألف فدان موزعة كالتالى :

١٥٠ ألف فدان بشرق الدلتا .

١٠٤ ألف فدان بوسط الدلتا .

٤١١ ألف فدان بغرب الدلتا .

١٥٤ ألف فدان بالوجه القبلى .

سرف على استصلاحها حوالى ٦٥٧ مليون جنيه، وبلغت إيرادات الأرض الجديدة حوالى ١١٣ مليون جنيه .

وقد انتهت الدولة الى اتخاذ قرار فى عام ١٩٧٦ بأن يكون استغلال هذه الأراضى على النحو التالى :

- تملك الأراضى المؤجرة للمستأجرين .

- بيع بعض المساحات المتناثرة .

- انشاء مجمعات زراعية صناعية ومشروعات للانتاج الحيوانى والألبان .

- إنشاء شركات زراعية وطنية على المساحات المجمعة .

ويلاحظ أن مساحة الأراضى المستصلحة فى الفترة الماضية لا تتناسب مع المدة التى استغرقتها ولا مع حاجة البلاد لمواجهة الزيادة السكانية ، وأن تجربة استغلالها قد مرت بمراحل مختلفة انتهت الى اختيار الوسائل السابقة .

ومن مراجعة تطور حركة استصلاح الأراضى بالنسبة للسكان ، يلاحظ أن عدد السكان قد زاد خلال ٧٠ سنة بنسبة حوالى ٣٠٠٪ فى حين أن زيادة مساحة الأراضى الزراعية لم تتجاوز ٢٥٪ .

وفى سنة ١٩٧٦ بلغ عدد السكان ٣٨.٢٢٨ مليون نسمة ، والمساحة المنزرعة ٦.١٢٨ مليون فدان ، أى أن نصيب الفرد ٠,١٦ فدان ، والمساحة المحصولية ١١.٣٣٣ مليون .

وخلال السنوات العشر الأخيرة توقفت زيادة الأراضى المنزرعة لأسباب اقتصادية ، وزاد عدد السكان ٨ مليون نسمة مع ملاحظة ما حدث من تحول حضرى فى تلك الفترة .

وفى قدرتنا حتى عام ٢٠٠٠ أن نضيف الى الأرض الزراعية ٢.٥٠ مليون فدان جديدة ، ويتطلب هذا :

٦- احكام الرقابة على نظام الصيارفة ، وتنشيطه عن طريق الحوافز الإيجابية والسلبية ، وقرار الاجراءات التى تمكنه من تحصيل مستحقات الدولة .

٧ - عدم تأييد الرأى الذى يتجه الى تحميل الضريبة على مستلزمات الانتاج أو بعض المحاصيل ، لما يمكن أن ينتج عن ذلك من آثار على الانتاج الزراعى ، ويرى المجلس أن تكون الضريبة مرتبطة بحياسة الأرض واستغلالها .

٨ - القضاء على التسيب فى تحصيل مستحقات الحكومة من عائدات المحاصيل التى تسوق تعاونيا باقتطاع الضريبة المستحقة منها مع احكام الرقابة على جهاز التحصيل .

الدورة الرابعة ١٩٧٧ - ١٩٧٨

سياسة التوسع الأفقى واستصلاح الأراضى

يمثل التوسع الأفقى فى الزراعة واستصلاح الأراضى احدى المهام الأساسية لمواجهة مطالب الأمن الغذائى لسكان مصر الذين سيتضاعف عددهم فى عام ٢٠٠٠ ، بالإضافة الى ما يفرضه التطور الحضارى من ارتفاع مستوى المعيشة للسكان مع مطلع القرن الحادى والعشرين . وقد أولى المجلس هذا الموضوع أهمية خاصة ، وناقش الدراسات والخطط التى انتهت اليها الجهات المختصة فى هذا الشأن ، من عام ١٩٥٢ حتى الآن .

- اختيار مساحات التوسع الأفقى الجديدة : تحديد مواقعها ، دراسة التربة وصلاحياتها للزراعة .

- تحديد مصادر الرى للتوسع الجديد من حيث تواجدها : سطحية أو جوفية . ثم تحديد أكثر تفصيلا للمياه السطحية : عذبة أو مياه صرف ، سواء بحالتها أو بخلطها بمياه الترعى .

- تحديد أفضل نظام للرى ولتنوع التربة والمياه والتركيب المحصولى سواء كان رى سطحي أو بالرش أو بالتنقيط . ونعنى بالرى السطحى الرى بالخطوط والشرائح وليس الرى المتبع حاليا .

- تقدير الاحتياجات المائية للتوسع الزراعى المطلوب ووسائل تدبيرها .

ويمكن تقسيم المناطق القابلة للتوسع الزراعى عن طريق الاستصلاح وما يقترح لها من وسائل للرى ، على النحو التالى :

أولا : منطقة شرق الدلتا ومنطقة القناة وسيناء : وتبلغ الأراضى المقترحة للاستصلاح بها ١,٥٤٨,٥٠٠ فدان تتراوح تربتها بين طينية ملحة ، وطينية رملية ، ورملية جيرية ، ويعتمد فى ربيها على الرى السطحى أو الرى من مياه النيل ، مع رى حوالى ١٠٠,٠٠٠ فدان من الصرف الصحى ، بالصحراء الشرقية على طريق القاهرة السويس . وفيما يلى توزيع هذه المساحات :

فـدان

× جنوب بور سعيد والحسينية والمطرية وفارسكور
وسهل الطينة بسيناء . ٢٩٤,٥٠٠
× شرق الصالحية وشمالها ومنطقة سيناء الساحلية ٣٠٢,٠٠٠
× الساحل الشمالى بين دمياط وبور سعيد ومنطقة
الملك وغرب ترعة السويس وبعض مناطق سيناء
وشرق ترعة الاسماعيليه والصحراء الشرقية
شمال طريق القاهرة السويس . ٨٥٢,٠٠٠

١,٥٤٨,٥٠٠

ثانيا : منطقة وسط الدلتا :

وتبلغ مساحة الأراضى القابلة للاستصلاح بها ، ١,٦٨٤,٠٠٠ فدان، تتراوح تربتها بين طينية رملية ، وطينية ملحية ورملية ، وتعتمد فى ربيها على مياه الصرف ، ويمكن أى تروى رى سطحي أو عن طريق الرش ، وهى موزعة كالتالى :

× امتداد منطقة خفير شهاب الدين . ١٠٠٠٠
× الخاشعة . ٨٤٠٠
× تجفيف البرلس والمناطق حولها ١٢٢,٠٠٠
× الزاوية والسنانية ١٨,٠٠٠
× أم دنجل . ١٠,٠٠٠

ثالثا : منطقة غرب الدلتا :

وتبلغ مساحة الأراضى القابلة للاستصلاح بها ٢٧٥,٠٠٠ فدان وتتراوح تربتها بين طينية رملية ، ورملية وطينية ملحية ، وتروى من الترعى ومياه الصرف والصى .

وتوزع على الجهات التالية :

فـدان

× استكمال مشروع غرب النوبارية . ٢٨٤,٠٠٠
× صحراء البوصيلى غرب رشيد . ١٦,٠٠٠
× منطقة برسين . ٢,٠٠٠
× تجفيف مريوط . ١,٠٠٠
× جنوب التحرير . ٧,٠٠٠
× امتداد الحاجز . ١٣,٠٠٠
× شرق الطريق الصحراوى وامتداد جنوب
وادي النطرون ٢٥,٠٠٠

٢٧٥,٠٠٠

وتتكون تربتها من رواسب مائية للطين والرمل، يليها حزام من الكتبان الرملية، منها:

٢٢٧٢٨٥	فدان أراضي درجة ثانية وثالثة صالحة لجميع المحاصيل والأشجار.
٢٤١٥	فدان أراضي درجة ثالثة ورابعة متوسطة الصلابة تصلح للمحاصيل الحقلية.
٢٧٢٢٨٠	فدان أراضي درجة رابعة وخامسة محدودة الصلابة.
٦٧١٠	فدان أراضي جيرية رابعة وخامسة صالحة لزراعة التين.

١,٨٨٧,٦٢٠ فدان أرض غير صالحة.

والمصدر الوحيد للمياه هو الأمطار التي تتراوح بين ١٧٥ ملمتر عند برج العرب و ١٠٠ عند السلوم، يتساقط ٧٥٪ منها بين نوفمبر وفبراير في مسطح ١٠٣٠٠ كم^٢ - ١٠٠٠ مليون م^٣/ السنة. وهي مصدر المياه الجوفية وتتسرب من الأمطار ٢٠٪ منها، ويمكن استغلال حوالي ١٠٠ مليون م^٣، منها ٥ مليون م^٣ لزراعة ٥٠٠٠ فدان طول السنة، علاوة على ١٣٥٠٠٠ فدان على مياه الأمطار تزرع شعيراً.

منخفضات الصحراء الغربية وتضم:

واحات: سيوة والبحرية والفرافرة والداخلية والخارجية. وتمتد حتى حدود مصر والسودان، ومساحتها ١٧,٥٠ مليون فدان.

والطبقات الحاملة للمياه بها هي طبقات الحجر الرملي النوبي.

وسمكها ٢٠٠٠ متر في الجنوب، وتصل في الشمال عند الفرافرة الى ٢٠٠٠ متر، وتخرج المياه بالتدفق الذاتي. وتبلغ كمياتها الجوفية المتاحة ٢٥٠٠ مليون م^٣ سنوياً. وعلى هذا الأساس يمكن استصلاح الأراضي التالية:

واحة سيوة: يمكن استصلاح وزراعة ٢٠٥٠٠ فدان، كما يمكن استغلال ١٢٥ مليون م^٣ من المياه المشار إليها للتوسع في مساحة ٢٣ ألف فدان لمدة ١٠٠ سنة.

الواحات البحرية: وقد أجريت دراسات علي مساحة ٣٧٥٠٠ فدان منها:

- ١١٣٥٠ فدان أراضي ذات أسبقية أولى.

رابعاً: منطقة مصر الوسطى:

تبلغ مساحة الأراضي القابلة للاستصلاح بها حوالي ١١٩٧٠٠ فدان، وتتراوح تربتها بين رملية ورملية حصوية، وطينية وطينية رملية، وتروى من مياه النيل، وهي موزعة على الجهات التالية:

فدان	
١٤٠٠٠	غزالة، مركز الصف، وجنوبه.
٥٠٠٠	أبو صير، بني سويف.
١٦٧٠٠	الخنفرج بالمنيا، ودلجا بملوي.
٥٠٠٠	شرق أسيوط.
٢٠٠٠٠	بحر الفرق ويحده دهبى بالفيوم.
٩٠٠٠	خنفرج ببني سويف.
٥٠٠٠٠	وادي الريان.

١١٩٧٠٠

خامساً: منطقة مصر العليا:

وتبلغ جملة مساحة الأراضي القابلة للاستصلاح الزراعي بها ١٥٨٥٠٠ فدان، وتتراوح تربتها بين الرملية والرملية الحصوية، وتروى من مياه النيل وهي موزعة على الجهات التالية:

١٣٠٠٠	الغنايم والشبغ وعرب طهطا (بسوهاج).
	الفللسي والمخادمة والكنز وشرق قوص وحجازة
٤١٥٠٠	ومكرم والبياضة وشرق اسنا (محافظة قنا).
٥٥٠٠٠	الصعايدة ادفو وادى الغريب بكوم أمير.
	منطقة وادى نسيم باسنا والكتبانية أدفو
٤٩٠٠٠	روادى الخريت.

١٥٨٥٠٠

سائساً: منطقة الصحراء الغربية وتشمل:

- الساحل الشمالى الغربى:

ويبدأ من الاسكندرية الى السلوم بطول ٤٨٠ كم ويعرض ٢٥ كم،

- ٢٤١٥٠ فدان أراض ذات أسبقية ثانية .

- ٢٠٠٠ فدان أراض غير صالحة .

والموارد المائية المتاحة ٢٥٠ مليون م^٣ / السنة ، يستغل منها ٢٥ مليون م^٣ / السنة ، وتبلغ المساحة المنزرعة ١٤٠٠ فدان على ٢١ بئراً ، ٤٦٠٠ فدان على الآبار السطحية والعيون وعددها ٢٦٨ .

ويمكن تدبير حوالي ٢٢٥ مليون م^٣ / السنة تكفى لزراعة ٤٥ ألف فدان على ٢٤٠ بئراً .

واحة الفراغة :

اجريت دراسة على ٢,٨٧٥,٠٠٠ فدان ، اتضح أن أنسب المواقع هى الجزء الواقع غرب الواحة ويضم :

أراض من الدرجة الثانية والثالثة ٢٠٠,٠٠٠ فدان .

أراض من الدرجة الثالثة والرابعة ٦٧٥,٠٠٠ فدان .

أراض غير صالحة ٢,٠٠٠,٠٠٠ فدان .

المنزرع الآن بالواحة ٢٠٠ فدان فقط .

والمياه الجوفية الممكن استعمالها بأمان ٧٠٠ مليون م^٣ / السنة ، تكفى ١٤٠ ألف فدان .

الواحات الداخلة :

اجريت دراسة لمساحة ١,١٩٧,٤٠٠ فدان فى الجزء الأوسط من الواحة ، وتربتها طينية وحوافها الخارجية أراض خفيفة منقولة ، ويمكن تقسيمها الى :

أراضى الدرجة الثانية والثالثة ١٢٧,٣٠٠ فدان .

أراضى الدرجة الثالثة ١٠٣,٢٠٠ فدان .

أراضى الدرجة الثالثة والرابعة ١١٧,٦٠٠ فدان .

أراض غير صالحة ٨٤٩,٣٠٠ فدان .

ويمكن أن يسحب من الخزان الجوفى بأمان ٥٠٠ مليون م^٣ / السنة .

وتبلغ المساحة المزروعة الآن ١٢٢٠٠ فدان ، تعتمد على ٩٦ بئراً بالإضافة الى ١٤٠٠٠ فدان تجرى زراعتها على مياه العيون .

والمياه المتاحة ٣٠٠ مليون م^٣ سنوياً تكفى للتوسع فى ٦٠ ألف فدان .

الواحات الخارجة

اجريت دراسة لمساحة ١٨٤٨٧٠٠ فدان ، تربتها طينية منقولة وبعضها تربة رملية خفيفة ، يصلح منها للزراعة ١٥٠٠٠٠ فدان من

الدرجة الثانية .

وتقدر المياه المتاحة ب ٢٥٠ مليون م^٣ سنوياً .

والأراضى المنزرعة الآن ٥٨٠٠ فدان ، تعتمد على ١٠٨ آبار .

فتصبح كمية الماء المتاحة ٢٠٠ مليون متر مكعب ، تكفى للتوسع فى ٤٠ ألف فدان .

جنوب الواحات الخارجة : أسفرت الدراسة عن وجود :

٢٦٠٠٠ فدان من الدرجة الأولى والثانية .

٦١٠٠٠ فدان من الدرجة الثانية والثالثة .

والمياه الجوفية المتاحة ٦٧٥ مليون م^٣ سنوياً ، تكفى للتوسع فى ١٣٥ ألف فدان .

ويمكن تلخيص ما تقدم وفقاً للبيان التالى :

اولاً : جملة مساحات التوسع الجديد :

أراضى الدلتا ووادى النيل ٢,٣٧٠,١٠٠ فدان .

الصحراء الغربية ٤٤٨,٠٠٠ فدان .

ثانياً : نوع التربة فى مساحات التوسع الجديد :

أراض طينية ملحية ٥٥٩,٩٠٠ فدان .

أراض طينية خفيفة وطينية رملية ٨٢٦,٠٠٠ فدان .

أراض رملية جيرية ورملية طينية ورملية ١,٣٩٦,٢٠٠ فدان .

ثالثاً : مصادر المياه المستخدمة :

أراض تروى بالمياه العذبة السطحية ١,٤٩٥,٢٠٠ فدان .

أراض تروى بمياه الصرف مباشرة بدون خلط ١٥٣,٩٠٠ فدان .

أراض تروى بمياه الصرف المخلوط ٦٠١,٠٠٠ فدان .

أراض تروى بالمياه الجوفية بالصحراء الغربية ٤٤٨,٠٠٠ فدان .

أراض تروى بمياه الصرف الصحى ١٢٠,٠٠٠ فدان .

رابعاً : أساليب الري المقترحة :

مساحات تروى بالرش بوادى النيل ١,٢٩٤,٢٠٠ فدان .

مساحات تروى رىاً سطحياً بوادى النيل ١,٠٧٥,٩٠٠ فدان .

مساحات تروى بالرش فى الصحراء الغربية ٤٢٥,٠٠٠ فدان .

مساحات تروى سطحياً بالصحراء الغربية ٢٣,٠٠٠ فدان .

خامساً : جملة الاحتياجات المائية :

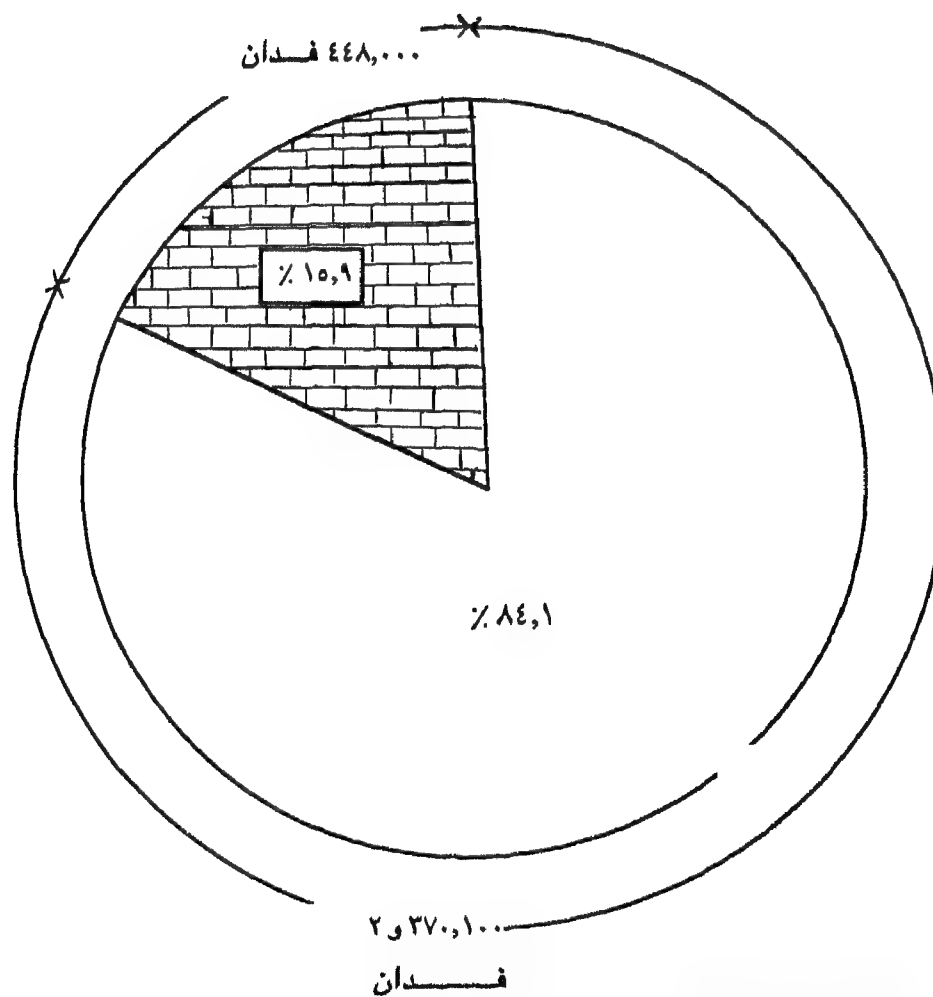
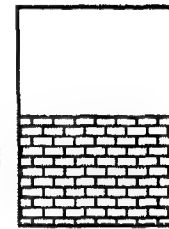
مياه عذبة ٧٦٢٢ مليون متر مكعب .

مياه صرف ٦٠٢٩ مليون متر مكعب .

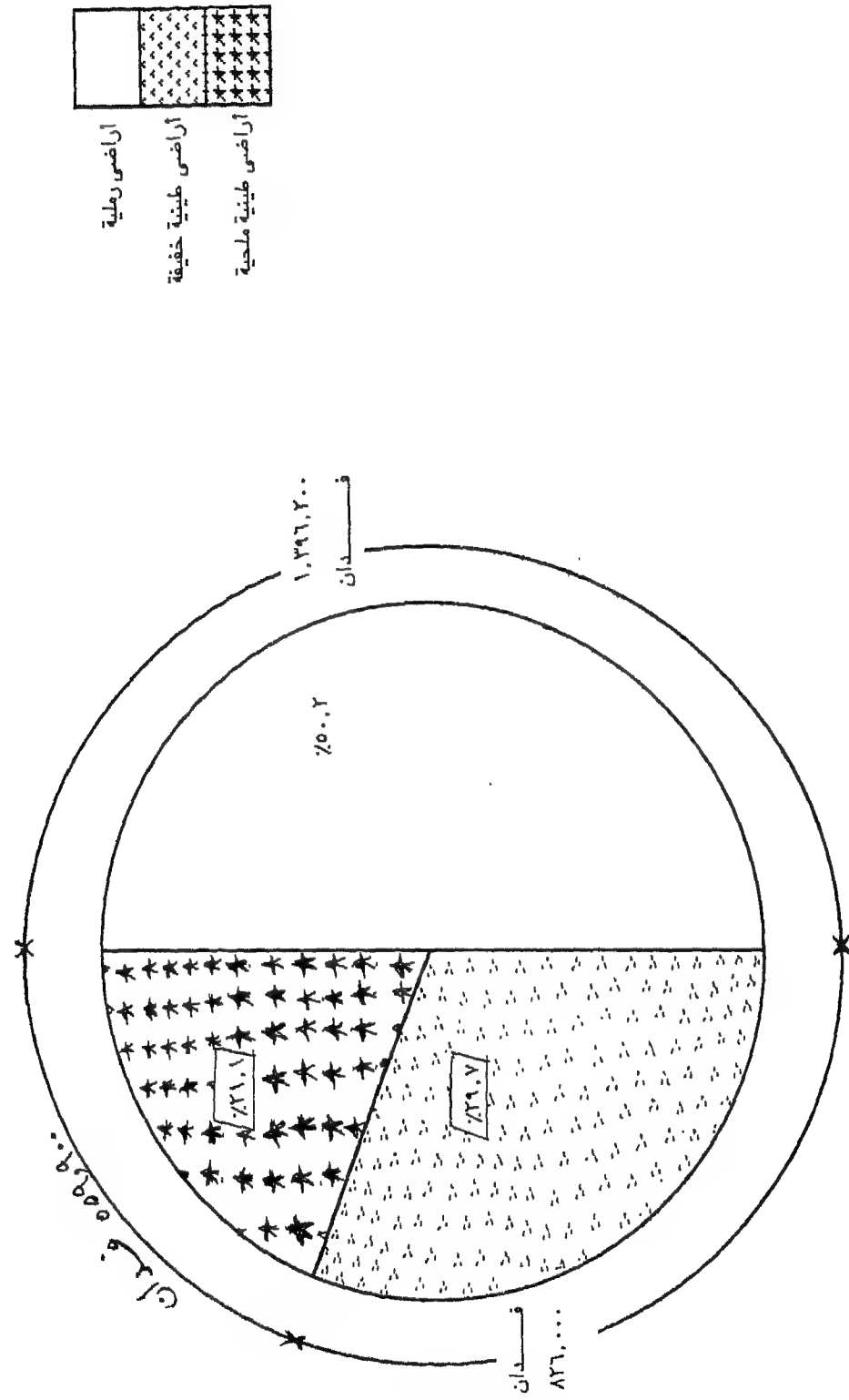
جملة مساحات التوسع الجديد فى الأراضى الزراعية

أراضى الدلتا ووادى النيل

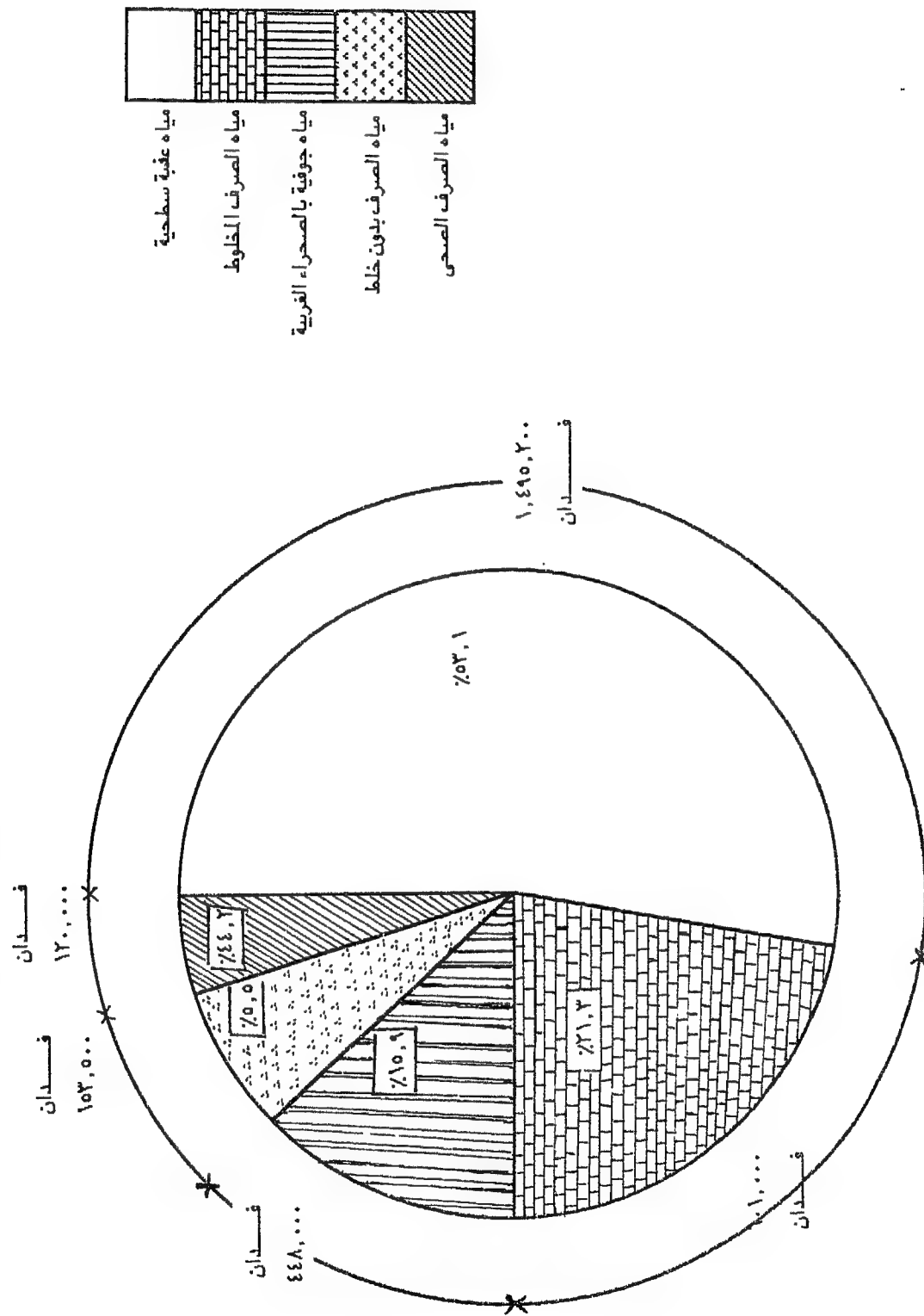
الصحراء الغربية



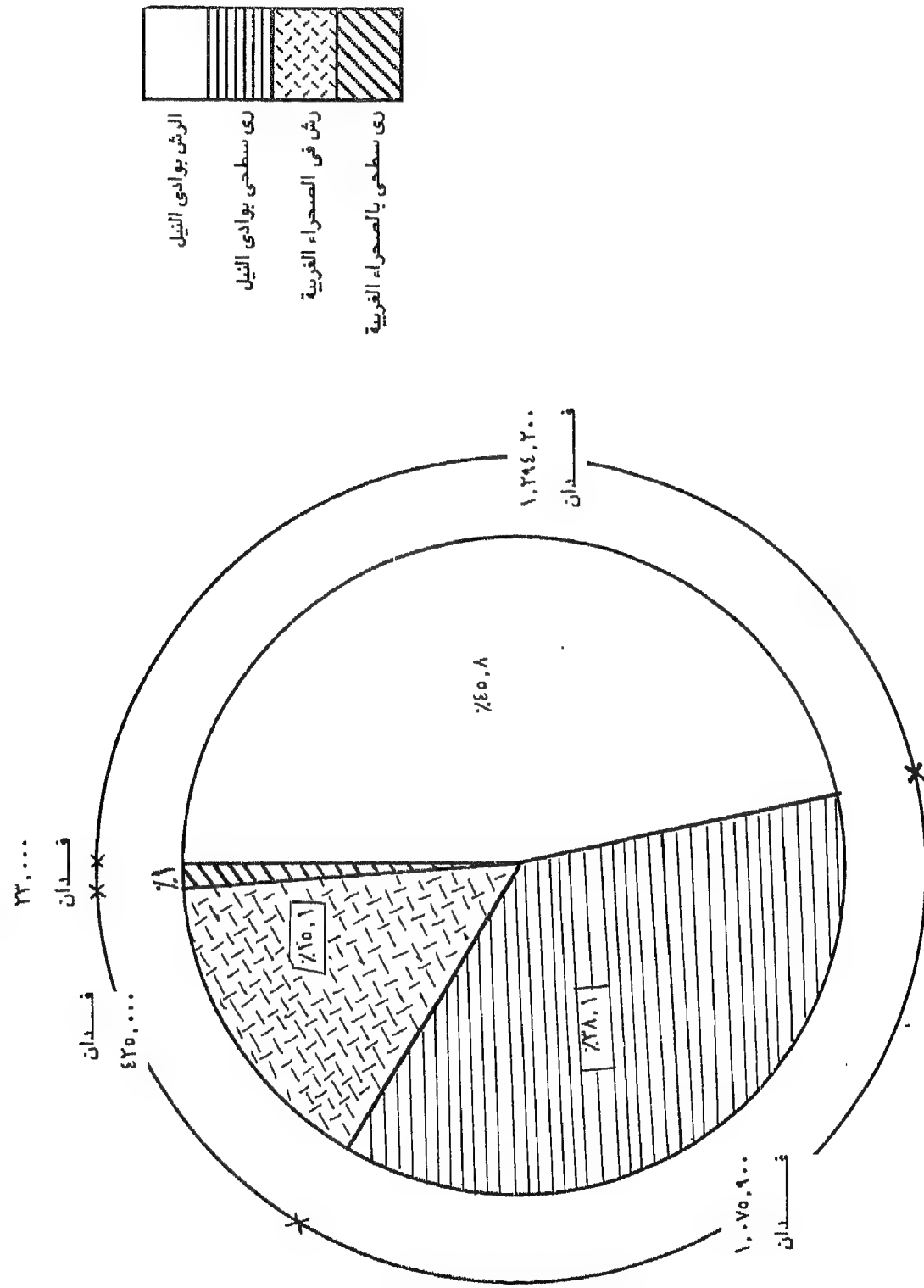
نوع التربة في مساحات التوسع الجديد



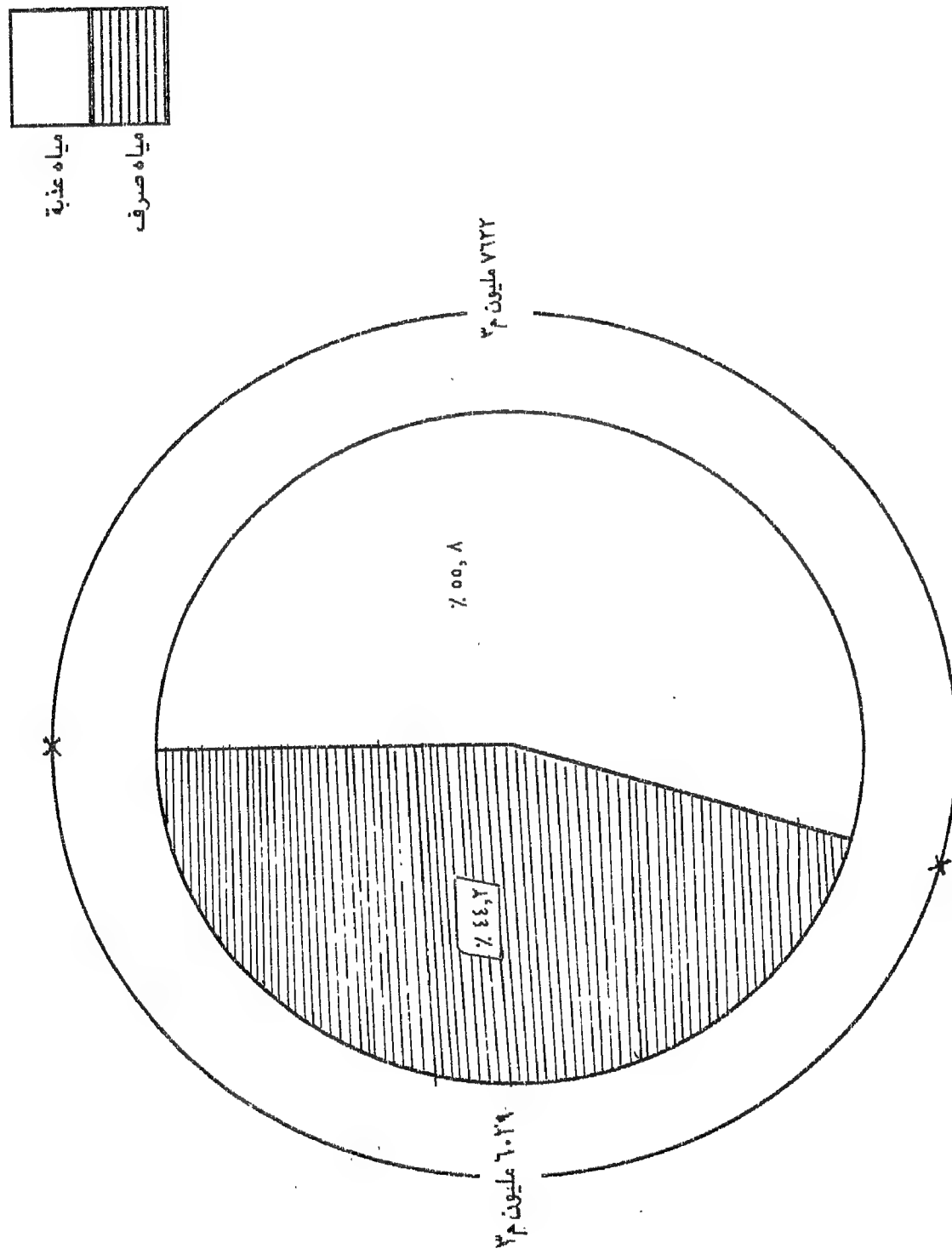
مصادر المياه المستخدمة في أراضي التوسع الجديد



أساليب الري المقترحة في أراضي التوسع الجديد



جملة الاحتياجات المائية لمساحات التوسع الجديد



هذا ويجرى المجلس دراسة خاصة عن مشروع تنمية جنوب الوادى،
ودراسة اخرى عن الموارد الطبيعية الزراعية فى شبه جزيرة سيناء
ومستقبلها حتى عام ٢٠٠٠.

صرف الاراضى الزراعية

اشتهرت مصر منذ القدم بخصوبة أرضها، الا ان قصر الاهتمام
فى الماضى على تحسين وسائل الري وتدير المياه الكافية للزراعات، عن
طريق اقامة الخزانات والقناطر على مجرى النيل وتنفيذ مشروعات الري
العديدة، دون اعطاء العناية الكافية لمشروعات الصرف - قد ادى الى
ارتفاع مستوى المياه الارضية، وبدأ ظهور القلوية والملوحة فى
الاراضى، مما نيه الازهان الى ضرورة العناية بالصرف، لانه العامل
الاساسى لزيادة الانتاج بسبب اثره البالغ فى المحافظة على خصوبة
التربة وقوتها، ومنع تدهورها.

ولقد استطاعت وزارة الري خلال السنوات الماضية ان تقوم بتوفير
وسائل الصرف فى الاراضى الزراعية، وان تصون المصارف، مما كان
له اثر فى زيادة الانتاجية، فقد سجل الاحصاء الزراعى ان متوسط غلة
الفدان قد زاد بين عامى ١٩٥٢، ١٩٧٢ على النحو التالى:

القطن الزهر	زاد من ٤.١٩ الى ٥.٨٢ قنطار مترى.
الأرز	زاد من ١.٤٦ الى ٢.٣٢ ضريبية.
الأذرة الشامية	زادت من ٦.٣١ الى ١١.٢٨ أدرى.

التوصيات:

وعلى ضوء ما عرض على المجلس من تقارير ودراسات ، وما جرى
فى اجتماعاته من مناقشات ، يوصى بالآتى :

× العمل على تحديد حصص المياه المخصصة لمصر من السد العالى
ومشروع قناة جونجلي بما يتناسب مع خطط الاستصلاح.

× وضع أولويات لخطه الاستصلاح، بحيث تتقدم الاراضى التى
ستروى بالمياه العذبة للعائد السريع الذى يتحقق منها، ويليه الاراضى
التي ستروى بمياه مخلوطة، وخاصة فى المناطق الممطرة.

× التنسيق بين وزارة الزراعة ووزارة الري، فى اختيار المحاصيل
التي تزرع بهذه الاراضى والتي تتفق مع الظروف المناخية ومع المتاح
من المياه ونوعيتها.

× ان يكون لكل مشروع من مشروعات الاستصلاح هيئة بحث تتولى
اجراء الدراسات الخاصة به، حتى يمكن السير بالاسلوب العلمى وتجنب
أخطاء التجارب السابقة.

× أن يتم الترابط والتنسيق بين مشروعات استصلاح الاراضى
ومشروعات التعمير عند اقامة المدن أو المجمعات الصناعية الجديدة،
بحيث تمتد المرافق الى هذه المناطق لتفى باحتياجاتها المختلفة، ضمن
خطة شاملة للتعمير والاستصلاح والتوطين.

× الاهتمام باستخدام طرق الري الحديثة، لتوفير المياه لمشروعات
الاستصلاح على نحو يحقق التوسع فيها.

× التوسع فى استخدام نظام الري بالرش فى الواحات، مع توفير
العمالة المدربة المطلوبة لتشغيل الاجهزة وتصنيع اجهزة الرش - مضخات
ومواسير ورشاشات - محليا.

× اعطاء اولوية لاستكمال الدراسات الخاصة بوسائل الاستفادة من
مياه المصارف والخزانات الجوفية بالدلتا والوجه القبلى والوادى الجديد.

× تنقية مياه الصرف الصحى المستخدمة فى عمليات استصلاح
ورى الاراضى ، بفصل المواد التى تحتوى على املاح وكيمائيات غير
مرغوب فيها فى احواض الترسيب ، أو حفظ مياه الصرف الصحى
بكمية مناسبة من المياه العذبة .

القمح زاد من ٥.٧ الى ٨.٦٩ أردب.
العدس زاد من ٢,٤٥ الى ٥,٧ أردب.
الفاصوليا زاد من ٤.٠٥ الى ٦.٥٢ أردب.

ويرجع جانب كبير من هذه الزيادة في الانتاج الزراعى، الى العناية بالصرف، سواء بصيانة المصارف القديمة أم بإنشاء شبكات صرف جديدة.

وقد اقترنت مشكلة الصرف في مصر بالتطور في شئون الري وما اقتضاه من اخضاع الارض لنظام الري المستديم. اما قبل ذلك، فقد كانت الزراعة مقصورة في الغالب على فصل واحد من السنة، مما كان يتيح لمستوى المياه الجوفية فرص التذبذب في حدود تسمح بتهوية التربة بين الزراعة والأخرى، فلم يكن عجيبي أن يسود نظام الري الحوضي آلاف السنين دون أن يظهر في تربتها أى اثر من آثار التدهور.

ولما أدخل نظام الري المستديم منذ اوائل هذا القرن، بدأت التربة تفقد الاستجمام بين الزراعات، على النحو الذى كانت تحظى به في القرون الماضية، ثم كان السد العالي وتحولت جميع الحياض الى نظام الري المستديم، وتوفرت المياه فأصبحت جميع الاراضي خضراء طوال العام تقريبا فزادت مشكلة الصرف وتفاقت خطورتها عاما بعد عام واصبحت هناك ضرورة ملحة لسرعة معالجة هذه المشكلة.

اغراض الصرف :

وللصرف ثلاثة اغراض، تتوقف على ظروف التربة وظروف مستوى الماء الأرضي، وهي:

— الحفاظ على التربة في المساحات التي تتمتع بمستوى ماء جوفي مناسب وظروف تربة حسنة، وهنا تكون وظيفة الصرف الرئيسية هي الحفاظ على الانتاج العالي من المحاصيل.

— تحسين التربة في المساحات التي بها مستوى ماء جوفي مرتفع، وبالتالي تتأثر به ظروف التربة وانتاجية المحاصيل. وهنا تكون وظيفة الصرف تخفيض مستوى الماء الأرضي، لزيادة انتاجيتها من المحاصيل.

— استصلاح الاراضي في المساحات التي تكون تربتها اما ملحية أو قلوية. وتكون وظيفة الصرف في هذه الحالة ازالة الاملاح - بعد اضافة المحسنات من الاراضي بغرض استصلاحها واستزراعها لانتاج المحاصيل.

وتتوقف تنمية الانتاج الزراعى على عدة عوامل تؤثر على زيادة

انتاجية المحاصيل الزراعية، وأهمها:

— طبيعة التربة (ملحية أو قلوية).

— مياه الري وكمياتها وطرق استعمالها.

— ارتفاع أو انخفاض منسوب المياه الجوفية.

— الاسمدة وأنواعها وكمياتها وطرق استعمالها.

وهناك ظروف أخرى كثيرة تؤثر على الانتاج الزراعى مثل: الأحوال الجوية، الامراض، الحشرات، استعمال المبيدات الحشرية، الخدمة الزراعية، ونوعية ومناسبة البذور.

كل هذه العوامل لا يمكن اعتبارها مستقلة عن بعضها عند دراسة تأثيرها على انتاجية المحاصيل.

مضار ارتفاع مستوى الماء الجوفي :

يسبب ارتفاع مستوى الماء الأرضي أضرارا بالغة للأرض والمحاصيل الزراعية، ومثال ذلك:

— تضيق مجال نشاط الجذور الحيوى.

— ارتفاع الاملاح الذائبة مع المياه، وترسبها في الطبقات العليا للتربة عند تبخر المياه الحاملة لها.

— قلة التهوية اللازمة لجذور النبات.

— تنشيط بكتريا الاختزال غير الهوائية.

— تعرض بعض النباتات لعدة أمراض مختلفة.

— انهيار خواص التربة.

لذلك كانت العناية بمشروعات الصرف بصيانتها امرا ضروريا وملحا لتهيئة ظروف مناسبة لجذور النبات للحصول على نبات قوى ذى وفرة فى محصوله.

سياسة الصرف

تتناول سياسة صرف الاراضي الزراعية الموضوعات التالية :

— سياسة إنشاء المصارف العامة والطمبات.

— تحديد أعماق الصرف.

— سياسة التوسع في المصارف الحقلية بنوعها :

(أ) المصارف الحقلية المكشوفة.

(ب) المصارف الحقلية المغطاة.

— سياسة الصرف الرأسى بنزع المياه الجوفية.

اولا : سياسة المصارف العامة والطلبات :

كان نظام الصرف بالانحدار الطبيعي، هو النظام السائد خلال الربع الأول من القرن الحالى، وكانت هذه السياسة تحصر المساحة المنتفعة بالصرف فى نطاق محدود ومقصود على الاراضى المرتفعة، التى يمكن صرفها على عمق مناسب يسمح بانحدار مياه مصارفها الى البحيرات الشمالية، أو البحر الأبيض المتوسط انحدارا طبيعيا فى الوجه البحرى، أو الى النيل فى الوجه القبلى. وكانت الحكومة تقوم فى بعض المناطق المنخفضة المتفرقة برفع مياه صرفها بالطمبات، فأنشأت قبل الحرب العالمية الأولى محطات صرف وادى الطمبات والمكس واطلسا وكوم برة. وكان المزارعون فى المناطق الشمالية بالدلتا يصرفون أراضيهم بالآلة على نفقتهم الخاصة، الا ان هذا الاسلوب لم يؤد الى خفض منسوب المياه الجوفية فى جميع الاراضى.

وكان فى نية الحكومة السير فى سياسة الصرف بالآلة، لولا نشوب الحرب العالمية الأولى ففوقفت جميع المشروعات. ونظرا لارتفاع أسعار الوقود، عممت الحكومة الرى بالراحة فتسرب الفساد للارض بسبب ارتفاع منسوب المياه الجوفى.

وفى عام ١٩٣٣ وضعت وزارة الاشغال سياستها المائية للسنوات العشرين التالية مشتملة على عدد من المشروعات الضخمة للتوسع الزراعى وتحسين طرق الرى والصرف.

واهم ماتضمنته هذه السياسة بالنسبة لصرف أقاليم الدلتا هو: تحديد خط يفصل الاراض الجنوبية التى تتمتع بالصرف الكامل باستخدام مصارف الراحة، عن الاراضى الشمالية التى ينبغى ان يعتمد صرفها على الرفع بالطمبات. وقد تم منذ عام ١٩٣٣ تنفيذ برامج التوسع فى مشروعات الصرف بالوجه البحرى وفق السياسة المرسومة وداخل اطارها العام، فشق عدد كبير من المصارف الرئيسية والفرعية، كما اضيف عدد كبير من محطات الصرف فى مناطق التوسع الزراعى.

ثانيا : تحديد اعماق الصرف :

ليست هناك مواصفات ثابتة ينبغى ان تصمم المصارف فى مصر على اساسها حيث توجد عوامل مختلفة تشترك فى تحديد هذه المواصفات، وتتغير من تربة الى تربة، ومن فصل الى فصل، ومن محصول الى محصول. ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلى:

١ - ارتفاع مستوى الماء الارضى وهذا متذبذب بطبيعته.

٢ - العمق الذى تصل اليه الجذور فى جوف الارض، وهذا يختلف

باختلاف المحاصيل.

٣ - تكوين التربة وبرجة احتفاظها بمياه الرى وسرعة تخلصها منها، وتتباين فى ذلك الاراضى الرملية عن الاراضى الطينية.

وقد دلت التجربة على ان جذور نبات القطن تتعمق كلما زاد انخفاض منسوب المياه الجوفية، ويدهى انه لا يمكن شق المصارف لاعماق كبيرة لاسباب عملية ومادية، ونخلص من هذه الحقيقة الى ان الامر يتطلب الموازنة بين امكاناتنا فى تخفيض مستوى المياه الجوفية، وبين الغنم الذى نجنيه من وراء هذا التخفيض.

واذا قدرنا اننا نستطيع الوصول الى انسب الاعماق التى تلائم انواعا مختلفة من المحاصيل فى منطقة معينة، فان الموقف سوف يكون مختلفا اذا انتقلنا الى منطقة اخرى، فالتربة الرملية التى يرتفع فيها معامل النفاذ تضار بالمصارف العميقة الا اذا عاجت برى كثيف مستمر، وعلى التقيض من هذا بالنسبة للاراضى الطينية التى يقل فيها معامل النفاذ، ويطول فيها الزمن الذى تتخلص فيه التربة من المياه، ففى مثل هذه الاراضى ينبغى تعميق المصارف.

ثالثا : سياسة التوسع فى المصارف الحقلية :

ان المصارف العمومية والفرعية لا تؤتى ثمرتها المرجوة الا اذا اقترنت بشبكات من المصارف الحقلية، يتيسر بها صرف كل شبر من الاراضى المزروعة، وبغير ذلك لا يتمتع بالصرف الكامل الا شريط ضيق على جانبي المصارف العمومية والفرعية.

والواقع ان العامل الاكبر فى عدم وفرة الانتاج الزراعى فى مصر، راجع الى عدم قيام المزارعين - لا سيما صغارهم الذين يملكون معظم الاراضى الزراعية - بتزويد أراضيهم بالمصارف الحقلية، ويمكن تعليل ذلك بما يأتى:

— تعدد الملكيات الصغيرة وتفتت الاراضى الزراعية .

— عجز الاهالى عن دفع التكاليف الاولى لانشاء المصارف، بما فى ذلك تكاليف نزع الملكية لتميرها فى اراضى الغير.

— حرص صغار الملاك على الاحتفاظ بملكياتهم الضئيلة وعدم تمزيقها بالمصارف الحقلية.

وقد اختلفت وجهات النظر بشأن التفضيل بين المصارف الحقلية المغطاة والمكشوفة، الا ان البحوث اسفرت عن تفضيل المصارف المغطاة للأسباب الآتية:

— توفير حوالى ١٠٪ من المساحات المزروعة كانت تشغلها المصارف

الحقلية.

— توفير مصارف التطهير والصيانة.

— زيادة المحصول في حالة المصارف المغطاة عنه في حالة عدم

توفر الصرف، بسبب عدم استقطاع مساحة من الأرض.

— قلة مياه الري المستخدمة في ري المحاصيل، وتوفير المياه التي تذهب سدى إلى المصارف - في حالة المصارف المكشوفة - دون الانتفاع بها في اذابة الاملاح.

— سهولة حرق الارض.

وكان الاعتراض على المصارف المغطاة قائما على مايتى :

— ارتفاع التكاليف الأولية في انشائها.

— تعذر الاكتفاء بها في حالة الزراعات التي تتطلب مياهها غزيرة كالارز، او مياهها للفر في مناطق الاستصلاح، اذ ينبغي ان تتسرب هذه المياه الى المصارف بسرعة لا تتفق والبطء الذي تتسم به المصارف المغطاة.

— الحاجة الى تعميق المصارف العمومية لعمق يناسب الانحدار الذي

يتطلبه انشاء المصارف المغطاة.

رابعا : الصرف الرأسى بنزح المياه الجوفية :

المقصود بالصرف الرأسى تخفيض سطح المياه الجوفية، بسحب المياه من الطبقات الرملية السفلى، وذلك باستخدام طلمبات مركبة على مواسير رأسية تخترق الطبقة الطينية.

وقد قامت وزارة الري باجراء بعض التجارب، فاقامت ثلاث مجموعات تتوسط مساحات من الاراضى المحتاجة للصرف، وتتراوح اعماق الآبار فيها ما بين ٦٠ و ٨٠ مترا. كما روى اجراء دراسات اخرى على اساس امكان توفير الصرف المناسب للاراضى عن طريق نزح المياه الجوفية من الآبار الضحلة، وهى قليلة العمق بالنسبة الى الآبار السابقة، اذ يتراوح عمقها ما بين ٣٠ و ٣٥ مترا، وقد اقيمت هذه الآبار في موقعين آخرين.

وظهر من التجارب ان فكرة صرف الاراضى عن طريق نزح المياه الجوفية بالطلمبات لا تعتبر مجزية من الناحية الاقتصادية، الا اذا اقترنت بفكرة استخدام المياه المسحوبة لاغراض الري . فاذا امكن الجمع بين الفائدتين - وادخلنا في حسابنا ما يمكن توفيره من تكاليف رفع مياه الصرف في محطات شمال الدلتا الى جانب قيمة المساحات التي يتطلبها شق المصارف العادية - فقد يكون الصرف الرأسى وسيلة

٨٦

صالحة لصرف اراضى بعض المناطق.

سياسة الصرف الحالية لوزارة الري :

تبين في الخمسينات عدم كفاءة سياسة الصرف السائدة في ذلك الوقت، وهى انشاء المصارف العامة، بحيث تكون مناسب المياه بها اوطى من مناسب ارض الزراعة بحوالى ١.٥٠ متر، لذلك وضعت سياسة الصرف عام ١٩٥٨، محددة الصورة النهائية للصرف بالبلاد على الوجه التالى :

— تعميق الصرف بالمصارف الرئيسية، بحيث يسمح بالصرف الحقلى لعمق ١.٢٥ لكل قطعة من الارض.

— تزويد الاراضى الزراعية بالمصارف الحقلية سواء اكانت مكشوفة أم مغطاة، وذلك بعد عمل الدراسات الأولية المطلوبة والتي تشمل:

× دراسة جيولوجية وطبوغرافية للمنطقة.

× قياس مناسب المياه الأرضية وتذبذبها، خلال عام كامل على الاقل، وتحديد اتجاه سيرها.

× دراسة مناسب النهر والترع المحيطة بالمنطقة.

× تقدير مقنن الصرف والزمن اللازم للصرف بعد ري الاراضى.

× معرفة خواص التربة الطبيعية والكيميائية، ونسب الاملاح بها وانواعها ودرجة تركيزها.

× قياس نفاذية التربة وتحديد سرعة تسرب المياه من سطح الارض، ومن ثم يتحدد نوع الصرف اللازم للمنطقة، وتصميم شبكات الصرف تبعاً لذلك.

وقد روى ان تتحمل الدولة التكاليف اللازمة لتعميق وتوسيع المصارف، وانشاء محطات الصرف التي تكفل عمق الصرف اللازم، وان تقسط على المزارعين تكاليف انشاء المصارف الحقلية على مدى عشرين عاما.

وتضمنت هذه السياسة التوسع في تنفيذ شبكة كثيفة من المصارف الحقلية المكشوفة والمغطاة، لاعطاء الفرصة لكل شبر من الرقعة المنزرعة للتمتع بالصرف الكامل.

على انه قد واجهت تنفيذ شبكات الصرف بعض الصعوبات اهمها:

— صعوبة تدبير النقد الاجنبى لانشاء محطات الطلمبات ولتوريد معدات انشاء شبكات الصرف المغطى.

— الارتفاع في فئات الاعمال.

— عدم توافر الاعتمادات اللازمة بسبب التركيز في تحويل الحياض

قبل الانتهاء من قفل مجرى النيل وبداية الحجز على السد العالي في عام ١٩٦٤.

تمويل مشروعات الصرف :

اتجه الرأي الى التغلب على صعوبة توفير النقد الاجنبى اللازم لتسريع فى تعميم خدمة الصرف، بالحصول على قرض من مؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولى للانشاء والتعمير، وقد تم الاتفاق معه عام ١٩٧٠ على مايلى: (فى الوجه البحرى)

— انشاء ١١ محطة جديدة تخدم ارض الحزام الاوسط بالدلتا، والتي تبلغ مساحته ٨٠٢ الف فدان.

— تعديل وتعميق المصارف العامة الرئيسية الفرعية، فى مساحة ٨٢٤ الف فدان، منها ١٨٧ الف فدان خارج مناطق الطلمبات المبينة بالبند السابق.

— تنفيذ شبكات الصرف المغطى بدلتا نهر النيل، فى مساحة ٩٥٠ الف فدان، ضمنها مناطق الطلمبات بالبند ١ .

اما فى الوجه القبلى فقد تم الاتفاق مع البنك المذكور عام ١٩٧٣ على الآتى:

— انشاء ٥ محطات طلمبات صرف.

— تنفيذ شبكات الصرف العام والصرف المغطى فى مساحة ٣٠٠ الف فدان.

— مشروع مقاومة البلهارسيا فى مساحة ٩٥٠ الف فدان.

وفى عام ١٩٧٦ تم الاتفاق مع البنك الدولى على تنفيذ مشروعات الصرف فى مساحة ٥٠٠ الف فدان، مع انشاء محطة طلمبات صرف واحدة بالوجه القبلى ايضا.

والواقع ان مشروعات الصرف لا تسير طبقا للبرامج التى اتفق عليها مع البنك بسبب:

— قلة الاعتمادات من النقد المحلى.

— عدم وفرة مستلزمات التنفيذ من اسمنت واخشاب وغيرها.

— قلة الايدى العاملة المدربة.

علوة على نقص اعتمادات صيانة المصارف الرئيسية والفرعية ونقص صيانة شبكات الصرف المغطى التى تم تنفيذها والتي بلغت الآن حوالى ٩٠٠ الف فدان.

افضلية الصرف المغطى :

انتهت البحوث التى اجريت على صرف الاراضى الى افضلية

الصرف المغطى عن الزواريق الحقلية المكشوفة، من كافة النواحي الفنية والاقتصادية والعملية، الا ان هناك صعوبات فنية - تتطلب مزيدا من البحث والدراسة - تحول دون انشاء المصارف المغطاة فى بعض الاراضى وهى :

مناطق الارز :

حيث يلجأ الزراع لتقليل رشح المياه الى اسفل الطبقة السطحية، وذلك بسد انابيب الصرف المغطى عند زراعته بالمناطق المزودة بهذه الشبكات. لذلك فان تحديد طريقة انشاء شبكات الصرف المغطى الدائمة بمناطق شمال الدلتا، رهن بالتوصل الى الحلول المثالية نتيجة التجارب التى تجري محليا وعالميا فى هذا الشأن.

الاراضى الملحية والقلوية :

ما زالت المواسير الاسمنتية هى السائدة الاستعمال فى تنفيذ شبكات الصرف المغطى، نظرا لارتفاع المكون الاجنبى فى ثمن المواسير البلاستيك، رغم سرعة تنفيذ الشبكات بالمواسير البلاستيك.

وقد ادى ذلك الى تفضيل اجراء عمليات تحسين التربة وازالة قلويتها وملوحتها قبل تزويدها بشبكات الصرف المغطى.

لذلك فإنه يجب إجراء برامج تحسين التربة فى أراضى شمال الدلتا ، خصوصا الأراضى الملحية والقلوية :

الحد من رشح المياه من الاراضى العالية على الاراضى المنخفضة:

لحماية انتاجية بعض الاراضى الزراعية القديمة بالوادي والمنخفضة المناسيب، بسبب رشح المياه من بعض الاراضى المستصلحة المجاورة والمرفعة المناسيب، كما هو الحال فى مناطق: كوم امبو واسنا والمطاعة وغرب طهطا، ومناطق غرب بحر يوسف بشمال وجنوب سمالوط - انشئت المصارف القاطعة لحماية هذه الاراضى المنخفضة بصفة عاجلة، كما انشئت المصارف المغطاة فى بعض الاراضى المنخفضة، ولكن هذا لم يؤد الى نتيجة حسنة فى حماية هذه الاراضى، لذلك يوصى بالآتى:

— ضرورة دراسة سير مياه الرشح من الاراضى العالية الى الاراضى المنخفضة واتجاهاتها وعلى ضوء هذه الدراسة فقد يحتاج الحال الى ضرورة استعمال الصرف الرأسى بجوار الصرف المغطى.

— عدم زراعة محاصيل تحتاج لمياه غزيرة مثل زراعة القصب بالاراضى العالية، وزراعة محاصيل تحتاج الى مياه بسيطة مثل: العدس والسمسم.

— ان تكون طريقة الري المستعملة هي طريقة الري بالرش.

— ضرورة تبطين ترع الري في الاراضى العالية.

اما منطقة غرب الدلتا - في الاراضى المستصلحة الصحراوية - فانها تتعرض الآن لجملة مشاكل بخصوص الصرف وتعليق مياه بعض الترع والاراضى، بل انه قد اصبح هناك تخوف كبير من تدهور التربة الزراعية بمحافظة البحيرة المنخفضة المناسيب، بسبب رى اراضى تلونها بمتوسط ٣٠ مترا ستزيد في المستقبل الى حوالى ٦٠ مترا ويجب دراسة هذا الموضوع هيدروجيولوجيا وجغرافيا، ووضع الحلول العاجلة له، فقد يحتاج الحال لتغيير نوعية الري في هذه المناطق واستعمال طرق بديلة، او تنفيذ مشروعات صرف بطرق أخرى تتوقف على نتيجة الدراسة.

وتقوم الآن وزارة الري بانشاء مصرف قاطع مجاور لترعة النوبارية، لصرف جميع اراضى هذه المنطقة على البحر الابيض، ونرجو ان يكون قطاع هذا المصرف عميقا بدرجة كافية لاخذ اكبر قدر من مياه الصرف.

وعلى اية حال يجب ان تكون طريقة رى اراضى المناطق المستصلحة الصحراوية هي طريقة الري بالرش، حيث ان طريقة الري السطحي مسرفة في المياه وتسبب رشحا كبيرا بالاراضى الزراعية، مما يزيد من مقنن الصرف بها، وتحتاج الى مصارف عميقة لعدم التأثير على مياه الري بالترع.

ومن الضروري دراسة المنطقة دراسة جيولوجية لمعرفة طبقات الارض - بعد ان ظهرت جيوب مالحة جدا، إثر ذوبان ملوحتها اتجهت الى مياه الترع فأملحتها، وتسببت في القضاء على كثير من حدائق العنب بمناطق التحرير الشمالية.

التوصيات :

على ضوء ماتقدم يوصى المجلس بالآتى :

× اعطاء مشروعات الصرف المتكامل اولوية مطلقة في استثمارات الخطة.

× اجراء تقييم لوضع الصرف المغطى بعد اتساع المساحات التى طبق فيها، مع الاشارة الى المدى الذى سارت اليه عمليات صيانة هذه المصارف، وعلى ضوء النتائج توضع خطة شاملة لتوفير الصرف المغطى على الابعاد الناتجة من دراسة نفاذية التربة وليس طبقا لابعاد محددة في جميع الاراضى، مع ضرورة الالتجاء لاستعمال مواسير البلاستيك في الاراضى التى تصلح فيها.

× ضرورة دراسة ومتابعة مايجرى من دراسات في شأن سير واتجاهات مياه الرش من الاراضى العالية الى الاراضى المنخفضة مع الدراسات الجيولوجية والهيدروجيولوجية والجغرافية لمناطق الاستصلاح بالاراضى الصحراوية.

× الاخذ في الاعتبار احتمال تغيير شبكة وطرق الري الحالية، للحد من مشكلة الرش، واهمية استخدام الصرف الرأسى بجوار الصرف المغطى.

× عدم زراعة محاصيل ذات احتياجات مائية مرتفعة مثل القصب في الاراضى ذات المناسيب العالية.

× الاعتماد في رى اراضى المناطق الصحراوية المستصلحة على طريقة الري بالرش او غيرها من الطرق الحديثة التى من شأنها تقليل المقننات المائية.

× تبطين جميع ترع الاراضى العالية.

× ضرورة صيانة المصارف العامة والمصارف الحقلية المغطاة.

× ضرورة التنسيق بين وزارتى الزراعة والري قبل اقرار تصميمات مشروعات الصرف بحيث لا يبدأ بصرف اية منطقة الا بعد الاتفاق بينهما.

× دراسة اثر ترشيد استخدام مياه الري على سياسة غسل الاملاح والصرف.

× مطالبة الجهات المعنية بعدم القاء مياه المجارى في المصارف العامة وعدم القاء مياه المصانع في المصارف العامة واتخاذ كافة الاجراءات لتنقيتها.

— ان تركيز محلول التربة فى المجال الجذرى للنبات يزداد تدريجيا حتى مع استعمال مياه رى عذبة دائما، نتيجة لان امتصاص النبات لجزيئات المياه من محلول التربة يتم بدرجة أكبر من امتصاصه لجزيئات الاملاح. ويزداد معدل الارتفاع فى تركيز الاملاح المتبقية بالتربة اذا كانت كمية الامطار الطبيعية الفعالة قليلة أو معدومة كما هو الحال فى مصر.

— ان الحدود التى وضعت فى وقت ما لصلاحية المياه للرى لا يمكن اتخاذها اساسا قاطعا للتطبيق فى جميع الحالات أو تحت كل الظروف، خصوصا اذا ما تجاهلت بعض الضوابط المحددة والاحتياجات الواجب اتخاذها عند الاستعمال السليم لهذه المياه. من ذلك تناسب العناصر الذائبة فى المياه، والخواص الكيميائية والطبيعية لقطاع التربة، ونوع النبات، ونسبة مياه الغسيل وكفاءة جهاز الصرف.

— انه تحت ظروف خدمة زراعية متماثلة لا يمكن للنبات - الذى يروى بمياه تزيد نسبة الاملاح الذائبة فيها عن الحدود العادية - ان يعطى انتاجا على نفس المستوى الذى يعطيه نبات يروى بماء عذب.

— ان الاثر السلبي لاستخدام المياه غير العذبة يتم تدريجيا وبصورة قد لا تظهر واضحة للعيان فى فترة قصيرة، الا انها تؤثر ولاشك على المدى الطويل.

ولقد جاء انشاء السد العالى وتشغيله نقطة تحول ايجابية بالنسبة للزراعة المصرية ومستقبلها، ومع ذلك فان التنبيه الى الآثار الجانبية لهذا التحول امر تستلزمه النظرة العلمية، إذ أن التبخر المنتظر من سطح بحيرة السد سينتج عنه زيادة فى ملوحة مياه البحيرة، وطبيعى أن هذه الملوحة لن تبقى فى مياه البحيرة بتركيزها، حيث ان الايراد السنوى للبحيرة سيخفف من اثره، كما ان جزءا منه سيمر من السد العالى الى السودان والدلتا لأغراض الرى، وهذا الجزء ستزداد ملوحته ولو بدرجة طفيفة جدا عاما بعد آخر.

ومما تقدم يتضح ان هناك احتمالا قويا لزيادة مطردة - ولو انها طفيفة - فى نسبة تركيز الاملاح بمياه الرى عاما بعد عام، فاذا اضيف الى ذلك ان انقطاع مياه الفيضان، وتطبيق نظم التحكم فى توزيع مياه الرى، وترشيد استخدامها ستؤدى جميعها الى ان تصبح مياه المصارف أكثر ملوحة - لذلك فان الامر يستدعى التحفظ فى صرف مياه المصارف فى مجارى الرى، خصوصا وان الظروف التى استدعت ذلك قد انتفت بعد انشاء السد العالى وتوفير مياه الرى على مدار العام ويستثنى من

استخدام مياه الصرف

فى أغراض الرى

اتجهت الانظار منذ فترة الى استغلال مياه غير عذبة فى أغراض الرى وزاد الاهتمام بهذا المصدر فى الأعوام الأخيرة تمشيا مع الدعوة الى زيادة الغذاء عن طريق ترشيد استغلال موارد المياه المتاحة وإعادة استخدام المياه المتخلفة عن النشاط الزراعى (مياه الصرف) والعمرانى (مياه المجارى) وغيرها، وخصوصا تلك التى تشكل حجما كبيرا، مع وضع الضوابط والمعايير الفنية اللازمة للحد من أضرارها.

وتعتبر مياه الصرف فى مصر احد الموارد الهامة التى يمكن الانتفاع بها - تحت ظروف خاصة - فى استصلاح واستزراع مساحات جديدة من الاراضى. وقد ظهرت فكرة خلط مياه المصارف بمياه الترع عام ١٩٦٦ وعارضتها وزارة الرى الا عند الضرورة لسد الاحتياجات المائية اللازمة لنمو المحاصيل .

وفى سنة ١٩٦٣ وضعت لجنة مشكلة لهذا الغرض عددا من الضوابط لاستخدام مياه المصارف. وقد اكدت اللجنة على ان يكون استخدام هذه المياه بصفة مؤقتة وعلى فترات متقطعة اذا دعت الضرورة لذلك، مع استمرار تحليل مياه المصارف التى لم يسبق تحليلها للتعرف على مدى صلاحيتها للرى .

مبررات الحد من استخدام مياه المصارف فى الرى :

بنى اتجاه وزارة الرى فى الحد من استعمال مياه المصارف فى الرى سواء بحالتها أو بعد خلطها بمياه عذبة على مشاهدات ونتائج فعلية ظاهرة، كما استند على الاسس العلمية الآتية :

ذلك : الحالات التي تقتضى الظروف الفنية استمرارها مثل مياه صرف اراضى الوجه القبلى، الا اذا وجدت بدائل لذلك.

وقد تبين ان مياه الصرف المستخدمة حاليا فى اغراض الري فى الوجهين البحرى والقبلى تبلغ حوالى ٤.٨ مليار متر مكعب سنويا، وأن مياه الصرف الثابتة التى يمكن الانتفاع بها غير ما يثبت صلاحيته من استخدام مياه الصرف مستقبلا تبلغ حوالى ٩ مليار متر مكعب سنويا، اغلبها من الوجه القبلى الذى لا سبيل لصرف اراضيه الا على النيل (فيما عدا محافظة الفيوم التى تصرف مياهها على بحيرة قارون وبحيرة وادى الريان).

ويجب ان تستمر الدراسات والايحات الخاصة بالاستفادة بكميات اكبر من مياه المصارف التى تذهب الى البحر والبحيرات بشمال الدلتا، والتى تقدر حاليا بحوالى ١٦ مليار متر مكعب سنويا.

وتتوقف درجة صلاحية مياه المصارف لاستخدامها فى اغراض الري على عدة عوامل منها:

— مقدار الاملاح الذائبة فى المياه.

— درجة تركيز املاح الصوديوم ومدى احتمال حدوث الملوحة والقلوية بالتربة نتيجة لاستعمال مثل هذه المياه فى اغراض الري.

— مدى تلوث مياه المصارف بمياه المجارى ومياه المصانع، والسميات التى تحويها المياه نتيجة استعمال المبيدات الكيميائية فى القضاء على الحشائش المائية.

— صفات التربة التى ستروى بها وحالة الصرف ومستوى الخدمة الزراعية بها.

— نوع المحصول الذى يروى بها ومدى تحمله لدرجات الملوحة والقلوية المختلفة.

— طريقة الري المستعملة.

الدراسات اللازمة لاستغلال مياه المصارف:

يجب ان تتعاون جميع الجهات المعنية بوزارتى الزراعة والري ومعاهد البحوث فى اجراء الدراسات الآتية لاستغلال اقصى ما يمكن من مياه المصارف :

— تحديد المواقع المراد استغلال مياه المصارف منها فى اغراض الري، وقياس تصرفات المصارف فى هذه المواقع بصفة دورية على مدار السنة، على ان تسيّر هذه القياسات جنبا الى جنب مع تحليل مياه هذه المصارف كيميائيا بصفة دورية.

— اجراء حصر تصنيفى دقيق للتربة فى مواقع الري المقترحة من هذه المصارف، وذلك بغرض الربط بين صفات التربة وتحليل المياه عند تقرير مدى صلاحية مياه كل مصرف، لرى اراضى المنطقة التى يمر بها بحالتها الراهنة او بعد خلطها بمياه الترعى.

— دراسة حالة الصرف بهذه المناطق، اذ يشترط لاستخدام مياه تزيد فيها نسبة الملوحة لاغراض الري، توفير الصرف العام الجيد العميق، وايضا الصرف الحقلى، سواء المغطى ام المكشوف.

— اختيار نوع الحاصلات التى سيتم زراعتها والتى تتحمل نسبة الملوحة الموجودة بالمياه.

— تحديد المقنن المائى اللازم بالنسبة لكل محصول والفترة بين الريات، اذ يشترط فى حالة استخدام مياه تزيد فيها نسبة الملوحة فى اغراض الري، الاكثار من كمية المياه المستعملة حتى يمكن ازالة الاملاح المتبقية فى التربة من الريات السابقة.

— انشاء مزارع تجريبية تتم فيها دراسة تأثير الري بمياه بدرجات ملوحة مختلفة على نمو النباتات وانتاجية المحاصيل وجودتها، بالاضافة الى دراسة هذا التأثير باستخدام طرق الري المختلفة .

هذا ومن الضرورى فصل مياه المجارى عن مياه الصرف، واستخدامها فى استصلاح واستزراع اراض جديدة، وعدم صرف مياه المجارى فى المصارف الا بعد ترويقها وتعميقها بدرجة كافية محافظة على الصحة العامة وعدم التلوث.

ولما كانت اغلب مصارف شمال الدلتا تصب فى البحيرات الشمالية، وهذه المصارف هى الاقل ملوحة - خصوصا مدة الصيف لمروها فى مناطق الارز - فان إعذاب جزء من بحيرات شمال الدلتا وتركها مصايد للأسماك ، مع زراعة المساحات المتاخمة لهذه البحيرات بما تجود به من محاصيل - هو اخص واخمن الوسائل لاستعمال مياه الصرف بمناطق شمال الدلتا فى التوسع الزراعى، خصوصا وان اغلب تربة هذه البحيرات طينية فوق طبقة من الاراضى الرملية مما يسهل غسلها واستزراعها. كما يمكن استغلال البحيرات العذبة فى عمل مزارع للأسماك تكون مجهزة تجهيزا علميا.

التوصيات:

وفى ضوء ماتقدم، يوصى المجلس بالآتى :

x تعاون الجهات المعنية لوضع السياسة اللازمة للاستفادة من مياه الصرف فى اغراض التوسع الزراعى الافقى باجراء الدراسات

ولاهمية هذه السلعة فى مجالى تحقيق الامن الغذائى والتصدير، قام المجلس بدراسة ظروف انتاج السكر من المصادر المختلفة، والامكانات المحتملة لزيادة هذا الانتاج على ضوء ماقامت به الهيئات ومراكز البحوث المختلفة وماتم من دراسات فى هذا الشأن .

وقد تركزت دراسة هذا الموضوع فى النقاط التالية :

— المعوقات التى ادت الى انخفاض انتاج السكر بمصر والحلول المقترحة فى هذا الشأن.

— انتاج السكر من نبات البنجر بالوجه البحرى.

— زراعة قصب السكر بالوجه البحرى.

التوصيات :

وفيما يلى ما انتهى اليه المجلس من توصيات فى هذه المجالات :

أولا : المعوقات الخاصة بانخفاض الانتاج :

يوصى المجلس بالعمل على ازالة المعوقات التى ادت الى انخفاض

انتاج السكر، وذلك عن طريق مايتأتى:

× العمل على اعادة مصانع انتاج السكر الى قدرتها الانتاجية

الكاملة، بتدعيمها واحلال واستبدال بعض الآلات القديمة او المعطلة باخرى حديثة.

× تحسين وسائل نقل المحصول من الحقول الى المصانع لتلافى

الفاقد.

× تحسين وسائل الري والصرف بصفة عاجلة بالاراضى التى تزرع

قصب السكر نظرا لان قصب السكر من المحصولات المجهد للارض.

× سرعة تسوية الاراضى التى تم تحويلها من الحياض الى الدائم

والتي تزرع قصب السكر لتحسين ربيها وصرفها، بما يحقق زيادة

الانتاج والمحافظة على خصوبتها.

× ادخال الميكنة الزراعية لخدمة الارض وزراعة القصب، لما يحققه

ذلك من خدمة جيدة للارض، وسرعة فى انجاز العمليات الزراعية.

× الاهتمام بمقاومة الآفات التى تنتشر فى زراعات القصب

بالوسائل العلمية الحديثة .

× توفير المخصبات للحصول على اعلى معدل ممكن لمحصول قصب

السكر .

وكذلك يوصى المجلس بالاهتمام باجراء دراسات لمواجهة مشاكل

زراعة القصب وصناعة السكر، وخاصة فيما يتصل بالآتى :

المتكاملة اللازمة لذلك ودراسة الامكانات الهندسية والاقتصادية لتجميع مياه الصرف لاستغلالها فى زراعة محاصيل معينة، مع القيام بالدراسات المستمرة على جميع العوامل المتداخلة ، والتى تفيد نتائجها فى الاستغلال الامثل لهذه المياه فى الري والحصول على اقصى عائد اقتصادى منها .

× انشاء مزارع تجريبية لاستخدام مياه المصارف فى الري بحالتها او بعد إذابها على مساحات تكفل استخدام نتائجها فى الدراسات الاقتصادية.

× ضرورة فصل مياه المجارى عن مياه الصرف واستعمالها فى استصلاح واستزراع اراض جديدة.

× الاهتمام بمعالجة المخلفات السائلة من المدن، واتخاذ الاجراءات اللازمة للاستفادة منها فى رى المساحات الملائمة فى المناطق الصحراوية.

× تشديد الرقابة على المخلفات والتفائيات المتخلفة من المصانع، للتأكد من معالجتها وخلوها من الشوائب التى تلوث مياه الري.

× التحفظ فى خلط مياه المصارف مع مياه الري التى تغذى الاراضى الخصبة المنزرعة حاليا فى الدلتا والوادي، حتى لا تتعرض هذه الاراضى للتدهور نتيجة لذلك خصوصا بعد ان توفرت مياه السد العالى لرى هذه الاراضى.

زراعة قصب السكر والبنجر

يعتبر السكر من السلع الغذائية الاساسية ، كما يعتبر من السلع التصديرية والاستيرادية الرئيسية على المستويين القومى والعالمى.

ان تحقيق الاكتفاء محليا، او زيادة الكميات المصدرة من السكر، يتطلب امتداد انتاج قصب السكر افقيا من الوجه القبلى الى الوجه البحرى فى زمام رقعة المنزرعة حاليا، بقدر ما تسمح به ظروف تركيبها المحصولى، ثم فى زمام رقعة اراضيه الجديدة.

ويمكن ان تحقق زراعة قصب السكر بالوجه البحرى الاهداف التالية :

— اضافة مناطق جديدة صالحة لزراعة قصب السكر فى الوجه البحرى، وتصحيح المفهوم القديم من ان قصب السكر لا يوجد الا فى المناطق الحارة.

— توفير كميات القصب التى تنتقل من الصعيد الى الوجه البحرى سنويا لاغراض مختلفة، حتى يمكن الاستفادة منها فى مناطق انتاجها. ويعتبر هذا تنفيذا عمليا لقانون منع نقل قصب السكر من مواقع انتاجه بالوجه القبلى الى الوجه البحرى.

— اتاحة الفرصة لامكان ادخال الميكنة الزراعية فى زراعة قصب السكر فى هذه المناطق الجديدة، مما يوفر العمالة والتكاليف، خاصة وان الوضع الراهن لاراضى زراعة القصب فى الوجه القبلى لا يسمح باستخدام الميكنة فى عمليات الزراعة والخدمة والكسر والنقل.

— الاستفادة من هذه الاراضى الجديدة، التى لا مجال لزراعتها قطنا او ارزا، لاسباب تتعلق بنوعية التربة او بتوقيت الزراعة.

— عدم وجود مجال للتوسع الافقى فى انتاج القصب حول المصانع الموجودة حاليا بالصعيد، مما ينجم عنه عدم اتاحة الفرصة لراحة الارض، وتدهور المحصول، بسبب تعذر تنفيذ دورة زراعية سليمة.

— اتاحة الفرصة للمحاصيل التقليدية الاخرى للدخول فى الدورة الزراعية بأراضى الصعيد، وخصوصا فى بعض المناطق التى يوجد فيها القطن والقمح.

ونظرا لان معظم مايزرع من القصب حاليا فى الوجه البحرى هو من الاصناف المنتشرة فى الوجه القبلى، ولكنها تزرع بغرض (المص والعصير الاستهلاكى)، ولما كانت حالة النمو فيها ممتازة— فان ذلك يمكن ان يعتبر مؤشرا قويا لنجاح زراعتها بالوجه البحرى لانتاج السكر.

وبناء على ماتقدم، يوصى بمزيد من الدراسات والتجارب بالنسبة لما

يلى :

— أصناف القصب الملائمة لاستخراج السكر فى مناطق مختلفة من

الدلتا .

— مدى تأثير عمق الحرث على نمو المحصول وكميته.

— المعدلات الاقتصادية للتسميد الأزوتى، واستخدام عنصرى الفوسفور والبوتاسيوم.

— الاحتياجات الفعلية من المياه اللازمة لقصب السكر ، وتأثير الافراط فى الري على المحصول من حيث الكمية ونسبة السكر .

— الدورات الزراعية فى المناطق التى تزرع قصب السكر، للوصول الى اصلح الدورات لها.

— اجراء الدراسات المقارنة على الاصناف المختلفة سواء منها المستورد او المنتج، عن طريق عمليات الانتخاب.

ثانيا : انتاج السكر من نبات البنجر:

لما كان «بنجر السكر» هو المحصول الثانى المستخدم لاستخراج السكر فى العالم، فقد تمت مناقشة هذا الموضوع على ضوء الدراسات والتجارب التى تمت بمصر، وخاصة فى منطقتى الحامول والزاوية بمحافظه كفر الشيخ.

وفى هذا الشأن يؤكد المجلس على التوصيات التالية :

— التوسع فى اجراء الدراسات والبحوث التطبيقية على زراعة البنجر من ناحية الاصناف المختلفة ومدى صلاحيتها ونجاحها فى مصر.

— اجراء دراسة مقارنة البنجر فى بورت تشمل المحاصيل التقليدية الصيفية والشتوية، لتحديد المكان الملائم اقتصاديا لزراعة البنجر.

— اجراء دراسة اقتصادية لمقارنة القصب مع البنجر فى بورة واحدة فى نفس المنطقة حيث يمكن تشغيل مصنع انتاج السكر فى تصنيع كل من المحصولين.

— اجراء تجارب وبحوث زراعية خاصة لمعرفة المواعيد المناسبة، وكميات التقاوى وطرق انتاجها ومعدلات التسميد والرى ومقاومة الحشائش وعمليات الحصاد، وذلك بهدف تحديد افضل العمليات للحصول على اعلى نسبة من السكر.

— التعرف على الآفات التى يحتمل ان تصيب محصول البنجر وطرق مقاومتها، لتلافى انتشار هذه الآفات بشكل وبائى مستقبلا .

— الاهتمام بوسائل الارشاد الخاصة بزراعة البنجر فى مصر، باعتباره محصولا جديدا يجب مساعدة الزراع وارشادهم لانتاجه بكفاءة تامة .

ثالثا : زراعة قصب السكر بالوجه البحرى :

— عمليات انتاج القصب باستعمال الطرق الآلية المناسبة، من تجهيز الارض للزراعة حتى عمليات الكسر والنقل ، مع حساب اثر سقوط الامطار اثناء عمليات الكسر والنقل في مناطق شمال الدلتا .
— الدورات الزراعية التي سوف يشترك فيها القصب، على ان تشمل الدراسة مقارنة فنية واقتصادية بين القصب والمحاصيل التقليدية الاخرى الموجودة في الدورة، والتي سوف يحل محلها القصب .
— الاحتياجات المائية ، ومدى ارتفاع مستوى الماء الارضى وعمليات الصرف في كل منطقة.

— الآفات التي تصيب القصب وتؤدي الى انخفاض المحصول وخاصة الديدان الثاقبة وأنسب الطرق للقضاء عليها .
توصية عامة :

هذا ويوصى المجلس بتكوين هيئة بحث مشتركة من الجهات المعنية، تختص بانتاج السكر لمتابعة الدراسات التي تمت في هذا الشأن وتقييمها، واستكمال الدراسات الخاصة بتقرير الجدوى الاقتصادية لكل مصدر من مصادر انتاجه، مقارنة بالمحاصيل الاخرى في الدورة الزراعية في المناطق المختلفة .

التنمية الزراعية بمحافظة الفيوم

قام المجلس بمناقشة هذا الموضوع، الذي اعدته شعبة الانتاج الزراعي والري، على ضوء ما عرض عليها من تقارير وبحوث: الدراسة الوافية التي تمت تحت اشراف المنظمة العربية للتنمية بمعاونة واشتراك

الجهات المعنية .

وقد اوضحت دراسات الشعبية ما يأتي :

يبلغ تعداد السكان بالمحافظة، وفقا لاحصاء ١٩٧٦ - ١٠١٤٠ مليون نسمة، وهي بذلك من المحافظات منخفضة الكثافة (٤٠٠ نسمة لكل ٢ كم في المتوسط ، بل إن بعض الجهات تقل كثافتها حتى تصل إلى ١٠٠ نسمة لكل ١ كم) ، مما يترتب عليه انخفاض الطاقة الانتاجية ، خاصة والمحافظة ليست من مناطق الجذب البشري، إذ تفقد من سكانها سنويا ما يوازي ٢.١٪، وترجع ظاهرة الهجرة الى تأخر الانتاج الزراعي وعدم كفاية مشروعات التنمية .

ويشكل سكان المحافظة ٣٪ من جملة سكان الجمهورية، وتبلغ نسبة الزيادة السنوية نحو ٢.٤٪ ، وتبلغ نسبة القوى العاملة بها ٦١٪ من جملة سكانها، منهم ٥١٪ من المشتغلين بالزراعة .

وتمثل محافظة الفيوم وحدة طبيعية واقتصادية مما يدعو الى تطبيق مشروعات التكامل بها .

وتبلغ مساحة الاراضي الزراعية نحو ٣١٥ الف فدان بنسبة ٧٦٪ من المساحة الكلية للمحافظة ، اما الباقي فبعضه قابل للاستصلاح (نحو ٦٠ الف فدان) والبعض الآخر اراضييه صخرية او مجدية.

ومن بين الاراضي الزراعية، تمثل اراضي الدرجة الاولى ٢.٤٨٪ من مجموع مساحة المحافظة، وهي اراض خصيبة ذات تربة رسوبية عميقة القطاع جيدة الري والصرف، وتتركز في مركزي ابشواي والفيوم وجنوب غربي مركز سنورس، اما بقية الاراضي، فتختلف حسب درجتها: بين الطينية والخفيفة من القلويات، والملحية .

استصلاح الاراضي :

يعتمد استصلاح اراضي الدرجة الثالثة ومادونها، على زيادة حصة مياه الري بالقدر الذي يسمح بالتوسع الرأسي عن طريق ترشيد الانتاج وزيادته وتنوعه مما يفيد في اعادة التركيب المحصولي بالمحافظة او بالتوسع الافقي الذي يؤدي الى اضافة مساحات زراعية جديدة الى اراضي الاستصلاح .

وتواجه مشروعات الري والصرف صعوبات منها :

— طبيعة السطح شديد الانحدار مما يؤدي الى سرعة الصرف قبل اتمام غسيل الارض .

93

— ارتفاع منسوب بحيرة قارون.

وقد أمكن تخفيف هذه الصعوبات عن طريق تنفيذ مشروع وادى الريان وصرف ثلث أراضي المحافظة فى بحيرة هذا الوادى، وإدخال بعض التعديلات على العملية الزراعية مثل: إضافة الجبس الزراعى، وزيادة الاسمدة، ومداومة تطهير المصارف .

الملكية الزراعية:

تبلغ الحيازات الزراعية بالمحافظة (إحصاء ١٩٧٦) نحو ٨٣ ألف حيازة بمتوسط ٣,٧ فدان للحيازة الواحدة ، منها نحو ٧٤٪ يزرعها مالكوها والباقي مؤجرة . وكانت الحيازات التى تقل عن خمسة أفدنة قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ تمثل ٣٥,٤٪ من جملة المساحة المنزوعة بالجمهورية وأصبحت بعد صدوره ٤٦,٥ ٪ ، وزادت بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى عام ١٩٦١ الى ٥٢,١ ٪، وفى عام ١٩٦٥ بلغت نسبة الحيازات التى تقل عن خمسة أفدنة ٥٧,١ ٪ من مجموع المساحة الزراعية عدا ما كان باقيا تحت التوزيع .

وبالمقارنة يتبين أن الحيازات الزراعية فى محافظة الفيوم كانت مفتتة حتى قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ ، إذ تقل نسبتها عن المتوسط العام للجمهورية، كما أن الإصلاح الزراعى لا يشرف الا على ١٢ ٪ فقط من هذه الحيازات ، وهذه الظاهرة قائمة حتى الآن ، كما أن أغلب الحيازات الكبيرة هى تفتيش وزارة الزراعة ، والباقى مملوك لأفراد قلائل .

ولا شك أن انتشار الملكيات الصغيرة فى المحافظة يعوق مشروعات التنمية الزراعية تخطيطيا وتنفيذا .

الرى والصرف :

المورد المائى الوحيد للمحافظة هو بحر يوسف ، إذ تمتد منه مياه الرى عند قناطر اللاهون بما يوازى ٦١٠٠ م^٣ سنويا للفدان ، زيدت الى ٦٩٠٠ م^٣ بعد تنفيذ مشروع وادى الريان ، والفارق بين منسوبى قناطر اللاهون وبحيرة قارون ٦٨ مترا ، ويؤدى هذا الى انحدار كبير فى السطح لقرب المسافة بينهما ، ويصل الفارق الى مترين لكل متر بين مدينة الفيوم والبحيرة مما يؤدى الى عدم التناسق بين عمليات الرى والصرف وبالتالي عمليات التنمية الزراعية . لذلك كانت طرق الرى المسماة بالأعتاب الحرة أمرا ضروريا لضمان توزيع المياه ، ولا تستعمل البوابات الا عند اتمام الترع الرئيسية .

أما بالنسبة للصرف ، فهو داخلى ، ينتهى فى بحيرة قارون بواسطة

مصرفى البطس والودى ، ونظرا لشدة انحدار السطح ، يتم الصرف كله بالراحة ، فيما عدا منطقة الفرق فى الجنوب ، التى يتم الصرف فيها بواسطة محطات خاصة .

وتقدر كمية مياه الصرف بخمس كمية مياه الرى ، ومشكلة الصرف الرئيسية هى ضرورة الموازنة بين كمياته ، وبين الفاقد من بحيرة قارون سواء بالبخر أو التسرب ، ذلك لأن أى ارتفاع فى منسوب مياه البحيرة يؤدى الى طغيان مياهها على الأرض المحيطة بها . لذا كان التحكم فى مياه الرى ، وبالتالي فى مياه الصرف ، أمرا حتميا .

مشروع وادى الريان :

الهدف الأساسى لهذا المشروع هو استيعاب المياه الزائدة عن الطاقة الصرفية المحددة لبحيرة قارون ، وقد تم تحويل صرف ٣/١ زمام المحافظة (١٢٠ ألف فدان تقريبا) الى بحيرة وادى الريان .

الا أن تنفيذ المشروع لم يستكمل حتى الآن ، ومازالت هناك مشروعات تسمى ما بعد الريان : تهدف الى تحقيق ما يلى :

— زيادة مساحة بحيرة وادى الريان مما يساعد على تنمية مشروعات الثروة المائية بها .

— زيادة محصول الذرة بما يوازى ٥٠٠ ألف أردب سنويا نتيجة تحويل مساحات كبيرة من الذرة النيلة الى الصيفى ، كذلك زيادة محصول القطن الى ٦٣ ألف قنطار ، ومحصول القمح الى ١٠٠ ألف أردب نتيجة توفير مياه الرى مع تحسين الصرف .

— ارتفاع انتاجية أراضي الدرجتين الثالثة والرابعة ، وكذلك بدء انتاج الأراضي البور المقرر ردها .

الانتاج الزراعى :

أدت مشاكل التربة ، والرى والصرف وعدم اهتمام المزارعين وانتشار ظاهرة الملكيات الصغيرة الى انخفاض مستوى الانتاج الزراعى فى محافظة الفيوم .

وفيما يلى توزيع المساحة المحصولية بالمحافظة :

٤٢٥	ألف فدان	محاصيل حقلية .
٢٤	ألف فدان	خضر .
١٨,٥	ألف فدان	فاكهة .
١١	ألف فدان	نباتات طبية وعطرية .
٤٩٦,٥	ألف فدان	المجموع (مساحة الأراضي الزراعية نحو ١٣٥ ألف فدان) .

المحاصيل الحقلية :

يتضح من دراسة الاتجاهات الزمنية للمساحات المنزرعة ومتوسط انتاجية الفدان قبل عام ١٩٧٥ أن متوسط انتاجية الفدان من القطن منخفض . لذلك أصبح الاتجاه هو تقليل مساحة القطن وتوجيه باقى المساحة الى بعض الحاصلات الأخرى التى ثبتت زيادة انتاجيتها وحقت عائدا مرتفعا ، وكذلك بالنسبة للذرة النيلية التى أصبح الاتجاه استبدالها فى كثير من المناطق بالذرة الشامية .

وتتركز زراعة القطن والكتان والفل والسودانى والأرز الصيفى بمركز طامية والذرة الشامية الصيفى بمركز الفيوم ، والفل والسمسم والذرة الشامية النيلية والبرسيم المسقاوى والقمح بمركز أطسا والحلبة بمركز ابشواى .

وابتداء من عام ١٩٧٦ شكلت المحاصيل الحقلية حوالى ٨٥٪ من اجمالى انتاج المحافظة ، وهذا يدل على قلة المساحة المحصولية للخضر والفاكهة ، رغم شهرة المحافظة بالتخصص فى زراعتها .

الخضر والفراكة :

أما عن الخضر ، فإن متوسط انتاجية الفدان منخفض نسبيا مقارنة بمتوسط الانتاجية على مستوى الجمهورية ، فيما عدا الطماطم والفلفل والكرب . وتحتل الطماطم مركز الصدارة بالنسبة للخضر وتزرع للتصرف خارج المحافظة .

ويتركز انتاج الفاكهة فى مركزى سنورس وابشواى ، ويقوم بزراعتها غالبا عدد من صغار الملاك لا تتوفر لديهم امكانيات زراعتها ، لذلك تدهور الأشجار بسرعة ويقل المحصول كما وكيفا . ويمثل العنب الفيومى النسبة الكبرى من مساحة الفاكهة وهو على الانتاج مبكر النضج ، الا أن ثماره سريعة التلف ، أما المشمش فيتركز فى مركزى ابشواى وسنورس .

وأما النباتات الطبية والعطرية فتزرع فى مساحة ١١ ألف فدان تقريبا وتنوع بين ، العتر الذى يزرع فى أكبر مساحة ، وبين البابونج والنعناع والبردتوس والاقحوان والكرويا والياسمين .

ويواجه التوسع فى زراعة الخضر عدة مشكلات تتلخص فى قلة الاراضى الجيدة الصالحة لزراعتها وعدم اتباع دورة زراعية خاصة بها ، وعدم الاهتمام بمقاومة الآفات وقلة الأسمدة الملائمة كما ونوعا ، وأخيرا عدم الاهتمام باستخدام التقاوى عالية الانتاج والاكتفاء بالأصناف البلدية .

الثروة الحيوانية والسمكية :

يوجد بالمحافظة وفقا لإحصائية ١٩٧٦:

١١٥ ألف رأس من البقر يقابلها ٢٢٥٠ ألف على مستوى الجمهورية.

٥٤ ألف رأس من الجاموس يقابلها ٢١٠٠ ألف على مستوى الجمهورية .

٥٢ ألف رأس من الأغنام يقابلها ٢١٠٠ ألف على مستوى الجمهورية ٥٥ ألف رأس من دواب أخرى يقابلها ١٤١٠ ألف على مستوى الجمهورية .

فالثروة الحيوانية بالمحافظة ليست على المستوى المطلوب ، خاصة أن بالمحافظة :

٨٠ وحدة لرعاية الحيوانات (أقيم بعضها بالجهود الذاتية)

٥ مراكز للتلقيح الصناعى ملحقة بالوحدات البيطرية .

١٥ جمعية متخصصة فى تربية الماشية (تجمعت أخيرا فى جمعية واحدة بهدف تنسيق الجهود فى التربية والتنسيق) .

ومن مشاكل الثروة الحيوانية بالمحافظة :

- نقص الأعلاف (خاصة فى الصيف) مما يؤدى الى اصابة الماشية نتيجة اعتمادها على حشائش الجسور .

- عدم اتباع الطرق العلمية الحديثة فى تربية وتسمين الماشية وزيادة انتاجها من اللحوم والألبان .

- كذلك فإن استخداماها فى الخدمات الحقلية يقلل من قيمتها الانتاجية.

أما بالنسبة للدواجن ، فللمحافظة شهرة خاصة بها ، فالدواجن الفيومى من السلالات الممتازة ، واحتياجها من الأعلاف قليل وقدرتها على مقاومة الأمراض كبيرة ، ومع ذلك فقد تدهورت هذه السلالة أخيرا مما أدى الى انشاء محطة لبحوث الدواجن وتدعيمها . ويوجد بالفيوم ٢,٥ مليون دجاجة تقريبا تنتج حوالى ٤٠ مليون بيضة سنويا ، كما يوجد ٤١ معمل تفريخ بلديا يبلغ انتاجها ٥ مليون بيضة سنويا ، كذلك توجد جمعية متخصصة لمربي الدواجن ، توفر احتياجاتهم من الأعلاف واللحاحات ، وتقوم بدور كبير فى ارشاد المربين .

أما بالنسبة للثروة السمكية ، فإن بحيرة قارون هى المصدر الرئيسى لها ، ويوجد بالمحافظة ٥٥٠ مركب صيد شرعيا معظمها قديم ، لم تزد جملة انتاجها عام ١٩٧٧/٧٦ عن ١٥٠٠ طن ، ولعل نقص المحصول

التوصيات:

على ضوء الدراسات التي قامت بها الشعبة وما دار بالمجلس من مناقشات ، يوصى المجلس بما يلي :

* تنفيذ البرامج والمشروعات التالية طبقا للترتيب الآتى :

- برنامج تنمية الانتاج الزراعى فى الرقعة المنزرعة حاليا .

- انتاج البيض .

- تنمية الثروة السمكية .

- استصلاح البور المتخلل الزمام والمقدر بنحو ٣٦ ألف فدان .

- مشروع تربية الأبقار الغريزيان .

- تسمين الدواجن .

- تسمين الأغنام .

مع وضع برنامج زمنى للتنفيذ مع المتابعة والتقييم لكل خطوة أولا فاولا .

* أن يرتبط الأجر والحافز للموظفين فى قطاع الزراعة بالمحافظة بنجاح الخطة وبالقضاء على ظاهرة تفاوت الانتاج فى التجميعات تحت الظروف المتماثلة .

* اعطاء أولوية لانجاز الدراسات العلمية على بحيرة قارون ومنخفض وادى الريان لتفادى الزيادة المستمرة فى التخزين وارتفاع نسبة الملوحة نتيجة لزيادة الصرف فيهما بسبب التوسع الزراعى الأفقى وزيادة المقننات المائية للرى .

* تطبيق طرق الرى الحديثة مثل الرى بالرش والتنقيط فى الاراضى التى سيتم استصلاحها وفى بعض المواقع المنزرعة حاليا ، مما يؤدي الى تقليل مقننات الرى وتقليل مياه الصرف . مع تفضيل المحاصيل ذات المقننات المائية القليلة .

* تقليل الملوحة فى بحر يوسف بعد اجراء ما يلزم من دراسات تطبيقية، ويمكن النظر فى اقامة مصبات لبحر يوسف على النيل لتغذيته بمياه عذبة من امام اسيوط وبذلك تخف ملوحته، خاصة وأنه وفقا لخطة التوسع الأفقى سيتم صرف الـ ٢٠٠ ألف فدان الجديدة على بحر يوسف .

السمكى يرجع الى الزيادة النسبية فى ملوحة بحيرة قارون وعدم تطوير وسائل الصيد ، وادخال الوسائل العلمية الحديثة . ولا شك أن التوسع فى انشاء الملاحات على شواطئ البحيرة يثبت الملوحة بها ويحد من زيادتها خاصة بعد أن أثبت التحليل الكيمائى المقارن زيادة طفيفة فى بعض العناصر الملحية فى مياه البحر الأحمر عن البحيرة مما لا يؤثر فى ثروتها السمكية

أما بحيرة وادى الريان فتمتاز بقلّة ملوحة مياهها عن مياه بحيرة قارون ، ومع ذلك لا يزيد انتاج الأسماك عن ١/٢ ، انتاج بحيرة قارون .
التنمية الزراعية المتكاملة :

يستدعى تنفيذ مشروعات التنمية الزراعية المتكاملة فى المحافظة ، اعادة النظر فى التركيب المحصولى بها ، واعادة الحصر التصنيفى للأراضى ، حيث مضى على الحصر القائم أكثر من ٢٠ عاما .
لمحصول القطن - على سبيل المثال - يعتبر غير اقتصادى لانه يزرع فى اراض معظمها من الدرجة الرابعة ، على حين ينبغى قصر زراعته على اراضى الدرجتين الأولى والثانية ، مع تغيير الصنف الذى يزرع حاليا (جيزة ٦٦) بصنف آخر ملائم لظروف المحافظة ، وخاصة مركزى سنورس وابشواى ، على أن تحل محله فى اراضى الدرجتين الثالثة والرابعة محاصيل غير مجهدة للأراضى مثل الارز الصيفى والذرة الرفيعة الصيفية ، وكذلك الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية .

وتقتضى سياسة اعادة التركيب المحصولى بالمحافظة ضرورة تنفيذ برامج تحسين وصيانة الاراضى وتوفير مصادر الرى والوصول بالصرف الى طاقته المطلوبة ، على أن تهدف هذه البرامج الى زيادة انتاجية الفدان لتصل عام ١٩٨٤ الى المستوى الحالى لأعلى مركز فى المحافظة . ثم تتزايد الانتاجية فى عام ١٩٨٧ لتصل الى مستوى انتاجية الجمهورية عام ١٩٨٠ .

ويبين جدول قادم مشروعا مقترحا لتركيب محصولى جديد بالمحافظة ابتداء من عام ١٩٨٤ يحتاج الى مزيد من الدراسة وخاصة من الناحية الاقتصادية .

مشروع التركيب المحصولي الجديد عام ١٩٨٤

المحصول	الاقتراح	الأسباب
القمح	خفض المساحة ١٤ ألف فدان	التوسع في زراعة الخضر شتاء وزيادة مساحة الأرز والذرة صيفا
الشعير	خفض المساحة ٦ آلاف فدان	يستكمل النقص من البور المتخلل
الفول	زيادة ٣ آلاف فدان	زيادة الانتاج ٢٧ ألف أردب عام ٨٤ ترتفع الى ٤٦ ألف أردب عام ١٩٨٧
الترمس	زيادة فدان	زيادة الانتاج ٩ آلاف أردب عام ١٩٨٤
الحلبة	تستبعد من التركيب المحصولي	ضعف الانتاج
الكتان	زيادة ٣ آلاف فدان	زيادة الانتاج ٦,٦ ألف طن قش و ١٤ ألف أردب
البصل	زيادة المساحة ٨ آلاف فدان	زيادة في الانتاج ٥٣ ألف طن عام ٨٤
الثوم	زيادة ١٨٠٠ فدان	زيادة في الانتاج ١٣ ألف طن عام ٨٤
الخضر	زيادة ١٣ ألف فدان	زيادة في الانتاج ١٠٣ آلاف طن عام ٨٤
الأرز	تبقى المساحة كما هي	زيادة في الانتاج ١٠ آلاف طن عام ٨٤
الذرة الشامية	تحويل التيلى الى الصيفي	زيادة في الانتاج ٣٣٧ ألف أردب عام ٨٤
الذرة الرفيعة	تبقى المساحة كما هي	زيادة في الانتاج ٥٦ ألف أردب عام ٨٤
السمسم	زيادة ألف فدان	زيادة في الانتاج ٦ آلاف أردب عام ٨٤
الفول السوداني	زيادة ألف فدان	زيادة في الانتاج ١١٥ ألف عام ٨٤
الخضر الصيفي	زيادة ٧ آلاف فدان	زيادة في الانتاج ٨٣ ألف طن عام ٨٤
الخضر النيلي	زيادة ٨ آلاف فدان	زيادة في الانتاج ٩٥ ألف طن عام ٨٤
النباتات الطبية	زيادة ٨,٥ ألف فدان	قيمة الزيادة ٢٧ ألف جنيه عام ٨٤
البرسيم	تبقى المساحة كما هي	تغطي احتياجات الحيوانات شتاء
الفاكهة	زيادة ٢,٥ ألف فدان	زيادة في الانتاج ٣١ ألف طن عام ٨٤
القطن	خفض المساحة ١٧ ألف فدان	تتحول الى زراعة خضر ونباتات طبية

أما الوضع بالنسبة للتخزين المستمر في بحيرة ناصر فمختلف ، لأن فكرة التخزين المستمر نفسها تقوم على أساس اقتطاع كل فائض من إيرادات السنين السمان لصالح السنين العجاف ، حتى يتكون من هذا الفائض رصيد هائل ، يضمن الوفاء باحتياجات الزراعة في كل السنين مهما قل معين النهر وشح إيراده .

وإذا فمنا سيب المياه في بحيرة ناصر ستظل رهنا بتقلب إيرادات النهر في كل سنة ، فقد يأتي عاليا كما حدث في عام ١٨٧٨ / ١٨٧٩ ، والذي سجل إيرادات قدره ١٥٠ مليار متر مكعب ، وقد يأتي ضعيفا كما حدث في عام ١٩١٣ - ١٩١٤ ، والذي سجل إيرادات قدره ٤٢ مليار متر مكعب وقد يأتي بأحجام تتراوح ما بين إيرادات هاتين السنتين ، ومع ذلك فطبيعة التخزين في بحيرة ناصر يحكمها أمران :

- أن منسوب ١٨٣ مترا يمثل أقصى ما يمكن أن ترتفع إليه مياه البحيرة.

- أن منسوب ١٧٥ مترا يمثل أقصى ما ينبغي أن يكون عليه منسوب البحيرة في نهاية شهر يوليو من كل عام ، وذلك حتى تكون السعة بين هذين المنسوبين صمام أمن لأغراض الوقاية من أخطار الفيضان .

ولذلك فإن كنتور ١٨٥ مترا هو أدنى كنتور مناسب لبناء القرى والمساكن ، لكيلا تكون في متناول مياه البحيرة إذا ارتفعت لأقصى منسوب .

كما أن الزراعة المستديمة على ضفاف البحيرة ينبغي أن تعلق منسوب ١٨٠ مترا ، وأن الزراعات في المستوى الأدنى من منسوب ١٨٠ مترا لن يكون لها طابع الدوام ، وإنما ستكون رهنا بانغمار الأرض وانكشافها وهو ما يتحدد أمره عقب كل فيضان .

التوصيات :

وقد انتهى المجلس ، على ضوء الدراسات الهيدرولوجية لموازنات السد العالي والدراسات الميدانية للمساحات على المناسيب المختلفة لبحيرة ناصر ، إلى ما يلي :

أولا : مساحة الأراضي التي يمكن استزراعها :

- يمكن زراعة مساحة قدرها ٣٣,٠٠٠ فدان بصفة دائمة ، وهي المحصورة ما بين منسوبي ١٨٠ م و ١٨٥ م .

- يمكن زراعة مساحة قدرها ٦٣,٠٠٠ فدان - وهي المحصورة ما بين منسوبي ١٨٠ م و ١٧٥ - زراعة حوضية وزراعة صيفية ، وذلك

* الاهتمام بتنفيذ مشروعات تسمين البتلو وتوفير بدائل لتغذية البتلو واعطاء هذا المشروع رعاية خاصة لأن نتائجه مؤكدة .

* الاهتمام بنقل زريعة الأسماك لأن أسلوب استخدام عربات الثلاثيات يؤدي إلى موت جزء كبير منها قبل وصوله .

* تحديث العمليات الزراعية الخاصة بالانتاج النباتي عن طريق استعمال الآلات الزراعية المناسبة .

امكانيات الري والزراعة على ضفاف بحيرة ناصر

قام المجلس بدراسة امكانيات الري والزراعة على ضفاف بحيرة ناصر ، تحقيقا للثورة الخضراء وامتداد الزراعة إلى كل الأراضي التي تسمح الامكانيات بزراعتها وتعمير منطقة النوبة الزاخرة بالاثار التي تجذب السائحين من شتى أنحاء العالم وبعث الحياة على ضفاف النيل في حدودنا الجنوبية ، لتصبح منطقة جذب سكاني .

وقد أوضحت الدراسة أن التخزين الموسمي في حوض خزان أسوان المعلى كان خاضعا لنظام رتيب تحكمه برامج مرسومة ، ومواقيت معلومة تتكرر كل عام ، فكان البدء في ملء الخزان إلى سعته المحدودة يقتصر عادة بالنصف الأول من شهر أكتوبر ، وكان ملؤه لأقصى مناسبيه يتم في أواخر شهر يناير ، ثم تطلق منه المياه تدريجيا حتى يتم تفريغه في أواخر شهر يوليو ، ولذلك لم تكن ثمة صعوبة في ظل النظام الرتيب أن تتحدد المساحات المقدرة زراعتها في أراضي النوبة على امتداد العام كله .

- (الكثير نجيج) ، وهي نوع من أنواع اللوبيا يزرع وينمو في كل فصول السنة .
- الذرة الرفيعة والدخن السوداني ، وهما من الزراعات النيلية .
- الجورمة (ويستخرج منه الزيت) وكانت تزرع في الأراضي الرملية وتعطى محصولا وفيرا .
وتتجه بعض الدراسات المتخصصة الى امكان زراعة الاشجار المعمرة ، وزراعة البن والشاي والكاكاو والكولا والماناس وجوز الهند وأشجار البيريدي هرويت ، وذلك للملاحة الجور السائد في هذه المنطقة لمثل هذه الزراعات .
خامسا : توطين الأهالي :
ان الصيد في بحيرة ناصر لا يمكن زيادة كميته ، الا بتوطين الأهالي في منطقة النوبة بكامل طولها ، حتى يمكن استقرار الصيادين وتفرغهم للصيد ، كما أنه لا بد من وجود طريق برى لنقل الأسماك بسرعة ، بدلا من نقلها بواسطة النقل النهري .
ولا شك أن قيام الزراعة في هذه المناطق سيخدم السياحة خدمات جليلة.

الدورة الخامسة ١٩٧٨ - ١٩٧٩

استصلاح الأراضي

التوسع في الرقعة الزراعية ، بإضافة مساحات جديدة من الأراضي ، يعتبر ضرورة قومية لتحقيق الأمن الغذائي لسكان مصر الذين يتزايدون بمعدلات مرتفعة ، فضلا عن اقتران التطور الحضارى بارتفاع

بريها ريا مزدوجا .
- يمكن زراعة مساحة قدرها ٥١٩,٠٠٠ فدان ، فيما بين كنتورى ١٦٠ ، ١٧٥ م ، لمدة تتراوح ما بين ستة وثلاثة أشهر في السنة .
- يصعب رى المساحات فوق كنتور ١٨٥ م من مياه بحيرة ناصر ، وذلك لحاجتها الى أنواع معقدة من وسائل الضخ ، ويقتضى ذلك دراسة امكان ريها من المياه الجوفية ، وتحديد امكان زراعتها على ضوء نتائج هذه الدراسة .
ثانيا : التربة :
أوضحت الدراسات أن معظم الأراضي المتاخمة لضفاف البحيرة تجمعات رملية تعلو طبقات الحجر الرملي النوبي ، وهي وإن كانت ذات قدرة انتاجية منخفضة ، بالقياس الى تكاليف الزراعة والرى ، الا أن استغلال الأراضي التي ينتظر أن تتعرض فيها للغمر الموسمي في زراعة المحاصيل الملائمة ، قد يسفر عن نتائج اقتصادية مشجعة ، بسبب قلة تكاليف الرى ، وعدم الحاجة الى الصرف ، كما أن هذه الأراضي قد تتغير خواصها ، بسبب رسوب الطمي عليها ، وتعرضها لعمليات الغمر والانكشاف .

ثالثا : طريقة الرى التي يمكن اتباعها :
يتعين أن يتم رى المساحات السابق بيانها ، بضخ مياه البحيرة بواسطة طلمبات مركبة على صنادل عائمة تضخ المياه عن طريق خط أنابيب يصب في ترع تسير في منسوب حوالى ١٨٥ م ، وتتفرع من هذه الترع فروع ومساق تنحدر الى أسفل وتقام عليها هدارات لرى كل جزء مكشوف من الشاطئ ، ومن المنتظر ألا تزيد المساحة المربعة على كل عائمة عن ٢٥٠٠ فدان ، برفع يتراوح من ٢٥ الى ٣٠ م .
هذا ويمكن في الوقت نفسه اجراء دراسة ميدانية لامكان الرى بالرش أيضا في هذه المساحات ، على أن يجرى التنفيذ على ضوء نتيجة هذه الدراسة .

رابعا : طريقة الزراعة وأنواع المحاصيل :
أثبتت الدراسات أن الأراضي التي تتعرض للانغمار والانكشاف على ضفاف بحيرة ناصر ، ستزرع على نمط الزراعة الحوضية ، ولهذا فسوف تتحدد مساحتها الفعلية عقب كل فيضان ، أى في التاريخ الذي ترتفع فيه البحيرة لأقصى مستوياتها خلال السنة المائية ، ثم تأخذ في الانحسار تدريجيا حتى نهاية شهر يوليه . و على ذلك فإن الزراعة ستكون حوضية في هذه المناطق .

كما دلت الدراسات على أن أنواع المحاصيل التي كانت تسود أرض النوبة قبل اقامة السد العالى - فيما عدا التخييل - هي :

مستوى المعيشة.

لذلك اهتمت الدولة بالتوسع فى استصلاح الاراضى ، مستهدفة تحقيق التنمية الزراعية وتخفيف ضغط الكثافة السكانية على الرقعة المنزرعة حتى لا تتفاقم مشاكل التكدس بكل أنواعها الاجتماعية والصحية والسياسية التى تعوق التنمية . وكانت البداية الطبيعية لدراسة موضوع استصلاح الاراضى هى تحديد كميات المياه التى يمكن تدبيرها من المصادر المختلفة لتحديد حجم التوسع ومواقعه وترتيبها فى أسبقيات .

الموارد المائية

المصدر الرئيسى للمياه فى مصر هو النيل، يأتى بعده مياه الصرف والمياه الجوفية ومياه الامطار ومياه البحر بعد تحليتها . وقد أصبحت حصة مصر من ايراد النيل ثابتة بعد انشاء السد العالى وتبلغ حاليا ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويا، ينتظر ان تزيد فى المستقبل بعد تنفيذ مشروعات اعالى النيل، بنحو ٩ مليار متر مكعب . اما مياه الصرف فان استخدامها فى اغراض الري يعتبر تجربة جديدة فى ميدان الزراعة المصرية، وتقدر الكمية المستخدمة منها حاليا بنحو ٤.٨ مليار متر مكعب، ويمكن زيادتها فى المستقبل الى نحو تسعة مليار متر مكعب بعد اتخاذ الاحتياطات والتحفيزات فى استخدامها . اما المياه الجوفية فانها فى حاجة الى مزيد من الدراسات ويقدر ما يمكن استخدامه فى الدلتا بأمان وباستمرار بنحو مليار متر مكعب سنويا .

وفيما يختصن بالوادي الجديد وسيناء وغيرهما من المناطق الصحراوية فان الامر يتطلب مزيدا من الدراسات الدقيقة على اساس علمى سليم .

وبالنسبة للامطار فان مصر بلد غير ممطر وستظل الامطار مصدرا لا يعتمد عليه فى التنمية الزراعية الا فى حدود ضيقة وفى مناطق معينة .

اما تحلية مياه البحر المالحة واستخدامها للزراعة فانها لا تزال مرتفعة التكاليف على المستوى العالمى، وتعتبر غير اقتصادية . ولعل العلم يأتى بجديد فى المستقبل القريب فيكون الحل الفعال لمشكلة توفير

الغذاء.

وفى ضوء ماتقدم، فان الموارد المائية التى تتوفر الآن، والتى يمكن تدبيرها مستقبلا هى:

٥٥.٥ مليار متر مكعب ايراد النيل الحالى .

٤.٨ مليار متر مكعب من مياه الصرف حاليا .

٠.٥ مليار متر مكعب من المياه الجوفية .

٦٠.٨ جملة

٥١.٤ مليار م٣ احتياجات الري والملاحة وخلافه (حسب تقديرات وزارة الري) .

٩.٤ الفائض الممكن استغلاله من الموارد الحالية .

٤.٢ مليار م٣ من مياه الصرف (تقدير وزارة الري ٧.٢) .

١٣.٦ الفائض مضافا اليه مياه الصرف .

٢.١ مليار م٣ المرحلة الاولى من قناة جونجلي .

١٥.٧ جملة الموارد المتوفرة حاليا او بصفة مؤكدة .

٧.٠ مليار م٣ ستوفر مستقبلا من مشروعات اعالى النيل .

٧٤.٠ مليار م٣ جملة الموارد المائية المتاحة فى المستقبل القريب

والبعيد.

وتشير التقديرات السابقة الى ان الفائض الحالى بعد استيفاء احتياجات الزراعة الحالية وغيرها مضافا إليه مياه الصرف الجديدة يبلغ حوالى ١٣.٦ مليار م٣ وفى تكفى لاستصلاح وزراعة حوالى ٢.٠٠ مليون فدان يمكن زيادتها الى ٢.٣ مليون فدان بعد استخدام حصة مصر من المرحلة الاولى من مشروعات اعالى النيل ويمكن زيادة هذه المساحة الى ٣ - ٤ مليون فدان بتحسين وسائل الري للوصول الى مقننات مائة اقل من الحالية وزراعة انواع جديدة من المحاصيل الحقلية والبستانية الاقصر عمرا والاقل احتياجا للمياه .

أراضى الاستصلاح

عندما بدأت الدولة فى التخطيط لاعمال الاستصلاح قامت الاجهزة المختصة بعمل الحصر التصنيفى لمساحات تبلغ حوالى ١٤ مليون فدان

٢٠٪ تعطل استثمارها لمشاكل تعوق عملية الاستثمار .
١٢٪ أوقف بها عمليات الاستثمار ومن ثم لم تتعرض لعمليات
الزراعة .

تنفيذ عمليات الاستثمار
قامت هيئات ومؤسسات وجهات إدارية مختلفة بعمليات استثمار
الأراضي، وكانت هذه الأجهزة كلها عرضة للتغير ونقل الاختصاصات
والتبعية من جهة إلى أخرى وأزواج العمل وكانت الخطط عرضة للتغيير
والتبديل بتغيير المسئول الجديد .

وقد قامت هذه الهيئات باستصلاح مساحة ٩١٢ ألف فدان، كما
قامت مؤسسة استغلال وتنمية الأراضي بأعمال الاستثمار وبلغت
تكاليف الفدان الواحد حوالي ١٠٤٠ جنيه، موزعة على النحو التالي:
٤١٩,٨ جنيه للاستصلاح .
١٥٥,٠ جنيه للمرافق .
٤٦٥,٠ جنيه للاستزراع .

وفي عام ١٩٧٥ تم إنشاء ثماني شركات زراعية لاستزراع الأراضي
التي تم استثمارها، كما تم التصرف في بعض المساحات، وقد حققت
بعض هذه الشركات أرباحاً وخسر البعض الآخر ولكن المحصلة النهائية
لكل الشركات طبقاً لموازنة ١٩٧٦ هي خسارة قدرها ٢,٠٩٤ مليون جنيه
في سنة واحدة، بمعدل ٦ جنيه عن كل فدان، بالرغم من أن ٣٠٪ من
المساحة المجرية بمقدار ٢,٠٤٤ مليون جنيه، وبالتالي فإن حقيقة رقم
الخسارة ١٢ جنيهاً، لأن الفدان الذي يزرع على الذمة يتكلف حوالي ٤٤
جنيهاً ويحقق إيراداتاً حوالي ٣٢ جنيهاً .

ولم تتحقق أهداف الإنتاج المحسولي على مستوى كل الشركات
وعلى سبيل المثال:

القمح متوسط إنتاج الفدان ٢,٤ أرب
الشعير متوسط إنتاج الفدان ١,٨ أرب
الفل متوسط إنتاج الفدان ١,٨ أرب
الأرز متوسط إنتاج الفدان ٠,٣٧ طن
القطن متوسط إنتاج الفدان ٠,٨٤ قنطار
الذرة الشامية متوسط إنتاج الفدان ٢,٩ أرب
الفل السوداني متوسط إنتاج الفدان ٢,٢ أرب

تم اختيار ١,٥ مليون فدان منها للمرحلة الأولى، وتبعاً لذلك فإن
المساحات التي ستدخل في المراحل القادمة ستكون أقل جودة
واستجابه وأكثر تكلفة.

وطبقاً لما جاء بتقرير المجلس في الدورة السابقة فإن الأراضي
الجديدة المستصلحة منذ عام ١٩٥١ بيانها كالتالي:

٩٦,٢ ألف فدان أراض تدار بمعرفة مؤسسة الاستثمار
ويدخل ضمنها الأراضي التي وزعت على صغار المزارعين
وبيعت للجمعيات التعاونية والأفراد أو حولت إلى الشركات
الزراعية.

١٠٩,٦ ألف فدان أراض تحت الاستثمار ولم تشارك بعد في
الإنتاج

٧٧,٢ ألف فدان أراض بور لم تستصلح لأن.
١٣٩,٠ ألف فدان منافع ومرافق عامة.

٩٢٢,٠ ألف فدان (الجملة)

وقد نفذ برنامج استثمار هذه الأراضي من الناحية الزمنية على
سنوات التوزيع كالتالي:

السنة	المساحة
١٩٥٩ - ٥٢	٧٨,٩ ألف فدان بمعدل ١٠ آلاف سنوياً
١٩٦٥ - ٦٠	٣٦,٠ ألف فدان (٤٥٣ ألف داخل الوادي و ٨٣ ألف خارجه) بمعدل ١٠٠ ألف فدان سنوياً .
١٩٧٦ - ٧١	٢١,٠ ألف فدان.

ألا أنه يلاحظ - كما أشار تقرير وزارة التخطيط عن الخطة الخمسية
بالنسبة لهذه الأراضي المستصلحة - ما يلي:

أنها لم تسهم بصورة فعالة في نمو الدخل الزراعي، إذ بلغت قيمة
إنتاج هذه الأراضي عام ١٩٧٤ - ٢٠ مليون جنيه فقط، وحققت خسائر
سنوية مستمرة خلال فترة إدارتها بمعرفة مؤسسة الاستثمار وتنمية
الأراضي، حيث بلغ متوسط الخسارة السنوية حوالي ١٠ مليون جنيه
واستمرت الخسارة بعد تحويلها إلى شركات عامة زراعية عام ١٩٧٥ .
كما قدرت النسبة المثوية للجدارة الإنتاجية لهذه الأراضي في نهاية
عام ١٩٧٥ كما يلي:

٤٠٪ بلغت الحدية الإنتاجية .

٢٨٪ تحت الحدية في مراحل الاستثمار .

الغيار والاجهزة الراكدة فى المستودعات، وفى كثير من المواقع تركت الاراضى للمعتدين وواضعى اليد الذين يهدفون الى المتاجرة فى بيع الاراضى ولا يهدفون الى الانتاج وفلاحة الارض.

توزيع الاراضى المستصلحة

تم التصرف فى بعض الاراضى التى تم استصلاحها بالبيع، مثلما حدث فى وادى النطرون، وتحمل المشترون متاعب كثيرة منها قلة المياه المتاحة وعدم كفاية التيار الكهربائى، كما وزعت بعض الاراضى بالتملك او الايجار لصغار الفلاحين وبمساحات صغيرة - وكذلك على خريجي كليات الزراعة والمعاهد والمدارس الزراعية طبقا لقواعد وشروط وضعتها لجان وندوات ومؤتمرات، ثم كانت ظاهرة تنازل بعضهم عن الاراضى المسلمة لهم بسبب الافتقار الى المقومات الاساسية للانتاج على صورة لا تجدى معها جهودهم الذاتية وقدراتهم. الامر الذى يتطلب ايجاد اسلوب جديد للتصرف فى الاراضى بعد استصلاحها.

تقارير المجلس القومى السابقة فى خصوص الانتاج الزراعى والرئى :

تمت بالمجلس دراسة موضوعات كثيرة متصلة باستصلاح الاراضى، كما تمت مناقشة خطط استصلاح الاراضى التى قدمتها وزارات الرئى واستصلاح الاراضى ووزارة التخطيط .

ومن بين هذه الموضوعات :

الموارد المائية الحاضرة والمستقبلية وأوجه استغلالها .

— التوسع الافقى فى الزراعة .

— السد العالى وآثاره .

— استراتيجية الامن الغذائى حتى نهاية القرن الحالى .

— مشكلة تفتيت الحيازة الزراعية .

مشروعات تجفيف البحيرات الشمالية .

— امكانات الرئى والزراعة على ضفاف بحيرة ناصر .

— استخدام مياه الصرف فى اغراض الرئى .

— العمل والعمالة فى قطاع الزراعة .

ترشيد استخدام مياه الرئى ومستقبلها على المدى الطويل .

— الرئى والصرف .

— اقتصاديات استخدام المياه .

كما نوقشت الخطط المقدمة من وزارات الرئى واستصلاح الاراضى والتخطيط عن استصلاح الاراضى الجديدة خلال الخطة الخمسية

القصب متوسط انتاج الفدان ١٠,٢ طن

كما لوحظ تدهور الانتاج عاما بعد آخر كما يتضح من الجدول التالى بالنسبة لاهم المحاصيل وهى القمح والشعير :

متوسط انتاج الفدان من القمح والشعير بالاردب

السنة	قمح	شعير
١٩٧٣/٧٢	٤,١	٣,١
١٩٧٤/٧٣	٤,٢٢	١,٩٢
١٩٧٥/٧٤	٢,٦٨	٢,٣
١٩٧٦/٧٥	٢,٤٢	١,٨٨

وواضح من ذلك انه خلال اربع سنوات زراعية تدهور الانتاج الى النصف، وكذلك الحال بالنسبة للفاكهة، فان متوسط انتاج الفدان من الموالح (اشجار مثمرة اكبر من ٧ سنوات) ٢,٥ طن فى شمال التحرير، ٤,٥ طن فى جنوب التحرير.

وانتاج العنب ٢ طن/فدان فى شمال التحرير و١ طن واحد/فدان فى مريوط وكل هذا الانتاج لا يغطى التكاليف.

وبصفة عامة لم تتحقق اهداف الانتاج النباتى والحيوانى عام ٧٦/٧٥ بالنسبة لجميع الشركات.

وهناك مساحات كبيرة من الاراضى المستصلحة والتى استزرعت مضت عليها فترات زمنية طويلة ولم تصل الى الحدية الانتاجية بعد. وترجع اسباب القصور والخلل الى عوامل كثيرة منها: البطء فى الاجراءات وتحكم الروتين فى علاج ما يظهر من مشكلات لاسيما فيما يتعلق بالرئى والصرف والتسوية، الى جانب كثرة الايدى العاملة وانخفاض مستواها وارتفاع اجورها - وسوء الادارة والتهرب من المسئولية وسوء تسويق الانتاج.

ويضاف الى هذا انه فى مناطق استصلاح الاراضى الجديدة تدهورت المنشآت فى الشركات، وهى المنشآت التى صرف عليها ملايين الجنيهات واستغرق تنفيذها سنوات طويلة، فقد اهملت الطرق وتصدعت المباني، بالاضافة الى عدم استقرار الادارة وغياب التنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بالتنفيذ والمتابعة من رى وكهرباء وغيرهما، فضلا عن تضخم الايدى العاملة مع التسبب وعدم الانضباط، وزيادة السلع وقطع

١٩٨٢/٧٨

وقد لوحظ وجود بعض أوجه الاختلاف بين هذه الخطط، من أهمها مواقع الأرض الجديدة وأولوياتها وتكلفة استصلاح الفدان الواحد وتقدير الموارد المائية من المياه الجوفية.

كما لوحظ أيضا أن الوزارات الثلاث أغفلت البور المتخلل الزمام بينما تعطى الشعبة هذا الجزء الأولوية الأولى، كما لم تذكر شيئا من الأراضي الواقعة على ضفاف بحيرة ناصر.

وأيا كانت وجه الاختلاف فإنه من الضروري أن تتفق هذه الوزارات فيما بينها على خطة موحدة بدلا من تعدد وتنوع الاجتهادات المستقلة لكون ترابط وتنسيق بينها.

كذلك ينبغي أن تسير خططها بالتنسيق والتوافق مع خطة الوزارات المسؤولة عن توفير الأموال المحلية والأجنبية، وكذلك خطط وزارات الإسكان والكهرباء والمواصلات. هذا بالإضافة إلى ضرورة التنسيق بين برامج التنفيذ وبين القدرات التمويلية والجهات الممولة.

التوصيات :

وعلى ضوء الدراسات والتقارير التي عرضت على المجلس، ومادار في اجتماعاته من مناقشات، انتهت إلى التوصيات التالية:

توصيات عامة:

× ضرورة وضع خطة قومية تشترك فيها كافة الجهات المختصة بحيث تصبح ثابتة غير قابلة للتعديل بتغيير القيادات التنفيذية.

× الربط بين عمليات استصلاح الأراضي وعمليات الاستزراع والتعمير والتنمية، وتوحيد كل الأجهزة المسؤولة عن استصلاح واستزراع الأراضي في جهاز واحد متكامل.

× إعادة النظر في القوانين الزراعية والاقتصادية وذلك فيما يختص بأراضي الاستصلاح.

× وضع نظام مقبول اقتصاديا واجتماعيا لتفادي تفتت الحياة الزراعية.

× تحديد الرقعة الزراعية المنتجة تحديدا قاطعا، وتحديد المساحة الجغرافية للأراضي المنزرعة حتى لا يستمر الخلط بين المساحتين وتتضارب البيانات عن المساحة والإنتاج، وما يترتب على ذلك من أخطاء في تقدير مستلزمات الإنتاج واحتياجات الأمن الغذائي.

× ضرورة دراسة التركيب المحصولي في أراضي الاستصلاح الجديدة بحيث تعطى أكبر عائد اقتصادي ويتمشى مع الظروف البيئية

١.٤

والاجتماعية السائدة في هذه المناطق.

× ترشيد وتطوير نظم الري الحالية وادخال الطرق الحديثة وخاصة في أراضي الاستصلاح الجديدة التي تروى بالرفع، مع مراعاة نوع التربة.

× إنشاء مصانع للآلات والمعدات التي تخدم الزراعة وعلى الأخص مصانع لأجهزة وأنوات الرش والتلقيط، وكذلك مراكز تدريب على استخدام طرق الري الحديثة وصيانة الآلات.

× تطوير برامج التعليم والتدريب المتصلة بالزراعة والري بما يتمشى مع التكنولوجيا الحديثة.

× التوسع في الزراعة الآلية.

× منع التعديات على أراضي الدولة واغتصابها ووضع نظام واضح ومشروع لطريقة حيازة الأراضي الجديدة وتملكها.

× إنشاء بنك للمعلومات المتعلقة بالزراعة والري واستصلاح الأراضي.

× وضع أسلوب دقيق لمتابعة التنفيذ وتقييم الأداء وقياس العائد.

توصيات بشأن الموارد المائية:

× استخدام المياه المتاحة من النيل حاليا لاستصلاح الأراضي شمال السد العالي عدا بعض مساحات محدودة على ضفاف بحيرة ناصر تروى ريا مستديما، بخلاف المساحات الكبيرة التي تتحسر عنها المياه موسميا.

× ضرورة وضع قواعد لاستخدام المياه الجوفية واعتبارها ملكا للدولة حتى لا تترك للاستغلال العشوائي كما هو حادث الآن.

× إجراء دراسة جديدة بالنسبة للمياه الجوفية تشارك فيها جميع الجهات المعنية، وذلك حتى يمكن التخطيط لمدى الاستخدام المناسب لهذا المورد وخاصة في الوادي الجديد وسيناء.

× إجراء دراسة تطبيقية لموضوع الاستفادة من مياه الصرف، وكذلك دراسة مدى الاستفادة من مياه الصرف الصحي.

× تنفيذ الوسائل التي تكفل تقليل الفاقد من مياه الري.

× النظر في ادخال المياه في اطار المحاسبة الاقتصادية للإنتاج الزراعي.

× اقامة محطات بحوث على مستوى عالمي لتحلية المياه، سواء بالطاقة النووية او الشمسية.

توصيات بشأن اختيار مواقع أراضي الاستصلاح:

قبل اختيار مواقع مشروعات الاستصلاح يقتضى الامر وضع

خريطة على اساس علمى توضح المساحات المنزرعة حاليا والمساحات القابلة للاستصلاح، وتتعاون فى اعداد هذه الخريطة كافة الجهات المعنية، وان توضع اولويات للاستصلاح على ضوء هذه الخريطة. ويقترح من حيث المبدأ ان تكون اولوية التنفيذ حسب الترتيب الآتى:

- × الاراضى البور المتخللة الزمام وأراضى الاستصلاح المعطلة والتي لم تبلغ الحدية الانتاجية.
- × تجفيف ٦٠٪ من البحيرات الشمالية واستزراعها وابقاء ٤٠٪ للاستغلال السمكى.
- × المساحات المتاخمة لشرق وغرب الدلتا، ويدخل فيها شرق قناة السويس.

× ضفاف بحيرة ناصر.

× امتداد كوم امبو.

× مناطق التوسع فى الفيوم واسيوط وسوهاج وقنا واسوان. والاسلوب الامثل يقتضى بان تكون المفاضلة وترتيب اولويات التنفيذ على اساس ماتسفر عنه دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية.

توصيات بشأن جهات التنفيذ :

يرى المجلس ان تتولى تنفيذ عمليات الاستصلاح الجهات الآتية :

- × شركات القطاع العام لاستصلاح الاراضى بعد تطويرها وازالة كافة المعوقات والصعوبات التى تواجهها.

× شركات مساهمة مصرية قطاع خاص.

× شركات استثمار مختلطة (مصرية واجنبية) .

× التعاونيات.

× الافراد.

توصيات بشأن طريقة الاستغلال :

يوصى المجلس بوضع نمط زراعى اقتصادى ملزم لاستغلال الاراضى الجديدة يتلأم واحتياجات الامن الغذائى، وان يوضع اطار عام واضح لطريقة الاستغلال تسير عليه اجهزة الحكم المحلى بعد ان اصبحت مسئولة عن تنفيذ استصلاح واستغلال الاراضى الجديدة حتى لا يكون هناك خروج عن الخطة الاصلية التى تسعى الدولة لتحقيقها وتقتصر اجتهادات اجهزة الحكم المحلى على اساليب التنفيذ واختصار الوقت وتخفيض التكاليف وتوفير اموال الاستثمار وتوفير الخدمات وازالة المعوقات الروتينية وغيرها.

توصيات بشأن مصادر التمويل :

من المقترح ان يكون تمويل عمليات الاستصلاح كما يلى :

× الشركات المساهمة تعتمد على نفسها فى التمويل ذاتيا.

× التعاونيات والافراد والفلاحون والخريجون يكون تمويلهم عن طريق بنك خاص ينشأ لتمويل الاستصلاح أو يضاف هذا الاختصاص الى احد البنوك القائمة مثل البنك العقارى او بنك التنمية، او الصندوق الذى تفكر فى انشائه وزارة الاستصلاح، وتخفيف الاعباء على الدولة يعزز رأس مال هذا البنك من ثمن بيع الاراضى المنزرعة حدائق وكذلك الاراضى المستصلحة.

توصيات بشأن التصرف فى الاراضى الجديدة:

يوصى المجلس بان يكون التصرف فى الاراضى طبقا للأساليب التالية :

× شركة مساهمة تقوم بالزراعة وانشاء مجمعات صناعية زراعية .

× البيع للتعاونيات والافراد بعد اتمام عمليات الاستصلاح الرئيسية.

× أن يكون التصرف بالبيع أو التوزيع أو الايجار فى حدود وحدات اقتصادية، لا تسمح مساحتها بالتفتيت السريع.

× ان توضع اسس جديدة اذا رأى استمرار سياسة التوزيع على الخريجين، وان تتجنب الأخطاء التى حدثت فى الماضى.

× وفى جميع الاحوال يجب وضع الضوابط اللازمة لمنع الاتجار فى الاراضى عن طريق المضاربة فلا يسمح لاي شخص أو هيئة بشراء اراض او وضع اليد عليها وتركها بورا لبضع سنوات ثم بيعها بعد ارتفاع الثمن.

دور الدولة :

× وفى ضوء ماتقدم فان دور الدولة يقتصر على :

× انشاء مشروعات الري والصرف الرئيسية واقامة المرافق العامة الضرورية، مع التنسيق بين مسئوليات الوزارات المختلفة فى هذه المشروعات.

استخدام مياه السد العالى

الهدف الاساسى من مشروع السد العالى:

استهداف انشاء السد العالى مواجهة المتطلبات الآتية :

× توسيع الرقعة الزراعية وتحويل الحياض الباقية بالوجه القبلى الى الري المستديم، مع ضمان الاحتياجات المائية للزراعات القائمة والزراعات التى تستجد فى مختلف المواسم وفى كل الاعوام بطريق التخزين القرنى الطويل الامد.

× وقاية البلاد من غوائل الفيضانات العالية.

× توليد قوى كهربائية هائلة لازدهار الصناعات وانتشارها وتيسير

القوى لكل المرافق.

وقد تم عقد اتفاقية في سنة ١٩٥٩ بين مصر والسودان لتوزيع مياه

السد العالي بينهما على الأساس التالي :

الحد المكتسب من مياه النيل قبل السد العالي :

٤٨ مليار متر مكعب نصيب مصر.

٤ مليار متر مكعب نصيب السودان.

—

٥٢ المجموع

وقد صمم السد العالي للتخزين الطويل الامد بسعة تسمح باعطاء

تصرف ٨٤ مليار متر مكعب في العام باستمرار، ويكون صافي المأخوذ

منه ٨٤ - ١٠ فواقد = ٧٤ مليار متر مكعب اى بزيادة صافية مقدارها

٢٢ مليار عن المياه المتاحة قبل انشائه، وقد وزعت هذه الزيادة بين مصر

والسودان على الوجه التالي:

٧.٥ مليار لمصر ويكون جملة حصتها ٤٨ + ٧.٥ = ٥٥.٥ مليار

متر مكعب.

١٤.٥ مليار للسودان وتكون جملة حصته ١٤.٥ + ٤ = ١٨.٥ مليار

متر مكعب.

التوسع الزراعى بمصر على مياه السد العالي:

تقرر التوسع الزراعى في مصر ١.٣ مليون فدان، علاوة على

تحويل ارض الحياض الباقية بالوجه القبلى الى الرى المستديم وتم

اعداد برامج التوسع وتحديد مناطقها في مختلف النواحي شمال السد

العالي وبدأ تنفيذ البرامج فعلا وجر اعداد الخطة لاتمام البرنامج في

هذه المناطق.

كما يتم انشاء محطة توليد الكهرباء من السد العالي على اساس

استيعاب الحاجيات المائية للرى في توليد الكهرباء بقدرة اجمالية حوالى

٢١٠٠ ميجاوات، وعند تقدير قدرة المحطة وعدد المولدات بها روى ان

تكون الوحدات كافية لاستيعاب الزيادة في الموارد المائية الناتجة من

مشروعات اعالي النيل مستقبلا.

المناسيب التصميمية للسد العالي :

منسوب السعة الميتة حتى منسوب ١٤٧ (٣٠ مليار متر مكعب) وهو

الحد الادنى لمناسيب تشغيل المحطة والسعة تحد: هذا المنسوب

١.٦

لاستيعاب رواسب الطمي.

فمثلا اذا اعتبر منسوب التغذية ١٦٥ مترا كما قيل وقتها فان هذا

المنسوب لا يحدث الا في ٢٥٪ من السنوات وعلى فترات متقطعة، وبذلك

تتعدم فكرة استمرار التغذية ولا يكون المشروع ناجحا او مقبولا، ومن

الناحية الاقتصادية اجريت جملة محاولات لتقدير تكلفة توصيل المياه من

البحيرة الى الوادى وكانت النتيجة ان هذه التكلفة لا تقل عن ٧٠٠ جنيه

للفدان باسعار ١٩٦٨ وتتضاعف هذه التكلفة اذا حسبت على اساس

الاسعار الحالية.

كذلك فان سحب اى كميات كبيرة من بحيرة ناصر

امام السد العالي لاغراض الرى في الوادى الجديد أو

جنوب الوادى يترتب عليه :

— انخفاض نسبى في منسوب المياه امام السد العالي.

— نقص المياه المارة من محطتى كهرباء السد العالي واسوان حاليا.

— نقص المياه المارة في محطة اسوان الثانية ومحطة السلسلة وادى

محطات تقام على النيل مستقبلا بين اسوان والقاهرة.

وينتج عن ذلك نقص الطاقة المولدة من محطتى السد العالي واسوان

حاليا ومن المحطات المنتظر انشاؤها على النيل حتى القاهرة مستقبلا،

فاذا علمنا ان الطاقة المولدة من محطتى السد العالي واسوان حاليا

توفر اكثر من ٣ ملايين طن من المازوت قيمتها عالميا الان اكثر من ٢٠٠

مليون دولار سنويا فانه يمكن ان تقدر الخسارة في الطاقة حاليا

ومستقبلا بعشرات الملايين سنويا، في الوقت الذى تتفاقم فيه الطاقة

عالميا، وينتظر ان يشتد تفاقمها في السنوات القادمة.

— كذلك فان سحب كميات كبيرة من مياه بحيرة ناصر امام السد

العالي سوف يؤثر على الملاحة في الشهور التى تقل فيها الحاجيات

المائية، بالاضافة الى ان هذا السحب سيقلل من مجموع الاراضى

الممكن استصلاحها في شمال وجنوب الوادى للاسياب الآتية :

(أ) ان مياه الصرف المحسوبة في الموارد المائية للتوسع الزراعى

حسبت على اساس استعمال نصيب مصر من المياه وهو ٥٥.٥ مليار متر

مكعب شمال السد العالي - فضلا عن ان سحب كميات كبيرة من المياه

امام السد العالي ستقلل فرصة خلط مياه المصارف الحلوة للاستفادة

منها في التوسع الزراعى حسب ما جاء في تقدير الموارد المائية للتوسع

المذكور.

(ب) ان المقننات المائية اللازمة للنباتات في جنوب الوادى لابد وان

تكون اعلى بكثير عنها فى الشمال نظرا لشدة الحرارة والجفاف التام فى الجنوب مما يؤثر على مجموع المساحة الممكن التوسع فيها على الموارد المائية المحدودة مستقبلا.

هذا فضلا عن ان تعمير هذه المناطق يحتاج فوق ذلك الى تكاليف كبيرة لتوصيل جميع انواع الخدمات اليها، فضلا عن صعوبة نقل كثافة سكانية كبيرة اليها.

مشروع قناة السادات:

عند دراسة مشروع السد العالى ووضع تصميماته تطرق البحث الى ماينتظر من آثار جانبية للسد العالى وطرق تلافيها.

ومن اهم هذه الآثار هو النحر المنتظر فى مجرى النهر بعد تشغيل السد العالى حيث تمر المياه بعد ذلك خالية من الطمي وحيث تترسب حمولة المياه من الطمي بالامام وتمر من البحيرة رائقة، ومن المسلم به فى هذه الحالة حصول هبوط فى مناسيب المياه ومناسيب قاع النهر على طول مجراه شمالا.

ولذلك تقرر من بدء الامر دراسة هذه النظرية المسلم بها علميا والعمل على تلافيها قبل وصول الامر الى درجة من الخطر للمحافظة على المجرى والمنشآت المقامة عليه.

ومن الدراسات المستمرة ومتابعة النحر الذى حدث بالمجرى بعد انشاء السد العالى منذ اجراء الموازنات عليه، لوحظ من الموازنات الفعلية عليه من عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ حتى الآن ان هناك حدا للتصرفات يصل عند قاع النهر الى حالة قريبة من الاستقرار، اذ يصرف الحاجيات المائية منذ بدء التخزين الطويل الابدأى منذ عام ١٩٦٨ ولم يلاحظ تغيير يذكر فى حالة مجرى النهر.

اذن - وكما اشير بذلك عند وضع نظم تشغيل السد العالى - لابد من ايجاد منفذ للمياه عند الاحباس العليا لبحيرة ناصر الى الصحراء يمكن ان يستوعب الكثير من المياه الزائدة فى الفيضانات العالية ليكون فى ذلك صمام امن وحل وخلوص وتخفيف من مشكلة اثار النحر الناتج من المياه الرائقة من السد العالى.

وقد اجريت الابحاث والدراسات لاستعمال خور توشكا لانشاء قناة تمر عبره لتصريف المياه الزائدة فى الفيضانات العالية الى الصحراء الغربية ووجد المشروع ناجحا من الناحية الفنية ويتكالىف معقولة (روعت فى التصميم) واعد المشروع فعلا وجار تنفيذه لغرض استيعاب اغلب المياه الزائدة فى الفيضانات العالية وصرفها عبر خور توشكا الى الصحراء الغربية، وبذلك تكون التصرفات المنتظرة خلف السد فى

الحدود الآمنة.

وصممت القناة ليكون منسوب قاعها من ناحية البحيرة على منسوب ١٧٨ ويكون تصرفها فى حدود ٢٥٠ مليون م^٣ فى اليوم وروعى فى ذلك الناحية الاقتصادية والتكاليف بقدر الامكان فالمشروع على هذا الوضع صمم ليكون مفيضا احتياطيا يستعمل فى السنوات العالية الايراد، ولا يصلح لاغراض التغذية المستديمة من البحيرة.

وعلى ضوء ماتقدم يرى المجلس مايلى :

× ان تستمر سياسة استصلاح الاراضى على مياه النيل فى الوقت الحالى داخل الوادى شمال اسوان وفى غرب ووسط وشرق الدلتا وسيناء.

× اقامة مشروعات رى مستديم لحوالى ٣٠ - ٤٠ الف فدان حول بحيرة ناصر مع الاستفادة بزيادة المساحات الواسعة التى تتحصر عنها المياه سنويا حول البحيرة فى اثناء تشغيل السد العالى وذلك لاسباب اجتماعية وسياسية واستراتيجية.

× بالنسبة لاراضى الوادى الجديد وجنوب الوادى فانه يمكن استصلاح مساحات منها تدريجيا على مياه الخزان الجوفى وتزداد معدلات التوسع كلما اسفر البحث الدقيق عن كفاية الموارد من هذا الخزان .

الميكنة الزراعية فى مصر

ومستقبلها حتى عام ٢٠٠٠

اذا كان العالم يتجه الى أزمة غذائية طاحنة، فاننا فى مصر نواجه مشكلة غذائية على جانب كبير من الاهمية، نظرا للزيادة المطردة فى عدد السكان والثبات النسبى للموارد الزراعية الارضية والمائية .

وتحقيق الامن الغذائى فى مصر يتطلب احداث ثورة زراعية لتنتقل الزراعة المصرية من زراعة تقليدية الى زراعة عصرية متطورة، من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة التى يؤدى استخدامها الى زيادة محققة فى الانتاج الزراعى.

ان الثورة التقدمية فى الانتاج الزراعى العالمى التى نشاهدها الان، ترجع الى زيادة الاهتمام بالبحث عن طرق ذات كفاءة عالية لاجراء العمليات الزراعية اللازمة لانتاج المحاصيل، وكان لاستعمال الآلات الزراعية خصوصا فى الدول المتقدمة، تكنولوجيا وعلميا الفضل الأكبر ، ليس فقط فى زيادة الانتاج الزراعى وتقليل نفقاته ، بل ايضا فى زيادة كفاءة العامل الزراعى ورفع مستواه المادى والاجتماعى، ففى هذه الدول حلت الآلة الزراعية محل الانسان والحيوان فى معظم العمل الزراعى، كما تحرر الفرد من الارتباط الشديد بالارض الزراعية وتسخير نفسه لخدمتها ورعايتها.

لذا فقد اصبح من المحتم على مصر - للوفاء بالطلب المحلى والاجنبى على السلع الزراعية - اتباع كافة السبل لزيادة انتاجها الزراعى سواء كان عن طريق التوسع الزراعى الرأسى او الافقى مع تحقيق افضل استغلال للموارد المتاحة لزيادة العائد الاقتصادى.

ومن بين وسائل ترشيد استخدام الموارد الحالية، ورفع كفاءتها الانتاجية، الاتجاه نحو ميكنة العمليات الزراعية، كعمليات الحرث وتجهيز التربة والرعى ومقاومة الآفات والحصاد والدراس، اذ تلعب الميكنة الزراعية دورا هاما فى كفاءة استخدام الموارد فى الزراعة حيث تمكن من زيادة انتاجية الارض وتحسين خواصها بصفة مستمرة، كما تؤدى الى توفير كميات كبيرة من التقاوى ومياه الرى، والحد من موسمية الطلب على العمالة الزراعية، فى الوقت الذى ترفع فيه الكفاءة الانتاجية لعنصر العمل الزراعى، مما يساهم فى خفض التكلفة الانتاجية، بالاضافة الى زيادة الانتاج الحيوانى من اللحوم والالبان.

ولاشك ان محاولات الفلاح المصرى وسعيه للحصول على الجرارات والآلات الزراعية، ونجاحه فى الحصول على عدد محدود منها يؤكد

اقتناعه بان استعمال الآلات الزراعية يساعده كثيرا على توفير جهده الجسمانى وجهد اطفاله ومواشيه، على ان الكمية الموجودة حاليا من جرارات وآلات لدى الفلاح المصرى قد اخلت بطريقة عشوائية لا تتفق مع الطرق العلمية التكنولوجية الحديثة، ومن ثم يجب ان يتم ادخال الآلات حسب برنامج يصمم مقدما على اساس علمى، يشمل اجراء الدراسات والبحوث التطبيقية التى تؤدى الى التعرف على انسب الآلات وانسب الطرق الزراعية الآلية، وانسب الوسائل لتعديل الارض وتقسيمها، وكذلك عمليات الخدمة بما يناسب زراعة محاصيلنا الاقتصادية المتعددة تحت نظام الرى المستديم.

وقد يبدو ان هناك صعوبة فى انتشار استعمال الآلات الزراعية الحديثة فى مصر بسبب نوع الزراعة او طبيعة الارض او المحصول او صغر الحيازات.. الا ان الواقع ينفى ذلك، اذ ان الاختصاصيين فى تصميم الآلات الزراعية قد برهنوا على قدرتهم الكبيرة فى التغلب على هذه الصعاب، وصار فى امكانهم تصميم الآلات الزراعية المناسبة والموافقة لكل حالة، كما امكن - عن طريق التعاون مع رجال الزراعة- التوفيق بين طرق الزراعة والآلات الزراعية التى صممت لانتهاء العمليات الزراعية المختلفة، بحيث تعود على الفلاح باكبر الفوائد، وبذلك صار من الممكن تربية واستنباط اصناف جديدة من المحاصيل، تناسب عمل آلات الخدمة والحصاد، وغيرها من الآلات الحديثة الموجودة الآن، كما امكن اجراء تعديلات جوهرية فى طرق تقسيم الارض لتنظيم الرى وعمليات الخدمة بعد الزراعة وذلك لكى يمكن للجرارات وآلات الخدمة ان تعمل بالحقل بدقة بون احداث اى اضرار بالنباتات النامية فى الحقل.

هذا وقد تم اجراء بعض البحوث التطبيقية الاولى على استعمال الآلات فى الزراعة بطريقة علمية، وبهنا الاشارة الى تجربة زراعة ٤٠ فداناً بمحلة موسى، وستة افدنة فى مزرعة كلية الزراعة بالاسكندرية، وذلك بمحصول القطن لأول مرة.

وفيما يلى بيان مقارنة بنتائج هذه التجربة :

وعلى ضوء ماحققته التجارب التطبيقية العلمية من نجاح فى حل المشاكل والصعوبات التى صادفت استعمال الآلات الزراعية الحديثة تحت ظروف الزراعة المصرية، فإنه يمكن تطبيق نتائج هذه التجارب على نطاق واسع وذلك بالبدء فوراً فى إنشاء وحدات للخدمة الآلية فى حقول الفلاحين نظير أجور معقولة.

نتائج تعميم الزراعة الآلية :

وسوف يترتب على تعميم الزراعة الآلية فى مصر على المدى الطويل نتائج اقتصادية واجتماعية هامة من بينها :

× توفير حياة أفضل للفلاح المصرى واعطاؤه الفرصة للتخلص من العمل المزرعى اليدوى.

× عدم تشغيل الاطفال فى الحقول واعطائهم الفرصة للتعليم .

× هناك من المؤشرات مايفيد وجود نقص تدريجى فى عدد العمال اليدويين الزراعيين، وكذلك ارتفاع أجورهم بدرجة كبيرة زادت حالياً من تكلفة الانتاج الزراعى، كما ادى هذا النقص فى العمالة الزراعية ايضا الى تأخير مواعيد اداء العمليات الزراعية، خصوصاً مواعيد الزراعة والحصاد مما ادى الى ارتباك نظام الدورات الزراعية، وأن فى استعمال الآلات الحديثة الحل المباشر لهذه المشاكل.

× ليس هناك أى تخوف من استعمال الآلات الزراعية بالنسبة لزيادة البطالة بين العمال الزراعيين، حيث ان انتشار الزراعة الآلية سوف يكون تدريجياً وعلى مدى ٣٠ - ٥٠ عاماً، وأن هذا الانتشار سوف يكون بدون شك مرتبطاً وتابعاً للنقص التدريجى الذى يحصل فى العمالة الزراعية.

× توفير العمل الحيوانى بالمزرعة سوف يؤدى الى تحويل المواشى من حيوانات عمل الى حيوانات منتجة للحم واللبن.

× زيادة انتاجية الفدان وتخفيض تكاليف الانتاج بما يحقق عائداً مجزياً للفلاح والدولة.

التوصيات :

على ضوء ماتقدم وما عرض على المجلس من دراسات وبحوث وما تناولته مناقشات الاعضاء من آراء واقتراحات، انتهى المجلس الى التوصية بالآتى :

× الاهتمام بنشر الميكنة الزراعية كنظام تكنولوجيا زراعى متقدم يعم كافة المزارعين، بون ان يقتصر ذلك على مجرد توفير اعداد من الجرارات والآلات الزراعية المختلفة.

× الاستفادة من نتائج التجارب السابقة والتوسع فى اجراء البحوث

موضوع المقارنة	زراعة آلية	زراعة تقليدية
- متوسط محصول الفدان بالقنطار	٧.٠٢	٤.٦٠
- التكاليف بدون ثمن السماد والمبيدات بالجنيه المصرى	١٨.٦٨	٣٢.٥٣
- الوقت اللازم لحراث الفدان (بالساعات)	١, ١٠	٢٥, -
- الوقت اللازم للتمشيط أو التزحيف (بالساعات)	٤٠ دقيقة	٨, -
- الوقت اللازم لعملية الزراعة (بالساعات)	٣٠ دقيقة	٨, -
- الوقت اللازم للرش بالمبيدات (بالساعات)	٣٠ دقيقة	١, ٢٠
- للوقت اللازم للعزيق مرة واحدة (بالساعات)	٣٠ دقيقة	١٠,٠٠ (٦ عا)
- التكاليف الكلية لانتاج قنطار قطن (بالجنيه)	٥,٠٠	١٠,٥٠

تشير هذه النتائج الى ازدياد الايمان بنجاح الزراعة الآلية لظروفنا الزراعية الموافقة لتطبيق هذا النوع من التكنولوجيا الزراعية الحديثة، وذلك بعد التغلب على الصعوبات التى صادفت التنفيذ العلمى لخدمة الانتاج الزراعى خاصة وأن الدراسات اثبتت أن ثمن الآلات والجرارات اللازمة لخدمة ١٠٠٠ فدان (ألف فدان) آلياً تبلغ حوالى ١٠٠ (مائة الف جنيه) على اساس اسعار عام ١٩٧٧ وذلك للقيام بكل العمليات الزراعية اللازمة لانتاج المحاصيل بانواعها المختلفة، وبذلك يخص الفدان الواحد مبلغ مائة جنيه، وإذا كان العمر الافتراضى للآلة هو عشر سنوات يكون نصيب الفدان فى السنة الواحدة من هذا المبلغ هو عشرة جنيهات فقط، وإذا حسبنا ان الفدان يزرع موسمين فى السنة (شتوى + صيفى) نجد ان ما يخص الفدان فى الموسم الزراعى الواحد خمسة جنيهات فقط، وهذا المبلغ يعتبر معتدلاً، ويمكن للبنوك الزراعية تمويل انشاء محطات للخدمة الآلية، على ان تقسط تكاليف كل محطة على أقساط مريحة فى متناول ايراد المحطة.

× الاسراع فى تنفيذ نظام التجميع الزراعى لسهولة اجراء عمليات الخدمة الآلية بكفاءة عالية وتكاليف تشغيل اقل.

× العمل على نشر وتنشيط بعض الصناعات الصغيرة بالريف لامتصاص أى عمالة زائدة نتيجة تعميم الميكنة الزراعية.

× التوسع فى صناعة الآلات الزراعية التى تستخدم باعداد كبيرة مثل الجرارات ومجموعات الري والمحاريث وآلات الدراس وما يستخدم من آلات فى مجال استصلاح الاراضى.

× دعم النولة للآلات الزراعية والنظر فى منح تيسيرات او اعفاءات جمركية للآلات والمعدات الزراعية المستوردة وقطع الغيار اللازمة لها.

التنمية الزراعية المتكاملة فى شبه جزيرة سيناء

كانت سيناء اثناء الاحتلال الانجليزى لمصر منطقة عسكرية لا يتيسر الانتقال اليها او الاقامة فيها حتى عام ١٩٣٦. ثم بدأت الوزارات المعنية بعد ذلك فى دراسة امكاناتها واوضاعها الزراعية والاجتماعية والاقتصادية، فقامت وزارة الري بانشاء تفتيش الصحارى ودراسة ميدانية ادت الى العثور على ماخلفه الاتراك فيها عام ١٩١٤ من سدود سطحية واخرى عميقة لتخزين المياه والاستفادة من الامطار فى توفير احتياجات الحملة العسكرية التركية. وعلى هدى هذه الاثار اجريت ابحاث مستفيضة فى الوديان غزيرة الامطار، ادت الى اقامة سدود سطحية لتوفير المياه اللازمة، واخرى غاطسة لتقليل سرعة جريان الماء فيها حتى لا تجرف الطبقة الخصبة التى تكونت عبر ازمان طويلة، كما انتهت الى وضع تقارير مسهبة عن تعمير شبه الجزيرة.

بينما انشأت وزارة الزراعة قسما خاصا لزراعة الصحارى،

والتجارب اللازمة لتطوير نظم الميكنة الزراعية للوصول بها تدريجيا الى الطرق والاساليب التى تلائم ظروف الزراعة المصرية.

× تنظيم العمل الآلى عن طريق انشاء وحدات للخدمة الآلية الزراعية تضم ورشا للصيانة وتدار بواسطة فريق من المتخصصين فى الزراعة الآلية وتؤدى الخدمات الزراعية المختلفة للمزارعين مقابل اجر مناسب، ويمكن ان تتبع هذه الوحدات لنظام تعاونى متقدم.

× اعداد وتدريب الكوادر الفنية اللازمة للزراعة الآلية فى جميع المستويات من سائقى الجرارات وعمال الصيانة والمهندسين الزراعيين والمشرفين على العمل، واستمرار التدريب النورى للتعرف على كل جديد فى العلوم والتكنولوجيا الزراعية وفنون الزراعة الآلية.

× أن تتولى وحدات الخدمة الآلية تنفيذ العمليات الزراعية للمحاصيل المختلفة حسب الأصول الفنية التى تتفق مع نتائج البحوث ، مثل :

اصناف المحاصيل - كمية التقاوى المناسبة - التسميد - الري - مقاومة الحشائش والآفات ، مما يسهل نشر وتطبيق كل جديد فى التكنولوجيا الزراعية تحت إشراف وتوجيه الفريق الفنى الذى يشرف على وحدة الخدمة الآلية .

× البدء فى انشاء وحدات الخدمة الآلية تدريجيا، على ان تكون الوحدات الاولى نوعا من المزارع النموذجية فى عدد من المحافظات التى بدأت بها بعض مظاهر الميكنة الزراعية نتيجة وجود بعض وحدات البحوث والتجارب الزراعية ويقترح البدء فورا بانشاء وحدات خدمة آلية نموذجية فى المحافظات التالية :

× محافظة كفر الشيخ بجانب مزارع وزارة الزراعة بسخا وكلية الزراعة بهذه المحافظة.

× محافظة البحيرة فى منطقة ايتاى البارود حيث انتشرت الميكنة الزراعية لدى الفلاحين.

× محافظة المنوفية حيث يوجد بها الآن مشروع للزراعة الآلية ، ممول من البنك الدولى .

× محافظة سوهاج حيث يوجد بها الآن مشروع معاش لمشروع محافظة المنوفية .

× محافظة المتيا حيث تم التجميع الزراعى بها بنسبة ٩٠٪ وتوجد بها وحدة لوزارة الزراعة تصلح لان تكون نواة لوحدة كبيرة.

× استغلال الطاقة الكهربائية والشمسية فى بعض عمليات الزراعة الآلية.

ومحطات تجارب في العريش ورفح بهدف الوصول الى انسب المحاصيل سواء من الخضر أو الفاكهة أو المحاصيل الحقلية التي تلائم ظروف البيئة الصحراوية في سيناء.

ولقد فكر في امداد سيناء بمياه النيل في عام ١٩٥٣ الا انه نظرا لقلة المياه - حيث لم يكن هناك تفكير في اقامة السد العالي - فقد استقر الرأي على تعميم جزء من اراضى شرق قناة السويس يبلغ نحو ٢٠ الف فدان وريه بمياه النيل عن طريق سحارة تمر تحت قناة السويس وفعلا تم انشاء هذه السحارة، كما تم مسح جزئى لبعض هذه الاراضى ولكن حال قيام حرب ١٩٦٧ دون استكمال المشروع.

ولقد شملت الابحاث التى اجريت على النواحي الاجتماعية والاقتصادية لسكان سيناء والذين تقوم حياتهم على الرعى، وكان اغلب الاهتمام منصبا على بحوث توفير العلف وزراعة النباتات التى لا تحتاج الى رى كثير كالنخيل والفاكهة والخروع، بالاضافة الى البحوث التى اجريت على الثروتين الحيوانية والسمكية. على ان هذه البحوث والدراسات تعتبر ابتدائية وتحتاج الى مزيد من التوسع والتعميق فيما بعد التقدم العلمى والتكنولوجى الذى ادى الى ظهور معدات يمكن بها الكشف عما فى باطن الارض من مياه وثورات معدنية.

ولهذا ينبغي انشاء مركز معلومات مستقل لامداد جميع الهيئات بالبيانات الضرورية التى تستلزمها خطط تنمية مناطق سيناء، زراعية كانت او تعدينية او بترولية او سياحية، حتى يمكن استغلال ثروتها وتحقيق التوسع الزراعى افقيا ورأسيا وخاصة بعد ان هيا السد العالى فرصة زيادته.

المناطق الرئيسية للتنمية

منطقة الساحل الشمالى وحوض وادى العريش:

وتعتمد فى ربيها على الامطار والسيول ومخزون لا بأس به من المياه الجوفية ذات النوعيات التى يمكن تنميتها واستغلالها باساليب الزراعة والرى الحديثة، والمحافظة على مياه الامطار باقامة السدود السطحية والفاطسة وغيرها من الوسائل لمنع انجراف التربة ومياه السيول سطحيا او تسربها باطنيا الى مياه البحر، ومن المنتظر ان تلعب التنمية الرأسية فى هذه المنطقة دورا كبيرا . كما يساعد الرى التكميلى للمحاصيل على التوسع الافقى لمحاصيل معينة يجرى اختيارها بما يتناسب مع كمية ونوع المياه السطحية والعميقة، بالاضافة الى مساحات كبيرة على الشريط الساحلى التى يمكن تنمية بعض انواع الزراعات

الموسمية فيها اعتمادا على مياه الامطار فقط..

منطقة شرق قناة السويس وخليج العقبة:

وتبدأ من سهل الطينة فى الشمال الى جنوب عيون موسى، وتشمل مساحات شاسعة من الاراضى الصالحة، تبشر التقارير المبدئية بصلاحياتها بعد اجراء المعاملات الزراعية المناسبة، ويعتمد التوسع الزراعى الافقى فى هذه المنطقة على مورد مائى ينقل اليها الماء من الدلتا كما حدث فى مشروع شرق البحيرات المرة.

اما المناطق الاخرى من سيناء فامكانات التنمية الزراعية فيها منخفضة نسبيا كما ونوعا وتستحق الدراسة، لاستبيان مدى احتمالات اقامة زراعات محدودة لتوفير بعض المواد الغذائية والحيوانية وصيد الاسماك من الشواطىء المجاورة لتغذية مراكز التجمع الصناعى والتعدينى والسياحى.

امكانات ونوعيات التنمية الزراعية

اولا: الانتاج النباتى :

تتناثر منذ القدم مناطق زراعية محدودة يزرعها الاهالى بامكاناتهم القليلة تجاور عيون المياه والابار التى يمكن حفرها ومناطق مطول الامطار، وقد اخيف اليها ما قامت به وزارة الرى من سدود، ونشاط هيئة تعميم الصحارى من ابار واستصلاحات فى بعض مناطق وادى العريش وغيرها - هذا بخلاف ماتم من تغيرات منها ماسبق عام ١٩٦٧، وقد شمل نشاطا زراعيا توسعيا. وقد نجح بعض الاهالى بل واكتسبوا كثيرا من الخبرات رغم وسائلهم البدائية، فى زراعة كثير من المحاصيل ذات الاهمية الاقتصادية، على الاخص الخروع، حيث كانت منطقة الشيخ زويد مركزا هاما لتجارته واعداده، كما اشتهرت هذه المنطقة بزراعة النخيل من الاصناف الفاخرة، والرمان، واللوز، والتين، والزيتون، والكروم، والعنب، وتوطنت هذه الاصناف المستوردة من وادى النيل وشبه الجزيرة العربية وبلاد الشام، بالاضافة الى بعض المحاصيل كالشعير وبعض انواع الذرة الرفيعة والنباتات الصحراوية والطبية ذات القيمة الاقتصادية - كما انتشرت زراعة بعض الخضروات للمساهمة فى الاستهلاك المحلى وتموين القوات المسلحة . وفى منطقة رفح المصرية انتشرت محاصيل حقلية كثيرة وفواكه اهمها (الحمضيات) واصناف متعددة من اللوزيات والتفاحيات والعنب وغيرها وبعض الاشجار الخشبية ومصدات الرياح. وجميع محاصيل هذه المنطقة ذات انتاج اقتصادى رغم ارتفاع ملوحة مياه الابار نتيجة لهطول الامطار الغزيرة مما يؤدى الى غسيل التربة

موسميا . ومع ان مناطق هذه المزروعات محدودة ومساحاتها قليلة نسبيا الا انها تتمشى مع الامكانيات المادية المتاحة للاهالى.

من هذا يتضح ان هناك امكانيات لتتوسع الانتاج النباتى فى مختلف مناطق سيناء يتمشى كل منها مع ظروف البيئة من النباتات شبه الصحراوية كالخروج و اشجار الفاكهة والتخيل وغيرها من المحاصيل الموسمية والاعشاب الرعوية.

ثانيا : الثروة الحيوانية :

ويحتاج تعمير سيناء بالتبعية الى تزويد المقيمين بها والنازحين اليها والعاملين بمصانعها ومناجمها الحالية والمستقبلية بما يحتاجونه من مواد غذائية سواء حيوانية كاللحوم الحمراء والالبان والدواجن والبيض والخضر والفاكهة. وتأخذ الأولوية فى هذا المجال والالبان والبيض لانهما من المواد الغذائية القابلة للتلف والتى يستحسن انتاجها محليا. لذلك يجب انشاء بعض مزارع ابقار الالبان عالية الادار من الانواع الملائمة كسلالة الفريزيان التى ثبت نجاحها فى المزارع الصحراوية لاسرائيل طبقا لما جاء بتقارير منظمة الاغذية والزراعة لهيئة الامم المتحدة.

الدواجن :

من الممكن انشاء وحدات منتجة اقتصادية لتزويد السكان والتوسع التعميرى المتوقع فى المناطق المختلفة من سيناء نظرا لتمييزها بمناخ صحى وانعزال تام عن العدوى مما قد يعطى ميزة نسبية لانتاج الدواجن فى مناطقها المختلفة حتى ولو نقلت إليها الاعلاف اللازمة.

تجهيز وتسويق اللحوم الافريقية :

يمكن- بالتعاون مع الهيئات الدولية المختصة باعتبار ان شبه الجزيرة منطقة معزولة خالية من الامراض الوبائية التى تنتشر فى البلاد الافريقية القريبة منها- دراسة وتنفيذ مشروع استقبال الابقار المستوردة من هذه البلاد بهدف تجهيزها هناك لتصدير اجزائها الممتازة الى اوربا او غيرها والتى ترتفع فيها اسعار اللحوم البقرية بدرجة عالية، والتى لا تسمح باستيراد هذه اللحوم من افريقيا خوفا من انتشار الامراض الوبائية بين حيواناتها. ومن مزايا هذا المشروع انه يمكن تجهيز الاجزاء العادية من الحيوانات لاستهلاكها محليا باسعار معتدلة. بالاضافة الى انشاء صناعات ثانوية مكمله للاستفادة من مخلفات هذه الحيوانات كالجلود وغيرها. وكذلك الاسمدة العضوية لتخصيب مناطق التوسع الزراعى فى شبه الجزيرة .

ثالثا : الثروة السمكية :

تضم شبه جزيرة سيناء داخلها وعلى شواطئها مصادر هامة للثروة السمكية، ممثلة فى بحيرة البردويل وخليج الطينة وقناة السويس وخليج السويس، واهم هذه المصادر- من ناحية التنمية السمكية- بحيرة البردويل التى كانت من زمن بعيد اهم مصدر لانتاج الاسماك البحرية وخاصة البورى والصويار والجران، بالاضافة الى بعض الاسماك الاخرى كالدينيس والوقار والقاروس. وكما كانت ايضا مصدرا هاما للاسماك ومنتجاتها لمناطق الجمهورية المختلفة، فحسب الدراسات المبدئية التى قام بها معهد علوم البحار لم يقل الانتاج السمكى لبحيرة البردويل قبل عام ١٩٦٧ عن ٥.٠٠٠ طن من البورى، ومن المنتظر انه لو طبق استخدام شواطئ البحيرة فى الاستزراع السمكى وتوصيل مياه الصرف للمناطق المزعم التوسع فيها والمتاخمة للبحيرات فان معدل انتاج القدان من هذه البحيرات سيصل الى مايزيد على الطن نظرا لتوفر البيئة البحرية المناسبة لنمو هذه الانواع من الاسماك بخلاف باقى بحيرات الدلتا.

ولما كانت جملة المساحة المقدرة لهذه البحيرات تبلغ حوالى ١٦٠ الف فدان فان برنامج تنمية هذه البحيرات لو اعطى اولوية فانه سيوفر كميات كبيرة من الانواع الممتازة من الاسماك البحرية التى يشهد الطلب عليها والتى يمكن تنفيذ مشروعاتها فى فترة زمنية وجيزة. وبذلك تساهم الى درجة كبيرة فى سد النقص البروتينى، لا فى سيناء وحدها بل وفى باقى انحاء الجمهورية، كما يحتمل ايضا ادخال انواع اخرى من الاسماك والقشريات (كالجبرى) للاستهلاك المحلى والتصدير.

التوصيات :

على ضوء الدراسة السابقة، وما دار فى المجلس من مناقشات يوصى بالآتى :

× ضرورة انشاء مركز عام متخصص لتجميع كافة الدراسات والمعلومات القديمة وغيرها من المصادر فى مكان واحد كمركز موحد يلحق بالجهات ذات المسئولية الاولى وان تلزم الجهات المسئولة قانونا بان تقدم كل مالىها من تقارير او دراسات او معلومات خاصة بالبيئة والموارد والمساحة والنشاطات الحالية والمستقبلية لها فى كل المجالات او صوراً مطابقة منها. وان يتولى هذا المركز تبويب وتصنيف هذه المعلومات وتجهيزها لاطلاع اللجان والباحثين والدراسين وان يخصص له كافة الاعتمادات والاحتياجات المالية والبشرية اللازمة لقيامه بهذا العمل الضرورى الذى يمكن اعتباره البنية الاساسية لعملية التنمية المنشودة فى

شبه جزيرة سيناء.

× أن تعطى أولوية التنمية الزراعية للمناطق التي سبق أن أجريت عليها دراسات تجارب أثبتت نتائجها تأكيد هذه الأولوية.

× استكمال الدراسات الخاصة بالمياه الجوفية والأراضي والثروة السمكية واستغلال الطاقة الشمسية والنووية.

× اعداد مشروع لامداد مناطق التوسع المقترحة فى سيناء بمياه الرى السطحية من مياه النيل او مياه المصادر الاخرى.

× اعداد مشروع متكامل للتوسع الزراعى الافقى فى منطقة شرق قناة السويس اعتمادا على التصريف المأمون من مياه النيل، يوضح تفاصيل كافية عن الرى والصرف والزراعة بما يسمح باجراء تقييم اقتصادى للمشروع مع ادخال عنصر المياه فى حساب التكلفة.

× سرعة البدء فى اقامة محطات تجارب زراعية ارشادية تدريبية فى نفس المنطقة الرئيسية لاختيار طرق معالجة التربة ، وأساليب الرى والخدمة والمحاصيل الرئيسية وذلك على مساحة تكفل حساب التكلفة للاستغلال الزراعى الامثل لهذه المناطق.

× ضرورة استنباط نمط واسلوب زراعى يتناسب مع الزراعة الصحراوية وهو ما قد لا يتطابق بالضرورة مع انماط الزراعة وطرقها والتركيب المحصولى المتعارف عليه فى الوادى ودلتا النيل، يهدف اساسا الى الاقتصاد فى استعمال المياه وتخفيض النفقات المائتة حتى فى الاراضى التى تستصلح وتستزرع على مياه النيل .

× البدء فورا فى دراسة وتجهيز مشروع لتنمية الاستزراع والانتاج السمكى فى المناطق الملائمة من بحيرة البردويل لقرشيد نوعية الانتاج والوصول الى اقصى طاقاته مع الحاق محطة بحوث سمكية تطبيقية بهذا المشروع .

× دراسة وتجهيز مشروعات تنفيذ خاصة بانتاج الالبان واللحوم الحمراء والدواجن فى بعض مناطق سيناء على المستوى الاقتصادى .

× اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو اعتبار بعض المناطق ذات الاحتمالات الزراعية القليلة كمناطق معزولة خالية من الاوينة الحيوانية دوليا حتى يتسنى عمل مشروعات اللحوم المستوردة من بعض الدول الافريقية لتصديرها الى بعض المناطق الاوروبية .

× الاستمرار فى دراسة احتمالات استعمال مياه البحر بعد تحليتها بمصادر الطاقة الرخيصة وعلى الاخص المحطات النووية والشمسية للاغراض الزراعية وهو مجال يبشر بالتطابق مع الحدية الاقتصادية فى السنوات المقبلة .

الدورة السادسة ١٩٧٩ - ١٩٨٠

الوادى الجديد والتنمية الزراعية

تشمل منطقة الوادى الجديد منخفضات الواحات الخارجة والداخلية والفراغة والبحرية وسيوة . ويعتمد التوسع الزراعى فيها على امكانات المياه الجوفية بخزان الرمل على التوبى .

ونظرا لأن البحوث والدراسات التفصيلية ، وكذلك الاعمال التطبيقية والتنفيذية ، قد خصت بالاهتمام الاكبر الواحات الخارجة والداخلية ، وكان نصيب بقية الواحات منها قليلا ، فمن ثم كانت البيانات والنتائج

المستخلصة عن هاتين الواحتين هي أساس البحث والتقييم، وهاديا لما يتبع في بقية الواحات .

ولذلك نشير في لحة موجزة الى بعض الخصائص الرئيسية لكل واحة من الواحات الأخرى :

الواحات البحرية : تشير الدراسات الأولية بالنسبة لهذه الواحة الى ما يأتي :

- الاراضى التى تصلح للزراعة حسب التصنيف المبدئى ٣٥٠٠٠ فدان

- تقدر المياه الممكن استغلالها من الخزان الجوفى ٢٥٠ مليون ٣

- مساحة الاراضى التى تستغل زراعيا ٥٠٠٠ فدان

- مجال التوسع على فائض المياه ٢٠٠٠٠ فدان

- المساحة السابق استصلاحها ١٥٠٠ فدان

- المساحة المستغلة من الاراضى المستصلحة ٨٥٠ فدان

- المحصول الرئيسى : النخيل ، المشمش ، الموالح ، الزيتون ، والفول ، القمح ، والبرسيم .

- الصناعات الزراعية : صناعة العجوة ، وتجفيف المشمش ، وتصنيع قمر الدين ، وتخليل الزيتون واستخراج الزيت .

وتحتاج الواحة لمزيد من الدراسات وبصفة خاصة عن :

- المياه الجوفية للتثبت من امكانات الخزان الجوفى .

- الاراضى وتصنيف التربة التفصيلى لتحديد افضل الاراضى التى تدخل فى مجال الاستغلال .

- مشكلة سوء الصرف التى تواجه الزراعة الحالية وتعترض التوسع أفقيا .

- المقننات المائية والمعاملات الزراعية .

واحة الفرازة : وتشير البيانات بالنسبة لهذه الواحة الى ما يأتي:

- الاراضى التى تصلح للزراعة حسب الحصر المبدئى ٢٠,٠٠٠ فدان

-تقدير المياه الممكن استغلالها من الخزان الجوفى ٧٠٠ مليون ٢م

- مساحة الاراضى التى تستغل زراعيا ٣٢٠ فدان

- فى مجال التوسع على فائض المياه ٧٠٠٠ فدان

- المساحة السابق استصلاحها ٦٥٠ فدان

- المساحة المستغلة من الاراضى المستصلحة ١٥٠ فدان

- الابار العميقة عددها ١٠ والمستغل منها ٢ فقط .

- المزروعات : النخيل ، المشمش ، الموالح ، الزيتون ، والقمح ، والفول، والبرسيم .

- الصناعات الزراعية : عمل العجوة وتخليل الزيتون .

وتحتاج الواحة لمزيد من الدراسات الماثلة لما هو مطلوب بالنسبة للواحات البحرية . بالاضافة الى مشكلة النقص الشديد فى الايدى العاملة ، حيث يبلغ اجمالى تعداد السكان نحو ١٢٠٠ نسمة فقط .

واحة سيوه : وتشير البيانات الأولية بالنسبة لهذه الواحة الى ما يأتي:

- الاراضى التى تصلح للزراعة حسب الحصر المبدئى ٢٠٠٠٠ فدان

- تقدير المياه الممكن استغلالها من الخزان الجوفى ١٢٥ مليون م٣ مساحة الاراضى التى تستغل زراعيا على عيون

طبيعية . ٢٥٠٠ فدان

- مجال التوسع على فائض المياه ١٠٠٠٠ فدان

- المساحة السابق استصلاحها ٦٠٠ فدان

- لا توجد آبار عميقة

- الزراعات السائدة : النخيل ، الزيتون ، المشمش ، والتين ، الى جانب مساحات محدودة من المحاصيل الشتوية والخضر .

- الثروة الحيوانية : حوالى ٦٠٠ رأس من الابقار البلدى والخليط ، و٥٠٠ من الاغنام ، و٧٠٠٠ من الماعز .

وتحتاج الواحة لاستكمال الدراسات السابق الاشارة اليها ، مع التركيز على مشكلة الصرف التى تتفاقم بسبب المياه غير المستغلة من العيون المتدفقة ، وارتفاع مستوى الماء الارضى بسبب وجود طبقة صماء من الحجر ، مما يؤدى الى تجميع طبقة سميكة من الاملاح على سطح التربة . كما تحتاج الى تحديد أسلوب الاستغلال الملائم لزيادة الملوحة فى التربة والارتفاع الشديد فى تركيز الاملاح بالمياه .

ويوضح الجدول التالي توزيع هذه الاقسام فى اراضى الوادى الجديد وفقا لنتائج الدراسة التفصيلية لمساحة ٢٠٠ الف فدان فى منطقة الخارجة والداخله والغرافة.

الدرجة	الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	المجموع
الخارجة	٣١١٢	٢٣٥٣٢	٣١١٦٩	٢١٥٣٧	١٥٣٧٢	٩٤٥٤٣
الداخله	٢١٠١	٢٨٠٥٣	١٠٥١١	٥٥٩٦	٥٠١٣	٥١٢٧٤
غرب الموهوب	—	٧٦٢٦	٦٣٣٠	٧٢٥	١٠٢٦٤	٢٤٩٤٥
ابو منقار	٤٦٣	٢٠٧٦	٤٣٦٨	٧٧٧	٨٥٩	٨٥٣٨
الغرافة	—	٢٥٢٤٠	—	١٨٦٠١	٢٥٧٧٠	٦٩٦١١

الاراضى المستصلحة : بلغ اجمالى الاراضى المستصلحة بمعرفة هيئة تعمير الصحارى ٤٤١٠٨ فدان. وبلغ متوسط تكلفة استصلاحها حوالى ٢٥٠ جنيه للفدان. ومما يسترعى الانتباه ان مشروع الاستصلاح الجارى تنفيذه حاليا (١٩٧٩) لمساحة حوالى ٨٥٠ فدان يتكلف ٢ مليون جنيه تقريبا، اى حوالى ٢٣٥٠ جنيه للفدان الواحد لعمليات التسوية وانشاء مجارى الرى والصرف فقط. وقد تناقصت مساحة المستغل من الاراضى المستصلحة حتى وصلت حاليا الى ١٨٧٥٧ فدان نتيجة لعدة عوامل اهمها: تناقص المياه المتاحة نتيجة لتناقص الضغوط فى الخزان الجوفى، وانخفاض التصريف الارتوازي للبار لاسباب عدة، منها تراحم الابار وتاكل المواسير. الاستغلال الزراعى : يوضح الجدول على الصفحة التالية تفاصيل عن المساحات المزروعة وتلك المعطل استغلالها بالنسبة للمساحات المستصلحة فى الوادى الجديد مع بيان اسباب تعطل الاستغلال الحالى لبعضها.

الموارد البشرية : عامل هام من العوامل المحددة للتنمية الزراعية فى الوادى الجديد، حيث تعتبر اليد العاملة غير كافية لتغطية احتياجات الاعمال الزراعية بالطريقة التقليدية، اذ يبلغ اجمالى السكان ٥٦٦١١ نسمة حسب تعداد الجهاز المركزى للتعبئة لعام ١٩٧٦.

مقومات التنمية والموقف الحالى .

بالوادى الجديد

المياه الجوفية : يوضح الجدول التالى الوضع الحالى بالنسبة للبار العميقة والسطحية وتصرفاتها بالوادى الجديد

المنطقة	عدد	ابر عميقة	عدد	ابر سطحية	اجمالى
		تصرف	تصرف	تصرف	التصرفات
		٣م/سنة	٣م/سنة	٣م/سنة	الحالية
الخارجة	١٢٧	٦٩	١٢٤	١٧	٨٦٠
الزيات	١٠	طلميات	—	—	—
الداخله	١٣٠	١٥٥	٦٣٥	٧٤	٢٢٩
غرب الموهوب	١٦	٢٨,٨	—	—	٢٨,٨
ابو منقار	٧	١٤,٤	—	—	١٤,٤
الغرافة	١٠	٢٨,١	٢٨	٠,٣	٢٨,١
الاجمالى	٣٠٠	٢٩٥,٣	٧٨٧	٩١,٠٠٣	٣٨٦,٣

الاراضى : تشير دراسات تصنيف التربة التى اجريت فى منطقة

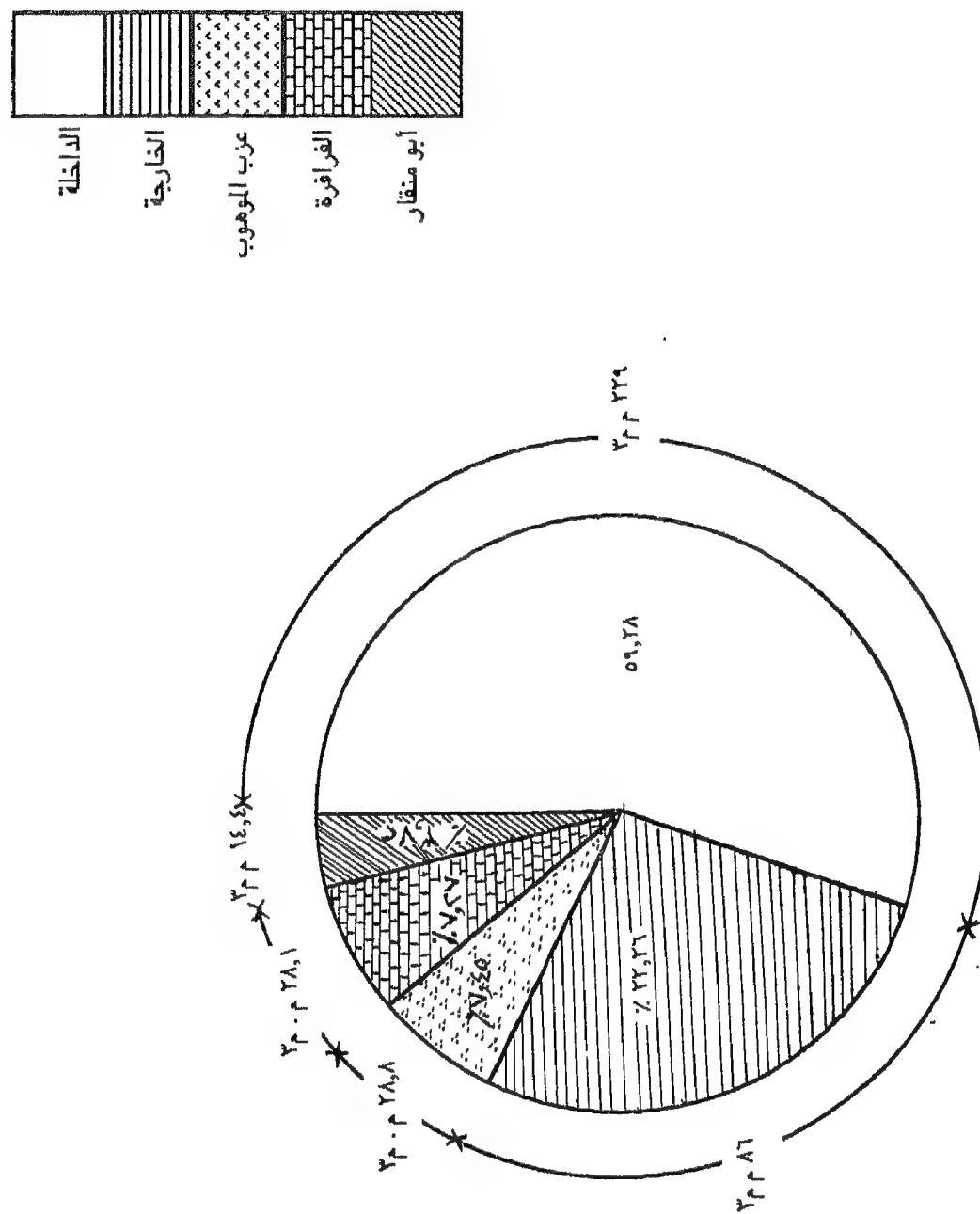
الوادى الجديد إلى ان مساحة الاراضى التى تصلح للزراعة كبيرة .

وطبقا لدراسات تصنيف التربة، تقسم الاراضى من حيث امكاناتها للانتاج الزراعى الى اقسام وفقا لصفاتنا الطبيعية والكيميائية التى تحدد كفاءتها الانتاجية مع اخذ تكاليف استصلاحها فى الاعتبار . فاراضى الدرجة الاولى، تتميز بخواص طبيعية وكيميائية ملائمة لنمو معظم المحاصيل اذا ماتوفرت لها مياه الرى ومستلزمات الانتاج الزراعى الرئيسية .

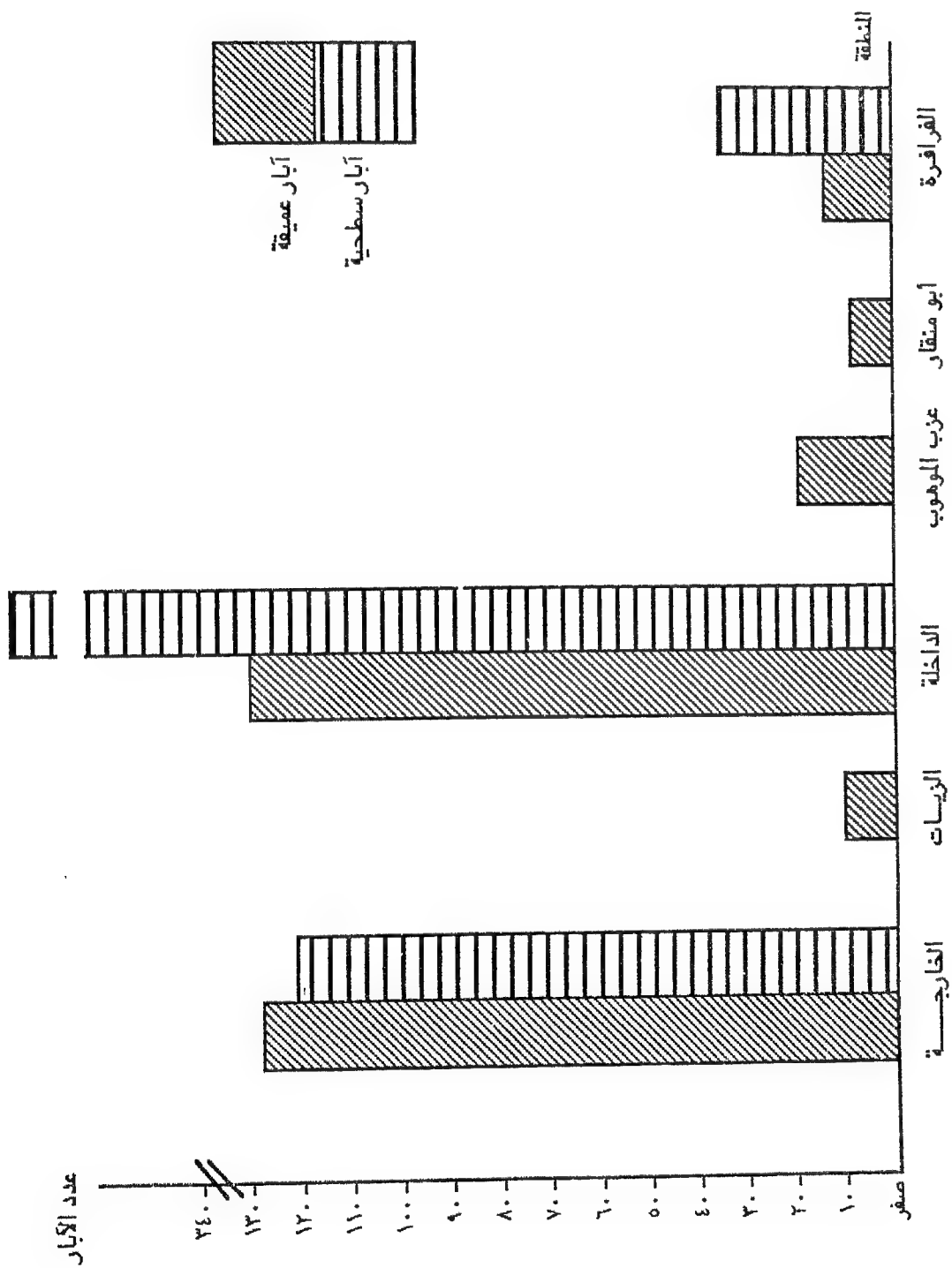
واراضى الدرجة الثانية، قدرتها الانتاجية اقل نسبيا من الاولى وتدرج مرتبة الكفاءة الانتاجية للاراضى تنازليا تبعا لعدة عوامل حتى الدرجة الخامسة، وهى التى يصعب زراعتها بسبب تكوينها الصخرى أو تضاريسها او كونها فى مواقع شديدة الانحدار .

جملة المساحة	المساحات غير المستغلة حالياً					المساحات المزروعة			المساحات المستصلحة	المنطقة
	غير التصالح	مستغلة حالياً	تحتاج الى طلبات	مشاكل	ليس لها مياه	سطحية	على آبار	على آبار حبيطة		
١٥٠٩٠	٥١٧	١٢٠٥	١٠٩٤	٣٣٨	١١٩٣٦	٤١٥١	٥٦٠٣	٢٠٦٩٣	المنطقة	المنطقة
١٥٠	١٥٠	٢٠	١٨٠	المنطقة	المنطقة
٦٢٠٩	..	١٠٧	٦١٠٣	٨٢٥٠	٩٨٣٥	١٦٠٤٤	المنطقة	المنطقة
٢٠٨٩	١٨٥٣	٣٦٦	..	٣٧٠٢	٤٧٩١	المنطقة	المنطقة
١٣٦٠	٩٧٦	٣٢٤	..	٤٥٠	١٧٥٠	المنطقة	المنطقة
٥١٣	٥١٣	..	٢٠٠	١٣٧	٦٥٠	المنطقة	المنطقة
٢٥٣٥١	٥١٧	١٣٦٣	١٠٩٤	٢٨٣٠	١٨٥٩٨	١٢٦٠١	١٨٧٥٧	٤٤١٠٨	المنطقة	المنطقة

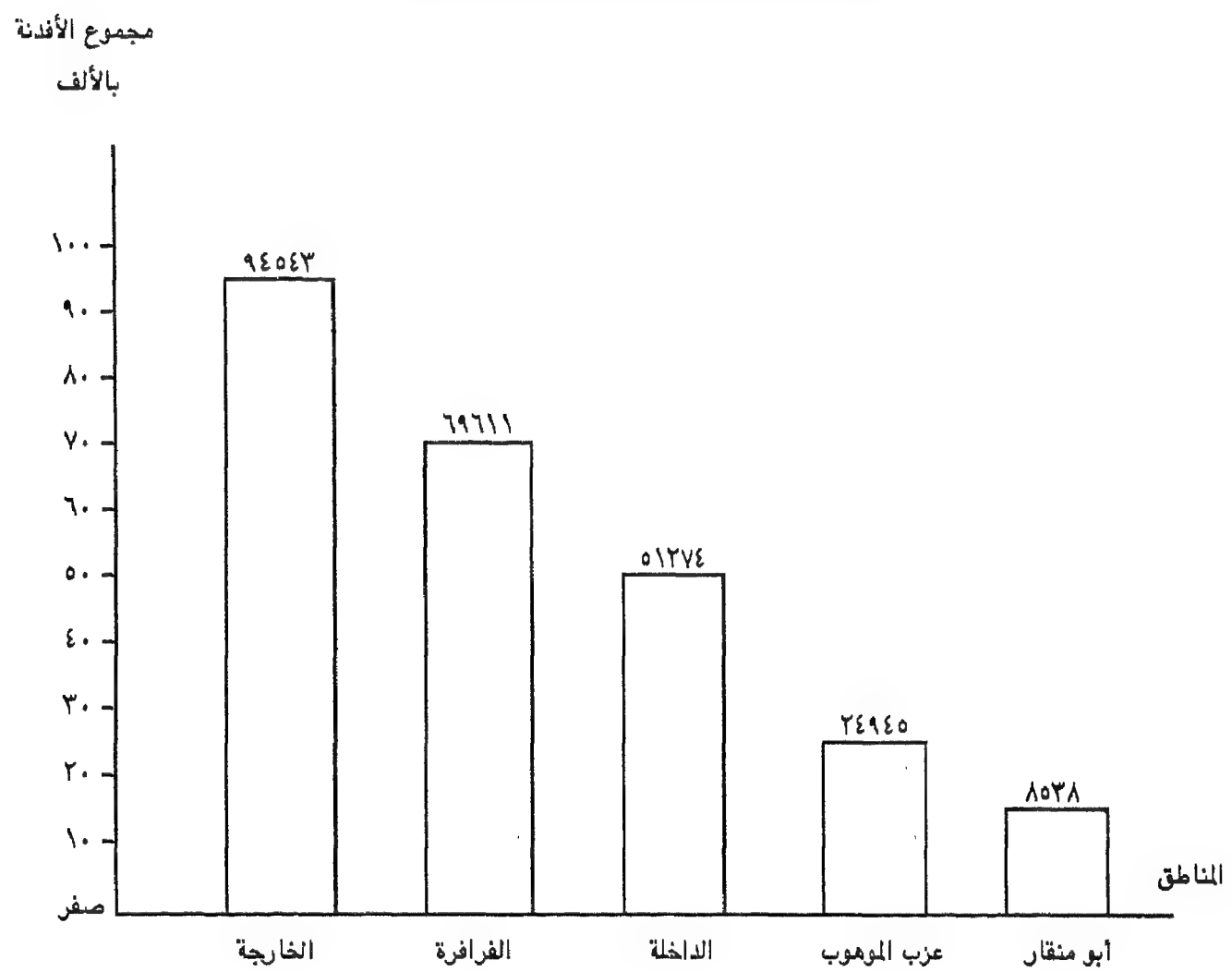
إجمالي التصرفات الحالية م^٣ / السنة للآبار العميقة والسطحية بالوادي الجديد ١٩٧٩



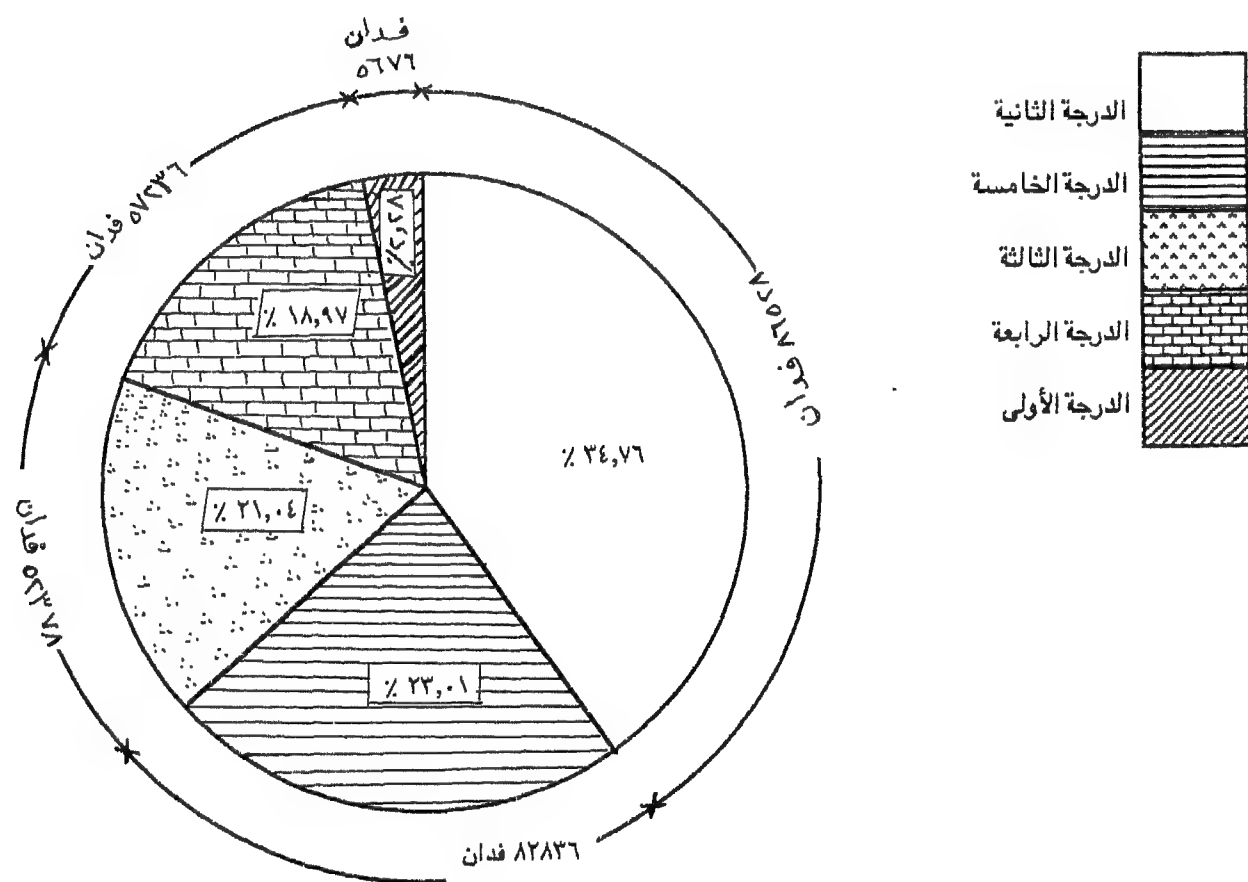
بالنسبة للآبار العميقة والسطحية بالمناطق المختلفة بالوادي الجديد ١٩٧٩



توزيع الأراضى على مناطق الوادى الجديد ١٩٧٩



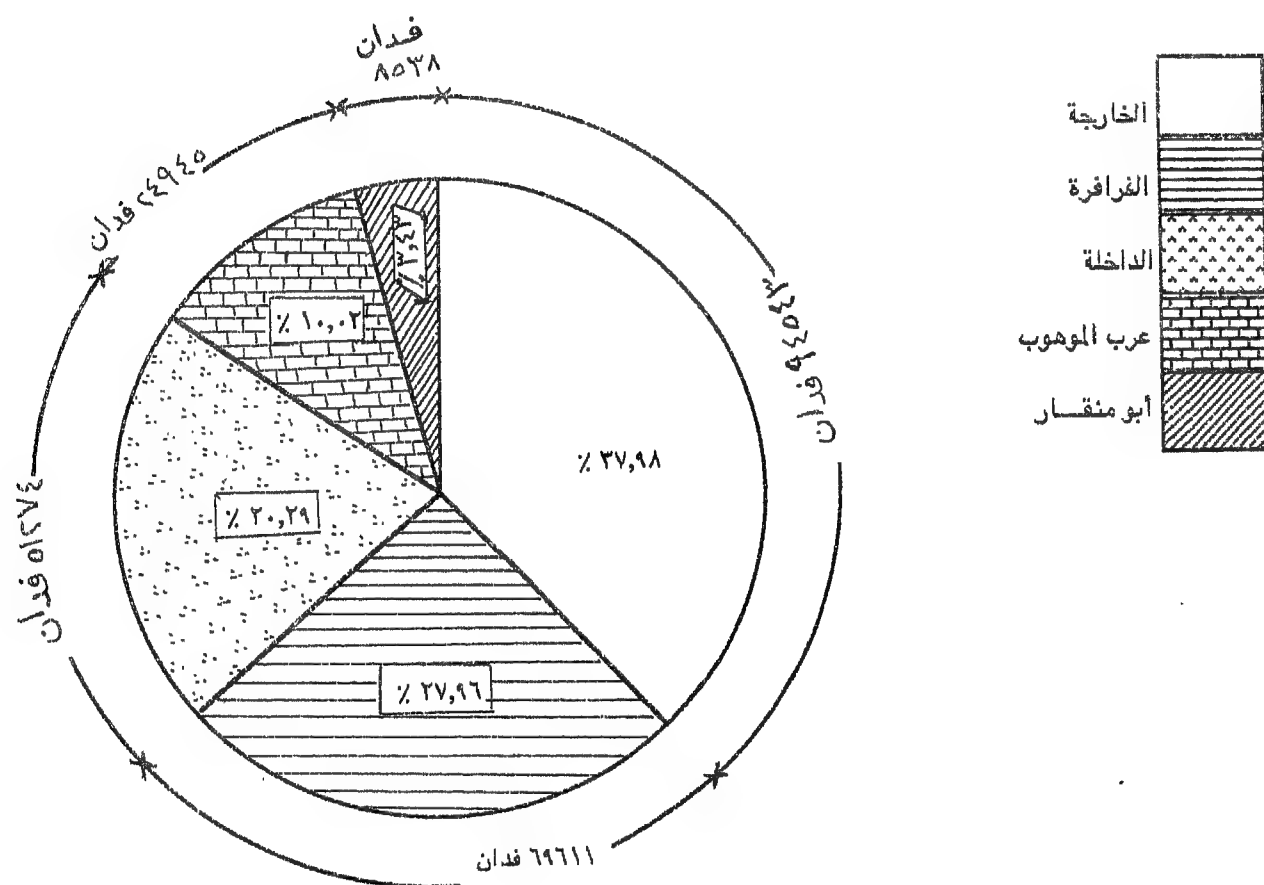
توزيع أراضي الوادي الجديد حسب الدرجات لمساحة ٢٠٠ ألف فدان



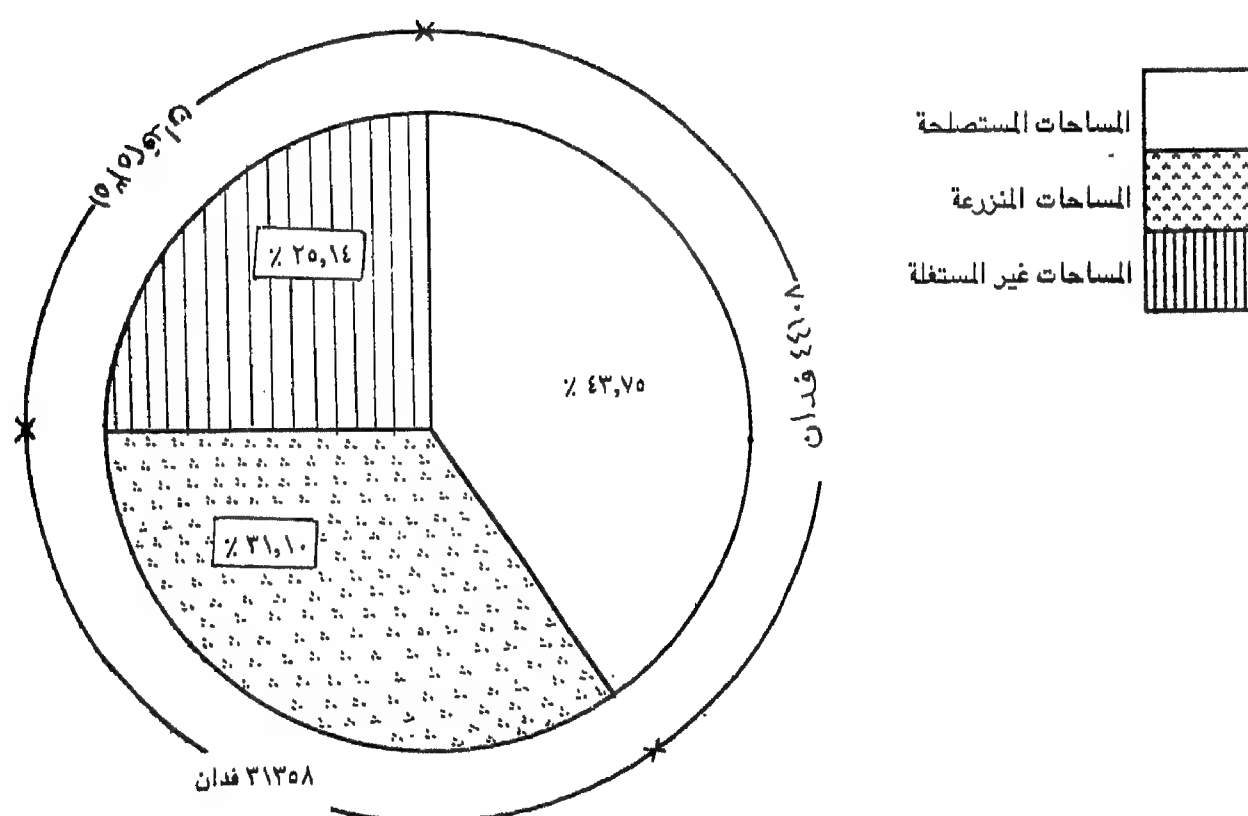
توزيع أقسام أراضي الوادي الجديد لمساحة ٢٠٠ ألف فدان في المناطق المختلفة ١٩٧٩



توزيع أراضي الوادي الجديد حسب المناطق لمساحة ٢٠٠ ألف فدان

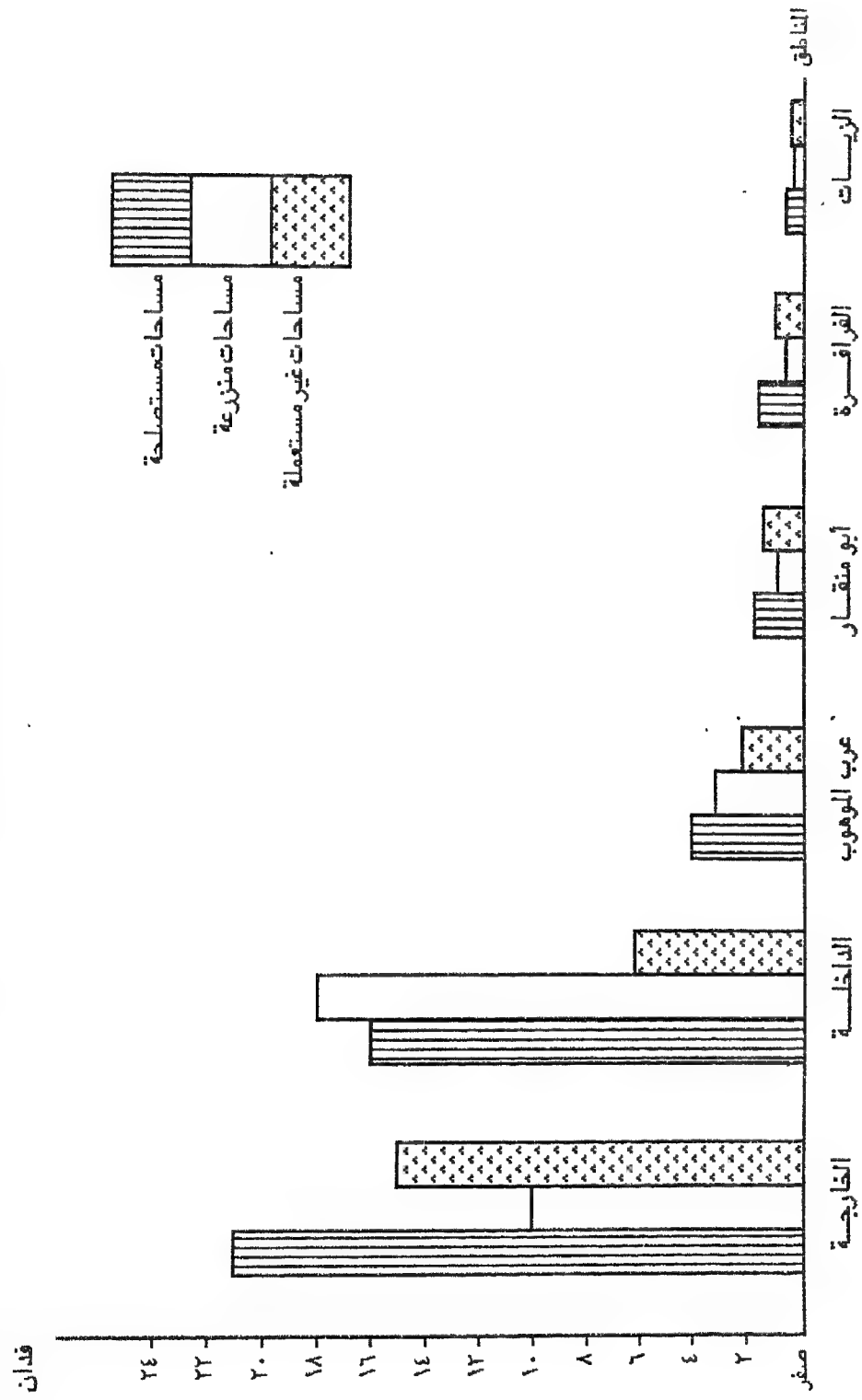


إجمالي المساحات المستصلحة والمساحات المنزرعة والمساحات غير المستغلة حالياً بالوادي الجديد



توزيع المساحات المستصلحة ، المنزعة ، والغير مستغلة لأراضى الوادى الجديد

المساحة بالآلاف



امكانات التوسع في المستقبل القريب

المياه الجوفية : يتوقف التوسع الزراعي في منخفضات الصحراء الغربية (الوادي الجديد) على معرفة كميات المياه الجوفية المتاحة. وقد جاء في آخر تقرير للأمم المتحدة - الجزء الخاص بالمياه الجوفية في الصحاري الغربية - ما يلي :

- لا يوجد امداد للخران من الخارج يعوض المستنفد منه.

- لا يوجد استقرار لمنسوب المياه الجوفية.

- السحب يتم من مسام الحجر الرملي الثوبى .

- ان مستوى الماء في الخزان انخفض حوالى (٥٠) خمسين مترا في السنوات العشرة الاخيرة وهذا يؤيد عدم وجود امداد له.

وقد اقر الجيولوجيون المصريون عدم وجود امداد لهذا الخزان، لذلك فلا بد من وضع برنامج للبحوث والدراسات للكشف عنها بالاساليب العلمية الحديثة، مع الاستفادة من النتائج السابق الحصول عليها.

وحيث تدخل اولويات استصلاح الاراضى واقامة مجتمعات جديدة في هذه المنطقة ضمن خطة قومية شاملة بالنسبة للتوسع الافقى في الصحارى على المدى الطويل.

والى ان يتم الوصول الى حقيقة واضحة من نتائج هذه الدراسات، يمكن تنفيذ خطة عاجلة تلخص فيما يلى :

× بالنسبة للواحات الخارجة: يمكن استغلال ٧٢ مليون متر مكعب من المياه الجوفية سنويا في منطقة الخارجة، وذلك زيادة عن الكميات المستخرجة حاليا.

وطبقا لبرنامج التوسع المقترح للمنطقة في استغلال هذه الكمية فسوف يتم كما يلى :

١٥ مليون م^٣/ السنة : لتعويض مزارع الاهالى القديمة من مياه العيون التى ينتظر ان تتأثر نتيجة للسحب من الابار الانتاجية العميقة.

١٥ مليون م^٣/ السنة: لاستصلاح واستزراع مساحات جديدة من الاراضى التى سبق استصلاحها واستزراعها وتناقصت مياهها وتقدر

بحوالى ٤٢٠٠ فدان.

وقد بدىء فعلا في تنفيذ برنامج عام ١٩٧٩ لحفر الابار التالية :

١٢ بئرا لاستعواض واغاثة مساحة ١٥٠٠ فدان

٤ آبار في منطقتى المحاريق والشركة

لرى مساحة ٥٠٠ فدان

١٥ بئرا لتعويض عيون الاهالى لرى

مساحة ١٥٠٠ فدان

ولاستصلاح اراضى

جديدة فى مساحة ١٥٠٠ فدان

٥ آبار للتوسع الافقى فى منطقة باريس ٨٧٥ فدان

=====

٥٨٧٥ فدان

× بالنسبة للواحات الداخلة : تقدر كمية المياه التى يمكن استغلالها

زيادة على ما هو مستخرج حاليا بحوالى ٤٥٣ م^٣/ السنة.

وقد بدىء في تنفيذ برنامج ١٩٧٩ لحفر آبار جديدة للمياه بيانها

كالآتى :

١٢ بئرا استعواضيا لرى مساحة ١٥٠٠ فدان

١٠ آبار للتوسع فى رى مساحة ١٢٥٠ فدان

٤ آبار للتوسع فى رى مساحة ٨٠٠ فدان غرب الموهوب

=====

٢٥٥٠

المجموع

تكاليف الرى : حسبت بالتفصيل تكاليف الرفع الالى للمياه من

الابار غير المتدفقة على اساس تصرفات مختلفة قدرها ١٠٠ - ٢٠٠ ،

٣٠٠ - ٤٠٠ م^٣/ ساعة، ويرفع ٤٠ - ٦٠ مترا، وقد استخدمت الارقام

الناتجة لحساب تكلفة رى الفدان من مياه آبار متدفقة ومن ابار مركب

عليها طلبات، فكانت طبقا لاسعار عام ١٩٧٧ كالآتى :

د - استصلاح اراض جديدة : اما الاراضى التى لم يسبق زراعتها
فقد اخذ تقارير الامم المتحدة لعام ١٩٧٦ تقييما لتكاليف استصلاح
الفدان بحوالى ١٩٥٠ جنيها.

التوصيات :

وعلى ضوء ما سبق، ومما قامت به شعبة الانتاج الزراعى من دراسات
نظرية وميدانية، ومادار فى المجلس من مناقشات - يوصى بما يلى :

المياه :

× اعادة بحث موضوع المياه الجوفية، على اساس دراسة مستفيضة
وخاصة بعد ان تقدمت تكنولوجيا هذا المجال.

× تجديد خطة التوسع بناء على نتائج الدراسات ووضع ماقد يقرر
تنفيذه من مشروعات فى ترتيب اسبقيات مع مشروعات التوسع الاخرى
فى باقى مناطق القطر.

× يوضع فى الاعتبار الاحتياجات المائية للتعيين فى المنطقة،
خاصة وان العائد منها اكبر من عائد الزراعة.

الرى واستصلاح الاراضى :

× العناية بالانجازات التى تمت فى انشاء الابار واستصلاح
الاراضى وتنميتها لتهيئة اسباب العيش والاستقرار لاهالى المنطقة. مع
الاهتمام بالابار الموجودة حاليا والزراعات القائمة عليها واستخلاص
نتائج ومؤشرات تنير الطريق عند تقرير خطة التوسع.

× اعطاء الاولوية لبرامج اعادة استزراع الاراضى التى سبق
استصلاحها فى مرحلة المشروع التنفيذى للوحدات الجديدة، وكذلك اراضى
الاهالى التى تعطل استغلالها أو توقف بسبب تناقص مياه الابار التى
كانت تروىها او حاجتها الى استكمالات. على ان تكون بداية العمل فى
الاراضى الاقل تكلفة.

× اسهام الشركات مع الدولة فى عمليات الاستصلاح والاستزراع،

المحصول	المقن المائى م ^٢ / موسم	تكلفة المتر المكعب بالمليم		تكلفة رى الفدان بالجنيه	
		بئر متدفق	طلمبات	بئر متدفق	طلمبات
قمح / فول / شعير / حلبة	٢٥٠٠	٦	١٢	٢١	٤٢٠٠
برسيم مسقاوى / نرة	٥٥٠٠	٦	١٢	٢٣٠٠	٦٦٠٠
بساتين / برسيم حجازى	١٤٠٠٠	٦	١٢	٨٤٠٠	١٦٨٠٠
محصول الارز	٨٥٠٠	٦	١٢	٥١٠٠	١٠٢٠٠

وذلك على اساس رفع قدرة ٤٠ - ٦٠ مترا وتصرف مبلغ ٢٠٠ م^٣ /
ساعة .

تكاليف الاستصلاح : تختلف تكاليف الاستصلاح والاستزراع
للفدان فى الواحات تبعا للظروف التى توجد عليها التربة ولما رحل التنمية
السابقة فيها كالاتى :

أ - زراعات الاهالى القديمة وتحتاج تنميتها الى شبكة رى وصرف
حدية والى بعض التسويات الخفيفة وتقدر التكاليف بحوالى ٢٠٠ جنية
للفدان.

ب - جميع زراعات الاهالى واستزراعها ولتحقيق ذلك يلزم ايضا
شبكة رى وصرف وتسويات خفيفة بتكاليف تبلغ حوالى ٥٠٠ جنية
للفدان.

ج - اراض سبق استصلاحها وتناقصت مياهها : وهذه تحتاج الى
توفير مصدر مائى بالاضافة الى شبكة للرى والصرف واجراء عمليات
غسل للتربة وزراعة مصدات للرياح وتقدر تكاليف ذلك بحوالى ٧٠٠ جنية
للفدان بخلاف تكاليف البئر التى تتراوح بين ٧٥٠ - ٩٠٠ جنية تقريبا
للفدان.

نظرا لما تحتاجه من قدرات لا يقوى افراد على توفيرها او تحمل تكاليفها. ويقترح ان يملك اهالى الواحات المساحات المستصلحة الجديدة بعد زراعتها زراعة واحدة او قبل الزراعة.

الانتاج النباتى :

× انشاء محطات للتجارب الزراعية بالمنطقة، تمويل وتجهز بجميع الامكانيات العلمية والتكنولوجية التى تيسر للعاملين فيها اجراء الدراسات والبحوث التطبيقية، وبحيث تصل نتائجها عن طريق جهاز كفاء للارشاد الزراعى الى الفلاح فى موقعه.

× ادخال نظام الزراعة الالية لتوفير الجهد البشرى والحيوانى الى جانب توفير الوقت والتكاليف، ورفع الانتاج نتيجة للخدمة الجيدة. لذلك يلزم اختيار انواع واحجام خطوط كاملة من الآلات وملحقاتها بما يتناسب مع نوعية المحاصيل وطرق الري والصرف.

الانتاج الحيوانى :

× التنسيق بين زيادة الثروة الحيوانية وزيادة الاراضى المستصلحة بحيث تكفى الاعلاف المحلية تغذية الحيوان.

× تطبيق نتائج التجارب على زيادة محصول الاعلاف الخضراء والى اثبتت انه يمكن لغدان البرسيم المسقاوى انتاج ٦٥ طن بدلا من ١٣ طنا عند الاهالى ولغدان البرسيم الحجازى ٨٥ طنا بدلا من ١٦ طنا عند الاهالى .

× وضع نظام تسعير المنتجات الحيوانية بما يتماشى مع الاسعار السائدة حيث ان التسعير الحالى يعوق نمو الثروة الحيوانية.

× محاولة تهجين اغنام الاربسى مع اغنام المارينو لتحسين صفات اللحم والصوف.

× توفير مراكز التلقيح الصناعى لزيادة انتاج اللبن واللحم، والارشاد الزراعى للوسائل الحديثة للانتاج الحيوانى، وانتاج الاعلاف، وانشاء مراكز لتجميع وتبريد البان الاهالى. مع التوسع فى تهجين

ماشية الاهالى بالتلقيح الصناعى مع طلائق الفريزيان.

المسئوليات الاشرافية والتنفيذية :

× التنسيق بين اجهزة التخطيط والاشراف مع مراعاة اشتراك الاجهزة المحلية فى وضع خطط العمل.

× معالجة التناقض المستمر فى عدد الكفاءات العاملة بالاجهزة المحلية.

تطبيق التكنولوجيات الحديثة :

× الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة فى تنمية المناطق الصحراوية وخاصة بالنسبة لاستغلال الطاقة الشمسية والاستخدام الامثل للمياه المتاحة.

ويمكن تشجيع بعض الشركات والمؤسسات الاجنبية على ان تجرب تحت ادارتها وفى هذه المناطق - ما تسوقه من تكنولوجيات ومعرفة، على نفقتها من خلال المعونات والاتفاقيات.

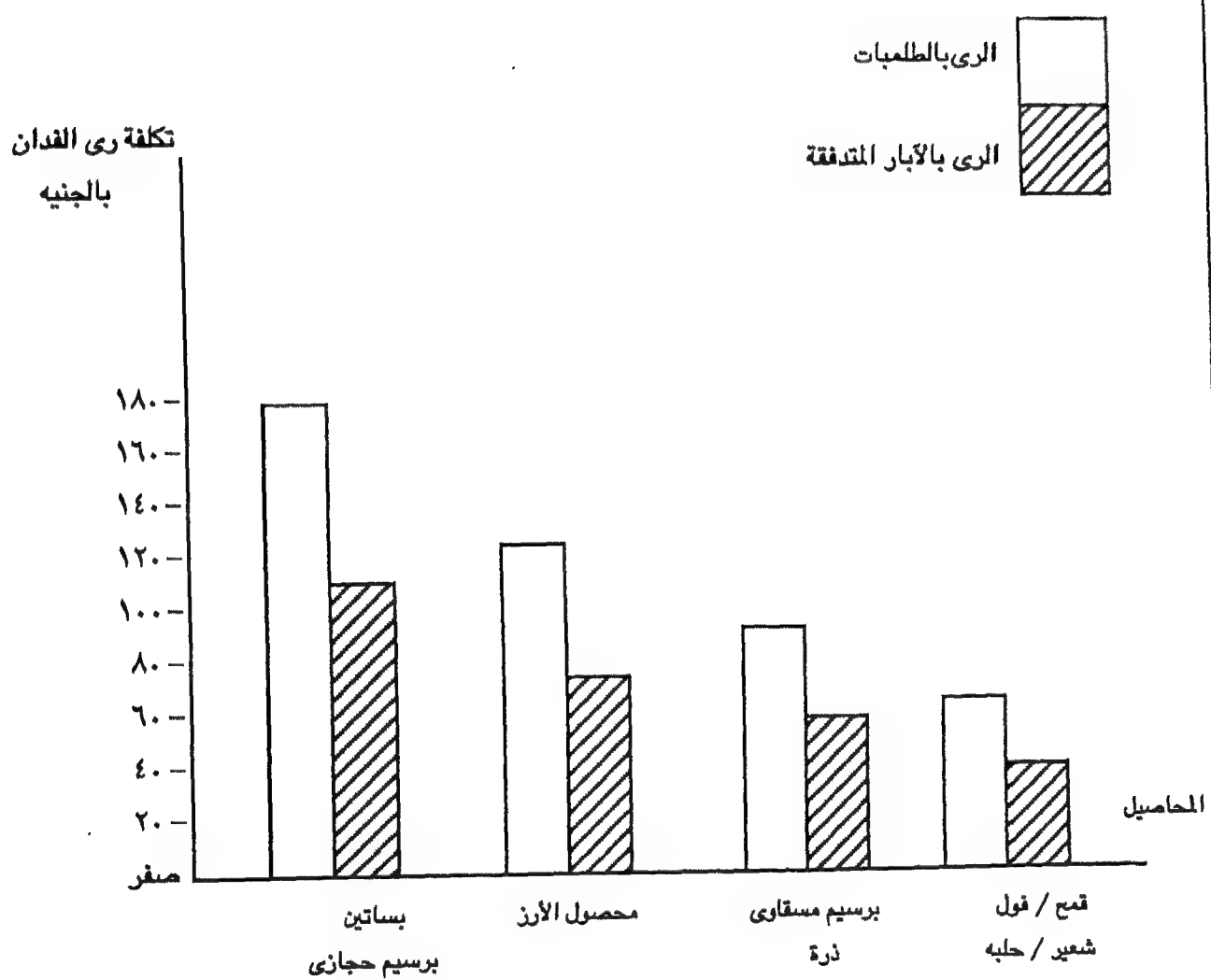
الدراسات والبحوث :

× دعم الوحدات التى سبق انشاؤها فى المنطقة للدراسات والبحوث، بما يمكنها من استكمال برامجها ومتابعة ورصد وتقييم نتائج تطبيق ما تتوصل اليه هذه الدراسة مع توفير الحوافز العينية والمادية لجميع العاملين بها.

الحوافز :

× لقد كان من الايجابيات التى حققها مشروع الوادى الجديد ان تكونت مجموعات من الخبراء فى مجالات عديدة، تعتبر موردا ثميننا لا بد من حسن استغلاله حاليا ومستقبلا. ولقد تعاقد الكثير منهم للعمل خارج الجمهورية، بينما انتقل البعض الاخر الى وظائف مكتبية فى الدلتا والوادى. ولما كان الاعتماد على هذا الجيل من الخبراء امرا ضروريا لتنفيذ مشروعات التنمية الزراعية فى الصحارى المصرية عموما، ولتدريب اجيال متعاقبة من الفنيين اللازمين لذلك، فان الحاجة تقتضى

تكلفة ري الفدان من مياه الآبار المتدفقة والآبار المركب عليها طلمبات لبعض المحاصيل وفقا لأسعار عام ١٩٧٧



— التغير في تعداد السكان، حيث ان معدل التزايد ٢,٣١٪ في المتوسط سنوياً .

— التحول في انماط الاستهلاك، ومن امثله ما يترتب على المحاكاة ونزوح اهل الريف الى الحضر، واستخدام البدائل .

— القدرة الشرائية للمستهلكين واثرها على حجم الطلب .

— اثر المتغيرات الاقتصادية للمنتجات الزراعية على حجم وتكلفة انتاجها وانعكاس ذلك على حجم العرض .

— سعر بيع السلعة بالنسبة لسعرها الحقيقي بسبب الدعم الحكومي .

— عوامل الفقد، وهي متعددة تبدأ في مراحل الانتاج، ثم النقل والتخزين والتجهيز والتصنيع، والتداول والاستعمال .

— معدلات التنمية المستهدفة .

اتجاهات التطور :

تشير الاحصاءات الى تغييرات في كميات الاستهلاك بالزيادة سنة بعد اخرى. ونظرا لان معدلات التغير متباينة لدرجة كبيرة، فقد اخذ بمتوسط الزيادة السنوية خلال الفترة من (عام ٧١/٧٢ الى عام ١٩٧٨) مع الاعتماد على كميات الاستهلاك في دراسة الاتجاهات بدلا من قيمتها حيث انها اصدق تعبيراً في مجال تحديد التطورات والانحرافات.

وفيما يلي بيان بتطور الاستهلاك لبعض السلع الرئيسية خلال الفترة ما بين ١٩٧٠/٧١ - ١٩٧٨ .

ان تكون التسهيلات والمميزات والعينية والحوافز المالية مجزية بدرجة تجذبهم الى هذه المناطق وتشجعهم على الاداء المنتج والانجاز الكفء تحت الظروف الصعبة التي تكثف هذه المناطق .

الاستهلاك وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية للمنتجات الزراعية

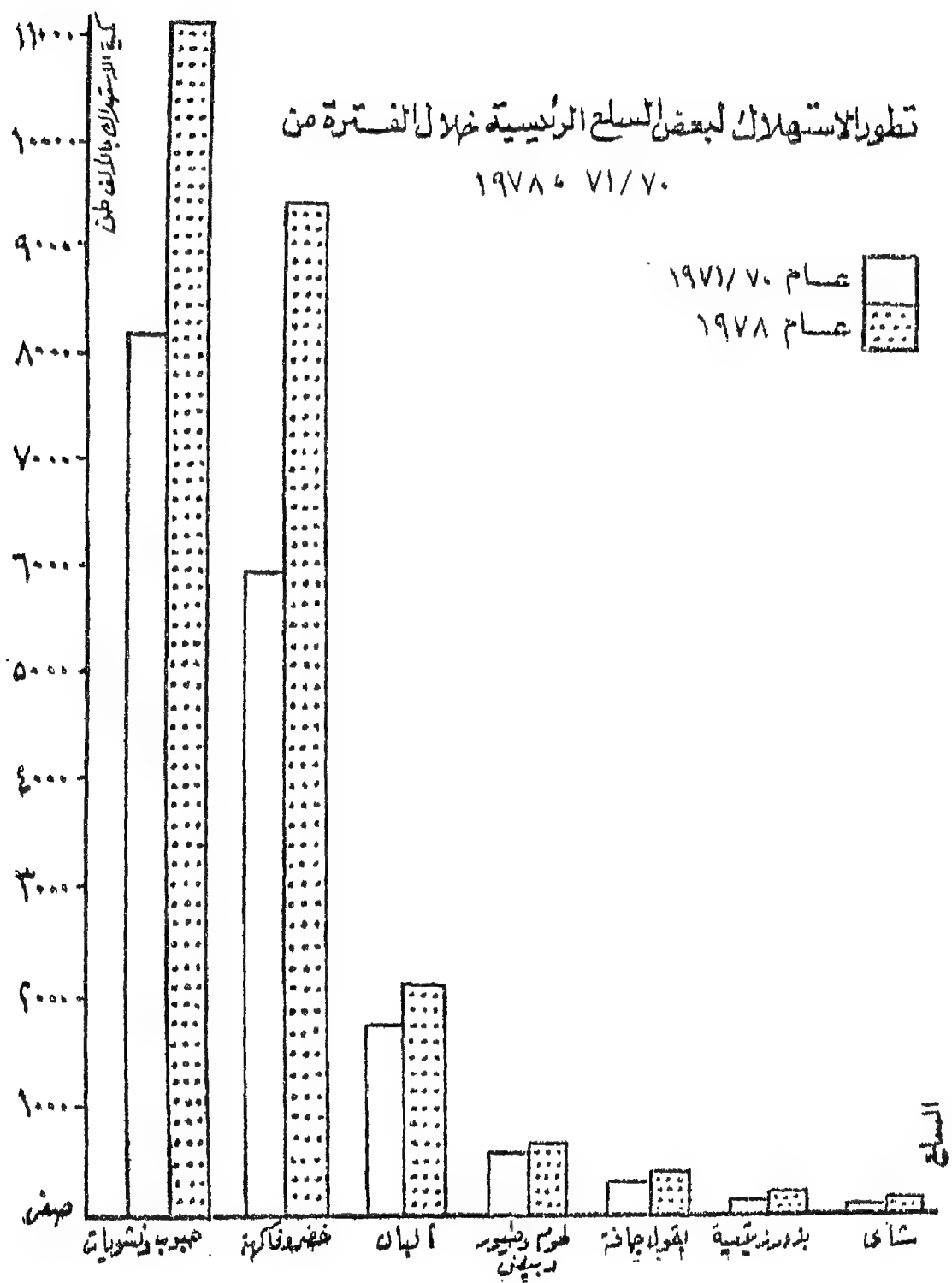
الاستهلاك والانتاج صنوان، يستدعي بحث احدهما شمول الآخر، فلا بد من انتاج السلعة او الخدمة قبل دخولها دور الاستهلاك، كما ان الاستهلاك يوجه الانتاج ، وكلاهما يؤثر ويتأثر بالمركز الاقتصادي .

ويتم التوازن بين الانتاج والاستهلاك عن طريقين :
اما زيادة الانتاج لمقابلة احتياجات الاستهلاك ، واما خفض الاستهلاك بالقدر الذي يتيح الانتاج .
وحيث تعجز الامكانيات عن اتباع الاسلوب الاول، بالاضافة الى قصور الاستهلاك عن الاشباع، ينبغي الجمع بين الاسلوبين .

تطور الاستهلاك وعوامله :

يتأثر تطور الاستهلاك بعدة عوامل في مقدمتها :

كمية الاستهلاك بالطن عام ١٩٧٨	متوسط الزيادة سنوياً	% الزيادة في الاستهلاك لكل سنة							كمية الاستهلاك بالطن عام ٧١/٧٠	السلع
		١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	٧٢/٧١		
١,١٣٠ ٥٠٠	٥,٢١	٤,٧٨	١,٩٧	٦,٦	٧,٦	٦,٤	٤	٠,٨٥	٨,١٥٥ ٣٠٠	حبوب ونشويات (قمح وبقية ونبدة وأرز ومكرونة)
٣٧١ ٥٠٠	١٠,٣٦	١٨,٣١	٣١,٤	١,٠٣	٢٠,٢٥	١٥,٣	٢١,٦٦	٤٤,٦٥	٢١٥ ٣٠٠	البقول الجافة فول وعدس
٤٨ ٧٠٠	٩٢,٧	١٢,٧٣	٨١	١٠	٣,٥٤	١,٢٨	٢٧,٥	٦٠,٠٠	٦ ٥٠٠	البذور الزيتية سمسم
٧٨٩ ٤٠٠	٣,٩	٥٠,٥٨	١٠,٢٧	٢,١٧	٣,٣	١١	٧,١٣	٦,٧٦	٦١٩ ٧٠٠	لحوم وطيور وأسماك وبيض
٢,٠٠٥ ٨٠٠	٢,٣	٣,٤٩	٣,٤٧	٥,٥٢	١,٥٦	١,٩٥	٦,١٥	٧,٨	١,٧٢٧ ٠٠٠	البان
١,٤٧٣ ٧٠٠	٨,٤٥	١٤,٨٣	٢,٩٤	٤,٩٤	٥,٣٣	٨	٩,٤٣	٩,٤٢	٥,٩٥١ ٤٠٠	الخضروات والفواكه
١٨ ٥٠٠	١٢,١٤	—	—	—	—	—	—	—	١٠ ٠٠٠	شاي حر
١٨ ٣٠٠	٤,٣٨	—	—	—	—	—	—	—	١٤ ٠٠٠	شاي بلفافات



ويتبين من هذا الجدول مايتأتى:

- ان متوسط الزيادة فى الاستهلاك بالنسبة لبعض السلع يعادل الزيادة فى التعداد كما هو الحال بالنسبة للالبان.
- فاقت الزيادة فى استهلاك الحبوب والنشويات ضعف الزيادة الحتمية، حيث يبلغ المتوسط السنوى ٥.٢١٪ وبذلك يكون تزايد نصيب الفرد سنويا بمقدار ٢.٩٪.
- يبلغ التجاوز فى الاستهلاك بالنسبة للخضر والفاكهة ٦.٢٤٪ سنويا، علاوة على الزيادة الحتمية المترتبة على الزيادة السكانية.
- فى الوقت الذى يبلغ فيه التجاوز فى استهلاك شاي البطاقات ٢٪ سنويا كانت نسبته فى الشاي الحر ٩.٨٪.

— زيادة استهلاك البقول بنسبة اكبر بكثير من استهلاك اللحوم.

توقعات التطور فى الاستهلاك مستقبلا :

يمكن - بوجه عام - تقدير الزيادة فى الاستهلاك المتوقع عام ١٩٩٠ بنحو ٢٨٪ من الكميات المستهلكة حاليا. وفى عام ٢٠٠٠ سترتفع هذه النسبة الى ٦٧٪ (بافتراض ان عدد السكان سيكون ٥٣ ثم ٦٧ مليون نسمة فى هذين العامين).

تطور الانتاج

يتأثر تطور الانتاج الزراعى بعدة عوامل فى مقدمتها :

التوسع الزراعى الافقى - التنمية الزراعية الرأسية - الدورات الزراعية والتراكيب المحصولية.

وبالنسبة للتوسع الافقى، فانه يكاد يكون منعدم الاثر، حيث ورد فى بيان الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ان المساحة التى تم استصلاحها فى الفترة من ١٩٧٢/٧١ الى عام ١٩٧٨ بلغت ٢٥٠٠ فدان فقط.. وفى الوقت نفسه وضعت خطط للتوسع فى استصلاح الاراضى بمعدلات طموحة لتعويض التخلف فى الفترة المذكورة. مع الاشارة الى ان المساحات المستصلحة بعد عام ٥٢ تبلغ نسبتها الى الارض القديمة ١٥٪، ولكنها لا تساهم فى الانتاج الزراعى العام الا بنسبة ٣٪.

اما فيما يختص بالتنمية الزراعية الرأسية، فان اثرها كان محدودا سواء بالزيادة او النقص باختلاف انواع المحاصيل.

وبالنسبة للدورة والتركيب المحصولى : يتداخل هذا العامل مع التنمية الرأسية لمساهمة فى رفع كفاءة استغلال وحدة الارض من حيث العائد باتباع الدورة الزراعية المناسبة والتركيب المحصولى الامثل، بصرف النظر عن الالتزام بنوعيات معينة من المحاصيل واحتياجات الاستهلاك

متها، فيما عدا ما يلزم للصناعات القائمة عليها.

وتتم المفاضلة بين الاستخدامات البديلة للاراضى الزراعية على اساس الاسعار العالمية. ونجاح التطبيق يحدده مدى حصول المنتج على نصيب عادل مما يعود على الاقتصاد القومى .

وقد اوصت وزارة الزراعة فى بيانها عن السياسة الزراعية (١٩٧٩ - ١٩٨٣) بالتوسع فى زراعة القطن على حساب القمح والذرة، مع تعديل اسعار الحاصلات لايجاد الحافز لدى المنتجين.

وتأسيسا على ذلك فانه من صالح الاقتصاد القومى تصدير القطن واستيراد الحبوب ، مع عدم انقاص المساحة المصرح بزراعتها من الارز.

الاستهلاك وعلاقته بالتصدير والاستيراد :

ان التزايد فى حجم الاستهلاك من عام لآخر مع جمود الانتاج عند قدر معين يترتب عليه سد العجز عن طريق لاستيراد.

والملاحظ ان المبالغ التى تتحملها الدولة ثمنا لاستيراد محاصيل الغذاء المختلفة فى تصاعد مستمر بعكس المحاصيل التصديرية، وبذلك تتسع الهوة بين الاثنين، ويترتب على ذلك عجز فى ميزان المدفوعات.

ونظرا لان حاصلات الحبوب، وعساها القمح، تختص بالنصيب الاكبر من ميزانية التجارة الخارجية للسلع الغذائية وفى الوقت نفسه فان رغبة العيش يمثل مصدرا رئيسيا للغذاء فى المجتمع المصرى.

فمن هنا يحتاج القمح لدراسة اكثر تفصيلا عن غيره من الحاصلات الغذائية فى ضوء الحقائق الآتية :

— ارتفع نصيب الفرد من الاستهلاك من ٩٧ كجم فى ٦٠/٦١ الى ١٤٤ كجم ١٩٧٥.

— تدرجت الزيادة فى قيمة واردات القمح والدقيق على النحو التالى:

السنة	١٩٧١	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٩
القيمة	٧٠.٧	٢٨٨.٦	٢٢٠.٧	٥٤٠.٠ مليون جنيه

— تطور الاسعار العالمية للقمح المستورد للطن:

السنة	١٩٧٠	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٩
السعر	٢٤.٠	١٠٣.٠	٦٥.٠	١٧٠.٠ جنيه

— تزايد الدعم الحكومى لرغبة العيش.

موقف الانتاج :

وفى ضوء ماسبق يبدو من الصعب تحقيق زيادة مؤثرة فى انتاجية القمح فى المدى القصير، سواء عن طريق التوسع الافقى او التنمية

الرأسية وهي تتراوح ما بين ١,٩ و ٢,٠ مليون طن في السنوات الأخيرة.
موقف الاستهلاك :

في عام ١٩٧٨ بلغ استهلاك القمح ٥,٤٢٥,٠٠٠ طن، بالإضافة
الى الدقيق الذي بلغ ٩٦٦,٠٠٠ طن.

ويوضح من الحقائق السابقة ما يلي :

× حتمية التصاعد في استيراد القمح في السنوات المقبلة.

× تضخم المبالغ التي تخصص لاستيراد القمح عاما بعد عام.

× تزايد العبء الواقع على كامل الدولة في دعم رغيف العيش اذا

استمرت ثبات سعر بيعه للمستهلكين.

نبات القطن وأهميته الغذائية :

يأتي القطن في مقدمة المحاصيل التصديرية وخامات التصنيع،

ويعتبر في الوقت نفسه مصدرا لبعض عناصر الغذاء الرئيسية للإنسان

والحيوان، حيث تسهم بذرة القطن في إنتاج ما يربو على ٩٥٪ من زيت

الطعام، ومن الكسب الذي يدخل في تغذية الحيوان.

ويزيد من أهمية القطن ما يأتي :

— ان دورة القطن تتفوق اقتصاديا على : دورة القمح + الارز بنسبة

٨١٪ وعلى دورة القمح + الذرة بنسبة ١١٥٪.

— ان عدم وفرة الاعلاف وارتفاع اسعارها ينعكس على زيادة

الاستهلاك في الحبوب والدقيق مصنعة على هيئة خبز، أو على حالتها.

— تزايد الاستهلاك في الزيوت، فبعد ان كان يجاوز الانتاج بنحو

٣٢٪ في عام ١٩٧٣، بلغ ٢٤٨٪ في عام ١٩٧٧.

— تحتل الزيوت المركز الثاني في قائمة الدعم حيث بلغ ١٣٣,٧

مليون جنيه في عام ١٩٧٩.

— يدخل كسب ذرة القطن في تصنيع علف الحيوان بنسبة ٤٥٪

وتبلغ الطاقة الانتاجية للمصانع منه ١,٣ مليون طن. ويقدر الخبراء ان

احتياجات البلاد منه تبلغ ٣,٠٠٠ مليون طن سنويا. لهذه الاسباب

مجتمعة كان للقطن أهمية خاصة في احداث التوازن بالنسبة لاجد

العناصر الغذائية للإنسان وهو الزيت، وللحيوان وهو الكسب.

التوصيات :

اولا : في مجال الانتاج :

× اعطاء اولوية لتلبية الاستثمارات المطلوبة لقطاع الزراعة، حتى

يمكن ايجاد وتنشيط العوامل التي تؤدي الى زيادة الانتاج في المجالات
الاتية :

× التوسع الافقى في مساحة حوالى ١٤٠ الف فدان سنويا.

× التنمية الرأسية، ابتداء من المحافظة على خصوبة التربة، وتحسين

اساليب الري والصرف والخدمة، وتوفير مستلزمات الانتاج من تقاوى

منتقاة واسمدة ومبيدات.

× اعادة النظر في الدورات الزراعية والتراكيب المحصولية، على

ضوء ما تسفر عنه الدراسات الاقتصادية للانتاج الزراعى.

× تقليل الفقد، حيث يمثل نحو ٥٪ من الانتاج.

× العناية بالتجهيز والتصنيع، حيث ان الفاقد في الخبز يصل الى

ما بين ١٠ و ٣٠٪ بسبب سوء التصنيع.

— اعادة النظر في السياسة السعرية للمحاصيل، ووضع الاسعار

العالمية في الاعتبار مع احداث توازن بين اسعار المحاصيل المختلفة

المنتجة حاليا.

ثانيا: في مجال الاستهلاك :

× تشديد الرقابة على المراحل التي تمر بها السلع حتى تصل الى

المستهلك بحيث تقضى على السوق السوداء، واستغلال الوسطاء، واساءة

توجيه الاستخدام بالنسبة للسلع المدعومة.

× مراجعة سعر بيع السلع المختلفة للمستهلكين، حتى لا تؤدي

المفارقات في اسعارها الى تحول في الاستهلاك من سلعة الى اخرى

بسبب الانخفاض الشديد في سعر بيعها عن قيمتها الحقيقية.

× الاهتمام بجدية العمل في شأن تنظيم الاسرة.

× الدعوة لتولى المرأة لمسئوليتها الاساسية في تنظيم وضبط

الاستهلاك والمشاركة في تجنب الافراط والفقد، واحداث التوازن بين

دخل الاسرة ونفقاتها.

ثالثا : في مجال الدعم :

× وضع المعايير التي تضمن وصول الدعم الى مستحقيه، مع تحديد

مستوى الدخول التي تستفيد من الدعم.

× النظر في تحسين دخول ذوي المرتبات الثابتة، من العاملين في

اجهزة الدولة والقطاع العام.

الانسان المصرى .

محاصيل البذور الزيتية: وتشمل الانواع الآتية :
القطن : ويزرع منه حوالى ١.٣ مليون فدان وينتج الفدان منه حوالى ٦٠٠ كجم بذرة ونسبة الزيت بالبذرة من ٢٠ - ٢٥٪ مما يجعل محصول القطن فى مصر اهم مصدر لزيت الطعام ، حيث يكون حوالى اكثر من ٩٠٪ من الزيت الناتج محليا . وحسب احصائيات قسم الاقتصاد الزراعى بوزارة الزراعة بلغت كمية زيت بذرة القطن المكرر الناتجة محليا حوالى ١٦٠ الف طن عام ١٩٧٦ ، فى حين كانت كمية زيت الطعام المستورد ١٤٨ الف طن فى نفس السنة .

فول الصويا : ويزرع منه حوالى ٨٠ الف فدان (عام ١٩٧٨) .

السمسم : ويزرع منه حوالى ٤٠ الف فدان (عام ١٩٧٨) .

الفول السودانى : ويزرع منه حوالى ٣٠ الف فدان (عام ١٩٧٨) .

عباد الشمس : ويزرع منه حوالى ٩ الاف فدان .

وبما ان البذور الزيتية خلاف القطن منزعة بمساحات محدودة وان القيمة الاقتصادية لاي منها لا تقترب من قيمة القطن فان الاهتمام بزيادة انتاجية الفدان من القطن سوف يؤدى تلقائيا الى زيادة كمية زيت الطعام الناتجة محليا :

محاصيل السكر : ويهملها منها :

قصب السكر : ويزرع منه حوالى ٢٤٠ الف فدان أغلبها (١٩٥ الف) يستخرج منها السكر ، والمساحة الباقية ينتج منها العسل الاسود والعصير . وعليه فان زيادة انتاجية الفدان من هذا المحصول الغذائى الهام امر يجب السعى اليه بكل الوسائل التكنولوجية الحديثة .
امكانيات زيادة انتاج الفدان من المحاصيل الغذائية السابق ذكرها :

ان زيادة انتاجية الفدان من كل محصول من المحاصيل الزراعية الاساسية السابق ذكرها ممكنة ومتاحة اذا امكن تحكم الفلاح فى عوامل الانتاج فى حقله عن طريق السعى لتطبيق نتائج البحوث على وسائل الري وطرق الزراعة والمعاملات الزراعية التى يخدم بها المزارع محاصيله ، وبذلك يمكننا استعمال وسائل التكنولوجيا الزراعية الحديثة شائنا فى ذلك شأن الدول المتقدمة علميا وحضاريا .

والجدول التالى يبين تطور انتاجية الفدان من المحاصيل الغذائية الاساسية فى الثلاثين سنة الاخيرة ومدى مايمكن التوصل اليه باستعمال التكنولوجيا الحديثة .

زيادة انتاجية

الفدان عن طريق

التوسع الرأسى

يتحقق جزء كبير من الغذاء الاساسى للشعب من انتاجنا المحلى من المحاصيل الاساسية المنزعة على نطاق واسع واهمها :

محاصيل الحبوب الغذائية، وتشمل :

القمح : ويوزع منه حوالى ١.٣ مليون فدان .

الارز : ويوزع منه حوالى ١.١ مليون فدان .

الذرة الشامية : ويوزع منها حوالى ١.٦ مليون فدان .

الذرة الرفيعة : ويوزع منها حوالى ٥٠٠ الف فدان .

وهذه المحاصيل الاربعة هى مصدر الغذاء النهوى، كما ان القمح والذرة بنوعيهما هما مصدر الخبز للمواطنين فى مصر، وبذلك يكون اعتماد مصر على هذه المحاصيل امرا له خطورته ويستدعى اهتمام المسؤولين بتوفير كل ما يلزم للمزارعين لزيادة انتاجية الارض من هذه المحاصيل.

محاصيل البقول : واهمها :

الفول : وهو المحصول البقولى الغذائى الرئيسى فى مصر، حيث يوزع منه حوالى ٣٠٠ الف فدان وهو مصدر الغذاء البروتينى الاساسى للغالبية العظمى من افراد الشعب .

العدس : ويوزع منه حوالى ٥٠ الف فدان فقط ولو انه يعتبر غذاء شعبيا بروتينيا هاما .

والاهتمام بزيادة انتاجية الارض من هذين المحصولين امر واجب كى نضمن وجودهما بكميات كفيلا بتأمين مصدر البروتين النباتى لحياة

للزراعة المتقدمة.

وتطوير وسائل الزراعة على اساس علمى وتطبيقاتى يطلق عليه «تحديث الزراعة» ويقصد به تنفيذ العمليات الزراعية وتحسين وسائل الانتاج الزراعى بحسب ما يستحدث من معلومات عن التكنولوجيا المتطورة والخروج بهذه المعلومات - من حيز محطات التجارب ومعاهد البحوث والتقارير المنشورة وغير المنشورة - الى حيز التطبيق الفعلى فى حقول المزارعين.

وفيما يلى توضيح للنواحي التكنولوجية المؤثرة فى رفع انتاج الارض بالنسبة لبعض المحاصيل التقليدية الهامة التى تزرع على نطاق واسع .

القمح :

١ - تربية اصناف عالية المحصول مقاومة لامراض الصدا متوسطة الارتفاع تستجيب لكميات عالية من الاسمدة الازوتية ومثل هذه الاصناف موجودة فعلا الآن فى مصر وتعمل وزارة الزراعة على نشرها حاليا.

٢ - تطبيق نتائج البحوث العملية فى المعاملات الزراعية التى اثبتت جدوى تحديث العمليات الزراعية وتوقيتها .

الذرة الشامية :

زرع من الذرة الشامية فى العروة الصيفية مساحة ٢٧ الف فدان عام ١٩٥٢ ثم تدرجت فى الزيادة بعد انشاء السد العالى حيث وصلت الى ١.٣ مليون فدان عام ١٩٧٣ ثم الى ١.٤ مليون عام ١٩٧٨، ويدل ذلك على تحول زراعة الذرة الشامية من الموسم النيل الى الموسم الصيفى . وبتحول ميعاد زراعة الذرة الشامية الى الموسم الصيفى زاد محصول الفدان وقفز قفزة كبيرة من ٦.٣١ أردب عام ١٩٥٢ الى ١١.٥ - ١١.٨ فى اعوام ٧٦، ٧٧، ١٩٧٨، وبذلك يمكن القول بأن محصول الفدان من الذرة الشامية قد تضاعف بسبب تحول موسم زراعته الى الموسم الصيفى بعد توفر مياه الري من السد العالى . وإلى جانب ذلك

المحصول	١٩٥٢	١٩٦٢	١٩٧٠	١٩٧٨	متوسط محصول التجارب
القمح (أردب)	٥.٢	٦.٩	٧.٨	٩.٣	١٥ - ٢٠
الارز (طن)	١.٥	٢.٢	٢.٣	٢.٣	٣ - ٤
الذرة الشامية (أردب)	٦.٣	٦.٦	١١.٢	١١.٧	٢٠ - ٢٥
الذرة الرفيعة (أردب)	٨.٦	١٠.٢	١٢.٥	١١.٢	٢٠ - ٢٥
القطن (قنطار زهر)	٤.٢	٥.١	٦.٣	٦.٤	١٠ - ١٢
الفول (أردب)	٤.٥	٥.٢	٥.٩	٦.٢	٨ - ١٠
العدس (أردب)	٣.٥	٣.٧	٤.٣	٢.٨	—
السمسم (أردب)	٢.٨	٣.٠	٤.١	٣.٣	—
قصب السكر (طن)	٣٥.٣	٣٧.٥	٣٧.٦	٣٢.٠	٥٠ - ٦٠

ويتضح من هذا الجدول ان هناك زيادة بطيئة محققة فى انتاجية الفدان من المحاصيل المذكورة فى الجدول، ومتوسط التجارب يمثل الهدف الذى يجب انه نسعى اليه حيث ان ذلك ليس بمستبعد . فقد حدثت مثل هذه الزيادة فعلا فى انتاجية حقول التجارب وذلك على نطاق محدود امكن فيه التحكم فى كل عوامل الانتاج كمجموعة بالنسبة لكل محصول وبقي ان يطبق هذا التحكم على نطاق واسع لى يشمل كافة حقول الفلاحين، وهذه الامكانية فى تناول اليد عن طريق التحول الى الزراعة الالية الحديثة والاهتمام بوسائل الارشاد الزراعى الذى ينقل الى الفلاح كلما امكن التوصل اليه من نتائج البحوث العلمية الزراعية لحل المشاكل والاختناقات فى وسائل التطبيق العلمى الحديث

فانه من الممكن مضاعفة محصول الفدان من الذرة الشامية مرة أخرى خلال السنوات القليلة القادمة عن طريق:

- ١ - ادخال اصناف الذرة الهجين التي اثبتت جدارة انتاجية عالية على المستوى العالمى. وقد ثبت من التجارب المحدودة عن الذرة الهجين امكان انتاج ٢٠ - ٢٥ اردبا من الفدان وذلك بسهولة فنية نسبية.
- ٢ - تلافي الأخطاء التى يقع فيها المزارع فى معاملته للذرة اثناء النمو والتى تتلخص فى :

أ (زيادة كمية التقاوى فى الزراعة ثم خف النباتات النامية تدريجيا لتغذية المواشى .

ب) التوريق أى نزع بعض الاوراق السفلية للنباتات تدريجيا لتغذية المواشى.

ج) التطويش وهو عبارة عن نزع الجزء العلوى من النباتات من فوق الكوز.

٣- العناية بتسميد الذرة بالسماذ البلدى والازوتى بكميات وفيرة.

٤- مقاومة الافات بالمبيدات كلما لزم الامر .

٥- تحديث العمليات الزراعية الخاصة بالذرة بما يضمن اجراءها بصورة دقيقة وتوقيت يناسب النمو الجيد والانتاج العالمى.

الأرز:

يزرع من الارز حاليا ما يزيد قليلا على المليون فدان وذلك بعد توفير مياه السد العالمى وكانت المساحة قبل ذلك تتراوح من عام لعام فى حدود نصف المساحة الحالية.

وقد تطورت انتاجية الفدان من محصول الارز على مدى الثلاثين سنة الاخيرة من ١,٤٦ هريبة عام ١٩٥٣ الى ٢,٤ هريبة عام ١٩٧٨. ومن الممكن مضاعفة انتاج الارز فى المستقبل القريب بتطبيق التكنولوجيا الزراعية الحديثة لانتاج الارز باتباع مايلى:

أ) استعمال التقاوى النقية من الاصناف الحديثة عالية الانتاج.

ب) زراعة الارز فى مواعيد مبكرة .

ج) التسميد العميق مع اضافة كميات عالية من الاسمدة النشادرية أو البوريا .

د) مقاومة الحشائش اما بالنقاوة اليدوية وهذه مكلفة او بالمبيدات الكيماوية التى تتصف بفاعلية اكبر وتكلفة اقل.

هـ) الحصاد يجب ان يتم بعد تمام امتلاء الحبوب فى السنبلة ويتم أليا بواسطة الحاصدة الميكانيكية (الكماين) مما يقلل من نسبة الفاقد التى قد تصل الى اكثر من ٢٠٪ .

القطن :

يزرع من القطن حاليا حوالى ١.٢ - ١.٣ مليون فدان وقد تطورت انتاجية الفدان من القطن على مدى الثلاثين سنة الاخيرة من ٤.٢ قنطار من القطن الزهر عام ١٩٥٢ الى حوالى ٦.٤ قنطار عام ١٩٧٨. والزيادة البطيئة المطردة التى حدثت ترجع الى ان المعاملات الزراعية بقيت كما هى بدون تطوير. ويمكن مضاعفة محصول القطن باتباع ما يلى :

١) ميعاد الزراعة : الزراعة المبكرة مهمة جدا بالنسبة للقطن وقد اثبتت التجارب قديما وحديثا اهمية ذلك.

٢) الزراعة الآلية : حيث يمكن عن طريقها تنفيذ العمليات الزراعية بما يكفل دقتها وتوقيتها المناسب.

قصب السكر :

يزرع من قصب السكر حاليا حوالى ٢٤٧ الف فدان (احصاء ١٩٧٨). منها ١٩٢ ألفا فى مناطق استخراج السكر، تم توريد محصول حوالى ١٧٩ الف فدان الى مصانع استخراج السكر . اما بقية المساحة المنزرعة فلاغراض صناعة العسل الاسود والعصير والاستهلاك المباشر. ومساحة القصب أخذت فى الازدياد حيث زادت من ١٨٦ الف عام ١٩٧٠ الى حوالى ٢٤٧ ألفا عام ١٩٧٨. وقد تناقصت كمية محصول الفدان فى نفس الفترة من ٣٧.٣ طن عام ١٩٧٠ الى ٢٢.٥ طن عام ١٩٧٨. ويمكن زيادة متوسط الانتاج الى ٥٠ - ٦٠ طنا، حيث اثبتت

اقتصاديات الزراعة الآلية :

ليست الزراعة الآلية مجرد شراء اعداد من الجرارات والالات الزراعية المختلفة وتوزيعها على المزارعين او على الجمعيات التعاونية، بل هي نظام تكنولوجى زراعى متقدم يجب ان يصل الى المزارعين بطريقة علمية، بحيث يكون المزارع نفسه جزءا او مكونا هاما فى هذا النظام. ولا يمكن ان نتصور ان عملية التحول الى الزراعة الآلية الحديثة تتم دفعة واحدة، حيث ان الامر يتطلب الكثير من الجهد والتنظيم.

وتؤدى الزراعة الآلية الى امرين: اولهما، خفض تكاليف الانتاج.

وثانيهما، زيادة انتاجية وحدة المساحة من كل المحاصيل المنزرعة. وتشير البحوث والتجارب والممارسة المحدودة لميكنة بعض العمليات الزراعية فى مصر الى نجاح هذا النوع من الزراعة من الناحية التكنولوجية والاقتصادية.

والسبيل الى ذلك هو انشاء محطات للخدمة الآلية للعمل بالاجر للمزارعين . وبالرجوع الى الدراسات الخاصة بانشاء هذه المحطات من الناحية الاقتصادية وجد ان حجم رأس المال اللازم لشراء الآلات اللازمة للمحطة التى تخدم عشرة الاف فدان قد بلغ حوالى مليون جنيه بواقع مائة جنيه (١٠٠) لكل فدان.

ولما كان العمر الافتراضى للالة هو عشر سنوات، فان الفدان يخصه عشرة جنيهات فقط فى السنة من ثمن الالة وذلك لمدة عشر سنوات. وبما ان الفدان يزرع مرتين فى السنة فيمكن القول بان كل زرة يخصها خمسة جنيهات فقط من رأس مال المحطة وذلك بخلاف نفقات الصيانة والتشغيل.

ومن اليسير تمويل عمليات انشاء محطات الخدمة الآلية ، اما عن طريق بنك الائتمان او بنك ناصر او البنوك العادية او من ميزانية التنمية الزراعية المدعمة بالقروض او المعونات الاجنبية او من رأس المال الخاص.

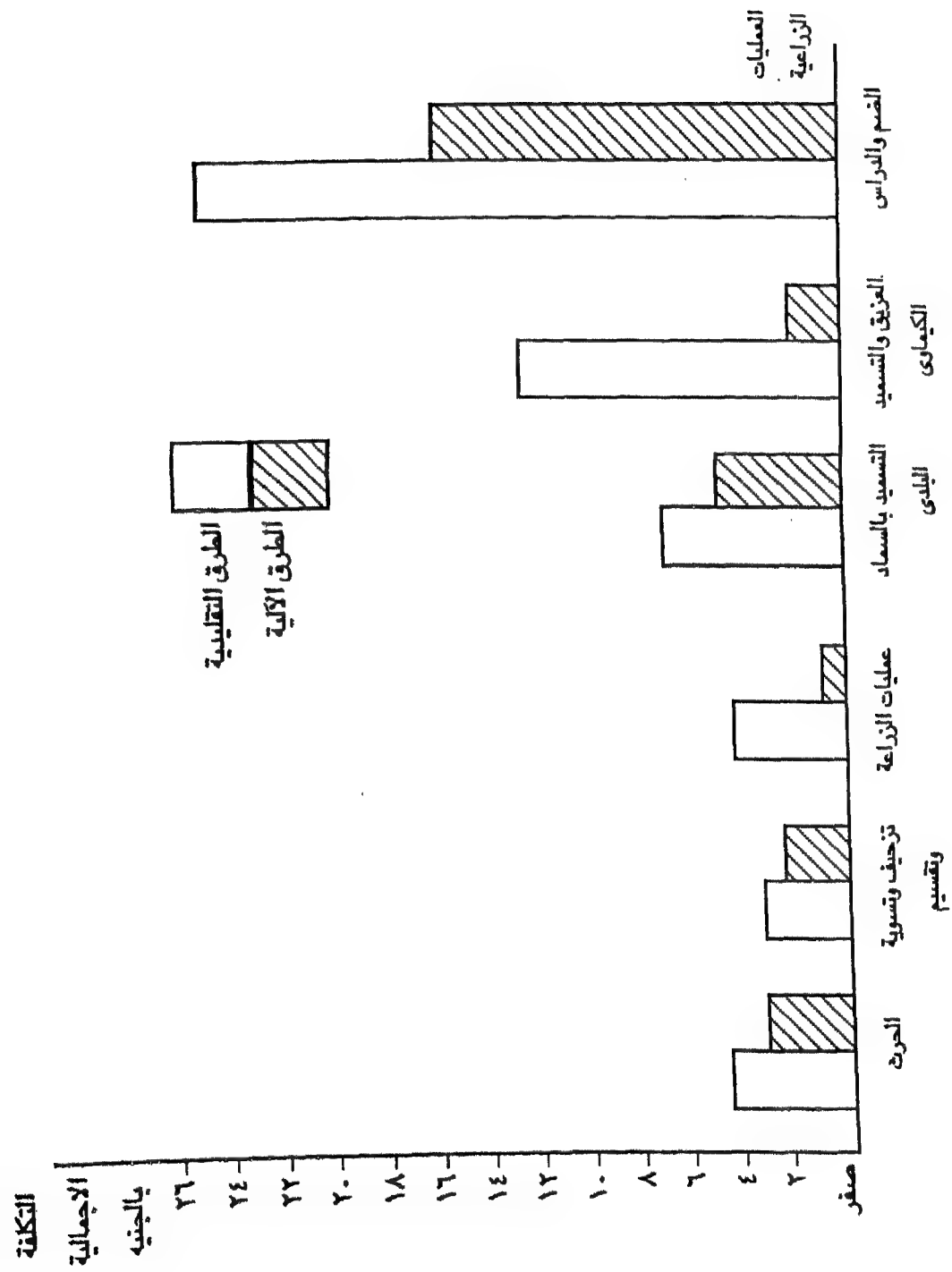
ومن ناحية التشغيل فان الاجور المعتدلة التى سوف يدفعها الفلاح

ثمنا لما يطلبه من عمليات زراعية سيكون من حصيلتها ما يكفى لدفع اجور ونفقات العمليات التى ستتم مع دفع اجور مجزية للعاملين بالمحطة ويكون ارباح الفلاح الذى سوف يسارع فى طلب خدمات هذه المحطة حيث ستكون الاجور معتدلة واقل مما يتكلفه الفلاح فعلا فى اتمام عملياته الزراعية بالطريقة اليدوية الحيوانية التقليدية. وذلك بدليل اقبال الفلاحين الان على استئجار الجرارات لعمليات الحرث والدراس والرى لما لمسوه من الفائدة الاقتصادية فى اداء هذه العمليات ولو ان هذا الاداء قابل للتحسين الكبير إذا تم بحسب التكنولوجيا الزراعية الحديثة.

وفيما يلى جدول مقارنة يبين تكاليف بعض العمليات الزراعية الرئيسية عند اجرائها بالطرق التقليدية وباجرائها بالالات الحديثة .

ملحوظات	التكاليف بالجنيه		العملية الزراعية
	آلى	تقليدى	
الحراث بالمحراث البلدى يحتاج زوج مواشى وعامل مدة ٢ - ٣ أيام والعمل بالجرار يحتاج الى عامل واحد بالاضافة الى استهلاك الجرار وثمان الوقود	٢,٥٠٠	٤,٥٠٠	عملية تجهيز الأرض للزراعة حراث
	٠,٥٠٠	١,٥٠٠	تزييف أو تمشيط
	٠,٥٠٠	—	تسوية آلية
	٠,٥٠٠	٢,٥٠٠	تقسيم الحقل باقامة البتون وشق القنوات
٨ عمال لمدة يوم ٨ ساعات (فى الزراعة التقليدية، وبالجرار فى نصف ساعة فى الزراعة الآلية).	٠,٥٠٠	٤,٥٠٠	عمليات الزراعة
نقل السماد بالحمير والاطفال لمدة اسبوعين أو ثلاثة أو بالجرار ومقطورة السماد البلدى فى ساعتين.	٢,٠٠٠	٤,٠٠٠	التسميد بالسماد البلدى
التقليدى يحتاج الى ٦ عمال للعزيق و٤ للتسميد والآلى يحتاج الى آلة العزيق مع التسميد فى عملية واحدة.	١,٠٠٠	١٠,٠٠٠	العزيق والتسميد الكيماوى
فى التقليدى يحتاج ٦ عمال للضم وجمال للنقل والدراس بالنوارج أو آلة الدراس الثابتة، أما الآلى فيحتاج الى كمباين	١٢,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	الضم والدراس

مقارنة تكاليف بعض العمليات الزراعية الرئيسية عند إجرائها بالطرق التقليدية وبالآلات الحديثة



نظم الدورات الزراعية الحالية بما يكفل بقاء انتاجية الارض مرتفعة من المحاصيل المتتالية في الدورة.

× وضع حد لتفتت الحيازة الزراعية الحالية اكثر مما ينص عليه قانون الاصلاح الزراعي الحالي - عن طريق الميراث.

× اعطاء اولوية تطبيق التوصيات السابقة على ما اضيف من الاراضي المستصلحة حديثا وما سيتم استصلاحه مستقبلا لكي تسهم هذه الارض الجديدة في زيادة الانتاج القومي من المحاصيل المنزرعة.

× دراسة تغيير النمط الزراعي الحالي بما يتيح الاستفادة القصوى من زراعة ما يمكن تصديره.

× وقف الزحف العمراني على الرقعة الزراعية وذلك بمتابعة تنفيذ التشريعات التي صدرت في هذا الشأن بكل حزم.

× العناية بمواجهة الاسراف والفاقد في عمليات جمع المحصول وتعبئته ونقله الامر الذي يتسبب في ضياع ما يقرب من ٤٠٪ من الانتاج الزراعي.

× اتباع الاساليب الحديثة في تخزين الحبوب تجنباً للاسراف والخسائر التي تحدث نتيجة للاساليب الحالية.

في مجال تحديث الزراعة :

× ان يتم تحديث الزراعة بطريقة متكاملة للتحكم في كل عوامل الانتاج حسب نتائج البحوث والتجارب في مساحات محدودة تزداد تدريجياً طبقاً لبرنامج زمني محدد يتفق مع قدراتنا المالية والتنظيمية. وبشرط ان توفر لها الكوادر المدربة تدريباً عالياً من جميع المستويات. مع الاخذ بالتوصيات التالية :

× اجراء المزيد من البحوث والتجارب التطبيقية والميدانية لمعرفة المزيد عن الزراعة المناسبة لظروفنا المحلية.

× التوسع التدريجي في تطبيق نتائج هذه التجارب على نطاق حقل واسع نسبياً وذلك بالبدا في انشاء محطات للقيام بالخدمة الآلية الحديثة في حقول المزارعين نظير اجور معقولة لكل عملية على ان تدار كل محطة بفريق فني على مستوى عال من الخدمة والدراية بالتفاصيل الزراعية والهندسية اللازمة للتنفيذ. وعلى ان تحتوى كل محطة الى جانب

ويتضح من هذا الجدول مدى الفروق الواضحة في التكاليف الفعلية لاداء العمليات الزراعية الرئيسية عند تأديتها بالطرق التقليدية التي تستعمل فيها القوى البشرية، بالاضافة الى القوى الحيوانية ، وذلك بالاداء الآلي، حيث يستعمل الجرار والآلة المناسبة لكل عملية لازمة بسهولة وبسرعة ويتكاثف تصل الى حوالي النصف.

ومن هذا يتبين ان التحول الى الزراعة الآلية - كوسيلة لتنفيذ العمليات والمعاملات الزراعية بسرعة وبدقة وتكاليف اقل - هو الحل العملي للتنمية الزراعية من جميع نواحيها سواء انتاج نباتي او حيواني . اذ ان هذا النوع الحديث من الزراعة هو سمة العصر وعنوان الحضارة التي تهتم باقتصاديات الانتاج وكفايته.

التوصيات :

وعلى ضوء الدراسة السابقة وما جرى في المجلس من مناقشات، تم التوصل الى التوصيات الآتية :

في مجال الوسائل التنفيذية وتوفير مدخلات الانتاج: ان الخطوات الفعالة في مجال زيادة انتاجية الفدان، تبدأ بالوسائل التنفيذية وتوفير المدخلات اللازمة للانتاج، والتي يمكن وضعها في اطار موضوعات هامة هي :

× زراعة اصناف جيدة من كل محصول، تكون قادرة على الانتاج العالي ومقاومة للافات، ومناسبة للزراعة الآلية وذات جودة استعمالية عالية.

× اضافة كميات من الاسمدة خصوصاً الآزوتية بكميات مناسبة للانتاج العالي .

× مقاومة الافات، وقد اثبتت الاصناف الجديدة من القمح فعلاً مقاومتها الوراثية العالية ضد امراض الصدأ والتفحم وانه لا يوجد من الامراض والحشرات ما يهدد محصول القمح سوى الحشائش وقد امكن التغلب عليها مؤخراً .

× الاهتمام بتوفير مياه الري وتنسيق المناوبات مع العمليات الزراعية ودعم وسائل الصرف.

× الاهتمام بالحفاظ على خصوبة التربة وتحسين خواصها وحمايتها من التدهور كي تستجيب الى اساليب الزراعة الحديثة، مع اعادة دراسة

التفاوت فى الانتاج الزراعى

من الظواهر التى تسيطر على الانتاج الزراعى فى الوقت الحاضر ، ظاهرة التفاوت فى الانتاج على الرغم من توافر الفرص وتكافؤها . وهى ظاهرة قديمة بالنسبة للزراعة المصرية، ولكنها تزايدت حتى اتخذت وضعاً مؤثراً فى اقتصاديات الانتاج الزراعى على الرغم من اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتجنب هبوط الانتاج، وذلك عن طريق مايتى :
× وضع نظام التجميع الزراعى عند الانتقال من الملكية الكبيرة الى الملكية والحيازة الصغيرة، وذلك لعلاج ظاهرة تفتت الحيازة.
× تيسير الحصول على مستلزمات الانتاج .
× زيادة الاشراف والتوجيه الفنى والارشاد الزراعى.
وتنظراً لان مستلزمات الانتاج اصبحت متوفرة فى القرية قبل مواعيد استخدامها وبأسعار مناسبة، مع اتاحة الفرص الميسرة للسلف النقدية.
فقد كان من المتوقع بعد هذا كله، ان ينشط الانتاج ويتزايد ويتفوق ، كما وكيفا ، لىغطى احتياجات البلاد الضرورية، فى ظروف تستوجب ذلك وفى مقدمتها : زيادة سكانية مستمرة، وغلاء للسلع الغذائية على المستوى العالمى .
ولكن برزت ظاهرة تفاوت الانتاج بين مزارع واخر ، فى تجميعية زراعية واحدة وفى ظل ظروف متماثلة .
وقد اجريت دراسة على انتاج القصب فى مركزى كوم امبو وادفو

الالات وحظائرها على ورش للصيانة والاصلاح ومخازن للوقود وقطع الغيار الضرورية.. الخ.

× تخصيص المحطة لخدمة مساحة حوالى ٥ - ١٠ الاف فدان لتشمل عدة قرى متقاربة.

× تقام مزرعة نموذجية رائدة بجوار كل محطة كى تتم فيها كل العمليات الزراعية ألياً ويقوم المزارعون بزيارتها فى المواسم الزراعية المختلفة لكى يلقوا بانفسهم على فوائد الزراعة الآلية.

— يقوم جهاز الارشاد الزراعى فى المحافظات بالاستفادة من وجود هذه المزارع الآلية النموذجية بتنظيم زيارات للمزارعين لها وكذلك فى نشر الوعى لدى المزارعين عن مزايا الزراعة الآلية.

— يختار المزارع العملية الزراعية التى يراها فى مصلحته بعد ارشاده الى امكانية قيام المحطة بكل العمليات الزراعية فى حقله ، اى الزراعة الآلية الشاملة وبذلك يتحقق ادخال الآلات تدريجياً وبطريقة علمية سليمة.

× تدريب الكوادر الفنية اللازمة للزراعة الآلية فى مراكز تدريب مجهزة ومعدة لهذا الغرض تنشأ فى المزارع الآلية النموذجية المشار اليها سابقاً.

× يتم تدريب اهالى المنطقة التى تنشأ بها المحطة لكى يمكن استيعاب العمال الزراعيين العاديين وتحويلهم الى عمال زراعيين ميكانيكيين ذوى كفاءة عالية تؤهلهم للحصول على اجور مرتفعة .

× البدء فوراً فى انشاء محطة او محطتين فى محافظة او محافظتين احدها فى الوجه البحرى والثانية فى الوجه القبلى ثم يجرى التوسع فى انشاء المحطات تدريجياً كلما توفرت الكوادر الفنية اللازمة للإدارة والتشغيل.

× يتم تمويل انشاء مثل هذه المحطات الرائدة من اى مصدر للتنمية الزراعية .

ولكن فى الجانب الاخر يوجد مزارعون يحققون ارقاما قياسية، ويحافظون على انتاجهم العالى.

التوصيات :

ان يكون الاتجاه الى الاصلاح ممثلا فى الاخذ بنظام التجميع الزراعى بمساحة تبلغ حوالى ثلاثين فدانا لكل تجميعية زراعية.
× الاستمرار فى اجراء البحوث الميدانية لتحديد الاسباب الحقيقية للتفاوت فى الانتاج وصولا الى العلاج الحاسم لهذه المشكلة.
× دراسة العوامل الاقتصادية التى دعت العمال الزراعيين الى ترك الزراعة الى مجالات اخرى فى الداخل او الخارج.

× تحسين اسعار المحاصيل الرئيسية واعادة النظر فى نظام التسويق التعاونى.

× ان يكون انتاج التجميعية الزراعية على اساس محاسبة الموظف الفنى بالقرية ، بحيث يكون المقياس عدم تفاوت الانتاج اكثر من ١٠٪ عن المتوسط ، وأن يرتبط أجر الموظف ومكافأته وترقيته بزيادة الإنتاج على هذا الأساس ، وليس على أساس زيادة المتوسط العام.

× معاملة حازمة للفلاح المهمل الذى ينقص انتاجه عن متوسط التجميعية باكثر من ١٠٪ ثلاث سنوات متتالية ويمكن فى هذا الصدد دراسة امكان تأجير الارض لغيره.

× اعادة النظر فى قواعد الايجار النقدي بعد ان ظل ثابتا لمدة تزيد عن خمسة وعشرين عاما رغم الارتفاع المستمر فى الاسعار ومستوى المعيشة، ونتج عن ذلك ان بعض المستأجرين بالنقد تهاونوا وفقدوا عامل الاجتهاد، لان اقل قدر من الانتاج يكفى لسداد ما عليهم. ويقترح فى هذا الصدد دراسة امكان ارتباط الايجار النقدي بارتفاع الاسعار والتضخم النقدي، بحيث تعدل قيمة الايجار على هذا الأساس مرة كل فترة مناسبة مع النظر فى التوسع فى نظام الايجار بالمزراعة.

× النظر فى وضع حد ادنى للملكية او للحيازة الزراعية.

× عدم مساواة الفلاح الجاد الملتزم بالمخالف المهمل، وذلك بانفاذ الغرامات التى تفرض على المخالفين، بحيث لا تُلغى آخر العام كما يحدث غالبا.

× وضع قواعد عامة للحيلولة دون حدوث تفاوت الانتاج فى الاراضى الجديدة المستصلحة او الحيازة فى هذه الارض والحيلولة دون التفتيت مستقبلا.

بمحافظة اسوان، عام ١٩٦٥، ثم على انتاج القطن والقمح والذرة فى مركز الزقازيق بمحافظة الشرقية فى اعوام ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩.

ثم اجرت محافظة الفيوم دراسة مماثلة عن انتاج القطن فى خمسة مراكز ادارية بالمحافظة، وشمل البحث ستين تجميعية، منها عشر تجميعيات تتبع الاصلاح الزراعى. كما جرت دراسة عن إنتاج الموالح بالشرقية عامى ١٩٧٦ و ١٩٧٧ .

وقد حلت نتائج الدراسات احصائيا وثبت ان التفاوت كان كبيرا والانحراف عن المتوسط كان غير مقبول علميا.

وفيما يلى بيان موجز لبعض نتائج هذه الدراسات:

اسم الحوض	المساحة	عدد متوسط	اعلى	اقل	زيادة اعلى	نقص اقل
المنزعة	الزراع	الانتاج	انتاج	انتاج	انتاجا من	انتاجا من
المتوسط	المتوسط					
الجمهورية	٢٤ ٨	١٨	٣٧.٦٩	٥٢.٦١	٥.٠٥	١٤.٩٢٠
مركز انفر	قصب	طن				
المواساة	١٢ ١	٩	٣١.٨٨٩	٥٤.٠٠	١٣.٥	٢٢.١١
مركز انفر	قصب	طن				
البصيلية	١١.٢٢	٧	٣٩.٥٢	٥٥.٣٨٠	٨.٠٠	١٥.٨٦
الوسطى	قصب	طن				
شويك مركز	٢٠ ٣١	٣١	٣.١٥٢	٧.٤٢٤	٠.٨٧١	٤.٢٧٢
الزقازيق	قصب	قنطار				

ويتضح من هذا البيان اتساع هوة التفاوت فى الانتاجية والانحراف عن المتوسط.. بينما يجب ان تكون الفروق غير بعيدة عن المتوسط زيادة او نقصا باكثر من ١٠٪ طالما أن الظروف متشابهة والفرص متكافئة، وكل عناصر الانتاج موحدة فى الصنف والسماذ والمبيد وماء الرى وجودة التربة ومستوى الصرف والمناخ.

وقد نتج عن هذا التفاوت انخفاض كلى على مستوى الدولة وبالتالي انخفاض الدخل القومى من قطاع الزراعة. ثم اهدار لمياه الرى، فالفدان الذى يعطى اعلى غلة يستهلك قدرا من مياه الرى مثل الفدان الذى يعطى انتاجا ضعيفا.

× وضع تخصص جغرافي في الانتاج بالنسبة للاراضي الجديدة، وذلك بأن يكون لكل مساحة واسعة محصول رئيسي لدوراتها .
× تحسين استخدام ما هو متاح من وسائل الانتاج، جنباً الى جنب مع التكنولوجيا الجديدة وتحديث نمط الاستغلال، وان يكون بدء تجربة استخدام التكنولوجيا الحديثة بانشاء جمعيات تعاونية مركزية في عواصم المحافظات، يعمل بها الفلاحون مع امتلاكهم بنسبة حيازاتهم.

الضرائب الزراعية

تتمثل الضرائب الزراعية في كل مايفرض على عناصر الانتاج الزراعي، ابتداء من الاطيان الزراعية ومستلزمات الانتاج ، ثم الانتاج نفسه، كذلك رسوم الخدمات الزراعية المختلفة التي تقدمها الدولة للفلاح أو للريف بصفة عامة.
ويرتبط بالضرائب تسعير الحاصلات وتسويقها. اذ تشكل نتائج هامة لها اثرها المباشر على كمية الانتاج وجودته . ولذلك فان منهج الضرائب الزراعية وتسعير المنتجات ومايصاحبها من نظام التسويق الحالي، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الغذائي وتكاليف المعيشة ومستوى الأسعار .

ونتيجة لذلك ، اصبح القطاع الزراعي يتحمل ضرائب عالية اذا قورنت بالضرائب على الاستثمارات الأخرى ، أو بالنسبة لرأس المال . أو لضافي الدخل من الانتاج الزراعي.

وحتى يمكن تحقيق انتاج يوفر الامن الغذائي ، فان من الضروري ازالة المعوقات المادية والنفسية لكل من يحترف الزراعة. وفي مقدمة هذه

المعوقات ارتفاع معدل الضرائب عن باقي الانشطة الاقتصادية وتعدد الضرائب وتنوعها، وكثرة الاجهزة التي تجبى الضرائب واختلاف اسلوبها في التحصيل .

وان يؤخذ في الاعتبار امران : ان هدف الانتاج اولى واهم من حصيلة الضريبة. وان الضرائب غير المباشرة تزيد احيانا عن الضرائب المعلنه.

ومن الاهمية بمكان ان يبقى للفلاح بعد جباية الضرائب عائد يحقق مستوى مناسباً للمعيشة.

تسعير المنتجات الزراعية :

ويرتبط هذا الموضوع بموضوع الضرائب ، من حيث ان المنتج يسلم محاصيله بالتسعيرة أو باقل منها ، وتصل للمستهلك بسعر يزيد كثيراً عن سعر المزوعة، فيستفيد من فروق الاسعار الوسطاء وهم تجار الجملة والتجزئة ، اذ تزيد ارباحهم كثيراً عن ارباح المزارعين.

ومن ثم فان تسعير الحاصلات سواء كانت مسوقة تعاونياً أو مسوقة في الاسواق المحلية - عبء يجب ان يدخل في الحساب عند وضع الضرائب الزراعية.

تحصيل الضرائب الزراعية :

اذا كان من الصعب عمل مقارنة للضرائب الزراعية مع الضرائب التي تفرض أو تحصل على الانشطة الاقتصادية المختلفة فالذي لاشك فيه ان تحصيل الضرائب الزراعية يتم حالياً بصورة محكمة اكثر من الضرائب الأخرى.
الدعم :

تدعم الحكومة بعض مستلزمات الانتاج واكثر الدعم للاسمدة والمبيدات والاعلاف والتقايى. ويصعب حصر الدعم بالنسبة للتقايى والاعلاف، لان اكثر التقايى يوفرها الفلاح بنفسه ومن انتاجه. والتقايى التي تقدمها الدولة كاملة هي تقايى القطن والبطاطس.

واذا اردنا تحري الدقة - بناء على الاحصائيات المتاحة - فان بيانات الاسمدة هي التي يمكن ذكرها كمثال يتبين منه ان ما يحصل على الاسمدة عام ١٩٨٠ من رسوم اضافية خلاف ربح بنك التنمية يبلغ ٥٤ مليون جنيه، بينما المقدّر لدعم السماد في ميزانية عام ١٩٨٠ هو ٤٢ مليون جنيه.

اي ان ما يحصل من رسوم اضافية وزيادة في السعر ، يزيد عن المبلغ المدرج للدعم، كما ان المبيدات تضاعفت اسعارها نتيجة تطبيق

٠.٥٠٠	عن كل طن خضر.
٠.٢٠٠	عن كل شجرة مثمرة من النخيل والزيتون والمشمش.
٠.١٠٠	عن كل طن بطاطس .
٠.٢٠٠	عن كل خلية نحل افرنجى .
٠.١٠٠	عن كل خلية نحل بلدى .
٠.٥٠٠	عن كل برج حمام .
١.٠٠٠	عن كل رأس ماشية بعد الرأس الخامسة.
٠.١٠	للثروة السمكية عن كل كيلو انتاج .
- ما يحصل بمعرفة الاجهزة المنفذة للتسويق التعاونى، ويضاف	
لحساب الخدمات المحلية بالقرية :	
٠.١٠٠	عن كل قنطار قطن .
٠.١٠٠	عن كل ضريبة ارز .
٠.١٠٠	عن كل اردب سمسم .
٠.٠١٠	عن كل قنطار بصل .
٠.٠٥٠	عن كل اردب فول سودانى .
٠.٠٥٠	عن كل اردب فول بلدى .
٠.٠٠١	عن كل قنطار قصب .
كما يحصل المجلس القروى المبالغ التالية :	
٠.٠٠١	مليم واحد عن كل كيلو سماد كيماوى .
٠.٠٠١	مليم واحد عن كل كيلو علف حيوان .
٠.٠٠١	عن السلف النقدية بواقع مليم عن كل جنيه من اجمالى
قيمة السلفة وهذه المبالغ تضاف لحصيلة الخدمات	
للمجالس القروية.	
الالات الزراعية :	
ويقوم المجلس المحلى بتحصيل رسومها على النحو التالى :	
١.٠٠٠	عن كل حصان للجرار الزراعى .
١.٠٠٠	عن كل حصان لماكينات الري الثابت والمتنقل وماكينات
الطحين.	
التسويق التعاونى :	
والى جانب ما تقوم به الاجهزة المنفذة للتسويق التعاونى من خصم	
رسوم لحساب الخدمات الزراعية فانها تقوم بخصم مبالغ لنفسها مقابل	

نظام السعر الموحد، واصبحت لا تدعم.	
ويمكن ان يقال ان الدعم - ينصب على تكاليف مقاومة بودة القطن	
وأفات القطن كلها، ويمثل جزء كبير منها اجور الايدى العاملة فى النقاوة	
اليديوة والرش.	
انواع الضرائب المباشرة :	
وفيما يلى تفاصيل للضرائب التى تحصل حاليا وهى الضرائب	
المباشرة.	
الضريبة العقارية:	
ويحصلها الصراف، وتفرض على كل حوض منزوع حسب درجة	
خصوبته، وتقدر مرة كل عشر سنوات بواسطة لجان، وضريبة الحوض	
تسمى المال، ثم تضاف ضرائب اخرى هى:	
١٥٪ من قيمة المال رسوم مجلس محافظة.	
دقاع	
تعادل قيمة الضريبة الاساسية (المال)	
امن قومى	
تأمينات اجتماعية :	
مليم جنيه	
١ - ٢٥٠ .	عن كل فدان محاصيل .
ب - ٥.٠٠٠	عن كل فدان حدائق .
الجهاد ومقدارها :	
١ - ٥٠٠ .	عن كل فدان ابتداء من الرابع الى العاشر .
ب - ١.٠٠٠	عن كل فدان فوق العاشر .
وتحصل هذه الضرائب دون ان يعطى سند (الورد) للممول، ولكن	
يكتفى بتسليم قسيمة لاتيين المفردات.	
رسم الخدمات :	
حدد القرار الوزارى رقم ٨ لسنة ١٩٧٦ الرسوم على الانتاج	
الزراعى، وتحصل بمعرفة جهات مختلفة، وذلك على النحو التالى :	
- ما يحصل بمعرفة المجلس القروى :	
مليم جنيه	
١.٠٠٠	عن كل فدان حدائق (مثمرة) .
١.٠٠٠	عن كل فدان نباتات طبيعية وعطرية .

عمليات التسويق، ومبالغ أخرى للتعاونيات، المفروض أنها توزع على مختلف الجمعيات ابتداء من جمعية القرية حتى الجمعيات المركزية والعامه.

وبيان هذه المصاريف والرسوم كما يلي :

الارز ٠٠.٩٧٥ عن كل طن يسوق على اساس السعر ٦٥ جنيها للطن في المتوسط، وهذا المبلغ تحت اسم عمولة خدمات تسويق تسدد لحساب التعاونيات ابتداء من القرية الى الاتحاد العام، وهذا المبلغ يحصل على اساس ١.٥٪ من الثمن.

٠٠.٦٠٠ مصاريف تسويق عن كل طن .

٠٠.١٢٠ دمغات وعلم وزن .

١.٩٦٥ جملة ما يحصل على كل طن ارز شعير ويتغير

هذا المبلغ تبعا لسعر الارز.

القطن ٠٠.٢٥٠ عن كل علم وزن .

٠٠.٥٠٠ مصاريف تسويق عن كل قنطار .

١.٥٪ من الثمن لحساب التعاونيات .

الفول السوداني والسمسم:

٠٠.٢٥٠ علم وزن ودمغات .

٠٠.٦٠٠ مصاريف تسويق عن كل اردب .

١.٥٪ من الثمن لحساب التعاونيات .

وتحصل مصاريف التسويق لتغطية بدل انتقال الموظفين والمكافآت والمطبوعات وإعلانات الصحف أو الاذاعة وغير ذلك.

الخدمات الزراعية :

٠٠.٣٠٠ عن كل فدان لحساب الجمعية التعاونية .

٠٠.٢٠٠ بطاقة الحياة الزراعية لكل حائز .

الضرائب العامة :

تحصل حاليا الضرائب التالية :

— ضريبة على الحدائق المثمرة، وتماثل الضريبة على الزراعات العادية اذا كانت مساحتها ٣ - ١٠ فدان، وضعف هذه الضريبة اذا زادت ارض الحدائق عن عشرة افدنة.

(وهذه خلاف الضرائب العقارية التي يحصلها الصراف).

— ضريبة على الجرارات الزراعية.

والضرائب على سيارات النقل والجرارات الزراعية، ضرائب عامة سنوية تقدرها مصلحة الضرائب طبقا للقواعد التي تضعها .

رسوم الرخص :

وتحصلها وزارة الداخلية على رخص مرور الجرارات الزراعية ورخص الأسلحة .

رسوم الطاقة الكهربائية:

وتحصل بمعرفة شركات الكهرباء، ويبلغ الرسم الحالي لطلب محول كهرباء مائة جنيه عن كل حصان عند التركيب.

وتحصل قيمة استهلاك التيار شهريا مضافا اليها رسم اذاعة ورسم استهلاك وتمغة طوارئ.

رسوم مضافة الى مستلزمات الانتاج:

يقوم بنك التنمية بالقرية بتحصيل رسوم تضاف الى مستلزمات الانتاج واهمها :

الاسمدة الكيماوية والاعلاف والتقاوى. وهذه الرسوم لصالح جهات متفرقة منها: البنك نفسه ووزارة المالية والنقابات المهنية.

وعلى سبيل المثال فان شيكارة السماد الكيماوى التي تزن ٥٠ كيلو بنسبة ازوت ١٥.٥٪ يحصل عليها مايلى :

مليم جنيه

٠٠.٥٠ رسوم للمحافظة

٠٠.٥٠ حصيلة لحساب وزارة الخزنة

٠٠.٧٥ مشال

٠٠٠.٢٥ مخازن

٠٠.٨٥ خفض (عمولة البنك)

٠٠.٠٥ نقابة المهن الزراعية

٢٩٠ الجملة

التبرعات التلقائية :

وتجمع تحت اسم تبرع تلقائى، مقابل طابع مثل معونة الشتاء، او إيصالات لتقديم مساعدات عامة عند حدوث حرائق او سيول. وهذه التبرعات ليس لها صفة الاستمرار فيما عدا معونة الشتاء.

وهناك مبالغ يدفعها المزارع اللقبانى والشبالين من ٥ - ١٠ قروش عن كل كيس.

تعدد الضرائب وجهات التحصيل :

وقد أدى تعدد الضرائب الزراعية وتشعبها وكثرة مفرداتها وتعدد الأجهزة التي تقوم بتحصيلها إلى الأوضاع التالية :

— هبوط العائد على الاستغلال الزراعي إلى نحو ٢٪ نتيجة اقتطاع الدخل الزراعي عن طريق الضرائب والتسعير، ويقل هذا العائد عن عائد الاستغلال في كافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى، مما يهبط بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للحائزين الزراعيين.

— لا يقتصر هبوط العائد من الانتاج الزراعي على هبوط العائد على رأس المال، بل يتعداه إلى هبوط العائد على العمل، وبالتالي تزداد قوة طرد الزراعة للعمل ورأس المال.

— ان الفائض الزراعي الذي يتم اقتطاع معظمه عن طريق تسعير الحاصلات، لا يوجه إلى الاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصاد، بل يوجه إلى الاستهلاك وخاصة إلى اعانة الاستهلاك الحضري. ويحمل صغار الزراع اعباء الدعم الذي يستفيد منه القادرون من سكان المدن.

— ضعف الاستثمار الخاص في الزراعة، نتيجة اعتصار الفائض الزراعي بالتسعير من جهة وهبوط جدواه الاقتصادية من جهة أخرى، مما يحمل الدولة اعباء التنمية الزراعية.

— معاناة المنتج بسبب التعقيدات والضغوط ونتيجة تعدد مطالبته ومتابعته والتفتيش عليه من العديد من الأجهزة.

التوصيات :

وعلى ضوء هذه النتائج، ومادار في المجلس من مناقشات، تم التوصل إلى التوصيات الآتية :

× ان يعاد النظر في مختلف الضرائب والرسوم الزراعية، بهدف وضع حد أعلى لها وبما يكفل الحد من تعددها.

× الحد من تعدد جهات التحصيل، والعمل على توحيدها في جهة واحدة.

× ان تدمج الضرائب المتعددة للمحقات الضرائب العقارية في ضريبة واحدة، لتقرير مدى مناسبتها وعدالتها لمختلف فئات المالكين والحائزين.

مع تحديد المسئول عنها وهو الحائز، سواء كان مالكا ام مستأجرا.

× ان ينظر في إلغاء أو تخفيض الضرائب والرسوم على الآلات الزراعية، وخاصة الآلات الري والجرارات، تشجيعا للاخذ بالميكنة الزراعية، بهدف زيادة الانتاج وتكثيفه.

× ان يتم اثبات سداد جميع مفردات الضرائب المحصلة بطريقة محكمة وواضحة لدافع الضريبة، ولعل أنسب طريقة لذلك نظام (الورد)

الذي كانت تسجل به الملكية والضريبة المستحقة عليها وتاريخ تسديدها. وذلك ضمانا للتيسير والوضوح بالنسبة للممولين، مع كفالة حق الدولة.

× احكام الرقابة على نظام الصيارف (حتى يبت في استبقائه من عدمه) وتنشيطه عن طريق الحوافز الايجابية والسلبية واقرار الاجراءات الميسرة بالنسبة للفلاحين من ناحية، والكفيلة بتحصيل مستحقات الدولة من ناحية أخرى.

× ان يقضى على التسبب في تحصيل مستحقات الحكومة من عائدات المحاصيل التي تسوق تعاونيا، باقتطاع الضريبة المستحقة منها. مع احكام الرقابة على جهاز التحصيل.

× ان تجرى دراسة شاملة عن اقتصاديات الزراعة، وخاصة ما يتصل بسياسة دعم مستلزمات الانتاج الزراعي، وتوضيح العلاقات بين مستويات الاسعار والانتاجية الفعلية. مع الاخذ في الاعتبار ما يحققه الانتاج الزراعي مقارنا بعائد الاستثمار من الأوعية الأخرى، وذلك حتى يمكن ازالة اختناقات الانتاج الزراعي وجذب الاستثمار إلى هذا المجال.

ملحق

مثال من الضرائب التي تحصل على فدان اطيان زراعية في شريحة الحيازة من ٣ - ٥ فدان :

أولا : الحدائق :

فدان حدائق مثمرة

مليم جنيه

٢٧.٠٠٠ رسوم يحصلها الصراف .

١.٧٠٠ رسوم يحصلها المجلس القروي .

٥.٨٠٠ رسوم على السماد يحصلها بنك القرية .

١٠.٠٠٠ مصلحة الضرائب العامة .

٠.٣٠٠ الجمعية التعاونية .

٤٤.٨٠٠ جملة.

فدان موز :

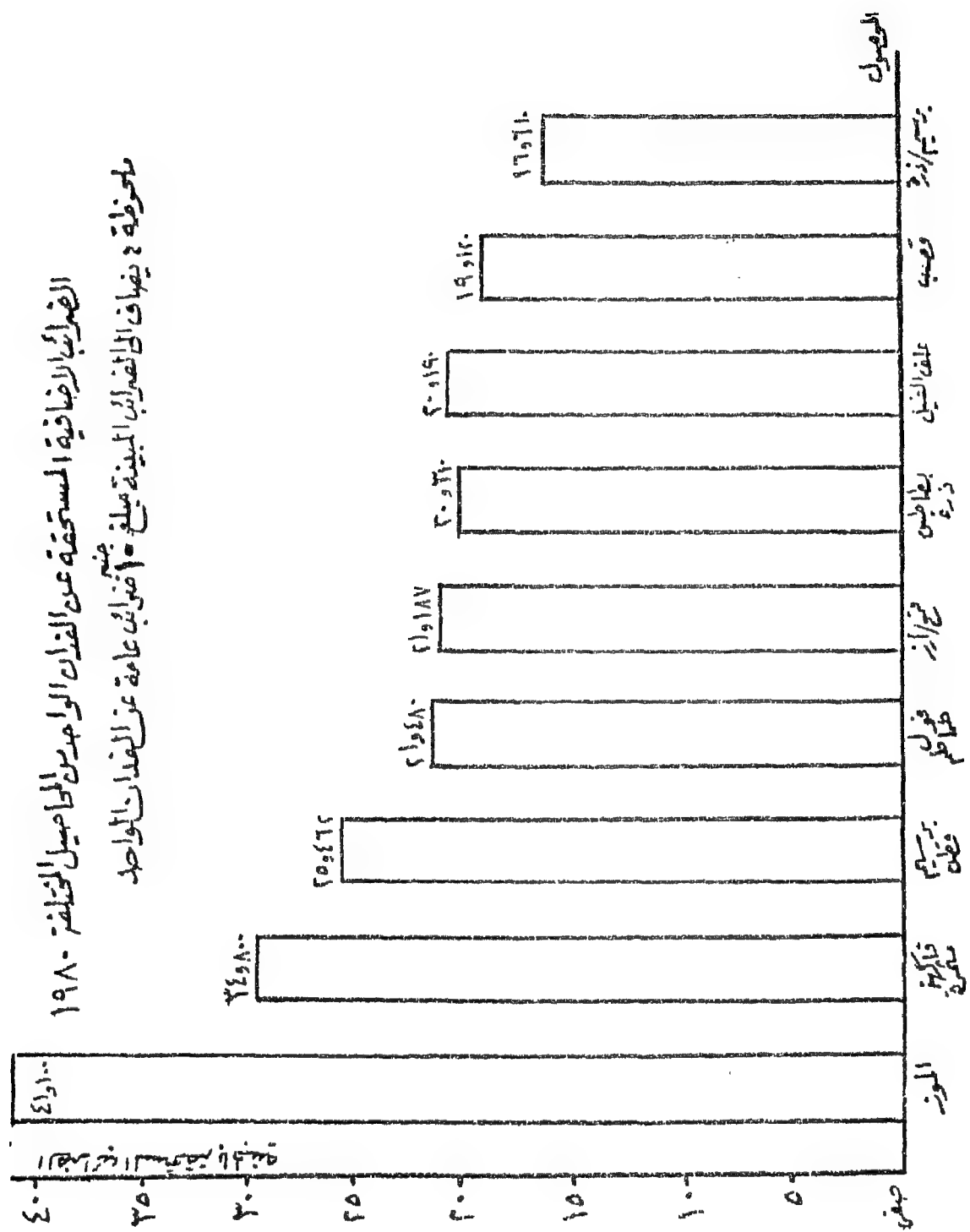
٢٧.٠٠٠ رسوم يحصلها الصراف .

١٢.٨٠٠ رسوم يحصلها بنك القرية على السماد .

١٠.٠٠٠ الضرائب العامة .

١.٠٠٠ المجلس القروي .

٠.٣٠٠ الجمعية التعاونية



ولم يدخل فى حسابات هذه الضرائب مفردات الرسوم والضرائب التالية :

- الضرائب على ماكينات الري والجرارات الزراعية وسيارات النقل ورسوم مضافة لاستهلاك الكهرباء.
- تأمينات على العمال الثابتين.
- رسوم على السلف النقدية.
- خلايا النحل ، أبراج الحمام ، تسمين الماشية ، ماشية اللبن ، الثروة السمكية.
- رسوم وضرائب لوزارة الداخلية .
- التبرعات التلقائية.
- بطاقة الحياة .
- اكراميات .
- الضريبة على الايراد العام .
- مصاريف المصارف المغطاة .

الدورة السابعة ١٩٨٠ - ١٩٨١

استصلاح الاراضى فى ظل نقل الاختصاص الى المحافظات

تقديم : صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى، وكذلك صدر قرار رئيس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وبموجبهما انتقلت تبعية عملية استصلاح كل الاراضى الى المحافظات ، وأصبحت

كل محافظة مسئولة عن استصلاح كل مايقع فى زمامها من اراض ، توحيدا للمسئولية، ومنعا لتشتتها بين وزارات ومصالح وادارات يعوق بعضها بعضا ، وكذلك استهدافا لسرعة التنفيذ واحكام الرقابة. وأصبح من المفهوم ضمنا أن وزارة استصلاح الاراضى، بوصفها وزارة للدولة ، تختص بوضع الخطة ومتابعتها دون أن تتحمل أعباء التنفيذ فى جملتها أو تفصيلها.

وعلى ضوء ما جاء بالقرار ويلائحته التنفيذية - تهدف هذه الدراسة الى وضع تصور للخطوط الرئيسية لمسئوليات كل من وزارة الدولة لاستصلاح الاراضى فى وضعها الجديد، والمحافظات بعد أن أضيفت اليها أعباء التنفيذ ، بما يحقق إعمالا سليما للقرار مع اقتراح بعض الضوابط لمراحل التنفيذ ، والاشارة إلى أهم العوامل التى تحدد الإمكانيات والى أنسب الوسائل للتطبيق فى هذا المجال، وذلك دون تطرق الى التفاصيل.

وقد سبق أن تم استصلاح ٩١٢ ألف فدان فى الفترة ما بين ١٩٥٢ الى ١٩٧٨ ، فى مواقع فى الجمهورية من أسوان الى الساحل الشمالى، وفى الوادى الجديد، وفى كوم أمبو بسبب تهجير أهالى النوبة، وظهرت خلال استصلاحها إيجابيات وسلبيات يمكن استخلاص دروس هامة منها، يستفاد بها عند ممارسة عمليات الاستصلاح الجديدة، إذ لا تزال هناك فرصة لإضافة أراض جديدة إلى الرقعة الزراعية ، خاصة أن الوزارات والمؤسسات قد قامت بتحديد المساحات المرشحة للاستصلاح ومواقعها فى جميع المحافظات ، وأعدت لها الخرائط ، كما عمل لها حصر تطبيقي على المستوى الاستكشافى تتضح منه خواص التربة وتركيبها . ومن هذا التحديد ظهر أن كل المحافظات بها وبجوارها أراض قابلة للاستصلاح ماعدا محافظة الغربية فليس بها الا مساحات صغيرة متناثرة ، وهى المتعارف عليها باسم البور المتخلل الزمام .

وفى هذا المجال تجدر الإشارة إلى أن الموارد المائية التى يمكن الحصول عليها بصفة دائمة متجددة وصالحة للرى من أهم العوامل التى تحدد مساحة الاراضى الجديدة التى يمكن استصلاحها ، وهذا أمر يعنى بوضوح أن المياه بالنسبة لمصر ستظل العامل الأول المحدد لنمط الاستغلال ، والمؤثر على اقتصاديات كل مشروعات التوسع الأفقى والرأسى.

مسئولية الأجهزة المركزية :

يمكن تلخيص مسئوليات الأجهزة المركزية فيما يلى:

- وضع نظام لتقدير أثمان الأراضي الجديدة.

- تقويم ما يتم استصلاحه ، وتوضيح الإيجابيات والسلبيات للاستفادة منها .

- عقد اجتماعات وندوات ومؤتمرات دورية للمسؤولين بالمحافظات لتبادل الرأى والخبرة والمعرفة.

- الربط بين خطوط التنفيذ والتوقيت الزمني فى الخطة للملاحقة احتياجات السكان المتزايدة .

مسئولية المحافظات .

يمكن تحديد مسئولية المحافظات عن استصلاح الأراضي فى النقاط الرئيسة التالية:

أولاً: استصلاح البور المتخلل الزمام .

ثانياً: استصلاح الأراضي الجديدة الصالحة للزراعة داخل زمام المحافظة فى إطار الخطة العامة للدولة.

ثالثاً : المحافظة على خصوبة الأرض القديمة.

أولاً : البور الذى يتخلل الزمام :

فى كل محافظة توجد داخل الرقعة الزراعية مساحات من الأرض البور متناثرة صغيرة الحجم تتوافر لها عوامل الاستصلاح السريع. ومهما كانت مساحة هذه الأراضي فإنها لا يجب أن تهمل أو تترك على حالها . وليس من الصعب على كل محافظة أن تقوم الآن بحصر شامل دقيق للأراضي البور وتوصيفها وتحديد مواقعها ومعرفة معوقات زراعتها وجدولة كل هذه البيانات بصورة مبسطة .

طرق استصلاح البور داخل الزمام :

- الأراضي البور داخل الكتلة السكنية للقرية أو الملاصقة لها تترك للتوسع السكنى .

- البرك والمستنقعات تستغل فى إنتاج السمك.

- أراضي الحكومة أو الشركات تباع أو تؤجر لأجل طويلة .

- الأراضي المتنازع عليها ، والتي يكون أصحابها من غير القادرين أو الغائبين عن القرية تستصلحها الجمعية التعاونية لحساب أصحابها ثم تسلمها لهم وتحصل منهم المصروفات مقسمة .

- أراضي الآثار تؤجر الأجزاء التى انتهى التنقيب فيها ، مع حفظ حق الآثار فى إعادة التنقيب مرة أخرى.

- فى المحاجر ينظم استغلال الأرض بأخذ الرمال والحصى بحيث يكون الاستغلال فى مواقع متصلة محددة، وبمجرد الانتهاء من الموقع

- ترتيب الأراضي المقرر استصلاحها فى أسبقيات على مستوى محافظات الجمهورية ، ووضع خطة عامة ملزمة لها .

- تقدير الاحتياجات المائية للأراضي المقرر استصلاحها ، وتبويبها بعد تحديدها واقعيًا من مصادرها المختلفة، مع توضيح البرامج الزمنية لاستغلال المياه من كل مصادرها .

- تحديد مناطق التوسع ، وأعداد خرائط طبقات التربة والملوحة والقدرات الانتاجية على المستوى التفصيلي أو نصف التفصيلي، مع تحديد التركيب المحصولي الأمثل ، والاحتياجات المائية وطرق الري ووسائل الصرف الملائمة ، ونوع وكميات السماد المناسبة .

- القيام بالبحوث العلمية لتطوير الري والمقننات المائية ، والمياه الجوفية ، وتحلية المياه، والقيام ببحوث الصرف.

- وضع أنماط لأساليب الاستصلاح .

- توفير الطاقة لكافة الاستخدامات من ري وصرف وتصنيع وإنارة - بتروية أو كهربائية - وتحديد أسعارها بقيمة موحدة لكل المحافظات.

- عمل تصميمات للمشروعات ، وترتيبها فى أسبقيات ، ووضع البرامج الزمنية للتنفيذ .

- إصدار القوانين واللوائح مع تبسيطها وتوضيحها ، وإعادة النظر فى كل القوانين الزراعية .

- تحمل تكاليف المرافق العامة للري والصرف والمواصلات .

- وضع أسس واضحة للتركيب المحصولي والدورة الزراعية لكل منطقة يراعى فيها التخصص واحتياجات التصنيع الزراعى .

- الربط بين مشروعات الاستصلاح ومشروعات التعمير ، سواء كانت مدنا جديدة أو مناطق صناعية أو مرافق عامة ومراكز خدمات .

- تشجيع إقامة شركات صناعية للمعدات والآلات الزراعية ، وتصنيع أدوات الري بالرش والتنقيط وما يستجد مستقبلا من هذه الأساليب .

- إبلاغ المحافظات دوريا وبصورة منتظمة بنتائج البحوث التى تتوصل اليها جهات البحث والجامعات والمعاهد ، وكذلك بأنباء تقدم التكنولوجيا العالمية.

- انشاء مراكز لتدريب الأعداد المطلوبة من العمالة لمجالات العمل المختلفة.

- تنظيم التمويل والقروض المحلية والخارجية بما يضمن استمرارية التمويل .

يستزرع أو يباع للأهالى .

- المواقع التى تحتاج الى تكلفة عالية لاستصلاحها يمكن استغلالها فى انشاء مصانع غذائية أو محطات تسمين ماشية أو دواجن.

- المواقع المتنامية فى الصغر تزرع أشجارا خشبية.

- الأراضى التى تحت يد الإصلاح الزراعى ولم يتم الاستيلاء النهائى عليها، يقوم الإصلاح الزراعى باستصلاح وزراعة ما بها من بور ولا تترك على حالها إلى أن يصدر قرار الاستيلاء النهائى.

- الطرق والجسور يمكن تشجيرها بحيث لا يعوق تشجيرها المهمة الأصلية للطرق والجسور ولا يتلف الزراعة المجاورة ، وبحيث يكون نوع الشجر جيد الخشب سريع النمو قليل الإصابة بالآفات ويتحمل الظروف المناخية المحلية.

ويمكن للمحافظات أن تستصلح وتستزرع وتستغل الأراضى البور المتداخلة فى زمام الرقعة الخضراء خلال سنة واحدة لأن المعوقات فى هذا المجال شكلية وليست موضوعية .

ثانيا : استصلاح الأراضى الجديدة :

استصلاح الأراضى الجديدة مطلب قومى وحتى يلزم تحقيقه فى أقصر وقت ممكن ، وقد غيرت الدولة بمقتضى قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ أسلوب تنفيذه أملا فى تحقيقه قبل أن تتغلب عليه الزيادة السكانية وتسببه ، وعلى ضوء ما تحقق كل محافظة فى هذا الميدان بما تم فيها من عمليات استصلاح قبل ١٩٥٢ وبعدها ، فتعمل جاهدة على اتباع ايجابياتها وتجنب سلبياتها .

ثالثا : المحافظة على خصوبة الأرض القديمة :

ان الجهود والأنشطة التى تبذل لاستصلاح أراض جديدة يجب ألا تطفى على الاهتمام بالأرض التى كانت وما زالت مصدرا للخير وعمادا للثروة المصرية ، بل يجب الحفاظ عليها وتهيئة كل العوامل والظروف التى تحفظ الخصوبة وترفع مستواها فى ظل التقدم العلمى الذى نعيشه . وأهم العوامل الرئيسية لحفظ الخصوبة ورفع مستواها هى :

- الاهتمام بترشيد الرى .

- العناية المستمرة بالصرف المكشوف والمغطى والصيانة الدائمة .

- ازالة الحشائش من مجارى المياه.

- توفير الأسمدة العضوية من مصادر مختلفة ، وأنشاء صرف صحى بالقرى ، والاستفادة منه فى عمل الأسمدة ولفادى تلوث البيئة.

ضوابط التنفيذ :

× حصر موارد المياه المتاحة :

موارد المياه المتاحة هى :

أ - مياه النيل

ب- مياه المصارف الصالحة للرى وتحدد وزارة الرى لكل محافظة مقدارا مخصصا ترتبط به ولا تجاوزه .

ج - المياه الجوفية: مورد لم يحسن استخدامه حتى الآن. ويمكن الاستفادة منه على أسس فنية وعلمية تحددها وزارة الرى وتحت ضوابط ورقابة دقيقة لتحديد صلاحية المياه للرى ، والكمية التى يمكن الاستفادة منها وضمان استمرارها، كما أن اشراف وزارة الرى على الآبار سيمنع تداخل عمل الآبار ويضمن سلامة اقتصاديات الضخ.

د - مياه الصرف الصحى: ويلزم اجراء دراسات فنية لتحديد اسلوب استخدام هذه المياه فى الزراعة.

× حصر الاراضى الجديدة: وقد قامت به من قبل مؤسسات وهيئات ووزارات الاستصلاح، كما عمل لهذه الاراضى حصر تصنيفى وخرائط مساحية وخرائط كنتورية إلا فى مساحات قليلة.

× مصادر الطاقة: لكى تنجح مشروعات استصلاح واستزراع الأراضى يلزم توفير الطاقة سواء كانت كهربية أو معتمدة على المواد البترولية، الأمر الذى يتطلب من كل محافظة العمل على توفير الطاقة وازالة اسباب الاعطال، وعلى الدولة مسئولية تحديد سعر مناسب للاستهلاك.

× تقويم عمليات الاستهلاك السابقة: تقويم كل محافظة لما تم داخل زمامها من عمليات الاستصلاح والاستزراع والتعمير يتيح الحصول على دروس تستفاد من الايجابيات التى تمت أو السلبيات التى حدثت مما يكون دليلا ومرشدا فى العمليات الجديدة.

- وضع قواعد التنفيذ:

× توضع خطة ثابتة للاستصلاح تكون ملزمة بعد اعتمادها من الأجهزة التنفيذية والسياسية.

× ربط عملية التنفيذ بتوقيت زمنى حتى لا تسبق الزيادة السكانية برامج التنمية ومشروعات الاستصلاح.

× ربط عمليات الاستصلاح بعمليات الاستزراع والتعمير والتنمية والتصنيع الزراعى .

× انشاء جهاز للاشراف والتوجيه وتيسير الخدمات لا يتدخل فى عمليات التنفيذ أو الادارة.

استصلاح الأراضي هي الشركات سواء كانت قطاعا عاما أو مساهمة أو شركات استثمارية مشتركة، وبعد أن يتم الاستصلاح ويصل الانتاج الى الحدية أو الانتاج الاقتصادي توزع الاراضى على التعاونيات والافراد، حيث تبين عدم قدرة الجمعيات المتخصصة فى الاستصلاح وكذلك الافراد على القيام بالاستصلاح الذى كان فوق طاقتهم.

- منع الاتجار فى الاراضى:

اتجه بعض الافراد الى وضع ايديهم على املاك الدولة بطرق غير مشروعة وليس فى نيتهم استصلاح أو استزراع أو تعمير، وانما هدفهم تقاضى خلو وضع اليد، ولذلك فان على كل محافظة ان تزيل التعديلات عن اراضيها والا تعترف بنظام وضع اليد غير القانونى، كما يحظر على الشركات والافراد التصرف فى الارض بالبيع الا بعد استصلاحها واستزراعها وتعميرها، وأيضا يحظر على عضو الجمعية التعاونية بيع نصيبه أو التنازل عنه الا للاقارب من الدرجة الاولى والثانية او يكون التنازل للجمعية التى تتصرف فيها للاعضاء الذين تضمهم قائمة الانتظار طبقا للاقدمية المطلقة.

- العمالة الزراعية :

علاجاً لتدهور العمالة الزراعية يلزم التوسع فى الميكنة وتطوير نظم التعليم وانشاء مركز تدريب مهنى فى مختلف القرى.

- المرافق والخدمات العامة :

على كل محافظة ان تقيم المرافق العامة وهياكل البنية الاساسية: من طرق وشبكات الاتصال ومجارى مياه الري وانشاء المصارف وتوفير الخدمات العامة للامن والتعليم والصحة وغيرها، وان يسبق ذلك مشروعات الاستصلاح، وذلك لان اقامتها يسرع بتنفيذ الاستصلاح والاستزراع.

- مسئولية المواطنين :

لا تقع مسئولية استصلاح الاراضى على الاجهزة المركزية والمحافظات وحدها، بل تقع ايضا على عاتق المواطنين الذين يجب ان يكون هدفهم تحقيق الرخاء للوطن قبل تحقيق المكاسب الفردية.

العوامل المحددة لامكانات الاستصلاح والوسائل المناسبة للتطبيق :

هناك عوامل هامة تحدد مدى الامكانات المتاحة فى مجال الاستزراع، وكذلك هناك وسائل مناسبة للتطبيق فى مشروعات الاستصلاح واهمها :

- المياه: والمحتاج منها يتم استخدامه بالكامل فى الاراضى المنزرعة

× القيام بعمل دراسة جدوى اقتصادية لكل منطقة يراد استصلاحها.

× دراسة ما يتصل بالضرائب الزراعية بعناية ودقة وتقدير النتائج المباشرة وغير المباشرة لكل ضريبة تفرض.

× الري بالرش أو التثقيب فى الاراضى المرتفعة، واستخدام الري السحيق فى الاراضى الطينية الملحية.

× التوسع فى الزراعة الآلية لعلاج مشكلات العمالة.

× الزراعة الكثيفة مع التخصص.

× التصنيع الزراعى حسب امكانات الانتاج واحتياجات الاستهلاك والتصدير إن أمكن.

× ربط كل البورات الزراعية باهداف تحقيق الأمن الغذائى .

× توازى انشاء المصارف مع انشاء الترع فى الأماكن التى تحتاج إلى صرف.

- تحديد فترة زمنية قصيرة للاستصلاح: يلزم ضغط المدة المقررة لتنفيذ مراحل الاستصلاح والاستزراع لمواجهة المشكلات المتسببة عن الزيادة السكانية المستمرة وارتفاع معدلات الاستهلاك واستمرار الغلاء محليا وعالميا. ويقترح ان تكون المدة ثلاث سنوات وهى فترة كافية فى ضوء المتغيرات السريعة المتلاحقة التى تغيرت بها اساليب استصلاح الاراضى واستخدام الميكنة، الأمر الذى يهين الفرصة لسرعة الانجاز. القرى الجديدة:

× يلزم فى مناطق الاستصلاح انشاء قرى تخطط وتصمم بما يتماشى مع التقدم الحضارى بعيدا عن اوضاع القرى القديمة.

× ومع البحث عن انماط حضارية جديدة للقرى والمدن فى مناطق الاستصلاح يلزم ابتكار مواد بناء جديدة من خامات محلية ليتمكن توفيرها بتكاليف معقولة.

التمويل:

× تنشأ المرافق الرئيسية بمناطق الاستصلاح من ثمن الأرض المباعة.

× الشركات المساهمة المصرية والمشاركة تعتمد على نفسها فى التمويل.

× فى التعاونيات يكون التمويل بقيام الأعضاء بسداد اقساط الثمن وجزء من مصروفات الاستصلاح مع تغطية الباقي عن طريق القروض.

نظام توزيع الأرض: أقدر القطاعات على تنفيذ مشروعات

تتضمن الخطوط والمبادئ العامة للاستصلاح، وعلى ضوءها تضع مشروع خطة طويلة المدى للأراضي المرشحة للاستصلاح مرتبة في أسبقيات بناء على دراسات الجدوى وما يتفق مع السياسة الزراعية وأهدافها، وذلك بعد مراجعة الأجهزة المختلفة والمحافظات التي لها نصيب في تنفيذ هذه الخطة.

× وضع الخطة العامة في شكلها النهائي موضعاً بها أسبقيات وترتيبات التنفيذ ومسئوليته بالنسبة لكل محافظة، مع مراعاة أن يكون حجم العمل في السنوات الأولى متناسباً مع القدرات والامكانيات المتاحة، على أن يتزايد بما يتكافأ مع القدرات والامكانيات المضافة، والتزام كافة الأجهزة بهذه الخطة بعد اعتمادها من السلطات العليا.

× عدم اعتراف المحافظات بوضع اليد (غير القانوني)، وإزالة التعديات حفاظاً على مية الدولة وتوفيراً لأمن وأمان المواطنين وإزالة أسباب تعويق خطط التنمية.

× وضع نظام دقيق للمتابعة والتقويم مقرون بجوائز سخية وجزاءات صارمة.

استراتيجية مياه النيل

نهر النيل هو المصدر الرئيسي الأكبر لمواردنا المائية، ومن هنا كان الاهتمام المبكر بوضع سياسة مائية لودى النيل، تمخضت عن نظام لتوزيع المياه بين مصر والسودان منذ مطلع هذا القرن، ومن أوليات الوثائق التي اهتمت بهذا الموضوع مذكرة وزارة الأشغال العمومية في سنة ١٩٢٠، التي اهتمت بزيادة ضبط النيل اتماماً لاستثمار الأراضي المصرية واستثمار جانب معين من أراضي السودان .

حالياً.

× ترشيد استخدام مياه الري مازال في حيز الدعوة، ولم يأخذ طريقه العمل إلى التطبيق.

× نتائج الدراسة المتعلقة بالمياه الجوفية شديدة التضارب ، ولم يجزم فيها برأي قاطع .

× استخدام اساليب الري الحديثة يجتاز مرحلة حرجية ولم يصاحبها متابعة أو حسابات أو تقويم.

- الأراضي : رشحت مساحات شاسعة تبلغ ملايين الأفدنة للاستصلاح دون اتباع الأسلوب السليم في الترشيع بناء على القدرة الانتاجية ونقص التكلفة وزيادة العائد.

- الخبرات الفنية: تزايدت الخبرات الفنية فيما بين ١٩٥٢ - ١٩٧٠، ومع تقلص نشاط الاستصلاح تناقصت الخبرات البشرية بسبب الهجرة أو التحول إلى أنواع أخرى خارج مجال الاستصلاح، ومن هنا كانت هذه الخبرات محدودة للغاية في الأجهزة المركزية وتكاد تكون منعدمة على مستوى المحافظات فضلاً عن أن الاتجاه الجديد لاستخدام اساليب الري المتطورة يحتاج إلى خبرات جديدة غير متوفرة للتركيب والتشغيل والصيانة والإصلاح.

- الطاقة: استعمال الاساليب الحديثة في الري تستنفد طاقة أكثر تبلغ اضعاف الطاقة التي يستنفدها الري بالطريقة التقليدية.

- القدرة على الاستصلاح: على ضوء متوسط المساحات المستصلحة سنوياً في المدة من ١٩٥٣ - ١٩٧٧ يمكن تحديد المساحات التي يتقرر استصلاحها في السنوات الخمس القادمة مع ملاحظة أن بعض المساحات التي استصلحت في المراحل السابقة مازالت حتى الآن غير مستغلة بسبب عدم استكمال أعمال الإصلاح.

- الخطط: سبق أن وضعت وزارة استصلاح الأراضي خططها الخمسية ١٩٧٩ - ١٩٨٣، وكان مقرراً بمقتضاها أن يتم استصلاح ٥٧,٣٠٠ هـ فدان سنة ١٩٧٩، ٥٠٠, ٨٣ سنة ١٩٨٠، وعلى ضوء المعلومات المتاحة فإن نصف هذه المساحة لم يجد طريقه للتنفيذ.

التوصيات

× تجميع كل الدراسات التي تمت بالنسبة لعناصر الانتاج الرئيسية: الأرض - المياه - القوة البشرية - الطاقة - المعدات، والخروج بنتائج محققة من كل هذه الدراسات وتحديد ما قد يحتاج لمزيد من البحث .

× قيام وزارة الدولة لاستصلاح الأراضي بوضع سياسة عامة

وفي سنة ١٩٢٦ انتهت «لجنة مياه النيل» من وضع الاسس التي ينبغي ان يقوم عليها نظام الري بوادي النيل، ثم وقعت اتفاقية بين مصر وحكومة السودان في سنة ١٩٢٩ بشأن ترتيبات جديدة للري بالسودان، تتضمن عدم التأثير على احتياجات الري في مصر. وظلت هذه الاتفاقية معمولا بها حتى عقد سنة ١٩٥٩ الاتفاق الخاص بالانتفاع الكامل بمياه النيل بين البلدين.

وبالنسبة لمنطقة اعالي النيل، وقع اتفاق على مرحلتين بين: برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبين مصر والسودان وكينيا وتنزانيا للقيام بمشروع المسح الهيدرولوجي لمستجمعات بحيرات فكتوريا وكيوجا والبرت، وقد وقع اتفاق المرحلة الاولى في سنة ١٩٦٧. وهدف المشروع في المرحلة الاولى: جمع وتحليل المعطيات المناخية والمائية لهذه المستجمعات بقصد دراسة الميزان المائي للنيل الاعلى. وقد انضمت اثيوبيا الى المشروع - كمراقب في سنة ١٩٧١ - ثم انضمت بوروندي ورواندا للمشروع سنة ١٩٧٢. وقد وقع اتفاق المرحلة الثانية من المشروع سنة ١٩٧٥. واهم اهداف هذه المرحلة هو: مساعدة النيل المساهمة في وضع خطط المحافظة على الموارد المائية في حوض النيل الاعلى وتنميتها واعادة اسس التعاون بين هذه الدول في تخزين وضبط واستعمال مياه النيل.

اما بالنسبة لكميات المياه التي تضيع في مستنقعات جنوب السودان فقد تم الاتفاق بين مصر والسودان على انشاء قناة «جونجلي» بهذه المنطقة لتوفير المياه الضائعة. وبدأ العمل بها منذ عام ١٩٧٩، وسيتم تنفيذها سنة ١٩٨٥ وسيقتسم البلدان كميات المياه التي سيوفرها المشروع.

توزيع مياه النيل في الوقت الحاضر

بلغ جملة ما صرف في سنة ١٩٧٩ من خزان اسوان ٥٨.١ مليار متر مكعب. كما بلغت جملة ما استعمله السودان من مياه النيل ١٥,٨ مليار متر مكعب اي ان مصر صرفت زيادة عن حصتها ٢.٦ مليار متر مكعب. والمياه المصروفة من اسوان وزعت على النحو الاتي :

٥,٦ مليار متر مكعب صرفت إلى البحر عن طريق قناطر ادفيينا وقناة العنانية ، منها نحو ٤,٨ مليار متر مكعب صرفت لأغراض توليد الكهرباء وتيسير الملاحة بمجرى النيل، والباقي، يشمل فائضا عن احتياجات الزراعة بسبب عدم تطابق مواعيد زراعة بعض المحاصيل مع المواعيد المقررة، كما يتضمن الخريز من قناطر ادفيينا.

٤,٠ مليار م^٣ لمياه الشرب والمصانع.

٤٧.٦ مليار م^٣ للري.

مع ملاحظة ان الكمية الاخيرة اضيف إليها نحو ٦.٥ مليار م^٣ من خلط مياه المصارف بالوجه البحري، ومن العائد الى النيل من صرف اراضي الوجه القبلي، ومن استخدام المياه الجوفية. وبذلك تكون جملة مياه الري التي استخدمت في مصر ٥٤.١ مليار م^٣ لزراعة ٥.٩ مليون فدان بمساحة محصولية ١١.٢ مليون فدان، بمتوسط ٩١٧٠ مترا مكعبا للفدان الواحد.

وبلغ جملة ما صرف عام ١٩٨٠ من خزان اسوان ٥٦.٧ مليار م^٣، وما صرف الى البحر عن طريق قناطر ادفيينا وقناة العنانية ٥.٥ مليار م^٣. وجملة مياه الري التي استخدمت ٥٢.٥ مليار م^٣، لمساحة ٥.٩ مليون فدان، بمتوسط ٩٠٠٠ م^٣ للفدان.

ومن هذا يتضح اننا نصرف من خزان اسوان اكثر من حصتنا من مياه النيل طبقا لاتفاقية ١٩٥٩ وهي ٥٥.٥ مليار م^٣.

مواجهة الاحتياجات المائية للمستقبل:

اصبح من المتفق عليه ضرورة استصلاح ٢.٣ مليون فدان من الآن وحتى سنة ٢٠٠٠ اي بمعدل ١٢٠ الف فدان سنويا، ومن الضروري تدبير المياه لهذه الاراضي الجديدة، وان يكون البرنامج الزمني لتدبيرها متسقا مع البرنامج الزمني لاعادة الاراضي المستصلحة للري. واذا اعتبرنا ان متوسط احتياجات الفدان (ري بالرش وري بالغمر مع ترشيد استخدام المياه ومع زراعة مكثفة) هو ٢٧٠٠٠ م^٣ في السنة - محسوبة عند اسوان - فان جملة احتياجات الاراضي الجديدة سوف تبلغ ١٦.١ مليار م^٣ سنويا، يضاف الى هذا زيادة مياه الشرب ومياه المصانع نتيجة زيادة السكان وتقدم الصناعة .

وتتمثل وسائل تدبير هذا القدر من المياه فيما يأتي:

× ترشيد استخدام مياه الري في الاراضي القديمة.

× زيادة اعادة استعمال مياه الصرف للري.

× تقليل كمية مياه النيل المصروفة الى البحر عن طريق قناطر ادفيينا

بفرع رشيد وقناة العنانية بفرع دمياط .

× الاستفادة بمياه الصرف الصحي والمياه المصروفة من المصانع

في الري بعد معالجتها.

× زيادة استعمال المياه الجوفية الصالحة للري.

× زيادة ايراد النيل عند اسوان بتنفيذ مشروعات المحافظة على

مياه النيل في احباسه العليا.

وفيما يلي عرض لهذه الوسائل:

ترشيد استخدام مياه الري في الاراضى القديمة :

تم وضع الاستراتيجية التى تحدد الأسلوب الواجب اتباعه لترشيد استخدام مياه الري في الاراضى القديمة على ثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الاولى : وتهدف هذه المرحلة الى رفع كفاءة شبكة التوزيع العامة حتى فتحة الري بضبط واحكام توزيع المياه. ويقع عبء هذه المرحلة كاملا على وزارة الري التى بدأت هذا العام فى تنفيذها. وتشمل هذه المرحلة الانشطة الآتية :

× مراجعة قطاعات الترع الحالية ومعايرة القناطر.

× تزويد جميع أقسام الترع الفرعية ببوابات وهدارات للتحكم فى تصرفاتها.

× مراجعة المقننات المائية للمحاصيل المختلفة، والاخذ باحدث نتائج التجارب التى اجريت فى هذا الموضوع.

× الحد من الفواقد المائية فى شبكات الري وهى المعروفة بفواقد نقل المياه، وذلك باعادة دراسة هذه الفواقد بدقة كافية للتعرف على مواضعها واساليب معالجتها وتقدر هذه الفواقد فى الوقت الحاضر بنحو ٢٠-٢٥٪ من مياه الري.

× الاستفادة من المياه التى تصرف للملاحة والموازنات، وتقدر هذه المياه فى الوقت الحاضر بنحو ٣.٥ مليار متر مكعب سنويا، تناسب الى البحر دون الاستفادة منها.

ويقترح اعادة النظر فى التركيب المحصولى بما يسمح بزيادة الزراعات الشتوية لاستيعاب هذه المياه.

× توحيد الزراعات فى محصول واحد على كل ترعة من ترع التوزيع، مع تناوب المحاصيل على التربة الفرعية حسب الدورة المناسبة.

المرحلة الثانية : وهدفها تطوير ورفع كفاءة الري الحقلى، الذى يبدأ بعد عام ١٩٨٤، على ضوء نتائج التجارب التى تجرى حاليا سواء محليا او عالميا. وقد اقترح استخدام طرق الري الحديثة كالري بالرش والري بالتنقيط فى الاراضى المستصلحة، والابقاء على نظام الري السطحى فى الاراضى القديمة، مع تطويره ورفع كفاءته على النحو الآتى:

× التوسع فى استخدام الري بالخطوط، مع تصميمها بما يتلاءم مع

طبيعة كل منطقة ونوع تربتها.

× الاهتمام بالتسويات الدقيقة لزيادة كفاءة الري الحقلى.

× استخدام المواسير والمجارى المبطنة فى نقل المياه داخل الحقول لتقليل الفواقد.

× تجميع فتحات الري وتوحيد اقطارها، للمحافظة على انحدار معقول للمياه بالترع وضمان عدالة التوزيع.

ويقدر الوفير فى مياه الري نتيجة ذلك بنحو ٢٠٪.

ويحتاج تنفيذ هذه المقترحات فى الاراضى القديمة الى مدة طويلة وتكاليف تتراوح بين ٥٠٠ - ١٠٠٠ جنيه للفدان الواحد باسعار عام ١٩٨٠. واذا امكن تنفيذ ذلك بمعدل ١٠٠.٠٠٠ فدان كل عام يكون مجموع المساحة التى ينفذ فيها حتى عام ٢٠٠٠ نحو ١.٥ مليون فدان. المرحلة الثالثة : وتهدف الى تقنين استخدام مياه الري للحد من الاسراف فى استخدامها وذلك بدراسة امكان تحمل المزارعين جزءا من تكاليف نقل وتشغيل هذه المياه، على ان يبدأ ذلك كمرحلة اولى فى اراضى التوسع الجديدة.

اعادة استعمال مياه الصرف للري :

تعود مياه صرف الاراضى الزراعية بالوجه القبلى كلها الى النيل، فيما عدا محافظة الفيوم فان مياه صرف اراضيها تصب ببجيرة قارون ومنخفض وادى الريان. وفى الدلتا يعاد استعمال نحو ٢.٥ مليار م٣ من مياه الصرف للري بخلطها بمياه الترع. وتقدر جملة مياه الصرف بالوجه البحرى بنحو ١٤ - ١٦ مليار م٣ سنويا. وقد اعد برنامج لاعادة استعمال ٥.٤ مليار م٣ من مياه المصارف حتى سنة ٢٠٠٠ بالاضافة الى المياه المستعملة حاليا.

ويمكن تحقيق هذا البرنامج بتكاليف تقدر بنحو جنيه واحد لكل ١٠٠٠ م٣ من المياه المضافة، وهذه التكاليف تقل كثيرا عن تكاليف مشروعات المحافظة على مياه النيل فى احباسه العليا.

تقليل كمية مياه النيل المصروفة الى البحر عن طريق قناطر أدفينا وقناة العنانية:

عندما تزيد المياه المصروفة من خزان اسوان عن احتياجات الري والشرب والمصانع، تصرف الزيادة الى البحر عن طريق قناطر أدفينا بفرع رشيد، ويصرف القليل منها عن طريق قناة العنانية الى بحيرة المنزلة.

وقد بلغت كمية المياه المصروفة من قناطر أدفينا فى الاعوام

الآخيرة:

١٩٧٦	٤.٦ مليار م ^٣ فى سنة
١٩٧٧	٧.٨ مليار م ^٣ فى سنة
١٩٧٨	١١.٨ مليار م ^٣ فى سنة
١٩٧٩	٦.٣ مليار م ^٣ فى سنة
١٩٨٠	٥.٦ مليار م ^٣ فى سنة

أما الصرف من قناة العنانية فإنه يقدر سنويا بنحو ٢٠٠ مليون م^٣، وسوف يستغنى عن صرف هذا المقدار ببجيرة المنزلة بعد اتمام المرحلة الأولى من ترعة السلام.

وعلى ذلك فإن الصرف الى البحر يمكن أن يقتصر على ٤.٠ مليار فى سنة ١٩٨٥، و٣.٥ مليار فى ١٩٩٠، ٢.٥٠ مليار سنة ٢٠٠٠. ولا يدخل فى هذا التقدير ما يصرف فى بعض السنين لحفظ منسوب المياه امام السد العالى على درجة ١٧٥.٠٠ فى آخر شهر يوليو لاستقبال الفيضان الجديد.

الاستفادة بمياه الصرف الصحى والمياه المصروفة من المصانع فى الرى بعد معالجتها:

فيما عدا المدن الساحلية التى تلقي مياه الصرف الصحى والمياه المصروفة من بعض مصانعها الى البحر، فإن مياه الصرف الصحى فى المدن الأخرى يستفاد ببعضها بعد معالجتها فى رى مزارع خصصت لذلك، أما الباقي فيصرف بعد معالجة جزئية أو بدون معالجة فى شبكات مصارف الرى، فتصبح مياه هذه المصارف غير صالحة لاعادة استعمالها للرى.

وتقدر كمية المياه العذبة التى تسحبها المصانع من النيل والترع فى الوقت الحاضر بنحو ٦٠٠ مليون م^٣ فى السنة، تصرف منها نحو ٥٠٠ مليون م^٣. وفى سنة ١٩٨٥ يقدر ما سوف تسحبه المصانع بنحو ٨٥٠ مليون م^٣، تصرف منها ٧٣٠ مليون م^٣، ويتم صرف مياه المصانع فى النيل وفى الترع والمصارف فتلوثها بما تحتويه من مخلفات وأملاح وأحماض. ومن هنا ينبغى الاهتمام بمعالجتها - وإن كانت كثيرة التكاليف لاجل المياه صالحة للرى فحسب، بل أيضا لعدم تلوث المجارى المائية. ومن المناسب اعادة النظر فى القانون ٩٣ لسنة ١٩٦٢ الذى يحدد مواصفات المياه التى تصرف من المصانع ومن الصرف الصحى الى النيل والترع والمصارف والأراضي، بحيث تصبح المواصفات أكثر ملاءمة للتطبيق، ولتحصر الرقابة فى جهة حكومية واحدة بدلا من توزيعها

بين عدة جهات.

زيادة استعمال المياه الجوفية للرى:

تشير الدراسات الى أن كمية المياه التى يمكن استغلالها من الخزان الجوفى بوادى النيل والدلتا هى:

× فى الدلتا يمكن استغلال ٠.٥ مليار م^٣ سنويا من الخزان الجوفى، بالإضافة الى ما يستغل حاليا وهو ١.٠٠ - ١.٥٠٠ مليار متر مكعب سنويا.

× فى الوجه القبلى بوادى النيل يمكن زيادة استغلال المياه الجوفية بمقدار ١.٥ مليار م^٣ سنويا، بالإضافة الى ما يستخدم حاليا وقدره ١.٥ مليار م^٣ سنويا.

مشروعات المحافظة على مياه اعالي النيل :

مشروع قناة جونجلى: تبدأ قناة جونجلى - التى بدئ بتنفيذها منذ عامين - من بور على بحر الجبل، وتتجه شمالا بطول ٣٦٠ كم لتصب فى مجرى نهر السوايط الاسفل جنوبى ملكال . وقد صممت ليكون تصرفها نحو ٢٠ مليون م^٣/يوم، وتبلغ تكاليف إنشاء هذه القناة نحو ٩٠ مليون جنيه ، ومن المقرر إتمامها فى عام ١٩٨٥ وهى توفر من المياه الشائعة فى منطقة السدود كمية مقدارها ٤.٨ مليار م^٣، مقدرة عند حلفاء، تنتفع مصر بنصفها وتنتفع السودان بالنصف الآخر طبقا لاتفاقية مياه النيل.

المرحلة الثانية من قناة جونجلى :

تأخذ القناة جزءا من مياه بحر الجبل، وعندما يزيد تصرفه عند منجلا عن ٤٣ مليون م^٣/يوم، يبقى الفائض ببحر الجبل معرضا لفقد نسبة كبيرة منه فى المستنقعات . وتوسيع القناة لاستيعاب هذه الزيادات التى تحدث فى فترات زمنية قصيرة عمل غير اقتصادى، ولكن اذا امكن انشاء اعمال التخزين والتحكم فى البحيرات الاستوائية لضمان تصرف ٧٥ مليون م^٣ يوميا عند منجلا، فإن توسيع قناة جونجلى ليكون تصرفها ٤٠ مليون م^٣/يوم يصبح عملا اقتصاديا ويضيف الى إيراد النهر عند حلفاء نحو ٤.٨ مليار م^٣ سنويا، تنقسمها مصر والسودان، وتقدر تكاليف هذه المرحلة بنحو ١١٠ مليون جنيه.

مشروع مستنقعات مشار :

توجد مستنقعات «مشار» شمالى وشرقى تقابل نهر السوايط مع النيل الأبيض، وهى مساحة كبيرة تتدفق اليها المياه الفائضة من نهر «البار» والمند الآتى من المرتفعات الواقعة شرقها. وقد درست عدة اقتراحات للانتفاع بالمياه التى تتجمع فى هذه المستنقعات بنقل المياه

استخدام مياه الري وتطبيق النظم الحديثة تدريجيا فى مساحة ١٠٠,٠٠٠ فدان من الاراضى القديمة كل سنة. كما يظهر ان احتياجات اراضى الاستصلاح قدرت على اساس استصلاح ١٢٠ الف فدان سنويا بمعدل ٧٠٠٠ م^٢ لرى الفدان .

الاحتياجات المائية

فى حالة عدم ترشيد استخدام مياه الري فى الاراضى القديمة

سنة	سنة	سنة	سنة	الاحتياجات السنوية مليار متر مكعب
٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	
٥٢.٠٠	٥٢.٠٠	٥٢.٠٠	٥٢.٠٠	الاراضى المزروعة حاليا
٨.٠٠	٧.٠٠	٦.٠٠	٥.٢٠	مياه الشرب والمصانع
٢.٥٠	٣.٠٠	٣.٥٠	٤.٠٠	ما يصرف فى البحر
١٦.١٠	١٢.٦٠	٨.٤٠	٤.٢٠	الاراضى الجديدة
٧٨.٦٠	٧٤.٦٠	٦٩.٩٠	٦٥.٥٠	المجموع

الموارد المائية

سنة	سنة	سنة	سنة	الموارد المائية السنوية مليار متر مكعب
٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	
٥٥.٥	٥٥.٥	٥٥.٥	٥٥.٥	نصيب مصر من السد العالى
٧.٩	٧.٦	٦.٧	٤.٣	مياه صرف معاد استعمالها للرى
٤.٥٠	٤.٥٠	٣.٥٠	٣.٠	مياه جوفية
٢.٠٠	٢.٠٠	٢.٠٠	٢.٠٠	مياه عائدة للنيل بالوجه القبلى
٧.٧	٥.٥	٢.٢	٠.٧	أعالى النيل
٧٨.٦	٧٤.٦	٦٩.٩	٦٥.٥٠	المجموع

وفى هذه الحالة تستنفذ المياه المكتسبة من المرحلة الاولى من مشروع قناة جونلى فى سنة ١٩٩٠. ويجب ان يتم مشروع مشار فى سنة ١٩٩٠، والمشروع التالى له فى سنة ١٩٩٤، والمشروع الرابع قبل سنة ٢٠٠٠.

التوصيات:

وعلى ضوء ما تقدم وما دار فى المجلس من مناقشات، تم التوصل الى التوصيات الآتية:

أولا: فيما يختص باستخدام موارد المياه داخل الحدود المصرية:

الى النيل الابيض قرب «ملوت».

والمشروع المفضل حتى الآن هو حفر قناة من خور «جاكا» على نهر البارو الى ملوت على النيل الابيض، بطول ٢٤٠ كم، ويتصرف ٢٠ مليون م^٣/يوم، مع حفر اقنية فرعية لتوصيل المدد الآتى من المرتفعات الشرقية الى القناة المذكورة، وعمل جسور لنهر البارو بين خورجاكا وخور مشار، وتقدر كمية المياه المستفادة من تنفيذ هذا المشروع بنحو ٤.٤ مليار م^٣ سنويا، وتقدر تكاليفه بنحو ١٦٠ مليون جنيه.

مشروع بحر الغزال:

تضيق معظم مياه بحر الغزال فى المستنقعات الواقعة فى حوضه، فرغم ان متوسط اجمالى تصرف روافده يبلغ حوالى ١٢ مليار م^٣ قبل ان تدخل المستنقعات التى تتبدد فيها كل تصرفاتها تقريبا، فان تصرف بحر الغزال عند مصبه يبلغ متوسطه نصف مليار م^٣ فى السنة. واكبر رافدين لبحر الغزال هما «جور»، «لول» ويبلغ متوسط اجمالى تصرفهما ٥ مليار، ٤.٢ مليار على الترتيب. ويتغير التصرف السنوى لحد كبير، ففي عام ١٩٥٣ كان اجمالى تصرفهما معا ٦.٦ مليار، على حين انه بلغ ١٢.٩ مليار فى السنة التالية، وهناك عدة اقتراحات لتوصيل مياه هذين الرافدين الى النيل الابيض. ولعل انسب هذه الاقتراحات حفر قناة بطول ٥ كم من نهر جور الى نهر لول لتتسع لتصرف قدره ٢٢ مليون م^٣ يوميا، ثم تسير من نهر لول الى بحر العرب بطول ٦٦ كم، بقطاع يتسع لتصرف ٣٧ مليون م^٣ يوميا، ومن بحر العرب تسير مسافة ٢٦٠ كم بتصرف ٤٠ مليون م^٣ حتى تلتقى بالنيل الابيض بالقرب من مصب السواط.

ويقدر حجم الماء المستفاد من هذا المشروع بنحو ٤.٤ مليار متر مكعب سنويا، وتقدر تكاليفه بنحو ٢١٠ مليون جنيه.

وينبغى ان يؤخذ فى الاعتبار ان تنفيذ أى مشروع من مشروعات اعالى النيل سالفة الذكر يستغرق ما بين ٥، ٧ سنوات بسبب طبيعة هذه المناطق من حيث المناخ وصعوبة المواصلات وعدم وفرة اليد العاملة وذلك على ضوء التجربة الجارية الآن فى حفر المرحلة الاولى من قناة جونلى.

الاحتياجات والموارد المائية حتى سنة ٢٠٠٠

يبين الجدولان الآتيان تقديرا للاحتياجات والموارد المائية فى السنوات: ١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٠. ويتبين من الجدول الاول تناقص احتياجات الاراضى المزروعة الآن، بسبب اتباع سياسة ترشيد

والصناعية مع تقدير دقيق لهذه الاحتياجات مستقبلا.

- معالجة مشاكل ومعوقات تنفيذ مشروعات الري والصرف بعد تحويل مجرى النهر عام ١٩٦٥، ومنها:

- تسوية أراضي الحياض التي بدأت عام ١٩٧٠ ولم تتم حتى الآن.

- انخفاض كفاءة الصرف بصفة عامة وتشبع الاراضى بالمياه الجوفية.

- تقييم مشروعات الصرف المغطى .

- ما حدث للتربة من تدهور وتحول فى تركيبها لعدم تجديدها سنويا بالطمي وظهور طبقات صماء تحتها.

- كثرة الحشائش فى مجارى المياه وخاصة ورد النيل.

- وضع دراسة اقتصادية موسعة للاستثمارات المطلوبة لتنفيذ مشروعات الري، وتقدير التكاليف ومعرفة العائد علي الاقتصاد القومى بعد تنفيذ هذه المشروعات، وفى مقدمتها مشروعات اعالي النيل والمشروعات التي تنفذ داخل الحدود المصرية مثل: مشروعات الترشيح ومياه الصرف الصحي وصرف المصانع، وخط مياه المصارف بمياه الترع، وتكاليف نظم الري الحديثة (الرش والتنقيط وغيرها) مقارنة بالري السحي.

ثانيا: فيما يختص بمشروعات اعالي النيل:

× الاسراع فى استكمال مشروع مشار، بحيث يتم قبل عام ١٩٩٢، مع استمرار دراسة المشروعات الاخرى بأعالي النيل، حيث ستحتاج مصر بعد انجاز المرحلة الاولى من قناة جونجلي الى المزيد من مياه النيل ابتداء من عام ١٩٩٠. مع مراعاة ان أى مشروع من مشروعات اعالي النيل يستغرق تنفيذه زمنا لا يقل عن خمس سنوات بسبب ظروف المنطقة من حيث المناخ والمواصلات والأيدى العاملة.

× البدء بدراسة مجرى النيل الأبيض للعمل على توسيعه فى الاحباس التي تضيق عن استيعاب زيادة التصريفات التي ستمر فيه بعد تنفيذ مشروعات اعالي النيل السالف ذكرها.

× الحفاظ على ما نصت عليه اتفاقية مياه النيل من اتفاق جمهوريتي مصر والسودان على أن يبحثا سويا مطالب البلاد الأخرى الواقعة على النيل، بتخصيص أي كمية من مياه النيل لها، وأن تتفقا على رأى موحد بشأن هذه المطالب. إذ أن مصر والسودان هما صاحبتا الحقوق المكتسبة علي مياه النهر حتى الآن. ويجب أن تؤخذ اتفاقية ١٩٥٩ فى الاعتبار، عند عقد أية اتفاقية دولية جديدة بشأن مياه النيل.

× دراسة تقليل الفقد فى مياه النيل اثناء نقلها من بحيرة السد الى مواقع الاستخدام، لأن هذا الفقد عامل هام فى تكلفة الري وخطه التوسع، وخاصة عند نقل الماء الي مسافات كبيرة.

× ان يوضع فى الاعتبار عند دراسة ترشيح الري، ما يأتى:

- تكاليف التنفيذ مثل: تعديل وتطوير فتحات الري الحالية وتطهير مجارى الري، وتعميم الري بالرفع وميكنة وسائله، واستكمال تسوية الاراضى وخاصة المحولة الى الحياض.

- مدى استجابة الفلاح للترشيح، وخاصة فيما يتعلق بعدم الاسراف فى مياه الري.

- التدقيق فى حساب مياه الصرف التي سيعاد استخدامها للري، وكذلك المياه الجوفية، مع اعادة الحساب اذا انخفض المعدل الى سبعة آلاف متر مكعب فقط بدلا من تسعة آلاف، وهى الكمية المستخدمة حاليا.

- وضع حسابات دقيقة لاحتياجات اعمال الري الحالية والمستقبلية من الطاقة، من حيث وفرتها وتكاليفها وانتظامها واستخدامها.

- عدم المغالاة فى تقليل الاحتياجات المائية للاراضى الجديدة لحاجة معظمها الى الغسيل بكميات كبيرة من المياه فى السنوات الاولى من الاستصلاح، وتزويد هذه الكميات عندما تكون مياه الري مخلوطة بمياه الصرف.

- الاستمرار فى الدراسات التفصيلية للمياه الجوفية، مع التقييم العلمى المستمر لمشروعاتها التي تنفذ فى المناطق الشمالية ومراقبة التغير فى مناسيب المياه الجوفية وفى خواصها الكيميائية، وفي تداخل مياه البحر المالحة الذي قد ينتج من سحب كميات كبيرة من المياه الجوفية.

- المحافظة على مياه النيل من التلوث بالعمل علي معالجة مياه الصرف الصحي ومياه المصارف التي تصرف فى النيل. واعادة النظر فى القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٢ لتصبح مواصفات مياه الصرف اكثر ملاءمة للتطبيق، وحصر الرقابة فى جهة حكومية واحدة بدلا من توزيعها على عدة جهات.

- الاهتمام بدراسة تقدير كميات مياه الصرف الصحي وصرف المصانع، ومعالجتها وامكان الاستفادة منها فى الري.

- اجراء دراسة عملية للاحتياجات المائية للشرب والاغراض المدنية

الصرف المغطى ومستقبله

فى مصر

حتى عام ٢٠٠٠

كان نظام الري المستخدم بمصر - منذ اقدم العصور - هو الري الحوضى، حيث تغمر الأرض مرة واحدة كل عام فى موسم الفيضان، وبعد جنى المحصول تترك بدون زراعة حتى الفيضان التالى، ماعدا مساحات قليلة تروى برفع المياه من النهر أو بالمياه الجوفية. وخلال آلاف السنين التى استخدم فيها نظام الري الحوضى لم تكن هناك حاجة الى الصرف؛ فمع أن مناسيب المياه الجوفية كانت ترتفع فى أثناء الفيضان، إلا انها كانت تنخفض بانخفاضه سريعا بسبب تسربها لمجرى النهر. غير انه فى مراحل لاحقة ادخلت زراعة المحاصيل الصيفية - كالكطن والأرز وقصب السكر - التى تحتاج للرى فى أثناء الصيف واقتضى ذلك نظام الري المستديم المناسب لزراعة هذه المحاصيل، الأمر الذى أدى الى إلحاق أضرار بخصوبة التربة بسبب ارتفاع مناسيب المياه الجوفية، وعلى وجه الخصوص بأراضى الدلتا، مما دعا الى ضرورة تزويد الأراضى بشبكة من المصارف الرئيسية والفرعية ويعد من محطات طلمبات الصرف.

وتشير الاحصاءات الى أن الأرض المنزرعة فى مصر لم تتجاوز ١٠٩٥٦.٦٤٠ فدان عام ١٨١٣، و٢.٨٥٦.٢٦٦ فدان عام ١٨٤٠. وقبل اتمام انشاء خزان اسوان الأول عام ١٩٠٢ كانت مساحة الأراضى التى تروى رىا مستديما ٣.٤٥٠.٠٠٠ فدان، وبعد تحويل أراضى الحياض أصبحت مساحة الرقعة الزراعية حوالى ٦.١ مليون فدان.

بداية خطط الصرف :

وفى بداية القرن الحالى شقت بعض المصارف الرئيسية لصرف

الأراضى العالية بالراحة فى البحيرات أو فى البحر. وقبل الحرب العالمية الأولى تم انشاء أربع محطات لصرف ٤٠ الف فدان. ومع استمرار استخدام الري المستديم ارتفع منسوب المياه الجوفية، وهو امر اثر على انتاجية الاراضى، واصبح من الضرورى وضع خطة عاجلة للصرف فى الاراضى ذات المنسوب المنخفض. وتقرر خفض منسوب مياه المصارف تحت منسوب الأرض بحوالى متر ونصف المتر، الامر الذى حدا بالمستولين الى انشاء شبكة من المصارف المكشوفة، وخمس وعشرين محطة صرف حتى عام ١٩٥٦.

وفى عام ١٩٥٨ راجعت وزارة الري سياسة الصرف العامة، واخذت فى الاعتبار الصرف الحقلى الذى كان يترك امره للملاك، ولكن نظرا لتفتت الملكية فقد تعذر على الملاك توصيل اراضيهم بالمصارف، مع حرصهم على عدم اقتطاع اى جزء من مساحة اراضيهم الضيقة لتشغلها المصارف الحقلية، وعدم إدراكهم لحقيقة الفائدة التى تعود عليهم من الصرف، ولذلك لم يتجاوز الانتفاع به الشقة الضيقة الواقعة على جانبي المصارف الرئيسية والفرعية التى زادت انتاجيتها.

تجربة المصارف المكشوفة وبدء التحول الى الصرف المغطى:

وقد مدت شبكة من المصارف الحقلية المكشوفة عام ١٩٣٨ لتخدم مساحة بلغت ١٢ الف فدان من اراضى جنوب الدلتا - فى الثلث ما بين السنطة وميت غمر وقويسنا - ولكن النتائج لم تكن مشجعة للأسباب الآتية:

× تقسيم المصارف الحقلية المكشوفة للأراضى الزراعية الصغيرة الى مساحات يصعب زراعتها.

× شغلت المصارف الحقلية مساحة تقدر بحوالى ١٥٪، فنقصت انتاجية أرض المالك بنفس هذه النسبة.

× صعوبة القيام بالعمليات الزراعية والانتقال على جانبي المصرف الذى يشغل الاراضى، وصعوبة المحافظة على المصارف لتقوم بوظيفتها، لنمو الحشائش المائية الكثيفة بها.

× تشجيع الفلاح على استخدام مياه رى اكثر من الحاجة طالما أن الزيادة تذهب الى المصارف.

ولهذه الأسباب بدأ التحول من الصرف الحقلى المكشوف الى الصرف المغطى .

المصارف الحقلية المغطاة بواسطة شبكة من الآبار البيزومترية ، وذلك بعد أربع سنوات من الإنشاء ، وقد تبين أنها انخفضت كثيرا .
ويمكن تلخيص نتائج التجارب السابقة فيما يأتي :
× المحافظة على خصوبة التربة .
× استخدام الأراضي المزرعة الاستخدام الكامل ، مع سهولة القيام بالعمليات الزراعية .
× تزويد المصارف الحقلية للأراضي بعمق الصرف المناسب لنمو النبات .

× زيادة محصول القمح والأذرة بما يعادل ٤٧٪ بمناطق التجارب بالمنوفية .
× بدأت زيادة إنتاجية الأرض بعد السنة الأولى لإنشاء شبكة الصرف المغطى ووصلت إلى قممتها بعد السنة الثانية .
× نتيجة لزيادة الإنتاجية قام الفلاحون بزراعة مساحات أكبر بمحصول القطن والبطاطس .
× مقنن الصرف نتيجة لإنشاء شبكة المصارف الحقلية انخفض إلى ما يوازي ٢٠٪ من مقنن الري .
× بلغت كمية كلوريد الصوديوم التي تخلصت منها الأرض ٢,٨٢ طن للفدان ، وكمية كبريتات الصوديوم ٢,٨ طن للفدان ، وذلك بعد ثلاثة أعوام من إنشاء الشبكة .
× انخفضت كميات المياه المستخدمة لرى هذه المناطق بحوالى ١٧٪ ، وذلك لارتفاع كفاءة الري .

ونتيجة لهذه الفوائد ، وضعت سياسة جديدة للصرف على أساس جعل منسوب مياه المصارف الرئيسية تحت سطح الأرض بمقدار ٢,٥ متر، بدلا من ١,٥٠ متر لتغطي صرفا حقليا مقداره ١,٢٥ متر، وبحيث لايعلو منسوب المياه فى المكشوف عن المنسوب الأدنى لمصبات المجمعات.

كما تقرر تقصير أطوال المصارف الرئيسية، بحيث لا تزيد عن ثلاثين كيلو مترا ليتمكن صيانتها على الوجه الأمثل ، وحتى يتوفر عمق الصرف الحقلى المطلوب . وعلى هذا الأساس وضعت الخطط والبرامج منذ عام ١٩٥٩ لتعميق شبكة المصارف الموجودة وإحلال وإنشاء محطات صرف جديدة لتحقيق أعماق الصرف المذكورة ، وفى عام ١٩٦٠ وضعت خطة لتنفيذ شبكات الصرف المغطى بأراضي الجمهورية .
وتجدر الإشارة هنا الى أن مشروعات الصرف المغطى توقف

نتائج الصرف الحقلى بمحطات التجارب :

بدأت أبحاث الصرف المغطى منذ عام ١٩٣٧ ، فأقيمت خمس عشرة محطة بآحاء البلاد ونظرا للنتائج المشجعة التى تم الحصول عليها من الحقول التجريبية ، تم تزويد مساحة ٢٠.٠٠٠ (عشرين ألف فدان) بالمنوفية بالمصارف المغطاة . وبعد مضي عشر سنوات على إقامة هذه الشبكات أجرى تحليل النتائج بالنسبة لإنتاجية الأرض وخواصها الكيميائية .

وفيما يلى موجز لهذه النتائج بالنسبة لحصول الأذرة عام ١٩٥٣ :

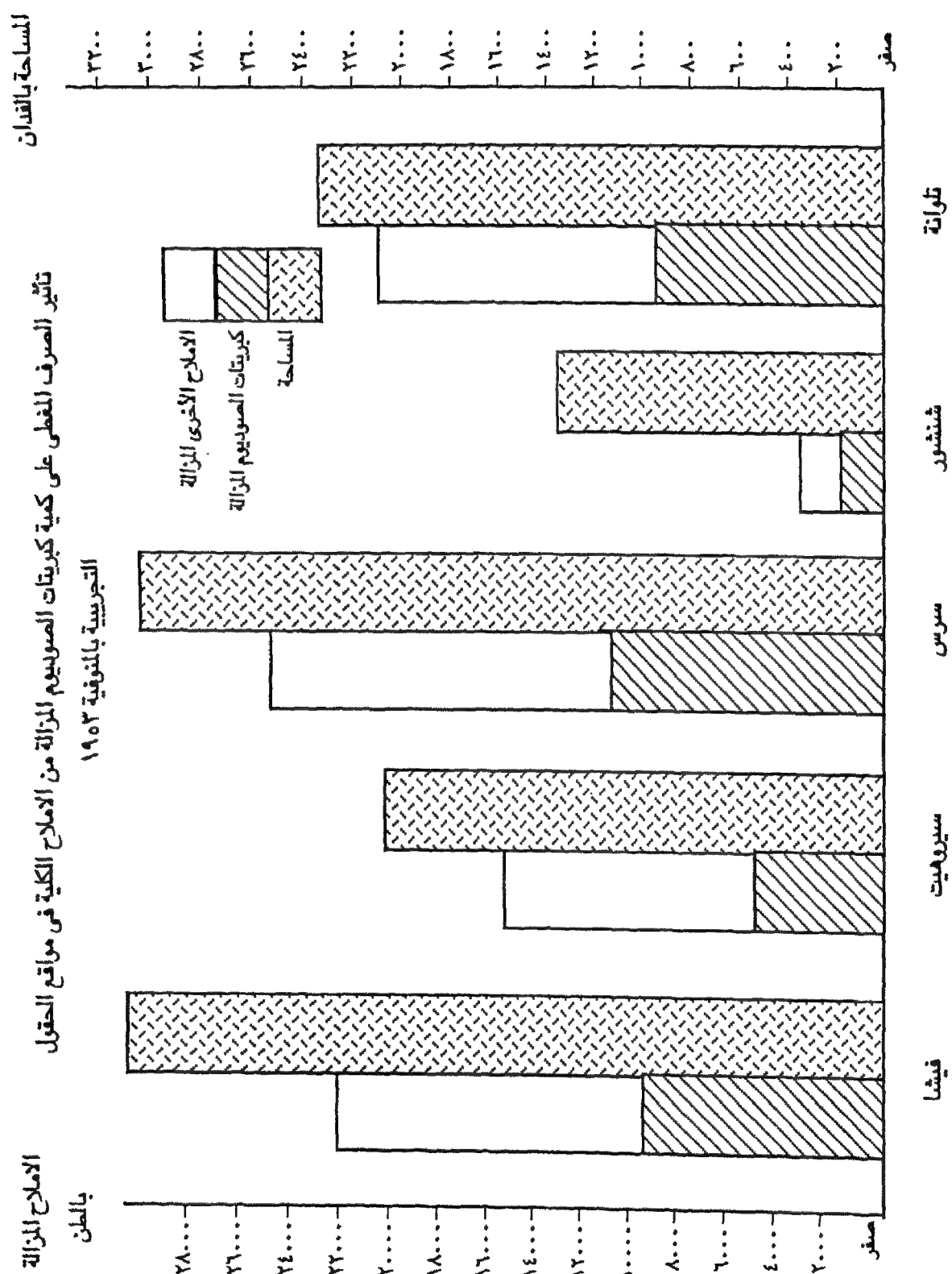
الموقع	المساحة	المحصول بالأردب		النسبة المئوية للزيادة
		قبل المصارف	بعد المصارف	
فيشا	٣٠٠٠	٥,١٠	٧,٤٦	٤٦,٢٧
سيرويهيت	٢٠٠٠	٥,٥٣	٧,٨٧	٤٥,٤٢
غرب الزعونية	٣٣٠٠	٥,٣٢	٨,٣٢	٥٦,٣٩
سرس	٤٠٠٠	٤,٧٩	٨,٣٧	٧٤,٥٠
شنشور	١٣٠٠	٥,٤٠	٨,٣٤	٥٤,٦٠
تلوانه	٢٣٠٠	٥,٣٩	٧,٨٠	٤٤,٧٠
قلت	٢٦٠٠	٥,٤٤	٧,٥٨	٣٨,٧٨
الجملة	١٨٥٠٠	متوسط الزيادة المئوية = ٤٧		

كما حسبت كمية الأملاح التى أزيلت من الفدان خلال ثلاث سنوات

فى بعض وحدات الصرف فاتضح الآتى :

الموقع	المساحة	الاملاح الكلية المزالة من المساحة	كبريتات الصوديوم المزالة للمساحة الكلية
فيشا	٢٠٠٠	٢١,٩٠٠	٩,١٢٠
سيرويهيت	٢٠٠٠	١٥,٠٠٠	٤,٨٠٠
سرس	٣٠٠٠	٢٥,٠٥٠	١٠,٥٠٠
شنشور	١٣٠٠	٣٩,٠٠	١,٩٥٠
تلوانه	٢٣٠٠	٢٠,٧٠٠	٨,٦٢٥
الاجمالى	١١٦٠٠	٨٦,٥٥٠	٣٤,٩٩٥

ورصدت المياه الجوفية بمحطة كفر خضر قبل وبعد إنشاء شبكة



أولا : بالنسبة لأثر الصرف على زيادة الإنتاج :
- باستخدام الطريقة الإحصائية العامة فى استخراج بيانات الإنتاج وتحليل هذه البيانات للمناطق التى تمت دراستها (١٦٠,٠٠٠ فدان) بمشروع صرف وجه بحرى الأول ، كانت النتائج كما يأتى :

اسم المحصول	نسبة الزيادة فى الإنتاج
قمح	٪١٦
قط	٪١٢
أذرة شامية	٪١٦
أرز	٪١٥

- نتائج البرنامج قصير المدى :
باجراء الدراسة على أراضى قريتين متماثلتين بمحافظة البحيرة : إحداهما مزودة بالصرف المغطى عام ١٩٧٦ (منية بنى منصور ١٠٠ فدان) ، والأخرى غير مزودة بالصرف المغطى. وكذلك على أراضى قريتين بمحافظة الدقهلية (دروه ٩٠٠ فدان) مزودة بالصرف المغطى - عام ١٩٧٦ ، والأخرى غير مزودة بالصرف المغطى ، كانت نتائج الدراسة التى تمت خلال الموسم الشتوى لعام ١٩٧٩/٧٨ كما يأتى :

اسم المحصول	نسبة الزيادة فى الإنتاج
البرسيم	قرية منية بنى منصور
القمح	قرية دروه
	٪٣٦
	٪١٨
	لم يستدل على بيانات
	٪١٩

ثانيا: بالنسبة لأثر الصرف على ملوحة التربة :
- بالوجه البحرى :

أجريت دراسة خلال عام ١٩٧٦ على مساحات ممثلة لمناطق الصرف التى بدئ فى تنفيذها عام ١٩٧١ بمشروع صرف وجه بحرى الأول ، وهى مناطق : الدلتا ، شرق المنوفية ، بهر صفط ، القليوبية الرئيسى وتبلغ مساحتها الإجمالية المنزرعة ٤٣٠٠٠ فدان ، وكانت النتائج كما يأتى :

اسم المنطقة	ملوحة التربة فى عجيبة التربة المشبعة بالماء
ماليوس / سم فى درجة ٢٥	

تنفيذها حتى عام ١٩٤٩ ، حينما صدر القانون رقم ٢٥ بشأن المصارف الحثلية ، الذى أعطى الدولة حق تنفيذ مشروعات الصرف المغطى فى جميع الأراضى الزراعية ، للمحافظة على خصوبتها وزيادة إنتاجها على أن تحصل التكاليف من المنتفعين على مدى عشرين عاما دون فوائد .

وتنفيذا لهذا القانون تم تزويد مساحة ٢٨ الف فدان بالمصارف المغطاة بالوجهين القبلى والبحرى ، وعلى هذا الأساس بلغ مجموع المساحات التى تمت شيكات الصرف المغطى بها منذ سنة ١٩٤٣/٤٢ حتى عام ١٩٥٣/٥٢ ، حوالى ٤٧ الف فدان .

ثم أخذت وزارة الأشغال بعد ذلك فى التوسع فى مشروعات الصرف المغطى ، الى أن عقدت مع هيئة التنمية العالية التابعة للبنك الدولى اتفاقية للسير فى مشروعات الصرف المغطى بخطوات واسعة. ويمقتضى هذه الاتفاقية سوف يتم تزويد خمسة ملايين فدان بالمصارف المغطاة حتى عام ١٩٨٧ ، منها ٣,٢ مليون فدان بالدلتا و ١,٧ مليون فدان بالوجه القبلى .

تقويم المشروعات الجارية للصرف المغطى

يتضمن البرنامج قصير المدى لهذا التقييم عمل دراسة سريعة تشمل أثر الصرف على خواص التربة الكيميائية ، وعلى الإنتاج فى بعض مناطق الوجه البحرى ، على أن تتم المقارنة فى كل منطقة بين قريتين : واحدة مزودة بالصرف المغطى ، وأخرى لم ينفذ بها بعد . وتجرى الدراسة على النحو الآتى :

× اختيار المناطق على أساس أنواع الأرض والظروف المناخية .

× دراسة ملوحة التربة فى القطاع الأرضى .

× تجميع بيانات على مستوى القرية من ٢٥ فادحا تنتشر أراضيهم فى القرية ، عن طريق مجموعة من النمثلة تشمل : الإنتاج والمشكلات التى تؤثر عليه ، وحجم المنصرف والتأثير من الأرض .

وقد تم اختيار قريتين بمحافظة البحيرة : إحداهما مزودة بالصرف المغطى منذ ثلاث سنوات تقريبا ، والأخرى لم ينفذ بها الصرف بعد. كما اختيرت قريتان بمحافظة الدقهلية على الأساس نفسه، حيث تمت دراسة خواص التربة وإنتاج محاصيل القمح والبرسيم خلال الموسم الزراعى ١٩٧٩/١٩٧٨ . والعمل جار لدراسة المحاصيل الصيفية استكمالا لهذه التى سوف تمت الى موسم زراعى آخر .

نتائج الدراسة:

دورية ، بهدف الحفاظ على خصوبة التربة والوصول بإنتاج الغدان لأعلى مستوى .

التوصيات :

وعلى ضوء الدراسة السابقة وما تحتاجه سياسة الصرف المغطى من تكاليف مرتفعة ، وما جرى في المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتي :
× الاهتمام بإجراء الصيانة الدورية لمحطات طلمبات الصرف ولشبكات المصارف على اختلاف درجاتها ويستدعى ذلك وفرة المهندسين والملاحظين والفنيين والعناية بتدريبهم مع رفع كفاءة وسائل الانتقال والمعدات الميكانيكية والمواد الكيميائية ، والوسائل البيولوجية .

× الربط بين برنامج تحسين التربة التابع لوزارة الزراعة وبرنامج الصرف المغطى في وزارة الري ، حتى يسبق تحسين التربة تنفيذ المصارف المغطاة ، وبعد إجراء التحليل الكيميائي لمكونات أملاح التربة والماء قبل تنفيذ هذه المصارف .

وان تتم متابعة تقويم شبكات الصرف المغطى مع تطوير أسسه ، بالتعاون بين أجهزة وزارتَي الجامعات وأكاديمية البحث العلمي ، وتبادل البحوث في هذا المجال مع مراكز البحوث العالمية .

× أن يبدأ تجميع المعلومات والبيانات المطلوبة لتصميم شبكة الصرف المغطى - ومن ثم تزويد الأرض بها - بعد اتمام أو تعديل أو تعميق المصارف العامة وإقامة محطات الصرف المطلوبة وذلك لاتاحة الفرصة لتزويد الأراضي بعمق الصرف الحقلى المناسب ، وألا يبدأ بتجميع المعلومات والبيانات الا بعد تحقيق ذلك .

× دراسة أماكن تزويد أراضي الاستصلاح الجديدة إما بالصرف المغطى أو المكشوف ، وإذا ما ثبتت جدوى المصارف المغطاة يلزم تنفيذها لتبقى بصفة مستديمة لصرف الأراضي بعد استصلاحها .

× القيام بالدراسات والتجارب المختلفة لتغطية المجالات الآتية :

- متابعة أثر الصرف المغطى على خواص التربة الطبيعية والكيمائية وتأثير ذلك على الإنتاج الزراعى في المناطق المختلفة ، على أن يصير تجميع هذه البيانات قبل تنفيذ الشبكات لتكون المقارنة سليمة .

- تحديد مدى كفاءة الصرف المغطى في الأراضي ضعيفة النفاذية ، والطرق اللازمة لتحسين خواص الطبقة السطحية على هذه الكفاءة .

- لما كان عمق الصرف الحقلى يختلف باختلاف المحاصيل فإنه يحسن التوصل الى أنسب أعماق الصرف الحقلى للتعرف على أثرها في تصميم شبكات الصرف والمصارف العامة بأنواعها .

الدلنجات	قبل الصرف	بعد الصرف
٨ - ٤	٣,٧ - ١,٣	
شرق المنوفية	٨ - ٤	٣,٧ -
بحر صفت	أكبر من ٤	٤,٠ - ١,٥
القليوبية الرئيسى	أقل من ٢	-

- بالوجه القبلى :

أجريت دراسة خلال شهر مايو سنة ١٩٧٩ لمعرفة أثر الصرف المغطى على ملوحة التربة والقدرة الإنتاجية لأراضى منطقة البسيونى (٤٠٠٠ فدان) ، التى بدئ فى تنفيذها عام ١٩٧٥ بمشروع صرف وجه قبلى الأول ، فكانت النتائج كما يأتى :

اسم المنطقة	ملوحة التربة فى عينة التربة المشبعة بالماء (ملليموس / سم فى درجة ٢٥)	قبل الصرف عام ٧٠/٦٩	بعد الصرف عام ٧٩
مصرف البسيونى (محافظة اسيوط)	٨ - أكبر من ١٦	أقل من ٤	

أما بالنسبة للقدرة الإنتاجية لأراضى هذه المنطقة - وكان معظمها من الدرجة الثانية والثالثة والرابعة قبل إنشاء شبكات الصرف - فقد تحول ٩٥٪ منها الى اراض من الدرجة الأولى .

ولقد اتضح من نتائج التقويم ان الزيادة فى انتاجية الغدان للمحصول الواحد تختلف اختلافا كبيرا من منطقة الى أخرى فى نفس المنطقة ، ويرجع ذلك الى ظروف كل منطقة والى اختلاف العوامل المؤثرة على الإنتاج فى كل منها ، وهى عوامل لايمكن ضبطها فى مثل هذه المساحات الكبيرة التى تشملها مشروعات الصرف .

ونظرا لكثرة العوامل التى تؤثر فى الإنتاج ، فإن الدراسات المطلوبة لإجراء التقويم المستقبلى المستمر يجب ألا تقتصر على دراسة أثر الإنتاج ، بل يتعين أن تمتد لتشمل دراسة أثره على خواص التربة الطبيعية والكيمائية والهيدرولوجية ، وأثر التغيرات التى تحدث بها على الإنتاج ، وفى الوقت نفسه أثر الصرف على مقننات الري والصرف وبذلك تتكامل الدراسات الخاصة بتأثير العوامل المختلفة الناجمة عن الصرف المغطى على الإنتاج ، على أن تتتابع هذه الدراسات بصفة

تتولى تنفيذ مشروعات الصرف، لرفع كفاءتها بما يكفل تنفيذ الأعمال على أكمل وجه طبقا للمواصفات الفنية.

الدورة الثامنة ١٩٨١ - ١٩٨٢

نحو استراتيجية الأمن الغذائي

أبعاد المشكلة الغذائية :

اهتز اقتصاد الغذاء المصري من أساسه خلال الخمس عشرة سنة الماضية بحيث أصبحت مشكلة توفير الغذاء من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع، فقد اطراد قصور انتاج الغذاء عن ملاحقة حاجات الاستهلاك الملحة منذ الستينات وزادت حدة المشكلة في السنوات القليلة الماضية حتى أصبح استيراد كميات كبيرة ومتزايدة من مواد الغذاء الرئيسية إحدى السمات البارزة للاقتصاد القومي.

ولتقدير أبعاد المشكلة الغذائية فإنه يمكن قياسها بحجم الفجوة الغذائية التي يتم سدها عن طريق الاستيراد، ويتطور نسب الاكتفاء الذاتي من مواد الغذاء الأساسية وقيمة واردات السلع الغذائية ومستلزمات الانتاج ومدى تغطيتها بقيمة الصادرات السلعية، وكذلك بقيمة الصادرات الزراعية للوقوف على تطور الميزان التجاري الزراعي.

وفيما يختص بحجم الفجوة الغذائية فقد زادت الفجوة القمحية من ٣ ملايين طن في ١٩٧٣ إلى ٤.٦ مليون طن في ١٩٧٨ أى بنسبة زيادة قدرها ٥٣.٣٪ ويمعدل نمو سنوي متوسطه ١٠.٧٪، وزادت فجوة الذرة من ٢٠٠ ألف طن في ١٩٧٤ إلى ٧٠٠ ألف طن في ١٩٧٨ أى بنسبة زيادة قدرها ٢٥٠٪ ويمعدل نمو سنوي متوسطه ٦٢.٥٪، وزادت فجوة البقول من ٥٠ ألف طن في ١٩٧٣ إلى ١٣٠ ألف طن في ١٩٧٨ أى

- تحديد أثر استعمال المقتن الاقتصادي المائي للمحاصيل المختلفة على مقننات الصرف، وبالتالي على تصميم شبكات الصرف.

- اجراء التجارب لتحديد أفضل تصميم لشبكات الصرف بمساحات الارز الذي يختلف صرف اراضيها عن صرف اراضي المحاصيل العادية.

- اجراء البحوث على أنواع المرشحات لاختيار أنسبها، حيث ان خواص التربة والمياه تختلف باختلاف المصدر، سواء كانت من النيل بعد إنشاء السد العالي أو المياه الجوفية، أو مياه المصارف خالصة أو مخلوطة بمياه الترعى، مع دراسة امكان الاستغناء عن المرشحات توفيراً في تكاليف إنشاء شبكات الصرف المغطى.

- تحديد أنسب أطوال وانحدارات وأقطار الحقلية والمجمعات وكذلك أنواع المواسير التي تتلاءم مع أنواع التربة المختلفة وأقطارها واختيار اقلها تكلفة، مع تحديد أثر ملوحة التربة والمياه عليها للتوصل لاختيار افضل الطرق لصيانتها.

× تشجيع إنشاء جمعيات تعاونية مركزية في كل محافظة، للعمل على تجميع الاراضى الزراعية، إذ أن تفتت الملكية يعوق تنفيذ الوسائل الحديثة في الري والصرف.

× العمل على عدم الاسراف في استخدام مياه الري، لما لذلك من اثر ضار على كفاءة شبكات الصرف، نتيجة لازدحامها بالمياه وارتفاع مناسيب المياه الجوفية.

× تعديل قانون الري والصرف باضافة المواد اللازمة للمحافظة على شبكات الصرف بجميع درجاتها وقيامها بوظيفتها، وتجريم مخالفة ذلك، مع الاهتمام بتنفيذ القانون الخاص بمنع اصحاب المصانع وغيرها من القاء اية مخلفات بالنيل أو بالترعى أو بالمصارف أو بالبحيرات إلا بعد معالجتها، منعاً لتلوث مياه المجارى المائية الذى يؤثر على شبكات الري والصرف، ومن ثم على خصوبة التربة والانتاج، مع الاهتمام بتحليل مياه هذه المجارى بين وقت وآخر في المواقع المختلفة للتأكد من عدم تلوثها.

× وضع خطة تشترك فيها وزارة الري مع كليات الهندسة لتخريج العدد الكافي الذى يسد حاجة الوزارة، مع النظر فى انشاء أقسام جديدة للرى بالكليات الهندسية، وتقرير صرف حوافز لتشجيع الطلاب على الالتحاق بها، أسوة بالمتبع بالنسبة لبعض أقسام الكليات الأخرى. والنظر فى انشاء دبلومات تخصص فى هذه المجالات.

× ادخال التكنولوجيا الحديثة فى ادارة شركات القطاع العام التى

بنسبة زيادة قدرها ١٦٠٪ ومعدل نمو سنوى متوسطه ٣٣.٣٪ وزادت فجوة زيت الطعام من ٢٤٠ ألف طن فى ١٩٧٥ الى ٢٩٥ ألف طن فى ١٩٧٩ اى بنسبة زيادة قدرها ٢٠٪ ومعدل نمو سنوى متوسطه ٥٪. وقد اتسعت فجوة السكر فجأة فى ١٩٨٠ إذ بلغت وارداته نحو ٤٠٠ ألف طن.

وترتب على معدلات النمو المحدودة لانتاج الحاصلات الغذائية واتساع الفجوة الغذائية وضرورة سدها عن طريق الاستيراد، ان هبطت نسبة الاكتفاء الذاتى من الأغذية الرئيسية ويصفة خاصة القمح الذى هبطت نسب الاكتفاء الذاتى منه من ٣٧.٥٪ فى ١٩٧٣ الى ٣٣.٣٪ فى ١٩٧٦ والى ٢٨.٣٪ فى ١٩٧٨. وفى هذا الصدد تكون مصر - بين البلاد النامية - من بين أكبر البلاد المستوردة للقمح. كذلك هبطت نسبة الاكتفاء الذاتى من الذرة من ١٠٠٪ فى ١٩٧٣ الى ٩٠.٣٪ فى ١٩٧٥، والى ٨٤.٣٪ فى ١٩٧٧، والى ٧٨.١٪ فى ١٩٧٨. وما لم تتحسن انتاجية الذرة بصورة ملحوظة فى المستقبل فان نسبة الاكتفاء الذاتى منها ستهبط كثيرا نتيجة التوسع فى استخدامه كعلف اساسى فى انتاج الدواجن.

وبالنسبة للبقول هبطت نسب الاكتفاء الذاتى من ٨٦.٨٪ فى ١٩٧٣ الى ٧٤.٣٪ فى ١٩٧٦، والى ٦٥.٧٪ فى ١٩٧٨، وبالنسبة للزيوت النباتية انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من ٥٤٪ فى ١٩٧٥ الى ٤١٪ فى ١٩٧٨، والى ٢٨٪ فى ١٩٧٩، وبالنسبة للسكر انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من ٨٠٪ فى ١٩٧٥ الى ٦٢٪ فى ١٩٧٩.

ومع توالى زيادة كميات السلع الغذائية المستوردة أخذ عبئها يزداد مع الارتفاع الكبير فى اسعار السلع الغذائية الرئيسية فى الأسواق العالمية الذى بدأ منذ ١٩٧٤، فبينما كان اجمالى قيمة الواردات الغذائية حوالى ٧٣ مليون جنيه فى ١٩٧٠ ارتفعت هذه القيمة الى حوالى ٣٩٨ مليون جنيه فى ١٩٧٤، ثم توالى ارتفاعها لتصل الى حوالى ٥٤٠ مليون جنيه فى ١٩٧٨، والى حوالى ٨٦٤ مليون جنيه فى ١٩٧٩.

وعلى الرغم من زيادة قيمة الصادرات السلعية نتيجة ارتفاع أسعارها فى الأسواق العالمية، لا لزيادة تذكر فى كمياتها، فإن زيادة قيمة الواردات الغذائية كانت اعلى نسبيا من زيادة قيمة هذه الصادرات، بحيث أخذت الواردات تستوعب نسبيا متزايدة من قيمة الصادرات، وبالتالي أخذت فوائض الصادرات التى تستخدم فى تمويل التنمية الاقتصادية فى التناقص حتى كادت تتلاشى فى ١٩٧٥، وفى خلال

الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٨ كان اجمالى قيمة الواردات الغذائية ٢١٪ من اجمالى الصادرات السلعية، ثم أخذت هذه النسبة فى الزيادة حتى بلغت ٦٧٪ فى ١٩٧٤ و ٧٩٪ فى ١٩٧٨، وعندما بلغت اسعار السلع الغذائية ذروتها فى ١٩٧٥/٧٤ بلغت النسبة المذكورة ٩٧.٥٪ فى ١٩٧٥، وهو ما يعنى أن واردات المواد الغذائية كادت تلتهم كل قيمة الصادرات السلعية بحيث لم يبق منها لتمويل استثمارات التنمية الا نحو ٢.٥٪ فقط.

وإذا اقتصرنا فى تقدير الصادرات السلعية على السلع الزراعية فان مقارنة قيمة هذه الأخيرة بقيمة اجمالى الواردات الزراعية - وهى تشمل قيمة السلع الزراعية وقيمة مستلزمات الانتاج الزراعى - فتوضح لنا أن الميزان التجارى الزراعى ظل يحقق فائضا حتى ١٩٧٣، ويلاحظ بشأن الفائض انه كان متناقصا، ثم انقلب الفائض الى عجز ابتداء من ١٩٧٤، وباستثناء ١٩٧٧ فقد استمر العجز يتزايد حتى الان، وفى خلال الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٣ حقق الميزان فائضا بلغ ١٥ مليون جنيه فى بدء المدة، ويتناقص الى ٧١.٦ مليون جنيه فى ١٩٧٣، ثم انقلب الفائض الى عجز مقداره ٨٤ مليون جنيه فى ١٩٧٤، وتزايد هذا العجز الى ١٠٥.٧ مليون جنيه فى ١٩٧٨، والى نحو ٢٠٠ مليون جنيه فى ١٩٧٩. ويعنى تطور رصيد الميزان التجارى الزراعى ان قطاع الزراعة فى تعامله مع الخارج لم يعد يحقق فائضا كان يستخدم فى تمويل التنمية، بل اصبح لا يفى بمتطلبات المجتمع التى اصبح الوفاء بها يحقق عجزا يتم تمويله من قطاعات أخرى، وان عبء هذا العجز مازال مستمرا فى الزيادة، وما لم تحدث دفعة قوية للانتاجية الزراعية ولانتاج محلى متزايد لمستلزمات الانتاج الزراعى فان مشكلة رصيد الميزان التجارى الزراعى ستزداد خطورتها فى المستقبل.

ويجب أن يكون واضحا أن تقدير حجم الفجوة الغذائية وابعادها قد تم على اساس الاستهلاك الفعلى بصرف النظر عن مدى كفاية أو قصور هذا الاستهلاك من الوجهة الصحية الغذائية. ومن المسلم به شدة فقر المستوى الغذائى السائد فى البروتينات الحيوانية، ولو أخذ فى تقدير الفجوة الغذائية وابعادها ضرورة تحسين المستوى الغذائى بزيادة استهلاك البروتينات الحيوانية لزداد حجم الفجوة بمقدار كبير. ومن وجهة نظر النسبة المرتفعة للاكتفاء الذاتى من هذه البروتينات فان ذلك لا يعنى اشباعا مرتفعا للرغبة فى هذه البروتينات أو الحاجة اليها، وإنما يعنى ان طاقة الاقتصاد القومى على توفيرها محليا أو عن طريق الاستيراد

محدودة جداً، وأن علي المستهلكين ان يكتفوا بما هو متاح منها علي قتلته.

ويؤكد نقص استهلاك البروتينات الحيوانية وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح مدى قصور الطاقة الانتاجية الزراعية عن مواجهة احتياجات الاستهلاك الضرورية، فاذا صرفنا النظر عن مشكلة نقص استهلاك البروتينات الحيوانية بسبب احتياج انتاجها الى كميات من الموارد تفوق بأضعاف كثيرة احتياج انتاج الحبوب التي لا تتيجها الطاقة الانتاجية الزراعية الراهنة إلا بقدر يفي بنحو ٣٠٪ فقط من حاجات الاستهلاك القمحية - فان الطاقة الانتاجية للأغذية التي لا يتطلب انتاجها إلا أقل المقادير من الموارد - أي الأغذية الرخيصة - لا تغطي من احتياجاتنا منها سوى ٣٠٪ للقمح، ٦٥٪ للبقول، ٧٥٪ للذرة. ان تطور ابعاد مشكلة الغذاء في مصر قد نقل هذه المشكلة من مشكلة نقص عابر في المواد الغذائية الى نقص مستمر، حتى اصبحت تمثل في المرحلة الراهنة مشكلة امن غذائي قومي. ان احتمالات الانتاج الزراعي المحلي والخارجي قد تنطوي على نقص الانتاج خصوصاً من الحبوب في بعض السنوات بما لا يسمح باستيراد كل الكميات المطلوبة للاستهلاك، ويصاحب الاحتمالات الانتاجية احتمالات تجارية تنطوي على ارتفاع شديد في الاسعار العالمية في بعض السنوات بما يصعب معه تدبير قيمة الواردات، كما لاشك في ان تأمين نقل أكثر من ٥ ملايين طن من القمح في اوقات الحروب أمر يصعب تحقيقه، فضلاً عن احتمالات وضع عقبات في سبيل الاستيراد... ومهما يكن استعدادنا عملياً لمواجهة مثل هذه العقبات او الاخطار فان احتمالاتها لاتزال قائمة من الوجهة النظرية، ومن اجل هذه الاحتمالات التي تنطوي على تهديد لتوفير كميات الغذاء الضرورية، اصبحت العمل على ضمان توفير حد أدنى من الغذاء يكفل الأمن الغذائي خطاً استراتيجياً أساسياً.

اسباب مشكلة الأمن الغذائي :

لما كانت المشكلة تتأصل في تطور انتاج الحاصلات الغذائية وفي تطور الاستهلاك الغذائي، فان اسباب المشكلة تكمن في المعوقات التي تواجه تطور الانتاج، وكذلك في العوامل المؤدية لزيادة الاستهلاك. وفيما يختص بالانتاج فان أهم اسباب قصوره ما يلي :

- عدم اعطاء الزراعة أولوية في توزيع استثمارات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أدى التركيز على تطوير الصناعة والخدمات الى نقص الاستثمارات التي تخصص للزراعة وبالتالي ضالة

معدل نمو إنتاج الحاصلات الغذائية الذي لم يكد يعدو (٢ - ٢.٥٪) سنوياً في المتوسط... ان التركيز على تنمية الصناعة بوصفها رائدة النمو الاقتصادي كان السمة السائدة في البلاد النامية حتى اوائل السبعينات عندما صحا العالم ليفاجأ بأزمة الغذاء، وقد كانت هذه السمة نتيجة للأفكار الاقتصادية التي سادت في الخمسينات والستينات ونتيجة ممارسة التنمية في البلاد الاشتراكية التي ركزت على الصناعة وبخاصة الصناعات الثقيلة، وقد اتضح منذ منتصف السبعينات خطأ هذه الافكار والممارسات، وأخذت مشكلة الغذاء تدفع بلاد العالم النامي دفعا الى تنمية الزراعة واعطائها اولوية متقدمة. ومازال الأمر في مصر يتطلب استثمارات اكبر في الزراعة سواء من الحكومة أو من الجهد الاقتصادي المشترك الذي تتيحه سياسة الانفتاح الاقتصادي .

- تخلف الانتاجية الزراعية لمحاصيل القصب والذرة والبقول والخضروات والفاكهة والمنتجات الحيوانية والداجنة بسبب تخلف المستوى التكنولوجي للانتاج، ولا يمكن رفع انتاجية هذه المحاصيل والمنتجات الى المستويات المرتفعة السائدة في البلاد المتقدمة الا بادخال وسائل انتاجية جديدة تنطوي على تكنولوجيا متقدمة ومناسبة للزراعة المصرية. وتسود الاوساط الزراعية عندنا كثير من الافكار الخاطئة عن دور التكنولوجيا الحديثة ونتائجها ومعدلات ادخالها في الانتاج بما يعوق -الى حد خطير - ادخال وسائل الانتاج المتقدمة في انتاجنا الزراعي. ومن هذه الافكار السائدة ان التكنولوجيا الحديثة ترفع تكاليف الانتاج، وان ذلك يؤدي الى شكوى المستهلكين لارتفاع الاسعار، وان ادخال هذه التكنولوجيا يجب ان يتم بتؤدة شديدة. وجميع هذه الافكار خاطئة وتصحيحها يقتضى تغييرها بما يلي:

(ان التكنولوجيا الحديثة تخفض تكاليف الانتاج، وانها أمل البشرية الوحيد في اطراد زيادة الانتاج، وبالتالي في تحقيق رفاهية الجماهير المستهلكة بسبب ما تحدثه من وفرة في الكم وانخفاض في الاسعار، وان ادخالها يجب أن يتم في أسرع وقت).

وما لم تتضح المفاهيم الصحيحة لدور التكنولوجيا المتقدمة في الانتاج وأثرها في دفع الانتاجية الزراعية فستظل تتعثر دون الانتفاع بالتقدم التكنولوجي المحقق. وهنا تلزم الإشارة الى انه في الوقت الذي بدأ فيه العالم خطواته الاولى في الثورة الخضراء الثانية، فاننا في مصر لم نأخذ - ومازلنا - بالتقدم الذي حدث من قبل في الثورة الخضراء الاولى، وهو التقدم الخاص بزراعة الذرة الهجين الذي تمت زراعته في

استهلاك القمح.

النتائج السياسية والاقتصادية لمشكلة الأمن الغذائي: لما كان الأمن الغذائي هو أحد المكونات الرئيسية للأمن الاستراتيجي القومي، فإن وجود مشكلة أمن غذائي يعنى بالضرورة وجود مشكلات سياسية بالغة لا تقل خطورتها عن المشكلات الاقتصادية المترتبة على المشكلة الغذائية، وتتأصل المشكلات السياسية والاقتصادية المذكورة في مدى الحاجة إلى استيراد الغذاء، وفي طبيعة السوق الذي تحصل منه بطريق الاستيراد على هذا الغذاء، وفيما يختص بمدى الحاجة إلى استيراد الغذاء فقد سبق أن أشرنا إلى اهتزاز اقتصاد الغذاء من أساسه خلال الخمس عشرة سنة الماضية، وإلى ضرورة التوسع المستمر في استيراد سلع الغذاء الرئيسية كالقمح وزيت الطعام والسكر وغيرها، وبالنسبة للقمح بوصفه أهم مواد الغذاء فقد تزايدت وارداته لتغطي في الوقت الحالي نحو ٧٠٪ من حاجات الاستهلاك، وعلى الرغم من وجود سوق عالمية للقمح تسودها المنافسة وتقوم البلاد المستوردة بالحصول على حاجاتها من القمح منها، إلا أن السوق يسهل أن تكون موضع احتكار المصدرين، إذ أن فائض إنتاج القمح للتصدير يتحقق الجانب الأكبر منه في ثلاثة بلاد فقط هي: الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، بينما يتحقق فائض محدود جدا للتصدير في الأرجنتين والسوق الأوروبية المشتركة. ومع سيطرة البلاد الثلاثة الرئيسية على صادرات القمح فإنه يمكنها إذا قررت أن تتكفل في احتكار قوى التحكم كما تشاء في صادراتها من القمح، وبغضلا عن التقارب السياسي الذي يسهل التفاهم الاقتصادي بين هذه البلاد فإنها تتمتع في الوقت نفسه بتقديم اقتصادي كبير يمكن أن يعزز قوتها الاحتكارية، وفي مواجهة احتمالات هذه القوة الاحتكارية، تقف البلاد النامية المستوردة للقمح كثيرة العدد ضعيفة اقتصاديا ومضطرة اضطرارا إلى الشراء.

ومع تزايد عجز الإنتاج المحلي عن تغطية الاستهلاك وتغطية هذا العجز بالتوسع في الاستيراد من عدد محدود جدا من الدول المسيطرة عالميا على صادرات القمح، لم تعد مشكلة الغذاء مشكلة تجارية واقتصادية، ولكنها أصبحت في الحقيقة مشكلة سياسية، فالواقع الذي لا جدال فيه أننا نعتمد حاليا في نحو ٧٠٪ من استهلاكنا من القمح - محصول الغذاء الرئيسي - على ما يصدره إلينا عدد محدود جدا من البلاد المصدرة وبينما تسيطر هذه البلاد تماما على الصادرات فإننا لا يمكننا الاستغناء عن أي قدر من الواردات.

البلاد المتقدمة منذ خمسين سنة، فما زالت حقولنا تزرع بتقاوى ذرة تقليدية أو غير مهجنة، كذلك بالنسبة للخضروات فما زالت إنتاجيتها في مصر تبلغ نحو ٢٥٪ فقط من الانتاجية التي تتيحها التكنولوجيا المتقدمة.

- أن تسعير الحاصلات بأقل كثيرا من قيمتها في الأسواق العالمية والمحلية كان له أثر عكسي على حوافز المنتجين، وقد ترتب على التسعير الزراعي أن هبط العائد من الاستغلال الزراعي إلى أقل من نظيره في أي قطاع اقتصادي آخر، ومع هبوط عائد الاستغلال هبط العائد على رأس المال إلى نحو ٣٪ - ٣.٥٪، كما هبط مستوى الأجور إلى نحو نصف نظيره للعمال غير المهرة في المدن. وقد أدى هبوط عائد الاستغلال الزراعي إلى نقص المدخرات والاستثمارات في الزراعة، بل وإلى هروب رأس المال والعمال إلى قطاعات أخرى، والتي نزوح عدد كبير من العمال إلى البلاد العربية، والآن وقد أصبح قطاع الزراعة طاردا لرأس المال والعمل فإنه لا ينتظر أن ينشط فيه الانتاج ولا بد أن تراجع أهداف التسعير الزراعي بحيث تتضمن هدف توفير مدخرات تواجه الاستثمار في الزراعة وهدف زيادة الانتاج باستخدام المستلزمات الانتاجية الحديثة.

أما بالنسبة لعوامل زيادة الاستهلاك فإنه يمكن حصر أهمها فيما يلي:

× ارتفاع معدل نمو السكان إلى ٢.٥٪ سنويا، وزيادة الاستهلاك الغذائي بهذا المعدل لمواجهة زيادة السكان تستوجب الزيادة السنوية في انتاج الغذاء، وبذلك فإن معدل نمو السكان والغذاء لا يترتب عليه تحسين في متوسط مستوى غذاء الفرد.

× ارتفاع متوسط الدخل الفردي نتيجة تنفيذ خطط التنمية، ويؤدي ارتفاع الدخل إلى زيادة متوسط استهلاك الفرد من الغذاء بنحو ٢.٥٪ إلى ٣٪ سنويا.

× التضخم الناتج عن التمويل بالعجز مع تثبيت أسعار سلع الغذاء الضرورية في مواجهة هذا التضخم، ويزيد ذلك من الاستهلاك خصوصا من السلع المدعمة ويؤدي إلى زيادة الاستيراد وإلى العجز في الميزان التجاري.

× الاستهلاك غير الرشيد وما يصحبه من فقد اقتصادي نتيجة التسعير غير الرشيد، فتسعير الخبز بأقل من سعر التبن يؤدي إلى استخدام الخبز كعلف، وفي ذلك ما يفسر الزيادة المفرطة في معدل نمو

الحضرى، وفي تطور النمو الحضري المصرى المعاصر لم يكن توافر الفائض الغذائى عاملا محددا لهذا النمو فقد زاد سكان المدن الى حوالى ٤٠٪ من مجموع السكان نتيجة للزيادة الطبيعية والهجرة من الريف، وقد تطلب هذا النمو فى غياب الفائض الغذائى استيراد المواد الغذائية لتغطية الاستهلاك الحضرى، وهنا تتبلور طبيعة المشكلة الاقتصادية لمشكلة الغذاء، فمع عجز الزراعة عن توفير الفائض الغذائى اللازم للنمو الحضري والصناعى والخدمى فقد ظلت القوى الدافعة للنمو الحضري والتصنيع مستمرة بقوة، مما استلزم ارساء قواعد هذا النمو على الغذاء المستورد بكميات متزايدة.

وإذا كانت التنمية الاقتصادية، كما يستهدفها النمو الحضري والصناعى، هى سبب التوسع فى استيراد مواد الغذاء الاساسية، فان هذا الاستيراد يؤدى الى جمود التنمية المستهدفة ذاتها، وذلك لأنه يلقى عبئا سنويا باهظا ومتزايدا علي ميزان المدفوعات، وبعد سنوات قليلة يؤدى هذا العبء الى مرحلة تتوقف فيها التنمية بسبب نضوب موارد النقد الأجنبي، وعدم امكان تمويل الواردات الاستهلاكية الغذائية والاستثمارية والمواد الخام اللازمة للانتاج.

ومن جهة أخرى فان المدن لا يمكنها سداد قيمة القمح المستورد الذى تستهلكه نظرا لقلة ما تنتجه وتصدره من سلع وخدمات بسبب ارتفاع تكاليف انتاجها وعجزها عن المنافسة فى الاسواق الخارجية، ويتطلب الأمر قيام قطاعات أخرى فى الاقتصاد بسداد قيمة الواردات التى يستهلكها سكان المدن، ويستتبع ذلك أن تصبح المدن عبئا على الاقتصاد. ولا ينتظر مع مرور الوقت انخفاض تكاليف انتاج كثير من الصناعات وزيادة قدرتها التنافسية فى الاسواق، بسبب اعتماد هذا الانتاج على الواردات الغذائية المرتفعة التكاليف عما هى عليه فى البلاد المصدرة لها وهى فى نفس الوقت البلاد الصناعية المتقدمة اقتصاديا.

ان قيام الصناعات على الغذاء المرتفع التكاليف لابد وان ينعكس بالزيادة علي تكاليف هذه الصناعات ويوجه انتاجها إلى الاستهلاك المحلى بدلا من التصدير، فى الوقت الذى تكون فيه نسبة عالية من هذه التكاليف بالعملة الاجنبية نظرا لاستيراد الغذاء، بالاضافة الى الواردات الصناعية الأخرى. ويعنى هذا بدوره ان التوسع فى النمو الحضري والصناعى بدون فائض محلى من الغذاء يلقى عبئا متزايدا على القطاعات الممولة للواردات الغذائية.

وبالنسبة لتطبيق سياسة تثبيت أسعار سلع الغذاء الاساسية

ويتصل بحاجتنا الى استيراد القمح اننا اصبحنا اكبر البلاد النامية استيرادا لهذا المحصول، وان زيادة معدل الاستيراد سنويا تعتبر من اعلى معدلات الزيادة بين البلاد المستوردة، ويعنى ذلك ان المشكلة السياسية التى تتحد فى خطورتها بمدى خطورة المشكلة الغذائية، تعتبر اكثر خطورة بالنسبة لمصر نظرا لحاجتها للاستيراد اكثر من غيرها من البلاد النامية. وعلى الرغم من التدهور الراهن للاقتصاد الغذائى فان هذا التدهور لم يصل الي نهايته بعد، اذ من المتوقع زيادة اتساع الفجوة الغذائية فى المستقبل القريب نتيجة التفاوت القائم بين معدل انتاج الغذاء ومعدل نمو استهلاكه.

وتأخذ مشكلة الأمن الغذائى بعدا سياسيا آخر، ذلك أن استيراد القمح يتم بصفة خاصة لاستهلاك المدن التى لا يتاح لها من الانتاج المحلى ما يغطى احتياجاتها لأن الاستهلاك الريفى يأتى على معظم أو كل هذا الانتاج، واعتماد المدن ونموها على القمح المستورد يعنى ان النمو الحضري وما يصاحبه من نمو صناعى وخدمى - باعتبارها تقع اجتماعيا على الخط الحضارى الأول - رهن باستيراد القمح والتوسع فى هذا الاستيراد، الأمر الذى يتطلب تزايد الاعتماد على الانتاج المحلى وتناقصه على الانتاج المستورد. وفيما يختص بالنتائج الاقتصادية لمشكلة الأمن الغذائى فان هذه النتائج تتحدد على اساس العلاقة بين معدل نمو الانتاج الغذائى وبين هيكل السكان من حيث توزيعهم بين الريف والحضر، وكما هو معروف فانه كلما ارتفعت نسبة السكان الريفيين انخفض مستوى الدخل والمعيشة، نظرا لربط نسبة عالية من موارد المجتمع البشرية فى انتاج السلع الغذائية الضرورية، وعن مقتضيات التقدم الاقتصادى توالى ارتفاع نسبة السكان الحضريين الذين يعملون فى انتاج السلع الأخرى والخدمات التى ترتفع باستهلاكها بالاضافة الى الغذاء ومستوى المعيشة.

على ان امكان توالى انخفاض نسبة سكان الريف وارتفاع نسبة سكان المدن يتوقف على وجود فائض من المواد الغذائية يغطى الاحتياجات الاستهلاكية لسكان المدن، وهنا تكمن اهمية الزراعة والانتاج الغذائى فى أن فائض هذا الانتاج من الاستهلاك الريفى هو الذى يحدد امكانات النمو الحضري وما يصحبه من نمو فى الصناعة والمرافق والخدمات. ومن الواضح ان تحقيق هذا الفائض يتوقف على توالى زيادة الانتاجية الزراعية، وبدون هذه الزيادة يتجمد حجم الفائض الغذائى ويتناقص مع نمو سكان الريف مما يؤدى الى تعثر النمو

× دراسة امكان استخدام الكائنات الدقيقة من بكتريا وطحالب وفطريات فى تخليق البروتينيات والكربوهيدرات والزيوت، والانتقال من مرحلة الدراسات النظرية الى مرحلة التجريب التطبيقى بعد أن ثبت علميا انتاج كميات كبيرة من هذه العناصر الاساسية للغذاء من خلال أنشطة هذه الكائنات.

× زيادة الثروة الحيوانية والداجنة باعطاء اولوية فى هذا المجال لتوفير الاعلاف وانتقاء السلالات الممتازة، وتنمية الثروة السمكية حيث تتوفر فى مصر امكانات النهوض بها.

× احكام تنفيذ وسائل التجميع الزراعى، الامر الذى يؤدى إلى تقليل التكلفة ومواجهة المشاكل الناتجة عن تفتيت الحيازات، مع وضع القواعد اللازمة للحيلولة دون تفتيتها فى الاراضى الجديدة .

الاتجاهات العامة

للهوض بالارشاد الزراعى

صدر قانون الاصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ مستهدفا تحقيق غايات اقتصادية واجتماعية ، وكانت وسيلته فى ذلك اعادة توزيع الملكية الزراعية وتنظيم العلاقة بين مالكى الاراضى ومستأجريها ، الامر الذى زاد معه عدد صغار ملاك وحائزى الارض الزراعية مما استوجب انشاء ادارة كبيرة للارشاد الزراعى بوزارة الزراعة ، تواجه أعباء المتغيرات الجديدة بعد انتقال الملكية والحيازة الزراعية إلى صغار الفلاحين، وذلك بتوجيههم لمساعدة انفسهم واقادة مجتمعهم الذى يعيشون فيه ، عن طريق امدادهم بالمعرفة والمهارات التى تزيد دخولهم

للمحافظة على القوة الشرائية للمستهلكين، فان ارتفاع اسعار الواردات من هذه السلع لا يثير مشكلة اذا كانت هذه الواردات تمول من صادرات تملكها الدولة كالبترول، وكل ما فى الامر هو الفصل بين السعيرين الخارجى والمحلى للسلعة وتحمل الدولة الفرق بينهما على حساب هذه الصادرات. أما اذا كان تمويل هذه الواردات يتم من تصدير محاصيل زراعية كالقطن والأرز والبصل فكثيرا ما تلجأ الدولة الى اقتطاع جزء كبير من قيمتها التصديرية واستخدامها كاعانة للاستهلاك الغذائى الحضرى. ويثير هذا الاجراء مشكلات زراعية ونتاجية وتوزيعية معقدة تترك بصماتها على الاقتصاد الوطنى بأسره، ولكن هذه المشكلات تعكس فى النهاية ثمن النمو الحضرى والصناعى والخدمى الذى لا يستند الى الفائض الغذائى المحلى.

ولا شك أن هذا العرض ونتائجه يبرر الجهد الكبير الذى تبذله الدولة حاليا فى تنمية الانتاج الزراعى وتأكيد أهمية تحقيق الأمن الغذائى، بل ويؤكد ايضا ضرورة مضاعفة هذا الجهد حتى يقوم النشاط الاقتصادى بأكمله على أسس سليمة.

التوصيات :

وعلى ضوء ما تقدم وتأكيدا لما ورد فى دراسات المجلس السابقة، وما انتهى اليه من مقترحات مختلفة فى مجال توفير الأمن الغذائى، تبرز التوصيات العامة التالية :

× فى مجال التوسع الرأسى :

زيادة الكفاءة الانتاجية للحاصلات الاساسية بتحسين التربة واستخدام المخصبات المناسبة ، مع وضع برامج زمنية محددة لاستخدام الميكنة الزراعية والوسائل الحديثة فى اساليب الرى وخاصة فى الاراضى الجديدة، مع ضرورة النظر فى التركيب المحصولى للوصول الى التركيب الأمثل عن طريق ادخال محاصيل جديدة تتميز بارتفاع العائد منها.

× فى مجال التوسع الأفقى :

وضع خريطة زراعية توضح المساحات القابلة للاستصلاح - وفق ما سبق أن حدده المجلس وخاصة فى مناطق البحيرات الشمالية وسيناء والوادى الجديد وضفاف بحيرة ناصر. ويستلزم ذلك تحديد أولويات مناطق الاستصلاح على ضوء دراسات الجدوى اللازمة. وتقييم كافة التجارب التى تمت فى مجال استصلاح الاراضى. واختيار المحاصيل المناسبة للاراضى الجديدة مع الاستخدام الأمثل .

وهو أمر أحدث فجوة واسعة بين مراكز البحوث عندنا وبين ما هو عند غيرنا من الدول المتقدمة.

× عدم استجابة جماهير الزراع للمرشدين والرواد، وهو أمر يرجع الى مستوى وقدرة هؤلاء المرشدين والرواد واسلوبهم في مخاطبة الجماهير.

× تخضع استجابة المزارعين للمرشدين لعوامل أهمها :

– مستوى المزارع المادي وقدرته على تطبيق كل الوسائل والحصول على كل المستلزمات.

– نصيب الزراع من الثقافة، ويظهر أثر الأمية واضحا في هذا المجال.

× تسعير الحاصلات الزراعية بما لا يتناسب مع الأسعار العالمية أو التكاليف الفعلية مضافا اليها عائد مجز يتناسب مع عائد المحاصيل غير المسوقة تعاونيا.

× عدم ربط الأجر بالانتاج للعاملين في مجال الارشاد والانتاج الزراعي.

التوصيات :

وعلى ضوء ما سبق يوصى بما يلي :

× دعم مراكز البحوث الزراعية في مختلف مواقعها، وكذلك العاملين : علميا وماديا حتى يمكن اللحاق بالتطورات العلمية السريعة وبالتكنولوجيا الحديثة.

× تدريس الاعلام في كليات الزراعة والمعاهد والمدارس الزراعية، لإعداد الزراعي القادر على مخاطبة جماهير الزراع وتوجيههم.

× الاهتمام بارشاد قطاع المرأة الريفية حيث تمثل عنصرا هاما في الانتاج الزراعي.

× إتاحة حوافز مادية للزراع تتمثل فيما يلي :

– إلغاء تسعير الحاصلات، أو تسعيرها بما يتناسب مع الأسعار العالمية، أو مع التكاليف الفعلية للمحصول، مضافا اليها عائد مجز يتناسب مع عائد المحاصيل غير المسوقة تعاونيا.

– توزيع مكافآت وجوائز للزراع المتفوقين ، وإقامة معارض إقليمية دورية.

× ربط الأجر بالانتاج : ويمكن ايجاز الخطوات التنفيذية لذلك في الآتي :

– تقسيم مساحة زمام القرية على الفنين. والزام كل منهم بحوض

وترفع مستوى معيشتهم.

وقد ضمت هذه الادارة أقساما مختلفة لتحقيق متطلبات البرامج الارشادية مثل: التخطيط والبحوث، واصدار النشرات وتشجيع الزراع، والحقول الارشادية.

وعمت خدمات هذه الادارة كل القرى، وتعددت وسائلها لتحقيق اهدافها، فأقامت الندوات والحقول الارشادية والمعارض الإقليمية والدورات التدريبية للموظفين والمزارعين النابهين ووزعت المكافآت على الممتازين منهم، ورتبت زيارات الفلاحين الى مزارع ومراكز البحوث، والفنيين في الدول المتقدمة.

وتلا انشاء ادارة الارشاد الزراعي بوزارة الزراعة انشاء الهيئة العامة للإصلاح التي قامت بأسلوب خاص لخدمة المنتفعين بقوانين الإصلاح، ثم هيئة تعمير الصحارى ، ثم هيئة استصلاح واستزراع الأراضي، وكل منها تتولى مهمة الارشاد الزراعي في نطاق عملها.

وقد حرص الارشاد الزراعي على تنفيذ اساليب متطورة أولها وأهمها وجود علاقة قائمة على الثقة بين المرشد والمزارع ومع تطوره ونشاطه بدأت حركة علمية تتصل به، فأصبح مادة تدرس في الكليات والمعاهد والمدارس الزراعية، وأنشئت أقسام وشعب مخصصة له في الجامعات، وأرسلت من أجله البعثات العلمية الى الدول المتقدمة فيه، واستفاد من خبرة المنظمات الدولية ومن مساعدات الدول الصديقة.

وبرغم كل ما سبق لم يحقق الارشاد الزراعي كل ما كان يرجوه المسئولون والمزارعون، فالانتاج يتأرجح ما بين الزيادة والهبوط، ومستواه يتفاوت علي كل المستويات برغم تماثل الظروف وتكافؤ الفرص، علوة على أن بعض الحاصلات ينال الرعاية والاهتمام على حساب حاصلات أخرى.

وحتى يؤدي الارشاد الزراعي دوره المحدد له، ويحقق الهدف المقصود منه يجب إزالة ما يعترضه من معوقات أبرزها ما يلي :

× ينقص مراكز البحث العلمي في قطاع الزراعة مراكز المعلومات التي تمد الباحثين بالبيانات والاحصاءات، واستخدام العقول الالكترونية على مستوى الدول المتقدمة.

× هجرة الباحثين للخارج أو سعيهم للعمل في البلاد البترولية أو في المنظمات الدولية، بهدف تحسين أحوال معيشتهم.

× عدم ملاحقة مراكز البحوث للتطورات العلمية السريعة والتكنولوجيا الحديثة، وخاصة في استنباط السلالات النباتية والحيوانية،

وهذه أمور جعلت من استصلاح اراض جديدة - تضاف الى الرقعة الزراعية الحالية - مهمة قومية تقع مسئوليتها على الجميع - حكومة وشعبا ، باعتباره سبيلا الى تحقيق الأمن الغذائى والرءاء الاقتصادى والاستقرار السياسى .

ومن هنا كان التوسع الأفقى فى الزراعة واستصلاح الأراضى احدى المهام الأساسية لمواجهة مطالب الأمن الغذائى لسكان مصر الذين يقدر ان يصل عددهم عام ٢٠٠٠ ما بين ٦٦ و ٧٠ مليوناً ، خاصة وأن مرحلة الحروب قد انتهت وهو أمر يتيسر معه اتخاذ الاجراءات الجادة السريعة لاضافة ارض جديدة منتجة الى الرقعة الزراعية .

وعلى ضوء دراسات المجلس السابقة فانه يمكن أن يضاف للرقعة الزراعية مساحة قدرها ٢.٨ مليون فدان حتى عام ٢٠٠٠ . وقد بنيت هذه التقديرات على أسس منها :

- كمية المياه المتاحة من كافة المصادر (مياه النيل - المياه الجوفية - مياه الصرف الصحى - الأمطار) .

- أن تأخذ الأراضى القديمة (٥.٩ مليون) احتياجاتها المائية بالمقننات التى تستهلكها بأسلوب الزراعة التقليدى السائد (نظام الرى بالغمر) مع ترشيد استخدام هذه المياه .

- رى الأراضى الجديدة باستخدام التثقيط والرش ، ويقدر احتياج الفدان فى هذه الحالة بين ٥ - ٧ آلاف متر مكعب .

وهناك رأى ينادى بتحقيق الأمن الغذائى عن طريق تطبيق أسلوب الزراعة المكثفة فى الأرض القديمة لزيادة الانتاج ، بمعنى أن تزرع الأرض ثلاثة مواسم زراعية متصلة: الشتوى والصيفى المبكر والصيفى المتأخر (أو النلى) ، وأن تختصر الفترة الزمنية بينها فلا تتجاوز الاسبوع باستخدام الميكنة المتطورة لعمليات حصاد المحصول السابق والاعداد السريع للمحصول اللاحق . وهو أسلوب إن اتبع فسوف يؤثر على حسابات استصلاح الأراضى الجديدة من حيث الزيادة فى استخدام مياه الرى فى الأرض القديمة عند تطبيق التثقيف ومواعيد استخدام هذه المياه ، وما يترتب على ذلك من زيادة مياه الصرف ، وقدرة كل من الصرف المكشوف والمغطى ومحطات الصرف على استقبال المياه الزائدة ، وهو أمر يوجب - اذا أريد تطبيق أسلوب التثقيف الزراعى - الربط بينه وبين استصلاح الأراضى الجديدة واحتياجاتها المائية ، خاصة وأن التثقيف سوف يزيد نظريا المساحة المحصولية الحالية من ١١ مليون فدان الى ١٦.٥ مليون فدان ، مما يترتب عليه زيادة الاحتياجات المائية

أو بمساحة محددة ، أو يكون التقسيم حسب نوع المحصول .

- يسجل متوسط الانتاج لثلاث سنوات ماضية كمييار يحاسب على أساسه المكلفون .

- ترتبط العلاوات والحوافز بنسبة الزيادة التى تتحقق طبقا لنظام يوضع واضحا وبمبسطا ، كما تفرض جزاءات اذا حدث نقص فى المحصول نتيجة افعال ، أو تكرر هذا النقص لمدة ثلاث سنوات متصلة .

× محاسبة المزارع الذى لا يستجيب لدعوة الارشاد ، ومعاينة كل مزارع ينتج اقل من المتوسط ثلاث سنوات ، بنقل حيازته الى مزارع آخر .

× الاكتفاء بجهاز واحد للارشاد الزراعى يتبع وزارة الزراعة ، تجنبا لبعثرة الجهود ، ومنعا لزيادة اعباء ميزانية الدولة .

× الإكثار من الحقول الارشادية ، ودعوة مجموعات من المزارعين لمشاهدتها ، ومعاونة الراغبين منهم فى تطبيق النظريات فى مجال الانتاج الزراعى .

الاطار الاقتصادى لاستصلاح الأراضى

على مدى تاريخ مصر الطويل لم تفرض أهمية توفير الغذاء نفسها كما تفرضها اليوم نتيجة لتزايد الاحتياجات الى المواد الغذائية يوما بعد يوم بسبب الزيادة السكانية المطردة ، علاوة على ارتفاع اسعارها ، بالإضافة الى زيادة معدلات الاستهلاك زيادة كبيرة يفرضها التطور الحضرى وارتفاع مستوى المعيشة .

للأراضي القديمة.

وقد بدأت برامج استصلاح الأراضي في عام ١٩٣٢ وكان الجهد الرئيسي في هذا المجال للقطاع الخاص (سواء كان شركات مساهمة أو أفراداً) يشاركه مصلحة الأموال الأميرية بمساحات محدودة. وبعد عام ١٩٥٢ تولت الحكومة هذه المهمة وجعلتها مقصورة عليها، فأنشأت مديرية التحرير وهيئة استصلاح واستزراع الأراضي وهيئة تعميم الصحارى، حتى كان ١٩٧٠ فسمح للشركات المصرية والمشاركة والتعاونيات والأفراد بالدخول في ميدان استصلاح الأراضي وحولت الهيئات والمؤسسات العاملة في هذا المجال إلى شركات قطاع عام مستقلة لكل منها منطقة عمله وتخصصه وذلك بهدف التخلص من المعوقات والسلبات التي واجهت المؤسسات والهيئات، وإمكان محاسبة هذه الشركات الجديدة على أساس ما تقدمه من إنجازات وما تحققه من أرباح. وقد حققت بعض هذه الشركات أرباحاً، وخسارة للبعض الآخر حتى الآن.

وقد تحولت بعض شركات القطاع العام إلى شركات مشتركة بإسخال رأس المال الأجنبي للاستفادة بالتمويل والتكنولوجيا المدنية، مثل شركة سكر البنجر في محافظة كفر الشيخ.

كما تكونت شركات قطاع خاص مصرية ومشاركة ويجرى تكوين شركات أخرى، وجهودها في مجال الاستصلاح لم تظهر حتى الآن لأنها لا تزال في بداية عملها.

وقد بدا واضحاً أن الشركات هي أقدر الجهات على القيام باستصلاح الأراضي لقدرتها على تدبير رؤوس الأموال واختصار زمن الاستصلاح وممارسة أنشطة مختلفة ترفع قيمة العائد مثل التصنيع الزراعي والتسويق الداخلي والخارجي واستيراد مستلزمات الإنتاج، إلا أن معظم شركات القطاع العام التي تكونت لاستصلاح الأراضي مازال يتحكم فيها أسلوب العمل الحكومي وقيود الروتين، وهو أمر أتاح لشركات القطاع الخاص فرصة منافستها، بل والتفوق عليها أحياناً، علاوة على أن بعض هذه الشركات يتخلص من الأرض ببيعها للاستفادة من القوة الشرائية لدى القطاع الخاص الآن وأقبال المواطنين لحرصهم على اقتناء الأرض، وأمكنتها بذلك البيع بأثمان مرتفعة.

وقد اتاحت الدولة الفرصة للتعاونيات لدخول مجال استصلاح الأراضي واستزراعها، إلا أن الآمال التي وضعتها الدولة في هذه الجمعيات أكبر من إمكاناتها، لأن كثيراً من أعضائها يدخلون قطاع الزراعة دون سابق خبرة أو ممارسة، ويعتمدون في التمويل على القروض

وفي الإدارة على الغير. وقد عدل قانون هذه الجمعيات بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ لتدارك كثير من الثغرات التي كانت فيه، وإن كان القانون بعد التعديل يعطي سلطات واسعة للجهات الإدارية يخشى معها أن يتحول التعاون في مجال استصلاح الأراضي إلى أداة حكومية الأسلوب.

وفي السنوات الأخيرة اندفع الأفراد نحو الأراضي البور لمحاولة تملكها أو استئجارها أو وضع اليد عليها سواء كان ذلك بطرق مشروعة أو غير مشروعة ويستهدف معظمهم التجارة في هذه الأراضي وهي على حالها البور أو بعد تحسينات شكلية عليها لا تؤدي إلى استصلاح أو استزراع أو تعميم بغرض الحصول على ربح سريع لا يتأتى نتيجة الجهد والعمل في الاستصلاح والاستزراع، الأمر الذي يلزم معه وضع الضوابط والقيود على عمليات تجارة الأراضي البور والمضاربة عليها، مع تشجيع من يريد بجدية أن يحوز الأرض لاستصلاحها وزراعتها بكل الوسائل الممكنة، إذ تعتمد الزراعة في مصر في معظمها على القطاع الخاص، ومن هنا تبدو أهمية تشجيع هذا القطاع : شركات وتعاونيات وأفراد.

الأراضي الجديدة وتكاليف استصلاحها :

تختلف تكاليف استصلاح الأراضي الجديدة من منطقة إلى أخرى على النحو التالي :

- شمال الدلتا في البراري وما يمكن إضافته من تجفيف البحيرات : الأرض فيها منخفضة المنسوب (التننور) بها ملوحة تتكون غالباً من كلور الصوديوم وأحياناً كربونات الصوديوم. ويحتاج إصلاحها إلى أعمال تسوية ثم التخلص من الأملاح بالفسيل وإضافة الجبس الزراعي وإنشاء مصارف وصيانتها بصفة مستمرة للحفاظ على كفاءتها. وري هذه الأراضي يكون بطريقة الفمر - في أغلب الأحوال - دون استخدام آلات الرفع.

- الأراضي الصحراوية على جانبي الدلتا والنيل : وتكاليف استصلاحها أكثر من تكاليف استصلاح شمالي الدلتا، لارتفاعها وعدم استوائها مما يستلزم ريةا بالرفع على مرحلة واحدة أو على مراحل متعددة متعاقبة، بنظام الرش أو التنقيط، وهو أمر يستتبعه تكاليف الإنشاءات والإدارة والصيانة وتكاليف الطاقة والاحلال، كما يحتاج إلى عمالة مدربة ذات خبرة بهذا الأسلوب من أساليب الري، علاوة على أنها

رملية فقيرة، وعرضة للرياح وتأثيراتها، الامر الذي يستوجب زراعة مصدات ريح ، كما انها قد تتعرض للسيول على أمد متباعدة. يضاف الى ذلك ان هذه المناطق لابد ان يتوفر لها اقامة منشآت البنية الاساسية التي يلزم ان تقوم بها الدولة.

- الاراضى الصحراوية النائية بسيئات والوادي الجديد وجنوب الصحراء الغربية وغيرها . فان تكاليف استصلاحها مثل تكاليف الاراضى الصحراوية السابق ذكرها، ويضاف اليها تكاليف التوطين، مع ملاحظة انه فى حالة وجود مياه جوفية فانها ستكون بعيدة الأعماق وعالية الملوحة.

وتحتاج كل هذه المناطق الى الحماية من التعديات التى اصبحت تمثل ظاهرة عامة تحتاج الى علاج تشريعى حاسم والى اجراءات تنفيذية حازمة وسريعة حتي لا تحول هذه التعديات دون المضي فى استصلاح القطاع الخاص الجاد للأراضى.

مقومات الاستصلاح :

تتحكم عوامل كثيرة فى استصلاح الاراضى وزراعتها وتعميرها، وهى مع تعددها وكثرتها فان لكل منها اهميته بحيث يصعب اعطاء اواوية لأحدها على الآخر، كما ان كلا منها يعتبر محددا لنمط الاستغلال، وله تأثيره المباشر على اقتصاديات المشروع. ومن هذه العوامل:

- طبيعة الأرض .

- مصادر المياه .

- الطاقة .

- توفير البنية الاساسية.

- الخدمات والامن.

- العمالة.

- التمويل.

- ارتباط الانتاج باحتياجات المستهلك المحلى الرئيسية والضرورية.

- عامل الزمن وارتباطه بالسباق بين ما يستصلح سنويا والزيادة فى

عدد السكان.

ولكل من هذه العوامل - التى يجب أن تسير متوازية - احتياجاته من

الاستثمارات ، سواء كانت لأجل قصيرة أو طويلة .

دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروعات الاستصلاح:

يلزم القيام بدراسات واقعية - بعيدة عن المبالغة فى التقدير أو المغالاة فى التفاؤل - للجدوى الاقتصادية لمشروعات الاستصلاح قبل بداية العمل، وذلك حتى يتسنى الربط بين عوامل ومقومات استصلاح الاراضى وبين وضع الخطط والبرامج التنفيذية. وقد لوحظ أن بعض دراسات الجدوى السابقة فى هذا الشأن - سواء كانت بواسطة خبراء مصريين أو اجانب - كان طابعها المبالغة فى تقدير صافى العائد على خلاف الواقع.

كما انه يلاحظ تكرار عمل دراسات الجدوى . اذ تقوم الجهة صاحبة الأرض بعمل دراسات للجدوى الاقتصادية بواسطة خبراء أو بيوت خبرة استشارية مصرية أو اجنبية . وعند طلب قرض أو مشاركة تقوم الجهة المقرضة أو الراغبة فى المشاركة بعمل دراسات جدوى جديدة ويترتب على ذلك زيادة التكلفة واضاعة الوقت مع ما يتسبب من تناقض فى رأى فى بعض المسائل الهامة.

معوقات استصلاح الاراضى :

تعتبر استصلاح الاراضى معوقات كثيرة يجب مواجهتها وعلاجها، وكلما أمكن التغلب على أحد هذه المعوقات - جزئيا أو كليا - انخفضت التكاليف.

وتتصدر هذه المعوقات فيما يلى:

- الادارة ومدى كفاءتها.

- الروتين.

- التعديات.

- الاتجار فى الأرض.

- التمويل.

- الطاقة.

- الأمن.

- العمالة.

- توافر البنية الأساسية.

- التوطين بالنسبة للأراضى البعيدة .

والتغلب على معظم هذه المعوقات يقع على عاتق الدولة، بينما يقع على عاتق القطاع الخاص مسئولية الادارة السليمة عالية الكفاءة التى لن تتحقق الا بالمباشرة الفعلية والاقامة الدائمة فى الموقع ومواصلة الجهد واتباع الاسلوب العلمى بعيدا عن الاجتهادات الفردية.

تكاليف الاستصلاح:

تتحكم فى تكاليف الاستصلاح عوامل كثيرة، منها ما يقع على عاتق الدولة ومنها ما يقع على كاهل المستصلح سواء أكان شركة أم تعاونية أم أفرادا.

وأهم هذه التكاليف:

- مشروعات البنية الأساسية: وتبدأ بالدراسة العامة ثم دراسة وتحديد مشروعات توفير مياه الري وإقامة المضخات وتوفير الطاقة وإنشاء الطرق الفرعية ووسائل النقل وغيرها.
- توفير الخدمات اللازمة للمجتمع الجديد من (تعليم وصحة وأمن ووسائل نقل وخدمات اجتماعية وغيرها).

وتختلف تكاليف الاستصلاح تبعا لعوامل كثيرة منها:

- موقع الأرض.
- طريقة الاستغلال.
- نظام الري.

وقد تم استصلاح ٩١٢ ألف فدان خلال العشرين عاما الماضية المنزرع منها فعلا ٧٠٠ ألف فدان وقد تكلفت مليار جنيه، ولم يصل الى الحدية إلا مساحة ٣٠٠ ألف فدان فقط ومطلوب ٤ مليارات جنيه حتى يمكن التغلب على المشاكل الفنية ولا سيما مشاكل الصرف والملوحة وانخفاض متوسطات الانتاج بسبب فقر التربة الزراعية.

أى أن سبعمائة ألف فدان تبلغ تكاليف استصلاحها ٥ مليارات جنيه بمعدل سبعة آلاف جنيه للفدان الواحد.

وفى اراضى الاستصلاح التى تروى بنظام الغمر تحتاج الأرض الى تسوية ثم انشاء مراوى ومصارف ثم التخلص من الاملاح الضارة. وتكاليف التسوية تبلغ من ١٠٠٠ - ١٥٠٠ جنيه للفدان الواحد تبعا لاختلاف الكنتور.

وقد بدأت بعض الشركات فى استخدام اساليب مستحدثة للتسوية مثل أشعة الليزر ولكن تكاليف التسوية وحدها لا تقل عن ألف جنيه للفدان. أما الاراضى الصحراوية المرتفعة والتي سترتفع اليها المياه على مرحلة أو مراحل وتروى بالطرق الحديثة مثل الري بالرش والتنقيط فان التكاليف مرتفعة ايضا.

وفيما يلى تكاليف استصلاح الفدان الواحد فى شرق الدلتا حسب تقدير اكبر الشركات المنفذة للاستصلاح حاليا.

جنيه

- ٥٠ دراسات وأبحاث.
- ١٠٠ تسوية الأرض.
- ٣٨٥ مواسير مياه فرعية.
- ١٣٠ مضخات فرعية.
- ٣٦٠ معدات زراعية.
- ٣٦٥ معدات رى.
- ٣٢٠ شبكة الكهرباء الفرعية.
- ٥٠ شبكة الطرق الفرعية .
- ٧٠ وسائل نقل.
- ١٧٠ منشآت ومكاتب ومساكن العاملين.

٢٠٠٠ المجموع.

١٢٠٠ الشبكات الرئيسية للطرق والمواسير والطلمبات والكهرباء.

٣٢٠٠ الاجمالى.

وهى أسعار عام ١٩٨١ للمواد والأجور المحلية أما الأنوات المستوردة فعلى أساس سعر الدولار الأمريكى ٧٠ قرشا.

وفى دراسة جدوى اقتصادية أجريت بمعرفة احد بيوت الخبرة الاستشارية اليابانية قدر استصلاح تسعة آلاف فدان لجمعية تعاونية بمقدار ٣٩.١ مليون دولار أمريكى أى بمعدل ٤٣٤٤ دولارا للفدان. ويلاحظ أن التقديرات السابقة - المصرية واليابانية - غير مضاف لها فوائد القروض . وما يساعد على سرعة الاستصلاح استخدام التكنولوجيا الجديدة وان كانت عالية التكاليف وتحتاج الى مهارة فى استخدامها وتطبيقها وهى فى متناول الشركات ولكنها ليست ميسورة لصغار الزراع.

التمويل :

لا يمكن أن يتم استصلاح ارض وزراعتها بدون التمويل الكافى الذى يتوفر فى الوقت المناسب.

ومصادر التمويل لقطاع الزراعة هى :

- التمويل المحلى .

- مدخرات المصريين العاملين بالخارج.

- هيئات دولية ودول صديقة.

- الأموال العربية.

التمويل المحلى :

مر تمويل عمليات استصلاح الاراضى وزراعتها منذ أواخر القرن الماضى بمراحل متعددة فقد كان يعتمد على البنوك والأفراد الذين كان اكثرهم من الأجانب الذين يتمتعون بنظام الامتيازات الاجنبية وكان هذا النظام سببا في زيادة عمليات نزع ملكية الاراضى من اصحابها لصالح الدائنين وفاء لديونهم.

وكان أول بنك انشئ هو البنك العقاري المصرى عام ١٨٨٠ على هيئة شركة مساهمة مصرية برأس مال اقلية فرنسى وقدره ٤٠ مليون فرنك زيد على ثلاث دفعات حتى بلغ ٢٠٠ مليون فرنك ولكن لم يدفع من رأس ماله الا النصف.

وفى عام ١٩٥٣ قوم رأسماله بالجنيهات المصرية وزيد رأسماله المدفوع حتى بلغ ٤ ملايين جنيه ودفع الفرق من الاحتياطى.

وفى عام ١٩٥٧ اصبح ملكا للدولة طبقا لقوانين التأمين. وتتلخص أهداف البنك فى تقديم قروض طويلة الأجل مضمونة برهن الأطنان والعقارات.

وحتى قيام الحرب العالمية الثانية كانت معظم قروض هذا البنك تمثل سلفيات على أراض زراعية وجزء صغير على عمارات قائمة فى المدن ولكن ارتفاع الدخول النقدية خلال الحرب العالمية الثانية مكن المقترضين من اصحاب الاراضى الزراعية من تسديد ما عليهم من ديون عقارية للبنك وكانت النتيجة أن توفر للبنك فائض من الأموال اتجه بها نحو سوق المباني حيث يقدم أكثر السلفيات للمباني وتناقصت سريعا قيمة السلفيات لقطاع الزراعة.

ومن واقع سجلات البنك العقارى المصرى أمكن استخراج هذا البيان :

التاريخ	قروض الزراعة	مجموع القروض	نسبة قروض الزراعة
حتى ٥٢/١٠/٣٠	١٠.٢٣١٥	١١٢٩١٨	٩٠.٦٪
حتى ٦٨/٦/٣٠	١٠.٤٣٧٥	١٣٩٤٧١	٧٤.٨٪
حتى ٨٠/٦/٣٠	١٠.٦٨٥٧	٣٤٥٥٧٥	٣٠.٩٪

ومن واقع البيانات التي يرسلها البنك لإدارة الرقابة على البنوك -

الاحصاء - أمكن تجميع هذا البيان :

بيان	اجمالى قروض البنك	بالألف جنيهه القروض لقطاع الزراعة	النسبة ١ : ٢
من واقع بيانات ٨١/٣/٣٠	٢٠.٧٥٣	١٤٩٨	٧.٠٪
من واقع بيانات ٨١/٦/٣٠	٢٢.٨٦٣	١٥٥٦	٧.٠٪
من واقع بيانات ٨١/٩/٣٠	٢٣.٨٤٧٥	١٨٦١	٨.٠٪

ويرجع سبب انخفاض القروض المنجزة فى قطاع الزراعة بالنسبة لاجمالى القروض كما يراه المسئولون فى البنك إلى:

- قوانين اصلاح الزراعى التى حددت الملكية لأن القروض كانت تمنح لكبار الزراع.

- نشأة البنوك الزراعية المتخصصة والتسهيلات العديدة التى تقدمها لقطاع الزراعة وخاصة بنك التسليف الزراعى - الذى اصبح بنك التنمية والائتمان الزراعى - وانتشار فروع هذا البنك فى كل القرى.

- ارتفاع الفائدة التى يتعامل بها البنك العقارى عن فائدة البنوك الزراعية المتخصصة.

والفوائد التى يتعامل بها البنك العقارى مع قطاع الزراعة اختلفت على مدى تاريخه ما بين ٥٪ و ١١.٥٪.

وفى أواخر القرن الماضى ايضا انشئ البنك الزراعى المصرى بغرض تقديم قروض قصيرة الأجل لصغار الزراع بسعر فائدة لا يزيد عن ٨٪ ، وقد اشترك البنك الأهلى المصرى فى انشاء هذا البنك ، ولم ينجح البنك وتدهور حتى صفيت اعماله عام ١٩٣٦ ، وقيل فى اسباب فشل هذا البنك صدور قانون خمسة الافدنة.

وقد اسرعت الدولة فأصدرت قانون خمسة الافدنة عام ١٩١٣ لحماية صغار الزراع من نزع ملكياتهم الصغيرة من الأرض والسكن والدواب والآلات.

ولكن هذا القانون كانت له نتائج عكسية . إذ أن استصلاح الأرض

الفوائد تحت اسم مصاريف إدارية كما تستقطع الفائدة مقدما عند استلام السلفة وبذلك تصبح الفائدة الفعلية ٤.١٦٪ للاستصلاح و٧.٥٢٪ للمشروعات الغذائية.

مدخرات المصريين العاملين بالخارج :

يزداد سنويا عدد الذين يعملون في الخارج من المثقفين والحرفيين وعمال الزراعة ويقومون بتحويل أكثر مدخراتهم الى الوطن. ومدخرات المصريين العاملين بالخارج بلغت خلال الفترة من يوليو الى ديسمبر سنة ١٩٨٠ نحو ٩١٠ ملايين جنيه حسب ما جاء في تقرير البنك المركزي المصري.

وتوجه هذه المدخرات نحو أنشطة اقتصادية مختلفة . ومن الأنشطة المحببة اليهم الاستثمار في قطاع الزراعة، سواء بشراء أرض بور وتركها بورا الى حين العودة لاستصلاحها او بشراء أرض زراعية منتجة، او باقامة مشروعات امن غذائي تتناسب مع حجم مدخراتهم وترك ادارتها خلال غيبتهم لبعض الاقارب أو للشركاء.

علي انه بارتفاع سعر الفائدة على ايداع العملات الاجنبية اصبح هذا المجال هو اسهل سبل الاستثمار واكثرها اطمئنانا ، ولهذا توجه حاليا اغلب أموال استثمار العاملين بالخارج الى ودائع البنوك دون ان تساهم مساهمة جدية في عمليات استصلاح الأراضي.

هيئات دولية وبول صديقة :

تقوم بعض الهيئات الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي بتقديم القروض طويلة الأجل لاستصلاح وتمييز الأراضي بفوائد مخفضة.

كما تقوم بعض الدول الصديقة بتقديم قروض ميسرة طويلة الأجل لاستصلاح الأرض ومشروعات الغذاء ، وفي مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وهولندا وفرنسا ويطلق على القروض الأمريكية اسم (المعونة) وهي بفائدة تبلغ ٢.٥٪ يضاف اليها ١.٥٪ يتقاضاها البنك المصري الذي يقدم الضمان فتصبح الفائدة ٤٪ . وتقدم اليابان وهولندا الآن قروضا لقطاع الزراعة وخاصة استصلاح الأراضي بفائدة مخفضة ٣٪ وعلي أجال طويلة تصل الى ثلاثين عاما أو أكثر . وحاليا تقدم هذه القروض للمؤسسات الحكومية أو شركات القطاع العام وفي حالات قليلة الى التعاونيات.

وهذه القروض غالبا تصاحبها شروط منها أن تشتري السلع والأجهزة ومستلزمات الانتاج التي لا تنتجها مصر من الدول المقرضة ، وان يستعان بخبراء من هذه الدولة ولها حق الاشراف والمتابعة ، كما انها

وفلاحتها في حاجة دائمة للتمويل وخاصة في ذلك التاريخ نظرا لأن العائد من الانتاج الزراعي كان ضعيفا ومحدودا لأسباب متعددة، منها تخلف اساليب الزراعة وعدم توافر مستلزمات الانتاج وانخفاض الانتاج حجما ونوعا وركود التسويق وسوء التخزين وانخفاض الأسعار. فأتجه الزراع الي مرابى القرية والتجار الذين لم يكونوا خيرا من الاجانب فخفض الفلاحون لشروطهم المجحفة وفوائد الدين المرتفعة.

وصدر قانون التعاون لانشاء النقابات الزراعية ولكنها لم تحل المشكلة لأن التعاونيات كانت في حاجة هي الأخرى الى من يمولها وعندما ظهرت الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ تعرضت البلاد كلها وقطاع الزراعة بصفة خاصة الي متاعب شديدة فانشىء بنك التسليف الزراعي التعاوني عام ١٩٣١ ليتولي مهمة اقراض الأفراد والتعاونيات وقام البنك بدور كبير في انقاذ الفلاح من الربا والمرابين وقدم قروضا متعددة الأغراض وعلى أجال متفاوتة ويشروط ميسرة بالقياس الى ما كان يفرضه المرابون.

وصدر قانون الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ ونظم تمويل صفار الزراع ولكن بقيت مشكلة تمويل المستأجر الذي كان لا يستطيع الاقتراض الا من خلال صاحب الأرض.

فصدر عام ١٩٥٧ قرار لتنظيم التمويل الزراعي اطلق عليه اسم الائتمان الزراعي التعاوني - نفذ في البداية على نطاق ضيق ولما ثبت نجاحه طبق على مستوى الجمهورية عام ١٩٦١ . ويقضى هذا النظام بتقديم السلف الميسرة النقدية والعينية الى حائز الأرض سواء كان مالكا أو مستأجرا بضمان المحصول وليس بضمان العقار.

ولكن ذلك كان ولا يزال مقصورا على عمليات الانتاج الزراعي وهو لا ينطبق على عمليات الاستصلاح، ذلك ان القروض لا تمنح الا لملك الأرض ملكية مسجلة مشهرة وكانت هذه القروض كلها لا يقدمها الا بنك التسليف الزراعي بوصفه البنك المتخصص للائتمان الزراعي.

وحرصا من الحكومة على تشجيع تمويل استصلاح الأراضي ومشروعات الأمن الغذائي اطلقت عمليات التمويل لقطاع الزراعة لكل البنوك المصرية ولم تعد مقصورة على بنك التسليف الزراعي الذي اصبح بعد عام ١٩٧٦ يحمل اسم بنك التنمية والائتمان الزراعي.

وقد حددت الدولة فائدة قروض استصلاح الأراضي بمقدار ٣٪ ومشروعات الغذاء بمقدار ٦٪ وتضيف البنوك ٨٪ علي كل من هذه

في البداية تقوم بعمل دراسة جدوى اقتصادية بمعرفتها وقد تطول مدة هذه الدراسة.

ويغلب على هذه القروض طابع الروتين الحكومي وكثرة الدراسات والاجتماعات واللجان والبطء وإطالة الوقت وبذلك تكون المهمة بطيئة في البداية والعبء ثقيلا في النهاية بسبب اثر الفائدة على قيمة القرض.

الاموال العربية :

ساهم عدد قليل من العرب بأشخاصهم في عمليات استصلاح الاراضى في مصر وبمبالغ طفيفة ، ولعل القيود القانونية المفروضة بالنسبة لهم قد ساهمت في محدودية هذا النشاط .

أما بالنسبة للنشاط على مستوى دول العالم العربي وفي مجال التكامل العربي الاقتصادي فإنه لم يسفر حتى الآن عن أى تقدم بسبب العوامل السياسية الحاكمة.

على أنه توجد حاليا عدة مؤسسات وبنوك وصناديق هدفها الانماء الاقتصادي وعلى رأسها التنمية الزراعية واستصلاح الاراضى. وقد توالى انشاء هذه التنظيمات على مدى العشرين عاما الماضية ومنها:

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية انشئ عام ١٩٦١ ومقره الكويت.

- الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعى ١٩٦٨ ومقره الكويت.

- صندوق أبو ظبى للتنمية الاقتصادية العربية ١٩٧٥ ومقره أبو ظبى. والمأمول أن يكون لها دور في المستقبل بالنسبة لاستصلاح الاراضى على مستوى الوطن العربى.

الاستثمار :

استصلاح الأرض وفلاحتها سلسلة متماسكة لا انفصال بينهما، وحلقاتها هي:

- بنية اساسية.

- استصلاح.

- استزراع.

- تصنيع زراعى.

وأى تعطيل أو تأخير فى احداها يعوق الاستثمار ويخفض

العائد.

واستصلاح الأرض يحتاج الى فترة زمنية لا يتحقق خلالها أى عائد مقابل الاتفاق يمكن ان يغطى فائدة القروض الميسرة للاستصلاح.

ويعد أن تصل الأرض الى قمة الانتاجية فإن العائد بالنسبة لرأس المال يبلغ نحو ١٠٪ فقط، وهو امر يتحقق بعد السنة العاشرة. ومن هنا كان من الافضل ان تكون المرحلة الأولى فى استصلاح الاراضى بواسطة شركات قوية قادرة على التنفيذ يمكنها ان تصبح وتأثير دون ايراد مجز لسنوات، الامر الذى لا يستطيعه الكثيرون فى القطاع الخاص أو فى التعاونيات.

ومما سبق يتضح ان عائد الاستثمار من العمل فى استصلاح الاراضى وتعميرها لا يعطى عائدا يتناسب مع الفرص الأخرى المتاحة فى الاسكان والنقل والتجارة والصناعة والسياحة وفى الودائع بالبنوك التى تعطى عائداً عاليا سهلا لا جهد فيه ولا عناء، ونظرا لأن هذا العائد هو اقل عائد فى مجالات الاستثمارات الاقتصادية المصرية، فان الامر يقتضى البحث عن المنهج والاسلوب الذى لا يبعد القطاع الخاص كثيرا عن هذا المجال ويدعم ويساند هذا النشاط بكل الوسائل، لان زيادة الرقعة الزراعية ورفع حجم الانتاج الزراعى ضرورة لحياة المواطنين، يتحقق بها الأمن والامان والاستقرار السياسى، ولأن موضوع استصلاح الاراضى وتعميرها ليس موضوع استثمار رؤوس اموال بقدر ما هو موضوع له آفاق أكثر اتساعا وأبعاد أكثر عمقا ونتائج أكثر خطرا فى مستقبل الوطن وحياة المواطنين.

التوصيات :

على ضوء ما سبق وما انتهى اليه المجلس من مقترحات سابقة فى شأن التوسع الزراعى الأفقى وما دار فى اجتماعاته من مناقشات، استقر الرأى على أن استصلاح الاراضى أمر ضرورى لتحقيق الأمن الغذائى وللإسهام فى التنمية بوجه عام، وذلك لتوافر مقومات استصلاح الاراضى فى مصر - لهذا يوصى بما يلى :

× وضع خطة قومية لاستصلاح الاراضى تشارك فيها كافة الجهات المعنية بحيث تصبح ملزمة وغير قابلة للتعديل بتغير القيادات التنفيذية.

× ضرورة التكامل والربط بين عمليات استصلاح الاراضى وعمليات الاستزراع والتعمير والتنمية بتوحيد الأجهزة المسئولة عن استصلاح واستزراع الاراضى فى جهاز واحد، والوصول الى التنظيم الادارى الأمثل.

× أن تتوفر الادارة الاقتصادية السليمة بكفاءة عالية فى مشروعات استصلاح الاراضى باسلوب علمى بعيد عن الاجتهادات الفردية وغيرها.

والتكثيف الزراعى معا. مع ضرورة اجراء تجارب واقعية تطبيقية لعمليات التكثيف وعلى ضوء هذه التجارب يحدد المدى الذى يمكن الذهاب اليه فى هذا المجال حتى لا يكون تنفيذه على حساب عمليات الاستصلاح.

× وضع تركيب محصولى للأرض الجديدة يحدد المحاصيل الرئيسية لكل منطقة ويترك اختيار المحاصيل الثانوية للزراع، مع الاهتمام بالمحاصيل التى تعطى عائداً عالياً كالفراولة والزهور، على أن تكون بهدف التصدير بجانب الاستهلاك المحلى.

× ضرورة ايجاد توازن من حيث عائد الاستثمار بين قطاعات الاقتصاد المصرى . إذ أن عائد استثمار التوسع الرأسى فى الاراضى اعلى من التوسع الافقى الذى يستغرق وقتاً أطول كما نهتم بعائد الاستثمار فى باقى القطاعات الاقتصادية ايهما أكبر ويحتاج لجهد اقل.

× وفى مجال تمويل عمليات استصلاح الاراضى ، ينبغي ان تعتمد الشركات المساهمة على نفسها، وان يمول الافراد والتعاونيات عن طريق بنك خاص ينشأ لهذا الغرض، على أن يقتصر دور الدولة على انشاء مشروعات البنية الاساسية.

× يكون التصرف فى الاراضى الجديدة من حيث المبدأ على الوجه الآتى:

- أن يكون التصرف بالبيع أو التوزيع أو الايجار فى حدود وحدات اقتصادية لا تسمح مساحتها بالتفتت السريع.

- أن تكون أولوية البيع للشركات المساهمة لقدرتها على التمويل لانشاء مجمعات صناعية زراعية ثم للتعاونيات والافراد والخريجين، مع وضع أسس جديدة لتجنب أخطاء الماضى بالنسبة لما اسفرت عنه تجربة التوزيع على الخريجين.

على أن يراعى فى جميع الأحوال وضع ضوابط حازمة لمنع المضاربة فى الاراضى قبل استصلاحها ، وكذلك التصدى للتعديات ووضع اليد غير القانونى الذى يهدد انطلاق الجادين فى مجال استصلاح الاراضى من الجمعيات والشركات والافراد.

× اعادة النظر فى القوانين الحاكمة لاستصلاح الاراضى بهدف التيسير للتشجيع على ارتياد هذا المجال.

× وضع خريطة على اساس علمى تحدد اولويات التنفيذ بالنسبة للأراضى القابلة للاستصلاح . ويقترح من حيث المبدأ ان تكون أولوية التنفيذ حسب الترتيب الآتى:

- الاراضى البور المتخللة الزمام وأراضى الاستصلاح التى لم تبلغ الحدية الانتاجية.

- ٦٠٪ من البحيرات الشمالية بعد تجفيفها مع ترك الباقى للاستغلال السمكى.

- المساحات المتاخمة لشرق وغرب الدلتا وتشمل شرق قناة السويس.

- ضفاف بحيرة ناصر.

- امتداد كوم امبو.

- مناطق التوسع فى الفيوم واسيوط وسوهاج وقنا وأسوان.

على أنه يتعين القيام بدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية اللازمة للمفاضلة ووضع الترتيب النهائى لهذه الأولويات.

× تقييم كافة التجارب التى تمت حتى الآن فى مجال استصلاح الاراضى واستزراعها حتى يتم اختيار الاسلوب الأمثل على ضوء هذا التقييم.

× ضرورة الانتهاء من الدراسات الدقيقة للمياه الجوفية حتى يمكن التخطيط السليم للاستخدام المناسب لهذا المورد وخاصة فى الوادى الجديد وسيناء.

× اجراء دراسات تطبيقية للاستفادة من مياه الصرف وكذلك مياه الصرف الصحى.

× ترشيد وتطوير نظم الري الحالية وادخال الوسائل الحديثة وخاصة فى اراضى الاستصلاح الجديدة التى تروى بالرفع مع مراعاة نوع التربة.

× لتحقيق الأمن الغذائى ينبغي اتباع اسلوبى استصلاح الاراضى

التعدى على الأراضي الزراعية

انتشرت في السنوات الأخيرة ظاهرة التعدى على الأراضي الزراعية، امتدت لتشمل الأراضي القابلة للزراعة المنتشرة بين القرى والحقول، ويرجع ذلك إلى:

- تزايد معدل الطلب على الطوب الأحمر بصورة ملحّة: وهو أمر لجأت معه مصانع الطوب إلى تجريف الأرض الزراعية للحصول على الطمي، بعد أن حرمت صناعة طوب البناء الأحمر - تقريبا - من الخامّة الرئيسية التي كانت تعتمد عليها وهي طمي النيل، نظرا لاحتجازه حاليا أمام جسم السد العالي.

وقد أدت عوامل عدة إلى شدة الطلب على الطوب الأحمر حاليا، وبالتالي إلى تفاقم مشكلة تجريف الأرض الزراعية الخصبة واستفحالها، ومن هذه العوامل:

× حلول السلام وبداية مرحلة التعمير الشامل، بعد انتهاء الحروب المتعاقبة من ١٩٤٨ إلى ١٩٧٣.

× زيادة عدد السكان خلال المدة التي تعطل فيها التعمير بحوالى ٢٠ مليونا - دون بناء ما يسد حاجة هذه الأعداد من المساكن بدرجة كافية - وهو أمر، إذا اضيف معدل النمو السكاني العادى وهو مرتفع أصلا، يضغط من أجل المزيد من البناء.

× رغبة أكثر المغتربين المصريين العاملين في الخارج بعد عودتهم، في استثمار أموالهم في الاسكان.

- التوسع الاسكاني والعمراني: في ظل الحاجة الملحة للسكن التي

يحتتمها معدل النمو السكاني المرتفع والمتزايد، علاوة على ما تقتضيه مرحلة التعمير الشامل، وكذلك تهافت العاملين بالخارج - عند عودتهم - على البناء، استقطعت الأرض الزراعية على جانبى النيل ودلتا الوجه البحرى، لتقام عليها المباني كمساكن أو منشآت، وتشير الاحصاءات الى أن ما يستقطع سنويا منها ما بين ٤٠ أو ٦٠ ألف فدان، وأن مجموع ما استقطع منذ تحويل مجرى النيل حتى الآن يبلغ ٦٥٠ ألف فدان.

وبذلك يتضح أن التعدى على الأرض الزراعية يتم إما بالاستقطاع منها لاقامة المباني والمنشآت عليها، وأما بتجريفها لصناعة الطوب اللازم للبناء من الطبقة المجرفة والتي تتعطل بسببها الأرض الزراعية عن الانتاج لعشرات السنين.

وهذا يعنى أن التوسع السكاني والعمراني يستهلك الرقعة الزراعية ساعة بعد ساعة، الأمر الذي يوجب علاجا جادا، حاسما وسريعا قبل أن تصل الأمور إلى وضع يصعب فيه إيجاد الحلول.

وتتم التعديات على الأرض الزراعية أو القابلة للزراعة عن طريق:

- القطاع الخاص الذي يتمثل في:

× الأفراد: وذلك بإقامتهم وحدات سكنية ملاصقة للقرى والمدن دون التزام أكثرها بما تفرضه القوانين.

× جمعيات تقسيم الأراضي: سواء تكونت من شركات أو من أفراد يقومون بتقسيم أراضي الضواحي استقطاعا من الرقعة الزراعية بلا مراعاة للقوانين.

× بنو الصحراء على جانبى الدلتا والساحل الشمالى وسيناء: وهم يدعون ملكية الأرض، بهدف تقاضى مقابل لاختلائها، قد يزيد كثيرا على ثمنها، وهؤلاء لا يستصلحون ولا يعمرون أرضا.

- القطاع العام: حيث يقيم المصانع والمستودعات والمنشآت فوق أكثر الأراضي خصبا وأغلاها انتاجا، بعد اغراء اصحابها بالاثمان المرتفعة، ويبنى دون الحصول على ترخيص من الجهات المختصة، علاوة على انه يشترى اضعاف ما تحتاجه المنشأة من مساحة، واضعا في اعتباره - فقط - نمو المنشأة في المستقبل، ويقيم حولها الأسوار، دون اعتبار بمدى الخسارة على المستوى القومى لحرمان المجتمع من انتاج هذه الأرض المعطلة. يضاف الى ذلك تهافت الأهالى - فى مثل هذه الحالة - على شراء الأرض المجاورة للمنشأة بهدف الاستثمار السكنى،

وهو أمر يبرر حجم المشكلة بصورة أكبر وأوضح.

- الأجهزة الحكومية : فهي تقوم بنزع الملكية لأقامة المنشآت بمفهوم تقليدى لا يتطور مع واقع الحياة المصرية، وبمساحات أكبر مما يجب ، علاوة على انشاء الطرق والكبارى.

وعلى ضوء ما سبق يتضح علاج المشكلة فيما يأتى:

- تحريم التجريف : وقد سنت الدولة - فى هذا الخصوص - القوانين التى تحرم تجريف الأرض الزراعية (قانون ٢٩ لسنة ١٩٧٨) لانتاج الطوب الأحمر، كما بدأت فى انشاء عدد كبير من المصانع لانتاج الطوب الطفى، وفى تشجيع انتاج الطوب الرملى والاسمنتى واستخدام الاحجار المختلفة كبديل للطوب الأحمر. وهذه الظاهرة فى سبيلها الى الاختفاء بعد وقت قصير، خاصة بعد أن شددت العقوبة اخيرا فى حالة تجريف الأرض الزراعية.

- التعمير والزحف السكانى : تعالج هذه المشكلة حاليا بانشاء مدن جديدة فى الصحراء، على مسافات متوسطة من القاهرة، إلا أن هذه المدن لن تعالج مشكلة الاسكان فى الريف، حيث يطغى المد السكانى على الأرض الخضراء وترتفع أسعار الأرض الزراعية بدرجة تفرى الكثيرين على بيع اراضيهم للمبائى، وهو امر يبدو معه العلاج بالغ الصعوبة، لا يتيسر بسن القوانين، خاصة وان الاتساع الرأسى لمبائى القرية تصادفه صعوبات كثيرة تفرضها طبيعة الحياة فيها واحتياجاتها.

- القانون: يتطلب الأمر البحث عن اسلوب فعال ليكون القانون اكثر ردعا للمعتدى ومائنا من محاولة التعدى، وكذلك التزام الحكومة - ومعها القطاع العام - بتطبيقه، خاصة وان الاحصاءات تشير الى أن الجزء الاكبر من التعديات على الأرض الزراعية يتم بواسطتها.

يضاف الى ما سبق أن الانفجار يلزم مواجهته بحلول جذرية وخطط فعالة وتنفيذ سريع لها باعتبارها من الأسباب الرئيسية لهذه المشكلة.

التوصيات :

وعلى ضوء ما سبق يوصى المجلس بما يلى :

× اصدار تشريع يقضى بأن تتولى مجالس القرى فى كافة المحافظات - بالتعاون مع الجهات المختصة - فى خلال فترة زمنية

١٨٢

مناسبة (سنة أشهر أو سنة مثلا) وفقا لبرنامج زمنى - تحديد كردون لكل قرية واتخاذ الاجراءات اللازمة لاعتمادها، على أن يتضمن التشريع العقاب المناسب ووجوب الازالة فى حالة البناء خارج الكردون.

× التوسع الرأسى فى مبائى القرية، وتطويرها بما يتناسب مع الامكانيات المتاحة، وحاجة السكان وظروف القرية.

× حظر اقامة المنشآت الخدمية أو الصناعية أو التجارية سواء الحكومية أو الخاصة بالقطاع العام أو الأفراد على الرقعة الزراعية أو على الاراضى القابلة للزراعة، والاتجاه الى الصحراء والمدن الجديدة، علما بأن التوسع العمرانى فى محافظات الوجه القبلى والمحافظات النائية ومعظم محافظات الوجه البحرى يمكن أن يتم ببسر على غير الأرض الزراعية ومراعاة أن يكون انشاء المدن الجامعية الاقليمية على الاراضى غير الزراعية على غرار ما هو متبع فى كثير من البلاد.

× مواجهة تجريف الأرض الزراعية بوسائل منها:

- دراسة مدى امكان اعتبار عدم تجريف الأرض ضمن المنفعة العامة وبالتالي يتيح تجريفها نزع ملكيتها، أو امكان نقل حيازة المخالف الى الجمعية التعاونية الزراعية لاستغلالها بمعرفتها.

- تنفيذ توصيات المجلس الواردة بتقريره عن دورته الأولى بشأن صناعة واستخدام بدائل طوب البناء الأحمر.

- أن يكون العمد والمشايخ مسئولين بالاشتراك مع مدير الجمعية عن مخالفات التجريف والنظر فى امتداد العقوبة اليهم.

- تخصيص شرطة لمراقبة ومنع التعديات على الأرض الزراعية ومنها التجريف.

× فرض رقابة جادة على جمعيات تقسيم الاراضى وعلى جمعيات استصلاح الاراضى القابلة للزراعة، مع متابعة مستمرة لنشاطها.

× اعطاء أولوية لراغبى السكنى أو التملك فى المدن الجديدة، فى حالة اخلائهم لمساكنهم بالمدن القديمة، ومنحهم مزايا خاصة باعتبار ذلك اسهاما فى حل أزمة الاسكان التى تعتبر من النوافع الأساسية للتعديات على الاراضى الزراعية .

الدورة التاسعة ١٩٨٢ - ١٩٨٣

سياسة

التشريعات الزراعية

يقصد بالتشريعات الزراعية تلك القوانين واللوائح والقرارات الوزارية وغيرها المنفذة لها، وكذلك ما يصدر من لوائح وقرارات استنادا الى قوانين استثنائية تتصل بالزراعة بمعناها الشامل وبما يرتبط بها بطريق مباشر او غير مباشر، كالماء والارض والعمالة والمحاصيل ومستلزمات الانتاج واقتصاديات الزراعة والثروة الحيوانية ومقاومة الآفات .. وغير ذلك.

وقد كثرت هذه التشريعات وتشعبت حتى اصبح من العسير حصر هذه التشريعات ومتابعتها وسلامة تفسيرها، فمنها ما تضمن تفاصيل فرعية غير ذات قيمة، ومنها ما يصعب تطبيقه لعدم ملائحته للواقع، بل ان منها قوانين - كقوانين اصلاح الزراعى - لم تعد تتلاءم مع ما جد من متغيرات تناولت كافة جوانب الحياة فى مصر : اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا. وقد دعت هذه الامور الى ان يقوم المجلس بدراسة ومناقشة هذه التشريعات لبيان ما بها من قصور وما تتضمنه من مواد لا تحقق تطوير الزراعة والارتقاء بالانتاج كما وكيفا ورفع مستوى الفلاح اجتماعيا واقتصاديا .

وقد اسفرت دراسة هذه التشريعات - فى مجال الزراعة وبعض المجالات المرتبطة بها - عما يلى :

× فى مجال زيادة الانتاج : صدرت قوانين متعددة تهدف الى

تحقيق هذا الغرض ، الا انها لم تحقق المستهدف منها، ذلك لانه فى كثير من موادها لم توازن بين أحكامها وبين العقوبات التى تضمنتها، فقد وضعت هذه القوانين صالح الحكومة فى المقام الاول، فالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ - مثلا - يشتمل على ١٤٨ مادة من بينها ٢٨ مادة تختص بفرض عقوبات وجزاءات، بعضها يبلغ من الشدة درجة يصعب معها تنفيذها. كما ان الارشاد الزراعى - وهو من اهم وسائل زيادة الانتاج بمعاونة الفلاح وارشاده - لم يحقق اهدافه، بعد ان اناطت القوانين بالمرشد الزراعى تحرير المخالفات وتوقيع العقوبات على الفلاح، الامر الذى افقده الثقة فيه.

× فى مجال تحقيق الامن الغذائى : ادت قوانين التسعير والتوريد الاجبارى والتسويق التعاونى الى انخفاض مساحة المحاصيل، علاوة على انخفاض الجودة - كما حدث فى محصول القطن وفى محاصيل اخرى مسخرة كالموالح والبطاطس، كما ادت الفجوة بين التشريع وظروف الفلاح الاجتماعية والاقتصادية الى الميل الى مخالفة بعض هذه القوانين وهو امر يلزم ان يسير علاجه فى خطوط متوازية اولها : التشريع وما يتضمنه من عقوبات مناسبة عند المخالفة، وثانيها: تيسير البدائل فيما تسعى اليه التشريعات ومن ذلك على سبيل المثال، مخالفة فرض زراعة محاصيل معينة، فالخط المتوازى للقانون فى هذه الحالة تحديد سعر مناسب ومجز للمحصول الذى يفرض القانون زراعته ليحقق الفلاح به عائدا يعادل او يزيد على عائد المحصول الذى يخالف بزراعته، وثالثها الارتفاع بالوعى عن طريق التبصير والتثقيف بشتى الوسائل.

× فى مجال تحقيق العدالة الاجتماعية : توجد مفارقات فى قوانين اصلاح الزراعى ادت الى اهتزاز العلاقة بين المالك والمستأجر، وجعلتها اشبه بالخصومة والعداء، الامر الذى احدث اثارا اقتصادية ضارة بسبب تكاسل المستأجر عن الانتاج، فانخفضت منتجاته على مستوى الجمهورية كما ونوعا، كما ان التشريع الذى انشئت بموجبه نقابات زراعية لحماية الفلاح لم يجد نفعا بعد ان اتجهت هذه النقابات الى العمل السياسى على حساب العمل النقابى، فلم تستطع تطبيق الحد الأدنى للاجور فى المزارع الحكومية التى فرض قانون العرض والطلب نفسه خارجها، فارتفعت اجور العمال الزراعيين كثيرا وقلت كفاءتهم ، وهجروا العمل الزراعى الى العمل فى الحكومة او القطاع العام او بلاد البترول .

× فى مجال الضرائب الزراعية: برغم ان المذكرات الايضاحية

الفلاحين محلا للمساغة. وفى عام ١٩٦٦ صدر القانون رقم ٥٣ للحجر الزراعى الجمركى، وفى خلال عام واحد صدر لتنفيذ مواده ١٤ قرارا. × وفى مجال الرفق بالحيوانات والطيور: عدد القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ الحالات التى تعتبر من القسوة على الحيوان، وأوضح مواعيد صيد السمان وحدد مناطق صيده وكيفية، وحرم زراعة النباتات الضارة بالطيور، وعدد أسماء الطيور المحرم صيدها وهى ٤٧ طائرا منها اسماء لا يعرفها الفلاح، بل ولا معظم المتخصصين. ومن المفارقات ان المبيدات قضت على معظم هذه الطيور التى كان يطلق عليها « صديقة الفلاح » وحرم صيد الحيوانات البرية خوفا من ابادتها. كما وضع القانون مواصفات لمركبات علف الحيوان جافا كان او اخضر، حتى البرسيم كان له نصيب من هذه المواصفات.

وهناك قوانين لتفريخ البيض تحكم المفرخات البلدية، اصبحت لا تساير الجديد فى هذا المجال.

× فى مجال الرقابة على الصادرات الزراعية: صدرت قوانين وقرارات لتنظيم الرقابة على الصادرات الزراعية، وترجمت الى اللغة الانجليزية بهدف تنشيط هذه الصادرات، غير انها عند التطبيق اصبحت من معوقات التصدير الذى يتوقف نجاحه على تحقيق رغبة المستورد للسلعة وعلى القوانين التى توضع لتيسيره.

× فى مجال التعاون: التعاون من اهم دعائم الانتاج الزراعى، وقد بدأ الاهتمام به منذ عام ١٩١٢ وآخر القوانين الخاصة به هو القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ الذى بذل لاعداده جهد كبير، واستطلعت من اجله آراء كثيرة، ساهم فيها المجلس بمقترحاته وان لم يظهر صداها فى احكامه.

وقد اعلنت وزارة الزراعة انها بصدد تعديل هذا القانون لما ظهر به من ثغرات، وقد سيطر الفكر الحكومى - لا الشعبى التعاونى - على فلسفته فى ظل:

- فرض القانون سلطة الجهات الادارية الحكومية على الجمعيات، حيث كلفها بالاشراف على حسابات وعمل ميزانيات نحو سبعة آلاف جمعية فى شهر واحد، برغم صعوبة ذلك.
- النص على تعيين الوزير المختص لمديرى الجمعيات التى تقوم بدفع مايجاوز ثلاثة ملايين جنيه سنويا كمرتبات لهم.
- قيام الجهة الحكومية بالتفتيش والاشراف الفنى والمالى والادارى على كل اعمال الجمعيات ومناقشة الخطة ومتابعة تنفيذها.

للقوانين الخاصة بفرض الضرائب الزراعية قد اوضحت أنها تهدف الى التخفيف عن كامل الفلاح الا ان هذه الضرائب قد اصبحت عبئا يثقل كاهله بعد ان تعددت بتعدد الجهات الحكومية التى تقوم بفرضها وجبايتها مثل: وزارات الخزائن - الدفاع - الداخلية - الكهرباء - الشئون الاجتماعية، وكذلك التفتحات وبنك التسليف.

× فى مجال حماية الارض الزراعية: استطاع من الاراضى الزراعية خلال السبعينات حوالى ٧٥ الف فدان سنويا برغم تحريم تجريفها والبناء عليها . وقد صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ بزيادة العقوبة وتشديدها على المخالف، واغفلت الجهات الحكومية والقطاع العام برغم انها هى التى تقوم بالجزء الاكبر من التعديات، فهى التى تقيم منشأتها - مثل : المصانع والمحاليج والمدارس والجامعات ومراكز تجميع القطن ومهابط طائرات المبيدات وغير ذلك - على اخصب الاراضى الزراعية.

× فى مجال تجزئة الارض الزراعية : برغم ان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ حرم تجزئة الارض الزراعية الى اقل من خمسة افدنة، فان مواده لم توضع موضع التطبيق منذ عام ١٩٥٢ الى اليوم ولم تحذف او تستبدل، ولا تزال مواده قائمة ولكن غير قابلة للتنفيذ.

× فى مجال حماية مجارى المياه من التلوث: تحرص التشريعات على حفظ مجارى المياه من التلوث بمنع القاء الحيوانات النافقة والقائورات فى الترع والمصارف حفاظا على الصحة العامة، الا ان نهر النيل نفسه - بدءا من اسوان - اصبح منفذا لتصريف مجارى المدن وفضلات المصانع، علاوة على رمى بقايا المبيدات فى الترع والمصارف ورذاذ طائرات رش القطن الذى يلوث مجارى المياه والمساكن والحظائر.

× فى مجال وقاية المزروعات: صدرت فى هذا الشأن تشريعات متعددة شملت الوقاية من الافات ومكافحتها، والمبيدات المستخدمة، وتنظيم الحجر الزراعى داخليا وخارجيا، وماتستلزمه اعمال المكافحة، مما ادى الى صعوبة استيعابها او فهمها او متابعتها، حيث تدخلت فى تفصيلات تحديد اجور العمال فى المكافحة وحساب اجور آلاتها واجور نقل مهماتها، وكذلك ذكرت اسماء نباتات كثيرة - اغلبها غير معروف - بوصفها عوامل للافات ، وتعددت قرارات المكافحة، فمنها قرارات لمن يحوز خمسة افدنة فاكثرا، واخرى لمن تقل ملكيته عن ذلك. ودخلت قوانين المبيدات فى تفصيلات دقيقة ومواصفات جزئية، كما نصت على توقيع عقوبات الحبس او الغرامة او الاثنين معا، ولو نفذت لاصبح معظم

وهذه امور تعوق تطور الحركة التعاونية وتتعارض مع ديمقراطية العمل التعاوني وتبعده عن الرقابة الشعبية الواجبة.

وقد سبق للمجالس القومية ان اوضحت ان الحركة التعاونية ستظل عاجزة عن تحقيق رسالتها طالما كان اساس تكوينها هو القانون واللوائح التي تصدر عن فكر حكومي بحت، دون مراعاة للفكر التعاوني وفلسفته.

× في مجال الاصلاح الزراعي: تجاوز عدد القوانين التي صدرت في هذا المجال ١٥٠ قانونا في خلال الثلاثين عاما الماضية، لا تتفق بعض موادها مع تطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، منها القانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٦٤ الذي صدر في ٨٧ مادة.

ويضاف الى ماتقدم وجود قوانين في مجال الزراعة وما يتصل بها، اصبحت غير ذات موضوع، اما لصعوبة تنفيذها او لعدم قابليتها للتنفيذ او لعدم واقعيتها، ومنها على سبيل المثال:

- احكام إعفاء ثلاثة الافدنة من الضرائب.
- احكام الحجر الزراعي الداخلي.
- قرارات مواعيد استهلاك احطاب القطن.
- عدم جواز دفن الحيوانات قبل الحصول على تصريح من الادارة البيطرية التي تقوم بتسريحها وحرقها ودفنها.
- تسجيل جميع الكلاب في سجل خاص بارقام مسلسلة مبينا بها اوصاف الكلب واسم صاحبه وعنوانه.
- تحديد تعريفة يومية لمثونة الكلاب والحيوانات العقور.

التوصيات :

وقد برزت عند مناقشة هذا الموضوع في المجلس، مجموعة من الاعتبارات، في مقدمتها:

× ان التشريعات الزراعية على كثرتها تنصب على قطاع الزراعة، وهو قطاع خاص وحداته غير احتكارية، وتتناوله من نواح كثيرة، الامر الذي ادى الى انصراف عناصر كثيرة عن العمل في القطاع الزراعي، وبذلك اصبحت هذا القطاع طاردا لرأس المال والعمالة، في وقت تنعقد عليه الامال لتحقيق الامن الغذائي.

× ادى توزيع الاتجاه الاقتصادي، في المجال الزراعي - بين الاقتصاد الموجه والاقتصاد الحر والاقتصاد المختلط - الى القاء الكثير من الغموض والابهام على نوعية واهداف الكثير من القوانين الزراعية، والى تضارب التفسير بشأن الكثير من احكامها، الامر الذي صرف

الكثيرين عن العمل في هذا المجال.

× ان محصلة القوانين الزراعية خلال الثلاثين عاما الماضية ليست ايجابية ، بل تشير الى ان التدخل الحكومي الزائد قد ادى الى نتائج عكسية.

وعلى ضوء ماسبق، وتطويرا للزراعة وارتقاء بالانتاج، ورفع المستوى الفلاح اقتصاديا واجتماعيا، يوصى المجلس بما يأتي:

× مراجعة التشريعات الزراعية، بهدف ايجاد التوازن بين احكامها وبين العقوبات التي تتضمنها.

× اصدار قانون زراعي موحد تشترك في وضعه الوزارات المسؤولة عن الانتاج الزراعي، وتلك التي لها صلة مباشرة او غير مباشرة بهذا الانتاج، مع مراعاة ان تكون مواد قابلة للتنفيذ وان تكون احكام مواد متوازنة مع الضوابط مما يكفل احترام تنفيذه.

× توحيد الجهة التي تقوم بصياغة القوانين وتفسيرها واصدار الفتاوى بشأنها، ويمكن ان يكتفى بمجلس الدولة في هذا المجال.

× عدم اللجوء لاصدار قرارات متعجلة في مجال الزراعة استنادا الى قوانين استثنائية.

× الى ان يصدر القانون الزراعي الموحد المقترح، يتعين ان يراعى في القوانين الزراعية تحقيق مايلي:

- ان تهدف اساسا الى حسن العلاقة بين الدولة وبين المشتغلين في قطاع الزراعة : من ملاك ومستأجرين وعمال وموظفين.
- ان تكون عوامل مساعدة على النهوض والارتقاء بالانتاج وليست سببا للانصراف عن العمل في المجال الزراعي الى غيره من المجالات الاكثر عائدا او الاقل قيودا.

- ان تهدف الى حل مشكلات المجتمع القائمة، وان تساهل روح العصر واقتصادياته ومتغيرات الاوضاع المحلية والعالمية.

- ان تكون ملائمة للواقع وظروف الاستثمار الزراعي والهيئة الريفية.

ويمكن ان يتم ذلك بوسائل منها:

• ان تكون التعاونيات بكل انواعها واشكالها تنظيمات شعبية وليس تنظيمات حكومية او شبه حكومية.

• ان يعاد النظر في اقرب وقت، في قوانين التسعيرة او التسويق التعاوني والتوريد الاجباري للمحصولات وان يكون هدف التغيير مساعدة المنتج وتحقيق الفائدة له.

وهو النظام السائد في أكثر من ٩٠٪ من الأراضي التي تزرع في العالم باستخدام مياه الري. ولهذا النظام ثلاثة أنواع معروفة، هي: ري الخطوط (الاخاديد)، وري الشرائح، وري الأحواض.

عيوبه :

- يشغل من ٥ - ١٠٪ من مساحة الأراضي المروية.
- زيادة كمية المياه المستخدمة لري وحدة المساحات بسبب كثرة الفواقد وما يترتب على ذلك من نقص المساحة التي يمكن ريها بكمية محدودة من المياه.
- تعرض التربة لخطري الفرق والملوحة.
- ارتفاع تكاليف تسوية الأرض، علاوة على ماتحتاجه التسوية من وقت وفنيين مهرة وما قد يصيب التربة غير العميقة من تدهور خصوبتها بعد التسوية.
- حاجة الأرض إلى شبكة كاملة من المصارف لخفض مستوى الماء الأرضي.

مزاياه :

- قلة التكاليف الاستثمارية اللازمة لإنشاء شبكة الري، إذا قورنت بتكاليف نظم الري الأخرى.
- إمكان غسل الأملاح من الأرض بفاعلية أكثر من طرق الري الأخرى، فتستعمل طريقة الغمر المتقطع في الأراضي الثقيلة والغمر المستمر في الأراضي المتوسطة والخفيفة.
- إمكان استخدام مياه مرتفعة الملوحة نسبياً بشرط ضمان توفير الاحتياجات الخاصة لغسل الأرض.
- قدرة الفلاحين على تشغيل وصيانة شبكات الري السطحية.

الري بالرش، أو الري بالرذاذ:

وقد عرف منذ بداية القرن العشرين، وظل استخدامه مقصوراً على الري التكميلي في المناطق الرطبة حتى العقد الثالث، ثم انتشر بعد ذلك في المناطق الجافة وشبه الجافة، لري معظم المحاصيل في كافة أنواع التربة.

ويشمل أي نظام للرش المكونات الآتية: رشاشات، وقوائم، ونايبب فرعية، ونايبب رئيسية، ومحطة دفع .

وتختلف النظم باختلاف وضع هذه المكونات وحركتها، ومن ثم تنقسم إلى خمسة أنواع، هي: الرش الثابت، والرش شبه المتنقل، والرش المتنقل، والرش المحوري، والرش الطولي .

• أن يكون الإيجار النقدي متحركاً خلال مراحل زمنية معلومة وذلك تمهيداً مع الأسعار المحلية والعالمية وتكلفة المعيشة، وأن تراعى العلاقة بين المالك والمستأجر وأسس العدالة بالنسبة للطرفين وأن تكون المزارعة من بين وسائل تحقيق هذه العدالة كلما أمكن ذلك.

• أن يمتد تطبيق قوانين وقرارات التعدي على الأراضي الزراعية ليشمل الأجهزة الحكومية ووحدات القطاع العام التي تخالفها.

• أن تحقق قوانين الصادرات الزراعية - في المقام الأول - رغبة المستورد، لأن تحقيق هذه الرغبة يعود بالفائدة على المصدر أيضاً وعلى الاقتصاد القومي.

× أن تتم التوعية بهذه القوانين عن طريق أجهزة الإعلام وبخاصة الإذاعة والتلفزيون، وأن تهتم الزراعة من جانبها بالإعلام الشامل بهذه القوانين فور صدورها، عن طريق أجهزة الإرشاد الزراعي التي تتولى توضيحها وشرحها، ووضع الملصقات الخاصة بها في مقار التعاونيات والمنشآت المحلية والشعبية والحكومية وغيرها، وحتى يعلم كافة الفلاحين بها قبل محاسبتهم على أحكامها، مما يؤدي في النهاية إلى حسن تطبيقها وشمولها.

سياسة

تقييم نظم الري

تستدعي الحاجة الملحة إلى التوسع الأفقي والرأسي في الزراعة، استمرار تطوير نظم الري ووسائله، مع اختيار أكثرها جدوى وأقلها تكلفة من الناحية الاقتصادية . وتنحصر طرق الري المستخدمة حتى الآن في ثلاثة نظم، هي:

الري السطحي، أو الري بالغمر :

عيويه :

- لا يصلح للمحاصيل التي تتعرض أوراقها أو ثمارها للأمراض الفطرية نتيجة ارتفاع نسبة الرطوبة.

- يؤدي إلى حرق أوراق بعض النباتات إذا زادت نسبة الأملاح على ١٠٠٠ جزء في المليون.

- يؤدي إلى تكوين قشرة سطحية صلبة تحول دون نفاذ مياه الري في تربة الأراضي الطينية الجيرية.

- في حالة الرش المحوري والرش الطولي يصعب تقسيم الوحدة التي يرويها جهاز واحد على عدة منتفعين ، كما يجب الالتزام بتركيب محصولي متناسق في فترات الري .

مزاياه :

- إمكان التحكم في كمية المياه التي تعطى بحيث تتناسب مع قدرة الأرض على الاحتفاظ بالماء، ومع عمق القطاع المراد توصيله إلى السعة الحقلية المسامية، وبذلك يمكن الاحتفاظ بمستوى الماء الأرضي ثابتا تقريبا.

- السماح باستخدام المكنة الزراعية اقتصاديا وعلى نطاق واسع.

- لا يقتضى إجراء تسوية دقيقة للأرض وفي بعض الأحيان يلزم إجراء تسوية ابتدائية.

الري بالتنقيط:

وهو نظام مستخدم منذ أوائل الستينات. وفيه تروى النباتات المزروعة على خطوط بتنقيط الماء من قطارات موضوعة على أنابيب توزيع، بمعدلات شديدة البطء.

ويشمل هذا النظام المكونات الآتية : الرأس، وهو جهاز يوضع عند مأخذ المياه لتنظيم ضغطها وكميتها، ويشمل جهاز ترشيح المياه وجهاز إضافة الكيماويات. وخطوطا رئيسية من أنابيب البلاستيك أو البوليثلين . وخطوط أنابيب فرعية ذات أقطار أصغر من الأولى . وقطارات من البلاستيك تربط في الخطوط الفرعية أو تصنع كجزء منها . وتتعدد النظم تبعا لقوة الضغط ، ونوع الأنابيب المستخدمة، ومستويات سطح الأرض المزروعة. ومن هنا تنقسم إلى ثلاثة أنواع: الري بالقطارات، والري بالفقايع والري بالنافورات الدقيقة.

عيويه:

- ارتفاع التكاليف الاستثمارية.

- ارتفاع تكاليف الصيانة، حيث يلزم استبدال الخطوط الفرعية كل خمس سنوات تقريبا .

- انسداد فتحات التنقيط إذا لم يكن ترشيح الماء جيدا .

- زيادة نسبة الملوحة في المسافات الواقعة بين مواضع القطارات. ويظهر ذلك بعد ٢ - ٧ سنوات حسب نوع التربة وهو امر يحتاج إلى استخدام نظام ري آخر لغسل التربة في المناطق الجافة.

مزاياه:

- ارتفاع الكفاءة النسبية لاستخدام المياه بسبب قلة الفواقد .

- قلة نمو الحشائش.

- زيادة الانتاج في كثير من المحاصيل وبخاصة الخضروات، بسبب إعطاء المياه على دفعات صغيرة متقاربة وهو أكثر ملاءمة للنباتات.

- لا تحتاج الأرض المروية بالتنقيط إلى تسوية ولا إلى صرف.

- تقل الطاقة المستخدمة في الري بالتنقيط عنها في الري بالرش، إذ أن الضغط اللازم في هذه الحالة حوالي ٢ جو ، بينما الضغط اللازم للري بالرش يتراوح بين ٥ - ٧ جو .

ولكل من هذه النظم ثلاثة مزاياها وعيوبها، والظروف الملائمة لاستخدامها. وقد أدخل على كل منها التطوير والتحسين، لتحقيق الأهداف الآتية:

× رفع كفاءة استخدام المياه بتقليل الفواقد أيا كان سببها، تبعا لنظام الري .

× انتظام توزيع المياه على المساحة المروية.

× الاقتصاد في استخدام الوقود اللازم لتشغيل أجهزة الري.

× الاقتصاد في عدد العمال اللزيمين لتشغيل شبكات الري .

الكفاءة النسبية لنظم الري المختلفة:

لا تتوقف الكفاءة النسبية لاستخدام المياه على نظام الري فحسب، بل على حسن توزيع المياه التي تكفل الري بالكميات اللازمة في الأوقات المناسبة، وفق احتياجات النبات، مع صيانة معدات الري وجودة تشغيلها. ويوضح الجدول الآتي الكفاءة النسبية لنظم الري، والضغط اللازم لتشغيل بعضها:

واهم هذه المزايا :

- × الوفرة في كميات مياه الري.
- × تحسين انتاج الارض من المحاصيل كما ونوعا.
- × ضيق مساحة الارض المشغولة بشبكات الري.
- × قلة العمالة اللازمة للري.
- × الوفرة في الطاقة الكهربائية او الحرارية المستخدمة لتشغيل اجهزة الري.
- والمقارنة بين تكاليف نظم الري المختلفة سوف تحتسب في حالة الري بالغمر، تكاليف ري مساحة ١٠٠٠ فدان تروى من ترعة توزيع واحدة.

تكاليف الري السطحي

تكاليف تسوية الارض :

في حالة استخدام نظام الري السطحي يلزم تسوية الارض تسوية دقيقة، بحيث لا تزيد وحدة التسوية على خمسة افدنة، وتتوقف كفاءة الري السطحي الى حد كبير على دقة التسوية. ويتوقف حجم الاتربة المنقولة للتسوية على مناسيب انحدارات الارض. ومتوسط هذا الحجم في اراضى الاستصلاح بشمال الدلتا هو ٣م٥٠٠ للفدان، وفي الاراضى الصحراوية ٣م٨٠٠ للفدان. ويقدر سعر نقل المتر المكعب للتسوية في الوقت الحاضر بجنيه واحد، اى ان متوسط تكاليف التسوية للفدان يبلغ ٥٠٠ جنيه باراضى شمال الدلتا، و ٨٠٠ جنيه بالاراضى الصحراوية.

تكاليف انشاء شبكة المساقى في مساحة ١٠٠٠ فدان:
- في حالة المساقى المكشوفة غير المبطنة:

اعمال ترابية لإنشاء مساقى الدرجة الاولى

$$٨٠.٠٠٠ م٣ \times ٠.٧٠٠ \text{ جنيه} = ٥٦٠٠٠ \text{ جنيه}$$

اعمال ترابية لإنشاء مساقى الدرجة الثانية والثالثة

$$٣٧٠.٠٠٠ م٣ \times ٠.٦٠٠ \text{ جنيه} = ٤٢٠٠٠ \text{ جنيه}$$

اعمال صناعية: فتحات وكبارى ومصببات وغيرها = ٣٢٠٠٠ جنيه

الجملة ١٣٠.٠٠٠ جنيه

فيكون ما يخص الفدان الواحد من تكاليف انشاء المساقى هو ١٣٠ جنيه.

- في حالة تبطين مساقى الدرجة الاولى بخرسانة سمك ٧ سم،

بند رقم	نظام الري	الكفاءة النسبية لاستخدام المياه (ضغط جرى)	ضغط التشغيل
١	الري السطحي بمساقى ترابية	٦٠ - ٤٥	—
٢	الري السطحي بمساقى مبطنة او انابيب	٧٠ - ٥٥	—
٣	الري بالرش العادى	٧٥ - ٧٠	٦ - ٤
٤	الري بالرش المحورى او الطولى	٧٥ - ٦٠	٨ - ٦
٥	الري بالتنقيط	٩٠ - ٨٥	٢٠ - ٠.٢

اوضاع الري في مصر

لايزال النظام الاساسى للري في مصر هو نظام الري السطحي، وتجري الان التجارب لتطويره في الاراضى القديمة، باحلال الانابيب محل قنوات الري المكشوفة، الى جانب تبطين بعض هذه القنوات بالمواد المانعة للتسرب. واستخدام الطاقة الشمسية في ادارة مضخات الري الصغيرة.

كما بدىء في السنوات الاخيرة التوسع في استخدام الري بالرش في الاراضى الصحراوية المستصلحة مع ادخال بعض النظم الحديثة، كالري بالرش المحورى والطولى، والري بالتنقيط.

ويحتاج الحسم لاختيار انسب هذه النظم وتعميمه الى دراسات فنية واقتصادية عميقة وشاملة، ليتمكن تحديد اقلها تكلفة واكثرها جدوى. وتعتبر الدراسة التالية خطوة في هذا الاتجاه، وتتضمن تحليلا لتكاليف كل من نظم الري المعروفة، ومدى تاثير الانتاج باستخدام اى نظام منها. تحليل تكاليف الري :

تشمل دراسة اقتصاديات اى نظام من نظم الري، العناصر الآتية :
- التكاليف المبدئية لإنشاء شبكة الري وتسوية الارض وتوريد وتركيب المعدات اللازمة.

- التكاليف السنوية وتشمل :

× قيمة الاملاك السنوى للالات والشبكات .

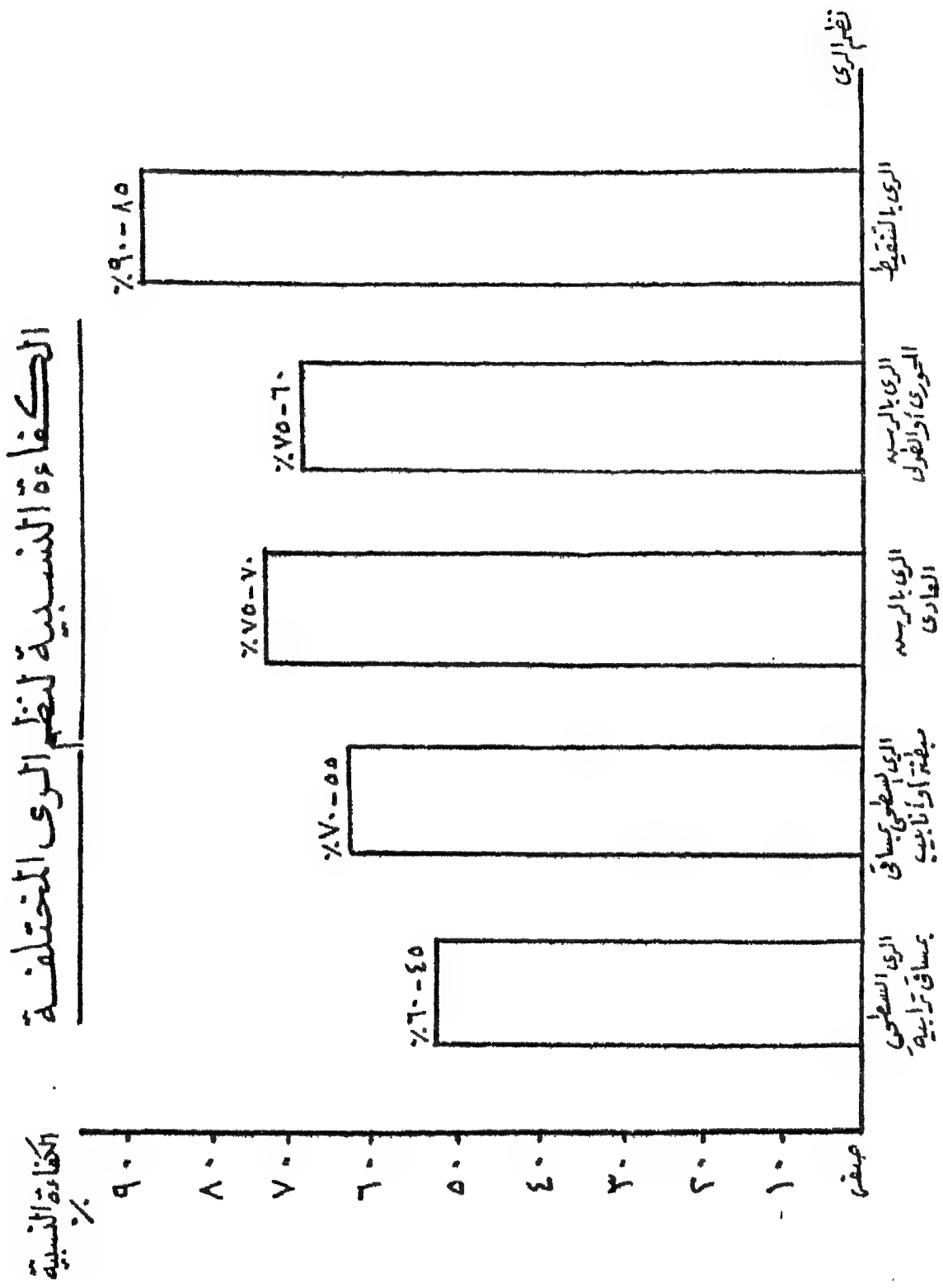
× فائدة رأس المال.

× تكاليف القدرة المستخدمة لرفع الماء ودفعه في شبكات الري .

× مصاريف الإصلاح والصيانة .

× اجور التشغيل .

- المزايا التى تجعل نظاما معينا للري مفضلا على النظم الاخرى ،



ويعتبر عمرها الافتراضى فى الحسابات الاقتصادية ما بين ٤٠ - ٥٠ سنة. اما شبكات الانابيب فيبلغ عمرها الافتراضى ما بين ٢٠ - ٢٥ سنة، يلزم بعدها استبدال انابيب جديدة بالانابيب القديمة.
تكاليف التشغيل :

تقدر تكاليف التشغيل فى شبكات الرى السطحى بنحو ٢٠ - ٢٥ جنيه للفدان، ولا يدخل فى ذلك تكاليف رفع المياه.

كمية المياه المستعملة :

تزيد كمية المياه المستعملة فى الرى السطحى بالمجارى المكشوفة غير المبطنة عنها فى نظم الرى الاخرى، بسبب كثرة الفواقد وهى تتراوح ما بين ٧٠٠٠ و ٨٠٠٠ متر مكعب للفدان فى السنة، تبعا لنوع التربة ونوع المحاصيل المزروعة، وتزيد عن ذلك فى حالة زراعة قصب السكر او الارز.

وتتخفف هذه المقننات بنسبة ١٠ - ١٥٪ فى حالة استعمال المجارى المبطنة او الانابيب.

تكاليف الرى بالرش والرى بالتنقيط

تكاليف تمهيد الارض:

لا تحتاج معظم اراضى الاستصلاح الى تسوية قبل ريشها بالرش، والقليل منها يلزمها تسويات محلية لزيادة كفاءة الرى بالرش، وتبلغ تكاليفها ما بين ٥٠ و ١٠٠ جنيه للفدان الواحد.

تكاليف توريد وتركيب معدات الرى بالرش:

وتشمل مضخات الدفع (البوستر) والانابيب والرشاشات، وتكون على النحو التالى :

× فى حالة الرى بالرش الثابت ٧٥٠ - ٨٠٠ جنيه للفدان.

× فى حالة الرى بالرش شبه الثابت، الذى تنقل فيه الرشاشات والانابيب الفرعية باليد ٥٠٠ - ٥٥٠ جنيه للفدان.

× فى حالة الرى بالرش شبه الثابت، الذى تنقل فيه الرشاشات والانابيب الفرعية ميكانيكيا ٦٠٠ - ٦٥٠ جنيه للفدان.

× فى حالة الرى بالرش المحورى ٨٠٠ - ٩٠٠ جنيه للفدان.

× فى حالة الرى بالرش الطولى ٦٠٠ - ٧٠٠ جنيه للفدان.

× فى حالة الرى بالتنقيط ٧٥٠ - ٨٥٠ جنيه للفدان.

تكاليف انشاء المصارف :

الاراضى التى يكون منسوب المياه الجوفية فيها منخفضا قبل الاستصلاح (٣ متر فاكثر تحت سطح الارض) لا تحتاج الى الصرف

يضاف الى الرقم السابق ٨٠ جنيه فيصبح ٢١٠ جنيه للفدان.

- فى حالة استعمال مواسير اسبستوسمنت او P.V.C لمساقى الدرجة الاولى تصبح تكاليف الفدان ٢٩٠ جنيه يضاف اليها ٦٠ جنيه عن كل فدان للمضخات اللازمة ، فتصبح جملة التكاليف ٤٥٠ جنيه للفدان. وهذا النظام يضيف الى مساحة الارض المزروعة ٣٪.

- فى حالة استعمال مواسير اسبستوسمنت او P.V.C لمساقى الدرجات الاولى والثانية والثالثة، تصبح تكاليف الفدان ٦٣٠ جنيه، يضاف اليها ٨٠ جنيه عن كل فدان للمضخات اللازمة للرى، فتصبح جملة التكاليف ٧١٠ جنيه للفدان الواحد. ويضاف فى هذه الحالة الى مساحة الارض المزروعة ٥٪.

تكاليف انشاء شبكة المصارف:

فى حالة الرى بالغمر يلزم انشاء شبكة للصرف مع شبكة الرى، وفى حالة المصارف المكشوفة تكون تكاليف انشاء الشبكة لمساحة ١٠٠٠ فدان هى:

اعمال ترايبية لانشاء مصارف الدرجة الاولى

٩٠.٠٠٠ م^٣ × ٠.٨٠٠ جنيه = ٧٢.٠٠٠ جنيه

اعمال ترايبية لانشاء مصارف الدرجتين الثانية والثالثة

٧٠.٠٠٠ م^٣ × ٠.٧٠٠ جنيه = ٤٩.٠٠٠ جنيه

اعمال ترايبية لانشاء مصارف الدرجة الرابعة (الزواريق)

٨٠.٠٠٠ م^٣ × ٠.٥٠٠ جنيه = ٤٠.٠٠٠ جنيه

أعمال صناعية

= ٣.٠٠٠ جنيه

الجملة ١٩١.٠٠٠ جنيه

وبذلك يكون ما يخص الفدان الواحد من تكاليف انشاء المصارف هو ١٩١ جنيه، وفى حالة وضع مصارف مغطاة من الـ P.V.C للزواريق والمجمعات تكون تكاليف الفدان الواحد ٢٣٠ جنيه، ويضاف الى مساحة الارض المزروعة ٧٪.

تكاليف الصيانة:

تقدر تكاليف الصيانة السنوية لشبكات الرى السطحى المكشوفة بنحو ٢٪ من قيمة انشائها ، وتكاليف صيانة شبكات المواسير بنحو ١٪ من تكاليف انشائها.

تكاليف الاحلال والتجديد :

لا تحتاج شبكات الرى المكشوفة الى تجديد اذا احسنت صيانتها،

تكاليف الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل أجهزة الري المختلفة

نوع الاجهزة	كمية المياه م ^٣ /سنة	الطاقة اللازمة ك.و/سنة	التكاليف بالسعر المدعم ٣٢ ملجم	التكاليف بالسعر الحقيقي ٧٢ ملجم
اجهزة ري بالرش ذات ضغط عال	٦٠٠٠	١٦٠٠	٥١	١١٥
(٧-٥ جو)	٥٥٠٠	١٤٥٠	٤٦	١٠٤
اجهزة ري بالرش ذات ضغط متوسط	٦٠٠٠	١١٥٠	٣٧	٨٣
(٤-٥ جو)	٥٥٠٠	١٠٥٠	٣٤	٧٦
اجهزة ري بالرش ذات ضغط منخفض	٦٠٠٠	٩٠٠	٢٩	٦٥
(٣-٤ جو)	٥٥٠٠	٨٥٠	٢٧	٦١
اجزة ري بالتنقيط	٤٥٠٠	٣٥٠	١١	٢٥
(١.٥ - ٢ جو)	٤٠٠٠	٣١٠	١٠	٢٢

ويضاف الى التكاليف الواردة بهذا الجدول، تكاليف رفع المياه من التربة او البئر الى مستوى ارض الزراعة، حيث تحتاج كل ٣١٠٠٠ م^٣ من المياه الى ٢٨ كيلو وات / ساعة تقريبا لرفعها عشرة امتار، بتكاليف مدعومة قدرها ١.١٢٦ جنيه وتكاليف حقيقية ٢.٣٠٤ جنيه. وتتضاعف هذه التكاليف بتضاعف كمية المياه ومقدار الرفع.

كمية المياه المستعملة :

فى نظام الري بالرش تبلغ كفاءة استخدام المياه ٧٠ - ٧٥٪، وتكون كمية المياه اللازمة لرى الفدان فى المتوسط ٥٥٠٠ - ٦٠٠٠ م^٣ فى السنة.

وفى نظام الري بالتنقيط تبلغ كفاءة استخدام المياه ٨٥ - ٩٠٪، وبذلك تكون كمية المياه اللازمة لرى الفدان ٤٥٠٠ - ٤٥٠٠ م^٣ فى السنة. ويلزم فى هذين النظامين وجود المياه فى التربة المغذية بصفة مستمرة (بدون مناورات) حتى يكون تصميم الاجهزة اقتصاديا.

الحقل اذا رويت بالرش او التنقيط لحقبة تختلف باختلاف درجة ملوحة التربة والمياه المستخدمة فى الري.

تكاليف الصيانة :

تقدر بحوالى ١٪ من تكاليف الانشاء فى حالة الري بالرش، ونحو ٥.٠٪ فى حالة الري بالتنقيط.

تكاليف الاحلال والتجديد :

يقدر عمر انابيب الـ P.V.C المستعملة للري بالرش بنحو ١٥ - ٢٠ عاما، وعمر انابيب الاسبستوسمنت بنحو ٢٠ - ٢٥ عاما، اما انابيب الالومنيوم والصلب المستعملة فى الفرعيات، فيقدر عمرها بنحو ١٠ - ١٢ عاما. وعمر الرشاشات الثابتة ١٠ - ١٥ عاما. اما عمر اجهزة التنقيط فيقدر بنحو ٥ - ٧ سنوات.

تكاليف التشغيل :

العمالة : وتشمل العمال الفنيين لمحطات الدفع (البوستر) وللجهزة، وكذلك العمال العاديين.

× فى حالة نظام الري بالرش المتنقل يدويا ٤٠ - ٥٠ جنيه للفدان فى السنة و٣٥ - ٤٠ جنيه للرش المتنقل ميكانيكيا، والري بالتنقيط .
× وفى حال الري بالرش المحورى او الثابت ٢٥ - ٣٠ جنيه للفدان فى السنة .

تكاليف الطاقة الكهربائية المستخدمة :

تتوقف على الضغط اللازم لتشغيل الاجهزة، وعلى كمية المياه المستعملة، وعلى سعر الكيلووات/ساعة.
وسعر الكيلو وات/ ساعة فى الوقت الحاضر ٢٠ مليما لشركات استصلاح الاراضى و٣٢ مليما لشركات الاستثمار والجمعيات التعاونية، وهما سعران مدعومان، لان السعر الحقيقى يبلغ نحو ٧٢ مليما.

وبين الجدول الآتى تكاليف الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل اجهزة الري المختلفة ولا يدخل فيها تكاليف رفع المياه من مستواها فى التربة او البئر الى مستوى ارض الزراعة اذ تختلف باختلاف مناسيب الارض المستصلحة ومناسيب المياه فى التربة او البئر. وقد وصل الرفع فى بعض الاراضى التى استصلحت اخيرا الى ١٢٠ مترا وتختلف باختلاف وسائل الري.

مقارنة التكاليف الفعلية لتعلم الري المنطقة
(على اساس سعر الفائدة ٨٪ وسعر الكيلو وات / ساعة ٢٢ مليم)

الري بالتقسيط	الري بالرش			الري بالفسر			نوع التكاليف
	محدود	شبه متنقل	ثابت	اتانيب	مساقي مبطنة	مساقي ترابية	
٢١٢	٢١٥	١٩٨	٢٠٠	١٥٩	١١٧	١١٩	جملة التكاليف السنوية
٢٣	٢٠	٢٠	٢٠	٢٢	٣٤	٢٨	د- ترميم المياه
١٨	٩	٩	٩	٨	١٠	١٥	ج- الصيانة
١١	٣٧	٣٧	٣٧	١٩	—	—	ب- الطاقة
٢٥	٢٥	٤٠	٢٠	٢٠	٢٥	٢٥	أ- العمالة
٨٨	٦٠	٤٦	٤٠	٣٣	٥	٢	ب- الاستهلاك
٣٥	٥٤	٣٦	٥٤	٥٧	٤٣	٣٨	أ- فائدة رأس المال
٩٠	٩٠	٦٠	٩٠	٩٥	٧١٠	٦٣٠	٢- التكاليف الإضافية الثابتة والمتغيرة جملة التكاليف الانتشائية
٨٠	٨٠	٥٠	٨٠	٤٥	٢١٠	١٣٠	ب- شبكة الري
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	أ- تسوية الارض
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	١- التكاليف الانتشائية
٤٥٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٦٣٠٠	٦٧٥٠	٧٥٠٠	كيفية المياه المستعملة م / السنة

مقارنة التكاليف الاقتصادية لنظم الري المختلفة
(على أساس سعر الفائدة ١٤٪ وسعر الكيلو وات ساعة ٧٢ مليم)

نوع التكلفة	الري بالغمر			الري بالرش			الري بالتنقيط
	مسافه ترابيه	مسافه مبطنه	انابيب	ثابت	شبه متنقل	محورى	
كمية المياه المستعملة م ^٣ / السنه ١- التكاليف الانشائية : أ - تسوية الارض ب- شبكة الري	٧٥٠٠	٦٧٥٠	٦٣٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٤٥٠٠
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	١٣٠	٢١٠	٤٥٠	٨٠٠	٥٠٠	٨٠٠	٨٠٠
جملة التكاليف الانشائية	٦٣٠	٧١٠	٩٥٠	٩٠٠	٦٠٠	٩٠٠	٩٠٠
٢- التكاليف الاضافية الثابتة والمغيرة أ - فائدة رأس المال ب - الاستهلاك ٣- تكاليف التشغيل أ - العمالة ب - الطاقة ج - الصيانة د - توصيل المياه	٨٨	٩٩	١٣٣	١٢٦	٨٤	١٣٠	١٣٠
	٣	٥	٢٣	٤٠	٤٦	٦٠	٧٢
	٢٥	٢٥	٢٠	٣٠	٤٠	٢٥	٣٥
	-	-	٤٣	٨٣	٨٣	٨٣	٢٥
	١٥	١٠	٨	٩	٩	٩	١٨
	٣٨	٣٤	٣٢	٣٠	٣٠	٣٠	٢٣
	١٦٩	١٧٣	٢٥٩	٣١٨	٢٩٢	٣٣٧	٣٠٣
	١٦٩	١٧٣	٢٥٩	٣١٨	٢٩٢	٣٣٧	٣٠٣
	١٦٩	١٧٣	٢٥٩	٣١٨	٢٩٢	٣٣٧	٣٠٣
	١٦٩	١٧٣	٢٥٩	٣١٨	٢٩٢	٣٣٧	٣٠٣
جملة التكاليف السنوية	١٦٩	١٧٣	٢٥٩	٣١٨	٢٩٢	٣٣٧	٣٠٣

نظام الري	انتاج الغدان المجموع	بالطن القابل للتصدير	الانتاج المجموع	الشمام القابل للتصدير
رش بالرش	١٠	٥.٢	١٥.٥	٩
ري سطحي	١٠	٦.٨	١٦	١
ري بالتنقيط	١٨	١٤.٧	٢٨.٣	٢٣

كما اثبتت هذه التجارب ان الخضروات فى القطعة المروية بالتنقيط قد نضجت مبكرة اسبوعين عن مثيلاتها التى زرعت فى نفس الوقت فى القطعة المروية بالرش، ومبكرة اسبوعا واحدا عن مثيلاتها التى رويت ريا سطحيا.

التوصيات :

ابرزت الدراسة السابقة، ومدار فى المجلس من مناقشات بشأنها، مجموعة من الاتجاهات فى مقدمتها :

- ان كل نظام من نظم الري: السطحي، او بالرش، او بالتنقيط: له مميزات وعيوبه مع ما ادخل عليه من تحسين وتطوير.

- ان هناك عوامل حاكمة عند اختيار نظام الري الاقتصادى لارض ما، من ابرزها: نوع التربة وطبوغرافيتها، وكمية المياه المتاحة ونوعيتها وتكاليف الحصول عليها ونفقات توصيلها الى المزرعة، ونوع المحاصيل المراد زراعتها.

- ان اى نظام اقتصادى للري يلزمه العناية بتوزيع المياه ووضع اجهزة الري فى ايد مدربة تدريبيا كافيا، علاوة على صيانة هذه الاجهزة صيانة دورية تكفل تأدية وظائفها بكفاءة عالية.

- ان يؤخذ فى الاعتبار عند المفاضلة بين نظم الري اثر كل منها بالنسبة لانتشار البلهارسيا.

- ان تكلفة تسوية الارض عامل اساسى فى تكاليف الري بالغمر.
- ان تكلفة الطاقة الكهربائية او الميكانيكية تمثل جزءا كبيرا من تكاليف الري بالرش، خاصة بعد ارتفاع اسعار الوقود فى العالم.
- ان خلط السماد مباشرة مع ماء الري يعتبر من مميزات النظم التى تستخدم هذه الطريقة.

وعلى ضوء ما سبق يوصى بالآتى :

× ادخال نظام الري بالتنقيط فى الاراضى القديمة المزروعة

ومن الواضح ان تكاليف التسوية فى الري بالتنقيط تمثل الجزء الاكبر من التكاليف الابتدائية، كما ان تكاليف الطاقة تمثل - فى نظم الري بالرش - الجزء الاكبر من التكاليف السنوية.

كما يتضح من الجدول الاول ان التكاليف السنوية للري بالغمر هى اقل التكاليف، وان التكاليف السنوية للأنواع المختلفة من نظم الري بالرش والري بالتنقيط متقاربة.

اما فى التكاليف الانشائية فان ري الغمر بالانابيب اكثرها تكلفة ويقترب منه الري بالرش الثابت والمحورى. وان الري بالتنقيط والري بالرش شبه المتقل اقلها كلفة، ويقترب منه الري بالغمر، اذا لم تزد تكاليف تسوية الغدان فى الحالة الاخيرة عن ٥٠٠ جنيه.

ولم يدخل فى هذه التكلفة ثمن المياه، وانما ادخل فيها فقط تكاليف توصيل المياه الى الاراضى الجديدة - بما تستلزمه من: اعمال التخزين، وتوسيع الترع وتطهيرها وتعديل الاعمال الصناعية الواقعة عليها - بمتوسط خمسة جنيهات لكل ١٠٠٠ م^٢ من مياه الري.

تأثر الانتاج بنظم الري المختلفة:

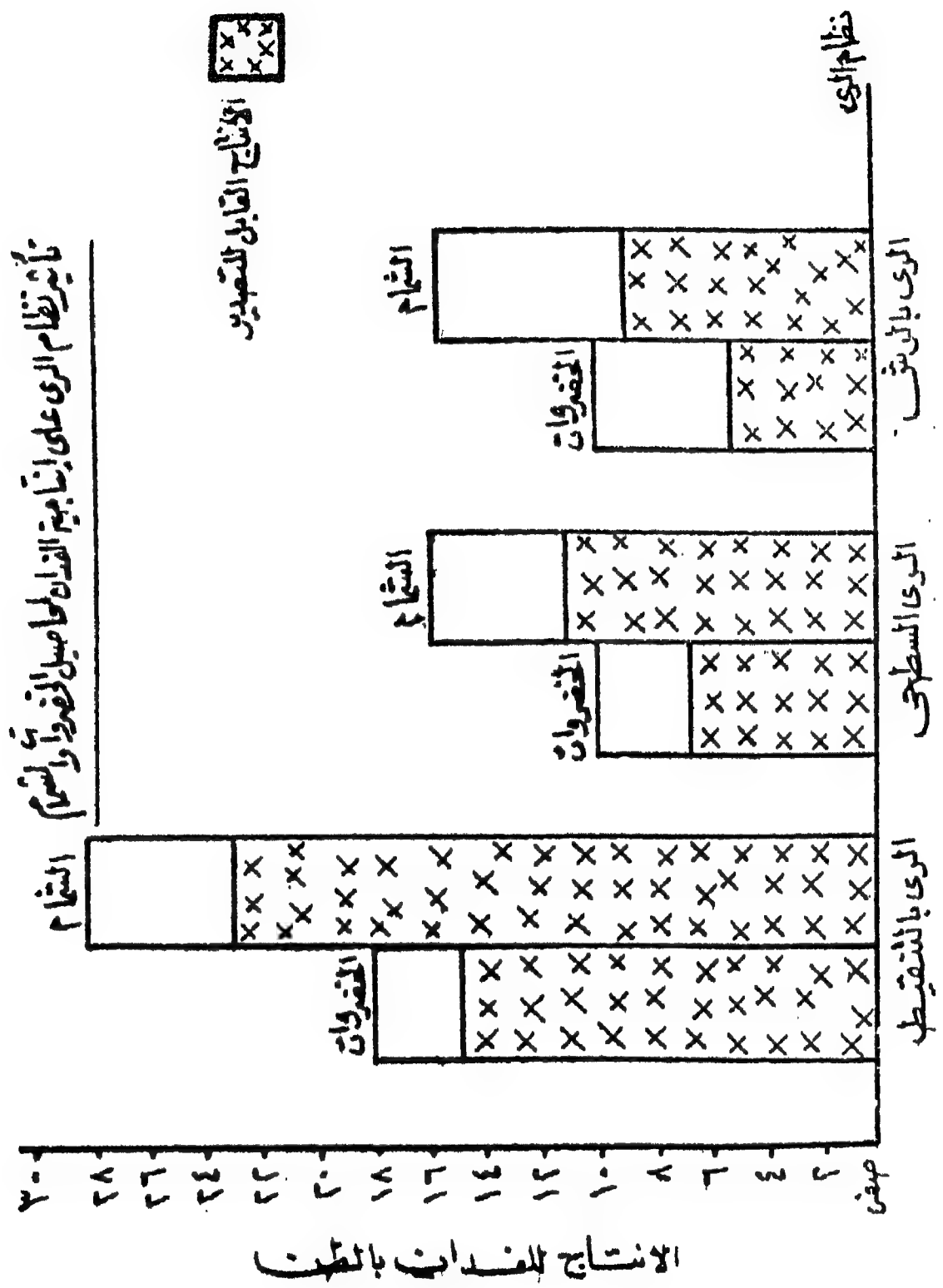
على الرغم من قلة التجارب التى يمكن الاعتماد عليها فى الحصول على نتائج حاسمة لتأثر الانتاج بنظم الري المختلفة، فيمكن عرض بعض النماذج على النحو الآتى :

× فى منطقة انشاص: وهى من اقدم المناطق التى رويت بالرش فى مصر - جاء الري بالرش بنتائج جيدة بالنسبة للانتاج.

× فى محافظة الجيزة : كان الري بالتنقيط فى بعض الحدائق الخاصة سببا فى زيادة الانتاج زيادة واضحة.

× دلت التجارب التى اجريت فى جهات اخرى على أن المحاصيل البستانية والخضروات التى رويت بالتنقيط، قد زاد انتاجها كثيرا عن مثيلاتها التى رويت بالرش او الغمر فى الارض ذاتها.

× فى منطقة العريش : دلت التجارب على ان الخضروات التى رويت بالتنقيط قد فاق انتاجها - من حيث النوع - الخضروات التى رويت بالرش وتلك التى زرعت على الري السطحي، كما هو مبين بالجدول الآتى الخاص بمحصول الشمام:



سياسات الجمعيات التعاونية لاستصلاح الاراضى حتى عام ٢٠٠٠

تقديم :

قبل عام ١٩٥٢ كان عبء استصلاح الاراضى يقع اكثره على القطاع الخاص واقله على الاجهزة الحكومية - مصلحة الاملاك الاميرية وبلغت جملة الاراضى المستصلحة حتى هذا التاريخ ٢٠٠ الف فدان تقريبا يقع معظمها فى شمال الدلتا .
وبعد هذا التاريخ وحتى عام ١٩٧١ تولت الدولة عمليات استصلاح الاراضى وحدها وحرمتها على القطاع الخاص .
وفى عام ١٩٧٢ عدلت الدولة خطط الاستصلاح تجنبا للسلبات والاختفاء التى حدثت عندما كانت القطاعات الحكومية تتولى الاستصلاح والاستزراع ، واستقر الرأى على ان يقوم بالاستصلاح :

أ - شركات .

ب - جمعيات تعاونية تخصص فى استصلاح الاراضى .

ج - افراد .

وكان الهدف من وراء هذه التعديلات دفع عجلة استصلاح الاراضى والنهوض بها .

وبناء على ذلك وجد مجال جديد للعمل التعاونى يتولى فيه استصلاح الاراضى ثم استزراعها وتسليمها بعد ذلك للمضو ليتولى إدارتها بنفسه او يتولى مجلس الادارة مهمة الاستغلال الجماعى اذا كان ذلك مستطاعا .

باشجار الفاكه والخضروات ، كلما كان ذلك مناسباً ، حيث يمكن ان تعوض زيادة الانتاج التكاليف الاستثمارية والتكاليف السنوية لهذا النظام .

× ادخال بعض تحسينات على نظام الرى بالغمر فى الاراضى القديمة المزروعة بالمحاصيل التقليدية ، مثل ضبط فتحات الرى ، وتبطين المساقى الرئيسية ، وتسوية الاراضى ، ليتساوى او يزيد فى كفاءته مع كفاءة الرى بالرش ، وذلك بتكاليف معقولة .

× تطبيق طرق الرى السطحى فى الاراضى القديمة والجديدة ، بعد نجاحها فى بعض الدول المتقدمة وتوفيرها للمياه والطاقة ، وقد اكدت تجارب مركز البحوث المائية بوزارة الرى نجاح هذه الطريقة ، علاوة على الخبرة المتوارثة للفلاح المصرى لتعوده على هذا النظام ، وعدم الحاجة فيه الى اجهزة مستوردة .

× استخدام اجهزة ذات ضغط منخفض او متوسط ، والعمول عن الاجهزة ذات الضغط العالى ، فى حالة الاخذ بنظام الرى بالرش ، تخفيضاً لتكلفة الطاقة الكهربائية او الميكانيكية .

× العمل على تصنيع اجهزة الرى بالرش والرى بالتنقيط فى مصر لماكن الحصول عليها بأسعار معقولة ، مع مراعاة الجودة فى التصنيع والانتفاع بالموصفات العالمية ، ضماناً لانخفاض معدلات الاملاك ، والاقبال من عمليات الاحلال والتجديد .

× اجراء تجارب فى مناطق مختلفة عن طريق جهات البحث المعنية ، لمعرفة افضل الطرق لرى المحاصيل البستانية والحقلية ، وكميات المياه اللازمة لرى كل منها بالنظم المختلفة ، ومدى تأثير نظام الرى على انتاجها كما ونوعاً ، وكذلك تأثيره على الزمن اللازم لنضجها .

× ان تلتزم وزارة استصلاح الاراضى باجراء دراسات علمية عن طريق جهات البحث المعنية ، على اى منطقة تدخل فى خطة الاستصلاح ، لتطبيق انسب وسائل الرى ، بعد التأكد من خصائص التربة والمحاصيل للوثوق من نجاحها فنيا واقتصاديا .

× ان توالى وزارتا الرى والزراعة وجهات البحث المعنية - كالمركز القومى للبحوث والجامعات - تقييم عمليات وتجارب الرى بالرش والرى بالتنقيط ، التى مضى عليها فى التطبيق الفعلى محليا بضع سنين .

وصدرت لهذه الجمعيات قوانين وقرارات وضوابط عدلت مرارا، وفي ظل هذه القوانين والقرارات اقبل المواطنون على انشاء تعاونيات لاستصلاح الاراضي.

وانخرط في سلك العضوية من يعرف الزراعة ومن لا يعرفها من التجار والحرفيين والموظفين والنساء، وتوافد الناس من محافظات نائية الى مواقع الجمعيات الجديدة للانضمام اليها واغراهم على ذلك صغر المبالغ النقدية التي يدفعها العضو مقدما وتيسير دفع الباقي على اقساط مناسبة.

وخلال مسيرة هذه الجمعيات وضح ان هدف بعض الاعضاء هو الاتجار في هذه الاراضي قبل استصلاحها واستزراعها، وساعد على ذلك الارتفاع المفاجيء في ثمن الارض البور، من قبل ان تجرى اى عمليات استصلاح، مما يحقق الثراء السريع.

مواقع جمعيات الاستصلاح :

الاراضي التي خصصت لجمعيات الاستصلاح كائنة في المواقع التي يراد استصلاحها حتى عام ٢٠٠٠ على جانبي الارض المنزرعة في وادي النيل وفي شمال الدلتا وعلى ضفاف بحيرة السد، ثم في المواقع التي يحتمل وجود مياه جوفية كافية فيها.

واختيار الموقع اما ان يكون بتخصيص من الجهة الحكومية واما ان يقوم المؤسسون للجمعية بوضع ايديهم على موقع خال ثم يطالبون بتخصيصه لجمعيتهم.

وقد ادت لهفة المؤسسين على امتلاك الارض، وعدم وجود مخطط لتحديد مواقع هذه الجمعيات الى اسراع بعضهم للحصول على الارض دون نظر الى نوعية التربة او توفر البنية الاساسية.

اما الذين تمهلوا وطلبوا من الاجهزة الحكومية تخصيص ارض لجمعياتهم فقد وزع عليهم ما عجزت القطاعات الحكومية عن استصلاحها من الاراضي الرملية ذات الكنتور المرتفع الذي وصل في بعض المناطق الى ١٤٠ مترا، او من الاراضي الملحية والقلوية، او من الاراضي التي وقع عليها تعديات وصلت الى اوضاع يستحيل حلها، علاوة على ان كثيرا من الاراضي التي وزعتها الاجهزة الحكومية على الجمعيات لا تتوافر لها البنية الاساسية ولا الخدمات العامة: من صحة وتعليم وشرطة

واسكان ومواصلات.

وبذلك القت الحكومة عبئا ثقيلا وصعبا، منذ اليوم الاول للعمل، على هذه الجمعيات التي بلغ ماتم تسجيله منها ٦١ جمعية، خصص لها ما يزيد على ٢٠٠ الف فدان لم يستصلح منها حتى الان اكثر من ٩ الاف فدان.

المعوقات :

وقد واجهت هذه الجمعيات معوقات عديدة تمثلت فيما يلي:

١ - معوقات من اعضاء الجمعية :

- استهداف بعض الاعضاء الاتجار في الارض وليس استصلاحها او زراعتها وادارتها وبالتالي عدم الاقامة فيها.

- عدم وفاء الاعضاء بالاعباء المالية المقررة عليهم.

- انضمام كثير من الاعضاء الى هذه الجمعيات دون سابق خبرة، او ممارسة، بالعمل الزراعي.

- عدم فهم رسالة الجمعية، وهو امر ادى الى عدم التزام اعضاء مجلس الادارة، بحضور جلسات المجلس حتى تحولت الى جلسات شكلية، برغم التهافت والصراع على الانتخابات لمجلس الادارة، كما ادى الى ان تتحول جلسات الجمعيات العمومية الى مناقشات غير مجدية، الامر الذي يصعب معه اتخاذ القرار الرشيد.

ب - معوقات من الاجهزة الحكومية :

- عدم التزام الحكومة بتنفيذ البنية الاساسية.

- توزيع الاراضي التي عجزت الدولة عن استصلاحها على الجمعيات مثل: الاراضي ذات الكنتور المرتفع، والاراضي الملحية والقلوية او الحصوية، والاراضي النائية، والاراضي المعتدى عليها.

- بطء وتعقيد النظم الحكومية التي تبلغ - في ظلها - الفترة من بداية اشهار الجمعية الى تسجيل العقد نحو عشر سنوات او اكثر.

- عدم وضع خطة واضحة للاستصلاح والاستزراع والدورة الزراعية المطلوبة، وترك هذه الامور تسير عشوائيا، ليتصرف كل عضو على هواه، ويزرع ما يريد، او يترك الارض بحالتها دون زراعة.

- عدم وجود خطط فنية لاستصلاح الاراضي.

- كثرة تغيير القوانين والقرارات بتغير المسؤولين.

— اشتراط قوانين جمعيات استصلاح الاراضى ان يكون اتخاذ القرارات العامة عن طريق الجمعيات العمومية غير العادية التى يصعب انعقادها حسب الضوابط التى قررها القانون.

— لم يوضع فى الاعتبار اقامة قرى جديدة ومساكن للعاملين ومقار الخدمات، وبالتالي لم توضع خطة للسكان، ولا لتمويله.

— فرض المحليات ضرائب خدمات وكذلك الاشتراك فى بنوك تحت التأسيس على هذه الجمعيات، ورغم عدم بدء بعضها الاستزراع، وبزعم عدم وصول الارض المزروعة فى بعضها الآخر الى الحدية الانتاجية، مما ارقق ميزانياتها.

— انتقال تبعية الجمعيات الى جهات متعاقبة مثل: وزارة الزراعة ثم وزارة الاصلاح الزراعى ثم وزارة الري ثم وزارة الاستصلاح والتعمير ثم الحكم المحلى، وتغير اساليب التطبيق وكثرة الاجتهادات المالية بالمتناقضات مع كل انتقال لهذه التبعية.

— عدم تقديم موظفى الجهات الادارية المشورة الفنية لهذه الجمعيات.

— فرض عمل دراسات جدوى اقتصادية لا فائدة منها حتى تحولت الى تجارة تستنزف اموال الجمعيات، وخصوصا ان الجهات التى تقدم لها هذه الدراسات تطالب بعمل دراسات اخرى بمعرفتها، مقابل مبالغ اخرى جديدة.

— عدم تقديم الدولة للجمعيات الجديدة ، الخدمات الحيوية: مثل الصحة والتعليم والمواصلات والامن والكهرباء.

— قصور التمويل وموقوفاته وتعقيده، الامر الذى اصبح معه التمويل بالعملة الاجنبية لاستيراد الآلات والاجهزة ومستلزمات الانتاج محفوفا بالمخاطر والمتاعب بسبب الالتجاء الى السوق الحرة، خصوصا بعد تهرب الشركات المستوردة من التعامل بالجنيه المصرى.

— عدم صلاحية المساحات التى خصصت لكل عضو - وهى فى حدود عشرة افدنة - للميكنة ولا لتطبيق نظم الري الحديثة، خصوصا انها ستصير حتما الى التفتت السريع بالميراث والبيع.

ج - التعديات :

انتشرت ظاهرة التعديات على الاراضى البور، القابلة وغير القابلة

للاستصلاح، وتفاقت هذه الظاهرة وتمعدت. وقد صدر القانون ٣ لسنة ١٩٨٢ ليحمى اراضى الدولة من تعدى الافراد، ولكنه لا يحمى الاراضى المزروعة فعلا وتلك التى سيجرى استصلاحها من تعدى الاجهزة الحكومية، ورغم ان المعدل السنوى للاستقطاع من الارض المزروعة خلال السبعينات يقدر بنحو ٧٥ الف فدان، وجملة ما استقطع منها بسبب التجريف مضافا اليه التوسع العمرانى يبلغ نحو خمسة الاف فدان سنويا. وهذا يعنى ان تعديات الاجهزة الحكومية، ووحدات القطاع العام على الرقعة الخضراء المزروعة تبلغ ٧٠ الف فدان سنويا.

وقد تكررت تعديات هذه الجهات وتعديات الافراد على الاراضى المخصصة لجمعيات استصلاح الاراضى، وعلى مجارى المياه والمرافق والبنية الاساسية، الامر الذى دفع كثيرا من الجمعيات الى الالتجاء للتقاضى الذى يستغرق وقتا طويلا ويعوق عمليات الاستصلاح، وبخاصة انه بعد حصول الجمعية على حكم قضائى فان الشرطة غالبا ما ترفض تنفيذ الحكم، مما اضطر بعض الجمعيات لحماية اراضيها من التعدى الى استخدام اجهزة امن خاصة بها، تكلفتها الكثير، وكلها امور ادت الى زيادة متاعب ومشكلات هذه الجمعيات، وعدم تحقيقها لاهدافها الرئيسية، وهى سرعة استصلاح واستزراع الاراضى المخصصة لها.

د - التمويل :

يجب ان يكون تمويل جمعيات الاستصلاح ذاتيا بمعنى ان يسهم كل عضو بما يتطلبه الاستصلاح خصوصا وان القسط السنوى المستحق للاستصلاح وثمان الارض يعتبر عادة مبلغا فى مقدور الاعضاء، وبذلك تتخلص الجمعيات من فوائد القروض وتراكمها ومتاعبها.

والقروض الاجنبية فى مجال استصلاح الاراضى - سواء كانت تحت اسم دعم او معونة او قروض ميسرة - كلها عالية التكاليف وشروطها مجحفة، اذ تشترط ان تكون السلع المستوردة من الجهة المقرضة، وان تعمل دراسات جدوى اقتصادية بمعرفتها، تتكلف عادة اكثر من مائتى الف دولار، وتستغرق عامين او ثلاثة، وتضيف تكاليف التكنولوجيا ومرتببات الخبراء، وتطلب رهن الارض كلها وضمان بنك مصرى (والبنوك المصرية تتقاضى ١٠.٥ ٪ مقابل الضمان) وان يكون لها ثلاثة مكاتب رقابة لتتابع سير العمل وتباشر صرف اقساط القرض : الاول فى

القاهرة والثاني في عاصمة الاقليم، والثالث في المزرعة نفسها.

والقروض طويلة الاجل - وفائدتها ٣.٥٪ على ثلاثين عاما وفترة سماح عشر سنوات - تتضاعف قيمتها اربع مرات ، بمعنى انه اذا تكلف استصلاح الفدان في البداية نحو اربعة آلاف جنيه، فانه باضافة الفائدة سيصبح ١٦ الف جنيه في النهاية.

وقد تعقدت الامور ايضا بالنسبة للقروض من البنوك المصرية، حتى اصبح الاقتراض منها مسألة غير ايجابية - فائدة قروض الاستصلاح ٣.٥٪ تضاف لها ٢٪ مصاريف ادارية - اذ تطلب دراسات جدوى تجريها بواسطة موظفيها وترفض اى دراسة اخرى وتحدد سعرا مرتفعا لهذه الدراسات، علاوة على الاجراءات الطويلة المعقدة، كما ترفض - الان - الاستيراد بالعملة الاجنبية لصالح الجمعيات وتحتّم عليها تدبير هذه العملة من السوق الحرة، برغم مخاطرها وعدم سلامة الاجراءات، ويضاف الى ماسبق رهن ارض الجمعية.

ولاشك في ان المخرج من كل هذه المتاعب والعقبات هو ان تمول جمعيات الاستصلاح ذاتيا عن طريق اعضائها سواء بالعملة المصرية او الاجنبية، لانجاح هذه الجمعيات في تحقيق اهدافها واهداف الدولة التي فتحت لها باب دخول هذا المجال.

الخلاصة :

تغيرت خطة الاستصلاح في اوائل السبعينات على ضوء الايجابيات والسلبيات التي حدثت في الخمسينات والستينات حيث كانت هذه المهمة آنذاك وقفا على الحكومة، وعدل المسار بفتح ابواب الاستصلاح امام الشركات والتعاونيات والافراد بعد اجراء تقييم - جاء متاخرا - لما تم في تلك الفترة.

ولما كانت الجمعيات التعاونية لاستصلاح الاراضى تعاني - منذ بداية عملها - معوقات كثيرة سبق بيانها بالتفصيل ، منها ان مفاهيم بعض اعضاء الجمعيات التعاونية - وكذلك الافراد - هي ان التجارة في الارض تحقق ربحا اسرع واكبر مما يحققه الاستصلاح والاستزراع، وان غالبية من دخلوا هذا المجال يمثلون المالك الغائب، فقد حان الوقت للاسراع بتقييم اسلوب استصلاح الاراضى والارضن التي تستصلح والانجازات التي تمت في هذا المجال، على ان يشمل هذا التقييم:

- الجمعيات التعاونية لاستصلاح الاراضى.

- شركات استصلاح الاراضى التابعة لوزارة استصلاح الاراضى.

- الافراد الذين تسلموا اراضى لاستصلاحها.

مع الاخذ في الاعتبار مايلي:

× ان الدستور قد عرف الملكية التعاونية بانها هي ملكية الجمعيات التعاونية. ونص على ان يكفل القانون رعايتها وان يضمن لها الادارة الذاتية.

× ان القانونين رقمى ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ و ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ قد استهدفا دعم التعاون كحركة شعبية ديمقراطية ترعاها الدولة وتسهم في تنفيذ الخطة العامة للدولة في القطاع الزراعى.

× ان الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ المعتمدة بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٣ قد اكدت على ان الدولة حريصة على تشجيع القطاع الخاص المنظم في شكل تعاونيات متخصصة في استصلاح واستزراع الاراضى، وذلك بعد قيام الدولة بتوفير اعمال البنية الاساسية للاراضى المستهدفة استصلاحها وكذلك القروض الميسرة اللازمة لمواجهة تكاليف الاستصلاح والاستزراع

التوصيات :

وعلى ضوء الدراسة والاعتبارات السابقة ، وتصحيحا لمسار الجمعيات التعاونية لاستصلاح الاراضى يوصى بما يلي:

- تقييم الدور الذى قامت به هذه الجمعيات مقارنا بنور كل من الشركات التابعة لوزارة استصلاح الاراضى، والافراد الذين شاركوا في هذا المجال، على ان يتم هذا التقييم خلال فترة محددة يعلن عنها، وان يكتفى خلال هذه الفترة بما تم انشاؤه من هذه الجمعيات، وعلى ضوء هذا التقييم يتم مايلي:

× حل الجمعيات التي يثبت فشلها تماما في تحقيق الهدف من انشائها.

× اتاحة الفرصة امام الجمعيات التي حققت بعضا من اهدافها لمزاولة نشاطها، على ان تتولى الجهات المعنية وضع خطة فنية زمنية محددة واضحة المعالم تلتزم بها هذه الجمعيات، وان تتابع هذه الجهات تنفيذ هذه الخطة اولا باول، فاذا لم تنفذ الجمعيات البرنامج خلال الفترة المحددة تسحب الارض منها بدون تعويض، وبذلك لا يقتصر دور هذه الجمعيات على مجرد اصدار القوانين والقرارات.

× النظر في اعادة الشركات التابعة لوزارة استصلاح الاراضى، لتتولى نشاطها الاصلى كشركات عقارية تقوم بتنفيذ برامج استصلاح الاراضى،

- ان تسرع الدولة باقامة مشروعات البنية الاساسية وان تتحمل

معين ولدة محددة وبشروط مناسبة، تيسيرا لاقامة مشروعات التصنيع الزراعى ذات العائد المرتفع الذى يعرض ارتفاع تكاليف الاستصلاح ويطء العائد من مشروعاته.

— تيسير حصول الاعضاء على الماشية وفقا لقواعد صندوق الثروة الحيوانية للاراضى المستصلحة، وكذلك على مستلزمات الانتاج.
— ان يلتزم الاعضاء بالتمويل، وان تكون القروض فى اضييق الحدود، تجنباً لفوائدها التى تضاعف تكاليف الاستصلاح والاستزراع.
— تطوير الصندوق المنشأ بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ليكون بنكاً لاستصلاح الاراضى، توحيداً للجهة التى تتولى الاقراض وتحصيل الاقساط، وتقدياً لتهاون الاعضاء فى السداد.

الدورة العاشرة ١٩٨٣ - ١٩٨٤

دور الهندسة الوراثية فى حل مشكلة الغذاء

مشكلة الغذاء على المستوى العالمى :

زاد عدد سكان العالم حتى الآن الى اربعة مليارات ونصف المليار، وارتفع استهلاك الغذاء بسبب هذه الزيادة، مضافاً إليها زيادة معدلات الاستهلاك ونتج عن ذلك أزمة غذاء تتفاقم حدتها يوماً بعد يوم.
وأصبح الغذاء الشغل الشاغل على المستوى العالمى . فالدول الغنية التى تنتج وبفيض انتاجها يتزايد عليها الضغط واللاحاح، لزيادة الطلب

مصرفاتها، وان تقوم بتنفيذ مشروعات الخدمات العامة بمناطق استصلاح واستزراع الاراضى، مع اعطاء اولوية لمشروعات الاسكان بهذه المناطق حفزاً للاعضاء على الاقامة بها.

— ان توفر الدولة دراسات الجدوى الاقتصادية للجمعيات حتى لا ترهق ميزانياتها.

— عدم فرض ضرائب على الجمعيات - وبخاصة ما تفرضه المحليات تحت اسم خدمات او المساهمة فى بنوك تحت التأسيس - قبل بلوغ الارض الحدية الانتاجية.

— تحرير الجمعيات التعاونية من عوائق الروتين والبيروقراطية.

— وضع ضوابط حازمة لمنع المضاربة فى الاراضى قبل استصلاحها ، وذلك بوسائل منها:

× عدم سماع الدعوى امام المحاكم بالنسبة لهذه الاراضى قبل وصولها الى مرحلة الانتاجية.

× حظر شهر التعامل بالنسبة لهذه الاراضى فى الشهر العقارى الا بعد اثبات ان هذه الارض قد تم استصلاحها واستزراعها.

— التصدى للتعديات ووضع اليد غير القانونى الذى يهدد الجادين فى مجال استصلاح الاراضى.

— ان تسند مهمة الاشراف على هذه الجمعيات لجهة واحدة عملاً على استقرار اوضاعها ومنعاً للتضارب بسبب عدم توحيد جهة الاشراف.

— حفز الجمعيات التعاونية على استخدام المكنة والتكنولوجيا المتطورة، لماكن تنفيذ مشروعات التكتيف الزراعى ذات العائد الانتاجى المرتفع، مثل: استزراع الخضر والنباتات الطبية والزهور بهدف التصدير، وذلك بوسائل منها :

× وضع ضوابط لعدم تفتيت حصة العضو، لان التفتيت يعوق هذا الاستخدام.

× استغلال ارض انجعية على اساس وحدة واحدة تمثل مزرعة كبيرة، يسهم فيها العضو بنصيبه فى الارض، وبما يدفعه من اقساط، على ان يكون هناك فصل بين الادارة ورأس المال.

— ان تتعاقد الجمعيات ، وبخاصة تلك التى خصصت لها مساحات كبيرة، مع شركات نوعية متخصصة فى مجالات الانتاج الزراعى، مثل: الانتاج الحيوانى، والتصنيع الغذائى، وزراعة محاصيل تصديرية او استهلاكية، والتسويق المحلى والتصدير، وذلك للقيام باستغلال نشاط

المستمر يوماً بعد يوم. والدول الفقيرة تعرف أزمة الغذاء من وجهها الآخر.. نقص في الاموال والثمرات ومجاعة تضطرها الى طلب الفوت للحصول على الغذاء بشراء مقسط ميسر او كمعونة لا ترد.

وانتهت ذلك المحافل الدولية وعلى رأسها منظمة الاعم المتحدة التي نادى بان يكون هناك كل عام يوم يطلق عليه «يوم الغذاء العالمى» يتذكر فيه الناس موقف غذائهم عساهم يدركون الى اين هم سائرون. وفى كل عام تقرع منظمة الاغذية والزراعة الاجراس وتنادى بكل وسائل الاعلام للتنبيه على تدهور موقف الغذاء، وذلك بان تصف المشكلة وتفصل الاحصاءات وترسم خطط العلاج. وآخر ما اذاعته كان بياناً تناشد فيه كل الامم القادرة سرعة انقاذ ٢٤ بلداً فى افريقيا تشكو المجاعة.

موقف الغذاء فى الوطن العربى :

قدمت المنظمات العربية والدولية دراسات عديدة عن الموارد الغذائية فى الوطن العربى شملت كل البيانات والامكانات المتاحة حالياً ومستقبلاً واستعرضت الماضى وصورت الحاضر ورسمت الخطط المستقبل.

ونظرا لاهمية الموضوع وخطورته وضعت جامعة الدول العربية فى عام ١٩٧٧ استراتيجية للعمل الاقتصادى العربى المشترك كان أبرز مافيه موضوع الغذاء.

وفى عام ١٩٨٠، انعقد مؤتمر القمة العربى الثامن فى عمان واحضر وثيقة تتضمن استراتيجية عمل اقتصادى عربى موحد اهم مافيه موضوع الغذاء والتزمت الاقطار العربية المشتركة فى هذا المؤتمر بمسئولية وسرعة تحقيقها. ومرة اربع سنوات ولم تبد بادرة لاي خطوة ايجابية، بينما توالى المتغيرات والتطورات على وضع الغذاء فى كل دول الوطن العربى فزادت المشكلة تعقيداً وابتعدت فرص الحل.

وفى خلال شهرى اكتوبر ونوفمبر ١٩٨٣ اقامت دولة الكويت ثلاثة مؤتمرات متلاحقة:

اولها «مؤتمر الغذاء العالمى» وثانيها «مؤتمر الغذاء الفلندى - الكويتى» وثالثها «مؤتمر الامن الغذائى» وذلك لدراسة موقف الغذاء فى العالم ، مع التركيز على الموقف الغذائى فى الوطن العربى كله، ثم فى دول مجلس التعاون الخليجى.

وقد اعتمدت هذه المؤتمرات على الدراسات المتاحة، وازادت جديداً تمثل فى اجادة تصوير مشكلة الغذاء وتجسيدها واوضحت ابعاداً جديدة على ضوء المتغيرات السريعة المفاجئة على المستويين: العربى والعالمى، ثم على المستوى القطرى لكل اقليم عربى، وحذرت مما سيحدث فى الغد

القريب اذا لم يبدأ العمل دون تراخ او اهمال ، مدلة على ذلك بالآتى :

× انفق الوطن العربى ٢٣ مليار دولار عام ١٩٨١ ثمناً للمواد الغذائية التى يستوردها من الدول الغنية.

× ارتفعت قيمة الواردات الغذائية من مليارى دولار فى عام ١٩٧٠ الى ٢٤ ملياراً فى عام ١٩٨٢، اى تضاعفت ١٢ مرة، فى حين ارتفعت حصيلة الصادرات فى خلال هذه الفترة من ١.٧ مليار الى ٣.٤ مليار دولار، اى انها تضاعفت مرة واحدة فقط. وكانت اهم الصادرات العربية : القطن والزيت والفواكه.

× الاكتفاء الذاتى الغذائى فى العالم العربى حالياً اقل مما هو عليه فى اى منطقة من مناطق العالم الاخرى، اذ ان ماينتجه العالم العربى يبلغ ٥٥ ٪ ويستورد نحو ٤٥ ٪ من اجمالى الغذاء المستهلك، وفى دول البترول الصحراوية يبلغ المستورد نحو ٧٨ ٪ من اجمالى الاستهلاك، وستزداد قيمة وكمية الواردات عاماً بعد آخر.

× متغيرات الاستهلاك سريعة بسبب ارتفاع النخول المستمر والزيادة السكانية فى الوطن العربى ، اذ يبلغ معدل الزيادة السكانية ضعف معدل زيادة الانتاج الغذائى، يضاف الى ذلك ارتفاع الاسعار المستمر والزيادة فى معدلات استهلاك الغذاء، وزيادة الاستهلاك الترفى الغذائى قيمة وكمية.

× انصرفت اغلب الحكومات عن تنفيذ مشروعات البنية الاساسية، مثل: اقامة المرافق ومصادر الطاقة الرئيسية واعمال الرى والصرف وخزانات المياه ومؤسسات الخدمات. وهى مشروعات – لانها بطبيعتها عالية التكاليف بطيئة التنفيذ – تقع ضمن مسئولية الحكومات.

× انصرفت رؤوس الاموال عن قطاع الانتاج الزراعى واستصلاح الاراضى، لان عائد الاستثمار فيها يقل كثيراً عن الانشطة الاقتصادية الاخرى.

× انتهى عقد السبعينات دون ان تتسع الرقعة الزراعية فى العالم العربى، وما زال الانتاج الزراعى على ما هو عليه، بل نقصت معدلاته فى بعض المناطق.

× غياب التكامل والتنسيق بين الدول العربية فى مجال الموارد الزراعية والموارد المالية والموارد البشرية، بل وعدم مواكبة التنفيذ الجيد من معظم هذه الدول لخطط التنمية الطمحة التى تضعها الحكومات.

موقف الغذاء فى مصر :

لا خلاف على ان معدل النمو فى الانتاج الزراعى لا يزال دون معدل

(الكمية بالمليون طن والقيمة بالمليون جنيه)

وهناك معونات لا تدخل في البيانات السابقة لأنها لا تمثل أهمية كبيرة بالنسبة لاجمالي استهلاك مصر السنوي، ففي عام ١٩٨١ كانت كمية المعونة ١٤٢ ألف طن قيمتها ٩.٩ مليون جنيه.

ويوضح الجدول التالي تطور الكميات المتاحة للاستهلاك ومتوسط نصيب الفرد من القمح في عام ١٩٧٤ مقارنة بعام ١٩٨١

السنة	كمية المتاحة للاستهلاك (ألف طن)	كمية الواردات (ألف طن)	متوسط نصيب الفرد (بالكيلو جرام)
١٩٧٤	٤٧٤٠	٢٨٥٥	١٣٥
١٩٨١	٨٢٠١	٦٣٦٣	١٩٨.٧

ويلاحظ ان:

— المتاح للاستهلاك = (الانتاج المحلي + الواردات + فرق المخزون
اول واخر المدة + المعونات)

— تم تحويل الدقيق الى ما يعادله من القمح.

ومن الجدول السابق يتضح ما يأتي :

— زادت كمية المتاح للاستهلاك من القمح من حوالي ٤.٧ مليون طن في عام ١٩٧٤ الى ٨.٢ مليون طن في عام ١٩٨١ بنسبة زيادة قدرها ٧٣٪.

وتعزى هذه الزيادة الى :

× زيادة عدد السكان.

× تغيير انماط الاستهلاك تبعاً لزيادة الدخل.

× دخول اهل الريف كمستهلكين جدد للدقيق التمويني لانخفاض سعره عن الانتاج المحلي .

— زادت كمية الواردات من القمح في تلك الفترة بنسبة ١٥٣٪ بسبب اتساع الفجوة بين الانتاج المحلي لدمج واحتياجات المستهلكين منه .

— زاد نصيب الفرد من القمح، فبعد ان كان ١٣٥ كيلو جراماً في عام ١٩٧٤ ارتفع الى ١٩٨.٧ في عام ١٩٨١، وترجع هذه الزيادة الى التغير في انماط الاستهلاك بسبب التحول الى استهلاك القمح بدلاً من الذرة الشامية، وإلى التوسع في إقامة المخازن في القرى، علاوة على زيادة الفاقد بسبب سوء تسنيع رغيف الخبز .

الزيادة السكانية وزيادة الاستهلاك المستمرة، وأن مصر كانت تصدر فائضاً من الغذاء حتى بداية الستينات، ثم أصبحت تستورد منه لسد حاجتها، حتى وصلت قيمة ما يستورد يومياً من الغذاء نحو ٨ مليون دولار في خلال عام ١٩٨٣.

ولم يضاف استصلاح الاراضى رقة زراعية جديدة في خلال السبعينات، وما تم استصلاحه في الخمسينات والستينات — وقد بلغ ٩١٢ ألف فدان — لم يصل منه الى الحدية الانتاجية الا الثلث والباقي معطل ويحتاج الى نحو ٥ مليارات جنيه حتى يمكن زراعته والوصول به الى الحدية الانتاجية.

وبدأت عمليات الاستصلاح تنشط بعض الشيء، ولكن ما يتم منها هو لون المستهدف كل عام. وتحاول مشروعات التنمية الرأسية — وهي اسرع واضمن — جاهدة الوصول الى الاكتفاء او الاقتراب منه. وقد يمضى بعض الوقت قبل تحقيق ذلك، فيزداد الاستهلاك والاعتماد على الاستيراد لتغطية العجز بجميع صوره وانواعه، وخاصة بالنسبة للقمح والذرة حيث تزيد الواردات يوماً بعد يوم.

الموقف الحالي في مجال الاستهلاك الغذائى في

مصر:

تدبر مصر احتياجاتها من القمح والدقيق الفاخر من الاسواق العالمية.

ويتم الشراء باحدى الطرق الآتية :

× الشراء من الاسواق الحرة.

× الشراء طبقاً للاتفاقيات الدولية التي تعقد بين الدول المصدرة والمستوردة للقمح كل ثلاث او اربع سنوات.

× الشراء طبقاً للقانون الأمريكى الخاص بتصدير فائض الحاصلات الزراعية الأمريكية الى الدول النامية.

× الشراء من استراليا بطريقة سداد غير مرنة وتدفع القيمة بالعملات الحرة على اقساط ربع سنوية، وياحتساب فائدة مع عدم وجود فترة سماح عند الدفع ، وقد تطورت كمية وقيمة الواردات من القمح والدقيق على النحو التالي :

السنة	كمية القمح	القيمة	كمية الدقيق	القيمة	التغير ٪
١٩٧٣	٢.٣٦٣	١٣٨	٠.٤٥	٣١.١	—
١٩٨١	٤.٣	٦٧٩.٥	١.٣	٣٨٥	٧٩٢٪

٢٠	٢٥	معدل الاكتفاء الذاتي في القمح (%)
٢٤٠	-	الفجوة في الارز (الف طن)
١٠٩	١٠٢	الفجوة في الذرة الشامية (مليون طن)
١٠٠٤	٧٠١	الفجوة في مجموعة الحبوب
٤٥	٥٢	معدل الاكتفاء الذاتي في الحبوب (%)
٥١٧	٣١٤	الفجوة في الزيوت (الف طن)
١٩	٣٢	معدل الاكتفاء الذاتي في الزيوت (%)
١٠٠٠	٦٠٠	الفجوة في السكر (الف طن)
٤٠	٥١	معدل الاكتفاء الذاتي في السكر (%)

وينادي البعض بتغيير الدورة الزراعية العالية لزيادة الرقعة المزروعة حبوبيا، الا ان الدورة بالنسبة للحبوب ليست في حاجة الى تعديلات جوهرية لان المساحة التي تزرع حبوبيا كبيرة. وقد كانت في عام ١٩٨٠ على النحو التالي :

١٠٢	مليون فدان قمح
٢٠٢	مليون فدان ذرة بنوعيهما
٠٠٩٧	مليون فدان ارز
٠٠٩٦	مليون فدان شعير

٥٠٥٢ / مليون فدان بنسبة ٤٢.٣٪ من المساحة المحصولية.

مما يعني انها لا تتحمل تعديلا لزيادة المساحة وبالتالي زيادة الانتاج والافضل - في هذا المجال - العمل على الزيادة الرأسية لحاصلات الحبوب، وباقي الحاصلات عن طريق تكنولوجيا الهندسة الوراثية.

وهناك جهود متصلة للعمل على زيادة الانتاج الرأسى بتحديث وسائل الانتاج، إذ ان التوسع الافقى يتصف بالقصور، فالاراضى التي استصلحت على مدى ثلاثين عاما لم تصل للحدية الانتاجية، كما ان ما يستهدف استصلاحه في كل عام لا يتم منه سوى مساحة صغيرة، مما ادى الى عدم مساهمة الاراضى الجديدة في الانتاج الزراعى بالدرجة المرجوة.

٢٠٥

وقد بلغ دعم القمح وحده ٧٩ مليون جنيه في عام ١٩٧٣ ووصل في عام ١٩٨١ الى ٨٥٨ مليون جنيه.

ومما يجدر ذكره ان دعم الطن الواحد من القمح المحلى يبلغ ٤٦.٧ جنيه، بينما يبلغ دعم الطن المستورد ١٧٧ جنيها.

وفيما يلى جدول يبين تطور حجم الفجوة الغذائية منذ عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٨٠:

البيان	١٩٦٠	١٩٨٠	% للزيادة
الفجوة الغذائية قيمة الفجوة (مليون دولار)	١٥٠	١٠٩	٧٤.٠
معدل الاكتفاء الذاتي في القمح	٧٠٪	٢٥٪	
معدل الاكتفاء الذاتي في الذرة	٩٤٪	٧٧٪	
معدل الاكتفاء الذاتي في الحبوب	٩٢٪	٩٪	
معدل الاكتفاء الذاتي في السكر	١١٤٪	٥٧٪	
معدل الاكتفاء الذاتي في اللحم الحمراء	٩٥٪	٧٥٪	
معدل الاكتفاء الذاتي في اللحم البيضاء	١٠٠٪	٦٥٪	
معدل الاكتفاء الذاتي في الاسماك	٩٥٪	٥٤٪	

كما ان توقعات الموقف الغذائى اذا ما استمرت معدلات الانتاج والاستهلاك - التى وجدت في خلال السبعينات - خلال سنوات الخطة الحالية (نسبة تزايد انتاج الغذاء = ٢.٦٪ ، نسبة تزايد السكان = ٢.٥٪ ، معدلات الاستهلاك = ٥٪، نسبة الاستيراد = ١٢٪)، تنتهى الى مايلى:

البيان	٨٢/٨١	٨٧/٨٦
قيمة الفجوة الغذائية (بليون دولار)	٢.٣	٣.٨
نسبة تغطية الصادرات للواردات	٤.٧	٢.٨
الاحتياجات من القمح	٧.٩	١٠.٥

والارز وكثير من اصناف الفاكهة والخضر والزهور.
وظهرت سلالات جديدة من ابقار عالية الادرار اللبن، وتطور انتاج
لواجن اللحم والبيض وتربية الاسماك وصناعة الاعلاف.
واضيف الجديد فى استخدام الآلات للعمليات الزراعية واستحدثت
الكثير من المبيدات والمواد السامة المغذية.
وتقدمت وسائل حفظ الاغذية بالتبريد والتجميد والتعليب والتجفيف
واخيرا باستعمال الاشعة.
وكلها مجالات كانت وليدة العلم وتطبيقه فى القرن العشرين.
الهندسة الوراثية:

تمتد جذور الهندسة الوراثية الى منتصف القرن الماضى عندما
وضعت نظريتها، ثم توالى البحوث والتجارب والنتائج التى توصل اليها
العلماء، حتى امكن فى بداية السبعينات الانتقال من النظريات الى
التطبيق العلمى، وبالتالي الاستفادة بما وصل اليه العلماء من اسرار
الخلية الحية، سواء كانت نباتية او حيوانية، وهو ما عرف فيما بعد باسم
الهندسة الوراثية او الهندسة البيولوجية التى امكن بها نقل الصفات
الوراثية الجيدة من كروموزومات خلية حية الى خلية اخرى واستبعاد
الصفات الرديئة، وتشكيل او تكوين خلية تناسلية واحدة تجمع كل
الصفات الممتازة المطلوبة، مثل: تحمل الملوحة ومقاومة الجفاف والمناعة
ضد الامراض وقصر عمر النبات، وقلة الاحتياجات المائية وارتفاع
القيمة الغذائية ووفرة المحصول، وبذلك تتحقق فى وقت واحد اهداف فنية
واقتصادية واجتماعية، مثل زيادة الناتج مع جودته، واستخدام المياه
المالحة فى الري والزراعة فى اراضى رديئة الصفات وبيئة غير مناسبة،
وتوفير مياه الري وتكاليف الخدمة ومقاومة الافات، كل ذلك دفعة واحدة
وفى وقت واحد.

مؤسسات الهندسة الوراثية :
تكونت بعد النجاح الذى تحقق فى منتصف السبعينات شركات
لاقامة معاهد او مؤسسات للاستفادة من هذا المجال الجديد فنيا
واقتصاديا.

وكان هناك بضعة معاهد فى خلال عام ١٩٧٨، وصلت فى عام
١٩٨٢ الى ١٣٠ معهدا فى الولايات المتحدة الامريكية وحدها، بخلاف
المعاهد الموجودة فى اوروبا الغربية والاتحاد السوفيتى.

ويحتاج معهد بحوث الهندسة الوراثية الى حشد مجموعة من العلماء
لان دراسة علوم الهندسة الوراثية تحتاج الى معرفة واسعة بعلوم

الهندسة الوراثية (البيولوجية)

علم الوراثة :

يلزم قبل تعريف وشرح الهندسة الوراثية الاشارة الى علم الوراثة
الذى ظهر فى منتصف القرن التاسع عشر وكان الاساس لكل ما هو
كائن الآن فى مجال الهندسة الوراثية.

فقد تمكن مندل من وضع اسس علم الوراثة نتيجة لايحاث علمية
وتجارب اجراها على نبات البسلة، ونشر نظريته عن وراثة الصفات عام
١٨٦٥، وكانت هذه النظرية - ولا تزال - الاساس الذى بنيت عليه علوم
الوراثة بفضل العلماء بعده من مختلف بلاد العالم الذين ساروا على
نهجه وتناولوا نظريته بالتعديل والاضافة.

وقد ثبت ان قوانين الوراثة تنطبق على جميع الاحياء من نبات
وحويان ولكنها فى الحيوان اكثر تعقيدا عما هى فى النبات، نظرا
للفروق الكبيرة فى تكوين وتركيب كل منهما. وهى اكثر صعوبة وتعقيدا
بالنسبة للانسان.

ونظرا لان العلم متاح للجميع فقد اتسعت نواثر البحث فى علوم
الوراثة فى دول كثيرة وخاصة فى اوروبا، وان بقيت الريادة العلمية
والسبق والتفوق للعلماء الانجليز والامريكان. وتحاول بعض البلاد اللحاق
بالركب وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى والمجر والهند.

وقد سجل القرن الحالى انجازات علمية فى مجالات كثيرة يرقى
اغلبها الى مستوى مبهى. وفى مجالات الزراعة تقدمت استخدامات
الهندسة الجديدة، وتفوقت فى هذا المجال الذرة الهجين التى ارتفعت
بمتوسط انتاج الذرة الى خمسة اضعاف، كما تضاعف انتاج القمح

البيولوجى الاساسية كالنبات والحيوان والتشريح المقارن والهستولوجى والسيتولوجى والفسيولوجى والكيمياء الحيوية وعلم الاجنة والتغذية، ثم معرفة واسعة ايضا بالرياضة والاحصاء، علاوة على اجهزة الكمبيوتر والمجهر الالكتروني.

وقد ظهر التنافس الشديد بين هذه المعاهد فتسابق لتنتاج الجديد، وسارعت الى جذب العلماء واغرائهم بتهيئة المناخ الملائم المشجع على البحث.

والمعاهد فى امريكا يقيمها القطاع الخاص وتساندها الحكومة وتدعمها بوسائل منها: انشاء بنك البذور ودعم بحوث الجامعات.

وفيما يلى نبذة عن بنك البذور، وعن نشاط معاهد بحوث الهندسة الوراثية فى الولايات المتحدة الامريكية.

بنك البذور:

يوجد فى العالم نحو نصف مليون نوع من النباتات، لا يتجاوز ما يستغله الانسان منها فى الانتاج والزراعة المنظمة مائة من محاصيل الغذاء والكساء والاششاب، اما باقى النباتات فتتعدد بريا، وتقاوم عوامل البيئة من: حرارة وجفاف وملوحة وأعاصير وامراض وحشرات واعتداء الانسان والحيوان.

وبعد اكتشاف اسرار الخلية كان لابد من الحفاظ على هذه الثروة النباتية لانها ستكون موردا لا نهائيا لصفات وراثية نافعة لم يعرفها او لم يستخدمها الانسان بعد، اذ ليس من المعقول انها كلها ذات صفات رديئة، بل ان مقاومتها لعوامل البيئة منذ بدء الحياة على الارض تعطى مؤشرات الى وجود صفات وراثية لها اهميتها.

ولهذا قامت وزارة الزراعة الامريكية بانشاء بنك للبذور تحفظ فيه البذور وخلايا النباتات المختلفة، ويحتوى هذا البنك الآن على نحو ربع مليون سلالة، يضاف اليها باستمرار كل ما يمكن جمعه من كل بلاد العالم. ويتكلف سنويا نحو عشرة ملايين دولار.

والبنك فى خدمة الجامعات ومعاهد البحوث وفى مقدمتها: معاهد الهندسة الوراثية.

النشاط الحالى لمعاهد بحوث الهندسة الوراثية: يتنوع نشاط معاهد البحوث، ولكنها تهدف كلها الى تحقيق ارباح مادية نتيجة مزاوله اعمالها.

وتركز بعض المعاهد على البكتريا للحصول على انواع جديدة تنفع فى علاج الامراض او فى الصناعة او فى اغراض اخرى.

ولا يزال البحث بالنسبة للانتاج الحيوانى يسير بخطا وثيدة، بينما يسير العمل فى قطاع الزراعة بسرعة كبيرة. وقد بلغت مبيعات هذه المعامل من بذور المحاصيل والنباتات اكثر من مائة مليون دولار فى عام ١٩٨٢، ولا سيما تقاوى القمح والشعير والذرة والارز.

وفى مجال الزراعة يكاد ينحصر نشاط المعاهد فى ستة مجالات رئيسية، هى: انتاج محاصيل تقاوم الامراض والجفاف والملوحة وزيادة المحصول وارتفاع القيمة الغذائية والتكيف مع بيئات مختلفة.

وتوصل بعض المعاهد الى انتاج نباتات من خلية واحدة وتنميتها الى نباتات كاملة.

كما تم انتاج محاصيل جديدة فى فترات قصيرة، فما كان يتم مثلا عن طريق التهجين فى ثلاثين او اربعين عاما اصبح يتم فى شهور او سنوات قليلة.

وهناك بحوث اخرى كثيرة فى اتجاهات مختلفة. ويحتفظ كل معهد باسرار عمله فى تكتم وحرص.

انجازات الهندسة الوراثية:

من انجازات الهندسة الوراثية التى انتقلت من مرحلة البحث الى التطبيق العلمى الواسع على مستوى العالم كله:

مقاومة الجفاف:

امكن الوصول الى مقاومة الجفاف فى البداية عندما عثر فى صحراء الاردن على نبات قمح برى هو من اصول القمح الذى يزرع اليوم.

وهذا القمح البرى يثمر حبات قليلة من قمح وينمو على كميات قليلة من مياه الامطار لا تتجاوز عشرين ملليمتر فى خلال فترة نموه.

وامكن لعلماء احد المعاهد استخلاص صفة تحمل الجفاف الشديد واضافتها الى القمح العادى الذى تنتشر زراعته فى الولايات المتحدة.

والقمح الجديد الناتج يمكن ان يوفر الغذاء للملايين الذين يعيشون على حواف الاراضى الصحراوية القاحلة.

كما امكن الوصول ايضا الى ارض يقاوم الجفاف ولا يحتاج الى مياه رى كثيرة، ويعطى الفدان طنين من الارز.

الملوحة:

تغطى المحيطات ذات المياه المالحة التى لا تصلح لرى النباتات أكثر من ٧٢٪ من مساحة الكرة الأرضية حاليا، وعلى اليابسة توجد صحارى واسعة لا تزرع لعدم وجود المياه الكافية، وكان الاتجاه العام هو محاولة

تحلية المياه بوسائل قليلة التكلفة مثل : استخدام الطاقة الشمسية حتى يمكن التوسع في زراعة الأراضي المجاورة لشواطئ البحار ، لهذا كان في مقدمة ما شغل علماء الهندسة الوراثية الاستفادة من المياه المالحة في زراعة النباتات المختلفة لتوفير تكاليف التحلية ، وكانت البداية مع القمح والشعير في كاليفورنيا ، حيث تجرى تجارب زراعتها - التي تبشر بالنجاح - على مياه المحيط كما هي بنون تخفيفها بمياه حلوة . وقد استتبعت كذلك سلالات جديدة من الطماطم تتحمل الملوحة العالية لمياه الري .

الانتاج من خلية واحدة:

ان انتاج نبات كامل عن طريق تنمية خلية واحدة عملية ينتج عنها ملايين من النباتات المتماثلة ذات خواص معينة منتقاة . وقد اصبحت هذا الانتاج تجاريا يوزع في مختلف بلاد العالم بالنسبة للبطاطس والتخيل ونبات الكسافا .

وبالنسبة للتخيل فإنه يتكاثر بالنواة وبالفاسائل ، وتكاثر النواة لا يعطى نفس صفات الأصل ، ولذا يتم اكثار التخيل بواسطة الفاسائل، وهي عملية تستغرق وقتا طويلا يزيد على عشر سنوات . وتحفظ الفسيلة بنفس خواص الأم ، فاذا كانت هناك نخلة ممتازة الصفات فإن الاكثار منها يكون بأخذ الفاسائل التي تتولد منها وهي غالبا محدودة العدد ، غير انه بواسطة طريقة الاكثار من الخلايا يمكن أخذ خلايا من القمة النامية للفسيلة ، حيث يمكن انتاج نحو ربع مليون فسيلة من قمة نامية واحدة .

وتجدر الإشارة الى أن تطبيق تكنولوجيا الهندسة الوراثية قد بدأ في مصر عام ١٩٧٩ حيث صادف في البداية بعض الصنوبريات ، زرع - بعد تذليلها - مساحات بالكسافا والبطاطس من نباتات ناتجة من خلية واحدة في مزرعة صحراوية بمحافظة الشرقية . وهناك جهود خاصة لإنشاء مشتل نخيل بالطريقة السابق شرحها .

انتاج سلالات جديدة من النباتات تجمع صفات نباتين :
نجح علماء المانيا الغربية في انتاج نبات يجمع صفات نباتي الطماطم والبطاطس ، واطلقوا عليه pomata كما نجحوا في انتاج حبوب تجمع بين كوز الذرة وسنبلة القمح ، ويسعون الآن الى انتاج نباتات تحصل على مادة الأروت من الجو فلا يحتاج النبات لتسميد أزوتى كيميائى ، وبالتالي لن تكون هناك نواع لصناعة الاسمدة الأزوتية .
وان الهندسة الوراثية التي ستحقق دون شك انجازات لم تكن تخطر

على بال البشرية كلها ، هي الحل السريع لمشكلة غذاء العالم وغير ذلك من المشكلات ، الا أن هناك من العلماء من يرى ان للهندسة الوراثية وجهها آخر ، فمن طريقها يمكن انتاج ميكروبات فتاكة شديدة الخطر - تحت ضغوط معينة - لتكون أداة فناء ، علاوة على امكان تكون هذه الميكروبات الخطرة برغم احتياط الباحثين في أثناء العمل التجريبي في المعامل ، كما حدث في عام ١٩٧٨ لسيدتين كانت احدهما تعمل في مختبر يقوم بتربية فيروس مرض الجدرى لأغراض علميه فتسرب الفيروس بطريقه الخطأ وأصاب السيدة برغم كل الاحتياطات والاجراءات الوقائية المتخذة في هذا المختبر ، ثم انتقل الفيروس الى زميلة لها .

كما يضيفون الى ما سبق ان السيطرة على الكائنات الحية ، عن طريق التركيب الوراثي للخلية والسعى الى التغيير والتبديل في صفاتها الوراثية ، دون حدود أو ضوابط ، قد تؤدي الى ضرر يصعب التكهّن بإبعاده ومداه .

التوصيات

وقد برزت من خلال مناقشة المجلس لهذا الموضوع اتجاهات وآراء من أهمها :

× يتعين اجراء مسح لمراكز ومعاهد البحوث المهتمة بالهندسة الوراثية في مصر ، وكذلك للدراسات والبحوث التي أجراها المتخصصون في المركز القومى للبحوث ومراكز البحوث الزراعية والجامعات في هذا المجال .

× يمكن التركيز على ادخال السلالات الاجنبية وتوطينها بهدف زيادة الانتاج الزراعى .

× اذا أمكن استخدام الهندسة الوراثية في الحصول على سلالات من بذور تقاوى العدس ، الأخضر تقاوم الجفاف لازدهرت الثروة الحيوانية في سيناء وفي الساحل الشمالى الغربى ، ولأمكن التركيز على المحصولات الأخرى في الدلتا وفي الوجه القبلى .

× يمكن احداث تقدم عملي بالنسبة للزراعة أو الصحة أو المجالات الأخرى في الهندسة الوراثية بتشكيل لجنة وزارية أو هيئة للهندسة الوراثية ، لتنشيط العمل في هذا الميدان وتنسيق الجهود المبذولة بشأنه .

× ينبغي لتقدير الاستفادة العلمية من الهندسة الوراثية ان يواكبها دراسة للجانب الاقتصادي لها .

وعلى ضوء الدراسة السابقة وما برز خلال مناقشتها من اتجاهات وآراء يوصى بما يلى :

× انشاء اقسام للهندسة الوراثية فى الكليات المتخصصة بالجامعات مع الاعلام عن هذه الاقسام وحفز الطلاب على الالتحاق بها بارسالهم فى بعثات علمية وعملية بالخارج لدراسة ومتابعة التطور فى هذا التخصص ، وكذلك فتح باب البعثات امام كافة الباحثين فى هذا المجال.

× حفز ابناء مصر بالخارج الذين تفوقوا فى هذا الميدان على العودة الى الوطن الأم ، وذلك بتهيئة المناخ العلمى المناسب ومنحهم مزايا تكفل لهم المعيشة اللائمة .

اعادة استخدام المياه للرى

أصبحت مشكلة توفير الغذاء للشعوب النامية والفقيرة هى الشغل الشاغل للحكومات والهيئات المعنية ، ففى العالم الآن - مع الزيادة المطردة فى تعداد سكان العالم، خصوصا بين شعوب الدول الفقيرة التى لا يقابلها زيادة فى انتاج الغذاء - فجوة غذائية تزداد اتساعا مع الزمن وتهدد عشرات الملايين من البشر بالجوع أو بسوء التغذية أو بكليهما .

ولا سبيل لحل المشكلة الا بزيادة المساحات المزروعة ، لاسيما المساحات المروية ، فمن المعلوم أن انتاج وحدة المساحات من الأراضى المروية يزيد كثيرا على انتاج هذه الوحدة نفسها من الأراضى المزروعة على المطر ، وأن الأراضى المروية فى العالم التى لا تتجاوز ١٦٪ من جملة الأراضى المزروعة تنتج ٥٠٪ من مجموع الانتاج الزراعى ، وهو أمر وجهت معه عناية متزايدة الى تعظيم الانتاج الزراعى تحت الرى المستديم أو التكميلى حيثما وجدت موارد المياه اللازمة لذلك ، نظرا لارتفاع العائد المحصولى منه واستقراره اذا ما قورن بالزراعة المطرية

× دعم البحوث - الجارية الآن - فى مجالات الهندسة الوراثية التى بدأت فى المركز القومى للبحوث وأكاديمية البحث العلمى والجامعات ومراكز البحث بوزارتى الزراعة والصحة ، اذ أنها بحوث لا تزال فى بدايتها وتحتاج الى تمويل وأجهزة حديثة وإلى علماء متخصصين وفنيين .

× وضع خطة بحثية متكاملة فى مجالات الهندسة الوراثية تشترك فيها الجهات السابقة وغيرها من الجهات المعنية بهذا الشأن ، تراعى التنسيق بين هذه الجهات ، بما يكفل تلاقى الازدواج ، وتوفير الجهد والمال ، والوصول الى الاستثمار الأوفى والنتائج الأفضل لتحقيق الأمن الغذائى .

× ايجاد صلات وقنوات بحثية بين الجهات السابقة وبين المراكز العلمية العالمية المتخصصة والمتقدمة فى هذا المجال، وذلك بوسائل منها:

- العمل على نشر البحوث التى تنتهى اليها مراكز البحث المحلية والعالمية فى مجال الهندسة الوراثية .

- عقد مؤتمرات وندوات يدعى اليها كبار الأساتذة الأجانب والمتخصصون فى مراكز البحث المحلية بهدف الحوار وتبادل الأفكار ، وصولا الى معرفة الجديد فى مجالات الهندسة الوراثية والأمال التى تتعلق بها فى مواجهة المشكلات .

- انشاء مكتبة مركزية ومركز أو أكثر للمعلومات ، مع الحرص على تزويدها بالنوريات والكتب والبحوث العالمية والمحلية .

× انشاء بنك للبذور لحفظ التقاوى والبذور وأجزاء من النباتات المصرية كلها ، بما فيها البرية منها ، على أن يستفاد فى هذا المجال من وجود حصرشامل للفولرا المصرية ، ويمكن أن يمتد ذلك ليشمل كل ما هو موجود من نباتات فى حوض وادى النيل .

× استيراد النواتج الزراعية لمعاهد الهندسة الوراثية بالخارج التى ثبت نجاحها ، حيث يمكن زراعتها فوراً دون انتظار لاجراء تجارب عليها ، مثل : تقاوى القمح والشعير التى تتحمل الملوحة والجفاف ، وتقاوى الأرز التى لا تحتاج الى مياه رى كثيرة ، والبطاطس التى تتميز بوفرة انتاجها وارتفاع قيمتها الغذائية ، وفسائل نخيل البلح الممتازة ، وفسائل نخيل الزيت لزراعتها على خفاف بحيرة السد العالى . مع العمل على استنباط أقلمة هذه الأصناف وصولا الى: زيادة التكاثيف المحصولى والتوسع فى زراعة القمح والشعير والذرة الرفيعة بمناطق الساحل الشمالى والواحات ومناطق البحيرات الشمالية .

الضرورى ان يستفاد بها مرة أخرى كمورد ثانوى ، بل ان بعضها بدىء
فى استخدامه فعلا - مثل مياه الصرف الزراعى - كمورد أصلى .
ومصادر المياه التى يمكن إعادة استخدامها للرعى هى :
- مياه نهايات الترع والمساقى وفائض الحقول المرتبة عليها .
- مياه المصارف الزراعية خالصة أو مخلوطة بمياه الترع .
- المياه الناتجة عن الصرف الصحى .
- المياه الخارجة من المصانع .
- المياه الخارجة من محطات توليد القوى الكهربائية .
وفيما يلى توضيح لهذه المصادر :

مياه نهايات الترع والمساقى وفائض الحقول :
وهذه هى أجود أنواع المياه التى يمكن إعادة استخدامها ، إذ أن
صفاتها لا تختلف كثيرا عن صفات مياه الرى الأولى .

وتتوقف كمياتها على ضبط توزيع المياه فى شبكات الرى ، وعلى
استمرار الرى فى ساعات الليل . وفى مصر تصب مياه نهايات الترع
والمساقى بالمصارف فى البحيرات والبحر بالراحة أو بالرفع بمحطات
طلمبات . وحتى الآن يعاد استخدام جزء يسير من هذه المياه فى الرى .
أما فى الوجه القبلى فإن المصارف تصب فى النيل ، فيعاد
استخدام مياهها بأجمعها . وقد أصبحت أنظمة استخدام مياه النهايات
جزءا مكملًا لكثير من أنظمة الرى السطحي المصممة حديثا ، فهى حين
تلتزم دقة توزيع المياه مع كفاءات نسبية عالية لاستخدام هذه المياه
تضطر لصرف كميات فى ترع التوزيع تزيد على احتياجات المزارع ،
وتجمع هذه الزيادة فى نهايات ترع التوزيع والمساقى فى مجار أو
خزانات ويعاد استخدامها لرى مساحات أخرى أقل ارتفاعا ، بالراحة أو
برفع بسيط ، وبذلك لا تختلط بمياه الصرف الجوفى الكثيرة الاملاح ، ولا
تحتاج الى رفع كبير من المصارف لإعادة استخدامها .

وعلى مستوى المزرعة ، فإن نظام استخدام مياه النهايات قد يستلزم
حفر مصارف سطحية غير عميقة لتجميع مياه النهايات والمياه السطحية
الفائضة من الرى ونقلها الى خزان أو مجرى تخزين تركب عليه مضخة
لرفعها ودفعها الى رى الحقل المسحوبة منه أو الى حقل آخر ، وهذا
النظام يحول دون اضرار المياه الفائضة من أحد الحقول بالأرض
المجاورة أو تجاوز حدود الأراضي المروية الى الأراضي البور المحيطة
بها ان وجدت ، فضلا عن أنه يحول دون فقد بعض المخصبات

وتوازى مع ذلك اطراد الانجازات العلمية والتكنولوجية فى الدول المتقدمة
صناعيا ، وازدياد الوعى بضرورة معالجة المخلفات والنفايات الصلبة
والسائلة ، ليس فقط للحفاظ على البيئة من التلوث ، وإنما ايضا
للاستفادة منها كموارد ثانوية نافعة . ومن هنا أصبحت قضية إعادة
استخدام المياه أكثر من مرة مجالا للعديد من الدراسات والبحوث
والتطبيق العملى على نطاق واسع .

من أجل ذلك كانت إعادة استخدام المياه للرعى مرة أو أكثر من مرة
أمرا تدعو اليه الحاجة الملحة الى الانتفاع بالماء الى أقصى الحدود فلا
تهدر قطرة من الماء يمكن الاستفادة بها .

وتخضع إعادة استخدام المياه دائما لمعايير وضوابط واحتياطات
تتوقف على طبيعة الاستخدام الاصلى لها : رى - منزلى - صناعى ،
وكذلك على نوع الاستخدام المستهدف .

فبالنسبة لإعادة استخدام المياه للرعى يراعى ما يلى :

- المحتوى الكلى من الاملاح الذائبة والتركيزات النسبية لمكوناتها .
- الحموضة والقلوية .
- تركيز بعض العناصر السامة للنبات والحيوان والانسان .
- نوع التربة والمحصول .
- طريقة الرى .

وإعادة استخدام مياه عالية الملوحة نوعا أو متوسطة الملوحة ،
لأغراض الرى ، تستدعى اختيار تربة خفيفة القوام ، جيدة النفاذية ،
ونباتات تتحمل الملوحة ، وتسميدا ملائما ومتوازنا ، وفترات رى متقاربة
وكميات رى ومقننات غسيل عالية ، ثم شبكة صرف جيدة ، أو طريقة
رى ملائمة .

والهدف الرئيسى من ذلك هو عدم الاضرار بالتربة على المدى
الطويل ، ولا بالنبات النامى لضمان الحصول على انتاج نباتى
اقتصادي ، خصوصا اذا لم تكن إعادة الاستخدام موجهة الى انماء
محاصيل الاعلاف أو الاشجار الخشبية ، بل الى الخضروات والفاكهة .
وعندما حولت حياض الوجه القبلى الى الرى المستديم ، صممت
مصارفها لتصب فى النيل ، فيعاد بذلك استخدام المياه فى رى
أراضى الدلتا .

ولقد تطورت شبكات الرى والصرف بسبب التوسع والتكثيف
الزراعى وكذلك بسبب التوسع العمرانى المتزايد والتنمية الصناعية ،
الامر الذى يتخلف عنه كميات كبيرة من المياه المستعملة ، وكان من

، ١٠٠٪ وبذلك يمكن اعتبار المتوسط العام ٨٤٪ . ومن هنا يمكن تصحيح المتوسط السنوى لكمية مياه الصرف التى تستعمل حتى الان فى الوجه البحرى بنحو :

$$١٣,٤٧٢ \times ٨٤ = ١١,٣١٥ \text{ مليار متر } ٣ .$$

وتعتمد وزارة الري فى خططها الاخيرة لاستصلاح ١,٥ مليون حتى سنة ٢٠٠٠ بصفة اساسية على اعادة استخدام ٧,٥ مليار م^٣ من مياه المصارف وخطوط مياه الترع ، علاوة على نحو مليارين من الامتار المكعبة ، وهى حصة مصر من المياه التى توفرها المرحلة الاولى من قناة جونلى ، ونحو ١,٥ مليار م^٣ من المياه الجوفية .

درجة تركيز الاملاح فى مياه المصارف :

فى منطقة جنوبى الدلتا حتى كنتور ١٣ ، لا تتعدى درجة تركيز الاملاح فى معظم المصارف ١٠٠٠ جزء فى المليون ، بينما تزيد فى منطقة وسط الدلتا بين خطى ١٣, ٨ حتى تصل الى ١٥٠٠ جزء فى المليون . أما فى مناطق شمالى الدلتا فقد تتعدى درجة تركيز الاملاح ٣٠٠٠ جزء فى المليون ، فتصل احيانا الى ٥٠٠٠ ، ٧٠٠٠ جزء فى المليون .

وتختلف درجة التركيز من شهر لآخر على مدار السنة، فتزداد فى شهرى يناير وفبراير بسبب السدة الشتوية ، كما تزداد فى يونيو ويوليو واغسطس ، حيث يزداد البخر والتنتج ، وتقل نسبة الاملاح فى مارس وابريل ومايو .

تلوث مياه المصارف بالصرف الصحى والصرف الصناعى :

ما زال الصرف الصحى لمدينتى القاهرة والاسكندرية ولندن اخرى من القطر يسبب دون معالجة او بمعالجة اولية الى بعض المصارف ، ولا يجعل مياهها صالحة للرى حتى مع خلطها بمياه الترع ، بل يجعلها ضارة بصحة الانسان والحيوان العامل بالحقل ، اذا رويت منها الارض . ومصارف بلبيس وبحر البقر وزنين والرهاوى والقلعة امثلة واضحة لذلك ، ولم يوضع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ فى شأن حماية مياه نهر النيل والمجارى المائية من التلوث - الذى اخذت وزارة الري على عاتقها تنفيذه - موضع التنفيذ الفعلى ، فيما يختص بهيئة الصرف الصحى ، اذ ان الامر يقتضى تمويلا وجهدا وكفاءات فنية .

والكمياويات اذا كانت مضافة لمياه الري دون الانتفاع به .

ويمكن الانتفاع بهذه الانظمة فى تصميم الري السطحي للاراضى الجديدة ، اذ باستخدامها يمكن رفع كفاءة استخدام المياه بالمزارع الى نحو ٩٠٪ ، ولم تكن تزيد على ٦٥٪ فى غيبة الانتفاع باعادة استخدام مياه النهايات والمياه الفائضة فى رى اراض اخرى .

استخدام مياه المصارف للرى :

تستخدم مياه المصارف للرى فى مصر خالصة او مخلوطة بمياه النيل ، فمنذ ادخال الري المستديم فى الوجه البحرى استعملت مياه المصارف الكبيرة كمصرف بحر البقر ومصرف ادكو ومصرف الغربية الرئيسى ، وغيرها فى رى الاراضى المجاورة لهذه المصارف .

وقبل انشاء السد العالى ، فكرت وزارة الري فى تدبير موارد مياه اضافية للتوسع فى استصلاح الاراضى ، حيث اقامت عدة محطات لرفع مياه بعض المصارف والقائنها فى الترع لتخلط بمياه الري . وتبلغ كمية المياه التى ترفع فى الوقت الحاضر من المصارف فى الوجه البحرى وتخلط بمياه الري نحو ٢,٦١٥ مليار متر مكعب سنويا ، منها : ٨٧٨ مليون متر مكعب فى شرقى الدلتا ترفع بواسطة اربع محطات طلمبات .

٩٨٥ مليون متر مكعب فى وسط الدلتا تصب منها نحو ٣٥٤ مليون من مصرفى : تلا وسبل فى فرع رشيد ، والباقي بواسطة اربع محطات . ٧٥٢ مليون متر مكعب فى غربى الدلتا بواسطة اربع محطات طلمبات . اما كميات مياه الصرف التقريبية التى تصب فى البحر الابيض او البحيرات والتى لايعاد استخدامها ، فهى طبقا لارقام وزارة الري (متوسط السنوات ٧٢ - ٨٠) ١٢,٤٧٢ مليار م^٣ سنويا ، منها ٥,٢١٣ مليار م^٣ سنويا بشرقى الدلتا ، و٥,٥٨٣ مليار م^٣ سنويا بوسط الدلتا ، ٢,٦٧٦ مليار م^٣ بغربى الدلتا . يضاف الى ذلك ٦٨٤ مليون م^٣ تصرف من اراضى محافظة الفيوم فى بحيرة قارون .

ولما كان تقدير هذه التصرفات مبنيا على التصرفات الاسمية للطمبات او على منحنيات تصرفاتها وقت انشائها ، فان التصرفات الفعلية تنقص عن ذلك بسبب قدم المحطات . وقد قام معهد ابحاث الصرف بقياس تصرفات فعلية لمحطات صرفاً شرقى الدلتا تبين منها ان متوسط معامل التصرف ، اى النسبة المئوية بين التصرف الفعلى والتصرف الاسمى او النظرى ، يتراوح فى المحطات المذكورة بين ٦٨٪

وأكثر المحاصيل الحقلية تحملا للملوحة الشعير ثم القطن ثم البرسيم ، وأكثر المحاصيل البستانية تحملا للملوحة النخيل ثم التين والزيتون . ومن المعلوم ان للطقس اثرا كبيرا فى تحمل المحاصيل للملوحة ، فبصفة عامة تتحمل المحاصيل النامية الملوحة فى الطقس البارد او فى اثناء الشتاء أكثرها منها فى اثناء الأوقات الدافئة والأقل رطوبة . استعمال مياه اضافية للفصل :

تبقى معظم الاملاح الموجودة بمياه الري فى التربة بعد ان تأخذ المحاصيل حاجتها من المياه ، ولذلك يلزم غسل التربة . ويمكن اجراء الفصل مع كل رية او مع بعض الريات ، أو مرة كل سنة أو بعد فترات طويلة بشرط ملاحظة درجة تحمل المحصول للملوحة وعدم تجاوزها لمدد طويلة أو فى اوقات حرجية ويمكن حساب كمية المياه اللازمة للفصل بمعادلات معروفة . وفى المتوسط تقدر كمية المياه الإضافية اللازمة للفصل بنحو ١٠ - ٢٠ ٪ من احتياجات الري .

تغيير نظام الري :

قد يكون من الأسهل التحكم فى الملوحة فى ظل الري بالرش والري بالتنقيط ، اذ ان اساليب الري السطحي عادة ليست قابلة للتعديل بالدرجة الكافية ، او للتحكم فى توقيت الري وعمقه ، فمثلا لا يمكن انقاص عمق الماء المستخدم فى الريه عن ٨ - ١٠ سم ، ولذلك فان الري على فترات متقاربة قد يقلل الملوحة ، ولكنه يحدث ضياعا للماء ويسبب عمقا (تطيلا) للتربة ينتج عنه ضعف الانتاج . والتغيير الى نظام الري بالرش او التنقيط كثير التكاليف ، وينبغى ان يكون تبريره مبنيا على ما يتوقع من تحسين الانتاج كما ونوعا ، وعلى المزايا الاخرى التى يمكن تحقيقها من ذلك .

وعندما يكون ماء الري رديء الصفات فان الانتاج فى ظل نظام الري بالتنقيط يكون افضل بسبب استمرار الرطوبة فى التربة ، والتدوير يومية عما يفقد منها بالخيز والنتج . والري بالرش على فترات متقاربة قد يؤدى الى النتائج نفسها ، الا ان هذا النظام يعيبه احتراق اوراق بعض المحاصيل الحساسة وسقوطها ، وهو أمر يؤدى الى ضعف الانتاج ، وقد يصل الى هلاك المحصول .

ومع الري بالتنقيط تتجمع الاملاح على سطح التربة عند المحيط الخارجى للمساحات التى تبللها القطرات ، وكذلك قد تتجمع الاملاح تحت القطرات . واستخدام الري اليومي بانتظام يضمن تحرك الرطوبة الى أسفل بصفة مستمرة تقريبا ، فيمكن التحكم فى هذه الاملاح . ولا

وترى وزارة الري فى خطتها لتدبير موارد مائية اضافية حتى سنة ١٩٩٠ ، ان تعيد استخدام الكميات المستعملة حاليا :

منطقة شرقى الدلتا	٣,٦٤٠ مليار
منطقة وسط الدلتا	١,٥٤٢ ,,
منطقة غربى الدلتا	١,٨٢٦ ,,
منطقة الفيوم	٢٥٠ ,,

الاجمالى ٧,٢٥٨ مليار

وتقدر تكاليف رفع مياه الصرف لاعادة استخدامها للري بنحو ١,٥ - ٢ جنيه لكل ١٠٠٠ م^٣ :

المشكلات الناشئة من اعادة استخدام مياه الصرف للري :

مشكلة الملوحة :

عندما تزيد كمية الإملاح فى مياه الري وتتجمع فى منطقة الجذور يعانى النبات جهدا فى استخراج المياه الكافية من محلول التربة الملحي ، وقد ينتج عن ذلك تأخر أو ضعف فى النمو .

ويختلف تأثير الملوحة فى الأطوار المختلفة للنبات . وقد يسرى هذا التأثير - غير ملحوظ - حتى يظهر فى ضعف انتاج المحصول . وقد اتضح ان الطبقة العليا من الجذور تتأثر بدرجة الملوحة أكثر من الطبقة الدنيا منها ، ولذا بزيادة الإملاح ينبغى استعمال المياه بالقدر الكافى لتخلل طبقة الجذور بأكملها ، وتسمى هذه العملية " غسل التربة " ويمكن اجراء ذلك فى كل رية ، ويكون ذلك ضروريا عندما تكون الاملاح قد تجمعت بدرجات من التركيز قريبة من الخطورة . وقد يتم الفصل بواسطة ماء المطر فى الشتاء أو بالري بكفاءة منخفضة ، كما هو الحال فى الري بالغمر . ونسب اساليب الري ذات الكفاءة العالية يجب اضافة ١٠ - ٢٠ ٪ من احتياجات الري من أجل عملية الفصل .

وهناك اجراءات يمكن اتباعها فى الري والزراعة لتجاوز مشكلة الملوحة ، ولتحسين اتاحة مياه التربة للمحاصيل ، وتشمل هذه الاجراءات ما يلى :

- × الري على فترات قصيرة لضمان اتاحة المياه فى الجزء الأعلى من منطقة الجذور لغسل املاحها أولا بأول .
- × اختيار محاصيل تتحمل الملوحة .

كالجيس وحامض الكبريتيك .

- تغيير مصدر مياه الري أو خلطها بمياه أفضل .

- استعمال الري السطحي أو الري بالتنقيط بدل الري بالرش .

مشكلات أخرى :

وهناك مشكلات أخرى قد تنشأ عن إعادة استخدام مياه المصارف ،

ومنها :

كثرة نمو الحشائش في الأرض وتأخر نضج المحاصيل الناتج عن زيادة الأزوت في مياه الري ، كما أن وجود البيكربونات - ولو بنسب قليلة - في مياه الري بالرش ، يسبب في الأجزاء الجافة الحارة رواسب بيضاء على ثمار الفاكهة أو على الأوراق ، تعوق تسويق الثمار أو نباتات الشتل .

ويقوم معهد أبحاث الصرف بوزارة الري منذ بضع سنوات بدراسة تأثير الري بمياه الصرف في بعض محطات التجارب على التربة ، وعلى إنتاج المحاصيل المختلفة ، ولابد من متابعة هذه الدراسات والتوسع فيها في مختلف مناطق وسط وشمال الدلتا وفي الفيوم ، وهي المناطق المقرر ربيها بخلط من مياه النيل ومياه المصارف حتى يمكن إيجاد الحلول للمشكلات التي تنشأ عن ذلك في وقت مبكر .

مشكلات بحيرتي المنزلة والبرلس :

إن خطة وزارة الري في إعادة استخدام ١٠ مليار متر مكعب من مياه الصرف للري في الوجه البحري بعد خلطها بمياه النيل ، سوف تؤثر على ملوحة مياه البحيرات ، فتزداد درجات تركيز الأملاح بها وتقرب من درجة تركيز مياه البحر .

وسوف يكون أشدها تأثيرا بذلك بحيرة المنزلة ، وهي - في الوقت الحاضر - أقل البحيرات ملوحة . وتبلغ مساحة البحيرة نحو ٣١٠ ألف فدان . وقد قامت وزارة الري بقياس درجات ملوحتها منذ ديسمبر ١٩٧٣ فأتضح أن أعلى ملوحة فيها تبلغ ٣٥٧٧ جزءا في المليون بجوار الملاحات شرقي دمياط ، بينما تبلغ الملوحة وسط البحيرة ١٣٥٠ جزءا في المليون . ومن المقرر في خطة وزارة الري إعادة استخدام نحو ٣,٦ مليار متر مكعب في السنة من مياه المصارف ، كانت كلها تقريبا تصب في بحيرة المنزلة ، وهو ما يعادل ٢,٦ متر من عمق البحيرة سوف تحل محلها مياه البحر ، الأمر الذي يرفع درجة ملوحة مياه البحيرة إلى ما يقترب من درجة ملوحة مياه البحر . وإذا تم ذلك فانه سوف يؤثر تأثيرا

يمكن اغفال تراكم الأملاح على السطح مع مرور الزمن ، فإذا كانت كمية مياه المطر كافية للغسل أو لا تسقط على فترات متقاربة ، فقد تحدث مشكلات يلزم لمعالجتها إجراء الغسل بالري السطحي أو بالرش قبل الزراعة .

ضعف نفاذية التربة :

يترتب على ضعف نفاذية التربة نقص كمية المياه التي تختزن في التربة ، وأهم أسباب ضعف النفاذية هي :

- انخفاض ملوحة المياه ، فالمياه التي تقل موجاتها الكهربائية عن أر مللومر / سم تزيل من سطح التربة الأملاح والمعادن القابلة للذوبان والجير وتسبب انتشار الجسيمات الناعمة فتملأ الفراغات البينية ويصبح سطح التربة ضعيف النفاذية .

- ارتفاع نسبة الصوديوم في الماء يسبب ضعف نفاذية التربة بشكل خطير ، ويصبح حصول النبات على حاجته من الماء أمرا بالغ الصعوبة ، وتنشأ إلى جانب ذلك مشكلات أخرى لضعف تهوية التربة وانتشار الحشائش ، بسبب ركود الماء على سطح الأرض ، وظهور بعض الأمراض النباتية .

وتعالج مشكلة ضعف نفاذية التربة عادة باستعمال مصلحات التربة كالجيس والكبريت وحامض الكبريتيك ، كما يلزم الري على فترات متقاربة وزيادة عدد ساعات الري ، مع تجميع وإعادة استعمال المياه الفائضة من الري .

تسمم النباتات :

يحدث تسمم النبات بسبب امتصاصه لمواد سامة تتجمع في مياه الري فتتضعف الإنتاج ، وقد تقضى على المحصول . والمواد السامة في هذا المجال هي البورون ، والدرجات العالية من الصوديوم والكلوريدات . وليست جميع المحاصيل على درجة متساوية من الحساسية لهذه السموم . ومشكلات التسمم عادة تصاحب مشكلات الملوحة وضعف النفاذية وتعددها . والحساسية للبورون تظهر في العديد من المحاصيل ، وتتركز في أشجار الفاكهة والأشجار الخشبية .

ولتقليل تأثير المواد السامة تتبع الإجراءات الآتية :

- الري على فترات متقاربة .
- استعمال كميات إضافية من الماء للغسل .
- في حالات التسمم من الصوديوم تستعمل مصلحات التربة

المجارى، وتحويل مياهها الى مياه ملوثة تنبعث منها الروائح الكريهة ولا تصلح للرى.

وتقرير استخدام مياه الصرف الصحى للرى ينبغي الا يبنى على قواعد عامة، بل على اعتبارات خاصة بالماء والتربة والمحاصيل، فيسمح برى المحاصيل بمياه الصرف الصحى اذا توفرت فيها الصفات الأساسية للمياه الصالحة للرى. وبالإضافة الى ذلك هناك عوامل أخرى يجب مراعاتها فى استخدام مياه الصرف الصحى للرى ، فالى جانب مشكلات الملوحة والتغذية والتسمم التى ذكرت فى إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى، توجد للرى بمياه الصرف الصحى مشكلاته الكيميائية والبيولوجية والطبيعية.

وتشمل المشكلات الطبيعية المواد الصلبة العالقة ودرجة الحرارة والروائح.

فالمواد الصلبة العالقة قد تسد مسام التربة وتغطى سطح الأرض، فتضعف نفاذيتها وتقل تهويتها، ويتوقف حجم هذه المشكلة على درجة معالجة الصرف الصحى قبل استعمال مياهه، وقد تكون المادة العضوية مفيدة للتربة اذا أحسن استعمالها دون التعرض لمشكلات التهوية والرائحة.

وليس اللون أثر فى استخدام المياه للرى، إلا أنه يكون عادة دليلا على وجود المادة العضوية.

ودرجة الحرارة ليست فى الغالب مشكلة. إذ أن مياه الصرف الصحى عادة ذات درجة حرارة عادية. أما الروائح فهى تدل عادة على نقص التهوية وعلى وجود مركبات لا هوائية من المواد العضوية. وماء الصرف الصحى المعالج علجا أوليا فقط يكون عادة ذا رائحة قوية يفيضها سكان المنطقة ولذلك لا يستعمل إلا فى المناطق المنعزلة.

وأما مشكلة الخواص الكيميائية فى مياه الصرف الصحى، فهى ان هذه المياه بما تحتوى من مخلفات المصانع قد تحتوى على مواد سامة، فالبورون والكاديوم والزنك والنحاس والزرنيخ والرصاص والمنجنيز والزنك، كلها عناصر يجب تقديرها بدقة قبل الموافقة على استخدام المياه للرى. وان كان التلوث بالعناصر النادرة قد يؤدى لسد عجز التربة فى هذه العناصر، فنقص الزنك وبعض العناصر الأخرى مثلا، يمكن علاجه أحيانا بالرى بمياه الصرف الصحى.

أما مشكلة الخصائص البيولوجية فتتمثل فى وجود البكتريا

سينا على الثروة السمكية فى البحيرة ، فضلا عن تداخل المياه المالحة مع المياه الجوفية العذبة ، بتراجع الخط الفاصل بينهما ، الأمر الذى يؤثر على الأراضي الزراعية تأثيرا سينا.

اما بالنسبة لبحيرة البرلس التى تبلغ مساحتها حوالى ١٣٦,٠٠٠ فدان ومتوسط ملوحتها ١٥٠٠ جزء فى المليون ، فالمياه المقترح إعادة استخدامها من المصارف التى تصب فى البحيرة نحو ١,٢ مليار متر مكعب سنويا أى ما يعادل عمق ٢,١ متر من ماء البحيرة ، وسوف يترتب على ذلك زيادة درجة تركيز الأملاح بمياه البحيرة ، الأمر الذى يؤثر على الثروة السمكية بها ، وكذلك الحال فى بحيرتى ادكو ومريوط .

وحتى الآن لم تقدر الخسائر التى سوف تنتج من تدهور الثروة السمكية بالبحيرات عندما تحرم من تلك الكميات من مياه المصارف قليلة الملوحة ، وكذلك لم يدرس أثر ذلك فى تداخل مياه البحر مع المياه الجوفية فى شمالى الدلتا ، وهما امران جديران بالدراسة قبل التوسع فى استخدام مياه الصرف ، كما تقدر وزارة الرى فى خطتها لتدبير الموارد المائية حتى سنة ٢٠٠٠ .

إعادة استخدام المياه الناتجة عن الصرف الصحى : استخدمت المياه الناتجة عن الصرف الصحى للرى منذ عشرات السنين ، فمئذ نحو ستين عاما استخدمت مصر مياه الصرف الصحى فى رى أراضي مزرعة الجبل الأصفر . وتستعمل الآن مياه الصرف الصحى فى الرى بالتبطين وحلوان وأسيوط . ومياه المجارى تحتوى على نسبة لا تزيد عادة عن ٢ ٪ من المواد الصلبة بعضها ذائب والآخر معلق وتحتوى هذه المواد الصلبة على مواد عضوية ينبغي التخلص من جزء منها بالترسيب، ومن الجزء الآخر بالأكسدة البيولوجية، فبالترسيب يمكن التخلص من حوالى ٤٠ ٪ من هذه المواد، ومن الباقي بالأكسدة البيولوجية، وفى مصر الآن يصرف الجزء الأكبر من مياه الصرف الصحى التى تبلغ نحو ١,٥ مليار متر مكعب سنويا، فى المصارف الزراعية، بعضها معالج علجا أوليا بفصل المواد العالقة والبعض الآخر دون علاج، وينتظر ان يصل هذا الرقم الى ٢,٨ مليار، ويترتب على صرف مياه الصرف الصحى فى المجارى المائية دون أى علاج ميكانيكى لفصل المواد العالقة، أو علاج بيولوجى لأكسدة المواد الذائبة والمواد العالقة غير القابلة للترسيب - نفاذ الأكسجين الذائب فى مياه المجارى المستقبلية بسبب أكسدة المواد العضوية الذائبة وغير الذائبة بيولوجيا، وهو امر يؤدى الى القضاء على الثروة السمكية فى هذه

والفيروسات وغيرها من الكائنات الدقيقة التي تسبب الأمراض، فمياه الصرف الصحي الخام عادة مليئة بكل أنواعها، ودرجة التنقية من هذه الكائنات تتوقف على طريقة المعالجة المستخدمة.

واحتواء مياه الري على نسبة كبيرة من البكتيريا والفيروسات والطفيليات تسبب أمراضا مختلفة للإنسان، وتنتشر هذه الأمراض بين العمال القائمين بزراعة الأرض المروية، وتنتقل منهم إلى كثير من أفراد المجتمع. كما أن تداول المحاصيل المعرضة للتلوث ينشر الأمراض.

وتجرى هيئة الصرف الصحي الآن بحوثا - لمعرفة أثر استخدام مياه المجارى، بدرجات معالجتها المختلفة - بمنطقة أبو رواش على الصفات الطبيعية والكيميائية للتربة وعلى المحاصيل التي تروى بها، وعلى صحة الإنسان، سواء من ناحية القائمين بالزراعة أو من ناحية المحاصيل التي يمكن زراعتها بمياه الصرف الصحي، لتجنب أى خطر ينتج عن التلوث بالبكتيريا أو الفيروسات أو تراكم العناصر الدقيقة والمعادن الثقيلة على النباتات، وكذا تأثير مياه الصرف الصحي على الخزان الجوفى للمنطقة.

ومن مزايا إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة أنها تفيد فى استصلاح الأراضي الصحراوية، فهي تحسن خواص هذه الأراضي بزيادة قدرتها على الاحتفاظ بالماء وتحسين قوامها، وانخفاض الرقم الهيدروجينى، وزيادة نسبة المادة العضوية مع وفرة العناصر الغذائية الرئيسية. الأمر الذى يجعل انتاجية هذه الأراضي تفوق مثيلاتها التي تروى بالمياه العذبة.

وتقدر تكاليف معالجة مياه الصرف الصحي لتكون صالحة لإعادة استخدامها فى الري بمبلغ يتراوح بين ٢٠، ٣٠ جنيها لكل ١٠٠٠ متر مكعب تبعا لحجم المياه وأساليب المعالجة. وتعتبر هذه التكلفة مرتفعة اذا قيسبت بتكلفة الموارد المائية الأخرى، ولا تبرر إعادة استخدام هذه المياه للري فقط، ولكن التخلص من تلوث المجارى المائية وتلافى أخطاره الصحية هو المبرر الأساسى.

المياه الخارجة من المصانع :

تحتوى المياه الخارجة من المصانع على نسبة كبيرة من الأملاح المذابة والحوامض ومن الزيوت والشحوم، ويلزم لجعلها صالحة للري اجراء عمليات تصفية وترسيب وفصل ثقلى، ومعالجة كيميائية أحيانا.

وتبلغ كميات المياه الخارجة من المصانع فى الوقت الحاضر نحو ٧٠٠ مليون متر مكعب سنويا، ومن المقدّر ان تصل إلى مليارين من

الأمطار المكعبة فى سنة ٢٠٠٠.

وتصب مياه بعض المصانع فى النيل فى الوقت الحاضر، ويظهر أثرها واضحا فى بعض المواقع، ففي شمالى قوص وفى شمالى حلوان تنقص نسبة الأكسجين المذاب بسبب صرف مياه المصانع وتختفى هذه الظاهرة بعد بضعة كيلومترات من مواقع الصرف، وما زالت مياه النيل بصفة عامة على درجة عالية من الجودة والصلاحية للري والأغراض المنزلية. وأكثر الصناعات اخراجا لتركيزات عالية من المواد العضوية أو المركبات السامة هي: صناعات المبيدات الحشرية والمدايق والصناعات النوائية وصناعات البلاستيك والكاوتشوك وصناعات الألبان ولب الورق والورق والزيت والصابون والصناعات الكيميائية بصفة عامة.

ومصدر المياه المستعملة فى بعض هذه الصناعات مياه جوفية عالية الملوحة، ولكن الخارج منها يصرف فى مصارف سطحية.

وتكاليف معالجة المياه الخارجة من المصانع لتصبح صالحة للري تختلف كثيرا باختلاف الصناعات، ولكنها عموما باهظة وتبلغ ٢٨ جنيها لكل ١٠٠٠ متر مكعب، وتصل إلى ١٠٠٠ جنيها لكل ١٠٠٠ متر مكعب فى المياه الخارجة من المدايق، لذلك لا تمثل إعادة استخدام هذه المياه للري مبررا اقتصاديا، ما لم تكن هناك فوائد أخرى.

المياه الخارجة من محطات توليد القوى الكهربائية:

معظم المياه الخارجة من محطات توليد القوى الكهربائية هي مياه تبريد نظيفة وتكاد تكون المعالجة مقصورة على مياه غسل القزانات التي تحتوى عادة على نسبة عالية من الأحماض.

وتقدر كمية المياه المستخدمة فى الوقت الحاضر فى محطات توليد الكهرباء بنحو ٢ مليار متر مكعب سنويا، ينتظر أن تصل إلى ضعف ذلك فى سنة ٢٠٠٠. وتكاليف معالجة المياه الخارجة من هذه المحطات تقدر بنحو ٤,٥ جنيها لكل ١٠٠٠ متر مكعب، ولذلك يمكن إعادة استخدام هذه المياه للري اقتصاديا، ويجب المحافظة عليها واعادتها إلى النيل أو الترع الكبرى. والمشكلة الوحيدة فى إعادة هذه المياه هي ارتفاع درجة حرارتها، الا انه يمكن معالجة ذلك بإيجاد بعض العوائق فى المجارى التي تم توصيلها إلى قنوات الري لأطالة فترة وصولها، وبذلك تنخفض درجة حرارتها إلى ما يقرب من درجة حرارة الجو.

التوصيات

وقد أبرزت المناقشات التي دارت فى المجلس حول هذا الموضوع الاتجاهات والآراء الآتية:

الزراعى الأفقى بإجراء الدراسات المتكاملة اللازمة لذلك، ودراسة
الامكانات الهندسية والاقتصادية لتجميع مياه الصرف لاستغلالها فى
زراعة محاصيل معينة، مع القيام بالدراسات المستمرة على جميع
العوامل المتداخلة، والتي تفيد نتائجها فى الاستغلال الأمثل لهذه المياه
فى الري، وفى الحصول على أقصى عائد زراعى اقتصادى منها.

ويمكن فى هذا المجال انشاء مزارع تجريبية لاستخدام مياه
المصارف فى الري - بحالتها أو بعد معالجتها - على مساحات تكفل
استخدام نتائجها فى الدراسات الاقتصادية وذلك كدراسة تطبيقية
لموضوع الاستفادة من مياه الصرف الصحى.

- ضرورة فصل مياه المجارى عن مياه الصرف واستعمالها فى
استصلاح واستزراع أراض جديدة، وعدم صرف مياه المجارى فى
المصارف الا بعد معالجتها.

- التحفظ فى خلط مياه المصارف مع مياه الري التى تغذى الأراضى
الخصبة المزروعة حالياً فى الدلتا والوادي، حتى لا تتعرض هذه
الأراضى للتدهور بسبب ذلك.

- مراعاة حاجة الأرض التى سوف تروى بمياه مخلوطة من مياه
المصارف ومياه النيل الى الغسل وزيادة المقننات المائية لهذه الأراضى
بالمقدار اللازم لذلك.

- وجوب تكثيف دراسة اثر تحويل مياه المصارف عن البحيرات فى
زيادة ملوحة هذه البحيرات، وفى تداخل المياه الجوفية الملحية مع المياه
الجوفية العذبة ومدى امتداد هذا التداخل الى الجنوب تحت اراضى
الدلتا، وتأثير ذلك على الأراضى الزراعية فى المنطقة الحرجة.

- وجوب حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث، وذلك بتعاون
الوزارات والهيئات المعنية فى التنفيذ الجاد والحاسم للقانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٨٢ الذى يوجب معالجة المخلفات والنفايات المتخلفة من المدن
والمصانع وترويقها وتعقيمها بدرجة كافية قبل صرفها الى النيل
والمجارى المائية، وذلك منعا من التلوث وحفاظا على الصحة العامة.

× أهمية ترشيد استخدام مياه الري، حتى يمكن التوسع فى زراعة
مساحات أكبر بكميات المياه المتاحة حالياً، ويساعد على تحقيق ذلك
الأخذ بنظام الري بالتنقيط أو الري بالرش، كما يفيد فى هذا المجال
الحرص على الاستفادة بمياه السدة الشتوية.

× استخدام بحيرة المنزلة كخزان للمياه العذبة سوف يفيد فى
الزراعة وفى انتاج الطاقة الكهربائية، وتجفيفها سوف يحرم البلاد من
مصدر للثروة السمكية.

× الافادة من بحوث الهندسة الوراثية فى استنباط محاصيل
تتعايش مع المياه المالحة.

× غسل الأراضى من الاملاح الزائدة يحتاج الى وفرة المياه ، فى
حين ان الشكوى قائمة من قلة كمية المياه.

وعلى ضوء الدراسة السابقة وما دار حولها من مناقشات وما برز
من اتجاهات وآراء وتأكيدا لما سبق أن أوصى به المجلس فى دوراته
السابقة بشأن الموارد المائية الحاضرة والمستقبلية، وكذلك مياه الري
واستخدامها على المدى الطويل واستخدام مياه الصرف فى اغراض
الري، يوصى بما يلى:

- اىخال نظام اعادة استخدام مياه نهايات الترع والمساقى والمياه
الفائضة من ري الحقول، فى تصميم شبكات الري فى الاراضى
الجديدة، للاستفادة بهذه المياه ورفع كفاءة استخدام المياه فى الري.

- الاستمرار فى البحوث الجارية لمعرفة افضل الطرق لاعادة
استخدام مياه المصارف للري. ووضع القواعد السليمة بحيث لا تنشأ
عن ذلك مشكلات فى المستقبل، مع دراسة الطرق المثلى لخدمة الأرض
وتنظيم استخدام الأرض والمياه، واختيار التركيب المحصولى والدورة
الزراعية التى تتناسب مع نوع التربة والمياه المستخدمة، وفى هذا
الصدد يمكن الاهتمام بدور الهندسة الوراثية فى النبات بهدف استنباط
محاصيل تتعايش مع المياه المالحة . ويتعين ان تتعاون الجهات المعنية
لوضع السياسة اللازمة للاستفادة من مياه الصرف فى اغراض التوسع

وقد صاحب ذلك توقف دورة الفيضان بالنسبة للأراضي المصرية، وانقطاع رواسب الطمي التي كانت تحملها مياه الفيضان وترسب بعضها على التربة المنزرعة في الوادي والدلتا كل عام. ويستهدف المجلس من هذه الدراسة، أساسا، استكشاف آثار فقدان طمي النيل على التربة المصرية القديمة في الدلتا والوادي. ولما كان خصب التربة وقدرتها الانتاجية محصلة لتداخل ومدى تكامل عدد كبير من الخواص التي ورثتها التربة أو اكتسبتها في موقعها، ولعوامل متغيرة بسبب فعل الانسان، فقد أصبح ضروريا أن تتعرض الدراسة للظروف التي تستغل تحتها التربة المصرية الزراعية قبل وبعد فقدان الطمي، حتى يمكن تقييم آثار انقطاع الطمي ووضع الاسلوب الأمثل لمواجهتها.

منشأ التربة في الوادي والدلتا: تكونت التربة في الوادي والدلتا بسبب ترسب مواد عالقة مشتقة من الصخور القارية والمتحولة التي تكون الهضبة الأثيوبية، والتي حملتها مياه فيضان النيل الى مصر منذ نهاية عصر البليستوسين. وترقد هذه التربة الرسوبية في الدلتا فوق طبقة سميكة من رواسب الرمل الكوارتزي التي تحتوى ايضا على طبقات من الزلط ورواسب عدسية من الطين اللزج، ويعتقد أن هذه المواد قد ترسبت في زمن كان فيه البحر المتوسط ممتدا لمسافة كبيرة الى الجنوب من موقع شاطئه الحالي وقبل أن يشق النهر مجراه داخل مصر، ويتراوح سمك هذه الرواسب النهرية في المواقع المختلفة بين ٥، ٢٥ مترا بمتوسط يقدر بحوالي تسعة أمتار، كما يقدر متوسط الترسيب السنوي على الأراضي التي كانت تغمرها مياه الفيضان بحوالي ٩.٠ ملليمتر سنويا.

ويعزى التباين في قوام التربة بالدرجة الأولى الى التفاوت في عملية ترسيب المواد التي تحملها مياه الفيضان، بسبب سرعة التيار وحجم هذه المواد، فالمواد الخشنة (الثقيلة) ترسب أولا في الجنوب وقرب المجرى الرئيسى للنهر، بينما المواد الناعمة تترسب في أقصى الشمال، الأمر الذي ترتب عليه اختلاف رأسى وأفقى في قوام القطاع، يؤثر بالتالى على خواصه الأخرى.

ومن المعروف أن مياه الأنهار تنقل معها مواد ذائبة مثل: الأملاح

انقطاع الطمي وأثره على التربة المصرية

مصر هبة النيل، وقد حرص الانسان المصرى على استثمار هذه الهبة وتنمية وتطوير استغلالها، وصيانتها على مر العصور، فبذل - ومازال يبذل - الكثير من جهده وفكره وماله للتعايش مع النهر وتهذيبه، وتطوير فيضانه، والاستفادة المثلى من مياهه، حتى أصبح بخبرته في ترويض النهر وتنمية موارده وتسجيل أوصاده واقامة المنشآت على مجراه وتصميم شبكات الري، وكذلك في خدمة وزراعة أراضي الرسوبية وفلاحتها وتطوير الانتاج الزراعي منها - مثلا يحتذى.

ولقد نتج عن اطوار النمو السكانى في مصر واعتمادها الأساسى على الزراعة المروية أن تزايد الضغط على الرقعة المنزرعة للحصول على انتاج أكثر، الأمر الذى استلزم اتخاذ اجراءات اعتبرت حتمية للسيطرة التامة على كل قطرة من المياه، لضمان الوفاء باحتياجات مشروعات التوسع والتنمية الزراعية رأسيا وأفقيا، ولد الصناعة والاسكان والكهرباء والملاحة بما يلزمها من مياه.

وكان علي مصر إذن أن تلجأ في تدبير احتياجاتها المائية على طول السنين الى التخزين المستمر لضمان الماء أولا، لأنه العامل المحدد للتوسع الزراعى والتنمية المطلوبة في هذا القطاع وفى سائر النشاطات الأخرى، وبذلك امكن ضمان الاحتياجات المائية للتركيب المحصولى وتحويل اراضى الحياض الى الري المستديم، والوقاية من مخاطر الفيضانات العالية.

السنة	اكتوبر ، ديسمبر	المجموع
١٩٣٠	١٠.٢٨	٨٣.٠٠
١٩٣٣	١٨.٢٣	١٥٧.٠٠
١٩٣٦	١٨.٧٥	٢٢٨.٠٠
١٩٣٩	٩.٢٠	٨٤.٠٠
١٩٤٢	١٢.٩٢	١٤١.٠٠
١٩٤٥	١٧.٧٤	١٢٣.٠٠
١٩٤٨	١٣.٦٥	٩٨.٠٠
١٩٥١	١٠.٢٢	١٠٦.٠٠
١٩٥٤	٥.٦٥	٧٩.٠٠

كما يوضح الجدول التالي، نقلا عن كتاب (مصر والنيل بعد انشاء السد العالي) أرقام المتوسطات الشهرية لتركيزات الطمي في مياه النهر ، نقلا عن أرصاد تم تسجيلها خلال ثلاثين عاما قبل انقطاع الفيضان في مصر:

أشهر العام	تركيز الطمي	
	جزء في المليون	مليون طن
يناير	٨٤	٠.٢٩
فبراير	٦٠	٠.١٥
مارس	٥٣	٠.١١
أبريل	٥٠	٠.١٣
مايو	٤١	٠.٠٨
يونيو	٤٤	٠.٠٩
يوليو	٢٧٨	١.٨١
أغسطس	٢٨٢٠	٥٦.٢٢
سبتمبر	٢٤٩٧	٥٦.٦٤
أكتوبر	١٠٣٢	١٥.٥٤
نوفمبر	٢٩٤	٢.١٥
ديسمبر	١٢١	٠.٥٣
المجموع		١٣٣.٧٤

والجزيئات العضوية، وحمل نهر النيل من هذه المواد الذاتية يعتبر ضئيلا عند مقارنته بغيره من الأنهار الأخرى (١٠ - ١١ مليون طن/ سنة في النيل، ١٣٦ مليون طن/ سنة في نهر المسيسيبي).

طمي النيل :

كثيرا ما يستعمل لفظ (غرين) بدلا من لفظ (طمي) على أساس أن اللفظ الأخير يعبر عن حالة قوام التربة ونسب المكونات الصلبة (رمل - سلت - طين) فيها، فيقال تربة طميية أو طميية طينية، حتى وان لم تكن مكونة من غرين مياه النيل. وعموما فسيستعمل لفظ الطمي هنا لوصف المواد العالقة التي تحملها مياه النيل، وفيما يلي دراسة للمواد العالقة تتناول حملتها الكلية وتحليلها الميكانيكي والمترولوجي وخواصها الكيميائية:

الحمولة الكلية : تتفاوت حمولة مياه النهر من المواد العالقة من سنة الى أخرى بل وفي مواسم العام المختلفة بسبب التباين في كثافة سقوط الامطار على الهضبة الاثيوبية وسرعة الفيضان . ويوضح الجدول التالي هذا التفاوت طبقا للتقديرات التي اجريت في خلال الفترة من ١٩٣٠ - ١٩٥٤ عند الجعافرة :

السنة	المقادير في مواسم العام المختلفة - بالمليون طن مترى		
	يناير ، فبراير	أبريل ، مايو	يونيو ، سبتمبر
١٩٣٠	٠.٤٩	٠.٥٢	٧١.٤٠
١٩٣٣	٠.٥٩	٠.٥٨	١٣٧.٥٧
١٩٣٦	٠.٤١	٠.٦١	٢٠٨.١٦
١٩٣٩	٠.٥٢	٠.٦٩	٧٣.٣٧
١٩٤٢	٠.٤١	٠.٧٢	١٢٦.٩٤
١٩٤٥	٠.٣١	٠.٦٣	١٠٣.٩٤
١٩٤٨	٠.٤٤	٠.٧٥	٨٣.٠٨
١٩٥١	٠.٣٩	٠.٥٤	٩٤.٧١
١٩٥٤	٠.٣٨	٠.٦٦	٧٢.١٧

التركيب المنرالوجي :

أوضح تحليل المنرالوجي لطين النيل (نشر في عام ١٩٣٩) أن نسب المكونات المعدنية فيه كما يلي:

كوارتز	١٨٪	الطين	٣٠٪
فلسبار	٢٠٪	سيفيني	١٠٪
هورنبلند	١٢٪	كالكسانيت	٢.٣٪
أوجايت	٣٪	أكاسيد حديد متآدته	٥.٥٪
بوتايت	٦٪	كاؤولين	٢٤.٥٪
ماجنيثايت	١٪	إباتايت	٠.٥٪

يضاف الى ما سبق المادة العضوية وتركيزها ٥.٥٪.

وأوضح تحليل آخر أجري في عام ١٩٥٠ أن التكوين المعدني للرواسب الحبيبية في مياه النيل يشمل ٤٥ معدنا، وأن معادن الحديد والمائكا والهورنبلند والأوجايت تكون أكثر من ٩٠٪ من المعادن الثقيلة.

وقد درس المكون الطيني من المادة العالقة في الرياح المنوفى في خلال فيضان ١٩٥٩، ووجد أنه يتكون أساسا من الايللايت والمائكا المتآدرة.

واثبتت دراسات أخرى أجريت في عامي: ١٩٦١، ١٩٦٣ أن الطين هو أساسا ايللايت ومعه مونتوموريللونيت وكاؤولينايت. ويتكون جزء السلت (٢ - ٢٠ ميكرون) من: الكوارتز والبلاجيوكلاز والكاؤولينايت والايلايت والفير الميكولوايت، بينما يتكون الجزء الامامي من: كوارتز وفلسبار وبعض البايوتايت والرماد البركاني.

كما أكدت نتائج التحليل المنرالوجي لعينات من التربة الزراعية ومن جسات أبار في جميع انحاء الدلتا أن معادن الطين الشائعة بها هي: المونتوموريللونيت والايلايت والكاؤولينايت وبعض الكلوروايت.

كما اظهرت دراسة الخواص المنرالوجية لأراضي الوادي ما يلي: في حجم السلت (٢ - ٢٠ ميكرون) يسود الكوارتز ويليهِ الفلسبارات القلوية والبلاجيوكلاز.

وفي حجم الطين العادي (١ - ٢ ميكرون) يسود الكاؤولين والمونتوموريللونيت والايلايت.

وفي حجم الطين الغروي (أقل من ٠.٢ ميكرون) تسود مجموعة المونتوموريللونيت.

ويخلص الجدول التالي مقارنة بين خواص مجموعات الطين الثلاث الشائعة في التربة المصرية :

والواقع أنه توجد تقديرات عديدة لكميات المواد العالقة التي كان يحملها النهر في أثناء اشهر العام وفي الأعوام المختلفة، وصومما يمكن القول بأن متوسط كمية الطمي التي كانت تمر قبل انقطاع الفيضان عند وادي حلفا كان يصل الى ١١٠ ملايين طن في العام.

التحليل الميكانيكي :

أجرى تحليل ميكانيكي لعينات المواد العالقة في مياه فيضان ١٩٥٥

بين اسنا والقاهرة، فكانت نتائجه على النحو التالي:

موقع العينة	نسبة الحبيبات في الرواسب الصلبة		
	رمل %	سلت %	طين %
اسنا	٢٧	٤٥	٢٨
نجم حمادي	٢٣	٤٦	٣١
اسيوط	٢٠	٤٦	٣٤
بنى سويف	١٤	٤٧	٣٩
القاهرة	١٨	٤٣	٣٩

ومن تحليل آخر لعينات مياه فيضان ١٩٦٣ عند الجعافرة والقاهرة

كانت النتائج كما يلي:

الحبيبات	متوسط قطر الحبيبة		النسب المئوية لتركيز الحبيبات
	بالمليمتر	عند الجعافرة	قرب القاهرة
رمل خشن	٠.٢ - ٢	١.٦٪	١.٣٪
رمل ناعم	٠.٢ - ٠.٢	٢٤.٤٪	١٧.٧٪
سلت	٠.٢ - ٠.٢	٣٠.٠٪	٣٢.٠٪
طين غروي	٠.٠٠١ - ٠.٠٠٢	٥.٣٪	٥.٨٪
طين غروي	أقل من ٠.٠٠١	٣٨.٧٪	٤٣.٢٪

وتشير الأرقام السابقة إلى أن مكون الطين يزداد - على حساب المكون الرمل - كلما اتجهنا شمالا، أما التغير في الحبيبات التي في حجم السلت فإن التغير فيها ضئيل ولا يأخذ اتجاها محدد.

الوجه البحرى يخص الفدان منها ٠.٤٦١ طن/عام.
وفى تحليل لفيضان عام ١٩٦٣ استنتج ان ٣٩ مليون طن من الطمي
ترسبت فى المساحة بين الجعافرة والقاهرة، منها ٢٦ مليون طن ترسبت
على المساحة المغمورة بين اسيوط والقاهرة على التربة الزراعية وفى
المجارى المائية، وان متوسط المادة العالقة التى ترسبت فى قنوات الري
بالوجه القبلى بلغت ١٦ مليون طن فى العام.

ولقد قدرت هيئة السد العالى فى عام ١٩١٧ ان ثلثي الكمية الكلية
للطمي كانت تترسب على اراضى الحياض، وان كمية المادة العالقة التى
كانت تترسب سنويا على اراضى الدلتا هى ١٢ مليون طن تقريبا، بينما
يذكر تقرير آخر ان ما كان يترسب سنويا على اراضى الوجه القبلى من
الطمي قبل بناء السد العالى بلغ حوالى ١٦ مليون طن، وعلى اراضى
الوجه البحرى ١٠ ملايين طن، وهى ارقام اقرب الى الواقع، إذ أنها
تعطى متوسطا للترسب قدره ٥.٦٧ طن للفدان فى العام: أى بسمك
حوالى ٠.٩ ملليمتر.

الراسب فى المجارى المائية :

اذا كان الاهتمام بالنسبة لطمى النيل موجها الى ما كان يترسب مع
مياه الفيضان على التربة المنزرعة، فلا يصح اغفال الكميات الضخمة
التي كانت تترسب سنويا فى مجارى الري والصرف بدرجاتها المختلفة
ويجرى تطهيرها فى كل عام خلال السدة الشتوية، ونواتج هذا التطهير
كانت تستغل فى اغراض رئيسية ثلاثة، وذلك على الوجه التالى:

- يعاد جزء منه الى الاراضى الزراعية إما مباشرة أو بعد استخدامه
(للترييب) تحت المواشى مخلوطا بالمواد العضوية من مخلفات الحقل أو
من مخلفات الماشية.

- يستخدم فى (ضرب) الطوب، سواء للاستعمال الخاص أو فى
مصانع الطوب، وبذلك كان وجوده حماية للتربة الزراعية من التجريف
الذى يجرى حاليا، أو كان يقلل منه بعد أن زاد الطلب على الطوب - برغم
وجود البدائل للطوب - بسبب التوسع العمرانى الهائل.

- يضاف الى الاراضى الصحراوية الجديدة، خصوصا الرملية منها،

الخواص	طن مونتومور يللونيات	طن إيللايت	طن كاولينيات
متوسط قطر الحبيبة (ميكرون)	١.٠-٠.١	٢.٠-٠.١	٥.٠-٠.١
مساحة السطح الخارجى	كبير	متوسط	منخفض
السطح الداخلى (الينى)	كبير جدا	متوسط	لا يوجد
درجة التلامس والوزن	عالية	متوسطة	منخفضة
قدرة الانتفاخ	عالية	متوسطة	منخفضة
قدرة التبادل	عالية	متوسطة	منخفضة
فترة التبادل للكاتيونات	٨٠-١٠٠	٤-١٥	٣-١٥
ملييمكافى / ١٠٠ جم تربة			

الخواص الكيماوية :

أوضحت الدراسات العديدة التى اجريت على الخواص الكيماوية
للمواد العالقة فى مياه النيل انها تحتوى على عدد من المعادن مثل:
السليكون والالومنيوم والكالسيوم والمغنسيوم، علاوة على تركيزات أصغر
من البوتاسيوم والصوديوم والتيتانيوم والمنجنيز والنيروجين والفوسفور
والكبريت، وتتراوح نسبة المادة العضوية بين ٣-٦٪ وتقدر كربونات
الكالسيوم بحوالى ٤٪. أما العناصر الدقيقة فلم تجر عليها دراسات
كافية قبل انشاء السد العالى، وان كان عنصر البورون والمولبدنوم قد
وجدا بتركيزات ضئيلة جدا.

الراسب على التربة الزراعية :

تذكر تقارير متعددة أرقاما عن الكميات التى كانت ترسب من الطمي
على الاراضى الزراعية وفى قنوات الري، وفيما يلى بعض هذه الأرقام
التي استنتجت من تقديرات الطمي المار فى النيل عند وادى حلفا
والجعافرة والقاهرة ومواقع الرصد الأخرى: متوسط ما يترسب على
الاراضى الزراعية فى العام ١٣.٠٨ مليون طن موزعة كما يلى: ٨.٧٧
مليون طن على اراضى الحياض فى الوجه القبلى يخص الفدان
٧.٧٧٥ طن/عام، ٢.٨١ مليون طن بأراضى المشروعات فى الوجه
القبلى، يخص الفدان ٢.٣٦٦ طن عام ١.٤٩ مليون طن على اراضى

١٦.٦	١٩٧٠/٦٩	١٨.٢٤٦	١٩٦٤/٦٣
١٦.٢٦٠	١٩٧١/٧٠		
٢٢.٦١٩	١٩٧٢/٧١	١٧.٠٨٦	١٩٦٥/٦٤
١٨.٧٩٩	١٩٧٣/٧٢		

وتشير الأرقام الى أن متوسط مكعبات التطهير في السنوات الخمس السابقة مباشرة على انشاء السد العالي (١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٤/٦٣) بلغ ١٦.٣٦ مليون طن في العام، بينما بلغ المتوسط في خلال الخمس السنوات التالية (١٩٦٤/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩) ١٩.٢٩ مليون طن في العام، ثم انخفض قليلا في السنوات الأربع التالية الى ١٨.٥١ طن في العام. والأرقام السابقة لا تمثل حقيقة كمية الرواسب الكلية، إذ أنها لا تتضمن كميات التطهير من مجارى الري والصرف الحقلية، وهى تعبر فقط عن الكميات التى سمحت الميزانية بتطهيرها في تلك الأعوام، وهو أمر يستدعى تفسير الزيادة في متوسط هذه الأرقام بعد انقطاع الفيضان عنها قبله.

قيم العناصر الفعالة المضافة للتربة الزراعية :
يستخلص من التقارير المنشورة أن متوسط ما كان يناله الفدان من العناصر الفعالة قبل انقطاع الطمي، كما يلي :

كمية المادة العالقة الكلية	٥.٦٧	طن/فدان
كمية المكون الطيني منه	٢.١٠	طن/فدان
كمية المادة العضوية	٢٣٥.٠	كيلوجرام/فدان
البوتاسيوم	٤٠.٠	كيلوجرام/فدان
الأزوت	٧.٢	كيلوجرام/فدان
الفوسفور	٤.٠	كيلوجرام/فدان
المنجنيز	٩.٠	كيلوجرام/فدان
الزنك	١.٨	كيلوجرام/فدان
النحاس	١.٨	كيلوجرام/فدان

ومع أن هذه الأرقام تلقى الضوء على مدى الخسارة في العناصر

٢٣١

لتحسين خواصها الطبيعية وقدرتها على الاحتفاظ بالمياه، وبالتالي تستجيب بسرعة للاستصلاح والاستزراع.

وقد تسبب انقطاع ورود هذا الطمي وكثرة الطلب عليه في ارتفاع تكاليف اضافته الى الاراضى الصحراوية الجديدة، إذ وصل سعر المتر المكعب من ٥ - ٧ جنيهات تسليم الموقع. وتتجه البحوث حاليا الى استخدام مواد اخرى - مثل: مستحلب البيتومين وبعض المخلفات الكيماوية - ترش ثم تخلط بكميات ضئيلة على سطح التربة. كما بدأت شركات اجنبية كثيرة في انتاج أنواع متعددة من هذه (المصلحات) الا انها لاتزال في مرحلة التجريب في مصر. لتقرير مدى امكان التوسع في استخدامها، وهو امر يرتبط باقتصاديات انتاجها وتحديد أنواع الزراعات وأساليب الري في الاراضى الجديدة.

أما عن كميات هذه الرواسب فقد أشير ضمن نتائج ارساد الفيضان في أعوام ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٥٦ الى أن متوسط المادة العالقة التى ترسبت في مجارى الري بين أسوان والقاهرة بلغ ١٦ مليون طن. ومن المنطقي أن ما ترسب في قنوات شبكى الري والصرف الكثيفة في الوجه البحرى لا يقل عن ذلك.

وفيما يلي جدول ببيان مكعبات تطهيرات الترع خلال الفترة (٥٩/١٩٦٠ - ٧٢/١٩٧٣).

السنة	مليون م ^٣	قبل انقطاع الفيضان		بعد انقطاع الفيضان	
		مليون م ^٣	السنة	مليون م ^٣	السنة
١٩٦٠/٥٩	١٣.١٣٩	١٩٦٦/٦٥	٢٢.٤٠٣		
١٩٦١/٦٠	١٦.٦٤٣	١٩٦٧/٦٦	١٥.٨٥٥		
١٩٦٢/٦١	١٦.٦١٢	١٩٦٨/٦٧	١٥.٣٩٣		
١٩٦٣/٦٢	١٧.٠٦٨	١٩٦٩/٦٨	١٥.٧٢٧		

في اضافة كميات كثيرة من العناصر السماوية الكبرى والصغرى في المجال الجذري للنبات، بل وأيضا في العمل على أن تكون تركيبات هذه العناصر متوازنة بالنسبة لحاجة المحاصيل المزروعة، فالاضافات المتكررة من النيتروجين والفوسفات فقط تسبب - ان عاجلا أو آجلا - استنزافا للبوتاسيوم ولعناصر أخرى دقيقة كالحديد والزنك والنحاس والمنجنيز، وهو أمر ينتج عنه حالة من عدم الاتزان للنبات النامي، وبالتالي تدهور في الانتاج.

ويوضح الجدول على الصفحة التالية حجم الاستهلاك بالآلاف طن عنصر سمادى (ن، فو، ب، ك، م، يو، أ) في الفترة من عام ١٩٦٠/٥٩ حتى عام ١٩٧٩، ونسبة زيادة الاستهلاك في كل منها، على اعتبار أن سنة ١٩٥٩ هي سنة الأساس:

والمجموعات الفعالة فيها بسبب انقطاع ورود الطمي، فانه يلزم عند دراسة أثرها على السياسة السماوية ان يؤخذ في الاعتبار مدى تيسر كل عنصر في التربة، والمخزون منه فيها ومعدل تحوله إلى الحالة المتيسرة لامتناع النبات.

ويمكن للتدليل على ما سبق - أخذ البوتاسيوم كمثال، حيث تفيد الأرقام الموضحة سابقا أن الفقد الفعلي فيه الذي يلزم تعويضه من هذا العنصر هو ٢٤٠ ألف طن (بو) كل عام بواقع ٤٠ كجم/ فـ ٦ مليون فدان، وهذا ليس بالاستنتاج الحقيقي، فلقد أوضحت الدراسات أن طاقة امداد التربة المصرية حاليا لهذا العنصر من المخزون بها قدرة عالية، وبالتالي فانها ليست في حالة عاجلة الى التسميد بكل هذه الكمية، فضلا عن أن حاجة جميع الأراضي ليست على حد سواء، ويجب أن تدرس كل حالة على حدة طبقا للمحصول النامي.

تعويض الفاقد :

ان انقطاع ورود الطمي قد ترك آثاره السلبية على التربة المصرية، إذ حرماها من مصدر اضافة وتجديد سنوي لخصبها، غير أن خصب التربة وقدرتها الانتاجية - كما سبق توضيحه - محصلة لتداخل ومدى تكامل عدد كبير من الخواص التي ورثتها التربة أو اكتسبتها في موقعها.

ويتمثل الفقد الذي تسبب فيه انقطاع الطمي في نوعين :

- فقد كمي للطمي، كمكون معدني للتربة، وهو امر اصبح واقعا لا سبيل الي تغييره، ومن ثم ينبغي التعايش مع هذا الواقع واستثمار ما خلفه لنا الطمي منذ آلاف السنين من طبقات عميقة في الدلتا والوادي استثمارا سليما.

- فقد نوعي، يتمثل في فقد المواد الكيماوية التي كان يحملها الطمي كعناصر مغذية للنبات، وهو أمر أمكن تعويضه كما يتضح من أرقام الأسمدة المستخدمة حاليا ومقارنته بما كان يحمله الطمي من عناصر سماوية. وهنا لابد من التأكيد على ان التغذية السليمة للنبات ليست فقط

تمية الاستهلاك من السمدة الكيماوية (نيتروجينية - فوسفاتية - بوتاسية)
 في مصر منذ عام ١٩٦٠/٥٩ وحتى عام ١٩٧٩ (بالالف طن عنصر سمادى)

معدل الزيادة السنوية فى الاستهلاك			١٢	١٢	١٢	العام
١٢	١٢	١٢				
	١٢	١٢	١,٩	٣٦,٥	١٧٢	١٩٦٠/٥٩
			٢,٠	٣٢,٩	١٨١	٦٢/٦٠
			٠,٩	٣٦,٦	١٨٦	٦٢/٦١
			١,٠	٣٨,١	٢,٤	٦٣/٦٢
			١,٠	٤١,٧	٢٢٧	٦٤/٦٣
			٠,٦	٤٥,٠	٢٥٣	٦٥/٦٤
			٠,٤	٥١,٨	٢٨٠	٦٦/٦٥
			٠,٦	٤٢,٩	٢٦٤	٦٧/٦٦
			١,٥	٣٦,٩	٢٥٩	٦٨/٦٧
			١,٤	٤٩,٥	٢٧٥	٦٩/٦٨
			١,٤	٥٥,٠	٢٣٠	٧٠/٦٩
			١,٨	٥٦,٠	٢٩٩	٧١/٧٠
			١,٩	٦٤,٥	٢٢٧	٧٢/٧١
			—	٦٥,٠	٢٢٧	٧٣/٧٢
			٢,١	٥٨,٥	٢٢٣	١٩٧٣
			٢,١	٥١,٥	٢٦٠	١٩٧٤
			٢,٢	٧٨,٣	٤٠٣	١٩٧٥
			٣,٢	٨٣,٩	٤٠٧,٨	١٩٧٦
			٢,٩	٦٧,٨	٤٠٧,٩	١٩٧٧
			٣,٨	٨٦,٩	٤٧٤,٣	١٩٧٨
			٩,٦	١٢٠,٠	٥٤٧,٢	١٩٧٩

- التغير في نفاذية التربة للمياه .
- اعادة استخدام مياه الصرف الزراعى فى الرى .
- استخدام مياه الصرف الصحى والمياه المتخلفة من المشروعات الصناعية فى الرى .
- تراكم المبيدات فى التربة .
- التوسع فى استخدام الأسمدة الكيماوية .
- نوعية التقاوى والشتلات .
- التجريف .
- ترسيب الرمال الساقية والزاحفة .
- توقف دورة الفيضان ، مما أدى الى حرمان كثير من الأراضى من عملية الغسيل السنوية والتخلص مما كان يترسب فيها من املاح وملوثات ضارة .
- ارتفاع منسوب المياه الارضية بسبب الاسراف فى مياه الرى .
- تقييم كل عامل من هذه العوامل أمر لازم ، اذ على ضوءه يمكن السيطرة على اسباب تدهور التربة الزراعية والتخفيف الى حد ما من الخسارة الناجمة عن فقد الطمى .
- المقدرة الانتاجية للأراضى :
- يتعين عند تقييم هذه المقدرة أن نقارن الخواص المختلفة لطبقات القطاع بالخواص والصفات النموذجية وبالظروف البيئية المحيطة به ، حيث يؤخذ فى الاعتبار القوام والبناء والعمق وتتابع الطبقات والصرف الطبيعى والصفات المختلفة ، علاوة على عوامل طبوغرافية واخرى هندسية واقتصادية تتعلق بتكلفة الاستصلاح والتحسين .
- ويقوم قسم حصر وتصنيف الأراضى فى معهد بحوث الأراضى والمياه التابع لمركز البحوث الزراعية بجهود متواصلة ، على قدر ما يتوفر له من الامكانيات ، لفحص وتحليل الأراضى على مستوى المراكز واعداد تقارير علمية عنها متضمنة الخرائط والبيانات الدقيقة . ويعتبر هذا الاسلوب - اذا ما تم بطريقة منتظمة ومستمرة وعلى أسس علمية موحدة - المدخل السليم لتشخيص حالة الاراضى الزراعية ومتابعة ما يطرأ عليها من تغيرات بسبب العوامل المختلفة : سلبية كانت ام ايجابية.
- وقد قام القسم المذكور - بعد أن انتهى من تصنيف الأراضى الصحراوية لاختيار مساحات التوسع على مياه السد العالى - بدراسة الأراضى الزراعية القديمة وتصنيفها طبقا لمقدرتها الانتاجية وذلك على الاسس الموضحة اعلاه . غير أن هذه الدراسة استغرقت وقتا طويلا دام

ويتضح من الجدول السابق أن معدلات الزيادة فى الاستهلاك فى خلال الفترة التى سبقت الحجز على السد العالى مباشرة (١٩٦٠-١٩٦٤) كانت عالية ، ولكنها انخفضت بعد ذلك خصوصا بالنسبة للتسميد النيتروجينى الذى انخفض معدل الزيادة السنوية فى استهلاكه الى حد ادنى ١,٠١٪ فى خلال السنوات ١٩٧٠-١٩٧٢ ، ولكنه ارتفع ثانية فى الأعوام من ١٩٧٣-١٩٧٩ حيث وصل الى ٧,٤٪ سنويا ، وان كان لايزال أقل من معدلات الزيادة السنوية فى فترة السنوات الخمس السابقة لانشاء السد العالى مباشرة ، حيث كان ٨٪ ، أما معدل التسميد بالفوسفور فقد كان الانخفاض فى معدلات اضافيه بعد انقطاع الطمى ضئيلا ، ثم ارتفعت بنسبة كبيرة فى خلال الأعوام من ١٩٧٣ - ١٩٧٩ . ولاشك أن معدلات التسميد كانت تتأثر بالمتاح والمتوفر من كميات الانتاج المحلى وبالكميات التى يمكن استيرادها من الخارج ، وهما امران يعتمدان على الظروف الاقتصادية.

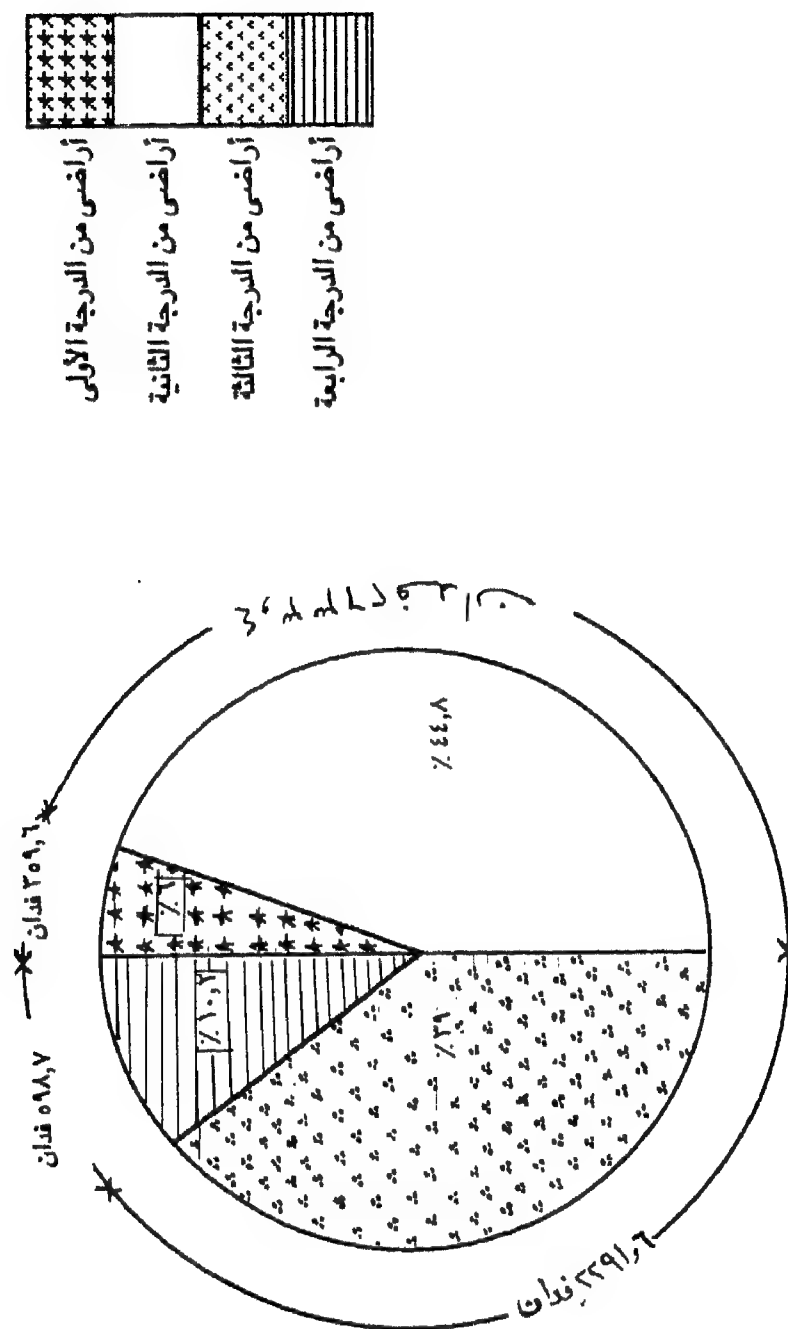
اما العناصر السعدية الدقيقة فلم تضاف ضمن المعاملات الزراعية المتبعة قبل انشاء السد العالى ، ويرجع السبب فى ذلك الى أن الطمى كان غنيا فى محتواه بهذه العناصر ، الأمر الذى نتج عنه تراكم وبناء لمستويات تركيزها فى التربة المصرية ، حتى انها كانت تعتبر غنية فى الصورة المبصرة لهذه العناصر ، بالرغم من ان رقم الأس الأيدروجينى $p.H$ مرتفع . وليس فى الدراسات التى أجريت فى هذا المجال ما يشير الى ظهور اعراض بنقص اى من هذه العناصر على المحاصيل المنزرعة . الا أنه من المتوقع بسبب ادخال نظم الزراعة الكثيفة واستخدام الأصناف العالية الانتاج ان تحتاج التربة المصرية الى استخدام التسميد بالعناصر الدقيقة المناسبة ، والدليل على ذلك ما أثبتته الدراسات من ان استجابة كل من محصولى : الأرز والأذرة الشامية للتسميد بعنصر الزنك ، أدت الى زيادة قدرها ٢٥٪ من المحصول فى كلتا الحالتين ، برغم عدم وجود اى اعراض نقص لهذا العنصر على النبات فى حالة عدم استخدامه كسماد .

المتغيرات الأخرى المؤثرة على التربة الزراعية :

ان انقطاع ورود طمى النيل تتداخل معه وتتشابك مجموعة من العوامل التى ترتبط بالانتاج الزراعى وتؤثر فيه بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، اذ ظهر بعضها بسبب متطلبات وظروف التكثيف الزراعى ، ونتج بعضها من التوسع العمرانى والصناعى وفى مقدمة هذه العوامل :

- التغير فى خواص مياه الرى .

تصنيف الأراضي الزراعية القديمة في مصر طبقا لمقدرتها الإنتاجية خلال الفترة ٥٧ / ١٩٧٣



موضح في الجدول التالي (المساحات مقربة بالفدان)

درجات القدرة الانتاجية للأراضي المنزرعة

عام الحصر	درجة ١	درجة ٢	درجة ٣	درجة ٤
١٩٦٢	-	١٠٥٦٤	٦١٩٩٥	٤٦٠٢
%	-	١١.٣	٦٦.٥	٤.٩
١٩٨٠	-	٥٧١١٥	٢١٢٥٣	٢١١٤
%	-	٦١.٣	٢٢.٨	٢.٣

تابع

المجموع	منافع	أراض غير صالحة	أراضي الدرجات الخامسة	
			مغمورة بالمياه	بور صالح للزراعة
٩٣١٦٥	٨٠٨٢	٣٩	٧٤٨	٧١٣٥
%١٠٠	٨.٧	٠.٠٤	٠.٨	٧.٧
٩٣١٦٥	٨٣٤٤	٣٩	-	٤٣٠٠
%١٠٠	٩.٠	٠.٠٤	-	٤.٦

وتختلف الصورة بالنسبة لأراضي مركز الفيوم حيث انخفضت القدرة الانتاجية في الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٩ بسبب سوء الصرف وارتفاع مستوى الماء بالأراضي ونسبة الملوحة والقلوية في التربة ويوضح ذلك الجدول التالي:

عام الحصر	درجات القدرة الانتاجية للأراضي المنزرعة			
	درجة ١	درجة ٢	درجة ٣	درجة ٤
١٩٦٠	٩٤٩	٢٥٩٨٥	٢٧٩٣١	٥٥٧٩
%	١.٣	٣٤.٤	٣٧.١	٧.٤
١٩٧٩	-	١٩٦٥٩	٢١١٩٩	٨٩٩٦
%	-	٢٦.١	٤١.٤	١١.٩

تابع

أكثر من عشر سنوات (خلال الفترة من ٥٧-١٩٧٣) وبالتالي فإن نتائجها لا توضح تماما السنة التي كانت فيها التربة عند مقدرة انتاجية معينة . خصوصا وان عمليات الحصر والتحليل هذه قد بدأت في عام ١٩٥٧ - اي قبل الحجز على السد العالي بحوالى سبع سنوات - واستمرت بعدها بحوالى ثماني سنوات اخرى . وتوضح نتائج الدراسة ما يلي :

- مساحات الأراضي ذات المقدرة الانتاجية ٢٥٩,٦ الف فدان من الدرجة الأولى ومعظمها في: المتوفية والقلوبية وأخيسا واسيوط .

- مساحات الأراضي ذات القدرة الانتاجية

من الدرجة الثانية ومعظمها في : المنيا

وقنا وأسسيوط والشرقية والدقهلية والغربية

وسوهاج . ٢٦٣٣,٤

- مساحات الأراضي ذات القدرة الانتاجية

من الدرجة الثالثة ومعظمها في :

البحيرة والدقهلية وكفر الشيخ والشرقية

والفيوم . ٢٢٩,٦

- مساحات الأراضي ذات القدرة الانتاجية

من الدرجة الرابعة ومعظمها في : البحيرة

والشرقية وكفر الشيخ والدقهلية. ٥٩٨,٧

المجموع ٥٨٨٣,٢

ويقوم المعهد حاليا - بعد ان انتهى من هذه الدراسات الشاملة -

باجراء دراسات دورية على مستوى المراكز ايضا للتعرف على الثغرات

التي تطرأ على أراضي ، خصوصا الضعيفة منها بسبب عمليات

التحسين والاستغلال ، وقد قدم مثالين من هذه الدراسة : الاول عن مركز

دمنهور - محافظة البحيرة - والثاني عن مركز الفيوم - محافظة الفيوم

، وفيما يلي ابرز ما توصل اليه المعهد من نتائج:

- بالنسبة للأراضي بمركز دمنهور قورنت دراسة أجريت في عام

١٩٨١/٨٠ بأخرى على نفس النمط أجريت في عام ١٩٦٢ ، وقد خلصت

المقارنة الى أنه حدث في خلال الفترة بين الدراستين تحسن كبير في

خواص التربة من حيث انخفاض نسبة الاذح واختفاء القلوية

وانخفاض منسوب الماء الأرضي بسبب تحسن الصرف ، وهي أمور أدت

الى ارتفاع القدرة الانتاجية في مساحات كبيرة من الأراضي ، كما هو

مرتبة رابعة	مرتبة خامسة	المجموع
١٢٩٤٦٧٨	٥٤٥٣٤٠	٥٦٧٨٨٢٢
٩٢٩٦٢٧	٩٦٢٦٧	٥٩٦٩١٩٥
٨٧٥٤٦٩	١٣٨٩٢٣	٥٩٧٣٩٦١
٢٢١٠٠٢	١٧٩٣٨٦	٥٦٤١٩٤٦
٢٣٣٣٦٦	٩٨٢١٠	٥٤٨٨٤٣٥

ويستنتج من الأرقام السابقة بوجه عام أن مساحة الأراضي ذات الرتب الانتاجية المرتفعة تزداد بعضى الوقت، بينما تقل مساحات الرتب منخفضة الانتاجية. ولاشك في أن هذه النتيجة هي محصلة لعدد كبير من العوامل المتداخلة وليس نتيجة لأثر عامل واحد، فقد زاد مثلاً استهلاك الأسمدة الكيماوية إلى أكثر من ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل انقطاع الطمي بالنسبة لمنصر النتروجين، وإلى أربعة أضعاف بالنسبة للفوسفور وإلى تسعة أضعاف بالنسبة للبوتاسيوم، وذلك تعويضاً لفقد العناصر المغذية للنبات والمواد الصلبة بعد غياب الطمي وتغطية الاحتياجات المنظورة للإنتاج الزراعى الحديث والمتنامية في التكتيف المحصولى واستخدام أصناف تحتاج إلى تسميد أغزر.

ولاستمرار وجود الطمي لكان عاملاً آخر يجعل يرفع الرتب الانتاجية المنخفضة لبعض الأراضي، خصوصاً الرملية منها.

ويلزم لتقييم آثار انقطاع الطمي على خصب التربة تقييم جميع العناصر الأخرى المؤثرة على هذا الخصب، حتى يمكن التعرف على درجة تأثير كل منها في هذا المجال، مما يستلزم إجراء دراسة تفصيلية لمدى تأثير العوامل المختلفة فيها، قبل وبعد فقدان الطمي.

ولما كانت البيانات المتاحة حالياً لا تمكن من تحديد مدى مساهمة العوامل المختلفة - سواء المضافة أو المكتسبة - كل على حدة، في التأثير على الرتبة الانتاجية للتربة، فإن الأمر يقتضى البدء بدراسة عاجلة تبني على أسس علمية سليمة وتجري على المستوى القومى لكل عامل من هذه العوامل وبخاصة الطمي، حتى يمكن تقييم آثار انقطاعه، ووضع الأسلوب الأمثل لمواجهة آثار هذا الانقطاع.

غير أن هذه الدراسات الحيوية والأساسية المطلوبة لا تقف حائلاً بون إجراء دراسات أخرى تمهيدية تتوازي معها، لمناقشة الأفكار والمشروعات المطروحة لجلب الطمي من أمام السد العالى، ودراسة الجدى الاقتصادية والفنية لهذه الأفكار والمشروعات، على أسس علمية

أراضي الدرجات الخامسة	بور صالح للزراعة	مغمورة بالمياه	أراضي غير صالحة	منافع	المجموع بالفدان
٦١٣٨	٢٧٠	٣٥٣٠	٤٨٨١	٧٥٢٦٢	١٠٠٪
٨.٤	٠.٤	٤.٦	٦.٤	٧٧١٨	١٠٠٪
٦٠٥١	٧٠	١٦٢٣	٧٧١٨	٧٧١٨	١٠٠٪
٨.٠	٠.١	٢.٢	١٠.٣	٧٧١٨	١٠٠٪

الجدارة الانتاجية للأراضي الزراعية :

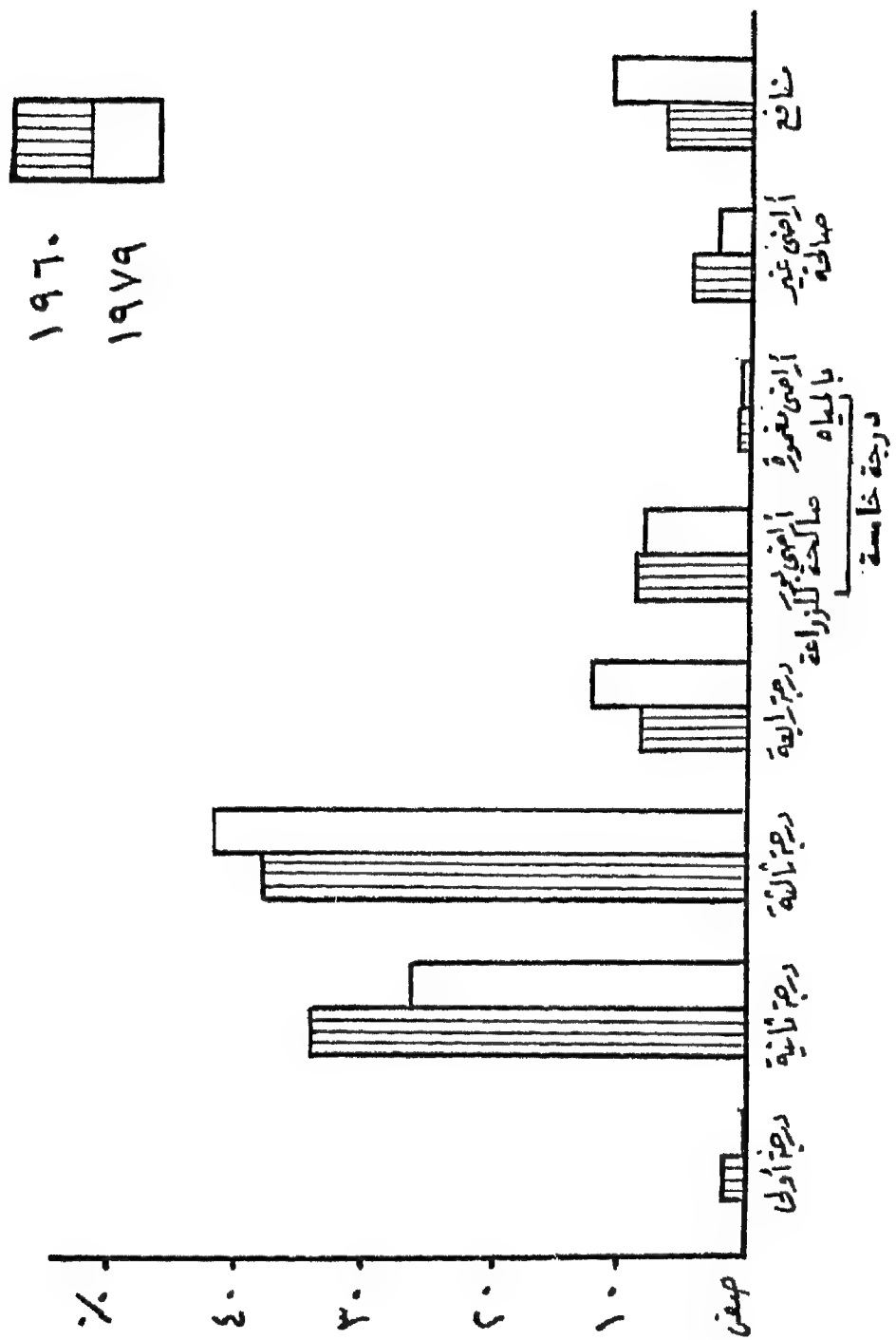
بدأت في الخمسينات دراسة استهدفت تصنيف الأراضي الزراعية في مصر إلى مناطق انتاجية تبعا لتفاوت انتاجيتها لمحاصيل الحقل الرئيسية. وقد أسفر هذا التصنيف عن تحديد خمس رتب انتاجية: تضم الأولى الأراضي الزراعية ذات الانتاجية الأعلى للمحاصيل الحقلية التي تزرع فيها عادة، تليها في ذلك ذات القدرة الانتاجية الثانية، وهكذا إلى ذات القدرة الانتاجية الخامسة، وهي أقل الأراضي انتاجاً لهذه المحاصيل. ويعتمد هذا التصنيف على بيانات الانتاج الفعلى في كل مركز.

والجدول التالى يلخص حصراً عاماً لمساحات الرتب المختلفة من

الأراضي وتغيرها في الفترات التى تناولتها الدراسة :

سنوات التقسيم	المساحات في الرتب الانتاجية المختلفة للأراضي		
	مرتبة أولى	مرتبة ثانية	مرتبة ثالثة
١٩٥٥ - ١٩٥١	٥٦٨٠٧٩	١٥٠٧٣١٩	١٧٦٣٤٠٦
١٩٦٥ - ١٩٦١	١١١٣٨١٩	١٦٠١٦٩٣	٢٢٢٧٧٨٩
١٩٧٠ - ١٩٦٦	٢١٦٩٣٧٠	١٤٣٦٠٣٧	١٣٥٤١٦٢
١٩٧٥ - ١٩٧١	٢١٠١٠٨٢	٢٠٢٣٩٦٥	١١٠٦٥١١
١٩٨٠ - ١٩٧٦	٢١٠٤١٩٥	٢٣٩٠٧٦	٩١٣٥٨٨

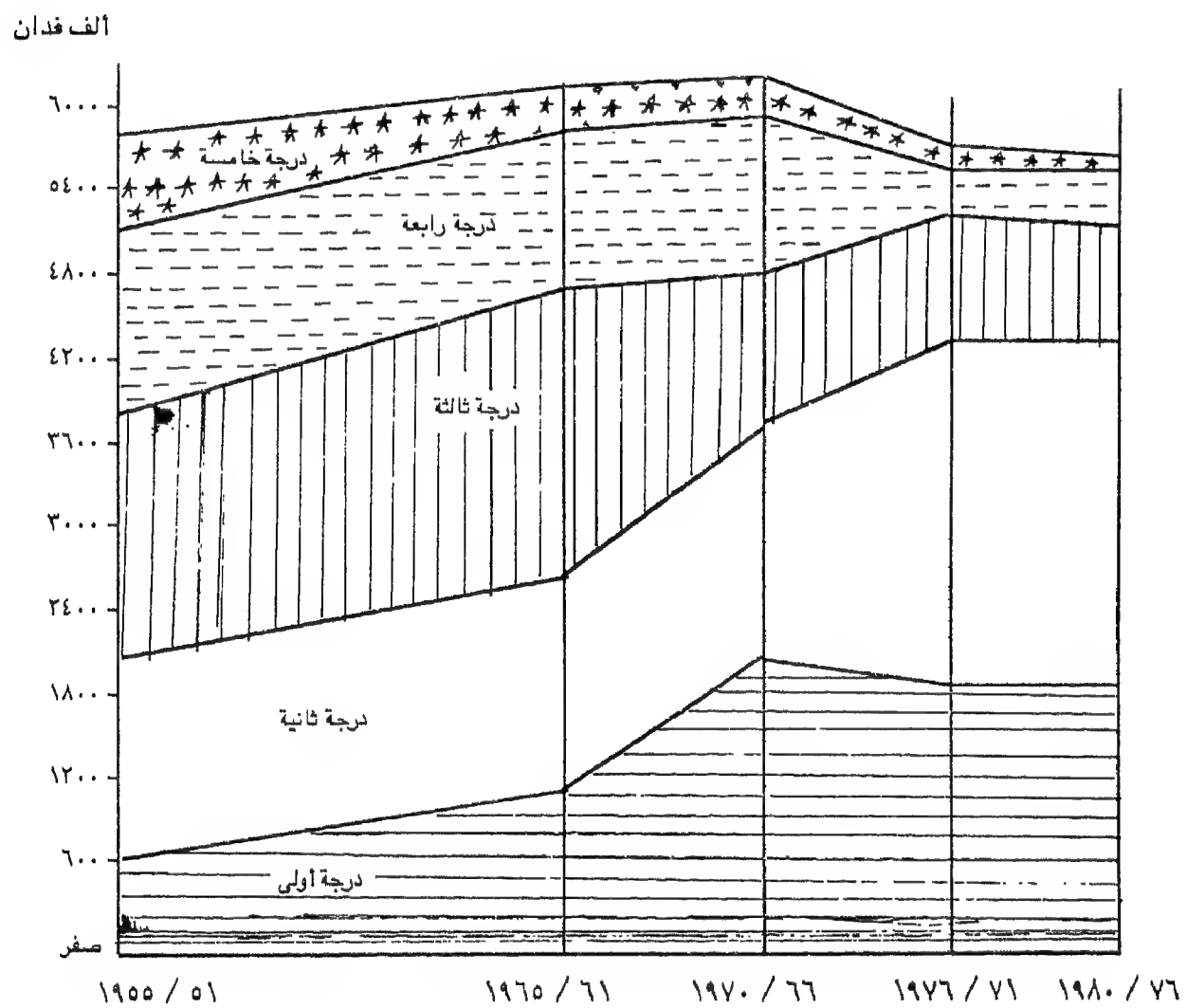
التغير الذي طرأ على أراضى مركز الفيوم بعد السد العالي خلال الفترة ١٩٧٩/٦٠



التغيير الذى طرأ على أراضى مركز دمنهور بعد السد العالى خلال الفترة ١٩٨٠/٦٢



مساحات الرتب المختلفة من الأراضي وتغيرها في الفترات التي تناولتها الدراسة



التي تطرأ على التربة مستقبلا. مع الاستفادة بنتائج الفحوص والدراسات السابقة،

وعلى ضوء نتائج هذا الفحص المقترح - وليس قبلها - يمكن تقييم آثار انقطاع الطمي بشكل حاسم، ومن ثم وضع الأسلوب الأمثل لمواجهة، وبالتالي البدء في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لأفضل الوسائل لجلبه من بحيرة السد، ويمكن تنفيذ هذا البرنامج القومى على وجه عاجل بالتركيز على استخدام نسبة كبيرة من المعونات الأجنبية المخصصة لبحوث الزراعة والرعى في خلال العامين القادمين.

× تشجيع ودعم الهيئات العلمية والبحثية للقيام بدورها بالنسبة لما يأتى:

- متابعة آثار التكتيف الزراعى القائم.

- اقتراح الأساليب اللازمة لصيانة خصوبة التربة، ومعالجة أى تدهور في خواصها.

- تقدير الحاجة السمادية لكل محصول في الدورة الزراعية، بناء على تحليل التربة والنبات النامي.

- تكتيف الجهود لضمان الفاعلية والكفاءة للإجراءات الجارية لتحسين التربة وصيانة وتجديد خصوبتها، عن طريق ما يأتى:

- صيانة شبكة الصرف، خصوصا المغطاة، بصفة دورية حتى يمكن توفير عمق الصرف الكافى لنمو النبات باستمرار.

- التشديد على منع التجريف وتلوث المجارى المائية، وعلى ضرورة معالجة المخلفات الصناعية السائلة ومياه الصرف الصحى، قبل إعادة استخدامها في الرعى.

- العناية بإدارة واستخدام الأراضي الزراعية، بما يتماشى مع الأساليب الحديثة في الانتاج، والتي تتضمن الميكنة بصفة خاصة، حيث يخشى من أن تتأثر مسامية التربة من ضخامة الآلات المستخدمة، إذا لم يتم الحرث على أعماق مناسبة، مع توفير الحوافز للزراع لبذل مزيد من الاهتمام بخدمة أراضيهم وصيانة خصوبتها.

- الاهتمام بإعادة المخلفات العضوية من المدن وبقايا المزرعة الى الحقول، بعد معالجتها بالطرق السليمة.

- العمل على إقامة مصدات لحجز الرمال السافية، حتى لا تترسب على الأراضي المتاخمة للصحارى، وذلك لمنع تصحر الأراضي الزراعية.

حديثة، يمكن أن يستعان لأجرائها بالخبرات والمعونات الأجنبية، وذلك بهدف الاستعداد لما تتمخض عنه الدراسات المقترحة إجرائها بشأن الفحص الشامل لجميع أراضي الوادى والدلتا والتي قد تنتهى الى ضرورة استجلاب الطمي، أو استخدامه في مشروعات طموحة لزيادة خصوبة الاراضى لخدمة التوسع الزراعى الأفقى والرأسى، واستصلاح الأراضي الصحراوية بإضافة مياه لتعسين خواصها الطبيعية وتنمية استجابتها للاستصلاح - استزراع، كسياسة مستقبلية طويلة الأجل. ويمكن على وجه كل ما سبق تنشيط العوامل الايجابية، ومواجهة العوامل السلبية بإيجاد الحلول لها، استهدافا لسلامة التربة الزراعية وزيادة انتاجيتها.

التوصيات :

وقد برزت في خلال مناقشة المجلس لهذا الموضوع النقاط والآراء الآتية:

× وجوب الاسراع بتعميم شبكة الصرف المغطى على مستوى الجمهورية حيث ان الاراضى التى امتد اليها الصرف المغطى قد زادت انتاجيتها، خصوصا ان المفروض ان يتم الانتهاء منه فى عام ١٩٨٦.

× لمنع الفلاح من تجريف الأرض يلزم إتاحة البدائل أمامه.

× هناك زيادة ملموسة فى انتاجية بعض المحاصيل كالزيادة التى حدثت فى انتاج الطماطم والذرة، مما يدل على أن الأرض عرملت معاملة معينة وبخاصة من حيث البذور والسماد.

× انتهت دراسات اجرتها أكاديمية البحث العلمى الى امكان استخدام الطفلة المصرية فى تعويض النقص فى العناصر السمادية التى كان يجلبها الطمي، وكذلك فى استصلاح الأراضي الصحراوية.

× التربة المصرية تحتاج بالدرجة الأولى الى سياسة سمادية وإلى دراسة كل منطقة على حدة، لأن التربة ليست كلها على درجة واحدة.

× غياب الطمي وما يحمله من مواد عضوية يؤثر على القوة الميكانيكية للتربة، وعلى الجدارة الانتاجية للأراضي الزراعية.

وعلى ضوء ما سبق وما برز من اتجاهات وآراء فى المجلس يوصى بما يلى:

× البدء بدراسة عاجلة تبنى على أسس علمية سليمة وتجرى على المستوى القومى الشامل تتضمن: اجراء فحص شامل لجميع أراضي الوادى والدلتا، بالتعاون والتنسيق بين جهود جميع الجهات المعنية. وتسجيل نتائج الفحص فى اطلس مفصل، يتخذ اساسا لتتبع التغيرات

دور الحكومة :

منذ عرفت الزراعة المستقرة في مصر والحكومات دور رئيسي في توفير الامكانيات لا يمكن أن يتم الانتاج الزراعي بدونها وقد تطور هذا الدور بعد عام ١٩٥٢ وحتى اليوم.

ففي مجال الري: تم انشاء السد العالي الذي يوفر تصريفا مائيا منتظما على مدار السنة، الامر الذي أدى الى تضاعف محصول الذرة بسبب انتقال موعد زراعتها من العروة «النيلي» الى العروة «الصيفي» في أواخر مايو وخلال يونيه، وزيادة مساحة الأرض لأكثر من مليون فدان، وتحول أراضي الحياض الى رى مستديم، وانتظام المناوبات.

كما زاد الاهتمام بمصادر المياه الأخرى وفي مقدمتها: المياه الجوفية والاستفادة من مياه الصرف بخلطها بمياه الري، وأنشئت كبار وقناطر وترع جديدة كبيرة مثل: الرياح الناصري في غرب الدلتا لري الاراضي الصحراوية الجديدة، ويجري الآن انشاء: ترعة السلام في شمال شرقي الدلتا لتغذي الاراضي الجديدة التي سيتم استصلاحها في شمالي الدقهلية والشرقية وسهل بورسعيد، بجانب ما يمكن استصلاحه في سيناء شرقي قناة السويس، وشبكات الصرف المغطى في المناطق التي تحتاج الى صرف، علاوة على مشروعات أعالي النيل ومشروع قناة جونجلي الذي أوشك على الانتهاء.

وتم ميكنة أعمال تطهير الترع والمصارف وصيانة الجسور، مما يسر القيام بهذه الاعمال على مدار السنة بدلا من قصرها على فترة السدة الشتوية، وجددت طلمبات الري والصرف.

وفي مجال الزراعة: عملت الحكومة جاهدة على وصول الخدمات الى القرية واعطت اهمتاما للجمعيات التعاونية، وطورت نظام الائتمان الزراعي، فيسرت القروض للحائزين وتنوعت، بعد أن كانت مقصورة على الملاك، وخفضت سعر الفائدة، وعممت البنوك في القرى لتقدم خدماتها المتعددة في توفير مستلزمات الانتاج - من: بذور واسمدة ومبيدات وآلات زراعية وأعلاف - علاوة على تعيين المهندسين الزراعيين لتقديم الخدمات لجمهور الزراع، فضلا عن تحمل وزارة الزراعة لمسئولية توفير التقاوي الممتازة من الانتاج المحلي والمستورد، وكذلك توفير الآلات الزراعية والاسمدة والمبيدات التي وضعتها تحت اشرافها لتضمن فاعليتها .

وتوفر الوزارة في مجال الارشاد الفنيين في القرية وتستخدم وسائل الاعلام المختلفة: من صحف وراديو وتلفزيون وندوات ومعارض، الامر الذي أدى الى تطوير ملموس وواضح في انتاج نواجن البيض واللحم ،

دور الزراع

في تحقيق التنمية الزراعية

يتحمل مسئولية الانتاج الزراعي في مصر الحكومة والزراعي من خلال سلسلة طويلة ترتبط حلقاتها بعضها ببعض بطريق مباشر أو غير مباشر، ويكمل بعضها بعضا، فإذا قطعت «حلقة أو صنادق مسارها معوقات، كان لذلك تأثيره على الانتاج، فالحكومة توفر الامكانيات الاساسية فضلا عن توفيرها لمساكن ثانوية كثيرة، والزراعي في ملكيتهم أو حيازتهم نحو ٩٧٪ من الاراضي الزراعية، يقومون بفلاحتها، وعائد الربح أو الخسارة لأي سبب من الاسباب يعود عليهم.

وبالرغم من تطور الانتاج الزراعي بسبب العوامل والمتغيرات المحلية والعالمية والمنجزات العلمية، فقد أصبح الغذاء مشكلة العالم كله منتجين ومستهلكين ومن دول غنية وفقيرة، بعد أن زادت احتياجات الاستهلاك الغذائي بسبب التزايد السكاني الذي احدث خلا بين كل من الموارد الطبيعية والبشرية عما ينتج من الغذاء، وهو أمر أدى الى وجود مئات الملايين من البشر يعانون من نقص الغذاء، بل ومن المجاعة في بعض الأحيان.

وقد أحدثت العوامل والمتغيرات السابقة أثرها بالنسبة لمصر، فبعد أن كانت تصدر الغذاء أصبحت تستورده، وتضاعف فيها معدل استهلاك بعض السلع الغذائية، وهو أمر يلزم معه تلمس كل الاسباب للعمل على زيادة الانتاج وتحقيق مضاعفته بهدف الوصول الى حلول لما جد من مشكلات حملتها هذه المتغيرات، قبل أن تصعب أو تستحيل هذه الحلول، وإذا كان على الحكومة - في هذا المجال - قدر من المسئولية للتغلب على هذه المشكلة والعمل على سرعة حلها ، فإن على الزراع النصيب الأوفى والقسط الأكبر من هذه المسئولية .

والى الاتجاه الى انتاج سمكى عن طريق المزارع السمكية.

كما وفرت الخدمات البيطرية حتى أصبحت فى متناول المزارعين.

وهناك وزارات اخرى عديدة - بجانب وزارتى الري والزراعة - تقدم خدماتها للريف وأهله فى قطاعات: التعليم والصحة والمواصلات والأمن والكهرباء والشئون الاجتماعية، وغيرهما من القطاعات، الأمر الذى كان له نتائج طيبة فى تحقيق تقدم ملموس لا يمكن إنكاره أو تجاهله.

ويرغم الخدمات والتيسيرات التى قدمتها الدولة بهدف التنمية مع ما قدمته وتقدمه الدولة من خدمات وتيسيرات، ويرجع ذلك الى أن الكثيرين من الزراع لم يقوموا بكل واجبه المأمور به بالزراعة وتحقيق التنمية الزراعية، وهو أمر يبدو واضحا فى مجالاتها المختلفة ويمكن ايجازه فى النقاط الآتية:

أولا - فى مجال الانتاج النباتى :

- التفاوت فى الانتاج : هناك تفاوت فى الانتاج الزراعى بين مزارع وآخر فى ظل تماثل الظروف وتكافؤ الفرص، ففى التجميعات التى يبلغ متوسطها نحو ثلاثين فدانا - ويبلغ عدد الحائزين نحو ثلاثين مزارعا تقريبا فى المتوسط - يلاحظ أن بعضهم يبلغ انتاجه ضعف أو اضعاف انتاج الآخرين، ويزيد انتاجه عن متوسط التجميعية كلها كثيرا، وهناك من هؤلاء الزراع الممتازين من يظل انتاجه متفوقا كل عام دون أن ينقص أو يشكو من رداءة التقاوى أو حالة الطقس أو اشتداد الاصابة بأفة أو نقص مياه الري أو غير ذلك من الأسباب.

يحدث هذا التفاوت بين افراد من المزارعين تجمعهم مساحة صغيرة من الارض الزراعية تنهيا لها فرص متساوية متكافئة، فلا استثناء ولا تفضيل لاحدهم ولا تقصير من ناحية الاجهزة التنفيذية، ويزدعون محصولا واحدا، والتقاوى والري والمبيدات من مصدر واحد، وطبيعة التربة متجانسة عادة ومقررات الاسمدة واحدة، وهم فوق ذلك من بيئة واحدة: أهل وجيران، وتربطهم روابط شتى، ومع كل ذلك يحدث تفاوت كبير فى الانتاج يصل - مثلا - الى أن ينتج مزارع عشرة قناطر قطن ويحافظ على هذا المستوى، بينما ينتج جاره اربعة قناطر أو اقل، ويظل على ذلك المعدل رغم توافر كل هذه الظروف المتكافئة.

وعندما يتم القضاء على هذا التفاوت أو تضيق فجوته فان الانتاج الزراعى سيزيد ويتضاعف.

- الاسراف فى مياه الري : اسرف الزراع فى استخدام مياه الري عقب توفير المياه بعد انشاء السد العالى، حتى لقد أصبح مثالا

فدان القصب - الذى كان يروى بما يتراوح بين ١٠ و ١٢ الف متر مكعب فى العام - يروى الآن بأكثر من عشرين الف متر مكعب، اى بأكثر من الضعف، وهو أمر يعد تبديدا لأهم الموارد المصرية فى وقت تبذل الدولة فيه جهودا متصلة وتتكلف فيه الأموال الطائلة للحفاظ على مصادر المياه وتوفيرها، ابتداء من مياه النيل الى المياه الجوفية ومياه المصارف ومياه الامطار، حتى لقد أصبح لكل قنطرة ماء قيمتها وتكلفتها.

وبسبب هذا الاسراف تجاوز استهلاك مصر نصيبها من مياه بحيرة السد العالى فى رى الارض الزراعية القديمة، قبل أن تستصلح الارض المستهدفة استصلاحها، وهو أمر ينذر بالخطر على مستقبل الزراعة فى مصر اذا استمر استنزاف المياه على هذا المنوال.

- صيانة المساقى والمصارف : تقوم الحكومة بانشاء وصيانة وتطهير الترع والمصارف الرئيسية وتحافظ على جسورها، اما الحفاظ على الماروى والمصارف الصغيرة التى تتخلل اراضى الزراع وصيانتها وتطهيرها فهو مسئولية الزراع، والملاحظ انهم يقصرون فى القيام بها فرادى أو مجتمعين.

- مكافحة الآفات: الآفات الزراعية من اكبر معوقات الانتاج، فاذا اصبحت الزراعة بافة واهملت مكافحتها، ألحقت اضرارا بالغة بالمحصول، وهو أمر يستطيع المزارع أن يتحاشاه وان يقلل من خطره اذا اعطاه العناية والاهتمام.

والوقاية أول مبادئ مكافحة الآفات، وكثير من الآفات يمكن الوقاية من اصابتها بوسائل يعلمها اكثر الزراع، علاوة على ما يقدمه الفنيون بالقرية من خدمات فى هذا المجال.

ومن أهم المبادئ ايضا اكتشاف الاصابة مبكرا، حتى يمكن القضاء عليها قبل انتشارها، إذ أن عامل الوقت مهم، نظرا لسرعة تكاثر الآفات وخاصة فى فصل الصيف، وأجهزة المقاومة على مستوى القرية مستعدة دائما لمقاومة أى آفة، فالمبيدات والآلات والفنيون تحت طلب الزراع ولكن اكتشاف الاصابة فى الحقل هى مسئولية المزارع نفسه، والملاحظ ان المزارع لا يهتم كثيرا بمقاومة الآفات، وخاصة للحاصلات التى تسوق ايجابيا مثلا: القطن الذى تتولى الحكومة مقاومة آفاته بواسطة فرق تنظمها وتحمل مسئولياتها ولا يهتم بها المزارع وقد لا يحضر الى حقله عند وجود هذه الفرق، وكذلك الحال بالنسبة لمقاومة آفات الحنظل، إذ تتولى العمل فيها لجان لها نظام معين وقد لا يحضر المزارع الى حديثه فى اثناء عمل هذه اللجان.

الأمن الغذائي في مصر، وقد وفرت الدولة الخدمة البيطرية فأصبح في كل مجلس قرية طبيب بيطري يقوم بعمليات التحصينات والوقاية من الأمراض، دون مقابل ويصفه دورية بالنسبة للماشية والدواجن، ويستجيب لطلبات الزراع فور الإبلاغ عن وجود مرض أو الاشتباه فيه.

ومن المعلوم أن بعض الأمراض لها صفة الانتشار السريع والعدوى، كما هو الحال في أمراض الدواجن، وواجب الزراع هنا هو سرعة الإبلاغ وتنفيذ العلاج حسب إرشادات الطبيب البيطري والأجهزة المعاونة له في هذا الشأن .

وتتضمن خطة وزارة الزراعة الآن توفير السلالات الممتازة من الأبقار عالية ادرار اللبن أو عالية انتاج اللحم أو السلالات التي تحقق الغرضين معا، أى انتاج اللبن واللحم، بمعدلات تفوق كثيرا السلالات المصرية. كما توفر بنوك القرية القروض لدفع اثمانها اذا اراد الزراع الحصول على قرض لشراء اى عدد من الماشية، وتوفر كذلك الاعلاف الجافة اللازمة.

ويوجد تحت تصرف وطلب كل جمعية تعاونية طلائق من ذكور أبقار الفريزيان، كما يمكن الاستفادة من التلقيح الصناعي، الا انه يلاحظ ان الاستفادة من سلالات الأبقار الأجنبية الممتازة لاتزال ضعيفة برغم التيسيرات التي تقدم.

وفي مجال الدواجن طورت الوزارة طرق انتاج البيض واللحم، وقد انتشرت مزارع الواجن واصبح لها دور واضح في توفير لحم الدواجن والبيض، كما توفر الوزارة الآن نظاما حديثا اقتصاديا وسهل الاستخدام ولا يحتاج إلى حيز لتربية الدجاج داخل بطاريات تتسع الوحدة منها لنحو مائة دجاجة، وتقدم الوزارة هذه البطاريات جاهزة للتشغيل المباشر، فضلا عن دجاج البيض والاعلاف اللازمة. كما توفر الوزارة سلالات ممتازة من البط والأرانب.

وبهذا كله أصبحت فرصة مضاعفة انتاج اللبن والبيض متاحة لأهل الريف.

ثالثا : في مجال الميكنة :

برغم الزيادة المطردة في عدد سكان الريف، فانه من الملاحظ - في الفترة الاخيرة - ان الايدى العاملة قد انصرفت عن العمل الزراعى بسبب تزايد هجرة كثير من اهل الريف الى المدن وإلى البلاد العربية بحثا عن اعمال اقل جهدا وأكثر أجرا، مثل: الاعمال الحرفية للتشييد وغيرها. كما ان الاتجاه الى مواصلة مراحل التعليم المختلفة - بما فيها التعليم

ووقاية المحاصيل ومقاومة آفاتها من اهم حلقات الانتاج، وعلى المزارع وحده في هذا المجال القدر الأكبر من المسؤولية بالأخذ بأسباب الوقاية والاكتشاف المبكر للاصابة والإبلاغ عنها وطلب المساعدة في القضاء عليها، لأن المحصول ملك له والناتج يعود عليه. كما انه لا توجد وسائل تنظيمية وعملية تكفل قيام غيره بهذه الاعمال نيابة عنه.

- أساسيات الانتاج الزراعى : للزراعة مبادئ بسيطة يعرفها كل مزارع ولكن البعض لا يتفهمها. وهذه المبادئ مع بساطتها - لأنها لا تكلف كثيرا - لها آثار هامة على الانتاج. وفي مقدمتها هذه المبادئ:

× الالتزام بمواعيد الزراعة: كل من يحترف الزراعة يعلم ان لكل محصول موعده فان تقدم هذا الموعد أو تأخر اثر ذلك على المحصول في كميته وجودته، وقد يكون له تأثير على السعر.

× التقاوى الجيدة تنتج محاصيل جيدة : ولهذا يجب أن يكون مصدر التقاوى موثوقا به مثل: وزارة الزراعة أو المؤسسات التابعة لها.

× التكبير في اكتشاف الاصابة بالآفات: وهو أمر لا يتطلب أكثر من مداومة مرور المزارع في حقله.

× القضاء على الحشائش التي تزاخم المحصول في غذائه، علاوة على استهلاكها لمزيد من ماء الري، كما انها مصدر للعدوى بالأمراض والآفات.

× انتظام الري وعدم الاسراف فيه : من أهم العوامل للوصول الى محصول جيد وغير،

× العناية بالجنى والحصاد مسألة هامة يؤدي الامعال فيها الى الاضرار بالزراع وكذلك بالدخل القومي كله، كما هو الحال بالنسبة لمحصول القطن الذي ترتبط أسعاره برتبته وجودته.

× العناية بالتخزين الى أن يحين موعد الاستهلاك أو البيع أمر يقلل الفاقد.

- التعدي على الأراضي والطرق : التعدي على الأراضي الحكومية سواء كانت بورا أو مزروعة، وعلى الطرق بالزحف عليها بالزراعة أو يأخذ الأتربة منها أو بترك مياه الري تنساب عليها وتغرق حركة المرور، وكذلك التعدي على جسور الترع والمصارف.. كلها مسائل تتنافى مع مصلحة المزارع نفسه ومع مصلحة المواطنين.

ثانيا : في مجال الانتاج الحيوانى:

الانتاج الحيوانى يتقاسم الأهمية مع الانتاج النباتى في تحقيق

الجامعى - قد ساهم فى هذا النقص فى الايدى العاملة بالريف،
والعلاج الذى سيفرض نفسه هو استخدام الآلات الزراعية التى
بدأت تتوافر واصبحت فى متناول الجمعيات التعاونية.

وحتى تكون الاستفادة كاملة من هذه الآلات فان الأمر يتطلب حسن
استخدامها وصيانتها وهى مسائل ليست صعبة ويستطيع الزراع
التدريب على ذلك فى مراكز التدريب.

رابعاً : فى مجال التعاون :
لا شك ان التعاون سياسة التعاون وحسن تطبيقها فى مجال الزراعة
يؤدى الى معالجة الكثير من العقبات والمشكلات التى تواجه الزراع مما
يشعرهم بالراحة والطمأنينة.

والتعاون أولاً وأخيراً سلوك، فبرغم ما بذلته الحكومة على مدى ثلاثة
ارباع القرن الحالى لانجاح الحركة التعاونية فى مصر، باصدار
القوانين وتقديم التيسيرات والامتيازات للجمعيات التعاونية، وارسال
البعثات، وتدريب التعاونيين، وتجديد أجهزة الاعلام للتوعية والارشاد - لم
تصل التعاونيات الى المستوى المطلوب ولم تحقق رسالتها المرجوة. ولا
شك أن لأعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية - من اهل الريف - دوراً فى
عدم انطلاق الحركة التعاونية.

خامساً : فى مجال القروض والضرائب :
يسرت الحكومة الحصول على القروض للانتاج ولشروعات الأمن
الغذائى، ولكن بعض الزراع يستعمل هذه القروض فى غير ما خصصت
له، كاستخدامها لأغراض عائلية أو فى أغراض تجارية، وهو أمر يرهق
المزارع مادياً بأعباء الديون وتحمل فوائدها، كما انه يحرم ارضه من
الاستفادة بتحقيق الهدف الأسمى من هذه القروض مما يؤثر على
الانتاج المطلوب.

هذا ومن ناحية أخرى فانه يتعين عدم المماطلة فى سداد الضرائب
الحكومية أو التهرب منها، باعتبار ان سدادها واجب وطنى يحقق الخير
لكافة أبناء الوطن وفى مقدمتهم الزراع أنفسهم.

سادساً : بالنسبة للقرية :
- نظافة القرية وصيانة المرافق : لاتزال القرية المصرية فى
مستوى حضارى اقل من المدينة ولكنها - فى حدود الامكانيات المتاحة
حالياً - يمكن ان تكون أفضل عن طريق اهلها وسكانها، فنظافة شوارع
القرية ومنازلها، والمحافظة على المنشآت العامة والمرافق والخدمات فيها،
وعدم التعدى على شوارعها، مسئولية اهلها والقاطنين فيها.

- الجهود الذاتية : يمكن لأهالى القرية تنفيذ خدمات كثيرة
بالجهود الذاتية، دون القاء اعباء على الحكومة، ومن ذلك: ترميم المنشآت
وصيانة المرافق وتجديدها، وإعانة المحتاج، وإغاثة المنكوب.

- واجبات سكان القرية : لقد توفر فى كل مجلس قرية وجود
وحدة صحية لعلاج الأمراض، وخاصة المتوطنة منها، والتحصين ضد
بعض الأمراض دون مقابل. وحرص المزارع على التحصين ضد
الأمراض - وهو متاح - يحول دون إصابته بأمراض خطيرة وقد تكون
مستعصية العلاج، مثل: شلل الأطفال والجدرى والدفتريا وأمراض
الصيف.

والبهارسيا من اعداء الفلاح المصرى وعلاجها ميسور وفى متناول
كل اهل الريف، وعليهم عدم التبول فى مجارى المياه للقضاء على
مصادر الإصابة، فضلاً عن تجديدها.

وتوجد الآن فى كل قرية مدرسة على الأقل. وبالمدراس نظام خاص
مستمر لمحو أمية الكبار والصغار الذين فاتهم فرصة استكمال التعليم،
والاستفادة من فصول محو الأمية مسئولية الزراع وسكان الريف، مما
يوجب الإقبال عليها والاجتهاد فى التحصيل فيها.

وعلى الآباء الحرص على عدم تسرب أطفالهم من المدرسة والعمل
على انتظامهم فى الدراسة بها.

- العلاقات الانسانية : علاقة أهل الريف ببعضهم وسلوكهم
نحو انفسهم فى القرية والحقل عامل هام من العوامل التى تؤدى بهم
الى الشعور بالأمن والطمأنينة، ولو سلك كل فرد طريق الدين ومبادئ
الاخلاق واهتم بأفراد أسرته ورعى جيرانه فى المنزل وجيرانه فى
الحقل، لاختفت كثير من المتاعب والمشكلات، وزالت الخلافات ولما ضاع
الوقت فى المنازعات والخصام.

- تنظيم الأسرة : تنظيم الأسرة مسألة هامة فى الوقت
الحاضر، كوسيلة لايجاد توازن بين الموارد البشرية والطبيعية، لذا يجب
على المزارع أن يحاول الاستفادة مما يبذل من جهد فى هذا المجال، لأن
استفادته من هذه الجهود تعود بالخير عليه أولاً ثم على الوطن كله ثانياً.

التوصيات
وقد برزت فى مناقشة المجلس لهذا الموضوع الآراء والاتجاهات
الآتية:

- أهمية تقييم ايجابيات وسلبيات التجارب السابقة التى تمت بهدف
تنشيط دور المزارع فى التنمية الزراعية فى خلال الخمسين سنة السابقة

ومنها: الرعاية الاجتماعية للمزارع ومشروعات التربية الأساسية والمراكز الاجتماعية التي انشئت في الأربعينات ثم الوحدات المجمعة.

- أهمية وضع برامج خاصة للفلاحين كنوع من الإرشاد الزراعي علاوة على التركيز على الدعوة لتنظيم النسل والأسرة.

- التركيز على نشر الميكنة الزراعية، وتوفير الأعلاف باعتبارهما محورين أساسيين للتعجيل في التنمية الزراعية والحيوانية، ولتتمكن الزراع من القيام بواجبهم، وتحقيق مشاركتهم الجادة والفعلية في التنمية الزراعية.

وعلى ضوء الدراسة السابقة وما برز خلال المناقشة من اتجاهات يوصى - لتحقيق قيام الزراع بواجبهم وتحقيق مشاركتهم في التنمية الزراعية - بما يلي:

أولاً : بالنسبة للزراع :

× مضاعفة الجهد لزيادة الانتاج ، واتباع النصائح الفنية، مع الأخذ بمزيد من الاعتماد على النفس للقضاء على ظاهرة تفاوت الانتاج.

× المحافظة على مياه الري وعدم الإسراف فيها، وصيانة المساقى والمصارف، ومقاومة الحشائش فيها بصفة مستمرة.

× الأخذ بأساسيات الانتاج الزراعي والعمل بها، مثل: الالتزام بالمواعيد المناسبة للزراعة والحصول على التقاوى الجيدة من مصدر مضمون، والاكتشاف المبكر للإصابة بالآفات، ونزع الحشائش التي تتراحم المحصول في غذائه، والحرص على انتظام الري، والعناية بعمليات الجنى والحصاد والتخزين.

× ضرورة الالتزام بالتشريعات التي تستهدف زيادة الانتاج الزراعي، وعلى رأسها : عدم تجريف الأرض الزراعية - عدم البناء على الأرض الزراعية - مواعيد زراعة القطن - حظر الري لبعض المزروعات (البرسيم) في أوقات معينة.

× العمل على انجاح الجمعيات التعاونية الزراعية حيث ان ذلك مسئولية الزراع أساساً.

× استخدام القروض الزراعية في الأغراض المخصصة لها، وهي زيادة الانتاج الزراعي وتنمية الثروة الحيوانية أو الداجنة أو السمكية، والالتزام بسدادها في موعدها المحدد.

× عدم المعاملة في سداد الضرائب الحكومية أو عدم التهرب منها.

× الالتزام بالخلق القويم مع الأهل والجيران، والحرص على تصفية الخلافات قبل إبلاغها للشرطة أو رفعها للقضاء عن طريق لجان محلية

للمصالحات بما يوفر الجهد والوقت لمزيد من الانتاج.

× الحرص على نظافة القرية وصيانة المرافق العامة بها، وعدم التعدي على الطرق والجسور.

× الاستفادة من الخدمات المتنوعة التي تقدمها الدولة، مثل: الخدمات الصحية، التعليم، فصول محو الأمية، جهاز تنظيم الأسرة، الوحدة البيطرية، وما تقدمه أجهزة الاعلام عن طريق الاذاعة والتلفزيون والنشرات والندوات والصحف والمجلات لما يؤدي اليه ذلك - بطريق غير مباشر - من اسهام في التنمية الزراعية.

× التعويل على الجهود الذاتية وتكثيفها لتنفيذ الكثير من الخدمات دون القاء العبء كله على الحكومة.

ثانياً : بالنسبة للحكومة :

× استمرار الأخذ بسياسة توفير الحوافز الايجابية للزراع ومن أهمها : اسعار مناسبة ومجزية لمحاصيل التسويق التعاوني، الأمر الذي يدفع الزراع الى بذل مزيد من الجهد، وبالتالي تحقيق محصول أوفر وصولاً الى الاكتفاء الذاتي، وخاصة في مجال القمح والأرز واللحوم.

× النظر في تقرير حوافز ايجابية تكفل زيادة الانتاج بوجه عام وأخرى سلبية على من نقص انتاجه عن متوسط انتاج القرية (وعلى سبيل المثال فيمكن النظر في نقل الحيازة في حالة تكرار ذلك لأكثر من مرة).

× الاكثار من المعارض الاقليمية التي تقدم فيها جوائز تشجيعية لاكثر الفلاحين انتاجاً في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية، وهو امر يذكرى روح التنافس بين الزراع ويؤدي الى زيادة الانتاج.

× اعطاء اولوية للتصدي لعدة مشكلات تقف في صغر الحيازات الزراعية وتأثيرها السلبي على الانتاج الزراعي.

× التوسع في نشر استخدام الميكنة الزراعية والعمل على تصنيعها محلياً، بما يتلاءم مع ظروف الريف المصري الذي بدأ يعاني النقص في الايدي العاملة بسبب هجرة العمال الزراعيين للعمل خارج القرية، وبما يتناسب مع نمط الحيازات السائد ونمط الانتاج القائم او المستهدف. مع التركيز على الخدمات المساعدة التي تكفل اقصى تشغيل للآلات مثل: تدريب العمالة الخاصة بتشغيل وصيانة واصلاح تلك الآلات، وتوفير قطع الغيار والورش اللازمة.

× التصدي العاجل والحاسم لمشكلة الاعلاف اللازمة لتغذية الحيوانات والدواجن، وضرورة العمل على توفيرها سواء عن طريق

الانتاج المحلى لهذه الأغذية أو عن طريق الاستيراد.

زراعة العنب ومستقبلها

حتى عام ٢٠٠٠

- انتاج النبيذ والعصائر المختلفة ٨٣٪

- عنب مائدة للاستهلاك الطازج ١٢٪

- عنب للتجفيف (الزبيب) ٥٪

وجملة المساحة المزروعة بالعنب بكل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا تكاد تكون متقاربة وهي في مجموعها تنتج حوالي ٥١ - ٦١٪ من جملة الانتاج وتأتي بعدها كتلة بلدان أمريكا اللاتينية مع اضافة البرتغال وشمال افريقيا التي تتقدم غيرها في الانتاج، يلي ذلك مجموعة البلدان البلقانية والاتحاد السوفيتي بمساحة مليون هكتار، ثم تركيا بمساحة تزيد قليلا على ثلاثة ارباع المليون، ثم مساحات غير قليلة بأوروبا الوسطى والارجننتين وكاليفورنيا (أمريكا الشمالية) وشيلي، ثم مساحات اقل بكل من استراليا والبرازيل وايران والشرق الاوسط وسويسرا، ثم بجنوب افريقيا.

وإغلب انتاج هذه المساحات مخصص لانتاج النبيذ الذي يبلغ انتاج العالم منه ثمانمائة مليون هكتولتر (هكتولتر = ١٠٠ لتر)، في حين يبلغ الانتاج من عنب المائدة ما بين ٦٠.٥ - ٧ ملايين طن، ينتج من حوالي ١٢٪ من جملة المساحة المنزرعة بالعنب، وهي مساحة لا يكفي انتاجها حاجة الاستهلاك في مختلف بلدان العالم، حيث يتزايد الطلب على العنب سنة بعد أخرى.

وهناك عوامل تضغط على سوق عنب المائدة فتوقف من ارتفاع استهلاكه، وهي:

- تعقد مواصفات الجودة في ثمار العنب عند مقارنتها بالفواكه الأخرى، فالعنقود والحبّة يعتبران من العوامل الهامة في مواصفات الجودة وكل عامل منهما له مواصفاته الخاصة به، بل ويمكن القول بأنه من الصعوبة بمكان وضع مواصفات تنطبق على جميع الاصناف وتحوز استحسان جميع المستهلكين.

- محدودية الاستفادة من حفظ الثمار بالتبريد، فثمار العنب لا تنتضج في غرف التبريد، وقلة الاستفادة من حفظ العنب بالثلاجات عند توفره بالأسواق لعرضه بالتالي عندما يقل وجوده أو يختفي.

- موسمية عنب المائدة، الأمر الذي يجعله معرضا لتذبذب شديد في الاسعار، في حين أن بعض الفواكه الأخرى - مثل: التفاح والموز - موجودة بالأسواق على مدار السنة بعكس عنب المائدة.

- الخوف مما قد يؤثر على صحة الانسان من جراء استعمال المبيدات، سواء لعلاج الأمراض الفطرية على الأشجار أو في اثناء حفظ

يأتي العنب في المقدمة بالنسبة لأنواع الفاكهة الأخرى بل هو من افضلها عند كثير من المستهلكين لمذاقه المتميز، ولما يضيفه من صحة ونشاط على جسم الانسان نظرا لما تحويه حباته من عناصر غذائية مختلفة مفيدة تأتي في تجانس محبب لا يوجد في كثير من أنواع الفاكهة الأخرى .

وإما أي صنف من اصناف العنب يمكن أن تؤكل طازجة أو تجفف لتصبح زيبيا أو تعصر لانتاج الشراب، إلا ان لكل صنف من اصنافه صفات متميزة تجعله يصلح لغرض محدد من هذه الأغراض. ومن هنا يأتي تخصيص بعض الاصناف لغرض معين في المقام الأول، وأن كان يصلح لغرض آخر يأتي بعد ذلك .

ويقصد حين التحدث عن العنب بصفة عامة صنف (فيتس فينيرا) أو ما يطلق عليه ايضا (بالعنب الأوروبي) وهو صنف سائد في جميع جهات العالم ، خصوصا في أوروبا وفي منطقة حوض البحر الابيض. وتبلغ مساحة ما يشغله هذا النوع وحده حوالي ٩٠٪ من جملة مساحة العنب في العالم .

وقد نشأ هذا النوع في المنطقة المحصورة فيما بين بحر قزوين والبحر الاسود وفي شمال آسيا الصغرى، ومنه انحدرت اغلب اصناف العنب الى الآن والتي جاوز عددها عدة آلاف .

ولقد جاوزت مساحة العنب في العالم الآن عشرة ملايين من الهكتارات، أي حوالي ٢٥ مليون فدان، وهذه المساحة مقسمة طبقا لأغراض استهلاكه على النحو الآتي :

العنب فى مصر يبلغ حوالى ٧ كجم ، وهو متوسط لا بأس به حاليا اذا علم ان نظيره فى البلاد المنتجة للعنب هو كما يلى:
- اقل من كيلوجرام فى السنة بجنوبى افريقيا.

- اكثر من كيلوجرام واقل من خمسة كيلوجرامات فى السنة فى البلاد الآتية: الجزائر - المانيا الغربية - النمسا - بلجيكا - الولايات المتحدة الامريكية - فرنسا - المغرب - هولندا - تشيكوسلوفاكيا - تونس - يوجوسلافيا.

- اكثر من خمسة كيلوجرامات واقل من عشرة فى السنة بالبلاد الآتية: الأرجنتين - مصر - اسبانيا - المجر - البرتغال - سويسرا.

- اكثر من عشرة كيلوجرامات واقل من عشرين فى السنة فى البلاد الآتية: بلغاريا - اليونان - اسرائيل - ايطاليا.

- اكثر من عشرين كيلوجراما فى السنة: قبرص - تركيا.
وتتركز مساحة العنب فى مصر فى منطقتين اساسيتين:

مصر الوسطى: وهى تشمل المنيا واسيوط وبني سويف ، حيث تبلغ مساحة العنب بها ٣٥٪ من جملة مساحة العنب فى مصر، وتشكل المساحة المزروعة بالعنب فى المنيا وحدها ٢٥٪ من جملة المساحة كلها، وتكاد تكون مزروعة بصنف واحد هو الرومى الأحمر، فى حين ان مساحة العنب البناتى والأصناف الأخرى لا تمثل اكثر من ٤٠٠ فدان لاغير.
منطقة شمال غربى الدلتا: وهى تشمل محافظتى البحيرة والاسكندرية، وتضم هذه المنطقة شركات الكروم شمالى التحرير ومريوط. وتبلغ مساحة العنب بهذه المنطقة ١٨.٣٦٥ فدان أى ٢٧٪ من جملة مساحة العنب بمصر.

وعلى ذلك فان منطقتى شمال غربى الدلتا ومصر الوسطى تمثلان ٦٢٪ من جملة مساحة العنب الكلية فى مصر.

وأصناف العنب الرئيسية فى مصر تنحصر فى صنفين هما: البناتى والرومى الأحمر وهذان الصنفان يزرعان فى مساحة تقدر بحوالى ٧٥٪ من المساحة الاجمالية المزروعة بالعنب.
وفيما يلى بيان بالأصناف المختلفة والمساحات المزروعة بها.

ثمار العنب بغرف التبريد.

ومن هنا فان زيادة المساحة والارتفاع بالانتاج وجودته هما السبيل للاقتراب من انتاج ما يكفى حاجة الاستهلاك.

الوضع الحالى لزراعات العنب فى مصر:

- المساحات وكمية الانتاج فى خلال عام ١٩٨٢ :

تبلغ مساحة العنب بجمهورية مصر العربية حاليا حوالى ٧٠.٠٠٠ فدان - جملة المساحة المثمرة منها حوالى ٥٣ الف فدان تنتج ما يقرب من ٢٠٠ الف طن وهى موزعة على المحافظات المختلفة طبقا لما هو موضح بالجدول الآتى:

مسلسل	المحافظة	المساحة بالفدان	كمية الانتاج
١	المنيا	١٧١١٦	٩٠٣٦٠
٢	البحيرة	١٣٨٨١	٣٥٠٨٣
٣	الدقهلية	٥٦٩٨	١٦٩٣٦
٤	الغربية	٥٤٤١	٢٠٤٥٩
٥	الاسكندرية	٤٤٨٤	١٦٦٥٩
٦	اسيوط	٤٤٧٨	٣٣٤٧٦
٧	المنوفية	٣٨٢٩	١٧٧٨٩
٨	الفيوم	٣٥٤٨	٢٧٦٢٧
٩	الجيزة	٣٤٦٦	١٣٨٨٨
١٠	بنى سويف	٢٧٦٩	١٨٨٣١
١١	قنا	١٢١٦	٦١٣٣
١٢	الشرقية	٩٣٥	٤٠٥٥
١٣	سوهاج	٨٦٣	٧١٢٧
١٤	القليوبية	٥٩٤	٣٥٩٢
١٥	كفر الشيخ	٢١٩	٥٣٩
١٦	دمياط	١٧٦	٥٢٣
١٧	اسوان	١٤٨	٤٠٣
١٨	الاسماعيلية	١١٧	٢٣
١٩	السويس	١٩	٥٣
٢٠	القاهرة	١٦	٢٠٦
الجملة		٦٩٠٠٩	٣١٣١٦٤

ومن الجدول السابق يتضح ان المتوسط السنوى لنصيب الفرد من

العقد، ولا تأخذ حباته اللون المميز للصنف بالمناطق المرتفعة الحرارة، لذا فإن ثماره في الوجه البحرى أوضح - الى حد كبير - عنه في الوجه القبلى.

الفيومى : صنف مبكر النضج ، حيث ينضج قبل «البناتى»، ويؤخذ علي هذا الصنف عدم تحمله للتخزين والنقل لمسافات طويلة، ومساحاته أخذت في النقصان سنة بعد أخرى بسبب زراعته علي التكاعيب المنخفضة المشهورة بمحافظة الفيوم حيث يصعب معها أداء العمليات الزراعية، وخصوصا مقاومة الآفات والأمراض، على الوجه 'الأكمل'.

الايطاليا : من اصناف العنب ذى الرائحة المسكية الخفيفة وهو ممتاز الصفات، وعنقوده متوسط الحجم وحباته كبيرة كهرمانية اللون، وهو ينضج فى وسط الموسم.

الروزاكى : صنف ممتاز له اسماء متعددة منها: رزاقى - روجينا - داتيه دى بيروت - بلجار، وعنقوده متوسط الحجم وحباته كبيرة ذات لون اصفر ذهبى، وهو يتحمل الشحن وينضج فى وسط الموسم.

بز العنزة : صنف شديد الحلاوة، يعاب عليه حساسيته للاصابة باللياض الدقيقى، وسرعة تشقق جلد حباته لوقتها. وهو ينضج فى وسط الموسم.

تشكيل العنب : فى مصر طريقتان اساسيتان لتشكيل العنب: الاولى : وهى المعروفة بالرأسية (الارضى) : وتتبع غالبا فى تشكيل الاصناف التى تحصل اغلب ثمارها على البراعم القاعدية والمتوسطة وتطبق فى معظم مساحات العنب الرومى الاحمر وعلى الاخص فى محافظة المنيا.

وهذه الطريقة لها بعض المميزات ، منها قلة التكاليف حيث لا تحتاج الكرمات الا الى دعائم خشبية مؤقتة لمدة خمس أو ست سنوات، بعدها يستغنى عن هذه الدعائم. وإثمار بعض الاصناف المرباة بهذه الطريقة مثل صنف الرومى الاحمر جيد، اما الاصناف الأخرى التى لا تحمل ثمارها علي البراعم القاعدية فثمارها متوسط أو ضعيف. ويرغم هذا فان هذه الطريقة تيسر فى الطريقة المثلى لأن خدمة الأرض فى هذه الحدائق من الصعب القيام بها بالوسائل الميكانيكية، ومن ثم فهي غالبا تتم بالوسائل اليدوية، علاوة على عدم وصول جودة الثمار التى تحملها الكرمات المرباة بهذه الطريقة الى الدرجة المرجوة، اذ يلاحظ أن ثمار الرومى الاحمر الموجودة بالأسواق تفتقر الى الجودة والتلوين الجيد.

الصنف	المساحة	نسبة مساحة الصنف الى مساحة العنب الكلية
بناتى	٢٢٧٩٣	٪٣٣
رومى احمر	٢٨٩١٦	٪٤٢
الجملة	٥١٧٠٩	٪٧٥

فيومى	٢٩٥٠	٪٤.٣
الايطاليا	١٧٣٤	٪٢.٥
روزاكى	١٢١٦	٪١.٨
بز العنزة	٤٠٢	٪٠.٥
بلدى	٤٢١٣	٪٦.١
اصناف أخرى	٦٧٨٥	٪٩.٨
الجملة	١٧٣٠٠	٪٢٥

ويمكن القول بأن المساحة المزروعة بالعنب البناتى تتركز بمنطقة شمال غربى الدلتا ومحافظات الدقهلية والغربية والمنوفية، اما الاصناف الأخرى بهذه المناطق فلا تشغل الا مساحات صغيرة غير مؤثرة.

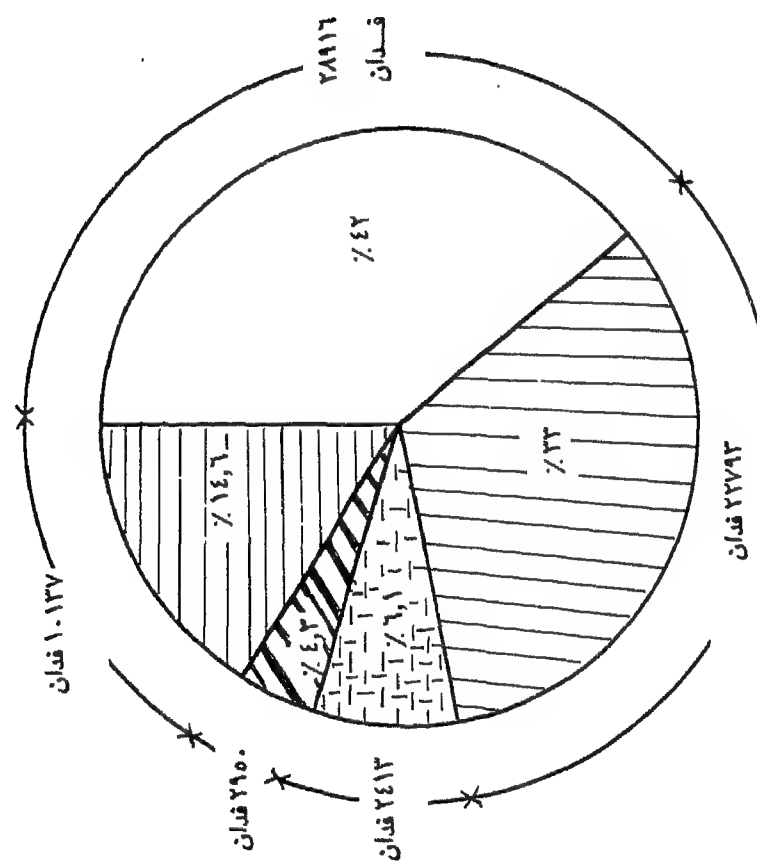
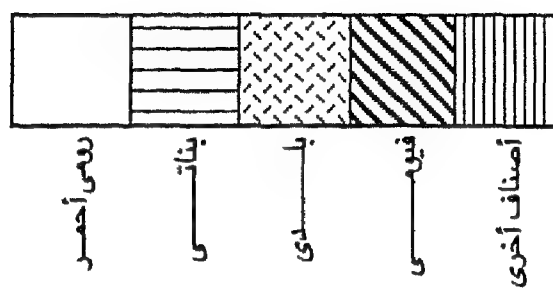
كما أن صنف الفيومى تتركز زراعته بمحافظة الفيوم، وبز العنزة - أساسا - بمحافظة المنوفية، أما صنفا الايطاليا والروزاكى فيزرعان أصلا بمنطقة شمال غربى الدلتا، فى مساحات قليلة غير مؤثرة بباقي المحافظات.

وتحت اسم «البلدى» يزرع عديد من الاصناف فى مساحات صغيرة متناثرة بمختلف محافظات مصر. كما تشمل الاصناف الأخرى اصناف العنصر المركزة بشركة الكروم، ومن أهمها صنفا «الفرنساوى» (كابرنيه سوفينيون) والقزاقى، وصنف الغربى الذى يزرع بمساحات محدودة فى محافظات الوجه القبلى.

وفيما يلى الصفات المميزة لأصناف العنب الأساسية : البناتى : يطلق عليه اسماء متعددة، منها: طومسون سيدلس - السلطانيينا وعنقوده كبير الحجم ممتلئ ويتحمل الشحن لمسافات بعيدة. وهو من الأصناف المبكرة النضج، ويعتبر الصنف الأول فى صناعة الزبيب.

الرومى الاحمر : صنف غزير المحصول جيد الصفات أحمر اللون متأخر النضج، يعيبه أن العنقود - وإن كان كبير الحجم - قليل

توزيع مساحات الغنـب حسب الأصناف المزروعة بها خلال عام ١٩٨٢



وأهم امراض العنب : البياض الدقيقى، والبياض الزغبى،
وأهم الحشرات التى تصيبه هى : بق الهبسكس الدقيقى، بق الموالح
الدقيقى، البق الدقيقى ذو الذيل الطويل، حشرة الموالح المحارية، حشرة
التين القشرية الفنجانية، الحشرة القشرية السوداء ، دودة ورق القطن،
دودة ورق العنب، دودة ثمار العنب، دودة ورق العنب الخضراء، دودة ساق
العنب، حفار ساق العنب.

ومن آفات العنب الحيوانية حلم العنب، ويطلق عليه أحيانا أكاروس
العنب، والنماتودا (الديدان الشعبانية) ومن الطيور العصافير، ومن
الحيوانات الثديية الفأر.

وتضع الأجهزة الفنية بوزارة الزراعة برامج لمكافحة الآفات، ويقوم
الموظفون بالقرى والمراكز بمساعدة الزراع وأرشادهم وخدمتهم.
وتتغير البرامج وتعديل كل عام تبعا لما يستجد من تصنيع مبيدات
حديثه ذات صفات أفضل من حيث الفاعلية او سهولة الاستعمال او
اعتدال الاسعار.

ولم يأت تحت قائمة آفات العنب فى توصيات وزارة الزراعة
ذكر للفئران أو الطيور ، لأن الفئران أصبحت آفة تصيب كل الزروع
والمخازن والمنازل ، ولها برامج خاصة وحملات مكثفة لإبادةها ، وبالنسبة
لمزارع العنب فقد اشتدت أضرار الفئران ، اذ انها تقرض العناقيد
وتعيث فسادا فى مزارع العنب، والمقاومة فى هذه المزارع وحدها تعطى
نتائج محدودة، وتكون أكثر نجاحا وأعم فائدة عندما تكون اعمال
المكافحة جماعية تشمل كل الحقول المجاورة فى وقت واحد.

أما العصافير فانها تسبب بقاء الثمار تخمرا وتلفا لباقي العنقود.

وقد نجح زراع محافظة المنيا هذا العام فى مكافحة العصافير
باستعمال أشربة لامعة من البلاستيك او الورق المفضض اللامع الذى
يعكس اشعة الشمس فيطرد العصافير. وهذه الطريقة ناجحة تفوق كل
الطرق الأخرى المستعملة حاليا، مثل: القرع بالعصى على الصفيح أو
وضع شباك على أشجار العنب قبيل نضج الثمار أو وضع أكياس من
الورق على العناقيد، فكل هذه الطرق مكلفة وقليلة الفائدة.

وفى مجال مقاومة الآفات هناك أساسيات من الواجب ان يلتزم بها
كل مزارع ولا يهملها مهما بدت بسيطة، منها:

× ان الوقاية خير من العلاج، واكتشاف الاصابة مبكرا والعلاج فور
اكتشاف الاصابة، ومراعاة قواعد استخدام المبيدات وآلاتها، وألا يكون

وقد ثبت أن تشكيل الكرمات بطريقة الكربون المزبوج لمثل هذه
الأصناف يعطى نتائج احسن من تربية الكرمات بالطريقة الرأسية، كما
انها تعد اربح اقتصاديا، برغم ان تكلفتها مرتفعة.

الثانية : وهى المعروفة بالقصبيية (على الاسلاك): ومعظم حدائق
العنب البناتى فى مصر مرياة بهذه الطريقة. وهى تناسب الأصناف التى
تكون عيونها القاعدية غير مثمرة فى أغلب الاحوال كصنف البناتى.

وهذه الطريقة بها عيب رئيسى، اذ يتم وضع القصبات الثمرية على
ثلاثة اسلاك مشنودة على الحوامل رأسيا أى فوق بعضها، الامر الذى
يجعل الافرع المحملة على الاسلاك السفلية مظلة بعض الشئ مما يقلل
من خصوبة البراعم التى عليها، والانسب فى هذه التربية ان تنتشر
الاسلاك افقيا على عوارض مثبتة على الحوامل الرأسية، وتقرد
القصبات على هذه الاسلاك وبذلك تكون موضوعة فى مستوى واحد
ومعرضة للشمس والهواء بدرجة متساوية ، وهو أمر يرفع من خصوبة
البراعم.

على أن هذا التعديل يقتضى التوسع فى المسافات بين الخطوط
بالقدر الذى يتيح خدمة التربة بالوسائل الميكانيكية الحديثة.

آفات العنب : يصاب العنب فى مصر بآفات مختلفة يمكن
التحكم فيها ودفع اضرارها وقاية أو علاجا. ولحسن الحظ لم تنتسرب
الى البلاد حتى الآن الآفات الخطرة التى تسبب اضرارا كبيرة مثل
حشرة الفلوكسيرا.

وتشمل آفات العنب امراضا نباتية وحشرية وآفات حيوانية. ومقاومة
آفات العنب أو أى محصول عملية اقتصادية يقصد بها حماية الانتاج
من الخسائر والاضرار التى يتسبب عنها نقص المحصول أو تلفه.
والاسراف فى عمليات المكافحة يزيد التكاليف كما يرفع نسبة الاضرار
النتيجة عن الآثار الجانبية لاستخدام المبيدات وخاصة على الصحة
العامة، وكذلك على النباتات والتربة الزراعية.

ومن المؤشرات الطيبة ان مزارع العنب قد اصبح على وعى وأدراك
لما يصيب العنب من مختلف الآفات فيعمل على اكتشاف الاصابة مبكرا
ويعالجها قبل ان تستفحل الاصابة وتنتشر ويشترى ضررها، ويعرف جيدا
المبيدات وآلات المكافحة ومواعيد الرش ويتصل بالفنيين للاستفسار عما
لا يعرفه.

ولعل السبب فى ارتفاع الوعى وزيادة الاهتمام هو الدخل العالى
الذى يحققه العنب بمقارنته بالمحاصيل الأخرى.

ويعبر بوضوح عن عمق هذه المشكلة الجدول التالي :

أنواع العنب	% من جملة العيوب	
	رومى أحمر	بناتى
الفرط	٣٧,٩	٣٥,٦
عيوب مرضية	٢٤,٩	١٧,٨
عيوب ناتجة عن القطف والتعبئة	١٩,٣	٢٥,٣
عيوب حقلية	١٥,٥	١٧,٣
الزبيب	٢,٠	١,٠
حببات غير مكتملة النمو	٠,٤	٣,٠

تصدير العنب :

يمكن ان يقال ان تصدير العنب للخارج حاليا يكاد يكون معدوما ،
وتصديره على العموم لم يكن حتى الآن بالكمية المؤثرة ، إذ لم تتجاوز
كميته الآلاف طن في احسن المواسم .

ونجاح عمليات التصدير يتوقف على عوامل كثيرة من أهمها :

× توافر الانتاج المحلى وجودته .

× دراسة الأسواق الخارجية التى يمكن التصدير اليها - وعلى
الأخص الدول العربية والافريقية - من ناحية السعة السوقية والوقت
الملائم للتصدير ونوع المستهلك والعبوات الملائمة ووسائل النقل والتكلفة
والأسعار وأساليب البيع وكافة الدراسات اللازمة فى هذا المجال .

× الاتجاه الى الاكثار من الاصناف عديمة البذور ، مثل : الطومسون
والبرتل لأن الطلب يتزايد عليها فى معظم الأسواق ، وكذلك على
الاصناف ذات السمعة التصديرية الحسنة كالرويجينا .

× التركيز على الاصناف الأكثر تبكيرا كالبرتل والكردينال
والطومسون سيدلس ، وخصوصا ان جو مصر يسمح بانتاج العنب
مبكرا حوالى اسبوعين او ثلاثة على الاقل عن باقى بلاد حوض البحر
الابيض ، والاستفادة من صلاحية جو مصر .

صناعة العنب المجفف (الزبيب) :

تقوم مصر حاليا باستيراد حوالى ٢٢٥٠ طنا من العنب المجفف ،

مفعول المبيد قد انتهى ، والالتزام ببرامج وزارة الزراعة التى تضعها
الاقسام الفنية.

× عدم اهمال العمليات الأساسية فى الخدمة ، مثل : انتظام الري
ونظافة الحقل من الحشائش وعدم الانسياق وراء شركات وتجار
المبيدات ، وايضا عدم خلط المواد المغذية والمنشطة بالمبيدات الا فى
الحدود وبالنسب التى تحددها أجهزة وزارة الزراعة .

× عدم الاسراف فى استخدام مبيدات الحشائش، وخاصة عند
بداية نضج الثمار .

× عدم استخدام مياه مالحة مصدرها آبار ارتوازية او مصارف ،
اذ انها تتلف الثمار ، وخصوصا الاصناف رقيقة القشرة ، مثل :
العنب البناتى .

× توقف العلاجات الكيماوية للعنب قبل جنى الثمار بأسبوعين على
الأقل حفاظا على صحة المواطنين من الأثر الضار للمبيدات .

وهناك اضرار اخرى تلحق العنب من العوامل الجغرافية المعاكسة :
مثل الحرارة الزائدة وهبوب رياح الخماسين المحملة بالأتربة فى فصل
الربيع ، اذ تسبب أحيانا احتراق الاوراق والعناقيد الحديثة وتعالج
بالرش بالماء لازالة الأتربة لأن بقاءها ضار .

ويلاحظ فى المدة الأخيرة عدم كفاية العمالة الفنية التى لها دراية
بعمليات المقاومة وارتفاع اجور المتوفر منها ، علاوة على الارتفاع الكبير
والمتزايد سنة بعد اخرى فى اسعار المبيدات ومواد المقومة ، وان كان
الاتجاه الى استعمال الطائرات فى رش المزارع قد خفف كثيرا من
حجم هذه المشكلة ، وهذا يؤيد القول بضرورة انشاء المزارع الجديدة فى
مساحات مجمعة ما يمكن ، حتى يتسنى اداء عمليات المقومة عن طريق
استعمال الطائرات .

الفاقد من العنب فى اثناء التداول :

يشكل صنفا العنب : البناتى والرومى الأحمر ٧٥% من جملة مساحة
العنب الكلية فى مصر ، ومما لاشك فيه ان الفاقد فى المحصول فى
أثناء عمليات الخدمة وفى خلال المراحل المختلفة لتداول الثمار من قطف
وتعبئة ونقل وأمراض ، ينتج عنه نقص كبير فى المحصول .

وقد قدر معهد بحوث البساتين بوزارة الزراعة الفاقد فى المحصول
بسبب عمليات التداول بحوالى ٣٥% لصنف الرومى الأحمر ، و ٢٠%
لصنف العنب البناتى .

الامطار فى خلال شهرى التجفيف (اغسطس وسبتمبر). وهذا ما لا يتوفر فى بلاد منتجة اخرى كثيرة.

صناعة العصار:

وهى صناعة تكاد تنفرد بها شركة الكروم المصرية التى تقوم بتصنيع حوالى ٦ ملايين لتر سنويا، يجرى تسويقها محليا لخدمة اغراض السياحة فى المقام الأول.

وقد قامت الشركة مؤخرا بتركيب مصنع جديد من المانيا الغربية يقوم بانتاج عصير طيبعى فى حدود كمية ٤ ملايين لتر سنويا بواقع وردية واحدة يوميا. وفى حالة تقبل الأسواق لهذا المنتج الجديد يمكن وضع سياسة توسعية تشمل الاصناف المناسبة والمساحات وطرق التصنيع والتسويق الملائمة.

اهم المشكلات والصعوبات التى تواجه زراعة العنب فى مصر:

تعرض زراعات العنب فى مصر الى معوقات كثيرة تؤثر على انتاجيته، واهم هذه المعوقات :

- اعتماد انتاج العنب بمصر على عدد قليل من الاصناف، فهناك صنفان فقط هما: البناتى (طومسن سيدلس) مبكر النضج وصنف الرومى الاحمر ويشغلان اكثر من ٧٥٪ من المساحة الكلية للعنب بمصر، والاعتماد على هذين الصنفين فقط فى انتاج العنب - برغم وجود اصناف اخرى - يسبب خللا اقتصاديا فى الانتاج ، يتمثل فى قصر موسم، فلا يتعدى ثلاثة اشهر، اذ ان البناتى وهو صنف مبكر يبدأ نضجه فى اوائل شهر يوليو ويمتد حتى اوائل اغسطس، والرومى الاحمر يبدأ نضجه فى شهر سبتمبر ويمتد حتى منتصف اكتوبر تقريبا. والاصناف الاخرى - التى تشغل ٢٥٪ من المساحة - مزروعة فى مساحات صغيرة متناثرة غير مؤثرة، فضلا عن ان معظمها يتكون من اشجار كبيرة السن ذات انتاج قليل، وتقل مساحتها سنة بعد اخرى.

- النقص المتزايد سنة بعد اخرى فى العمالة الفنية فى مجال زراعة العنب، فى حين تحتاج شجرة العنب الى عمليات فنية اساسية كالرطنة

وتستهلك معظم هذه الكمية فى خلال شهر رمضان المبارك ، وفى الوقت نفسه تقوم شركة الكروم المصرية بتصنيع كمية محدودة من العنب المجفف تتراوح ما بين ٢٥٠.٥٠ طن كحد أقصى سنويا . ولا يمثل انتاج الزبيب مشكلة فى الوقت الراهن ، وانما تكمن المشكلة فى توفير المساحات اللازمة من العنب البناتى لهذا الغرض ، حيث ان المساحات المزروعة من هذا الصنف - المخصص لصناعة التجفيف - لا تكاد تكفى السوق المحلى كعنب طازج .

ويبلغ الانتاج العالمى من الزبيب وهو أحد المنتجات الهامة لعنب المائدة ٧٧٠ مليون كيلوجرام ، تنتج القارة الامريكية منها ٣٥٪ وتتبعها آسيا ٣١.٧٪ وتأتى اوروبا فى المرتبة الثالثة ٢٢.٨٪ ثم استراليا ٧.٩٪ وأخيرا افريقيا بأقل نسبة من الانتاج وهى ٢.٦٪ .

وفى القارة الامريكية تنتج الولايات المتحدة وحدها ٩٧.٣٪ من الكمية الكلية والباقي وقدره ٢.٧٪ تنتجه الأرجنتين وكذا المكسيك وشيلي اما فى القارة الأوربية فنتج اليونان وحدها ٨٤٪ من الانتاج الكلى للقارة ومعظمه من صنف الكرنث الأسود الذى أخذ فى التناقص ببطء خلال السنوات الأخيرة ، ليحل محله صنف البناتى المرغوب فى كل الأسواق .

وفى القارة الافريقية ، جنوب أفريقيا ٧٠.٤٪ وليبيا الجزائر والمغرب ، ويوجه عام يتقدم انتاج الزبيب فى باقى دول شمالى أفريقيا بخطى هثيئة .

وقد أشار المؤتمر الدولى لعنب المائدة الذى عقد بالمكسيك فى عام ١٩٨٠ الى أن احتياجات المستهلكين من الزبيب محدودة . ويبدو ان أى قرارات سياسية أو اقتصادية لا أثر لها على حركة السوق، كما يبدو ان الأسعار - وان ارتفعت قليلا فى خلال السنوات الأخيرة - لم تؤثر تأثيرا ملموسا على حركة الاستيراد بالسوق الأوربية التى يبدو أن العامل المحدد لها هو جودة الانتاج أكثر من تحرك الأسعار صعودا أو هبوطا .

والجوفى مصر مناسب تماما لصناعة تجفيف العنب، وعلى الأخص التجفيف الشمسى حيث الحرارة الملائمة والجو الصحراوى الخالى من

والتربيط والتطويش والتربية والتقليم، وما لم تؤد هذه العمليات بالطريقة السليمة وفي أوقات معينة يتأثر الانتاج تأثراً مباشراً.

- الاسراف في الري وكذلك في كميات الأسمدة المضافة، الأمر الذي تؤيده الظواهر المورفولوجية للنبات، فضلاً عن نتائج التجارب التي أجريت في هذا الشأن، وهذه الظاهرة متفشية على الأخص بالوجه القبلى، بجانب أن كثيراً من المناطق تعاني سوء حالة الصرف.

- حرص الأجهزة المختصة في الدولة على عدم انخال شتلات أو عقل عنب من الخارج خشية دخول حشرة الفلوكسيرا غير الموجودة حتى الآن في مصر ورغم وجودها في كل بلاد حوض البحر المتوسط.. وقد تسببت هذه الحشرة في تقليع معظم مساحات العنب بأوروبا في أواخر القرن الماضي، ثم إعادة زراعتها بنباتات جديدة مطعمة.

- أدى هذا الحرص إلى الاعتماد اعتماداً كلياً في مجال التوسع في زراعة العنب على الاكتثار من الأصناف المزروعة بمصر، والتي استوردت العقل التي نشأت منها أشجارها منذ حوالي الخمسين عاماً، ومع توالي الاكتثار منها للتوسعات الجديدة سنة بعد أخرى تأثرت إنتاجيتها تدريجياً.

ولقد أوصى المؤتمر الدولي لعنب المائة الذي عقد بالمكسيك في سبتمبر ١٩٨٠ بضرورة تغيير دماء حدائق العنب القديمة في جميع دول العالم المنتجة للعنب وذلك بإدخال دماء جديدة للأصناف الخالية من جميع الأمراض وخاصة الفيروسية، الأمر الذي يرفع محصول الأشجار بما يتراوح بين ٣٠ - ٤٠٪.

التصور لما يجب أن يكون عليه العنب في سنة ٢٠٠٠ من الطبيعي أن تكون الصورة المطلوبة للعنب في عام ٢٠٠٠ هي أن يكون انتاجه كافياً لتغطية الاستهلاك المحلي من عنب المائدة وكذلك إمكان التصدير للخارج ولو بكميات محدودة مبدئياً، فضلاً عما تتطلبه عمليات تصنيعه، سواء أكان على هيئة عنب مجفف (زبيب) أم على هيئة عصائر. ويمكن أن يتم ذلك على النحو التالي:

- بالنسبة لتغطية احتياجات السوق المحلي: يبلغ متوسط

استهلاك الفرد في مصر من العنب حوالي ٧ كيلوجرامات، والمستهدف هو الحفاظ على هذا المتوسط في عام ٢٠٠٠ وذلك برغم أن المؤتمر الدولي لعنب المائة، الذي عقد بالمكسيك عام ١٩٨٠، كان قد أوصى بأن يكون الهدف هو الوصول إلى ما يتراوح بين ٣٠ - ٤٠ كجم للفرد في السنة.

وعلى فرض أن تعداد السكان سوف يصل في مصر في عام ٢٠٠٠ إلى ما يقرب من ٦٥ مليوناً فإنه يمكن تقدير المساحة المطلوبة لتغطية الاستهلاك المحلي في حدود هذا المتوسط بحوالي ٩٠.٠٠٠ فدان.

- بالنسبة للتصدير : على ضوء ما سبق ذكره في هذا المجال واحتمالات المستقبل القريب حتى عام ٢٠٠٠ يمكن تقدير الكمية التي يحتمل تصديرها للخارج في حدود تتراوح بين ١٥٠٠٠ - ٢٠٠٠٠ طن سنوياً وهذه الكمية يمكن الحصول عليها من مساحة تقدر بحوالي ٧٠٠ فدان تقريباً.

صناعة الزبيب :

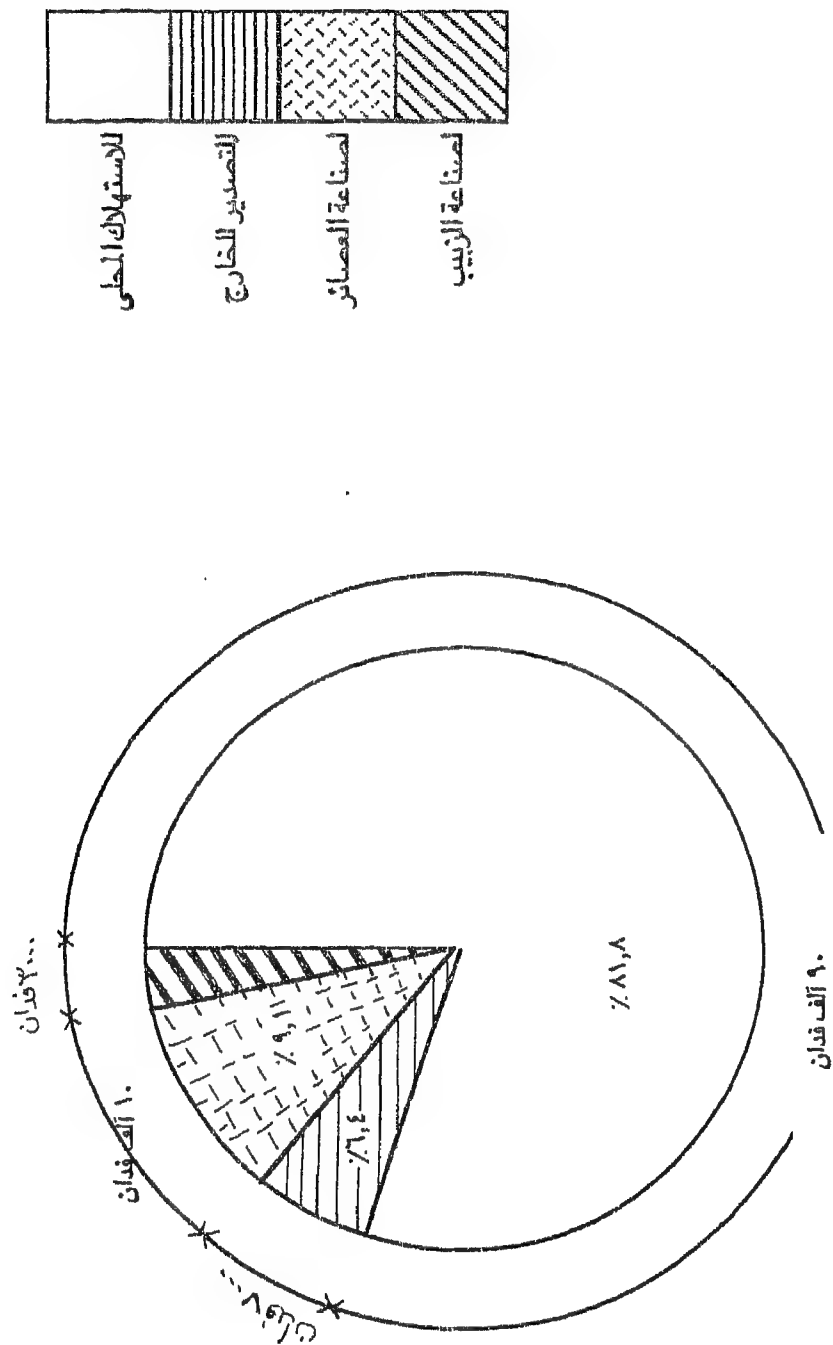
من المعروف أنه يستورد حالياً من الزبيب ما يقدر سنوياً بحوالي ٢٠٠٠ طن في المتوسط، وأنه يلزم كمية تقدر بحوالي ٣٠٠٠ طن من الزبيب في عام ٢٠٠٠، لتغطية احتياجات السوق المحلي فقط، وهذه الكمية يمكن الحصول عليها من حوالي ١٥.٠٠٠ طن عنب طازج تنتج من حوالي ٣٠٠٠ فدان تقريباً، وبذلك نستغنى على الأقل عن استيراد الزبيب من الخارج.

صناعة العصائر :

ترتبط هذه الصناعة ارتباطاً كبيراً بعوامل عديدة منها على سبيل المثال مدى الرواج السياحي في عام ٢٠٠٠. وتقدر المساحات اللازمة لتغطية هذا النوع من الصناعة في حدود ١٠٠٠٠ فدان منها حوالي ٤٠٠٠ فدان تختص بإنتاج الكمية اللازمة للعصير الطازج.

على أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن صناعة العصير الطازج تتطلب شروطاً معينة، منها: العبوات الملائمة والأصناف المناسبة التي يأتي على رأسها صنف الاسكارلات، وهو صنف يتميز بسرعة ترسيبة

توزيع المساحة المطلوبة من العنب حتى عام ٢٠٠٠ حسب الغرض من زراعته



الفيروسيّة، الأمر الذي يرفع من محصول الشجر بمقدار يتراوح بين ٢٠ - ٤٠٪.

والوصول الى هذا الهدف قامت وزارة الزراعة من خلال مشروع مصر/ كاليفورنيا لتطوير نظم التنمية الزراعية (مشروع تحسين انتاج العنب بمصر) باستيراد عدة اصناف من الخارج ووضعت في محطة العزل بالاسكندرية تحت المراقبة والفحص لمدة عام، ثم زرعت بعد ذلك في عدة جهات مختلفة بالجمهورية.

وهذه الاصناف المستوردة تعالج الخلل الناتج من الاعتماد على صنفين من العنب في الانتاج التجارى، بما يتبع مد الموسم الى ستة اشهر (يونية - نوفمبر)، هذا فضلا عن انها تغطى الاحتياجات من الاصناف المبكرة والمتوسطة والمتأخرة فى موسم النضج والصناعة للتصدير والتجفيف والعصير.

وهذه الاصناف هي :

- اصناف لا بذرية : طومسون - لوس برلت - رويس - بيوتى - فيستا - مونوكا - اميرالد - فلاييم - ديليت - كشمش.
- اصناف بذرية : كاردينال - روزاكي - ايطاليا - ريش بابا - بلاك روز - ريبير - ايرلى مسكات - امير - كوين - اكسوتيك - كاليمايا - مسكات اسكندرية - جولد - اصيل العنب.
- اصناف العصير : كابرينتيه سوفينيون - كولبار - جرينلش - سكات بلون - بالومينو - رويس كابرينيه.

كما تم انتخاب بعض السلالات من الاصناف المحلية وهى: الرومى الأحمر - الفيومى - بز العنزة - وبعض الاصناف البلدية.

والحصول على اكبر عدد من النباتات، سواء اكان من الاصناف المستوردة ام من السلالات المحلية يقترح ان يجرى اكثارها داخل صوب مزودة بأجهزة الضباب المائى، الا ان اتباع مثل هذا الاسلوب فى الاكثار يحتاج الى دراية فنية متخصصة وعناية فائقة يجب توفيرها عن طريق التدريب.

وما لم تتوفر السبل للحصول على النباتات اللازمة للمساحات

للمواد الضارة العالقة بالعصير، الى جانب تميزه بالجمع بين صفات عنب الكونكوردي ذى اللون القرمزى وصنف الموسكات فى طعمه ورائحته المميزة الجميلة.

وهذا الصنف موجود حاليا بمركز البحوث الزراعية بالقناطر الخيرية، ويمكن الاكثار من زراعته بشركة الكروم المصرية حيث توجد المصانع والخبرة المطلوبة فى هذا المجال.

وبناء على ما تقدم فانه يمكن حصر المساحة المطلوبة من العنب حتى عام ٢٠٠٠ واللازمة لمختلف الأغراض فى الآتى:

المساحة	الغرض
٩٠.٠٠٠ فدان	للاستهلاك المحلى كعنب مائدة
٧.٠٠٠ فدان	للتصدير للخارج
٣.٠٠٠ فدان	لصناعة الزبيب
١٠.٠٠٠ فدان	لصناعة العصائر
١١٠.٠٠٠ فدان	جملة المساحة

ولما كانت المساحة الموجودة حاليا تقدر بحوالى ٧٠.٠٠٠ فدان سوف يتبقى منها حتى عام ٢٠٠٠ حوالى ٤٠.٠٠٠ فدان، نتيجة لانتهاج انتاجية باقى المساحة وذلك طبقا للمعدلات المعروفة حاليا، فتكون بذلك المساحات المطلوب اضافتها من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ فى حدود ٧٠.٠٠٠ فدان.

والمقترح ان يتولى القطاع العام فى اراضيه الجديدة زراعة ما يقرب من ٤٠.٠٠٠ فدان من هذه المساحة، على أن يقوم القطاع الخاص بزراعة الـ ٣٠.٠٠٠ فدان الأخرى فى خلال المدة المتبقية حتى عام ٢٠٠٠، وهنما يقارب نفس المعدل الذى يسير عليه حاليا.

الاصناف المقترح زراعتها فى المساحات الجديدة وكيفية اكثارها:

سبق التنويه الى ضرورة التجديد فى زراعات العنب الجديدة، عن طريق ادخال دماء جديدة لاصناف خالية من جميع الأمراض وخاصة

الخاصة وفى حدود ما يسمح به التعديل فى الدورات الزراعية بكل منطقة، علاوة على أن الاصناف التى يجرى زراعتها ترتبط بنظرة المالك الخاصة. والأمر على هذا الوضع لا يمكن أخضاعه للدخول فى مساهمة فعالة فى تنفيذ برنامج توسع مكثف فى المستقبل.

وفى الوقت نفسه لا يمكن التغاضى عن التوسعات المطلوبة ، بل يجب التشجيع على قيامها وتحسين ورفع انتاجيتها لتكون اضافة مفيدة الى البرنامج يتحقق بها احد العوامل الآتية :

- الاحلال مكان المساحات التى يجرى ازالها بسبب قدمها أو العوامل الأخرى.

- سد العجز فى المساحات المقترحة تنفيذها فى البرنامج الذى سيجرى وضعه لمواجهة أى معوق من المعوقات.

- المساهمة فى زيادة قاعدة التصدير الى الخارج، وخصوصا لأسواق بعض البلاد العربية والافريقية المجاورة، وكذلك المساهمة فى التصنيع فى حالة زيادة الانتاج على حاجة السوق المحلى.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول بأن انسب المناطق لتنفيذ برامج التوسع هى تلك التى تقع حالياً تحت اشراف الدولة، أى اراضى الاستصلاح الجديدة، ولا سيما تلك التى تقع قريباً من الساحل الشمالى الغربى والتى تعمل فيها الشركات الأربع التالية:

- شركة مريوط الزراعية - شركة شمالى التحرير الزراعية - شركة الكروم - شركة المنزور.

ويرجع تفضيل هذه المنصة الى ما يأتى :

التربة المناسبة : فالمعروف ان الاراضى الجيرية - التى تمثل معظم اراضى المنطقة تصلح لانتاج العنب اذا ما احسن اختيار المواقع التى تخلو من معوقات الانتاج ومنها : عدم كفاية مياه الري أو عدم صلاحيته أو سوء الصرف أو ارتفاع مستوى الماء الأرضى أو وجود طبقة صماء تحت التربة أو زيادة نسبة كربونات الكالسيوم عن الحد المناسب.

ويوجد بالمنطقة حالياً معامل مجهزة بأحدث الآلات والمعدات يمكنها

الجديدة عن هذا الطريق الجديد، يمكن اتباع الاسلوب التقليدى بزراعة المشاتل والاكتثار عن طريق العقل. وهذه ايضا يجب ان يتوفر لها العناية الكافية والاهتمام اللازم بهدف الوصول الى شتلة قوية سليمة تكون اساساً صالحاً لمزرعة ناجحة تنتج محصولاً وفيراً.

ويقترح ان يكون توزيع الاصناف على المساحات الجديدة على

اساس النسب الآتية:

الاصناف اللا بذرية	٣٥ ٠٠٠ فدان	ويكون على رأس هذه الاصناف صنف الطومسون ولوس برلت.
الاصناف البذرية	٢٥٠٠٠ فدان	ويكون على رأس هذه الاصناف الكاردينال وروزاكي والىطاليا - ريش بابا - ريبير.
الاصناف المنتخبة	١٠ ٠٠٠ فدان	ويكون على رأسها صنف الرومى الأحمر.
المجموع	٧٠ ٠٠٠ فدان	

المواقع المقترحة لتنفيذ برنامج التوسع الجديد فى العنب:

يثور تساؤل عن مكان تنفيذ برنامج التوسع الجديد فى مساحات العنب حتى عام ٢٠٠٠، وما اذا كان من الممكن ان ينفذ فى اراضى الوادى التى توجد بها معظم مساحات العنب الحالية، والتى تتراوح ما بين الاراضى الطينية أو الطميية الثقيلة أو الخفيفة، علاوة على الاراضى الصفراء الخصبة. وكل هذه الأنواع من الاراضى تعتبر جيدة لانتاج العنب، وتنتج فعلاً محصولاً مناسباً تحت الظروف العادية، وهى على هذا الاساس مفضلة على ضوء نجاح الزراعات والانتاج العالى، غير انها كلها تقريباً ملكية خاصة، وبالتالي فلا ضمان لامكان تنفيذ هذا البرنامج.

صحيح أن هناك بعض التوسعات السنوية فى زراعات العنب فى مناطق مختلفة من الدلتا وفى بعض محافظات الصعيد، ولاسيما فى محافظة المنيا، ولكن هذه التوسعات مرتبطة اولا برغبات ملاك الاراضى

تقييم جميع مساحات الأراضي لهذه الشركات تقييما سليما، واختيار
انسب المواقع التي تصلح لزراعة العنب.

ملاحية جو المنطقة لزراعة العنب: فجوها الذي يتميز
ببرودة مناسبة في موسم الشتاء الى جانب الحرارة المعتدلة وصفاء
سمائها في خلال موسم الصيف يعطى الفرصة لانتاج محصول عنب
جيد ذي صفات ممتازة، علاوة على مناسبة مثل هذا الجو لعمليات
التجفيف الشمسي للعنب صيفا.

- وجود زراعات كبيرة من العنب لهذه الشركات بالمنطقة بدأت منذ
أكثر من عشرين عاما، وبدأت في بعضها، كما في شركة الكروم منذ
أكثر من خمسين عاما. والاهالي والعمال الذين يعملون في هذه الشركات
يتعايشون مع زراعات العنب طوال هذه السنوات، ومعظمهم - وان لم يكن
ملما بتفاصيل الأعمال الفنية الخاصة بزراعات العنب - ليست شجرة
العنب غريبة عليهم على الأقل، ويصبح من السهل عليهم - وخصوصا من
سيتملكون منهم بعض الزراعات الجديدة - ان يكونوا من زراع العنب
القادرين على العناية بهذه الزراعات والنهوض بانتاجها. ويضاف الى
ذلك انه لن تكون هناك مشكلة اقامة او استقرار لمن سيتملكون هذه
المساحات الجديدة، لأن معظمهم مستقرون فعلا بهذه المناطق من سنين
طويلة، وتكونت منهم عائلات كبيرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمنطقة
وبالأرض.

- توافر مساحات كبيرة مجمعة بهذه الشركات يمكن استغلالها في
تنفيذ برامج التوسع. وهذه المساحات المجمعة تسهل عمليات التنفيذ
وأداء العمليات الزراعية المختلفة، والإشراف المكثف على هذه الزراعات.
- امكان توفير الاسمدة البلدية اللازمة - سواء للمشتل أو للزراعات
الدائمة بالمنطقة - عن طريق اقامة محطات تربية الحيوان المنتشرة في
أراضي هذه الشركات او في أراضي الشركات الأخرى المجاورة.

- قرب المنطقة من ميناء الاسكندرية والدخيلة الذي يجري العمل به
حاليا، الى جانب وجود مطاري النزهة وجاناكليس على اطرافها، الامر
الذي سوف يجعل مهمة تصدير المنتجات الى الخارج ميسرة وبتكلفة

أقل. وتعد الطرق الممهدة التي تخترق المنطقة من جميع الاتجاهات عاملا
حيويا من عوامل نجاح أى مشروع.

على انه يجدر الإشارة الى ان انتاج العنب في مثل هذه المناطق
المقترحة يقل كثيرا عن أراضي الوادي الخصبة، ولكن بالمعاملات الجيدة
وبتركيز العناية تحت نظام الملكية الفردية يمكن تقليل الفرق الى حد
كبير، علاوة على أن نوعية العنب الناتج من مثل هذه الأراضي لا تعادله
نوعية أخرى منتجة من مناطق الوادي، وهو أمر يعوض ويفوق في
أهميته قلة المحصول .

الاسلوب المقترح لتنفيذ برنامج التوسع:
على ضوء ماأسفرت عنه تجارب السنوات الماضية في زراعات
العنب بالمناطق المستصلحة الحديثة في ظل القطاع العام - سواء اكان
ادارات زراعية مختلفة الانظمة ومتعددة الاجهزة الادارية أو كان شركات
زراعية - يمكن لضمان نجاح التوسعات المطلوبة النظر في أن تقوم
الشركات بتنفيذ الخطوة الأولى وهي اقامة الزراعات سنويا، ثم يجرى
تسليمها عقب الزراعة الى ملاكها الجدد طبقا للنظام الذي يوضع لذلك،
خصوصا وانه قد سبق أن نفذت الشركات بنجاح زراعة مساحات كبيرة
من العنب في زمن وجيز، بعد أن احسن اختيار الأرض وخدمتها،
واختيار شتلات قوية، ولكن لم يتسن لها توفير العناية الكاملة بهذه
المساحات المنزوعة في خلال سنوات التربية الثلاث أو الأربع التالية على
الأقل، وهي سنوات حرجة في عمر شجرة العنب يتحدد على اساسها
قوة وانتاج الشجرة في مستقبل حياتها.

والقول بأن ميكنة الزراعة يمكن التغلب بها على كثير من المشكلات
الزراعية لمختلف المحاصيل قول لا يمكن الاخذ به - على علته - في
زراعات العنب، فشجرة العنب تجرى عليها بعض العمليات الزراعية
الفنية التي لا يمكن أدائها آليا، كعمليات السرطنة والتطويع ودق
السدادات والتربيط والتقليم الى جانب جمع المحصول والفرز والتعبئة.
كما ان توفير العمالة الفنية على المستوى المطلوب لهذه العمليات وفي
اوقاتها المحددة اصبح من الامور التي يصعب تحقيقها.

ويمكن ان يتم ما سبق على النحو التالي :

× يقوم الجهاز المشرف على الشركات الزراعية بمنطقة النوبارية بإنشاء مكتب أو ادارة تكون مهمتها الاشتراك مع الشركات المنفذة لبرنامج التوسع فى وضع خطوات التنفيذ ومتابعته اولا بأول.

× تختار بكل شركة الاراضى المناسبة لإنشاء المشاتل وتحديد الاصناف بها ومصادر الفصائل المطلوبة وتوفير كافة الاحتياجات الخاصة بهذه المشاتل.

× تحدد مناطق التوسع فى كل شركة من الشركات، وتعمل الدراسات المبدئية عليها، وتجرى التحاليل المختلفة.

× يوضع برنامج زمنى لتنفيذ زراعة المساحات الخاصة بكل شركة طبقا لما تسفر عنه الدراسات.

× تدبر كافة التجهيزات اللازمة للزراعة فى السنة الأولى، والأبواب والمهمات اللازمة لهذه المساحات كالفراش الخشبية والقوائم والسلك.

× يوضع النظام الخاص باختيار المنتفعين بهذه المساحات، على ان يكونوا ممثلين لمختلف القطاعات الزراعية، ويفضل من يعمل منهم حاليا بهذه الشركات، والعمال الزراعيون بالمنطقة. ويقترح ان يكون التوزيع مبدئيا فى حدود تتراوح ما بين ١٠ افدنة و٢٠ فدانا، تبعا لحالة وخبرة ومؤهلات المنتفع.

والنظام المقترح لتمليك المساحات الجديدة بعد زراعتها بعام واحد على المنتفعين يمكن به التغلب على المشكلة التى تواجه الشركات الزراعية فى اعطاء العناية الكافية لزراعات العنب فى خلال سنوات تربيتها الاولى المؤثرة فعلا فى انتاجها مستقبلا.

ويفضل اختيار المنتفعين بهذه المساحات الجديدة من المؤهلين الزراعيين الذين لهم دراية سابقة بزراعة العنب فى المنطقة، لأن هذه النوعية من المنتفعين اقدر على العناية بتأدية العمليات الزراعية الفنية بفهم ووعى، وفى مواعيدها المعتمدة طبقا للأصول الفنية المطلوبة.

وتجب الاشارة هنا الى ضرورة وضع النظام الكفيل بتدريب المنتفعين قبل استلامهم الاراضى المزروعة، خاصة وان جميع مقومات

هذا التدريب متوافرة بالمنطقة. وفى هذا المجال سوف تكون فترة تدريب المؤهلين الزراعيين قصيرة، فهى للتذكير اكثر منها للتدريب، بعكس الحال فى مراكز تدريب العمال العاديين والتى يحتاج العمال فيها غالبا الى سنة أو سنتين من الدراسة والتدريب ليصبحوا نصف مهرة، علاوة على ما يقترب على أجورهم العالية من مشكلات تكون عادة عبئا على مصروفات الانتاج.

على انه يمكن تخصيص نسبة من المساحة التى ستجرى زراعتها سنويا للبيع، لمن يرغب من مستثمرى القطاع الخاص، وهو امر سوف يفتح آفاقا جديدة للعمالة الفنية بالمنطقة، الى جانب ما سوف يساهم به فى تخفيف الاعباء المالية للمشروع.

وهناك عامل نفسانى يجدر عدم اغفاله وهو احساس هؤلاء المنتفعين بأن معيشتهم ومستقبلهم وعائلاتهم ترتبط بما تنتجه الأرض التى سيحصلون عليها ويعملون بها، الأمر الذى يدفعهم للعمل المستمر وتخطى كل العقبات التى كانت تعترض زملامهم فى التجارب السابقة، مثل: تقرير المعونات والسلفيات الكفيلة باستمرارهم فى عملهم حتى تنتج الأرض ، ووضع قواعد التمليك بطريقة غير معقدة، لضمان استقرارهم فى بيئتهم الجديدة، وخلق مجتمع جديد متكامل، يعمل أفراده جميعا فى الأرض التى يمتلكونها.

كما تجب متابعة عمل هؤلاء المنتفعين بصفة دائمة، ومن يثبت عليه الاممال فى المساحة المسلمة اليه تنزع منه وتعطى لمن هو اقدر منه على العمل الجاد المنتج.

ولا يمكن اغفال الدور الهام للتعاون فى مثل هذه المشروعات وما يمكن أن يحققه من ضمانات أساسية فى طريق النجاح.

التوصيات

وقد برزت من خلال المناقشات التى دارت بالمجلس حول هذا الموضوع الآراء والاتجاهات الآتية :

- لتغطية الاستهلاك المحلى من العنب وامكان التصدير الى الخارج، يمكن بدلا من التوسع الأفقى التركيز على التوسع الرأسى بزيادة

انتاجية الفدان من ٤ إلى ٨ اطنان بجانب العمل على تخفيض الفاقد من ٢٠٠ الف طن الى ١٠٠ الف طن، خصوصا وان الفاقد في محصول العنب يتراوح بين حوالى ٢٠٪ لصنف العنب البناتى، و٣٥٪ تقريبا لصنف الرومى الاحمر.

- اعطاء اولوية لمقاومة الآفات والأمراض التى تصيب شجرة العنب.
- يلزم تحديد اسباب تفاوت انتاجية العنب من محافظة الى اخرى.
- ينبغى للتوسع فى زراعة العنب استكمال الجانب الاقتصادى بعمل دراسات جدوى اقتصادية فى هذا المجال تتناول تحديد التكاليف وكذلك الانتاج المتوقع واحتمالات التصدير، وهى امور تحدد مدى الاقبال على اى نشاط للاستثمار.

وعلى ضوء الدراسة السابقة وما برز خلال مناقشتها من اتجاهات وآراء يوصى - للحفاظ على المتوسط الحالى لاستهلاك الفرد فى مصر من العنب فى عام ٢٠٠٠ من الانتاج المحلى - بما يلى :

× زراعة مساحة ٧٠ ٠٠٠ فدان جديدة من الآن وحتى سنة ٢٠٠٠ مقسمة كالاتى :

٤٠ ٠٠٠ الف فدان - تزرع فى الاراضى الجديدة الواقعة غربى وجنوبى مدينة الاسكندرية.

٣٠ ٠٠٠ الف فدان يقوم بزراعتها القطاع الخاص فى مختلف مناطق الجمهورية.

وذلك بهدف :

× تغطية الاستهلاك المحلى من عنب المائدة بنفس متوسط نصيب الفرد حاليا، مع الأخذ فى الاعتبار الزيادة المنتظرة فى التعداد السكانى.

× انتاج ما يحتاج اليه السوق المحلى من العنب المجفف (الزبيب) بدلا من الاستيراد من الخارج.

× الدخول فى الاسواق الخارجية كمصدرين لعنب المائدة وعلى الاخص الاسواق العربية والافريقية وذلك فى حدود كمية مبدئية من ١٥٠٠٠ - ٢٠ ٠٠٠ طن سنويا، وسد حاجة السوق المحلى من العصائر.

المختلفة.

× تملك المساحات الجديدة التى سيتولى القطاع العام زراعتها بالعنب لملك يكون معظمهم من العاملين بهذه الزراعة ومن المقيمين بالمنطقة، على ان يكون توزيع المساحات عقب الزراعة مباشرة وفى حدود تتراوح بين ١٠ و٢٥ فداناً للأسرة الواحدة.

× تشجيع انشاء شركات مساهمة لزراعة العنب، وذلك عن طريق منح بعض التيسيرات وتقديم بعض التسهيلات فى هذا المجال.

× تحسين طرق جمع وتداول وتخزين الثمار بما يؤدى الى الاقلال من الفاقد.

× انشاء اتحاد يضم الملاك والمنتجين فى هذا المجال، للعمل على توفير مستلزمات الانتاج لهم والقيام بالعمليات الزراعية التى لا يمكن لكل منهم ان يقوم بها بمفرده، فضلا عن تذليل مشكلات الانتاج والتسويق ثم التصدير فى المستقبل.

× الجدية فى مقاومة آفات العنب الحيوانية وعلاج أمراضه النباتية الحشرية حناية للانتاج من الخسائر والاضرار التى تتسبب فى نقص المحصول بل فى تلفه، والحرص فى هذا المجال على الاكتشاف المبكر للاصابة والاستعانة بالفنيين عند المواجهة والعلاج.

× انشاء محطات للتنبؤ بالاصابة بالأمراض والحشرات، على أن تنشأ هذه المحطات فى منطقتى التركيز الاساسيتين فى شمال غربى الدلتا ومصر الوسطى، حيث المساحات الشاسعة، المتصلة والمتجمعة فى مكان واحد، علاوة على ان مساحة العنب بهاتين المنطقتين تشكل حوالى ٦٢٪ من جملة مساحة العنب فى مصر حاليا، وسوف ترتفع هذه النسبة كثيرا عند تطبيق الزراعات الجديدة المقترحة وذلك بهدف خفض تكاليف مقاومة الآفات ، فضلا عن الحد من تلوث البيئة وتلوث الثمار التى تنتج عن طرق المقاومة التقليدية.

× الاهتمام بمقاومة آفة النيماتودا التى تنتشر بكثرة فى اراضى التوسع الجديدة بشمالى الدلتا، ويتسبب عنها ضعف كثير من الاشجار، وقد يصل بها الحال فى بعض الاحوال الى الجفاف والموت.

وتصديق وتصنيع العنب ، وخاصة في المنطقتين الأساسيتين لانتاجه: في شمال غربي الدلتا ومصر الوسطى، على أن يقوم كل مركز بتخريج العمال الفنيين المدربين على مختلف العمليات، وأن يقوم في الوقت نفسه بتدريب من يرغب من الزراعيين على التعرف على أداء هذه العمليات، وأن يقوم الباحثون والخبراء بالإشراف على التدريب في هذه المراكز حتى تتكون الكوادر الفنية الخاصة بها.

× إجراء دراسة تفصيلية لأسواق التصدير تتناول أذواق المستهلكين في البلاد المحتمل التصدير إليها بكل من أوروبا وأفريقيا والدول العربية، مع الأخذ في الاعتبار طرق النقل المناسبة والعبوات ومواعيد التصدير الملائمة وطريقة البيع والدفع، وتفيد في هذا المجال الدراسة التي أعدها المؤتمر الدولي لعنب المائدة الذي عقد بالمكسيك عام ١٩٨٠ عن حركة أصناف العنب وأذواق المستهلكين.

× تكوين جهاز للإرشاد البستاني في مجال العنب من مهندسين زراعيين يجري تدريبهم تحت إشراف الباحثين المتخصصين، ليعمل كحلقة اتصال بين مراكز البحث العلمي والمزارعين لنقل كل جديد في مجال تحسين إنتاج العنب إليهم، ويمكن في هذا المجال اختيار بعض العدائق في مختلف مناطق التركيز لتطبيق بها نتائج الأبحاث، وكذلك أفضل الوسائل لتحسين زراعة وإنتاج العنب لتكون كنماذج حية لاقتناع الزراع وإرشادهم للمنهج على منوالها .

× تحسين وسائل الصرف ما أمكن حيث يعتبر سوء الصرف وارتفاع مستوى الماء الأرضي من العوامل الرئيسية في تدهور إنتاج العنب، بل وفي موت مزارع بأكملها أحيانا .

× إيفال طرق الري الحديثة: كالري بالرش والتنقيط في أراضي التوسع الجديدة للتغلب على مشكلة المياه أمام التوسع الكبير، وقلة الأيدي العاملة التي تتفاقم مشكلتها سنة بعد أخرى، على أن يؤخذ بحرص - مبدئيا - التوسع في استعمال الري بالتنقيط بالنسبة لصنف العنب البناتي لأسباب تتعلق بظروف إنتاج البزاعم الثمرية في هذا الصنف، فضلا عن ميكنة العمليات الزراعية الفنية في حدود ما تسمح به

× إنشاء محطة لانتاج الشتلات المعتمدة والمسجلة الخالية من الأمراض الفيروسية تتكون من الأقسام التالية:

- قسم علاج شتلات العنب بالحرارة.

- قسم زراعة الأنسجة.

- قسم الاختبارات العملية لتحديد نوع الفيروس.

- قسم اختبار وجود الفيروس بالعنق الصناعي لبعض الأدلة النباتية.

- صوبة يتحكم فيها في درجات الحرارة والرطوبة.

- صوبة عادية.

- مشتل من خمسة أجنحة.

× إنشاء حديقة ومشتل لانتاج الشتلات المسجلة والمعتمدة لظوها من الأمراض الفيروسية وتتكون من الأقسام التالية التي تتطلب خمسة وعشرين فدانا لنشاطها:

- حديقة تزرع فيها جميع أصناف العنب الخالية من الأمراض الفيروسية تعتبر كنشجار أمهات تخضع للاختبار من حين لآخر، للتأكد من استمرار خلوها من الأمراض.

- مشتل تؤخذ علة من أشجار الأمهات لاكثر وإنتاج الشتلات الخالية من الأمراض الفيروسية للتوزيع على المزارعين.

- حجرة للتطعيم المنفصلي بماكينات التطعيم الخاصة بذلك، لتطعيم الأصناف الخالية من الأمراض الفيروسية على مختلف ظروف التربة غير المناسبة، وخاصة النماثود، لانتاج شتلات مطعمة على الأصول المناسبة، للتوزيع على المزارعين لزراعتها، حيث لا يمكن التغلب على الظروف المذكورة.

× زراعة المساحات الجديدة بأصناف العنب الممتازة الصفات والخالية من الأمراض الفيروسية، على أن يراعى في اختيار الأصناف ونسبة توزيعها: احتياجات الاستهلاك المحلي والتصدير للخارج وصناعات: التجفيف والمصناعات المختلفة.

× إنشاء مراكز تدريب على كل العمليات الفنية الزراعية وإنتاج

طبيعة كل صنف من اصناف العنب.

x انشاء لجنة دائمة من الباحثين بمراكز البحث العلمى والجامعات وذوى الخبرة فى هذا المجال، لوضع خطة بحثية لتحسين زراعة وانتاج العنب. على أن تقوم هذه اللجنة بتوزيع نقاط البحث المختلفة على الباحثين فى مختلف الجهات لدراستها فى نطاق خطة زمنية تحدد موعدا للانتهاء من كل بحث لتفادى اى تكرار فى العمل، على ان تقدم اليها تقارير دورية عن خط سير العمل وما يواجهه من صعوبات، للعمل على تذليلها. ويجب أن تكون قرارات هذه اللجنة واجبة التنفيذ.

- اتمام الحصر الذى قامت به الاكاديمية البحث العلمى للبحاث التى اجريت فى خلال الخمسين سنة الاخيرة فى مجال العنب، ثم وضعها فى الصيغة الملائمة لنقلها الى المزارعين وبخاصة ما له علاقة مباشرة بتحسين زراعة وانتاج العنب وتحسين جودة الثمار.

الدورة الحادية عشرة

١٩٨٤ - ١٩٨٥

حصر الموارد الأساسية فى قطاع الزراعة

يعتبر حصر الموارد بجميع انواعها مسألة بالغة الاهمية وذلك لضرورتها فى اعداد خطط التنمية. وتأتى الموارد الرئيسية فى قطاع الزراعة فى مقدمة الموارد التى ينبغى حصرها، وخاصة فى هذه

المرحلة، نظرا للمتغيرات المحلية والعالمية بالنسبة للغذاء.

ففى مصر زاد عدد السكان بمعدلات كبيرة لا تلاحقها معدلات الزيادة فى الانتاج التى تتصف بالثبات النسبى وصعوبة التطوير، مع تغير الاستهلاك بالنسبة للمنتجات الزراعية تغيرا مفاجئا وسريعا. وعلى سبيل المثال زاد استهلاك السكر الى نحو الضعف خلال فترة زمنية لا تتجاوز عشر سنوات (١٩٧٤ - ٨٣/٨٢) حيث ارتفع معدل استهلاك الفرد سنويا من ١٧.٣ كيلو جرام الى ٣٠.٩ كيلوجرام. كما ارتفع معدل استهلاك الفرد من القمح سنويا من ١١٦ كيلو الى ١٣٥ كيلو، ودقيق القمح المستورد من ٧.٧٦ كيلوجرام الى ٢٥.٤ كيلوجرام خلال تلك الفترة، بينما لم يزد الانتاج الزراعى - خلالها - بصفة عامة مساحة وكمية ونوعا، بل حدث استنزاف لمخزون المياه فى بحيرة السد، والتهايم للرقعة الزراعية المنتجة. يضاف الى هذا انصراف اهل الريف عن الاهتمام بالعمل الزراعى، وقصور الطاقة وعدم انتظامها وارتفاع تكلفتها، وكثرة الضرائب وتكرارها على الانتاج الزراعى.

كل هذه النذر - الى جانب المجاعة التى تجتاح الحزام الأوسط لأفريقيا قريبا من حدودنا - تستدعى سرعة التحرك لاستغلال مواردنا المتاحة أكفأ استغلال، ووضع عامل الزمن فى الميزان.

والاصل فى هذه الدراسة ان تنتهى، بعد استكمال اجزائها، الى حصر احتياجاتنا حتى عام ٢٠٠٠ فى مجال الانتاج الزراعى، ويمثل المعروض منها المرحلة الاولى المتصلة بحصر الموارد فى قطاع الزراعة. ولعل ما اشتملت عليه من بيانات، وما عرضته من توصيات - أن يسهم فى التهيؤ لمواجهة المشكلات الماثلة فى هذا المجال، مواجهة جادة وفعالة. وتقوم الدراسة بحصر البيانات الخاصة بالموارد الاساسية لقطاع الزراعة وتحليلها، مع التعرف على الاتجاهات التى تمثلها هذه البيانات واستخدامها فى وضع التوصيات المناسبة.

وقد اعتمدت الدراسة على بيانات المصادر الآتية:

بالنسبة للموارد المائية المتاحة والمستقبلية :

اعتمد على الدراسات التى قام بها مشروع الامم المتحدة لتنمية

الاحتمالات في مجال حصر الموارد.

اولا : الموارد المائية

تعتمد مصر اعتمادا كبيرا على المياه السطحية التي يأتي بها نهر النيل، هذا ويبلغ متوسط المياه التي تصل الى اسوان نحو ٨٤ مليار متر مكعب/ السنة وتبلغ كمية المياه التي تصرف الى البحر المتوسط وإلى البحيرات من المصارف، نحو ١٤ مليار متر مكعب، لتوليد الكهرباء والملاحة الداخلية خلال فترة السدة الشتوية.

ولقد اوضحت السياسة المائية لعام ١٩٨٢ ان الموارد المائية المتاحة هي:

٥٥.٥ مليار م^٣ هي حصة مصر الحالية من مياه النيل، طبقا

للاتفاق بين مصر والسودان.

٢.٩ مليار م^٣ من المياه الجوفية بالدلتا والوجه القبلي.

٢.٣ مليار م^٣ من مياه المصارف يعاد استخدامها بالوجه

البحري.

٦٠.٧ مليار م^٣ اجمالي مواردنا المائية المتاحة سنويا.

اما الاستخدامات الحالية فهي:

٤٩.٧ مليار م^٣ من المياه لرى المساحات المنزرعة بالاراضى

القديمة في مساحة ٦ ملايين فدان.

٣.٣ مليار م^٣ للاستخدامات الاستهلاكية للشرب والأعمال

المنزلية والتجارية.

٢.٥ مليار م^٣ للصناعة.

٤.٠ مليار م^٣ من المياه للاستخدامات غير الاستهلاكية.

وتشمل ٣ مليارات تقريبا للملاحة وتوليد الطاقة الهيدروكهربائية،

وواحد مليار لموازنة وحفظ فروق التوازن في فترة اقل الاحتياجات

والسدة الشتوية.

٥٩.٥ مليار م^٣ جملة الاستخدامات من المياه، وفق التقديرات عند

بدء الخطة الحالية ٨٢/١٩٨٣.

الموارد المائية واستخداماتها بوزارة الري، وذلك من خلال التقارير التي تم اعدادها في كل من المرحلتين الأولى والثانية لهذا المشروع، وكذا الدراسات الجارية حاليا.

بالنسبة للموارد الارضية (فيما يختص بالتوسع الافقى):

اعتمدت الدراسة على ثلاثة مصادر رئيسية هي:

- سياسة التوسع الافقى في مساحة ٢.٨ مليون فدان التي اعدتها

وزارتا الري واستصلاح الاراضى عام ١٩٧٧.

- الحصر المبدئي الذي قام به مشروع المخطط الرئيسى للاراضى

(وزارة استصلاح الاراضى) عام ١٩٨٤.

- الخطط الخمسية لوزارة الري في مجال التوسع الافقى حتى عام

٢٠٠٠، على ضوء الموارد المائية المتاحة.

بالنسبة للموارد الارضية الحالية :

تم الاعتماد على الدراسة التي قام بها مشروع الامم المتحدة لتنمية الموارد المائية واستخداماتها، والخاصة بالفقد السنوى في الاراضى الزراعية.

بالنسبة للثروة السمكية والثروة البشرية والمناخ:

اعتمدت الدراسة على البيانات الواردة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، واكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، ووزارة الزراعة.

بالنسبة للموارد المالية :

وتمت تقديرات التمويل اللازم لقطاع الزراعة، استرشادا بالدراسات والتقديرات التي قام بها كل من: مشروع الامم المتحدة لتنمية الموارد المائية، ومشروع المخطط الرئيسى للاراضى.

وبالاضافة الى ما سبق، فقد أخذ في الاعتبار ما تم نشره من دراسات المجلس القومى للتنتاج والتي تجاوزت ٩٦ بحثا حتى آخر عام ١٩٨٣، وكذلك دراسات الوزارات المتخصصة، والشركات الوطنية، ودراسات مجموعات الخبرة.

وتجدر الاشارة الى أن هذه الدراسة قد تجاوزت عن استخدام

١١

الصناعة بها، وإمكان معالجتها لتصبح صالحة للرى.
هذا وقد سبق للمجلس دراسة موضوع (استخدام مياه الصرف في اغراض الرى). فى دورته الرابعة، وقدم مجموعة من التوصيات لتحقيق هذا الغرض.

الموارد الارضية للتوسع الافقى: تدل الدراسات التى تمت حتى الآن - بواسطة المكتب الاستشارى «اروكونسلت» والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية - على ان اجمالى المساحة التى يمكن التوسع فيها تبلغ ٢,٣٣١,٠٠٠ فدان، موزعة على المناطق الآتية:

- ٥٧١,٠٠٠	فدان شرق الدلتا.
- ٤٥٠,٠٠٠	فدان غرب الدلتا.
- ٩٧,٠٠٠	فدان وسط الدلتا.
- ٢٩٩,٠٠٠	فدان مصر الوسطى.
- ٥٩٩,٠٠٠	فدان مصر العليا.
- ٢٥٤,٠٠٠	فدان سيناء.
- ١٠٠,٠٠٠	فدان الوادى الجديد.

٢,٣٣١,٠٠٠ الاجمالى.

الخطة الخمسية الحالية ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ والموارد المائية اللازمة لها:

تبلغ المساحة المستهدفة بالخطة الحالية ٦٣٦٧٠٠ فدان، وتقوم وزارة الرى بتدبير واقامة مشروعات البنية الاساسية لها، وتوفير المياه النيلية ومياه الصرف للخلط مع المياه العذبة، وكذلك استغلال المياه الجوفية بالوادى والدلتا. ومع استمرار العمل بهذه الخطة منذ عام ٨٣/٨٢ - اجريت بعض التعديلات الطفيفة، نظرا لالغاء تجفيف بعض مساحات من البحيرات من الخطة الحالية، وطول مدة تنفيذ بعض المشروعات، وأمكن وضع معدل للخطة الحالية فى حدود المساحة المستهدفة بدون انقاص، وذلك باستبدال بعض المساحات بمساحات اخرى جار تنفيذ مشروعات الرى لها.

وتبلغ المساحة المطلوب تدبير مصادر رى لها - بعد استئصال المساحات التى ستروى من مياه الصرف الصحى - نحو ٥٩٣٦٥٠ فدان

لذا فان الوفرة فى الايراد المائى يبلغ ١.٢ مليار م^٣ من المياه، وهو قدر ضئيل يكاد يغطى احتياجات مائية للرى لمساحة تتراوح ما بين ١٦٠ الف فدان و ٢٢٠ الف فدان، تبعا لطرق الرى المستخدمة: الرى بالغمر بأراضى الوادى، والرى بالرش والتنقيط فى الاراضى الرملية المرتفعة، وذلك طبقا للمعدلات الحديثة للمقننات المائية للتركيبات المحصولية، ومع استخدام الكفاءة العالية للرى.

لذلك كان لابد من البحث عن موارد جديدة لتلبية لمتطلبات الاحتياجات، خاصة وان الاستهلاك الأدمى للشرب والصناعة يتزايد بصفة مستمرة، وينتظر تضاعفه حتى عام ٢٠٠٠، وفى هذا المجال بدأت وزارة الرى فى السير فى عدد من الاتجاهات تخلص فيما يأتى:

- تنفيذ قناة جونجلي التى بدأت عام ١٩٧٨، وكان مقررا انتهاء العمل بها ١٩٨٥، الا انه نظرا لظروف جنوب السودان حاليا فان اتمام العمل بهذه القناة قد يتأخر بضع سنين، وتنفيذ هذه القناة يوفر كمية من المياه تبلغ ٤ مليارات متر مكعب، تذهب هباء بمنطقة المستنقعات، وستقسم هذه الكمية مناصفة بين مصر والسودان.

- تنفيذ المشروعات اللازمة لاستخدام المياه الجوفية المتاحة بالخزان الجوفى، فى حدود معامل الأمان المقرر، وتقدر بنحو ٢ مليار متر مكعب. - الاستمرار فى دراسات مشروعات اعالي النيل، وما يتبع ذلك من تخزين بالمناطق الاستوائية عند بحيرة البرت، وتنفيذ مشروعات مناطق بحر الغزال ومشار، لتوفير المياه التى تفقد فى المستنقعات بالسودان. وجدير بالذكر ان تنفيذ تلك المشروعات يستدعى اجراء اتفاقات مع دول حوض النيل المعنية بتلك المناطق، وقد يستغرق الأمر سنين عديدة، ولذلك يجدر البدء فيها من الآن، لاحتمة انشاء تلك المشروعات مستقبلا. ومن ثم فان التفكير يتركز الآن فى اعادة استخدام مياه الصرف للرى، حيث أصبح ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها.

والابحاث تجري حاليا على ثلاثة محاور:

- × تكثيف استخدام مياه المصارف فى الدلتا والفيوم، والتى تصب حاليا فى البحر الابيض المتوسط وبركة قارون.
- × تنظيم استخدام مياه المصارف بالوجه القبلى، والتى تصب حاليا فى النيل داخل الميزانية المائية لنهر النيل.
- × الاستفادة بالمواقع التى يمكن تجميع مياه الصرف الصحى ومياه

ويمكن توزيعها كالآتي :

منطقة شرق الدلتا	٣٠١٧٠٠	فدان
منطقة وسط الدلتا	٢٤١٠٠	فدان
منطقة غرب الدلتا	١٧٩٦٠٠	فدان
منطقة مصر الوسطى	٥٣١٥٠	فدان
منطقة مصر العليا	٣٥١٠٠	فدان
	<u>٥٩٣٦٥٠</u>	فدان

أما باقى المساحة وقدرها حوالى ٤٣ ألف فدان، فتتولى أجهزة التعمير واستصلاح الاراضى تدبير المياه لها من مياه الصرف الصحى، ومن المياه الجوفية بالصحراء الغربية.

مصادر المياه اللازمة للخطة ٨٢/٨٢ - ٨٧/٨٦ :

تقدر الاحتياجات المائية اللازمة للتوسع فى مساحة ٥٩٣٦٥٠ فدان السابق ذكرها، بحوالى ٣.٣١٨ مليار متر مكعب من المياه، توزع كالآتى:

مياه نيلية	٢.٧٥٤	بليارد متر مكعب
مياه مصارف	٠.٥١٠	بليارد متر مكعب
مياه جوفية بالدلتا	٠.٠٥٤	بليارد متر مكعب
الجملة	<u>٣.٣١٨</u>	

ولما كان الوفير فى الايراد المائى فى بداية الخطة هو ١.٢ مليار متر مكعب من المياه، فاذا اخفنا لها كمية مياه مشروعات الصرف والمياه الجوفية الجارى تنفيذها - فانه يمكن تحديد المياه المتاحة حاليا بالخطة كالآتى:

١.٢٠٠	بليارد متر مكعب	الوفير السابق.
٠.٣٠٠	بليارد متر مكعب	مياه صرف من محطة طلمبات المحسمة لتنفيذ ترعة الاسماعيلية .
٠.١٢٥	بليارد متر مكعب	مياه صرف من محطة الطاجن لتنفيذ بحر البنات بالفيوم.
٠.٢٦٠	بليارد متر مكعب	من المياه الجوفية.
<u>١.٨٨٥</u>	بليارد متر مكعب	
إذن المطلوب تدبيره اضافيا هو :		

٣.٣١٨ بليارد متر مكعب

١.٨٨٥ بليارد متر مكعب المتاح

١.٤٤٣ بليارد متر مكعب من المياه

وكان مقروا تغطية هذه الكمية من تنفيذ قناة جونجلي التى ستعطى ٢ مليار متر مكعب. غير انه لظروف التأخير فى تنفيذ هذا المشروع فسيتم العمل على تدبير هذا العجز بالتوسع فى تغذية بعض الترع بمياه المصارف بوحداث طوارئ، مع ترشيد واحكام توزيع وادارة المياه، ورفع كفاءة التوصيل بالمجارى.

مياه المصارف المتاحة للتوسع الافقى :

تبلغ كمية مياه المصارف التى تصب بالبحر الابيض والبحيرات، حوالى ١٦ مليار متر مكعب فى السنة، يتم اعادة استخدام ٢.٣ مليار م^٣ حاليا، ويمكن استغلال الكميات الآتية لخطة التوسع الافقى على النحو الآتى:

منطقة شرق الدلتا:

- مشروع ترعة السلام :

من المتوقع رى مساحة حوالى ٢٤٥ ألف فدان بالخط من مياه النيل، مع مياه مصرف السرو الاسفل، ومصرف بحر حانوس، بنسبة ١ : ١ تقريبا، وتبلغ كمية مياه الصرف اللازمة لهذا المشروع ١.٢٨٠ مليار متر مكعب سنويا، توزيعها كالآتى:

٠.٤٣٥ بليارد متر مكعب مصرف السرو الاسفل.

٠.٩٤٥ بليارد متر مكعب من مصرف بحر حانوس.

١.٢٨٠ الجملة.

وبإضافة ٠.٣٠٠ بليارد من مصرف المحسمة، تكون كمية المياه المستفادة للتوسع لشرق الدلتا ١.٢٨٠ + ٠.٣٠٠ = ١.٦٨٠ بليارد م^٣.

منطقة وسط الدلتا :

- يبلغ اجمالى المساحات التى تروى بمياه الصرف بالخطة ٤٤ ألف

فدان تقريبا وتحتاج الى ٠.٣٥٣ بليارد من المياه.

وهناك مشروعات تغذية مجارى رى بمياه الصرف ببيانها كالآتى:

٠.١٥٠ بليارد، لتغذية بحر بسنديله من مصرف ١ / الاسفل.

٠.٢٠٠ بليارد، لتغذية بحر حفير شهاب الدين من مصرف ٢ /

الاسفل.

التكاليف السنوية :

وتقدر التكاليف السنوية لتدبير الالف متر مكعب من المياه من المصادر المختلفة طبقا لأسعار ١٩٨٤، على النحو المبين فى الجدول الآتى :

رقم المصدر	كمية المياه الممكنة من المصدر مليار م ^٣ سنويا	التكاليف السنوية جنيه للكم م ^٣
١ مشروعات أعلى النيل	٩.٥٣	٧.٥ فى المتوسط
٢ إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى وترشيد مياه الري	٧.٧٠	٤.٦
٣ المياه الجوفية بالوادي والدلتا	٢.٠٠	١٩.٠
٤ معالجة مياه الصرف الصحى	٢.٨٠	٣٢
٥ معالجة مياه صرف المصانع	٦.٠٠	٤٥
٦ تحلية مياه البحر	حسب الحاجة	١٢٠٠

ويأتى فى مقدمة الأولويات لتدبير هذه الموارد لتراكم خطط التوسع الزراعى الأفقى: إعادة استخدام مياه الصرف، يليها مشروعات أعلى النيل التى تحيط بها التحديات الحالية بما يؤهل إمكان تدبيرها الى مراحل لاحقة، على خلاف ما كان واردا فى خطط السبعينات التى وضعت أولوية هذه المشروعات فى المقدمة.

موجات الجفاف وآثارها :

أما بالنسبة الى مايجتاح الدول الافريقية الآن من موجات حادة من الجفاف، واحتمالات تأثير هذه الظاهرة على مواردنا الحالية، وعلى خططنا القريبة المدى فى التوسع الزراعى الأفقى، فمن المعروف ان حصتنا من مياه النيل تبلغ ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويا، وهى مرهونة باستمرار ورود ايراد النهر الطبيعى حول معدله، وقدره ٨٤ مليار متر مكعب سنويا.

أما اذا انخفض هذا المتوسط بتوالى السنين الشحيحة الايراد، فقد اثار اتفاق مياه النيل الى خفض حصص الدولتين: مصر والسودان بنسب تضعها الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل تبعا لنتيجة الدراسات الفنية فى هذا الشأن.

ولا كانت السنة الحالية ١٩٨٥/٨٤ تمثل السنة السادسة على

١٥٠. مليار، لتغذية ترعة الزاوية من مصرف الغربية الرئيسى.

١٠٠. مليار، لتغذية ترعة روتيه من مصرف /٨.

٠.٦٠٠ اجمالى

٠.٢٥٣ مليار تستخدم فى اراضى التوسع بشمالى الدلتا.

٠.٩٥٣ مليار جملة الممكن الاستفادة به من مياه الصرف.

منطقة غرب الدلتا :

- يجرى تنفيذ مشروع الاستفادة من مياه مصرف العموم لتغذية ترعة النوبارية بمقدار ١ مليار متر مكعب.

منطقة الفيوم :

- تقدر كمية المياه الممكن إعادة استخدامها من مصرفى الوادى ، والبطس، بنحو ٣٠٠ مليار متر مكعب .

- مما تقدم يتبين ان كمية مياه المصارف الممكن الاستفادة بها تتوزع على النحو الآتى :

١.٦٨٠ مليار م^٣ شرق الدلتا .

٩٥٣ ، " وسط الدلتا .

١.٠٠٠ ، " غرب الدلتا .

٢٠٠ ، " الفيوم .

٣.٩٣٣ = ٤ مليار متر مكعب سنويا تقريبا .

- فاذا اضمنا لهذه الكمية ما يمكن الحصول عليه من موارد اضافية اخرى : من جوفى فى حالة تنفيذها ، وترشيد لمياه الري ، فان جملة الموارد الاضافية التى يمكن الحصول عليها تصل الى ٧.٩ مليار متر مكعب من المياه .

- اما المساحات الممكن التوسع فيها

على هذا الايراد فتبلغ ١.٥٨٠.٠٠٠ فدان

ما سبق ادراجه بالخط الخمسية الاولى ٥٩٣.٦٥٠ فدان

باقى المساحة الممكن التوسع فيها بعد الخط ٩٨.٦٥٠ فدان

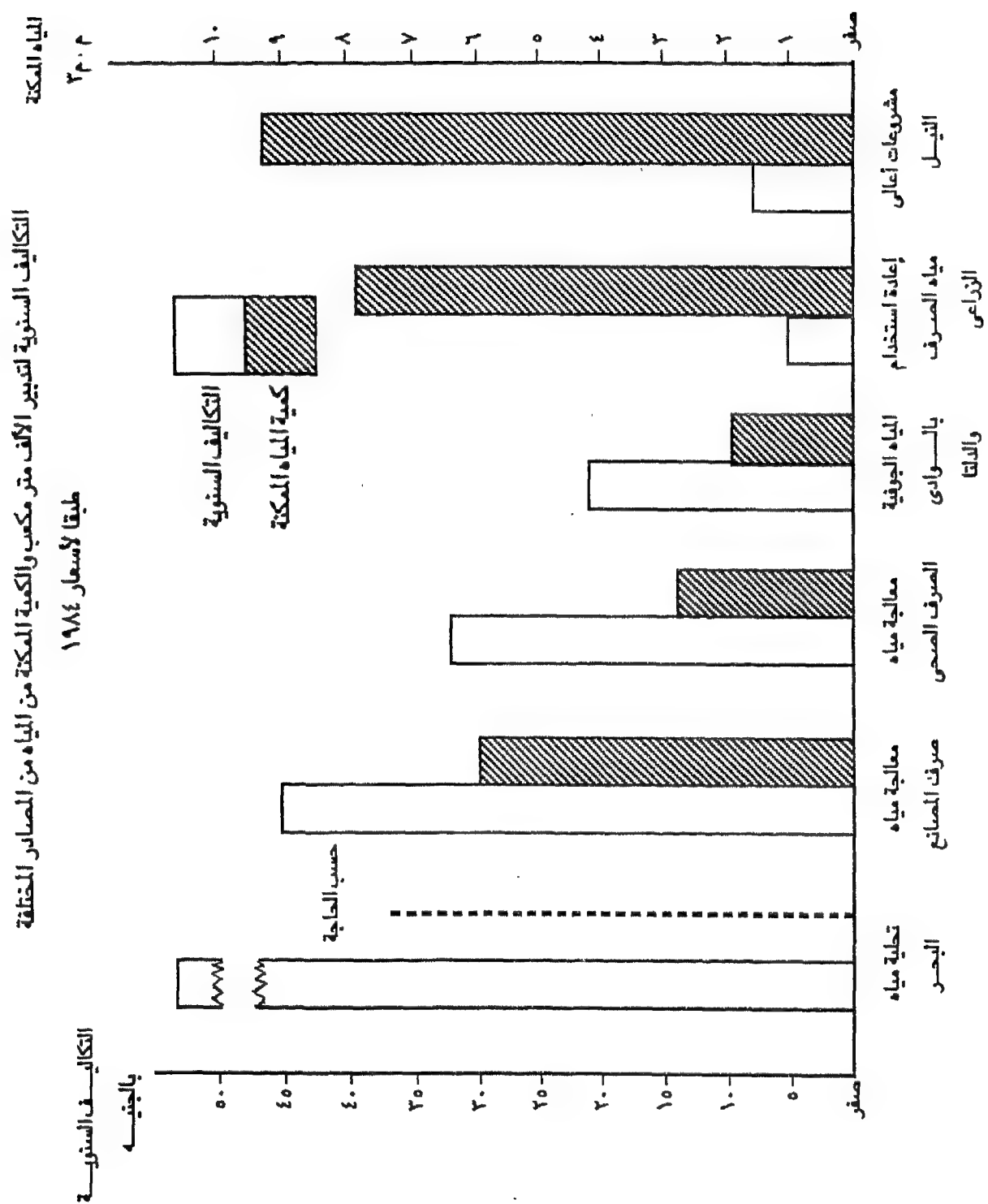
جملة المساحات الممكن استصلاحها طبقا

لخطط الموارد الارضية ٢.٣٣١.٠٠٠ فدان

ويستنزال المساحة الممكن تدبير مياه لها ١.٥٨٠.٠٠٠ فدان

تتبقى مساحة ٧٥١.٠٠٠ فدان

ويتطلب الامر تدبير موارد اضافية لها، مما يستدعى ضرورة تنفيذ باقى مشروعات أعلى النيل.



الموارد المائية الى دراسة هذا الموضوع الحيوى ومدى أثره على تخطيط المياه. وقد استندت الدراسة الحصول على البيانات الخاصة بالرقعة المزروعة من مصادر مختلفة وتتبع معدلات الزيادة والنقص فيها، بالإضافة الى المساحات المضافة عن طريق التوسع الأفقى.

وتشير البيانات الواردة فى الجدول رقم (١) الى تفاوت المصادر المختلفة فى تقديراتها للمساحة المزروعة، بصفة ملحوظة، وان كانت جميعا تزيد أو تنقص بحوالى ١٠٠ - ٢٠٠ ألف فدان على ٦ ملايين فدان.

ومن خلال تتبع البيانات المختلفة يلاحظ ثبات المساحة المنزوعة الى حد كبير، مع وجود زيادات طفيفة، بالرغم من تنفيذ برامج الاستصلاح لزيادة الرقعة الزراعية أفقيا.

وقد تضمنت الدراسة حساب معدل الفقد فى الأراضى الزراعية باستخدام البيانات السابقة فى سنوات متعاقبة، مع الأخذ فى الاعتبار ما يضاف الى الرقعة المنزوعة من مساحات. وقد تفاوتت مساحة الفقد فى الأراضى الزراعية طبقا للمصادر المختلفة، وذلك على النحو الآتى:

- بيانات معهد بحوث الاقتصاد الزراعى الخاصة بمساحة الزمام المزروع ٢٥٠٠٠ فدان.

- بيانات معهد بحوث الاقتصاد الزراعى الخاصة بالتركيب المحصولى (المحاصيل الصيفية) ٣٠٠٠٠ فدان.

- بيانات دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية (الصور الفضائية) ٤٤٠٠٠ فدان.

- بيانات معهد بحوث الاقتصاد الزراعى الخاصة بالتركيب المحصولى (المحاصيل الشتوية) ٤٥٠٠٠ فدان.

وتتفق آراء كثير من الباحثين على أن معدل ما يستقطع سنويا من الأراضى الزراعية يدور فى مدى ١٠ - ١٥ ألف فدان سنويا ، بالإضافة الى ضياع جزء كبير من الموارد الأراضية لتثبيت حدود الزراعة والجسور والمساقى والقنوات، وهذا يتوافق تقريبا مع ما أشار اليه تحليل نتائج الصور الفضائية والتي اعتمد عليها مشروع تخطيط المياه بصفة خاصة فى تقدير الفقد فى الأراضى الزراعية، وعلى هذا الأساس اعتبر متوسط الاستقطاع السنوى بمعدل ٤٥٠٠٠ فدان.

التوالى فى انخفاض الايراد الطبيعى لنهر النيل عن المتوسط. .

وحيث ان توالى انخفاض مناسيب التخزين فى بحيرة السد العالى، قد ترتب عليه انخفاض المخزون من ١١١.٢٥٠ مليار متر مكعب فى أول اغسطس عام ١٩٧٩ الى ٧٢.٩٤٠ مليار فى أول اغسطس عام ١٩٨٤ وان المخزون سوف يبلغ ٤٥ مليارا فقط فى أول اغسطس ١٩٨٥، ومع احتمال انخفاض الايراد عام ١٩٨٦/٨٥ لسنة سابعة، مهما ضؤل هذا الاحتمال - فقد يتطلب الأمر خفض حصة مصر من مياه النيل.

وفى هذه الحالة سوف توجه الموارد المتاحة الى الاستخدامات الحالية فقط، مع ترشيد هذه الاستخدامات، وتأجيل اضافة اراض جديدة لم يتقرر ريبها بعد الى ما بعد انحسار موجة الجفاف، وعودة ايراد النهر الى معدله وزيادة المخزون ببخيرة السد العالى.

ثانيا : الموارد الأراضية

١ - الرقعة الزراعية الحالية :

تبلغ المساحة الكلية لجمهورية مصر العربية حوالى ٢٤٠ مليون فدان فى حين انحصرت الرقعة المزروعة فى مساحة ٥.١ مليون فدان عام ١٩٩٧، تزايدت بعدها بمعدلات بسيطة، حتي وصلت الى حوالى ٥.٩٩ مليون فى عام ١٩٨٣، وجدير بالذكر ان التدرج فى زيادة مساحة الأرض الزراعية لا يتماشى مع معدلات الزيادة فى عدد السكان، وبالتالي انخفاض نصيب الفرد من ٠.٥٢ فدان عام ١٨٩٧ - حيث كان عدد السكان ٩.٧ مليون نسمة - الى حوالى ٠.١٣ فدان عام ١٩٨٣ - حيث بلغ عدد السكان ٤٥.٩ مليون نسمة.

وقياسا على معدل الزيادة الحالية فى عدد السكان فمن المتوقع ان يصل نصيب الفرد فى عام ٢٠٠٠ الى حوالى ٠.٠٧ فدان، ورغم المجهودات المبذولة لاضافة اراض جديدة الى الرقعة الزراعية الحالية.

ويرغم ان هذا الوضع يسبب فجوة كبيرة بين الانتاج الزراعى والاستهلاك فان الرقعة الزراعية تتعرض الى تناقص مستمر فى مساحتها بسبب الزحف العمرانى المستمر، وتجريف الأرض الزراعية لأغراض البناء، مما يقلل من مساهمة قطاع الزراعة فى الدخل القومى. وقد تفاوتت الآراء فى تقدير ما يستقطع سنويا من الأراضى الزراعية للأغراض المختلفة، مما حدا بمشروع الأمم المتحدة لتنمية

جول رقم (١)
مساحة الارض الزراعية (بالمليون فدان) تبعا لتقديرات المصادر المختلفة

السنة	التعداد الزراعى	منظمة الاغذية والزراعة	معهد الاقتصاد الزراعى	قسم حصر الاراضى وزارة الزراعة	التركيب المحصولى		مركز الاستشعار عن البعد	دراسات التنمية الخضرية
					الموسم الصيفى	الموسم الشتوى		
١٩٢٩	٥,٦٠٨	—						
١٩٣٩	٥,٥٨١	—						
١٩٥٠	٦,٦٧١	—						
١٩٦٠	—	—			٥,٤٤٦	٥,٦٤٠		
١٩٦١	٥,٩٧٤	—			٥,١٥٨	٥,٥٩٤		
١٩٦٢	—	—			٥,٤٠٥	٥,٤٤٣		
١٩٦٣	—	—			٥,٤٩٦	٥,٣٢٧		
١٩٦٤	٥,٩٦٧				٥,٤٥٧	٥,٣٦٩		
١٩٦٥	٦,٣٦٢				٥,٤٧٧	٥,٦١٦		
١٩٦٦	٦,٦١٩				٥,٥٨٧	٥,٦٢٩		
١٩٦٧	٦,٦٦٩				٥,٥٢١	٥,٥٠٤		
١٩٦٨	٦,٦٦٩				٥,٦٣٨	٥,٥٩٠		
١٩٦٩	٦,٧٥٠				٥,٦٩٠	٥,٥٥٩		
١٩٧٠	٦,٧٩٩				٥,٧١٢	٥,٦٦٥		
١٩٧١	٦,٧٩١				٥,٦٧٢	٥,٦٥٣		
١٩٧٢	٦,٧٩٨	٥,٨٨٤			٥,٧٠٩	٥,٦٨١		١,٥٥٤
١٩٧٣	٦,٧٩٨	٥,٨٩٠		٥,٧٨٧	٥,٧٤٤	٥,٧١٨		
١٩٧٤	٦,٧٦٩	٥,٨٧٥			٥,٨٠٩	٥,٧٢٧		
١٩٧٥	—	٥,٨٧٠			٥,٨٢٩	٥,٧٢٧		
١٩٧٦	٦,٧٠٠	٥,٨٦٩			٥,٦٥١	٥,٨٩٤		
١٩٧٧	٦,٧٤١	٥,٨٥٥			٥,٦٥٤	٥,٧٩٢		
١٩٧٨	٦,٧٥٨	٥,٨٦٠			٥,٦١٤	٥,٨٠٣	٦,٠٩٢	١,١٧٣
١٩٧٩	٦,٧٨١	٥,٨٧٨			٥,٦٢٨	٥,٩٢٠		
١٩٨٠	٦,٧٩٨	٥,٨٨٩						
١٩٨١		٥,٩٢١						
المتوسط	٥,٧٠٨	٦,٦٧١	٥,٨٧٩	٥,٧٨٧	٥,٥٩٥	٥,٦٤٢	٦,٠٩٢	٣,١٣٧

ب - التوسع الافقى :

١ - المساحات القابلة للاستصلاح :

لمواجهة التزايد المطرد فى عدد السكان وضعت عدة برامج - منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو - تستهدف اضافة مساحات جديدة الى الرقعة الزراعية وتشير البيانات الواردة فى الجدول رقم (٢) الى ان مجموع ما اضيف من مساحات جديدة حتى عام ١٩٦٠ بلغ ٧٨.٨ الف فدان، فى حين بلغ المجموع الكلى للاراضى ، المستصلحة ٩١٢ الف فدان، حتى عام ٧٠/٧١. و جدير بالذكر ان أنشطة استصلاح الاراضى قد واجهتها عدة مشاكل. مما ادى الى عدم وجود معدل ثابت للاضافة السنوية. وطبقا لبيانات وزارة التعمير واستصلاح الاراضى، بلغ ماتم استصلاحه حتى عام ١٩٨٢/٨١ نحو ١.٢٠٤ مليون فدان.

هذا وقد اعدت وزارة الرى واستصلاح الاراضى عام ١٩٧٧ برنامجا لاستصلاح ٢٨١٨١٠٠ فدان حتى عام ٢٠٠٠، فى جميع مناطق الجمهورية، بما فى ذلك سيناء والوادي الجديدة موزعة على ٦٨ قطعة وقد اعتمد مجلس الوزراء هذا البرنامج، وقامت وزارة الرى بتحديد المصادر المائية لهذه القطع وخريطة الرى والمقنن المائى والبرنامج التنفيذى، كما تضمنت الدراسة تحديدا مبدئيا لقوام التربة وطبوغرافية كل قطعة.

وقد حددت هذه الدراسة الارض القابلة للاستصلاح فى شبه جزيرة سيناء بمقدار ٧٣٥ الف فدان، فى حين ان الحصر الاسكتشافى الذى قامت به الهيئة العامة للتعمير ومشروعات التنمية الزراعية لهذه المنطقة قد حدد المساحة القابلة للاستصلاح فيها بما لا يزيد على ٣٠٠ الف فدان.

وفى حين ان الحصر المبدئى الذى قام به مشروع المخطط الرئيسى للاراضى، قد حدد الارض القابلة للاستصلاح بمقدار ٢٥٤ الف فدان فقط.

اما بالنسبة للوادي الجديد فقد حدد برنامج التوسع الخاص باستصلاح ٢.٨ مليون فدان مساحة قدرها ٤٤٨ الف فدان، فى حين حدد المخطط الرئيسى للاراضى المساحة الممكن استصلاحها فى هذه المنطقة بمقدار ١٠٠ الف فدان فقط.

وتبلغ مساحة الارض القابلة للاستصلاح - وفقا للمخطط الرئيسى للاراضى - ٢.٣٣١.٠٠٠ فدان، وقد اعتمدت الدراسة الحالية على نتائج هذا التقدير نظرا لحدائته، بالاضافة الى اتباعه اسلوبا موحدا للحصر،

بمكس برنامج استصلاح ٢.٨ مليون فدان الذى اعتمد الى حد كبير على تجميع دراسات الحصر التى اجريت فى جهات بحثية مختلفة. ومن الطبيعى انه - بتطور التكنولوجيا المستخدمة فى الزراعة وانخفاض اسعار الطاقة - يمكن اضافة مساحات اخرى الى الاراضى القابلة للاستصلاح.

هذا وقد اعدت وزارة الرى برنامجا للتوسع الافقى فى مساحة ١٥٨٠ الف فدان حتى عام ٢٠٠٠ على اساس استخدام المياه المتاحة لرى هذه المساحات. وقد قسم هذا البرنامج الى:

- الخطة الخمسية الحالية (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) فى مساحة اجمالية قدرها ٩٢٠٦٥ فدان.

- مابعد الخطة فى مساحة اجمالية ٩٨٦.٣٥ الف فدان.

وقد تم تحديد العائد الداخلى للاستثمار والعائد على المياه من واقع دراستى الجدوى اللتين قام بهما مشروع الامم المتحدة لتنمية الموارد المائية : الاولى عن تقييم مساحة ٢.٨ مليون فدان، والثانية عن تقييم مشروعات استصلاح الاراضى فى الخطة الخمسية الحالية.

٢ - تقديرات التكاليف :

بناء على ماسبق فقد اعتمدت هذه الدراسة على نتائج الحصر المبدئى الذى قام به مشروع المخطط الرئيسى للاراضى فى مساحة ٢٣٣١ الف فدان.

ولتحديد التكلفة الرأسمالية للاستصلاح، والتكلفة السنوية للتشغيل والصيانة لكل قطعة، فقد اخذ فى الاعتبار - بدون تكاليف البنية الاساسية للرى والصرف والكهرباء والطرق والاسكان والمرافق - ما يأتى:

- طبوغرافية الارض.

- طبيعة التربة.

- الموقع الجغرافى .

- آلات الرى المناسبة.

- نوعية مياه الرى.

- التركيب المحصولى والاحتياجات المائية.

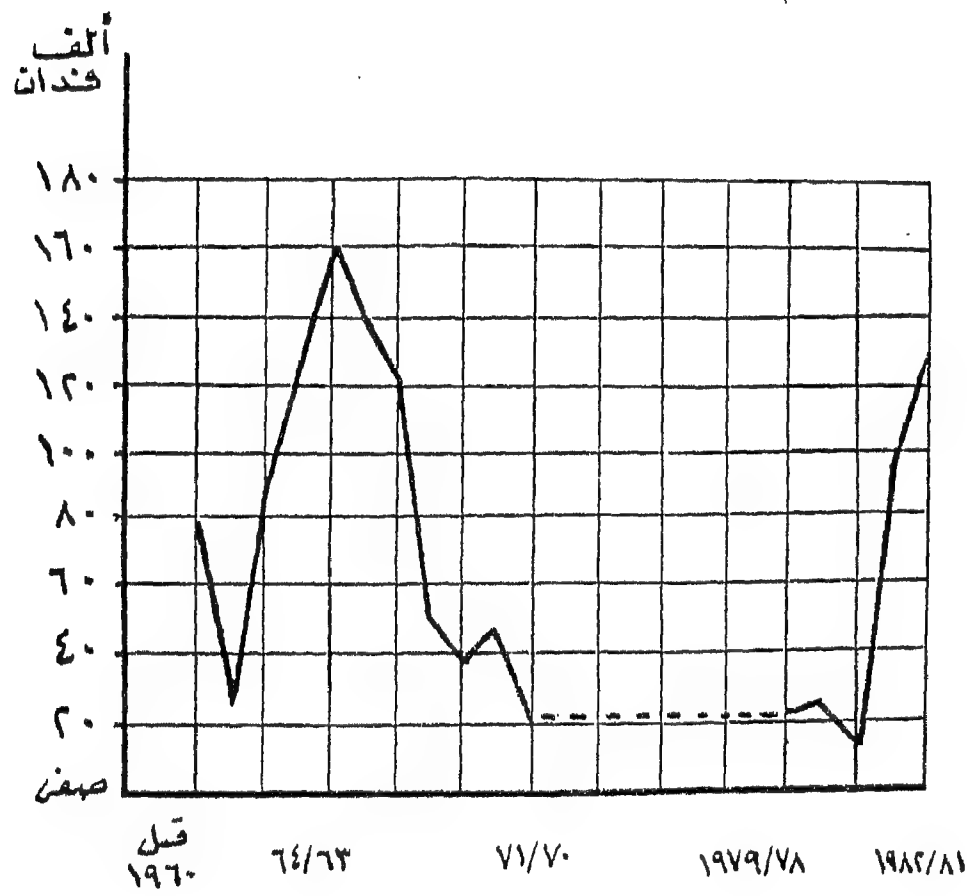
وبالنسبة للتركيب المحصولى، فقد تضمنت الدراسة الحالية مرادفين اولهما يهدف الى تعظيم العائد الاقتصادى، وثانيهما يأخذ فى الاعتبار متطلبات الامن الغذائى، بالتركيز على محاولة تضيق الفجوة الغذائية فى الحبوب والمحاصيل الزيتية والمحاصيل السكرية، وقد استعانت هذه الدراسة فى وضع هذه البدائل بالتركيب المحصولية التى قررتها الهيئة

جدول رقم (٢)
مساحة الاراضى المستصلحة فى الفترة من ٦٠ - ١٩٨٢

سنة	شرق الدلتا	وسط الدلتا	غرب الدلتا	مصر الوسطى	الوادي الجديد	الاراضى القاحلة فى نطاق الاراضى المستصلحة	اجمالى
قبل ١٩٦٠	٠.١	٢.٥	٤٢.٩	٦.٧	٣	—	٧٨.٨
١٩٦١/١٩٦٠	٢.٥	٢	٥.٧	—	٧.٢	٩.٣	٢٨.٢
١٩٦٢/١٩٦١	٢.٥	١٧.٧	٢٥.٢	٣.١	٨.٧	١١.٩	٨٩.٤
١٩٦٣/١٩٦٢	١.٢	٢٣.٦	٤٢.٩	٤.٩	٩.٥	١٣.٥	١٢٢.٤
١٩٦٤/١٩٦٣	٤.٠	٢.٧	٥٣.٩	٥.٥	٨.٥	٢٢	١٥٩.٤
١٩٦٥/١٩٦٤	١.٠	٢٨	٥٨.٩	١٢	٦.٩	٥	١٣٧.٠
١٩٦٦/١٩٦٥	—	٤	٦٥.٦	٢٢	٢	١٥	١١٩.٦
١٩٦٧/١٩٦٦	—	٤	٢٧.٥	٢١.٥	٢	—	٥٦.١
١٩٦٨/١٩٦٧	—	٢	٣٢	—	—	—	٣٤
١٩٦٩/١٩٦٨	—	٧	١٩.١	—	—	—	٤٥.١
١٩٧٠/١٩٦٩	—	٥	٦	—	—	—	٢١
١٩٧١/١٩٧٠	—	٨	—	—	—	—	٢١
اجمالى	١١.٣	٩٠.٥	٣٧٩.٦	٥٧.٧	٤٦.٨	٧٦.٧	٩١٢
١٩٧٩/١٩٧٨	٣.٥	١	١٤.٩	٠.٨	١.٢	—	٢١.٩
١٩٨٠/١٩٧٩	—	٨.٣	٤.٦	—	٢.٥	—	٢٤.٣
١٩٨١/١٩٨٠	٠.٩	٣.٧	٢.٥	—	١.٢	—	١٦.٣
١٩٨٢/١٩٨١	٢	٥٧.٣	٣٢.٥	٠.٣	٢.٢	—	٩٩.٩
اجمالى	٦.٤	٧٠.٣	١٦.١	١.١	٧.١	—	١٦٢.٢
واضعوا اليد	—	٧٣.٦	٥٢	—	—	—	١٢٩.٦
اجمالى	١٧.٧	٣٣٤.٤	٤٨٦.١	٧٦.٥٨	٥٣.٩	٧٦.٧	١٢٠.٤

تطور مساحات الأراضي المستصلحة في مصر حتى

عام ١٩٨٢ / ٨١



مساحة الأراضي المستصلحة في مصر في الفترة ٦٠ - ١٩٨٢



– أعلى تكلفة سنوية للتشغيل والصيانة بلغت ٤٠٢.٧٥ جنيه للفدان في مصر السفلى يقابلها ٤٢٩.٧٥ جنيه للفدان في مصر العليا، في حالة الري بالتنقيط.

هذا وتبلغ جملة الاحتياجات المائية سنوية ٢.٣٣١.٦ مليون فدان:

١٣.٤ مليار متر مكعب للمراذف الأولى.

١٣.١ مليار متر مكعب للمراذف الثانية.

أما التكاليف الاستثمارية فتبلغ:

١٩٩٧ مليون جنيه للمراذف الأولى.

أي بمتوسط ٨٤٤ جنيه للفدان.

١٨٨٤ مليون جنيه للمراذف الثانية

أي بمتوسط ٨٠٨ جنيهات للفدان.

أما متوسط التكاليف الرأسمالية للفدان على مستوى المزرعة في مشروعات الخطة الخمسية الحالية من واقع بيانات الهيئة العامة للتعمير ومشروعات التنمية الزراعية فيبلغ ١١٩٦ جنيه للفدان.

ثالثا : الثروة السمكية :

تعتبر الاسماك احد المصادر الهامة للبروتين الحيواني، بل افضل البدائل في حل مشكلة نقص متوسط نصيب الفرد من هذا البروتين، حيث يبلغ معامل التحويل منها ٨.٢، مقابل ٢.٥ : ١ في حالة الدواجن و ٨ : ١ في اللحوم الحمراء بالإضافة الى احتوائها على المركبات الفوسفورية، وتتوفر الكميات المنتجة منها على كفاية استغلال المصايد المختلفة والتي تتضمن:

– المصايد البحرية وتشمل (البحر المتوسط - البحر الاحمر) بالإضافة الى اعالي البحار- وتقدر مساحتها بنحو ٤.٤٣ مليون فدان.

– البحيرات الشمالية والمنخفضات الساحلية وتقدر مساحتها ٠.٦٤٠ مليون فدان.

– البحيرات الداخلية والبحيرات الصناعية (قارون - الريان - السد العالي) وتقدر مساحتها ١.٢٩٠ مليون فدان.

– نهر النيل وفروعه وتقدر مساحته ٠.١٧٨ مليون فدان (بدون الترع والمصارف).

– مناطق الاستزراع السمكي وتقدر مساحتها ٠.٤٠٠ مليون فدان (بور ومستنقعات وحول أرز وحوش واقفاص) ويقدر اجمالي المساحة المائية لتلك المصايد بنحو ٦.٩٣٨ مليون فدان.

ويوضح الجدول رقم (٥) تطور الانتاج المحلي والاستهلاك من

العامة للتعمير ومشروعات التنمية الزراعية للأراضي التي تقرر استصلاحها في الخطة الخمسية الحالية، والتي وافقت عليها وزارة الزراعة. وقد تم حساب الاحتياجات المائية لكل قطعة على اساس الاستهلاك المائي لكل محصول. مع الأخذ في الاعتبار الموقع الجغرافي.

وبالنسبة لطبيعة التربة، قام مشروع المخطط الرئيسي للأراضي بتقسيم الأراضي القابلة للاستصلاح الى مجموعات خمس كما يلي:

مجموعة (١) تربة دلتاوية ناعمة القوام مستوية السطح.

مجموعة (٢) تربة ذات قوام ناعم، الى متوسط جيرية مستوية

تقريبا، الى بسيطة التموج.

مجموعة (٣) تربة ذات قوام صحراوي خشن مستوية، الى بسيطة

التموج، وجملة الرطوبة المتاحة تزيد عن ٥٠ مم/متر.

مجموعة (٤) تربة ذات قوام خشن صحراوي بسيطة التموج، الى

متحدرة، وجملة الرطوبة المتاحة أكثر من ٥٠ مم/متر.

مجموعة (٥) تربة ذات قوام صحراوي خشن جدا مستوية، الى

بسيطة التموج، وجملة الرطوبة المتاحة تتراوح من ٢٠ الى ٥٠ مم/متر.

كما تم تحديد نظام وآلات الري لكل قطعة، والتكاليف الاستثمارية للري، والتكاليف الاستثمارية للصرف، الى جانب التكاليف السنوية للتشغيل والصيانة للري والصرف لكل قطعة، بدون البنية الأساسية للري والصرف والطرق والكهرباء والسكان والمرافق والخدمات.

هذا ويبين الجدولان ٤، ٣ متوسط التكلفة الرأسمالية والسنوية للري والصرف للفدان، لكل مجموعة من مجموعات الأراضي داخل المزرعة فقط.

ومن مدين الجدولين يتضح ما يأتي :

– اقل تكلفة استثمارية (ري وصرف) تبلغ ٤٧٦ جنيه للفدان في مصر السفلى. يقابلها ٥٠٤ جنيهات في مصر العليا، وذلك بالنسبة لاستخدام طريقة الرش.

– أعلى تكلفة استثمارية (ري وصرف) تبلغ ٢٢٦٣ جنيه للفدان في مصر السفلى، يقابلها ٢٢٩١ جنيه للفدان في مصر العليا، وذلك باستخدام الري بالتنقيط.

– اقل تكلفة سنوية للتشغيل والصيانة بلغت ١٦٧.٦ جنيه للفدان في مصر السفلى و ١٩٧.٩٦ جنيه للفدان في مصر العليا، للري بالمواسير.

جدول رقم (٣)
متوسط تكاليف الري والصرف للفدان لمشروعات التوسع الأفقي
المرادف الأول: تسليم العائد

متوسط التكاليف السنوية جنبه للفدان				متوسط التكاليف الاستثمارية جنبه للفدان				متوسط التكاليف الاستهلاكية				الرى	المساحة بآلاف فدان	المجموعة
مصر العليا		مصر السفلى		مصر العليا		مصر السفلى		مصر العليا		مصر السفلى				
جولة	صرف	رى	جولة	صرف	رى	جولة	صرف	رى	جولة	صرف	رى			
١٩٧,٩٥	١,١٥	١٩٦	١٦٧,٩٥	١,٩٥	١٦٦	٨٨٩	١٩٥	٦٩٤	٨٣٣	١٩٥	٦٣٨	Gated pipe	٢٨٦,٥	I
١٩٧,٩٥	١,٩٥	١٩٦	١٦٧,٩٥	١,٩٥	١٦٦	٨٨٩	١٩٥	٦٩٤	٨٣٣	١٩٥	٦٣٨	Gated pipe	٢٣٠	II
٢١١,٨٥	٠,٨٥	٢١١	١٢٤,٨٥	٠,٨٥	٢٢٤	٥٠١	٨٥	٤١٩	١٧٦	٨٥	٢٩١	Hand move	٥٦	
٤٢٩,٧٥	٠,٧٥	٤٦٩	٤٠٢,٨٥	٠,٧٥	٤٠٢	٢٢٩١	٧٥	٢٢١٦	٢٢٦٣	٧٥	٢١٨٨	Drip	٤٦,٥	
٣١١,٨٥	٠,٨٥	٢١١	١٢٤,٨٥	٠,٨٥	٢٢٤	٥٠٤	٨٥	٤١٩	٤٧٦	٨٥	٢٩١	Hand move	٢٥١,٧	III
٢٢٢,٨٥	٠,٨٥	٤٣٣	٢٠٠,٨٥	٠,٨٥	٢٠٠	١٠١٠	٨٥	٩٢٥	٩٨٥	٨٥	٩٠٠	Mini sprinkler	١٢٨,٨	
٤٢٩,٧٥	٠,٧٥	٤٢٩	٤٠٢,٨٥	٠,٧٥	٤٠٢	٢٢٩١	٧٥	٢٢١٦	٢٢٦٣	٧٥	٢١٨٨	Drip	٢	IV
٢٨٣,٨٥	٠,٨٥	٤٨٣	١٩٦,٨٥	٠,٨٥	١٩٦	٦٧٦	٨٥	٩٢٣	٩٨٥	٨٥	٩٠٠	center pivot	٢٣٥,٥	
٢٢٣,٨٥	٠,٨٥	٢٢٣	١٠٠,٨٥	٠,٨٥	٢٠٠	١٠١٠	٨٥	٩٢٣	٩٨٥	٨٥	٩٠٠	Mini Sprinkler	١٧٢,٥	V
٢٥٠,٩٥	١,٩٥	٢٤٩	٢٣٠,٩٥	١,٩٥	٢٢٩	١٣٣٩	١٩٥	١١٤٤	١٢٣٣	١٩٥	١٠٢٨	Gated pipe	١٧٠	
٦٨٣,٨٥	٠,٨٥	٢٨٣	١٩٦,٨٥	٠,٨٥	١٩٦	٦٧٦	٨٥	٩٢٣	٩٨٥	٨٥	٩٠٠	Center pivot	٢٧٨,٢٥	
٢٤٣,٩٥	٠,٨٥	٢٢٣	٢٠٠,٨٥	٠,٨٥	٢٠٠	١٠١٠	٨٥	٩٢٥	٩٨٥	٨٥	٩٠٠	Mini sprinkler	٢٢٢,٢٥	
٣١١,٨٥	٠,٨٥	٣١١	٢٢٤,٨٥	٠,٨٥	٢٢٤	٥٠٤	٨٥	٤١٩	٤٧٦	٨٥	٢٩١	Hand move	٢٠	II/III
٤١٩,٧٥	٠,٧٥	٤٦٩	٤٠٢,٨٥	٠,٧٥	٤٠٢	٢٢٩١	٧٥	٢٢١٦	٢٢٦٣	٧٥	٢١٨٨	Drip	١٢	
٤٩٧,٩٥	١,٩٥	١١٦	١٦٧,٩٥	١,٩٥	١٦٦	٨٨٩	١٩٥	٦٩٤	٨٣٣	١٩٥	٦٣٨	Gated pipe	١٢,٥	II/IV
٣١١,٨٥	٠,٨٥	٣١١	٢٢٤,٨٥	٠,٨٥	٢٢٤	٥٠٤	٨٥	٤١٩	٤٧٦	٨٥	٢٩١	Hand move	٤٥	
٢١٣,٨٥	٠,٨٥	٢١٣	٢٠٠,٨٥	٠,٨٥	٢٠٠	١٠١٠	٨٥	٩٢٥	٩٨٥	٨٥	٩٠٠	Mini sprinkler	٢٢	
٤٢٩,٧٥	٠,٧٥	٤٦٩	٤٠٢,٨٥	٠,٧٥	٤٠٢	٢٢٩١	٧٥	٢٢١٦	٢٢٦٣	٧٥	٢١٨٨	Drip	٨	
٢٢٣,٨٥	٠,٨٥	٢٢٣	٢٠٠,٨٥	٠,٨٥	٢٠٠	١٠١٠	٨٥	٩٢٥	٩٨٥	٨٥	٩٠٠	Mini sprinkler	١٠	غير
٤٢٩,٧٥	٠,٧٥	٤٢٩	٤٠٢,٨٥	٠,٧٥	٤٠٢	٢٢٩١	٧٥	٢٢١٦	٢٢٦٣	٧٥	٢١٨٨	Drip	٢	محسورة
													٢٣٣١	إجمالي
													١٣٣٩٩,٣٦	

جدول رقم (٤)
متوسط تكاليف الري والصرف للفدان لمشروعات التوسع الافقى
المرادف الثانى : الامن الغذائى

الجموعه	المساحة بالآلف فدان	الري	الاستهلاك المائى مليون م ^٣	متوسط التكاليف الاستثمارية جنبه للفدان						متوسط التكاليف السنوية جنبه للفدان					
				مصر السفلى			مصر العليا			مصر السفلى			مصر العليا		
				ري	صرف	جمله	ري	صرف	جمله	ري	صرف	جمله	ري	صرف	جمله
I	٢٨٦,٥	Gated pipe	٢٨٨١,٤٧	٦٣٨	١٩٥	٨٣٣	٦٩٤	١٩٥	٨٨٩	١٦٦	١,٩٥	١٦٧,٩٥	١٩٦	١,٩٥	١٩٧,٩٥
II	٣١	Gated pipe	٧٤٨,٢٧	٦٣٨	١٩٥	٨٣٣	٦٩٤	١٩٥	٨٨٩	١٦٦	١,٩٥	١٦٧,٩٥	١٩٦	١,٩٥	١٩٧,٩٥
	٦٣	Hand move		٣٩١	٨٥	٤٧٦	٤١٩	٨٥	٥٠١	٢٢٤	٠,٨٥	١٢٤,٨٥	٢١١	٠,٨٥	٢١١,٨٥
	٣٦	Drip		٢١٨٨	٧٥	٢٢٦٣	٢٢١٦	٧٥	٢٢٩١	٤٦٩	٠,٧٥	٤٠٤,٨٥	٤٦٩	٠,٧٥	٤٢٩,٧٥
III	٢٨٥,٥	Hand move	٢١٢٤,٧١	٣٩١	٨٥	٤٧٦	٤١٩	٨٥	٥٠٤	٢٢٤	٠,٨٥	١٢٤,٨٥	٢١١	٠,٨٥	٢١١,٨٥
	١٥٥	Mini sprinkler		٩٠٠	٨٥	٩٨٥	٩٢٥	٨٥	١٠٠٠	٢٢٤	٠,٨٥	٢٠٠,٨٥	٤٣٣	٠,٨٥	٤٣٣,٨٥
	٢	Drip		٢١٨٨	٧٥	٢٢٦٣	٢٢١٦	٧٥	٢٢٩١	٤٦٩	٠,٧٥	٤٠٤,٨٥	٤٦٩	٠,٧٥	٤٢٩,٧٥
IV	٢٨١,٥	center pivot		٥٤١	٨٥	٦٢٦	٥٩١	٨٥	٦٧٦	١٦٦	٠,٨٥	١٦٦,٨٥	٤٨٣	٠,٨٥	٤٨٣,٨٥
	١٢٧,٥	Mini Sprinkler	٢٣٨٧,٣٣	٩٠٠	٨٥	٩٨٥	٩٢٥	٨٥	١٠٠٠	٢٠٠	٠,٨٥	١٠٠,٨٥	٢٣٣	٠,٨٥	٢٣٣,٨٥
V	١٧٠	Gated pipe		١٠٣	١٩٥	١٢٣٣	١١٤٤	١٩٥	١٣٣٩	٢٤٩	١,٩٥	٢٣٠,٩٥	٢٤٩	١,٩٥	٢٥٠,٩٥
	٤٢٥,٨٥	Center pivot	٤٢٥١,٥٣	٥٤٩	٨٥	٦٢٦	٥٩١	٨٥	٦٧٦	١٦٦	٠,٨٥	١٦٦,٨٥	٢٨٣	٠,٨٥	٢٨٣,٨٥
	١٧٤,٦٥	Mini sprinkler		٩٠٠	٨٥	٩٨٥	٩٢٥	٨٥	١٠٠٠	٢٠٠	٠,٨٥	١٠٠,٨٥	٢٣٣	٠,٨٥	٢٣٣,٨٥
II/III	٢٢,٥	Hand move		٣٩١	٨٥	٤٧٦	٤١٩	٨٥	٥٠٤	٢٢٤	٠,٨٥	١٢٤,٨٥	٢١١	٠,٨٥	٢١١,٨٥
	٩,٥	Drip	١٥١,٨١	٢١٨٨	٧٥	٢٢٦٣	٢٢١٦	٧٥	٢٢٩١	٤٦٩	٠,٧٥	٤٠٤,٨٥	٤٦٩	٠,٧٥	٤٢٩,٧٥
	١٥,٥	Gated pipe		٦٣٨	١٩٥	٨٣٣	٦٩٤	١٩٥	٨٨٩	١٦٦	١,٩٥	١٦٧,٩٥	١٦٦	١,٩٥	١٦٧,٩٥
II/IV	٥١	Hand move	٤٩٣,١٤	٣٩١	٨٥	٤٧٦	٤١٩	٨٥	٥٠٤	٢٢٤	٠,٨٥	١٢٤,٨٥	٢١١	٠,٨٥	٢١١,٨٥
	١٦	Mini sprinkler		٩٠٠	٨٥	٩٨٥	٩٢٥	٨٥	١٠٠٠	٢٠٠	٠,٨٥	١٠٠,٨٥	٢٣٣	٠,٨٥	٢٣٣,٨٥
	٦	Drip		٢١٨٨	٧٥	٢٢٦٣	٢٢١٦	٧٥	٢٢٩١	٤٦٩	٠,٧٥	٤٠٤,٨٥	٤٦٩	٠,٧٥	٤٢٩,٧٥
غير محصورة	١٠	Mini sprinkler	٥٦,١	٩٠٠	٨٥	٩٨٥	٩٢٥	٨٥	١٠٠٠	٢٠٠	٠,٨٥	١٠٠,٨٥	٢٣٣	٠,٨٥	٢٣٣,٨٥
	٢	Drip		٢١٨٨	٧٥	٢٢٦٣	٢٢١٦	٧٥	٢٢٩١	٤٦٩	٠,٧٥	٤٠٤,٨٥	٤٦٩	٠,٧٥	٤٢٩,٧٥
إجمالي	٢٣٣١		١٣٠٩٤,٢٥												

الاسماك الطازجة خلال الفترة من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٣/٨٢. ويلاحظ ان المتوسط العالمى من الاسماك ١٨ كيلو جرام للفرد فى السنة. فاذا ما قدر عدد السكان فى عام ٢٠٠٠ بنحو ٦٧.٥ مليون نسمة وهو البديل الاعلى لتقديرات الامم المتحدة والذي يعتبر اكثر صلاحية للاغراض التخطيطية، واذا ما استهدفنا الوصول بمعدل استهلاك الفرد الى المتوسط العالمى- فان جملة الانتاج السمكى المحلى المطلوب تحقيقه فى عام ٢٠٠٠ يصل الى حوالى ١.٢١٥ مليون طن. اما فى حالة الابقاء على متوسط الاستهلاك الحالى وهو ٥.٦٥ كجم متوسط للفترة من ١٩٧٩ حتى ٨٣/٨٢ (بعد استبعاد السنوات من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٨ بسبب ظروف العدوان وتوقف الصيد بعدد من المصايد الساحلية وتجفيف اجزاء من البحيرات وانخفاض الانتاج من السردين لقلّة الغذاء المتوفر بسبب قلة الطمى فى مياه النيل) فان كمية الانتاج المحلى المطلوب توفيرها تقدر بنحو ٣٨١.٤ ألف طن عام ٢٠٠٠، وهذا المعدل لا يحقق تحسنا فى مستوى التغذية الحالى، وقد يتعارض مع سياسة الدولة التى تستهدف رفع المستوى الغذائى خاصة بالنسبة للبروتين الحيوانى، كما ان الوصول الى المستوى العالمى قد يكون صعب المئال حتى عام ٢٠٠٠.

ويرجع انخفاض حجم الانتاج المحلى من الاسماك الطازجة اذا ما قورن بمساحة المسطحات المائية الى العديد من المشكلات فى مقدمتها:

١- مشكلات خاصة بالمسطحات المائية :

١- مصايد البحار:

× عدم وجود مراكب صيد يمكنها العمل داخل البحار، برغم وجود اسطول صيد اسماك فى اعالي البحار، اذ ان الصعوبات والمشكلات التى احاطت به منذ انشائه لم تمكنه من القيام بدوره المطلوب فى زيادة الانتاج السمكى.

× سوء استغلال الشواطئ بالصيد المكثف فى رقعة ضيقة جدا.

× عدم توافر الصيادين فى مناطق البحر الاحمر، علاوة على كثرة شعابه المرجانية والصخور القاعية التى تعوق عمليات الصيد وتزيد من تكلفة الانتاج.

× تركّز عمليات الصيد فى البحر المتوسط على منطقة الرصيف القارى، وهى منطقة محدودة الى جانب ندرة الغذاء الطبيعى فى هذا البحر مما قلل انتاجيته من الاسماك.

× عدم كفاية المعلومات والبيانات عن حجم المخزون السمكى. وبالتالي تعذر تحديد حجم الكميات التى يسمح بصيدها لئلا تؤثر على الكفاءة الانتاجية لمناطق الثروة السمكية كسواحل البحر الاحمر جنوبى خليج السويس.

ب - البحيرات الشمالية والمنخفضات الساحلية :

× تعرضت البحيرات الشمالية لعمليات التجفيف، مع ما ادى اليه التطور الصناعى من وصول مخلفات الصناعة والمعدات بكافة انواعها الى مياه تلك المناطق مما اضر بالثروة السمكية بها، الى جانب عدم وجود دراسات اقتصادية لكيفية استغلال البحيرات، سواء فى الانتاج السمكى او الزراعى.

× استنزاف الاسماك، باستعمال وسائل الصيد المخالفة والحوش والسود وعدم منع الصيد فى فترات التوالد، مما يؤدى الى هلاك ملايين الزريعة من الاسماك التى كان من الممكن ان تصل الى احجام التسويق اذا ما تركت لئلا تصيد.

ج- بحيرة السد العالى :

× تغير الظروف البيئية بالبحيرة، مما نتج عنه قلة المصيد منها، الى جانب احتمالات تأثير فترة الجفاف والانخفاض فى مستوى مياهها.

× عدم تحسین وسائل نقل الاسماك مما خفّض من جودتها فى مناطق التسويق.

× عدم منع الصيد بالبحيرة فى موسم وضع البيض مما ادى الى عدم وصول الاسماك الى الحجم المناسب.

د - نهر النيل وفروعه :

× اصبح نهر النيل المصب الرئيسى لمخلفات المصانع مما تسبب فى التلوث وتدهور الانتاج.

٢ - مشكلات عامة :

تششت القطاع المسئول عن الثروة المائية بين التبعات المختلفة، وذلك منذ انشاء المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية عام ١٩٦١، فقد كان هذا القطاع تابعا لرئاسة الجمهورية عام ١٩٦١، ثم انتقلت التبعية الى وزارة التموين عام ١٩٦٢، ثم الى القوات المسلحة عام ١٩٦٣ ثم الى نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى عام ١٩٦٥، ثم الى وزارة التموين والتجارة الداخلية عام ١٩٦٧، ثم الى وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى عام ١٩٧١ ثم الى وزارة التموين عام ١٩٧٥، ثم الى وزارة الدولة للمجمعات الزراعية الصناعية والثروة المائية وشئون السودان ثم الى

الاسماك الطازجة
(٥)

الكمية : بالطن
القيمة : بالآلاف جنيه

السنوات	الانتاج المحلى		المخزون		التجارة الخارجية				كمية المتاح للاستهلاك	متوسط نصيب الفرد فى السنة بالكيلوجرام
					الصادرات		الواردات			
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة				
	كمية	قيمة	أول المدة	آخر المدة	كمية	قيمة	كمية	قيمة		
٧٨/٧٩	٦٣٨٧١	(...)	٥٣٣١٨	١٦١٦	—	—	٧٣٧٧	٦٥٠٦	١٦٣٠٧٨	٦,٤
٧٧/٧٨	٨٧١	٦٦١٦٨٨	١٣٨٨١	٥٣٣١٨	—	—	٦٠٣٥١١	١٣٨٦٣	٥١٦٣١٨	٦,٦
٧٧/٧٨	٨٦٥٧٢١	٥٠٢٧٢١	٦٨٨٨	١٣٨٨١	—	—	٧٣٨	٢٢٦٨٢	٢٠٥٠٨	٤,٦
٧٦/٧٧	٦٧٨٨٦	٦٧٨٨٦	٦٥٨٠١	٦٥٣٧	—	—	٢٧٨	٨٠٨	١١٧٢٣١	٤,٦
٧٦/٧٧	٨٨٠٠١١	٤٣٣٨٨	٦١٦	٦٥٨٠١	—	—	٢٨	٨١٥٥	٥٧٣٨٨١	٦,٣
٧٥/٧٦	٧٥٧٣٥	٦٨٨٨	٦١٦	٦٨٨٨	٨٦٨	٢٥١	٦٧	٥١٦٣	٢١٦١١١	٣,٠
٧٤/٧٥	١١١٧٣	١٠٨١	٦٨٨٨	٦٨٨٨	٦٨١	٣٣١	٥٠١	٦٧٠	٥٣٦٢٠١	٦,٢
٧٤/٧٥	٢٣٠٠٥	٥٧٣١	١٨١	١٨١	٥٦١	٨٤١	٦١	١٥٦	١٠٦١١١	٣,٣
٧٣/٧٤	٦٦٢٣٤	٧١٣١	٧١٣١	٥٧٣١	٧٦	٧٠	٤٠٣	٧٠٤١	١٠٦٨٣٥	٣,٠
٧٣/٧٤	٢٥٢٨٠	(...)	(...)	٧١٣١	٦٧	٧٨	—	—	(...)	(...)

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

وزارة الزراعة منذ عام ١٩٧٧ حتى الآن.

× تعدد الجهات المسؤولة والمشرقة على النشاط التنفيذي للوحدات العاملة في مجال الثروة السمكية، فهناك مثلا: وزارة التموين ويتبعها الشركة المصرية لتسويق الاسماك، وأكاديمية البحث العلمي ويتبعها معهد علوم البحار والمصايد، ووزارة الداخلية ويتبعها شرطة المسطحات المائية، وهذا التعدد في الجهات المسؤولة يجعل من الصعب التنسيق بينها، وبالتالي يصعب قيامها بالعمل المشترك المتكامل من أجل زيادة الثروة السمكية.

× استمرار استيراد الجانب الأكبر من وسائل ومعدات الصيد من الخارج مما يربط الانتاج السمكي بحركة الاستيراد.

× عدم استكمال البنية الأساسية اللازمة لتنمية اعمال الصيد في كثير من مناطق الصيد مثل: ورش الصيانة واصلاح القوارب ومصانع الثلج وثلاجات الحفظ ووسائل ومعدات النقل داخل وخارج مناطق الصيد.

× عدم استغلال مزارع الارز في الانتاج السمكي الاستغلال المناسب برغم وجود مساحات لا بأس بها في مصر من محصول الارز.

× تركيز الدولة على الاستيراد لتوفير احتياجات الاستهلاك بدلا من التركيز على زيادة الانتاج.

زراعة الاسماك:

تعتبر زراعة الاسماك المدخل الاساسي للتنمية السمكية في المراحل الحالية وحتى عام ٢٠٠٠ نظرا للتقدم في التكنولوجيا الخاصة بها، لما قدم لمصر من معونات فنية ومادية من الدول المتقدمة في هذا المجال، كاليابان والصين والاندماز وغيرها، وللمعونات المالية من كل من الولايات المتحدة الامريكية والبنك الدولي.

ونتيجة لانتقال التكنولوجيا الحديثة لزراعة الاسماك الى مصر وانتشار المزارع السمكية والمفرخات الصناعية، وصل الانتاج في الفدان المائي لبعض المزارع بالقطاع الخاص الى ٣.٧ طن سنويا بينما تراوح هذا الانتاج بين ١.٥ - ٢.٥ طن سنويا في المزارع الحكومية، وهذه المعدلات اقل بكثير من المعدلات المحققة في بعض البلدان المتقدمة في هذا المجال والتي تتراوح بين ١٠ - ٣٠ طنا سنويا للفدان.

ونظرا لظروف مصر المناخية المناسبة لنمو الاسماك، وتوافر المسطحات المائية الضخمة التي تصلح للاستزراع السمكي والتي تقدر

بنحو ١٥٠ ألف فدان، علاوة على حقول الارز التي يمكن ان يستغل منها ٢٥٠ ألف فدان في تربية الاسماك ، بالإضافة الى امكان استغلال المجارى المائية والقنوات في تربية الاسماك في الاقفاص العائمة، مضافا الى ذلك تحويل الحوش والسدود الى مزارع سمكية منظمة، فإن الاستزراع السمكي في مصر يعتبر دعامة من اهم دعائم زيادة الثروة السمكية.

وقد تراوحت الآراء حول طريقة استغلال البحيرات بين اتجاهين متباينين:

× تجفيف البحيرات ثم زراعتها، وبذلك تعطى عائدا اقتصاديا اكبر في الاجل الطويل.

× استبقاء البحيرات دون تجفيف لاستغلالها في الانتاج السمكي الذي يعطى عائدا افضل من تجفيفها وزراعتها.

وقد تقرر اخيرا عدم تجفيف البحيرات، وبدى في تنفيذ مشروعات الانتاج السمكي بها.

وتقدر كمية الانتاج السمكي لمختلف المسطحات المائية في حالة تسميتها بنحو ٥٧٠ ألف طن في عام ٢٠٠٠ اذا تحققت مجموعة من الاشتراطات التي تختلف في طبيعتها من مسطح لآخر.

ويوضح البيان التالي الانتاج المتوقع من المصايد السمكية المختلفة والاشتراطات الخاصة بكل منها:

٧٠٠٠٠ طن من المصايد البحرية، بشرط دراسة المخزون السمكي بتلك المناطق لامكان تحديد عدد المراكب العاملة وطرق الصيد وسعة عيون الشبك على اسس سليمة، وتطوير اسطول الصيد وتوفير المعلومات اللازمة عن تجمعات الاسماك وانواعها، وانسب اوقات ووسائل الصيد وتطبيق قوانين الصيد بكل دقة متناهية للمخالفات الضارة بالانتاج.

١٥٠٠٠٠ طن من البحيرات الشمالية والمنخفضات الساحلية. بشرط تطهير البواغيز ومنع الشباك المخالفة وتنظيم طرق الصيد وتطويرها، وتطبيق نتائج البحوث.

٨٥٠٠٠ طن من البحيرات الداخلية والبحيرات الصناعية. بشرط الاستفادة من البحوث التطبيقية التي تمت على شواطئ بحيرة السد العالي. واستغلال المياه المفتوحة اي المجرى الرسمي للبحيرة ومد بحيرة قارون بالزريعة اللازمة، وتنظيم وسائل الصيد القانونية.

٤٠٠٠٠ طن من نهر النيل وفروعه بشرط احكام الرقابة على طرق الصيد ومصادر التلوث، واستخدام طرق التفريخ الصناعي لد النيل

العمل في الحقل وممارسة الزراعة، ولا شك ان هذا الوضع يمثل تحولا خطيرا في تاريخ الزراعة المصرية لم يحدث له مثيل حتى في ايام السخرة.

ويرجع ذلك لاسباب كثيرة اتحدت كلها حتى احدثت هذا الوضع، وفي مقدمتها:

× تتابع القوانين والقرارات التي تتحكم في الانتاج الزراعى وفرض الضرائب عليه، مثل القوانين التي تحدد العلاقة بين المالك والمستأجر والتي احدثت فجوة بين مالك الارض ومستأجرها حتى تحولت العلاقة بينهما الى خصومة واحيانا الى عداء.

× فرض نظام التوريد الاجبارى الذى اقتضاه التسويق التعاونى، ويقع على هذا النظام مسئولية تباعد القرية واهلها عن الزراعة والعمل الزراعى، اذ يتم توريد الانتاج للحكومة باقل من سعر التكلفة واقل من سعر الاسواق، محليا وعالميا، وبينما يلزم المنتج بتسعير منتجاته نجد الوسطاء وتجار الجملة والقطاعى لا يلتزمون بذلك، وهكذا يقع الغرم على الفلاح وحده.

× كثرة الضرائب الزراعية وتعددتها، والاجهزة التي تحصلها، ومنها: وزارات الخزانة والتموين والزراعة والرى والشئون الاجتماعية والداخلية والحكم المحلى.

ومنذ ثلاثة اعوام رفع من الضرائب على الاطيان الزراعية ضرائب الامن والدفاع، وساعة رفعها فرضت المحليات ضرائب للطرق وصيانتها، ولازالة الحشائش من مجارى المياه، والسجل العينى، والجامعات الاقليمية، وصيانة واصلاح آلات المكافحة، ولرور رجال الزراعة ومقاومة الفئران، ورسوم خدمات للمجالس المحلية، وغير ذلك من الضرائب الجديدة التي بلغ مجملها نحو ثلاثة اضعاف ضرائب الامن والدفاع التي رفعت.

× ضعف فاعلية الارشاد الزراعى في مجال التنمية الزراعية، اذ لم يصل الى مستوى القرية، بل اقتصر نشاطه على مستوى المركز، بالإضافة الى سوء توزيع العاملين به على مستوى المحافظات المختلفة، اذ بلغ عدد العاملين بالارشاد الزراعى لكر. ١٠٠٠ حيازة نحو ٨٠.٣ هـ عامل في محافظة القاهرة، مقابل ٤٤.٠ عامل في محافظة قنا، كما ان وسائل الارشاد تعتبر غير عصرية، حيث تعتمد على النشرات الدورية في مجتمع من المزارعين تنتشر فيه الامية، كذلك لم يتم الارشاد بالتعرف على المشاكل وحلها وعرضها على اجهزة البحث العلمى. بينما يركز

وفروعه بزيعة الاسماك المناسبة.

٠٠٠ ٢٢٥ طن من الاستزراع السمكى في البور والمستنقعات وحقول الارز بشرط استخدام التكنولوجيا الحديثة .
٠٠٠ ٧٠ طن جملة الانتاج.

هذا وقد سبق ان انجز المجلس دراسة عن الثروة السمكية حتى عام ٢٠٠٠ وذلك في دورته الثالثة .

ـ اما بالنسبة للثروة الحيوانية فقد سبق ان تناولها المجلس في تقرير دورته الثانية عند بحث موضوع (احتياجات البلاد من اللحوم) وعرض الترصيات الكفيلة بتنمية ثروتنا الحيوانية. ومن الضروري ان يراعى في التخطيط لتعميم الميكنة الزراعية، ان تتضمن مراحله الاولى الاستغناء عن جهد الحيوان الزراعى وتخصيصه لانتاج اللحوم والالبان واحلال المعدات الزراعية الميكانيكية محله حتى ينتهى دوره من العمل بالحقل.

رابعا : الثروة البشرية :

تحولت العمالة في الريف الآن الى مشكلة ملحة تستدعى سرعة المواجهة، اذ بينما يتقلص زمام القرية وتدهور خصوبة ارضها ويضمحل انتاج بعض الحاصلات فان عدد السكان يتزايد بمعدلات عالية، وينصرف اهل القرية عن العمل الزراعى.

ان الجيل الذى كان يعمل في الحقل تقدمت به السن، واصبح عدده يتناقص بسبب العوامل الطبيعية من عجز وشيخوخة و وفاة، علاوة على انه يفضن بالابناء والاحفاد عن العمل في الحقل، ويرنو الى مستقبل لهم اقل عناء واكثر عطاء، ووجد ما يحق امله في مناهج التعليم التي تعطيه شهادات تسعرها اجهزة الدولة، تنتهى بهم - بعد ان الزمت الدولة نفسها بتعيينهم - فى وظائف فى نفس القرية او قريبا منها حيث يؤجرون ولا يعملون، ويضاف الى ماسبق ان المرأة التي كانت تشارك الرجل بالعمل في الحقل تحولت عنه هي وبناتها.

وفي اجازة الصيف يفضل الآباء لابنائهم تمضية الوقت في الترويح بدلا من الذهاب للحقل، او يفضلون لهم العمل في المصانع والمدن المجاورة.

وهكذا جفت الروافد التي كانت تغذى الحقل، فبعد ان كان الفلاح يلتصق بالارض صار يبتعد عنها ويهجرها، حتى تحول اهل القرية عن

جهوده في مجال زيادة كفاءة الانتاج الزراعي دون الدخول في المجالات ذات الاهمية مثل:

- تحسين استخدام الموارد الطبيعية الخاصة بالزراعة والمحافظة عليها.

- تسويق الحاصلات الزراعية وترشيد استهلاكها وحفظ الفائض منها.

- تطوير القيادة الريفية والشباب الريفي.

- اوضاع الهيكل التعاوني الزراعي، اذ يشكل بوضعه الحالي عبة في سبيل تطوير التعاون، نظرا لتعدد الجمعيات التعاونية المتخصصة والمتعددة الاغراض، بالاضافة الى تعدد جهات الاشراف والاتحادات التعاونية التي يكرر بعضها عمل الاخر، وكذلك عدم وجود علاقة تكامل بين بنوك القرى والجمعيات التعاونية، مما يستلزم ايجاد بنية تعاوني واحد يضم كافة التعاونيات بمختلف اغراضها.

x سياسة دعم السلع الغذائية على حساب الاسعار المزرعية، اذ ادت الى انخفاض الاسعار الزراعية المحلية اذا ما قيس بالاسعار العالمية . وعلى سبيل المثال: فقد ادت سياسة الدعم الموجهة للقمح والتوسع في وارداته الى انخفاض اسعار الانتاج بدرجة اضررت بدخول المزارعين، بالاضافة الى اثارها السلبية على الانتاج مستقبلا وعلى انتاجية الغدان.

- قصور الخدمات بالقرية وانخفاض مستواها، وصعوبة الحصول على مستلزمات الانتاج التي تتطلب كثيرا من الاجراءات المتصلة الحلقات منذ بداية الحرث وحتى الحصاد والتسويق. وكان من نتيجة كل ذلك هجر القرية وحقلها والمزوف عن كل عمل يتصل بالفلاحة، إذ فضل الفلاح لابنائه ترك الزراعة الى الوظيفة ، ثم تطلع الى المدينة بحثا عن حياة افضل وايسر.

x تدخل عامل جديد وهو سهولة الهجرة الى البلدان الشقيقة والحصول على مكاسب سريعة لا تحقق محليا بنفس السهولة ونفس السرعة وخاصة بعد نشوب الحرب بين العراق وإيران وتيسير دخول المصريين إلى العراق دون قيود، مع دفع اجور عالية، فاندفع كثير من الفلاحين الى السفر سعيا وراء الرزق السريع، مما كان له اثر مباشر على الزراعة المصرية، ومع ان عدداً ممن سافر من كل قرية الى العراق قد لا يسبب نقصا في الايدي العاملة بالقرية، الا ان الاموال التي يحولها المغترب الى أسرته يجعلها في غير حاجة الى مشقة العمل في

الحقول.

وواقع الامر ان الفلاحين الذين يهاجرون ثم يعودون الى قراهم لا يعودون الى الحقل، ويقوم كثير منهم باستثمار ما ادخره في مجالات اخرى تعود عليهم بنفع اكبر وتحتاج الى جهد اقل، فينصرفون عن الانتاج الزراعي بمختلف انواعه.

ويستدعي كل ذلك معالجة الموقف في الريف، حتى يعود سكان القرى الى العمل في الحقول.

على ان يؤخذ في الاعتبار ان التزايد المستمر في عدد السكان يؤدي الى زيادة العمالة في الريف، كما ان دخول الميكنة الزراعية سيقبل العدد المطلوب من العمال الزراعيين.

وفيما يلي بيان موجز عن تعداد العمال الزراعيين نقلا عن الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء بالمليون.

السنة	اجمالي العمالة	العمال الزراعيين	%
١٩٧٧	٩.٨٨٥	٤.١٠٣	٤١.٥
١٩٧٨	١٠.٣٣٧	٤.١٣	٤٠
١٩٧٩	١٠.٨٢٧	٤.١٦	٣٨.٥
١٩٨٠	١١.١٣٩	٤.٢٠	٣٦.٧
١٩٨١	١١.٧٤٢	٤.٢٤	٣٦.٥
١٩٨٦	١٣.٨٠٠	٤.٧٣	٣٤.٣

وقد بلغ معدل نمو العمالة الزراعية (١٩٨٢/١٩٨١ - ١٩٨٧/١٩٨٦) ٢٪ سنويا. وواضح ان اعداد العمال الزراعيين اكثر من احتياج الرقعة الزراعية، لكن الامر يحتاج الى توعية ومعالجة شاملة اجتماعيا واقتصاديا حتى يعود الفلاح الى حقله.

ويخلص موضوع العمالة الزراعية في ان المشكلة لا تكمن في نقص الايدي العاملة، ولكن في انصرافها عن الزراعة، مما يشير الى ضرورة استخدام الميكنة الزراعية لحل هذه المشكلة.

وقد تنبه المجلس الى هذا الموضوع من قبل، فقدم تقريرا مفصلا عن «الميكنة الزراعية في مصر حتى عام ٢٠٠٠» وذلك خلال دورته الخامسة.

اما بالنسبة للموارد البشرية اللازمة لكافة قطاعات الانتاج، فسيقوم المجلس- بعد الانتهاء من حصر كافة الموارد - بدراسة شاملة متكاملة عن

القوى البشرية من مختلف النوعيات والمستويات اللازمة لتغطية احتياجات كافة القطاعات.

خامسا : المناخ :

يعد مناخ مصر من العوامل الحاكمة - بعد الماء والتربة - في التنمية الزراعية ، فهو المسئول الاول عن المواسم الزراعية وتوزيع الحاصلات وتنوع الغلات وقيام الدورات الزراعية وتكامل اقاليم مصر زراعيًا، وإيجاد فرص الاستفادة من الطاقة الشمسية.

فموقع مصر ما بين خطى عرض ٢٢ درجة و ٣٢ درجة شمالا، جعلها تحتل مكانا وسطا بين خطوط العرض، الامر الذى ابرز الفصول في مناخها، وماتباع ذلك من اختلاف درجة الحرارة في الصيف عنها في الشتاء، مما اعطى فرصا لزراعة محاصيل المناطق الحارة والدفيئة في الصيف، ومحاصيل المناطق المعتدلة والباردة في الشتاء. كما ان امتدادها فوق عشرة خطوط عرض جعل مناخها يختلف في الجنوب عنه في الشمال. مما ادى الى تخصص زراعى يتحكم في نسج الدورة الزراعية.

كذلك فان موقع مصر ادخلها ضمن العروض الصحراوية، مما جعل السماء صافية معظم شهور السنة والهواء جافا لا يحمل في معظم الفصول غير نسبة رطوبة منخفضة، وصفاء السماء يعطى فرص الاستفادة من الطاقة الشمسية، وانخفاض نسبة الرطوبة يساعد على حفظ المحاصيل الزراعية من التلف فترة طويلة من السنة. كما ينذر ان تنخفض الحرارة الى درجة تجمد الماء ، مما سهل جريان ماء الزى في الترع والقنوات، وضمن تدفق ماء بحيرة ناصر نحو الشمال للرى وتوايد الكهرياء.

اما الموقع الجغرافى على البحر المتوسط، فقد اعطى الفرصة لاطرافها الشمالية للتمتع ببعض خصائص مناخ البحر المتوسط، وبخاصة الامطار الشتوية التى تسببها الانخفاضات الجوية عند مرورها على الساحل الجنوبى للبحر المتوسط من الغرب الى الشرق، فقامت على هذه الامطار حياة زراعية وبشرية فى اقليم مريوط وشمالى سيناء، ومهما كانت هذه الامطار قليلة - لا تزيد باى حال من الاحوال عن ٢٠٠ ملليمتر - فانها فى مصر بالذات تعد من الموارد الطبيعية التى ينبغى تحسين استخدامها وتعظيم فائدها.

كذلك فان موقع مصر الجغرافى فى قلب الصحراء الكبرى - التى

تمتد فى نطاق عظيم الاتساع من المحيط الاطلنطى فى الغرب حتى الخليج العربى فى الشرق - جعل البلاد معرضة دائما لاحوال مناخية شبيهة بما يسود هذه الصحراء، ولكن بدرجات تختلف من فصل لآخر ومن جهة الى اخرى. فكثيرا ماترسل الصحراء الى الوادى ودلتاه الموجات الحارة ذات الجفاف الشديد او الرياح الحارة المحملة بالأتربة والرمال، كما يحدث غالبا فى فصل الربيع، وهذه الاحوال المناخية لها تأثيرها المعروف على محاصيل بعض الزراعات الهامة.

سادسا : التمويل ومصادره

يتطلب استغلال موارد قطاع الزراعة توفير التمويل اللازم ويتحمل التمويل قطاعان: القطاع الحكومى والقطاع الخاص، فالحكومة مسئولة عن تنفيذ مشروعات البنية الاساسية كلها، كما انها تتحمل الخدمات. اما القطاع الخاص فيمثل فى قطاع الزراعة نحو ٩٧٪ ، ولهذا فان توفير التمويل يقع على عاتق كل من الحكومة والقطاع الخاص.

ويتصل التمويل هنا بالاراضى الجديدة بون الاراضى القديمة، فقد استقرت امورها المالية والحضارية منذ زمن مضى.

اما التمويل فيمكن تدبيره فى هذا المجال بوجه عام من المصادر الآتية:

× تمويل محلى.

× مدخرات المغتربين

× هيئات دولية ودول اجنبية

× اموال عربية.

على ان تمويل استصلاح الاراضى يتعين ان يغطى مايتأتى:

- المبالغ الاستثمارية اللازمة لاستصلاح واستزراع اراض جديدة.
- المبالغ الاستثمارية المطلوبة لاستكمال استصلاح الاراضى التى قطعت شوطا فى هذا الاتجاه ولم تصل الى الحدية بعد.
- التكاليف الرأسمالية اللازمة لاستصلاح الاراض الجديدة .
- وقد تناولت هذه الدراسة - عند تقدير تكاليف تدبير المياه من المصادر المختلفة - ايضا بعض التقديرات والمؤشرات فى هذا الشأن.

فقررت الا تكون مهمة تنفيذ استصلاح الاراضى واستزراعها وتعميرها من اختصاص الاجهزة الحكومية وحدها، ففتحت الباب للشركات والتعاونيات المتخصصة والافراد.

× ان سياسة التصرف فى الاراضى الجديدة وادارتها - منذ الثورة وحتى الآن- قامت على آراء وفلسفات متغيرة وفقا للمتغيرات السياسية داخليا وخارجيا، ومن هنا يتعين تحديد الاسلوب الامثل فى التصرفات مابين : الايجار، او منح حق الانتفاع لفترات معينة، او التملك، سواء للأفراد او التعاونيات او الشركات، وذلك بما لا يؤدي إلى تفتيت الحيازات والملكية ، وبما يكفل استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة والميكنة الزراعية على اوسع نطاق فى هذه الاراضى الجديدة، الامر الذى يؤدي فى النهاية الى تحقيق سياسة الدولة الزراعية بالنسبة لتوفير الامن الغذائى، لهذا يتعين اعطاء اولويات للشركات المتخصصة فى استصلاح الاراضى.

× ان الحكومة تتحمل مسئولية توفير البنية الاساسية والخدمات.
× ان الحكومة هيأت قروضا ميسرة بفائدة ٥ ٪ للاستصلاح، و٧٪ لمشروعات الامن الغذائى يضاف لكل منها ١٪ مصاريف ادارية.
× ان العائد على رؤوس الاموال من استثمارات استصلاح الاراضى واستزراعها وتعميرها عائد منخفض، ولا يتحقق فى السنوات الاولى، بل يبدأ بعد مدة تتراوح مابين ٣ - ٥ سنوات بالنسبة للمحاصيل الحقلية، ومن ٥ - ١٠ سنوات بالنسبة للحدائق ، وذلك فى حالات النجاح وعدم ظهور معوقات أو مشكلات، فضلا عن ان الاستثمار فى قطاع الزراعة يخضع لعدد من انواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة .
× ان عمليات الاستصلاح والاستزراع والتعمير - علاوة على تكاليفها المرتفعة التى لها صفة الاستمرار - تعتبر مجهدة وتحتاج الى الخبرة والمثابرة والعمل المتواصل .

× ان مقابل استثمار رؤوس الاموال فى عمليات استصلاح الاراضى تعطى عنه البنوك حاليا فائدة على الودائع، تبلغ نحو ١٠٪ على الجنيه المصرى ، وفائدة على العملة الاجنبية تحدد فى ضوء الاسعار العالمية ، ولا تخضع لكل انواع الضرائب (وان كانت قد انخفضت الآن الى اقل من ١٠٪) بينما لا يبذل اصحاب الودائع أى جهد او فكر . ولا يحتاج ذلك الى خبرة أو مهارة ، ولهذا تتجه مدخرات

ونظرا لان تدبير الموارد المالية اللازمة لاحتياجاتنا فى مختلف القطاعات يقتضى وجود تصور كامل يشمل حصرا كاملا لكافة مواردنا وتقديرا لاحتياجاتنا ووضع اولويات بالنسبة لهذه الاحتياجات فان المجلس يقوم باجراء دراسة مستقلة شاملة عن هذه الموارد تغطى كافة قطاعات الانتاج.

الخلاصة

وتخلص الدراسة السابقة فى مجموعة من النقاط اهمها ماياأتى :
× ان استصلاح الاراضى وزراعتها وتعميرها بالنسبة لمصر ضرورة قومية تحتل مكان الصدارة وتتقدم على كل المهام الاخرى.
× ان المساحة التى يمكن استصلاحها قدرت اول الامر بنحو ٢.٨ مليون فدان باستخدام كافة الموارد المائية، ثم حدثت متغيرات فاصبح التقدير ٢.٣ مليون فدان، يمكن ان يستصلح منها ١.٥٨ مليون فدان بالموارد المائية المتاحة فعلا بدءا من الآن وحتى عام ٢٠٠٠.
× ان الدولة قامت خلال ربع القرن الماضى باستصلاح ٩١٢ الف فدان - وهى مساحة جغرافية - يبلغ المنزرع منها ٧٠٠ الف فدان تكلفت مليار جنيه، وبرغم مرور سنوات على الانتهاء من عمليات استصلاح واستزراع وتعمير هذه المساحات لم يبلغ منها درجة الحدية الانتاجية حتى اليوم سوى ٣٠٠ الف فدان، وتوجد مشكلات فى مقدمتها الصرف والملوحة تحول دون وصول باقى المساحة الى مرحلة الحدية، ويحتاج للتغلب عليها الى نحو ٤ مليار جنيه حتى تصل الى هذه المرحلة.
× ان بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء تفيد بان مجموع الاراضى المستصلحة من ١٩٥٢ الى ١٩٨٣ هو ١.٠٥٨ مليون فدان.

× ان استصلاح واستزراع هذه الاراضى تم فى المرحلة السابقة بواسطة الاجهزة الحكومية والقطاع العام.
× ان الادارة الحكومية لهذه الاراضى لم تنجح فى تحقيق عائد مجز منها، بل ان معظم الشركات الحكومية منيت بخسائر لاسباب مختلفة.
× ان الدروس المستفادة من مرحلة استصلاح الاراضى السابقة بايجابياتها وسلبياتها قد اخذتها الحكومة - مؤخرا - فى اعتبارها،

استخدامها فى رى المحاصيل الصيفية ببعض أراضى الحياض قبل تحويلها الى الرى المستديم . وما زالت الزراعة تعتمد اعتمادا كليا على هذه المياه فى الواحات والوادي الجديد ووادي النطرون وبعض مناطق سيناء ، علاوة على استخدامها لاستكمال رى بعض أراضى الوجه القبلى وجنوبى الدلتا .

ولامكان التوسع فى استخدام المياه الجوفية فى الرى يلزم اجراء دراسات وبحوث تتناول :

- الخواص الطبيعية والهندسية للطبقات الحاملة للمياه والطبقات السطحية للخزانات الجوفية .

- المعاملات الهيدروليكية للخزانات الجوفية المسامية والنفاذية وتحليل مناسيب المياه الجوفية وحساب كميات المياه المتحركة بالخزانات الجوفية.

- الاتزان المائى للخزان الجوفى وحساب تصريف الامان للخزان وهو التصريف المستديم الذى يمكن استنزافه من الخزان بصفة مستمرة بدون أن يكون لهذا الاستنزاف أثر ضار على كفاءة الخزان وعلى الاستغلال الاقتصادى له ، وبدون أن يؤثر ذلك على الصفات الكيميائية للمياه ودرجة صلاحيتها للاغراض المختلفة المستغلة فيها .

- عينات من المياه الجوفية فى مواقع مختلفة وعلى أعماق مختلفة لتحديد مدى صلاحيتها للرى .

-الاعتبارات المؤثرة على استغلال الخزانات الجوفية ، مثل : مشكلة تداخل مياه البحر الملحة بالجزء الشمالى من خزان المياه الجوفية بالدلتا وتأثير انشاء السد العالى على هيدرولوجية المياه الجوفية بالوجه القبلى .

- الحد الاقصى للعمق الاقتصادى لضخ المياه الجوفية .

- تكاليف توصيل الطاقة الكهربائية اللازمة لضخ مياه آبار المياه الجوفية ومقادير وتكاليف الطاقة المستهلكة لهذا الغرض .

- الاراضى القابلة للزراعة فوق الخزان الجوفى أو القريبة منه واجراء الحصر التصنيفى لهذه الاراضى لتقدير مساحات الدرجات المختلفة منها وتقدير ما يمكن استصلاحه منها على المياه الجوفية .

- المحاصيل التى يمكن زراعتها فى مناطق الرى بالمياه الجوفية لتتلاءم اقتصاديا مع تكاليف الرى والزراعة بتلك المناطق .

أهم خزانات المياه الجوفية فى مصر

القطاع الخاص الى الاستثمار عن طريق البنوك سواء كان اصحابها من المقيمين فى مصر أو من الذين يعملون فى الخارج .

× ان الاستثمار فى تجارة الأرض البور أو المنزوعة يعطى أعلى عائد فى الاقتصاد المصرى ، بينما الاستثمار فى استصلاح الأرض وزراعتها يعطى أدنى عائد . ويدهى ان هذا أمر ستعكس آثاره فى الحال والاستقبال على توظيف رؤوس الاموال ، ولذلك أصبح من الضرورى ايجاد الحلول والوسائل لتشجيع الاستثمار فى قطاع استصلاح الأراضى وزراعتها ، قبل ان تتفاقم المشكلة وتتصرف رؤوس الاموال عن العمل الزراعى .

× ان المستهدف استصلاح وزراعة وتعمير ٢,٢ مليون فدان على الأقل حتى عام ٢٠٠٠ ، غير ان مواردنا المائية الحالية تسمح باضافة ١,٥٨ مليون فدان فقط ، ومن ثم فان استكمال الاستصلاح حتى يصل الى ٢,٣ فدان يمكن تحقيقه اذا امكن توفير مصادر جديدة للمياه .

استخدام المياه الجوفية للرى

المياه الجوفية هى المصدر الثانى لمياه الرى فى مصر بعد مياه النيل وقد استخدمت هذه المياه من قديم لرى أراضى الواحات ووادي النطرون والساحل الشمالى وبعض مناطق سيناء ، فضلا عن

أولاً : خزان المياه الجوفية تحت الدلتا :

تتكون أراضي الدلتا من رواسب تشمل طبقتين تحمل كل منهما مياهها جوفية ، فالطبقة السفلى تتكون من رمال متدرجة وزلّاط وهي ذات نفاذية عالية ، ويختلف سمك هذه الطبقة من موقع الى آخر ، حيث تتراوح بين ٢٠٠ - ٩٠٠ متر . وتحت هذه الطبقة طبقات مكونة من رواسب طينية وجيرية ورملية متماسكة ضعيفة النفاذية جدا أو غير منفذة إطلاقاً .

أما الطبقة العليا من أراضي الدلتا فهي طبقة طينية يتراوح سمكها بين ٥ - ٣٤ متراً ، وهي قليلة النفاذية بوجه عام .

وتتصل كتلة المياه الأرضية الضحلة في الطبقة الطينية السطحية ، بتطيرتها في الطبقات السفلى الحاملة للخزان الجوفى ، ويعرف منسوب المياه بالخزان الجوفى بالضاغط البيزومتري .

وقبل انشاء السد العالى كانت مناسيب المياه الجوفية ترتفع مع الفيضان ، ثم تهبط بعده تدريجياً حتى تعود الى حالتها . أما بعد اختفاء ظاهرة الفيضان بانشاء السد العالى ، فقد حدث استقرار نسبي في الضغوط البيزومترية واختفت تماماً الموجات العالية وضاق مدى تذبذب المياه الجوفية بعد أن اقتصر على عوامل التأثير فيها على رى الاراضى الزراعية ومشروعات استصلاح الاراضى الجديدة في الدلتا .

وتقدر سعة الخزان الجوفى تحت الدلتا بنحو ٢٨٠ مليار متر مكعب ، وتدل الحسابات التي قام بها معهد بحوث المياه الجوفية التابع لوزارة الرى على ان مياه الرى تغذى هذا الخزان بحوالى ٢.٢٧ مليار متر مكعب سنوياً ، كما تغذيه ترعة الاسماعيليه بحوالى ٠.٣ مليار م٣ .

وتقدر فواقد هذا الخزان الجوفى بالتسرب منه الى فرع رى رشيد ودمياط ومن خلال حدوده الجنوبية الغربية بنحو ٠.٣٥٩ مليار م٣ سنوياً .

ويبلغ حجم المياه الجوفية المستخدمة في الوقت الحاضر للاغراض المختلفة (رى - شرب - صناعة .. الخ) حوالى ١.٦ مليار م٣ سنوياً .

صلاحيه المياه الجوفية بالدلتا :

تعتبر المياه الجوفية من قمة الدلتا حتى شمالى طنطا بنحو ٢٠ كم صالحة للرى ، اذ لا يزيد مجموع الاملاح الذائبة فيها على ١٠٠٠ جزء في المليون ، وتزداد الملوحة شرقاً وغرباً حتى تبلغ عند الاسماعيليه قرب قناة السويس وعند دمنهور في غربى الدلتا نحو ٤٠٠٠ جزء في المليون ، وتتراوح على الطريق الصحراوى بين القاهرة والاسماعيليه بين ١٠٠٠

- ٦٠٠٠ جزء في المليون .

وتعتبر نسبة كلوريد الصوديوم في المياه الجوفية جنوبى الدلتا مقبولة ، برغم زيادة تركيزات الصوديوم في الجنوب الشرقى قرب أبو زعبل وقلبيوب ، وزيادة نسبة الحديد والمنجنيز في مواقع محدودة عما هو مرغوب فيه .

وفي بحوث اجريت لدراسة المياه الجوفية بمحافظتى : البحيرة وكفر الشيخ في الاعوام من ١٩٨٠ - ١٩٨٢ تبين أن مياه الآبار غير العميقة بها نسبة عالية من الاملاح الذائبة « الحديد والمنجنيز » ، وأن نسبة المنجنيز تتجاوز النسبة المسموح بها في ٥٨ ٪ من الآبار غير العميقة وفي ٣٥ ٪ من الآبار العميقة التي أخذت منها العينات ، وأن ٨٤ ٪ من مياه الآبار غير العميقة ملوثة بكتريولوجياً ، أما في الآبار العميقة فأن التلوث البكتريولوجى لا يظهر الا في ١٢,٥ ٪ منها فقط . ويرجع سبب التلوث الى وجود خزانات الصرف الصحى غير المبطنة في معظم المنازل الريفية .

واظهرت نتائج العينات التي أخذت من آبار عميقة في جنوب شرقى محافظة البحيرة أن مياهها بصفة عامة صالحة للرى وللغراض المنزلية .

تداخل مياه البحر مع المياه الجوفية :

توجد حالة توازن بين تدفق المياه الجوفية العذبة نحو البحر وبين تدفق مياه البحر الملحة نحو الدلتا ، وتتداخل مياه البحر الملحة مع المياه الجوفية العذبة في منطقة انتشار واسعة في شمالى الدلتا ، وتتغير مواقع السطح الفاصل بينهما وكذلك حدود مناطق انتشارهما بالتغير في مناسيب المياه الجوفية ، وهو امر كان من الضرورى معه الا يتجاوز السحب من المياه الجوفية الحد الذى يحفظ هذا الاتزان كى لا يزحف السطح الفاصل ومنطقة الانتشار نحو الجنوب فتتأثر بذلك صفات المياه الجوفية وكذلك التربة في المناطق التي تتعرض لهذه الحركة ، مع اجراء بحوث ودراسات شاملة للمحافظة على الاقل على الوضع الحالى ، وحماية الطبقة الحاملة للمياه الجوفية من خطر زحف مياه البحر المالحة الى داخل الدلتا .

التجارب السابقة في استنزاف المياه الجوفية من خزان الدلتا:

قدردت بحوث المياه الجوفية في عام ١٩٥٨ ان كمية المياه المتحركة في اتجاه البحر تبلغ نحو ٢٧٠ مليون متر مكعب خلال الستة اشهر من فبراير الى يوليو ، وقد رُئى وقتئذ استنزاف هذه الكمية فقط برغم السعة

للدلتا فكان مدى التغير في الاملاح في حدود ٢٠٠٠ جزء في المليون بالزيادة او النقص خلال فترة التجربة.

— ملوحة المياه المستنزفة من الآبار الانتاجية لم تتغير الا في حدود ضيقة جدا لم تتجاوز ٥٠ جزءا في المليون بالزيادة او النقص طوال مدة التجربة.

— الخزان الجوفى بالدلتا ذو كفاءة عالية، وانه يمكن الاستفادة منه بكميات وميرة بامان برغم ان تأثير الفيضانات على ارتفاع الضغوط البيزومترية للمياه الجوفية قد زال بعد السد العالى.

ثانيا : المياه الجوفية في وادى النيل:

بوادى النيل - كالدلتا - طبقتان حاملتان للمياه، تغطى الطبقة العليا نحو ٧٠٪ من مسطح الوادى وتتكون من السلت الطينى، وهى ضعيفة النفاذية الافقية والرأسية ويزيد سمكها بالقرب من مجرى النهر، ويقل تدريجيا بالاتجاه شرقا او غربا نحو الصحراء حتى تكاد تتلاشى وتغطيها الرمال عند حافة الصحراء، اما الطبقة السفلى فتتكون من رمال متدرجة وزلط وتحوى الخزان الجوفى، وهى طبقة عالية النفاذية الافقية والرأسية، والطبقتان متصلتان احدهما بالآخرى.

وقد نحت النهر مجراه في طبقة الرمال المتدرجة على طول الوادى ولذلك فهو على اتصال مباشر بطبقة الخزان الجوفى، بل هو - بلا ريب - مصدر المياه الجوفية في الوادى والدلتا.

وقبل انشاء السد العالى كانت المياه تتسرب من النيل في مدة الفيضان الى الطبقة الحاملة للمياه الجوفية، وبعد انحسار الفيضان تعود المياه من اراضى الوادى الى مجرى النهر، اما بعد انشاء السد العالى وتنظيم تصرفات النهر خلف اسوان فان مناسيب النهر بصفة عامة اقل من مناسيب المياه الجوفية على طول المسافة بين اسوان والقاهرة ماعدا الاحباس المتأثرة بمنحنىات الربو امام القناطر الكبرى، وكذا تتم تغذية الخزان في الوقت الحاضر بالتخلل الرأسى لمياه الرى ومياه الترعى.

والمنطقة التى يتواجد بها الخزان الجوفى بصفة ملائمة للضخ منه للرعى تقع فيما بين ارمنت والواسطى بطول ٦٨٠ كيلو مترا، ومتوسط عرض ١٤ كيلو مترا. ينقص منه ثلاثة كيلومترات تشمل مجرى النهر والاراضى المجاورة على الضفتين، حيث لا يجوز حفر الآبار بها لان الضخ في هذه الحالة يكون معظمه من ماء النهر مباشرة.

الضخمة للخزان الجوفى، وعلى هذا الاساس اقامت وزارة الرى مائة محطة انتاجية لضخ المياه الجوفية بمناطق جنوبى الدلتا (تصريف كل محطة منها ألف متر مكعب في الساعة) لسحب ٣٠٠ مليون متر مكعب في خلال الفترة المذكورة، مع التحوط بابقاء ٧٠ مليون متر مكعب لمنع تغفل مياه البحر الملحية.

وقد رعى استكمالا للدراسات والبحوث التى تخدم خطة التنمية الزراعية في عام ١٩٦٩ تشغيل ٨٧ محطة على نطاق واسع، بان تدار بصفة مستمرة ٢٤ ساعة يوميا لمدة شهرين ابتداء من منتصف يونيو حتى منتصف اغسطس، وذلك بهدف:

— استبيان نتائج تشغيل هذه المحطات على الضغط البيزومتري للمياه الجوفية.

— تحديد اثر ادارة هذه المحطات على الخزان الجوفى ومعرفة كمية المياه التى يمكن استنزافها منه بامان.

— دراسة مدى تأثير تشغيل هذه الطلمبات على مناسيب المياه السطحية داخل الطبقة الطينية العليا، وتحديد العلاقة بين هذه المياه السطحية والمياه الجوفية بالطبقات السفلى الحاملة للمياه ومدى تأثير ذلك على صرف الاراضى الزراعية.

— دراسة تأثير تشغيل هذه المحطات على تداخل مياه البحر بشمالى الدلتا وتغير درجة تركيز الاملاح الجوفية افقيا ورأسيا.

— الاستفادة من المياه الجوفية المستنزفة في رى مناطق الآبار لاسيما الواقعة منها في نهايات الترع.

وقد تبين بعد تشغيل هذه المحطات انه تم سحب ٩١ مليون متر مكعب من المياه الجوفية خلال مدة التجربة وان هذه الكميات قد استخدمت لاغراض الرى. وقد بلغت وقتئذ تكلفة سحب المتر المكعب من المياه المستنزفة في اثناء التجربة - شاملة التشغيل والاستهلاك والمصاريف الادارية - نحو ٠,٧٠ مليون.

واتضح من نتائج التجربة ان:

— معدل التغير في الضغط البيزومتري للمياه الجوفية وآبار الرصد كان بسيطا في فترة التجربة وخاصة في جنوبى الدلتا وزاد في بعض الآبار بشمالها.

— مدى التغير في ملوحة المياه المخوذة من آبار الرصد في مناطق جنوبى الدلتا حوالى ١٥٠ جزءا في المليون بالزيادة او النقص، في المدى بين ٤٠٠ - ٧٠٠ جزءا في المليون، اما في مناطق الساحل الشمالى

ويبلغ حجم الخزان الجوفى فى هذا المسطح نحو ١٢٠ مليارا من الامتار المكعبة. وقبل انشاء السد العالى كانت هناك نحو ثمانية آلاف من الآبار بمحافظات: اسيوط وسوهاج وقنا ، تضخ منها المياه الجوفية لرى المحاصيل الصيفية التى كانت تزرع فى مساحة تتجاوز نصف مليون فدان من اراضى الحياض. وبعد تحويل الحياض الى رى مستديم اثر انشاء السد العالى توقفت هذه المضخات وارتفعت تبعا لذلك مناسيب المياه الجوفية فى تلك المناطق.

وتدل دراسة التغير فى مناسيب وحركة المياه الجوفية بوادى النيل فى خلال العشرين سنة الماضية على وجود تراكم سنوى فى المياه الجوفية فى السنوات الاخيرة، مما يعنى ان الاستغلال الحالى للخزان الجوفى اقل من التغذية الطبيعية لهذا الخزان ، وهو امر ادى الى الارتفاع المستمر فى مستويات المياه الجوفية.

وتشير الحسابات الفنية لمعاملات الامان الى امكان استغلال ١٥٠٠ مليون م^٣ سنويا من المياه الجوفية بالوجه القبلى، علاوة على الكمية المستغلة حاليا والتى تقدر بنحو ١٣٠٠ مليون متر مكعب سنويا.

ومن السمات البارزة للمياه الجوفية فى الوادى انخفاض مناسيبها فى اثناء السدة الشتوية فى شهر يناير من كل عام، عندما تهبط تصرفات اسوان الى حد ما الادنى وتهبط مناسيب النهر نحو مترين وتقل ترع الرى ، ويتجه الصرف الى النهر بانحدار اكبر، وبسبب زيادة الانحدار الرأسى لمياه الطبقة العليا فتصرف بسرعة ويبين سطح الماء فيها قريبا من السطح البيزومتري للطبقة السفلى. وعندما تزداد تصرفات اسوان عقب السدة الشتوية وترتفع تبعا لذلك مناسيب النيل تعود - بعد فترة وجيزة - مناسيب المياه الجوفية الى الارتفاع.

صلاحية المياه الجوفية بوادى النيل:

المياه الجوفية التى تحتويها الطبقة الرملية المتدرجة صالحة بوجه عام للرى والاستعمالات المنزلية، وتوضح التحاليل التى اجريت على عينات من مياه عدد كبير من الآبار فى مختلف انحاء الوادى ان جملة المواد الصلبة الذائبة تتراوح بين ١٦٠ جزءا فى المليون، و ١٧٠٠ جزءا فى المليون بمتوسط ٤٧٥ جزءا فى المليون.

وتأثير هذه المياه فى تاكل المواسير المصنوعة من الصلب الطرى ضعيف جدا، ومن اجل ذلك يتراوح العمر التقديرى لاستهلاك هذه المواسير بين ٢٠ و ٢٥ سنة ولاستهلاك المضخات ومواسير الطرد بين ١٠ و ١٥ سنة.

وترجع رداءة صفات المياه فى مناطق متفرقة من الوادى الى ممارسة الرى فى تلك الاراضى من آلاف السنين والى ان مياه الرى تترك املاحا فى التربة ثم تأتى مياه غمر الحياض فتفسلها وتهبط بها الى الطبقة المشبعة بالمياه فتتجمع تلك الاملاح فى الجزء الاعلى من الطبقة الحاملة للمياه الجوفية. وعندما كان الرى الحوضى هو نظام الرى السائد فى الوادى كان تركيز الاملاح فى مياه التحلل العميق ضعيفا. ومع تحويل بعض الحياض الى الرى المستديم فى اوائل القرن الحالى، وبعد تحويل المتبقى منها مع انشاء السد العالى - تزايد معدل وصول الاملاح الى الجزء الاعلى من الطبقة الحاملة للمياه الجوفية. ورغم ذلك فمازال متوسط تركيز الاملاح فى الحجم الكلى للمياه الجوفية بالوادى فى حدود الصلاحية بسبب جودة المياه المختزنة فى الاجزاء السفلى من الطبقة الحاملة للمياه وكبر حجمها اذا قورن بحجم المياه المتأثرة بالملوحة.

ومن الوجهة الاقتصادية يحسن ان يكون ضخ المياه الجوفية فى الوادى والدلتا مستهدفا الرى والصرف معا بواسطة آبار عميقة تخترق بعضا من الجزء الاسفل من الطبقة الحاملة للمياه بمصاف، وبذلك يمكن الحصول فى اغلب الاحيان على مياه خالصة للرى تنخفض فيها درجة التركيز الملحي الى حد كبير، كما يمكن ان تخلط بالمياه السطحية فتزداد درجة التركيز الملحي انخفاضاً، فضلا عن تخفيض مستوى الماء الارضى مما يمنع غرق (تطيل) الارض ويعمل على تلافى اسباب الملوحة الثانوية ويرفع انتاجية الارض.

اطار عام لاستراتيجية استخدام المياه الجوفية فى وادى النيل :

يمكن ان تستخدم المياه الجوفية فى وادى النيل فى دورة سنوية تتكرر كل عام او فى السنوات العجاف التى يشح فيها ايراد النهر بغية سد العجز فى المياه السطحية والذى قد يحدث ورغم وجود السد العالى اذا توالى بضع سنوات شحيحة الايراد المائى، ثم يعاد شحن الخزان بعد انتهاء هذه الفترة.

والاستخدام فى دورة سنوية اما ان يكون بتقسيم السنة الى فترتين: فترة ضخ لا تطلق اثنائها مياه سطحية كافية لاحتياجات الزراعة فى مناطق الآبار فتضاف المياه الجوفية المرفوعة الى المياه السطحية ليوفى مجموعها احتياجات المحاصيل فى تلك المناطق، وفترة توقف يتوقف فيها الضخ . حيث تكون المياه السطحية اثناعا كافية للرى. واما ان

المقبولة.

× إعادة شحن الخزان قد تتطلب عدة سنوات قد يكون الضخ الموسمي لازماً في بعضها.

× بقاء الآبار والمضخات معطلة عدة سنوات انتظاراً لسنوات متتالية شحيحة الايراد - وهي نادرة الحدوث - يمثل رأس مال معطل.

الخطا الخمسية الحالية لوزارة الري:

اشتملت الخطا الخمسية لوزارة الري (٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) في مجال تنمية الموارد المائية على اقامة مشروعين رائدين لاستغلال المياه الجوفية :

الاول : بوادي النيل وذلك بتنفيذ ٦٠ بئراً لري مساحة ٤٢٠٠ فدان بمحافظة المنيا وهي زمام ترعة العروس وفروعها بمركزى دير مواس وملوى حيث يمكن التحكم في مياه الري السطحية عن طريق قنطرة فم الترعة.

الثاني : بجنوبى الدلتا وذلك بتنفيذ ٧٠ بئراً في مساحة ٥٧٠٠ فدان من زمام ترعة البتانونية بمركز تلا محافظة المنوفية، حيث يمكن التحكم في مياه الري السطحية الداخلة للمنطقة لامكان اعطاء تصرفات جزئية مع الري الجوفى في المراحل الاولى، ثم قفل المياه السطحية تماما والاعتماد كلياً على الري الجوفى.

ثالثاً: خزان الحجز الرملى النوبى بالصحراء الغربية: دلت الدراسات الجيولوجية والهيدروجيولوجية على ان الطبقات الحاملة للمياه الارتوازية بمناطق الواحات تشكل اجزاء صغيرة من خزان ضخمة يغطى معظم مصر والجزء الشرقى من الجمهورية الليبية واجزاء من شمالى السودان والجزء الشرقى من تشاد، ولما كان الجزء الاكبر من مصادر المياه الارتوازية يتواجد في صخور الحجر الرملى، وحيث ان هذه المياه ايضا تؤدي الدور الرئيسى في تغذية الطبقات الاخرى المكونة للخزان الجوفى- لذلك يسمى هذا الخزان «الخزان الجوفى الارتوازي النوبى» وهو خزان متعدد الطبقات، تظهر طبقاته الاقدم عمراً وتزداد سمكاً في الجنوب، وتختفى الطبقات الاحدث منها صوب الشمال.

وفي اقصى الجنوب من الخزان الجوفى تظهر الصخور القاعية التي تتكون من الجرانيت والديوريت فوق سطح الارض ، وتأخذ هذه الصخور

يكون الضخ على مدار السنة، مع ملاحظة ان ما يستنزف في فترة من السنة متجاوزاً مقدار المياه المغذية للخزان الجوفى يعوضه قلة ما يضرخ في فترة اخرى من السنة لتتاح إعادة توازن الخزان.

واذا روى ان تكون فترة الذروة للضخ هي فترة اقصى احتياجات المحاصيل للمياه فان استخدام المياه الجوفية قد يغنى عن توسيع بعض احباس القرع او تعميقها ومايتبع ذلك من تعديل او تغيير في المنشآت المقامة عليها بسبب توسع افقى في زمامها او زيادة في تكثيف الزراعة بها.

ومن مزايا الاخذ بهذه الاستراتيجية:

- ان ضخ المياه الجوفية سوف يؤدي الى خفض مناسيبها، مما يغنى عن الشبكات المكثفة من الصرف الحقلى المغطى او يبعد بين المصارف ومايتبع ذلك من تصغير قطاعات المصارف الجامعة والعامه وضغط تكاليف المنشآت المقامة عليها.

- تعتبر هذه الاستراتيجية طريقة لاعادة استخدام مياه الصرف للري دون الحاجة الى تجميع هذه المياه في كميات كبيرة واعادة توزيعها.

- لا خطر من إعادة استخدام مياه الصرف (الا بعد امد بعيد) لان كميات مياه الصرف القليلة التي تصل الى الطبقة الحاملة للمياه الجوفية يخفف من تركيز الاملاح بها اختلاطها بالكميات الكبيرة من المياه الجوفية ذات الملوحة الضعيفة.

- يمكن انقاص تصرفات النيل خلف اسوان في فترة اقصى الاحتياجات فيساعد ذلك على ايجاد حالة الاستقرار بمجرى النهر، وهي الحالة التي ننشدها لوقاية المجرى من التجر.

اما سياسة ضخ المياه الجوفية باستمرار في سنوات شحيحة بغية سد النقص في ايراد النهر عندما تتوالى تلك السنين، ثم التوقف بعد ذلك لاعادة شحن الخزان فهو نظام يعيبه:

× ان توالى الضخ قد يترتب عليه سحب من مياه النهر نفسه، وبذلك لا تكون هناك زيادة في مجموع الايراد المائى، وهذا امر يمكن تجنبه بقصر الضخ على المناطق التي تكون بعيدة عن النهر.

× امكان زيادة فواقد التسرب من قنوات الري السطحي على الحدود

بحفر ٢٨٤ بئرا اختباريا بعد ان كان عدد الآبار العميقة فى الصحراء الغربية المستعملة لفرض التوسع الزراعى قبل ذلك ١٩ بئرا فقط.

وقد كانت معظم الآبار الجديدة ابارا متدفقة رثى الاستفادة بمياهها فى التوسع الزراعى وعمل التجارب الزراعية ودراسة المقننات المائية، غير انه لوحظ بعد سنتين او ثلاث من استخدام هذه الآبار هبوط مستمر فى تصرفاتها وانخفاض كبير فى مناسيتها بسبب تداخل حقول بقية الآبار فى بعضها وانها داخل الآبار فى بعضها الآخر بسبب تاكل المرشحات وتراكم الرمال داخل هذه الآبار، كما اثرت بعض هذه الآبار على بعض الآبار القديمة القريبة منها فانخفضت تصرفاتها، الامر الذى رثى معه ضرورة استكمال دراسة المياه الجوفية فى هذه المنطقة لتحديد مساحة التوسع الزراعى التى يمكن ان تعتمد على المياه الجوفية بامان فى حدود الرفع الاقتصادى لمدة لا تقل عن خمسين عاما.

واوضحت نتائج النموذج الرياضى بتقرير التنمية الاقليمية للوادرى الجديد (فبراير ١٩٨٣) انه يمكن زيادة الاراضى المنزرعة حاليا - والمقدرة بحوالى ٤٢٠٠ فدان - يمكن زيادتها بحوالى ١٠٠.٠٠٠ فدان فقط اعتمادا على المياه الجوفية المتوفرة.

وتقع العينات فى الجنوب الغربى من هذا الخزان ولذلك من المتوقع ان يكون حجم الخزان فيها كبيرا، ولكن حتى الان لم تدرس خصائص هذا الخزان الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية، كما لم يعرف مدى تجديد المياه بهذا الخزان كذلك باقى العوامل التسعة المذكورة فى مقدمة هذا البحث والتى تحدد الملائمة الاقتصادية للتوسع الزراعى على المياه الجوفية.

صلاحية المياه الجوفية فى الخزان النوبى :
تمتاز المياه الجوفية فى طبقات مركب الصخور النوبية بانخفاض درجة تركيز الملوحة كلما ازدادت الطبقات عمقا، ولاتتجاوز ملوحتها فى معظم الاحيان ٦٠٠ جزء فى المليون، وهى بصفة عامة جيدة صالحة للاستخدام فى جميع الأغراض.

وفى تجربة للرئ بالتقنيط فى مساحة ٧٠٠٠ فدان فى منطقة ابرو منقار تبين عدم صلاحية المياه لهذا النظام من الرى . اذ ان بعض املاح الحديد تتأكسد عند تعرضها للجو وتكون رواسب تسد القطارات وتكون

فى الاختفاء شمالا تحت رواسب الحجر الرملى النوبى الذى يتراوح فى السمك بين عشرات الامتار فى اقصى المناطق الجنوبية وبين ٢٥ مترا فى جنوبى الواحات الخارجة وحوالى ١٠٠٠ متر فى شمالها وحوالى ١٤٠٠ متر فى الواحات الداخلة، و١٨٠٠ متر فى منطقة الواحات البحرية واكثر من ١٥٠٠ متر فى الساحل الشمالى الغربى لجمهورية مصر العربية.

ويمكن تقسيم الخزان الجوفى النوبى رأسيا الى مركبين كبيرين حاملين للمياه، هما : مركب الصخور النوبية الحاملة للمياه ومركب مافوق الصخور النوبية . ويعتبر مركب الصخور النوبية الجزء الرئيسى فى تركيب الخزان الجوفى النوبى . ويشتمل على معظم المياه الصالحة للاستخدامات المختلفة. ويمتد هذا المركب حتى يغطى تقريبا كل مساحة الخزان الجوفى بين الصخور القاعية. وتتميز الطبقات الحاملة للمياه فى هذا المركب بارتفاع الضغط الهيدروستاتيكى للمياه بها وبزيادته مع العمق، وتغذى مياه هذا المركب رأسيا الطبقات الحاملة للمياه فى مركب مافوق الصخور النوبية.

وتتواجد المياه الجوفية فى مركب مافوق الصخور النوبية اساسا فى طبقات من الحجر الجيرى والطباشيرى وطبقات الرمل والحجر الرملى النوبى.

وتدل الابحاث الجيومورفولوجية والجيولوجية والهيدروجيولوجية على ان مناطق التغذية الرئيسية للصخور النوبية تقع فى الجنوب الغربى من الخزان الجوفى وتشمل على الأرجح مناطق مرتفعات عنيدى وارى ونيستى فى شمالى تشاد. ويؤكد ذلك الخطوط الكنتورية لمستويات سطح الماء الهيدروستاتيكى فى مركبات الصخور النوبية بالخزان الجوفى، حيث اتضح ان تيارات المياه الجوفية تتجه من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى.

وقد عنيت مصر منذ اوائل عهد الثورة بدراسة خزان المياه الجوفية بالصحراء الغربية لمعرفة مدى التوسع الزراعى الذى يمكن ان يتم على مياه هذا الخزان فى الواحات والوادرى الجديد. ومنذ انشاء هيئة تعمير الصحارى سنة ١٩٥٩ ، قامت الهيئة بعمل دراسات طبوغرافية وجيوفيزيائية وجيولوجية توصلت بها الى عمل نموذج تمثيل كهربائى (انالوج) للمياه الجوفية بمنطقة الوادرى الجديد والواحات، كما قامت

طبقة صلبة فوقها.

رابعا - المياه الجوفية في شبه جزيرة سيناء :

الطبقة الأساسية الحاملة للمياه في شبه جزيرة سيناء هي طبقة الحجر الرملي النوبي، وتظهر هذه الطبقة قريبة من السطح عند طرف هضبة اجما عند جبل هلال وعند المغارة والقبيلات، وتمتد تحت معظم أرض سيناء فيما عدا المنطقة الجنوبية منها.

وتقع هذه الطبقة في وسط سيناء تحت سطح الأرض على عمق يتراوح بين ٧٠٠ و ٩٠٠ متر، ويزداد عمقها شمالا حتى يبلغ عند نخل ٢٥٠٠ متر. اما سمكها الذي لم تعمل قياسات فعلية له حتى الان فيقدر بما يزيد على ٢٠٠ متر. ونفاذية هذا التكوين تتراوح بين ٠.٨ - ٢.٥ متر في اليوم، ومن المحتمل ان تقل النفاذية بزيادة العمق مع قلة نسبة الرمال في التكوين الذي يعلوه عادة طبقة حابسة للمياه الأرضية من الطين والطين الصفائحي.

وعلى العكس من ظروف الحجر الرملي النوبي في الصحراء الغربية فان استخراج الماء من طبقة الحجر الرملي النوبي في سيناء يحتاج الى رفع يزيد في معظم الاحيان على ٢٠٠ متر، مما يجعل استخدام مياهه في الري غير اقتصادي.

وتقدر التغذية التي تصل الى الطبقة الحاملة للمياه في سيناء في الوقت الحاضر بنحو ٣ ملايين متر مكعب في السنة، وهي نسبة ضئيلة جدا اذا قورنت بالتخزين الراكد الذي يبلغ بضعة مليارات من الامتار المكعبة. وتحدث هذه التغذية في مساحات التكوين النوبي عند حافة جرف التيه على هضبة اجما وحول الجزء الاعلى من وادي العريش. وتصرف الطبقة الحاملة للمياه بعض المياه الجوفية الى الرواسب التي تعلوها، ويحدث هذا عند تقاطع طبقة الطين الصفائحي الحابسة مع الفوالق والشقوق.

المياه الجوفية بأودية المساعيد والفتح والخريق:

تدل الدراسات الحديثة التي قام بها معهد تنمية الموارد المائية للمياه السطحية والمياه الجوفية في سيناء على وجود طبقة حاملة للمياه

الجوفية تحت هذه الاودية على عمق نحو ١١٠ امتار. وتنمية هذه المياه والانتفاع بها يلزم عمل سد تراي مواز للجبل بارتفاع متر واحد ويطول الجبل لتجميع مياه الامطار، ثم يتم حقن هذه المياه الى الطبقة الحاملة للمياه الجوفية وذلك في وادي المساعيد ووادي الفتح، ثم تستخدم الآبار لضخ المياه الجوفية لاستخدامها في ري المحاصيل.

ويبلغ عدد الآبار المقترحة ١٥٠ بئرا بقطر ١٦ بوصة يركب على كل منها مضخة، ويقدر معهد تنمية الموارد المائية تكاليف هذه الآبار والمضخات بحوالي ٤.٥ مليون جنيه وتكاليف السد الترابي بنحو ٢.٤ مليون جنيه، اي ان جملة تكاليف المشروع ٦.٩ جنيه.

ويقدر اجمالي مسطح الأرض التي يمكن استصلاحها وزراعتها بهذه المياه بنحو ثلاثة آلاف من الافدنة، وبذلك تبلغ التكاليف الاستثمارية للحصول على مياه لري الفدان ٣٣٠٠ جنيه وهو استثمار غير اقتصادي. اما بالنسبة لوادي الخريق حيث توجد ٥٠٠ فدان من اجود اصناف التربة الموجودة بالصحراء فان ثلاثين بئرا من آبار اعادة سحب المياه تقدر تكاليفها بنحو تسعمائة الف جنيه يجب ان تحفر، ويفضل البدء بتنفيذ مشروع ري هذه المساحة.

صلاحية المياه الجوفية في سيناء :

المياه الجوفية التي تحملها طبقة الحجر الرملي النوبي جيدة في وسط سيناء وتسوء صفاتها بالبعد عن هذه المنطقة شعاعيا، ويحدث تداخل من مياه البحر على طول الصدوع الموجودة بفالق خليج السويس، ولذلك يتراوح تركيز الاملاح في المنطقة الوسطى قرب نخل بين ٣٠٠ - ٥٠٠ جزء في المليون، بينما يصل الى ١٠٠ ٠٠٠ جزء في المليون قرب خليج السويس، مما يجعل المياه الجوفية في وسط سيناء بشكل عام صالحة للري والشرب معاء في حين تنحدر صفاتها بشدة في اتجاه الشمال.

وفي وادي العريش الاسفل وفي المنطقة الساحلية تسحب المياه الجوفية من طبقة الحجر الرملي الجيري الذي يعلو طبقة رمليه زلطية هي الطبقة الرئيسية الحاملة للمياه فيما بين غزة والعريش، وهي طبقة عالية النفاذية والناقلية وتتفاوت درجة صلاحية المياه بها تفاوتات كبيرا، ان

عوائد الاستخدام في ظل التراكمات المحصولية الملائمة للمناطق المختلفة لمشروعات التوسع في استخدام هذه المياه، وهو أمر سوف تتناوله شعب المجلس المختصة في الدورة القادمة، غير أنه يمكن بصفة مبدئية تناول عناصر تكاليف الري في المناطق الثلاث لمشروعات استخدام المياه الجوفية في الري على النحو التالي :

اولا - في وادي النيل والدلتا :

١ - تشمل تكاليف الري بالمياه الجوفية في وادي النيل والدلتا ما يلي :

- تصميم الآبار وإنشائها: فك الطبقة الحاملة للمياه ومساميتها في كل من الوادي والدلتا يتناسب مع أبار تعطى تصريفا يتراوح بين ٢٠٠ - ١٠٠٠ م^٣ في الساعة دون تجاوز الهبوط المعقول لسطح الماء في البئر (٣ - ٥ متر عادة). ويتراوح قطر ماسورة الماء في البئر بين ٨ بوصة، ١٤ بوصة، وقطر قيسون الحفر بين ١٢ و ١٨ بوصة وتكون المواسير عادة من الصلب الطري المجلفن والمصافي من المواسير المثقوبة والمحاطة بالزلط أو من مصاف محاطة بسلك مجلفن، وتتفاوت أعماق الآبار طبقا للتصريف المطلوب، فتتراوح بين ٦٠ - ١٩٠ مترا، وتوضع الطلمبة على عمق يتراوح بين ١٥ - ٢٠ مترا، وتتناسب أطوال المصافي مع عمق البئر وعمق طبقة الرمال المتدرجة الحاملة للمياه الجوفية.

٢ - توريد وتركيب المضخات (الطلمبات) اللازمة لرفع التصريف المطلوب: والنوعان المستعملان عادة هما المضخات المركزية الطاردة والمضخات الفاسطة الكهربائية، وثمن الأخيرة يزيد كثيرا على ثمن الطلمبات المركزية، فضلا عن أن محركاتها تحتاج إلى مهارة فنية فائقة في الإصلاح، كما أن صيانة المحرك تستلزم رفع المضخة من البئر، وميزتها أنها تبقى في أمان من العبث طول مدة التشغيل. أما المضخات المركزية الطاردة فهي مستخدمة في مصر من زمن بعيد ومن السهل إصلاحها وصيانتها.

٣ - تكاليف نقل المياه من محطة الضخ إلى قناة المياه السطحية بواسطة مواسير من البلاستيك أو الأسبستوسمنت أو الخرسانة سابقة الاجهاد أو الحديد المطاوع. وأكثر الأنواع اقتصادا في التكاليف هي مواسير الأسبستوسمنت للأقطار ٢٥٠ - ٣٠٠ مم ومواسير الخرسانة المسلحة تسليحا خفيفا للأقطار من ٣٠٠ - ٦٠٠ مم.

يتراوح تركيز الملوحة فيها بين ١٠٠٠ ، ٣٥٠٠ جزء في المليون . والمياه الجوفية في العريش خليط من تغذية مباشرة من تدفق الوادي ومن الأمطار في الشرق ومن سريان الماء إلى أعلى من الطبقات الحاملة للمياه الجوفية.

وتبلغ المساحة المزروعة في الوقت الحاضر على المياه الجوفية بالمنطقة الساحلية نحو ٤٠٠٠ فدان تروى من ١٢٠ بئرا عمقها حوالي ٦٠ مترا قامت بحفر بعضها مؤسسة التعمير.

وفي منطقة الشيخ زويد تتجمع مياه ثلاثين بئرا في خزان كبير للمياه يخدم أغراض الري والشرب معا.

وملوحة مياه الآبار في المنطقة الساحلية تتراوح بين ١٥٠٠ - ٣٠٠٠ جزء في المليون وإن كان هناك بئران تتراوح ملوحتهما بين ٥٠٠ - ٦٠٠ جزء في المليون يبدو أنهما أعمق من الآبار الأخرى.

والبئر الواحدة تروى من ٥٠ إلى ٦٠ فدانا، والري بالتنقيط - الذي يعتبر أنسب طرق الري لتربة تلك المناطق ونوعية مياهها - منتشر في هذه المنطقة.

وتدل الدراسات التي أجريت أخيرا على أنه لا مجال للتوسع في هذه المنطقة على المياه الجوفية في أكثر من ألف فدان.

حول عناصر احتساب تكاليف الري بالمياه الجوفية :

يلزم عند احتساب عناصر التكاليف الاستثمارية للفدان في المناطق المختلفة لاستخدام المياه الجوفية في الري، أن تتضمن هذه التكاليف مصروفات التشغيل وتكاليف الطاقة والصيانة وتكاليف منشآت البنية الأساسية ، وكذلك تصميم الآبار وإنشائها وتوريد وتركيب المضخات ونقل المياه من محطة الضخ ، علاوة على تكاليف الإحلال والتجديد للجهيزات والأعمال المدنية، وكذلك التركيب المحصولي الأمثل للزراعة، وذلك على أساس الاستغلال بصفة تقريبية لمدة عشرين عاما.

ولما كانت هذه المدة فترة زمنية ممتدة فإن هذه الدراسة سوف تعقبها بحوث تغطي كافة جوانبها بهدف المزيد من التحديد للنقطة، ولأسيما في مجال الطاقة التي هي عنصر رئيسي وحاكم في هذا المجال وتحتاج تكاليفها ومصادرها ودراسة بدائلها إلى دراسات تفصيلية تتناول هذه الفترة الزمنية الممتدة وما بعدها، وكذلك دراسة

٤ - تكاليف الاحلال والتجديد للتجهيزات والاعمال المدنية، وتتوقف على الاعمال الافتراضية لها وهي كما يأتى : العمر الافتراضى

البئر	٢٠ - ٢٥ سنة
الطلمبة	١٠ - ١٥ سنة
المواسير الصاعدة	١٥ سنة
المحرك ومجموعة المفاتيح الكهربائية	٧ سنوات
مواسير نقل المياه	٣٠ سنة

٥ - التشغيل والصيانة وتشمل :

أ) تكاليف الطاقة :

يراعى فى حساب تكاليف الطاقة ان نسبة كبيرة من ساعات ادارة محطات الري لا تكون متفقة مع ساعات ذروة الاستهلاك الكهربائى، ولذلك فانها غالبا لا تستلزم وحدات اضافية لتوليد الطاقة، كما يراعى ان نحو ٣٥٪ من الطاقة الكهربائية المولدة فى الوقت الحاضر هي طاقة مائية كهربائية قليلة التكاليف، وان الطاقة المولدة من المحطات الحرارية يجب ان تحسب تكاليفها بالسعر الحقيقي للمازوت، وان يضاف الى هذه التكاليف مصاريف شبكة النقل الكهربائية وعلى هذه الاسس يقدر ثمن الكيلو وات/ ساعة بخمسة واربعين مليما، وباعتبار ان الفدان يحتاج الى ٦٠٠٠ م^٣ فى السنة مع ترشيد استخدام مياه الري، وان متوسط الرفع فى الوادى وجنوبى الدلتا عشرة امتار- فان رفع مياه الري للفدان يستهلك نحو ٢٥٠ كيلو وات/ ساعة فى السنة.

ب) تكاليف الصيانة :

تقدر تكاليف الصيانة بنسبة مئوية من التكاليف الاساسية على النحو الآتى :

للبنر	١٪
للطلمبة والمحرك والمفاتيح الكهربائية	٥٪
للأعمال المدنية	٣٪

ثانيا : فى الوادى الجديد:

تبلغ تكاليف انشاء بئر بعمق ٦٠٠ متر وهو العمق المتوسط فى هذه المنطقة ٦٠٠ x ٢٧٥ = ١٦٥.٠٠٠ جنيه، وتكاليف طلمبة اعماق مع المحرك والملحقات ٥٠.٠٠٠ جنيه.

ومتوسط تصرف الطلمبة ٣.٢٥٠ متر^٣/ساعة وتروى حوالى ١٠٠

فدان وبذلك يكون ما يخص الفدان من المصاريف الاستثمارية لرفع المياه فقط ٢١٥٠ جنيه.

وتكاليف رفع المتر المكعب من المياه (شاملة استهلاك البنر والطلمبة والمحرك والتشغيل والصيانة) نحو ٥٠ مليما لرفع متوسطه ٥٠ مترا، وبذلك تكون التكاليف السنوية لرى الفدان ٦٠٠٠ x ٠.٠٥٠ = ٣٠٠ جنيه، وهو رقم ضخم يتطلب قبل التوسع فى زراعة اراضى هذه المناطق ضرورة التفكير فى المحاصيل او الثمار التى يمكن ان تدر ربحا بعد تغطية هذه المصاريف، مع الاخذ فى الاعتبار بعد المواصلات وصعوبة الحصول على الايدى العاملة والتكاليف الباهظة لمنشآت البنية الاساسية فى تلك المناطق، وزيادة تكلفة رى الفدان بعد استمرار الضخ من الآبار وماقد يتبعه من هبوط فى مستوى الماء الارضى عند البنر، فمن المعلوم ان رفع ٣م^٣ من عمق ٥٠ مترا يستهلك نحو ١٩٠ كيلو وات/ ساعة ومن عمق مائة متر يستهلك نحو ٣٨٠ كيلو وات ساعة، اى ان رى الفدان فى السنة يستهلك فى الحالة الاولى ١٤٠ كيلو وات تقدر بثمانين جنيها وفى الحالة الثانية ٢٢٨٠ كيلو وات ساعة تقدر بمائة وستين جنيها.

ثالثا - فى المنطقة الساحلية :

تبلغ جملة تكاليف البنر والطلمبة والمحرك والمائى وحوض التهذنة ٣٥٠٠، وتروى البئر الواحدة ٦٠ فدانا اذا كان الري بالتنقيط فيكون ما يخص الفدان من التكاليف الاستثمارية ٥٨٠ جنيه، ويتكلف بذلك رفع المتر المكعب الواحد من الماء ١٨ مليما شاملة استهلاك البنر والطلمبة، واذا اضيف الى هذا ان تكاليف الري بالتنقيط ٧٥٠ جنيه لفدان الخضار، ٦٠٠ جنيه للاشجار، فستكون جملة تكاليف المتر المكعب من المياه ٤٥ مليما لرى الخضار، و٤٢ مليما لرى الاشجار.

وبذلك تكون تكاليف رى فدان خضار (عروتين صيفى وشتوى)

$$٤٠٠٠ \text{ م}^٣ \times ٠.٠٤٥ = ١٨٠ \text{ جنيها}$$

وتكاليف رى فدان موالح ٣٥٠٠ x ٠.٠٤٢ = ١٤٧ جنيها.

وتكاليف رى فدان عنب ٢٠٠٠ x ٠.٠٤٥ = ٩٠ جنيها.

وهذه التكاليف تحتم ضرورة زراعة خضروات او اشجار مثمرة ذات انتاج ذى قيمة اقتصادية عالية كى تكون الزراعة على المياه الجوفية فى هذه المنطقة مجزية.

جداول (١) يبين البيانات والمواصفات المثلى لكل وحدة ضخ

١٠٠٠	٩٠٠	٨٠٠	٧٠٠	٦٠٠	٥٠٠	٤٠٠	٣٠٠	٢٠٠	تصرف البئر م / ساعة
١٩١	١٦٩	١٤٨	١٣٩	١١٥	١٠٨	٨٦	٧٧	٥٥	عمق البئر (متر)
١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	عمق غرفة المضخة (متر)
١٧٦	١٥٤	١٣٣	١٢٤	١٠٠	٩٣	٧١	٦٢	٤٠	طول المصافي (متر)
									القطر الداخلي لانايب
٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	٥٥٠	٥٠٠	٤٥٠	٤٥٠	٣٥٠	٣٥٠	التوصيل (مم)
٩٣٩	٨٩١	٨٤٠	٧٨٥	٧٢٧	٦٦٤	٥٩٤	٥١٤	٤٢٠	طول انايب التوصيل (مم)

جدول (٢) يبين التكلفة الكلية للمياه الجوفية للتصميم الامثل سنة

١٩٨٠

تصرف البئر م ^٣ /ساعة	سعر رفع م ^٣ من المياه بالمليم
٢٠٠	٨.١٦
٣٠٠	٧.٢٣
٤٠٠	٦.٧٤
٥٠٠	٦.٥٥
٦٠٠	٦.٤٠
٧٠٠	٦.٣٦
٨٠٠	٦.٠٨
٩٠٠	٦.٠٧
١٠٠٠	٦.١

ويتضح من هذا الجدول ان تكلفة رفع متر مكعب واحد من المياه وايصاله الى موقع المجرى المائى القريب تقل تدريجيا كلما زاد تصرف البئر الانتاجى حتى يصل السعر الى اقل قيمة له فى الآبار ذات التصرف من ٨٠٠/٩٠٠ متر مكعب فى الساعة.

فاذا قورنت هذه الاسعار باسعار المياه السطحية - مضافا الى ذلك انه باستخدام المياه الجوفية سوف تتوفر نفقات انشاء شبكات الصرف وصيانتها - يتضح ان استخدام المياه الجوفية اذا تم فى ظل تنظيم دقيق وادارة حسنة وصيانة مستمرة للوحدات يتيح وفرا ماديا وعائدا كبيرا بجانب تحسين الكثير من المناطق التى تعاني من سوء الصرف وتدهور الزراعة ، فضلا عن توفير المساحات التى تشغلها القنوات المفتوحة.

٢٨٦

تكاليف المشروع الرائد لاستخدام المياه الجوفية

فى المنوفية والمنيا

المساحة الكلية ١٠.٠٠٠ فدان

عدد الآبار ٧٠ بئرا بالمنوفية + ٦٠ بئرا بالمنيا

القيمة بالآف جنيه				العمل
المجموع	تسهيلات	عملة اجنبية	عملة محلية	
٣٥٠٠		٣١٥	٣١٨٥	١ - انشاء آبار
				٢ - توريد وتركيب
				طلمبات واجهزة
٢٠٠٠	١٥٠٠	—	٥٠٠	تحكم الكترونية
				٣ - اعمال مدنية
١٠٠٠	—	—	١٠٠٠	لتطوير الرى
٣٠٠٠	—	—	٣٠٠٠	٤ - الشبكة الكهربائية
				٥ - اعمال مساحة
١٠٠	—	—	١٠٠	ونزع ملكية
٧٥	—	—	٧٥	٦ - وسائل نقل
٣٢٥	—	—	٣٢٥	٧ - اعمال اخرى
١٠٠٠٠	١٥٠٠	٣١٥	٨١٨٥	الجملة

وبذلك يكون ما يخص الفدان الواحد من التكاليف الاستثمارية للمشروع هو ١٠٠٠ جنيه يحتسب على اساس الاستغلال لمدة عشرين عاما اى بواقع ٥٠ جنيها فى السنة.

التوصيات :

وقد ابرزت المناقشات التى دارت فى المجلس حول هذا الموضوع الاتجاهات الآتية :

اولا : ان وجود خزانات للمياه الجوفية فى اى منطقة لا يعنى الملاحة الاقتصادية للتوسع الزراعى، وان التوسع فى هذه الحالة يتطلب

دراسة الخزان الجوفي دراسة جيولوجية وهيدرولوجية، بجانب دراسة جميع العوامل الاقتصادية والفنية والعمرائية، ليتسنى الحكم على صلاحية مشروعات التوسع في هذه المناطق ومدى هذا التوسع وترتيب أولويات هذه المناطق بين غيرها من مناطق التوسع الأخرى.

ثانياً - أنه يتعين بصفة عامة مراعاة اختيار أنواع المحاصيل أو الثمار الملائمة للزراعة على المياه الجوفية، مثل تلك التي تتطلب استهلاكاً أقل وفترات نمو أقصر، وفي الوقت نفسه تكون ذات إنتاج يتسم بالقيمة الاقتصادية العالية، بما يؤدي إلى أن تغطي الزراعة على المياه الجوفية تكاليف الري الضخمة بجانب تحقيق ربح مجز، مع الأخذ في الاعتبار البعد عن العمران وتكلفة المواصلات وصعوبة الحصول على الأيدي العاملة والتكاليف الضخمة للمنشآت البنية الأساسية وخاصة في المناطق النائية.

ثالثاً - أنه من الضروري الارتقاء بكفاءة الري بتحسين إدارة استخدام المياه للري، وبصفة خاصة في الدلتا والوادي وباستخدام استصلاح وزراعة الأراضي الجديدة.

رابعاً - أن التوسع في استخدام المياه الجوفية في الري يشبه جزيرة سيناء يعتبر ضرورة ملحة لا مكان قيام مجتمع مستقر بها، وهو ما يعتبر هدفاً قومياً بما يحققه من تكثيف الاستيطان بها.

وعلى ضوء ما سبق ومادار من مناقشات يوصى المجلس بما يلي:

× الإسراع في الانتفاع بالمياه المتراكمة في الخزان الجوفي بالوجه القبلي والتي يمكن الحصول منها على ١.٥ مليار متر مكعب سنوياً، وهو قدر يكفي لري نحو ربع مليون فدان، مع مراعاة البدء بالمناطق التي تشكو من سوء الصرف، وتلك التي لم تنفذ فيها شبكات الصرف المغطى، وذلك للاستفادة من خفض مستوى الماء الأرضي الذي يحدث نقص المياه الجوفية في تحسين الصرف، دون الحاجة إلى شبكات مكثفة من الصرف الحقل.

× إمكان زيادة المساحات المنزرعة حالياً بالوادي الجديد بنحو مائة ألف فدان اعتماداً على المياه الجوفية المتوفرة، مع إعادة النظر في الملائمة الاقتصادية لمشروعات التوسع الزراعي في الوادي الجديد

والواحات، على ضوء تكاليف الري بهذه المناطق وعلى ضوء إمكانات التعمير ومراعاة الأهداف الاجتماعية والاقتصادية من التوسع.

× أن يقتصر التوسع الزراعي الأفقي على المياه الجوفية في سيناء على المناطق التي توجد بها هذه المياه والتي لها أهمية استراتيجية: عمرائية أو تعدينية، على أن تعطى أولوية في هذا المجال لوادي الحريق حيث توجد أجود أصناف التربة والمياه المناسبة لمنطقة الشيخ زويد حيث تتوفر المياه بما يكفي الشرب والري معاً.

× الإسراع في اتمام البحوث والدراسات الخاصة بتداخل مياه البحر الملحة مع المياه الجوفية بشمالى الدلتا، في منطقة انتشار واسعة، لأهمية ذلك في حماية الطبقة الحاملة للمياه الجوفية من خطر زحف المياه الملحة أو المحافظة - على الأقل - على الوضع الحالي، وذلك لعدم كفاية الدراسات الحالية الموجودة في هذا المجال، مع وضع سياسة ثابتة بشأن بحيرات شمالى الدلتا وما يصب بها من مصارف وما قد يطرأ عليها من تجفيف للاستصلاح أو من زيادة ملوحة مياهها بسبب إعادة استخدام مياه المصارف للري.

× تكثيف الدراسات والبحوث لاكتشاف الخصائص الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية لخزان المياه الجوفية بالحجر الرملي النوبي في الصحراء الغربية، ومعرفة مدى تجدد المياه بهذا الخزان، مع الاستفادة في هذا المجال بالبحوث والدراسات التي سبق أن أعدها البنك الدولي للانشاء والتعمير ومركز الاستشعار عن بعد، بجانب الاستعانة ببيوت الخبرة المحلية والأجنبية، للانتفاع بمياه هذا الخزان في التوسع الزراعي، وبخاصة في منطقة العينات الغنية بالثروة المعدنية والتي يتوقع أن يكون حجم الخزان فيها كبيراً.

× الدعوة إلى المبادرة إلى تنفيذ المشروع الرائد لاستخدام المياه الجوفية في محافظتي: المنوفية (في مساحة ٥٧٠٠ فدان) والمنيا (في مساحة ٤٢٠٠ فدان) مع التقييم المستمر لهذا المشروع بهدف تقادي سلبياته وتنظيم إيجابياته تمهيداً للتوسع فيه.

× مواجهة النقص في المياه عند نهايات الترع بتزويدها بالمياه الجوفية بما يحقق زيادة المياه ويغني عن الشبكات المكثفة من الصرف المغطى ويعالج سوء الصرف وتدهور الزراعة.

ضغطا مستمرا على حصيلة البلاد من النقد الاجنبى الذى يجب ان يوجه الى مجالات اخرى للتنمية ، يكون الانتاج الحيوانى المحلى فى مقدمتها .

ويرغم ما اولته الدولة من اهتمام بتنمية الثروة الحيوانية والداجنة فى السنوات الاخيرة ، فان الانتاج الحيوانى فى مصر لم يثل حظه من الرعاية التى حظى بها الانتاج النباتى، ونتيجة لذلك لم يحقق فى خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٠ سوى معدلات متواضعة.

تطور كمية المنتجات الحيوانية فى جمهورية مصر العربية

خلال الفترتين (١٩٧٢/١٩٧٠ ، ١٩٧٩/٧٧)

المنتجات الحيوانية	الفترة من (٧٢/٧٠) (الف طن)	الفترة من (٧٩/٧٧) (الف طن)	معدل النمو السنوى %
اجمالى اللحم	٣٩٥.٧٢	٤٥٣.٨١	٢.٠
أ - اللحم الحمراء	٣٠٩.١٠	٣٣٥.٧٨	١.٢
ب - اللحم البيضاء	٨٦.٦٢	١١٨.٠٣	٤.٥
الالبان	١.٦٢٩.٣٢	١.٧٩٥.١٢	١.٤
البيض	٦٥.٤٧	٨٦.٩٨	٤.١
الاسماك	٨٣.٩٥	١١١.٣٣	٤.١

ويعزى انخفاض انتاجية الثروة الحيوانية الى مجموعة من الاسباب من اهمها: نقص الموارد العلفية المتاحة وعجزها عن تغطية الاحتياجات الغذائية المناسبة لقطاعان الحيوانات المزرعية، وكذلك عدم مقدرتها على تلبية المتطلبات العلفية للتطور السريع فى صناعة الدواجن.

ونظرا لاهمية الاحتياجات الغذائية بالنسبة للثروة الحيوانية والداجنة وكذلك القيمة الغذائية للمصادر العلفية المتاحة، فقد قام المجلس بدراسة حصر وتقييم مصادر الاعلاف فى مصر دراسة مستفيضة اوضحت الخصائص الغذائية للثروة الحيوانية والداجنة ومواردها العلفية الحالية

× ان تتولى جهة واحدة البت واصدار القرار بالنسبة للتوسع فى استخدامات المياه الجوفية فى كافة انحاء البلاد، دون ان يترك ذلك لاكثر من جهة - كما هو قائم حاليا - وذلك لتلافى ما دلت عليه التجارب السابقة من وقوع اخطاء ترتبت عليها خسائر مالية، وعلى ان يراعى التوسع بالتدريج فى اى منطقة بعد دراسة الجنبوى اللازمة والكافية، واجراء التجارب تفاديا لما قد يحدث من فاقد وتجنباً لتكرار الاخطاء.

سياسة تنمية الموارد العلفية

تعتبر تنمية الثروة الحيوانية فى مصر من الامور الحتمية التى تفرضها الحاجة الملحة الى تغطية النقص الحالى فى المنتجات الحيوانية، اذ يمثل الانتاج الحيوانى ركيزة اساسية فى قضية الامن الغذائى باعتباره المصدر الرئيسى لتوفير البروتين الحيوانى، فضلا عن انه يشكل حوالى ٢٦٪ - ٢٨٪ من الانتاج الزراعى السنوى.

ونظرا للتغيير المستمر فى نمط الاستهلاك وتطور اساليب الحياة وزيادة دخول الافراد وانتشار الوعى الغذائى، مع الزيادة المطردة فى تعداد السكان - فقد تزايد الاقبال على المنتجات الحيوانية مما اثر على العرض والطلب لهذه السلع الغذائية الهامة.

ويرغم المعدلات المنخفضة لاستهلاك الفرد من البروتين الحيوانى فان الانتاج المحلى مازال قاصرا عن مواكبة احتياجات الاستهلاك، مما ادى الى زيادة واردات مصر من المنتجات الحيوانية ، الامر الذى يسبب

والمترقعة، وذلك بهدف تطوير هذه الموارد والاهتداء الى افضل الوسائل لتنميتها.

مكونات الثروة الحيوانية والداجنة وتوقعاتها المستقبلية:

اولا : الثروة الحيوانية :

تشكل الابقار ٣٠٪ من التعداد الكلى

والجاموس ٣٨٪ من التعداد الكلى

والفصيلة الخيلية ١٧٪ من التعداد الكلى

والاغنام والماعز والابل ١٥٪ من التعداد الكلى.

وقد بلغ تعداد الثروة الحيوانية عام ١٩٨٢ نحو ٦.٦ مليون رأس من

الابقار والجاموس والاغنام والماعز والابل والفصيلة الخيلية.

ويتوقع ان يصل فى عام ٢٠٠٠ الى نحو ٨.١ مليون رأس.

وقد استهدفت الخطة الخمسية الحالية ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ما يلى:

× اعطاء القطاع الخاص دفعة قوية فى مجال انتاج اللحم واللبن.

× الاستفادة من المخلفات الزراعية والصناعية لايجاد مصادر جديدة

لمكونات الاعلاف.

× توفير الرعاية الصحية للحيوان على مستوى القرية.

× التوسع فى مشروعات تربية وتسمين العجول البتلو.

× التوسع فى استخدام الميكنة الزراعية.

ثانيا : النواجن:

أ - نجاج اللحم له جملة مصادر:

× القطاع التقليدى (البلدى) وقد بلغ نحو ٥٠ مليون دجاجة فى سنة

١٩٨٠، ويتوقع ان يصل الى ٥٩.٦ مليون فى سنة ١٩٨٥ والى ٧٩.٥

مليون عام ٢٠٠٠.

× القطاع الحديث (المكثف)

وقد بلغ نحو ٨٣ مليون دجاجة عام ١٩٨٠ والمتوقع ان يصل الى

نحو ٥٦٠ مليون دجاجة فى عام ٢٠٠٠.

× الهياكل والافراد ودجاج الفرن فى محطات البيض:

وانتاجها قليل، ويقدر بنحو ١.٥ مليون دجاجة فى عام ١٩٨٠،

ويتوقع ان يصل الى ١٥.٩ مليون دجاجة عام ٢٠٠٠.

ب - دجاج البيض :

القطاع التقليدى (البلدى) :

بلغ عدد الامهات البلدية نحو ٥٠ الف فى عام ١٩٨٠.

ومن المتوقع ان يصل الى ١.٧٥٠ مليون عام ٢٠٠٠، بسبب دعم

وتطوير الشركة العامة للنواجن ومحطات الاصلاح الزراعى والشركات والقطاع الخاص.

الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية والداجنة:

اولا - الثروة الحيوانية :

قدرت الاحتياجات الغذائية للحيوانات الزراعية - استنادا الى

المقننات التى تبناها المجلس القومى للبحوث، والتى تحدد الاحتياجات

الغذائية السنوية للوحدة الحيوانية فى مصر بحوالى ١٥٠٠ كيلو جرام

من العناصر الكلية المهضومة طبقا لتعداد الثروة الحيوانية فى مصر عام

١٩٨٢ وتوقعات المستقبل عام ٢٠٠٠ - على النحو التالى :

فى عام ١٩٨٢ : ٩.٩ مليون طن تقريبا.

وفى عام ٢٠٠٠ : يتوقع ان تكون ١٢.١٥ مليون طن.

ثانيا - النواجن:

وتشمل نجاج اللحم ودجاج البيض والقطمان البلدية من الدجاج

والطيور، وتقدر احتياجاتها من العناصر الكلية المهضومة على النحو

التالى:

فى عام ١٩٨٢ : ٢.٧٩ مليون طن تقريبا.

وفى عام ٢٠٠٠ : يتوقع ان تكون ٥.٩٧ مليون طن.

ثالثا : اجمالى المطلوب للثروة الحيوانية والداجنة:

فى عام ١٩٨٢ : بلغت جملة العناصر الكلية المهضومة نحو ١٢.٧

مليون طن.

وفى عام ٢٠٠٠ : يتوقع ان تكون ١٨.١ مليون طن.

الموارد العلفية المتاحة محليا وقيمتها الغذائية:

يمكن حصر الموارد العلفية الحالية فيما يلى :

اولا - موارد العلف الخضراء : وهذه الموارد تنقسم الى:

موارد شتوية: يعتبر البرسيم المصرى اهم موارد الاعلاف الخضراء

منها حوالى ٣٥ طن من العلف الاخضر طول موسم الصيف.
وبهذا تقدر كميات الاعلاف الصيفية الاخرى المتاحة فى الوادى
بنحو ١.٥٥٠.٠٠٠ طن.

وبجانب الاعلاف الخضراء التقليدية يحصل الفلاح المصرى على
بعض الموارد العلفية من محاصيل الحقل، فعلى سبيل المثال تقدر
المساحة المزروعة بالذرة الشامية بنحو ١.٩٣٥.٠٠٠ فدان، وبالذرة
الرفيعة بحوالى ٥٣٥.٠٠٠ فدان. وفى خلال الصيف واثناء ندرة الغذاء
يقوم الفلاح بتخفيف اوراق وتطويش هذين المحصولين لتغذية حيواناته.
وتقدر انتاجية الفدان من الذرة الشامية والرفيعة من التخفيف والتطويش
بنحو طن للفدان، وبذلك تكون الكميات المتاحة من خف اوراق وتطويش
الذرة بحوالى ٢.٤٧٠.٠٠٠ طن سنويا.

كما تقدر المساحة المزروعة بقصب السكر بحوالى ٢٥٤ الف فدان،
ينتج الفدان منها ٣.٣٥ طن من قصب السكر. وتتغذى الحيوانات على
زعازيع واوراق القصب.

وتمثل كمية الزعازيع والاوراق نحو ٢٠٪ من محصول قصب السكر.
وعلى ذلك تقدر الكميات المتاحة من الزعازيع والاوراق بحوالى
١.٧٠٢.٠٠٠ طن سنويا.

وفى ضوء التقديرات الاخيرة تقدر الكميات المتاحة من الاعلاف
الخضراء فى مصر بنحو ٦٠.٤٣٤.٠٠٠ طن سنويا منها حوالى
٥٠.٠٩٧.٠٠٠ طن من البرسيم. اى حوالى ٨٣٪ من جملة الاعلاف
الخضراء المستخدمة فى تغذية الحيوان (جدول رقم ٢).

ثانيا : مواد العلف الجافة الخشنة:

١ - الدريس: يعتبر الدريس من افضل الموارد العلفية المستخدمة فى
تغذية الحيوان وخاصة العجول الصغيرة والاغنام، ويبلغ انتاج مصر من
الدريس نحو ٢٧٩.٠٠٠ طن سنويا. إذ تبلغ مساحة البرسيم المخصصة
لانتاج الدريس نحو ١٨٦.٠٠٠ فدان، ويعطى الفدان الواحد حوالى
١.٥ طن دريس.

ب - الاتيان: عبارة عن المخلفات النباتية الجافة بعد دراس
المحاصيل النجيلية والبقولية، مثل: تبن القمح والشعير وتبن الفول
والعدس والحمص والحلبة.

فى مصر، وهو يمثل مركزا ممتازا فى نظام تغذية الحيوان، فهو يكاد
يكون مادة العلف الوحيدة التى يعتمد عليها المربون فى تغذية حيواناتهم
طوال اشهر الشتاء والربيع.

واكثر الاصناف انتشارا فى مصر البرسيم المسقاوى، وهو يمكن
بالارض نحو ٧ اشهر يعطى خلالها من ٣ - ٤ حشات، ويزرع البرسيم
ايضا تحريشا حيث يؤخذ منه حشة واحدة.

وتقدر كمية البرسيم المتاحة فى مصر على النحو التالى :

- البرسيم التحريش : يزرع منه نحو ٩١٥.٠٠٠ فدان، ويعطى
حشة واحدة وتزن ٦.٥ طن.

- البرسيم المستديم : يزرع منه ١.٧٩١.٠٠٠ فدان يعطى ثلاث
حشات، تزن الحشة ٦.٥ طن، وهذه المساحة موزعة كالاتى:

× مساحة ١٨٦.٠٠٠ فدان تخصص لانتاج التقاوى (برسيم رباية)
بعد الحشة الثالثة.

× مساحة ١٨٦.٠٠٠ فدان تخصص لعمل الدريس.

× مساحة ١.٤١٩.٠٠٠ فدان تعطى حشة رابعة تزن ٦.٥ طن.

واستنادا لهذه التقديرات فان كميات البرسيم المتاحة لتغذية الحيوان
فى مصر تبلغ نحو ٥.٠٩٧.٠٠٠ طن سنويا.

موارد صيفية: وهى تشمل اعلاف نجيلية مثل: الذرة السكرية
وحشيشة السوردان والذراوة وعلف الفيل، واعلاف بقولية مثل: البرسيم
الحجازى ولوبيا العلف. وتقدر مساحة البرسيم الحجازى والاعلاف
الصيفية الاخرى المزروعة فى الاراضى الجديدة بنحو ١١٠ الف فدان.
وتقدر انتاجية الفدان بحوالى ٤٠ طن/ العام، وبذلك تبلغ كميات
الاعلاف الخضراء فى الاراضى الجديدة حوالى ٤.٤٠٠.٠٠٠ طن
سنويا.

وتعتبر الذراوة من اهم محاصيل الاعلاف الصيفية التى تزرع فى
الوادى وتقدر مساحتها بنحو ٥٧ الف فدان. وينتج الفدان منها نحو ١٠
اطنان من العلف الاخضر، وعلى ذلك تكون كميات الذراوة المتاحة فى
حدود ٥٧٠.٠٠٠ طن سنويا.

وتقدر مساحة الاعلاف الصيفية الاخرى (بما فيها علف الفيل)
المزروعة فى ارض الوادى بنحو ٣٣ الف فدان، وتبلغ انتاجية الفدان

جدول رقم (٢)
حصر كميات المصادر العلفية المألثة المتاحة محليا
فى عام ١٩٨٢ وقيمتها الغذائية

القيمة الغذائية				الكميات المستخدمة فى التغذية (بالطن)	مواد العلف
TDN		TDN			
طن	%	طن	%		
١,٠٠١,٩٤٠	٢,٠٠	٤,٥٥٨,٨٢٧	٩,٠٠	٥٠,٠٩٧,٠٠٠	أولا :- الأعلاف الخضراء ١- برسيم
١٣٣,٢٠٠	٣,٠٠	٣٣٩,٦٠٠	٩,٠٠	٤,٤٤٠,٠٠٠	٢- برسيم حجازى واعلاف أخرى فى الأراضى الجديدة (طوال العام)
٣,٤٢٠	٠,٦	٧٤١٠٠	١٣,٠٠	٥٧٠,٠٠٠	٣- اعلاف صيفية فى الوادى أ- دراهه
١١,٥٥٠	١,٠٠	١٦١,٧٠٠	١٤,٠٠	١,١٥٥,٠٠٠	ب- اعلاف صيفية اخرى
١٤,٨٢٠	٠,٦	٣٢١,٦٣٥	١٣,٠٠	٢,٤٧٠,٠٠٠	٤- خف أوراق وتطويش الذرة
١٠,٢١٢	٠,٦	١١٩,١٤٠	٧,٠٠	١,٧٠٢,٠٠٠	٥- زعازيع وأوراق القصب
١,١٧٥,١٤٢	...	٥,٦٣٥,٠٠٠	...	٦٠,٤٣٤,٠٠٠	اجمالى الاعلاف الخضراء
١٩,٥٣٠	٧,٠٠	١٣٩,٥٠٠	٥٠,٠٠	٢٧٩,٠٠٠	ثانيا :- الأعلاف الجافة ١- دريس
٣,٠٠٠	٠,١	١,٠٥,٠٠٠	٢٥,٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٢- أتبان
٢,٠٠٠	٠,٢	٣٥٠,٠٠٠	٣٥,٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٣- قش الأرض
٢٤,٥٣٠	...	١,٥٣٩,٥٠٠	...	٤,٢٢٩,٠٠٠	اجمالى الاعلاف الجافة
١,١٩٩,٦٧٢	...	٧,١٧٤,٠٠٠	...	—	اجمالى الاعلاف المألثة

وطبقا لاحصاءات وزارة الزراعة عن التركيب المحصولي لمساحات المحاصيل وكميات الاتبان الناتجة من كل فدان، يكون المتاح سنويا منها على النحو التالي :

- تبن القمح : مساحة القمح

١,٣٧٤,٠٠٠ فدان \times ٢,١٤ طن = ٢,٩٤٠,٣٦٠ طن.

- تبن الشعير: مساحة الشعير

١٠٨,٠٠٠ فدان \times ١,٦٢ طن = ١٧٤,٩٦٠ طن

- تبن الفول :مساحة الفول

٢٧٤,٠٠٠ فدان \times ١,٢٨ طن = ٣٥٠,٧٢٠ طن

- تبن العدس: مساحة العدس

١٢,٠٠٠ فدان \times ١,٠٦ طن = ١٢,٧٢٠ طن

- تبن البرسيم الرباية : مساحة البرسيم الرباية

١٨٦,٠٠٠ فدان \times ٠,٩ طن = ١٦٧,٤٠٠ طن

- تبن الحمص : مساحة الحمص

٢٤,٠٠٠ فدان \times ٠,٨٩ طن = ٢١,٣٦٠ طن

- تبن الحلبة : مساحة الحلبة

٢٦,٠٠٠ فدان \times ٠,٨١ طن = ٢١,٠٦٠ طن

وبهذا يكون اجمالى الاتبان الناتجة سنويا فى حدود ٣,٦٨٨,٥٨٠ طن سنويا. ولا تكون كل هذه الكميات متاحة لتغذية الحيوان، اذ ان بعضها يستخدم فى اغراض اخرى كفرش للدواجن وعلى ذلك تقدر الاتبان المتاحة لتغذية الحيوان بنحو ٣,٠٠٠,٠٠٠ طن سنويا.

جـ - قش الارز: لما كانت الاتبان ناتجة من دراس المحاصيل الشتوية فان معظم كمياتها تستهلك خلال شهور الصيف ولا يتبقى منها غير كميات قليلة فى الشتاء ، حيث ترتفع اسعارها كثيرا نظرا لزيادة الطلب عليها، ولهذا لجأ المزارعون الى استخدام قش الارز الذى ينتج من بقايا دراس محصول الارز خلال شهرى سبتمبر واکتوبر، وهو أمر جعل منها رصيذا جيدا يستخدم خلال موسم الشتاء واثناء التغذية على البرسيم.

ونظرا لان مساحة الاراضى المزروعة بمحصول الارز تبلغ نحو ١,١ مليون فدان ، وان الفدان ينتج حوالى ١,٤٨ طن من القش فان اجمالى

٢٩٢

كميات قش الارز الناتجة سنويا تقدر بنحو ١,٥ مليون طن يستخدم منها نحو ٠,٥ طن فى صناعة الورق وبعض الاغراض المحلية فى القرية،، والباقي و٠,٥ مليون طن يستخدم فى تغذية الحيوان.

وطبقا لهذه التقديرات يبلغ اجمالى الموارد الجافة الخشنة المتاحة فى مصر نحو ٤,٢٧٩,٠٠٠ طن سنويا (جدول رقم ٢). والاتجاه السائد هو زيادة الكميات المتاحة من الموارد الجافة الخشنة، وذلك باستخدام المزيد من المخلفات الحقلية مثل: حطب وقوالب الذرة وقش الفول السودانى.

ويبين الجدول رقم (٢) ان الاعلاف المائلة المتاحة فى مصر تتضمن نحو ٦٠,٤ مليون طن من الاعلاف الخضراء التى يشكل البرسيم معظمها، علاوة على ٤,٣ مليون طن تقريبا من الاعلاف الجافة تشكل الاتبان نحو ٧٥٪ منها.

ثالثا : الاعلاف المركزة:

١ - الحبوب :

تحتوى على كمية كبيرة من الكربوهيدرات الذائبة وخاصة النشا، وعلى كمية قليلة من البروتين والتبن. ومن الحبوب المستخدمة فى تغذية الحيوان والدواجن فى مصر حبوب الذرة الشامية والذرة الرفيعة والشعير.

وتبلغ المساحة المزروعة بالذرة الشامية حوالى ١,٤٥٢,٠٠٠ فدان فى الموسم الصيفى وحوالى ٤٨٣,٠٠٠ فدان فى الموسم النيلى. وتبلغ انتاجية الفدان من الحبوب حوالى ١,٧٥ طن فى الزراعة الصيفية وحوالى ١,٢٣ طن فى الزراعة النيلية، وبهذا يبلغ اجمالى الانتاج ٣,١٣٥,٠٩٠ طن سنويا يخصم منها ٦٥,٠٠٠ طن للتقايى ويبقى منها ٣,٠٧٠,٠٠٠ طن يستخدم ٥٠٪ منها فى تغذية الحيوان والدواجن.

وعلى ذلك تقدر كميات الذرة الشامية المتاحة سنويا بنحو ١,٥٠٠,٠٠٠ طن (جدول رقم ٣).

وتبلغ المساحة المزروعة بالذرة الرفيعة نحو ٣٦٦,٠٠٠ فدان فى الموسم الصيفى و١٧,٠٠٠ فدان فى الموسم النيلى. وتبلغ انتاجية

ويتوفر أيضا في مصر بعض الأنواع الأخرى من الكسب مثل: كسب عباد الشمس وكسب جنين الذرة، علاوة على جلوتين الذرة ومخلفات صناعة النشا والخميرة ويوضح هذا الجدول رقم (٢) ان كميات الكسب والمواد البروتينية المتاحة لتغذية الحيوان والدواجن في مصر تقدر بنحو ٧١٧,٥٠٠ طن سنويا.

ومن اهم المواد المركزة المستخدمة في تغذية الحيوان، مخلفات المطاحن والمضارب التي من اهمها نخالة القمح. ويبلغ الانتاج السنوى في مصر منها نحو ٧٢٠,٠٠٠ طن سنويا. ويعتبر رجيع الارز (رجيع الكون) من افضل مواد العلف شائعة الاستعمال في مصر، وهو ينتج عن ضرب الارز في المضارب الحديثة. ويبلغ الانتاج السنوى من رجيع الارز في مصر نحو ١٥٠,٠٠٠ طن سنويا.

ويتخلف عن صناعة السكر من القصب مواد تصلح لتغذية الحيوان، ويعتبر المولاس من اهم مخلفات فصل بلورات السكر. ويبلغ الانتاج السنوى منه نحو ٣٠٠,٠٠٠ طن ، يصدر منها حوالى ٩٥,٠٠٠ طن، ويستخدم فقط ٢٠,٠٠٠ طن في تغذية الحيوان كاحد مكونات الاعلاف المصنعة، ويبقى المولاس يستخدم في اغراض صناعية.

وبيين الجدول رقم (٢) ان اجمالى المنتجات الثانوية للمعاصر والمطاحن والمضارب والمصانع يقدر بنحو ٩٤١,٥٠٠ طن سنويا ، وأن إجمالى الاعلاف المركزة المتاحة لتغذية الحيوان والدواجن في مصر حوالى ٣,٣٩٠,٠٠٠ طن سنويا، تشكل الحبوب منها نحو ٥٢٪. وتعتبر المواد المركزة المصدر الرئيسى للطاقة في تغذية الحيوان والدواجن في مصر.

القيمة الغذائية للموارد العلفية:

يبين الجدول رقم (٢) الكميات المتاحة من الموارد العلفية المائية وقيمتها الغذائية معبرا عنها بالبروتين المهضوم (مهضوم) والعناصر الكلية المهضومة (مهضومة) وكذلك يبين الجدول رقم (٣) القيمة الغذائية للمصادر العلفية المركزة والمتاحة محليا . ويبين واضحا من الجدولين ان الاعلاف المألثة تمثل مكانا موقعا في المصادر العلفية المتاحة في مصر ، اذ تبلغ نحو ٧٥٪ من اجمالى القيمة الغذائية للمصادر العلفية (عناصر كلية مهضومة) المتاحة في عام ١٩٨٢ . وتشكل الاعلاف الخضراء المروية ومن اهمها البرسيم حوالى ٧٩٪ من اجمالى القيمة الغذائية (عناصر كلية مهضومة) للمصادر العلفية المألثة ، ونحو ٥٩٪ من اجمالى

الفدان من الحبوب حوالى ١,٥٨ طن في الزراعة الصيفية وحوالى ١,١٩ طن في الزراعة النيلية. وبهذا يبلغ اجمالى الانتاج ٥٩٨,٥١٠ طن سنويا، يخصم منها ٨,٥١٠ طن للتقايى ويتبقى منها ٥٩٠,٠٠٠ طن تستخدم ٢٥٪ منها في تغذية الدواجن (جدول رقم ٢).

وتقدر المساحة المزروعة بالشعير بنحو ١٠٨,٠٠٠ فدان. وتبلغ انتاجية الفدان ١,١٧ طن سنويا وبهذا يكون اجمالى الانتاج ١٢٦,٣٦٠ طن من حبوب الشعير، يخصم منها ٦,٣٦٠ طن للتقايى ويتبقى ١٢٠,٠٠٠ طن سنويا، يستخدم ٧٠٪ منها في تغذية الحيوان، وعلى ذلك تبلغ كميات الشعير المتاحة لتغذية الحيوان نحو ٨٤,٠٠٠ طن (جدول رقم ٢).

وبيين الجدول رقم ٣ ان الكميات المتاحة من الحبوب لتغذية الحيوان والدواجن تقدر بحوالى ١,٧٣١,٥٠٠ طن وتمثل حبوب الذرة الشامية نحو ٨٧٪ منها، والباقي يتمثل في حبوب الذرة الرفيعة والشعير.

ب- المنتجات الثانوية للمعاصر والمطاحن والمصانع:

يتخلف في معاصر الزيوت انواع مختلفة من الكسب عبارة عن الجزء المتبقى بعد استخلاص الزيت من البذور الزيتية. وتمتاز انواع الكسب المختلفة باحتوائها على نسبة مرتفعة من البروتين الخام، ولذلك تستعمل كمصدر للبروتين في غذاء الحيوان. واهم انواع الكسب في مصر كسب بذرة القطن غير المقشور ويبلغ الانتاج السنوى منه حوالى ٥٥٥,٠٠٠ طن. ويوجد ايضا كسب بذرة القطن المقشور وتقوم بانتاجه احدى الشركات بالبنيا وتبلغ الكميات المتاحة منه ٣٠,٠٠٠ طن سنويا تستخدم في تغذية الدواجن والحيوانات الصغيرة.

ويعتبر كسب الكتان من احسن انواع الكسب واعلاها في القيمة الغذائية، وتبلغ كميات كسب الكتان الناتجة سنويا نحو ١٦ الف طن يصدر منها حوالى ٨ آلاف طن.

ويستخدم ايضا كسب فول الصويا في تغذية الدواجن وهو يحتوى على نسبة مرتفعة من البروتين المهضوم، وتقدر المساحة المزروعة بحصول فول الصويا سنويا بنحو ١٤٥,٠٠٠ فدان. وتقدر انتاجية الفدان بحوالى ٠,٩٦٥ طن سنويا. وبهذا يكون اجمالى الانتاج السنوى من بذور فول الصويا حوالى ١٤٠,٠٠٠ طن تنتج عند عصرها ٩٨,٠٠٠ طن من كسب فول الصويا ، اى بمعدل ٧٠٪ من البذور (جدول رقم ٢).

جول رقم (٣)
حصر كميات المصادر العلفية المركزة والمتاحة محليا
في عام ١٩٨٢ وقيمتها الغذائية

القيمة الغذائية				الكمية المستخدمة في تغذية الحيوان بالطن	مواد العلف
DET		TDH			
٩٠,٠٠٠	٦,٠٠	١,٢٣٠,٠٠٠	٨٢,٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	أولا : - الحبوب والبذور
٦,٦٣٨	٤,٥٠	١١٠,٦٢٥	٧٥,٠٠	١٤٧,٥٠٠	١- الذرة الشامية
٥,٠٤٠	٦,٠٠	٦٣,٠٠٠	٧٥,٠٠	٨٤,٠٠٠	٢- الذرة الرفيعة
١٠١,٦٧٨	—	١,٤٠٣,٦٢٥	٠٠	١,٧٣١,٥٠٠	٣- شعير
					اجمالي الحبوب والبذور
					ثانيا : - مخلفات المعاصر والمضارب والمطاحن والمصانع
٢٦,٠١٥	١٧,٣	٣٤٤,١٠٠	٦٢,٠٠	٥٥٥,٠٠٠	١- كسب بذور قطن غير مقشور
٩,٣٠٠	٣١,٠٠	١٦,٨٠٠	٦٦,٠٠	٣٠,٠٠٠	٢- كسب بذرة قطن مقشور
٢١,٦٠٠	٢٧,٠٠	٦,٠٠٠	٧٥,٠٠	٨,٠٠٠	٣- كسب كتان
٣٤,٣٠٠	٢٥,٠٠	٧٨,٤٠٠	٨٠,٠٠	٩٨,٠٠٠	٤- كسب فول الصويا
٢,٣٠٠	٢٣,٠٠	٦,٠٠٠	٦٠,٠٠	١٠,٠٠٠	٥- كسب عباد الشمس
١٧٠	١٧,٠٠	٨٠٠	٨٠,٠٠	١,٠٠٠	٦- كسب جنين ذرة
٦٣٨	٢٩,٠٠	١,٧١٦	٧٨,٠٠	٢,٢٠٠	٧- جاونين ذرة
٢,٧٧٢	٣٦,٠٠	٦,٥٤٥	٨٥,٠٠	٧,٧٠٠	٨- بروتوفيس
١,١٢٠	٢٠,٠٠	٤,١٠٠	٧٥,٠٠	٥,٦٠٠	٩- بروتيلان
٤٣,٢٠٠	٦,٠٠	٤٣٩,٢٠٠	٦١,٠٠	٧٢,٠٠٠	١٠- نخالة القمح
١٤,٢٥٠	٩,٥	١٣,٠٠٠	٦٢,٠٠	١٥٠,٠٠٠	١١- ربيع الكون
١,٣٢٠	٦,٠٠	١٦,٥٠٠	٧٥,٠٠	٢٢,٠٠٠	١٢- كسر أرز
٤,٩٥٠	٣٣,٥	٩,١٥٠	٦١,٠٠	١٥,٠٠٠	١٣- خميرة
٤٥٠	١,٥	١٨,٠٠٠	٦٠,٠٠	٣٠,٠٠٠	١٤- مولاس
٤٩٥	١١,٠٠	٢,٧٠٠	٦٠,٠	٤,٥٠٠	١٥- تفل بيره
٦٤,٦٦٥	٠٠	٥٧٨,٥٥٠	—	١٤١,٥٠٠	اجمالي المنتجات الثانوية
٢٣٥,٥٥٨	٠٠	٢,٤٤٩,٧٣١	—	٢,٣٩٠,٥٠٠	اجمالي الاعلاف المركزة

القيمة الغذائية للمصادر العلفية المألثة والمركزة (جدول رقم ٢ ، جدول رقم ٣) .

ويعتبر البرسيم من أهم المصادر العلفية في مصر ، إذ يبلغ في مصر نحو ٨١ من القيمة الغذائية (عناصر كلية مهضومة) للاعلاف الخضراء وحوالي ٦٤٪ من اجمالي القيمة البروتينية للمصادر العلفية المألثة.

كما يعتبر البرسيم مصدرا هاما للبروتين في اعلاف الحيوانات الزراعية؛ إذ يقدر بنحو ٨٥٪ من البروتين المهضوم في الاعلاف الخضراء وحوالي ٨٤٪ من البروتين المهضوم في المصادر العلفية المألثة. ورغم أهمية المصادر العلفية كمصدر للطاقة (عناصر كلية مهضومة) فإن كمياتها ليست كبيرة. وتمثل العناصر المركزة المكونات الرئيسية للاعلاف المصنعة ، ويقدر نصيب الاعلاف المركزة بنحو ٢٥٪ من القيمة الغذائية (عناصر كلية مهضومة) للمصادر العلفية المتاحة في مصر.

والمصادر العلفية المتاحة في مصر غير موزعة بالتساوي على مدار السنة ، حيث ان المتوفر منها شتاء كالبرسيم وقش الارز وحوالي ٠.٢ من الاتبان وحوالي ثلث البرسيم الحجازي ، وثلث علف الفيل . وجملة هذه الاعلاف المركزة تحتوى على نحو ضعف الطاقة في الموارد العلفية المتاحة صيفا حيث تمثل ٦٨٪ من اجمالي القيمة الغذائية (عناصر كلية مهضومة) للمصادر العلفية المتاحة سنويا، وبذلك لا يتوفر صيفا للحيوانات واللواجن سوى القليل من مواد العلف التى تحتوى على ٣٢٪ من جملة الطاقة (عناصر كلية مهضومة) المتاحة سنويا.

وهذا يدعو الى تشجيع الاستفادة من الفائض من المواد العلفية الشتوية في تغذية الحيوانات صيفا وذلك بتحويلها الى دريس او سيلاج.

التوقعات المستقبلية للموارد العلفية حتى عام ٢٠٠٠
حصر الموارد العلفية :

اعتمدت الدولة خطة خمسية للتنمية الزراعية بصفة عامة وتطوير الموارد العلفية بصفة خاصة (الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ - ٨٧/٨٦) وسوف يعتمد على هذه الخطة المتحركة وعلى نسب الانجاز فى تحديد توقعات الموارد العلفية حتى عام ٢٠٠٠ وتقدير قيمتها الغذائية.

ففى مجال التنمية الزراعية تستهدف الخطة تحقيق معدل نمو سنوى حقيقى فى الناتج المحلى الاجمالى الزراعى يصل الى حوالى ٣.٥٪ وزيادة انتاجية المحاصيل الزراعية وخاصة محاصيل القمح والذرة بادخال اصناف عالية الانتاج وكذلك زيادة معامل التكتيف المحصولى ليبلغ هذا التكتيف فى عام ٢٠٠٠ حوالى ٣٠٠٪ بدلا من ٢٠٠٪ كما هو الآن.

وفى مجال الموارد العلفية استهدفت الخطة الخمسية المتحركة ما يلى:

— الاستفادة من المخلفات الزراعية والصناعية لايجاد مصدر جديدة لمكونات الاعلاف.

— اجراء البحوث لاستنباط محاصيل علفية اخرى عالية الانتاج.

— التوسع فى زراعة بنجر السكر فى شمالى الدلتا وفى الاراضى المستصلحة.

— التوسع فى زراعة فول الصويا.

— زيادة مساحة محاصيل الاعلاف فى الاراضى المستصلحة المزروعة حديثا، مع زيادة محاصيل الاعلاف فى الاراضى القديمة من ٢.٩٣٥.٠٠٠ فدان فى عام ١٩٨٢/٨١ الى نحو ٣.٣٥٣.٠٠٠ فدان فى عام ١٩٨٧/٨٦. وقد استهدف التركيب المحصولى استقرار مساحة البرسيم المستديمة فى الاراضى القديمة (١.٧٥٠.٠٠٠ فدان)، مع زيادة مساحة الاعلاف الصيفية فى الاراضى القديمة من نحو ٩٠.٠٠٠ فدان عام ١٩٨٢/٨١ الى نحو ١٣٥.٠٠٠ فدان فى عام ١٩٨٧/١٩٨٦.

وعلى ضوء المؤشرات التى طرحتها الخطة الخمسية المتحركة يتوقع ان تكون الكميات المتاحة من الموارد العلفية فى مصر فى عام ٢٠٠٠ على النحو التالى:

اولا - موارد العلف الخضراء:

١ - البرسيم: تستهدف الخطة استقرار مساحة البرسيم المستديمة فى الاراضى القديمة ١.٧٥٠.٠٠٠ فدان، مع زيادة انتاجية البرسيم عن طريق تحسين المعاملات الزراعية واختيار اصناف عالية الانتاج. ومن المتوقع ان يؤدى تحسين المعاملات الزراعية الى زيادة محصول البرسيم بمعدل لا يقل عن ٢.٥٪ فى عام ٢٠٠٠ ، وان تتزايد

جدول (٤)
التوقعات المستقبلية لكميات المصادر
العلفية المألثة وقيمتها الغذائية في عام ٢٠٠٠

القيمة الغذائية				الاعلاف المستخدمة في تغذية الحيوان (بالطن)	المواد العلفية
DCP		TDN			
بالطن	%	بالطن	%		
١,٠٢٥,٠٠٠+	٢,٠٠	٤,٦١٢,٥٠٠	٩,٠٠	٥١,٢٥٠,٠٠٠	أولا : الاعلاف الخضراء :
٦٠٠,٠٠	٣,٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠	٩,٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١ - برسيم
					٢ - برسيم حجازى واعلاف اخرى في الاراضى الجديدة
٦,٤٨٠	٠,٦٠	١٤٠,٤٠٠	١٣,٠٠	١,٠٨٠,٠٠٠	٣ - اعلاف صيفيه في الوادى
٢٥,٢٠٠	١,٠	٢٥٢,٨٠٠	١٤,٠٠	٢,٥٢٠,٠٠٠	١ - دراهه
٧,٥٠٠	٦,٠	١٦٢,٥٠٠	١٣,٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	ب - اعلاف صيفيه اخرى
					٤ - خف اوراق وتطويش الذرة
١,٦٧٤,٩٨٠	—	٧,١٩٤,٢٠٠	٠٠	٧٧,٩٠٠,٠٠٠	اجمالى الاعلاف الخضراء
					ثانيا : اعلاف خشنة جافة
٢١,٠٠٠	٧,٠٠	١٥٠,٠٠٠	٥٠,٠	٣٠٠,٠٠٠	١ - دريس
٣,٣١	٠,١	١,١٥٨,٥٠٠	٣٥,٠٠	٣,٣١٠,٠٠٠	٢ - أتبان
٢,٦٠٠	٠,٢	٤٥٥,٠٠٠	٣٥,٠	١,٣٠٠,٠٠٠	٣- قشر الارز
٢٦,٩١٠	٠٠	١,٧٦٣,٥٠٠	—	٤,٦١٠,٣٠٠	اجمالى الاعلاف الخشنة الجافة
١,٧٠١,٨٩٠	٠٠	٨,٩٥٧,٧٠٠	—	—	اجمالى الاعلاف المألثة

وعلى ضوء هذه التوقعات المستندة على خطة التنمية يقدر اجمالى الموارد العلفية الخضراء فى عام ٢٠٠٠ بنحو ٧٧,٩٠٠,٠٠٠ طن (الجدول رقم ٤).

ثانيا : الاعلاف الجافة الخشنة:

تتضمن موارد العلف الجافة الخشنة فى مصر الدريس والاتبان وقش الارز. ومن المتوقع ان تصل المساحة المخصصة لانتاج الدريس الى نحو ٢٠٠,٠٠٠ فدان بمعدل انتاجية ١.٥ طن الفدان، وان تبلغ الكميات المتاحة من الدريس فى عام ٢٠٠٠ - على ضوء هذا - نحو ٣٠٠,٠٠٠ طن. وليس من المتوقع ان تتزايد مساحة الارضى المزروعة بالحبوب بدرجة ملحوظة فى عام ٢٠٠٠، ولكن من المتوقع زيادة انتاجية الحبوب بمعدل ٢.٥٪ سنويا وزيادة معدل الاتبان الناتجة بنحو ١٪ سنويا (من سنة الاساس ١٩٨٢) وان تصل كميات الاتبان الناتجة بذلك فى عام ٢٠٠٠ الى نحو ٤,٤١٢,٢٤٢ طن يخصم منها ٢٥٪ تستخدم فى اغراض اخرى غير تغذية الحيوان، وبذلك يتبقى منها حوالى ٣,٣١٠,٠٠٠ طن تستخدم فى تغذية الحيوان (جدول رقم ٤).

ومن المتوقع زيادة انتاجية الارز بمعدل ٢.٥٪ سنويا وزيادة معدل انتاج قش الارز الى نحو ١٪ سنويا، وبذلك تصل الكميات المتاحة من قش الارز الى نحو ١,٩٤٧,٠٠٠ طن يستخدم ثلثها فى غير اغراض تغذية الحيوان، وبالتالي يتوقع ان يكون ما يستخدم فى تغذية الحيوان فى عام ٢٠٠٠ حوالى ١,٣٠٠,٠٠٠ طن.

واستنادا الى معدلات الانتاج المتوقعة فى عام ٢٠٠٠، من المتوقع ان تصل كميات الموارد الجافة الخشنة فى مصر الى نحو ٤,٦١٠,٣٠٠ طن (جدول رقم ٤).

ثالثا : موارد العلف المركزة:

من المتوقع ان تبلغ المساحة المزروعة بالذرة الشامية فى الموسم الصيفى نحو ١.٥ مليون فدان و٤٩,٠٠٠ فدان فى الموسم النيلى، وزيادة انتاجية الحبوب بمعدل سنوى قدره ٣٪ وبذلك يكون متوسط انتاج الفدان ٣ اطنان فى الموسم الصيفى و٢.١ من الطن فى الموسم النيلى، وبذلك يتوقع ان تبلغ انتاجية الذرة فى عام ٢٠٠٠ نحو ٥,٥٢٩,٠٠٠ طن يخصم منها ١٠٠ الف طن للتقايى، فيبقى ٥,٤٢٩,٠٠٠ طن ٣٩٧

كميات البرسيم المتاحة من ٥٠٠,٩٧,٠٠٠ طن سنويا (جدول رقم ٢) فى عام ١٩٨٢ الى ٥١,٢٥٠,٠٠٠ طن فى عام ٢٠٠٠ (جدول رقم ٤).
ب - الاعلاف الصيفية الخضراء: تستهدف الخطة زيادة مساحة الاعلاف الخضراء الصيفية عن طريق:

١ - زيادة المساحة المزروعة بالاعلاف الخضراء فى الاراضى القديمة من ٩٠,٠٠٠ فدان فى عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٣٥,٠٠٠ فدان فى عام ٨٧/٨٦، ثم الى ١٨٠,٠٠٠ فدان فى عام ٢٠٠٠. ويتوقع ان تتوزع هذه المساحة على: ١٤١,٠٠٠ براوه (٦٠٪) بمعدل انتاجية ١٠ اطنان الفدان، و٧٢,٠٠٠ فدان (٤٠٪) اعلاف صيفية اخرى بمعدل انتاجية ٣٥ طنا الفدان، وان تكون كميات الاعلاف الخضراء الصيفية المتاحة فى الاراضى القديمة حوالى ٢,٦٠٠,٠٠٠ طن فى عام ٢٠٠٠ (جدول رقم ٤).

٢ - التوسع فى زراعة الاعلاف الخضراء فى الاراضى حديثة الاستصلاح، ويتوقع ان تتزايد المساحة من ١١٠,٠٠٠ فدان فى عام ١٩٨٢/٨١ الى ٤٧٨,٠٠٠ فدان فى عام ١٩٧٨/٨٦ وتصل الى ٥٠٠,٠٠٠ فدان فى عام ٢٠٠٠، وان تزرع المساحة بالبرسيم شتويا بمتوسط انتاجية نحو ٢٠ طنا للفدان، ويلي ذلك زراعتها بالاعلاف الصيفية الخضراء بمتوسط انتاجية ٢٠ طنا للفدان. ولهذا يتوقع ان تصل الكميات المتاحة من الاعلاف الخضراء فى الاراضى حديثة الاستصلاح الى نحو ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ طن فى عام ٢٠٠٠ (جدول رقم ٤).

ومن المتوقع ان تستقر مساحة الذرة الشامية على مليونى فدان والذرة الرفيعة على نصف مليون فدان، وان ينخفض معدل خف الاوراق والتطويش نظرا للتوسع فى زراعة الاعلاف الصيفية الخضراء، وان تصل تبعا لهذا كميات خف اوراق وتطويش الذرة الى نحو ١,٢٥٠,٠٠٠ طن سنويا.

وليس من المتوقع ان تتزايد مساحة قصب السكر بدرجة ملحوظة فى عام ٢٠٠٠، ولكن من المتوقع ان تزداد انتاجية الفدان مع تزايد الكميات المتاحة من زعازيع واوراق قصب السكر لتصل الى نحو ١,٨٠٠,٠٠٠ طن فى عام ٢٠٠٠.

يستخدم منها ٦٥٪ فى تغذية الحيوان والدواجن (جدول رقم ٥) وبذلك يقدر اجمالى الذرة المتاحة لتغذية الحيوان فى عام ٢٠٠٠ بنحو ٣.٥٣٠.٠٠٠ طن.

اما الذرة الرفيعة فمن المتوقع ان تكون المساحة المزروعة منها فى عام ٢٠٠٠ نحو ٤١٠ الف فدان فى الموسم الصيفى و٢٠ الف فدان فى الموسم النهلى. ومن المتوقع زيادة الانتاجية بمعدل سنوى قدره ٢.٥٪ سنويا وان تتزايد انتاجية الذرة الى ٢.٤٦ من الطن للفدان فى الموسم الصيفى و١.٨٥ من الطن للفدان فى الموسم النهلى، وبذلك يبلغ اجمالى انتاجية الذرة فى عام ٢٠٠٠ نحو ١.٠٢١ مليون طن يخصم منها ٢١ الف طن للتقايى ويتبقى مليون طن تستخدم ٥٠٪ منها فى تغذية الحيوان والدواجن اى مايقرب من ٥٠٠ الف طن.

ومن المتوقع ان تبلغ المساحة المزروعة بالشعير فى عام ٢٠٠٠ حوالى ١١٠ الاف فدان فى الاراضى القديمة، مع تزايد انتاجية الفدان بمعدل ١.٥٪ سنويا ليصبح ١.٥٣ من الطن للفدان، وبذلك يبلغ اجمالى انتاجية الشعير حوالى ١٦٨.٢٠٠ طن يخصم منها ٨ الاف طن للتقايى ويتبقى منها ١٦٠.٠٠٠ طن يستخدم ٧٠٪ منها فى تغذية الحيوان والدواجن، وهو مايقرب من ١١٢.٠٠٠ طن (جدول رقم ٥).

واستنادا الى هذه التقديرات فمن المتوقع ان ترتفع كميات الحبوب المستخدمة فى تغذية الحيوان والدواجن فى عام ٢٠٠٠ الى نحو ٤.١٤٢.٠٠٠ طن (جدول رقم ٥).

المنتجات الثانوية للمضارب والمطاحن والمعاصر والمصانع:

— من المتوقع ان تنخفض المساحة المزروعة بالقطن تدريجيا، وان ينخفض تبعا لذلك انتاج كسب القطن غير المقشور من ٤٨٠.٠٠٠ فى عام ١٩٨٤ الى ٣٥٠.٠٠٠ طن فى عام ٢٠٠٠.

— ان تزداد مساحة الكتان من ٣٩ الف فدان فى عام ١٩٨٢ الى ٦٠ الف فدان فى عام ١٩٨٦/١٩٨٧، وان تصل الى ١٠٠ الف فدان فى عام ٢٠٠٠، وان يصل انتاج بنور الكتان الى ٦٠ الف طن يخصم منها ٥٠٠٠ طن للتقايى ويتبقى ٥٥٠٠ طن عام ٢٠٠٠، وبذلك تكون الكميات المتاحة من كسب الكتان نحو ٣٨.٥٠٠ طن (جدول رقم ٥).

— ان ترتفع المساحة المزروعة فول الصويا الى ٢٥ الف فدان فى

عام ١٩٨٦/١٩٨٧، وان تصل الى ٢٥٠ الف فدان فى عام ٢٠٠٠ وان يبلغ انتاج فول الصويا نحو ٢٥٠ الف طن من بنور الصويا تنتج نحو ٢٤٥ الف طن من كسب فول الصويا الذى يستخدم فى تغذية الدواجن.

— المساحة المزروعة بعباد الشمس الى ١٥٦ الف طن فى عام ١٩٨٦/١٩٨٧، لتصل الى ١٥٠ الف فدان فى عام ٢٠٠٠، ولهذا فمن المتوقع ان تصل كميات كسب عباد الشمس المتاحة لتغذية الحيوان فى عام ٢٠٠٠ الى نحو ٩٠.٠٠٠ طن (جدول رقم ٥).

— ان ترتفع الكميات المتاحة من نخالة القمح فى عام ٢٠٠٠ الى نحو ٨٥٠.٠٠٠ طن سنويا، مع زيادة استهلاك القمح فى مصر بمعدل سنوى.

— ان تصل المساحة المزروعة بالارز فى عام ٢٠٠٠ الى مليون فدان وتقدر انتاجيتها بنحو ٣.٥ مليون طن من حبوب الارز. ولما كان ربيع الارز يشكل نحو ٧ - ٨ من الارز فمن المتوقع ان ترتفع كميات ربيع الارز الى نحو ٢٤٥.٠٠٠ طن فى عام ٢٠٠٠.

— ان يرتفع انتاج مولاس قصب السكر فى عام ٢٠٠٠ الى نحو ٢٥٠ الف طن، وان يستهلك منها فى تصنيع الاعلاف الحيوانية حوالى ٦٠ الف طن بمعدل يتراوح من ٢ - ٣٪.

— ان تتزايد المساحة المزروعة بمحصول بنجر السكر من ٢٥ الف فدان فى عام ١٩٨٢ لتصل الى ٥٠ الف فدان فى عام ١٩٨٧/١٩٨٦ والى ٧٥ الف فدان فى عام ٢٠٠٠ بمعدل انتاجية تقدر بنحو طن من المولاس وطن من ثقل البنجر، يستخدم ٢٠٪ منها محليا فى تغذية الحيوان والباقي يصدر للخارج، وبذلك يتوقع ان تصل الكميات المتاحة محليا فى عام ٢٠٠٠ من مولاس بنجر السكر الى حوالى ١٥٠٠٠ طن، ومن ثقل البنجر الى نحو ١٥٠٠٠ طن فى عام ٢٠٠٠.

وطبقا للتقديرات التى تعتمد على خطة التنمية فى مصر فمن المتوقع ان تصل الكميات المتاحة من المنتجات الثانوية للمطاحن والمضارب والمعاصر والمصانع لتغذية الحيوان والدواجن فى عام ٢٠٠٠ الى حوالى ١.٢٨٦.٠٠٠ (جدول رقم ٥).

التوقعات المستقبلية للقيمة الغذائية للمصادر العلفية المتاحة فى عام ٢٠٠٠:

جدول (٥)
التوقعات المستقبلية لكميات المصادر
العلفية المركزة وقيمتها الغذائية في عام ٢٠٠٠

القيمة الغذائية				الاعلاف المستخدمة في تغذية الحيوان (بالطن)	المواد العلفية
DEP		TDN			
بالطن	%	بالطن	%		
٢١١,٨٠٠	٦,٠٠	٢٠,٨٩٤,٦٠٠	٨٢,٠٠	٣,٥٣,٠٠٠	أولا : الحبوب
٢٢,٥٠٠	٤,٥	٣٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠	٥٠٠,٠٠	١- ذرة شامية
٦,٧٢٠	٦,٠٠	٨٤,٠٠٠	٧٥,٠٠	١١٢,٠٠٠	٢- ذرة رفيعة
٢٤١,٠٢٠	—	٣,٣٥٣,٦٠٠	٠٠٠	٤,١٤٢,٠٠٠	٣- شعير
					اجمالى الحبوب
					ثانيا : المنتجات الثانوية للمضارب والمطاحن والمعاصر والمصانع
٦٠,٥٥٠	١٧,٧	٢١٧,٠٠٠	٦٢,٠٠	٣٥٠,٠٠٠	١- كسب قطن غير مقشور
٩,٣٠٠	٣١,٠٠	١٩,٨٠٠	٦٦,٠٠	٣٠,٠٠٠	٢- كسب قطن مقشور
١٠,٣٩٠	٢٧,٠٠	٢٨,٨٧٥	٧٥,٠٠	٣٨,٥٠٠	٣- كسب كتان
٨٥,٧٥٠	٢٥,٠٠	١٩٦,٠٠٠	٨٠,٠٠	٢٤٥,٠٠٠	٤- كسب فول الصويا
٣٩,٧٠٠	٢٣,٠٠	٥٤,٠٠٠	٦٠,٠٠	٩٠,٠٠٠	٥- عباد الشمس
٨,٤٠٠	٢٨,٠٠	٢٤,٠٠٠	٨٠,٠٠	٣٠,٠٠٠	٦- مخلفات صناعة الذرة
٥١,٠٠٠	٦,٠٠	٥١٨,٥٠٠	٦١,٠٠	٨٥٠,٠٠٠	٧- نخالة قمح
٢٣,٣٧٥	٩,٥	١٥١,٩٠٠	٦٢,٠٠	٢٤٥,٠٠٠	٨- رجيع الكون
٢,٤٠٠	٦,٠٠	٣٠,٠٠٠	٧٥,٠٠	٤٠,٠٠٠	٩- كسر الأرز
٣٠	٠,١٠	٣,٠٠٠	١٠,٠٠	٣٠,٠٠٠	١٠- سوس الارز
٨,٢٥	٢٣,٠٠	١٥,٢٥٠	٦١,٠٠	٢٥,٠٠٠	١١- خميرة
٩٠٠	١,٥	٣٦,٠٠٠	٦٠,٠٠	٦٠,٠٠٠	١٢- مولاس قصب السكر
٦٤٥	٤,٣	١٠,٥٠٠	٧٠,٠٠	١٥,٠٠٠	١٤- تفل بنجر السكر
٦٦٠	١١,٠٠	٣,٦٠٠	٦٠,٠٠	٦,٠٠٠	١٥- تفل البيرة
٨٧,٦١	—	٧٧٧,٧٥٠	—	١,٢٨٦,٠٠٠	اجمالى المنتجات الثانوية
٥٣٧,٧٢٥	—	٤,٦٧١,٠٢٥	—	٦,٢١١,٥٠٠	اجمالى الموارد العلفية المركزة

الغذائية للمصادر العلفية المتاحة محليا في مصر عام ٢٠٠٠ وان تمثل القيمة الغذائية للحبوب مثل : الذرة الشامية والذرة الرفيعة والشعير نحو ٧٢٪ من القيمة الغذائية للمصادر العلفية المركزة.

الموازنة العلفية:

يبين الجدول رقم (٦) الموازنة بين الاحتياجات الغذائية السنوية للثروة الحيوانية والداجنة وبين القيمة الغذائية للمصادر العلفية المتاحة في مصر في عام ١٩٨٢. ويلاحظ من الجدول ان الكميات المتاحة من الطاقة (TDN) لا تفي بالاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية والداجنة، وان العجز في الطاقة قد بلغ حوالى ٣.١ مليون طن من العناصر الكلية المهضومة.

وتقدر الاحتياجات الغذائية السنوية للفصيلة الخيلية بنحو ١.٧ مليون طن، أى ان الفصيلة الخيلية غير المنتجة للمنتجات الحبرانية تستهلك كميات من الاعلاف تقترب قيمتها الغذائية من حوالى ٥٢٪ من العجز السنوى في العناصر الكلية المهضومة.

ولا يمكن الاستغناء نهائيا عن الفصيلة الخيلية، حيث انه في غياب الميكنة الزراعية الكاملة مازال الفلاح المصرى في القرية يستخدم هذه الحيوانات في الانتقال والاعمال الزراعية. وفي ضوء الخطة الخمسية الحالية ١٩٨٢/٨٣ - ١٩٨٧/٨٦ التى تستهدف التوسع في استخدام الميكنة الزراعية سوف يقل العجز في الموازنة العلفية تدريجيا نظرا للاستغناء التدريجى عن حيوانات الفصيلة الخيلية.

كما يبين الجدول رقم (٦) ان الموارد العلفية المتاحة حاليا توفر كميات من البروتين المهضوم، تزيد على الاحتياجات الغذائية السنوية للثروة الحيوانية والداجنة، وذلك نظرا لان الاعلاف البقولية مثل: البرسيم تشكل الجزء الاعظم من الموارد العلفية المتاحة في مصر. ومما تجدر الاشارة اليه ان الفائض في البروتين لا يتحقق في خلال اشهر الشتاء والصيف، بل يقتصر فقط على فصل الشتاء حيث ان البرسيم وهو المحصول العلفى الشتوى يشكل نحو ٨٥٪ من البروتين المهضوم في المصادر العلفية المألثة (جدول رقم ٢).

وبرغم الفائض الواضح بالنسبة للبروتين المهضوم في خلال الشتاء (الجدول رقم ٦) تعاني الثروة الحيوانية في مصر من نقص ملموس في

يبين جدول رقم (٤) التوقعات المستقبلية لكميات الاعلاف المألثة المتاحة وقيمتها الغذائية في مصر عام ٢٠٠٠، ويبين جدول رقم (٥) التوقعات المستقبلية للقيمة الغذائية للمصادر العلفية المركزة في عام ٢٠٠٠ معبرا عنها بالبروتين المهضوم والعناصر الكلية المهضومة.

ويبدو واضحا من الجدولين ان الاعلاف المألثة تشكل الغالبية العظمى من المصادر العلفية التقليدية المتاحة في مصر؛ اذ يبلغ نصيب الموارد العلفية المألثة نحو ٦٦٪ من اجمالى القيمة الغذائية للمصادر العلفية في عام ٢٠٠٠.

ويشكل الاعلاف الخضراء والمألثة حوالى ٨٠٪ من اجمالى القيمة الغذائية للمصادر العلفية المألثة (جدول رقم ٤) بدلا من ٨١٪ حاليا، وحوالى ٥٢٪ من اجمالى القيمة الغذائية للمصادر العلفية المألثة والمركزة (جدول رقم ٥) وسوف يظل البرسيم من اهم المصادر العلفية كغذاء اساسى في فصل الشتاء او الربيع للحيوانات الزراعية. اذ يستمر نصيب البرسيم نحو ٦٤٪ وحوالى ٥١٪ من القيمة الغذائية (للعناصر الكلية المهضومة) للاعلاف الخضراء. وحوالى ٥١٪ من اجمالى القيمة الغذائية للمصادر العلفية المألثة، وسوف يبقى البرسيم مصدرا هاما للبروتين في غذاء الحيوانات الزراعية في مصر؛ اذ من المتوقع ان يبلغ نصيب البرسيم نحو ٦١٪ من البروتين المهضوم للاعلاف الخضراء ونحو ٦٠٪ من البروتين المهضوم للمصادر العلفية المألثة في عام ٢٠٠٠ (الجدول رقم ٤).

ويتوقع ان تتزايد الاهمية النسبية للاعلاف الصيفية الخضراء في عام ٢٠٠٠، استنادا للخطة الزراعية الخمسية التى تستهدف التوسع في زراعة الاعلاف الصيفية الخضراء في الاراضى القديمة والاراضى حديثة الاستصلاح. ويقدر نصيب الاعلاف الخضراء الصيفية بحوالى ٣٦٪ من القيمة الغذائية للاعلاف الخضراء. وتعتبر الاعلاف الصيفية الخضراء من الموارد العلفية الأساسية لحل أزمة الاعلاف التى تعاني منها الحيوانات الزراعية في مصر في فصل الصيف.

كما يتوقع ان ترتفع القيمة الغذائية للاعلاف المركزة من ٢.٤٥ مليون طن في عام ١٩٨٢ الى ٤.٦٧ مليون طن في عام ٢٠٠٠. ويقدر نصيب القيمة الغذائية للاعلاف المركزة بنحو ٣٤٪ من اجمالى القيمة

جدول رقم (٦) الموازنة العلفية في مصر عام ١٩٨٢

الموازنة العلفية (بالمليون)					
صنف		شتاء		خلال السنة كلها	
DCP	TDN	DCP	TDN	DCP	TDN
٣٣١,١١١	٢,٧٠٦,٨٤١	١,٢١٤,١١٩	٥,٩١٦,٨٩٥	١,٥٣٥,٣٣٠	٩,٦٢٣,٧٣٦
٥٩٠,٩١٦	٥,٣٧١,٨٤٤	٧٧٦,٣٤٣	٨,٣٥٨,٥٤١	١,٣٦٧,٢٥٨	١٢,٧٣٠,٣٨٥
٣٦٩,٨٠٥	١,٥٦٦,٠٠٣	٤٣٧,٧٣٧	١,٤٤١,٦٤٦	١٦٧,٩٧٢	٢,١٠٦,٦٤٩
%٥٤,٣	%٦٩	%١٥٦,٤	%٨٠,٤	%١١٢,٣	%٧٥,٦
القيمة الغذائية المتاحة					
الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية والداجنة					
العجز أو الفائض					
الاكتفاء الذاتي %					

١- قدرت الاعلاف المتاحة شتاء من المواد الغذائية المستخدمة من كل من البرسيم الشتوى + ١/٢ انتاج البرسيم الحجازى والاعلاف فى الاراضى الجديدة + ١/٢ جملة الاعلاف المركزة .

٢- قدرت الاحتياجات الغذائية فى فصل الشتاء بنحو ٦٠٪ من الاحتياجات الغذائية السنوية للمجترات + ٥٠٪ من الاحتياجات السنوية للنواجن وقدرت الاحتياجات فى فصل الصيف بنحو ٤٠٪ من الاحتياجات السنوية للمجترات + ٥٠٪ من الاحتياجات السنوية للنواجن (حيث ان المزارع المصرى يربى ولادات حيواناته أعلى فى فصل الشتاء عنها فى فصل الصيف) .

البروتين المهضوم في فصل الصيف، حيث أن التغذية تعتمد أساسا على الاعلاف الخشنة ذات المحتوى المنخفض من البروتين المهضوم.

ومن المعلوم أن البرسيم وهو العلف الشتوى الرئيسى يعتبر من الاعلاف ذات المحتوى المنخفض من الطاقة (TDN) برغم احتوائه على مستوى مرتفع من البروتين المهضوم. وقد ترتب على ذلك أن الحيوانات المزرعية تستهلك كميات كبيرة من البرسيم لاستيفاء احتياجاتها اليومية من الطاقة، مما يؤدي بدوره إلى استهلاك كميات من البروتين المهضوم تفوق احتياجاتها اليومية. ولهذا فمن المقترح زراعة البرسيم في خلطات مع محاصيل علف نجيلية وخاصة في الحشات الأولى، مما يؤدي إلى توفير كميات كبيرة من البرسيم في فصل الشتاء للاستفادة منها في تغذية الحيوانات في فصل الصيف، ولذلك يجب التوسع في عمل الدريس والسيلاج من فائض البرسيم لاستخدامها في الفترات الحرجة في موسم الصيف. وتقوم الدولة حاليا بجهود لارشاد المزارع المصرى في القرية إلى أفضل الطرق لعمل الدريس والسيلاج من البرسيم بصورة سهلة وميسورة في متناول الفلاح الصغير.

ويوجه عام تمثل كميات الموارد العلفية المستهلكة في الوقت الراهن نحو ٧٥.٦٪ من الاحتياجات الغذائية من الطاقة (TDN)، وهو امر يستوجب بذل مجهودات جادة لتحسين الموازنة العلفية حتى يتسنى تحقيق انتاجية عالية من الثروة الحيوانية والداجنة، وقد قامت الدولة باستيراد مايقرب من ١٨٠٠ الف طن من الذرة التي تعتبر احد المكونات الهامة في تصنيع اعلاف الحيوان والدواجن تبلغ قيمتها الغذائية نحو ١٥٠٠ الف طن من العناصر الكلية المهضومة (TDN).

التوقعات المستقبلية للموازنة العلفية في عام ٢٠٠٠: يبين الجدول رقم (٧) التوقعات المستقبلية للموازنة العلفية في عام ٢٠٠٠ وأن الموازنة العلفية في مصر سوف تعاني عجزا في الطاقة (TDN) قدره ٤.٥ مليون طن سنويا، وهو امر يعنى أن الثروة الحيوانية والداجنة سوف لا تحصل على احتياجاتها الغذائية التي تساعد على اظهار صفاتها الانتاجية ما لم تبذل جهود مكثفة لاصلاح الموازنة العلفية وزيادة المصادر العلفية التي توفر هذا العجز من الطاقة. كما يوضح الجدول رقم (٧) أن الاكتفاء الذاتي في الموارد العلفية

٣٠٢

في عام ٢٠٠٠ سوف لا يتعدى ٧٥٪ في المتوسط العام و٧٣٪ شتاء و٧٧.٥٪ صيفا، وأن البروتين المهضوم في المصادر العلفية المتاحة في عام ٢٠٠٠ سوف يغطى نحو ١٠.٢٪ من الاحتياجات السنوية للثروة الحيوانية والداجنة، وهذه الظاهرة تعتبر حقيقة فقط في فصل الشتاء، نظرا لتوفر البرسيم وهو العلف الذى يحتوى على نسبة مرتفعة من البروتين المهضوم. أما خلال فصل الصيف فسوف تحقق الموارد العلفية المتاحة فائضا وإن تغطى أكثر من ٧٦٪ من الاحتياجات الغذائية من البروتين المهضوم للثروة الحيوانية والداجنة. ومن المتوقع أن تتزايد الاحتياجات من البروتين المهضوم نظرا للتوسع الكبير في مشروعات الانتاج المكثف في الدواجن.

ويبدو واضحا أن الامر يستدعى اعداد استراتيجيات قومية تستهدف تنمية الموارد العلفية وتتضمن عددا من المكونات التي تساهم جميعها في اصلاح مسار الموازنة العلفية لتحقيق تنمية الثروة الحيوانية والداجنة في مصر.

التوصيات :

برزت من خلال الدراسة والمناقشات التي دارت حولها النقاط والاعتبارات الآتية:

— تمثل كميات العلف المستهلكة في الوقت الحاضر ٧٥٪ من الاحتياجات الغذائية ومن المتوقع تزايد العجز سنويا ما لم تبذل جهود مكثفة لزيادة المصادر العلفية.

— أن المساحة المزروعة بالبرسيم ضعف المساحة المزروعة بالقمح، وأن سعرتين القمح أصبح أعلى من سعر القمح نفسه.

— أن أغلب دواجن تربية الماشية في الريف المصرى على مستوى المزارع الفرد تقوم على اعتبارات اجتماعية تقليدية أكثر منها اقتصادية.

— أهمية وضوح واستقرار السياسة الخاصة باستصلاح الاراضى الجديدة وتوزيعها واستغلالها في اطار الخطط العامة للتنمية الاقتصادية مع ضرورة التركيز على أن تكون الاراضى الجديدة - اساسا - اراضى للانتاج الحيوانى (علف وحيوان) واقامة مجتمعات زراعية صناعية فيها لاستخراج العلف.

جدول رقم (٧) التوقعات المستقبلية للموازنة العلفية في عام ٢٠٠٠

صيف		شتاء		خلال السنة كلها		
DCP	TDN	DCP	TDN	DCP	TDN	
٧٤٣,١٥٢	٦,٠٨٠,٧١٢	١,٤٩١,٣٦٣	٧,٥٤٨,٠١٣	٢,٣٣٤,٣٦٣	١٣,٦٢٨,٧٢٥	القيمة الغذائية للاصناف المتاحة (بالطن)
٩٧٣,٦٩٥	٧,٨٥٠,١٠٧	١,١٩٩,٩٧٨	١٠,٢٨٢,٠٧٢	٢,١٧٢,٩٧٣	١٨,١٣٢,١٧٩	الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية والداجنة (بالطن)
٢٢٩,٧٤٢ -	١,٧٧٩,٢٩٥ -	١٨٨,٦١٥ +	٢,٧٣٤,٠٥٩ -	٦١,٦٤٢ +	٤,٥٠٣,٤٥٤ -	العجز أو الفائض (بالطن)
٪٧٦,٤	٪٧٧,٥	٪١٢٤,٢	٪٧٣,٤	٪١٠٢,٨	٪٧٥,١	الاكتفاء الذاتي ٪

واستصلاح الاراضى والتموين والجامعات والمعاهد المتخصصة.
 - امكان انتاج اعلاف جديدة باستخدام المياه المالحة بعد ان نجحت
 التجارب التى اجريت فى هذا الخصوص.

التوصيات :

وعلى ضوء جميع ماسبق، وحتى يمكن وضع سياسة تستهدف تنمية
 الموارد العلفية (الاعلاف) وتغطية الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية
 حتى عام ٢٠٠٠، يوصى بما يأتى :

اولا : زيادة انتاجية الاعلاف الخضراء وذلك عن
 طريق:

× العناية بزيادة انتاجية البرسيم المصرى فى الوادى من خلال
 انتخاب التقاوى الممتازة واتباع المعاملات الزراعية المثلى والخلط
 بالاعلاف التجيلية من خلال برنامج قومى لتحسين انتاجية البرسيم مما
 يؤدى الى زيادة انتاجيته بمعدل ١٠٪ فى عام ٢٠٠٠.

× العناية بزيادة انتاجية البرسيم الحجازى من خلال :
 - تطبيق علوم الهندسة الوراثية وانتقاء التقاوى الممتازة واكثارها
 ومقاومة الآفات والعناية بالعمليات الزراعية فى الاراضى الجديدة
 المستزعة.

- ادخال انواع جديدة من الاعلاف فى دورات علفية تؤدى الى
 زيادة انتاج المحصول الاخضر من ٤٠ طن/ العام الى ٤٥ طن/ العام
 مما يوفر كميات من العلف الاخضر تقدر بنحو ٢.٥٠٠.٠٠٠ طن علف
 اخضر تحتوى على ٢٢٥.٠٠٠ طن من العناصر الكلية المهضومة
 (TDN) و ٧٥.٠٠٠ من البروتين المهضوم.

× زيادة المتاح من الاعلاف الخضراء الصيفية من خلال:
 - زيادة مساحة الاعلاف الصيفية فى الاراضى القديمة (الوادى)
 الى ٢٥٠.٠٠٠ فدان فى عام ٢٠٠٠ بدلا من ١٨٠.٠٠٠ فدان المقترحة
 فى خطة الدولة.

- العمل على زراعة الاعلاف الصيفية الجديدة مثل: علف الفيل
 وحشيشة السودان على حساب مساحات الدواة ، بحيث يكون التوزيع

- ان أى استراتيجية مقترحة لتنمية الموارد العلفية يجب ان تتضمن
 زيادة انتاجية الغدان من الاعلاف الخضراء (أى التوسع الرأسى)
 وايجاد مصادر علفية جديدة (أى التوسع الافقى) على ان يسير هذان
 الاتجاهان فى خطين متوازيين وبطريقة مستمرة.

- ان الاعلاف الخضراء تعتبر من اهم موارد العلف شائعة
 الاستعمال فى تغذية المجترات، وان معظم هذه الاعلاف ذو قيمة غذائية
 وحيوية عالية نظرا لاحتوائها على كثير من العناصر الغذائية
 والفيتامينات الضرورية التى من اهمها الكاروتين (مصدر فيتامين أ) وانه
 فضلا عن قيمتها الغذائية فانها تساعد على تنظيم عملية الهضم.

ولهذا فان أى استراتيجية لتنمية الموارد العلفية فى مصر يجب ان
 تتضمن زيادة الكميات المتاحة من الاعلاف الخضراء.

- برغم وفرة المخلفات الحقلية والبستانية فى مصر فان
 استغلالها محدودة فى تغذية الحيوان. ومن المخلفات الزراعية الهامة
 التى يمكن استخدامها كمكونات علفية: حطب الذرة الشامية وحطب الذرة
 الرفيعة ومصاصة قصب السكر (الباجاس) وقوالح الذرة الشامية وسرس
 الارز ومخلفات الخضر ومخلفات الفاكهة.

- اثرت مشكلة تفتت الحيازة الزراعية بالسلب على تنفيذ مشروعات
 التوسع الزراعى: الافقى والرأسى، وعلى استخدام الاساليب العلمية
 الحديثة فى زيادة انتاجية الارض.

- استطاعت بعض الدول مثل بلغاريا والسويد مضاعفة منتجاتها
 الحيوانية من خلال تطبيق اساليب علمية كالتلقيح الصناعى لنشر
 التراكيب الوراثية عالية الانتاج، مما ساعد على انتاج انواع ذات كفاءة
 انتاجية عالية وتحقيق أقصى استفادة من العلف المتاح.

- اهمية التنسيق بين الانتاج الزراعى والحيوانى بهدف مضاعفة
 الانتاج والتركيز على رفع مستوى انتاجية الحيوان وربط ذلك بانتاج
 الاعلاف: اذ ياكل الحيوان العادى ثلثى ما ياكله الحيوان عالى الانتاجية
 وينتج سدس انتاجه .

- ان هناك مجالات متعددة لزيادة انتاج البلاد من الاعلاف تقابلها
 بعض مشكلات فنية وتنظيمية تتطلب لراحتها مزيدا من التعاون والجهد
 بين الهيئات الفنية والادارية وبين اكااديمية البحث العلمى ووزارات الزراعة

على اساس ٤٠٪ من المساحة لراوة ، و٦٠٪ اعلاف صيفية جديدة.

— زراعة ١/٢ من مساحة الارض المزروعة بالذرة الشامية بمحصول علفى ذى انتاجية عالية مثل السوردان لتحقيق زيادة قدرها ١٠ ملايين طن علف اخضر دون تأثير على انتاجية الذرة.

— العمل على رفع انتاجية الدراوة الى متوسط ١٢.٥ طن/ الفدان والاعلاف الصيفية الجديدة الى متوسط ٤٠ طن/ الفدان.

ثانيا : ايجاد مصادر علفية جديدة، وذلك من خلال:

× الاسراع فى تنفيذ خطة قصيرة المدى للتهوض بمحصول الذرة باعتبارها المدخل الهام لحل مشكلات كثيرة تتصل بالامن الغذائى ومن بينها توفير الاعلاف الحيوانية، خاصة وان الاسباب مهيأة لذلك، بعد ان ثبت امكان ارتفاع انتاج فدان الذرة الى ضعف ما هو عليه الان.

× تحسين وزيادة القيمة الغذائية للمخلفات الزراعية التقليدية المستخدمة حاليا فى تغذية الحيوان مثل: الاتبان وقش الارز، بمعاملتها كيميائيا بمواد مثل: الامونيا او اليوريا التى ترفع من القيمة الغذائية للمواد الخشنة منخفضة القيمة بمعدل ٢٠٪ وثلاث وحدات اى حوالى ١.٦ وحدة من البروتين المهضوم، بهدف خفض معدل العلف المركز المعطى للحيوان، مع الحصول على نفس الانتاجية، ويمكن فى هذا المجال الاستفادة من المخلفات الزراعية باستخدام المغذيات السائلة المعتمدة على المولاس المذاب فيه يوريا الاملاح المعدنية (او مكعبات المولاس) التى ترفع القيمة الغذائية للمخلفات الزراعية عند اضافتها اليها.

الاستفادة من المخلفات الحيوانية ومن اهمها :

— مخلفات مزارع الدواجن (زرق - فرشة) الناتجة من صناعة الدواجن التى تطورت تطورا كبيرا فى السنين الاخيرة، حيث تتميز هذه المخلفات بانها جميعة بكميات كبيرة يسهل معالجتها واستخدامها فى تصنيع الاعلاف، علاوة على انها تعتبر مادة ذات قيمة غذائية مرتفعة (حوالى ٦٠٪ مركبات غذائية مهضومة و٢٥٪ بروتين خام)، خاصة وانها اخذت بعد معالجتها ضمن مكونات الاعلاف فى قانون الاعلاف الجديد الصادر فى يونيو ١٩٨٤.

وكذلك مخلفات المجازر الحديثة لتوفير مصادر البروتين الحيوانى التى تستخدم فى تصنيع اعلاف الدواجن.

× ان تراعى الجهات الحكومية والهيئات العامة والوحدات

الاقتصادية التى تنتج مخلفات او منتجات ثانوية، اعدادها على النحو الذى يضمن صلاحيتها وامكان خلطها مع مواد اخرى بهدف انتاج اعلاف متكاملة فى نفس الموقع، والعمل على انتشار قاعدة تصنيع هذه النوعية من العلف فى مختلف انحاء البلاد.

ثالثا : توصيات عامة :

× وضع خطة متكاملة فى اطار سياسة مستقرة واضحة لاستصلاح الاراضى وتوزيعها بطريقة تكفل استقلالها الاستقلال الامثل فى اطار الخطة العامة للدولة، بحيث يخصص الجانب الاكبر من هذه الاراضى لزراعة المحاصيل العلفية المناسبة ، بما يتيح كميات وفيرة منها بتكلفة اقتصادية محدودة، وبما يسهم فى زيادة خصوبتها وصلاحيتها لزراعة المحاصيل التقليدية فى اطار سياسة تنمية وزيادة الانتاج الزراعى.

× ان تسير اجراءات زيادة انتاجية الفدان من الاعلاف الخضراء جنبا الى جنب مع ايجاد مصادر علفية جديدة من خلال التوسع فى استخدام المخلفات الحقلية والبستانية عن طريق تصنيعها لتصبح اعلافا متكاملة ذات قيمة غذائية مرتفعة.

× توعية المزارعين بطرق الحفظ البسيطة والمحسنة لتوفير الفاوض من المراعى الخضراء فى موسم الشتاء (ترشيد استخدام المرعى الاخضر) مع التركيز على اتباع طرق الحفظ التى يصحبها معدل فقد اقل للقيمة الغذائية، بجانب توعيتهم ليكون دافعهم لتربية الماشية اعتبارا اقتصاديا فى المقام الاول، بدلا من ان يكون مؤسسا على اعتبارات اجتماعية تقليدية.

× تطبيق علوم الهندسة الوراثية والاساليب العلمية كالتلقيح الصناعى لنشر التراكيب عالية الانتاج، بما يؤدى الى انتاج انواع ذات كفاءة انتاجية عالية، وتحقيق اقصى استفادة من العلف المتاح وزيادة الانتاج من اللحوم والالبان.

× مواجهة تفتت حيازة الارض الزراعية لمالها من آثار سلبية على تنفيذ مشروعات التوسع الزراعى: الافقى والرأسى، وعلى استخدام الاساليب العلمية فى زيادة انتاجية الارض، ومن ثم التأثير على انتاج الاعلاف.

الدورة الثانية عشرة ١٩٨٥ - ١٩٨٦

سياسة الوقاية والعلاج من أمراض الحيوان

× تهدف هذه الدراسة الى بيان أوجه الوقاية من أمراض الحيوان في مصر وكيفية علاجها بهدف رفع كفايتها الانتاجية ولواجهة ما تسببه هذه الأمراض من أضرار جسيمة وبذلك تعد استكمالاً للدراسات السابق الإشارة إليها ، لما تحققه من توسع رأسى يسهم في سد الثغرة بين انتاجنا المحلي واحتياجاتنا الحالية والمستقبلية ، وتؤدي بالتالى الى الحد من استيراد المصادر البروتينية الحيوانية المختلفة ، مع ما يقتضيه ذلك من وضع سياسة عامة لهذا الموضوع والانتهااء الى خطوط وعناصر رئيسية لاستراتيجية تنفيذية لهذه السياسة .

× وتعمل هذه الدراسة في خصوص تحديد نسب البروتين المختلفة لمواجهة احتياجات الفرد في مصر على ما انتهت اليه اللجنة المشتركة بين منظمى هيئة الأمم للاغذية والزراعة والصحة العالمية ؛ في تقريرها رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ الى انه من الضروري ألا يقل ما يأخذه الفرد يومياً من بروتينات حيوانية عن سبعين جراماً ، وأنه وفقاً للاحصاءات المتاحة فان منتجاتنا الحيوانية المحلية توفر للفرد يومياً نحو ٩ جرام بروتين حيوانى ونستورد ما بين ٢,٥ - ٣ جرام ليصبح متوسط استهلاك الفرد في مصر حوالى ١٢ جرام يومياً ،

ولما كان لكل دولة ان تتخذ النمط الغذائى الذى يناسبها مادياً وانتاجياً بحيث يكون استهلاكها في حدود امكاناتها المتاحة ؛ فان الارتفاع بنصيب الفرد الى المعدلات السائدة في الدول المتقدمة يعتبر بالنسبة لمصر هدفاً طموحاً يكتنفه الكثير من الصعاب ، اذ تحتاج الى مقومات اقتصادية وبيئية واجتماعية وسياسية متعددة .

وتستهدف هذه الدراسة - وبصفة رئيسية - المعاونة في الوصول الى هذه الاهداف الطموحة بالتدرج وعلى مراحل مستقبلية .

، على أن الذى تؤكد هذه الدراسة أن تغذية الحيوان من أهم العوامل الرئيسية لتحقيق ذلك ومن ثم فان التصدى لمشكلة توفير الأعلاف ووضع استراتيجية قومية لها أمر يجب اعطاؤه اولوية متقدمة وتكثيف الجهود لحل المشاكل التى تواجه ذلك ، الأمر الذى لم يلق عناية كافية حتى الآن لما هو ثابت وملحوس من آثار خطيرة نتيجة للنقص الملحوظ في الأعلاف.

وبالنسبة لتقدير الخسائر الكلية لأمراض الحيوان في مصر فان الاحصاءات والبيانات المتوفرة من الجهات الرسمية لم تقطع بتقدير موحد بالنسبة لمجموع هذه الخسائر المتنوعة رغم اتفاقها على جسامه حجم الخسائر وبخاصة المادية الناجمة عن هذه الأمراض .

أولت المجالس القومية المتخصصة عنايتها منذ بداية اعمالها لدراسة موضوعات سد الفجوة الغذائية بهدف تحقيق الأمن الغذائى ، وكان من أهم هذه الموضوعات التى تناولها المجلس في أكثر من تقرير تحقيق الأمن الغذائى في مجال الثروة الحيوانية والألبان . وقد تدرجت دراسات المجلس في هذا الشأن على النحو الآتى :

- بحث المجلس موضوع « احتياجات البلاد من اللحوم والأسماك والألبان حتى عام ٢٠٠٠ » وانتهى في عام ١٩٧٦ الى تقرير مطول في هذا الشأن .

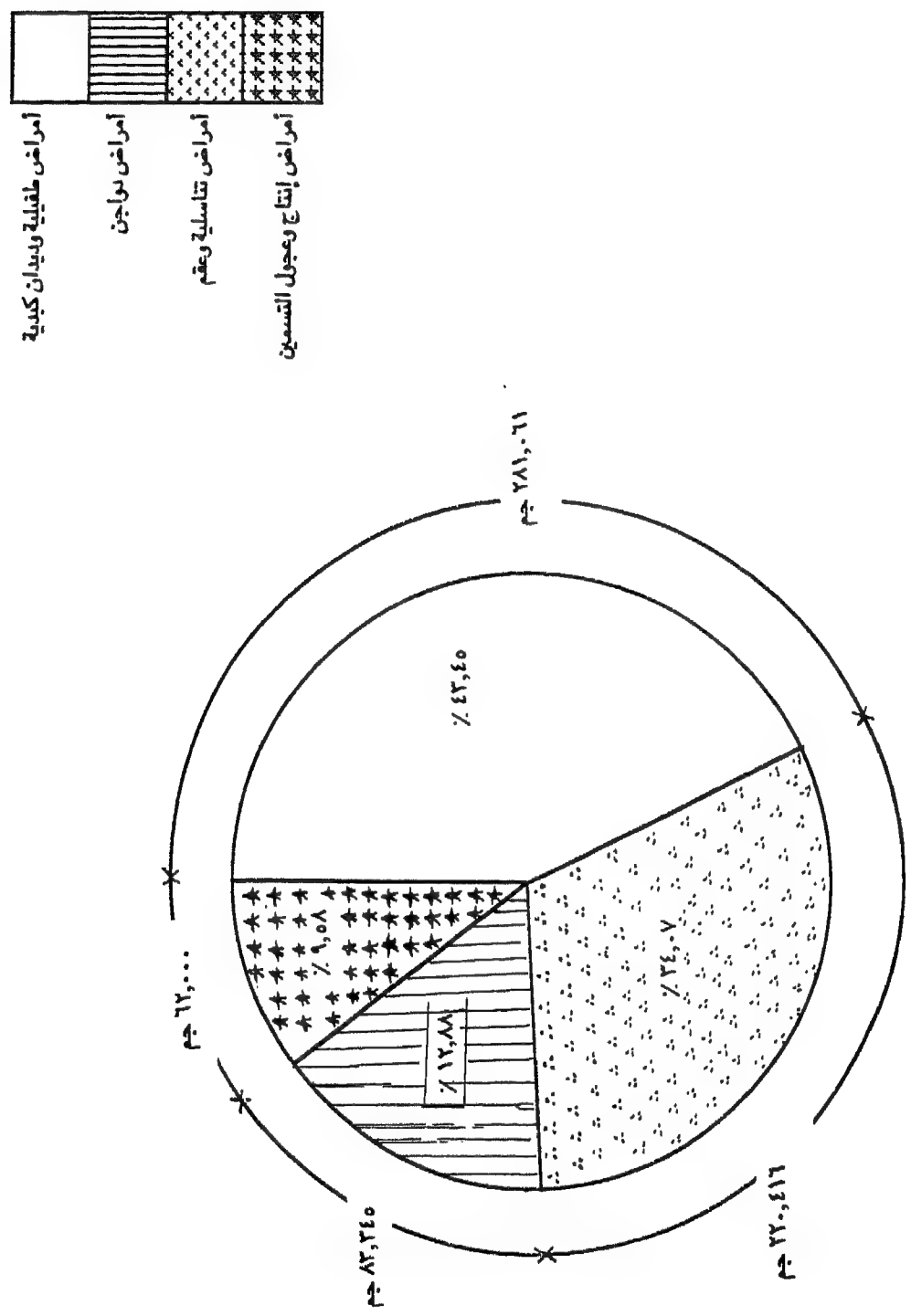
- قام بدراسة مستفيضة حول « مستقبل الثروة السمكية حتى عام ٢٠٠٠ » وانتهى في عام ١٩٧٧ الى تقرير في هذا الشأن .

- درس المجلس « مشكلة الغذاء في مصر والسياسات الخاصة لمواجهةها » وانتهى الى تقرير في عام ١٩٨٣ وكذلك الى عدة توصيات في هذا الخصوص .

- وفي عام ١٩٨٥ قام بدراسة تفصيلية حول « سياسة تنمية الموارد العلفية » .

- كما قام المجلس القومى للخدمات بدراسة تفصيلية حول « استراتيجية التغذية الصحية » وانتهى إلى تقرير مطول في عام ١٩٨٣ اهداف الدراسة :

تقدير تكلفة الخسائر الكلية لأمراض الحيوانات في مصر



ويبين الجدول التالي والمعروض على سبيل الاستدلال كمؤشر لتقدير هذه الخسائر ، انها قدرت على النحو التالي :

١) امراض انتاج وعجول التسمين	٦٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه
٢) امراض تناسلية وعقم	٢٢٠,٤١٦,٠٠٠ جنيه
٣) امراض طفيلية وديدان كبدية	٢٨١,٠٦١,٠٠٠ جنيه
٤) امراض دواجن	٨٣,٣٤٥,٠٠٠ جنيه

الجملة ٦٤٦,٨٢٢,٠٠٠ جنيه

الامراض الوبائية والمعدية :

ان مكافحة الامراض الوبائية والمعدية فى الحيوان تعد من مسؤوليات الأجهزة المختصة التى عليها ان ترصد وتراقب الحركة الوبائية للأمراض المختلفة ، وهذا الواجب يعتبر من أعمال السيادة ذات الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد القومى حيث ان هذه الامراض تؤدى احيانا الى خسائر اقتصادية جسيمة حتى ان بعض الدول قد تلجأ الى استخدامها فى حروبها ضد دول أخرى .

ومن هنا تبرز أهمية القوانين التى تسنها الدول لحماية ثرواتها الحيوانية فى الداخل ، وحمايتها من الامراض الوافدة من الخارج . وتختلف امراض الحيوان باختلاف فصائل الحيوان ومسببات الامراض المعدية ذاتها .

وقد تكون هذه الامراض وبائية تظهر فى صورة أوبئة محلية او اوبئة تجتاح نولا عديدة فى وقت واحد ، او تكون امراضا معدية متوطنة أو امراضا معدية وافدة تتسرب الى داخل البلاد بطريقة أو بأخرى . ومن اهم الامراض المعروفة فى مصر ذات التأثير الاقتصادى على الثروة الحيوانية :

مرض الطاعون البقري ، ومرض الحمى القلاعية ، ومرض حمى الوادى المتصدع ، والأمراض المشابهة للطاعون البقري كاسهال الأبقار الفيروسي والتهاب الأنف والقصبه الهوائية فى الأبقار ومرض البارافيلوز ٢ وأمراض العجول حديثة الولادة .

ومن اهم اسباب نفوق العجول حديثة الولادة الامراض التى تتسبب عن أنواع النقص الغذائى ، وبخاصة عند استعمال بدائل ألبان غير مناسبة فى تغذيتها ، ومنها نقص ملح الطعام واليوتاسيوم والمغنسيوم والكالسيوم والفوسفور وفيتامين د وفيتامين أ. ولوقاية العجول حديثة الولادة من هذه الامراض ينبغى العناية بتغذية الأمهات أولا وبخاصة فى

المراحل الأخيرة من الحمل ، ثم اضافة العناصر الغذائية الهامة الى بدائل الألبان المستخدمة فى تغذية هذه العجول الرضعية على هيئة اضافات الى أعلاف تزيد من قيمتها الغذائية وتجعلها غنية بالمعادن والفيتامينات والعناصر الغذائية النادرة .

كذلك يكثر نفوق العجول حديثة الولادة نتيجة اصابتها بأمراض تسببها احياء ميكروبيولوجية مختلفة من البكتريا أو الفطريات او الفيروسات . فمن الامراض البكتيرية الاسهال الناتج عن الاصابة بالميكروب القولونى والاسهال الناتج عن ميكروب السالمونيلا ومرض الدفتريا والتهاب الفم التنتري والاصابة بالبكتريا اللاهوائية ومرض التهاب السرة . ومن الامراض الفيروسية التى تسبب نفوقها الاصابة بفيروس (الروتا) ، والاصابة بفيروس (كورونا والبارفو) والاصابة بمجموعة فيروسات (أدينو) و (أيو) .

وقد ثبت ان استعمال لقاح ال بى . سى . جى ، فى تحصين عجول التسمين ينشط الجهاز المناعى للحيوان بصفة نوعية وغير نوعية ، فتتحول الصور الاكلينيكية للأمراض الى صور تحت الاكلينيكية . ودلت التجارب العملية والملاحظات الحقلية على فاعلية هذا اللقاح فى أمراض جذري الأغنام وحمى الوادى المتصدع وطفيليات الدم والأمراض التى تنشأ عن الاصابة بالسالمونيلا .

ومن النتائج المتوقعة لاستعمال لقاح ال بى . سى . جى . عند تعميمه بالجمهورية ما يأتى :

- زيادة لحوم التسمين فى مصر .

- تقليل استيراد عجول حية للذبح والتسمين .

-زيادة الدخل القومى من الثروة الحيوانية بمقدار ٣٨ مليون جنيه تقريبا ، بينما يتكلف برنامج تعميم التلقيح نصف مليون جنيه فقط هذا وترتبط الخسارة الاقتصادية الناتجة عن الأوبئة أو الأمراض الوافدة بظهور المرض بشكل وبائى مما يجعل التحصين الدائم ضد هذه الأمراض أمرا لا غنى عنه .

الامراض التناسلية (العقم والاجهاض)

من المعروف أن التوسع الأفقى فى تربية الحيوان يكون دائما على حساب غذاء الانسان . لذلك كان التوسع الرأسى هو الحل المثالى لزيادة انتاجية الماشية المصرية من اللحوم والألبان مع وضع حلول جذرية لأهم المشاكل التى تعوق الانتاج والتى من أهمها : انخفاض الإخصاب وسببه الأساسى الأمراض التناسلية المعدية .

السل واللسان الأزرق والاسهال الفيروسي المعدى والحمى القلاعية والتسمم الدموى .

وهناك احتياطات لا بد منها لوقاية الثروة الحيوانية من كل هذه الأمراض ، فى مقدمتها دقة التشخيص ، والفحص الدورى ، واتخاذ الحيلة فى عمليات التلقيح ، وعند اضافة ماشية جديدة ، ومراعاة الشروط البيطرية والتحصين باللقاحات الواقية ، وإحكام الرقابة على ارساليات السائل المنوى المجمد المستورد من الخارج والذي ثبت أن أغلب مسببات الأمراض التناسلية يمكن أن تعيش فيه لسنوات عديدة .

أما ثانى العوامل البيئية فهو التغذية وهى لا تعتبر من العوامل التى تؤثر على الحالات الفردية المترددة دائما ، الا أن هناك علاقة مؤكدة بينها وبين ضعف الاخصاب فى قطعان الماشية ، وهى فى دول أوربا تعتبر جزءا مسئولاً ومشاركا فى مشكلة العقم المؤقت طبقا لأسباب قائمة على أسس علمية ثابتة .

ومن العوامل البيئية أيضا ، مشكلات الرعاية وعوامل الظروف الجوية .

ثالثا : عوامل فسيولوجية تتعلق بدورة الشبق ، وتأثير الهرمونات فى حدوث الخلل التناسلى وانخفاض الاخصاب .

هذا وقد اثبتت الدراسات الميدانية فى مصر ان حوالى ٦٪ من الأبقار والجاموس مصابة بمرض الإجهاض المعدى ، مما يشكل خسارة إجمالية فى قيمة الحيوان نتيجة لهذا المرض تقدر بنحو ٣٧,٥٠٠,٠٠٠ جنيه ، كما أن الخسارة الاجمالية نتيجة الإجهاض تقدر بحوالى ١,٨٠٠,٠٠٠ جنيه ، والخسارة الناتجة عن نفوق العجول التى تولد من امهات مصابة بهذا المرض تقدر بمبلغ ١,٨٠٠,٠٠٠ جنيه ، والخسارة فى الانتاج بسبب مرض البروسيلة تقدر بمبلغ ٣,٦٠٠,٠٠٠ جنيه ، كما ان اجمالى الخسارة فى عائد الالبان ٩,٤٥٠,٠٠٠ جنيه . هذا بخلاف الخسائر غير المنظورة التى تتمثل فى انتشار المرض بين حيوانات أخرى سليمة والعدوى المشتركة التى تصيب الانسان وتكاليف العلاج المستخدم للانسان والحيوان .

كذلك تؤكد نتائج البحوث ان التقدير الاجمالى للخسارة الناتجة عن الخلل التناسلى والانتاجى فى الأبقار والجاموس فى مصر يقدر بحوالى ٢١٨,٠٨٤,٥٤٠ جنيه كما هو واضح من الجداول التالية أما الحقائق

وقد ثبت ان الطلائق ذات القدرة الاخصابية العالية من الممكن ان تحقق ١٠٠٪ من البويضات المخصبة فى الاناث ، وان نسبة الفقد فى الاخصاب تتمثل بنسبة محددة فى الموت المبكر للأجنة ، بينما فى الطلائق ذات القدرة الاخصابية الضعيفة تتمثل نسبة الفقد فى عدم القدرة على الاخصاب أصلا ، بالاضافة الى الموت المبكر للأجنة . اما بالنسبة للاناث فقد اتضح ان العجلات التى تلقح لأول مرة غالبا ما تعطى معدل اخصاب يقترب من ١٠٠٪ عندما تستخدم الطلائق ذات القدرة الاخصابية ، وأن هناك فارقا بين العجلات التى تلقح لأول مرة والعجلات المترددة والاناث الكبيرة العمر . ويتجلى ذلك الفارق عندما تستخدم الطلائق ذات القدرة الاخصابية العالية ويتلاشى عند استخدام الطلائق ذات القدرة الإخصابية الضعيفة ، وانه فى الاناث المترددة والعجلات المترددة تكاد تكون نسبة الفقد متساوية ، وتتمثل اعلى نسبة للفقد فى الخلل الاخصابى أو الموت المبكر للأجنة .

وعلى أساس النتائج البحثية المعترف بها يقتضى الأمر اختيار الاناث والطلائق للارتقاء بالانتاج الذى يتمثل فى الحصول على وليد فى كل عام وما يصاحبه من انتاج فى اللبن .

والأسباب التى تؤدى الى ضعف الاخصاب - وما يؤثر عليها من عوامل - تنقسم الى ما يأتى :

أولا - عوامل وراثية ومنها تزاوج الأقارب وما قد يتداخل معه من عوامل بيئية او عوامل حيوية محيطية .

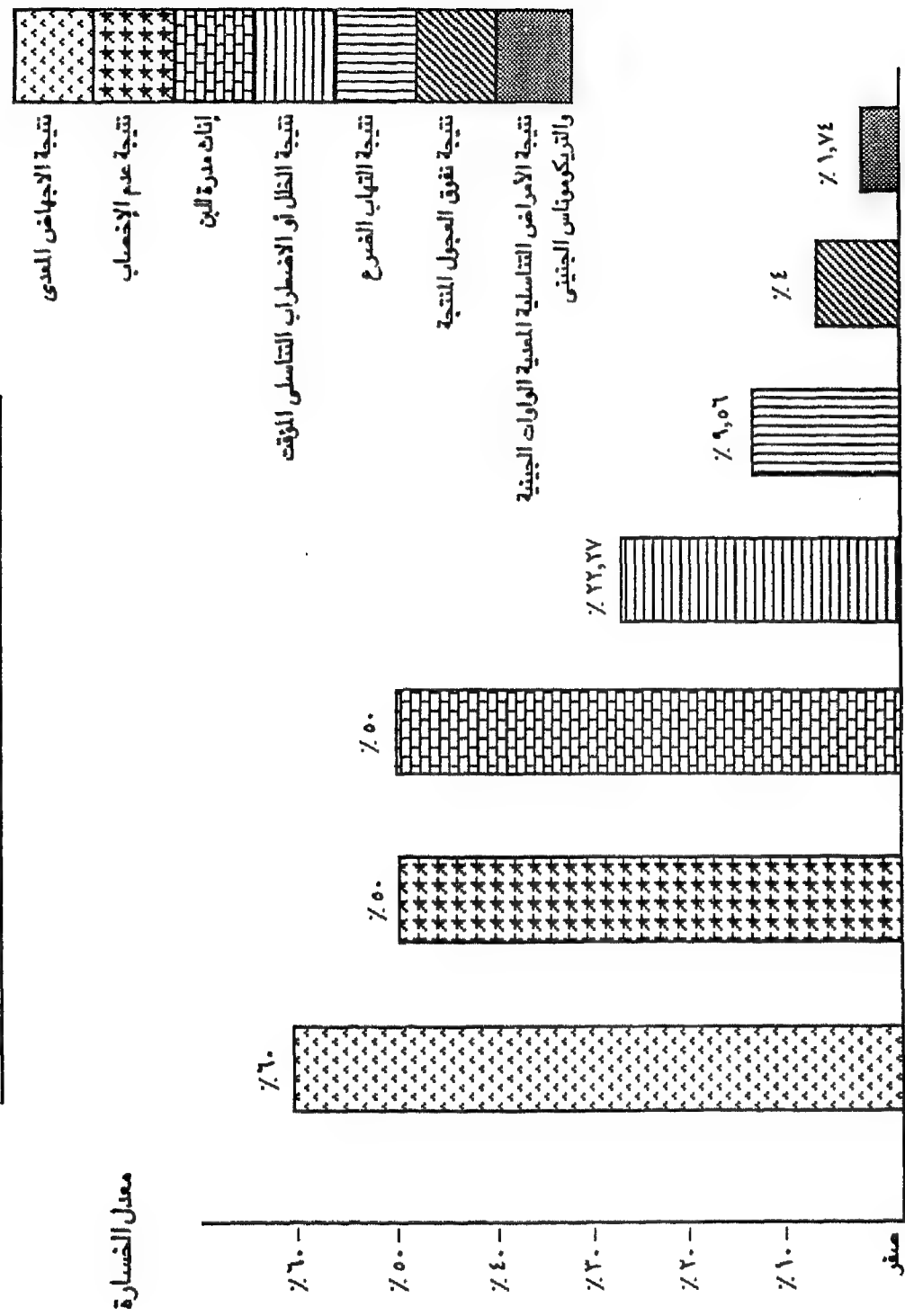
ثانيا - عوامل بيئية تنحصر فى مجموعة من الأسباب ، أولها الأمراض التناسلية المعدية التى تصيب الجهاز التناسلى ، وتنحصر فى :

× أمراض نوعية منها ما يسبب العقم أو انخفاض معدلات الاخصاب أو . العقم المستديم . أحيانا ، مثل التريكوموناس والكامبيلولياكتر والالتهاب النفطى التقرحى الفيروسي والميكوبلازما ، ومنها ما يسبب الإجهاض مثل البروسيلة والبكتوسبيريا وحمى الوادى المتصدع والليستيريا والتوكيلازما .

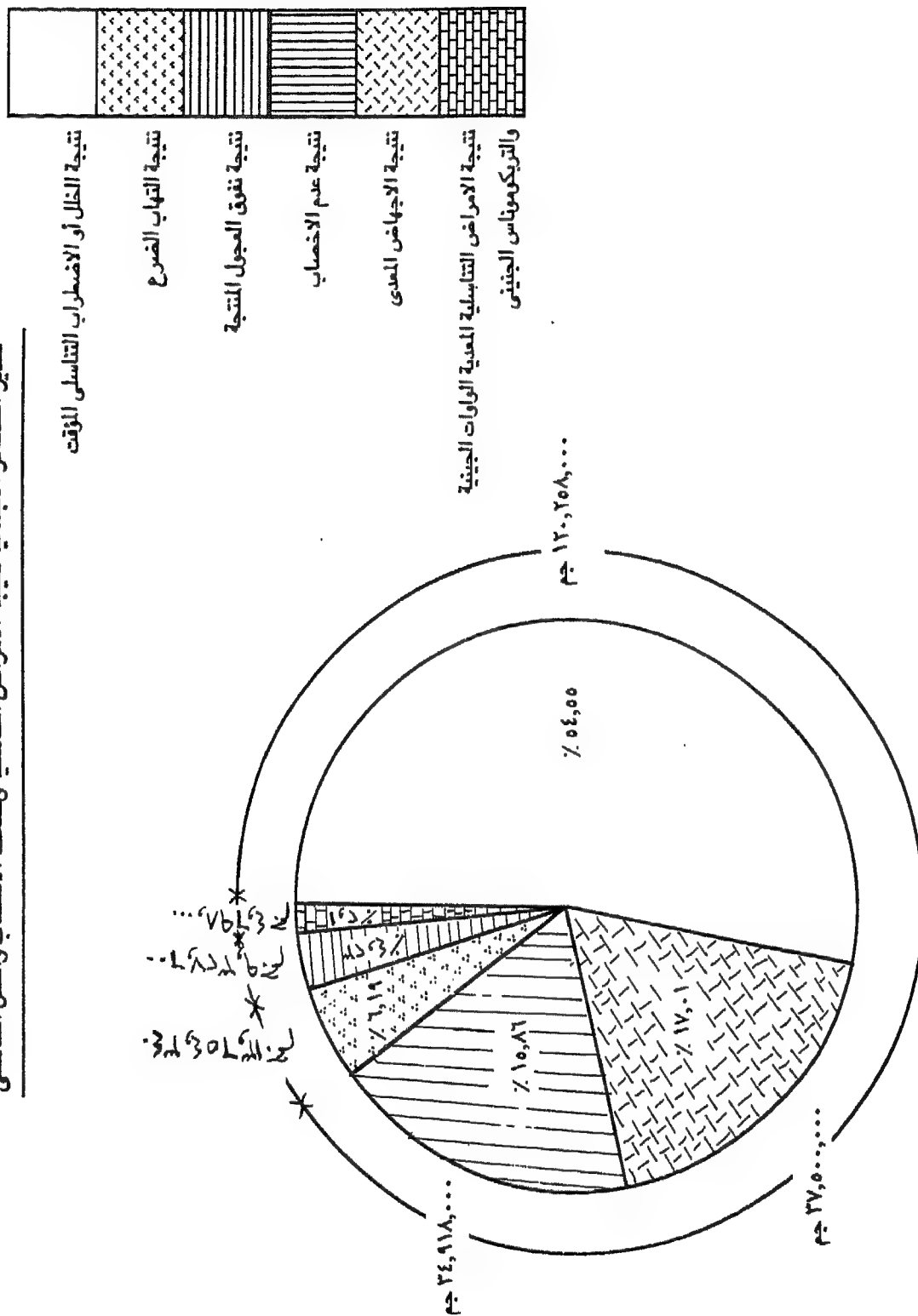
× أمراض غير نوعية قد تحدث العقم أو الإجهاض أحيانا مثل السالمونيلا والفطريات وميكروب السيديموناس والكوريني وبعض الأمراض الفيروسية .

× أمراض أخرى قد يصحبها ضعف عام وارتفاع فى درجة الحرارة مما يساعد على حدوث الإجهاض فى بعض الحيوانات مثل

تقدير الخسائر نتيجة الأمراض التناسلية وضعف الأعصاب والخلل التناسلي



تقدير الخسائر الاجمالية نتيجة الامراض التناسلية وضعف الاعصاب والخلل التناسلي



اجمالى الخسائر التقديرية نتيجة الأمراض التناسلية وضعف الاخصاب والخلل التناسلى

سبب الخسارة	معدل الخسارة	عدد الحيوانات المتأثرة	مقدار الخسارة	مقدار الخسارة الاجمالية
نتيجة الاجهاض المعدى	٦٠ %	١٥٠.٠٠٠ رأس	٢٥٠ جنيه فرق الثمن بين سعر التربية والذبح	٣٧.٥٠٠.٠٠٠ جنيه
نتيجة الامراض التناسلية المعدية لوارث الهجنة والتركيز وناسالجنينى	١,٧٤ %	٥٢,٢٠٠	٩٠ جنيه تكلفة تغذية ورعاية لمدة ٣ أشهر	٤,٦٩٨,٠٠٠ جنيه
نتيجة الخلل أو الاضطراب التناسلى المؤقت	٢٢,٢٧ %	٦٦٨,١٠٠	١٨٠ جنيه تكلفة تغذية ورعاية لمدة ٦ أشهر	١٢٠,٢٥٨,٠٠٠ جنيه
نتيجة عدم الاخصاب	٥٠ %	١,١٦٥,٩٥٠	٣٠ جنيه تكلفة تغذية ورعاية لمدة شهر واحد	٣٤,٩٧٨,٥٠٠ جنيه
اناث مدرة اللبن (من الاناث العشار)	٥٠ %	٥٨٢,٩٧٥	٢٤٥ جنيه	١٣,٦٥٤,٣٤٠ جنيه
نتيجة التهاب الفروع	٩,٥٦ %	٥٥,٧٣٢	انتاج ٧٠٠ لتر لبن × ثمن اللتر ٢٥ قرش	٩,٣٢٧,٦٠٠ جنيه
نتيجة نفوق العجول المنتجة	٤ %	٤٦,٦٣٨	٢٠٠ جنيه	٩,٣٢٧,٦٠٠ جنيه
اجمالى الخسارة				٢٢٠,٤١٦,٤٤٠ ج

الخاصة بالكفاءة الانتاجية فيمكن تلخيصها فيما يأتى:

× ان الجاموس المصرى يعتبر فى المقام الأول من حيث ضرورة التوسع والتطوير فى انتاجيته لما يتميز به من انخفاض فى تكلفة انتاجيته اللبن ومقاومته العالية لأمراض البيئة المحلية والتنوعية المتنازة لألبانه .

× أن الابقار الفريزيان لايمكنها ان تنافس الجاموس المصرى وبخاصة المحسن منه فى اقتصاديات انتاج اللبن .

× ان الاهتمام بالكيف أجدى من الاهتمام بالكم فى تربية الماشية .

× ان الاداة السريعة لتطوير انتاجية حيوانات المزرعة من حيث نشر التراكيب الوراثية ذات الانتاجية العالية لا تتأتى الا باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة عن طريق التلقيح الصناعى .

الامراض الطفيلية

ثبت ان الطفيليات فى مصر تلعب دورا هاما فى اصابة الحيوانات المختلفة بأمراض خطيرة تؤثر على انتاجيتها تأثيرا مباشرا، وتؤدى الى خسائر اقتصادية جسيمة .

فجملة الخسارة فى اللحوم والألبان من الاصابة بالديدان الكبدية فى الابقار والجاموس والماعز تقدر بحوالى ١٩٠,٥٠٠,٠٠٠ جنيه .

وجملة الخسارة فى الألبان من الاصابة بطفيليات الدم الأولية فى الابقار تقدر بحوالى ١٩,٥٠٠,٠٠٠ جنيه .

وجملة الخسارة فى اللحوم والصوف من الاصابة بنقف الأنف فى الأغنام تقدر بحوالى ٥٦,٥٠٠,٠٠٠ جنيه .

وجملة الخسارة فى اللحوم من الاصابة بمرض سنيورس الأغنام تقدر بحوالى ٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه .

وتقدر الخسارة فى اللحوم من اصابة الجمال بمرض الفيلاريا بحوالى ٣,٨٢٢,٠٠٠ جنيه .

وتقدر الخسارة فى اللحوم والصوف من الاصابة بالجرب فى الأغنام والجمال بحوالى ٥,٢٣٩,٠٠٠ جنيه .

ويتضح من النتائج البحثية أنه إذا تم الاهتمام بمقاومة هذه الطفيليات على المستوى العام فى مصر لأمكن التخلص من كثير من معوقات الانتاج وبذلك يتحقق الاكتفاء الذاتى منه ، بل ونعمل على

تحسين نوعية الصوف المنتج حاليا بما يهيئنا تدريجيا للاستغناء عن استيراده من دول أخرى .

ولن يكون ذلك مكلفا لصاحب الحيوان أو للمربى من حيث التغذية والأعلاف ، حيث ان هذه الطفيليات التى تصيب الحيوان تستهلك نسبة كبيرة من غذائه المهضوم ، وعلى ذلك توفر مقاومتها هذا الفاقد من الغذاء فيستفيد الحيوان استفادة كاملة من كميات الغذاء التى تقدم له دون حاجة الى زيادة .

وتجدر الاشارة الى أن طفيل الديدان الكبدية الذى يصيب الانسان ايضا الى جانب الحيوان أصبح يهدد صحة الفلاح المصرى ، ذلك أنه ثبت - من أبحاث ودراسات معهد البحوث الطبية بالاسكندرية ، وفى سنة ١٩٨٥ بقرية أبيس - أن نسبة الاصابة بين الأدميين هى ٢,٣٪ من سن ٢٠ - أقل من ٤٥ سنة ، و١,٩٪ من سن ٤٥ - أقل من ٦٠ سنة ، و١٪ أقل من ١٥ سنة ، مما يبين الأهمية القصوى لعلاج الحيوان من هذا الطفيل لمنع انتقال عواه للانسان .

أمراض الدواجن

هناك نمطان اساسيان لانتاج الدواجن فى مصر :

× النمط التقليدى (الريفى) ويتمثل فيما يربيه الفلاحون فى قراهم من دواجن ، ورغم بدائية هذا النمط من الانتاج وما له من عيوب الا أن سهولته وانخفاض تكلفته تجعل من الضرورى عدم اهماله ، حيث كان له الفضل حتى اوائل الستينات فى تغطية الجزء الأكبر من الانتاج المحلى من الدواجن والبيض فى مصر .

× النمط الحديث (المكثف) ويقوم به القطاعان العام والخاص وهو يمثل الجهد المنظم للوصول الى الاكتفاء الذاتى من لحوم الدواجن والبيض .

وفى عام ١٩٨٠ بلغ عدد المزارع الخاصة التى تعمل فى الانتاج المكثف للدواجن ما يقرب من ثلاثة آلاف مزرعة ، وصلت الى ما يزيد على ١٢ ألف مزرعة فى عام ١٩٨٤ ، و١٨ ألف مزرعة عام ١٩٨٦ .

وينتج القطاع العام (حسب احصاءات ١٩٨١) حوالى ١٨.٧٥ ٪ من اجمالى انتاج لحوم الدواجن ، و ١٤ ٪ من اجمالى انتاج البيض ، بينما ينتج القطاع الخاص وقطاع الاستثمار نحو ٥٧,١٥ ٪ و ٢٨,٤ ٪

من اجمالي انتاج هاتين السلعتين .

وتدل التقارير الخاصة بانتاج لحوم الدواجن والبيض في مصر على تضاعف كميات الانتاج خلال السنوات العشر الأخيرة .

وبرغم الزيادة في معدلات انتاج الدواجن والبيض خلال العقد الماضي بمتوسط قدره ٤.٥ ٪ للدواجن و ٤.١ ٪ للبيض سنويا ، فان نمو الطلب قد زاد بمعدلات أكبر نتيجة لزيادة متوسط دخل الفرد وللآثار الاستبدالية للاستهلاك بين أنماط اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن .

وتلعب أمراض الدواجن دورا هاما في تدنى الانتاج المحلي للدجاج بالمقارنة بالتربية المكثفة سواء بالنسبة لدجاج البيض أم بالنسبة لأمهات دجاج اللحم . وهذا التدنى يرجع أساسا الى عوامل البيئة والعوامل الوراثية .

ومن أهم العوامل البيئية الامراض التي تتعرض لها الطيور خلال فترة التربية والانتاج ، وكذلك الغذاء وجودته ، وإدارة المزرعة وكفافتها . وتشمل أمراض الدواجن نسبة تقدر بنحو ٥٠ ٪ من مجموع العوامل البيئية مجتمعة .

فبالنسبة لانتاج دجاج اللحم، هناك خسائر في الاعداد تقدر بنحو ٤.٥ ٪ نتيجة لارتفاع نسبة النافق خلال الدورة الانتاجية، ونحو ٢١ ٪ نقص في الوزن الحى عند التسويق على عمر ٥٠ يوم، ونحو ٤٠ كجم دجاجة فاقد في استهلاك العلف، وتقدر القيمة الاجمالية للخسائر الناجمة عن تدنى الانتاج في دجاج اللحم عام ١٩٨٥ بنحو ١٣٢ مليون جنيه .

وبالنسبة لانتاج دجاج البيض، فهناك نحو ١٢ ٪ خسارة في الاعداد نتيجة لارتفاع نسبة النافق خلال فترتي التربية والانتاج (٧٢ اسبوعا) ونحو ٣٦ بيضة/ دجاجة نقص في انتاجية البيض خلال فترة الانتاج (٥٢ اسبوعا) ونحو ٣ كجم/ دجاجة نقص في اجمالي وزن البيض المنتج طوال فترة الانتاج، ونحو ٦ كجم/ دجاجة فاقد في استهلاك العلف خلال فترتي-التربية والانتاج. وتقدر القيمة الاجمالية للخسائر الناجمة عن تدنى الانتاج في دجاج البيض عام ١٩٨٥ بنحو ٣٢ مليون جم .

اما بالنسبة لانتاج أمهات دجاج اللحم فان التدنى في الانتاج يقدر بنحو ٨ ٪ فاقد في اعداد الطيور نتيجة لارتفاع نسبة النافق خلال

فترتي التربية والانتاج (٦٥ أسبوعا) ، ونحو ٢٥ بيضة / دجاجة نقص في انتاجية بيض التفريخ ، ونحو ٢١ كتكوت / دجاجة نقص في اعداد الكتاكيت الفاقسة . وتقدر القيمة الاجمالية للخسائر الناجمة عن تدنى الانتاج في دجاج الأمهات عن عام ١٩٨٥ بنحو ٢ مليون جم .

ومن ذلك يتضح أن اجمالي الخسائر المادية الناجمة عن تدنى الانتاج المحلي للدجاج تحت ظروف التربية المكثفة عام ١٩٨٥ تقدر بنحو ١٦٦.٥ مليون جنيه .

وبوجه عام يتأثر انتاج الدجاج تبعاً للتركيب الوراثي ، كما يتأثر ايضا بعوامل البيئة التي يربى فيها .

وتؤثر الأمراض موضوع هذا التقرير بنصيب يقدر بنحو ٥٠ ٪ على الأقل - من مجموعة العوامل البيئية مجتمعة - على انتاجية وأداء الدجاج تحت الظروف المحلية ، أى ان نحو نصف اجمالي الخسائر المادية الناجمة عن تدنى الانتاج المكثف للدجاج تحت الظروف المحلية وقدرها ٨٢.٢٥ مليون جم عام ١٩٨٥ يرجع الى تأثير الأمراض ، خاصة المعدية منها .

وتؤثر عدوى الامراض بدرجات متفاوتة في انتاجية الدجاج وبالتالي في اقتصاديات الانتاج ، وذلك عن طريق ارتفاع معدلات النفوق ، وسوء أو تأخر النمو وانخفاض مستويات الأوزان عند التسويق ، وزيادة معامل التمويل الغذائي ، وانخفاض القيمة التسويقية للذبائح والبيض وانخفاض مستويات إنتاج البيض ونسب الإخصاب والفقس .

وهناك ٢٥ مرضا من الأمراض الشائعة الانتشار بين الدجاج في جمهورية مصر العربية ، بعضها يعتبر من الأمراض المستوطنة والآخر من الأمراض الوافدة حديثا على البلاد .

وتعتمد بول العالم المنتجة للدجاج في مقاومة هذه الامراض والوقاية منها أساسا على استخدام اللقاحات النوعية ، بجانب تطبيق القواعد الصحية العامة في مزارع الانتاج .

وتؤثر عدوى الأمراض بدرجات متفاوتة في انتاجية الطيور وذلك عن طريق :

- زيادة معدلات النافق .

- سوء النمو أو تأخره وانخفاض مستويات الأوزان عند الذبح وزيادة معدل التحويل الغذائي .

- انخفاض القيمة التسويقية للذبائح والبيض .

- انخفاض مستويات إنتاج البيض ونسب الإخصاب والغقس .

ومن أخطر الأمراض الشائعة في مصر والتي تصيب الدواجن :
مرض النيوكاسل والالتهاب الشعبي المعدى ، والتهاب الحنجرة والقصبه
الهوائية المعدى ، وجدري الدجاج ، والمرض التنفسي المزمن ، وعدوى
الميكروبات المعوية ، وكوليرا الدجاج ، والزكام المعدى ، وزهري الدجاج
وغيرها من الأمراض .

ويتخذ العديد من هذه الأمراض - وخاصة الفيروسية منها -
الصورة الوبائية سريعة الانتشار والتي لا تكفى الاحتياطات الصحية
العامة وحدها للوقاية منها .

الأمراض المشتركة

ترجع أهمية هذه الأمراض الى حقيقتين :

x انها تصيب الادميين حيث يعتبر أكثر المعرضين للإصابة بها
العاملون في قطاع الثروة الحيوانية (البيطريون والزراعيون والعاملون
في المزارع وفي صناعات المنتجات والمخلفات الحيوانية) وكذلك
المواطنون من مستهلكي المنتجات الغذائية ذات الأصل الحيوانى .

x أن معظمها أمراض قطاعان ، ولذلك فإنها في مصر تشكل خطرا
كبيرا على المشروعات الجديدة للثروة الحيوانية والأمن الغذائى والتي
تقوم على التربية الحديثة المكثفة والتي تعتبر من أساسيات خطط التنمية
الاقتصادية في مصر حاليا .

وقد ثبت علميا ان هذه الأمراض تقلل إنتاج الانسان أو الحيوان
المصاب بها بما لا يقل عن ٢٥٪ ، ويرتبط على ذلك خسائر واضحة في
الإنتاج القومى العام ولذلك فإن مكافحة هذه الأمراض المشتركة التي
ثبت انتشارها في مصر بنسبة عالية يمكن أن تؤدي الى تلافى هذه
الخسارة .

على أن الحالات المسجلة للإصابة بالأمراض المشتركة التي تنتقل
من الحيوان الى الانسان لا تمثل الا نسبة قليلة جدا من الواقع الفعلى
الحقيقى .

كما ان هذه الأمراض تتناول الجانبين أحدهما الانسان والآخر
الحيوان ، وإذا كان قد أمكن اجراء بعض الحصر الجزئى المحدود
لحساب الخسائر الاقتصادية في الحيوانات ، فإن الخسائر في الانسان
- بصفة عامة - يصعب تقديرها ، حيث تتناول جوانب عديدة منها :

- الفاقد في الوقت نتيجة انقطاع المريض عن عمله .

- الفاقد الانتاجى البشرى نتيجة انخفاض الطاقة الانتاجية
للمريض .

- الفاقد من العمالة النسبية نتيجة حدوث وفيات من الأعمار المنتجة .
- التكلفة المالية للتشخيص والعلاج وإنشاء المستشفيات والمعامل وما
يتكلفه المريض خلال أيام المرض من أعباء مالية على الدولة وعلى
أسرته .

- تأثير انتشار هذه الأمراض على السياحة في مصر . كما حدث
عندما انتشرت شائعة تلوث مياه الشرب والأغذية في مصر وما أدى اليه
من انخفاض الإقبال السياحى .

- التأثير على سمعة الصادرات المحلية المصرية الى الدول الأخرى .
ولاشك ان مكافحة الامراض المشتركة في مصر تقلل من احتياجاتنا
للاستيراد من الخارج .

ويمكن ان نذكر - على سبيل المثال لا الحصر - الخسائر المترتبة
على مرضين فقط من قائمة الأمراض المشتركة ، والتي تتضمن أمراض
السل والبروسيللا والكلب والحوصلات المائية والشريطية والرفث فالى
والحمى القلاعية والحمى الفحمية والتيتانوس والتريكنيلا والليشمانيا
والتوكسوبلازما والديدان الشريطية والتسمم الغذائى وغيرها .

فقد بلغت خسائر الإصابة بالسل في عام واحد ٢,٩٩ مليون جنيه ،
وخسائر الإصابة بالبروسيللا ٢٧,٥٠٠ مليون جنيه .

فيكون الاجمالي العام للخسائر نتيجة المرضين هو ٤٠ مليون جنيه
تقريبا في الحيوان فقط دون حساب الخسارة في الادميين ، ومع
ملاحظة ان هذه الخسائر لا تمثل الصورة الكاملة للخسائر الناجمة عن
الأمراض المشتركة ككل ، وذلك لأن الأمراض المشتركة - بصفة خاصة -
لا تخضع لنظام تسجيل دقيق في مصر حتى الآن ، ويصعب تشخيصها
بدقة .

التوصيات :

وعلى ضوء الدراسة السابقة وما دار حولها في اجتماع المجلس من
مناقشات يوصى بالآتى :

توصيات عامة :

وتقوم على الركائز الآتية :

x تعديل التشريعات القائمة بهدف اخضاع ما يخص الوقاية
والعلاج من أمراض الحيوان - بما في ذلك الأنوية البيطرية - لوزارة

الزراعة بوصفها الجهة المسئولة بصفة رئيسية عن الانتاج الحيوانى .
مع اعطاء المزيد من الاختصاصات وتحديد مسئوليات معينة للطبيب
البيطرى بحيث يساهم مساهمة ذات فاعلية فى الوقاية والعلاج .

× ان يكون تمويل الخدمات البيطرية وفقا لما يلى :

- انشاء صندوق تأمينى عام بقانون ، له فروع فى المحافظات ،
ويقوم كل صندوق محلى بتحصيل رسم علاجى عن كل حيوان ، ويكون
تحت اشراف المحافظ ويديره مجلس تابع للادارة البيطرية بالمحافظة
على أن تسدد ١٠٪ من حصيلته الى صندوق التأمين العام بوزارة
الزراعة لتكوين احتياطى يصرف منه فى حالة الطوارئ بالمحافظات
التي لا تكفى حصيلة صناديقها لمواجهتها .

- انشاء شركات تأمينية تتكفل بهذه العملية وتقوم بكل ما يلزم
للعلاج الجامعى (أدوية ، لقاحات ، امصال ، مكافآت للأطباء.....)

كما يمكن ان تقوم بذلك شركات التأمين الحالية بضمان بنك
التسليف والائتمان الزراعى حيث انها تتولى عمليات التأمين المختلفة
بالفعل على أساس خبرة متراكمة بدلا من انشاء كيانات تأمينية جديدة
مع ما يتطلبه ذلك من انفاق وجهد .

على أن انشاء مثل هذه الصناديق التأمينية أو شركات التأمين لا
يفنى عن تكاتف الجهود الذاتية فى مكافحة الأمراض الحيوانية وتدبير
الأموال اللازمة لمقاومتها لما تسببه هذه الأمراض من خسارة قومية
للثروة الحيوانية .

× وضع استراتيجية خاصة بالسياسة الدوائية البيطرية على النحو
التالى :

- انشاء معهد قومى لمعايرة وضمان سلامة وفاعلية اللقاحات
المستوردة والمحلية والأدوية البيطرية .

- انشاء وحدة بحوث تطبيقية بالاشتراك مع الهيئة العامة للخدمات
البيطرية وكليات الطب البيطرى وتقوم ايضا بتقييم أثر وفاعلية اللقاحات
بعد استعمالها فى الحقل .

- تعديل قرار وزير الزراعة رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٨٤ لينص على وجود
نسب معينة من الأملاح المعدنية والنادرة بعلائق الحيوانات المجترية .

- اجراء دراسات جدوى لتصنيع الدواء البيطرى محليا بدلا من
استيراده عن طريق شركات الدواء (قطاع عام وخاص) لانتاج هذه

الأدوية طبقا لخطة موضوعة على أسس اقتصادية سليمة .
- تيسير اجراءات تسجيل الأدوية البيطرية نظرا لما تواجهه حاليا
هذه العملية من عوائق تحول دون استعمال كثير من الأدوية البيطرية
اللازمة .

توصيات مباشرة :

فى الوقاية من الأمراض الحيوانية وطرق علاجها :

فيما يختص بالأمراض الوبائية والمعدية :

- اجراء وتدعيم الفحوص المعملية المركزية والاقليمية : وذلك لمختلف
الامراض باتخاذ الخطوات التالية :

المعامل الاقليمية :

× تطوير المعامل الاقليمية من حيث امكانتها وهيكلتها .

× تحديث تجهيزات هذه المعامل بالاجهزة اللازمة لسرعة الكشف عن

الامراض وتزويدها بالمواد اللازمة للتشغيل .

× عمل دورات بصفة مستمرة للتدريب على طرق التشخيص .

× تزويد هذه المعامل بالمراجع والنشرات .

المعامل المركزية :

- تدعيم المعامل المركزية من حيث الخدمات التشخيصية بانشاء
وحدة لانتاج المواد المشخصة اللازمة مع تحديث الطرق القائمة - لتأكيد
نتائج المعامل الاقليمية .

انتاج وتطوير اللقاحات:

بان يكون الانتاج على اسس اقتصادية سليمة ، مع تطوير معامل
الانتاج والاهتمام بزيادة كفاءة الانتاج فى الوحدات المختلفة للقاحات
وهى (لقاحات الطاعون البقرى والحمى القلاعية والجدري والأمراض
اللاهوائية وال بى سى . جى ، وطاعون الخيل ولقاحات الطيور
المختلفة ولقاح الكلب) ، وانتاج الامصال اللازمة لوقاية الحيوان مثل
مصل التيتانوس .

ويتطلب ذلك ما يأتى :

× تطوير معامل الانتاج وتحديثها .

× انشاء مزرعة لحيوانات وطيور التجارب اللازمة للانتاج واختبار

جودة الانتاج .

× تطوير التعبئة والتغليف للمنتجات .

وذلك بتكليف الجهات البحثية المختلفة بدراسة مشاكل قطاع الصحة الحيوانية مع ربط هذه المراكز البحثية بالجهات التطبيقية والتنفيذية لاجتاد الحلول المناسبة والسريعة الملزمة لظروفنا الاقتصادية .
مع تطوير أجهزة التسجيل والاحصاء فى مختلف القطاعات فى مجال استخدام الحاسبات الآلية حتى يمكن الحصول على المعلومات المطلوبة فى الوقت المناسب ، وتدريب العاملين على الأساليب الحديثة فى استخدام الحاسبات الآلية ونظم المعلومات.

فيما يختص بالرعاية التناسلية والتلقيح الصناعى :
وذلك بوضع :

- خطة عامة للنهوض بالأبقار تنفذ على مرحلتين :
المرحلة الأولى :

باستيراد سائل منوى مجمد من الخارج ذى صفات وراثية محددة تتمثل فى سرعة النمو وزيادة انتاج اللبن واللحم بكميات كبيرة ولدة تقل عن ثلاث سنوات لاستخدامه على نطاق واسع خاصة فى محطات التربية التابعة لوزارة الزراعة والهيئات العامة والخاصة ومشروع المزارع الصغيرة وغيرها لزيادة سرعة نشر هذه التراكيب الوراثية فى الاناث والذكور المنتجة .

المرحلة الثانية :

تتم بانتخاب طلائق محسنة من المنتج محليا بالمرحلة الاولى وتوزيعها - بعد ثبوت خلوها من الامراض التناسلية المعدية واجتيازها اختبارات الكفاءة التناسلية - على مراكز التجميد المختلفة والاماكن التى تتطلب ذلك ، مع تجميد السائل المنوى وتوزيعه على نطاق واسع بالحقل ، وتبادل الطلائق بين المراكز المختلفة ومحاولة استخدام الطلائق المتميزة فى عمليات التلقيح الصناعى .

خطة عامة لتحسين الوراثة فى الجاموس :

وتعتمد هذه الخطة فى المقام الأول على الاختيار والانتقاء من القطعان المحلية . وتشارك فى وضعها الجهات والقطاعات المختلفة المتخصصة ، أسوة ببعض الدول المتقدمة فى هذا المجال .

وتشمل الخطة المستهدفة البرامج التالية :

× برنامج شامل للتسجيل وجمع البيانات .

× برنامج شامل للتلقيح الصناعى .

× اجراء المزيد من الدراسات عن تطوير اللقاحات المتاحة مما يحقق وفرا فى تكاليف الانتاج مع الزيادة فى الكفاءة الخاصة بالمنتج .
× ان يكون التعامل بين هذه الوحدات من خلال وحدة اقتصادية لكى تتمكن من الصرف على مستلزمات الانتاج او بمعنى اخر يكون التمويل ذاتيا واعادة تكاليف الانشاء الدولة بعد ذلك من العائد السنوى .
اجراءات وقائية :

القضاء على مشكلة لقاء الحيوانات والطيور النافقة فى العراء او فى المجارى المائية ، مما يؤدى الى تلوث البيئة ، وانتشار مسببات المرضية للحيوانات المحيطة بالمنطقة ، وهذا يستدعى :
× قيام الجهات التنفيذية بوضع الضوابط الكفيلة بمنع هذه المسببات .

× وضع البرامج التدريبية والتنفيذية حتى يمكن خلق الكوادر الفنية المدربة فى هذا المجال من الزراعيين والمربين ، وتشديد العقوبة على من لا يلتزم ، مع قيام الأجهزة المعنية بالتخلص السريع من هذه الحيوانات والطيور بالطرق الصحيحة .

× دعم الارشاد البيطرى للزراعيين ، وارشادهم الى افضل الطرق للتخلص من هذه الجثث ، وخلق وعى بين العاملين للإبلاغ عن هذه الحيوانات النافقة .

× انشاء وحدة لتصنيع مخلفات الحيوان فى كل منطقة تنقل اليها الجثث فور الإبلاغ عنها والاستفادة منها فى تصنيع مسحوق العظم ومسحوق اللحوم والجلود وغير ذلك من مواد حيوانية ، وارشاد المزارعين عن كيفية التخلص من المخلفات الأخرى كالروث والأعلاف الملائمة للعلوى .

× اعادة النظر فى القوانين المنظمة للعمل فى هذا المجال وتبسيطها والتأكيد على ضرورة الالتزام بها ، مع تخويل السلطات البيطرية فى المحاجر البيطرية السلطة الكاملة فى اتخاذ القرار لمنع تسرب الأمراض مع الحيوانات والطيور الوافدة ، وكذلك المنتجات الحيوانية التى قد تعمل كذلك على انتقال الأمراض الى الانسان .

× فصل القوانين المنظمة لمكافحة أمراض الحيوان عن القوانين المنظمة للزراعة لاختلاف طبيعة الوقاية والعمل .
ربط البحوث بالمجال التطبيقى :

المعدية والمعوية والرئوية وكذلك الديدان الكبدية وذات الفاعلية الاكيدة
والأمان بالنسبة للحيوان والانسان .
واتخاذ الاجراءات الوقائية الصحية عند اكتشاف الحيوانات المصابة
بالأطوار النامية للديدان الشريطية بنوعها وأكياس اكيثوكوكس واكياس
سنيورس وهريصلات التريكينيل .
طفيليات الدم الأولية :
× طفيليات البابينزيا والتيلريا والتريباتوسا :
باستعمال العقاقير والمستحضرات النوعية الحديثة المضادة له ،
وذات الفاعلية والأمان على الحيوان والانسان .
× الكوكسيديا :
باستعمال العقاقير والمستحضرات النوعية الحديثة المضادة لها
بحانب اتخاذ الاجراءات الوقائية الصحية .
× التكسوبلازما :
بعمل مسح شامل بالفحوص المعملية السيولوجية وغيرها لمعرفة
مدى انتشار هذا الطفيل بين الحيوانات المختلفة وخاصة الاغنام .
ووضع القطعان المشتبه في اصابته تحت رقابة بيطرية محكمة لحين
التخلص من الحيوان المصاب .
مجموعة الطفيليات الخارجية :
القراد : باستعمال المبيدات الحشرية النوعية لكل منها ، وتستخدم
هذه المبيدات اما بالرش او التغطيس .
الجرب والقمل : باستعمال العقاقير والمستحضرات النوعية الحديثة
المضادة لها وذات الفاعلية لها ، والأمان للانسان ، وينطبق ذلك على
جميع انواع النطف في الاغنام والماعز والجمال والابقار والخيول .
فيما يختص بأمراض الدواجن :
- يتم ذلك عن طريق : توفير احتياجات الانتاج من اللقاحات
المختلفة ذات الجودة والكفاءة المالية كما ونوعا عن طريق تطوير ودعم
الانتاج المحلى للقاحات من صندوق خاص لعائد مبيعاتها بأسعار معقولة
ووضع ضوابط الرقابة البيطرية على تداول واستخدام اللقاحات وسن
التشريعات البيطرية اللازمة لذلك .
- توفير الخدمات التشخيصية لأمراض الدواجن والفحوص البيطرية
المختلفة الخاصة بجودة وكفاءة اللقاحات والأعلاف ومكوناتها ومياه

× برنامج شامل لمكافحة الأمراض التناسلية المعدية .
× برنامج شامل لمكافحة أمراض الضرع والنتاج .
× برنامج شامل للتدريب .
وهناك نقاط أساسية يوصى باتخاذ اللازم تجاهها وتتلخص في :
× وقف الاستيراد للماشية من الخارج .
× البدء في تسجيل حيوانات اللبن الأجنبية بتسجيلات خاصة
بالتربية بعد تقييمها .
× استيراد سائل منوى مجمد لانتاج طلائق مصسنة .
× تحسين التراكيب الوراثية للحيوانات المحلية .
× توفير الغذاء اللازم على مدار السنة .
× الاهتمام بالكيف وليس بالكم بالنسبة لتعداد الماشية . والتخلص
من الحيوانات ذات الانتاجية المنخفضة .
× رفع الكفاءة الصحية والتناسلية للحيوانات .
× تدريب الكفاءات العاملة في مجال الانتاج الحيوانى .
× دعم أجهزة الارشاد البيطرى .
× تطوير مراكز وخدمات التلقيح الصناعى .
فيما يختص بالأمراض الطفيلية :
- اجراء مسح شامل لمعرفة مدى انتشار الأنواع المختلفة من
الطفيليات بين الحيوانات ومواسم نشاط كل منها طبقا لخرائط
جغرافية ، وعمل برامج معينة لكل نوع من هذه الطفيليات تناسب بيئة
ومناخ كل محافظة لتنفيذ عمليات المقاومة ، على ان يحدد لكل برنامج
زمن معين للتنفيذ لا يقل عن ثلاث سنوات ، ويتم بعد كل سنة تقييم
العمل الذى أجرى ، ومعرفة ما تم التوصل اليه من نتائج ، وفى نهاية
المدة يتقرر - بناء على ذلك - مدى فاعلية استمرار البرنامج لتحقيق
الهدف من هذه المقاومة .
وان يسبق ذلك اعلام ارشادى فى كل محافظة لتهيئة فكر المسئولين
عن عمليات المقاومة لهذه البرامج وأهميتها .
وان يتم تنفيذ المقاومة لكل مجموعة من الطفيليات على الوجه الآتى :
مجموع الطفيليات الداخلية :
الطفيليات الديدانية :
استعمال العقاقير والمستحضرات النوعية الحديثة المضادة للديدان

- وضع ضوابط لتداول الألبان الخام وتصنيعها ، وتشجيع تداول الألبان المبسترة أو المعقمة ، لضمان خلوها من الميكروبات الضارة .
مع التأكيد على ما سبق ان اوصى به المجلس في دراسته الخاصة بتصنيع اللبن من ضرورة وضع برنامج زمنى تقوم فيه الجمعيات المختصة لتربية الماشية بالمساهمة والاشتراك فى انشاء وحدات بسترة ، وتحديد فيه وزارة التموين نظاما لتوزيع وتسويق اللبن ومنتجاته فى انحاء الجمهورية مع ملاحظة توزيع مصانع ووحدات البسترة والتعقيم جغرافيا لتغطية انحاء البلاد .
- ان تشمل الخطة الخمسية القادمة وما يليها انشاء ثلاجات حفظ وتخزين للمنتجات الحيوانية الغذائية المختلفة من لحوم والبان ومصنعات ونقلها بوسائل صحية بما يكفل سلامة التسويق من الناحية الاقتصادية ، مع ضمان السلامة الصحية لهذه المنتجات خلال انتاجها وحفظها وتداولها .

حول زراعة السلجم فى مصر

تشكل نسبة الانتاج المحلى من الزيت ٢٠٪ من الاحتياجات المطلوبة ، وهذه الفجوة تتسع بتزايد الحاجة الى الزيوت نتيجة للزيادة السريعة فى عدد السكان ، وارتفاع معدلات الاستهلاك عاما بعد آخر . مما يستدعى العمل على تغطية هذه الفجوة بالتوسع فى زراعة المحاصيل الزيتية ، والبحث عن مداخل طمية لزيادة انتاج الزيت بصفة عامة مما يخفف من اعباء الدولة فى هذا المجال .

الشرب وذلك بدعم وتطوير المعامل البيطرية الاقليمية والمعمل المركزى الموجود حاليا عن طريق هنتوق خاص تكون عائداته من مقابل يدفعه المربى نظير الخدمة التى يحصل عليها .

- الرقابة والفحص البيطرى على جودة وكفاءة وسلامة الالبوة والمضادات الوقائية والعلاجية التى تستخدم فى انتاج الدواجن ، سواء المستورد منها أو المصنع محليا ، وسن التشريعات اللازمة لقصر صرف واستخدام الالبوة والمضادات على الطبيب البيطرى .

- إحكام الرقابة والفحص البيطرى على استيراد بيض التفريخ ، وكثاكت البياض والأمهات (عمر يوم) والمركزات والاضافات العلفية كمصادر للأمراض الوباءة .

- سن التشريعات البيطرية اللازمة للتخلص من النافق والنفايات ووضع مواصفات لذلك ، وجعل تنفيذها مشروطا بتجديد رخص المزارع القائمة بعد مهلة محددة ، وكشرط أساسى لاستخراج رخص مزارع جديدة .

- انشاء هيئة أو اتحاد قومى لانتاج الدواجن يكون من مهامه الاساسية التخطيط العام ورسم سياسات الانتاج والتسويق والتخزين والأسعار للمنتجات والخدمات اللازمة والبحث العلمى والمتابعة لصناعة الدواجن ، على أن يضم ممثلين عن نشاطات الانتاج والتسويق والخدمات فى القطاعين الحكومى والخاص وممثلين عن الوزارات المعنية (الزراعة والامن الغذائى ، والتموين ، والاقتصاد) وعن العاملين بالجامعات ومراكز البحوث .

فيما يختص بالامراض المشتركة :

- تنفيذ مشروع لمكافحة مرض التدرن البقرى فى الأبقار والجاموس ومشروع قومى لمكافحة مرض الاجهاض المعدى فى الماشية ، ومشروع قومى لمكافحة الكلاب الضالة ومرض الكلب والاصابة بالحويصلات الشريطية المائية ، وهى المشروعات التى وضعتها هيئة الخدمات البيطرية على المستوى القومى .

وتتكلف هذه المشروعات وفقا للخطة المقدمة من الهيئة العامة للخدمات البيطرية مبلغ ٣٠,٢٦٧ مليون جنيه للخمس سنوات المقبلة وعلى أن تستمر مكافحة هذه الامراض فى برنامج زمنى طويل لمدة ١٠ سنوات أخرى متصلة بتكلفة لا تقل عن التكلفة السابقة .

وفي هذا الاتجاه، قام المجلس بهذه الدراسة استكمالاً لدراسته السابقة في عام ١٩٨٠ عن صناعة الزيوت ومشتقاتها، للاستفادة من ادخال السلجم في الزراعة المصرية بهدف استخراج الزيت الذي ترتفع نسبته في بذور السلجم الى حوالي ٤٤٪. وذلك على ضوء التقارير والابحاث المتاحة عن موقف انتاج هذا الزيت في اوروبا، والقرارات التي اصدرتها دول كثيرة مثل الولايات المتحدة الامريكية وبول غرب اوروبا وكذلك المنظمات الدولية.

والسلجم صنف من اللغت الذي عرفت مصر زراعته منذ عهد الفراعنة، وهو يزرع في البلاد العربية جميعها. ومنذ بداية هذا القرن بدأ استخراج الزيت من بذور السلجم في كندا وغرب اوروبا، واستخدم الزيت في الطعام وصناعة البويات، كما ان الكسب الناتج يعد العصير استخدم علقا للحيوان، الا انه لوحظ ان استخدامه في الطعام له آثار ضارة على صحة الانسان، كما ان الكسب يحتوي ايضا على عناصر ضارة بالحيوان.

لهذا اتجهت الابحاث الى استنباط سلالات تنخفض فيها نسبة العناصر الضارة. وقد تم بالفعل استنباط سلالات جديدة منذ عام ١٩٧٣ يمكن استعمال زيتها بأمان.

زراعة السلجم في مصر :

قامت وزارة الزراعة بتجربة زراعة السلجم في حقول التجارب واعطت نتائج التجارب مؤشرات ايجابية بإمكان زراعته في مصر في العروة الشتوية بنجاح، الا انه قد اثيرت - في الآونة الأخيرة - مناقشات حول هذا الزيت واستخدامه واختلفت الآراء بين مؤيد ومعارض.

وتمثلت الآراء والاتجاهات التي تعارض استخدام زيت السلجم في النقاط الآتية:

× احتواء زيت السلجم علي نسبة من المواد الضارة بصحة الانسان واحتواء الكسب على عناصر ضارة بالحيوان.

× عدم الجدوى الاقتصادية حيث ان متوسط انتاج الفدان من البذرة يبلغ حوالي ٤٠٠ كيلوجرام فقط .

× عدم امكان استخراج هذا الزيت في المصانع المحلية حاليا حيث يحتاج الأمر الى مصانع ذات مواصفات خاصة وتجهيزات من الصلب غير القابل للصدأ.

× احتمال فتح باب الاستيراد للزيت والكسب من الخارج اذا تم انتاج زيت السلجم محليا بنسبة قليلة من المواد الضارة، وقد يحتوي الزيت المستورد على مواد سامة أكثر خطورة، وقد يحدث هذا تحت ظروف ملحة للاستيراد أو غياب الانضباط في عملياته.

كما تتلخص الآراء التي تؤيد استخدام زيت السلجم في ان تخوفات المعارضين من انتاج هذا الزيت كانت واقعا في فترة زمنية سابقة ، انتهت باستنباط سلالات جديدة يمكن استعمال زيتها بأمان، وان استعمال الزيت اصبح سائدا الآن في دول امريكا وغرب اوروبا.

وباستعراض وجهتي النظر المؤيدة والمعارضة فان المجلس يرى الاتجاه الى الاخذ بزراعة السلجم وتصنيعه محليا وذلك أخذا بما يلي:

× الضرورة الملحة للاستفادة من مزايا وخصائص نبات السلجم في مصر لأسباب فنية واقتصادية تتعلق بوجود موضع له في العروة الشتوية وارتفاع نسبة الزيت في البذرة وثبات خواصه لمدة طويلة ووفرة البروتين وارتفاع قيمته الغذائية في الكسب المنتج.

× التوصل الى استنباط اصناف من السلجم خالية تقريبا من المواد الضارة بصحة الانسان والحيوان.

× ان كثيرا من بلاد العالم المتقدمة تستخدم هذا الزيت حاليا بشرط الا تزيد نسبة حمض الايروسيك فيه عن ٢٪ من مجموع الاحماض الدهنية فيه.

× ان تجارب وزارة الزراعة دلت على ان متوسط انتاج الفدان من البذور يبلغ نحو ٩٠٠ الى ١٠٠٠ كيلوجرام في مناطق التوسع الجديدة وان السلجم من الصنف الجديد تبلغ فيه نسبة حمض الايروسيك نصف في المائة فقط.

× ان تقارير المنظمات الدولية المعنية سمحت باستخدام زيت السلجم في تغذية الادميين بشرط عدم تجاوزه نسبة ٥٪ من الحمض الضار.

التوصيات :

وعلى ضوء ما تقدم وما دار في المجلس من مناقشات واتجاه الرأي الى اجراء دراسة مشتركة كاملة في النورة القادمة عن محاصيل البنور الزيتية وانتاج الزيوت من الفاحيتين الاقتصادية والزراعية فانه يوصى بالآتي:

× التوسع في تجارب زراعة السلجم من السلالات التي تحتوي بذورها على زيت به نسبة غير ضارة من حمض اليورسيك والتي سميت «بالصفر المزوج» .

× ان يندرج في العروة الشتوية لامكان تدبير مساحات له، نظرا لصعوبة ايجاد مساحات لزراعتها في العروة الصيفية لوجود محاصيل هامة اثناء الصيف يصعب اختصار مساحاتها مثل القطن والذرة بنوعيهما والارز وفول الصويا والفول السوداني والسمسم والخضر وعباد الشمس.

× ان تكون السلالات التي تزرع عالية المحصول وتكون اسعار البنور مناسبة بحيث تعطى عائدا يتبادل أو يتفوق على المحاصيل البديلة شتاء مثل البرسيم والخضر الشتوية حفزا للمزارعين على زراعته.

× مراعاة ان يستمر الحفاظ علي نقاوة التقاوى المستعملة وعدم تدهورها.

× وضع خطة من الآن في قطاع الصناعة لانشاء مصانع لاستخراج زيت السلجم طبقا لآخر المواصفات الحديثة العالمية او خطوط انتاج في المصانع القائمة حاليا.

× الالتزام الدقيق بمراعاة الشروط الصحية في النقل والتخزين والتوزيع، وان يتم تحديد مسئولية كل من وزارتي الصحة والتموين في هذا الشأن.

× الا يفتح باب استيراد هذا الزيت حاليا على مصراعيه مخافة ان تستورد كميات منه تكون محققة على نسبة مرتفعة من حمض اليورسيك، الأمر الذي يقتضى وضع الضوابط اللازمة بمعرفة الأجهزة المختصة.

× ان سمية الكسب امكن ازالته خلال بعض خطوات التصنيع بحيث لا تضر بصحة الحيوان.

× ان وزارة الصحة المصرية وافقت في يونيو عام ١٩٨٥ على استخدام زيت السلجم في غذاء الانسان على الا تزيد فيه نسبة حمض الايروسيك عن ٢٪ من مجموع الاحماض الدهنية.

الانتاج العالمى :

بلغ الانتاج العالمى من زيت السلجم ١,٥ مليون طن زيت عام ١٩٦٥ وبلغ ٨,١ مليون طن زيت عام ١٩٧٥.

وينتج اساسا في : كندا والصين والهند وباكستان وبنجلاديش وبولندا وفرنسا والسويد والمانيا. وتعتبر كندا اكبر مصدر لبذور السلجم يليها فرنسا والسويد والدانمارك.

واكبر مستورد له اليابان والمانيا الاتحادية.

السوق الأوروبية المشتركة :

بلاد السوق العشر - قبل ضم اسبانيا والبرتغال هذا العام - تنتج نحو ٢ مليون طن من بذور السلجم تعطى اكثر من ٨٠٠ الف طن زيت سلجم من جملة ٩٧٠ الف طن من زيوت البنور الأخرى. وهذه الكمية الكلية تغطى ١٧٪ من الاحتياجات الداخلية لبلدان السوق.

وتشجعا لزراعة السلالات ذات النسبة المنخفضة من حمض الايروسيك والانتخاب المستمر للقضاء على هذا الحمض - تقوم ادارة السوق بتقديم حوافز للباحثين والمزارعين الذين يعملون في هذا الاتجاه. المانيا الغربية :

ولعل أقوى دليل على الانتخاب المتواصل للحصول على بذور ذات سمية لا تذكر أو غديمة السمية أن الاستهلاك الأدمى للزيوت الناتجة من بذور السلجم في المانيا الغربية ارتفع من ٢٠٪ عام ١٩٧٢ الى ٩٠٪ عام ١٩٨٢ وانه اصبح يدخل الآن في صناعة الشيكولاتة والآيس كريم.

السويد :

أما في السويد التي يبلغ تعداد سكانها عام ١٩٨٣ نحو ٨,٣ مليون نسمة فقد انتجت في نفس العام ٢٦٥ الف طن من بذور اللفت مناصفة بين المحصول الشتوى والصيفى.

النيل فى السنوات الشحيحة :

كان من آثار هذا الجفاف فى منابع النيل أن هبط ايراد النهر عن المتوسط منذ فيضان عام ١٩٨٠/٧٩ حتى عام ١٩٨٦/٨٥، وترتب على ذلك ان تم السحب من مخزون المياه من بحيرة السد العالى تعويضا لهذا العجز، لاستيفاء الاحتياجات المائية للزراعة ولغيرها من الاغراض، فبعد ان كان منسوب بحيرة السد ١٧٣ م فى اغسطس سنة ١٩٧٩ وكان اجمالى محتويات الخزان ١١١ مليار متر مكعب (٨١ مليار متر مكعب تخزين حتى يمكن استخدامه بالاضافة الى ٣٠ مليار متر مكعب تخزين ميت)، توالى السنوات الشحيحة، فبلغ مجموع ما تم سحبه من مخزون المياه لسد العجز فى الايراد ٧٥ مليار متر مكعب، حتى نهاية يوليو سنة ١٩٨٥.

وقد بدأ تحسن فى ايراد النهر فى السنة المائية ١٩٨٦/٨٥، حيث بلغ الايراد ٨٢ مليار متر مكعب، وهو رقم يقترب من المتوسط الذى يبلغ ٨٤ مليار متر مكعب. وقد بذلت الجهود للاقتصاد فى استخدام المياه، فلم تسحب اية مياه من المخزون فى بحيرة السد، فزادت مناسيب البحيرة حوالى متر واحد عن مناسيب العام السابق مما يوفر حوالى ٣ مليار متر مكعب، وأمكن الوفاء بكافة الاحتياجات المائية، وبلغت مساحة محصول الأرز ١.١٧٠.٠٠٠ فدان، مع الالتزام بعدم سحب اية زيادة عن حصة مصر من مياه النيل وقدرها ٥٥.٥ مليار متر مكعب. وتشير بيانات وزارة الري ، الى أن ايراد عام ١٩٨٧/٨٦، سيبلغ حوالى ٦٩ مليار متر مكعب فقط ، ينتظر أن يصل منها الى اسوان نحو ٤٩ مليارات، بعد استيفاء احتياجات السودان ، وخصم الفاقد بالبخر من بحيرة الخزان، وعلى ذلك يكون من الضروري أن يصرف من البحيرة نحو ٦.٥ مليار متر مكعب اذا اردنا استكمال حصتنا من مياه النيل، وعندئذ سوف يكون المخزون فى البحيرة فى آخر يوليو سنة ١٩٨٧ نحو ٤٦ مليارات، منها تخزين حتى ١٦ مليارات فقط.

ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار اننا نمر الآن بحقبة السنين الشحيحة الايراد، مع احتمال امتداد هذه الحقبة عاما آخر أو أكثر من عام. وإذا

ولكن يمكن تفادى ذلك مستقبلا فيوقف استيراده عند تحقيق الاكتفاء من انتاجنا المحلى.

× اجراء دراسات مستمرة لتحديد نسب خلط زيت السلجم بزيت بذرة القطن وغيره من الزيوت المستخدمة محليا.

× نظرا لأن السلجم واللفت هى انواع من عائلة نباتية واحدة فيحسن ان يطلق اسم «اللفت» وزيت اللفت» بدلا من «السلجم» وزيت السلجم حتى يسهل على الفلاح تقبل زراعته كما يتقبل المواطن استخدام زيتة بدلا من استخدام اسماء غير مألوفة.

الدورة الثالثة عشرة ١٩٨٦ - ١٩٨٧

سياسة مواجهة العجز فى إيراد النيل

شهدت الاقاليم الوسطى من القارة الافريقية فى السنوات الاخيرة جفافا لم تشهد مثله منذ عدة قرون، وقد تآثر بهذا الجفاف كثير من الدول الافريقية وتسبب فى انتشار المجاعة فى بعضها، ومعاناة الملايين من سكانها من امراض سوء التغذية .

جاء ايراد عام ١٩٨٨/٨٧ مماثلا لايراد عام ١٩٨٥/٨٤، فلن يتيسر استيفاء احتياجات مصر مع تفريغ كل التخزين الحى، وما يترتب على ذلك من ايقاف محطة توليد الكهرباء بضعة شهور، اذ ان مجموع ما يكون لدينا من مياه النيل هو $34.8 + 14 = 48.8$ مليار متر مكعب فقط، وهو يقل ٦.٧ مليار عما نسحبه فى السنوات العادية، الامر الذى يؤثر على الانتاج الزراعى تأثيرا سيئا.

اما اذا جاء ايراد النيل عام ١٩٨٨/٨٧ مماثلا لايراده عام ١٩٨٣/٨٢، حيث بلغ ما وصل الى اسوان فى ذلك العام ٤٠.٦ مليار متر مكعب، فانه يكون من المحتم تفريغ كل المخزون الحى من المياه لاستيفاء احتياجاتنا مع ايقاف محطة توليد الكهرباء. مما يستلزم اتخاذ اجراءات عاجلة وحاسمة للحفاظ على كل قطرة من الماء يمكن توفيرها، ويجب ان يحاط المواطنين بهذه الحقائق، وان تستخدم جميع وسائل الاعلام فى الدعوة الى ترشيد استخدام المياه فى جميع المرافق. وتخلص الاجراءات التى يجب ان تتبعها الوزارات المعنية فيما يلى:

× ان تترك لوزارة الري مهمة التحكم فى صرف المياه من اسوان، اذ ان لتوفير مياه الري للزراعة الاهمية الكبرى فى مثل هذه السنوات، ويمكن التفاوض فى اوقات الشدة عن مطالب الكهرباء والملاحة مؤقتا حتى نجتاز هذه الازمة.

× ان تبذل وزارة الري غاية الجهد فى تقليل الفواقد، والتشدد فى تنفيذ مناوبات رى تناسب نقص ايراد النيل، مع الاستعانة بأكبر كمية متاحة من المياه الجوفية ومياه المصارف التى تضاف لمياه الري.

× ان تقوم وزارة الزراعة بحملة ارشادية لتوعية الفلاحين بخطورة الحالة، وضرورة المحافظة على المياه، مع العودة الى نظام الري اللبلى، وعدم اطلاق نهايات المساقى على المصارف بعد انتهاء الري فى الاراضى التى تروى بالراحة.

× ان تتفق وزارتتا الري والزراعة على المساحة التى تزرع أرذا فى العام القادم وتوزيع هذه المساحة على المناطق المختلفة، مع الالتزام بالنسب التى تحدت للزراعة الأرز على كل ترعة.

× أن تتفق وزارات الري والزراعة والصناعة على تحديد مساحات زراعة قصب السكر، وتوجيه التوسع فى صناعة السكر الى البنجر. المحافظة على مستوى الانتاج الزراعى القومى فى حالات نقص الموارد المائية:

لما كان الجزء الأكبر (٨٥ - ٩٠٪) من الموارد المائية المتاحة لمصر يوجه الى الانتاج الزراعى، فمن الطبيعى أن تكون الزراعة أكثر القطاعات الانتاجية تأثرا بأى انخفاض فى حجم أو نوع هذه الموارد. الا انه باتباع الادارة السليمة لتوجيه واستغلال هذه الموارد، شستطيع ان نقلل ما أمكن من آثار انخفاض مقننات الري التى تفرضها ظروف نقص الايراد الطبيعى للنهر، واحتمال نفاد المخزون فى بحيرة السد العالى.

ومن الضرورى فى هذه الظروف الاتفاق على تركيب محصولى يجمع بين الاقتصاد فى المياه وبين المحافظة على الدخل القومى من الزراعة. احتياجات الاستهلاك المائى للمحاصيل :

من المعروف ان مياه الري تضاف الى التربة الزراعية لتحقيق هدفين:

× توفير الرطوبة فى المجال الجذرى للنبات، لتغطية احتياجاته المائى فى مراحل نموه المختلفة، حتى ينتج أعلى غلة. وهذا ما يعبر عنه بالاستهلاك المائى للنبات.

× تحقيق غسل قطاع التربة من الأملاح الزائدة، ضمانا لبقاء المجال الجذرى بنية صالحة لنمو الجذور وانتشارها وامتصاصها للعناصر المغذية بكفاءة عالية.

وعلى قدر العناية بتحقيق هذين الهدفين - بالاضافة الى اتباع اصول الزراعة والخدمة والصرف - يكون العائد الانتاجى من وحدة المياه المعطاة للري، وكل محصول برنامج أمثل للري، كما ان لكل نوع من انواع التربة مقننا خاصا للغسيل.

ويوضح الجدول المرفق ماتعطيه الحسابات العامة للاحتياجات

الفعلية للمحاصيل النامية على مدار السنة، وطبقا للتركيب المحصولي الحالي - محددة بالأرقام وموزعة على أشهر العام، وذلك على اعتبار أن المساحة الجغرافية للرقعة الزراعية هي ٥.٩ مليون فدان، وأن المساحة المحصولية ١١.٢ مليون فدان وبفرض أن قطاع التربة غير ملحي وأن مياه الري عذبة.

كفاءة الري:

وتقدر كفاءة الري في مصر بصفة عامة بنحو ٥٥٪، وبذلك تكون احتياجات الري

$$١٠٠ \times ٣٠.٥ = \frac{٥٥}{٥٥} \text{ مليار م}^٣ \text{ يؤخذ منها في الوقت الحاضر}$$

نحو ٥.٥ مليار من مياه المصارف ومن المياه الجوفية.

ومع ترشيد استخدام مياه الري واحكام توزيع المياه وتطوير شبكة الري، يمكن الوصول بكفاءة الري الى ٦٥٪، وفي هذه الحالة تكون جملة احتياجات الري ٤٦.٩٧٠ مليار م^٣.

مقننات الري الشهرية:

كما كان ضغط الظروف المائية في الوقت الحالي يحتاج الى اجراءات عاجلة فان احكام توزيع مقننات الري على أشهر العام ، طبقا للاحتياجات الفعلية للزراعة (الاستهلاك المائي للنبات) أمر لا يقل أهمية عن رفع كفاءة الري . ويعنى ذلك أن رقم المقنن السنوى الاجمالي للري ليس كافيا وحده لرسم خطة الزراعة والتركيب المحصولي ، وإنما يلزم أن يوضع معه التوزيع الشهري ، على الاقل ، أو التوزيع كل عشرة أيام ، بالإضافة الى توضيح كميات ومواقع المياه الاضافية المتاحة من المصادر الأخرى ، وهي المياه الجوفية ومياه المصارف التي يمكن إعادة استخدامها في الري .

ومن الواضح أن أرقام الاستهلاك المائي اللازمة للنبات الواردة بالجدول المرفق وبالتالي احتياجات الري الشهرية تتراوح بين ٥.١ ٪ في

شهر ديسمبر و١٦.٤ ٪ من الاحتياجات السنوية في شهر يوليو .

وإذا كان بعض المحاصيل يتحمل بدرجات متفاوتة نقص المياه في المجال الجذري ، خلال مراحل معينة من النمو ، دون تأثير يذكر على الانتاج - فان عدم توفر المياه للمحاصيل الصيفية في الوقت المناسب يضر ضررا بالغاً بانتاجها .

مقننات الغسل :

أما من حيث مقننات الغسل الضرورية للأراضى المتأثرة بالملوحة ، وهى لا تقل عن ثلثى المساحة المزروعة ، فتقدر في المتوسط العام بحوالى ٢٠ في المائة من مقنن الري ، ولكن الغسل يتم فعلا بطريقة غير مباشرة نتيجة للاسراف الحالي في الري الحقلى (انخفاض كفاءة الري الحقلى). وتوفير مقنن الغسل خلال أشهر الصيف غير ممكن ، حتى في الظروف الطبيعية للإيراد .

وبالتالى فلا سبيل الى توفيره في حالة نقص الايراد ، ولكن غسل التربة من الاملاح الذائبة يمكن ان يتم خلال أشهر الخريف والشتاء، عندما تكون التصرفات خلف اسوان أكثر من احتياجات الري.

اقتصاديات الاستهلاك المائي للمحاصيل :

ازداد الاهتمام في الاعوام الاخيرة بتقدير مدى كفاءة النباتات المختلفة في استخدام مياه التربة، لاعطاء منتجها النهائي، وتقدر بحساب كمية المياه المستهلكة في الحقل لانتاج كيلوجرام واحد من المحصول، ويؤخذ هذا الرقم عادة للتمييز بين اصناف المحصول الواحد في منطقة معينة، أو الصنف الواحد في مناطق متباينة، كما انه يعتبر مؤشرا هاما عند تقرير الربحية من استغلال وحدة مياه الري ، وخصوصا حين يكون المورد المائي محدودا أو عالى التكلفة.

ولا بد أن يؤخذ هذا في الاعتبار عند دراسة التركيب المحصولي الأمثل لتوزيع زراعة المحاصيل في المناطق التي يكون فيها العائد المحصولي من وحدة المياه أكبر مما يمكن.

وعلى الرغم مما بذل من جهود لتطوير الزراعة والري، فما زال

التطور في هذا المجال قاصرا على مسايرة متطلبات الاستقلال الامثل على اساس نقص الايراد المائي.

ويمكن تلخيص العناصر الاساسية لهذه الفجوة فيما يلي:

× تدهور خصوبة التربة الزراعية.

× تخلف نشاط اجهزة الارشاد الزراعي.

× عدم توظيف المؤسسات العلمية والقوى البشرية المؤهلة في قطاع

البحث العلمى الزراعى.

× المعوقات الخاصة بالعلاقة بين المالك والمستأجر والتسويق

والتسعير في قطاع الانتاج الزراعى، واثرها على خفض كفاءة استغلال

التربة الزراعية ومياه الري.

× قصور الاعتمادات المالية اللازمة لتحقيق التطور السريع في

مجال الري.

احتياجات مصر المائية في المستقبل :

تبين الأزمة الحاضرة بوضوح ان مصر في حاجة ملحة الى زيادة

نصيبها من مياه النيل، ولن يتأتى ذلك الا بتنفيذ مشروعات اعالي النيل،

وكلها مشروعات تقع خارج حدود مصر، وتقدر احتياجات مصر من هذه

المشروعات بنحو ١٠ مليارات م^٣، وليس بيننا وبين أى من دول حوض

النيل اتفاقيات حول مياه النيل، سوى اتفاقية سنة ١٩٥٩ بين مصر

والسودان.

وقد نصت هذه الاتفاقية على الاعتراف بحقوق مكتسبة لمصر في

مياه النيل مقدارها ٤٨ مليار م^٣ مقابل ٤ مليارات للسودان، كما نصت

على توزيع صافى فائدة السد العالي بواقع ٧.٥ مليار م^٣ لمصر،

١٤.٥ مليار م^٣ للسودان.

وتنص الفقرة (٢) من البند (خامسا) من الاتفاقية

المذكورة على الآتى:

«نظرا الى أن البلاد التى تقع على النيل غير الجمهوريتين

المتعاقبتين تطالب بنصيب فى مياه النيل، فقد اتفقت الجمهوريتان على

أن يبحثا سويا مطالب هذه البلاد ويتفقا على رأى موحد بشأنها، وإذا اسفر البحث عن امكان قبول أية كميات من ايراد النهر تخصص لبلد منها أو لآخر فإن هذا التقدير عند أسوان يخصم مناصفة بينهما» .

وقد تعاونت دول حوض النيل جميعا (ماعدا اثيوبيا التى شاركت في الاجتماعات كمرقب) في مشروع المسح الهيدروميترولوغى لهضبة البحيرات، الذى تم توقيع الاتفاق بشأنه فى عام ١٩٦٦، ومازال مستمرا.

ومن الضروري أن يستمر هذا التعاون، مع محاولة عقد اجتماعات على مستوى فنى في اطار هذا المشروع، بهدف اقرار المشروعات اللازمة لتنمية الموارد النيلية، بما يعود بالنفع على كل دول حوض النيل، ولا شك أن ذلك يستلزم ان تكون اثيوبيا عضوا اصليا في المشروع المذكور، وان توافق على البدء بالتعاون في مجال البحوث، كمرحلة اولى، بالهضبة الحبشية، والعمل على تنمية الموارد المائية بحوض النيل واستغلالها الاستغلال الامثل لصالح جميع الدول، مع الاحتفاظ بالحقوق المكتسبة لكل منها.

التوصيات :

وعلى ضوء ماتقدم، ومادار في اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بالآتى:

× اعادة النظر في تحديد المساحة التى يصرح بزراعتها أرزا اعتمادا على مياه النيل، ويتم الاتفاق على هذه المساحة بين وزارات الري والزراعة والتموين.

× تجميد المساحات المنزرعة قصباً وعدم زيادتها، والتوسع في انتاج السكر من البنجر.

× تعديل تناوبات المياه في الاراضي المزروعة أرزا الى اربعة ايام عمالة وستة ايام بطالة، بدلا من المناوبات الحالية والتى تعطى اربعة ايام عمالة واربعة ايام بطالة، مع دراسة طرق زراعة الارز برياً خفيفة، في بعض مراحل نموه، كما هو متبع في بعض مناطق جنوب الصين، وهذا

الاسلوب من الزراعة يوفر حوالى ١٥٪ من مياه الري، ويزيد المحصول بنحو ١٨٪.

× تعديل مناوبات الري الصيفية، فى غير مناطق زراعة الأرز، الى ستة ايام عمالة و١٢ يوما بطالة، كما كان الأمر قبل السد العالى، وذلك بدلا من المناوبات الحالية وهى خمسة ايام عمالة وعشرة ايام بطالة، مع التشدد فى تنفيذ المناوبات.

× الموامة بين مواعيد العمليات الزراعية ومواعيد صرف المياه اللازمة لها، حتى لا تهدر مياه تصرف فى غير وقت الحاجة اليها، أو تقصر كميات المياه المتاحة عن الوفاء باحتياجات الزراعة.

× التأكيد على ما جاء بتقرير «السدة الشتوية» خاصا بدراسة مشروعات الاستفادة من المياه التى تهدر فى البحر اثناء هذه السدة، وفى فترات تجاوز المنصرف من اسوان للاحتياجات، سواء بتخزين هذه المياه فى البحيرات الشمالية أو فى رى مساحات جديدة تزرع بمحاصيل شتوية، أو بالتخزين الجوفى، مع دراسة الملازمة الاقتصادية لكل مشروع ووضع أولويات للتنفيذ.

× تشغيل الآبار الارتوازية الموجودة فى جنوب الدلتا، لاسيما الآبار الانتاجية التابعة لوزارة الري، وكذلك الآبار الموجودة بالوجه القبلى، بأقصى كفاءة ممكنة، والاستمرار فى تنفيذ مشروعات أخرى مماثلة تستخدم المياه الجوفية.

× زيادة استخدام مياه الصرف بإدارة المحطات المقامة لرفع مياه بعض المصارف الى الترع بأقصى كفاءة ممكنة، والعمل على انشاء محطات جديدة، واستعمال وحدات متنقلة لتغذية نهايات الترع من المصارف.

× قيام الارشاد الزراعى بدعوة الفلاحين الى ضرورة العودة الى الري الليلي، اذ أن ترع الري مصممة على الاستخدام طوال ٢٤ ساعة يوميا، واهمال الري ليلا يتسبب فى فقد كميات كبيرة من المياه.

× ايقاف انشاء مزارع سمكية جديدة تعتمد على المياه العذبة.

× ترشيد الاستخدامات المختلفة للمياه فى الاغراض الأخرى مثل الاستخدامات المنزلية والصناعية وغيرها، وذلك باتخاذ كافة الوسائل لتقليل الفاقد فى شبكات المواسير، وضرورة وجود عدادات للمياه المستهلكة وتحسين صناعة صنابير المياه والادوات الصحية.

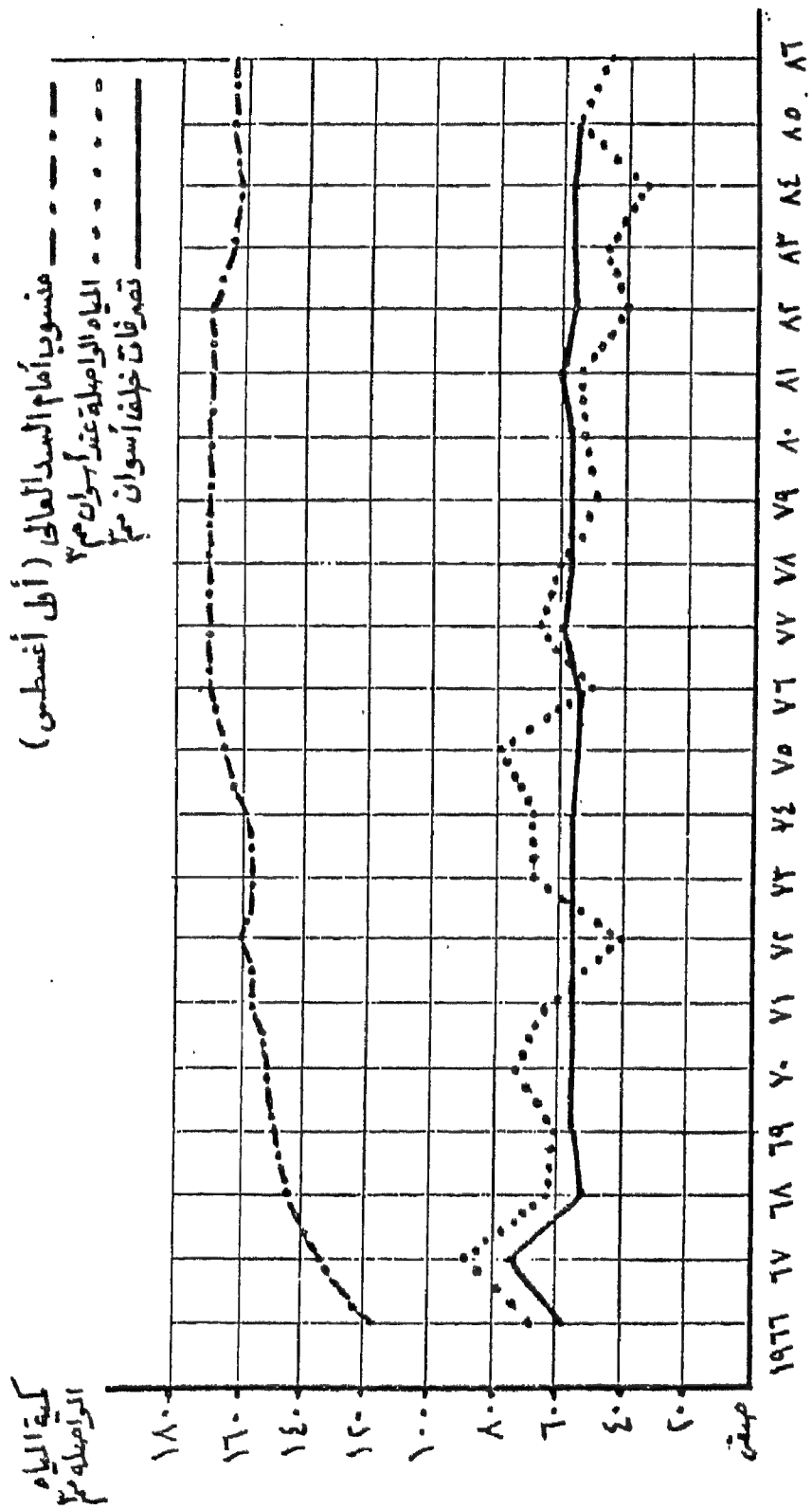
× التنسيق بين الوزارات المختلفة المسؤولة عن استخدام المياه، سواء للزراعة أو للصناعة أو للاغراض المنزلية.

× توجيه مزيد من الاهتمام لازالة الحشائش من نهر النيل والترع والقنوات والمصارف، والعمل على متابعة تطهير هذه المجارى لتقليل الفاقد من المياه.

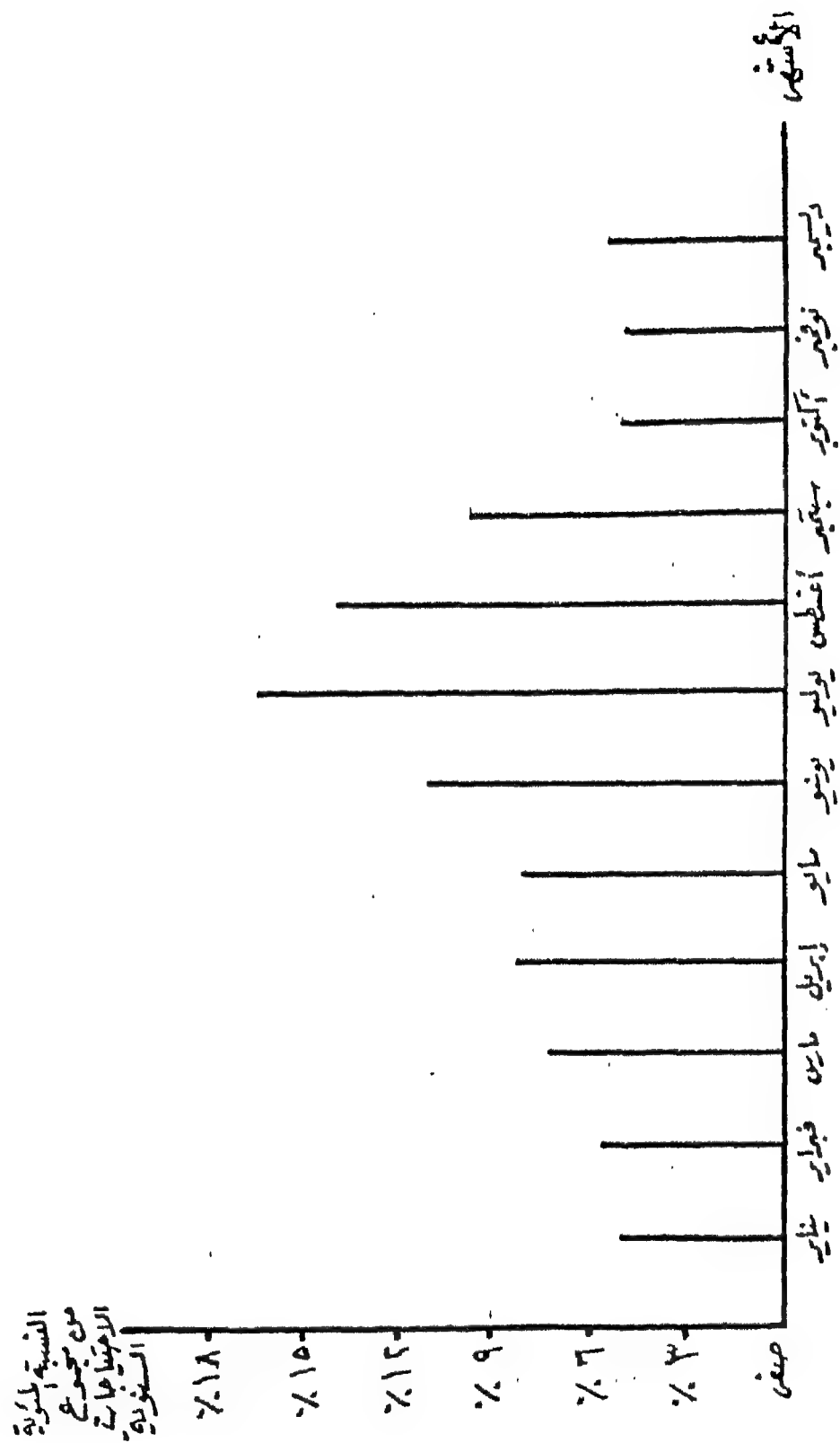
× التركيز فى الفترة الحالية على استكمال مشروعات استصلاح الاراضى التى بدأ العمل فيها، وكذلك مشروعات الاستصلاح التى تستخدم المياه الجوفية، مثل مشروعات الوادي الجديد وشبه جزيرة سيناء.

× القيام بحملة اعلامية مكثفة لتوعية الجمهور بحقيقة الموقف المائى، وحث جميع المواطنين على الاقتصاد فى استخدام المياه فى جميع المجالات.

تقدير للكمية الواصلة عند أسوار، وتصفية خلف أسوار ملين^٣ ونا سيب أمام السد العالي في أول
السنة المائية (أول أغسطس)



النسبة المئوية للاحتياجات المائية للحاصل الزراعية موزعة على أشهر العام



جدول رقم (١)
المجموع السنوي للمياه الواصلة أسوان وتصرفات خلف أسوان
مليار م^٣ ومناسيب أمام السد العالي في أول السنة المائية
(أول أغسطس)

السنة المائية	المياه الواصلة عند أسوان مليار م ^٣	تصرفات خلف أسوان مليار م ^٣	منسوب أمام السد العالي (أول أغسطس)
٦٧-٦٦	٦٨,١	٥٨,٦	١١٩,٢٣
٦٨-٦٧	٨٨,٥	٧٢,٠	١٣٤,١٨
٦٩-٦٨	٦٣,٤	٥٣,١	١٤٥,٧٠
٧٠-٦٩	٦١,١	٥٤,٨	١٥١,١١
٧١-٧٠	٧٠,٥	٥٥,٥	١٥٣,٨٦
٧٢-٧١	٦٤,٤	٥٦,٠	١٥٩,٧٠
٧٣-٧٢	٤٢,٦	٥٥,٣	١٦٢,٤٦
٧٤-٧٣	٦٧,٦	٥٦,٣	١٥٨,٢٠
٧٥-٧٤	٦٨,٧	٥٥,٨	١٦١,٨٠
٧٦-٧٥	٨١,٦	٥٣,٢	١٦٥,٦٠
٧٧-٧٦	٥٢,٦	٥٦,١	١٧٢,٤٣
٧٨-٧٧	٦٥,٤	٦١,٨	١٧١,٧٢
٧٩-٧٨	٦٢,٣	٥٩,٧	١٧٢,٥٥
٨٠-٧٩	٤٨,٦	٥٦,٧	١٧٣,٠٣
٨١-٨٠	٥٦,٢	٥٦,٦	١٧١,٢٩
٨٢-٨١	٥٥,٨	٥٩,٠	١٧١,١٣
٨٣-٨٢	٤٠,٦	٥٨,٧	١٧٠,٢٤
٨٤-٨٣	٤٧,٩	٥٧,١	١٦٥,٨٤
٨٥-٨٤	٣٤,٨	٥٦,٣	١٦٣,٦٠
٨٦-٨٥	٥٦,٦	٥٥,٣	١٥٦,٣٩
٨٧-٨٦	٤٧,٠ (تنبؤ)	—	١٥٧,٢٣

(جداول رقم ٢)
الاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية
موزعة على أشهر العام

الاشهر	الاستهلاك المائي للنبات مليار متر مكعب	النسبة المئوية من مجموع الاحتياجات السنوية
يناير	١.٥٦١	٥.١١%
فبراير	١.٧٩٠	٥.٨٦%
مارس	٢.٢٠٢	٧.٢١
ابريل	٢.٥٣٥	٨.٣٠
مايو	٢.٤٣٠	٧.٩٦
يونيو	٣.٣٧٣	١١.٠٥
يوليو	٤.٩٩٥	١٦.٣٦
اغسطس	٤.١٩٦	١٣.٧٤
سبتمبر	٢.٩٧٢	٩.٧٣
اكتوبر	١.٤٨٣	٤.٨٦
نوفمبر	١.٤٧١	٤.٨٢
ديسمبر	١.٥٢٦	٥.٠٠
المجموع	٢٠.٣٥٤	١٠٠.٠٠

جول رقم (٣)

حسابات مدى كفاءة استخدام نباتات محاصيل الحقل لمياه التربة

الارقام عبارة عن كيلو جرام انتاج حقل لكل متر مكعب من مياه التربة

لتحويلها الى العائد من كل م ٣ مياه ري (يقسم الرقم على كفاءة الري للمنطقة)

أرقام منظمة الاغذية والزراعة	موسم ١٩٨٣ / ١٩٨٤				متوسط السنوات ١٩٥٥ - ١٩٥١						الحصول
	(٢) المدى	مصر العليا	مصر الوسطى	البحرى الري	(١) المدى	جنوب الوادي	وسط الوادي	شمال الوادي	وسط وجنوب الدلتا	شمال الدلتا	
١,٠٠٠-٠,٨٠	١,٠٠٠-٠,٦٢	٠,٦٢	٠,٧٨	١,٠٠	٠,٥٦-٠,٣٧	٠,٣٧	٠,٥٢	٠,٥٦	٠,٤٩	٠,٣٧	قمح
	٠,٦٩-٠,٥٢	٠,٥٢	٠,٦٥	٠,٦٩	٠,٧٩-٠,٤٨	٠,٤٨	٠,٧٧	٠,٧٩	٠,٧١	٠,٧٦	شعير
١,٦٠-٠,٨٠	٠,٨٤-٠,٧٥	٠,٧٥	٠,٧٦	٠,٨٤	٠,٤٥-٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٢٤	٠,٣٩	٠,٤٥	٠,٤١	أذرة شامى
١,٠٠٠-٠,٦٠	٠,٥٧-٠,٥٣	٠,٥٧	٠,٥٣	—	٠,٤١-٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٤٠	٠,٤١	٠,٣١	—	أذرة رفيعة
١,١٠٠-٠,٧٠	٠,٤٩-٠,٤٧	—	٠,٤٩	٠,٤٧	٠,٥٥-٠,٤١	—	٠,٤٤	٠,٥٠	٠,٥٥	٠,٤١	أرز
٠,٦٠-٠,٢٠	٠,٧٧-٠,٥١	٠,٥١	٠,٦٧	٠,٧٧	٠,٧٣-٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٤٤	٠,٥٤	٠,٧٣	٠,٤٦	فول
—	٠,٤٤-٠,٣٦	٠,٣٦	٠,٤٤	٠,٤٢	٠,٤٦-٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٤٦	٠,٣٣	—	—	عدس
—	٠,٥١-٠,٣٧	٠,٣٧	٠,٥٩	٠,٣٧	—	—	—	—	—	—	ترمس
—	٠,٥٤-٠,٢٩	٠,٢٩	٠,٥٤	٠,٢٩	—	—	—	—	—	—	حمص
—	٠,٥٨-١,٢٩	٠,٤٥	٠,٥٨	٠,٣٩	٠,٥٧-٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٥٧	٠,٤٦	٠,٤٢	٠,٣٤	حلبة
٠,٦٠-٠,٤٠	٠,٤٢-٠,٢١	٠,٢١	٠,٢١	٠,٤٢	٠,٣٦-٠,١٧	٠,١٧	٠,٢٧	٠,٢٨	٠,٣٦-٠,٢١	٠,٢٨-٠,٢٧	قطن زهر
—	٢,٠٢-١,٢٥	١,٢٥	١,٧٠	٢,٠٢	—	—	—	—	—	—	كتان قطن
٠,٨٠-٠,٦٠	٠,٤٧-٠,٣٧	٠,٣٧	٠,٤٧	٠,٤٥	٠,٤١-٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٢٧	٠,٢٩	٠,٢٥	٠,٤١	فول سودانى
—	٠,٢٥-٠,٢٠	٠,٢٠	٠,٢٥	٠,٢١	٠,٢٢-٠,١٨	٠,٢٠	٠,٢١	٠,٢٢	٠,١٨	٠,١٨	سمسم
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	عباد الشمس
—	٠,٦١-٠,٣٦	٠,٣٦	٠,٢٨	٠,٦١	—	—	—	—	—	—	فول صويا
٥,٠٠٠-٥,٠٠	٥,٥١-٣,٥٤	٣,٥٤	٣,٥٤	٥,٥١	٨,٤٨-٥,٠٠	٨,٤٨	٦,٥٤	٥,٣٢	٥,٣٨	٥,٠٠	قصب السكر
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	بنجر السكر
—	٧,٠٧-٣,٥٩	٣,٥٩	٧,٠٧	—	—	—	—	—	—	—	طماطم شتوى
—	٥,١٦-٢,٨٣	٢,٨٣	٥,١٦	—	—	—	—	—	—	—	طماطم صيفى
—	٦,٢٠-٦,١٢	٦,١٢	١١,٢٠	٧,٧٠	—	—	—	—	—	—	طماطم نيلى
—	٤,٦٧-٤,٤٣	٤,٤٣	٤,٤٣	٤,٦٧	—	—	—	—	—	—	بطاطس صيفى
—	٨,٨٦-٦,٤٧	٨,٨٦	٧,٢٩	٦,٩٧	—	—	—	—	—	—	بطاطس نيلى
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	ثوم
—	٤,٨٦-٣,٨٦	٣,٨٦	٤,٦٨	—	—	—	—	—	—	—	خضار شتوى
—	٣,١-٣,١٠	٣,٣٨	٣,١٠	٣,٩٠	—	—	—	—	—	—	خضار صيفى
—	٤,٦٥-٣,١٦	٣,١٦	٤,٦٥	—	—	—	—	—	—	—	خضار نيلى
—	٥,٦٧-٣,٤٣	٥,٤٦	٥,٦٧	٣,٤٣	—	—	—	—	—	—	بصل شتوى
٦٠,٠-٨,٠٠	٢,٦٦-٢,٢٠	—	٢,٢٠	٢,٦٦	٥,٨٨-٢,٦٠	٤,٥٣	٥,٨٨	٥,٣٢	٤,٣٥	٢,٠٦	بصل صيفى

اقتصاديات استثمارها .

وتعتبر التربة الزراعية الجيدة ، تحت الظروف الطبيعية ، أهم الثروات المتجددة طالما روعيت أصول الفلاحة السليمة في استغلالها .
ولقد بدأ الاهتمام بصيانة التربة أصلا في المناطق الممطرة ، بعد أن اتضحت الآثار السلبية المدمرة لبعض أنشطة الانسان واستعمالاته لموارد تلك المناطق ، متمثلة في تقطيع الاخشاب والرعى الجائر والأثر المباشر لذلك على تدمير الغطاء النباتي الحافظ لسطح التربة وبالتالي تعرضها للانجراف والضياع بفعل السيول والرياح .

ثم تطورت واتسعت النظرة الى عوامل تدهور التربة واهدارها مع التوسع في استعمالها ، وكذلك مع الفزو العمراني الذي يصاحب الضغط السكاني في غيبة تخطيط سليم لاستعمالات الأرض . لذلك أصبحت صيانة الاراضى لا تعنى فقط بتلك التى تزرع مطريا ، وانما تشمل جميع الجوانب المؤثرة والمتأثرة بالاستخدامات غير الرشيدة للتربة في المناطق الجافة وشبه الجافة ايضا .

ولقد تركت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدتها مصر - منذ أوائل الخمسينات - بصماتها على كثير من الموارد ، وكان أشدها من حيث الكم والكيف على التربة الزراعية القديمة في كل من الدلتا والوادي ، حيث يتمركز السواد الأعظم من السكان والنشاط الزراعى ، ويدرجة أقل في المناطق شبه الجافة بالسواحل الشمالية حيث الزراعة المطرية .

واذا كانت تقارير عديدة قد اوضحت وجود تحسن في خواص التربة الزراعية ببعض المساحات نتيجة لتنفيذ مشروعات التحسين والصرف ، فان كثيرا من التقارير والشواهد تشير - بما لا يدع مجالا للشك - الى وجود تدهور في مساحات أخرى .

الا ان تباين الارقام الخاصة بالمساحات المتدهورة وطبيعة التدهور ودرجته ومدى انتشاره زاد من عدم وضوح الصورة ، لهذا فقد اصبح من المحتم كئولوية قومية أن نعيد جرد الرصيد

صيانة التربة الزراعية وحمايتها من التدهور

سبق للمجلس في دورته العاشرة دراسة أثر انقطاع الطمى على التربة المصرية وما يشكله هذا الانقطاع من تأثير على القوة الميكانيكية للتربة وعلى جدارتها الانتاجية .

وأوصى في هذا الشأن بتبنى دراسة على المستوى القومى تتضمن اجراء فحص شامل لجميع اراضى الوادى والدلتا ، بالتعاون والتنسيق بين جهود الجهات المعنية ، وتسجيل نتائج الفحص في أطلس مفصل يتخذ أساسا لتتبع التغيرات التى طرأت وتطرا على التربة ، ومن ثم يمكن صيانتها وحمايتها من التدهور والاهدار .

وفى هذا الاتجاه ناقش المجلس هذا التقرير ، بهدف تحقيق معدلات أسرع في معالجة أى تدهور ، وجدية أكثر في تطبيق القوانين الخاصة بمنع الاهدار ، وتقييم مستمر للبرامج التنفيذية التى توضع لتحقيق هذا الغرض . حيث أن الرخاء يرتكز في جانب هام منه على مدى قدرتنا على توظيف مواردنا من الاراضى الزراعية واستغلال رصيدها أكفا استغلال وصيانتها وتنميتها لضمان عطائها على مر الأجيال .

أولا : أبعاد المشكلة :

تصنف الموارد الطبيعية الى موارد متجددة وأخرى غير متجددة ولكل منها ظروف تحكم طبيعة استغلالها ، وقواعد ومحاذير تنظم

تدهور خصوبة التربة	٦٠٠	١٠٪	٦٠٠
زحف الرمال على الاراضى الزراعية فى تخوم الدلتا والوادي	١٠٧	٢٠٪	٣٥٠

صور أخرى : تلوث مياه الري والتربة - الانجراف - التجريف - التبورير .

(يصعب تقديرها نظرا لعدم توافر بيانات كافية عنها خصوصا وان اثر بعضها يقتصر على نقص الانتاج وعلى صحة الانسان والحيوان) . ويستدل من الجدول السابق على أن الفقد السنوى فى الانتاج الزراعى نتيجة لتدهور واهدار التربة الزراعية فى مصر يوازى الانتاج الكامل لمساحة حوالى ٢,٣٥٠ مليون فدان ، أى حوالى ٢٠٪ من اجمالى الناتج الزراعى القومى .

ثانيا : تدهور الاراضى

تعريف التدهور :

يقصد بتدهور الارض كل تغير كمي أو نوعي فى التربة من شأنه ان ينقص او يعطل بصفة مؤقتة أو دائمة من قدرتها على ان تكون أو تستمر بيئة صالحة لنمو وانتشار جذور النباتات الملائمة لظروفها . والتدهور حالة نسبية تقدر فى اطار زمنى .

والتحسين عكس التدهور بمعنى انه يشمل كافة الاجراءات والمعاملات التى ينتج عنها معالجة الخواص الرديئة للتربة ، بما يجعلها من النواحي الطبيعية والكيمائية بيئة صالحة لنمو النبات ، مهية للاستفادة القصوى من المدخلات الزراعية وبالتالي اعطاء الانتاج الامثل اذا ما توفرت لها مياه صالحة للرى طبيعيا أو صناعيا .

ويختلف التدهور فى أسبابه وملامحه ودرجاته وأثره الاقتصادى ، الا انه يمكن تصنيفه فى مجموعتين رئيسيتين ، هما :

- تدهور مؤقت : وهو تدهور نوعى يمكن تحسينه اذا ما أزيلت

المتاح من هذه الاراضى واجراء توصيف علمى دقيق لتقييم حالته كخطوة أولى تجاه وضع وتنفيذ سياسة طويلة المدى وبرنامج تنفيذية قصيرة ومتوسطة المدى لصيانة هذا المورد الطبيعى الهام وتوفير مقومات استثماره بأعلى كفاءة ممكنة فى الانتاج الزراعى .

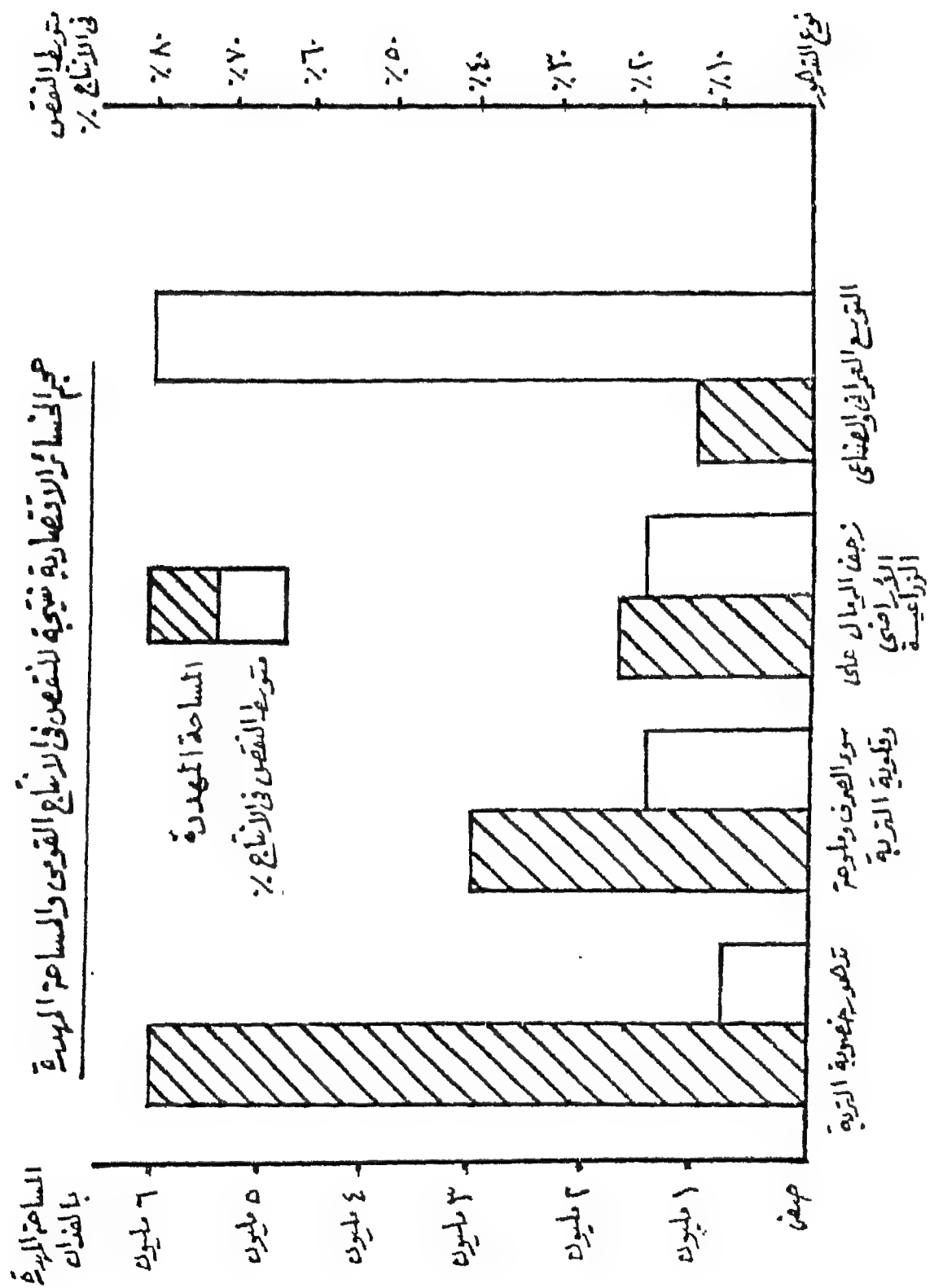
وقد رتبت مشاكل تدهور واهدار التربة الزراعية فى مصر من حيث اهميتها حجما واثراء على الوجه التنازلى التالى :

- التوسع العمرانى بالتعدى على الاراضى الزراعية القديمة .
- ارتفاع منسوب الماء الارضى وما يرتبط بذلك من مشكلات الملوحة والقلوية .

- تدهور خصوبة الاراضى .
- زحف الصحراء على الاراضى الزراعية فى تخوم الوادى والدلتا .
- انجراف وتجريف التربة .
- تلوث التربة ، خاصة ببقايا المبيدات ومخلفات المصانع والصرف الصحى .

ويقدر حجم الخسائر الاقتصادية فى صورة نقص الانتاج الزراعى القومى نتيجة للتدهور النوعى والامداد المؤقت أو الدائم للتربة على الوجه التالى :

نوع التدهور أو الامداد	المساحة المتأثرة أو المهجرة (فدان)	متوسط النقص فى الانتاج الزراعى نتيجة لذلك	مساحة ما يوازى هذا الفقد فى الانتاج (فدان)
التوسع العمرانى والصناعى	١٠ مليون	٨٠٪	٨٠٠ ألف فدان
سوء الصرف وملوحة وقلوية التربة	٢٠ مليون	٢٠٪	٦٠٠ ألف فدان



أسبابه وعولجت مظاهره . ويشكل هذا النوع حجما ضخما وأثرا سلبيا يتفاقم مع مرور الوقت اذا ما ترك دون عناية . ويحتاج حصره وتقويم درجاته وأنواعه الى جهد ليس بالقليل .

- تدهور دائم : وهو يعنى ان ما فقد بسببه يصعب استعاضته كليا أو جزئيا نظرا لأنه تدهور كمي ، غير انه من السهل حصره وتقويم أثره على الانتاج والدخل القومي الزراعى .

اسباب التدهور :

يمكن تلخيص الاسباب الرئيسية لتدهور التربة الزراعية المنتجة فى

مصر فيما يلى :

- سوء الصرف الحقلى اما لغياب المصارف أو لعدم كفاءتها

تصميما أو تنفيذا أو صيانة .

- قصور العناية بالخدمة ، خصوصا من حيث :

× الحرث عندما تكون رطوبة التربة أكثر من الحدود المناسبة .

× استمرار الحرث على عمق واحد . وكلاهما يتسبب فى تكوين

طبقة مندمجة على عمق حوالى ٢٥ سنتيمترا تسمى طبقة سلاح

المحراث تؤثر تأثيرا عكسيا على انتشار جذور النبات وتعمقها الى

أسفل ، وكذلك على سهولة تغلغل مياه الري فى التربة .

× التسوية غير الكافية مما يؤدى الى سوء انتشار مياه الري .

× اغفال اضافة المادة العضوية (السماد البلدى) .

- عدم اضافة مقنن كاف لفصل الاملاح الزائدة .

- انجراف سطح التربة طبيعيا فى المناطق الجافة وشبه الجافة

بفعل الرياح والسيول .

- تجريف سطح التربة عمدا بكشط الطبقة السطحية الخصبة

وتعرية طبقة تحت التربة الأقل خصوبة .

- تجوير الأرض لمدد طويلة وبالتالي تهيئة الفرصة لارتفاع الاملاح

فى الطبقة السطحية .

- التسوية الجائرة فى أراضى الاستصلاح .

- ترسيب مواد غريبة على التربة ، مثل :

× الرمال السائبة التى تحملها أو تحركها الرياح .

× رواسب المبيدات والايخنة الضارة التى يحملها الهواء .

× ما تحمله مياه الري من مواد ومركبات ملوثة ضارة باحياء التربة .

- الاسراف فى استخدام الاسمدة المعدنية .

- الاسراف فى الري .

ظواهر التدهور :

- ارتفاع منسوب الماء الارضى واختناق جذور النباتات النامية .

- تأثر المجال الجذرى بارتفاع الاملاح الذاتية وتحوله الى القلوية .

- انخفاض نفاذية التربة لمياه الري .

- تقليص مدى تعمق جذور المحاصيل وانتشارها .

- كشف طبقة تحت التربة المتدمجة مما يصعب معه اعداد المهد

المناسب للبذور .

- انخفاض الاعداد الطبيعية للكائنات الدقيقة النافعة فى التربة .

- تدهور بناء التربة .

- بطء استجابة التربة للمدخلات الزراعية .

- انخفاض معدلات التطور المتوقعة للانتاج .

اراضى الزراعة المطرية :

لا تمثل الزراعة المطرية فى مصر وزنا محسوسا فى الاقتصاد

المصرى نظرا لان كمية الامطار الشتوية ضئيلة نسبيا وليست مؤكدة ولا

منتظمة بالدرجة التى يعتمد عليها . ومع ذلك فالحاجة ماسة الى استغلال

كل مورد طبيعى ، مهما قلت مساهمته ، أكفاً استغلال . ان التقديرات

تشير الى ان مساحة الاراضى التى تحرث لزراعة الشعير فى منطقة

الساحل الشمالى الغربى قد تصل فى المتوسط الى ٢٠٠ ألف فدان

سنويا وهى مساحة ليست بالقليلة اذا ما عنى باستغلالها بالاساليب

السليمة التى تكفل صيانة التربة وتوجيه مياه السيول ونشرها عليها ،

هذا بالاضافة الى أن هذه المنطقة الساحلية المتأثرة بالامطار سواء

الغربية أو الشرقية تعتبر المنطقة الوحيدة للمراعى الطبيعية فى مصر ويقدر عدد الاغنام والماعز بها بحوالى ١,٥ مليون رأس .
ولعل مما يحفزنا على بذل مزيد من العناية بها ما تشير اليه التقارير التاريخية من انها كانت مزدهرة بالزراعة فى عصر الرومان ، حينما اطلق عليها مورد الغلال للامبراطورية الرومانية .
اراضى الزراعة المروية :

ان التعرف على حالة التربة فى الاراضى الزراعية تحت الرى ، لا يتم الا باجراء فحوص واختبارات حقلية ومعملية شاملة تستهدف الحصول على توصيف علمى دقيق للخواص الطبيعية والمعدنية والكيمائية والظروف البيئية لقطاع التربة . وبناء على هذا التوصيف تصنف التربة الى درجات توضح قدرتها الانتاجية .

ولم يكن هذا الاسلوب متبعاً فى مصر حتى أوائل الخمسينات من القرن الحالى ، حينما انشئ قسم فحص الاراضى فى وزارة الزراعة وتم تجهيزه وتدريب الافراد المتخصصين للقيام بهذا العمل بغرض استكشاف انواع التربة ومساحات الاراضى التى يمكن ادخالها فى خطة التوسع الزراعى الافقى على مياه السد العالى ، ثم تولى هذا القسم ، الذى تطور فيما بعد الى فرع رئيسى ضمن معهد بحوث الاراضى والمياه التابع لمركز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة ، مسئولية فحص وتصنيف الاراضى الزراعية القديمة فى الدلتا والوادي على مستوى المراكز فى جميع محافظات الجمهورية . وكان عمله بناء على خطة علمية منتظمة بديء تنفيذها عام ١٩٥٥ الا انها استغرقت وقتاً طويلاً جداً حيث لم تستكمل الا حوالى عام ١٩٧٥ ، وبهذا فان نتائجها وان كانت على قدر كبير من الامة الا انها تمثل فقط حالة التربة بكل مركز فى العام الذى أجرى خلاله الفحص الحقلى . بمعنى انه لا توجد خرائط تصنيف الاراضى المزروعة على مستوى الجمهورية . وعموماً فان ما هو متوفر من بيانات يمثل اساساً للمقارنة السليمة لدى ما قد يكون قد حدث للتربة من تغير فى اراضى كل مركز على حدة خلال

فترة تختلف من مركز الى آخر .

كما ان نتائج تلك الدراسات الحقلية والمعملية قد أسفرت عن بيانات كافية لتصنيف التربة فى مساحة حوالى ٨,٢٨٥ مليون فدان وهى جملة زمام ٢١ محافظة بالوجهين البحرى والقبلى . ويوضح الجدول رقم (١) ملخصاً بنتائج هذا التصنيف الذى نستخلص منه ما يلى :

(١) اراض مزروعة : ومجموع مساحتها ٥٨٨٣٣٠٠ فدان تشمل ما يلى :

أ- اراض من الدرجة الاولى وجملة مساحتها ٢٥٩,٦١٧ فدان تمثل ٤,٣٤٪ من جملة مساحة الزمام .

ب- اراض من الدرجة الثانية وجملة مساحتها ٢,٦٢٣,٣٥٧ فدان تمثل ٢١,٧٩٪ من جملة مساحة الزمام .

ج - اراض من الدرجة الثالثة وجملة مساحتها ٢,٢٩٠,٦٤٦ فدان تمثل ٢٧,٦٥٪ من جملة مساحة الزمام .

د - اراض من الدرجة الرابعة وجملة مساحتها ٥٩٨,٦٧٠ فدان تمثل ٧,٢٣٪ من جملة مساحة الزمام .

(٢) اراض غير مزروعة : وتصنف كدرجة خامسة مجموع مساحتها ١,٦٢٥,٨٥٥ فدان وتشمل:

أ- اراض بور صالحة للزراعة ومساحتها ١,٠٦٠,٣٦٨ فدان تمثل ١٢,٧٩٪ من جملة مساحة الزمام.

ب- بور مغمورة بالمياه ومساحتها ٥٦٥,٤٨٧ فدان تمثل ٦,٨٢٪ من جملة مساحة الزمام.

(٣) اراض غير زراعية : وتصنف كدرجة سادسة مجموع مساحتها ٧٧٥,٥٩١ فدان وتشمل:

(أ) بور غير صالحة للزراعة ومساحتها ٨١,٠٧٦ فدان تمثل ٠,٩٩٪ من جملة مساحة الزمام.

(ب) منافع عامة ومساحتها ٦٩٤,٥١٥ فدان تمثل ٨,٣٩٪ من جملة مساحة الزمام.

جدول (١)

تقسيم أراضي محافظات الجمهورية حسب درجات القدرة الانتاجية للتربة
من واقع دراسات عن الأراضي التي أجريت لأول مرة ابتداء من ١٩٥٥ واستمرت حتى ١٩٧٥

المحافظة	أراضي منزوعة من الدرجة				جملة المنزوع	أراضي درجة خامسة		أراضي درجة سادسة		جملة الزمام
	الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة		بور صالح للزراعة	بور مغمود بالمياه	بور غير صالح	منافع عامه	
الاسكندرية	-	٦١٨٠	١١٤٤٣	٥٤٣٩	٢٣.٦٢	٨٩	٢١٨٣٦	١٠٢٠	٢٠٩٠٤	٦٦٩١٩
البحيرة	٦٤٧٦	١٢٢٢٧٧	٤٥١٨٣٢	٨.١٣	٧٠٣٥٥٩	٢٤٥٥٦٣	٧٢٤٩٠	٣١٦٥	٥٦٣٠١	١٠٨٠٩٧٩
كفر الشيخ	-	٦٣٠٧	٢٦٦٤٦٨	١١٢٨٧٨	٤٢٩١٩٥	١٣٤٠٩٢	٢١٧٧٢٠	١٠٢٢	٣٧٦٤٢	٧١٨٦٠٠
الدقهلية	٦٣٧٠	٢٣٨١٥	٣٣١٥٢٢	٦٢٠٧٥	٦٤٦١٠٧	١٠٦٥٥	٩٧٢٠	٢١٥	٦١٧٦٢	٨٤٣٥٤
دمياط	-	٢٣٣٨٢	٥٦٠٦١	٢٣١٥٦	١٠٢٦٢٩	٢٨٣٢٦	٣٩٠٥	٤٢	٩٧٢٠	١٤٤٦٣٥
الشرقية	١٣٣٨٠	٢٦٦٣٩٢	٢٨٢١١	٧٩١٣٨	٦٤١٦٨٣	١٧١٣٩١	٩١٣٩	٤٨٧	٦٨٢٨٦	٩٧٣٢٤٠
الاسماعيلية	-	٢٠٤٤	٤٧٥١١	٣٨٧٥٢	٨٨٣١٢	١٢٥٥٤٨	٧٤٨١٧	١٤٥٩٠	٤٦٦٧٦	٣٤٩٩٤٢
السويس	-	-	٥٢٦٥	٢٦٧٨	٧١٤٣	٤٢٠٠٠	٣٣٠	-	٨٠٧٢	٥٨٣٤٥
بور سعيد	-	-	-	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠٠	٦٤٥٠٠	-	١٠٠٠	٧٦٠٠٠
الغربية	٤٦٢٨٣	٢٣٧١٩٢	١٣٤٦١١	١٧٦٣	٤١٦٠١٧	٧٢٠	٣٦١	٢	٤٤٨٠١	٤٦١٩٣٦
المنوفية	٧٥٢٧٥	١٩٠٠٥	٤٩٦٦٠	١٠٥١٠	٣٢٥٥٩٥	٢٢٨١	٤٦٧	-	٣٧٢١٢	٣٦٥٥٦١
القليوبية	٦٤١٧١	٨٥٥١١	٣٨٣٦٥	٤٥٢٤	١٩٢٥٨١	٤٢٥٥	١٧٧	٥٦٦	٢٥٦٨٢	٢٢٤٣٦٢
شواحي القاهرة	-	٧٩٥٢	٥٠٢٧	١٧٦	١٢٩٥٥	٤٣٤٣	٢١	٣٣٨١٣	-	٤٢٩١٢
اجمالي محافظات الوجه البحرى	١٩٢١٥١	١٢٥٢٣٢	١٧١٧٢٢	٤٢٦٠٢٥	٣٥٦٢١١	٨٧٣٢٧٧	٢٨٧٧٦٦	٤٤٩٨٢	٤١٠٦٠١	٥٤٨١٣١٢
الفيوم	١٠٢٦٥	٦١١٨٥	١٨٧٨٦٧	٢٤٧٠٦	٣١٤٦٧٦	٤٩٣٨٣	٣٣١٠	٢٥٠٠٩	٢١٧٤٠	٤١٤١٣٨
الجيزة	١٢٨٦٩	١١٣٠٧	٤٢٨١٢	١٠٧٩	١٧٧٧٦٧	١٥٤٧٤	٢٦٢	١٠٣	٣٦٩١٧	٢٣٠٦٢٣
بنى سويف	٢٦٠٧٣	١٣٠١٨٥	٩٠٧٨٨	١٨٠١٥	٢٦٥٠٨	١١٠٨١	١١٠٠	٢٨٦٣	٢٩٦٨٨	٣٠١٨١٢
المنيا	٤٩٥٩١	٢٦١١٤٢	٩٤٨٤٩	٢١٤٧٦	٤٤١٠٥٩	٣٥٤٤٦	١٤٠٢	١٧٧٤	٤٩٩٧٦	٥١٩٦٥٧
أسيوط	٢١٣٥٩	٢٢٤٧٤٤	١٥٠١٦	٦٤٨٥	١٠٧٦٠٤	١٧٠٢٥	٤٩٥	١٩٥	٢٤٩٨١	٣٥٨٩٠٨
سوهاج	٢٤٣٦٤	٢٢٦٠٩٥	٤١٧٥٠	١٢٨٥٠	٣٠٥٠٦٤	١١٠٨١	٣٤١	-	٣٦٨٤٢	٣٥٢١٠٨
قنا	١٠٤٤٨	٢٦٤٦٦٥	٥٥٠٦	١٧٥١٢	٣٤١٦٩	٢٩٣٨٣	٣٥١	٦٠٢	٤٦١٧٧	٤٢٤٥٠٤
اسوان	٢٤٢٦	٥٩٤٠٠	٤٦٨٧٧	٢٣٥٠٩	١٢٢٢٢٢	١٨٢١٨	٤٣٦	٤٥٤٨	٢٣١٢٥	١٧٧٦٥٩
اجمالي محافظات الوجه القبلى	١٦٧٤٦٠	١٣٨١١٢	٥٧١٠٤١	١٦٦٦٥٥	٢٢٩١١٦	١٨٧٠٩١	٧٧١٨	٣٦٠٦١	٢٧٦٥٤٤	٢٧٩٨٦٠٩
اجمالي محافظات الجمهورية	٣٥١٦١٧	١١٢١٢٥	٢٢٩٦٤٦	٧٠٨١٨٠	٥٨٨١٢٠	١٠٦٣٨٦	٥٦٥٠٧٨	٨١٠٧٦	١٦٨٥١٠	٨٠٨٤٧٤٦

ويستدل من هذه البيانات ان الغالبية العظمى من الاراضى المزروعة كانت عند فحصها ضعيفة أو فى حاجة الى تحسين لمعالجة حالات الملوحة والقلوية المرتفعة وانشاء المصارف وازدادة المادة العضوية، حتى ترفع قدرتها الانتاجية.

أما تقييم مدى التحسن أو التدهور الذى انتاب هذه الاراضى منذ فحصها أول مرة فأمر يتطلب إعادة الفحص الشامل لنفس المساحات ومقارنتها بحالتها السابقة اذا ما أريد الوصول الى تقييم كامل لمدى التدهور أو التحسن. وحقيقة توجد متابعة لبعض المساحات المتناثرة خصوصاً تلك التى تغطيها بعض المشروعات، كما أن عدداً قليلاً من المراكز أعيد فحص اراضيها بطريقة منتظمة تمكن من تقييم مدى التغير الذى حدث فى تربتها.

انتاجية الاراضى المزروعة:

بدأت فى الخمسينات دراسات التصنيف للاراضى المزروعة تبعاً لتفاوت انتاجها الفعلى من المحاصيل الحقلية المختلفة. وهذا التصنيف لا يعتمد على تقييم حالة التربة، وإنما على رصد متوسط الانتاج لكل محصول على مستوى المركز، ثم حساب التميز النسبى بين المراكز فى انتاج كل من هذه المحاصيل وكذلك المحاصيل الحقلية جميعها، واعطى كل مركز رقماً يعبر عما سعى بالجدارة الانتاجية. وقد اسفر التصنيف المذكور عن خمس رتب انتاجية: تضم الرتبة الأولى المساحات المزروعة ذات اعلى متوسط لانتاج المحاصيل الحقلية، والمرتبة الثانية المساحات الاقل عنها متوسط، وهكذا حتى الرتبة الخامسة وهى اقل الاراضى انتاجاً لهذه المحاصيل. ويتم اجراء هذه التقديرات كل خمس سنوات وذلك ابتداء من عام ١٩٥١. ودراسة البيانات التفصيلية لمدى التغير فى الانتاجية منذ عام ١٩٥١ وحتى نهاية ١٩٨٠ يلاحظ ان التحسن فى انتاجية المحاصيل لم يشمل جميع مراكز الجمهورية، إذ كان تليخيصها كما يلى:

٧٧ مركزاً ارتفعت فيها رتبة الانتاجية المحصولية.

٢٢ مركزاً لم تتغير فيها رتبة الانتاجية المحصولية.
٢٣ مركزاً انخفضت فيها رتبة الانتاجية المحصولية ومعظمها من مراكز الوجه القبلى.

١٩ مركزاً تذبذبت فيها رتبة الانتاجية المحصولية.

أما المساحات التى تدخل تحت كل من الرتب الانتاجية للمحاصيل الحقلية خلال سنوات التقييم المختلفة ومدى التغير فيها خلال الفترة من ١٩٥١ حتى ١٩٨٠ فتتضح من الجدول الوارد فى الصفحة التالية.

ويستدل من هذا الجدول الاتجاه العام نحو ارتفاع الانتاج من الاراضى المزروعة بدليل زيادة المساحات التى تدخل فى الرتبتين الانتاجيتين الأولى والثانية، مع انخفاض مقابل فى مساحات الرتب الانتاجية الأقل درجة وهى الثالثة والرابعة والخامسة. ولعل ما يستلقت النظر ان مساحات الاراضى التى تزرع بالمحاصيل الحقلية تقل باطراد منذ عام ١٩٧٠.

العلاقة بين رتب انتاجية المحاصيل ودرجات القدرة الانتاجية للتربة:

ان ارتفاع انتاجية المحاصيل ليست بالضرورة دليلاً على زيادة خصوبة التربة، وإنما هو فى الأساس نتيجة لعدة عوامل مشتركة نذكر منها تحسين الري والصرف والتسميد وانتقاء البنجر المحسنة ومقاومة الآفات والحشرات واختيار انسب مواعيد الزراعة، الى غير ذلك من عوامل الفلاحة والادارة السليمة. فزيادة الانتاجية أو تحسين رتبة الانتاجية من اراضى مساحة ما ليست دليلاً قاطعاً على أن الاراضى تتحسن أو لم تتدهور، إذ ان تقرير ذلك غير ممكن الا بالاعتماد على اجراء فحوص حقلية ومعملية على الخواص الطبيعية والكيميائية والبيولوجية للتربة نفسها.

انتشار الاراضى الغدقة والمتأثرة بالاملاح:

وتعتبر هذه الظاهرة من أخطر مشكلات التدهور من حيث مدى انتشارها ومعدل تزايدها وأثرها المباشر على الانتاج الزراعى. غير ان

مجموع المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية	المساحات بالفدان للربح المخططة لإنتاجية الأراضي المزروعة من المحاصيل الحقلية					سنوات التقييم
	الربحية الخامسة	الربحية الرابعة	الربحية الثالثة	الربحية الثانية	الربحية الأولى	
٥,٦٧٨,٨٢٢	٥٤٥,٣٤٠	١,٢٩٤,٦٧٨	١,٧٦٣,٤٠٦	١,٥٠٧,٣١٩	٥٦٨,٠٧٩	١٩٥٥ - ١٩٥١
٥,٩٦٩,١٩٥	٩٦,٢٦٧	٩٢٩,٦٢٧	٢,٢٢٧,٧٨٩	١,٦٠١,٦٩٣	١,١١٣,٨١٩	١٩٦٥ - ١٩٦١
٥,٩٧٣,٩٦١	١٣٨,٩٢٣	٨٧٥,٤٦٩	١,٢٥٤,١٦٢	١,٤٣٦,٠٣٧	٢,١٦٩,٣٧٠	١٩٧٠ - ١٩٦٦
٥,٦٤١,٨٤٦	١٧٩,٣٨٦	٢٢١,٠٠٢	١,١٠٦,٥١١	٢,٠٣٣,٩٦٥	٢,١٠١,٠٨٢	١٩٧٥ - ١٩٧١
٥,٤٨٨,٤٣٥	-٩٨,٢١٠	٢٣٣,٣٦٦	٠,٩١٣,٥٨٨	٢,١٣٩,٠٧٦	٢,١٠٤,١٩٥	١٩٨٠ - ١٩٧٦

حلولها متيسرة وقليلة التكلفة. وتقدر جملة المساحات المتأثرة بالاملاح أو القلوية حوالى ٣ ملايين فدان، والمتوسط العام لنقص المحصول نتيجة لها حوالى ٢٥٪.

زحف الصحراء على تخوم الوادى والدلتا:

ان عملية ترسيب المواد الصحراوية السافية خصوصاً من الصحراء الغربية على اراضى الدلتا والوادى ظاهرة طبيعية، الا انها اكتسبت بعداً مؤثراً بعد انقطاع الفيضان بما يحمله من مواد ناعمة تغلف حبيبات الرمال الصحراوية وتكسبها بعض الخصوية. وتبلغ المساحات المتأثرة بزحف هذه الرمال حوالى ١.٧٥ مليون فدان ، تصل نسبة النقص فى انتاجها الزراعى الى ٢٠٪ تقريباً.

تلوث الاراضى :

يشكل هذا المصدر عاملاً من عوامل تدهور التربة، بتزايد اثره عاماً بعد آخر نظراً للتوسع غير المنضبط فى استعمال مصادره، ولقصور القوانين عن التحكم فى جميع عناصر الملوثات ، التى نذكر اهمها فيما يلى:

مبيدات الآفات والحشرات - مخلفات الأسمدة - المخلفات العضوية خصوصاً من الصناعة والصرف الصحى غير المعالج - الكائنات المسببة للأمراض مثل النيماتودا - المخلفات الصناعية غير العضوية - المواد المشعة.

ثالثاً : اهدار التربة:

الاهدار للتربة تدهور كمي يصعب استعاضته. ويمكن ان يدخل فى اطار هذا الاهدار عدم استخدام التربة أو سوء استخدامها، مع توفر مقومات استغلالها، ومادام الاهدار حالة من حالات التدهور أو مرحلة منه فان بعض حالات التدهور قد تعتبر اهداراً ، والعكس.

ويمثل الاهدار بقسميه الدائم والمؤقت فيما يلى:

- استقطاع الاراضى الزراعية المنتجة أو الصالحة أو المهيأة للزراعة فى اقامة المساكن والمنشآت الصناعية أو التجارية.

٣٤ .

- التجريف بدرجاته المختلفة.

- تبوير، وبالتالي تعطيل المساحات المجاورة للمصانع وغيرها من الأنشطة غير الزراعية، كالمخازن والأحواش، لخدمة تلك الأنشطة.

- فقدان الطبقة السطحية للتربة نتيجة للسيول فى المناطق المطيرة.

- عدم زراعة المساحات المتاحة لها فعلاً مورد للرعى مثل: البور المتخلل فى الدلتا والوادى - المساحات المحيطة ببعض الآبار الارتوازية فى الواحات - ميول (بنكيت) جسور الترع والمصارف والطرق وبوئى الحقول.

- التأخر غير الطبيعى فى وصول كثير من مساحات اراضى الاستصلاح الى الحدية الانتاجية.

وفيما يلى عرض موجز لطبيعة ومدى الاهدار بوجه عام بالنسبة لبعض هذه العناصر:

التوسع العمرانى على الاراضى:

تعددت التقديرات بالنسبة للمساحات التى استقطعت من الاراضى الزراعية الخصبة فى الدلتا والوادى لاغراض التوسع العمرانى فى الاسكان والمنشآت الصناعية. وقد تراوحت هذه التقديرات بين ٢٠، ٥٠ الف فدان فى العام خلال العشرين عاماً الماضية. وعموماً فان مراجعة الارقام الخاصة بالمساحات المنتجة من الاراضى عام ١٩٥٢ (حوالى ٥.٩٨٤ مليون فدان) وما تم اضافته من اراض جديدة تبلغ حوالى ١.٠٥٨ مليون فدان منذ ذلك التاريخ ومجموع المساحات المزروعة الآن (٥.٨ - ٥.٩ مليون فدان) نجدها لم تتغير كثيراً، مما يدل على ان المساحات التى اهدرت فى التوسعات العمرانية تبلغ حوالى ١.١ مليون فدان.

ولا شك أن تحديد المساحات ومواقعها اصبح ممكناً الآن بعد أن تم التصوير الجوى لجميع اراضى الجمهورية عامى ١٩٨٤، ١٩٨٥. وتجربى حالياً الدراسات على هذه الصور لتقدير مدى الفقد.

التجريف والتبوير :

التوالى. ويوضح الجدول رقم (١) بيان مساحات هذه الاراضى والنسب المئوية لها من مساحة الزمام فى كل محافظة على حدة.

ويستدل من الجدول أن مساحة البور الصالح تتراوح نسبتها بين ٣٥.٨٧٪ فى محافظة الاسماعيلية، ١٢.٠٪ فى محافظة الاسكندرية. كما انها تمثل ١٥.٩٪ من اجمالى مساحة محافظات الوجه البحرى و ٦.٦٩٪ فقط من اجمالى مساحة محافظات الوجه القبلى. اما الاراضى البور المغورة بالمياه فتتراوح نسبتها بين ٨٤.٨٧٪ فى محافظة بورسعيد و ٠.٠٥٪ فى زمام ضواحي القاهرة. وعموما فان معظمها تقريبا يقع فى محافظات الوجه البحرى، خصوصا بورسعيد والاسكندرية وكفر الشيخ والاسماعيلية، ومن الواضح ان مساحة من البحيرات قد دخلت ضمن هذا التصنيف وان كان ذلك يحتاج الى تأكيد. ولاشك ان هذه مساحات كبيرة، اذ تبلغ ٢٥٪ تقريبا من مساحة الزمام المزروع فعلا، وان استمرارها دون تنمية واستثمار يعتبر اهدارا لمورد التربة، خصوصا وانها داخل الزمام، وبالتالي فهى فى متناول البنية الاساسية للاراضى المغورة وقريبة من شبكات الري والصرف الرئيسية، فاذا اعتبرنا ان المساحات المغورة بالمياه تشمل البحيرات الشمالية فان ادخالها ضمن الاراضى البور - تجاوزا - قد يؤدى الى استنتاجات متعجلة ازاء ما تبذله الدولة من مشروعات لتنمية الموارد السمكية.

كما ان جزءا كبيرا من هذه المساحات لابد ان يكون قد استصلح خلال السنوات العشرين الماضية، ومهما يكن من امر، فان مساحة كبيرة من اراضى هذه الدرجة لاتزال غير مستقلة - حتى مع استبعاد مساحة البحيرات، والاراضى البور المتخلل التى دخلت ضمن مشروعات التوسع الافقى. وعموما فان الحكم على مدى انتشار وتوزيع هذه الاراضى يحتاج الى اجراء عاجل، لتعريف وتحديد مواقعها ومساحاتها قبل تقدير جدوى ضمها الى الاراضى الزراعية المنتجة، مع اعطائها اولوية فى هذا المجال.

اتجه كثير من المزارعين الى تجريف التربة الزراعية وبيع ناتج التجريف لمصانع الطوب الاحمر لعمال البناء، كما لجأ البعض الآخر الى تبوير بعض مساحات الاراضى كنوع من التحايل لخراجها من الزمام المزروع تمهيدا للبناء عليها أو بيعها لهذا الغرض، وتقدر المساحات التى تم تبويرها أو تجريفها اخيرا بحوالى ١٠٠ الف فدان وتمثل الاراضى التى جرفت تربتها بمقدار ٥٠ - ١٥٠ سم حوالى ٧٠٪ من اجمالى المساحة المجرفة. أما جملة الاراضى التى جرفت لعمق اكثر من ١٥٠ سم فمساحتها حوالى ٢٧٥٠ فداناً موزعة على ٢٥ محافظة وهذه تحتاج الى جهد كبير لتجديد صلاحيتها للزراعة. وتتخلص الخسائر الظاهرية من عمليات التجريف فيما يلى :

- التناقص المستمر فى القدرة الانتاجية للاراضى الزراعية المجرفة.
- استقطاع كثير من اراضى الجزائر التى تعتبر من اراضى الدرجة الاولى التى توجد بها زراعة الفاكهة والخضروات.
- اختلال عمليات الري والصرف الحقلى.
- تدهور حالة الصرف فى المواقع المجرفة وبالتالي تدهور الخواص الطبيعية والكيمائية لقطاع التربة.

- ازالة الطبقة السطحية الخصبة وكشف طبقات تحت السطح وهى مندمجة ، وبالتالي تحتاج الى خدمة مكثفة وتسميد عضوى غزير ووقت طويل لكى تصل الى مستوى خصوبة الطبقة السطحية الطبيعية والتى كانت غنية بالاحياء الدقيقة وبالعناصر الغذائية المتيسرة للنبات.

البور المتخلل:

اظهرت نتائج الفحص الحقلى للاراضى الذى اجرى فى الفترة من ١٩٥٥ - ١٩٧٥ لزمام محافظات الدلتا والوادي وجود مساحات كبيرة غير مزروعة وصنفت كاراض من الدرجة الخامسة وتبلغ مساحتها كما يلى:

١٠.٦٠ مليون فدان تقريبا من الاراضى البور الصالحة للزراعة و ٠.٥٦٥ مليون فدان تقريبا اراض مغورة بالمياه. هذه المساحات تمثل ١٢.٨٪، ٦.٨٪ من جملة زمام هذه المحافظات وعددها ٢٦ محافظة على

٤٦٠ ألف فدان من الاراضى الرملية، وان ما استزرع منها كان ٢٦٠ ألف فدان فقط. ويوضح الجدول التالى انواع الاراضى الرئيسية فى تلك المساحات.

نوع التربة	المساحة التى شملها الاستصلاح	المساحة المنتجة	النسبة المئوية للمساحة المنتجة بالنسبة للمساحة المستصلحة
اراضى دلتاوية ثقيلة	٢٧٠.٠٠٠ فدان	٢٤٠.٠٠٠ فدان	٨٩٪
اراضى جيرية	٢٠.٠٠٠	١٧.٠٠٠	٨٥٪
اراضى رملية	٤٦.٠٠٠	٢٦.٠٠٠	٥٦٪
المجموع	٩٣.٠٠٠	٦٧.٠٠٠	٧٢٪

نستخلص مما تقدم ان الاراضى المستصلحة القديمة، والتي اختيرت اصلا للاستصلاح بناء على ميزتها النسبية على غيرها، والتي توفرت لها مقومات الانتاج الرئيسية والبنية الاساسية - يمكن ان يتزايد اسهامها فى الدخل القومى بأكثر مما هى الآن عن طريق توفير المقومات اللازمة لرفع معدل تنميتها ووصولها الى الحدية الانتاجية، مع الأخذ فى الاعتبار ان اختيار المحاصيل المناسبة للتربة قد يؤدي الى عدم وجود «حدية». ومن ثم ينبغي الا يؤخذ اصطلاح «الحدية الانتاجية» على اطلاقه كتعبير اقتصادى فى هذا المجال.

ويتلخص أهم المعوقات التى تصادف برامج الاستصلاح فيما يلى:
- عدم اختيار المحاصيل الملائمة الموصلة الى الحدية الانتاجية، وخاصة تلك الاصناف التى لا يستلزم وجودها فى الارض فترة طويلة.
- سوء الادارة فى الاراضى الجديدة كعامل للتدهور، ولا سيما التى ترجع الى القطاع العام.

الاهدار فى الاراضى الجديدة :

تتضمن التقارير المنشورة فى هذا المجال، بيانات متضاربة بشأن مدى تطور التنمية الزراعية فى اراضى التوسع الافقى. فقد ورد فى تقرير- نشر سنة ١٩٨٠ - عن انتاجية الاراضى الجديدة: ان الاراضى التى استصلحت منذ عام ١٩٥٣ - ومساحتها ٩١٢ ألف فدان - لم يستزرع منها فعلا سوى ٥٨ الى ٦٠٪، وان حوالى ٤٠٪ من المساحة التى استزرعت دون مستوى الحدية الانتاجية.

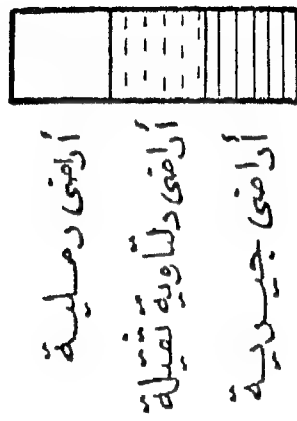
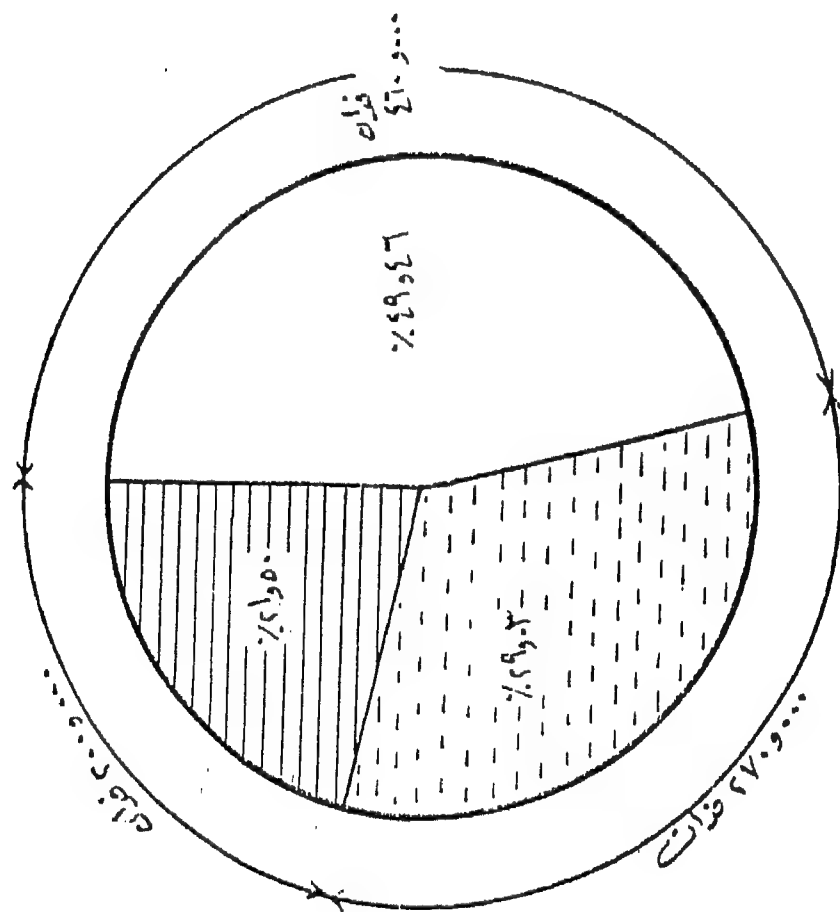
وجاء فى تقرير آخر - نشر عام ١٩٨٢ - ان الاراضى التى استصلحت منذ الستينات بلغت نحو ٩٠٠ ألف فدان، وان ما تخطى مستوى الحدية الانتاجية منها بلغ نصف مليون فدان.

اما تقرير الخطة الشاملة للاراضى الصادر عام ١٩٨٥ فقد ورد به ان مساحة الاراضى التى استصلحت من ١٩٥٠ الى ١٩٨٠ بلغت ٩٣٠ ألف فدان، وان ثلثى هذه المساحة قد وصل الى مرحلة الانتاج، وهى موزعة جغرافيا كما يلى:

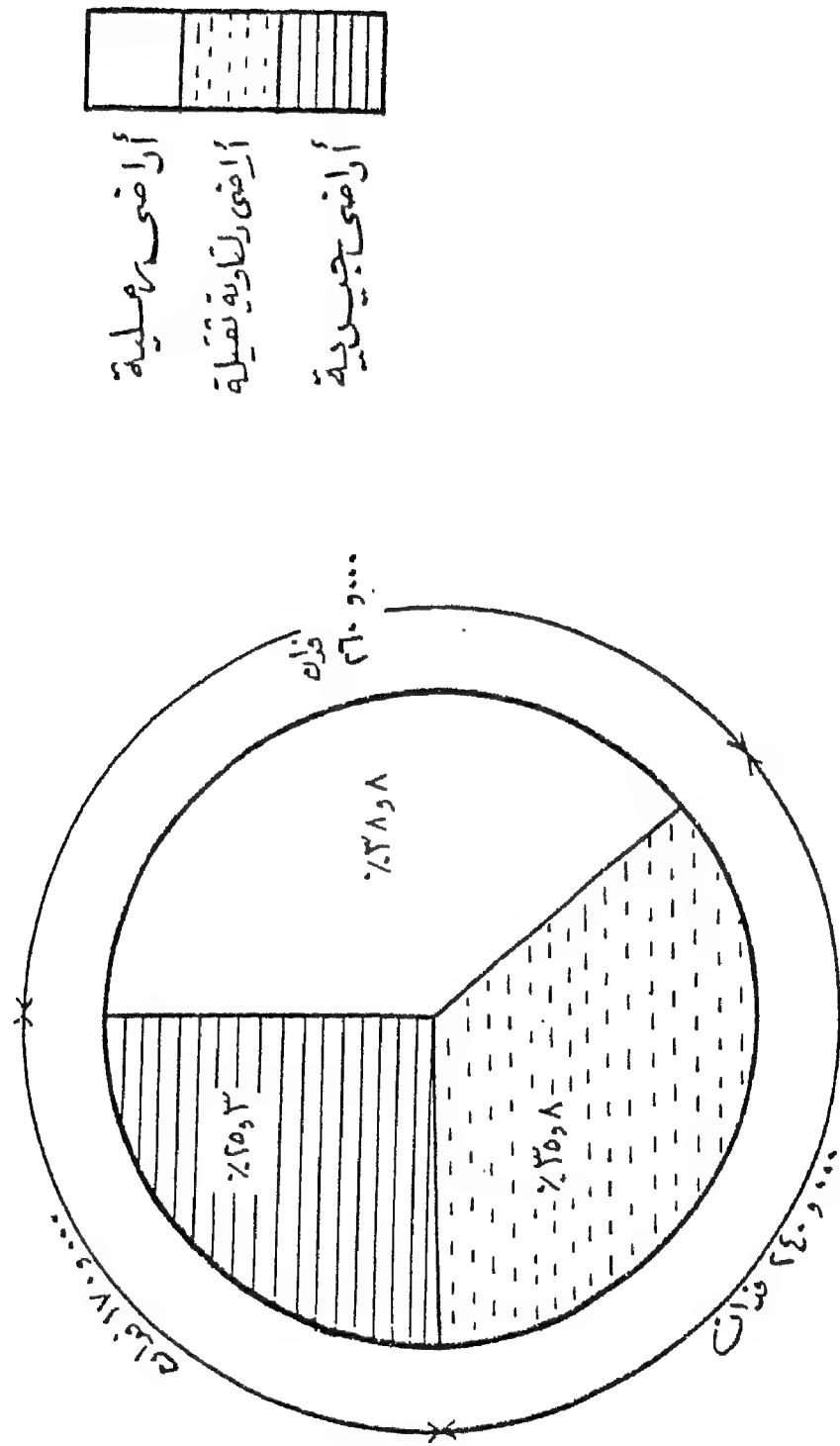
المنطقة	المساحة المستصلحة بالآلاف فدان	%	المساحة المنتجة بالآلاف فدان	%
غرب الدلتا	٣٩٠		٣٠٠	
وسط الدلتا	١٥٠	٧٠	١٣٠	٧٦
شرق الدلتا	١١٠		٨٠	
مصر الوسطى والعليا	٢٢٠	٢٤	١٣٠	١٩
أخرى	٦٠	٦	٣٠	٥٠
المجموع	٩٣٠		٦٧٠	

ويشير نفس التقرير الى أن المساحات التى استصلحت تضمنت

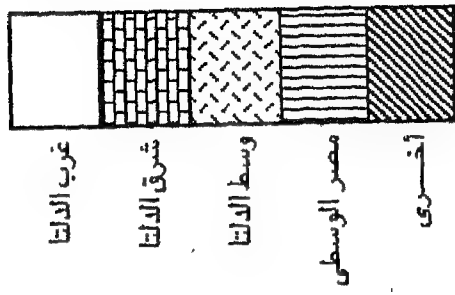
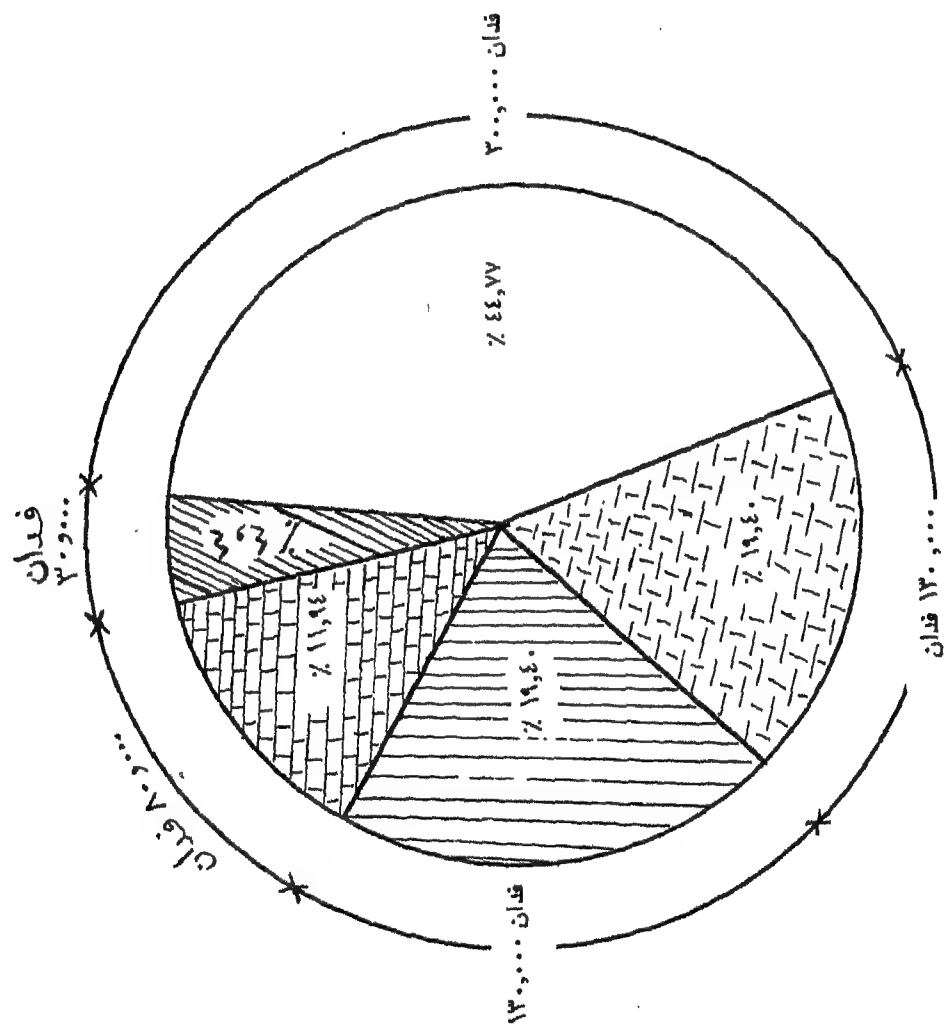
تقدير المساحة التي شملها الاستصلاح حسب نوع التربة بها

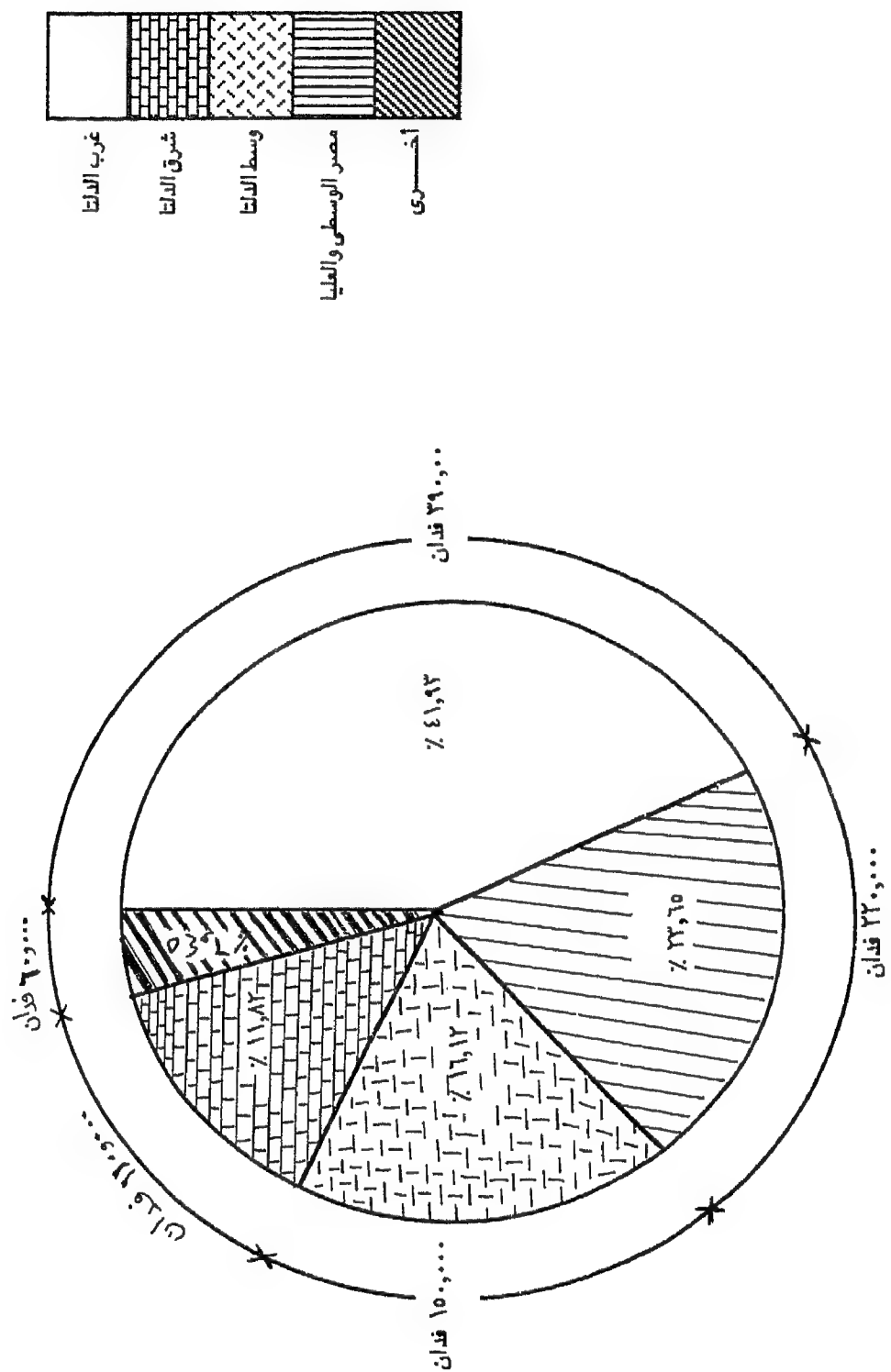


تقدير المساحة المنتجة التي شغلها الاستصلاح حسب نوع التربة

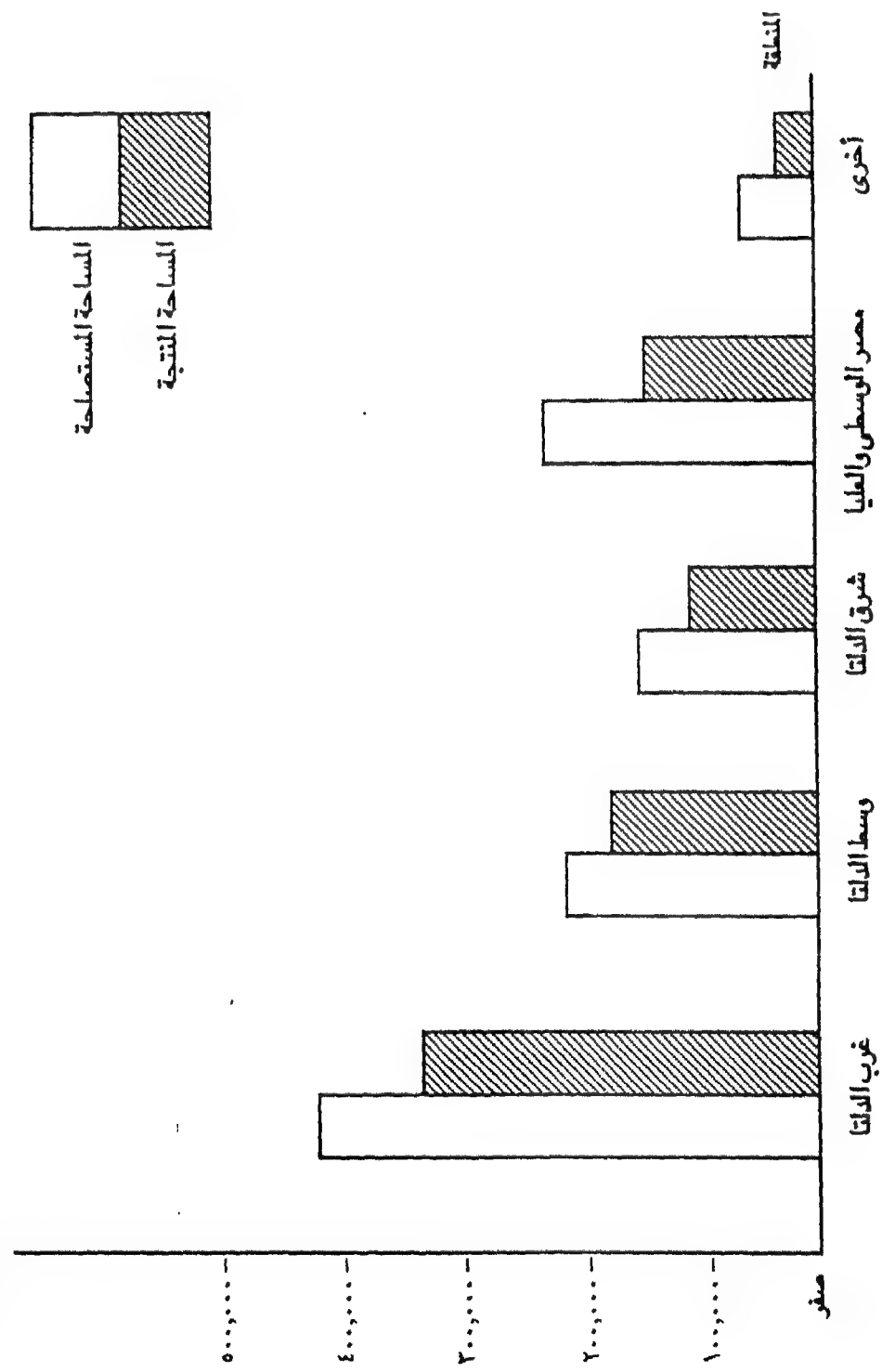


تقدير المساحة المنتجة بالفدان حسب مناطق جمهورية مصر





تقدير المساحة المستصلحة والنتيجة حسب مناطق جمهورية مصر
المساحة بالفدان



الدرجتين الثالثة والرابعة، بما يعنى أن تصبح مشكلة تدهور التربة الزراعية هي المعوق الأول لجميع محاولات الارتفاع الرأسى بالانتاج الزراعى.

منع التعدى على الاراضى الزراعية:
استجاب المشرع المصرى لتحرك الحكومة للحفاظ على التربة الزراعية من التدهور، فصدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الذى حدد صور التعدى على الرقعة الزراعية بالتجريف والتبوير والبناء.

وقد نصت المادة ١٥٠ من هذا القانون على حظر تجريف الاراضى الزراعية أو نقل الاتربة لاستعمالها في غير اغراض الزراعة. وعرف التجريف بأنه ازالة اى جزء من الطبقة السطحية للاراضى الزراعية، الا انه اجاز تجريف الارض الزراعية ونقل الاتربة منها لاغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة علي خصوبتها، ويتحدد ذلك بقرار من وزير الزراعة بما يتفق والعرف الزراعى.

وأوضحت المادة ١٥٤ العقوبات عن مخالفة حكم المادة السابقة، كما اعطت لوزير الزراعة - حتى صدور الحكم فى الدعوى - أن يأمر بوقف الاعمال المخالفة وبإعادة الحالة الي ما كانت عليه بالطريق الادارى على نفقة المخالف.

ونصت المادة ١٥١ من القانون نفسه على انه يحظر على المالك أو الحائز ايا كانت صفته ترك الارض غير مزروعة لمدة سنتين من تاريخ آخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة ومستلزمات انتاجها التى تحدد بقرار من وزير الزراعة، كما حظرت ارتكاب اى فعل أو الامتناع عن عمل من شأنه تبوير الارض الزراعية أو المساس بخصوبتها.

وقد واجهت حملات الادارة المختصة بتنفيذ القانون عقبات ادارية وقضائية لمواجهة ظاهرة التبوير نظرا لخلو هذه المادة من الحق الذى كفلته المادة ١٥٤ والتي تعطى الحق لوزير الزراعة لاصدار قرار اعادة الحالة الى ما كانت عليه ووقف الاعمال المخالفة على نفقة المخالف حتى

- الابطاء فى معدلات تنمية الاراضى المستصلحة.

الترع والمصارف الرئيسية والفرعية :

تبلغ اطوال الترع والمصارف الرئيسية والفرعية حوالى ٥٠ كيلو مترا. وتتفاوت مساحات ميولها تبعاً لدرجتها، الا انها تمثل مساحات كبيرة اذا اخذنا حصفى المجرى المائى فى الاعتبار، وصيانة لهذه المساحات من الانهيار يحظر استثمار هذه المساحات فى الزراعة، ارتكازا على أن زراعتها وخدماتها يجعلانها اكثر تعرضا للانهيار والجرف بواسطة تيارات المياه.

رابعا : مشروعات صيانة الرقعة الزراعية

تقوم الدولة بتنفيذ بعض المشروعات الخاصة بالمحافظة على التربة الزراعية ولكن هذه المشروعات لا تسير بالمعدلات المرجوة، كما أنها لم تقوم بالدرجة الواجبة لتأكيد مسارها أو تصحيحه.

وفيما يلى عرض موجز لبعض هذه المشروعات:

تحسين الصرف الزراعى :

تخلى برامج تحسين الصرف فى الاراضى المروية بأسبقية أولى فى التنفيذ، فقد زادت أطوال المصارف العامة من ١١٢.٢ الف كيلو متر عام ١٩٥٢ الى ١٨ الف كيلومتر عام ١٩٨٠، وبلغ عدد محطات الصرف فى ذلك العام ٩٠ محطة بعد أن تم تنفيذ شبكة الصرف المغطى فى حوالى ١.٩ مليون فدان بحلول نهاية ١٩٨٠.

تحسين التربة الضعيفة :

أبرز تقرير عن السياسة الزراعية - خلال السنوات ١٩٨٣/٧٩ - مشكلة تدهور التربة المصرية التى ساعد فى ظهورها ظروف المناخ الجاف السائد ونظام الري المستديم وقصور نظام الصرف واستمرار عمليات الخدمة الزراعية على وتيرة واحدة، مما أدى الى انتشار حالات الملوحة والقلوية فى التربة وتدهور بنائها، وساعد على ذلك ارتفاع منسوب الماء الارضى وازدياد نسبة الاملاح الذائبة فيه. وقد قدرت الدراسات وصول حوالى ٥٠٪ من مساحة الاراضى المزروعة الى

صدور الحكم فى الدعوى. لذلك صدر القانون ٢ لعام ١٩٨٥ الذى نص فى المادة ١٥١ بأنه يحظر على المالك أو نائبه أو المستأجر أو الحائز للأراضى الزراعية بأى صفة ترك الأرض غير منزرعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة ومستلزمات الانتاج التى تحدد بقرار من وزير الزراعة. كما يحظر عليهم ارتكاب أى فعل أو الامتناع عن أى عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوبتها. كما اوضحت المادة ١٥٥ العقوبة على مخالفة أحكام المادة السابقة واعطت لوزير الزراعة قبل الحكم فى الدعوى أن يأمر بوقف اسباب المخالفة وإزالتها بالطريق الإدارى وعلى نفقة المخالف.

ونصت المادة ١٥٢ من القانون على حظر إقامة مباني أو منشآت على الأرض الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات فى شأن تقسيم هذه الأراضى لإقامة مباني عليها. ويستثنى من هذا الحظر الأراضى الواقعة داخل كرمون المدن والداخلية فى نطاق الحيز العمرانى للقرى والتى تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام وكذا مشروعات تخدم الانتاج الزراعى أو الحيوانى والواقعة بزمانم القرى التى يقيم عليها المالك سكناً له أو مشروعا يخدم إرضه وجميع هذه الاستثناءات يصدر بها قرار من وزير الزراعة. وقد حددت المادة ١٥٦ العقوبات لمخالفة أحكام هذه المادة أو الشروع فيها، كما اعطت لوزير الزراعة حتى صدور الحكم فى الدعوى وقف اسباب المخالفة بالطريق الإدارى على نفقة المخالف.

كما تصدت الإدارة العامة لشرطة المسطحات المائية بالتنسيق مع وزارة الزراعة ومديريات الأمن ومعهد بحوث الأراضى والمياه لمواجهة مظاهر التعدى على الأراضى الزراعية بالصور السابق ذكرها بعد أن منح العاملون فيها صفة الضبطية القضائية بناء على قرار السيد وزير العدل- رقم ٢١٠٢ لسنة ١٩٨٤.

وبدأت حملات مواجهة التعدى على الأراضى الزراعية بالتجريف فى إبريل ١٩٨٤ . وبحلول أغسطس ١٩٨٥ كان عدد الحملات حوالى ٤٥

حملة، بالإضافة الى مجموعات عمل كانت تنتقل الى حالات خاصة محددة فى كافة المحافظات، حررت خلالها ٤٧٠٠ مخالفة . وتبلغ مساحة الأراضى التى وقع عليها الاعتداء بالتجريف ٢٧٥٠ فداناً وبالتبوير ٢٧٥٢ فداناً، خلال تلك الفترة ، موزعة بين المحافظات المختلفة. ويقدّر حجم الاتربة التى جرفت من التربة فى هذه التعديات أكثر من ١٠ مليون م^٣.

وقد ظهرت جدية التنفيذ وفعاليته - فى الفترة الأخيرة - من خلال الإجراءات التى قامت بها أجهزة الدولة لتطبيق القانون ووقف التعديات على الأراضى الزراعية، على الرغم من ورود انباء عن بعض المخالفات الخاصة بالتجريف والتبوير يرجى أن تواجه بالاهتمام والحسم المطلوب. ومما لا شك فيه أن جدية التنفيذ وفعاليته وضحت نتيجة للإجراءات التى قامت بها أجهزة الدولة فى تطبيق القانون ووقف التعديات على الأراضى، غير أنه يخشى من أن يفتر الاهتمام خصوصاً وقد تواردت الانباء عن استمرار المخالفات بالتجريف والتبوير وغيره.

التوصيات

على ضوء هذه الدراسة، وما دار حولها من مناقشات ومع التأكيد على ضرورة العمل على ما سبق أن أوصى به المجلس فى نوبته العاشرة بشأن انقطاع الطمى وأثره على التربة المصرية، يوصى بما يأتى:

× اجراء فحص علمى شامل لجميع الأراضى الزراعية ومقارنته بنتائج الفحص الذى تم إجراؤه على هذه الأراضى لتقييم مدى التدهور أو التحسين الذى طرأ على حالة هذه الأراضى، مع الاستعانة بالصور الجوية وطرق الاستشعار عن بعد فى اعداد اطللس مفصل يوضح الحالة الراهنة لجميع اراضى زمام المحافظات .

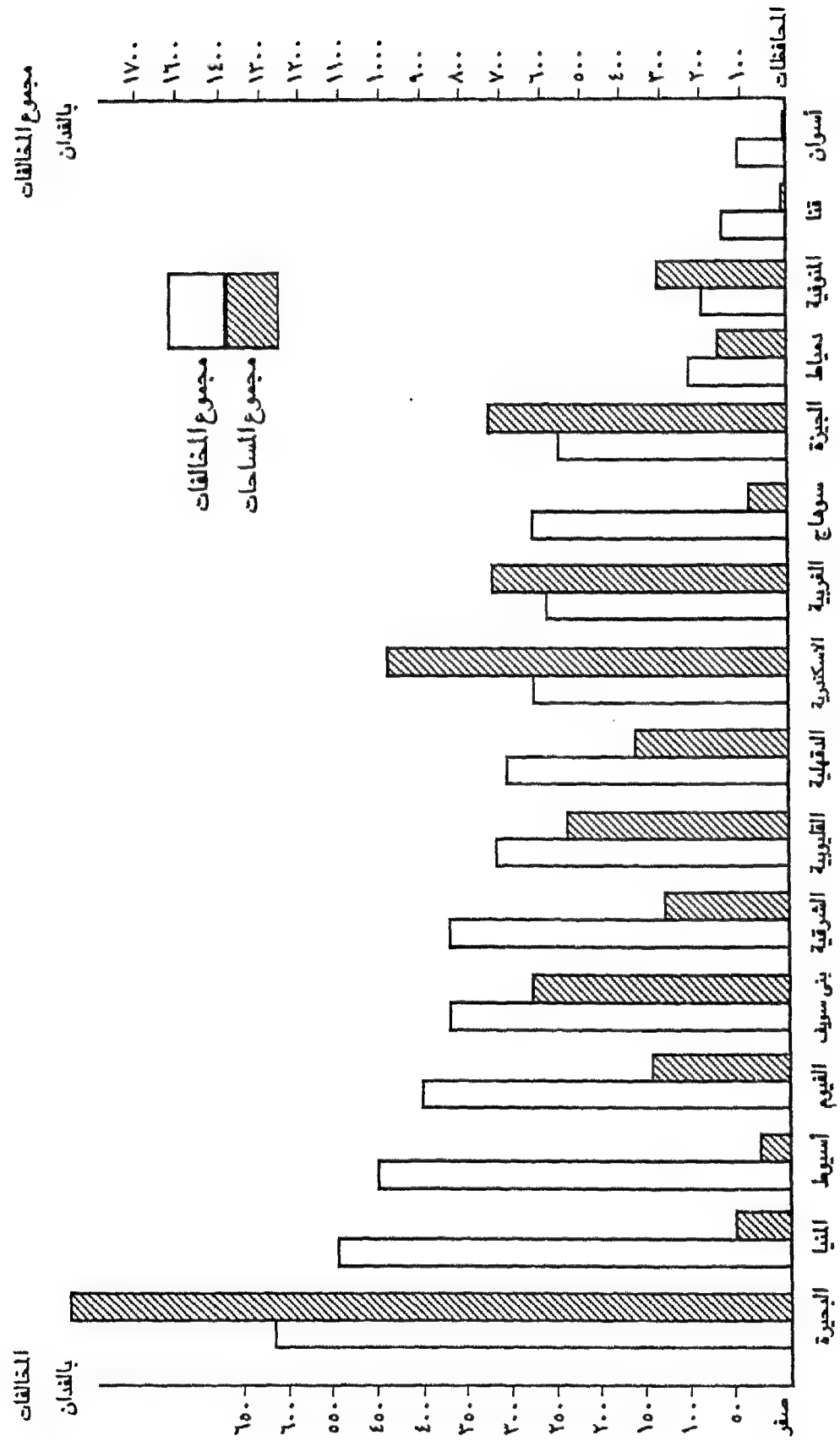
× ضرورة الاسراع بعمل فحوص للتربة لجميع الأراضى الزراعية باستخدام الرادارات الصغيرة والمحمولة على طائرات ، أى الاستشعار عن بعد بالموجات الدقيقة وهى التى تصل الى الأرض وما تحت الأرض لقياس التكوين الرأسى فى عمق معين للأرض .

جدول (٢)
إحصائية لتوزيع حالات المخالفة للتبوير أو التجريف بالنسبة لمساحة
الأراضي موضع المخالفة خلال المدة من
أبريل ١٩٨١ حتى يوليو ١٩٨٥

المحافظات	عدد حالات المخالفة موزعة بالنسبة لمعينة الأرض						مجموع المخالفات	مجموع المساحات
	أقل من ف ١ ٢	١ إلى ف ٢	٢ إلى ف ١٠	١ إلى ف ٥	٥ إلى ف ١٠	١٠ ف ف أكثر		
البحيرة	١٨٥	٢٤	٦٢	٢١٤	١١٨	١٣	٦١٦	٨ ٠٠ ١٦٤٢
المنيا	١٥٢	٣٠	٧	١	١	١	٤٩٣	٢٠ ١٦ ٩٢
أسيوط	١٠١	٣٠	٧	—	—	—	٤٣٩	١ ١٦ ٥٣
الفيوم	١٩٣	٢٢	٢٠	٤٩	١٥	١	٤٠٠	١١ ١٧ ٢٨٧
بنى سويف	٢٠٥	٢٦	١٩	٨٩	٤٠	٤	٣٨٣	١٣ ٣ ٥٩٤
الشرقية	٢٧٥	٣٥	٢٠	٢٨	٨	٤	٣٧٠	١٨ ٢١ ٢٦٦
القليوبية	٢٠٨	٣٠	٣٣	٣٢	١٨	١١	٣٣٢	٦ ١٣ ٥١٠
الدقهلية	٢١٥	٢٢	٨	٣٩	١٧	٣	٣٠٤	٢٢ ٥ ٣١٩
إسكندرية	٨٥	١٦٣	٧٠	٣٣	١٢	١٧	٢٨٠	٠٠ ١٢ ٨٨٠
الغربية	٧٥	١	٢٨	١٤١	٢٩	٢	٢٧٦	٠٠ ١٩ ٦٦٤
سوهاج	٢٢٢	٢٦	١٣	٨	١	—	٢٧٠	٤ ١٧ ٧٤
الجيزة	٥٤	١٣	٢٦	١٣٧	٣٠	٣	٢٥٣	٦ ٢ ٦٧٢
دمياط	٥٩	١٢	٦	١٢	١٠	٢	١٠١	٤ ١٧ ١٤٤
المنوفية	١٥	٥	٩	٥٥	١٧	—	١٠١	٠٠ ٩ ٢٨٤
قنا	٤٦	٤	٦	—	—	—	٥٦	٦ ٧ ١٣
أسوان	٢٥	—	—	—	—	—	٢٥	١٩ ١٨ ٠٠
المجموع	٢٨١٦	٣٣٣	٣٣٤	٨٣٨	٣١٧	٦١	٦٤٩٩	٢ ٣٦ ٦٥٠

منها مساحة التجريف = ٢٢٧٥٠ فدان
ومساحة التبوير = ٢٧٥٢ فدان

توزيع حالات المخالفة للتبوير أو التجريف بالنسبة لمساحة الأراضي موضع المخالفة



تصنيف الاراضى الزراعية فى مصر وفقا لحداراتها الانتاجية (١٩٥٩ - - ١٩٨٠) (١٩٨١)

٢	المركز	الحافظة	رتب الجداره وفئات الانتاجية والمساحات											
			١٥٥٩ - ١٥٥٩			١٦٥٩ - ١٦٥٩			١٨٥٩ - ١٨٥٩			١٧٥٩ - ١٧٥٩		
			رتبه	فئة	مساحة	رتبه	فئة	مساحة	رتبه	فئة	مساحة	رتبه	فئة	مساحة
١	ابشواى		٣	١,٢	١٠٩٩٦	٣	١,٢	١٠٩٩٨	٣		١٠٩٠٨	٣	١,٢	١٠٩٠٨
٢	ابن-سوب		٢	١,٢	١٢٧٨٥	٢	١,٢	١٢٧٨٥	٢		١٢٧٨٥	٢	١,٢	١٢٧٨٥
٣	ابو الطامير		٥	١,١	١٣٥٨٥	٣	١,١	٨٨٦٧٨	٣		١٣٥٨٥	٢	١,٢	٨٧١٨٥
٤	ابو تيج		١	٥,٣	٧٤٨٦٥	٢	١,٣	٨٨٦٧٥	١		٧٨١٧٨	٢	٥,٣	٦٦٣٧٢
٥	ابو حماد		٣	٢,٠٠٠	٣٣٦٧	٣	٢,٠٠٠	٦٧٨٠٥	٣		٣٥٦٨٣	٢	٥,٣	٦٦٨٧٣
٦	ابو حمص		٣	١,١	١٧٦٨	٣	١,١	٨١٥٠١	٣		٣٨١٥٧	٢	٥,٣	٢٥٦٣٧
٧	ابوطشت		٢	٥,٣	٥٥١٥٣	١	٥,٣	٧٥٨٣٣	١		١٥٥٨٣	٢	٥,٣	١٦٣٧٨
٨	ابو قرناص		١	٥,٣	٨٨٣٦٣	١	٥,٣	٥١٣٦٥	١		٢٠٨٨٥	٢	٥,٣	٣١٧٨٥
٩	ابوكبير		٢	١,٢	٥٨٤٥٣	٢	١,٢	٣٨١٦٣	٢		٢٠٨٨٥	٢	٥,٣	٣١٧٨٥
١٠	اجا		٢	١,٢	٣٣٨٣٦	٢	١,٢	٦٦٦٧٥	٢		٢٠٨٨٥	٢	٥,٣	٣١٧٨٥
١١	الخميم		١	١,٢	٨٨٤٥١	١	١,٢	٧١٨٨١	١		٢٠٨٨٥	٢	٥,٣	٣١٧٨٥
١٢	الدقا		٣	١,١	٧٤٧٨٨	٣	١,١	٨٤٨٦٣	٣		٢٠٨٨٥	٢	٥,٣	٣١٧٨٥
١٣	ارمنت		٢	١,٢	٧٤٧٨٨	٢	١,٢	٨٤٨٦٣	٢		٢٠٨٨٥	٢	٥,٣	٣١٧٨٥
١٤	الاسكندرية		٣	١,٢	٧٤٧٨٨	٣	١,٢	٨٤٨٦٣	٣		٢٠٨٨٥	٢	٥,٣	٣١٧٨٥
١٥	الاسماعيلية		٣	١,٢	٧٤٧٨٨	٣	١,٢	٨٤٨٦٣	٣		٢٠٨٨٥	٢	٥,٣	٣١٧٨٥
١٦	اسنا		٣	١,٢	٧٤٧٨٨	٣	١,٢	٨٤٨٦٣	٣		٢٠٨٨٥	٢	٥,٣	٣١٧٨٥

تابع جدول تصنيف الاراضي الزراعية في مصر وفقا لجدارتها الانتاجية (١٩٥٩ - - - ١٩٧٩)

٢	المركز	الحافظة	رتب الجدارة وفئات الانتاجية والمساحات											
			١٥٥٩ - ١٥٩١			١٩٦١ - ١٩٦١			١٩٨١ - ١٩٨١			١٩٨١ - ١٩٨١		
			رتبة	فئة	مساحة	رتبة	فئة	مساحة	رتبة	فئة	مساحة	رتبة	فئة	مساحة
٨١	الاسوان		٥	٦,١	٨٧٣٨	٥	٣,١	٣٨٨٥	٨		٧٣٨٨	٨	٨,٣	٨٥٥٣
٧١	السويس		—	—	—	—	—	—	٥			٣	٦,١	٨٦٨٨
٦١	السيوط		٢	٠,٣	٨٣٥٧٣	١	١,٣	١٨٦٨٣	١		٦٣٣٦٣	١	٨,٣	٨٨٨٣٣
٢٠	اشمون		٢	٦,٣	٣٨٣٨٦	١	٠,٣	١٠٧٨٦	١			١	٨,٣	٥٣٠٦
٢١	الطسا		٣	٨,٦	٣٨٧٣٨	٣	٦,٦	٣١٧٣٨	٨		٦٣١٦٨	٨	٨,٦	٦٣١٦٨
٢٨	الاقصر		٣	٨,٦	٦٦١٠٣	٣	٠,٣	٦٦٣١٣	١		٨٧١٦٨	١	٧,٦	٨٦٠٣٨
٢٨	اهناسيا		٨	٧,٦	٦٣٥٥٣	٨	٨,٦	٨٣٥٥٣	٣		٨٨٣٣٣	٨	٧,٦	٦٨٣٣٣
٢٨	امبابه		٨	٨,٦	٣٨١٧٦	٨	٠,٣	٨٥٣٧٦	٢		٧٦٠٨	١	٦,٣	٨٣٥١٦
٢٨	الاسوان		٣	٨,٦	٦٦١٠٣	٣	٠,٣	٦٦٣١٣	١		٨٧١٦٨	١	٧,٦	٨٦٠٣٨
٢٨	اولاد صقر		—	—	—	—	—	—	٥		٥٧٠١٨	١	٨,٣	٨٥٨١٨
٢٨	اولاد طوق شرق		٨	٨,٦	٦٧٠٦٨	١	٠,٣	٦٨٨٧٨	١		٣٥٣٦٨	١	٧,٦	٨٠٣٠٨
٢٨	إيتاي البارود		٨	٨,٦	٨٠٢٦٦	١	٨,٦	٦٧٨٨٦	١		٨٦٨٦٦	١	٦,٣	٣٦٧٨٦
٢٨	الباجور		٢	٠,٣	٣٦٦١٨	١	٨,٦	٣١٣١٨	١		١٥٨٣٨	١	٧,٣	٧٦٧٨٨
٢٨	بيبي		٢	٦,٣	٨٥٢٣٨	١	٨,٦	٥٨٨٥٨	١		٥٨٨٥٨	١	٣,٦	٦٨١٣٨
٢٨	البيدارى		١	٣,٣	٨١٥٣٨	١	٦,٣	٦٦٦٣٨	١		٧٨١٧٩	١	٠,٠٣	٨٧٧٧٩
٢٨	البرشين		٢	٣,٨	٨٠٦٣٨	٢	٨,٦	٦٨٨٣٨	١		٨٧١٣٨	١	٦,٣	٣٣٠٣٨

تابع جدول تصنيف الاراضى الزراعية فى مصر وفقا لجدارتها الانتاجية (١٩٥١ - ١٩٨٠)

م	المركز	المحافظة	رتب الجدارة وفئات الانتاجية والمساحات											
			١٩٥١ - ١٩٥١			١٩٥١ - ١٩٥١			١٩٥١ - ١٩٥١			١٩٥١ - ١٩٥١		
			رتبة	فئة	مساحة	رتبة	فئة	مساحة	رتبة	فئة	مساحة	رتبة	فئة	مساحة
٤٦	جرجس		٢	٢,٦	٥١٢٢٨	١	٣,٣	١٧٥٨٨	١		٣١٨١٨	٢	٧,٨	٤٥٢٤١
٤٦	تقى الاميد		--	--	--	--	--	--	٢		٦٥٣٧٨	٢	٨,٨	١٨١٨٨
٤٦	القل الكبير		--	--	--	٣	٦,١	٨٨٨٨١	٨		٨٣٠٥١	٨	٨,٨	٨٨٨٨٨
٥٣	تلا		٢	٧,٨	٢٠٢٦٣	١	٣,٣	٧٨٥٥٣	٢		٣١١١٣	١	٥,٥	٨٥٦١٣
٤٦	تلا		٣	٢,٠٠	٨١١٨٦	٨	٦,١	٦٧٦٣٦	٨		٠٧٦٣٨١	٢	٦,٨	٨٦٥٥٥
٤٦	بوش		٢	٦,٢	٨٦٨١٨	٢	٧,٢	٣٠٧٨٨	٢		٧٦٣٥٨	٢	٦,٨	٨٦٣٨٨
٤٦	بوش		٢	٧,٨	١٨٥٨٣	١	٠,٣	٦١٦٣٨	١		١٥٦٣٨	١	٦,٣	٥١٨٣٨
٤٦	بوش		١	٦,٣	٦٨٨٥٥	١	٥,٣	٦٠٠٦٥	١		٧٦٣٦٥	١	١,٣	٨٣٨١٥
٤٠	بنى سويف		٢	٦,٨	٣٦٣٣٨	٢	٥,٨	٨١٠٦٨	٢		٨٧٦٣٨	٢	٦,٨	٦٣٦٨٨
٣٩	البلينا		٢	١,٣	٦٨٨٣٨	١	٨,٣	٦٦٨٥٨	١		٠٦٨٨٨	١	٨,٣	٣٨٣٨٨
٣٨	بلقاس		٥	٥,١	٨٥٥٨٧	٨	٨,٢	٨١٨٨٧	٨		٥٧٥٨	٨	٨,٣	٣٨٦٨٨
٣٨	بلقاس		٢	٧,٢	٨٨٣١٨	٨	٨,٨	١١٦٨٨	١		٣٨٦٨٨	٨	٨,٣	٦٨٣٨٥
٣٨	بلقاس		--	--	--	--	--	--	٥		٨٨٨٨٨	٥	٣,١	٦٥٧
٣٥	بلقاس		٨	٣,٨	٦١٠٥٨	١	٥,٣	٢٠٠٨٨	١		٠٥٦٣٨	١	٦,٣	٨٨٨٣٨
٣٤	البرلس		٥	١,٠٠	٣٦٣٧	٥	٧,١	٨٣٠٢١	٥		٨٧٥٨١	٥	١,٨	٨٨٦٧١
٣٣	بركة السبع		--	--	--	٢	٨,٣	٣٨٨٥٨	١		٢٥١٥٨	١	٨,٣	١٣٦٣٨

تابع جدول تصنيف الاراضى الزراعية فى مصر وفقا لجدارتها الانتاجية (١٩٥١ - ١٩٨٠) (١٩٦١)

م	المحافظة	المركز	رتب الجداره وفتات الانتاجية والمساحات											
			١٩٥١ - ١٩٥١			١٩٦١ - ١٩٦١			١٩٧١ - ١٩٧١			١٩٨١ - ١٩٨١		
			رتبة	فتة	مساحة	رتبة	فتة	مساحة	رتبة	فتة	مساحة	رتبة	فتة	مساحة
٤٩	جيهينة		-	-	-	-	-	-	١		٨٨٠٦١	١	٤٠٠٣	٨٨٠٦١
٥٠	الجيزة		٣	١,٣	٣٣٢٨١	٣	٣,٣	٣٣٦٦١	١	٦,٣	٦٣٣٠٣	١	٦,٣	٦٣٣٠٣
٥١	الحسينية		٥	١,٣	١١٦٨١	٣	٣,٣	١١٦٨١	١	١,٣	١١٦٨١	١	١,٣	١١٦٨١
٥٢	حوش عيسى		٥	١,٣	١١٦٨١	٣	٣,٣	١١٦٨١	١	١,٣	١١٦٨١	١	١,٣	١١٦٨١
٥٣	الخانكة		٣	٣,٣	١١٦٨١	١	١,٣	١١٦٨١	١	١,٣	١١٦٨١	١	١,٣	١١٦٨١
٥٤	لسوق		٣	٣,٣	١١٦٨١	١	١,٣	١١٦٨١	١	١,٣	١١٦٨١	١	١,٣	١١٦٨١
٥٥	دشت		٣	٣,٣	١١٦٨١	١	١,٣	١١٦٨١	١	١,٣	١١٦٨١	١	١,٣	١١٦٨١
٥٦	لكرنيس		٣	٣,٣	١١٦٨١	١	١,٣	١١٦٨١	١	١,٣	١١٦٨١	١	١,٣	١١٦٨١
٥٧	الانجسات		٥	٣,٣	١١٦٨١	٣	٣,٣	١١٦٨١	١	١,٣	١١٦٨١	١	١,٣	١١٦٨١
٥٨	لمنهور		٣	٣,٣	١١٦٨١	١	١,٣	١١٦٨١	١	١,٣	١١٦٨١	١	١,٣	١١٦٨١
٥٩	لمياط		-	-	-	١	١,٣	١١٦٨١	١	١,٣	١١٦٨١	١	١,٣	١١٦٨١
٦٠	ليرب فجم		-	-	-	١	١,٣	١١٦٨١	١	١,٣	١١٦٨١	١	١,٣	١١٦٨١
٦١	لير مواس		١	٣,٣	١١٦٨١	١	٣,٣	١١٦٨١	١	٣,٣	١١٦٨١	١	٣,٣	١١٦٨١
٦٢	لير روط		١	٣,٣	١١٦٨١	١	٣,٣	١١٦٨١	١	٣,٣	١١٦٨١	١	٣,٣	١١٦٨١
٦٣	الرحمانية		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٦٤	رشيد		٣	٣,٣	١١٦٨١	٣	٣,٣	١١٦٨١	٣	٣,٣	١١٦٨١	٣	٣,٣	١١٦٨١

تابع جدول تصنيف الاراضى الزراعية فى مصر وفقا لجدارتها الانتاجية (١٩٥١ - ١٩٨٠)

م	المحافظة	الركز	رتب الجداره وفتات الانتاجية والمساحات											
			١٩٥١ - ١٩٥١			١٩٦١ - ١٩٦٥			١٩٦١ - ١٩٦٥			١٩٦١ - ١٩٦٥		
			رتبة	فتة	مساحة	رتبة	فتة	مساحة	رتبة	فتة	مساحة	رتبة	فتة	مساحة
٦٥	زفتى	زفتى	٢	٢,٥	٤٥٠٩٠	٢	٧,٨	١٢٥٤٣	١		٨٧٨٣٣	١	٦,٣	٦٧٨٣٣
٦٦	الزقازيق	الزقازيق	٣	٢,١	٦٩٥٩٦	٢	٧,٨	٨٤٣٧٦	١		٦٣٦٨٨	١	٧,٣	٤٥٥٠٣
٦٧	ساحل سليم	ساحل سليم	--	--	--	--	--	--	١		٨٦٨٣١	١	٧,٨	٨٣٨٣١
٦٨	ساقية	ساقية	٢	١,٣	١٣٨٨١	٢	١,٣	٨٣٣٩١	١		٧١٨٨١	١	٨,٣	٨٧١٨١
٦٩	سمالوط	سمالوط	١	٣,٣	٥٥٨٧٦	١	٨,٣	٨١٥٦٦	١		--٣١٦	١	٥,٣	٨١٦٦٦
٧٠	سمسطا الوقف	سمسطا الوقف	٢	٥,٨	٦٥٥٨١	٢	٦,٨	٨٥٦٨١	١		٣٥٦٨١	١	٨,٨	٣٠٦٨١
٧١	سمندود	سمندود	٢	٤,٠٠	٨٦٥٩٨	٢	٧,٨	٨٥٦٨١	١		٣٧٠٨١	١	٨,٨	١٨١٠٨
٧٢	السنبلاوين	السنبلاوين	٢	٨,٨	٦٦٦٨٧	٣	٦,٨	٧٣٥٥٧	١		٨٦٧٠٥	١	٥,٣	١٨٨٦٥
٧٣	المنطقة	المنطقة	٣	٢,١	١٠٦١٥	٣	٥,٨	٥٥١١٥	١		٧٧٦٦٣	١	٦,٣	٥٥٦٦٣
٧٤	منورس	منورس	٢	١,٨	١٠٦١٥	١	٦,٣	٥٥١١٣	١		٨٨٨٦٦	١	٦,٨	٨٨٧٦٦
٧٥	سوهاج	سوهاج	٥	٥,٨	٨١٥٩٨	١	٦,٣	٥٥١١٣	١		٦٨٨٦٣	١	٦,٨	١٨٧٦٣
٧٦	سيدي سالم	سيدي سالم	٥	٧,١	٨١٦٦٥	١	٦,٥	٦٥٣٨٦	١		٨٨٨٦٦	١	٨,٨	٨٨٧٦٦
٧٧	شبراخيت	شبراخيت	٣	٦,١	٣٨٣٨٥	٢	٥,٨	٧١٨٦٥	١		١٣٨٦٥	١	١,٣	٥٧٨٧٨
٧٨	شين القناطر	شين القناطر	٣	٣,٠٠	٣٨٥٦٨	٢	٦,٨	١٨٨٦٨	١		١٨٨٦٨	١	٧,٣	٨١٦٨
٧٩	شين الكوم	شين الكوم	٢	٦,٦	٣١٣٣٣	٢	٦,٨	٣١٣٣٣	١		٨٨٨٦٨	١	٦,٣	٨١٨٦٨
٨٠	شربين	شربين	٣	٦,١	١٨٥٩٧	١	٣,٨	٧٣٧٥٥	١		٣٧١٥٥	١	٥,٣	٧٧٣٥٥

تابع جدول تصنيف الاراضي الزراعية في مصر وفقا لحداراتها الانتاجية (١٩٥١ - ١٩٨٠)

٢	المركز	الحافظة	رتب الجدارة وفئات الانتاجية والمساحات											
			١٩٥١ - ١٩٥٠			١٩٦٠ - ١٩٦٥			١٩٧٠ - ١٩٧٥			١٩٧٦ - ١٩٨٠		
			رتبة	فئة	مساحة	رتبة	فئة	مساحة	رتبة	فئة	مساحة	رتبة	فئة	مساحة
٨١	الشهداء		٢	٢, ٦	٣٣٣٦٧	١	٤, ٥	١٥١٣٨	١		٧١٠٢٨	٢	٨, ١	٧٩١٢٣
٨٢	صدفا		١	٦, ٣	٢٨٧٧٨	١	٦, ٣	٧٨٥٧٨	١		٠٦٨٦١	١	٥, ٣	٥٦٨٨١
٨٣	الصف		٣	٣, ٤	٣٥٧٤٠	٢	٤, ٥	٣٨٤٠١	١		١٠٥٩٤	١	٨, ٣	٥١٨٧٨
٨٤	طاميه		٤	٦, ١	٨١٣٤٥	٥	٦, ١	٨٠٧٧٥	٣		٧١٨٦٥	٣	٨, ٠	٧١٨٦٥
٨٥	طلخا		٢	١, ٢	٨١٦٢٨٦	٢	٣, ٥	٦٥١٧٦	١		٠٠٠٠٠	٢	٨, ٣	٢٢٢٢٢
٨٦	طما		٢	٤, ٢	٨١٦٠٨	١	٨, ٣	٨٣٠٧٨	٢		٨٣٠٧٨	٢	٨, ٣	٦٢٨٦٨
٨٧	طنطا		٢	٢, ٢	٥٨٤٣٨	٢	٦, ٣	١٥٨٨٨	٢		٠٠٠٠٠	٢	٨, ٣	٦٢٨٦٨
٨٨	طهطا		٢	٦, ٢	٦١٣٠٥	٢	١, ٣	٧٥٥٣٥	١		٥٩١٦٤	٢	٠, ٥	٨٦٧٠٣
٨٩	طوخ		٢	٤, ٢	٦٨١٨٣	٢	١, ٣	٧٣٥٠٥	١		٦٧٦٦٣	١	٠, ٥	٨١٨٦٨
٩٠	العدوه		—	—	—	٢	١, ٣	٦٣٥٢١	١		٣٣٦٦٨	٢	١, ٣	٣٧٤٠٠
٩١	عنييه		٥	٥, ١	٨٤٦٥٠١	٥	٣, ١	٨٦٦٦١	—		—	—	—	—
٩٢	الغياط		٢	٢, ٤	٣٠٣٣٣	٢	٣, ٨	٣٠٦٦٠	٢		٣٠٦٦٠	١	٦, ٣	٣٠٣٨٢
٩٣	القنايس		—	—	—	—	—	—	—		—	١	٤, ٢	٦٦٦٢٧
٩٤	فارسكور		٤	٢, ١	٤٧٨٧٥	١	٤, ٥	٦٥٥١٤	٢		٠٠٠٠٠	١	٤, ٦	٦٦٠٨٠
٩٥	فاقوس		٤	٢, ٤	٧٣٢٠٣	٢	٢, ٨	٨٦٥١٤	٢		٨٧٠٥٣	٢	٢, ٦	٦٦٦٥٧
٩٦	فايد		—	—	—	٤	٢, ٦	٨٧٨٧٨	٢		٨٧٨٧٨	٢	٤, ١	٨٧٨٧٨

تابع جدول تصنيف الاراضى الزراعية فى مصر وفقا لجدارتها الانتاجية (١٩٥١ - ١٩٨٠)

رتب الجدارة وفتات الانتاجية والمساحات														
٢	الركز	المحافظة	١٩٥١ - ١٩٥١			١٩٥١ - ١٩٥١			١٩٥١ - ١٩٥١			١٩٥١ - ١٩٥١		
			رتبة	فتة	مساحة	رتبة	فتة	مساحة	رتبة	فتة	مساحة	رتبة	فتة	مساحة
١١٣	كفر شكر	جيزة	٢	١٠٠	١٨٨٩٨	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	١	١٠٠	٣٧٨٣٨	٢	٨٠٨	٦٨١٣٨
١١٤	كفر صقر		٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	٨٠٨	٦٨١٣٨
١١٥	كوم أمبو		٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	٨٠٨	٦٨١٣٨
١١٦	كوم حماده		٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	٨٠٨	٦٨١٣٨
١١٧	الحلة الكبرى		٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	٨٠٨	٦٨١٣٨
١١٨	الحمولية		٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	٨٠٨	٦٨١٣٨
١١٩	الحمولية (قهيبة)		٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	٨٠٨	٦٨١٣٨
١٢٠	الراغية		٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	٨٠٨	٦٨١٣٨
١٢١	مطاي		٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	٨٠٨	٦٨١٣٨
١٢٢	المطرية		٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	٨٠٨	٦٨١٣٨
١٢٣	مطويس	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	٨٠٨	٦٨١٣٨	
١٢٤	مغاغة	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	٨٠٨	٦٨١٣٨	
١٢٥	الغادي	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	٨٠٨	٦٨١٣٨	
١٢٦	اللاك	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	٨٠٨	٦٨١٣٨	
١٢٧	المنزلة	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	٨٠٨	٦٨١٣٨	
١٢٨	النشأة	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	١٠٠	٨١٨٠٣	٢	٨٠٨	٦٨١٣٨	

تابع جدول تصنيف الاراضى الزراعية فى مصر وفقا لحدارتها الانتاجية (١٩٥١ - ١٩٨٠)

٢	المركز	الحافظة	رتب الجدارة وفتات الانتاجية والمساحات											
			١٩٥١ - ١٩٥١			١٩٦١ - ١٩٦١			١٩٨١ - ١٩٨١			١٩٨١ - ١٩٨١		
			رتبة	فتة	مساحة	رتبة	فتة	مساحة	رتبة	فتة	مساحة	رتبة	فتة	مساحة
١٢١	منقلاوط		١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١٣٠	النيقلا		١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١٣١	منقلاوط		١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١٣٢	النصيرة		١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١٣٣	ملوى		١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١٣٤	منية النصر		١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١٣٥	منيا القمح		١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١٣٦	ميت غمر		١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١٣٧	نجع حمادى		١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١٣٨	نقلا		١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١٣٩	ههيا		١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١٤٠	الواسطى		١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١٤١	وادي عبادى		١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١

× العناية بمشروعات صيانة المياه والأراضي في المناطق المطرية.
× دراسة أماكن تسجيل منسوب سطح التربة الزراعية في مستندات التملك أو الأيجار للأراضي الزراعية واعتبار هذا المنسوب أساساً للمساحة والتجريم عن أي انخفاض فيه وذلك طبقاً لضوابط تحددتها الجهات التنفيذية المختصة.
× استثمار مساحات ميول وضفاف مجارى الترع والمصارف الرئيسية والفرعية في زراعة نباتات مستديمة مثل شجيرات وحشائش المراعى، تساعد جذورها في تماسك التربة فوق هذه المسطحات وتساعد على صيانتها من الانهيار، بالإضافة الى عائدها الاقتصادي .

السدة الشتوية

السدة الشتوية هي الفترة السنوية التي تحبس فيها المياه عن الرياحات والترع والمجاري المائية، وهي معروفة منذ عرف نظام الري المستديم في مصر في منتصف القرن الماضي.
وكان الغرض منها ان تتاح الفرصة لتطهير مجارى الري والصرف التي يتعذر تطهيرها اثناء المناوبات، وللكشف على الاعمال الصناعية القائمة على تلك المجارى واصلاح ما قد يكون بها من تلف أو خلل، وكذلك تنفيذ المشروعات الجديدة التي تستهدف تحسين حالة الري والصرف في ظروف أكثر ملاءمة، من حيث جفاف الارض وقلة المياه

× تحديد مساحات البور المتخلل وتوصيفها واعطاؤها اولوية في اعدادها للانتاج الزراعى.
× توجيه الانتاج الزراعى، وخاصة في الاراضى الجديدة ، نحو اختيار المحصول المناسب للتربة للوصول الى الحدية الانتاجية، مع التعويل على اسلوب زراعة الاصناف «قصيرة العمر» والتي تستتب في وقت قصير.

× تقييم برامج تحسين التربة الضعيفة وكذلك مشروعات الصرف الحقلى الجارية وتوفير متطلبات الاسراع بمعدلات ومستوى تنفيذها .
× متابعة تنفيذ قانون منع التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء او بالتجريف او التبويز وكذلك قانون منع تلوث المجارى المائية بفعالية وحسم. علي ان تهتم التشريعات الخاصة بمنع التجريف بالمنتج النهائى من عملية التجريف (وهو الطوية الحمراء) بتجريم استخدامها بشرط توفير الوسائل البديلة.

× ان تتضمن مشروعات الخطة الخمسية القادمة مشروعات لتصنيع السماد العضوى من مخلفات المدن.

× الاهتمام بتوفير مستلزمات رفع انتاجية الاراضى الجديدة والقديمة التى لم تصل الى مستوى الحدية الانتاجية.

× تحسين اساليب الادارة في الاراضى الجديدة وخاصة تلك التى تتبع القطاع العام، باعتبار ان سوء الادارة عامل من عوامل الهدار.

× التأكيد على ما سبق أن اوصى به المجلس بشأن مراجعة القوانين الخاصة بتحديد العلاقة بين ملاك ومستأجرى الاراضى الزراعية بحيث توضع هذه العلاقة في اطار نهائى وعلى ضوء مبادئ مستقرة تمكن من تلافي افعال المستأجر وتأثير ذلك علي تدهور وهدار الارض الزراعية.

× قصر صب مياه الصرف الزراعى في مجارى شبكة مياه الري العذبة على حالات الضرورة.

× تدريب المرشدين الزراعيين على ارشاد الفلاح الى طرق الخدمة السليمة خصوصاً الحرث والتسميد والري .

التي تتسرب الى مواقع الاساسات. هذا بالاضافة الى تمكين الاراضى الزراعية من التخلص من بعض المياه التي تشبعت بها بتوالى الرى على مدار العام، مما يؤدى الى خفض منسوب المياه الارضية، ومما يتبع ذلك من الحفاظ على خصب الاراضى الزراعية وزيادة غلتها.

وقد كان من البديهي ان يختار لتوقيت السدة الشتوية ايام تكون المحاصيل فيها اقل ما تكون احتياجا للرى، والطقس اقل ما يكون حرارة،

وحتى سنة ١٩٥٢ كانت مدة السدة الشتوية اربعين يوما، تبدأ فى اواخر شهر ديسمبر من كل عام وتنتهى اوائل فبراير، يسبقها خمسة ايام للقلل الجزئى ويعقبها خمسة ايام للفتح الكلى. اى ان مجموع تلك الفترة كان حوالى ٤٥ يوما، وقد يصل الى خمسين يوما.

وعندما لوحظ ان طول فترة السدة الشتوية يؤثر على انتاج القمح، وهو الغذاء الرئيسى للشعب، روى تخفيض فترتها فى عام ١٩٥٣، فتقرر ان تكون ٣٠ يوما للوجه القبلى وجنوب الدلتا، من اول يناير حتى ٣٠ يناير، وان تكون ٢٥ يوما للمناطق الرطبة بشمال الدلتا، من ٥ يناير الى ١٠ فبراير.

وفى عام ١٩٦٠ صدر قرار وزارى بتعديل مواعيد السدة الشتوية فأصبحت ٢٥ يوما للوجه القبلى تبدأ من ٢٥ ديسمبر حتى ١٩ يناير و ٣٠ يوما للوجه البحرى تبدأ من ٥ يناير حتى ٤ فبراير.

وفى عام ١٩٦١ عدلت هذه المواعيد مرة أخرى، فأصبحت ٢٥ يوما للوجه القبلى تبدأ من اول يناير حتى ٢٥ يناير و ٣٠ يوما للوجه البحرى من ٥ يناير حتى ٤ فبراير.

ثم عدلت هذه المواعيد مرة اخرى في عام ١٩٧٥ فأصبحت السدة الشتوية ٢٠ يوما فقط على الوجه القبلى تبدأ من ٥ يناير الى ٢٣ يناير ماعدا الفيوم من ١١ الى ٢٩ يناير و ٢٢ يوما فى الوجه البحرى تبدأ من ١٠ يناير الى ٩ فبراير. واستمر العمل بهذا النظام حتى وقتنا الحاضر. ومن المعتاد ان تعطى رية عامة قبل القفل الجزئى و رية عامة عقب

الفتح الكلى. ويلاحظ ان اختلاف مواعيد السدة الشتوية فى الوجه القبلى عنها فى الوجه البحرى يؤدى الى الاقتصاد فى كميات المياه التى تطلق من خزان اسوان، مما يقلل من الكمية التى تنساب الى البحر دون الانتفاع بها فى الرى.

كميات المياه التى تصرف من خزان اسوان فى فترة السدة الشتوية:

قبل انشاء السد العالى كان المتبع ان يصرف من خزان اسوان ٨٠ مليون م^٣/ اليوم اثناء السدة الشتوية، من اجل تيسير الملاحة بالنيل وفرع رشيد وللغراض الصناعية والمنزلية وللشرب، ثم تصرف المياه الزائدة عن هذه الاحتياجات الى البحر عن طريق قناطر ادفيينا.

وبعد انشاء السد العالى روى زيادة التصريف من اسوان اثناء السدة الشتوية الى ١١٠ مليون م^٣/ اليوم، على الاقل، رغبة فى الاستفادة بتوليد قدر كبير من الطاقة الكهربائية من محطة كهرياء السد العالى.

لاسيما وان مناسيب المياه امام السد العالى تكون فى شهر يناير عادة اعلى ما تصل اليه خلال العام، وكذلك لتيسير الملاحة فى النيل للبواخر السياحية التى تسير فى هذه الفترة بين القاهرة واسوان، ولا يمكنها المرور عبر هويس قناطر نجع حمادى اذا نقص التصريف عن ١١٠ مليون م^٣، ومع بقاء سد فارسكور مقفلا فان التصريفات فى فترة السدة الشتوية تمر فى فرع رشيد، ويصرف منها الى البحر ما يزيد عن درجة الامان المقررة لقناطر ادفيينا (+ ٢.٩٠).

والجدول رقم (١) يبين كميات المياه التى القيت فى البحر عبر قناطر ادفيينا يوميا فى سنوات ٨٢، ٨٣، ٨٤، ١٩٨٥.

ويتضح منها ان ما ألقى فى البحر خلال شهرى يناير وفبراير كان ٤٠٦٩ مليون م^٣ فى سنة ١٩٨٢ و ٤٢٢٠ مليون م^٣ فى سنة ١٩٨٣ و ٣٠٥٨ مليون م^٣ فى سنة ١٩٨٤، ٢٣٥٥ مليون م^٣ فى سنة ١٩٨٥.

وتجدر الاشارة الي ان اطلاق المياه فى مجرى النيل الرئيسى بين القاهرة واسوان وفى فرعيه رشيد ودمياط - بغض النظر عن اغراض

تصرفات فرع رشيد خلف الدفينا في شهري يناير وفبراير

(مليون متر مكعب)

يوم	١٩٨٢		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥	
	يناير	فبراير	يناير	فبراير	يناير	فبراير	يناير	فبراير
١	٣٣	١١٢	٤٨	١١٨	٣٠	١٠	٢١	٨٥
٢	٢٧	١٠٥	٤٥	١١٨	٣٠	٨٧	١٥	٨٤
٣	٢٤	١٠٢	٤٥	١١٨	٢١	٤٦	٩	٨١
٤	٢٤	١٠٢	٤٢	١١٥	١٦	٣٣	٩	٨١
٥	٢٤	٨٧	٥١	١١٢	٢٤	٩٣	٩	٥٨
٦	٣٠	٧٥	٤٨	١٠٥	٢٩	٨١	٦	٤٦
٧	٣٣	٦٠	٤٥	٩٩	٣٠	٦٦	٩	٤١
٨	٣٦	٥٠	٤٨	٩٦	٣٣	٦٦	١٢	٣٤
٩	٣٦	٥٠	٢٤	٨٠	٣٦	٦٦	١٢	٣٧
١٠	٤٥	٦٨	٥٤	٨٠	٤٢	٥٤	٢١	٤٥
١١	٥٢	٧٥	٦٣	٨٠	٤٢	٤٢	٢١	٤٥
١٢	٥٧	٧٥	٧٢	٧٤	٣٩	٣٩	٢١	٣٦
١٣	٥٧	٧٥	٧٥	٧٤	٣٠	٣١	٢١	١٥
١٤	٥٤	٦٦	٦٩	٧٤	٣١	٣٠	١٨	-
١٥	٥٧	٦٦	٦٠	٥٦	٢١	١٨	٢٤	-
١٦	٦٠	٤٧	٥٥	٣٤	٤٠	-	٥٨	-
١٧	٩٥	٣٠	٧٥	٣٧	٤٨	-	٤٤	-
١٨	١١٤	١٨	٨٦	٢٤	٩٠	-	٤٤	-
١٩	١٢٠	١٨	١٠٥	١٢	١٣٠	-	٥٢	-
٢٠	١٢٩	١٢	١٣١	--	١٤٥	-	٩٥	-
٢١	١٣٥	--	١٣٦	--	١٤٢	-	١٠٣	-
٢٢	١٤٧	--	١٣٣	--	١٣٢	-	١١٨	-
٢٣	١٧١	٢١	١٣٥	١٥	١٣٣	-	١١٧	-
٢٤	١٥٠	١٨	١٣٥	٦	١٢٦	-	١١٨	-
٢٥	١٣٧	١٢	١٣٥	--	١٢٢	-	١١٨	-
٢٦	١٣٠	١٨	١٣٧	٦	١١٤	-	١١١	-
٢٧	١٣٠	١٨	١٣٦	١٥	١١٤	-	١١١	-
٢٨	١٥٥	١٨	١٢٠	٢١	١٠٩	-	١٠٤	-
٢٩	١٣٨	--	١٢٠	--	١٠٥	-	٩٧	-
٣٠	١٣٢	--	١٢٠	--	١٠٥	-	٨٤	-
٣١	١٣٠	--	١٢٠	--	٩٧	-	٨٤	-

الملاحة وتوليد الكهرباء - هو ضرورة تقتضيها المحافظة على هذه المجارى وتقليل التلوث بها.

السدة الشتوية بين الابقاء والالغاء :

اثير فى الآونة الأخيرة موضوع اعادة النظر فى نظام السدة الشتوية، ومدى ضرورة بقاء هذا النظام.

وما هى آثار الغاء السدة الشتوية واعطاء رية للمحاصيل القائمة فى هذه الفترة على انتاج هذه المحاصيل وعلى التربة.

وقد ذهب بعض المتخصصين الى ان حبس مياه الري عن التربة خلال عشرين يوما فى شهر يناير يتيح فرصة يتخلص فيها قطاع التربة من المياه الزائدة به ومن الاملاح الضارة عن طريق الصرف، لا سيما اذا استغلت هذه المدة فى تطهير المصارف الحقلية وصيانتها، سواء منها المكشوفة أو المغطاة، وكذلك فى عمل الصيانة السنوية لمحطات الري والصرف. فضلا عن أن ارتفاع الاملاح من الطبقات التحتية وتزويرها على السطح فى الاراضى الملحية لن يكون مؤثرا حيث ان معدل التبخر فى فترة السدة الشتوية منخفض، خصوصا فى المناطق الشمالية، حيث توجد معظم الاراضى الملحية، وتنطبق نفس الظروف على اراضى الفيوم وعلى اراضى التوسع الافقى.

واما عن اثر السدة الشتوية على المحاصيل القائمة، فان ذلك يتوقف على مدى حاجة كل محصول الى مياه التربة كى ينمو النمو الطبيعي خلال هذه الفترة، وعلى كمية ما يخترنه او يحتفظ به قطاع التربة فى المجال الجذرى من رطوبة فى حالة ميسرة لامتناس جذور النبات.

ومن المعلوم ان النباتات ذات الجذور العميقة اقدر من غيرها على اجتياز هذه الفترة دون تأثر، لاستطاعتها امتصاص المياه الميسرة فى قطاع التربة من اعماق اكبر نسبيا. اما النباتات سطحية الجذور مثل الخضروات، فانها قد تتأثر بالحرمان من ماء الري عشرين يوما، خصوصا اذا كانت نامية على تربة خفيفة ضعيفة القدرة على الاحتفاظ بالرطوبة. ولذلك يفضل ان تروى الخضروات فى الاراضى الرملية رية

واحدة من المياه الجوفية فى منتصف مدة السدة الشتوية ان امكن. ولذلك يرى اصحاب هذا الرأى ان نفع نظام السدة الشتوية الحالى اكبر من ضررها، خصوصا اذا امكن الانتفاع بالمياه التى تهدر فى البحر اثناء السدة.

بينما ذهب رأى آخر الى الغاء السدة الشتوية، واعطاء رية للاراضى فى منتصف مدتها لأن ذلك يزيد من انتاج القمح والبرسيم والخضر، خاصة بعد أن اصبح تطهير الرياحات والترع والمصارف يتم بالكراكات. كما ان وسائل الانشاء الحديثة اصبحت تكفل القيام بمعظم المنشآت المائية فى أى وقت من اوقات السنة.

وبين الجدول (رقم ٢) مقادير التصرفات التى يتحتم اطلاقها من خزان السد العالى خلال ديسمبر ويناير وفبراير، فى حالتى ابقاء السدة الشتوية او الغائها.

جدول رقم (٢)

يبين اقل كميات مياه يمكن صرفها من خزان السد العالى فى اشهر ديسمبر، يناير، فبراير فى حالتى بقاء نظام السدة الشتوية الحالى او الغائه

(دون مراعاة لمطالب توليد الكهرباء)

التاريخ	التصرف بالمليون م ^٣ /يوم فى حالة ابقاء السدة	التصرف بالمليون م ^٣ /يوم فى حالة الغاء السدة
٣ - ٩ ديسمبر	١٢٥	١٢٥
١١ - ٢٠	١٢٥	١٢٥
٢١ - ٣١	١١٥	١٢٥
١ - ١٠ يناير	١١٠	١٢٥
١١ - ٢٠	١١٠	١٢٥

ويحيرة البراس .

منخفض وادى الريان:

هو منخفض عميق يقع فى الجنوب الغربى لمحافظة الفيوم، ويصل منسوب قاعه الى ٦٣.٠ مترا تحت سطح البحر، ويبعد عن نهر النيل نحو ٥٥ كيلومترا، ويحول نون استخدام هذا الوادى لتخزين مياه السدة الشتوية، ثم الانتفاع بها وقت الحاجة - عدة عوامل هى:

- ان حوض خزان وادى الريان - من قاعه الى اوطى منسوب لتفريغ الخزان بالطمبات - يعتبر جبا عديم الفائدة من ناحية التخزين، ويبلغ حجم هذا الجب نحو ١٤ مليار م^٣، فاذا كان ما يصرف الى الخزان ٢ - ٣ مليار م^٣ فى السنة، ومع مراعاة الفاقد بالتبخر (والمقدر بنحو ١.٨٢ متر فى السنة)، فان الاستفادة بهذا الخزان لن تكون قبل مضى عشر سنوات على الأقل من بدء التخزين فيه.

- ضخامة تكاليف حفر ترعة تصل بين النيل وبين المنخفض بطول ٥٦ كم، مع مرور جزء منها فى منطقة مرتفعة، مما قد يستدعى عمل نفق لمرور التربة بتكاليف باهظة.

- تتقاطع التربة فى منطقة الاراضى الزراعية مع كثير من قنوات الري والصرف الرئيسية، وهى ترعة الابراهيمية ثم مصرف المحيط ثم مصرف صفط راشين ثم ترعة السلطاني ثم بحر يوسف، مما يستدعى عمل سحارات ضخمة التكاليف لتمرير هذه المجارى.

- ان صرف المياه من الخزان للانتفاع بها لابد ان يكون بالرفع بواسطة الطلمبات.

- كثرة التبخر فى حوض الخزان وازدياد ملوحة المياه.

- التخزين فى وادى الريان فى مدة السدة الشتوية يؤثر على حالة الملاحه بالنيل بحرى بنى سويف، وفى فرع رشيد.

التخزين فى وادى النطرون:

تعرض فكرة التخزين فى وادى النطرون عوامل اساسية اهمها:

- تعرض الآثار الموجودة على جوانب الوادى، وكذلك العمران والزراعات القائمة، الى التلف بسبب تخزين المياه فى وادى النطرون .

٢١ - ٣١ يناير	١٢٠	١٣٠
١ - ١٠ فبراير	١٤٠	١٣٠
١١ - ٢٠ فبراير	١٤٠	١٣٥
٢١ - ٢٨	١٥٠	١٤٥
مجموع الأشهر الثلاثة	١١٢٨٥	١١٦١٥

الاستفادة بالمياه التى تهدر فى البحر :

اثير منذ بضع سنوات موضوع اماكن الاستفادة من المياه التى تهدر فى البحر، والتى تقدر بنحو ٢ - ٤ مليار متر مكعب فى شهرى يناير وفبراير بسبب السدة الشتوية، و١ - ٢ مليار متر مكعب فى اشهر اكتوبر ونوفمبر وابريل.

وتستدعى الاستفادة بهذه المياه استعراض كل الوسائل الممكنة لذلك، ومنها:

- التخزين السطحي لهذه المياه كلها او بعضها، ثم الاستفادة بها وقت الحاجة.

- التخزين الجوفى لهذه المياه كلها أو بعضها، وذلك بشحن الخزان الجوفى فى موقع مناسب بهذه المياه، ثم الاستفادة منها برفعها فى وقت الحاجة.

- استخدام هذه المياه كلها أو بعضها فى رى اراض تزرع بمحصول واحد يقتصر على رية واحدة فى شهر اكتوبر او نوفمبر، وريتين فى يناير وفبراير، وريه فى شهر ابريل، مع تحسين رى مناطق زراعة الخضروات فى الاراضى الصحراوية الجديدة، باعطائها رية فى منتصف مدة السدة الشتوية.

التخزين السطحي للمياه التى تهدر فى البحر :

المواقع التى يمكن بحث صلاحيتها لتخزين هذه المياه هى:

- منخفض وادى الريان ، ومنخفض وادى النطرون ، وبحيرة المنزلة ،

- ما يترتب على التخزين من ارتفاع المياه الجوفية في الاراضي المجاورة للوادي، والتي يعتبر الوادي في الوقت الحاضر مصرفا لها.

التخزين في بحيرة المنزلة:

وهو مشروع يرجع التفكير فيه الى مذكرة اعدت عام ١٩٧١، واشتملت على دراسة اولية لمشروعين:

احدهما تجفيف واستصلاح مساحات من بحيرة المنزلة حول مدينتي بورسعيد ودمياط، لتعمير الاراضي من جنوب بورسعيد وعلى طول الساحل الشمالي حتى تتصل الرقعة المنزرعة بالاراضي المتاخمة لمدينة دمياط . ويرى الاراضي المستصلحة عن طريق قناة العنانية الآخذة من فرع دمياط امام فارسكور، وذلك بعد توسيعها لتستوعب تصرفا قدره ٣ ملايين متر مكعب يوميا، مع انشاء ترعة رئيسية بجوار الجسر الواقع للاراضي المستقطعة من البحيرة.

واقترح حينذاك التعميل بتنفيذ هذا المشروع بعد استكمال دراسته، حتى لا تبقى مدينة بورسعيد منعزلة عن باقي مدن الدلتا، وحتى يوجد لها مصدر آخر لمياه الشرب غير ترعة بورسعيد التي تعرضت مرارا للعنوان.

اما المشروع الثاني - وهو الذي يعنينا في الوقت الحاضر - فهو تحويل بحيرة المنزلة الى بحيرة عذبة لتوصيل المياه الى جميع المناطق التي يمكن استصلاحها، بعد ان يتم عمل الجسور الواقية حول البحيرة، وفصل المياه المالحة والملوثة الآتية عن طريق مصرفي بحر البقر وحانوس، وصرفها مباشرة الى البحر المتوسط.

ويتلخص المشروع في توسيع قناة العنانية بحيث يتسع تصرفها الى حوالي ١٥ مليون متر مكعب في اليوم، ليتمكن اعطاء تصرفات مياه عذبة لا تقل عن ٤٥٠ مليون متر مكعب من المياه المنصرفة الى البحر في فترة الجفاف. وفي هذه الحالة يمكن طرد جميع المياه المالحة من البحيرة وتحويلها الى بحيرة عذبة خلال اربع سنوات علي الاكثر، وتبلغ مساحة البحيرة بعد تنفيذ مشروعات التوسع الزراعي المقترح عملها حوالي

١١٥ الف فدان، وتبلغ كميات المياه المالحة بها حوالي ٧٥٠ مليون متر مكعب.

ويشمل المشروع الاعمال الآتية:

- احاطة المناطق المراد استصلاحها بالمشروع الاول بالجسور الواقية، وكذلك الجزء الجنوبي من البحيرة لفصل مياه مصرفي بحر حانوس وبحر البقر عنها، مع تغطية الجسور الواقية لمناطق الاستصلاح بالمطرية وفارسكور، بحيث تتحمل مياه البحيرة العذبة بعد تقرير منسوبها، والمقترح ان يكون أعلى منسوب للبحيرة العذبة هو (+ ١.٠٠).
- يقتضى المشروع البدء فورا في توسيع قناة العنانية لحمل تصرف قدره ١٥ مليون م^٣ في اليوم ، بما في ذلك تعديل الأعمال الصناعية الواقعة عليها لتناسب مع الأورنيك .

- يستلزم هذا المشروع عمل مجرى ملاحي من مدينة المطرية الى مدخل قناة تجفيف بحيرة المنزلة ، وهذا المجرى يجب أن يكون متسعا جدا بحيث يستوعب جميع تصرفات مصرفي حانوس وبحر البقر المستقبلية ، والمطلوب فصلها عن مياه البحيرة العذبة . كما يجب ان يكون صالحا ليكون مكملا لقناة المنزلة ، ولذلك يجب عمل هويس آخر لهذا المجرى بالقرب من مدينة المطرية في احدى الجزر ، ليكون كوصلة بين المياه العذبة والمياه المالحة ، مع عمل مصب للبحيرة بجوار الهويس .

ومن أهم مزايا هذا المشروع ما يأتي :

- استعمال مجرى فرع دمياط للرى بتصرفات كبيرة ، وبذلك تتحسن حالة المياه به ، كما تتحسن ملوخته ، حفاظا على مياه الشرب بمدينة دمياط .

- التوسع الزراعي في أى مساحة يمكن استقطاعها من بحيرة المنزلة دون تكاليف لمشروعات توصيل المياه اليها ، وضمان وصول مياه الرى لهذه المناطق بانتظام .

- يمكن تغذية نهايات بعض الترع دون الحاجة لتوسيعها ، فمثلا يمكن تغذية منطقة نهاية البحر الصغير ومنطقة المطرية دون الحاجة الى توسيع البحر الصغير .

- الحد من تداخل مياه البحر المالحة مع المياه الجوفية في شمال الدلتا، وما يترتب على ذلك من تحسين في تربة الاراضى وانتاجها.
- يمكن في حالة الموافقة على المشروع دراسة عمل سحارة تحت قناة السويس للتوسع الزراعى شرقي القناة جنوب مدينة بورفؤاد، دون انتظار توسيع ترعة الاسماعيلية.

- ضمان وفرة مياه الشرب والمواصلات لمدينة بورسعيد.
- اماكن انشاء مشروعات صناعية وسياحية حول شواطئ البحيرة العذبة، مثل صناعات الاسماك والاعذية المحفوظة والالبان، نتيجة التوسع الزراعى حول البحيرة وتحسين طرق المواصلات البرية والمائية.
ويحتاج هذا المشروع الآن الى مزيد من الدراسة التفصيلية والتقييم الاقتصادي، على ضوء ما جد من ظروف اهمها:

× مشروع ترعة السلام الذى بدئ بتنفيذه والاستفادة بها في تغذية البحيرة بالمياه العذبة، وما يعود به المشروع من فوائد على ترعة السلام.
× انشاء ميناء دمياط الجديدة والشروع في انشاء هويس ومفيض على سد فارسكور، وضرورة جعل فرع دمياط بعد ذلك صالحا للملاحة من خلف قناطرزفتى حتى دمياط، لتعمل الميناء الجديدة بالكفاءة اللازمة لها.

- ليس من الضروري ان يبقى فرع رشيد ملاحيا في فترة السدة الشتوية، بعد أن أصبحت ترعة النوبارية قناة ملاحية من الدرجة الاولى، ويمكن ان تكون الملاحة بين القاهرة والاسكندرية في فترة السدة الشتوية عن طريق رياح البحيرة ثم ترعة النوبارية، ويكفى اعطاء تصرف ١٠ - ١٢ مليون م^٣ يوميا لتسيير الملاحة، بدلا من اعطاء فرع رشيد ٧٠ - ٨٠ مليون م^٣ لهذا الغرض. كما يمكن الانتفاع بجزء من مياه السدة الشتوية في فرع دمياط (وتقوم وزارة الري في الوقت الحاضر بعمل هذه الدراسات).

التخزين ببحيرة البرلس :

ويقوم على نفس الأسس التي يقوم عليها مشروع تحويل بحيرة المنزلة الى بحيرة عذبة، بحيث تحول اليها بعض المياه التي تذهب الى البحر سدى، واحاطتها بجسور واقية ومصارف قاطعة تفصل عنها المساحات التي يتقرر تجفيفها واصلاحها، حتي يمكن الانتفاع بالمياه التي تخزن في البحيرة .

ويشمل المشروع في هذه الحالة:

- انشاء قنطرة وهويس عند مدخل البحيرة، ثم انشاء قنطرة فم للتغذية من امام قناطر ادفيينا بالبر الايمن لفرع رشيد، مع استعمال مجرى ترعة الرشيدية الشرقية الحالي، من قنطرة ادفيينا الى منيل برمبال، لامتداد البحيرة بالمياه العذبة.
- انشاء تحويل جديدة لترعة الرشيدية في المسافة المذكورة، وتعميرها بسحارة تحت منيل برمبال، لتغذية الحبس الأخير من ترعة الرشيدية.

ويبدأ بعد ذلك تحويل البحيرة الى بحيرة عذبة بالتحكم في التغذية والصرف الى البحر.

- تعمل الجسور الواقية لتحديد المناطق المقرر إستصلاحها بعد تقرير المنسوب الأعلى لتخزين المياه بالبحيرة، والذي يجب الا يقل عن (+ ١.٠٠ متر) فوق سطح البحر، ثم يستمر العمل في انشاء قنوات الري والصرف والأعمال الصناعية ومحطات الطلمبات اللازمة للاراضي المراد إستصلاحها.

وبهذا يمكن سحب ٥٠٠ - ١.٠٠ مليار متر مكعب من المياه التي تهدر في البحر اثناء السدة الشتوية، للانتفاع بها في السنوات الاولى لتحويل بحيرة البرلس الى بحيرة عذبة، ثم لرى الاراضى المستصلحة وتغذية نهايات الترع الواقعة جنوبي البحيرة، كما يمكن رفع انتاج الفدان من البحيرة العذبة الى ٢٠٠ كجم من الاسماك، بينما لا يزيد هذا الانتاج في الوقت الحاضر عن ٢٠ كجم للفدان.

التخزين الجوفى:

يمكن الاستفادة ببعض المياه التي تهدر في البحر في مدة السدة الشتوية باضافتها الى الخزان الجوفى في احدى المناطق، ثم رفعها بعد ذلك لاستخدامها وقت الحاجة. ويكون التخزين الجوفى: اما بغمر المنطقة المراد شحن خزائنها الجوفى غمرا غزيرا كرى الحياض، ثم تترك المياه لتتسرب في جوف الارض او بحفر آبار تصل الى منسوب المياه الجوفية تصب فيها المياه، ثم تستعمل بعد ذلك في رفع المياه بالضخ للانتفاع بها وقت الحاجة.

ويقوم معهد ابحاث المياه الجوفية بدراسة منطقة غرب مديرية

رى مساحات جديدة تزرع بمحصول شتوى يكتفى بثلاث ريات أو بالتخزين الجوفى . مع دراسة الملاصقة الاقتصادية لكل مشروع، ووضع أولويات للتنفيذ.

× إعادة النظر فى موضوع منع تجفيف اى جزء من البحيرات، اذ ان الاراضى المجففة من البحيرات تمتاز كثيرا عن الاراضى المستصلحة من الصحراء، لانها تربة ثابتة ولا تحتاج الى رفع المياه عشرات الامتار، ومقناتها المائية اقل من الاراضى الرملية، فضلا عن قربها من العمران ومن المواصلات البرية والنهرية.

× العمل على اعداد ما لا يتقرر تجفيفه من البحيرات، لاستعمالها كخزان للمياه الفائضة فى مدة السدة الشتوية ، ولزيادة الثروة السمكية بها.

الفقد

فى المحاصيل الزراعية

ان تحقيق الامن الغذائى فى مصر يواجه مشكلات عديدة نتيجة للزيادة المطردة فى اعداد السكان والتي تهدد معدلاتها جهود التنمية. والطريق الصحيح لتضييع حجم الفجوة الغذائية - التي تتسع يوما بعد يوم - هو اتباع الحلول العلمية التي تعمل على زيادة الانتاج فى جميع مراحلها ، الامر الذى يتحقق بزيادة الرقعة الزراعية أو بزيادة انتاجية المحصول كما يتحقق ايضا بخفض الفاقد من المنتج الكلى للمحاصيل وان يتأتى ذلك الا باتباع الطرق الصحيحة للجمع والتعبئة والنقل والتخزين .

التحرير لاختبار صلاحيتها لهذا الغرض.

رى محصول شتوى فى منطقة جديدة :

ويمكن استخدام المياه التى تهدر فى البحر، كلها او بعضها، فى رى محصول شتوى فى منطقة جديدة بحيث لا يحتاج المحصول المختار للرى إلى أكثر من رية واحدة فى اكتوبر او نوفمبر، وريتين فى يناير وفبراير، وقد يضاف اليها رية اخيرة فى شهر ابريل.

وقد تكون هذه المنطقة امتدادا لمنطقة غرب النوبارية بمساحة نحو مائة الف فدان، تحتاج الى نحو ١,٥ مليار م^٣. وكذلك يمكن الاستفادة بجزء يسير من المياه التى تطلق بترعة النوبارية للملاحة او لرى هذه المنطقة الجديدة، الى الاراضى المستصلحة بمنطقة غرب النوبارية والمزروعة خضرا والتي تحتاج الى رية اثناء مدة السدة الشتوية، وكذلك فى الاراضى الواقعة على ترعة الاسماعيليه.

التوصيات

على ضوء ما تقدم ومادار فى اجتماع المجلس من مناقشات مستفيضة، برزت عدة اتجاهات فى مقدمتها الاتجاهات الآتية:

- انه من الافضل الابقاء على نظام السدة الشتوية الحالى، اذ انه لا يضر بالمحاصيل القائمة، ويفيد فى التخلص من المياه الزائدة فى التربة، ويسر القيام بتطهير المجاري المتغيرة التى يمكن تطهيرها يدويا، وكذلك القيام بانشاء الاعمال الصناعية على مجارى الري والصرف وعمل الصيانة السنوية لمحطات الري والصرف.

- انه يمكن الغاء السدة الشتوية، واعطاء رية للاراضى فى منتصف مدتها، لان ذلك يزيد من انتاج القمح والبرسيم والخضر.

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى:

× اجراء تجارب فى مناطق يتفق على تحديدها بين وزارتي الري والزراعة، حول الغاء السدة الشتوية، لدراسة آثار الالغاء على انتاج المحاصيل الشتوية فى تلك المناطق، وعلى مستوى الماء الارضى. وتقييم هذه التجارب، حتى يمكن على ضوء هذا التقييم البت فى الابقاء على نظام السدة الشتوية او الغائها.

× دراسة جميع المشروعات التى تؤدى الى الاستفادة من المياه التى تهدر فى البحر اثناء السدة الشتوية، وفى اوقات تجاوز المنصرف من اسوان للاحتياجات، سواء كان بتخزين هذه المياه فى البحيرات أو فى

وتختلف المحاصيل الزراعية عن بعضها فيما تتعرض له من فقد، كما ان المحاصيل الرئيسية وفي مقدمتها القمح، اصبح الانتاج الزراعى فيها لا يكفى لسد حاجة الغذاء، مما أدى الى مزيد من الاستيراد الخارجى. ومن ثم ينبغى المحافظة على كل حبة قمح من الضياع كلما امكن ذلك.

والفقد فى كميات المنتج من الحاصلات الزراعية المختلفة يتم على عدة مراحل ، منها ما يتم فى الحقل او بسبب عملية الجنى والحصاد، ومنها ما يتم اثناء التعبئة والنقل أو اثناء التخزين، هذا بخلاف ان هناك خاصية وراثية لظاهرة الفرط تميز بعض اصناف الحبوب.

المحاصيل الحقلية :

تتعرض المحاصيل الحقلية فى مصر لفقد كبير فى انتاجها كما وكيفا اثناء وبعد حصادها، مما يسبب للبلاد خسارة اقتصادية كبيرة يمكن عن طريق توفيرها أو تقليلها زيادة المعروض من الغذاء، ومن مناقشة نتائج سنوات الدراسة: ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، المدونة بالجدولين رقمى ١ ، ٢ ، التى شملت كميات الانتاجية الكلية وكميات الفاقد والمصدر والمستورد ورقم الاستهلاك الفعلى، مقدرة بالالف طن، وكذلك القيمة النقدية لعائد الانتاج الكلى ولخسارة الفاقد الكلى وذلك بالنسبة لمحاصيل الحقل التى شملتها الدراسة.

يمكن ان نخلص الى النتائج الآتية:

- قدرت كمية الانتاج الكلى من المحاصيل الحقلية التى شملتها الدراسة (القطن - الارز - القمح - الذرة الشامية - الذرة الرفيعة - الفول السودانى - السمسم - الفول البلدى - فول الصويا - الشعير) بحوالى ٩ ملايين طن بلغت قيمتها النقدية حوالى ١١٤٢ مليون جنيه ووصلت كمية ما يفقد منها سنويا الى ما يقارب ٩١٨ الف طن بقيمة نقدية حوالى ١١١ مليون جنيه.

- وصلت كمية الانتاج الزراعى من محاصيل الحبوب التى شملتها الدراسة (الارز - القمح - الذرة الشامية - الذرة الرفيعة - الشعير) الى ما يقارب ٨ ملايين طن تصل قيمتها النقدية الى حوالى ٨٦٦ مليون جنيه، وبلغت كمية ما يفقد من الانتاج الكلى لهذه الحبوب حوالى ٨٧٠ الف طن بنسبة مئوية تقدر بحوالى ١٠.٥٪ تبلغ خسارتها النقدية حوالى ٨٥

مليون جنيه.

- بالنسبة لمحصول القطن، وهو المحصول التصديرى الاول فى المحاصيل الحقلية بلغت كمية الانتاج الكلى حوالى ٥٠٠ الف طن بقيمة نقدية بلغت نحو ١٧٢ مليون جنيه ، وقدر ما يفقد من محصول القطن الشعر بحوالى ٥٠ الف طن، بقيمة قدرها اكثر من ١٧ مليون جنيه.

- لم يدخل فى التقدير الحسابى لمحاصيل الدراسة الكميات التى تفقد فى حالات التصدير والاستيراد.

- كان التقدير العام لحساب الفاقد مقدرا بالعملية المحلية والسعر المحلى لثمان طن المنتج الزراعى فى الحقل (متوسط السنوات الثلاث ٨٠، ٨١، ٨٢).

- لم يشمل تقدير فاقد الانتاج الزراعى غير محاصيل الدراسة العشرة فقط. ولو تضمن تقدير باقى محاصيل الحقل الهامة مثل قصب السكر والبرسيم والكتان لارتفعت نسبة الفاقد.

- يستخلص من الدراسة ان منع او تقليل كمية فاقد المحاصيل الحقلية يمكن ان يضيف كثيرا الى المعروض العام المحلى، مما يقلل من نسبة الاستيراد، خاصة فى المحاصيل التى يمكن الاكتفاء الذاتى منها، مثل الارز والذرة والفول السودانى ، بل يمكن توفير فائض كبير عنها يمكن تصديره وتعويض نفقات استيراد المحاصيل التى لا يمكن الاكتفاء الذاتى منها مثل القمح.

ويرجع هذا الفاقد الى اسباب عديدة منها على سبيل المثال:

التبكير او التأخير فى حصاد المحاصيل لعدم وجود العمالة المدربة وارتفاع اجورها - تعدد عمليات الحصاد اليدوية - استخدام طرق النقل والتخزين البدائية - قصور عمليات الشحن والاستلام والتسويق.

محاصيل الفاكهة :

يتضح من دراسة الجدولين ٣ ، ٤ ان جملة انتاجنا السنوى من انواع الفاكهة الرئيسية حوالى ٢ مليون طن ، يحتل البرتقال الصدارة فى كمية الانتاج اذ تبلغ انتاجيته حوالى مليون طن يليه على التوالى البلح ٤٢٥ الف طن، العنب ٣٠٠ الف طن، الموز ١٤٥ الف طن، المانجو ١١٧ الف طن، اليوسفى ٨٥ الف طن، الليمون ٨٢ الف طن، الكمثرى ٢٩ الف طن، المشمش ٢١ الف طن، البرقوق ١١١ الف طن، الخوخ ١٠

ألف طن، الجريب فروت ٢,٠٠٠ ألف طن.

وهذا الانتاج يتعرض للفقد بنسبة تقدر بحوالى ١٩٪ الى ٤٤٣ ألف طن تقدر قيمتها بحوالى ٥٨ مليون جنيه.

كما يتضح من الجدولين ان القيمة النقدية للاستهلاك الفعلى تساوي حوالى ٢٣٨ مليون جنيه وهذا لا يمثل قيمة انتاجنا الكلى من الفاكهة لان المفقود لا يدخل فى حساب الاستهلاك الفعلى، ولو لم يفقد هذا المقدار لكان الدخل القومى من انواع الفاكهة محل الدراسة حوالى ٢٩٢ مليون جنيه.

وكمية الفقد فى البرتقال والبلح والعنب سنويا توازى ٨٠٪ من مجموع الفقد الكلى للفاكهة، بينما يمثل الموز والمانجو واليوسفى ١٥٪ فقط (٣,٥٠٧٪ على التوالى) اما باقى الفاكهة المبينة بالجدول ٤ فقيمة الفقد تبلغ حوالى ١٪ وتبلغ القيمة النقدية لهذا الفاقد فى محاصيل البرتقال والعنب حوالى ٥٨٪ من القيمة النقدية الكلية للفقد. ويمثل البلح والموز والمانجو حوالى ٣٤٪.

من هذا يتضح انه يجب التركيز على محاصيل البرتقال والبلح والعنب لخفض نسبة الفاقد منها والتي تشكل قيمة نقدية مرتفعة تضر بالدخل القومى.

محاصيل الخضر:

يتضح من دراسة الجدولين رقمى ٦، ٥ أن متوسط انتاج الخضر الرئيسية فى سنوات ادراسة بلغ حوالى ٧ ملايين طن ، كمية الفاقد منها نحو مليون طن ، أى بنسبة ١٧٪ بلغت قيمتها النقدية حوالى ٨٨ مليون جنيه من جملة قيمة الاستهلاك الذى يقدر بحوالى ٣٩٥ مليون جنيه أى بما يوازى ٢٢٪ من القيمة النقدية.

وعند ترتيب محاصيل الخضر حسب كميات انتاجها تأتى الطماطم فى المقدمة وتليها البطاطس والبطيخ والبصل والكوسة والشمام والخيار والثوم والفاصوليا والبسلة على التوالى.

وتبين من الجدولين ان أكثر الاصناف تعرضا للفقد بعد الجمع هو محصول الطماطم وتصل نسبة الفقد فيه الى ٢٧٪ وتبلغ قيمته النقدية حوالى ٥٦٠ مليون جنيه.

اما البطاطس فبالرغم من ان نسبة الفاقد منه تصل الى حوالى

٣٧.

١٠٪ فقط الا ان ارتفاع كمية الانتاج وارتفاع سعر الطن يجعل قيمة هذا الفاقد كبيرة فتبلغ فى المتوسط حوالى عشرة ملايين جنيه فى العام وبذلك تقفز البطاطس الى المرتبة الثانية بعد الطماطم وتكون اعلى المحاصيل بالنسبة لقيمة الفاقد منها.

واذا اردنا ترتيب محاصيل الخضر حسب كميات ما يفقد منها فنجد ان الطماطم تحتل المركز الاول يليها البطاطس فالبصل. وفى المرتبة التالية يقع الخيار والبطيخ والكوسة والثوم.

مما سبق يتضح انه عند وضع سياسة لتقليل الفاقد من محاصيل الخضر بعد الحصاد يجب الانتاج فقط الى الاصناف سريعة التلف. كما يجب أن يؤخذ فى الاعتبار كمية المنتج سنويا من كل من هذه المحاصيل وكمية الفاقد منه وقيمة هذا الفاقد.

كما يتضح من النتائج السابقة ان قيمة ما نخسره سنويا من محاصيل الخضر والفاكهة تبلغ ١.٦ مليون طن تبلغ قيمتها حوالى ١٤٢ مليون جنيه.

التوصيات:

على ضوء ما تقدم وبناء على مناقشات المجلس يوصى بالعمل على تقليل الفاقد باتباع ما يلى:

فيما يختص بالمحاصيل الحقلية :

- الاتجاه الى ميكنة وتوحيد عمليات حصاد المحاصيل الزراعية فى مواعيدها المثلى، والعمل على تجهيز المحاصيل - كلما امكن ذلك - فى اماكن انتاجها - مع الاهتمام بأن تتفق نوعية الآلات المستخدمة مع الشروط الفنية للتشغيل الاقتصادى.

- تطوير وسائل النقل الداخلى واستخدام العربات المتطورة للاسراع فى عملية النقل وضمان حماية المحاصيل من العوامل الجوية والفقد بالطريق .

الاهتمام بطرق تخزين المحاصيل فى المخازن والصوامع والعناية بوقايتها من الامراض والحشرات والقوارض وتوفير التهوية الكافية والمحافظة على انخفاض نسبة الرطوبة ودرجة الحرارة بها.

- ميكنة عمليات التفريغ والمناولة علي ارصفت الشحن فى الموانى واختصار اجراءات الاستلام والتصدير.

الخضراء والفاكهة بالسوق المحلى أسوة بما هو متبع فى حالة التصدير.
- العمل على تطوير أسواق الجملة وتزويدها بالمخازن المبردة واستخدام الطرق التكنولوجية الحديثة فى النقل والتفريغ .
- مراعاة حماية محاصيل الخضر والفاكهة اثناء العرض بأسواق التجزئة من التعرض للشمس بتظليلها أو بوضعها داخل ثلاجات عرض مبردة .

- الاهتمام بعبوات المستهلك وتوفير مستلزمات انتاجها .

توصيات عامة

× التوسع فى تصنيع الثمار والمحاصيل الزراعية والفاكهة ، وذلك بعمل المعلبات والعصائر والمربيات حتى يمكن التغلب على نقص طاقات التخزين .

× تشجيع انشاء شركات متخصصة للتسويق ، تستخدم الوسائل الحديثة المتطورة فى مجالات عملها ، خاصة وسائل القطف والنقل .

× انشاء معهد متخصص لتطوير عمليات تداول ثمار الفاكهة والخضر ونباتات الزينة والمحاصيل الحقلية .

× الدعوة الى تكوين جمعيات تعاونية مركزية ، تدير كل منها منطقة محددة بالتعاون مع المزارعين وتكون مسئولة عن تطبيق الهيمنة على الجودة ، والتصدي لمشكلات الفقد بالحلول التكنولوجية المناسبة .

× قيام جهاز الارشاد فى وزارة الزراعة عن طريق أجهزة الاعلام - بحملة مكثفة لتوعية المزارعين لمقاومة أسباب الفقد سواء فى قطف المحاصيل أو تسويقها .

× تنظيم حملات مستمرة لمقاومة العسافير والفئران باعتبارها أحد عوامل الفقد فى الحقل ذاته .

× أن تستهدف السياسة الزراعية المستقبلية - بصفة اساسية - زراعة وانتاج الاصناف قصيرة العمر فى مختلف المحاصيل بحيث لا تقتصر السنة الزراعية على محصولين فقط أسوة بما يجرى عليه العمل فى دول كثيرة .

× اجراء دراسة مستقلة حول كيفية تطبيق نظم الميكنة فى الملكيات الصغيرة ونور التعاونيات فى هذا الشأن حتى تتم مواجهة الآثار السلبية لتفتيت الارض الزراعية وتأثير ذلك على زيادة الفاقد .

- اختيار سلالات من الحبوب عن طريق الخلط والتهجين والانتخاب تقاوم عملية الفط، حتى يمكن الاقلال من الفاقد فى الحاصلات الزراعية لهذا السبب.

- ضرورة تضافر الجهود للقيام بحملات مكثفة لترشيد الاستهلاك.

فيما يختص بمحاصيل الخضر والفاكهة:

- مراعاة جمع كل محصول عند المرحلة المثلى لاكتمال النع أو النضج حسب الغرض من التسويق.

- مراعاة اتباع الطرق المثلى للقطف والتعبئة الخاصة بكل محصول مع اجراء فرز مبدئى بالحقل قبل التعبئة واستبعاد الثمار المصابة بالعفن غير القابلة للتسويق.

- استخدام العبوات المناسبة لكل محصول ويراعى فى العبوة أن تكون اقتصادية وتحافظ على ما بداخلها من ثمار. ويجب تنميط مقاسات العبوات وتطوير تصميمها ووضع مواصفات لها لتسهيل عمليات التسويق الداخلى والخارجى.

- يراعى عند نقل المحاصيل البستانية حماية المحصول من الحرارة وأشعة الشمس ، مع عدم تحميل السيارات أكثر من اللازم حتى لا تتلف العبوات السفلى . وفى حالة نقل الثمار السريعة التلف يجب استخدام النقل البرى كما يجب اتباع النظم الحديثة فى التحميل والتفريغ باستخدام نظام الطبالى والشوكة الرافعة .

فيما يختص بالتخزين :

- يراعى عند تخزين المحاصيل البستانية اتباع الطرق الصحيحة فى التخزين من حيث درجات الحرارة والرطوبة المثلى لكل محصول . مع مراعاة التهوية الجيدة والاشتراطات الصحية بالمخازن .

وعند التخزين المختلط (أكثر من صنف فى وقت واحد) يجب مراعاة تخزين الاصناف ذات الاحتياجات الواحدة من الحرارة والرطوبة والتى لا يضر بعضها بعضا .

- انشاء محطات فرز وتعبئة الثمار فى مراكز التجميع على ان تتبع فيها الطرق التكنولوجية الحديثة .

- الاهتمام بتدريب العمالة القائمة بالقطف والتعبئة على اتباع الوسائل الحديثة .

- النظر فى وضع التشريعات الخاصة بمواصفات الجودة للثمار

جدول (١)
فائد ما بعد الحصاد فى المحاصيل الحقلية
السنوات ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢

المحصول	الموسم	الانتاج الفعلى (الف طن)	كمية الفاقد (الف طن)	التصدير (الف طن)	الاستيراد (الف طن)	كمية الاستهلاك الفعلى (الف طن)	قيمة الانتاج الكلى (الف جنيه)	قيمة الفاقد الكلى (الف جنيه)
القطن الشعير *	١٩٨٠	٥٣٨	٥٣	١٦١	--	٣١٤	١٥٨٢٩٤	١٥٨٨٩
	١٩٨١	٤٩٨	٥٠	١٦١	--	٢٨٧	١٨٣٥٦٣	١٨٤٣٠
	١٩٨٢	٤٦١	٤٦	١٧٣	--	٢٤٢	١٧٥١٣٤	١٧٤٧٥
الأرز	١٩٨٠	٢٣٨٤	٢١٥	١٧٩	--	١٩٩٠	١٩٤٠٥٨	١٧٥٠١
	١٩٨١	٢٢٣٦	٢٠١	١١٨	--	١٩١٧	٢٢٠٩١٧	١٩٨٥٩
	١٩٨٢	٢٤٤١	٢٢٠	٢٧	--	٢١٩٤	٣٢٠٧٤٧	٢٨٩٠٨
القمح	١٩٨٠	١٧٩٦	٢٦١	--	٢١٣٦	٣٦٥٣	١٥٨٠٤٨	٢٣٦٧٢
	١٩٨١	١٩٣٨	٢٩١	--	٣٠٩٢	٤٧٤٠	١٧٧٧١٥	٢٦٦٨٥
	١٩٨٢	٢٠١٧	٣٠٣	--	٢٩١٩	٤٦٣٤	١٦٤٧٨٩	٢٤٧٥٥
الذرة الشامية	١٩٨٠	٣٢٣١	٢٥٨	---	٥٩٦	٣٥٦٩	٣٩٨٣١٢	٣١٨١١
	١٩٨١	٣٣٠٨	٢٦٥	---	١٢٨٩	٤٣٣٢	٣١٢٢٧٥	٢٥٠١٦
	١٩٨٢	٣٣٤٧	٢٦٨	---	١٢٩٧	٤٣٧٦	٤٠٩٠٠٣	٣٢٧٥٠
الذرة الرفيعة	١٩٨٠	٦٣٥	٦٤	---	--	٥٧١	٧٥٢٤٨	٧٥٨٤
	١٩٨١	٦٥٣	٦٥	---	--	٥٨٨	٥٦٤٨٥	٥٦٢٣
	١٩٨٢	٥٩٦	٦٠	---	٢٠	٥٥٦	٧٥٤٥٤	٧٥٩٦
الشعير	١٩٨٠	١٠٧	١١	---	--	٩٦	٨٩٣٥	٩١٩
	١٩٨١	١٠٣	١٠	---	--	٩٣	١١٤٤٣	١١١١
	١٩٨٢	١٢١	١٢	---	--	١٠٩	١٢٣٦٦	١٢٢٦
الفول السودانى	١٩٨٠	٢٦	٢	١٣	--	١١	٨٢٢٦	٦٣٣
	١٩٨١	٢٦	٢	٥	--	١٩	١٠٥١٤	٨٠٩

* لوحظ فى السنوات الماضية (بعد عام ١٩٨٣) احجام الزراع عن جنية القطن الثانية بسبب ارتفاع اجور الايدى العاملة وانخفاض كفاءتها والفسارة كبيرة ولم تدخل فى هذا التقدير لأنه لم تعمل دراسة فعلية على هذه الظاهرة حتى الآن .

تابع جدول (١) فاقد الحصاد في المحاصيل الحقلية لسنوات ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢

المحصول	الموسم	الانتاج الفعلي الف طن	التصدير (القطن)	الاستيراد (القطن)	كمية الاستهلاك الفعلي (الف طن)	كمية الانتاج الفعلي الف طن	كمية الانتاج الكلي (الف جنيه)	قيمة الفاقد الكلي (الف جنيه)
السهم	١٩٨٢	٢٤	٢	٥	-	١٧	١٠٩١٠	٩٠٩
	١٩٨٠	١٦	٢	-	٧٠	٣١	٩٠٦٩	١١٢٣
	١٩٨١	١٧	٢	-	١٦	٣١	١٠٥٦٧	١٢٤٣
	١٩٨٧	٢٠	٣	-	١	١٨	١٣٣٨٦	١٨٥٨

جدول (٢) متوسط كميات فاقد ما بعد الحصاد في المحاصيل الحقلية (سنوات ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢)

المحصول	الإنتاج الفعلي	الفاقد	المصدر	المستورد	كمية الاستهلاك	كمية الإنتاج الفعلي	كمية الفاقد الفعلي
القطن الشعير	٤٩٦	٥٠	١٦٥	-	٢٨١	١٧٢٣٣٠	١٧٢٦٥
الأرز	٢٣٥٤	٢١٢	١٠٨	-	٢٠٣٤	٢٤٥٢٤١	٢٢٠٨٩
القمح	١٩١٧	٢٨٨	-	٢٧١٢	٤٣٤١	١٦٦٨٥١	٢٥٠٣٧
الذرة الشامية	٣٢٦٥	٢٦٤	-	-	٣٠٣١	٣٧٤٤٣٢٠	٢٩٨٥٩
الذرة الرفيعة	٦٢٨	٦٣	-	-	٥٦٥	٦٩٦٢	٦٩٣٤
الشعير	١١٠	١١	-	-	٩٩	١٠٩١٥	١٠٨٥
الفول السوداني	٢٥	٢	٨	-	١٥	٩٨٨٣	٧٨٤
السهم	١٨	٢	-	-	١٦	١١٦٧٤	١٤١٢
الفول البلدى	٢٢٧	١٨	-	٢٧	٢٣٥	٥١١١١	٤١٣٠
فول الصويا	١٣٢	٨	-	١٣	١٣٨	٣١٧٦٦	١٩٨٢
الجملة	٩٠٧٣	٩١٨	٢٨١	٢٧٥٢	١٠٧٥٥	١٠٥١٠٥٣	١١٠٠٧٧

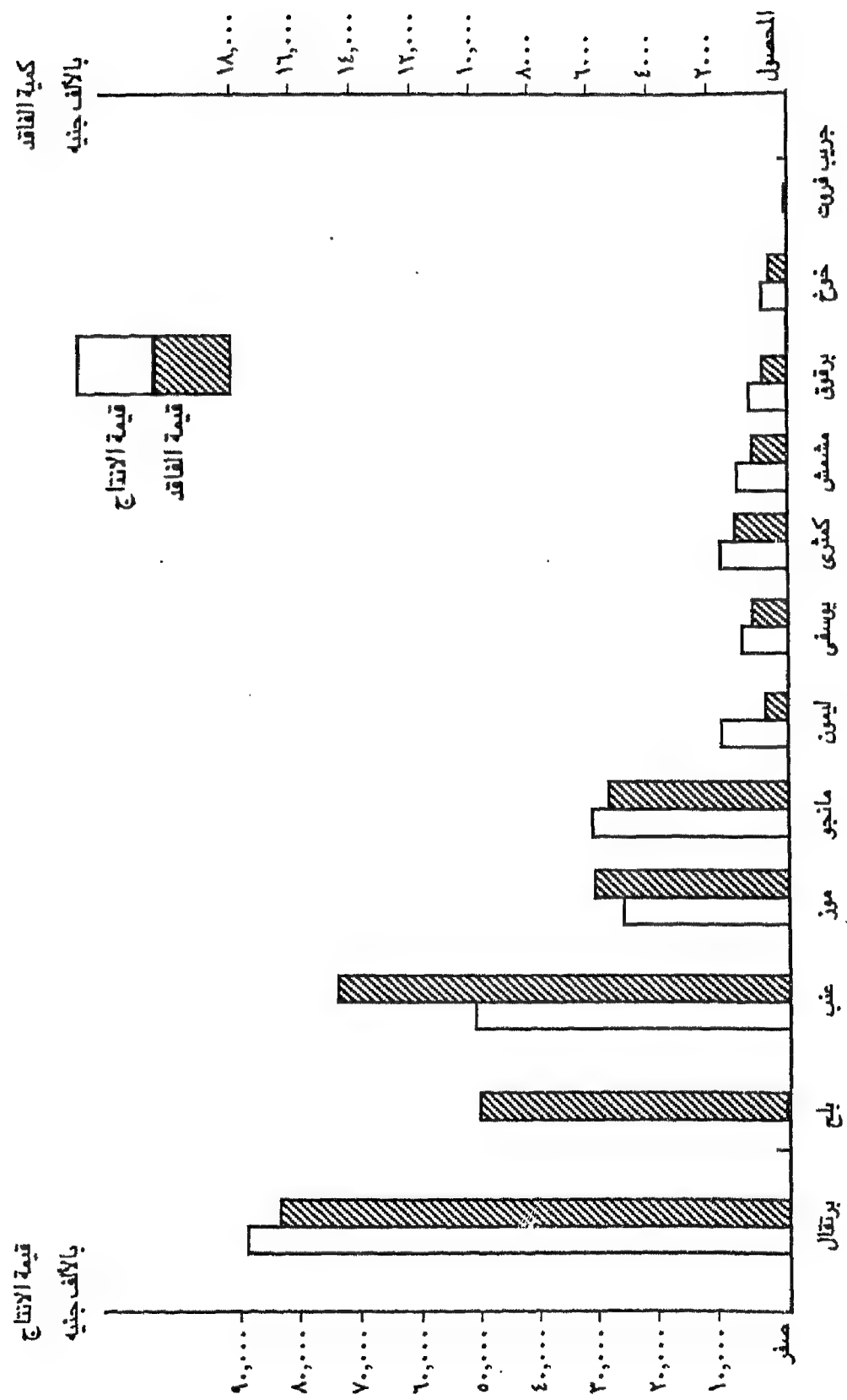
وحدة الكمية الف طن مترى .

وحدة القيمة جنيه مصرى

جدول (٣)
فاقد بعد الحصاد في المحاصيل البستانية (فاكهة)
في السنوات ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢

المحصول	الموسم	الانتاج الفطن ()	كمية الفاقد الفطن ()	التصدير الفطن ()	الاستيراد الفطن ()	الاستهلاك الفطن ()	قيمة الانتاج الف جنيه ()	قيمة الفاقد الف جنيه ()
برتقال	١٩٨٠	٩٢١	١٧٥	١٠٩٤٧٠	---	٦٣٧	٧٠٧٣٣	١٣٤٤٠
	١٩٨١	٨٩٥	١٧٠	١١٣٧١٩	---	٦١٢	٧٣٨٥٣	١٣٨٣٨
	١٩٨٢	١٢٠١	٢٢٨	١٠١٣٠٠	---	٨٧٢	١٢١٧٨١	٢٣١١٩
يوسفى	١٩٨٠	٧٠	١١	٤٢	---	٥٩	٤٥٦٤	٧١٧
	١٩٨١	٧٣	١٢	٣١٠	---	٦١	٥٨٦٩	٩٦٥
	١٩٨٢	١١٣	١٨	٢٩٤	---	٩٥	١٠١٩٣	١٦٣٤
جريب فروت	١٩٨٠	٢	---	---	---	٢	١٥٧	---
	١٩٨١	٢	---	---	---	٢	١٤٩	---
	١٩٨٢	٣	١	---	---	٢	٣٢٩	١١٠
ليمون	١٩٨٠	٧٢	٣	٤٤٩	---	٦٩	٦١٢٧	٢٥٥
	١٩٨١	٦٠	٥	٣٥٧	---	٥٥	٥٣٦٤	٤٤٧
	١٩٨٢	١٧٠	٧	٧٠٨	---	١٦٢	٢١٨٦٢	٩٠٠
عناب	١٩٨٠	٢٩٩	٨٤	٩٧٣	١٢	٢١٤	٤٤٨٥٠	١٢٦٠٠
	١٩٨١	٢٩٨	٨٣	١٠٦	١٠٣	٢١٥	٥٠٦٦٠	١٤١١٠
	١٩٨٢	٣٠٦	٨٦	٩٣	---	٢٢٠	٦١١٣٩	١٧١٨٣
مانجو	١٩٨٠	٩٨	١٨	٧	---	٨٠	١٨٨٢٦	٣٤٥٨
	١٩٨١	١٢٣	٢٢	٢٠٦	---	١٠١	٢٩٥٦٩	٥٢٨٩
	١٩٨٢	١٣١	٢٤	٤٣٨	---	١٠٧	٤٦٦٦٣	٨٥٤٩
المجموع	١٩٨٠	٢٠٩٩	٤١٧	١١١١٠٥	٢٦٠٥	١٥٧٤	٢٢٢٨٣٩	٤٥٩٠٥
	١٩٨١	٢٠٧٦	٤١٢	١١٥١٣٨	١٢٣٧٨	١٥٦٣	٢٥٦١١٣	٥٢١٣٥
	١٩٨٢	٢٦٧١	٥٠٢	١٠٣٦٤٤٤	١٧٨٣٣	٢٠٣٤	٣٨٤٢٧٠	٧٥٦٠٣

متوسط قيمة الانتاج وقيمة الفاقد من المحاصيل البستانية



جدول (٤) متوسط كميات الفاقد من المحاصيل البستانية
(سنوات ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢)

المحصول	الكمية بالألف طن		القيمة بالألف جنيه	
	الانتاج	الفاقد	الانتاج	الفاقد
برتقال	١٠٠٦	١٩١	٨٨٤٥٦	١٦٧٩٩
بلح	٤٣٦	٨١	-	٩٦٥٤
عنب	٣٠١	٨٤	٥٢٣١٦	١٤٦٣١
موز	١٤٥	٣٣	٢٥٨٨٤	٥٩٤٦
مانجو	١١٧	٢١	٣١٦٨٦	٥٧٦٥
ليمون	١٠١	٥	١١١١٨	٥٣٤
يوسفي	٨٦	١٤	٦٨٧٥	١١٠٢
كمثرى	٤٠	٦	٩٤٤٣	١٤٢٨
مشمش	٢١	٣	٥٧٢٥	٨٠٠
برقوق	١٢	٣	٣١٢٨	٧٢٤
خوخ	١٠	٢	٢٢٧٤	٤٦١
جريب فروت	٢	-	٢١٢	٣٧
الجملة	٢٢٦٧	٤٤٣	٢٨٧٧٤٢	٥٧٨٨١

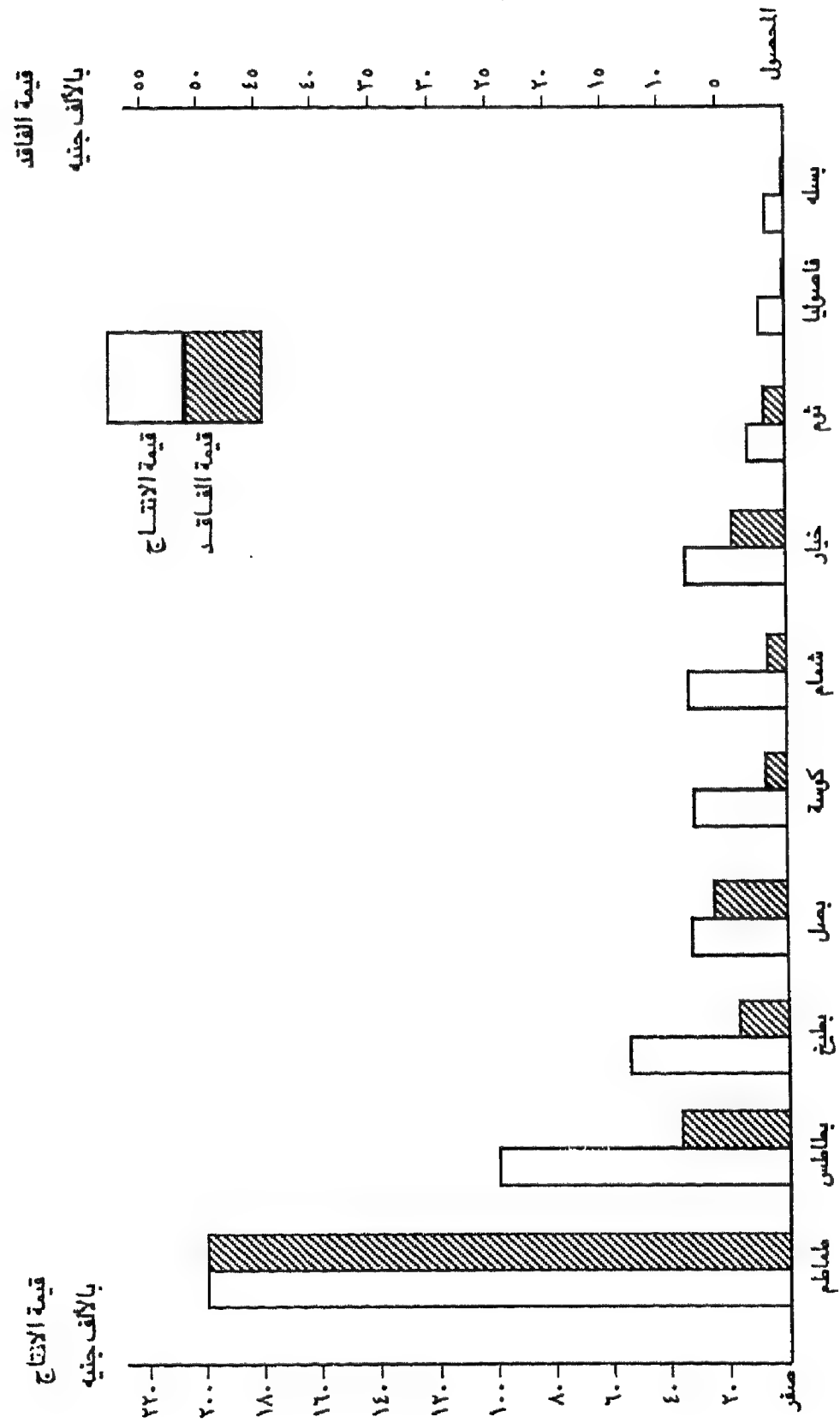
جدول رقم ٥
فاقد ما بعد الحصاد في المحاصيل البستانية (الخضر)
في السنوات (٨٠ - ٨١ - ١٩٨٢)

الحصول	العام	الانتاج بالألف طن	كمية الفاقد بالألف طن	التصدير بالألف طن	الاستهلاك الفعلي بالألف طن	قيمة الانتاج بالألف جنيه	قيمة الفاقد بالألف جنيه
بطاطس	١٩٨٠	١٣١٤	١٣١	١٤٤	١٤٩	٩٥٧٨٠	٩٥٤٧
	١٩٨١	١١٩٥	١١٩	٩٦	٩٨٠	١٠٤٠٨٥	١٠٣٦٥
	١٩٨٢	١١٨٤	١١٨	١٥١	٩١٥	١٠٣٧٧١	١٠٣٤٢
طماطم	١٩٨٠	٢٤٦٨	٦٦٦	٢	١٨٠٠	١٧٣٠٠٧	٤٦٦٨٧
	١٩٨١	٢٤٥٤	٦٦٢	٣	١٧٨٩	١٩٠٤٣٠	٥١٣٧١
	١٩٨٢	٢٦٥٧	٧١٧	٩	١٩٣١	٢٦٣٠٤٣	٧٠٩٨٣
بصل	١٩٨٠	٥٦٨	١٣١	٤٢	٣٩٥	٢٤٠٣٦	٥٥٤١
	١٩٨١	٤٨٠	١١٠	٢٠	٣٥٠	٢٨٣٢٠	٦٤٩٠
	١٩٨٢	٤٧٣	١٠٩	١٣	٣٥١	٢٨٨٥٣	٦٦٤٩
ثوم	١٩٨٠	١٩٩	٤٣	١٠	١٤٧	١٠٩٤٥	٣٣١٠
	١٩٨١	١٦٢	٣٤	٦	١٢٢	٨٥٠٥	١٧٨٥
	١٩٨٢	١٥١	٣٢	-	١١٩	١٥٤٤٧	٣٣٧٤
خيار	١٩٨٠	٢٩٧	٣٦	-	٢٦١	٣١٧٢٠	٣٨٤٥
	١٩٨١	٣٠٢	٣٦	-	٢٦٦	٣٧٠٨٦	٤٤٣١
	١٩٨٢	٢١٢	٣٥	-	٢٥٧	٣٧٤٩٣	٤٤٩٤
كوسه	١٩٨٠	٤٣٩	٤٤	-	٣٩٥	٢٤١٧٩	٢٥٠٤
	١٩٨١	٤٤٤	٤٤	-	٤٠٠	٣٤٠٤٥٨	٣٠١٨
	١٩٨٢	٤٥٦	٤٦	-	٤١٠	٣٥١٥٨	٣٥٤٧
الجملة	١٩٨٠	٦٧٨٤	١١٥٦	٣٠٤	٥٤٣٢	٤٣٤٦٨٢	٧٥٣١١
	١٩٨١	٦٧١٠	١١٢٨	١٤٢	٥٤٣٩	٤٨٣٦٣٨	٨٣٣٩٩
	١٩٨٢	٦٨٠٤	١١٧٥	١٩٥	٥٤٣٤	٥٧٨٦٨٧	١٠٦١١٦

تابع جدول رقم (٥)
فى السنوات (٨٠ - ٨١ - ١٩٨٢)

المحصول	العام	الانتاج بالألف طن	كمية الفاقد بالألف طن	التصدير بالألف طن	الاستهلاك الفعلى بالألف طن	قيمة الانتاج جنيه	قيمة الفاقد جنيه
بطيخ امريكاني ويلدى	١٩٨٠	١١٥٧	٨١	٨	١٠٦٨	٤٢٦٩٣	٢٩٨٩
	١٩٨١	١٢١١	٨٥	١١	١١١٥	٥٣٠٤٢	٣٧٢٣
	١٩٨٢	١٠٨٢	٧٦	٩	٩٩٧	٥٦٨٠٥	٣٩٩٠
شمام	١٩٨٠	٢٨٥	٢٨	-	٢٥٧	١٧٢٤٨	١٢٥٤
وعجور وقا وون	١٩٨١	٣٠٦	٣١	-	٢٧٥	١٥٠٢٥	١٥٢٢
وشهد . الخ	١٩٨٢	٣٣٢	٣٣	-	٢٩٩	١٩٦٨٨	١٩٥٠
فاصوليا (خضراء)	١٩٨٠	١٠٨	٥	-	١٠٣	٩٢٧٧	٤٣٠
	١٩٨١	١٠٦	٥	٦	١٩٥	١٠٠٩١	٤٧٦
بسلة (خضراء)	١٩٨٢	١١٨	٦	١٣	٩٩	١٢٤٧٣	٦٣٤
	١٩٨٠	٤٩	٢	-	٤٧	٥٠٠٢	٢٠٤
	١٩٨١	٤٩	٢	-	٤٧	٥٥٩٦	٢٢٨
	١٩٨٢	٥٩	٣	-	٥٦	٦٩٥٦	٣٥٣

متوسط قيمة الانتاج والفاقد من المحاصيل البستانية (الخضرا)



جدول (٦) متوسط كميات الفاقد من المحاصيل البستانية (الخضر)

المحاصيل	الكمية بالألف طن		القيمة بالألف جنيه	
	الانتاج	الفاقد	الانتاج	الفاقد
طماطم	٢٥٢٦	٦٨٢	٢٠٨٨٢٧	٥٦٣٤٧
بطاطس	١١٩٨	١١٩	١٠٠٨٨٠	١٠٠٥١
بطيخ	١١٥٠	٨١	٥٠٨٤٧	٣٥٦٧
بصل	٥٠٢	١١٧	٢٧٠٦٦	٦٢٣٧
كوسة	٤٤٦	٤٥	٣٠١٩٨	٢٠٢٣
شمام	٣٠٨	٣١	١٧٣٢٠	١٥٧٥
خيار	٢٩٧	٣٦	٣٥٤٣٣	٤٢٥٣
ثوم	١٧١	٣٦	١١٦٣٢	٢٤٥٦
فاصوليا	١١١	٥	١٠٦١٤	٥١٣
بصلة	٥٢	٢	٥٨٥١	٢٦٢
الجملة	٦٧٦٦	١١٥٤	٤٩٨٦٦٨	٨٨٢٧٤

الطلب، وزيادة المخزون وتراكمه ، الأمر الذى أدى الى انخفاض الأسعار العالمية للسكر ، حتى أصبحت تقل عن تكلفة الانتاج ، مما دفع بعض الدول المنتجة للسكر الى اتخاذ عدة اجراءات منها :

- تخفيض المساحة المنزرعة من بنجر السكر ، كما حدث فى دول السوق الاوربية المشتركة .

- ايقاف تشغيل بعض مصانع انتاج السكر ، كما حدث فى الولايات المتحدة الامريكية .

- منح اعانات تصدير لمصدرى السكر ، لتشجيعهم على تصدير المخزون المتراكم بأسعار مخفضة .

الأوضاع فى مصر :

- تبلغ جملة مساحة محصول القصب نحو ٢٥٠ ألف فدان ، يستغل منها نحو ١٩٩,٤ ألف فدان ، توجه للمصانع لاستخلاص السكر اى بنسبة ٧٩,٨ ٪ من جملة المساحة المنزرعة ، بينما يوجه باقى المحصول لنواحى الاستغلال الأخرى مثل : صناعة العسل الأسود ، والاستهلاك الطازج ، ومحال العصير .

- يمثل قصب السكر المحصول الرئيسى لانتاج السكر . حيث يبلغ حجم السكر الناتج من محصول القصب نحو ٩٠,٦ ٪ يليه بنجر السكر الذى يمثل نحو ٩,٤ ٪ من حجم انتاج السكر .

- صناعة السكر فى مصر من الصناعات القديمة التى يرجع تاريخها الى القرن التاسع الميلادى ، وكانت مصر تكتفى ذاتيا من انتاجها من السكر حتى أوائل السبعينات ، ثم بدأت تظهر الفجوة نتيجة زيادة متطلبات الاستهلاك .

ويرجع سبب ظهور هذه الفجوة الى ما يأتى :

- تغير النمط الاستهلاكى للفرد من السكر ، نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة . فقد بلغ متوسط استهلاك الفرد من السكر ٣٣,٢٥ كيلو جرام بينما كان منذ عشر سنوات ١٢ كيلو جرام .

- معدلات الزيادة السريعة والمطردة فى عدد السكان ، والتى بلغت نحو ٥٠ مليون نسمة عام ١٩٨٦ ، مقابل نحو ٣٣ مليون نسمة عام ١٩٧١ .

ورغم تزايد انتاج السكر فى مصر سنويا ، الا ان معدلات زيادة الانتاج لم تتمكن من ملاحقة معدلات الاستهلاك السريعة المتزايدة .

محاصيل انتاج السكر

يعتبر السكر من السلع الغذائية الاستراتيجية الهامة للمكونات الرئيسية لغذاء الانسان وتعتبر صناعة السكر من الصناعات التحويلية الهامة التى ترتبط ارتباطا وثيقا بالانتاج الزراعى للمحاصيل المنتجة للسكر .

الأوضاع العالمية للسكر :

يخضع السكر كسلعة عالمية لمتغيرات منها : حجم الانتاج والاستهلاك ، والمخزون العالمى منه ، وحركة السوق العالمية ، وكمية المطلوب والمعرض ، مما يؤدى الى تذبذب أسعاره حسب أوضاع تلك العوامل .

وفيما يلى بيان بالانتاج ، والاستهلاك ، والمخزون العالمى ، خلال

السنوات الخمس الماضية :

السنة	الانتاج العالمى للسكر بالطن	الاستهلاك العالمى بالطن	المخزون العالمى بالطن	النسبة المئوية للمخزون الى الاستهلاك
١٩٨٢/٨١	١٠٠٨٥٩	٩٢١٢٩	٣٣٥٨٦	٣٦,٤ ٪
١٩٨٣/٨٢	١٠٠٥٧٨	٩٤٢٩٩	٣٩٣١٧	٤١,٦ ٪
١٩٨٤/٨٣	٩٧٩٦١	٩٦٤٠٤	٤٠٢٨٣	٤١,٧ ٪
١٩٨٥/٨٤	١٠٠٢٨	٩٨٣٨٤	٤١٢١٥	٤١,٨ ٪
١٩٨٦/٨٥	٩٧٠٩١	٩٩٨٠٠	٣٨١٨٧	٣٨,٢ ٪

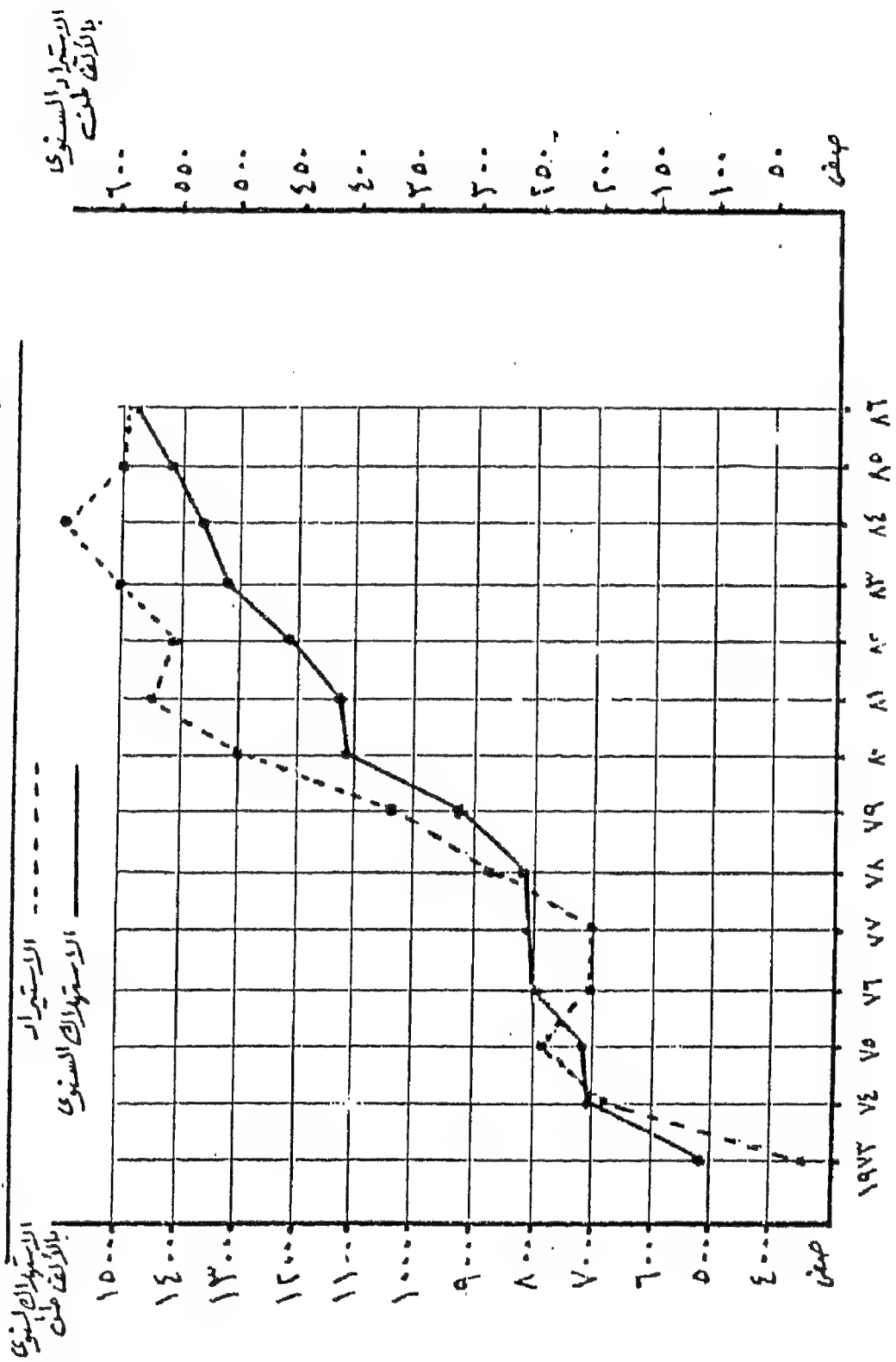
ويتضح من هذا البيان : زيادة المعرض العالمى من السكر عن

تطور انتاج واستهلاك السكر :

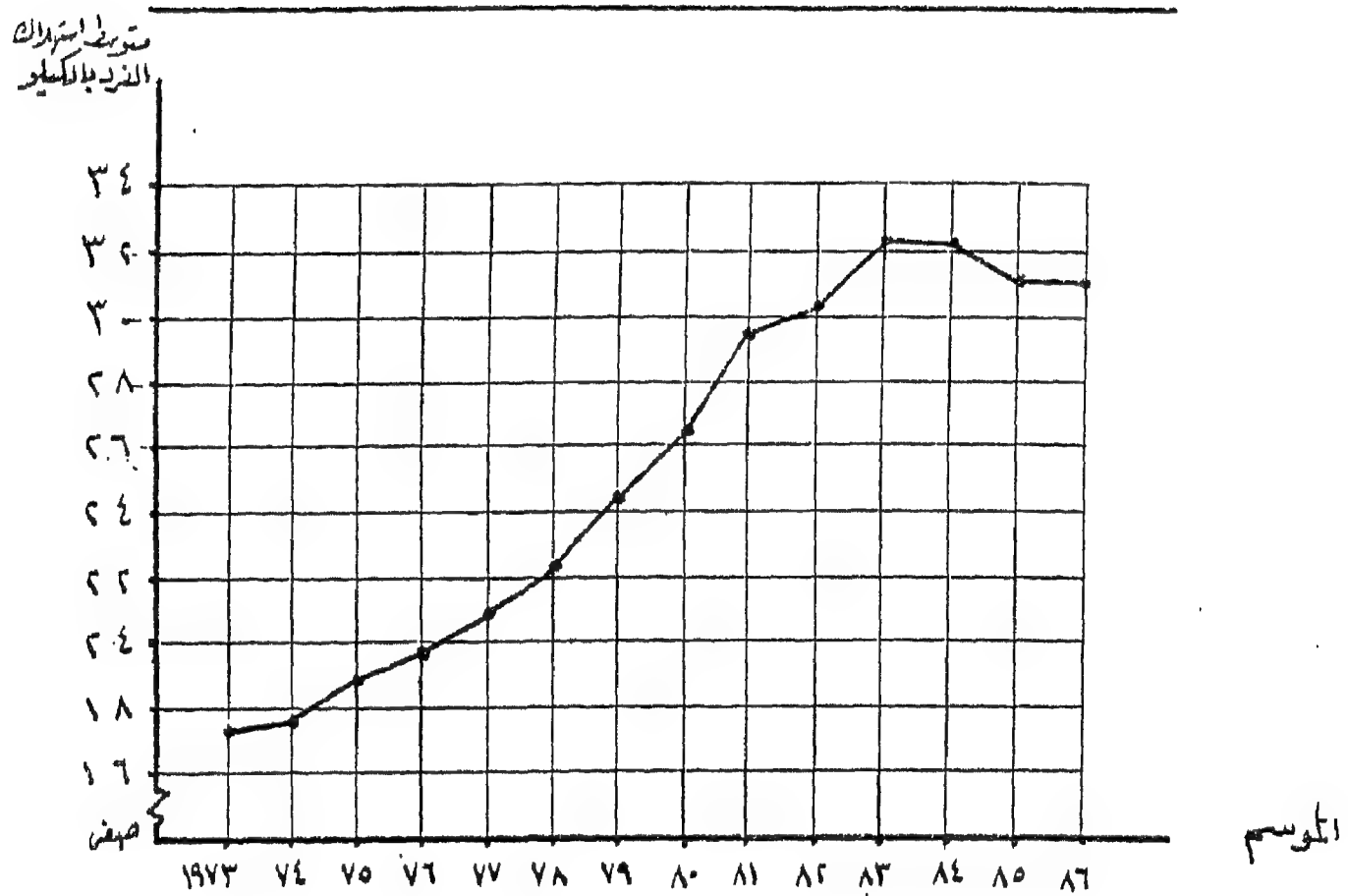
يوضح الجدول التالى تطور انتاج واستهلاك السكر فى مصر منذ عام ١٩٧١ - حتى عام ١٩٨٦

موسم العصير	انتاج السكر (١٠٠٠ طن)			الاستهلاك السنوى	الاستيراد	متوسط استهلاك الفرد بالكيلو جرام فى السنة
	من القصب	من بنجر السكر	المجموع			
١٩٧٣	٥٥٥	-	٥٥٥	٥٧٧	٢٢	١٧,٢
١٩٧٤	٥٤٥	-	٥٤٥	٧٢٩	١٨٤	١٧,٦
١٩٧٥	٥٢٢	-	٥٢٢	٧٦٣	٢٤١	١٨,٨
١٩٧٦	٦٠٠	-	٦٠٠	٨١١	٢١١	١٩,٦
١٩٧٧	٦١٩	-	٦١٩	٨١٩	٢٠٠	٢٠,٩
١٩٧٨	٥٩٣	-	٥٩٣	٨٨٩	٢٩٦	٢٢,٤
١٩٧٩	٦٢٣	-	٦٢٣	٩٩٦	٣٧٣	٢٤,٤
١٩٨٠	٦١٨	-	٦١٨	١١١٥	٤٩٧	٢٦,٤
١٩٨١	٦١٥	-	٦١٥	١١٨٧	٥٧٢	٢٧,٤
١٩٨٢	٦٨٢	١٧	٦٩٩	١٣٦٠	٥٦١	٢٨,٢
١٩٨٣	٦٩٧	٢٢	٧١٩	١٣٢٠	٦٠١	٣٠,٢
١٩٨٤	٦٥٧	٥٩	٧١٦	١٣٧٠	٦٥٤	٣٠,٣
١٩٨٥	٧٤٩	٨١	٨٣٠	١٤٤٠	٦١٠	٢٩,٠ - تقديرى
١٩٨٦	٧٩٨	٨٣	٨٨١	١٤٧٠	٥٨٩	٢٩,٠ تقديرى

تطور الاستهلاك السنوي والاستيراد للمسكر منذ عام ٧٣ - ١٩٨٦



متوسط استهلاك الفرد بالكيلوجرام في السنوات ١٩٧٣-١٩٨٦



الأراضي ، ظهرت بعض المشاكل بأراضي الوجه القبلي من أهمها :

- ارتفاع مستوى الماء الأرضي .
- افتقار الأراضي للمواد التي كانت تحملها مياه الفيضان .
- تأثر الزراعات نتيجة اختلاف مناسيب الأرض حتى داخل الحوض الواحد .
- عدم توفر العمالة الزراعية اللازمة مما أدى الى ارتفاع أجر العامل وبالتالي ارتفاع تكاليف الانتاج .

ومع تراكم تلك المشاكل تراجعت انتاجية فدان القصب عام ١٩٧٨ الى ٣١,١ طن مما أدى الى انشاء جهاز متخصص لمحصول قصب السكر يضم الخبرات بجميع الأجهزة التي تتعامل مع المحصول زراعيًا وصناعيًا ، باسم المجلس الدائم لمحصول القصب عام ١٩٧٨ ، ثم امتد نشاطه بعد ذلك الى محصول بنجر السكر تحت مسمى المجلس المركزي للمحاصيل السكرية ، كأحد أجهزة وزارة الزراعة .

ورغم قيام هذا المجلس بمعالجة جانب كبير من مشاكل زراعة وزراع محصول قصب السكر والتي حدث من تدهور انتاجية محصول القصب والارتفاع بمتوسط الانتاج حتى بلغ ٣٩,١ طن للفدان عام ١٩٨٦ ، فإن المساحات التي نفذت بها عمليات الاصلاح مساحات محدودة .

تصديق الفجوة بالتنمية الأفقية والرأسية لمحصول قصب السكر : عن طريق :

(١) التوسع الرأسى : بحيث يمكن الوصول بانتاجية الفدان الى ٤٢ طن ، وذلك عن طريق :

- تحسين عوامل ومقومات الانتاج واسلوب الاداء باستخدام وسائل الانتاج الحديثة .
- تيسير الامكانيات المادية التي تمكن من تحقيق ذلك .

وبزيادة انتاجية الفدان لهذا المعدل وما يترتب عليه من زيادة فى انتاج السكر يمكن تغطية نسبة كبيرة من متطلباتنا المحلية للاستهلاك .

(٢) التوسع الأفقى (المحدود) : تمثل مساحة قصب السكر المنزوعة على مستوى جميع محافظات الجمهورية (المنتجة وغير المنتجة للسكر) حوالى ٢٥٠ ألف فدان ، يورد منها لانتاج السكر نحو ٢٠٠ ألف فدان ، بينما يوجه محصول مساحة ٥٠ ألف فدان لاجراض الاستهلاك الأخرى .

الطاقة الانتاجية للمصانع :

كانت الطاقة الانتاجية الكاملة لمصانع السكر فى مصر ، حتى نهاية

ويمثل حجم انتاج السكر فى مصر ، موسم ١٩٨٦/٨٥ ، نحو ٨٨١,٦ ألف طن سكر تكفى لتغطية نحو ٥٨,٧ ٪ من حجم متطلبات الاستهلاك المقدرة بنحو ١,٤ مليون طن ، وبذلك تبلغ الفجوة نحو ٥١٨ ألف طن ، يتم توفيرها عن طريق الاستيراد .

ويتضح من البيان السابق ما يأتى :

- زيادة كمية السكر الناتج من قصب السكر عام ١٩٨٦ ، بمقدار ٢٤,٦ ٪ عن عام ١٩٧٨ .
- زيادة كمية السكر الناتج من بنجر السكر عام ١٩٨٦ ، بمقدار ٤٩١ ٪ عن عام ١٩٧٨ .
- زيادة اجمالى انتاج السكر من محصولى القصب والبنجر عام ١٩٨٦ ، بمقدار ٤٨ ٪ عن عام ١٩٧٨ .

محاصيل انتاج السكر فى مصر :

تعتمد صناعة السكر حاليا على محصولى قصب السكر وبنجر السكر ، وفيما يلى عرض موجز لوضاى كل منهما :

أولا : محصول قصب السكر :

وهو من اقدم الحاصلات الزراعية ، وتعتمد عليه صناعة انتاج السكر فى مصر ، اذ كان يمثل المحصول الوحيد لانتاج السكر حتى عام ١٩٨٢ ، حيث بدأت زراعة بنجر السكر .

وتتركز زراعة قصب السكر بمحافظات الوجه القبلى (المنيا - قنا - اسوان) والتي تقوم بزراعة نحو ٩٠ ٪ من جملة مساحة القصب فى مصر ، وتنتشر بالمحافظات الثلاث مصانع لانتاج السكر من القصب ، منها : مصنع بمحافظة المنيا ، واربعة بمحافظة قنا ، ومصنعان بمحافظة اسوان . وتبلغ جملة الطاقة التصميمية لتلك المصانع ٨١٠ ألف طن سكر سنويا .

ويتم حاليا انشاء مصنع ثامن لسكر القصب فى جرجا بمحافظة سوهاج ، حيث يمتد التوسع الأفقى لزراعة قصب السكر .

عوامل انتاج محصول القصب واثرها على انتاجية القصب :

تتركز أراضي القصب ، المنزوعة بغرض توريدها لاستخلاص السكر ، بمحافظات الوجه القبلى ، وكانت تعتمد على نظام الرى الحوضى وغمر المساحات بالمياه خلال موسم الفيضان ، دون حاجة لعمليات التسوية أو انشاء مصارف .

ويعد انشاء السد العالى وما استتبعه من تغير فى أسلوب رى هذه

ولذلك يحتاج لكميات غزيرة من مياه الري خلال موسم النمو ، تقدر بنحو ١٢-١٥ ألف متر مكعب للفدان في المتوسط .

اما محصول بنجر السكر ، فهو من المحاصيل ذات الحساسية الشديدة للمياه . حيث تؤدي زيادة المياه الى توقف نموه واصابته بالامراض . لذا يحتاج محصول بنجر السكر الى كميات من المياه اقل بكثير من محصول قصب السكر حيث تقدر احتياجاته المائية خلال موسم النمو بحوالى ٢٥٠٠ - ٣٠٠٠ متر مكعب .

مستقبل انتاج السكر في مصر

للوصول بانتاج السكر من القصب والبنجر والذرة الى الحد الذى يمكن من تضيق الفجوة بين الانتاج والاستهلاك تدريجيا ، حتى يتم تغطيتها ، نعرض فيما يلى موجزا لخطة مقترحة :

أولا: فى شأن محصول قصب السكر :

تشمل الخطة المقترحة للتوسع فى انتاج السكر من محصول القصب اعداد برنامجين متوازيين ، احدهما للتوسع الرأسى والآخر للتوسع الافقى ، مع التركيز على التوسع الرأسى فى زيادة انتاجية محصول قصب السكر من ٣٩,١ طن للفدان ، للوصول بانتاجية الفدان الى ٤٢ طن . مع التوسع الأفقى المحدود لاستكمال مساحة القصب اللازمة لتغطية الطاقة الانتاجية لبعض مصانع انتاج السكر ، خاصة بدائرة مصنع دشنا ، ومصنع قوص ومصنع كوم امبو .

حجم انتاج السكر المستهدف من محصول القصب :

- كمية السكر الناتج بعد استكمال الطاقة الانتاجية

الكاملة للمصانع الحالية بتوسع افقى فى حدود ٧

الاف فدان . ٨١.٠٠٠

- كمية السكر الناتج عن رفع طاقة مصنع ابو

قرقااص بمقدار (مستهدف) من مساحة مزرعة

فعلا. ٤.٠٠٠

- كمية السكر الناتج من مصنع سكر جرجا بكامل

طاقته (تحت الانشاء) ١٠.٠٠٠

٩٥.٠٠٠

- تنفيذ المستهدف من برنامج التنمية الرأسية للوصول بانتاجية

فدان القصب (من ٣٩ طن للفدان الى ٤٢ طن للفدان) أى بزيادة قدرها

٣٨٧

الخمسينات وأوائل الستينات ، لا تتعدى ٤٥٠ ألف طن سكر .

وكانت مساحة زراعة القصب فى تلك الفترة نحو ٨٦,٨ ألف فدان ،

تنتج كمية قدرها ٢٢٨ ألف طن سكر فقط .

وبانشاء مصانع السكر الجديدة وزيادة خطوط الانتاج فى مصنع

ادفو عام ١٩٦٢ ، ومصنع قوص عام ١٩٦٨ ، ومصنع دشنا عام ١٩٧٧

زادت الطاقة الانتاجية لترتفع الى ٨١٠ ألف طن سكر ، أى ان

الانتاجية تضاعفت تقريبا بعد هذه الاضافات .

وفى حالة تنفيذ برامج التوسع الرأسى والافقى ، وزيادة كميات

محصول القصب المتوفرة يمكن زيادة عدد ايام تشغيل مصانع السكر

لاستيعاب جميع كميات القصب، وبذلك ترتفع الطاقة الانتاجية لهذه

المصانع عن معدلاتها الحالية . الى ١٠ مليون طن قصب تنتج نحو

مليون طن سكر .

ثانيا : محصول بنجر السكر :

وهو من المحاصيل السكرية حديثة الزراعة بمصر لغرض انتاج

السكر ، وتوجد زراعته بمناطق الوجه البحرى فى الاراضى حديثة

الاستصلاح .

وتتركز زراعته حاليا بمحافظة كفر الشيخ ، بالاضافة الى بعض

المساحات بمحافظتى الدقهلية والغربية .

ويقتصر انتاج السكر من البنجر على مصنع واحد بمحافظة كفر

الشيخ ، بدأ انتاجه عام ١٩٨٢ ، يتبع احدى شركات القطاع الخاص .

وقد اهتمت الجهات المعنية بتذليل جانب كبير من المشكلات التى

اعترضت هذا المشروع فى مراحلہ الاولى .

الا انه لا تزال هناك بعض المشكلات اهمها تعثر استصلاح

الاراضى البور التى خصصت بمحافظة كفر الشيخ - ومساحتها ٥٠

الف فدان - لتقوم الشركة بزراعتها بمحصول البنجر ، ويتم الاعتماد

حاليا لتوفير احتياجات المصنع من محصول بنجر السكر على مساحات

الزراع بمحافظة كفر الشيخ ، الى جانب مساحات أخرى بمحافظات

البحيرة والغربية والدقهلية .

مقارنة الاحتياجات المائية لمحصول قصب السكر

وبنجر السكر :

محصول قصب السكر من المحاصيل الشديدة الحساسية للعطش ،

كما انه من المحاصيل التى تفقد كميات كبيرة من المياه عن طريق النتج

التدريجى فى زراعة بنجر السكر فى الاراضى الجديدة والحديثة
الاستصلاح ، خاصة بمناطق غرب النوبارية والصالحية واقامة مصانع
انتاج السكر فى تلك المناطق .

الفجوة بين متطلبات الاستهلاك والخطه المقترحة :
بتحقيق تلك البرامج المستهدفة يمكن الوصول بانتاج السكر الى
١,١٨٠ مليون طن سكر سنويا . وتغطى هذه الكمية نحو ٨٤٪ من
متطلبات استهلاكنا من السكر والتي تقدر بنحو ١,٤٠ مليون طن سنويا .
اما تقدير حجم الفجوة فيمكن اجراؤه تبعا
للافتراضات الآتية :

أولا : بافتراض تثبيت حجم الاستهلاك عند ١,٤٠ مليون طن سكر
لمدة ثلاث سنوات .

- فى تلك الحالة يكون :

× حجم استهلاك السكر ١,٤٠٠,٠٠٠ طن سكر
× حجم انتاج السكر ١,١٨٠,٠٠٠ "

× مقدار الفجوة ٢٢٠,٠٠٠ "

- وعلى ذلك تكون نسبة الاكتفاء الذاتى ٨٤,٢٪ .

ثانيا : بافتراض زيادة حجم الاستهلاك بمقدار ١٠٪ بعد السنوات
الثلاث القادمة :

- فى تلك الحالة يكون :

× حجم الاستهلاك للسكر ١,٥٤٠,٠٠٠ طن سكر
× حجم انتاج السكر ١,١٨٠,٠٠٠ "

× مقدار الفجوة ٣٦٠,٠٠٠ "

- وعلى ذلك تكون نسبة الاكتفاء الذاتى ٧٦,٦٪ .

التوصيات

على ضوء الدراسة السابقة ، وما دار حولها من مناقشات فى
اجتماع المجلس ، وما ابدى من آراء ، يوصى بما يأتى :

فى شأن قصب السكر

× الافادة من التجارب التطبيقية التى ثبت نجاحها وفعاليتها ، فى
مجال تنمية انتاج محصول قصب السكر . مع التركيز على التجميع
الزراعى ، وعمليات تحسين التربة ، والتسوية الدقيقة ، وازادة الجبس
الزراعى ، والتسميد المتزن ، ومقاومة الحشائش كيميائيا .

٢ طن للفدان ، تمثل تلك الزيادة :

٢٠٠ ألف فدان قصب × ٣ طن = ٦٠٠ ألف طن قصب ، تنتج نحو
٦٠٠٠٠ طن سكر . ويمكن استيعابها بالمصانع بزيادة طاقتها " بزيادة
عدد ايام التشغيل " .

وبذلك يبلغ حجم انتاج السكر المستهدف من القصب فى الخطه :

× انتاج السكر للمصانع الحالية والمستهدفة

وتحت الانشاء ٩٥٠٠٠٠ طن سكر

× انتاج السكر نتيجة الخطه المستهدفة للتوسع

الرأسى ٦٠٠٠٠ "

× جملة السكر المستهدف من محصول قصب

السكر ١,٠١٠,٠٠٠ "

ثانيا : فى شأن انتاج السكر من البنجر :

- الوصول بالطاقة الانتاجية لمصنع كفر الشيخ الى غايتها ، عن
طريق :

× التوسع فى زراعة مساحة ٧ آلاف فدان للوصول بمساحة البنجر
الى نحو ٤٠ ألف فدان .

× التوسع الرأسى بزيادة انتاج فدان بنجر السكر من ١٦,٥ طن /
فدان الى ٢٠ طن / فدان .

× بتحقيق ذلك يمكن الوصول الى انتاج : ١٠٠٠٠٠ طن سكر .

ثالثا : فى شأن انتاج السكر من الذرة :

- ينتج مصنع الشركات الوطنية لمنتجات الذرة - تحت الانشاء -
كمية من السكر السائل مقدارها ١٠٠ ألف طن تعادل ٧٠٠٠٠ طن سكر
ومما تقدم يمكن ايجاز الخطه المستهدفة لانتاج السكر فى مصر ،
بحيث تكون الانتاجية على النحو التالى :

× انتاج السكر من قصب السكر ١,٠١٠,٠٠٠ طن سكر

× انتاج السكر من بنجر السكر ١٠٠,٠٠٠ "

× انتاج السكر من الذرة ٧٠,٠٠٠ "

جملة انتاج السكر فى الخطه المستهدفة

المستهدفة ١,١٨٠,٠٠٠ "

أى ان مقدار تلك الفجوة يتراوح ما بين ٢٢٠ - ٣٦٠ ألف طن سكر
سنويا ويمكن سد الفجوة ، أو الأقلال منها ، بخطة تكميلية ، بالتوسع

المتوسط العالمى لاستهلاك الفرد سنويا من السكر

يوضح الجدول التالى تطور المتوسط العالمى للاستهلاك الفردى من السكر ، منذ عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٨٤

السنة	متوسط الاستهلاك كجم / فرد	السنة	متوسط الاستهلاك كجم / فرد
١٩٦٠	١٦,٠٠	١٩٧٣	٢٠,٧
١٩٦١	١٧,٠٠	١٩٧٤	٢٠,٠
١٩٦٢	١٧,١	١٩٧٥	١٨,٩
١٩٦٣	١٧,٣	١٩٧٦	١٩,٧
١٩٦٤	١٧,٢	١٩٧٧	٢٠,٢
١٩٦٥	١٨,٠٠	١٩٧٨	٢٠,٧
١٩٦٦	١٨,٣٠	١٩٧٩	٢١,٢
١٩٦٧	١٨,٥٠	١٩٨٠	٢٠,٢
١٩٦٨	١٩,١٠	١٩٨١	١٩,٨
١٩٦٩	١٩,٣	١٩٨٢	١٩,٧
١٩٧٠	١٩,٩	١٩٨٣	٢٠,١
١٩٧١	٢٠,٣	١٩٨٤	٢٠,٤
١٩٧٢	٢٠,٤		

متوسط استهلاك الفرد السنوى من السكر لأهم الدول

م	الدولة	متوسط استهلاك الفرد	م	الدولة	متوسط استهلاك الفرد
١	كوبا	٦٨,٤٦	١٢	مصر *	٣٣,٢٥
٢	بولندا	٥٠,٧٨	١٣	اسبانيا	٢٩,٧٢
٣	الاتحاد السوفيتى	٤٧,٧٨	١٤	ايطاليا	٢٨,٨٩
٤	البرازيل	٤٧,١١	١٥	ايران	٢٥,١١
٥	المكسيك	٤٤,٣٧	١٦	تركيا	٢٤,٨٥
٦	المملكة المتحدة	٤٣,٣٨	١٧	اليابان	٢٢,٩٥
٧	جنوب افريقيا	٣٩,٨٩	١٨	الفلبين	٢١,٨٥
٨	فرنسا	٣٨,٧٠	١٩	اندونيسيا	١٦,٩٧
٩	كولومبيا	٣٧,٧٧	٢٠	باكستان	١٢,٢٠
١٠	المانيا الغربية	٣٧,٠٠	٢١	الهند	١٠,٥٠
١١	الولايات المتحدة	٣٤,٣٦	٢٢	الصين	٤,٧٦

* تقدير استهلاك مصر طبقا لتقديرات منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (١٩٨٤ / ٨٣)

في الدراسة المشار إليها .

× إعادة النظر في التوزيع الجغرافي لمساحات القصب المنزرعة، وتركيزها في دائرة مصانع انتاج السكر على حساب المساحات المتناثرة في بقية المحافظات لتحقيق أعلى استفادة من محصول القصب لانتاج السكر.

في شأن بنجر السكر:

× العمل على تنمية المحصول رأسيا، حتى يمكن الوصول بإنتاجية الفدان إلى ٢٠ طن بدلا من ١٦.٥ طن حاليا، على أن يتم ذلك من خلال مشروع قومي متكامل مع مشروعات قصب السكر.

× أن يتم التوسع في زراعة بنجر السكر بالاراضى المستصلحة والجديدة، مع إقامة صناعة السكر من البنجر في تلك المناطق نفسها.

× تذليل العقبات التي تحول دون استكمال استصلاح الاراضى التي سبق تخصيصها لزراعة بنجر السكر بمحافظة كفر الشيخ . على أن تلتزم الجهة المكلفة بتنفيذ دورة رئيسية للبنجر في تلك الاراضى ، حتى يمكن توفير كميات البنجر اللازمة لمصنع السكر.

× اعطاء أولوية لحل المشكلات التي تواجه الشركة المنتجة لسكر البنجر، حتى تؤدي مهمتها في توفير متطلبات البلاد من السكر.

توصيات عامة:

× تدعيم قدرات الاجهزة البحثية للتوسع في برامج استنباط الاصناف الجديدة فائقة الانتاجية، مع الاستفادة بأحدث ما وصلت اليه الاجهزة البحثية العالمية في هذا المجال.

× إنشاء صندوق لموازنة بيع السكر، تكون مهمته تحقيق التوازن المناسب بين تكلفة انتاج السكر واسعار بيعه محليا وعالميا، بما يضمن رعاية المزارعين وصناعة انتاج السكر، خاصة في اوقات الهبوط في اسعار السكر عالميا، وذلك اسوة بما تتبعه بعض الدول المنتجة للسكر.

× مراجعة اقتصاديات زراعة قصب السكر والبنجر في ضوء الاسعار العالمية، وخاصة في حالة وجود فائض عالمي في انتاج السكر، بحيث يستثنى مرحليا عن انتاج السكر الذي تبلغ تكاليف انتاجه اكثر من سعر شرائه من الاسواق العالمية.

× دراسة كفاءة التحويل من القصب الى السكر بأخذ عينات من مختلف انواع التربة التي يزرع فيها القصب وتحليلها معمليا للحصول على نسبة كفاءة التحويل العملية النموذجية لتكون هذه النتائج هدف مصانع انتاج السكر.

على أن يتم تعميم هذه العمليات لتشمل جميع مساحات القصب المنزرعة بغرض انتاج السكر، وذلك من خلال مشروع قومي متكامل ، تكفل له الامكانيات اللازمة بهدف زيادة انتاجية الفدان الى ٤٢ طنا بدلا من ٣٩.١ حاليا.

× التوسع في ميكنة عمليات خدمة محصول قصب السكر، وسرعة استكمال الدراسات عن انسب الآلات والمعدات الملائمة لظروف البيئة المصرية، وخاصة آلات الزراعة والحصاد والشحن، مع دعم شركات الميكنة التي تساهم فيها وزارة الزراعة وتوفير التمويل اللازم لاستكمال معداتها.

× مد نشاط الاجهزة التنفيذية لتحسين الاراضى، لتشمل بالتدريج جميع مناطق زراعة القصب، مع المبادرة بإنشاء مراكز لهذه الاجهزة بكل من: المنيا وقنا واسوان.

× بذل مزيد من الرعاية لحاجة الري - من استبدال طلمبات واقامة محطات جديدة وكهربية وسائل الري - بمناطق زراعة القصب، وعلى وجه الخصوص دائرة مصنعى: دشنا وقوص بمحافظة قنا.

× سرعة استكمال شبكات الصرف المغطى بمحافظات: المنيا وسوهاج وقنا واسوان، مع اهمية التركيز على اجراء الصيانة الدورية والمستمرة لشبكات الصرف، حتى تؤدي عملها على الوجه الاكمل.

× تضيق الفجوة بتنمية محصول قصب السكر عن طريق:

- التوسع الرأسى في انتاجية الفدان.

- التوسع الافقى المحدود لاستكمال مساحة القصب اللازمة لتغطية الطاقة الانتاجية لبعض مصانع انتاج السكر.

- استكمال الطاقة الانتاجية لمصانع انتاج السكر، للوصول الى استيعاب ١.٨ مليون طن قصب، وخاصة بدائرة مصانع: دشنا وقوص وكوم امبو، كمرحلة أولى.

• مع دراسة امكانيات زيادة طاقة السكر لاستيعاب كميات القصب المحتمل تزايدها نتيجة للتوسع الرأسى، والتي من المتوقع ان تتجاوز الطاقة التصميمية لهذه المصانع. ويمكن - فى هذا الاتجاه - النظر فى زيادة عدد ايام التشغيل.

× اجراء دراسة - على فترات زمنية مناسبة - لقيمة العائد على زراع القصب - للتأكد من حصولهم على العائد المناسب والمجزى، مع حثهم على اهمية الزيادة الرأسية فى انتاجية الفدان، بحيث يكون لها اعتبارها

ايراد النهر ٤٢ مليار م٣، اى اقل بكثير من جملة الاحتياجات المائية لمصر والسودان قبل انشاء السد العالى، وهى ٥٢ مليار م٣.

- وفى فترة الصيف من أول فبراير الى آخر يوليو عام ١٩٧٩، بلغ ايراد النهر الطبيعى ٢٦ مليار م٣، بينما لم يتجاوز ٧ مليارات م٣ عام ١٩١٤/١٣.

واذا عرفنا ان حاجة مصر وحدها من المياه فى هذه الفترة كانت تبلغ نحو ٢٢.٥ مليار متر مريع منها ٣.٥ مليار مخزونة فى خزان اسوان وجبل الأولياء، لظهر جليا مقدار العجز الذى تتعرض له الزراعات الصيفية بمصر فى مثل هذه السنة، وبالتالى فى جميع الأعوام التى يقل فيها ايراد النهر الطبيعى فى فترة الصيف عن حوالى ١٥ مليار م٣، وهى كثيرة جدا. وعلى ذلك، لم يكن من الممكن ان تبني سياسة التوسع الزراعى على اساس هذه التصرفات المتغيرة على مدى الأعوام صعدوا وهبوطا. كما ان المشكلة الكبرى، فى الواقع، هى كيف يتسنى لمصر ان تضمن للرقعة الزراعية - مع تواضعها وصغرها - كفايتها من المياه الصيفية كل عام.

- واذا استعرضنا ايراد النهر فى السنوات من ١٨٩٩ - ١٩٥٠ لوجدنا ان متوسط العجز فى الاحتياجات الصيفية بلغ حوالى ٤ مليارات م٣، فى معظم هذه السنين.

- وفيما يختص بالسودان، يلاحظ انه كان قد بدأ فى تنفيذ سياسة اقتصادية تهدف الى التوسع الزراعى، بمنطقة المناقل، فى مساحة قدرها حوالى ٨٠٠ الف فدان، تعتمد فى ربيها على خزان الروصيرص على النيل الازرق، وهو معد لتخزين ٢ مليارات م٣ من المياه الصيفية ينتفع بها على مرحلتين، الاولى يتم فيها الانتفاع بمليار م٣، ثم يزداد التخزين تدريجيا الى أن يبلغ الخزان سعته الكاملة، ويترتب على هذا التوسع استقطاع السودان ٦.٥ مليار م٣ من مياه النيل طوال العام فى المرحلة الاولى، وهى ١١.٥ مليار م٣ فى المرحلة الثانية مقدرة عند اسوان، مقابل ٢.٥ مليار م٣ يسحبها قبل انشاء خزان الروصيرص.

٣٩١

× توعية المواطنين عن طريق اجهزة الاعلام المختلفة لترشيد استهلاك السكر حسب المعدلات التى تشير اليها التقارير الطبية العالمية، حيث ان استهلاك الفرد فى مصر من السكر قد وصل الى اكثر من المعدل الصحى المناسب.

× اجراء تقييم علمى واقتصادى لتجربة صناعة السكر من البنجر تضع فى الاعتبار تكلفة صناعته بالنسبة لصناعة السكر من القصب.

× الاهتمام بالاستخدام الاقتصادى لمخلفات صناعة السكر من القصب والبنجر.

× النظر فى ان يكون هناك نوع من انواع التبادل التكنولوجى بين مصر واثيوبيا بالنسبة لصناعة السكر واستخراجه.

تقييم

آثار السد العالى

الموقف المائى قبل انشاء السد :

من الحقائق التى ينبغى تقريرها، أن انشاء السد العالى كان أمرا لازما وأن تحديد تاريخ البدء فى تنفيذه فى أواخر عام ١٩٦٠ كان ضرورة استوجبتها الظروف السائدة بمصر والسودان، ولعل تفصيل الموقف المائى قبل انشاء السد العالى يوضح هذه الحقيقة. ويخلص هذا الموقف فيما يأتى :

- كان الايراد الطبيعى لنهر النيل يتفاوت تفاوتا كبيرا من عام لعام، ومن موسم لموسم، ويتبين من الارصاد المائية ان ايراد النيل بلغ ١٥١ مليار م٣ عام ١٩٧٨/١٩٧٩، اما فى عام ١٩١٤/١٣ فقد كانت جملة

على ذلك فان لمصر والسودان ان يرتبا على مياه النيل حقوقا جديدة لهما تتمشى مع حاجتهما من النهر للوفاء بالاغراض المختلفة.

- وقد ادى كل ذلك الى مراجعة المشروعات السابق اقتراحها للتخزين المستمر بالهضبة الاستوائية، مضافا اليها الخزانات التى كان مقترحا اقامتها على مجرى النهر، كمشروع الشلال الرابع ومشروع وادى الريان ومشروع وادى النطرون، وجميعها خزانات تعتمد على التخزين السنوى الذى يتوقف اساسا على تصرفات النهر المتغيرة . وعند مقارنة هذه المشروعات بالسد العالى - وهو مشروع يقوم على التخزين المستمر، اى تخزين الفائض فى السنوات العالية لاستخدامه فى السنوات الشحيحة - يتضح ان مشروع السد العالى يفوقها جميعاً، وان الضرورة اقتضت اقامته لمزاياه المتعددة، والاسراع فى انشائه لمواجهة النتائج الناجمة عن قيام السودان بانشاء مشروع خزان الروصيرص.

دراسات المجلس عن السد العالى:

- أنجز المجلس فى سنة ١٩٧٥ دراسة مفصلة عن السد العالى وآثاره، بينت اهمية انشاء السد والبحوث والدراسات التى سبقت تنفيذ المشروع للاطمئنان على سلامته فنيا واقتصاديا، ثم اوضحت عرض البنك الدولى للانشاء والتعمير لتمويل المشروع، ثم سحب هذا العرض لأسباب سياسية، ثم قام الجانب السوفيتى بعد ذلك بدراسة المشروع، وحين انتهت جميع الدراسات تم وضع التصميم النهائى للسد وبدأ العمل فيه عام ١٩٦٠، بعد ما يقرب من سبع سنوات من البحث والتجارب والدراسة، اشترك فيها خبراء من الشرق والغرب بالإضافة الى الخبرات المصرية.

ثم بينت الدراسة اهداف السد العالى ومدى ما تحقق منها والعائد من تحقيقها، ثم تطرقت الى موضوع الآثار الجانبية للمشروع فأناضت فى شرحها، ثم اشارت الى دور البحث العلمى والدراسات التى بدأت وقتئذ فى اكااديمية البحث العلمى والمتصلة بالسد.

وانتهت الدراسة بتوصيات شملت مختلف المجالات الفنية والعلمية

- وبدراسة تأثير سحب خزان الروصيرص على الاحتياجات المائية بمصر خلال خمسة وثلاثين عاما من الخمسين سنة (من ١٨٩٩ - ١٩٥٠)، يتضح انه علي فرض سحب السودان مليارا واحدا بخزان الروصيرص اثناء الصيف، مضافا اليه مطالب الزراعة المرتبة عليه بالسودان، لتتج عن ذلك ما يأتى:

x تعذر ملء الحياض فى الوجه القبلى فى ٣٠ سنة من الخمسة والثلاثين سنة المشار اليها.

x تعذر ملء خزان اسوان فى جميع هذه السنين.

ويزاد هذا التأثير كلما تدرج السودان فى التوسع الزراعى.

- ولواجهة هذا الموقف كان ضروريا البدء فورا فى تحويل الحياض، بحيث يتم قبل الشروع فى التوسع الزراعى بالسودان، ويعنى ذلك توفير مياه صيفية قدرها ٣.٥ مليار م^٣، مع ضرورة انشاء مشروع يقى مصر من الفيضانات العالية .

- وعلى اساس تحويل الحياض والتبكير بملء خزان اسوان، فانه فى الخمس وثلاثين سنة المشار اليها يتعذر ملء خزان اسوان فى كثير من السنين، ويبلغ متوسط العجز فى هذه السنين ٢.٥ مليار م^٣. ومن ذلك يتضح انه للتغلب على هذه الصعاب وهذا العجز فى الايراد المائى ، كان لابد من انشاء مشروع أو مشروعات للتخزين تدبر على الأقل ٢.٥ + ٣.٥ = ٦ مليار م^٣ لتحويل الحياض ، وسد العجز فى ملء خزان اسوان فى السنين المتوسطة الايراد، وفى الوقت نفسه ان تؤمن هذه المشروعات وقاية مصر من غوائل الفيضانات العالية، وتدبير مياه اضافية للتوسع الزراعى، ولضمان سد الاحتياجات المائية للمساحة المنزرعة قبل انشاء السد العالى، والتى تستجد فى السنين التى يقل فيها الايراد عن المتوسط..

- ثم هناك امر هام، هو ان لمصر حقوقا مكتسبة فى مياه النيل منذ القدم لابد من المحافظة عليها وعدم اهدارها، كما ان ما استعملته مصر قبل اقامة السد العالى من مياه النهر يقل كثيرا عن حاجتها منه، وزيادة

والاقتصادية والتشريعية والادارية وخاصة فيما يتصل بمواجهة الآثار الجانبية للمشروع.

- وبعد مضي عام على هذا التقرير، عقد المجلس اجتماعا مشتركاً مع اعضاء لجنة الزراعة والرى بمجلس الشعب، وتم فى هذا الاجتماع بحث اخطر الآثار الجانبية للسد وهما: النحر فى مجرى النيل، وتأثير غياب الطمى على-التربة المصرية. واسفرت المناقشات المستفيضة عن توصيات عملية محددة.

اعادة التقييم:

واليوم بعد أن مرت بنا سنوات عجاف اصاب الجفاف فيها كثيرا من الدول الافريقية، وهبطت تصرفات النيل فيها هبوطاً لم يحدث مثله منذ عدة قرون، وكذلك بعد أن حدثت فى السنوات الاخيرة زلازل بمنطقة اسوان - كان من الضرورى بحث علاقتها بالسد العالى وأثرها فيه.

من اجل ذلك نعود الى عرض ما كان مستهدفاً من السد العالى، لنرى مدى ما تحقق من أهداف المشروع ومقادير العائد من تحقيقها:

١ - حجز مياه النيل التى كانت تذهب الى البحر: تحقق هذا الهدف ، اذ لم يصرف الى البحر منذ انشاء السد العالى الا المياه اللازمة لتوليد الكهرباء ولتيسير الملاحة فى فترة السدة الشتوية، أو فى ايام معدودة من السنة، حين يكون فرق التوازن المسموح به على بعض القناطر الكبرى المقامة على النيل ملزماً بامرار تصريف يزيد على احتياجات الزراعة.

٢ - توليد الطاقة الكهربائية: قدر متوسط اقصى طاقة كهربائية يمكن الحصول عليها من محطة كهرباء السد العالى بحوالى ٨ مليارات كيلو وات/ ساعة فى السنة. وقد بلغ مقدار الطاقة المولدة من هذه المحطة ١٠٥ مليارات كيلو وات/ ساعة، منذ انشائها حتى نهاية عام ١٩٨٤ وهذا المقدار يعادل وفراً فى المازوت مقداره ٢٠ مليون طن.

٣ - التوسع الافقى فى رقعة الارض الزراعية: تم حتى الان استصلاح ١,٥٨,٠٠٠ فدان منها ٩٠,٠٠٠ فدان على مياه السد العالى وقد توقفت عمليات الاستصلاح فى الفترة من ٧٢ - ٧٩ لاسباب

لا ترجع الى عدم توافر المياه، ومن المنتظر طبقاً للخطة الموضوعة لاستصلاح الاراضى أن تصل المساحة المستصلحة الى الرقم المستهدف من السد العالى وهو ١,٣٠٠,٠٠٠ فدان فى نهاية عام ١٩٨٧.

٤ - تحويل اراضى الحياض الى نظام الرى الدائم: تم تحويل اراضى الحياض التى كان مقرراً تحويلها على مياه السد العالى الى نظام الرى الدائم، وتبلغ مساحتها ٩٧٣ الف فدان، منها ٦٠٢ الف رى حوضى بحت، و٣٧١ الف رى مزبوج ، وقد أدى ذلك الى زيادة المساحة المحصولية من ٩,٣٠٧ مليون فدان فى عام ١٩٥٢ الى ١٠,٨٢٠ مليون فدان فى عام ١٩٧٢، ثم الى ١١,٠٠٩ مليون فدان فى عام ١٩٧٤.

٥ - ضمان التحكم الكامل فى ايراد مياه النيل: تحقق هذا الهدف، وامكن توافر مياه الرى حتى فى السنوات الشحيحة الايراد مثل سنة ١٩٧٢ وسنوات ٨١ الى ١٩٨٤ وساهم السد العالى فى التوسع الرأسى بالنسبة لحاصيل كثيرة من اهمها الاذرة، فقد زادت انتاجية الفدان من الاذرة من نحو ٧ أردب للفدان الى نحو ١٢ أردب، وذلك بسبب توفر المياه لزراعة الذرة مبكرة فى المواعيد المناسبة وعدم الانتظار لوصول مياه الفيضان.

٦ - التوسع فى زراعة الارز: كان المستهدف من مشروع السد العالى ضمان زراعة ٧٠٠,٠٠٠ فدان ارز فى جميع السنين، وقد تحقق هذا الهدف، اذ امكن زراعة ما يزيد على مليون فدان ارز سنوياً، منذ انشاء السد العالى حتى الآن، ولم تتأثر هذه المساحة ولا الانتاج بقتصر الايراد الطبيعى للنهر فى السنوات الشحيحة، ولولا وجود السد العالى لما زادت مساحة الارز المزروع فيها عن ٢٠٠,٠٠٠ فدان.

٧ - تحسين الصرف فى الاراضى الزراعية: لم يتم تحقيق هذا الهدف فى بادئ الامر، لثلاثة اسباب اساسية هي:

× ان اراضى الحياض التى تحولت الى رى مستديم لم تنفذ فيها شبكات الصرف الى جانب شبكات الرى، بسبب ضيق الوقت وضخامة الاعمال التى كانت مطلوبة لتحويل الحياض قبل الحجز على السد،

وقصور الاعتمادات المالية.

× ان اراضى الحياض كانت تعتمد على ضخ المياه الجوفية لرى المحاصيل الصيفية، إذ كان هناك نحو ٨٠٠٠ بئر ارتوازية فى اراضى الحياض، يترتب على تشغيلها خفض منسوب المياه الجوفية. وقد اوقفت هذه الآبار بعد تحويل الحياض الى الرى المستديم فارتفعت مناسيب المياه الجوفية نتيجة لذلك.

× الاسراف فى مياه الرى بعد توافرها طوال العام. ولكن حالة الصرف تحسنت فى الاعوام الأخيرة بعد تنفيذ مشروعات الصرف العام والصرف الحقلى المغطى، فى مساحات بلغت حتى الآن نحو ٢,٧٠٠,٠٠٠ فدان والعمل مستمر لاستكمال الصرف المغطى فى مساحة خمسة ملايين من الافدنة.

٨ - الوقاية الكاملة من اخطار الفيضان: مرت بمصر فيضانات عالية بعد انشاء السد فى اعوام ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٥ ولم تشعر البلاد بخطر هذه الفيضانات ولم تعد فى اى منها ما كانت تعد للفيضانات من حشد المهندسين والعمال والمهمات والادوات اللازمة للمحافظة على جسور النيل، ولم تتفق الملايين على ذلك، كما لم تغرق مئات الآلاف من الافدنة التى تزرع فى سواحل النيل وجزره زمن الفيضان، كما كان يحدث قبل انشاء السد العالى.

٩ - استغلال الثروة السمكية والزراعية فى بحيرة ناصر: ثبت من الدراسات التى تمت ان البحيرة تعتبر اكثر انتاجية للمواد الغذائية الخاصة بالاسماك من المناطق الاخرى فى النيل، فالكانثات النباتية تتواجد فيها بمقادير كافية، ومتوسط نسبة الفوسفات فى مياه البحيرة ١,٥ مجم / لتر، وتزيد مياه الفيضان من نسبة الفوسفات. اما بالنسبة لكمية النتترات فانها تختلف من مكان الى آخر، اذ تتراوح من ٠,٠٥ الى ٠,٠٥٥ مجم / لتر، وتزيد كمية النتترات مع العمق فى النصف الأول من السنة، وتعتبر النتترات عالية فى وقت الفيضان وخاصة فى سبتمبر وأكتوبر. ومياه البحيرة غنية بالسليكات الا انها تختلف تبعاً لمناطق البحيرة المختلفة الاعماق، وتزداد نسبتها فى الفيضان.

وجميع مياه البحيرة حاملة للاكسجين خلال الشتاء (ديسمبر -

٣٩٤

ابريل) ويكون الاكسجين الذائب عالياً فى الربيع فى الطبقات السطحية من (٥ - ١٠ م) وخاصة فى الثلثين الأوسط والجنوبى من البحيرة، كما يقل الاكسجين كثيراً فى شهر يونيو فى الطبقات السفلى. وانشاء الفيضان، وخاصة فى اغسطس وقبل وصول الغرين، تكون الطبقات السطحية غنية بالاكسجين، ويرجع ذلك الى عملية التمثيل الكلورفيلى. وتجرى عملية التنشيط بالاكسجين حتى نهاية ديسمبر.

كل هذه العوامل جعلت بحيرة السد العالى مصدراً من أهم مصادر الثروة السمكية فى البلاد، وقد تساعد انتاجها من حوالى ٧٥٠ طناً سنه ١٩٦٦، حتى بلغ ٣٤٥٣١ طناً سنه ١٩٨٤.

السد العالى وموجة الجفاف:

تمثل حالة الجفاف ظاهرة طبيعية ترتبط بالاحوال الجوية التى تسود أى منطقة. على ان حالة الجفاف التى سادت كثيراً من دول شرق وغرب افريقيا، فى العام الماضى، لم تشهد لها تلك البلاد مثيلاً فى الاعوام الأخيرة، وما نشر عنها فى أنحاء العالم سواء كأخبار أو تسجيل بالصورة خير شاهد على ذلك.

وقد يسود الجفاف هذه المناطق لفترات زمنية مستمرة أو متقطعة، علوة على احتمال تكراره من فترة لآخرى، الامر الذى يدعو الى توافر القدرة على توظيف الموارد الطبيعية التوظيف الامثل لمقابلة تلك الحالات، والاخذ بكل اسباب عدم التفريط فى أى زيادة عن الاحتياجات الحالية، تحوطاً لأى طارئ من طوارئ الطبيعة. لذلك ظهرت اهمية اقامة المنشآت المائية التى تساعد على ايجاد مخزون استراتيجى من المياه لتخلى فترات الجفاف، ومن ذلك ما ظهر من ضرورة التخزين، الذى يمكن ان يكفى لمدة مائة عام.

× واذا القينا نظرة فاحصة على منابع النيل، نجد أن اشدّها تأثيراً مباشراً وسريعاً على مصر، هى المنابع الحبشية وبالتحديد فى حوض النيل الازرق ونهر العظيمة.

أما باقى الانهار والمنابع، فان تأثيرها لا يأخذ شكل التأثير السريع على مناسيب وتصرفات النيل فى احواضه السفلى. واذا قارنا بين تصرفات تلك الفروع فى سنة شحيحة وتصرفاتها فى سنة متوسطة، نجدها على النحو الآتى:

السنة العالية:

النهر	المنصرف عام ١٩١٣	المنصرف عام ١٩٧٥	نسبة تصرف السنة الشحيحة الى العالية	العجز
السوياط	٩.٥٢	١٤.١٠	٪٦٨	٪٣٢
النيل الابيض	١٤.٣٠	١٨.٨٠	٪٧٦	٪٢٤
عطبرة	٤.٩٢	١٤.٢٠	٪٣٤	٪٦٨
النيل الازرق	٢٥.٧٠	٥٢.٣٠	٪٥٠	٪٥٠
اجمالى الداخلى	٤٥.٥	٩٥.٠٠	٪٥٠	٪٥٠

واذا قارنا السنة المنخفضة بسنة متوسطة:

النهر	المنصرف عام ١٩١٣	المنصرف عام ١٩٨١	نسبة تصرف السنة الشحيحة الى المتوسطة	العجز
السوياط	٩.٥٢	١٥.٦٠	٪٦١	٪٣٩
النيل الابيض	١٤.٣٠	١٧.٠٠	٪٨٤	٪١٤
عطبرة	٤.٩٢	٧.٤٨	٪٦٦	٪٣٤
النيل الازرق	٢٥.٧٠	٤٤.٢٠	٪٦٠	٪٤٥
اجمالى الداخلى	٤٥.٥٠	٨٥.٩٠	٪٦٠	٪٤٠

ومن هنا يتضح ان الجفاف يرتبط اساسا بالايراد من نهر عطبرة والنيل الازرق بصفة اساسية، وهو يرد عادة خلال اربعة اشهر، هي اشهر اغسطس وسبتمبر واکتوبر وجزء من نوفمبر.

ويتبين من ذلك ان اساس التنمية بالنسبة للموارد المائية كان يعتمد اساسا على كيفية التحكم فى المياه الواردة خلال الاشهر المذكورة.

وقد بدأ هذا التحكم فى السيطرة على اساس سنوى لهذه المياه (خزان اسوان، خزان سنار، خزان جبل الاولياء) ثم بدأت السيطرة على اساس قرنى متمثلة فى خزان السد العالى، اى بتخزين ما يزيد عن الحاجة (فوق متوسط الاحتياجات) الى سد النقص فى السنين التى يكون فيها ايراد النهر اقل من متوسط الاحتياجات.

وكما ازدادت الاحتياجات زادت مشروعات ضبط النهر، على هذا الاساس بالقيام بالمشروعات التى تزيد من تصرفه بتقليل الفاقد خلال مسار النيل الرئيسى وفروعه .

وقد تعرضت البلاد عبر تاريخها الطويل لفترات جفاف متعددة، اخطرها الفترة من عام ١٠٦٧ حتى عام ١٠٧٤ ميلادية. اما فى العصر الحديث، فتمنذ انشاء قناطر الدلتا عام ١٨٦١ ، وحتى اوائل السبعينات لم يحدث الا عام جفاف واحد هو عام ١٩١٣. وفى فترة السبعينات بدأت تتوالى السنوات ذات التصرفات الواطية فى اعوام ١٩٧٢، ثم الفترة من ١٩٧٩ حتى بلغت شدتها عام ١٩٨٥.

ولا يمكن مقارنة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التى نتجت عن قلة الايراد فى السنوات الشحيحة قبل انشاء السد العالى، وتلك التى وجدت بعد انشائه. اذ أن التأثير كان منصبا فى القديم على الزراعة (الغذاء) اما حديثا فقد أصبح منصبا على الزراعة والصناعة (الطاقة).

فمثلا نجد فى الفترة من عام ١٠٦٧ الى عام ١٠٧٤ أن سوء الحال قد تفاقم بصورة كبيرة حيث مات الآلاف وانتشر الطاعون.

وفى مارس ١٩١٣، خفف الشعور بالمشكلة بعض الشيء وجود خزان اسوان والقناطر التى كانت قد انشئت حينذاك، وانتشار الرياحات والقرع والقنوت ومحدودية التركيب المحصولى وقلة عدد السكان.

أما بعد انشاء السد العالى، فقد مرت الفترة منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن، دون ان يشعر المجتمع بما كان يسود من شعور فى مثل تلك الظروف سابقا، ويرجع ذلك الى المياه التى سبق اخزائنها امام السد العالى. ولقد تم سحب حوالى خمسين مليار م^٣ فى المدة من ١٩٧٩/ ١٩٨٤، كما تم سحب ٢٢ مليار من الامتار المكعبة فى سنة ١٩٨٥ وحدها.

وقد تراكمت هذه المياه المسحوبة نتيجة لورود أعوام مرتفعة الايراد خلال الفترة من عام ١٩٦٤ وحتى الان وهى اعوام ١٩٦٤ بايراد ١٠٥، وعام ١٩٦٥ (٨٢) وعام ١٩٦٧ (٨١) وعام ١٩٧٥ (٨٠).

أما التصرفات فى الفترة الاخيرة فهى كالتالى:

٧٢	٤٧.٢	مليار م ^٣
٨٠/٧٩	٤٨.٣	،،
٨١/٨٠	٥٠.٠	،،
٨٢/٨١	٤٥.٠	،،
٨٣/٨٢	٤٠.٧	،،
٨٤/٨٣	٤٣.٠	،،
٨٥/٨٤	٣٤.٨	،،

ويعتبر العام الاخير اقل الاعوام ايرادا منذ رصدنا ايراد النيل.

ولعل ذلك خير دليل على ما قدمه السد العالى لمجابهة الجفاف بالنسبة لمصر.

الموقف المائى بأعلى النيل:

استكمالا لصورة الموقف المرتبط بتطوير حالة الجفاف، نتناول الازواح من الآن وحتى فترة زمنية معتدلة، تنتهي مثلا فى ١٩٨٧/٧/٣١. مع الاخذ فى الاعتبار ان الموقف لا يزال غير معلوم: لا فى اطار ما تسفر عنه نظرية الاحتمالات التى قد تخطئ وقد تصيب بنسب، ربما تصل الى ١٠٠٪.

وعلى الرغم من وجود دراسات فى هذا المجال تتم وفق احدث النظريات الا انها تعطى فقط مؤشرات نستهدى بها فى رسم خطانا، أخذين بالاحوط حتى لا نفاجأ بموقف لا نستطيع تداركه.

أن ما وصل الى بحيرة السد العالى خلال عام ٨٤/٨٥ هو ٣٤.٨ مليار متر مكعب فقط، وبسحب حصة جمهورية مصر من مياه النيل ٥٥.٥ مليار متر مكعب، وصل منسوب المياه أمام السد العالى فى أول السنة المائية (أول أغسطس سنة ١٩٨٥) الى ١٥٦.٣٨ متر، وهو أعلى منسوب وصل اليه السد العالى منذ عام ٧٠/٧١، خلال فترة ملئه من تراكمات زيادة المياه الواصلة الى حوض الخزان عن التصريفات خلف الخزان، واصبح المخزون بالنهر حوالى ٤٧ مليار، منها ٣٠ مليار سعة ميته لا يجب السحب منها.

أما عام ٨٥/٨٦ فكانت تقديراته: ان تبلغ كميات المياه الواصلة الى سد اسوان - حتى اول اغسطس ١٩٨٦ - حوالى ٥٩.١ مليار م (فعلى من اغسطس ١٩٨٥ - فبراير ١٩٨٦ وتنبؤ من مارس الى يوليو ١٩٨٦) وبذلك يصل منسوب المياه أمام السد العالى الى ١٥٧.٨٥، ومن ثم تبدأ السنة المائية عام ١٩٨٦/١٩٨٧ بتحسّن طفيف عما بدأت به السنة المائية ٨٥/١٩٨٦، مع سحب الحصة المقررة لجمهورية مصر العربية من الخزان وقدرها (٥٥.٥) مليار متر مكعب.

ورغم ان الاحساس العام بأن اقل فيضان واشد جفاف فى الفترة الحالية هو ما طرأ على حوض النيل عام ٨٤/٨٥، وتكرار هذه الظاهرة سنتين متتاليتين قد انتفى بوصول فيضان عام ٨٥/٨٦ متوسطا، الا انه يتنبأ العمل على ضبط تصريفات اسوان، تفاديا لآى مفاجأة قد تسبب مشكلة حادة.

٣٩٦

الآثار الاجتماعية للسد العالى :

ادت التنمية الاقتصادية التى نشأت وارتبطت بمشروع السد العالى، بوجه عام، الى تنمية اجتماعية فى الريف والحضر، نتيجة للموارد المائية الاضافية، وتنظيم طرق الري واساليبه، ولما تولد من طاقة كهربائية ضخمة، ارتبطت بها مشروعات صناعية لم تكن موجودة فى مصر من قبل.

وقد احدثت هذه المشروعات - زراعية وصناعية - تغييرات هيكلية فى الزراعة والصناعة، ترتبت عليها زيادة فى الدخل القومى ونشوء تغيير اجتماعى كبير.

ومع هذا التطور الاجتماعى الذى سار مرتبطا بالتنمية الاقتصادية، فقد كان للسد العالى تأثير مباشر وسريع فى بعض نواحي الحياة فى مناطق معينة من البلاد، نورد هنا فيما يلى:

تهجير أهالى النوبة:

خلال مرحلة تشييد السد العالى، تمت أكبر عملية تهجير شهدتها مصر فى هذا القرن، وقد اختيرت منطقة كوم امبو لتوطين أهالى النوبة وفقا لاعتبارات اقتصادية واجتماعية، وتم تصميم المستوطنات مع تزويدها بالمرافق العامة، ومراكز للخدمة الاجتماعية ومعاهد للتدريب المهنى، الى جانب المدارس بمستوياتها المختلفة، والمساجد وصالات الاجتماع، وزودت المنطقة بمستشفى مركزى كبير مع وحدات علاجية نوعية.

كما تم تنفيذ برامج تدريبية لأهالى النوبة، بعد توطنهم فى هذه المنطقة، على طرق واساليب الزراعة الحديثة، وخاصة طرق الري وتوزيع المياه والتركيب المحصولى والمعاملات الزراعية. وأعدت لهم خدمات اجتماعية وثقافية تساعدهم على تطوير حياتهم وفق نموذج يوائم ظروفهم واحوالهم، نون احداث هزات أو تغييرات تبعدهم كثيرا عما تعودوا عليه فى موطنهم الأصلى.

تطوير منطقة أسوان:

كانت اسوان مدينة صغيرة كعاصمة لمحافظة نائية، لا يزيد عدد سكانها عن ٣٠ الف نسمة حتى يناير ١٩٦٠، وبدأ عمال السد السالى يفدون اليها من مناطق عديدة، ومنهم من انتقل اليها منفردا ومنهم من

اصطحب معه عائلته .

وتطورت المدينة حتى بلغ عدد سكانها أكثر من ١٥٠ ألف نسمة في نحو ثلاث سنوات، وزاد الاهتمام بالمرافق ومشروعات الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والسياسية. وازدهر البلد اقتصاديا، حيث اقيمت فروع للمؤسسات والشركات التجارية والبنوك.

وقد تغير الآن وجه اسوان تغيرا ملحوظا، طبقا للتخطيط الذي وضع للمنطقة بمعرفة مشروع التخطيط الاقليمي لمحافظة اسوان، والذي صدر بشأنه قرار رئيس الوزراء رقم ٢٥٩٧ لسنة ١٩٦٣، وهي أول محافظة في الجمهورية ينشأ فيها جهاز لتخطيط التنمية تخطيطا علميا سليما.

تغيير هيكل العمالة داخل القطاع الزراعي:

مما لا شك فيه انه حدث تغيير جوهري في تكوين البنيان الزراعي وصفاته حيث اتجه نحو نمط من انماط الزراعة الكثيفة. ولعل أبرز هذه التغيرات هي تحول زراعات الذرة الشامية من زراعة نيلية الى زراعة صيفية، في أكثر من مليون ونصف فدان، وكذلك الحال بالنسبة لمساحات واسعة من محصول الارز.

وقد نجم عن ذلك توسيع قاعدة العمالة الزراعية لمواجهة الزيادة في المساحة المحصولية التي ظهرت بعد انشاء السد العالي، حيث زادت من ٩.٣ مليون فدان في بداية الستينات، الى ١١.٢ مليون فدان في منتصف السبعينات، ويدخل في نطاق هذه التغيرات تحول العمالة الموسمية التي كانت تعمل في اراضى الحياض (نحو ٩٠٠ ألف فدان) الى عمالة تستغل في زراعة مستديمة طوال العام.

وبالإضافة الى ذلك فان مساحات كبيرة من اراضى السياحات والبحيرات الشمالية تحولت الى اراضى زراعية، وتحولت من مجتمعات تعيش وتعمل في صيد الاسماك الى مجتمعات تعيش وتعمل في الزراعة. وفي الجانب الآخر تحول كثير من اهالي منطقة السد العالي واسوان الى مجتمع لصيد الاسماك في بحيرة السد التي تنتج حوالي ٦٠٠ طن يوميا، اذ يعمل في هذه المهنة آلاف العائلات، بالإضافة الى المهن المرتبطة بمهنة الصيد، مثل بناء السفن ومعدات الصيد وصيانتها.

نشوء مجتمعات جديدة:

ترتب على زيادة الموارد المائية، نتيجة انشاء السد العالي، استصلاح اراض جديدة معظمها في المناطق الصحراوية، أو في المناطق المتاخمة للوادي. وقد نجم عن استصلاح هذه الاراضى تشييد مشروعات واسعة للتوطين في تلك المناطق، حيث هاجر اليها أكثر من نصف مليون فرد، يوجد بينهم نحو ربع مليون من صغار الزراعيين الذين استفادوا بتوزيع حوالي ١٧٤ ألف فدان، وحوالي ٣٠٠٠ خريج من خريجي كليات الزراعة والمعاهد الزراعية استفادوا بحوالي ٢٠٠٠٠ فدان، بالإضافة الى افراد الجهاز الادارى والفنى الذين يقومون بالاشراف على (٦) شركات زراعية كبيرة.

وقد أنشئ بالمناطق المستصلحة على مياه السد العالي ١١٢ قرية مركزية، و٣١٦ قرية فرعية، بالإضافة الى ١٠ مدن، كلها داخل زمام الشركات الزراعية الست.

ويمكن القول اجمالا: ان عمليات استصلاح الاراضى التي ترتبت على توفير الموارد المائية الجديدة من السد العالي، قد ارتبط بها توزيع سكانى نتيجة انتقال ألوف من الافراد الى تلك المناطق، مما أدى الى تخفيف حدة التزامم القائمة في مواطنهم الاصلية، بالإضافة الى التطوير الحضارى لتلك المجتمعات التي نشأت بالمناطق الجديدة مزودة بالمرافق ومشروعات الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والسياسية.

استقرار جزر النيل:

ترتب على ضبط الفيضانات والتحكم فيها، التمكن من وقاية البلاد من اخطار الفيضانات العالية، التي كانت تكلف الدولة أموالا طائلة كل عام في انشاء الجسور وتقويتها.

ومنذ عام ١٩٦٤، بعد تحويل مجرى نهر النيل، امكن السيطرة كلية على ايراد البلاد من المياه، وبهذا لم يعد هناك مبرر لتطبيق نظام التكليف الذى كان يشمل عشرات الآلاف من ابناء الريف، لكى يعملوا في وقاية الجسور من مياه الفيضان.

وعند نهاية المرحلة الأولى من مراحل انشاء السد العالي، بدأت الجزر الموجودة بين جسرى النهر، وكذلك الاراضى الواقعة على شاطئيه،

فى الاستقرار بموقعها وسكانها. وبدأ استقرارها فى الزراعة فى صورة أمنة ومستديمة، بعد أن كانت هذه الجزر تتعرض للانحراف محليا أو جزئيا مع مواسم الفيضان.

تحسين الملاحة النهرية :

بعد إنشاء السد العالى بدأت مناسيب النهر فى الاستقرار والاتزان، مما أدى الى نشوء حركة ملاحية نهريّة واسعة ومنظمة، وبدأت رحلات يومية لنقل الركاب والسياح ونقل البضائع، بين البلاد الواقعة على نهر النيل من مدينة اسوان الى القاهرة وبالعكس.

وقد ارتبط بالملاحة النهرية حركة سياحية واسعة لم تشهدها البلاد من قبل، بالإضافة الى أن هذه الوسيلة تعتبر أرخص وسائل النقل، مما يؤثر ايجابيا على اقتصاديات الانتاج والتسويق. ومع ذلك، فمازال الأمر يستدعى انخال تحسينات كثيرة، لمزيد من الانتفاع بهذه الميزة.

انقاذ المعابد الاثرية:

تعتبر منطقة النوبة القديمة غنية بالمعابد الاثرية، حيث تضم ١٦ معبدا أهمها معبد أبو سمبل، اللذان يبعدان نحو ٢٨٠ كيلومتر جنوب مدينة اسوان. وكانت هذه المعابد معرضة للفرق بمياه بحيرة ناصر. ولهذا وجهت هيئة اليونسكو العالمية نداء ناشدت فيه دول العالم للمشاركة فى انقاذ معبدى «أبوسمبل».

وفى نهاية يناير ١٩٦٦، تم الاحتفال بوضع حجر الاساس لنقل المعبدین الى اعلى الهضبة، بعد تقطيعهما الى كتل كبيرة ثم اعادتهما الى سابق تكوينهما واحتفل بانقاذهما فى ديسمبر ١٩٦٨، كما تم نقل معبد فيله ومعبد كلايشه.

وقد ارتبط انقاذ المعبدین، وكذلك نقل معبد فيله ومعبد كلايشه، بنشاط اعلامى بعيد التأثير، كما نبه هذا العمل الازدهان الى عظمة الآثار المصرية وقيمتها التاريخية، ثم تلا ذلك حركة سياحية واسعة الى تلك المنطقة، كان لها اثرها اقتصاديا واجتماعيا.

الآثار الجانبية للسد العالى:

النحر: كان موضوع احتمال حدوث نحر فى مجرى النيل، على امتداد المسافة بين اسوان والقاهرة، من أهم الآثار الجانبية للسد

العالى، والتي درست قبل وبعد إنشاء السد، فى عام ١٩٥٤ اشارت لجنة الخبراء العالميين المكلفة وقتئذ بدراسة مشروع السد فى تقريرها الى أن مسألة النحر المحتمل حدوثه بمجرى النهر خلف اسوان نتيجة لانشاء السد العالى سوف تحتاج الى مزيد من البحث والدراسة. وقد سبق ان اخذت ارضاد فعلية على النيل منذ عشرات السنين، كما توفرت البيانات عن الموارد العالقة (الطمي) فى مياه النهر. ومن الواجب ان تستمر هذه الدراسات وان تستكمل بحوث تفصيلية أخرى، ودراسات اشمل واهم تتضمن ظواهر النحر الشامل لمجرى النهر، وتصميم الاعمال الوقائية اللازمة للقناطر المقامة على النيل بين اسوان وقناطر الدلتا.

وقد نفذت هذه التوصية، واضطلعت وزارة الري بوضع البرامج اللازمة لدراسة ظاهرة النحر مستعينة فى ذلك بالخبراء المصريين والاجانب، ذوى الشهرة العالمية فى هذا المجال.

وتخلص هذه الدراسات الى : ان النحر الذى نشأ عن السد العالى ليس ظاهرة مخيفة كما صورها البعض من قبل، وان النهر سوف ينتهى قريبا الى حالة الاستقرار، وان كان هبوط المناسيب خلف القناطر المقامة على النيل يستدعى النظر فى حالة هذه القناطر والاسراع بتقويتها ، أو اقامة قناطر اخرى مكانها، لاسيما وانها جاوزت العمر الافتراضى لها، وانه يراد من القناطر الجديدة توليد طاقة كهربائية من اندثار مياهها، ووجود اموسة ملاحية اكثر سعة وعمقا.

ولكن لابد من التنبيه الى ان تصرفات خلف اسوان، منذ انشاء السد العالى، كانت فى حدود الاحتياجات، ولكن احتمال الاضرار الى اطلاق تصرفات تزيد عن الاحتياجات يبقى قائما على ضوء ما تجمع من ارضاد عن فيضانات سابقة منذ عام ١٩٦٩ حتى الآن. فاذا تكرر فيضان معادل لفيضان ١٩٧٨/ ١٩٧٩ فان المنصرف من السد العالى سوف يبلغ ٣٥٠ مليون م^٣/ يوم لمدة ثمانية اشهر و ٢٢٠ مليون م^٣/يوم لمدة اربعة اشهر، حتى يمكن النزول الى منسوب ١٧٥ فى اول اغسطس من العام التالى. وهذه المقادير الكبيرة لو اطلقت فى مجرى النهر لترتب عليها زيادة ملموسة فى معدلات النحر.

تلك المتاخمة للصحارى ، وبذلك تتحسن خواصها الطبيعية والكيميائية .
 × يستخدم ما يترسب منه فى المجارى المائية فى كل عام بعد
 تطهيرها فى اغراض اقتصادية منها :
 - نشره على التربة الزراعية اما مباشرة أو بعد استخدامه كغريشة
 تحت المواشى .

- تحسين قوام التربة الصحراوية الجديدة بنشره على التربة
 السطحية وخلطه معها أو فى جور المحاصيل البستانية .

- صناعة الطوب .

صناعة الطوب الأحمر :

كان الاعتماد فى صناعة الطوب الأحمر قبل انشاء السد العالى على
 ما يرسب من الطمي الذى يجلبه النيل فى الفيضان على السواحل
 والجند وفى مجارى البرى والصرف . وتفيد الاحصاءات ان معدل الانتاج
 السنوى للطوب الاحمر فى السنوات ٦٤ و٦٥ و٦٦ قبل الحجز الكامل
 على السد العالى كان فى حدود ١٠٠٠ مليون طوبة ، ثم لوحظ انخفاضه
 بعد ذلك حيث يتراوح ما بين ٧٠٠ مليون و٨٠٠ مليون طوبة ، خلال الفترة
 ما بين ٦٨ و١٩٧٣ ، نتيجة لصعوبة الحصول على الطمي بعد اختفاء
 ظاهرة الفيضان . واستمر الانتاج فى الانخفاض والاسعار فى الارتفاع ،
 لكثرة الطلب ولعدم توافر البدائل ، فلجأ اصحاب المصانع الى تجريف
 الارض الزراعية للحصول على الطمي باثمان باهظة . وقد تأخرت
 دراسات البدائل وانتاجها ، فلم يظهر الطوب المطفى والاسمنتي فى
 السوق الا بعد سنة ١٩٨٢ .

وقد اضطرت الحكومة الى اصدار القوانين التى تحرم تجريف
 الاراضى الزراعية ، ثم اصدرت قانونا بمنع صناعة الطوب الاحمر من
 الطمي .

والواقع أن دراسة انتاج بدائل الطوب وصناعتها جاءت متأخرة ،
 وما زالت هذه الصناعة متعثرة حتى الآن ، لعدة اسباب منها : عدم وجود
 الدراسات العلمية الصحيحة ، وارتفاع سعر الطاقة الكهربائية اللازمة
 لهذه الصناعة .

وهنا نشأ التفكير فى استخدام منخفض توشكى لتصريف فيه كميات
 المياه الزائدة عن الاحتياجات فى مثل هذه الفيضانات . ويقع منخفض
 توشكى على مسافة ٢٨٠ كم جنوب السد العالى و٦٠ كيلومتر غرب
 بحيرة ناصر ، وتبلغ مساحته ٦٠٠٠ كم ، على منسوب ١٨٠ ، وسعته على
 هذا المنسوب نحو ١٢٠ مليار م^٣ .

ويوجد خور فى المسافة من النيل الى كيلو ١٨٠ . ٢٢ يسمح قطاره
 بمرور التصريفات المحلية بدون اجراء عمليات للتوسيع أو التعميق ، اما
 بقية الحبل حتى المنخفض ، والذى يقدر بحوالى ٤٠ كم ، فان الامر
 يتطلب توسيع وتعميق قطاع الخور فى بعض اجزائه ، الى جانب انشاء
 قناة جديدة فى اجزاء اخرى بطول ٢٢ كم ، وقد اطلق على هذه القناة
 اسم قناة توشكى .

وقد قامت وزارة الري فى عام ١٩٨٠ / ٧٩ بتنفيذ المرحلة الأولى من
 المشروع ، على أساس الاكتفاء بقطاع جزئى للقناة عرضه ١٥٠ متر .
 ويعتبر مشروع مفيض توشكى محققا لمنع زيادة النحر بحرى
 النهر ، ولزيادة السعة المخصصة للوقاية من الفيضانات العالية ، كما انه
 يندى الخزان الجوفى بجنوب الوادى الجديد ، بما يساعد على زيادة
 التوسع الزراعى فى الوادى بالرى من المياه الجوفية .

انقطاع الطمي واثره على التربة المصرية :

كان على مصر أن تختار بين الماء أو الطمي . وطبيعى ان القرار
 السليم هو ضمان الماء أولا ، لانه العامل المحدد للتوسع الزراعى والتنمية
 المطلوبة فى هذا القطاع أو فى سائر النشاطات الاخرى ، مما يستلزم
 الاخذ بنظام التخزين المستمر .

وقد خسرت التربة المصرية بانقطاع ورود الطمي اليها ستويا مع
 مياه الفيضان ، المورد الاصلى لنشأتها والعامل الرئيسى لتجديد
 خصوبتها الطبيعية كل عام ، علاوة على ما كان يضيقه الى سطح التربة
 من مواد بعضها صالح وميسر للتغذية المباشرة للنبات ، والبعض الآخر
 يزيد من المخزون الاحتياطى فيها من تلك العناصر . ومن الآثار الجانبية
 لانقطاع ورود الطمي ما يلى :

× يعمل الطمي كمادة مغلفة ولاحة لجيبينات الرمل التى تجرفها
 الرياح بصفة مستمرة وترسيبها على اراضى الوادى والدلتا ، خصوبتها

أثار السد العالي فى نوعية المياه :

يبين الجدول الآتى كمية المواد الذائبة فى مياه النيل عند القاهرة

قبل السد العالي ويعدده خلال شهور السنة :

الشهر	كمية الأملاح الذائبة جم/لتر متوسط السنوات ٢٠ - ٢٥	سنة ١٩٧٣
يناير	١٦٧	٢٠٤
فبراير	١٩١	١٩٩
مارس	٢٠٤	١٩٢
أبريل	٢٢١	٢٠٢
مايو	٢١٤	١٩٠
يونيو	٢١٠	١٩٠
يوليو	١٨٨	١٨٥
أغسطس	١٣٨	١٨٦
سبتمبر	١٢٨	١٨٨
أكتوبر	١٢٦	١٩٥
نوفمبر	١٣٦	٢١٢
ديسمبر	١٥٢	٢١٣

ويلاحظ زيادة نسبة كمية الأملاح الذائبة فى الشهور من أغسطس الى يناير وهى التى قل فيها التصريف خلف أسوان بعد انشاء السد عما كان عليه قبل انشاءه، ولكنها مع ذلك نسب مقبولة وتقل عنها فى معظم انهار العالم.

ويستفاد من الدراسات العلمية، ان التغيير الكيماى فى مياه النيل بين أسوان والقاهرة ثم متابعة التغير فى فرع دمياط ، ان المصارف التى تصب فى النيل بين أسوان والقاهرة تؤثر فى التركيب الكيماى، بما تحمله من املاح الاراضى الزراعية ومبيدات حشرية، كما ان للصرف الصحى وصرف المصانع اثرهما. فبينما تتراوح كمية الأملاح الذائبة عند أسوان بين ١٧٥ - ١٨٠ جزء فى المليون، ترتفع عند وصولها

٤٠٠

الى القاهرة الى ٢٠٠ - ٢١٠ جزء فى المليون، وتحدث مشاكل فى نوعية المياه عند حلوان والقاهرة، بسبب ما تصبه المصانع من فينول وزيت وشحم ومعادن ثقيلة فى مياه النهر.

اما عن فرع النيل، فان البحوث تدل على أن كمية الأملاح الذائبة تزداد قليلا فيها كلما اتجهنا شمالا، فهناك ارتفاع فى نسب الكلوريد والكبريتات، وطلب الأكسجين الحيوى فى كلا الفرعين لا يقل عن ضعف الطلب امام قناطر الدلتا، اذ يتراوح بين ١.٨ - ٤.٥ ملليجرام/ لتر، ويزيد فى بعض المواقع عن ٥ ملليجرامات/ لتر. ويعزى انحطاط نوعية المياه فى الفرعين الى الصرف الصحى وصرف المصانع والصرف الزراعى.

ومع ذلك فان القدرة الذاتية على التنقية جيدة ، لاسيما فى فرع رشيد.

الحشائش المائية :

لوحظ بعد انشاء السد العالي زيادة انتشار الحشائش المائية بكل أنواعها، فى الترع والمصارف، ويمكن تلخيص اسباب هذه الزيادة فيما يلى:

× توفر المياه بعد انشاء السد العالي، وما صحبه من زيادة كبيرة فى التكتيف الزراعى، مما ساعد على ارتفاع نسبة مخلفات الاسمدة والمخصبات فى مياه الصرف، والمياه الزائدة عن الري التى تعاد الى المصارف أو الترع اذا سمحت المناسب، وقد ساعد ذلك على غزارة نمو الحشائش.

× ان المياه بعد انشاء السد العالي اصبحت خالية تقريبا من الطمى، مما ساعد على تخلص الضوء لمياه الري الى اعماق اكبر طول العام، فانتشرت الحشائش طوال العام، بينما كانت مياه الفيضان المعتمة تتسبب فى اباداة كثير من الحشائش المفجورة.

× توقف عمليات الغسيل الطبيعية التى كانت تتم سنويا لمجرى النيل وفرعيه والترع الرئيسية، مع مرور مياه الفيضانات كاسحة امامها بقايا

النباتات والمواد العضوية، وما قد يوجد من حشائش مائية مغمورة وعائمة.

× الحد من عمليات التطهير السنوية لقلّة الاطماء بالترع والمصارف.

وقد أدت كل هذه العوامل الى تكاثر الحشائش المائية بأنواعها المختلفة، وانتشارها بصورة وبائية على نطاق كبير بالمجارى المائية، مؤثرة بذلك على كفاءة شبكات الري والصرف.

وتقوم وزارة الري بتنفيذ برنامج سنوى لمقاومة الحشائش المائية، باستخدام الطرق الميكانيكية والمبيدات الكيميائية والطرق البيولوجية، الى جانب استخدام العمالة اليدوية.

وتبلغ جملة تكاليف ذلك فى السنوات الاخيرة نحو ١٨ مليون جنيه سنويا .

تآكل الشواطىء الشمالية : بدأ تآكل الشواطىء الشمالية فى الظهور قبل انشاء السد العالى ، الا انه لوحظ ازدياد هذا التآكل وسرعته بعد اختفاء ظاهرة الفيضان . ولذلك انشئت الهيئة العامة لحماية الشواطىء فى مايو ١٩٨١ ، لاجراء الدراسات والبحوث الخاصة بتآكل الشواطىء المصرية ووضع وتنفيذ المشروعات اللازمة لحمايتها من طغيان البحر. وقد تم تنفيذ المشروعات اللازمة لحماية الساحل فى منطقة ابى قير والبرلس وبلطيم ورأس البر، ويوشك ان يبدأ تنفيذ مشروع حماية ساحل رشيد. كما تضع الهيئة مع بيوت الخبرة الاجنبية مخططاً عاماً لحماية الشواطىء من مسافة ٣٠ كم شرق بورسعيد حتى ٣٠ كم غرب الاسكندرية، وذلك بعد عمل مسح بحرى لمنطقة الساحل حتى عمق ٣٠ متر.

ملامحة البيئة لبعض الأمراض:

أثبتت الدراسات التى تمت حتى الآن نظافة بحيرة ناصر من أى اثر للبعوض الناقل للملاريا.

أما بالنسبة لمرض البلهارسيا، فمن المعروف انه توطن فى مناطق

الدلتا منذ ادخل نظام الري المستديم فيها، وتتخذ اجراءات الوقاية من هذا المرض منذ زمن بعيد، ويقتضى الامر اتخاذ كافة الاجراءات الوقائية الحديثة للقضاء على القواقع الناقلة لهذا المرض فى مناطق الحياض التى حولت الى الري المستديم، وهذا ما انتهجت النولة بتلك المناطق، بعد التغير الواسع الذى تعرضت له.

كما ان بعض برامج الصرف المغطى التى يشترك فيها البنك الدولى للانشاء والتعمير ارتبطت ببرامج أخرى لدراسة الوسائل الحديثة لمكافحة البلهارسيا فى مناطق الحياض بعد تحويلها الى الري المستديم.

ومن ناحية أخرى تولى اكااديمية البحث العلمى (مجلس البحوث الطبية) اهمية خاصة للدراسات المتصلة بمرض البلهارسيا.

ومما لا شك فيه ان التغير البيئى فى تلك المناطق ارتبط به ومعه تغيير فى انماط الحياة واساليبها، لابد وان يواكبه دراسات واسعة لتلك التغيرات من اجل توجيهها نحو الاتجاه الصحيح.

الهزات الارضية والسد العالى : اهتمت اجهزة الدولة التنفيذية والشعبية بكفاءة وثبات السد العالى فى اعقاب الهزة الارضية التى حدثت فى شهر نوفمبر ١٩٨١ بمنطقة جبل مرارة جنوب السد العالى.

وقد قامت الهيئات العلمية المصرية المعنية والخبراء المصريون - بالاشتراك مع مجموعة من الخبراء الدوليين والمتخصصين - بدراسة واسعة متعمقة اشتملت على:

- دراسة الطبيعة الجيولوجية وتراكيب القشرة الارضية، فى دائرة مركزها السد العالى وقطرها ٣٠٠ كيلومتر، بالاضافة الى منطقة البحر الاحمر.

- تحديد الفوالق والشروخ والتصدعات الارضية الموجودة بالمناطق المشار اليها.

- دراسة وانشاء النماذج الخاصة بالقشرة الارضية والتراكيب الجيولوجية لمناطق الدراسة .

- مراجعة كافة الدراسات والتقارير التي سبق اعدادها في هذا الشأن، سواء بمصر أو بالخارج.

- الاستعانة في دراسة الطبيعة الجيولوجية وتراكيب القشرة الأرضية، بأعمال الاستطلاع والتصوير الجوي والتحقيق الأرضي بأجهزة القوات الجوية.

- تحديد الفوالق النشطة المحتمل تحركها على المدى القريب والبعيد. والاحتمالات الزلزالية عليها، مع استخدام كافة النظريات العلمية والنماذج ونظريات الاحتمالات.

- عمل مسح لقاع النهر في الاحباس القريبة من السد العالي أو بموقعه، لتحديد خواصها ومدى تحركها ونشاطها.

- مراجعة الخرائط الكنتورية والابحاث الجيولوجية السابق اعدادها اثناء دراسة موقع السد العالي، للتعرف على طبيعة التكوينات الجيولوجية وطبقة الاساس في موقع السد العالي نفسه.

- دراسة جسم السد وجميع المنشآت الملحقة به.

وقد خلصت الدراسات التي تمت حتى الآن الى ما يأتى:

- ان المنطقة المحيطة بالسد ذات تراكيب جيولوجية لا بأس بها.

- ان هذه المنطقة لم تشهد على مر العصور، وفق السجل التاريخي لها، زلازل مدمرة.

- انه وفق التراكيب الجيولوجية وطبيعة القشرة الأرضية، ومع مراعاة كافة الاحتمالات والتحفظات - فان الاحتمالات الزلزالية بالمنطقة لا تقارن بالمناطق المعروفة بالنشاط الزلزالي.

- ان المناطق القريبة من السد العالي، سواء بالمجرى أو الصحراء، ليس بها فوالق أو تصدعات ذات نشاط زلزالي يذكر.

- ان الفوالق الممكن ان ينشأ عنها زلازل متوسطة تقع بمنطقة جبل مرواه، التي تبعد عن السد العالي بحوالى ٦٠ كيلومتر.

- ان بحيرة التخزين ليست السبب في حدوث الهزات الأرضية، وان الهزات تحدث على الفوالق النشطة، سواء وجدت البحيرة أو لم توجد.

٤.٢

- ان السد العالي والمنشآت الملحقة به تتحمل أكبر زلازل محتمل حدوثه على الفوالق النشطة، في المدى القريب والبعيد جداً، مع مراعاة كافة الاحتمالات والتحفظات وتحت اسوأ الظروف، دون اية اجراءات أو احتياطات أو تدعيم لأى من هذه المنشآت.

التوصيات

على ضوء ما سبق ، واستكمالاً للتوصيات التي اصدرها المجلس سنة ١٩٧٥ بشأن السد العالي وآثاره، وتحقيقاً للاستثمار الكامل لمزايا السد العالي والافادة المثلى منها، ولجابهة الآثار الجانبية حتى لا تتفاقم سلبياتها - يوصى بالآتى:

في شأن اجراءات الصيانة :

× ضرورة العناية بصيانة وقراءة اجهزة الرصد الموجودة بجسم السد، والتي تبين اى تحركات تحدث في جسمه، وكذلك العناية بأجهزة رصد الزلازل التي وضعت اخيراً في منطقة السد، للتنبيه في الوقت المناسب الى اى حركة وتدارك الامر.

× اتباع التعليمات الفنية في تشغيل بوابات السد بكل دقة للمحافظة على البوابات وعلى عيون تصريف الماء من أى تلف أو ضرر يصيبها، لخطورة ذلك على تشغيل السد.

× السير بخطى سريعة في برنامج تطوير مجرى نهر النيل الذي يستهدف صلاحية المجرى للملاحة في جميع اوقات السنة، واتخاذ الوسائل الكفيلة بحماية المنشآت المقامة على النيل، سواء بتقوية هذه المنشآت او انشاء هدارات خلفها، أو اقامة بدائل جديدة لها.

في شأن الاجراءات الصحية :

× المحافظة على مجرى النهر وفرعيه من التلوث وذلك بالتشدد في تنفيذ قانون التلوث (رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢) وعدم السماح بالقاء أى مخلفات للمصانع أو للصرف الصحى قبل معالجتها وضمان مطابقتها للمواصفات، طبقاً لللائحة التنفيذية للقانون المذكور.

× استمرار الرقابة الصحية على بحيرة السد العالي، لضمان خلوها

الجدوى الاقتصادية.

× ان يراعى فى التركيب المحصولى تقدير القيمة الاقتصادية للمياه اللازمة لرى كل محصول، مع المقارنة بالعائد منه.

× ضرورة العمل على رفع كفاءة شبكات مياه الشرب وتقليل الفاقد منها، وتحسين صناعة معدات استخدام المياه، وذلك لتجنب الفقد فيها، ومتعا لسبب هام من اسباب ارتفاع مناسيب المياه الارضية فى المدن والقرى.

× فى شأن مجابهة حالات انخفاض مخزون بحيرة السد: العناية بحسن توزيع وصرف المياه وفق الاحتياجات الفعلية، والتزام الدقة التامة لاسيما من الآن الى نهاية العام المائى ١٩٨٧/١٩٨٦.

× لابد من تطبيق قواعد موازنات السد العالى المقررة، وذلك بتخفيض التصرفات بالنسب المئوية المقررة عند وصول المناسيب امام السد العالى الى الحدود الحرجة، واتباع المقياس الهابط للتصرفات، وذلك بضغط التصرفات عن الاحتياجات بنسبة ٥٪ حتى ١٩٨٦/٨/٣١، فاذا جاء فيضان ١٩٨٧/٨/٣١ دون المتوسط تزايد بعد ذلك نسبة التخفيض الى ١٠٪ حتى ١٩٨٧/٧/٣١.

× المقاومة الفعالة والمكثفة والمستمرة للحشائش المائية.

× البدء فى اعداد الآبار الارتوازية المنتشرة فى بعض المناطق، وتزويدها بما تحتاجه من قطع الغيار، وتنفيذ خطة انشاء آبار اخرى على طول المجارى الرئيسية بالمناطق ذات المياه الجوفية العذبة، لتعويض النقص فى مياه الرى.

× تكثيف استخدام مياه الصرف عند المواقع التى تلزم فيها وتصلح للرى، وتوفير الطلبات اللازمة لرفعها.

× التطهير المستمر والفعال لجميع المساقى.

× فى شأن اتفاقيات مياه النيل:

× اتخاذ ما يلزم من اجراءات - فى اطار مشروع الدراسات

من مصادر بعوض الملاريا ، مع الاستمرار فى دراسة مشروعات تنمية بحيرة ناصر وشواطئها والاراضى المحيطة بها، والاقتصار على تنفيذ المشروعات التى تثبت ملائمتها اقتصاديا، حرصا على المال العام.

فى شأن مجابهة الآثار الجانبية :

× اجراء تقييم شامل لآثار انقطاع الطمى وما يحتويه من مواد على خواص وخصوبة التربة المصرية فى مختلف انحاء البلاد، لتتبع التغيرات التى تطرأ على التربة. وضرورة الاستمرار فى الاجراءات الجارية لتحسين التربة، مع الاستفادة بنتائج الفحوص والدراسات السابقة.

× دراسة ظاهرة ارتفاع المياه الجوفية فى بعض المدن والقرى، وفى مواقع بعض الآثار الهامة لاكتشاف الاسباب الحقيقية لهذا الارتفاع. واتخاذ الوسائل الكفيلة بخفض منسوب المياه الجوفية، وضمان عدم عودتها للارتفاع.

× استكمال وضع الخطة الشاملة لحماية الشواطئ الشمالية، وتنفيذ هذه الخطة ابتداء بالأمم فالمهم.

× الاستفادة من الدراسات العلمية الخاصة ببدايل الطوب الاحمر، ونشر هذه الدراسات، وتشجيع اقامة مصانع هذه البدايل، حتى يمكن سد حاجة قطاع التشييد بأسعار مناسبة.

فى شأن ترشيد استخدام المياه :

× السير بخطى اوسع فى تنفيذ البرنامج القومى لتطوير الرى بغية ترشيد استخدام مياه الرى ورفع كفاءة استخدامها.

× الاستمرار فى تعميم الصرف المغطى، وتعميق وتوسيع المصارف العامة، مع العناية الكاملة بصيانة المصارف المغطاة وتطهير المصارف العامة، حتى تؤتى النتائج المرجوة منها.

× ضرورة وضع برنامج لاستصلاح الاراضى، تراعى فيه اولوية استصلاح الاراضى تبعا لتصنيف التربة والقرب من العمران والمواصلات، مع اخذ تكاليف الطاقة الكهربائية فى الاعتبار عند دراسة

الهيدرومتولوجية لحوض البحيرات الاستوائية - لاقرار المشروعات اللازمة لتنمية الموارد النيلية، ويحث اسلوب تمويلها ، ومعرفة مدى تحمل كل دولة بنصيبها في هذا التمويل، بقدر ما يعود عليها من نفع .

الدورة الرابعة عشرة ١٩٨٧-١٩٨٨

تطوير المجازر

بدأ الاهتمام ، في مصر الحديثة ، بفحص اللحوم والمحافظة على سلامتها بعد سنة ١٨٢٣ منذ انشئت مدرسة الطب البيطرى برشيد، وعلقت من اجل ذلك بعض القوانين والقواعد الاجنبية حتى سنة ١٩٤٧ حيث أصدرت مصلحة الطب البيطرى بوزارة الزراعة امرا اداريا ك تعليمات صحية للكشف على اللحوم ، وفى سنة ١٩٨٦ صدر القرار الوزارى الخاص بفحص اللحوم والذي أوكل تنفيذه الى الهيئة العامة للخدمات البيطرية.

ويوجد بمصر ٢١٦ مجزرا لا تتوافر فيها الاشتراطات الصحية والفنية الواجبة التطبيق مما يمثل خطرا على الصحة العامة وصحة الحيوان وتجارة اللحوم واقتصادياتها بحيث اصبحت المجازر بؤرا لتلويث اللحوم وليست لحمايتها من التلوث، كما ان التهاون فى تطبيق القوانين وعدم توافر اماكن معدة للذبح تسببا فى الذبح خارج المجازر بنسبة اكثر من ٤٠٪ مما يذبح بداخلها.

٤.٤

وفى بداية ١٩٧٢ بدأت الدولة فى انشاء مجازر آلية فى بعض المحافظات تكلفت ملايين الجنيهات، وبعضها بالعملات الاجنبية وظلت معطلة جميعها لسنوات طويلة، وبعضها يعمل حاليا بكفاءة تتراوح بين ٣ و١٢٪ من طاقتها الفعلية، مما اضطر المسؤولين فى بعض المحافظات الى تأجيرها للقطاع الخاص أو تشغيلها بالطرق التقليدية.

الاشتراطات الصحية اللازمة للحوم:

الكشف على الحيوان الحى ومراقبته: تستمد جودة اللحوم - الضامنة لنجاح تسويقها - من عدة مقومات هى: النوع والعمر، ومعاملة الحيوان قبل الذبح وأثناءه، وموضعها من اجزاء الذبيحة وفقا للطبيعة الحركية لكل من هذه الاجزاء.

والكشف الظاهرى هام ويجرى بكورانتينة المجز - التى لا توجد بمجازرنا - لاكتشاف ما قد يكون من امراض وبائية ليس لها آثار باللحوم تدل عليها ، فضلا عما يضمنه وجود الكورانتينة بالمجزر من وجود مكان لراحة الحيوان قبل ذبحه وتصويمه وسقيه، وهذه امور تزيد من صلاحية اللحوم.

وقد ثبت ان اللحوم التى لا تتوافر لها الشروط والعوامل السابقة تحمل من الميكروبات ٤ أمثال ما يوجد فى اللحوم التى تتوافر لها تلك الشروط، ومما زاد الامر سوءا ان بعض المجازر الاهلية اوكلت ادارتها لغير الاطباء البيطريين الواعين بأهمية صحة اللحوم .

وتفتقر المجازر الحالية الى وجود ثلاجات تحفظ بها اللحوم للارتفاع بجودتها، كما تفتقر الى انتاج الاسلوب العلمى فى توقيتات تجزئة الذبيحة وتشفية لحمها حتى لا تنخفض درجة جودتها.

اثر الوضع الحالى للمجازر على صحة الانسان:

اللحوم، مصدر البروتين الحيوانى للانسان ، وان لم تعط العناية الكافية صحيا وفنيا، فانها تنقلب الى عامل رئيسى للتسمم الغذائى بمختلف انواعه.

ويجب ان تخضع جميع مراحل التعامل مع حيوان الذبح منذ دخوله المجزر قبل الذبح وأثناءه، وبعده، الى الفحص لاجراء الاحشاء وايداع لحمه بعنابر التبريد، حتى ينقل الى محال الجزارة مستوفيا للمواصفات

الصحية اللازمة لسلامة صحة الانسان.

والتعامل مع الذبائح بالطرق البدائية المستخدمة في مصر حتى اليوم : كالسليخ بالسكين واستعمال احواض مياه غير صحية في عنابر الذبيح، ونقل اللحوم في العريات الكارو المكشوفة، كل ذلك من عوامل تلوث اللحوم بالميكروبات وجراثيم امراض خطيرة قد تكون وبائية أو متوطنة، وبالفيروسات المختلفة.

الكشف على الذبائح :

المجازر القديمة والمستخدمة حاليا لا تمكن الاطباء من التعرف على كثير من الاصابات المرضية بسبب وجود القصابين اثناء الكشف وتدخلهم وتهديدهم.

هذا فضلا عن ان عدم التمكن من اجراء فحوص معملية في المجازر يؤدي الى التصريح بختم حيوانات لاستهلاكها وهي تحمل ميكروبات ممرضة، أو تحمل بقايا عقاقير سبق علاجها بها، أو بقايا مبيدات حشرية، مما له اضرار سيئة بالانسان.

نقل اللحوم من المجازر الى اماكن تسويقها:

كما تتعرض لحوم الذبائح لمقدار كبير من التلوث بالمجازر من ملامستها للارض والحوائط القذرة فتتعرض لمقدار آخر من التلوث لعدم نظافة عمال نقلها وملابسهم وعرياتهم البدائية المكشوفة غير المبردة، وتكسب اللحوم بها.

وتقوم تجارة حيوانات الذبيح على افراد امتهنوا غالبية هذه التجارة، الا نسبة ضئيلة في هذا المجال تقوم بها الشركة المصرية للحوم والدواجن - وهؤلاء التجار لا يحرصون على الالتزام بالشروط الصحية اذا اعترضت مكاسبهم.

طرق حفظ اللحوم :

الهدف من حفظ اللحوم هو منع تطرق الفساد اليها لتبقى صالحة للاستهلاك الادنى، ويكون ذلك باستمدادها اولا من حيوانات سليمة، مراحة، صائمة، مرتوية، ذبحت وفق القواعد العلمية - التي تتفق مع

الشريعة الاسلامية - مع تطبيق عناصر الرقابة الصحية وسرعة تبريد اللحوم ونقلها بوسائل لا تعرضها للتلوث والمحافظة على درجة رطوبتها النسبية المناسبة ، وتجديد تيار الهواء داخل عنابر التبريد لتنظيم توزيع درجات الحرارة.

واهم انواع فساد اللحوم الفساد الميكروبي، والهدف من التبريد هو منع النشاط الميكروبي او تعويقه اثناء الحفظ، ولذلك كان التبريد هو المطلوب بصفة اساسية في المجازر لسرعة مواجهة اى نشاط ميكروبي في اللحوم، ويكون تخزين الذبائح، او انصافها أو ارباعها كما في الابقار والجاموس وفق القواعد الفنية، مع ثبات درجة الحرارة داخل العنبر.

والتجميد لا يلجأ اليه الا عند تخزين اللحوم لمدد طويلة، وفي هذه الحال يلزم تطبيق وسائل التجميد السريع، ثم تخزينها على درجة الحفظ مع مراعاة الرطوبة النسبية ايضا، والتي تزيد في التجميد عنها في التبريد، وتجديد تيارات الهواء.

وفي التبريد والتجميد لابد - للاطباء البيطريين المعنيين - من دقة الملاحظة، وتطبيق اصول التخزين حتى تقدم اللحوم - بنوعها - للاستهلاك في صورة طبيعية صحية.

تطوير المجازر الاقليمية:

تؤكد اهمية المجازر من الحقائق التالية:

- يتم بداخلها تجميع الناتج الضخم من عمليات الذبيح والتجهيز، واحكام السيطرة على التعامل مع هذه المخلفات لحماية البيئة.

- الكشف عن الامراض التي تنتقلها اللحوم الى الانسان، وكذلك الكشف عن الامراض المعدية او الوبائية التي تصيب الحيوان.

- تخدم المجازر تجارة اللحوم واقتصادياتها ومنتجاتها بما تقدمه من بيانات واحصائيات تساعد في رسم الخريطة الاقتصادية لهذه السلعة الهامة.

- معالجة المخلفات مثل الجلود والشعر والقرنين والاضلاف وتجهيزها

للتقل الى حيث يمكن الاستفادة منها .

- تعتبر المجازر حقلا يجرى فيه كثير من بحوث كليات الطب ومعاهد بحوث صحة الانسان والحيوان .

المجازر الاقليمية :

يوجد بمصر ٣١٦ مجزرا تفتقد جميعها الاشتراطات الصحية والقواعد الصحية لادارتها وتشغيلها مما يوجب وضع خطة للحل، بحيث تحل المجازر المتطورة محل هذه المجازر القديمة ، على ان يراعى عند انشائها الشروط والمواصفات الصحية والفنية بالنسبة للموقع، والتصميم، والمباني والصيانة والتطوير، والادارة والتشغيل.

المجازر الآلية :

مما لا شك فيه ان تحديث المجازر ضرورة ملحة للصحة العامة وصحة الحيوانات واقتصاديات اللحوم ومنتجاتها، ولكن التحديث فى أى ناحية - وبخاصة فى الدول النامية - مرتبط بالتقدم فى غيره من نواحى المجتمع ، وان الطفرة فى احداها قد تؤدى الى عواقب غير محددة. وقد اثبتت تجربة المجازر الآلية فى مصر حاجتنا الى نموذج المجازر تقل فيه الميكنة الى ادنى حد ممكن وتتوافر فيه الاشتراطات الصحية ليلأتم ظروفنا من حيث الادارة والتشغيل ونظام تجارة اللحوم. وقد تم انشاء تسعة مجازر (٩) آلية بمصر، اثنى بالقاهرة، وواحد بكل من الاسكندرية والجيزة والبحيرة والدقهلية والزقازيق والتل الكبير والاسماعيلية.

وقد اعترض تشغيل هذه المجازر صعوبات بالغة، فتوقف بعضها تماما، وعمل بعضها بطاقة جزئية لعدم ملائمة التصميمات لنظم تجارة اللحوم بالجملة، ونظم الادارة والتشغيل المعقدة أو بسبب عدم امداده بالذبائح الكافية كمجزرى الاسماعيلية والنوبارية . اما ما عمل منها بكامل طاقته كمجزر الجيزة فقد انحدر مستوى ادائه انحدارا لا يتناسب مع الاستثمارات الكبيرة التى انفقت فى انشائه ولا مع الفائدة التى كانت مرجوة من تشغيله.

٤.٦

التشغيل والصيانة :

ان الادارة والتشغيل والصيانة كلها عوامل مرتبطة ارتباطا يجعل كلا منها يتأثر بغيره ويؤثر فيه، ولهذا فان النظام المالى والادارى المعقد لا يساعد على التشغيل الصحيح أو عمل الصيانة الدورية اللازمة، كما ان تضرر التشغيل أو الصيانة يوقع الادارة فى ارتباكات نتيجة توقف العمل لفترات تطول أو تقصر.

وقد ثبت أن النظام الحكومى المالى والادارى يعجز عن تحقيق ما يلى:

- جذب الكوادر الفنية اللازمة للصيانة والتشغيل لأن المرتبات والحوافز متواضعة.

- مساهمة الارتفاع السريع لحركة هذه المشروعات.

- توفير قطع الغيار بالسرعة المطلوبة.

وقد وجد ان نظام الادارة التقليدية ونظام تجارة اللحوم بالجملة يعتبران عائقا امام طرق الصيانة بسبب سوء استخدام الاجهزة والمعدات، مما يدعو الى ضرورة ادارة المشروعات العصرية بأسلوب عصرى.

التوصيات:

على ضوء الدراسة التى تضمنها التقرير المطول الذى عرض على المجلس ومادار حوله من مناقشات، وما أبدى من آراء ، يوصى بما يأتى:

توصيات رئيسية :

× ضرورة احلال المجازر الحالية، والتى انتهى عمرها الافتراضى، بأخرى صالحة. مع وضع خريطة لتوزيعها على المدن والمراكز والقرى توزيعا مناسباً. على أن تكون لجنة استشارية من الطب البيطرى والصحة والصناعة والادارة المحلية لوضع اشتراطات واماكن اقامة هذه المجازر.

× تعظيم الاستفادة من المجازر الآلية الحالية ، وذلك عن طريق:

- تحويل المجازر الآلية الى وحدات اقتصادية تتوافر لها درجة كبيرة من المرونة الادارية والمالية.

- النظر فى أن يتولى القطاع الخاص ادارة المجازر الآلية لتوفير الادارة الفنية السليمة لها.

- تدريب العاملين بها على اختلاف مستوياتهم بما يتفق مع العمل بهذا النوع من المجازر للوصول الى اقصى درجة ممكنة من كفاءة التشغيل.

- تشغيل مجزر البساتين الآلى بكامل طاقته بما يتناسب مع استثماراته الكبيرة.

× ايقاف انشاء مجازر آلية عامة حاليا حتى تتوافر امكانيات تشغيلها على الوجه الاكمل.

× انشاء مجازر لمشروعات الثروة الحيوانية التى تقيمها الدولة أو القطاع الخاص أو الاستثمارى فى الاراضى الجديدة ، بشرط مطابقتها للمواصفات الفنية والصحية وعلى ان تخضع للإشراف البيطرى الحكومى.

× وضع نظام للتأمين على الذبائح بالمجزر ، لتعويض أصحاب المذبوحات التى يتقرر اعدامها . وذلك عن طريق تضامن القصابين لتكوين جمعيات تعاونية اقليمية أو قيام احدى شركات التأمين بهذه العملية ، على أن يكون الاشتراك اجباريا فى هذا النظام التأمينى ، لتوفير الطمأنينة لأصحاب الذبائح التى تعدد ووقف تهديدهم للعاملين بالمجازر .

× توفير حاجة المجازر الى موارد مالية مستديمة وميسرة بشتى الوسائل التى فى مقدمتها :

- تخصيص صناديق بالمحافظات للرسوم التى تحصل من المجازر للصرف منها على صيانة المجازر وتشغيلها .

- رفع رسوم الذبح الحالية على مراحل وبصفة دورية لتكون مجزية بالنسبة لنفقات تشغيل المجزر .

× انشاء جمعيات تعاونية من بين تجار الجملة ومربى الماشية تتولى عملية الذبح وتجهيز اللحوم وتصنيعها وتسويقها ، بعد أن ثبت أن اصحاب هذه التجارة من القصابين غير مؤهلين لاحداث عملية التطوير .

× توسيع نطاق عمل الشركه المصرية للحوم والدواجن لتقوم بالعمل كتاجر جملة فى الذبائح لتجار التجزئة بدون دعم حكومى . مع السماح بقيام شركات خاصة أو عامة لتؤدى نفس الدور .

فى شأن الاشتراطات الصحية :

× اجراء الفحوص اللازمة للكشف على بقايا العقاقير فى الذبائح من المضادات الحيوية والهرمونات وغيرها والتى تسبب أمراض الحساسية وبعض الأمراض الأخرى عند المواطنين .

× يجب أن يكون لوزارة الصحة دور أساسى ورئيسى فى عمليات الذبح ومطابقة اللحوم للشروط الصحية .

× تنفيذ مواد القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ الخاصة بسلامة المتعاملين مع اللحوم بالمجازر ومحلات عرض وبيع اللحوم صحيا بمقتضى شهادات صحية ، ومنع من يصاب بأمراض معدية من العمل فى المجازر ومحال اللحوم حتى يتأكد شفاؤه .

× ضرورة تنفيذ القوانين الخاصة بطرق نقل اللحوم وشروطها الصحية بحزم وجدية مع تشديد العقوبة وتوقيعها فوراً وتجرىم عرض اللحوم وتجهيزها امام واجهات محلات الجزارة أو بالطريق العام .

× تشديد عقوبة الذبح خارج المجزر مع اضافة عقوبة المصادرة باعتبار ذلك تهديدا لصحة المستهلكين ، بالاضافة الى الاضرار بالثروة الحيوانية بذبيح الحيوانات المحظور ذبحها .

× حظر استعمال مياه الترع والمصارف والبرك فى تجهيز اللحوم ، وعدم صرف سوائل مخلفات الذبيح بها ، مع تجريم ذلك تشريعا ، وسرعة عمل بيارات يتم نزحها دوريا واصلاح أراضي المجازر وأحواض المياه والحوائط وجميع منشآت المجزر ، وانشاء مكان صحى لجميع محتويات الكرش والأمعاء منعا من تلوث البيئة .

توصيات عامة :

- × الرجوع الى تخصيص شرطة معاونة للأطباء البيطريين في تنفيذ القوانين الصحية لحماية وتمكين الأطباء من أداء أعمالهم .
- × أهمية بيع اللحوم مجزأة بأوزان محددة مع تغليفها .
- × التركيز على حسن استغلال المخلفات الحيوانية للحد من استيرادها مصنعة من الخارج .
- × اضافة يوم الثلاثاء الى الأيام المصرح فيها بالذبح والتجهيز فقط و اضافة يوم الاربعاء الى الأيام المصرح فيها بالبيع ، تخفيفا للضغط على المجازر .
- × تدريب عدد من الشباب على اعداد الذبائح وتجهيزها للاستهلاك وفقا للشروط الفنية والصحية الواجبة . ويمكن أن يتم ذلك باقامة مراكز للتدريب المهنى قصير المدة لتأدية هذا الغرض .

الدورة الخامسة عشرة ١٩٨٨ - ١٩٨٩

التركيب المحصولي

يعتبر تنظيم الاستغلال الزراعى للأراضى المصرية ، وسيلة هامة من وسائل التنمية الزراعية ، وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية وزيادة حصيلة الصادرات الزراعية ، ومواجهة

٤٠٨

حاجات التصنيع المحلى، مما يستدعى تخطيط السياسة الزراعية تخطيطا علميا سليما، لامكان الوصول الى هذه الاهداف، فى نطاق الامكانيات المتاحة.

وقد انجز المجلس على مدى دوراته الماضية كثيرا من الدراسات المرتبطة بموضوع التنمية الزراعية: افقيا ورأسيا، واستكمالا لبحوث المجلس فى هذا الاتجاه رثى ان تفرد دراسة خاصة للتركيب المحصولى لما له من أهمية فى هذا المجال.

ويتركز الغرض من تنظيم التركيب المحصولى فى تحقيق اهداف عديدة، يأتى فى مقدمتها:

- × الاستخدام الاقتصادى الامثل للأراضى الزراعية، القديمة أو المستصلحة، حتى يتسنى تحقيق أكبر قدر ممكن من الانتاج الزراعى، بما يكفل الوفاء بمتطلبات الاستهلاك الغذائى ، والتصنيع، والتصدير.
- × تحقيق معدلات التنمية المستهدفة فى قطاع الزراعة.
- × الحصول على أكبر عائد ممكن من النقد الاجنبى، للمساهمة فى تلبية احتياجات الاستيراد من السلع الاستثمارية اللازمة للتنمية، وكذلك لسد الفجوة الغذائية بالنسبة لبعض السلع الاستهلاكية الضرورية.

عوامل ترتيب التركيب المحصولى :

يتقرر التركيب المحصولى على ضوء عوامل محددة، تبعا لمقتضيات الظروف المتصلة بنوعية الارض، والطلب الداخلى والخارجى على انواع معينة من المحصولات، ويأتى فى مقدمة العوامل الميزة النسبية لكل محصول.

الميزة النسبية للمحصولات :

وتتقرر هذه الميزة من خلال تحديد المحصولات الرئيسية التى تزرع فى مساحات واسعة، وتساهم بقدر مناسب فى الاستهلاك المحلى، أو تلك التى تدخل فى التجارة الخارجية.

وتتمثل هذه المحصولات اساسا فى : القطن، والقمح، والارز، والذرة الشامية ، والبرسيم . وتقاس الميزة النسبية على مستوى الاقتصاد

القومى، ومستوى المزارع.

- فعلى مستوى الاقتصاد القومى، تقدر الميزة النسبية استنادا الى الاسعار العالمية، كقاعدة يتقرر على اساسها التركيب المحصولى الامثل الذى يحقق زيادة فى الدخل، وزيادة فى حصيلة النقد الاجنبى.

- وعلى مستوى المزارع: تقدر الميزة النسبية للمحصولات بصافى عائد الفدان بعد استبعاد تكاليف الانتاج، ومن ثم يرتبط التركيب المحصولى بالتعديلات السعرية لبعض المحصولات.

التركيب المحصولى الراهن :

غلب على التركيب المحصولى فى السنوات الاخيرة: القمح ، الذرة الشامية، الارز، القطن، البرسيم. وفيما يلى عرض موجز لأوضاع هذه المحصولات:

القمح : ويزرع فى السنوات الاخيرة فى مساحة لا تتعدى ١.٣ مليون فدان، تنتج ١.٧ مليون طن (حسب متوسط السنوات الخمس ١٩٨٦/١٩٨٢)، بما يمثل نحو ٢٧٪ من حاجة البلاد، ومعنى ذلك أن أكثر من ٧٠٪ من احتياجات مصر تعتمد على الاستيراد، وقد ظلت المساحة المزروعة منه دون تغيير يذكر.

ويرجع سبب عدم زيادة مساحة القمح الى عدة عوامل، منها:

- ثبات سعر القمح لفترة طويلة مع زيادة التكاليف، مما جعل المزارع لا يحقق عائدا مجزيا من زراعته.

- اتجاه المزارعين الى استخدام الحبوب الغذائية - ومنها القمح - كعلف للماشية والدواجن بعد أن زاد اقبال مزارع التسمين الحيوانى على انتاج اللحم والبيض للحصول على سعر اكبر، والاعتماد على الدقيق المدعم الرخيص.

وقد اخذت الدولة منذ بداية الثمانينات فى مواجهة المشكلة عن طريق زيادة كمية المحصول باستخدام الاصناف المستنبطة، وتوفير مستلزمات القمح من الاسمدة والمبيدات الحشرية، فارتفع متوسط انتاج الفدان من ٨.٥ اردب فى بداية السبعينات الى ١٠.٦٦ اردب خلال السنوات

الخمس الاخيرة ١٩٨٦/٨٢ - طبقا للاحصاءات المعلنة - كما قامت الدولة منذ عام ١٩٨٥ بتحريك سعر القمح حتى يمكن للزراع مواجهة ارتفاع التكاليف.

الذرة الشامية والرفيعة : وتشغل مساحة زراعتها مليونى فدان تقريبا، يزرع منها فى اول موسم الصيف نحو ١.٤ مليون فدان، وفى آخره نحو ٠.٥ مليون فدان، ومتوسط غلة الفدان يتراوح بين ١٢.٣٧ اردب و١٥.٥٩، وذلك فى خلال السنوات من ١٩٨٦/٨١ فى أول موسم الصيف. اما فى آخره فيبلغ متوسط غلة الفدان حوالى ١٠.٦ اردب.

الارز : كانت المساحة المزروعة منه فى منتصف الستينات ٨٥٠ ألف فدان، ثم زادت خلال السبعينات وحتى عام ١٩٨٢ الى أكثر من مليون فدان. وتتراوح كمية الانتاج من الارز بين ٢.٤ - ٢.٣٥ مليون طن ويبلغ متوسط انتاج الفدان ٢.٥ طن للفدان.

ويقع انتاج الارز تحت عدة ضغوط منها:

- زيادة الطلب عليه محليا لزيادة السكان، وتغيير نمط الاستهلاك فى الريف والصعيد، تمشيا مع العادات المنتشرة فى المدن.

- الرغبة فى استمرار تصدير كميات منه للاحتفاظ بأسواقه التى اقبلت عليه.

- حاجة الارز الى كميات كبيرة من المياه كانت عسيرة فى سنوات الجفاف.

القطن : وهو من اهم المحاصيل الزراعية فى مصر، فهو مصدر هام للعمولات الاجنبية من خلال تصديره، ومصدر لزيوت الطعام والكسب المستعمل فى الاعلاف. ولقد تأثرت مساحة زراعته والكميات الناتجة منه نتيجة تداخل وزارات متعددة فى زراعته وتجارته وتصنيعه وطلبات المستوردين له، مما اثر على اسعاره فى السوق العالمية. ووصلت مساحة زراعته فى السبعينات الى مليون و٥٥٢ ألف فدان فى الفترة ١٩٧٤/٧٠ ثم تناقصت الى مليون و٢٤٨ ألفا، ثم بلغت فى اواخر الثمانينات ١٩٨٤ ألف فدان فقط.

وكانت زيادة تكاليف الانتاج، وصعوبة الحصول على العمالة اللازمة لخدمته، وانخفاض اسعاره، واحتكار الدولة لتسويقه - من اهم الاسباب التى دعت الى تناقص مساحته، مما جعل المزارع يشعر بأنه يزدع القطن لصالح الدولة.

البرسيم : ويزرع سنويا فى مساحة تقدر بـ ٢٧٠٥ - ٢٨٤٠ ألف فدان، وتصل نسبة شغله للاراضى فى الموسم الشتوى الى ٣٠٪ للمستديم، ١٨٪ للتحريرش قبل زراعة القطن. ولقد اولى الفلاح اهتمامه بزراعة البرسيم لأن الدولة لا تتدخل فى تسعيره، بالإضافة الى سهولة زراعته وقلة تكاليف انتاجه.

من اسباب الوضع الحالى للتركيب المحصولي:

السياسة السعريّة: تدخلت الدولة بتحديد الرقعة المخصصة لانتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية، واحتكرت تسويق القطن والقصب، واجبرت المزارعين على توريد حصة خاصة من انتاج الارز والفول السوداني والسمسم وفقا لمستويات سعريّة معينة. مما دعا المزارعين الى التوسع فى انتاج زراعات أكثر ربحية وغير محتكرة من الدولة مثل الاعلاف، لان المنتجات الحيوانية لا تخضع لتدخل الدولة.

المستوى الفنى فى الانتاج : ادى ارتفاع اجور العمال، ونقص ساعات عملهم الحقلّي، ونقص اعدادهم بسبب الهجرة - الى لجوء بعض المزارعين للميكنة الزراعية، ولكن ارتفاع اثمان الآلات وعدم توافر مراكز الصيانة وقلة دخول بعض المزارعين حال دون الحفاظ على المساحة المزروعة.

العوامل التشريعية : ساعدت التشريعات التى ألزمت المزارعين بزراعة مساحات محددة من محاصيل معينة لمواجهة الطلب المحلى والوفاء بالمتطلبات الاجتماعية والتصديرية - على وجود الصورة الحالية للتركيب المحصولي، وهناك قرارات وزارية تصدر سنويا لتنظيم عملية تسويق وتوريد المحاصيل المستهدف توفير احتياجاتها، مثل القمح، الفول، الذرة، الارز، القطن، السمسم.

الموقف الحالى للاستغلال:

تتلخص اهم ملامح الموقف الحالى للاستغلال الزراعى للاراضى المصرية فيما يأتى:

- ان استغلال الموارد الحالية ينحصر فى انتاج محاصيل غذائية بصفة رئيسية هى القمح والذرة والارز، يخصص الناتج منها لاستهلاك السكان باستثناء فائض قليل من الارز يوجه للتصدير للمحافظة على الاسواق الخارجية.

- ان الانتاج من محاصيل الحبوب الرئيسية - وهى التى تشغل اكبر المساحات فى مواسم الزراعة - أقل من حاجة السكان والحيوان، ولذا تغطى بالاستيراد.

- ان مساحة القطن قد تناقصت الى درجة كبيرة، وأمكن زيادة انتاجيته باستخدام بعض الاساليب التكنولوجية الحديثة.

- ان الاساليب المتبعة فى الانتاج حاليا تحسنت بشكل ملحوظ، ولكنها تحتاج الى دفعة قوية من الدولة من ناحية التوجيه والارشاد.

وسائل الوصول الى اعلى درجة من الاستغلال:

تتعدد الوسائل التى يمكن اتخاذها للوصول الى الاستغلال الزراعى الامثل، ويأتى فى مقدمتها:

- التدرج فى اعطاء المحاصيل التى تتسع فيها الفجوة الغذائية سنويا دفعة قوية بزيادة المساحة المزروعة منها على حساب المحاصيل الاقل اهمية.

- ايجاد بدائل للاصناف الحالية للمحاصيل حتى يمكن سدة الفجوة بالتوسع الرأسى وزيادة الانتاج من وحدة المساحة، أو زيادة التكتيف بزراعة محاصيل قصيرة العمر عالية الانتاج، واستخدام الهندسة الوراثية وغيرها من المكتشفات العلمية الحديثة.

- استنباط اصناف قصيرة العمر من القطن المصرى، اذ اصبحت المساحات القطنية تزرع فى مواعيد متأخرة طمعا فى الكسب من زراعة البرسيم أو الفول البلدى قبل القطن.

- امكان خفض مساحة زراعة البرسيم، باستغلال الاراضى

المستصلحة بزيادة أنواع الذرة الرفيعة العلفية، وذلك لقدرتها على تحمل الجفاف والملوحة.

- تركيز الانتاج الحيوانى فى الاراضى الجديدة، اذ ان حوالى نصفها لا يستغل بطريقة اقتصادية، كما ان معظم المحاصيل المزروعة بها من الاعلاف.

- ان هناك مساحات فى التركيب المحصولى نشغل بالمحاصيل البقولية أو الزيتية، ومساحتها - باستثناء الفول البلدى - قليلة. ويمكن تدبير المساحات المطلوبة دون خلل فى مساحة المحاصيل الخمسة الكبرى، وذلك بتحريك مساحة صغيرة تضاف الى المحصول المراد زيادة انتاجه، لان المحاصيل الحقلية حولية، ويمكن تحويلها من محصول اقل اهمية الى محصول زاد الاقبال على استهلاكه.

- اعادة النظر فى المساحة التى تخصص سنويا لزراعة الارز، حتى يمكن التوفيق بين المتاح من الماء، والمتطلبات الترمينية المحلية، وفرص التصدير.

- الاتجاه الى «تجميد» مساحة القصب على ما هى عليه، والاعتماد على محصول البنجر فى انتاج السكر مستقبلا.

- تعديل مناوبات مناطق الارز بجعلها ٤ أيام عمالة، و٦ أيام بطالة، لتوفير كمية المياه، ودراسة حدية الاصناف التى يمكن ان تزرع بمياه قليلة.

التكثيف الزراعى : التكثيف الزراعى هو زيادة عدد الحاصلات المتعاقبة فى قطعة ارض معينة، خلال سنة زراعية واحدة. وهناك فرق بين التكثيف والتوسع الرأسى فى الزراعة، فالتكثيف وسيلة لبلوغ مستويات اعلى من الانتاج والدخل من خلال زيادة كفاءة توظيف الموارد المتاحة.

وانجاح سياسة التكثيف فى الزراعة المصرية ينبغى توفر العديد من العوامل اللازمة، منها: العمل على استنباط سلالات من الزروع ذات فترات انتاجية قصيرة، ومراعاة تعاقب الزروع فى الارض بالشكل الذى

يؤدى الى المحافظة على الخصوبة الارضية، الى جانب ضرورة النظر فى الاوضاع الحالية بهدف الوصول الى التراكيب المحصولية التى تعمل على زيادة درجة التكثيف وتحقق مصالح الزراع والدولة. كما يتطلب ذلك ايضا تحسين المنوال التسويقي الزراعى المصرى، مما يشكل دافعا للزراع على اتباع سياسة التكثيف.

تحميل المحاصيل الزراعية: يمكن تحميل بعض المحاصيل الزراعية سريعة النمو بزراعتها مع المحاصيل الاساسية مما يزيد فى الانتاجية الغذائية، حيث يمكن تحميل الثوم او البصل لزراعتها فى مساحات مزروعة بالقطن، وهذا الاتجاه يقوم به الفلاح لسد بعض متطلباته ولا يدخل منه كميات فى الاسواق، بينما المقصود من تحميل محصول على آخر ان يؤخذ من كل منهما كمية تساوى ١٠٪ من المحصول المحمل عليه، وان ينتج المحصول المحمل ناتجا تزيد قيمته التسويقية اضعاف ما كان ينتظر المحصول عليه لو انتج المحصول المحمل عليه كامل قدرته الانتاجية بزراعته منفردا. اما عن تحميل فول الصويا على الذرة، فالاصناف التى جربت فى مصر واعطت عند تحميل فول الصويا على الذرة ناتجا لم ينقص فى المحصول المحمل عليه وهو الذرة، مع اضافة تتراوح ما بين ٣٠٠ و٥٠٠ كجم فول صويا، ولذلك شجعت الوزارة القائمين بالتجارى بالتصريح بزراعة فول الصويا محملا على الذرة الشامية، وقد بلغت المساحة المزروعة فعلا نحو ١٣ الف فدان.

اتجاهات وآراء:

ابرزت المناقشات المستفيضة التى دارت فى اجتماع المجلس حول هذا الموضوع - وبناء على ما جاء بالتقرير المطول - مجموعة من الاتجاهات والآراء، يخلص اهمها فيما يأتى:

- ان تحديد المساحة المزروعة، سواء من الاراضى القديمة او المستصلحة تتفاوت البيانات بشأنه، تبعا لمصادر الاحصاء وسنواته، فبعد ان استقر الاتجاه فى بعض الاحصاءات من جهات رسمية، منذ سنة ١٩٨٥، على ان مساحة الارض المزروعة تبلغ ٥.٨ مليون فدان -

صدر بيان رسمي من «الجهاز التنفيذي لتحسين الاراضى» يفيد ان هذه المساحة وصلت الى ٧.١٦١.٢١٢ فدان، طبقا لحصر ١٩٨٨. ويتقارب هذا الرقم مع حصر «الهيئة العامة للمساحة» عن السنة نفسها، وهو ٧.١٩٣.٨٥١ فدان.

ويقتضى الامر ضرورة التنسيق بين جميع جهات الحصر الاخرى للوصول الى اقرب الارقام الى الدقة، لما لذلك من اهمية فى تحديد وتنظيم التركيب المحصولى.

- ان التغلب على المشكلة القمحية، ينبغى ان يعطى اولوية اولى فى عملية التركيب المحصولى، دون التعلل بأن بلادنا تقع خارج نطاق حزام القمح العالمى، حيث يؤكد الواقع ان بلادنا كانت من بين مناطق زراعة القمح.

مع الاخذ فى الاعتبار - عند تحديد مساحة زراعة القمح - ان هذا المحصول يتصل بحرية القرار، والبعد عن التبعية الغذائية . ومن ثم فلا بد من التوسع فى زراعته وزيادة انتاجيته، للوصول الى الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتى، والاستغناء تدريجيا عن استيراده.

- ان زيادة المساحة المزروعة قمحا، يمكن ان يكون جانب كبير منها على حساب مساحة البرسيم، لأن زيادة القمح تعنى زيادة التبن، مما يسد جانباً من الاحتياجات فى علف الماشية، مع امكان سد جانب آخر من هذه الاحتياجات بالعلف الصيفى، المتمثل فى الذرة الرفيعة.

كما ان احلال الميكنة محل الحيوان فى الزراعة سيساعد على خفض مساحة البرسيم، على ان يوجه الاهتمام الى التنمية الرأسية فى زراعته.

- ان الاهتمام بمحصول «الذرة» يساعد على المساهمة فى سد الفجوة الغذائية فى مجال الحبوب، إذ يمكن الوصول بانتاجية الغدان الى ٢٤ اربدا من الذرة الصيفى، وتحويل زراعة الذرة النيلية والرفيعة الى ذرة صفراء، لصلاحيتها وقصر مدة بقائها فى الارض - اذ تبلغ ٧٥ يوما. وبذلك يتيسر الاستغناء عن استيراد الذرة الصفراء.

- ان كثيرا من الدول التى تتشابه ظروفها مع ظروفنا نجحت

تجاربها فى مجال التكتيف الزراعى الى حد بعيد. ومن الانتفاع الممكن بهذه التجارب، حتى ينال التكتيف الزراعى ما يستحقه من اهتمام.

وفى هذا الاتجاه يجب العمل على التكتيف المحصولى للارز، بما يمكن من زراعة محصولين فى مدة زمنية تساوى تقريبا الفترة التى ينتج فيها محصول واحد، خاصة بعد ان امكن استنباط اصناف مبكرة النضج عالية الانتاج.

- ان الضرورة تقتضى زيادة الاهتمام بزراعة المحاصيل الزيتية - وخاصة فى الاراضى الجديدة - وذلك لمحاولة التغلب على تزايد الفجوة فى انتاجها.

- ان العدس والفول يعتبران من مصادر الغذاء الرئيسية للطبقات الفقيرة، مما يستدعى النظر فى زيادة المساحة المزروعة منهما.

- ان الميزة النسبية للقطن تحتاج الى دراسة دقيقة، لما يمثله من اهمية فى الوقت الحاضر، اذ هو مصدر للكساء والمنتجات الغذائية التى تستخدم مباشرة مثل الزيت، او عن طريق غير مباشر مثل الاعلاف. كما انه سلعة تصديرية.

وفى هذا الاتجاه يجب التوسع فى تطبيق زراعة القطن بطريقة الشتل، مما يسمح بزراعة الارض قطناً وقمحاً فى الوقت نفسه.

- ان تخصص مناطق محددة لزراعة المحاصيل الرئيسية: القمح، والقطن، والذرة، والارز، بحيث لا يزرع اى منها الا فى انسب الاراضى له.

- ان دراسات التركيب المحصولى يجب ان يستعان فيها بأساليب البرمجة والحساب الالى المتطور. مما يساعد على التوفيق بين الاحتياجات والمطالب المختلفة.

مع ضرورة اجراء مراجعة دورية للطلب على مختلف المحاصيل، وامكانات ترضيده.

- ان يكفل تحديد اسعار المحاصيل الزراعية نسبة ربح معقولة للمزارع، تحسب على اساس التكلفة الحقيقية. مع اهمية العمل على تحقيق ما يأتى:

× وجود معايير محاسبية لقياس هذه التكلفة للاسترشاد بها في تحديد هذه الاسعار .

× ترشيد التكلفة ، وتطوير العملية الانتاجية اذ أن عملية زيادة السعر كحافز تؤثر في منتجات أخرى .

التوصيات

على ضوء التقرير الموسع ، وما دار حوله من مناقشات مستفيضة في اجتماع المجلس وما تضمنته من آراء واتجاهات وكذلك على ضوء دراسات المجلس في دوراته السابقة - يوصى بما يأتي :

توصيات مباشرة :

× استغلال المحاصيل الزراعية قصيرة العمر ، لتحقيق الكفاية الانتاجية كما وكيفا .

× اعطاء الاولوية للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية ، وفي مقدمتها المحاصيل الغذائية : الحبوب ثم المحاصيل الزيتية .

× توجيه مزيد من الاهتمام لمعالجة المشكلات التي تواجه زراعة القطن وتجيزه وتسويقه وتصديره ، اذ سيظل محصولا رئيسيا بالغ الاهمية في مجال الاستثمار الزراعي .

× ضرورة العناية بمحصول « الذرة » لما يمثلها من اهمية في سد الفجوة الغذائية وحتى يمكن الاستغناء تدريجيا عن استيراد الذرة الصفراء وذلك عن طريق :

- العمل على الارتفاع بانتاجية الفدان من الذرة الصيفي ، اذ يمكن الوصول بها الى ٢٤ اربدا .

- تحويل زراعة الذرة النيلي والرفيعة الى ذرة صفراء وذلك لصلاحيتها وقلة مده مكثها في الارض .

× الاهتمام بايجاد توافق سليم بين انتاج البرسيم وحجم قطعان الماشية ، مما يستدعي اعادة تنظيم هيكل الانتاج الحيواني .

× ترتيب المحاصيل الزراعية في الاراضي الجديدة ، بما يلائم ظروفها البيئية والمائية .

توصيات عامة :

× مواجهة مشكلة التفقت الزراعي بحلول عملية منها : التجميع الزراعي الملثم للظروف السائدة في كل منطقة . مع وضع الدورات الزراعية التي تتناسب وتركيبها المحصولي .

× وضع سياسة سعريه متوازنة بما يحقق الاهداف الانتاجية ، ويحدث التوازن بين مصلحة المجتمع ومصلحة الزراع .

× اعادة النظر - فورا - في تسويق الانتاج الزراعي لتحريره من المعوقات وتيسير اجراءاته واشراك المزارعين - اصحاب المصلحة الاولى - في تنظيمه وادارته .

× حتمية التوسع الافقي الى حدوده القصوى ، من اجل اضافة مساحات جديدة للرقعة الزراعية .

× التاكيد على تنفيذ توصيات المجلس في دوراته السابقة وخاصة ما يأتي :

- مراجعة الاولويات الاقتصادية للتركيب المحصولي للنورة الزراعية مراجعة تفصيلية ودورية من منطلقات واقعية وعملية ، تأخذ في الاعتبار تكاليف الانتاج الزراعي وفقا للظروف الحالية ، والمزايا الاقتصادية بالنسبة للحاصلات الزراعية ، والربط بين هذه المزايا - على مستوى الاقتصاد القومي وعلى مستوى المنتج - وذلك للعمل قدر الامكان على تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المحاصيل الاستراتيجية .

- زراعة الاصناف المبكرة ذات الانتاج الوفير من المحاصيل المختلفة حتى يمكن زراعة ثلاثة محاصيل في السنة في الحقل الواحد ، وبذلك تزيد المساحة المحصولية .

- دراسة تقسيم اراضي مصر الى مناطق مخصصة لزراعة القطن واخرى لزراعة القمح وثالثة للذرة ورابعة للقصب وهكذا ، حتى يمكن توزيع المحاصيل المختلفة وفقا للميزة النسبية لكل منها ، كي يتحقق الانتاج الاعظم من كل هذه المحاصيل .

- العمل على زيادة معدلات التكتيف الزراعي وزيادة المساحة المحصولية باستخدام الاصناف القصيرة المكث في الاراضي المرتفعة الانتاجية . ولقد اتاحت تكنولوجيات الهندسية الوراثية وزراعة الانسجة مجالات كبيرة بالنسبة لرفع الانتاجية الراسية واستنباط الاصناف العالية الانتاجية ذات المواصفات الجيدة .

ويخلص موجز النقاط الرئيسية لهذه الدراسة فيما يأتى :
عناصر استصلاح الاراضى:
يشتمل موضوع استصلاح الاراضى على كثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التى سبق عرضها فى تقارير المجلس السابقة، اما من حيث الاستصلاح فى ذاته، فيتركز فى ثلاثة عناصر رئيسية هى:

- سياسة الاستصلاح.
 - سياسة استغلال الاراضى المستصلحة.
 - سياسة التصرف فى اراضى الاستصلاح.
- والعنصر الاخير له تأثيره القوى فى نجاح او فشل ماسبقه من عناصر، حيث اثبت التطبيق العملى خلال السنوات الماضية ان التعقيدات القانونية والادارية والمكتبية كانت اكبر عائق امام الانطلاق فى استصلاح الصحراء.
- انواع الاراضى فى مصر طبقا لتعريفات القوانين السارية:

- (١) الاراضى المنزرعة:
وهى الاراضى المنزرعة بالفعل، والتى تمت مساحتها مساحة تفصيلية وحصرت فى سجلات المساحة وفى دفاتر المكلفات، وخضعت لضريبة الاطيان الزراعية.
- (٢) الاراضى الزراعية:
وهى التى لا تدخل فى الاراضى المنصوص عليها فى البند (١)، والاراضى المستصلحة او الجارى استصلاحها ولم يتم التصرف فيها بعد.

- (٣) البور المتخلل:
وهى الاراضى البور التى تتخلل الاراضى الزراعية.
- (٤) اراضى طرح النهر:
وهى الاراضى الواقعة بين جسرى نهر النيل التى يحولها النهر من مكانها او ينكشف عنها، والجزائر التى تكونت او تتكون فى مجراه، وان كانت داخلة فى كردون المدن. ويقصد بالنهر المجرى الرئيسى لنهر النيل وفرعا دمياط وروشيد، حسب وضعه الطبيعى .

سياسة استصلاح الاراضى

يرتبط استصلاح الاراضى بكثير من أوضاع المجتمع المصري التى تستلزم حولا عملية حاسمة، اذ يتصل اتصالا وثيقا بسياسة الامن الغذائى، والسياسة السكانية، الى جانب امكاناته فى امتصاص جانب كبير من قوة العمل العاطلة.

ولذلك يعتبر الاستصلاح قضية قومية ذات اولوية متقدمة، فى وطن يتزاحم سكانه على رقعة ضيقة تقدر بحوالى ٤٪ من مساحة اراضيه، وتتمثل فى شريط ضيق حول نهر النيل، يتسع الى حد ما فى منطقة الدلتا، بينما تدخل بقية الاراضى المصرية - المقدرة بحوالى ٩٦٪ من مساحة مصر - فى النطاق الصحراوى، وذلك على الرغم من التضخم السكانى المطرد، وتزايد البطالة الصريحة والمقنعة، واضطرارنا الى استيراد مايزيد على نصف احتياجاتنا الغذائية.

وقد وضعت المجالس القومية هذه الحقائق نصب عينها منذ وقت مبكر، اذ اهتم المجلس القومى للانتاج بانجاز العديد من الدراسات فى هذا المجال، وكان فى مقدمتها دراسات موسعة عن: التوسع الزراعى الافقى، وحصر الموارد فى مجال الزراعة، والاراضى الجديدة.

وتأتى الدراسة الحالية استكمالا لما سبقها، مع التركيز على الاثر التشريعى وبصفة خاصة: تعدد القوانين فى هذا المجال، ومن ثم تعدد جهات الولاية عليها.

- قبل ٩/١٠/١٩٨٢ - تعتبر مملوكة لهذه المحافظات او الصندوق، حسب الاحوال فى تاريخ التصرف، تطبيقا للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤.

ولقد ادى هذا التعدد طبقا لما اسفرت عنه الممارسة الفعلية الى مايلى:

× تنازع الاختصاصات بين الجهات المختلفة، وكلها جهات حكومية.
× حيرة المواطنين من افراد وشركات وجمعيات القطاع الخاص الراغبين فى دخول مجال استصلاح الاراضى، بشأن الجهة التى يتقدمون اليها بطلبات الاستصلاح.

× اختلاف اسس التعامل وقواعد التصرف فى الاراضى بين الجهات صاحبة الولاية على الاراضى.

× تكليف الراغب فى الاستصلاح بتقديم مايبثت موافقة وزارة الدفاع وهيئة الآثار وهيئة المناجم والمهاجر وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ووزارة الري وغيرها، مما يؤدى فى الاغلب الى انصرافه عن هذا المجال.

× ترتب على هذه التعقيدات انتشار وضع اليد العشوائى على اراضى الاستصلاح، واعاقة تنفيذ خطة الاستصلاح، وصعوبة تسليم الاراضى التى وافقت جهات حكومية مختصة على التصرف فيها للمواطنين.

× النص على ضرورة قيام علاقة تأجيرية بين الدولة وبين المستصلح لمدة ثلاث سنوات إلى ان تثبت جديته، يجعله غير متحمس بان يوظف امواله فى استصلاح ارض غير مملوكة له، فضلا عن معاناته التى يتوقعها من لجان المعاينة والتثمين.

× قيام الدولة ممثلة فى شركات القطاع العام لاستصلاح الاراضى ببيع الاراضى المستصلحة بالمزاد، ادى الى المغالاة فى اسعارها، بالاضافة الى ان هذا النظام ادى الى تسرب الاراضى الى القادرين على الدفع وليس الى القادرين على الاستصلاح والزراعة.

× خلو القوانين المتعددة، سائلة الذكر، من الزام وزارات الخدمات بأداء دورها فى الاراضى الجديدة، ادى الى عدم توفير الحماية والامن والامان، وخدمات الصحة والتعليم والتموين للمستصلحين، مما ادى الى

٥) الاراضى الفضاء الصالحة للبناء.

٦) الاراضى الصحراوية :

وهى الاراضى الواقعة خارج الاراضى المبينة فى البنود السابقة، والتى تقع خارج الزمام المعرف بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بانه «حد الاراضى التى تمت مساحتها مساحة تفصيلية وحصرت فى سجلات المساحة وفى سجلات المكلفات وخضعت للضريبة العقارية على الاطيان، واشترط القانون المشار اليه ان تقع بعد مسافة كيلو مترين من الحد المذكور.

٧) اراضى البحيرات:

وهى الاراضى التى تم او يتم تجفيفها لغراض الاستصلاح والاستزراع.

تعدد القوانين التى تحكم الاراضى: وبالتالي تعدد الجهات صاحبة الولاية عليها:

- الاراضى داخل حد الزمام وخارجه بمسافة كيلو مترين يسرى عليها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤، وماتبه من تعديلات ولائحة تنفيذية وتعديلاتها.

وهذه الاراضى تخضع للادارة العامة لاملاك الدولة الخاصة التابعة لهيئة الاصلاح الزراعى ويضاف اليها اراضى طرح النهر والاراضى الفضاء الصالحة للبناء.

- الاراضى بعد مسافة كيلو مترين خارج حد الزمام، ويسرى عليها القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١. وتعتبر اراضى البحيرات المجففة فى حكم هذه الاراضى، وتخضع للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، اذا كان التصرف فيها لغرض الاستصلاح والاستزراع. اما اذا كان التصرف فيها لغرض آخر، فتخضع لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وفى هذه الحالة يسرى عليها القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩، بشأن انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة.

- الاراضى التى تتولى المحافظات استصلاحها، طبقا لنص المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، بشأن الحكم المحلى، ويسرى عليها القانون المذكور، وتخضع لولاية المحافظات.

- الاراضى التى باعها المحافظات او صندوق اراضى الاستصلاح

ترك عدد كبير منهم لهذه المناطق الجديدة.

× خلو القوانين المشار إليها من تحديد واضح لمفهوم البنية الأساسية للأراضي الجديدة، أدى إلى عدم وضوح التزامات الدولة أمام المستصلحين، وقد قصرت الدولة مؤخرًا تعريف هذه البنية على: المجرى المائى العام، والطريق العام، ومحطات الكهرباء. مع أن الاتفاق على بقية المكونات يفوق قدرات المستصلحين، ولذلك بقيت الأرض على حالتها رغم حفر الترع الرئيسية.

ومن ثم يجب أن يكون هناك تحديد واضح وعلمى لتعريف الفدان المستصلح لحسم الخلاف بين جهات الاختصاص، مع مراعاة ألا يعتبر الفدان مستصلحاً إلا إذا تمت زراعته «زراعة استصلاحية» أى الزراعة الأولى، وبعدها تبدأ مراحل الزراعة الانتاجية.

التوصيات :

على ضوء هذه الدراسة ودراسات المجلس السابقة فى مجالات الاستصلاح والتوسع الزراعى، برزت مجموعة من الآراء والاتجاهات، يخلص أهمها فيما يأتى:

— أن سياسة استصلاح الأراضي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمختلف قطاعات التنمية والخدمات.

— أن أعمال الاستصلاح تشمل مجموعة متكاملة من العناصر الأساسية منها: العوامل الطبيعية، والفنية، والبشرية، والمالية والاقتصادية، وكلها مجتمعة أو منفردة تؤثر بالسلب أو الإيجاب فى نجاح استراتيجيات وسياسات وبرامج وخطط استصلاح الأراضي، سواء الصحراوية أو أراضي البحيرات، أو غيرها.

— أن هناك كثيراً من المعوقات التى تعرقل نجاح خطط استصلاح الأراضي، من بينها:

× كثرة القوانين والتشريعات وتشعبها، حتى أصبح من العسير متابعتها وسلامة تفسيرها، وعدم تلاؤم بعضها مع ما جد من تغيرات تناولت كافة جوانب الحياة فى مصر، اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً.

× تعدد الجهات صاحبة الولاية فى تنفيذ هذه القوانين، ومن ثم تتنازع الاختصاصات، واختلاف أسس التعامل.

× صعوبة الحصول على الموافقات من الجهات التى حددتها

القوانين.

× عدم استقرار أوضاع القائمين باستصلاح الأراضي فى علاقتهم بالدولة، وخاصة فيما يتصل بالتخصيص والتأجير والبيع والتسجير.

— أن موضوع استصلاح الأراضي لا ينبغي أن يقتصر على مجرد محاولة إزالة بعض المعوقات بل يستدعى طرحه للدراسات الجادة التى تحيط بكافة جوانبه، للوصول إلى تخطيط علمى وتقنى وتنفيذى متكامل وواقعى. وفى هذا الاتجاه فإن الأمر يستلزم :

× إجراء تقييم شامل لعمليات الاستصلاح التى تمت منذ عام ١٩٥٢ يتضمن تحديد ماتم زراعته فعلاً، وماوزع ولم يبلغ الانتاجية الحدية، وما استصلح وعاد بوراً مرة أخرى، مع حصر الأسباب التى أدت إلى ذلك.

— أن برامج توزيع الأراضي على الخريجين - بالنظام الحالى - لاستزراع الأراضي المستصلحة، لا تكفى لتحقيق خطط استصلاح الأراضي بالحجم المستهدف.

— أن المياه هى العنصر الأساسى الحاكم للتوسع فى أراض جديدة، وينبغي أن يعتمد الاستصلاح على الموارد المؤكدة من مياه النيل، ومياه الصرف، والمياه الجوفية.

ومن ثم فإن الأمر يقتضى تحقيق التوصيات الآتية :

× إجراء مسح دقيق وشامل للأراضي فى مصر، توضع على أساسه خريطة واضحة تشتمل على ما يأتى :

— تحديد الرقعة الزراعية المنتجة تحديداً قاطعاً، وتحديد المساحة الجغرافية للأراضي المنزوعة، حتى لا يستمر الخلط بين المساحتين، ولانتضارب البيانات عن المساحة والانتاج.

— التحديد الدقيق لمساحة الأراضي القابلة للاستصلاح، وتوزيعاتها على المناطق المختلفة، ونوعية التربة فى كل منطقة، والمحصولات المناسبة لها.

× توضيح الأولويات فى شأن الاستصلاح - بناء على هذه الخريطة - وترتيبها تبعاً لأهميتها وامكانات التنفيذ، وتكاليف الإصلاح.

× وضع الضوابط الكفيلة بالتزام المالكين الجدد للأراضي القابلة للاستصلاح أو المنتفعين بها - بضرورة القيام بعمليات الاستزراع فى مدة زمنية محددة. مع عدم استخدام الأرض فى غير الغرض الذى بيعت

من أجله. وذلك ضمانا لما يأتى:

× منع الاتجار فى الاراضى عن طريق المضاربة، او ترك الارض دون استصلاح لمدة طويلة. مما يقتضى عدم السماح لاي شخص او هيئة او شركة بشراء اراضى او وضع اليد عليها وتركها دون استصلاح. على ان توفى الدولة بالتزاماتها قبل المشتريين، وبث الطمأنينة بين مستصلحة الاراضى ضمانا لاستمرارهم، وجذبا لمزيد من الاستثمارات فى هذا المجال.

× تشجيع القطاع الخاص، وكذلك رأس المال العربى والاجنبى، على الاستثمار فى استصلاح الاراضى، بتقرير التيسيرات الكفيلة بالاقبال على هذا النوع من الاستثمار. وفى هذا الاتجاه ينبغى التركيز على غزو الصحراء عن طريق تسهيلات معينة مثل:

– حق الانتفاع طويل المدى – ما بين ٥١ الى ٩٩ سنة – قابلة للتجديد، طبقا لما يتحقق من نجاح فى الاستصلاح، وتبعا للمساحات المخصصة، مع بقاء ملكية الرقبة للدولة.

– الايجار طويل المدى الذى تزيد مدته على ٥٠ عاما، مع جواز زيادة هذه المدة لمدد او مدة اخرى لا تتجاوز فى مجموعها ٥٠ عاما اخرى.

– التملك بموافقة مجلس الوزراء بالنسبة للمشروعات المتخذة شكل الشركات المساهمة.

× تقرير بعض الميزات اللازمة لنجاح عمليات الاستصلاح، ومن ذلك على سبيل المثال:

× اعفاء مستلزمات الانتاج من الرسوم الجمركية.

× تأخير فرض الضرائب الى ما بعد الوصول الى الحدية الانتاجية. على ان تكون نسبة الضرائب عند فرضها كفيفة بالتشجيع على استمرار الاستثمارات وتدفعها فى هذا المجال.

– مع تيسير اجراءات الاقراض للاراضى المستصلحة عن طريق البنوك المعتمدة.

× القضاء على تعددية الجهات المتصرفة فى الاراضى، وعلى تعددية القوانين المنظمة لها، بحيث يكون المبدأ السائد فى المرحلة

القادمة هو:

«ارض مصر واحدة، يحكمها قانون واحد، تطبقه جهة واحدة». ويقضى ذلك :

– توحيد القوانين والتشريعات الخاصة باستصلاح الاراضى فى قانون واحد، سهل الصياغة، بحيث يفهمه المواطن الراغب فى الاستصلاح دون الحاجة الى اية تفسيرات، تصدر عن جهات مختلفة وتتسم غالبا بالتضارب.

– انشاء هيئة قومية لاملاك الدولة الخاصة، تكون لها وحدها الولاية على جميع الاراضى، وتطبيق القانون المشار اليه آنفا. وتتكون هذه الهيئة من كافة الاجهزة التى تعمل حاليا فى هذا المجال، والخاصة لوزارات مختلفة وقوانين متعددة. ومن ثم لن يترتب على هذا الانشاء أية اعباء مالية جديدة.

× اعادة تنظيم الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بحيث يقتصر اختصاصها على تنفيذ خطة الاستصلاح المعتمدة من الدولة وتفرغ لاعمال مشروعات الاستصلاح واسنادها والاشراف على تنفيذها.

× الغاء كافة الموافقات التى يكلف بها حاليا راغبو الاستصلاح كموافقة وزارة الدفاع والآثار والمناجم وغيرها، والاكتفاء بتوضيح مناطق الاستصلاح على الخريطة المعتمدة والمشار اليها فى التوصية الاولى، والتى تكون ملزمة للجميع.

× الغاء عمليات تقدير اثمان الاراضى البور او المستصلحة عن طريق لجان ودوائر اللجنة العليا الحالية، وتحديد هذه الاثمان فى صلب القانون بالنسبة لثويات الاراضى البور التى لم تنفذ بها اعمال البنية الاساسية والمستصلحة والمزروعة.

ويمكن تحديد حدود دنيا وقصى لسعر الفدان من كل نوعية وذلك تلافيا للمغالاة. فى التسعير التى تتمدها اللجان الحالية خوفا من المساطة.

× عرض كافة نوعيات اراضى الاستصلاح للبيع المباشر للراغبين فى هذا النوع من الاستثمار بهذه الاسعار المحددة، مما يؤدى تلقائيا الى القضاء على ظاهرة وضع اليد العشوائى.

— الخزانات الجوفية بالواديان الناتجة عن الامطار التي تسقط على شبه الجزيرة، والتي تتراوح ما بين ٤٠ مم و ٢٥٠ مم سنويا، ينتج عنها سيول هائلة يتسرب معظمها الى الطبقات الوديانية، مكونة خزانات جوفية سطحية.

— الخزانات الجوفية العميقة، ويصل عددها الى اربعة خزانات. الوجه القبلى : وتقدر جملة المياه التي يمكن استخدامها فى الوجه القبلى بنحو ١٠٥ مليار م^٣.

منها ٠٠٦ مليار م^٣ سنويا لمشروعات «الصرف الرأسى» يستصلح عليها حوالى ١٢٠ الف فدان، فى مناطق : غرب الفشن وسمالوط وطهطا واسنا.

وحوالى ٠٠٢٢ مليار م^٣ سنويا، يمكن استخدامها فى مشروعات الاستخدام المشترك للمياه الجوفية والسطحية.

× ونحو ٠٠٧ مليار م^٣ متاحة للاستخدام فى مشروعات استصلاح الارضى ، وتقع هذه المشروعات على حواف وادى النيل فى مناطق متفرقة.

× حسم الرأى بشأن تجفيف البحيرات، باجراء دراسات الجوى اللازمة، وذلك على النحو الموضح بتوصيات المجلس فى موضوع «سياسة انتاج وتسويق الاسماك»

السياسة السمادية

خصص المجلس ، فى دوراته السابقة ، عدة دراسات عن صناعة الاسمدة تناولت التفاصيل الخاصة بهذه الصناعة ومستقبلها فى مصر. ولأن مهمة الاسمدة الوحيدة فى خدمة الزراعة ، فقد رأى تخصيص

× وضع تحديد واضح وعملى لتعريف الفدان المستصلح، تتم المحاسبة على اساسه وما يترتب على ذلك من مثوبة وعقوبة لاجهزة تنفيذ الخطة. ويمكن الاسترشاد فى هذا التحديد بما يأتى:

— الفدان المستصلح هو الذى تمت زراعتة زراعة استصلاحية — اى الزرعة الاولى — وبعدها تبدأ مراحل الزراعة الانتاجية.

× عدم وضع حدود قصوى للملكية اراضى الاستصلاح الجديدة، بالنسبة للمواطنين من المصريين، وذلك فى نطاق الضوابط التى تكفل جدية الاستصلاح.

× ضرورة الاهتمام باختيار انواع المحاصيل التى تصلح للزراعة فى اراضى الاستصلاح، تبعا لظروف كل منطقة ونوعية مناخها وتربتها وامكانيات الرى بها.

— وفى هذا الاتجاه ينبغي الانتفاع ببحوث الهندسة الوراثية فى استنباط البذور والتقاوى التى يمكن ان تتعايش مع المياه المالحة فى تلك الاراضى ، حيث إن غسلها من الاملاح الزائدة يحتاج الى وفرة غير محققة من المياه.

× الانتفاع الى اقصى درجة ممكنة — وأمنة — بالمياه الجوفية فى استصلاح الاراضى فى المناطق التى تتوفر بها هذه المياه، وفى مقدمتها:

الصحراء الغربية: بمناطق الواحات بالوادي الجديد، وشرق العوينات ، اذ تقدر كمية المياه الجوفية المستغلة حاليا بنحو نصف مليار م^٣ سنويا ويمكن التوسع فى حدود ٢٠٥ مليار م^٣ اخرى لزراعة ١٥٠ الف فدان، و ١٠ الف فدان فى شرق العوينات.

الصحراء الشرقية : ويقدر مجموع المياه الجوفية العذبة المتاحة بها سنويا، بحوالى ١٥٠ مليون م^٣، وعلى هذا يتم التوسع فى الاستصلاح فى نطاقها، مع تكثيف الجهود لاكتشاف وازدادة كميات اخرى من المياه بالصحراء الشرقية.

شبه جزيرة سيناء: يمكن الاستصلاح الزراعى فى نطاق المياه الجوفية المتوفرة، والتي توجد فى عدة خزانات:

— الخزانات الجوفية بالساحل الشمالى لتخزين مياه الامطار الموسمية.

تقرير مستقل عن " السياسة السمادية الحالية والمستقبلية " ، تناول بالتفصيل العناصر الآتية :

- × انواع الأسمدة وتطور استخدامها في مصر .
- × المقررات السمادية وتقدير الاحتياجات على مستوى الدولة .
- × تدبير احتياجاتنا السمادية .
- × الحركة العالمية للأسمدة الكيماوية .
- × تداول وتسويق المخصبات الزراعية .
- × تقديرات الدعم في هذا المجال.

وخلص التقرير الى حسيطة من النتائج ابرزها ما يلي :

اهمية الاسمدة:

تشير الدراسات الخاصة بتغذية النبات الى ضرورة وجود عناصر الغذاء النباتى بنوعياتها المختلفة فى التربة، بحالة متوازنة وميسرة لتغذيته، لينمونوا سليما فيعطى محصولا وفيرا.

وتتاح هذه العناصر للنبات فيما يتيسر منها بالتربة، يمتصه من الهواء الجوى، وعن طريق التسميد باسمة العناصر الرئيسية والثانوية والصغرى، لذلك تهدف السياسة السمادية الى توفير احتياجات كافة الزراعات من عناصر الغذاء النباتى، وامدادها بها عن طريق التسميد من خلال التقنيات المتطورة، التى تحقق الفائدة الاقتصادية القصوى من السماد، تحت الظروف البيئية المختلفة.

انوع الاسمدة وتطور استخدامها :

تزايد استهلاك البلاد من الاسمدة بنوعياتها المختلفة زيادة هائلة للعديد من الاسباب، حيث وصل استهلاكها من الاسمدة الازوتية ١٥.٥٪ ازوت عام ١٩٨٨/٨٧ الى حوالى خمسة ملايين طن ، تعادل حوالى ٧٦٠ الف طن من الازوت. ووصل استهلاك الاسمدة الفوسفاتية فى نفس السنة الى حوالى ١,٣٣ مليون طن من السماد الفوسفاتى المحتوى على ١٥٪ ، تعادل حوالى ١٨٣ الف طن من خامس اكسيد الفوسفور. كما وصل استهلاك الاسمدة البوتاسية الى حوالى ١٦٥ الف طن من سماد سلفات البوتاسيوم، تعادل حوالى ٣١ الف من اكسيد البوتاسيوم. اما بالنسبة للاسمدة المركبة واسمة الرش الحاملة للعناصر الثانوية والصغرى ، فان الكميات التى تستهلكها البلاد منها ليست معلومة على وجه التحديد.

وتدل التقديرات المتاحة على ان انتاج البلاد من الاسمدة العضوية يبلغ نحو ٩٠ مليون متر مكعب، معظمها من السماد البلدى.

المقررات السمادية وتقدير الاحتياجات للبلاد:

يتم تقدير الاحتياجات السمادية السنوية والموسمية للبلاد بالعرف على المقررات السمادية اللازمة كما ونوعا لكل حاصلات البورة الزراعية، لمختلف التراكيب المحصولية، ومساحات المحاصيل البستانية من الفاكهة والخضر.

وتحدد تلك المقررات، ثم الاحتياجات الكلية للبلاد، بالنظر الى العديد من الاعتبارات الفنية والاقتصادية التى تشكل فى مجموعها العناصر الاساسية لتخطيط السياسة السمادية للبلاد.

اذ يعتمد على تجارب التسميد الحقلية فى مختلف انواع الاراضى واصناف الحاصلات المزروعة فى مختلف المناطق، وما يتصل بهذه التجارب من دراسات تتناول منحنى الاستجابة لعناصر الغذاء النباتى، والنتائج المحصولية ، لتحديد المعدل السمادى الاقتصادى لكل محصول بمضاهاته بأثمان الاسمدة، وكذلك الدراسات الخاصة باختبارات التربة وتحليل الانسجة النباتية.

كما يتم تقييم ملاسة نوعيات الاسمدة للحاصلات المختلفة واتفاقها مع نوعية التربة، والاثر الباقي لبعض الاسمدة، وحالة التوازن العنصرى لتغذية النبات.

تدبير الاحتياجات السمادية للبلاد:

يتم تدبير معظم احتياجات البلاد من الاسمدة الرئيسية - ماعدا البوتاسية - من الانتاج المحلى، واستكمالها عن طريق الاستيراد. ويبلغ الانتاج المحلى حاليا من الاسمدة الازوتية حوالى ٤.٣ مليون طن، محسوبا على اساس ١٥.٥٪ ازوت، ومن الاسمدة الفوسفاتية ١.٣٣ مليون طن، ١٥٪ خامس اكسيد الفوسفور.

تداول وتسويق المخصبات الزراعية :

قصرت الدولة تداول وتسويق الاسمدة والمخصبات ومحسنات التربة المدعمة على البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى، وبنوكه بالمحافظات، والجمعيات التعاونية الزراعية، كما يسرت القطاعين الخاص والعام امكان الاتجار فى الاسمدة غير المدعمة واسمة الرش والعناصر الصغرى، بشرط تسجيلها وتحديد قيمتها السمادية، مع اتخاذ عدد من الاجراءات والموافقات.

ويقوم البنك بتخزين الاسمدة لحين توزيعها على الزراع، فى مخازنه ومستودعاته وشوئنه المنتشرة بجميع انحاء البلاد. وتعتبر المندوبية وهى (فرع البنك بالقرية) الموزع لمختلف انواع الاسمدة، ويبلغ عدد هذه

المتنويات حوالى ٤٣٠٠ مندوبية.

ويقدر عدد المخازن بحوالى ٢٦٣ مخزنا، وعدد المستودعات بحوالى ٧٣ مستودعا، بالإضافة الى ٢٣٥ شونة.

ولما كانت السعات التخزينية المطلوبة - حفاظا على الاسمدة لتغطية احتياجات البلاد - تصل الى حوالى ٦٠٠ ألف متر مربع، فانهما تكفى لتخزين ٧٥٠ ألف طن متري، تعادل فى المتوسط احتياجات التخزين لمدة ٣ شهور.

ولما كان المتاح حاليا من مساحات التخزين فى المخازن والمستودعات يقدر بحوالى ٣١٢ ألف متر مربع، تكفى لتخزين ٢٩٠ ألف طن متري - لذلك فان احتياجات التخزين المستقبلية تستهدف انشاء مخازن ومستودعات تبلغ مساحتها ٢٨٨ ألف متر مربع، وتربو الاستثمارات المقدرة لتحقيق هذا الهدف على ٦٠ مليون جنيه، تزيد مع زيادة الاسعار.

دعم الاسمدة وتقديراته الحالية والمستقبلية:

تتم غالبية مبيعات البنك للزراع من الاسمدة المدعمة بالاجل بفائدة مدعمة، مع تطبيق عدد من الضوابط والمعايير الحاكمة لتلك المعاملات. ويتمتع الجمعيات التعاونية بالاسعار التعاونية التى تسمح بخصم ٥٪ من الاسعار التى يحاسب بها الافراد.

وبالنسبة لاسعار الاسمدة الموزعة على الزراع فلم تتحرك اسعار الاسمدة الرئيسية كثيرا خلال الفترة مابين ٨٣/١٩٨٤ الى ٨٦/١٩٨٧، بالرغم من الارتفاع الذى تناول اسعار استيراد السماد، وذلك راجع الى ماتقدمه الدولة من دعم للاسمدة الموزعة على الزراع فى حدود المقررات السمادية.

ويقوم صندوق الموازنة الزراعية بتحمل الاعباء المالية الناتجة من فروق الاسعار التى يتم بها استيراد الاسمدة الكيماوية واسعار الانتاج المحلى وسعر البيع المحدد، وتتخذ تكلفة المنتج المحلى اساسا للتسعير حتى لا يضار الزراع.

وبالنظر الى الزيادة الكبيرة فى استهلاك الاسمدة الرئيسية فقد تزايدت المبالغ المخصصة للدعم من ١٤ مليون جنيه سنة ١٩٧٣ الى حوالى ١٢٥ مليون جنيه مقدرة باسعار دعم ٨٨/١٩٨٩.

وموضوع دعم الاسمدة - مع خضوعه للسياسة العامة للدولة، والتى تقرها بمراعاة العديد من العوامل المتداخلة المؤثرة - يحتاج لدراسة متأنية، مع مراعاة تأثير الغاء الدعم او تخفيضه على احتمالات تقصير

٤٢٠

الزراع فى تسميد حاصلاتهم ، ومدى انعكاس ذلك على توفير احتياجات البلاد من المحاصيل الغذائية.

وفى جميع الاحوال، يجب ان يكون خفض الدعم او الغاؤه تدريجيا، وعلى مراحل، بحيث يتواءم مع التوازن الواجب بين اسعار السماد واسعار المحاصيل.

وقد يكون من الاهداف الاساسية السمادية المستقبلية محاولة تدبير الاحتياجات السمادية من الانتاج المحلى من الاسمدة الرئيسية على الاقل، والعمل على تطوير تقدير المقررات السمادية لمختلف المحاصيل بوسائل قد تكون اكثر تحديدا بالتوسع فى تشغيل معامل اختبارات التربة وتحاليل النبات، ثم تطبيق كافة السبل المؤدية الى خفض الفوائد من الاسمدة اثناء النقل والتخزين، واستخدام بعض نوعيات الاسمدة بطيئة الذوبان واسمدة العناصر الصغرى، ثم ترشيد استخدام الزراع للسماد تحت ظروف الزراعة والرعى المتبعة، وتحديد الاحتياجات السمادية على مستوى المزرعة او الحوض.

حول توقعات الاستهلاك حتى عام ٢٠٠٠:

يستلزم تقدير الزيادة المنتظرة فى استهلاك الاسمدة، حتى عام ٢٠٠٠، البت فى مسألة جوهرية تقوم على شقين:

الاول: اهمية تحديد المساحة المزروعة حاليا بالفعل، بعد ان تضاربت البيانات والاحصاءات من جهات رسمية مختلفة بالنسبة لهذا التحديد، فبعد ان استقر الاتجاه فى بعض الاحصاءات على انها تبلغ ٨.٥ مليون فدان - صدر بيان رسمى من «الهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الاراضى» يفيد بان مساحة الاراضى المزروعة تبلغ ٢١٢.١٦١.٧ فدان، طبقا لحصر ١٩٨٨. كما صدر بيان رسمى من الهيئة العامة للمساحة عن السنة نفسها يفيد ان هذه المساحة تبلغ ٨٥١.١٩٣.٧ فدان.

الثانى: لابد ان يؤخذ فى الاعتبار برامج استصلاح الاراضى والمساحات التى تستزرع منها، ومايلزمها من اسمدة كما ونوعا، والاتجاه الجبرى لزراعة المحاصيل ذات القدرة العالية الانتاج، والتوسع فى برامج الصرف وتحسين التربة.

على انه مع اهمية البت فى هذه الجزئيات الجوهرية فان تقدير هذه الزيادة سنويا بمقدار ١٠٪ يقع فى الحدود المعقولة، على ضوء الزيادة التى تمت فى السنوات الماضية.

وعلى هذا الاساس التقديرى فان توقعات الزيادة فى استهلاك عام

٨٨/٨٧، وبحق عام ٢٠٠٠ للساحيل الحقلية، تقدر بحوالى ٢ مليون طن من الاسمدة الأزوتية، و٣٦ ألف طن من السماد الفوسفاتى، و٨٠ ألف طن سماد وسلفات البوتاسيوم.

وتزيد هذه النسبة كثيرا بالنسبة الى محاصيل الخضر والفاكهة. كما ينتظر ان يزيد استهلاكنا من اسمدة العناصر الثانوية والصغرى، بالنسبة للمحاصيل الحقلية ولمحاصيل الخضر والفاكهة.

وتقدر الزيادة بالنسبة للاسمدة العضوية بحوالى ١٠٠ مليون متر مكعب. ويتميز لذلك تدبير احتياجاتنا عن طريق الاستيراد، فيما لا يحققه الانتاج المحلى. وفى حالة استكمال المشروعات الجديدة عام ١٩٩٢، سيكون فى الامكان تدبير احتياجاتنا من السماد الأزوتى والفوسفاتى من الانتاج المحلى، وتحقيق فائض للتصدير.

اما الاسمدة البوتاسية واسمدة العناصر الصغرى فيستورد معظمها، لان الصناعة المحلية مازالت حتى الآن فى بدايتها.

التوصيات :

على ضوء التقرير الذى ناقشه المجلس، وما اثر حوله من آراء واتجاهات يوصى بما يلى:

× ضرورة الالتزام بالاسس العلمية والتجريبية والاقتصادية، والاعتبارات التى تراعى فى تقدير المقرر السمادى والاحتياجات على مستوى الدولة لمختلف الحاصلات، والتوسع فى انشاء وتشغيل المعامل الاقليمية لاختبارات التربة وتحاليل النبات، والتى بدأ انشاؤها فى بعض المحافظات - للاستفادة من نتائج تحليلاتها.

مع التمييز بين الاحتياجات والمقررات اللازمة للمحاصيل المختلفة، ليس فقط حسب نوعية المحصول وانما - ايضا - حسب نوع التربة من الاراضى الجديدة او المستصلحة.

× الاهتمام بالاسمدة العضوية الطبيعية والصناعية، والعمل على التوسع فى انتاجها وارشاد الزراع الى الوسائل السليمة فى انتاجها، واستخدامها كلما امكن.

× تقليل فواقد الاسمدة الناشئة عن الذلل والتخزين، وذلك بالتوسع فى المخازن والمستودعات، والامتناع عن تخزين الاسمدة فى العراء، وضرورة استخدام نوعيات العبوات المقاومة للتلف اثناء النقل والتخزين، وتجريم المخالفات المترتبة على ذلك بما يقتضيه الامر من تشريع.

× ترشيد استخدام السماد، وتقليل فواقد الاسمدة الناشئة عن

طريق استخدام السماد تحت نظام الري بالغمر، وذلك بارشاد الزراع لطرق التسميد ومواعيده والعمل على تقدير الاحتياجات السمادية على مستوى المزرعة حسب ظروف انتاجها، باستخدام اختبارات التربة وتحاليل النبات، وفى اطار المحصول الاقتصادى الاعظم.

× اتباع الدورة الزراعية المناسبة، لما لها من اثر على استجابة المحاصيل المتتابة لبعض الاسمدة واثرها المتبقى، مما قد يساعد على تحقيق بعض الوفرة فى استخدام السماد وتحقيق الانتاج الافضل.

× التوسع فى استخدام بعض الاسمدة بطبقة النويان الممتدة الفاعلية، وصولا الى زيادة فاعلية التسميد والفائدة من السماد وتقليل الفاقد منه، ودراسة امكان استخدام الاسمدة المركبة والاسمدة التى تضاف الى مياه الري.

× تكثيف الدراسات للتعرف على مدى احتياج المحاصيل المختلفة لاسمدة العناصر الصغرى والثانوية، وتصنيف اسمدة الرش حسب محتواها من العناصر الصغرى، ومتابعة حالتها بصفة مستمرة.

× دراسة موضوع دعم الاسمدة - على مستويات رسم السياسات - دراسة متأنية، بحيث لا يتم تخفيض الاعتمادات المخصصة له الا بصورة تدريجية، تحقق التوازن بين قيمة الدعم واسعار الحاصلات. ويمكن البدء بالعدول عن دعم الاسمدة الخاصة واسمدة الرش.

× اشراك جهات البحث والتطوير بمراكز البحوث والجامعات فى تخطيط السياسة السمادية، والقيام ببرامج البحوث المرتبطة بها وتقديم الخدمات للزراع.

وفى هذا الاتجاه ينبغي اقرار سياسة علمية واقتصادية متوازنة ومتطورة، تكفل تحقيق هذه الاهداف.

× تدعيم المشروعات الجارية، وتنفيذ المشروعات الجديدة، كمشروع انتاج وتعميم سماد البيوجان، ومشروع المخصبات الحيوية، باعتبارها ذات تأثير مباشر على انتاج الاسمدة.

× تكثيف الارشاد الزراعى لتوعية الزراع بالاستخدام السليم للاسمدة المختلفة، وعلى وجه الخصوص الاسمدة الحاملة للعناصر الصغرى.

× التأكيد على ضرورة الاخذ بتوصيات المجلس فى دوراته السابقة عن «صناعة الاسمدة الكيماوية» وذلك فى حدود الخطة العامة للدولة.

يستلزم الكثير من الجهد والتنظيم.

على أنه لم يعد مفهوم الزراعة الآلية ينحصر في إحلال القوى الآلية محل القوى الحيوانية في أعمال الحرث والرى والدراس، بل أصبح يشمل عمليات أخرى مثل التسوية النهائية بالليزر، وتتميم مرقد البذرة والعزيق والضم والدراس وكبس القش بالآلات، وغير ذلك من العمليات الزراعية.

وهذا التطور السريع في مجال الميكنة الزراعية في الدول المتقدمة جعل مدى نجاح العاملين به في مصر يرتبط بمقدار ما يحصلون عليه من معرفة وخبرة في هذا المجال.

على أن ماتم انجازه في هذا الشأن بمصر يعتبر خطوة لا بأس بها، إلا أن اختيار الآلة التي تلائم ظروف الزراعة المصرية لن يتاح إلا بعد إجراء البحوث التطبيقية والتعديلات اللازمة أولاً بأول، لتلائم طبيعة العمليات الزراعية المستهدفة.

وتشير الدراسات إلى أن العمليات الزراعية - في مصر - الميكنة بنسبة عالية تعتمد أساساً على الآلات المصنوعة محلياً، كالمحاريث والفججات، وماكينات الدراس وآلات التذرية، ومضخات الري (الطلمبات) وتنتجها ورش القطاع الخاص وبعض شركات القطاع العام.

وأغلب دول العالم، وبخاصة الدول المتقدمة، تقوم بانتاج الآلات والمعدات الملائمة لظروفها الخاصة، والتي لا تناسب في كثير من الأحيان ظروفنا المحلية، مما يستلزم إجراء كثير من التعديلات عليها.

ولذلك يجب أن تعتمد الخطة المقبلة لميكنة الزراعة ميكنة كاملة - على المدى الطويل - على التصنيع المحلي للآلات الزراعية تصنيعاً يقوم على أساس علمي سليم.

ويعتبر البحث العلمي التطبيقي هو الركيزة الأولى التي يبنى عليها التقدم التكنولوجي في مجال الزراعة، ويجب أن تراعى البحوث العلمية الظروف البيئية: الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية للمناطق التي ستطبق بها لتحقيق الأهداف المرجوة منها. ويمكن الاستفادة في هذا المجال بتجارب بعض الدول المتقدمة مثل: اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وبأساليب تطوير الزراعة الآلية في بعض الدول النامية مثل: كوريا والهند وبلغاريا والبرازيل.

الخدمة الآلية في الزراعة

تتفوق الزراعة الآلية تفوقاً ظاهراً على الزراعة التقليدية من ناحيتين هما: زيادة انتاجية القدان، وتقليل تكاليف الانتاج.

ولاهمية هذا الموضوع أولاه المجلس القومي للانتاج عنايته، فقد سبق أن خصص له في دورته الخامسة دراسة عن: «الميكنة الزراعية في مصر ومستقبلها حتى عام ٢٠٠٠».

أما في الدورة الحالية؛ فقد اهتم المجلس باستكمال الموضوع وتحديثه، مركزاً بصفة خاصة على التصنيع المحلي للآلات والمعدات الزراعية.

ويخلص موجز التقرير الذي أعده المجلس فيما يأتي:

× استجابت الدولة للاتجاه الذي ينادى باستخدام أسلوب الزراعة الآلية في مصر، فأدخل عدد كبير من الجرارات دون أن تدخل معه الآلات المختلفة التي يمكن أن تؤدي عمليات زراعية للفلاح بواسطة هذه الجرارات، فبقيت محدودة الفائدة بعملية الحرث والدراس بالنوارج أو بالدراسات محدودة الكفاءة، وانصرف معظم عمل الجرارات إلى عمليات النقل.

وقد ظهرت فئة كبيرة من صغار المستثمرين الذين يمتلكون جرارات ويجرونها لتقوم للفلاحين بهذه العمليات المحدودة.

وإن نتمكن من تحقيق طموحنا إلى زيادة انتاجنا الزراعي - لا بمساعدة الفلاح بتوفير الآلات الزراعية الحديثة، والاخذ بتكنولوجيا العصر بشقيها: الآلي والبيولوجي، وهذا التحول المطلوب وبالتدريج

الزراعة المصرية والميكنة الزراعية:

اثبتت الابحاث ان الميكنة الزراعية تقوم بدور هام فى تحقيق الكفاءة الانتاجية فى مجال الزراعة، كما اصبحت اسلوبا حتميا للخدمة الزراعية، وذلك للأسباب التالية:

انتاجية وتكلفة العمالة:

ادت هجرة العمالة الزراعية الى المدن وخارج الجمهورية الى زيادة الطلب على العمالة، مما ادى الى ارتفاع اجورها بنسبة اكثر من ١٠٠٪ خصوصا فى فترة الذروة. وقد ترتب على هذا الاختلال عدم توازن معدلات الاجور مع الانتاجية، وانخفاض العائد من معظم المحاصيل الزراعية، وعدم تحقيق الكفاءة الانتاجية القصوى، وساعد على انخفاض العائد نقص العمالة فى مواسم زيادة الفاقد من الحاصلات الزراعية.

ارتفاع التكلفة البديلة للعمل الحيوانى: ويمثل عبء تعوق تحقيق الكفاءة القصوى الانتاجية فى مجال الزراعة - نشأت من قصور الانتاج الحيوانى عن الوفاء بالاحتياجات المطردة للسكان من المنتجات الحيوانية من لحوم وألبان، وارتفاع اسعارها لزيادة الطلب عليها بدرجة كبيرة. مما رفع التكلفة البديلة للعمل الحيوانى، وجعل من الافضل احلال رأس المال متمثلا فى الآلات محل الحيوان فى العمل الزراعى.

انخفاض العائد من المحاصيل الرئيسية: ابرز انخفاض هذا العائد خلال السبعينات فى معظم محاصيل الحبوب والألبان دور الميكنة الزراعية فى الانتاج الزراعى - كاحد العوامل الرئيسية - لتحقيق الكفاءة الانتاجية القصوى.

التوسع الافقى فى الرقعة الزراعية : لا يكفى التوسع الرأسى فى الانتاج الزراعى، ولا بد معه من التوسع الافقى بإضافة اراض منتجة جديدة الى نطاق الاستغلال الزراعى، وتقوم الميكنة بالدور الرئيسى - مغ غيرها من العوامل - فى هذا التوسع الافقى.

ومما سبق يمكن تحديد مميزات نشر استخدام الميكنة الزراعية فيما يأتى:

زيادة انتاج الارض، وزيادة العائد من المحاصيل الزراعية، ورفع انتاج العامل الزراعى، وخلق فرص ومجالات عمل جديدة وتكوين كواكب

فنية متخصصة، واستعادة الفاقد من الانتاج الحيوانى، ورفع كفاءة الادارة المزرعية، وزيادة الدخل من العمل الزراعى.

تأثير الميكنة الزراعية على العمالة الزراعية فى مصر: كان النقص الواضح فى العمالة الزراعية - بسبب هجرتها داخليا وخارجيا - من اهم اسباب التفكير فى تعويض نقصها بالميكنة الزراعية.

وقد نتج عن هجرة العمالة الزراعية تغييرات اجتماعية فى الريف المصرى، فالعمال العائون من الدول العربية - لا يرغبون فى العودة الى العمل الزراعى اليدوى نتيجة لرأس المال الذى قاموا بتكوينه فى المهجر، وهنا يمكن للميكنة الزراعية - فوق فوائدها السابقة - ان تتيح لهؤلاء فرصة استثمار رؤوس اموالهم فى:

— شراء الآلات والمعدات الزراعية وتأجيرها للمزارعين، وهذا مجال لصيق بمجال عملهم الاصلى وهو الزراعة.

— اقامة ورش لصيانة الآلات والمعدات الزراعية واصلاحها لتكون صالحة للعمل فى الوقت المناسب وبالكفاءة العالية.

— ايجاد فرص عمل جديدة ذات عائد مجز فى الريف المصرى فى تشغيل الآلات والمعدات الزراعية والعمل على صيانتها واصلاحها او تصنيعها فى الريف، مما يحد من الهجرة، وبخاصة الداخلية.

السياسة الحالية للميكنة الزراعية :

ان السياسة الحالية للميكنة الزراعية تقوم على اساس التكامل والترابط بين الانشطة المختلفة التى تؤدى الى توفير خدمات الميكنة الزراعية. وهذه الانشطة تشمل: البحوث والتطوير والاختبار والتصنيع المحلى والارشاد والتدريب والائتمان والاصلاح والصيانة وتوفير خدمة الميكنة الزراعية.

وتعتبر عملية اجراء البحوث على الآلات الزراعية وتطويرها احدى الركائز الاساسية لنشر استخدام الميكنة الزراعية وارتفاع الكفاءة للآلات المستخدمة.

على اختيار انواع المعدات وان كانت تتم مرة واحدة فقط الا انها عملية مستمرة لا تتوقف، كما أن هناك بعض العمليات الزراعية التى تنفرد بها بعض الاساليب الزراعية فى مصر، وفى مثل هذه الحالة تبرز

الصناعات الغذائية، فإن القطاع الصناعى يقوم ايضا بمد القطاع الزراعى باحتياجاته من معدات.

— يعتبر التصنيع المحلى لمعدات الميكنة الزراعية الخطوة الاولى للتصدير فى المدى المتوسط والمساهمة فى سد جزء من العجز فى ميزان المدفوعات.

موقف التصنيع المحلى للآلات والمعدات الزراعية:

يمكن تقسيم المصنعين المحليين الى:

أ - كبار المصنعين الاصليين وهم:

× شركة النصر لصناعة السيارات.

× شركة مساهمة البحيرة .

× شركة المحاريت والهندسة.

× شركة النصر للهندسة والعدد.

× شركات الهيئة القومية للإنتاج الحربى (٦ شركات).

ب - صغار المصنعين ويتمثلون فى بعض الورش الاهلية الصغيرة المتفرقة فى انحاء الجمهورية لإنتاج بعض المعدات الحقلية وقطع غيارها على نطاق ضيق وجودة منخفضة فى صناعتها وخاماتها.

وتنقسم فروع التصنيع المحلى الى:

— تجميع الجرارات وصناعة اجزائها وقطع غيارها.

— صناعة معدات الميكنة الزراعية وصناعة اجزائها وقطع غيارها .

— صناعة قطع غيار للمعدات المستخدمة حاليا لصيانتها وتشغيلها بكفاءة.

— اجراء الصيانة العمومية لمعدات الميكنة الزراعية بانواعها المختلفة.

تجميع وصناعة الجرارات :

تعتبر صناعة الجرارات الزراعية من الصناعات المتخصصة، وتشبه الى حد كبير صناعة السيارات.

وقد بدأت صناعة الجرارات عام ١٩٦١ بمصانع شركة النصر للسيارات بحلول بجرار زراعى قدرة ٦٢.٢٥٠ حصان، بمشاركة يوغسلافية، وكان المستهدف تصنيع ٩٠% من اجزاء الجرار ومكوناتها، بطاقة انتاجية تصل الى ٣٠٠٠ جرار سنويا، وعلى مراحل انتاجية

اهمية البحث الذى يهدف الى تعميم معدات لتوافق مثل تلك العمليات.

ويجب ان تتم المفاضلة بين الانواع المخصصة لعمليات زراعية بذاتها لاختيار انسبها للزراعة المصرية، مع اجراء التعديلات - التى تلزم- بما يجعلها اكثر كفاءة للاداء فى الظروف المحلية.

البحوث والتطوير والاختبار :

ان مصر كسائد الدول النامية تقع فيها عملية البحوث والتطوير والاختبار على عاتق الدولة، حيث لا يتوافر لدى المصنعين المحليين الامكانيات المادية والفنية للقيام بذلك، وهناك تعاون بين الجهات المعنية فى اجراء بحوث فى المجالات الآتية:

— ميكنة زراعة وحصاد وتحميل ونقل قصب السكر.

— ميكنة زراعة القطن وجمعه.

— اعداد مراقب البذرة.

— تطوير نظام لحصاد محاصيل الحبوب.

وقد قام المختصون فى مصر بتصميم وتطوير العديد من الآلات، مع عمل النماذج الاولى لها.

التصنيع المحلى:

ان التصنيع المحلى لآلات الميكنة الزراعية ومعدات فى مصر، وتطوير المستخدم فيها حاليا يمثل اهمية للأسباب التالية:

— توفير الآلات والمعدات الزراعية المناسبة لظروف مصر.

— توفير النقد الاجنبى الذى كان ينفق فى استيرادها وقطع غيارها.

— تعتبر صناعة آلات الميكنة الزراعية ومعدات احد العوامل الهامة المساعدة فى خلق قاعدة قوية لتصنيع المعدات الرأسمالية الاخرى الأكثر تعقيدا.

— التصنيع المحلى يضمن توافر قطع الغيار للمعدات وبالتالي يضمن استغلالها الاستغلال الأمثل. ويمكن تصنيع ما لا يقل عن ٨٠% من الآلات والمعدات بون استثمارات جديدة، فالامكانيات متوفرة وفائضة بالقطاع الصناعى.

— تحقيق مبدأ التنمية الذاتية بالدولة بالقدر الذى تسمح به مواردها، فكما ان القطاع الزراعى يمد القطاع الصناعى بمستلزمات انتاج

مختلفة تزداد فيها نسبة التصنيع المحلي تدريجياً.

ويعد ذلك شرعت وزارة الصناعة في انتاج بعض مكونات الجرار كتروس نقل الحركة والكباسات والاسطوانات في مصانعها بالاشتراك مع مصنع المطروقات، كما ساهمت المصانع الاهلية في تصنيع الهيكل الخارجى والاطارات والبطاريات.

ويعد ان وصلت نسبة التصنيع المحلي الى ٢٠٪ تعثر هذا المشروع مع الجانب اليوغسلافى بسبب تغير نظام السداد الى عملات حرة.

ثم تحولت شركة النصر لصناعة السيارات الى رومانيا من خلال اتفاقيات الدفع، واصبحت تجمع بالكامل جرارا قدره ٦٥ حصانا عام ١٩٧٤.

وفي عام ١٩٧٥ ادخل تجميع جرار آخر طراز فيات ٥٥ حصانا من خلال قرض ايطالى.

وفي عام ٧٨، ١٩٧٩ ادخل تجميع الجرار «ماس فيرجسون» قدرة ٦٢ حصانا من خلال قرض امريكى وقد تم تجميعه بالكامل.

وتقوم شركة النصر حاليا بالتجميع والتصنيع الجزئى للجرار اليوغسلافى ٦٢ حصانا والتجميع الكامل للجرار الرومانى ٦٥ حصانا. وقد تم التنسيق بين الجهات المنتجة للجرارات محليا وبلاشتراك مع وزارة الزراعة، وتقرر التالى:

الجرارات قدرة ٤٥ حصانا فاكتر يتم انتاجها بشركة النصر للسيارات على النحو الآتى :

— تصنيع كامل للجرارات من ٤٥ - ٦٠ حصانا.

— تجميع الجرارات ذات القدرة الاعلى.

واتفق على ان يكون مصنع ٩٠٩ الحربى مسئولاً عن انتاج المحرك الديزل وتوريده للجرارات من ٤٥ - ٦٠ حصانا.

وللخبرة الواسعة لمصنع السيارات والمصنع الحربى ٩٠٩ وصل المكون المحلى الى ٢٥٪ من تصنيع الجرارات قدرة ٤٥ - ٦٠ حصانا و٢٥٪ للجرارات الصغيرة، وطاقة المصنعين الانتاجية المتوفرة حاليا يمكن استخدامها في انتاج بعض الاجزاء باعداد محدودة، ولو انها لا تفي بانتاج الاعداد الكثيرة المطلوبة محليا للجرارات.

والدول النامية - ومنها مصر - لا تصل عادة في تصنيع الجرارات

محليا الى نسبة ١٠٠٪، وانما قد تصل نسبته الى ٨٠٪ في المستقبل.

x معدات الميكنة الزراعية :

توجد انواع كثيرة من معدات الميكنة الزراعية ذات القدرات المختلفة مما يجعل من العسير السيطرة على استيراد ما يلزمها من قطع الغيار. وقد حد ذلك من كفاءة استخدام تلك المعدات، وبما كان كبار المصنعين تصنيع الاجزاء الميكانيكية للالات والمعدات الزراعية، وبالكميات التى تفي بحاجة القطاع الزراعى، عدا ما يخص الجرارات لما لها من طبيعة خاصة في انتاجها.

صناعة قطع الغيار لمعدات الميكنة الزراعية :

تستطيع القاعدة الصناعية المحلية تصنيع قطع الغيار لما لا يقل عن ٩٠٪ من المعدات، الا ان توفير تلك الاجزاء يلزم ان يوضع له نظام لتصنيعها بناء على حصر الكميات المطلوبة، اذ ان ذلك يساعد على الاقتصاد في تكاليف الانتاج، كما يساعد في الحفاظ على مستوى الجودة.

الاصلاح والصيانة :

اذا احسن القيام بهما اشرا النتائج الآتية :

— تخفيض الاستثمارات اللازمة لشراء آلات ومعدات جديدة، وتوجيه الفائض من الاستثمارات الى مجالات التنمية الاخرى.

— طول فترة استخدام الآلات والمعدات يمكن من الحكم على ادائها وتطويرها لتوافق الظروف المحلية.

— اطالة العمر الافتراضى للالات والمعدات، مما يخفض تكاليف تشغيلها بضغط تكاليفها الثابتة.

وصعوبات الاصلاح والصيانة تعد من اكبر العوائق لانتشار الميكنة الزراعية في مصر. فحوالى ٧ - ١٠٪ من اجمالى عدد الجرارات معطلة تماما، ولا توجد بيانات دقيقة بنسبة الاعطال المؤقتة للجرارات، والتي تعتبر المصدر الرئيسى للقوى المحركة لعمليات الميكنة الزراعية - وان كان من المعتاد ان يبقى الجرار فترة تتراوح بين ٢ ، ٦ شهور في انتظار اصلاح العطل المؤقت، وتعطل الجرارات الدائم او المؤقت يعتبر خسارة على الاقتصاد القومى، لما يترتب عليه من تعويق للانتاج الزراعى.

ويعتبر اصلاح الجرارات والمعدات ذاتية الحركة المشكلة الرئيسية في

على مبدأ الربح والخسارة (العائد والتكلفة) توخيا للاستغلال الامثل للآلات والمعدات الزراعية، ولذلك فانها تشجع انشاء الشركات المتخصصة فى تقديم هذه الخدمة الآلية، وقد تم منذ عام ١٩٨٣ حتى الان قيام خمس شركات، اثنتين منها «قطاع عام»، وثلاث «قطاع خاص».

اهم المعوقات التى تواجه انتشار الميكنة الزراعية:
— التفتت الحيائى: فى اكثر من قطعة لان استخدام الميكنة فى المساحات الصغيرة غير مجد من الناحية الاقتصادية.

— نظام الري الحقل: الذى يقسم الحقل الى بتون وقنوات عرضية، مما يخفض من معدلات اداء الآلات الزراعية وكفاءتها ويزيد من استهلاك الطاقة ويبدد عنصر الوقت.

— قصور خدمة الاصلاح والصيانة: مما يؤدى الى تعطيل الآلات تعطيلًا دائمًا او مؤقتًا يطول مداه من ٣ - ٦ شهور، وبذلك ينخفض مستوى الخدمة المتاحة.

— تعداد مصادر الجرارات وكثرة انواعها ومشكلات قطع غيارها.
— قصور الارشاد المتخصص: لان انتشار الآلة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعملية الارشاد الى جدواها وكيفية استعمالها.

— قصور التدريب : اذ ان عمليات التدريب هى التى تعد المرشد الزراعى المتخصص فى مجال الميكنة الزراعية، وكذلك مستخدمى الآلات الزراعية ومشغليها، والقائمين على صيانتها واصلاحها.

— عدم وجود خطة واضحة المعالم لنقل التكنولوجيا فى هذا المجال، بما يناسب الزراعة المصرية.

عقبات التصنيع المحلى
وتتمثل هذه العقبات فى عدم توافر ما يلى:
— المعلومات اللازمة لمعرفة المصنعين بنوع وحجم الطلب على الآلات والمعدات الزراعية المختلفة.

— الخبرة الفنية والادارية اللازمة لمراحل التصنيع المختلفة، وكذلك الخبرة التسويقية اللازمة.

— التمويل بالشروط التى تمكن من التطوير والتحديث وارساء قاعدة انتاج صناعى قوية.

— المواد الخام بالنوع والجودة اللازمة.

الوقت الحاضر، اما غيرها فتعتبر آلات بسيطة واغلبها محلى تتوفر خبرة اصلاحه ولا تتوفر ورش اصلاح الجرارات والمعدات ذاتية الحركة الا فى عواصم المحافظات وعدد قليل من المراكز، ومع ذلك تواجهها صعوبة ايجاد قطع الغيار لكثرة تعدد انواعها واصنافها وندره العمالة الفنية المدربة ومعدات الورش اللازمة للاصلاح.

وتقوم سياسة الدولة حاليا على الزام الوكلاء التجاريين بتوفير قطع غيار للجرارات، والمعدات الزراعية بواقع ١٠٪ من قيمتها وضرورة وجود ورشة لكل توكيل تجارى للاصلاح والصيانة، ولكن هذه السياسة تعترضها عقبتان رئيسيتان هما:

— لا توجد ورش الاصلاح والصيانة إلا فى القاهرة او الاسكندرية، ويجد اصحاب الآلات المعطلة صعوبة فى نقلها الى هذه الورش.
— مشاكل استيراد قطع الغيار التى تعترض المستوردين.

وقد اتجهت الدولة الى تذليل هاتين العقبتين بواسطة معونة مالية وفنية من مشروع الميكنة الزراعية بتقديم قروض لانشاء ١٠ ورش كبيرة وانشاء وتطوير ٩٧ ورشة صغيرة موزعة على ٨ محافظات بتمويل قدره ٣ - ٤ ملايين جنيه مصرى.

× الارشاد والتدريب : ان احد اهداف نشر الميكنة الزراعية هو اعداد الجهاز الارشادى المتخصص فى مجال الزراعة الآلية، بالإضافة الى التنسيق بين مختلف الاجهزة التى تعمل فى مجال الارشاد، وتوسيع نطاق النشاط الارشادى والتوسع فى التدريب الفنى الجاد.

الائتمان: تعتبر السياسة الائتمانية احد العوامل الاساسية لنشر استخدام الميكنة الزراعية لان نوى الحيازات الصغيرة والمتوسطة لا يستطيعون شراء الآلات الزراعية اذا لم توفر لهم الدولة تمويل عمليات شرائها بتيسير تقديم القروض لهم.

توفير الخدمة الآلية لقطاع الزراعة:

يتم توفير هذه الخدمة عن طريق عدة مصادر اهمها:

— الجمعيات التعاونية الزراعية المتخصصة فى الميكنة الزراعية.

— الاهالى والافراد الذين يمتلكون آلات ويؤجرونها.

— شركات الميكنة الزراعية.

وتتبع الدولة حاليا سياسة جديدة لتوفير الخدمات الزراعية مبنية

— العمالة الفنية المؤهلة.

— نظم هندسة عامة تربط اجزاء قطاع الصناعات الهندسية بعضها ببعض، كالمسومات الموحدة، وغيرها.

وثمة عوامل أخرى تسهم في تعويق الاتجاه نحو التصنيع المحلى للآلات الزراعية، يتمثل أبرزها فيما يأتى:

— عدم توافر البنية الأساسية بالريف المصرى، كالطرق ووسائل الاتصال مما يؤثر على انتشار الميكنة الزراعية.

— سياسة الدولة بالنسبة للحاصلات الزراعية تدفع المزارعين في بعض الاحيان الى تفضيل المنتجات الثانوية للحاصلات الزراعية (كحطب القطن والتبن) على المنتج النهائى. مما ينعكس في النهاية على انتشار الميكنة الزراعية.

— عدم وجود سياسة استيرادية واضحة المعالم في المدى الطويل، الامر الذى ادى الى كثرة انواع الآلات والمعدات المتداولة واختلافها، وما صاحب ذلك من مشكلات استيرادية.

— تضارب سياسات الحماية الجمركية.

— بعض العادات او التقاليد، كتمسك الفلاح بحدود حيازته الضيقة المساحة، مما يؤدي الى صعوبة اجراء عمليات الميكنة للمساحات المجمعة، وخاصة في عمليات الحصاد.

التوصيات

على ضوء ماتناوله التقرير المطول، ومادار حوله من مناقشات مستفيضة، برزت مجموعة من الاتجاهات والآراء - يخلص اهمها فيما يأتى:

— ضرورة التنسيق بين الجهات المعنية في شأن تصنيع الآلات واصلاحها، اذ من الملاحظ ان الكيان الزراعى غير مندمج مع الكيان الصناعى في هذا المجال.

— اعطاء اهمية خاصة لصيانة الآلات الزراعية واصلاحها حتى يمكن استخدامها بالكفاءة المطلوبة. مع العمل على تصنيم قطع الغيار اللازمة لاصلاحها محليا.

— امكان معالجة التكلفة الكبيرة للميكنة بالسير في اجراءات التأجير التمويلي - الذى طبقته بعض الدول المتقدمة - وكذلك تنفيذ العمليات

الزراعة بالاجر.

— ضرورة الاهتمام بنظام التجميع الزراعى بتكوين جمعيات تعاونية منتجة تقوم بذلك، وايضا بتوزيع مساحات كبيرة من الصحراء على الشركات الاستثمارية لاستصلاحها.

وعلى ضوء ماسبق جميعه، يوصى بما يأتى:

فيما يختص بالتصنيع:

× ضرورة انشاء قاعدة صناعية قادرة على التصنيع المحلى للجرارات والآلات والمعدات الزراعية - حيث ان التصنيع المحلى في هذا المجال سيؤدي الى الحد من تنوع واختلاف المعدات الزراعية المتداولة - وان يتم تطويرها بحيث يتوافق المنتج الرئيسى والثانوى مع احتياجات المزارع المصرى.

× ضرورة ان يتم اختبار الجرارات والمعدات والآلات الزراعية المستوردة طبقا لمستويات قياسية تراعى ظروف الزراعة المصرية، وان يتم اصدار شهادة بذلك لهذه المعدات، والا يسمح الا باستيراد الانواع التى تطابق هذا المستوى القياسى.

× تشجيع الاشتراك في المعارض الدولية المتخصصة في مجالات الميكنة الزراعية، وذلك لتعريف صناع ومستخدمى الآلات الزراعية بأحدث التطورات في هذه الصناعة في مختلف دول العالم. مما يتيح التوصل الى احدث ماوصل اليه التقدم في هذا المجال، وكذلك تبادل الخبرات وانتقاء مايلئم ظروف الزراعة المصرية.

× ضرورة توفير ورش مرخص بها، للقيام بعمليات الصيانة وتحسين خدمات الاصلاح، بالكفاءة والسرعة المطلوبة، على ان يقوم بذلك الوكلاء التجاريون للمعدات الزراعية.

فيما يختص باعداد الكوادر الفنية اللازمة:

× الارتقاء بمستوى التدريب في مجال الميكنة الزراعية للنهوض بمستوى الخدمة والاداء عن طريق اعداد الكوادر الفنية من مرشدين زراعيين متخصصين وعمال مدربين على استخدام وتشغيل هذه المعدات، وكذا القائمين على عمليات اصلاحها وصيانتها.

× ان النهوض بتطوير اقسام الهندسة الزراعية - بكليات الزراعة بالجامعات المختلفة وبكليات الهندسة - من اهم العوامل الاساسية التى

— تطوير اساليب توصيل مياه الري عن طريق استخدام قنوات الري المبطنة أو استخدام المواسير.

× أهمية البحث بصفة مستمرة عن مصادر بديلة ومتجددة للطاقة لاستخدامها في قطاع الزراعة، مثل: طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة المائية، تكنولوجيا البيوجاز.

× اعطاء اولوية لتوفير البنية الاساسية في الريف المصرى والمجتمعات الجديدة من طرق ووسائل اتصال ومصادر القوى الكهربائية ومياه الري، والتي تساعد وتسهل عمليات نشر استخدام الميكنة الزراعية.

× التأكيد على الاخذ بما سبق ان اوصى به المجلس في دورته الخامسة فيما لم يدخل دائرة التنفيذ، وذلك في تقريره بشأن: «الميكنة الزراعية في مصر ومستقبلها حتى عام ٢٠٠٠»..

السياسة المائية

حتى سنة ٢٠١٠

أولى المجلس السياسة المائية اهتماما مبكرا ، فعند دورته الاولى انتهى الى تقرير عن الموارد المائية الحاضرة والمستقبلية وأوجه استغلالها، وتبعه في الدورة الثالثة بتقرير عن مياه الري ومستقبلها على المدى الطويل ، ثم في الدورة الرابعة عن " استخدام مياه الصرف في أغراض الري " وفي الدورة التاسعة ناقش تقريراً عن « سياسة تقييم نظم الري » ، وفي الدورة العاشرة ناقش تقريراً آخر عن « إعادة استخدام المياه للري » وأخيراً وفي دورته الحادية عشرة أصدر تقريراً

يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند اعداد سياسة متكاملة لتوفير الكوادر الفنية المتخصصة العاملة في مجال الميكنة الزراعية.

فيما يختص بالتشجيع والحوافز:

× إعادة النظر في السياسة السعريّة للمحاصيل والمنتجات الزراعية المختلفة، والتي تزيد من اهتمام المزارع بالمنتج الاساسى وليس المنتج الثانوى.

× الاتجاه الى تطبيق مبدأ الربح والخسارة لتشغيل وإدارة الآلات الزراعية، عن طريق تشجيع تأسيس شركات الميكنة الزراعية لتقديم هذه الخدمات، الأمر الذى يساعد على الاستخدام الأمثل للآلات والمعدات الزراعية، وزيادة إنتاجيتها.

× تقديم الجوائز التشجيعية لمصممي ومصنعي الآلات الزراعية، الذين يقومون بأعمال متميزة في هذا المجال.

توصيات عن سياسات عامة:

× مواكبة الانظمة البحثية للميكنة الزراعية للتقدم التكنولوجى في مختلف مجالات الزراعة، مثل استخدام الزراعة المحمية بهدف زيادة الانتاج، وخاصة في الاراضى المستصلحة.

× ضرورة العمل على مواجهة مشكلة التفتت الحيازى، وهذا يستلزم: — العمل على التجميع الزراعى للمحاصيل الحقلية، وذلك بزراعة المحصول الواحد فى احواض متلاصقة ، بحيث يمكن اداء العمليات الزراعية المختلفة آليا فى الوقت نفسه للمحصول الواحد.

— تطوير نظام الري والصرف الحقلى، عن طريق الاهتمام بالتسوية الدقيقة للأراضى الزراعية، باستخدام التكنولوجيا الحديثة مثل اشعة الليزر.

— تحديث نظم الري المستخدمة حالياً، باستخدام الطرق الحديثة، كالري بالخطوط الطويلة والري بالرش والتنقيط.

— الاهتمام بتحسين اساليب الري التى تؤدى الى ترشيد استخدام المياه وإيجاد بدائل جديدة لمياه الري، مثل التدرج فى إعادة استخدام مياه الصرف الحقلى، ودراسة امكانيات التوسع فى استخدام مياه الصرف الصحى والمياه ذات الملوحة المرتفعة نسبياً، خاصة فى مناطق استصلاح الاراضى.

عن " استخدام المياه الجوفية في الري " .

الا أنه نظرا للاهمية المتزايدة للسياسة المائية على ضوء التغيرات المصاحبة ، فقد ناقش في الدورة الحالية تقريرا مستفيضا عن «السياسة المائية حتى سنة ٢٠١٠» .

وفيما يلي موجز لما شمله من عناصر رئيسية :
لقد كانت اتفاقية مياه النيل المعقودة بين مصر والسودان سنة ١٩٥٩ والتي حددت نصيب مصر من مياه النيل بمقدار ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا عند اسوان ، وكذلك نظام تشغيل السد العالي بعد انشائه من اسس السياسات المائية التي وضعت بعد ذلك . ففي سنة ١٩٧٥ وضعت سياسة مائية على اساس ان الموارد المتاحة وقتئذ كانت :

٥٥,٥ مليار م ^٣	حصة مصر من مياه النيل .
١٢,١٦٨ مليار م ^٣	من اعادة استخدام مياه الصرف .
٥٠٠ مليار م ^٣	من المياه الجوفية بالدلتا .
<hr/>	
٦٨,١٦٨ مليار م ^٣	المجموع
<hr/>	

وقد ردت الاحتياجات المائية في ذلك الوقت وفق التركيب المحصولي الذي كان سائدا في عام ١٩٧٤ .

ومع افتراض انه يمكن توفير نحو عشرة مليارات من الامتار المكعبة سنويا ، عن طريق ترشيد استخدام مياه الري - فان تقدير امكانات التوسع الزراعي تصل الى حوالي ٢,٥ مليون فدان ، يضاف اليها ٠,٣ مليون فدان في الوادي الجديد على المياه الجوفية .

وقد شاب هذه الخطة التفاؤل الشديد في مقدار الوفرة الممكن تدبيره من ترشيد استخدام مياه الري وكذلك في مقدار ما يتاح اعادة استخدامه من مياه الصرف . ولذلك تم في سنة ١٩٨٢ اعادة النظر في هذه السياسة ، بحيث تكون النظرة الى الموارد المائية اكثر واقعية فأعيدت الحسابات وانتهى الرأي الى تقدير المساحة التي يمكن التوسع فيها في الدلتا ووادي النيل حتى سنة ٢٠٠٠ وهي ١,٥٨٠,٠٠٠ فدان فقط .

ولكن طرأت في السنوات الأخيرة عدة متغيرات أهمها:
- انخفاض ايراد النيل عن المتوسط في السنوات السابقة .
- توقف العمل في مشروع قناة جونجلي منذ شهر نوفمبر سنة ١٩٨٣ حتى الآن بسبب الاحوال الامنية في جنوب السودان ، وكان من المقرر ان تنتفع به مصر في عام ١٩٨٥ بزيادة حصتها من مياه النيل نحو ٢ مليار م^٣ سنويا عند اسوان .

- ما قرره الحكومة المصرية اخيرا من وجوب استصلاح ١٥٠ ألف فدان سنويا وهي مساحة تحتاج نحو مليار م^٣ سنويا .

× ومن أجل هذه الاسباب فانه يتعين اعادة النظر في السياسة المائية ، فنبداً بحصر الموارد المائية وما ينتظر ان يضاف اليها او ينقص منها خلال السنوات القادمة حتى سنة ٢٠١٠ ، ومواردنا المائية هي :

- × مياه النيل .
- × المياه الجوفية .
- × اعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي .
- × الامطار .
- × اعذاب (تحلية) مياه البحر .
- × وقد تناول التقرير بأفاضة بيانا بهذه المصادر بدءا بمياه النيل ، موضعا تفاصيل المشروعات الخاصة بها ، وخطوات التنفيذ التي تمت بشأنها وذلك بالنسبة لمشروعات اعالي النيل - مشروع مستنقعات مشار - المشروع الشمالي لبحر الغزال - المشروع الجنوبي لبحر الغزال - وكذلك التخزين في البحيرات الاستوائية - وتعرض لأثر الجفاف الافريقي على ايراد النيل ،
- ثم تناول التقرير موضوع المياه الجوفية - في الدلتا والوجه القبلي ، والخطة العاجلة لاستغلالها - وكذلك في شبه جزيرة سيناء .
- كما فصل ما يدور حول اعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي والمشروعات الخاصة بها .

وعن مياه الامطار اشار التقرير الى ان مصر تكاد تكون عديمة الامطار فيما عدا الساحل الشمالي فإن الامطار تسقط عليه بمعدل سنوي يتراوح بين ٥٠ مم في بعض المناطق ، ٢٥٠ مم في مناطق اخرى

عندما تكون محتويات الخزان فى آخر يوليو ٦٠ - ٦٥ مليارا
يخفض السحب بنسبة ١٠٪ .
وعندما تكون محتويات الخزان فى آخر يوليو ٥٠ ملياراً فأقل
يخفض السحب بنسبة ٢٠٪ .
ولو طبق ذلك لوجدنا فى نهاية الخطة الخمسية الثانية ان الموارد
المائية :

٥٢ مليار م٣	من النيل .
٦,٥ مليار م٣	من الصرف الزراعى .
٠,٥ مليار م٣	من الصرف الصحى .
٤,٠ مليار م٣	من المياه الجوفية .

٦٣,٠ مليار م٣ المجموع

٤٨	يقابلها مطالب مائية :
٣ مليار م٣	للزراعة فى الاراضى القديمة (بعد التطوير فى مساحة نصف مليون فدان) .
٣,٥	٣ مليار م٣ مياه الشرب .
٢,٠	للمصانع .
٠,٣	الفاقد فى محطات توليد الكهرباء .
٢,٥	للملاحة .
٤,٠	لرى ٦٠٠ الف فدان اراضى مستصلحة .

٦٠,٣ المجموع

وعلى هذا تكون الموارد المائية فى سنة ٢٠٠٠ كالاتى :
٥٥,٥ مليار م٣ حصة مصر من مياه النيل طبقا لاتفاقية ١٩٥٩ .
٢,٠ مليار م٣ حصة مصر من مشروع قناة جونجلى مرحلة أولى .
٦,٥ مليار م٣ مياه الصرف الزراعى .
١,٠ مليار م٣ مياه الصرف الصحى .
٤,٠ مليار م٣ حصة مياه جوفية .

٦٩,٠ المجموع

يقابلها مطالب مائية :
٥٢ مليار م٣ للاراضى القديمة والمستصلحة حتى ١٩٩٢/٩١ .
٤,٥ مليار م٣ مياه الشرب .

فعلى الساحل الشمالى الغربى تسقط امطار تتراوح بين ٥٠ مم ،
و ١٥٠ مم ، وتزرع عليها مساحات من الشعير تصل فى السنين الجيدة
الى نحو مائة الف فدان .

اما فى الساحل الشمالى الشرقى فان الامطار تتزايد كلما اتجهنا
شرقا ، فمعدلها عند العريش ١٥٠ مم بينما تصل عند رفح الى نحو
٢٥٠ مم ، وتبلغ المساحة المزروعة على الامطار فى هذه المنطقة نحو
٥٠٠٠ فدان معظمها اشجار زيتون واشجار لوز ، وتساعد المياه الجوفية
مياه الامطار فى زراعة اكثر من عشرة آلاف فدان اخرى من المحاصيل
والخضروات والبساتين .

واخيرا تناول التقرير المورد المائى الاخير وهو ، إعذاب مياه البحر
وانتهى الى انه لا تزال تكاليف اعذاب مياه البحر لجعلها صالحة للرى أو
الشرب عالية جدا اذا قورنت بمصادر الرى الاخرى ، ولذلك فانه لا يلجا
اليها فى مصر الا فى الامكنة التى يتعذر فيها وجود أى مصدر آخر من
مصادر الرى سالفة الذكر ، وتستغل بكميات قليلة تكفى للشرب فقط فى
جهات نائية على ساحل البحر الاحمر أو البحر الابيض ولا ينتظر
التوسع فى ذلك قريبا .

وتشمل المطالب المائية فى مصر :

- مياه الرى وغسيل التربة .
- مياه اضافية لتوليد الكهرباء والملاحة .
- مياه الشرب والأغراض المنزلية .
- مياه لاحتياجات المصانع .
- مياه لتبريد المحطات الحرارية لتوليد الكهرباء .

وعلى ضوء التقديرات المتاحة لهذه المطالب ، فان السياسة المائية
للسنوات القادمة حتى سنة ٢٠١٠ ينبغي ان تبنى على ثلاثة أسس :
- الاستعانة بأكبر قدر ممكن من المياه الجوفية ومياه الصرف
الزراعى ومياه الصرف الصحى ليعاد استخدامها للرى .
- ترشيد استخدام المياه فى جميع المجالات والاستمرار فيما
اتخذته وزارة الرى هذا العام من اجراءات لانقاص التصريفات المسحوبة
من اسوان .

- ان يراعى فى السنوات القادمة عند توالى سنوات شحيحة
الايراد تطبيق قاعدة المقياس النزولى الواردة بالجزء العاشر من كتاب
حوض النيل فى الدراسة الخاصة بموازنات السد العالى فى السنين
شديدة الانخفاض والتى تقضى بانه :

والاتجاهات أهمها مايتى :

× تحديد طرق الري والمقننات والاستخدامات المائية ، وضروية التنسيق بين وزارتى الزراعة والرى فى هذا الشأن .

× دراسة كيفية الاقلال من فاقد مياه الصرف (١٥ مليار م٣) والسدة الشتوية (٣ مليارات م٣) لضبط احتياجات مصر من المياه .

× ضرورة اصلاح بوابات الترع والخزانات ، وكذلك ضرورة اعادة بناء بعض السدود واصلاح شبكات المياه .

× دراسة احلال زراعة البتجر محل بعض زراعات قصب السكر لما يودى اليه هذا الاستبدال من وفر ملحوظ فى استخدام مياه الري .

× ضرورة دراسة اساليب منع تلوث مياه الصرف ، والتعريف بالخطورة المترتبة على استخدامها فى الري ، والنظر فى تحميل المتسبب فى التلوث تكاليف اصلاح ما افسده .

التوصيات

على ضوء ما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات وما أظهرته من آراء واتجاهات يوصى بالآتى :

فى شأن تعويض ماصرف من مخزون بحيرة السد العالى خلال سنوات الجفاف :

استراتيجية السحب من خزان السد العالى :

× ان يقتصر السحب من الخزان خلف اسوان هذا العام على ٥٢ مليار م٣ - وذلك على الرغم من الزيادة المحققة فى ايراد النيل عن الاعوام التسعة السابقة .

واذا جاءت بعد ذلك سنوات يقل فيها ايراد النيل عن المتوسط ، ونقص المخزون ، فى آخر يولية من أى عام ، عن ٦٠ مليار م٣ - فلا بد من اتباع المقياس النزولى . ومن ثم لا نعود الى سحب حصتنا الكاملة ، وهى ٥٥,٥ مليار م٣ ، الا اذا زادت محتويات الخزان فى آخر يوليه عن ٦٠ مليار م٣ .

× استمرار وزارة الاشغال والموارد المائية فى تنفيذ الاجراءات التى اتخذتها هذا العام لتوفير المياه ، والتى استجابت فيها لبعض توصيات المجلس فى العام الماضى ، وأهمها :

- اطالة مدة السدة الشتوية وانقاص تصرفات خلف اسوان اثناعا .

٢,٤ مليار م٣ لمياه التصنيع .

٠,٥ مليار م٣ فاقد مياه تبريد المحطات الحرارية .

٢,٠ مليار م٣ للملاحة .

٧,٠ مليار م٣ لرى مليون فدان جديدة .

٦٨,٤ المجموع

وفى سنة ٢٠١٠ ينتظر ان تزيد الموارد النيلية عن مقدارها فى سنة ٢٠٠٠ بنحو ١,٥ - ٢,٠ مليار م٣ نتيجة تنفيذ احد مشروعات اعالى النيل كالمرحلة الثانية من جونجلى أو مشروع مشار، فتكون الموارد المائية كالاتى :

٥٥,٥ مليار م٣ حصة مصر من مياه النيل .

٣,٥ مليار م٣ من مشروعات اعالى النيل .

٦,٥ مليار م٣ من مياه الصرف الزراعى .

١,٥ مليار م٣ من مياه الصرف الصحى .

٤,٠ مليار م٣ من المياه الجوفية .

٧١,٠ المجموع

وتكون المطالب المائية فى تلك السنة :

٥٨,٥ مليار م٣ لرى الاراضى القديمة والمستصلحة حتى سنة ٢٠٠٠

٥,٦ مليار م٣ لمياه الشرب .

٢,٠ مليار م٣ لمياه المصانع .

٠,٦ مليار م٣ المياه الضائعة فى تبريد المحطات الحرارية .

٣,٠ مليار م٣ لرى نصف مليون فدان مستصلحة بعد سنة ٢٠٠٠ .

٧٠,٧ المجموع

واثناء مناقشة التقرير فى المجلس ظهرت مجمعة من الآراء

- تحديد مساحة الارز هذا العام بنحو ٩٢٠ ألف فدان ومراجعة هذه المساحة سنويا طبقا للايراد المائى المتوفر .

- انقاص تصرفات اسوان بنسبة تتراوح بين ٥ - ١٠٪ عن السنوات الماضية فى فترات اقل الاحتياجات .

- جعل مناوبات الارز ٤ ايام عمالة و٦ ايام بطالة .

× التأكيد على ضرورة العمل بالتوصيات السابقة الآتية :

- جعل المناوبات الصيفية فى غير مناطق الارز ١٢ يوما بطالة وستة ايام عمالة بدلا من خمسة ايام عمالة وعشرة ايام بطالة .

- سرعة انجاز الدراسات الخاصة بمشروعات الاستفادة بالمياه التى تهدر فى البحر (اثناء السدة الشتوية وفى فترات زيادة المنصرف من اسوان عن الاحتياجات المائية) وتنفيذ ما يثبت جدواه الاقتصادية من هذه المشروعات .

- قيام الارشاد الزراعى بدعوة الفلاحين الى ضرورة العودة الى الرى الليلى ما امكن ، اذ أن نظام الرى فى مصر مبنى على العمالة ٢٤ ساعة فى اليوم ، والى ان تتم الاستجابة لهذا ينبغى ان تخفض وزارة الرى مناسيب ترع التوزيع اثناء الليل بنحو ٢٠ الى ٣٠ سم ، بالإضافة الى اغلاق مصبات الترع والمساقى على المصارف اغلاقا تاما .

- المواءمة بين مواعيد العمليات الزراعية ومواعيد اطلاق المياه لها من اسوان حتى لا تهدر مياه تصرف فى غير وقت الحاجة اليها ، او تقصر كميات المياه المتاحة عن الوفاء باحتياجات الزراعة .

- عدم التصريح بمزارع سمكية تستخدم المياه العذبة .

فى شأن ترشيد استخدام المياه:

× متابعة تنفيذ المشروع القومى لتطوير الرى فى الاراضى القديمة واعداد الكوادر اللازمة لتنفيذه وتدريبها وتشجيعها على الاستمرار فى العمل ، وارشاد الزراع للمشاركة فى ادارة المشروع وتوزيع المياه على الحقول ، مع متابعة تقييم الفوائد التى تعود على الفلاح بزيادة الانتاج وعلى النولة بتوفير نسبة لا يستهان بها من مياه الرى .

مع دراسة امكان تحميل الزراع جزءا من تكاليف المشروع مقسما على آجال طويلة ، أسوة بما اتبع بالنسبة للصرف المغطى بضوابط .

× وضع خطة عاجلة لتسوية اراضى الحياض المحولة الى الرى

المستديم بعد السد العالى ، وجعل الأولوية فى ذلك لاراضى القصب ، فان تسوية هذه الاراضى تسوية دقيقة بالليزر توفر كمية كبيرة من مياه الرى كما تزيد انتاجها .

× مداومة مقاومة الحشائش المائية فى مجرى النيل وجميع المجارى المائية لتقليل الفوائد الناتجة عن وجود هذه الحشائش ، ووضع خطة تنفيذية ملزمة لتحقيق ذلك .

× ضرورة ترشيد استخدام مياه الشرب بتجديد شبكات المياه القديمة التى يصل الفاقد فى بعضها الى ٥٠٪ ، بالإضافة الى تركيب عدادات لجميع المساكن لترشيد الاستهلاك المنزلى .

× تنمية الوعى المائى تريبا واعلاميا بابرار قيمة المياه وأهميتها وضرورة الحفاظ على كل قطرة منها .

× عند انشاء المصانع الجديدة يجب مراعاة اختيار التكنولوجيا الحديثة التى توفر من استهلاك المياه ، كما ينبغى وجود الاجهزة اللازمة فى كل مصنع لمعالجة المياه الخارجة من المصنع لتصبح صالحة لاعادة الاستخدام للرى ولا تلوث المجارى المائية التى تصب فيها .

فى شأن تنمية الموارد المائية :

× المحافظة على مياه النيل من التلوث حتى لا تصبح فى النهاية غير صالحة ، بل وضارة بالتربة وبالصحة العامة للانسان والحيوان . وذلك بالتشدد فى تنفيذ قانون حماية النيل والمجارى المائية من التلوث ومضاعفة العقوبات الواردة به على المخالفين ، وان تمتد هذه العقوبات الى المسئولين بالمصالح الحكومية وشركات القطاع العام المخالفة .

× اعطاء أولوية لتنفيذ معالجة مياه الصرف الصحى حتى يمكن الانتفاع بها فى رى اراضى التوسع ، وحتى تبعد مصادر التلوث عن مجارى الصرف والرى التى تصب فيها هذه المياه .

× سرعة انشاء محطات الطلمبات اللازمة لرفع مياه الصرف الزراعى المقرر اعادة استخدامها للرى حتى يمكن الانتفاع بها فى اقرب وقت .

× الاستزادة من استخدام المياه الجوفية فى المناطق التى تتوفر بها ، وذلك بالاسراع فى تشغيلها جميعا أطول مدة ممكنة ، وتشجيع الاهالى على دق الآبار بتسهيل منحهم التراخيص اللازمة ومنحهم

قروضا ميسرة لهذا الغرض .

× استكمال المرحلة الاولى من مشروع قناة جونجلي بالتعاون بين مصر والسودان عند استقرار الأوضاع بمنطقة المشروع .

× العمل على ارساء قواعد ملائمة للتعاون المشترك بين دول حوض

النيل ، مع الاحتفاظ لمصر والسودان بحقوقهما المكتسبة .

× الاتفاقية الرابعة مع البنك الدولي فى يوليو ١٩٧٧ .

× المشروع المشترك مع هولندا فى ١٩٧٨ .

× الاتفاقية الخامسة مع البنك الدولي فى مارس ١٩٨٦ .

× اتفاقية السوق الاوربية المشتركة وقد بدأ السحب من القروض فى

عام ١٩٨٧ .

× المشروع الكندى لتحسين التربة والرى والصرف بالدهلية فى

ابريل ١٩٨٦ .

- تقييم لهذه المشروعات .

- تقييم خاص لمشروع الفرعونية بمحاظة المنوفية باعتباره مشروعا

رائدا .

وقد انتهى التقرير المطول الى افضلية الصرف الحقلى المغطى على الصرف الحقلى المكشوف . وقد اكدت هذه الحقيقة النتائج الباهرة التى تحققت بتنفيذ شبكات الصرف المغطى فى مساحة ٢٨٥٠٠ فدان بمنطقة الفرعونية بمحاظة المنوفية فى المدة من ١٩٤٢ الى ١٩٤٥ . ومن ثم تبنت الدولة سياسة انشاء شبكات الصرف الحقلى المغطى فى جميع الاراضى التى تحتاج الى الصرف ، بسبب ارتفاع مستوى الماء الارضى فيها وزيادة ملوحة التربة وتدهور الانتاج ، واصدرت فى عام ١٩٤٩ القانون رقم (٣٥) بشأن المصارف الحقلية ، والذى قضى بأن تتولى الدولة تنفيذ مشروعات الصرف الحقلى ، على ان تحصل التكاليف الفعلية فقط من المنتفعين ، على مدى عشرين عاما .

وسارت مشروعات الصرف المغطى منذ ذلك الحين سيرا وتيدا بسبب قلة الاعتمادات التى كانت تخصصها الدولة ، اذ بلغت جملة المساحات التى نفذت فيها هذه المشروعات ، حتى عام ١٩٧٠ ، نصف مليون فدان فقط .

وفى اوائل ١٩٧٠ بدأت مرحلة جديدة باتفاق الحكومة مع البنك الدولى على تمويل مشروعات الصرف ، فعمدت بين الحكومة والبنك خمس اتفاقيات خاصة بتمويل هذه المشروعات ، فى الفترة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٨٧ . وبلغت جملة قروض البنك الدولى وهيئة التنمية الدولية فى هذه الاتفاقيات ٢٤٦ مليون دولار أمريكى . ومن البنك الالمانى ١٠٠ مليون مارك المانى ، وبلغت مساحة الاراضى التى تغطيها هذه المشروعات

سياسة تطوير

مشروعات الصرف المغطى

عنى المجلس بدراسة موضوع «صرف الاراضى الزراعية» فى دورته الرابعة ، ثم اتبع ذلك فى دورته السابقة بتقرير مفصل عن «الصرف المغطى ومستقبله حتى عام ٢٠٠٠» ..

ونظرا لأهمية متابعة هذا الموضوع اعد تقرير مطول عرض على المجلس فى هذه الدورة .

ويتناول هذا التقرير النقاط الآتية:

- الجانب التاريخى للصرف الحقلى للاراضى الزراعية .

- صدور قانون المصارف الحقلية رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٩ .

- خطة تنفيذ الصرف المغطى .

- الاتفاقيات الخاصة بالصرف المغطى :

× الاتفاقية الاولى مع البنك الدولى فى ١٧/٤/١٩٧٠ .

× الاتفاقية الثانية مع البنك الدولى فى ٨/٦/١٩٧٣ .

× الاتفاقية الثالثة مع البنك الدولى فى يونيه ١٩٧٦ .

٢,٦٣٠,٠٠٠ فدان، وتشمل إقامة محطات طلبات صرف جديدة، وتجديد محطات أخرى قديمة وإضافة وحدات لها، وتوصيل شبكات الكهرباء، وتوسيع وتعميق المصارف الفرعية والمصارف الرئيسية وأنشاء شبكات الصرف المغطى، وتنشئ القروض المكون الاجنبى للاموال اللازمة لهذه المشروعات فقط، (مرفق رقم ١) وقد ساعدت الحكومة الهولندية بالخبرة والمال فى عمل دراسات ومشروعات رائدة للحصول على افضل النتائج من الصرف.

كما تم الاتفاق مع الحكومة الكندية فى ابريل ١٩٨٦ على ان تقدم للحكومة المصرية منحة قدرها ٤٨ مليون دولار كندى، لتحسين الري والصرف فى مساحة ٧٠ الف فدان بمحافظة الدقهلية، خصص منها ٣٢.٥ مليون دولار كندى للصرف المغطى فى مساحة ٥٥ الف فدان. وتبلغ جملة المساحات التى نفذ فيها الصرف المغطى حتى الآن ٣,٣ مليون فدان.

وقد أجرى عدد من الدراسات لتقييم نتائج مشروعات الصرف المغطى، اسفرت عن مجموعة من النتائج، يأتى فى مقدمتها:

- أن الصرف المغطى يزيد انتاجية الفدان من المحاصيل بنسب تختلف باختلاف المحاصيل واختلاف التربة، وأن هذه الزيادة لا تقل عن ١٢٪، وترتفع احيانا الى ١٠٠٪، ويترتب على هذا زيادة دخل الفلاح وزيادة الدخل القومى.

- أن الصرف المغطى يغسل التربة من الأملاح الزائدة. وقد بلغت كمية الأملاح المسفولة من الفدان الواحد فى بعض المناطق ٢ - ٣ أطنان فى السنة.

- يضمن الصرف المغطى انخفاض مستوى الماء الأرضى الى عمق ٨٠ سم على الأقل من سطح الأرض. إذ أن المصارف المغطاة توضع عادة على عمق ١.٢٥ م من سطح الأرض عند مبدئها، وبانحدار ١٠ - ٢٠ سم كل ١٠٠ متر، ويقطر ١٠ سم ويتباعد ٣٠ - ٦٠ متر حسب نوع التربة.

- يساعد الصرف المغطى على توفير مياه الري بنسبة نحو ١٠٪، بسبب عدم اطلاق مياه الري الزائدة فى المصارف المكشوفة.

٤٣٤

- يمنع الصرف المغطى تدهور التربة مستقبلا.

- يساعد الصرف المغطى على مقاومة مرض البلهارسيا.

ودلت الدراسات الاقتصادية على أن معدل العائد الداخلى للاموال المستثمرة فى مشروعات الصرف المغطى لا يقل عن ٢٥٪.

على انه بالنسبة للنتائج التى لم تتحقق فى قليل من المساحات الشاسعة والتى نفذت فيها مشروعات الصرف المغطى، فإن ذلك قد يكون مرجعه زيادة ملوحة التربة مع قلة مياه الغسل المستعملة مع مياه الري، أو الى قلوية التربة الى تحتاج الى المعالجة بالحرث العميق وإضافة الجبس، أو الى اخطاء فى تنفيذ شبكات الصرف المغطى، أو الى الاهمال فى صيانتها.

من اجل ذلك كانت دراسة خواص التربة، والدقة فى تنفيذ شبكات الصرف، ومداومة صيانتها، من اهم العوامل الاساسية لنجاح هذه المشروعات التى مازالت البلاد مفتخرة الى تنفيذها فى اكثر من ٢ مليون فدان اخرى.

وينبغى ان تكون لهذه المشروعات الاولوية بين مشروعات الدولة، حفاظا على التربة من التدهور، وارتفاعا بانتاجية الفدان من المحاصيل المختلفة، ولزيادة دخل الفلاح، وبالتالي مستوى الدخل القومى.

التوصيات

على ضوء التقرير الذى عرض على المجلس ومادار حوله من مناقشات، يوصى بالآتى:

× ضرورة تدبير الاستثمارات المحلية اللازمة لمشروعات الصرف المغطى، حتى يمكن انجازها فى باقى الاراضى المحتاجة اليها، حيث ان من اهم اسباب تأخير تنفيذها قلة الاعتمادات المحلية رغم توفر المكون الاجنبى.

× وضع برنامج زمنى طبقا لاولويات احتياج الاراضى للصرف، بحيث تتم مشروعات الصرف خلال عشر سنوات على الاكثر، مع ضرورة التنسيق بين الهيئة العامة للصرف وهيئة تحسين الاراضى فى برامج عمل كل منهما.

مقدار القرض		
(بالمليون دولار)	٢٦	٣٦
التكاليف الكلية للمشروع	١٩٨.٩	١١٩.٦
المساحة المنتفعة بالمشروع بالفدان	٩٥٠.٠٠٠	٣٠٠.٠٠٠
مساحة الصرف الحقل	٩٥٠.٠٠٠	٣٠٠.٠٠٠
المغطى بالفدان	١١	٥
محطات الصرف	—	٢٢.٤٠٠
اصلاح اراض بالفدان	٩٠٠ الف	١.٢ + مليون
مقاومة البلهارسيا	٩٠٠ الف	١.٢ + مليون
الاتفاقية	الاتفاقية	الاتفاقية
الثالثة	الرابعة	الخامسة
(دلتا ٢)	(مصر العليا ٢)	(صرف عام)
٧٧/٧/١٥	٧٦/٦/١١	يونيو ٨٦
٦٦	٥٠	٦٨
٢٠٧.٠	٢٢١.٤	٠٠٠
٤٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠	٤٦٥.٠٠٠
٣٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠	٤٦٥.٠٠٠
٧	١	٠٠٠
—	١٢٠٠	٠٠٠
فدان		
مرفق رقم ٢		
بيان متوسط تكاليف الصرف المغطى لفدان واحد		
في السنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٨		
السنة	متوسط التكاليف بالجنيه	
١٩٧٣ - ٧٠	٦٥	
١٩٧٦ - ٧٣	٨٥	
١٩٧٩ - ٧٦	١٢٠	
١٩٨٢ - ٧٩	١٨٠	
١٩٨٥ - ٨٢	٢٢٠	
١٩٨٨ - ٨٥	٣٠٠	

٤٣٥

× دعم الجهات المتخصصة في تنفيذ هذه المشروعات، سواء اكانت هيئات أو شركات، بتوفير الآلات والمعدات والمواد اللازمة، وكذلك بالعدد الكافي من المهندسين والفنيين والمديرين على التصميم والتنفيذ.

× دعم معهد بحوث الصرف للاطلاع على أحدث النظم والمواد والآلات المستخدمة في الخارج، والاستفادة بها في تصميم وتنفيذ مشروعات الصرف المغطى في مصر.

× متابعة دراسات تقييم مشروعات الصرف وجوانها في تحسين التربة ومنعها من التدهور وزيادة الانتاج في مختلف المناطق، بما في ذلك حدائق الفاكه وزراعات الخضر.

× دعم ادارات صيانة المصارف بالاعتمادات اللازمة والمهندسين والعمال الفنيين ووسائل الانتقال، وان يكون لكل مركز من مراكز الري مهندس مختص بصيانة المصارف العامة والمصارف الحقلية لتؤدي عملها على اكمل وجه.

× توعية الفلاحين بفوائد الصرف وضرورة المحافظة على شبكات الصرف المغطى والعناية بها حتى تؤتي الفائدة المرجوة منها.

× ان يضاف الى قانون الري والصرف مادة تشدد العقوبة على من يتسبب في تعطيل صرف الاراضى الزراعية بالقاء مواد في المصارف الحقلية أو مجمعاتها تعيق سير الماء فيها بحيث يتحمل المتسبب النفقات اللازمة للاصلاح.

× وضع برنامج احلال وتجديد لشبكات الصرف المغطى التى مضى على انشائها اكثر من ثلاثين عاما.

مرفق رقم ١		
بيان بملخص مشروعات الصرف الممولة بقروض من البنك الدولى		
الوصف	الاتفاقية	الاتفاقية
	الاولى	الثانية
	(دلتا ١)	(مصر العليا ١)
تاريخ التوقيع	٧٠/٤/١٧	٧٣/٦/٨

الدورة السادسة عشرة ١٩٨٩ - ١٩٩٠

استراتيجية مواجهة مشكلة المياه النيلية

قامت الحضارة في مصر أساسا على الزراعة والانتاج الزراعى ، ولا تزال الزراعة هى عصب الانتاج الرئيسى فى مصر ، وإذا كان الانتاج الصناعى قد حظى بأهمية خاصة اقتضتها ظروف التطور والتقدم ، فإن هذا لا يقلل من الدور الفعال والمنشود للانتاج الزراعى ، لارتباطه الوثيق بتوفير الطعام ، ومن ثم بالأمن الغذائى .

ولاسيبل لمواجهة مشكلات الأمن الغذائى إلا بزيادة المساحة المزروعة ، غير أن حصة مصر من مياه النيل التى تقوم باستخدامها حاليا ، لا تكفى إلا لإنتاج حوالى نصف الغذاء اللازم للسكان .

ومن ثم كان من أولى اهتمامات المجالس القومية دراسة موضوعات «السياسة المائية» منذ دورتها الأولى وحتى الدورة الحالية . فشملت تقارير المجلس القومى للانتاج بحث الآتى :

- الموارد المائية الحاضرة وأوجه استغلالها ،
- مياه الري ومستقبلها على المدى الطويل .
- استخدام مياه الصرف فى أغراض الري .
- سياسة تقييم نظم الري .
- إعادة استخدام المياه للري .
- استخدام المياه الجوفية للري .

٤٣٦

- السدة الشتوية .

- سياسة مواجهة العجز فى ايراد النيل .

- السياسة المائية حتى سنة ٢٠١٠ .

وحرص المجلس على أن يضمن تقاريره مقترحات وتوصيات

محددة .

على أن الظروف الراهنة لتصاعد الزيادة السكانية واتساع الفجوة

الغذائية ، توضح الارتباط بين الأمن الغذائى والأمن المائى ، مما

استدعى اعداد هذا التقرير التكميلى لاستكشاف الاوضاع المائية

الراهنة ، ووسائل تحقيق أمننا المائى بالقدر الممكن .

وتخلص النقاط الرئيسية لهذا التقرير فيما يأتى :

مشكلة المياه النيلية فى مصر :

أصبحت مشكلة المياه من أهم المشكلات التى تستأثر باهتمام كثير

من الهيئات العالمية المعنية بالموارد المائية والزراعة والأغذية . فهناك

ملايين من البشر تعاني من نقص الغذاء الذى يصل أحيانا الى حد

المجاعة ، مما جعل أمر تدبير الموارد المائية واستخدامها الاستخدام

الأمثل ، من أبرز المشكلات التى يتصدى لها العلماء فى الوقت الحاضر،

أملأ فى أن يجنوا لها من الحلول ما يحول دون تفاقمها فى المستقبل .

نصيب الفرد من مياه النيل :

يتناقص نصيب الفرد سنويا من مياه النيل ، فبينما كان نصيب

الفرد فى عام ١٩٧٠ يبلغ ١٦٥٢ مترا مكعبا فى العام ، هبط هذا

النصيب الى ١٠٤٧ مترا مكعبا فى عام ١٩٨٩ ، أى بنسبة هبوط قدرها

٣٧٪. ويقدر أن تصل هذه النسبة الى ٥٠٪ فى عام ٢٠٠٠ فلا يتجاوز

نصيب الفرد ٨٥٠ م٣ فى العام .

وليست هذه الظاهرة قاصرة على مصر وحدها ، بل أن نصيب الفرد

من المياه العذبة يتناقص على مستوى العالم . ففى أكثر من ٨٠٪ من

دول العالم يقل نصيب الفرد من المياه العذبة المتاحة عن ٣١٠٠٠ م٣ فى

العام .

الجوفية في الوادى والدلتا مصدرها مياه النيل ، والمياه الجوفية في الصحراء الغربية والشرقية وسيناء تحد من استعمالها عوامل اقتصادية وبيئية .

ومن المعلوم أن نصيب مصر من ماء النيل قد حدد في اتفاقية مياه النيل المبرمة بين مصر والسودان بمقدار ٥٥.٥ مليار م٣ سنويا ، ومنذ انشاء السد العالي وحتى عام ١٩٨٧ لم تقل المياه التي كانت تطلق من السد العالي عن ٥٥.٥ مليار رغم توالى ثمانى سنوات عجاف من ٧٩-١٩٨٨ قل فيها إيراد النهر الطبيعى عن المتوسط وذلك بفضل ما احتجزه السد العالي من مياه في السنوات السابقة ، ولأن السودان حتى الآن لا يستخدم حصته الكاملة من مياه النيل (١٨.٥ مليار م٣ سنويا) طبقا للاتفاقية سألقة الذكر .

وكانت مصر في تلك السنوات تطلق الى البحر ٤.٥ - ٦ مليار م٣ سنويا أثناء السدة الشتوية وفي فترات أخرى لتيسير الملاحة ، والمحافظة على فرق التوازن على القناطر الكبرى ، ولتوليد الكهرباء ، ولا ينتفع بهذه المياه في الري .

وأخيرا وبعد أن توالى السنوات العجاف وأوشك المخزون في بحيرة السد العالي أن ينفد ، التزمت وزارة الأشغال والموارد المائية بصرف ٥٣ مليار م٣ سنويا منذ عامين ، مع تخزين ما قد يزيد عن ذلك من إيراد النهر الطبيعى الواصل الى اسوان لرفع المناسيب أمام السد العالي لزيادة ناتج توليد الكهرباء وتحسبا لسنوات أخرى قد يأتى إيراد النيل فيها منخفضا ، إذ لا يمكن الجزم الآن بأن حقبة السنوات العجاف قد انتهت ، كما تم خفض ما يصرف الى البحر من مياه النيل الى ٢.٧ مليار م٣ سنويا .

وسيبقى نصيب مصر من مياه النيل محدودا بمقدار ٥٥.٥ مليار م٣ مالم يتم تنفيذ أى مشروع من مشروعات تقليل الفاقد في مناطق المستنقعات أو التخزين في بحيرات أعالي النيل . وكان المأمول أن يزيد هذا النصيب بدءا من عام ١٩٨٥ بمقدار مليارين من الأمتار المكعبة

٤٣٧

ويعنى انخفاض نصيب الفرد من المياه العذبة ، أن جملة استخداماته من هذه المياه لابد أن تتناقص سنويا ، فإذا زاد أحد الاستخدامات فلا بد أن يقابله نقص أكبر في الاستخدامات الأخرى ، وفي جميع الاحوال يؤدي نقص نصيب الفرد من المياه النيلية الى نقص في اجمالى انتاج السلع والخدمات المترتبة على استعمال الماء ، وأكثر مايكون نقص انتاج السلع في مجال الانتاج الزراعى ، حيث يقل انتاج الغذاء بالنسبة للفرد ، ويزيد المستورد منه لتعويض هذا النقص . ولكن ينبغي أن يلاحظ أنه يمكن معالجة نتائج هذا النقص الى حد كبير بوضع استراتيجية لاستخدام المياه ، تركز أساسا على :

- الادارة الرشيدة للمورد المائى وحمايته وتعظيم العائد منه ، خلال تطوير الوسائل والأدوات التقنية اللازمة ، وفي اطار الانضباط والالتزام بالقوانين

- أن الحصول على موارد مائية جديدة أمر غاية في الصعوبة لاسباب سياسية أو فنية ، ولثبات الموارد المائية على المستوى العالمى رغم اختلافها في الزمان والمكان . ولذا فإن العالم يتجه الى اعادة الاستخدام ، واستخدام مياه ذات صفات أقل صلاحية ، مع وضع أسس متطورة للري والزراعة تحت ظروف استخدام هذه المياه ، أو لاشراك عدة استخدامات في حجم واحد من الماء .

ويمثل هذه السياسة ، لا يكون نصيب الفرد من المياه العذبة مقياسا حقيقيا لمقدار انتاجه في كافة المجالات التي تحتاج للماء ، وإنما يكون مؤشرا لذلك يوجب الحذر والتنبيه الى ضرورة العمل على زيادة هذا النصيب ، والى الارتقاء بحسن استخدامه الى أعلى درجة ممكنة من الكفاءة .

الموقف المائى في مصر :

يكاد يكون نهر النيل هو المصدر الوحيد للماء العذب في مصر . إذ ان المصادر الأخرى ضئيلة اذا قيسست أحجامها بحجم مياه النيل ، فالامطار قليلة على الساحل الشمالى ، وتكاد تنعدم في الداخل ، والمياه

حكومة السودان والجمهورية العربية المتحدة متفقتان على رأى موحد بشأنه بعد دراسته بمعرفة الهيئة الفنية المشار اليها . ويكون هذا الرأى هو الذى تجرى الهيئة الاتصال بشأنه مع البلاد المشار اليها .

وإذا أسفر البحث عن الاتفاق على تنفيذ اعمال النهر خارج حدود الجمهوريتين ، فانه يكون من عمل الهيئة الفنية المشتركة أن تضع - بالاتصال بالمختصين فى حكومات البلاد ذات الشأن - كل التفاصيل الخاصة بالتنفيذ ونظم التشغيل ومايلزم لصيانة هذه الاعمال ، وبعد اقرار هذه التفاصيل واعتمادها من الحكومات المختصة ، يكون من عمل الهيئة الاشراف على تنفيذ ماتنص عليه الاتفاقات الفنية » .

وهذا النص يجعل من مصر والسودان جبهة واحدة ، تفاوض أى دولة أخرى من دول حوض النيل يقع فى حدودها أى مشروع أو جزء من مشروع يراد اقامته لصالح مصر والسودان .

والاتجاه الى ربط دول حوض النيل باتفاقية للاستغلال الأمثل لمياه النيل ، مع المحافظة على الحقوق المكتسبة لمصر والسودان فى مياه النيل ، هو اتجاه سليم إن أمكن تحقيقه مستقبلا ، بعيدا عن العوامل السياسية ، لاسيما وأن مشروع الدراسات الهيدرولوجية لهضبة البحيرات قد أوشك على الانتهاء .

بعض أوضاع حوض النيل :

وينبغى الإشارة هنا الى تحركات بعض دول حوض النيل ، فقد أتمت اثيوبيا انشاء سد على نهر فتشا أحد روافد النيل الأزرق لاختزان نصف مليار م ٣ سنويا لزراعة القصب فى تلك المنطقة ، كما تقوم الآن بانشاء سد آخر بنفس الحجم على نهر بليس بحوض النيل الأزرق . وتشعر حكومة اثيوبيا فى اقامة محطة لتوليد الطاقة الكهربائية على بحيرة تانا بالتعاون مع الحكومة اليوغسلافية ، كما تقوم المجموعة الاقتصادية للسوق الاوربية المشتركة بدراسة مشروعات لتوفير الرى فى المنطقة المحيطة ببحيرة تانا ، وتوليد الكهرباء من البحيرات الواقعة فى جنوب اثيوبيا .

باتمام مشروع قناة جونجلي ، الا أن ماحدث من اضطرابات فى جنوب السودان أوقف العمل فى المشروع منذ سنة ١٩٨٣ . ولايزال العمل متوقفا حتى الآن الى أن تستقر الاحوال فى جنوب السودان لكى يستأنف العمل لاستكمال حفر القناة واقامة الاعمال الصناعية عليها ، وهى أعمال تستغرق أكثر من عامين .

أما مشروعات أعالى النيل لزيادة ايراد النهر والمدروسة دراسة ابتدائية فهى :

- مشروع تجميع المياه الضائعة فى منطقة مشار بحوض السوبات على الحدود السودانية الاثيوبية ، ولاثيوبيا فى هذه المنطقة مشروع مشابه مدروس ، ويتطلب الامر الاتفاق مع اثيوبيا على اقامة مشروع مشترك تنتفع به مصر والسودان واثيوبيا ، وتقدر الفائدة المائية من هذا المشروع بنحو ٤ مليار م ٣ سنويا عند أسوان ، تقسم مناصفة بين مصر والسودان .

- مشروع المرحلة الثانية من قناة جونجلي ، ويستلزم بالاضافة الى توسيع القناة اقامة سد على بحيرة البرت وقنطرة موازية على بحيرة كيوجا داخل حدود أوغندا ، وتقدر الفائدة المائية من هذا المشروع لمصر والسودان بنحو ٤.٤ مليار م ٣ سنويا .

- مشروع تجميع المياه الضائعة فى منطقة بحر الغزال فى جنوب السودان ، والفائدة المائية لمصر والسودان من هذا المشروع تقدر بنحو ٦ مليار م ٣ سنويا .

ويلزم لكل مشروع من هذه المشروعات ، بعد الاتفاق مع دول حوض النيل ، عامان للدراسات التفصيلية ووضع الرسومات والمواصفات وطرح المناقصات ، كما يلزم لتنفيذه حوالى ٣ - ٥ أعوام .

ومن المعروف أن المادة الخامسة من اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان ، تنص على مايلى :

« عندما تدعو الحاجة الى اجراء اى بحث فى شئون مياه النيل مع أى بلد من البلاد الواقعة على النيل خارج حدود الجمهوريتين ، فان

وفى حوض نهر السوياط ، تقوم المجموعة الأوربية أيضا بدراسات لحكومة أثيوبيا لعمل سدود على نهر البارو ، تهدف الى رى ٣٥٠ ألف هكتار فى منطقة جابيللا، وهذا المشروع يقطع جزءا من الفائدة المائية المقدرة لمشروع مشار .

وفى الهضبة الاستوائية ، أنشئت فى عام ١٩٨٧ منظمة تضم دول تنزانيا ورواندا وبوروندى ، واشترك حكومة أوغندا كمرقب - مهمتها تنمية حوض نهر كاجيرا بأقامة سدود عليه لتخزين المياه وتوليد الكهرباء وسوف يترتب على تنفيذ هذه المشروعات نقص المياه الخارجة من بحيرة فكتوريا بما لا يقل عن مليار م٣ سنويا .

كل هذا يجرى فى وقت لا يتيسر فيه اتمام المرحلة الأولى لقناة جونجلى ، أو البدء فى مشروع بحر الغزال أو مشروع مستنقعات مشار، بسبب الأوضاع فى جنوب السودان .

الامكانيات المائية للمستقبل القريب :

ان الحاجة الملحة الى التوسع الأفقى باستصلاح الاراضى البور فى مصر لإيقاف التدهور فى نصيب الفرد من الأرض الزراعية - الذى كان فى عام ١٩٦٠ نحو ٠,٢٢ من الفدان ، وأصبح فى عام ١٩٨٦ نحو ٠,١٤ من الفدان ، ولتغطية متطلبات تنمية الصناعة من المياه اللازمة للمصانع ، وزيادة مياه الشرب والاغراض المنزلية وفق الزيادة المطردة فى عدد السكان - تجعل من الضرورى تدبير موارد مائية عاجلة لسد هذه الاحتياجات .

أما الامكانيات المائية فهى :

- وجود ٢,٥ مليار م٣ من نصيب مصر من مياه النيل يمكن استخدامها فى أى وقت، بالإضافة الى ما يصرف حاليا من أسوان ومقداره ٥٣ مليار م٣ .

- امكان توفير ٢,٢ مليار م٣ من المياه النيلية التى تهدر حاليا فى البحر خلال السدة الشتوية وفى فترة أقل الاحتياجات ، وذلك بتخزينها فى بحيرة البرلس أو فى بحيرتى البرلس والمنزلة معا . ويستغرق تنفيذ

هذا المشروع عامين لإقامة السدود وإنشاء المصارف القاطعة والأعمال الصناعية اللازمة ، كما يقتضى إعذاب البحيرة نحو ثلاث سنوات أخرى. كل ذلك بعد اعتماد دراسة الجوى الاقتصادية ، وإعداد التصميمات والرسومات والمواصفات اللازمة ، وهو ما يمكن أن تتجزه وزارة الأشغال والموارد المائية فى وقت قريب .

- استغلال المياه الجوفية المتاحة فى حدود الأمان بالوادي والدلتا ، ويبلغ اجمالى ما يمكن ضخه منها نحو ٥٠٠ مليار م٣ سنويا ، يضخ منها فى الوقت الحاضر ٢,٦ مليار م٣ سنويا . وقد قامت وزارة الرى فى السنوات الأخيرة بتنفيذ مشروع رائد لاستخدام المياه الجوفية فى رى مساحة عشرة آلاف فدان بمحافظةى المنوفية والمنيا بواسطة ١٣٠ بئرا ، وتقدر التكاليف السنوية لرفع مياه الرى للفدان الواحد بنحو خمسين جنيها . ولابد أن تسير وزارة الاشغال فى خطتها لاستغلال الباقى من المياه الجوفية فى حدود الأمان ، ويمكن البدء بالأراضى التى يخدم فيها ضخ المياه الجوفية غرضين ، هما : الرى ، وخفض مستوى الماء الأرضى .

- إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى للرى ، حيث تبلغ كمية مياه الصرف الزراعى التى يعاد استخدامها للرى فى الوقت الحاضر - بعد خلطها بمياه النيل فى الوجه البحرى - مايلى :

شرق الدلتا ١١٣٠ مليون م٣ ، ملوحتها ١٠٣٥ جزء فى المليون .
وسط الدلتا ٦٨٦ مليون م٣ ، ملوحتها ٩٨٠ جزء فى المليون .
غرب الدلتا ٥٥٤ مليون م٣ ، ملوحتها ١١٤٨ جزء فى المليون .
مجموع الوجه البحرى ٢٣٧٠ مليون م٣ ، ملوحتها ١٠٤٠ جزء فى المليون .

وذلك بالإضافة الى ٤٧٥ مليون م٣ فى محافظة الفيوم .
ويذكر أن مياه صرف باقى محافظات الوجه القبلى كلها تعود الى النيل ، فتعوض الفاقد بالتبخر والتسرب من مجرى النيل بين أسوان وقناطر الدلتا .

ومنذ عام ١٩٨٠ ، يجرى تنفيذ برنامج مكثف لقياس كمية ونوعية مياه الصرف على شبكة من نقاط القياس ، تشمل جميع محطات طلمبات الصرف ، وبعض المواقع الهامة على المصارف الرئيسية فى دلتا نهر النيل ، بلغت فى مجموعها ٩٦ نقطة القياس ، وتبين من هذه القياسات أن اجمالى كمية ونوعية مياه الصرف التى صرفت الى البحر من الدلتا خلال عام ١٩٨٨ هى :

المنطقة	الكمية المصروفة الى البحر مليون م ^٣	الملوحة جزء فى المليون	وزن الاملاح الف طن
شرق الدلتا	٣١٨٢	١٨٢٧	٥٨١٥
وسط الدلتا	٤٣٦١	٢٤٣٠	١٠٥٩٩
غرب الدلتا	٤٤٣٧	٣٣٨٧	١٥٠٢٦
المجموع	١٩٨٠	٢٦٢٤	٣١٤٤٠

كذلك يمكن تقسيم هذه الكميات من مياه الصرف حسب درجة ملوحتها ، موزعة على مناطق الدلتا الثلاث ، كما يلى :

الملوحة	شرق الدلتا	وسط الدلتا	غرب الدلتا	المجموع مليون م ^٣
أقل من ١٠٠٠	٦٢٣	٢٨٣	٢٠٠	١١٠٦
١٠٠٠ - ١٥٠٠	٨٩٤	٧٨٢	٢٣٠	١٩٠٦
١٥٠٠ - ٢٠٠٠	٩٢٢	١٨٣٢	١٢٩٠	٤٠٤٥
٢٠٠٠ - ٣٠٠٠	٣١٠	٢٧٣	٨٠٢	١٣٨٥
أكثر من ٣٠٠٠	٤٣٣	١١٩١	١٩١٤	٣٥٣٨
الجملة	٣١٨٢	٤٣٦١	٤٤٣٧	١١٩٨٠

٤٤٠

ويستفاد من هذه البيانات مايتأتى :

• حدث تناقص واضح فى كمية مياه الصرف خلال عام ١٩٨٨ عنه فى عام ١٩٨٧ يقدر بحوالى ٩.٥ ٪ ، فقد كان مجموع مياه صرف الدلتا فى عام ١٩٨٧ نحو ١٣٢٣٥ مليون م^٣ ، نقص الى ١١٩٨٠ فى عام ١٩٨٨ .

• حدث فى المقابل زيادة فى ملوحة المياه تقدر بحوالى ٩ ٪ ، حيث زادت الملوحة المتوسطة من ٢٤١٥ جزء فى المليون عام ١٩٨٧ ، الى ٢٦٢٤ جزء فى المليون عام ١٩٨٨ .

• وكان ذلك بسبب ترشيد استخدام مياه الري فى عام ١٩٨٨ .

• رغم زيادة ملوحة مياه الصرف ، الا أن كمية المياه التى تقل ملوحتها عن ١٠٠٠ جزء فى المليون - والتى تصرف الى البحر الابيض والبحيرات - هى ١١٠٦ مليون م^٣ ، وتبلغ كمية المياه التى تقل ملوحتها عن ١٥٠٠ جزء فى المليون حوالى ٣٠١٢ مليون متر مكعب ، بينما تصل جملة كمية المياه التى تقل ملوحتها عن ٢٠٠٠ جزء فى المليون - والتى تصرف الى البحر والبحيرات - إلى ٧٠٥٧ مليون م^٣ .

ويعتبر استخدام مياه الصرف فى أغراض الري واستصلاح الاراضى فى مصر ، وأن كانت عليه عدة محاذير الا أنه يمثل الآن ضرورة تفرضها حاجة البلاد الى تعظيم الانتاج الزراعى رأسيا وأفقيا ، حتى يمكنها مواجهة الطلب المتزايد على الغذاء والحاصلات الزراعية ، خاصة وأن حجم مياه الصرف التى يمكن استخدامها حاليا كبير ، يمكن أن يحقق زيادة مؤثرة فى الانتاج الزراعى اذا تم هذا الاستخدام طبقا للأصول الفنية والمبادئ السليمة التى أرسنها الخبرة الطويلة السابقة ، واستنادا الى نتائج البحث العلمى فى مصر والخارج ، خاصة بعد أن طبق فى مناطق أخرى مشابهة ، لاسيما وأن تكاليف اعادة استعمال هذه المياه للرى أقل كثيرا من تكاليف تدبير أية موارد مائية أخرى .

الاساس العلمى ومحصوله الخبرة السابقة :

لا يقتصر اختيار التقنيات المناسبة لاستخدام المياه الملحية كماء الصرف - بحالتها أو بعد خلطها وتحديد نسب الخلط الملائمة - على مجرد تقدير مجموع الاملاح الذائبة بها ومحتواها من الأيونات فقط ، لأنه عندما تروى الأرض بمياه ملحية مختلفة المصدر والنوعية ، تحدث عمليات كيميائية وفيزيائية تتناول التربة وتؤثر فيما عليها من نباتات بحيث تحدث التوازنات التي تمثل الوضع بين احتفاظ التربة بما يضاف اليها من أملاح وما يتم بها من تبادل أيونى ، وبين درجة التخلص منها والتي يحكمها العديد من العوامل كنظام الري وكميته ، والفترة بين الريات ، وحالة سقوط الأمطار ، وعمق مستوى الماء الأرضى ، وكفاءة نظام الصرف ، وقوام التربة ، ووجود طبقات صماء أو بطيئة النفاذية فى قطاع التربة ، وعمق وسمك هذه الطبقات وطبوغرافية الاراضى ، والظروف المناخية السائدة ، وغير ذلك من عوامل يجب أن تكون موضع الاعتبار .

ومع أخذ كل هذه العوامل فى الاعتبار ، فإن تقييم نوعية المياه من حيث صلاحيتها للزراعة يعتبر مؤشرا هاما ومبدئيا كمنطلق أساسى لخطة استخدام المياه طبقا لنوعيتها . ولعل أشهر التقسيمات العلمية المعروفة ، هو ما ورد فى تقرير منظمة الزراعة والاغذية الصادر عام ١٩٨٥ ، والذي يتناول تصنيف المياه من حيث صلاحيتها لأغراض الري الى درجات تعتمد على تحديد تركيز الأملاح فى الماء وفى التربة ، ونسب عناصر الصوديوم والكالسيوم والمغنسيوم وايون البيكربونات وتركيز البورون وغير ذلك ، كما يربط هذا التقسيم بين كل قسم وظروف ومعايير استخدامه على أنواع الاراضى المختلفة ، ومدى حساسية النباتات المزروعة للملوحة والكاتيونات المتبادلة وكفاءة الصرف وعمليات الخدمة ، وحاجة التربة لاضافة المحسنات ، وغير ذلك من تطبيقات .

ومن نتائج الدراسات العديدة فى مصر والعالم ، واستنادا الى الخبرة المكتسبة من تطبيق استخدام مياه غير عذبة فى الري ، يظهر

عدد من الحقائق ، من أهمها :

- أن استمرار الري يؤدي الى تراكم الأملاح فى المجال الجذرى للنبات ، حتى ولو كانت المياه عذبة .
- أن درجة تركيز الاملاح الذائبة فى محلول التربة حول جسدور النبات ، تبلغ أضعاف تركيزها فى مياه الري المستخدمة .
- أن الحفاظ على التربة فى المناطق الجافة وزيادة انتاجها الزراعى تحت نظام الري المستديم ، يرتبط بتطبيقات سليمة للرى وكفاءة شبكة الصرف .

- تختلف آثار مياه الري الملحية باختلاف أنواع الاراضى .
- تختلف النباتات من حيث تأثرها بملوحة التربة وماء الري ، ولكنها تتأثر كلها بدرجات مختلفة تنعكس على الانتاج بالنسبة لكل منها .
- تختلف المعاملات الزراعية وخاصة معاملات الري والتسميد تحت ظروف التربة الملحية والرى بمياه ملحة .

- ينحصر التطبيق العلمى السليم الى اختيار المحاصيل التى تلائم مجموعة معينة من ظروف التربة والمياه والمناخ ، كما أن الهندسة الوراثية تفيد فى هذا المجال .

- ترتبط صلاحية مياه الصرف للرى ليس فقط بمحتواها الملحى أو الصودى ، ولكن أيضا بمحتواها من المعادن الثقيلة الضارة نتيجة لتلوثها بمخلفات الصرف الصناعى والصحى وبعض المبيدات ، كذلك لا يجب أن تغفل ماتحتويه مياه الصرف من السماد ، بسبب انخفاض النسبة المثوية للاستفادة منه نتيجة لقلة كفاءة استخدام السماد ، بما قد يكون له من فائدة غير منظورة عند استخدام تلك المياه .

- ولذلك فإن سياسة استخدام مياه الصرف - بحالتها أو بعد خلطها بنسب متفاوتة حسب درجة ملوحتها ومحتواها من الكاتيونات - تكتسب أهمية كبيرة باعتبارها من مصادر مواجهة احتياجات البلاد ، يجب مراعاته عند التخطيط والتطبيقات التنفيذية التى تحقق الاستخدام العلمى السليم لمياه الصرف فى تحقيق الاهداف وملاحظة كافة المحاذير

والاعتبارات العلمية والتجريبية بشأن استخدام مياه الصرف ، واختيار ما يتفق منها مع الظروف والأوضاع في كل منطقة وفي كل حالة على حدة .

وتخلص الاتجاهات العامة لاستخدام المياه العذبة والمياه المالحة فيما يلي :

- تخصيص موارد المياه العذبة كما هي لدى الأراضي القديمة الجيدة حتى يتحقق العائد الاقتصادي المرجو من التوسع الرأسى ، فإذا توافر فائض من هذه المياه فإنه يوجه الى رى أراض جديدة مناسبة ، سواء بحالتها أو بعد خلطها .

- استخدام مياه الصرف بحالتها دون خلطها مرحليا لغسيل الاراضى المستصلحة عالية الملوحة ، وذلك حتى تنخفض ملوحتها الى الحد الذى يمكن بعده استعمالها بعد خلطها بالنسب التى تتحدد بما يتفق مع حالة التربة ونوعية الزراعات والأصناف المزروعة والمياه المخلوطة وجودة الصرف الكافى لاستكمال غسلها من الأملاح وبداية زراعتها .

- استخدام مياه الصرف المخلوطة بنسب محسوبة فى الاراضى المستصلحة اذا دعت الحاجة لذلك . مع التأكيد على حساب وإضافة الاحتياجات الفسيلية للمقن المائى واختيار نوعية المحاصيل المناسبة وأصنافها الأكثر تحملا للملوحة مع وجود الصرف الحقلى الجيد .

- استخدام مياه الصرف محدودة الملوحة فى الاراضى المزروعة الجيدة لعدد محدود من الريات ، يعقبها ريات من المياه العذبة مع الصرف الحقلى ، لضمان غسيل ما قد يكون متبقيا بالتربة من الأملاح . وقد يكون التطبيق أكثر مناسبة للأراضى الواقعة فى نهايات الترع أو الاراضى التى تروى بالرش أو التنقيط .

وعند استخدام مياه الصرف بحالتها أو مخلوطة فى الاراضى المستصلحة بعد زراعتها ينبغى :

- الاهتمام بمتابعة حالة مياه المصارف بالنسبة لدرجة ونوعية تلوثها

من مصادرها ، واتخاذ الاحتياطات الكافية للحد من آثار هذا التلوث على التربة والمحاصيل النامية عليها ، وعلى الحيوان والإنسان .

- إضافة الجبس الزراعى أو الكبريت والمادة العضوية لمراقبة التربة من التحول للقلوية عند تكرار استخدام المياه المالحة عالية الصوديوم .

- أن يكون صرف الاراضى صرفا جيدا مصونا بصيانة جيدة .

- أن تتم متابعة الاراضى التى تروى بمياه ملحة أو مخلوطة لتقدير مدى احتياجها لعدد من الريات بمياه عذبة وذلك على فترات مناسبة تحدها نتائج التحاليل الدورية للأراضى والمياه وخاصة عند الرى بالتنقيط أو الرش .

- ضرورة حساب الاحتياجات المائية لغسل التربة عند استخدام مياه الصرف فى الرى ، مع تقليل الفترة بين الريات .

- اختيار الاراضى الرملية والخفيفة القوام لاستخدام مياه الصرف لربها لأنها أقل تأثرا من الاراضى الطينية الثقيلة .

- اختيار نوعيات وأصناف المحاصيل المناسبة لنوعية التربة ونوعية المياه ، مع التوصية للاستفادة من الهندسة الوراثية فى استنباط السلالات التى تتواءم مع استخدامات المياه محدودة الصلاحية للرى .

حماية المجارى المائية من التلوث :

مما سبق يمكن القول بأن مياه المصارف التى تلقى فى البحر والبحيرات ، والتى تقل درجة ملوحتها عن ٢٠٠٠ جزء فى المليون وتبلغ نحو ٧ مليار م^٣ سنويا ، والمقترح استخدامها للرى والمخلوطة بمياه النيل بالمقاييس والاعتبارات والاحتياطات السالف ذكرها - لا بد أن تكون خالية من التلوث الضار بالتربة وبالنبات والإنسان والحيوان .

ولذلك كان من الضرورات الحتمية لمواجهة هذا الخطر وضع خطة عاجلة لتنفيذ القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ تنفيذا دقيقا ، يضمن مطابقة كل ما يلقى فى المجارى المائية من مخلفات المصانع أو من الصرف الصحى لما جاء بذلك القانون ولائحته التنفيذية ، حتى يمكن إعادة استخدام مياه

المصارف للرئى بون المخاطرة بصحة الانسان والحيوان .

المشروع القومى لتطوير الرئى ووفر المياه :

لما كانت المساحة المستهدف تنفيذ المشروع القومى لتطوير الرئى فيها فى الخطة الخمسية الحالية تبلغ نحو ٤٠٠ ألف فدان تصل جملة احتياجاتها المائية إلى نحو ٢.٨ مليار م^٣ ، فيكون الوفر المنتظر فى نهاية الخطة هو فى المتوسط ٣٥٠ مليار م^٣ وبذلك يكون الوفر المنتظر من التطوير حتى عام ٢٠٠٠ نحو مليار واحد من الامتار المكعبة اذا سارت وزارة الاشغال بنفس المعدل .

الميزان المائى :

بعد عامين أو ثلاثة على الاكثر سنعود الى سحب حصة مصر كاملة من السد العالى ، لمواجهة احتياجات الاراضى المستصلحة خلال هذه الاعوام ، وسيكون علينا تدبير الزيادة للاحتياجات المائية للاراضى التى تستصلح بعد ذلك ، ومياه الشرب والاغراض المنزلية والمصانع . اما الزيادة فى مياه الشرب والاغراض المنزلية والمصانع ، فتقدر بنحو ٢.٥ مليار م^٣ حتى سنة ٢٠٠٠ ، يغطيها مايمن سحب من المياه الجوفية ، ويبقى بعد ذلك للتوسع الافقى مايمن تخزينه من المياه التى تلقى فى البحر أثناء السدة الشتوية والمقدر بنحو ٢.٣ مليار م^٣ ، ومايمن إعادة استخدامه من مياه المصارف التى يتحقق خلوها من التلوث والنقى لزيادة درجة ملوحتها عن ٢٠٠٠ جزء من مليون .

وهنا تبدو ضرورة الاسراع فى تنفيذ مشروعات تخزين مياه النيل التى تهدر فى البحر ، وضرورة معالجة مياه المصانع والصرف الصحى التى تلقى فى المجارى المائية ، لأن أى تباطؤ فى تنفيذ ذلك يؤدى الى ايقاف عمليات استصلاح الاراضى ، وعندئذ يجب إعادة النظر فى استراتيجية التنمية واتجاهاتها ، وضرورة دفع التنمية الصناعية والارتقاء بالتكنولوجيا وتطويرها والتوسع فى التعدين ، وفى تصدير المنتجات الصناعية .

التوصيات

وعلى ضوء هذا التقرير ، ومادار حوله فى المجلس من مناقشات مستفيضة ، وكذلك على ضوء تقارير المجلس السابقة فى شأن السياسات المائية - يوصى بما يأتى :

أولا : فى شأن زيادة الموارد النيلية :

* ضرورة العمل على ارساء قواعد التعاون المشترك بين دول حوض النيل . وفى هذا الاتجاه ينبغي العمل على :
- انشاء هيئة فنية مشتركة لدول حوض النيل لرسم سياسة ثابتة لتنميته ، مع الاحتفاظ بالحقوق المكتسبة لمصر والسودان فى مياه النيل .

- اتخاذ مايلزم من اجراءات - فى اطار الدراسات الهيدرولوجية لهضبة البحيرات الاستوائية - لاقرار المشروعات اللازمة لتنمية الموارد النيلية ويحث أسلوب تمويلها ، ومعرفة مدى تحمل كل دولة بنصيبها فى هذا التمويل بقدر مايعود عليها بالنفع .

- أن تبادر مصر بتقديم مشروعات مدروسة لدول حوض النيل ، تشتمل على وسائل زيادة الموارد المائية ، وتنظيم استخدامها ، بما فى ذلك اقامة السدود . على أن تتضمن هذه المشروعات المزايا التى ستعود على مختلف الدول المشاركة .

- مع ضرورة أن : تعرض بوضوح ، على هذه الدول ، احتياجاتنا المائية ، ومقدار العجز الحالى فيها ، اذ ان مايعلن عن كفاية مواردها المائية يضر بموقف المفاوض المصرى فى اجتماعات دول حوض النيل .

- استخدام الوسائل الممكنة لاقناع اثيوبيا بالانضمام الى اتفاقية سنة ١٩٥٩ ، وأن تصبح عضوا أصليا فى اتفاقية ١٩٦٦ الخاصة بمشروع المسح الهيدرولوجى لهضبة البحيرات . وأن توافق على البدء بالتعاون فى مجال البحوث ، كمرحلة أولى ، بالهضبة الحبشية .

* ضرورة الاسراع - من خلال الجهود السياسية والدبلوماسية -
لتهيئة الارضاح فى جنوب السودان لإمكان البدء فى مشروعات أعالى
النيل وهى :

- استكمال مشروع المرحلة الاولى من قناة جونجلي ، والتي تم حفر
حوالى ٧٠٪ منها .

- مشروع تجميع المياه الضائعة فى منطقة مشار على الحدود
السودانية الاثيوبية .

- مشروع تجميع المياه الضائعة فى منطقة بحر الغزال فى جنوب
السودان وشمال زائير .

وجميع هذه المشروعات مدروسة دراسة مبدئية بمعرفة الهيئة الدائمة
الفنية المشتركة لمياه النيل ، طبقا لاتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان .
ومن ثم يجب أن تكون هذه المشروعات نصب أعيننا ، لانتهاز أى
فرصة سانحة للحصول على موافقة الدول المعنية ، والاسراع فى اعداد
مايلزم لتنفيذ أى مشروع تتم الموافقة عليه .

ثانيا : تنظيم استخدامات المياه وترشيدها :

* العمل على الاستغلال الأمثل لمياه نهر النيل ، على ضوء
التطورات الحديثة فى نظم الري والحماية ، فى اطار خطة محددة
تستهدف التطبيق الجاد والحازم للقانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ لحماية مجرى
النيل ، واعتبار نهر النيل مرفقا قوميا يحظى برعاية متقدمة تتضمن
بعض الاجراءات التى تتبع للمحافظة على المحميات الطبيعية ، وذلك
لحفاظ على طابعه وصيانة شواطئه وحمايته من التلوث . وفى هذا
الاتجاه ينبغى تحقيق ماياتى :

- تكوين مجموعة عمل على مستوى رفيع ، فى الري والزراعة ،
لتحديد الاستخدام الأمثل والمأمون للمياه ، على أن تضم هذه المجموعة
أفضل خبراء هذا المجال فى دول العالم وفى المنظمات الدولية
المتخصصة .

٤٤٤

- ويكون من مهام هذه المجموعة وضع نظام دقيق ومتطور
لاقتصاديات استخدام المياه والتركييب المحصولى المناسب ، طبقا
لتصنيفات الاراضى المصرية .

* الاستفادة من المياه التى تهدر فى البحر أثناء السدة الشتوية ،
وفى أوقات تجاوز المنصرف من أسوان للاحتياجات ، سواء بتخزين هذه
المياه فى البحيرات أو فى رى مساحات جديدة بمحصول شتوى يكتفى
بثلاث ريات ، أو بالتخزين الجوفى .

- ويقتضى ذلك تحديد امكانات استخدام بحيرة المنزلة وبحيرة
البرلس ، ومنخفض وادى الريان ومنخفض وادى النهرون - كخزانات
للمياه العذبة . وذلك بتحويل المياه التى تهدر فى البحر إليها ، لتوفير
كميات من المياه للرى ، وإنتاج مزيد من الطاقة الكهربائية .

* الاستمرار فى تنفيذ برنامج الانتفاع بالمياه الجوفية فى وادى
النيل والدلتا . على أن تكون الأولوية للتنفيذ فى المناطق التى تخدم فيها
الآبار أغراض الرى وخفض المياه الجوفية .

* الاسراع فى اتخاذ اجراءات إعادة استخدام ٢ مليار م^٣ من
المياه . تمثل الكمية المستخدمة فى تبريد المحطات الحرارية لتوليد
الكهرباء . وذلك بإعادة هذه المياه الى النيل أو القرع الكبرى - حسب
موقع كل محطة - بعد تبريد هذه المياه ومعالجتها .

* زيادة كمية مياه الصرف المستخدمة للرى من ٢.٩ مليار م^٣ الى
أقصى كمية مأمونة الاستخدام . ويقتضى ذلك :

- اشتراك الوزارات المعنية فى وضع خطة قومية لتنفيذ القانون رقم
٤٨ لسنة ١٩٨٢ ، الخاص بمنع تلوث المجارى المائية ، حتى يمكن إعادة
استخدام مياه المصارف للرى مخلوطة أو غير مخلوطة بمياه الترع . مع
مراعاة الشروط التى تكفل حماية التربة والنبات والانسان والحيوان من
الأضرار التى يسببها تلوث مياه الري .

- سرعة تنفيذ مشروعات التوسع الأفقى المقرر استخدام مياه

* ترشيد الاستخدامات المختلفة للمياه في غير أغراض الري ، مثل الاستخدامات المنزلية والصناعية وغيرها . وذلك باتخاذ جميع الوسائل لتقليل الفاقد في شبكات المواسير ، وضرورة وجود عدادات للمياه المستهلكة ، وتحسين صناعة صنابير المياه والأدوات الصحية .

* تنمية الوعي بأهمية الأمن المائي ترويا واعلاميا ، عن طريق إبراز قيمة المياه وأهميتها وضرورة الحفاظ على كل قطرة منها . على أن تشمل هذه التوعية المناهج الدراسية الى جانب مختلف وسائل الاعلام .

ثالثا : توصيات عامة :

* ضرورة وضع نظام احصائي سليم فيما يتصل بالموارد المائية والارضية ، لضمان دقة البيانات ، والانتفاع الأمثل بها - سواء من جانب الهيئات والجهات المعنية أو المستثمرين أو الأفراد - في مشروعات الاستصلاح والاستزراع .

وفي هذا الاتجاه ينبغي العمل على تحديد وعلان البيانات الصحيحة بالنسبة لما يأتي :

- التحديد الدقيق لمساحة الأراضي المزروعة في مصر ، اذ تضاربت البيانات في شأنها ما بين ٦ ملايين و٥٦٦ . ٤٩١ . ٧ فدان .

- التحديد الدقيق لكمية المياه المتوفرة بمنطقة العوينات ، فبينما أعلنت بعض المصادر أنها تكفي لزراعة ٦ ملايين فدان ، أعلنت أجهزة أخرى أنها لا تكفي إلا لزراعة حوالي مائة ألف فدان .

- التحديد الدقيق لمواردنا المائية ، وخاصة من مياه النيل ، ومدى كفايتها للاستصلاح والتنمية الزراعية ، ومن ثم مدى ما يمكن تحقيقه من الأمن الغذائي .

إذ إن بعض التصريحات الرسمية أكدت كفاية مياه النيل لاحتياجات الزراعة المصرية ، بينما يرى بعض الخبراء أن سد الفجوة الغذائية في القمح وحده (وتبلغ حوالي ٨ ملايين طن) تحتاج الى كمية من المياه مقدارها ٩ مليار م^٣ ، مما يقتضى توضيح هذه الحقيقة ، خاصة وأن الفجوة الغذائية ستتزايد مع ارتفاع معدلات زيادة السكان .

٤٤٥

الصرف في استصلاح أراضيها ومنها مشروعات : ترعة السلام بشرق الدلتا ، ومنطقة البرلس ومحاولها بوسط الدلتا ، ومنطقة النوبارية بغرب الدلتا ، ومنطقة الفيوم .

- انشاء مزارع تجريبية لاستخدام مياه الصرف في الري ، سواء بحالتها العادية أو بعد معالجتها - على مساحات تكفل استخدام نتائجها في الدراسات الاقتصادية . وذلك كدراسة تطبيقية لموضوع الاستفادة من مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي .

- الاستفادة من بحوث الهندسة الوراثية في استنباط محاصيل تتعايش مع المياه المالحة لأن غسل الاراضى من الأملاح الزائدة يحتاج الى وفرة غير محققة في المياه.

* تعميم تطبيق الاساليب الحديثة في استزراع الأراضي الجديدة ، واختيار أنسبها ، بون الاعتماد على الطرق التقليدية التي تقوم على التسوية وشنق القنوات وأنظمة الري المستديم بعد أن ثبت نجاح طرق الري الحديثة ، سواء الري بالرش أو الري بالتنقيط في زراعة أشجار الفاكهة والخضروات .

* وضع دراسة اقتصادية للاستثمارات المطلوبة لتنفيذ احتياجات اعمال الري الحالية والمستقبلية من الطاقة . والنظر في اقامة محطات على مستوى علمي لتحلية مياه البحر .

* تحقيق أقصى انتفاع بمياه الأمطار في المناطق التي تكثر بها في : سيناء والساحل الشمالى الغربى ، وذلك باقامة بعض السدود الصغيرة أو الآبار ، حسب طبيعة كل منطقة واحتياجاتها وكمية المطر بها .

* الافادة من التكنولوجيات الحديثة في تنمية النطاقات الصحراوية بالوادى الجديد ، كاستغلال الطاقة الشمسية والاستخدام الأمثل للمياه المتاحة .

وفي هذا الاتجاه ، يمكن الانتفاع بخبرات الشركات والمؤسسات الاجنبية ، من خلال المعونات والاتفاقيات .

الكشاف الموضوعي

الصفحة	الدورة	أ
		أبارار توازية
٢٧٦	١١	— استخدام المياه الجوفية للرئ
٨٣	٤	— صرف الاراضى الزراعية
١١٣	٦	— الوادئ الجديد والتنمية الزراعية
		آلات زراعية — انتاج
٤٢٢	١٥	— الخدمة الآلية فى الزراعة
		آلات زراعية — تجميع
٤٢٢	١٥	— الخدمة الآلية فى الزراعة
		آلات زراعية — تصنيع
٤٢٢	١٥	— الخدمة الآلية فى الزراعة
		آلات زراعية — تصنيع — معوقات
٤٢٢	١٥	— الخدمة الآلية فى الزراعة
		أراض زراعية
٤١٤	١٥	— سياسة استصلاح الاراضى
٨٣	٤	— صرف الاراضى الزراعية
٣٣٢	١٣	— صيانة التربة الزراعية وحمايتها من التدهور
٦٩	٣	— الانتاج الزراعى وبوره فى تحقيق التنمية الزراعية
		أراض زراعية — انتاج
٣٣٢	١٣	— صيانة التربة الزراعية وحمايتها من التدهور
		أراض زراعية — ايجارات
١٣	١	— تنظيم العلاقة الايجارية فى الاراضى الزراعية

الصفحة	الدورة	
		أراض زراعية - تبوير
٣٣٢	١٣	- صيانة التربة الزراعية وحمايتها من التدهور
		تجريف أراض زراعية
١٨١	٨	- التعدي على الأراضي الزراعية
٣٣٢	١٣	- صيانة التربة الزراعية وحمايتها من التدهور
١٨١	٨	أراض زراعية - تعدي
		- التعدي على الأراضي الزراعية
		أراض زراعية - زراع
٢٣٢	١٠	- دور الزراع في تحقيق التنمية الزراعية
		أراض زراعية - الصرف المغطى
٤٣٣	١٥	- سياسة تطوير مشروعات الصرف المغطى
		أراض زراعية - قطاع خاص
٤١٤	١٥	- سياسة استصلاح الأراضي
		أراض زراعية - قطاع عام
٤١٤	١٥	- سياسة استصلاح الأراضي
		أراض زراعية - قوانين
٤١٤	١٥	- سياسة استصلاح الأراضي
		أرز - انتاج
٤٠٨	١٥	- التركيب المحصولي
		ارشاد زراعي
١٧١	٨	- الاتجاهات العامة للنهوض بالارشاد الزراعي
		استصلاح أراض
١٠٠	٥	- استصلاح الأراضي

الصفحة	الدورة	
١٥١	٧	— استصلاح الأراضي في ظل نقل الاختصاص الى المحافظات
١٨	١	— التوسع الافقى في الزراعة
٤١٤	١٥	— سياسة استصلاح الأراضي
١٩٨	٩	— سياسة الجمعيات التعاونية لاستصلاح الاراضى
١٦١	٧	— الصرف المغطى ومستقبله في مصر حتى عام ٢٠٠٠
١٦	١	— الموارد المائية الحاضرة والمستقبله وأوجه استغلالها
١٧٣	٨	استصلاح أراض - اقتصاديات — الاطار الاقتصادى لاستصلاح الاراضى
٤١٤	١٥	استصلاح أراض - استثمار — سياسة استصلاح الاراضى
٧٤	٤	استصلاح أراض - تخطيط — سياسة التوسع الافقى واستصلاح الاراضى
٤١٤	١٥	استصلاح أراض - معوقات — سياسة استصلاح الاراضى
٤١٤	١٥	استصلاح أراض - مياه جوفية — سياسة استصلاح الاراضى
٢٠	٢	استهلاك - أمن غذائى — توفير الامن الغذائى

الصفحة	الدورة	أسماء
٤٦	٢	- تقديرات احصائية عن انتاج واستهلاك البروتينات
٦٦	٣	أسماء - اقتصاديات - مستقبل الثروة السمكية حتى عام ٢٠٠٠
٤١٨	١٥	أسمدة زراعية - السياسة السمادية
٤١٨	١٥	أسمدة زراعية - احتياجات - السياسة السمادية
٤١٨	١٥	أسمدة زراعية - استهلاك - السياسة السمادية
٤١٨	١٥	أسمدة زراعية - انواع - السياسة السمادية
٤١٨	١٥	أسمدة زراعية - تسويق - السياسة السمادية
٤١٨	١٥	أسمدة زراعية - تطوير - السياسة السمادية
٤١٨	١٥	أسمدة عضوية - السياسة السمادية

الصفحة	الدورة	اصلاح زراعى
١٨	١	— التوسع الافقى فى الزراعة
٢٤	٢	أغذية
٢٠	٢	— احتياجات البلاد من اللحوم والاسماك
٢٥٣	١١	والالبان والبروتينات حتى عام ٢٠٠٠
٢٠٢	١٠	— توفير الأمن الغذائى
٢٤	٢	— حصر الموارد الاساسية فى قطاع الزراعة
٤١٤	١٥	أغذية - مشاكل وحلول
٣٦٨	١٣	— الهندسة الوراثية فى حل مشكلة الغذاء
٦٦	٣	أمن غذائى
٤٦	٢	— احتياجات البلاد من اللحوم والاسماك
٢٤	٢	والالبان والبروتينات حتى عام ٢٠٠٠
٢٠	٢	— سياسة استصلاح الاراضى
		— الفقد فى المحاصيل الزراعية
		— مستقبل الثروة السمكية حتى عام ٢٠٠٠
		أمن غذائى - احصائيات
		— احصائيات عن احتياجاتنا من اللحوم
		والالبان والاسماك
		أمن غذائى - تخطيط
		— احتياجات البلاد من اللحوم والاسماك
		والالبان والبروتينات حتى عام ٢٠٠٠
		— توفير الأمن الغذائى

الصفحة	الدورة	
		أمن غذائي - العالم العربي
٢٦	٢	- التكامل الغذائي على مستوى الوطن العربي
		إنتاج حيواني
٤٦	٢	- احصائيات عن احتياجاتنا من اللحوم والالبان والاسماك
		إنتاج زراعي
١٤٣	٦	- التفاوت في الانتاج الزراعي
٣٨	٢	- التفقت الزراعي وأثره على الانتاج الزراعي
٢٠	٢	- توفير الأمن الغذائي
٣١٩	١٢	- زراعة السلجم في مصر
٣٢٢	١٣	- سياسة مواجهة العجز في ايراد النيل
		إنتاج زراعي - استهلاك
١٢٩	٦	- الاستهلاك وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية للمنتجات الزراعية
		إنتاج زراعي - اقتصاديات
١٣٤	٦	- زيادة انتاجية الفدان عن طريق التوسع الرأسى
		إنتاج زراعي - القطاع الخاص
٣٧	٢	- أهمية دور القطاع الخاص للنهوض بالانتاج الزراعي
		ايجارات - قوانين وتشريعات
١٣	١	- تنظيم العلاقة الايجارية فى الاراضى الزراعية

الصفحة	الدورة	ب
١١	١	بحث علمي - السد العالي - السد العالي وأثاره بحيرات - تجفيف
٢٨	٢	مشروعات تجفيف البحيرات بحيرات صناعية - استغلال
٩٩	٤	امكانات الري والزراعة على ضفاف بحيرة ناصر بحيرة ناصر
٩٩	٤	امكانات الري والزراعة على ضفاف بحيرة ناصر بنجر
٩١	٤	- زراعة قصب السكر والبنجر
		ت
٩٣	٤	تخطيط زراعي - مصر - الفيوم - التنمية الزراعية بمحافظة الفيوم
٤٣٣	١٥	تربة زراعية - صرف مغطى - سياسة تطوير مشروعات الصرف المغطى
٣٦١	١٣	ترع ومصارف - تطهير - السدة الشتوية
٤٠٨	١٥	تركيب محصولي - التركيب المحصولي

الصفحة	الدورة	
		تسويق تعاونى
١٥	١	- التسويق التعاونى للحاصلات الزراعية
		تعاون زراعى
٦٩	٣	- التعاون الزراعى ودوره فى تحقيق التنمية الزراعية
		تغذية - مشاكل وحلول
٢٠٢	١٠	- دور الهندسة الوراثية فى حل مشكلة الغذاء
		تكامل غذائى
٢٦	٢	- التكامل الغذائى على مستوى الوطن العربى
		تنمية زراعية
٥١	٣	- استراتيجية التنمية الزراعية
٤٠٨	١٥	- التركيب المحصولى
١١٠	٥	- التنمية الزراعية المتكاملة فى شبه جزيرة سيناء
٦٩	٣	- التعاون الزراعى ودوره فى تحقيق التنمية الزراعية
٢٣٢	١٠	- دور الزراع فى تحقيق التنمية الزراعية
٣٦٨	١٣	- الفقد فى المحاصيل الزراعية
١١٣	٦	- الوادى الجديد والتنمية الزراعية
		تنمية زراعية - الفيوم
٩٣	٤	- التنمية الزراعية بمحافظة الفيوم

الصفحة	الدورة	المحتوى
		ث
		ثروة سمكية
٦٦	٢	- مستقبل الثروة السمكية حتى عام ٧٠٠٠
		ثروة مائية
٦٦	٢	- مستقبل الثروة السمكية حتى عام ٢٠٠٠
		ج
		جمعيات زراعية
١٩٨	٩	- سياسة الجمعيات التعاونية لاستصلاح الاراضى
		ح
		حكم محلى
١٥١	٧	- استصلاح الاراضى فى ظل نقل الاختصاص الى المحافظات
		حيازة زراعية
٣١	٢	- مشكلة تفتت الحيازة الزراعية
		حيوانات - تغذية
٢٨٨	١١	- سياسة تنمية الموارد العلفية

الصفحة	الدورة	خ
		خدمة زراعية - تطوير
٤٢٢	١٥	- الخدمة الآلية في الزراعة
		خدمة زراعية - حيازة زراعية
٤٢٢	١٥	- الخدمة الآلية في الزراعة
		د
		دخل قومي
١٤٥	٦	- الضرائب الزراعية
		دورة زراعية
٤١٨	١٥	- السياسة السماوية
		ر
		رى
٢٧٦	١١	- استخدام المياه الجوفية للرى
٨٩	٤	- استخدام مياه الصرف في اغراض الرى

الصفحة	الدورة	
٤٣٦	١٦	- استراتيجية مواجهة مشكلة المياه النيلية
٢٠٩	١٠	- اعادة استخدام المياه للرى
١١	١	- السد العالى واثاره
١٨٦	٩	- سياسة تقييم نظم الرى
١٦	١	- الموارد المائية الحاضرة والمستقبله وواجهه استغلالها
٥٧	٣	- مياه الرى واستخدامها على المدى الطويل
		رى - تخطيط
١٨٦	٩	- سياسة تقييم نظم الرى
٥٧	٣	- مياه الرى واستخدامها على المدى الطويل
		رى - تنظيم
	١٠	- اعادة استخدام المياه للرى
٢٠٩	٩	- سياسة تقييم نظم الرى
١٨٦		رى - سدة شتوية
٣٦١	١٣	- السدة الشتوية
		
		زراعة
٤٣٦	١٦	- استراتيجية مواجهة مشكلة المياه النيلية
٩٩	٤	- امكانات الرى والزراعة على ضفاف بحيرة ناصر
١٨١	٨	- التعدى على الاراضى الزراعية
٣٩١	١٣	- تقييم اثار السد العالى
١٨	١	- التوسع الافقى فى الزراعة
٢٥٣	١١	- حصر الموارد الاساسية فى قطاع الزراعة

الصفحة	الدورة	
١١	١	— السد العالي وأثاره
٣٦١	١٣	— السدة الشتوية
٣٣٢	١٣	— صيانة التربة الزراعية وحمايتها من التدهور
١٤٥	٦	— الضرائب الزراعية
٣٨٢	١٣	— محاصيل انتاج السكر
٥٧	٣	— مياه الري واستخدامها على المدى الطويل
١٠٧	٥	— الميكنة الزراعية
		زراعة - اقتصاديات
١٢٩	٦	— الاستهلاك وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية
		للمنتجات الزراعية
٢٠٩	١٠	— اعادة استخدام المياه للري
٣٨	٢	— التفتت الزراعى واثره على الانتاج الزراعى
		زراعة - تخطيط
٤٠٨	١٥	— التركيب المحصولى
		زراعة - عمالة
٤٢٢	١٥	— الخدمة الآلية فى الزراعة
		زراعة - قوانين وتشريعات
١٨٣	٩	— التشريعات الزراعية
		زيت السلجم
٣١٩	١٢	— زراعة السلجم فى مصر

الصفحة	الدورة	س
		السد العالي
٣٩١	١٣	- تقييم اثار السد العالي
		السد العالي - اقتصاديات
١١	١	- السد العالي واثاره
		السد العالي - تقييم
٣٩١	١٣	- تقييم اثار السد العالي
١١	١	- السد العالي واثاره
		السد العالي - تنمية زراعية
٣٩١	١٣	- تقييم اثار السد العالي
		سدة شتوية
		سدة شتوية - تخطيط
٣٦١	١٣	- السدة الشتوية
		سكر
٣٨٢	١٣	- محاصيل انتاج السكر
٩١	٤	- زراعة قصب السكر والبنجر
		سكر - استهلاك
٣٨٢	١٣	- محاصيل انتاج السكر

الصفحة	الدورة	
		سكر - انتاج
٣٨٢	١٣	- محاصيل انتاج السكر
		سكر - صناعة وتجارة
٣٨٢	١١	- محاصيل انتاج السكر
		سماد
٢١٧	١٠	- انقطاع الطمي واثره على التربة المصرية
		سيناء
١١٠	٥	- مناطق التنمية الزراعية فى سيناء
		سيناء - تنمية زراعية
١١٠	٥	- مناطق التنمية الزراعية فى سيناء
		ص
		صرف - سدة شتوية
٣٦١	١٣	- السدة الشتوية
		صرف أراض
٨٩	٤	- استخدام مياه الصرف فى اغراض الري
٨٣	٤	- صرف الاراضى الزراعية
١٦١	٧	- الصرف المغطى ومستقبله فى مصر حتى عام ٢٠٠٠
		صرف مغطى
٤٣٣	١٥	- سياسة تطوير مشروعات الصرف المغطى
		صرف مغطى - تطوير
٤٣٣	١٥	- سياسة تطوير مشروعات الصرف المغطى

الصفحة	الدورة	
		صرف مغطى - تكلفة
٤٣٣	١٥	- سياسة تطوير مشروعات الصرف المغطى
		صرف مغطى - صيانة
٤٣٣	١٥	- سياسة تطوير مشروعات الصرف المغطى
		صرف مغطى - قروض
٤٣٣	١٥	- سياسة تطوير مشروعات الصرف المغطى
		ض
		ضرائب
١٤٥	٦	- الضرائب الزراعية
٧٢	٣	- الضرائب على الاراضى الزراعية واثرها على
		الانتاج الزراعى
١٤٥	٦	ضرائب - اطيان زراعية
		- الضرائب الزراعية
		ط
		طوى
٢١٧	١٠	- انقطاع الطوى واثره على التربة المصرية

الصفحة	الدورة	ع
		عالم عربى
٢٦	٢	- التكامل الغذائى على مستوى الوطن العربى
		علف
٢٨٨	١١	- سياسة تنمية الموارد العلفية
		عمالة زراعية - أنتاج زراعى
٤٢٢	١٥	- الخدمة الالية فى الزراعة
		عنب
٢٣٧	١٠	- زراعة العنب ومستقبلها
		ف
		فلاحون
٢٣٢	١٠	- دور الزراع فى تحقيق التنمية الزراعية
		ق
		قصب السكر
٩١	٤	- زراعة قصب السكر والبنجر

الصفحة	الدورة	قطاع خاص
٣٧	٢	- أهمية دور القطاع الخاص للنهوض بالانتاج الزراعى
		
		محاصيل زراعية
٤٠٨	١٥	- التركيب المحصولى
٣٦٨	١٣	- الفقد فى المحاصيل الزراعية
		محاصيل زراعية - اسعار
٣٤	٢	- أثر اسعار الحاصلات الزراعية على التركيب المحصولى
		محاصيل زراعية - تحميل
٤٠٨	١٥	- التركيب المحصولى
		محاصيل زراعية - صرف مغطى
٤٣٣	١٥	- سياسة تطوير مشروعات الصرف المغطى
		مخصبات زراعية
٤١٨	١٥	- السياسة السمادية
		مصادر مياه
١٥٥	٧	- استراتيجية مياه النيل
٤٣٦	١٦	- استراتيجية مواجهة مشكلة المياه النيلية

الصفحة	الدورة	
		مصادر مياه - استهلاك
٤٣٦	١٦	- استراتيجية مواجهة مشكلة المياه النيلية
١٦	١	- الموارد المائية الحاضرة والمستقبلية وأوجه استغلالها
		ملكية أراض
٣١	٢	- مشكلة تفتت الحياة الزراعية
٣٨	٢	- التفتت الزراعى وأثره على الانتاج الزراعى
		ملكية زراعية
٣١	٢	- مشكلة تفتت الحياة الزراعية
		ملكية زراعية - تفتت
٣٨	٢	- التفتت الزراعى وأثره على الانتاج الزراعى
		موارد مائية
٤٣٦	١٦	- استراتيجية مواجهة مشكلة المياه النيلية
٤٢٨	١٥	- السياسة المائية حتى سنة ٢٠١٠
		مياه - اعادة استخدام
٢٠٩	١٠	- اعادة استخدام المياه للرئ
		مياه أمطار
٤٢٨	١٥	- السياسة المائية حتى سنة ٢٠١٠
		مياه جوفية
٢٧٦	١١	- استخدام المياه الجوفية للرئ
٣٦١	١٣	مياه جوفية - سدة شتوية
		- السدة الشتوية
		مياه رى
٤٢٨	١٥	- السياسة المائية حتى سنة ٢٠١٠

الصفحة	الدورة	
		مياه زى - احتياجات
٤٢٨	١٥	- السياسة المائية حتى سنة ٢٠١٠
		مياه رى - احصائية
٤٢٨	١٥	- السياسة المائية حتى سنة ٢٠١٠
		مياه النيل
٤٢٨	١٥	- السياسة المائية حتى سنة ٢٠١٠
٣٢٢	١٣	- سياسة مواجهة العجز فى ايراد النيل
		ميكنة زراعية
٤٠٨	١٥	- التركيب المحصولى
٤٢٢	١٥	- الخدمة الالية فى الزراعة
١٠٧	٥	- الميكنة الزراعية
		
		نهر النيل
٤٣٦	١٦	- استراتيحية مواجهة مشكلة المياه النيلية
١٥٥	٧	- استراتيحية مياه النيل
٣٢٢	١٣	- سياسة مواجهة العجز فى ايراد النيل
		
		هندسة وراثية
٢٠٢	١٠	- الهندسة الوراثية فى حل مشكلة الغذاء

الصفحة	الدورة	
		الوادي الجديد
١١٣	٦	- الوادي الجديد والتقنية الزراعية
		الوادي الجديد - تنمية زراعية
١١٣	٦	- الوادي الجديد والتقنية الزراعية

المحتوى

الصفحة	الدورة الأولى : ١٩٧٥
٥	- تقديم
١١	- السد العالي وأثاره
١٣	- تنظيم العلاقة الإيجارية فى الأراضى الزراعية
١٥	- التسويق التعاونى للحاصلات الزراعية
١٦	- الموارد المائية الحاضرة والمستقبل وأوجه استغلالها
١٨	- التوسع الأفقى فى الزراعة
	الدورة الثانية : ١٩٧٥ - ١٩٧٦
٢٠	- توفير الأمن الغذائى
٢٤	- احتياجات البلاد من اللحوم والأسماك والألبان والبروتينات حتى عام ٢٠٠٠
٢٦	- التكامل الغذائى على مستوى الوطن العربى
٢٨	- مشروعات تجفيف البحيرات
٣١	- مشكلة تفتيت الحياة الزراعية
٣٤	- أثر أسعار الحاصلات الزراعية على التركيب المحصولى
٣٧	- أهمية دور القطاع الخاص فى النهوض بالانتاج الزراعى
٣٨	- التفتت الزراعى وأثره على الانتاج الزراعى
٤٦	- تقديرات احصائية عن انتاج واستهلاك البروتينات
	الدورة الثالثة ١٩٧٦ - ١٩٧٧
٥١	- استراتيجية التنمية الزراعية
٥٧	- مياه الرى ومستقبلها على المدى الطويل
٦٦	- مستقبل الثروة السمكية حتى عام ٢٠٠٠
٦٩	- التعاون الزراعى ودوره فى تحقيق التنمية الزراعية
٧٢	- الضرائب على الأراضى الزراعية وأثرها على الانتاج الزراعى
	الدورة الرابعة ١٩٧٧ - ١٩٧٨
٧٤	- سياسة التوسع الأفقى واستصلاح الأراضى

٨٣	- صرف الأراضي الزراعية
٨٩	- استخدام مياه الصرف في أغراض الري
٩١	- زراعة قصب السكر والبنجر
٩٣	- التنمية الزراعية بمحافظة الفيوم
٩٩	- امكانات الري والزراعة على ضفاف بحيرة ناصر
	الدورة الخامسة ١٩٧٨ - ١٩٧٩
١٠٠	- استصلاح الأراضي
١٠٧	- الميكنة الزراعية في مصر ومستقبلها حتى عام ٢٠٠٠
١١٠	- التنمية الزراعية المتكاملة في شبه جزيرة سيناء
	الدورة السادسة ١٩٧٩ - ١٩٨٠
١١٣	- الوادي الجديد والتنمية الزراعية
١٢٩	- الاستهلاك وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية للمنتجات الزراعية
١٣٤	- زيادة انتاجية الغدان عن طريق التوسع الرأسى
١٤٣	- التفاوت في الانتاج الزراعى
١٤٥	- الضرائب الزراعية
	الدورة السابعة ١٩٨٠ - ١٩٨١
١٥١	- استصلاح الأراضي في ظل نقل الاختصاص إلى المحافظات
١٥٥	- استراتيجية مياه النيل
١٦١	- الصرف المغطى ومستقبله في مصر حتى عام ٢٠٠٠
	الدورة الثامنة ١٩٨١ - ١٩٨٢
١٦٦	- نحو استراتيجية الأمن الغذائى
١٧١	- الاتجاهات العامة للنهوض بالارشاد الزراعى
١٧٣	- الاطار الاقتصادى لاستصلاح الأراضي
١٨١	- التعدى على الأراضي الزراعية

الدورة التاسعة ١٩٨٢ - ١٩٨٣

- ١٨٣ - سياسة التشريعات الزراعية
- ١٨٦ - سياسة تقييم نظم الري
- ١٩٨ - سياسة الجمعيات التعاونية لاستصلاح الاراضى حتى عام ٢٠٠٠

الدورة العاشرة ١٩٨٣ - ١٩٨٤

- ٢٠٢ - دور الهندسة الوراثية فى حل مشكلة الغذاء
- ٢٠٦ - الهندسة الوراثية (البيولوجية)
- ٢٠٩ - اعادة استخدام المياه للرى
- ٢١٧ - انقطاع الطمى وأثره على التربة المصرية
- ٢٣٢ - دور الزراع فى تحقيق التنمية الزراعية
- ٢٣٧ - زراعة العنب ومستقبلها حتى عام ٢٠٠٠

الدورة الحادية عشرة ١٩٨٤ - ١٩٨٥

- ٢٥٣ - حصر الموارد الأساسية فى قطاع الزراعة
- ٢٧٦ - استخدام المياه الجوفية للرى
- ٢٨٨ - سياسة تنمية الموارد العلفية

الدورة الثانية عشرة ١٩٨٥ - ١٩٨٦

- ٣٠٦ - سياسة الوقاية والعلاج من أمراض الحيوان
- ٣١٩ - حول زراعة السلجم فى مصر

الدورة الثالثة عشرة ١٩٨٦ - ١٩٨٧

- ٣٢٢ - سياسة مواجهة العجز فى ايراد النيل
- ٣٣٢ - صيانة التربة الزراعية وحمايتها من التدهور
- ٣٦١ - السدة الشتوية
- ٣٦٨ - الفقد فى المحاصيل الزراعية
- ٣٨٢ - محاصيل انتاج السكر
- ٣٩١ - تقييم آثار السد العالى

الدورة الرابعة عشرة ١٩٨٧ - ١٩٨٨

٤.٤ - تطوير المجازد

الدورة الخامسة عشرة ١٩٨٨ - ١٩٨٩

٤.٨ - التركيب المحصولي

٤١٤ - سياسة استصلاح الأراضي

٤١٨ - السياسة السمادية

٤٢٢ - الخدمة الآلية في الزراعة

٤٢٨ - السياسة المائية حتى سنة ٢٠١٠

٤٣٣ - سياسة تطوير مشروعات الصرف المغطى

الدورة السادسة عشرة ١٩٨٩ - ١٩٩٠

٤٣٦ - استراتيجية مواجهة مشكلة المياه النيلية

* * *

٤٤٧ - الكشف الموضوعي

صدر من هذه الموسوعة :

- المجلد الاول : الزراعة والرى (طبعة ثانية)
- المجلد الثانى : الصناعة
- المجلد الثالث : السياسات المالية والاقتصادية
- المجلد الرابع : النقل والمواصلات ، والتموين والتجارة الداخلية
- المجلد الخامس : السياحة
- المجلد السادس : التعليم العام والفنى
- المجلد السابع : التعليم الجامعى والعالى
- المجلد الثامن : التعليم الأزهرى - البحث العلمى والتكنولوجيا - محو الأمية وتعليم الكبار - القوى العاملة
- المجلد التاسع : العدالة والتشريع - التنمية الادارية - الرعاية الاجتماعية - الادارة المحلية
- المجلد العاشر : الاسكان والتعمير - السياسة السكانية - الخدمات الصحية - الشباب والرياضة - القوى العاملة
- المجلد الحادى عشر : الثقافة - الآداب - التراث الحضارى - العلوم الانسانية .
- المجلد الثانى عشر : الاعلام - الفنون .

مطبوعات
المجالس القومية المتخصصة
— ٢٥٧ —

القاهرة
١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

The Specialized National Councils

were established under Article 164 of the Constitution of the Arab Republic of Egypt, in order to "assist in formulating public policy in all fields of national activity".

They consist of :

- The National Council for Education, Scientific Research and Technology (1974).
- The National Council for Production and Economic Affairs (1974) .
- The National Council for Culture, Arts and Information (1978) :
- The National Council for Services and Social Development (1979) .

المجالس القومية المتخصصة

أنشئت المجالس القومية المتخصصة بموجب المادة ١٦٤ من الدستور لتعاون في رسم السياسات العامة للدولة في جميع مجالات النشاط القومي .

وتتكون من :

- المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا (سنة ١٩٧٤) .
- المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية (سنة ١٩٧٤) .
- المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والاعلام (سنة ١٩٧٨) .
- المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية (سنة ١٩٧٩) .

Supervisor General : Dr. Mohamed Abdel Kader Hatem

المشرف العام : د. محمد عبد القادر حاتم

Secretary General, Chancellor : Mr. Talaat Hammad

الأمين العام : المستشار طلعت حماد

1113, Nile Corniche St., Cairo, Egypt

١١١٣ كورنيش النيل - القاهرة

